

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232500**

UNIVERSAL  
LIBRARY











• (فهرسة الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج) •

صفحة	صفحة
٣٠٦ ( كتاب الصيام )	٢ باب كيفية صلاة المسافر
٣١٢ فصل في أركان الصوم	٩ فصل في شروط القسرو توابها
٣١٧ فصل شرط الصوم الخ	٢٠ فصل في الجمع بين الصلاتين
٣٢٦ فصل شرط صحة الصوم من حيث	٢٨ باب صلاة الجمعة
القاعل والوقت الخ	٦٢ فصل في الاغسال المستحبة في الجمعة
٣٣٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	وغيرها وما يذكر معها
وما يبيح ترك صومه	٧٤ فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة
٣٣٦ فصل في فدية الصوم الواجب	وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف
٣٤٢ فصل في موجب كفارة الصوم	وعدمه وما يجوز له زحوم وما يمنع من
٣٤٧ باب صوم التطوع	٨٤ باب كيفية صلاة الخوف
٣٥٣ ( كتاب الاعتكاف )	٩٥ فصل فيما يجوز له لمن ذكر وما لا يجوز
٣٦٢ فصل في حكم الاعتكاف المذموم	١٠٤ باب صلاة العيدين
٣٦٩ ( كتاب الحج )	١١٤ فصل في التكبير المرسل والمقيد
٤٨٧ باب اوقات لفك زمانا ومكانا	١١٧ باب صلاة الكسوفين
٢٩٤ باب الاحرام	١٢٥ باب صلاة الاستسقاء
٤٠٢ باب دخوله اى الحرم مكة زادها الله	١٣٧ باب في حكم تارك الصلاة
شرفا وبر او ما يتعلق به	١٤٠ ( كتاب الجنائز )
٤٠٥ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات	١٥٩ فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما
وسنن	١٦٩ فصل في الصلاة على الميت المسلم وغير
٤١٦ فصل فيما يختص به الطواف وبيان كيفية	١٧٣ فرع في بيان الاولى بالصلاة
٤١٩ فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه	١٩٣ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
٤٢٤ فصل في المبيت بمزدلفة والدفع منها وفيما	٢٢٤ ( كتاب الزكاة )
يذكر معه	٢٢٥ باب زكاة الحيوان
٤٣١ فصل في المبيت بمكة في أيام التشريق	٢٤٥ باب زكاة النبات
الثلاثة وهي الزكاة والعبادة وفيما	٢٥٦ باب زكاة النقد
يذكر معه	٢٦٦ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٤٤١ فصل في بيان أركان الحج والعمرة	٢٦٦ فصل في احكام زكاة التجارة
وبيان أوجه اشتراكها فيما يتعلق بذلك	٢٧٦ باب زكاة القطر
٤٤٧ باب محرمات الاحرام	٢٨٨ باب من تلزمه الزكاة
٤٧٣ باب الاحصاء والقياس	٢٩٦ فصل في أداء الزكاة
	٣٠٠ فصل في تحجيل الزكاة وما يذكر معه

الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على  
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم  
العلامة شمس الدين محمد ابن الامام العارف  
بالله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي  
رضي الله تعالى عنه - ما  
ونفعنا ببركتهما  
آمين

{ وجمامته حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }  
{ الشيخ علي الشبرايملي على الشرح المذكور }

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(باب صلاة المسافر)\*

(قوله صلاة المسافر) انظر مشروعية صلاة المسافر في اي سنة كانت وفي حاشية العلامة القليوبي وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير وقبل في ربيع الاخر من السنة الثانية قاله الدوالي وقبل بعد الهجرة باربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله من حيث القصر) أي لامن حيث الأركان والشروط (قوله ويتبعه الكلام في قصر فوائت الخ) قد يقال هذه داخلة في قوله من حيث القصر اذ هو شامل لما يقع في السفر فانه في الحضر اولى وقوله والجمع عطف على القصر (فائدة) قال ع روى ابن أبي شيبة والطبراني خياراً متى من يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله والذين اذا احسنوا استبشروا واذا أسأوا استغفروا واذا سافروا قصرُوا وافطروا اه سم على منهج (قوله لما سأل عمر النبي

\*(باب كيفية صلاة المسافر)\*

من حيث القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع الاعتراض بان الترجمة ناقصة على ان المعيب ان يترجم لشيء ويذكر انقص منه اما ذكرنا ذلك على الباب عن الترجمة فلا وقد وقع مثل ذلك للبخاري كثيراً والاصل في القصر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الأمن لخبرنا سال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة انها قالت يا رسول الله قصرت وانمت وافطرت وصمت أي بفتح التاء الاولى ونسم الثانية فيهما ويجوز عكسه فقال احسنت يا عائشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فعنه لمن أراد الاقتصار عليهما بما جعلا بين الأدلة وسبأني ما يدل على الجمع ولما كان القصر أهم هذه الامور بدأ المصنف به فقال (انما

صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه علي بن أمية حيث قال كافي شرح الروضات لعمرانما قال الله تعالى ان خفتهم فقد آمن الناس فقال بهت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة فالح (قوله ويجوز عكسه) أي من حيث العربية والافهذ الاخبار عن قضية وقعت وليست هي محتملة للامر ين حتى يجوز كل فان كان القاصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التام في الاولين منهما او عائشة تعين العكس اللهم الا ان يقال ان القصر والاتمام وقعا في يومين مختلفين وعبارة البيضاوي في تفسير الآية ويؤيده أي جواز القصر انه عليه السلام اتم في السفر وان عائشة اعقرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وانمت وصمت وافطرت فقال احسنت يا عائشة (قوله ولما كان القصر أهم) أي من حيث ان فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متققا عليه بيننا وبين الخليفة

(قوله لا أصبح ومغرب بالاجماع) نعم - حتى عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف الى ركعة ٨١ حج وكناه اشذوذ لم يعتد به في مخالفة الاجماع وفي حجر أيضا وعم ابن عبد السلام ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرهما عموم الحديث المذكور (قوله ولا بد ان تكون الرباعية مكتوبة) الظاهر انه يجوز قصر المهادرة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو اصالته وانه لا يجوز للصبحي القصر مع انها غ - ب مكتوبة في حقه وذلك لانه قيل ان اقرض احداها ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست بفلا محضا مبتدأ حتى يمنع القصر وله اعادة تمامه أي ان صلاحاته متصورة ولو صلاحاته تامة ينبغي ان يمنع اعادة تمامه متصورة م ر هـ سم على منهج أي وذلك لان الاتمام هو الاصل والاعادة فعل الشئ ثانيا بصفة الاولى وكان مقتضاه ان اذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الاتمام هو الاصل ٣ جاز اعادة تمامه وينبغي ان يحل ذلك

اذ لم يعدها لخلل في الاولى أو خروجها من الخلاف والاجازة قصر الثانية وانماها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح ان الاوجه اعادة تمام مقصورة بعد قول المصنف ولو اقدى بتم لحظة لزمه الاتمام (قوله ومنه) أي من المكروه وقوله ان يسافر وحده ولو قصر السفر وقوله منفردا في حج اسقاط منفردا هو أولى العلم بالانفراد من قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما مانا كيد (قوله وقال الركاب شيطان) أي كالشيطان في انه يعد عن الناس انه لا يطع على افعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيها أخف) أي من الواحد (قوله ماسار الركاب بليل) خص الركاب والليل لانهم مأمونة

تقصر رباعية) لا أصبح ومغرب بالاجماع وأما خبر مسلم فرضت الصلاة في الخوف ركعة فيحمل على انه يسلمها فيه مع الامام وينفرد بالآخرى اذا الصبح لو قصر لم تكن شفعاً وخرجت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا وتر ولا الى ركعة نظرونها بذلك عن باقي الصلوات ولا بد ان تكون الرباعية مكتوبة من الخمس فلا تقصر مندورة ولا فافله لعدم وروده (مؤداة) وفاتنة السفر لا تية ملحقه بها فلا ينافي الحصر أو انه اضافي لاسيما وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فاتنة الحضر في السفر كما سيأتي (في السفر الطويل) اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز سواء كان واجبا أم منهذا وبأبها حاتم مكروها ومنه ان يسافر وحده منفردا لاسيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر وان راكب القلاة وحده أي ان ظن لحوق ضرره به وقال الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة فيهما أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما علم في الوحدة ماسار راكب بليل وحده نعم من كان انسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كائن غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فيما يظهر كما لو دعت حاجة الى الانفراد والبعده عن الرفقة الى حده لا يلحقه غوثرهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى فلا قصر في سفر المعصية كما سيأتي ولو خرج بلهية معينة تبع الشخص لا يعلم سبب سفره أو تشديد كتاب لا يعلم ما فيه فالتمجه كما قاله الاسنوي الحاقه بالمباح (لا فاتنة الحضر) ولو على احتمال ومثله ذلك في جميع ما يأتي سفر يمنع القصر فيه فلا يقصرها وان قضاها في السفر بالاجماع ولا نهائيت في ذمته تامة فلا يبرأ منها الا بفعلا كذلك ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعه فان كانت قضاء لم تقصره ولا قصرها قيل وعلم من هذه العبارة انه ان فعل في السفر ركعة

الخوف أكثر ولا يخل الركاب الماشي ومثل الليل النهار (قوله تبع الشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه سببا وقوله سبب سفره مفهومة انه لو علم ان متبوعه مسافر لمعية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره اعصانه به وقد يتوقف فيها اذا كان التابع لا يشارك في المعصية التي سافر لاجلها ثم رأيت ماسيا في الفصل الآتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر الخ (قوله فالتمجه كما قاله الاسنوي الخ) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على ايصاله وعلم ان فيه معصية لانه لا يلزم من ايصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بان شك (قوله لا بفعلا كذلك) أي تامة (قوله فان كانت قضاء) أي بان لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما يأتي في قوله ومقتضى الخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أي قوله فان كانت قضاء الخ

(قوله ومقتضى كلامهم) ووجد بعض النسخ باملاح المؤلف بدل قوله ومقتضى الخ والوجه خلافه وعبارة سم على حجر قوله ولوسافر وقد بقي من الوقت الخ هل صورة المسئلة انه شرع فيها وادرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرها عن الوقت امتنع قصرها اذ مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقد بقي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لاخفاء معهما بل لا تسكاد تحتل غير لكن نقل عن فتاوى شيخنا المشهاب أحمد الرمي الاول وفيه نظر فليست بالوقوله خلافه هو المعتمد أي في قصرها اذا سافر وقد بقي من الوقت ما يسرع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا وهذا هو المعتمد صرح به الزياي ١١ وسأني للشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافقه حيث قال ثم والفرق بينهما وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة) أي لا تنقاسب كونها جمعة وهو الوقت (قوله وما قرناه) أي من قوا الذي هو كذلك الخ (قوله لما مشهور وأن المعرفة) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور والبدل على نية تكرار العامل فالباقة مقدرة فيه (قوله بين عدم الفرق) أي بين قضائها ٤ في السفر الذي فاقته فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا وهي

قوله دون الحضر (قوله ومقابل الاظهر بقصر فيهما) أي في السفر والحضر ولو أخر هذا عن قوله الا في دون الحضر كان أولى (قوله وما الخ) أي كسفر المصيبة (قوله بمجاوزة سورها) هو بالهمز البقية وبعده المحيط بالبلد ١١ عميرة وفي سم على منهج اعلم ان العادة ان باب السور له كتمان خارجا عن محاذاة عتبه بحيث ان الخارج مجاوز العتبة وهو في محاذاة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاة الكتفين فليس له

فأكثر قصرها والا فلا ومقتضى كلامهم خلافه (ولو قضى فائتة السفر) المبيح للقصر (فالاظهر قصره في السفر) الذي هو كذلك وان كان سفرا آخر وتخلل بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كادائها وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة وما قرناه في السفر الاخر غير وارد على المصنف ولو قلنا بالمشهور بأن المعرفة اذا اعيدت تكون عين الاولى اذ قوله دون الحضر بين عدم الفرق ومحل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع عند عدم قرينة تصرف الثانية لغير الاولى او ما هو اعم منها ومقابل الاظهر بقصر فيها لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء وفي قول يتم فيها لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا فاقته أي بالاربع كالجمعة وفي قول أيضا ان قضائها في ذلك السفر قصر والا فلا (دون الحضر) وما الخ به انفسد سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأقول سفره مجاوزة سورها) المختص بها ولو تعددا كما قاله الامام أو كان داخله من اربع وخرب اذا ما في داخل السور معدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وان كان لها بعض سور وهو صوب مقصده اشترط مجاوزته ولو كان السور متديما وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته والا فلا وبحمل الكلامان على هاتين الحالتين والخذ في الاسور لها كالسور

القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه فظروا لم لا توقف فليحرمها (أقول) ومراده بقوله للتوقف وبهذه التوقف على مجاوزة السور ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة السور الا بمجاوزة جميع اجزائه ومنها السكة فان ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماذ والمباني ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مراه سم على منهج ويعرض الهوامش نقل عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره سم هذه طريقة والذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو اظهر ووجهه اننا اذا لم نعتبر البساتين وان كانت تسكن في بعض قصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الاولى ١١ (أقول) وقد تنوع الاقوال بين المساواة ويفرق بين البساتين وموافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف موافق القرية من نحو مطرح الرماذ والمباني فان الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية اليها لان أهل القرية لا يستغنون عنها فاشتطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشتراط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لاسور لها ١١ وبني ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها هل يشترط مجاوزتها ام لا فيه نظر والا قرب الاول نسبته اليهم واحترامها نعم لو اندرست وانقطعت فببناها لهم فلا يشترط مجاوزتها وهو مخالف لما نقل عن م من اشتراط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أي السور الذي بقي منه شيء



قوله انه لا أثر له) أى الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في أثناء كلام قال الاستوى لو كان على باب البلد  
قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التمه ١٥ وعبارة العباب والخندق كالسور وكذا قنطرة الباب ١٥ ولو كانت القنطرة على  
باب السور فيجب اشتراط مجاوزتها ولا يكفي مجاوزة السور وان لم يكن سوراً اشترط ثم رأيت م ر قال لا يشترط مجاوزة الخندق  
أو القنطرة وراء السور وان لم يكن سوراً اشترط ١٥ وبقي ما لو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هنالك فهل يشترط مجاوزتها معاً  
أو الأول منهن ما فيه نظر والأقرب أن العبرة بالذي يمر عليه أو لا يمر - ما رزق عن سم بهامش العباب ما يوافق - وانظر ما صوره  
القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع أن الذي نعرفه في القناطر انما هو جعلها للممر ورعيها لحفظ البلد (قوله لو أنشئت) أى قرية  
وقوله الى جانب جبل ليكون كالسور يشعر بانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور ٥ بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند ارادة

البناء لعدم صلاحية غير ذلك  
الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته  
وأسقط هذا التعليل بحرفاقتضى  
انه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل  
به منفعة لأهل القرية (قوله  
مقتصداً) أى متوسطاً (قوله  
اشترط مجاوزة ما ينسب اليه)  
أى المنشأ بجانب البلد (قوله  
كما قالوا في النازل) أى المقيم في  
وهدة قال فيه جمعنى في (قوله  
ويلحق بالسور تحويط أهل  
القرى عليها) أى لارادة حفظها  
من الماء مثلاً أما ما جرت العادة  
به من ابقاء الرماد ونحوه حول  
البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون  
كالسور ولكنه يعد من مرافقها  
على ما مر في كلام سم نقلاً عن م ر  
(قوله لمن هو خارج السور) أى  
ولو كان الاخر من الذين يوتهم  
داخل السور فليقتبسه لانه يقع

وبعضه كبعضه وان خلا عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقر انه لا أثر له مع وجود السور قال  
الأذرى لو أنشئت الى جانب جبل ليكون كالسور اشترط في حق من يسافر الى جهته  
ان يقطعه اذا كان ارتفاعه مقتصداً فان لم يكن مقتصداً اشترط مجاوزة ما ينسب اليه  
عرفاً كما قالوا في النازل الى وهدة انه لا بد ان يصعد عند الاعتدال ولا يقل عندى ويلحق  
بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب او نحوه (فان كان وراءه عمارة) كدور ملاصقة له  
عرفاً (اشترط مجاوزتها) أيضاً (في الاصح) لانها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه (قلت الاصح  
لا يشترط) مجاوزتها (واقطع اعلم) لعدم عداه من البلد ألا ترى انه يقال سكن فلان خارج  
البلد ويؤيده قول الشيخ أبى حامد لا يجوز لمن في البلد ان يدفع زكاته لمن هو خارج السور  
لانه نقل للزكاة ولا ينافيه ما ياتي انه لو اتصل بقرية باخرى اشترطت مجاوزتها لانهم  
جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذى اذا اراد ان يسافر من جهة  
السور لم يشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ولا ما أطلقه  
المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لانه محمول على سفره من بلدة  
لا سور لها يوافق ما هنا (فان لم يكن لها سور) أصلاً وفى جهة مقصده أو كان لها سور غير  
خاص بها كقرى متفصلة جهتها سور ولومع التقارب (فاقوله) أى سفره (مجاوزه العمران)  
وان تخلفه خراب لأصول ابنيته به أو نهروان كان كبيراً أو مديدان لكونه محل الإقامة  
(لا) مجاوزة (الخراب) الذى لم يبق أصوله أو هجره بالتحويط عليه أو اتخذوه مزارع  
فلا ينافيه ما في المجموع من اشتراط مجاوزته لانه محمول على غير ما قلناه (و) (لا) البساتين  
والمزارع كما علمت بالأولى ولهذا أسقطها من المحرر وان اتصلت بما سافر منه أو  
محوطتين لانهم لا يتخذان للإقامة ولا فرق كما شمله كلامه بين ان يكون بها قصوراً ودور

بعضنا كثيراً (قوله لانهم جعلوا السور فاصلاً) أى فارقاً بين المسكنين فليس المراد ان بين المنصتين سوراً (قوله مجاوزة العمران)  
بضم العين ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بينه الأذرى وينت ما فيه في شرح العباب  
وان كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الآية واضح انتهى بحرف وقوله مصرح بخلافه  
تقدم عن الشارح ما فيه (قوله لا أصول ابنية) صفة لخراب والمعنى ان الخراب المتخلل بين العمران اذا صار أرضاً محضه لا أثر للبناء  
فيه يشترط مجاوزته (قوله لا مجاوزة الخراب) قال والد الشارح في حواشى شرح الروض قال الجوينى لو سوروا على العامر سوراً  
وعلم الخراب سوراً فلا يثبت مجاوزة السورين انتهى (أقول) وقد يتوقف فيه ويقال الاقرب عدم اشتراط مجاوزة السور الثاني  
اذا عبرة به مع وجود التحويط على العامر (قوله كما علمت) أى المزارع (قوله وان اتصلت) أى البساتين والمزارع وهو غاية

(قوله والاكتفى) أى الاتصال (قوله ساكن الخيام) فائدة الخيمة أربعة أعواد وتصبغ ونسقف بنسج من نبات الارض  
وجعلها خيم بمخدف الهاء كقوة وتجر ثم تجمع على خيام ككلب وكلاب فالتخيام جمع الجمع وأما المخيم من ثياب أو شعر أو صوف  
أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد ينجوزون فيه طقونه عليه انتهى أسنوى وقوله ونسقف بتخفيف القاف المفتوحة وقد تشدد  
وفي المصباح سقطت البيت سقطا من باب قبل حملت له سقطا وأسقفته بالالف كذلك وسقفته بالتشديد مبالغة (قوله بحيث يجتمع  
أهلها للسمر) وهو الحديث لا ولا وقوله في بادى النادى مجتمع القوم قال في المصباح نداء القوم ندوة من باب قبل اجتمعوا ومنه  
النادى وهو مجلس القوم ومعتد منهم انتهى وقوله ولا بد من مجاوزة مرافقتها قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له  
في القرية انه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى مجرى تقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ما وحطب  
اختصاصها بظاهرها وان بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها اليها عرفا لم يكن بعدا (قوله اشترط مجاوزة العرض) كالصريح في أنه  
لا بد من مجاوزة العرض والمهبوط والمصد ٦ فيما ذكر وان لم تكن الحلة علامة لها وهو كذلك كما يفيد كلام الأئمة واعفده

تسكن في بعض فصول السنة أولا وقوله قال في المجموع انه الظاهر لان البيت من البلد  
وقال الاسنوى في المهمات ان الفتوى عليه وهو المعتمد وان اشترط في الروضة مجاوزتها  
(والقرية) كبلدة فيما تقرر والقرية ان اتصالا عرفا (كبلدة) واحدة وان اختلف  
اسمها والاكتفى بمجاوزة قرية المسافر وقول الماوردي يكفي في الانفصال ذراع جرى  
على الغالب والمعول عليه العرف (وأقل سفر ساكن الخيام) كالأعراب (مجاوزة الحلة)  
فقط وهي بكسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير  
بعضهم من بعض ولا بد من مجاوزة مرافقتها أيضا ككلب صيدان وناد ومطر حرماد  
وموطن ابل وكذا ما وحطب اختصاصها وقد تشعل الحلة تجمع ذلك فلا ترد عليه وانما  
اعتبر ذلك لانهم معدودة من محل اقامتهم ومحل ما تقرر حيث كانت بمستوى فان كانت بواد  
وسافر في عرضه أو برودة أو وهدة اشترط مجاوزة العرض ومحل الصعود والهبوط ان  
كانت الثلاثة معقدة والابان افرطت سعتها أو كانت ببعض الأرض اكتفى بمجاوزة  
الحلة ومرافقتها عرفا ولو نزل جعل من بادية وحده اشترط مفارقتها وما ينسب اليه عرفا  
فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم ان رحله كالحلة فيما ذكر ويعتبر في سفر البحر المتصل  
ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق اليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهره  
مع ما نقل عن البغوي نفسه في الخراب ان سير البحر يخالف سير البر وكأنه لان العرف  
لا يعد المسافر فيه مسافرا لا بعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فانه بمجرد

شخصه الرمي فاذا كانت الحلة  
مرافقتها في انشاء الوادى وأراد  
السفر الى جهة العرض لا تكفى  
مجاوزة الحلة بمرافقتها بل لا بد  
من مجاوزة العرض أيضا فأنما له  
ثم جزم مر بخلافه فقال بل يكفي  
كما في شرح الروض انتهى سم  
على منهج (قوله ومحل الصعود  
والهبوط) أى ان استوعبته  
البيوت أخذ من قوله الآتى أو  
كانت ببعض العرض الخ هذا  
ويقال عليه حيث كانت المسئلة  
مصدرة بما ذكره لا حاجة الى  
ذكر عرض الوادى اذ البيوت  
المستوعبة لعرض داخله في  
الحلة والظاهر ان من اشترط  
مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب  
البيوت له ومن اشترط استيعاب

البيوت للعرض لم يذكروه بعد الحلة ولعله خاطريقتان احدهما كما صرح به الجوهري ومن أنه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة  
عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجتماعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة بجميع الوادى فيشترط  
مجاوزتها وان كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل يحمل) أى سكن (قوله أو الزورق اليها) أى آخر (قوله قاله  
البغوي وأقره) قال البحر وان كان في هواه العمران كما اقتضاه اطلاقهم انتهى (قوله لا بعد ركوب السفينة) هذا التعليل  
يقضي انه بمجرد نزول السفينة وان لم تسر أو الزورق بقصر ومدها خلافه الا أن يقال مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع  
سيرها بقصره ما قدمه ومعلوم ان هذا في حق أهل البلاد المجاورة للبحر أما غيرهم من باقى الهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف  
قصرهم على سير السفينة لانهم بقصرون بمجاوزة عمران بلدهم أو سواها قال سم على منهج بقى ان مرادنا اذ اجرت السفينة في  
طول البلاد لا بعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا قاله بحسب ما ظنر له ولعل المراد انهم ساءت على محاذاة المقدار الذى كانت واقفة  
فيه بحيث لو كانت ابتدأت في محل السير واحتيج في السفر الى جريها عنه بخلاف ما اذا بدأت من الشطوط صارت في جهة طول البلد

(قوله وطذا هو المتمدن) أي الفرق بين البر والبحر (قوله فلا حاسة لشارق) أي بين نية الضرورية الإقامة (قوله سواء) كأن ذلك من أول دخوله إليه (عبارة بغير سواء) كأن ذلك أول دخوله الخ وهي أولى (قوله ولا يرجوعه إلى مفارقة) أي لا يترخص حتى يفارقه (قوله وان نازع فيه جمع) مراده بجزئيهما القبره (قوله انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) أي ولو مكرها أو ناسيا فيما يظهر وبعبارة والد الشارح في حواشي شرح الروض نصها قوله وينتهي سفره يلوغ مبدأ سفره هذه عبارة غير مستقيمة لأن مبدأ سفره يجوز فيه القصر في الابتداء لأنه أول سفره فهو يلوغ في الرجوع مسافر لا مقيم لأنه فيما له سور خارج السور بشيئ مبدأ لا يمكن الانتهاء يلوغ بل يلوغ نفس السور بان لا يبقى بينه وبينه شيء ٧ قاله عبارة العصبية ان يقال ينتهي سفره

بمجاوزته مبدأ سفره الخ انتهى وخماس ما سفر في سفر الجران من بالسفينة يترخص إلى إرسائها بالساحل ان لم يكن لها زورق وإلى مفارقة الزورق لها آخر ان كان لها زورق حيث أتى محل إقامة في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فيقطع ترخصه بمجاوزته أو أول عر ان بلده على ما مر عن سم نقله عن الشارح وعبارة سم على منهج قال شيخنا بر (أقول) لم يبين حكم الرجوع عن السفر الطويل وينبغي ان يقال ان كان الحاجة في غير وطنه فهو مباح على القصر ولا تؤثر النية وان كان لوطنه فيقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفره جديده قصره من ذلك (وأقول) ما يحسنه شيخنا في شرح الروض خلافه ثم قال والذي اعتمدته طب و مر بعد المباحة بينهما انه ان نوى الرجوع لوطنه لم يترخص قبل ارتحاله انتهى ثم رأيت قول المصنف الآتي ومن قصد سفره

بمجاوزة العمران وان الصق ظهره به بعد مسافر وهذا هو المتمدن ويحتمل ان كلام البغوي محمول على ما لا سور له ولم يمتدح رآه لا أثر لجزئية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف نية الإقامة كما سيأتي لان الإقامة كالقضية في مال التجارة كذا فرق الرافي تبعه البعض الماروزة قال الزركشي وغيره وقضيه انه لا يعتبر في نية الإقامة المسكن وليس مراداً كما سيأتي فاستلثان كما قاله الجمهور مستويان في ان مجرد النية لا يكفي فلا حاجة لفارق وينتهي السفر يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما مر سواء كان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بان يرجع من سفره كما قال (واذا رجع) إلى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر لحاجة كقطعه وأخذ متاع أو نوى الرجوع له وهو مستقل ما كثر وان كان بمكان غير صالح للإقامة فان كان وطنه صار مقيماً بابتداء رجوعه أو بنيه ولا يترخص في إقامة ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليب الوطن وهذا هو المأول عليه وان نازع فيه جمع متأخرون وان لم يكن وطنه ترخص وان دخلها ولو كان دار إقامة لا تنفك الوطن فكانت كالأثر المأول فان رجع من سفره الطويل (انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور وغيره وان لم يدخله في ترخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهاء سفره الا بدخوله العمران والسور كما لا يصير مسافر الاجتروجه منه لا فانقول المنقول الاول والفرق ان الاصل الإقامة فلا تقطاع بالتحقق السفر وثقة بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الاصل فأنقطع بمجرد وصوله وان لم يدخل فعلم انه ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعد فاصداً حروبه به من غير إقامة لان بلده مقصده ولا بلده فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله اليهما بخلاف ما لو نوى الإقامة بهما فانه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وان كان محارباً (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع إلباسها (بوضع) عينه قبل ان يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع وان لم يكن صالحاً للإقامة فان

طوبى لا الخ وهو صريح في هذا ذكر (قوله ولو كان مارباً) يصدق بما لو حاذاه لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه منه لا يبرأ بآية أو منه لا يلوغ وسكنه بالقاهرة وفيه بعد والظاهر انه لا بد في انقطاع الترخص بالهجرة من قربة منها عرفاً ثم يكون ما بعد وطنه سفر ابتداء فان وجدت الشروط ترخص والا فلا كما هو ظاهر (قوله كان خرج منه ثم رجع) أي يكون ما بعد سفره ابتداء فان وجدت الشروط ترخص والا فلا كما هو ظاهر (قوله وان لم يكن صالحاً) أي على بيئته وان لم يمكنه التخلص من الثالثة فانه ثم ان اتفقت له الإقامة فذلك هو الا فيكون مسافر اسفراً جديداً بمجاوزته ما نوى الإقامة به

(قوله وخرج مادون الاربعة) أى ويتصور بالنسبة لوضوح أن ذلك لا يتصور بالإقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام بها عليه) زاد الاسنوى قبل الفتح انتهى حميرة (قوله فله القصر) أى وكذا غيره من بقية الرخص وإنما قصر عليه لكون الكلام فيه (قوله) كما أفاده بعض أهل العصر مراده حجر (قوله الداركنى) قال فى الانساب بفتح الراء داركنية قرية بأصهان انتهى سبوتلى (قوله ولا يحسب منها يوم دخوله وخروجه) ٨ أى وتحسب الليلة التى تلى يوم الدخول وكذا اليوم الذى يلى ليلة الدخول وبه يظهر

رد ما قاله الداركنى (قوله فى مدة مسيح الخف) أى حيث اعتبرت المدة من آخر الحدث وان كان فى اثنائه يوم أوليلة (قوله فلا اثر لنيته) قال ميم على حجر قوله فلا اثر لنيته الخ أى كما قال فى شرح الروض وكذا الأثرانية الإقامة لو نواها غير المستقل كالعبد ولو ما كنا كما سبأنى أى فى شرح الروض انتهى لكن لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كنا وهو قادر على المخالفة وصمم على قصد المخالفة أثر نية انتهى وقوله ولو نوى الإقامة أى كل من القن والزوجة وقوله وهو قادر أى كنساء أهل مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه نظر اذ لا دلالة فى هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الاربعة أو بعدها فيسقط الكلام الاول اه سم على حجر (قوله والا فوحده) أى بخلاف ما لو عزم على أنه الخ اذ لم يخرج الرفقة رجع فلا يقصر انتهى سم على حجر وسأق له التصريح بذلك (قوله ولا نظير لابن جدعان) أى حيث لم يحجز الثمانية عشر وجدعان بضم الجيم

نواها وقد وصل له أو بعد مدة انقطع سفره بمجرد نية. وخرج مادون الاربعة فلا يؤثر ولو أقامها من غير نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضا واصل ذلك ان الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب فى الارض أى السفر ويثبت السنة ان إقامة مادون الاربعة غير مؤثر لانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق بإقامتها نية إقامة وشمل قوله بوصوله من خارج ناويا سفرا طويلا ثم عن له الإقامة يلدقرب منه فله القصر ما لم يصله لانه قد سبب الرخصة فى حقه فلا ينقطع الا بوصول ما غير النية اليه وما يقع كثيرا فى زمن ما من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف بخمسة يوم مع عزمهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فاكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصوله بمكة نظرا لنية الإقامة بها ولو فى الاثناء أو بقر سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلا تأثير لنيته الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الاعند الشروع فيها وهى انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر فى ذلك مجال وكلامهم محتمل والثانى كما أفاده بعض أهل العصر أقرب (ولا يحسب منها) أى الاربعة (يوما) أوليلتنا (دخوله وخروجه على الصحيح) اذ فى الاول الخط وفى الثانى الرحيل وهو ما من مهمات اشغال السفر المتقضى لترخصه وبه فارق حسبانهم من مدة مسيح الخف وقول الزركشى لو دخل له لالم يحسب اليوم الذى يليها مردود والثانى يحسبان كما يحسب فى مدة الخف يوم الحدث ويوم التزع وفرق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار بسيره وانما يبرى بعضه وهو فى يومى دخوله وخروجه سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة وخرج غير المستقل كقن وزوجة فلا اثر لنيته المخالفة لنية متبوعه (ولو أقام يلد) مثلا (نية ان يرحل اذا حصلت حاجته يتوقعها كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد ولعلم بقاءها الى آخره ومن ذلك انتظار الریح للمسافر بالبحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والا فوحده (قصر) يعنى ترخص اذ لم سائر رخص السفر وما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة بربانته غير محتاج اليه اذ المدا فى الاولى على غلبة الماء وفقدته والا مرفى الثانية منوط بالسيرة وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كماله لا يحسب منها يوم دخوله وخروجه لغير حسنة التيمم الذى انه صلى الله عليه وسلم أقامها بعبادة ففتح مكة لحرب هو اذن يقصر الصلاة ولا نظير لابن جدعان أحد روايته

وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما فى جامع الاصول وعبارته هو أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن جدعان وان القرشى البصرى التيمى يفتى فى تابعى البصرىين وهو مكى نزل البصرة مع انس بن مالك وأبا عثمان النهدي وسعيد بن المسيب روى عنه الثورى وعبيد الله بن عمر القوارىرى مات سنة ثلاثين ومائة جدعان بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة أيضا والنهدي بفتح النون انتهى بحروفه قول الخشنى قوله الداركنى ليس فى نسخ الشارح بإيدى بالفظ الداركنى اه

(قوله وان ضعه) أي ابن جده ان (قوله وصحت رواية مشرين) هو بصيغة الفعل الماضي وتأوه علامة التانيث عطف على قوله لابن جده ان الخ وقوله ويجمع عطف علا على معلول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفي نسخة فقط أي غير كاملة لان القصص يتبع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبقوله الأولى لانه ابلغ من النية والنسجتان متساويتان (قوله كلمة فقهه) أي مرشد الله بان يأتي بهذا السؤال من حكم في مسئلة أو ماثل معينة مثلاً وانه اذا فعلها يرجع الى وطنه (قوله ذ كره في المجموع) معناه (قوله وفيه) أي المجموع (قوله لم يقصر) أي ثم اذا جات الرفقة فيجوز انهم يقصرون بمجرد مجيئهم وان لم يقارقوا ووضعهم لان أصلهم حصل بمجاورة البلاد لكنهم مترددون فيه ٩ وعجى الرفقة التي التردد ويجوز عدم القصص الابد عدم مقارنة محلهم وهو الظاهر لانهم محكومون بقامتهم ماداموا بمجالتهم (قوله وقد صرت الاشارة الى بعض ذلك) أي في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً) أي علم بقاء الاكراه ولم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره) قال سم على حجر قوله فيتعين رجوع ضمير علم الخ قد ينسج التعمين بناء على انه يكفي لصحة التعمير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية احدها ما ولا داعي في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغلطه حكاية القولين حيث قال وان كان غير محارب كلمة فقهه والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابداً وقيل هو كالحارب وهو غلط انتهى فلولا انه يكفي لصحة التعمير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع

وان ضعه الوجه ولا اعتضاده بشواهد جبرته وصحت رواية مشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بينها بمحمل مشرين على عدمه ويؤيد دخوله وخروجه وتسعة عشر على عدمه أحدهم اوسبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وان كانت ضعيفة على ان الراوي حسب بعض المدة بحسب ما وصل اليه وذ كراقل لا يفي الاكثر لاسيما وغيره زاد عليه وزيادة القيمة مقبولة اذا لمعارضة فيها (وقيل) يقصر (أربعة) غير كاملة لما تزانينة اقامتها تمنع الترخص فاقامت الأولى اذا الفعل ابلغ من النية (وفي قول) يقصر (أبداً) اذا الظاهر انه لو دامت الحاجة لدام التصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال الا التاجر ونحوه) كلمة فقهه فلا يقصر ان فيما فوقها لان الوارد انما كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص وأجاب الاول بأن المرخص انما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء وعلى الاول لو فارق مكانه ثم رده الريح اليه فأقام فيه استأنف المدة لان اقامته فيه إقامة جديدة فلا تنضم الى الأولى بل تعتبر مدة واحدة اذ كره في المجموع وفيه أيضاً لو خرجوا واما ما يمكن ينتظرون ردة عنهم فان نوا انهم ان اتوا سافروا أجمعين والاربع عوالم يقصر والعدم جزمهم بالسفر وان نوا انهم ان لم يأتوا سافروا قصر والجزمهم بالسفر وقد صرت الاشارة الى بعض ذلك (ولو علم بقاءها) أي حاجته (مدة طويلة) وهي الأربعة فافوقها ومثل ذلك فيما يظهروا لمأوا كره وعلم بقاء اكراهه تلك المدة ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً فقد أبعد اوسها (فلا قصر له) أي لا ترخص (على المذهب) لانه بعيد عن هيئة المسافرين وضمير علم راجع لخائف القتال لانه ولغيره كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره غلط بل المعروف الجزم بالمنع في غيره

\* (فصل) في شروط القصص وتوابعها

وهي ثمانية احدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية واربعون ميلاً) ذهاباً فقط

نصر يحجه بالتغلط المذكور وقال الاسنوي في تعبير المصنف هنا بالمذهب مانجه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاه ما فيه الرافعي من غير ترجيح احدها قاطعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع واما غير المحارب فالعرف فيه الجزم بالمنع والتخريج على المتوقع شاذ وغلط كما قاله في الرضة انتهى ولو سلم فيجوز تعبير الضمير لانه لا يفيد ولا ينافسه التعبير بالمذهب بناء على التغليب ويحكيه في مجموع الامرين فليست امل انتهى (قوله الجزم بالمنع في غيره) أي كما يعلم مما تقدم ان اقام أربعة ايام صحاح انقطاع ترخصه باقامته او العلم بعدم انقضاء حاجته قبلها \* (فصل في شروط القصص وتوابعها) (قوله سفر طويل) أي ولم ينبه عليه الحق لتقدم التصريح به في قوله في السفر الطويل المباح الخ





(قوله مع النزول المعتاد) ووصف اليومين واللياليتين بالاعتدال واطلق في اليوم والليالي لانه اراد يوما وليلة متصلة من انتهى سم على منهج وهما قدر اليومين واللياليتين المعتدلتين وقد رد ذلك ثلثمائة وستون درجة انتهى حج (قوله اي الحيوانات) ظاهره سواء الجبال والبغال والحمير لكن ببعض الهواء مشران المراد بالاثقال الجبال ويلحق بها البغال انتهى (قوله وديب الاقدام) عطف على قول المصنف بسير الاثقال وقوله على الحكم المار اظاها ان مراد به ما تقدم في قوله مع النزول المعتاد لكنه حينئذ لا حاجة الى ذكره لانه قد سبق له أصل المسئلة وفي كلام حج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعني في صفته بحيث لا يكون بالثاني ولا الاسراع وهو غير وقت النزول للاستراحة فهو ما قيدان مختلفان (قوله فلو قطع الامبال فيه في ساعة الخ) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيما فكيف يتصور ترخصه فيه ما قلنا لا يلزم من وصول المقصد انتهاء الرخصة ~~لكونه~~ نوى فيه اقامته لاتقطع السفر وان المراد باللحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص **١١** شيخنا **١١** الزيادي (أقول) والجواب الاول

أظهر لان الثاني يقتضي أن القصر بعد قطع المسافة ومعلوم انه بعد قطعها لا يتأتى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لانه بقدر انه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل الى مقصده في زمن قليل فلو اعتبرنا قطع المسافة بالنسبة لعل في يومين لزم انه به هذه الإقامة يتبين قصر سفره فتبطل صلاته لكن لا نقول بذلك لحكمنا بان السفر طويل ولا نظرقطعه في الزمن اليسير (قوله لشدته جري السفينة بالهواء ونحوه) ومن التحوالو كان وليا (قوله بشرط قصد موضع معلوم) أي بالمسافة فلا ينافي كونه غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أي وان لم يع لم مقصد متبوعه أو علمه وكان

كذلك او يوم واحد مع النزول المعتاد نحو استراحة وكل وصلاة (بسير الاثقال) اي الحيوانات المذكرة له بالاجمال وديب الاقدام على الحكم المار (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الامبال فيه في ساعة مثلا) لشدته جري السفينة بالهواء ونحوه (قصر) فيها لوجود المسافة الصالحة له ولا يضر قطعها في زمن يسير (والله اعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مر كوب جواد وعل وجه هذا التقرب ببيان ان اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير غير مؤثر في طوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج لذكر ذلك بل العبرة بقصد موضع عليهم ابدليل قصره بغير ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانياً لم مقصد فحينئذ (بشرط قصد موضع) معلوم ولو غير معين) وقدير ادبا معين المعلوم فلا اعتراض على المصنف (أولا) أي اول سفره لم يعلم انه طويل فيترخص فيه او لا فلان لم لو سافر مرة بمرع ومعه تابعه كسير وقن وزوجه وجيش ولم يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقيق كون السفر طويلا وقد تشمل عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم اسلم في اثنتاهما فانه يقصر فيما بقي لقصده او لا ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا كما سيأتي (فلا قصر لهما) وهو من لا يدري اين يتوجه سواء اسلك طريقا ام لا ويسمى ايضا راكب التعاسيف وله مذاقال ابو الفتوح المجلي هـ ما عبارة عن شيء واحد وخالفه الدميري فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري اين يتوجه وان اسلك طريقا مسلو كاوراكب التعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما يذاكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي

الباقى دونهما (قوله فانه يقصر فيما بقي) أي وان كان أقل من مرحلتين (قوله كما سيأتي) أي بعد قول المصنف ولو أنشأ محاصبا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر الخ (قوله فلا قصر للهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهيمان أيضا بفتحين ذهب من العشق أو غيره **١٥** مختار (قوله ويسمى أيضا) أي الهائم فهو ما على هذا متساويان (قوله في انهما لا يقصدان موضعا) أي وعلى هذا فينبغي ما عوم وخصوص مطلق يجتمعان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وينفرد الهائم فين لم يقصد محلا وسلك طريقا ويسمى راكب التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما والهائم بمن لم يدري اين يتوجه سلك طريقا أولا فيجتمعان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهائم فين سلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وراكب التعاسيف فين لم يسلك طريقا وقصد محلا معلوما (قوله ويدل له) أي لما قاله الدميري وقوله جمع الغزالي بينهما أي والاصل في العطف المغايرة

(قوله وسيعلم بما يأتي حرمته ذلك) أي سفر الهائم وقوله في بعض أفرادها أي وهو أن لا يكون له غرض في اتغاب نفسه وما يقبضه  
(قوله من حرمته مطلقا) أي سواء كان غرضه لغرض أم لا (قوله ويؤيده) أي المنع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعله على هذا  
محترز قوله عند سفره لأن المراد ابتداءه ١٢ وعليه في كان الأولى أن يقول أما لو قصد من حلتين الخ (قوله ومثله الهائم

في ذلك) أي في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين ومعلوم أنه انما يقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض ما لو خرج خوفا من ظالم (قوله خلافا للزركشي) تبعه حج (قوله لم يقصر قبل مرحلتين) أي ويقصر بعدهما وظاهره وان كان الباقي دون مرحلتين وهو كذلك وفاقا للرملي اهـ سم على منهج (قوله وان امتنع على المتبوع) أي وهو الأسر لكونه عاصيا بالسفر أو كافرا (قوله فلا ترخص لهما قبل مرحلتين) أي وله ما الترخص بعدهما وان كان الباقي دونهما (قوله من لم يكن له القصر) أي كالأسير والزوجة والعبد (قوله قبل مفارقة ما ذكرناه) أي للمحل الذي يصير به الخ فإله سم على حج

في باب

(قوله بخلاف هذا) أي فإنه وان غير النية فيه إلى مسافة تمتنع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداءا لكان لا تنافي الترخص

بينهما (وان طال تردده) وبإلحاق مسافة القصر لا تنفاه عنه بطوله أولا فيكون عابثا لا يلبق به الترخيص وسيدع علم أي في حرمته ذلك في بعض أفرادها وهو محجـ لذكر بعضهم حرمته وما رهمه كلام بعضهم من حرمته مطلقا ممنوع ويؤيده قواهم إلا في لو قصد من حلتين أولا قصر فيهما (ولا طالب غريم) لا طالب (آتي) عند سفره بنية أنه يرجع متى وجده أي مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) ولو طال سفره لعدم عزمه على سفر طويل نعم لو قصد من حلتين أولا كان علم عدم وجوده مطلوبه قبله ما قصر كما في الروضة ومثله الهائم في ذلك كما شملته عبارة المحرر وظاهر إطلاق الروضة استقرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده الواو الدرجة الله تعالى خلافا للزركشي ولو علم الأسير طول سفره ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم ولا اثر لانه لا قطع مسافة القصر وان خالف في ذلك الأدرعي ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد إذا نوت أنها ترجع متى تخلصت وأنه متى عتق رجوع فلا ترخص لهما قبل مرحلتين وألحق بالزوجة والعبد الجندی وبالفراق التثوير وبالعتق الأبقان نوى أنه متى أمكنه الأبقان ولو جاوز مرحلتين من لم يكن له القصر قبله ما قضى ما فاته قبله ما قصور في السفر لا تخافا فتمه سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب نبه على ذلك الواو الدرجة الله تعالى واستمرز المصنف بقوله الماراق ولا عملونوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير به مسافر نوى أنه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو جعل قريب أربعة أيام فإنه يترخص إلى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لان عقاد سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مسفرا إلى وجود ما غير النية إليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح إلى معصية منعه فيها لو نوى إقامة بجعل قريب لانا نقول النقل لمعصية ينافي الترخص بالكيفية بخلاف هذا ولو سافر سفرا قصيرا ثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرونه طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية إلى مقصده مسافة قصر ويشارك في محله لا تقطاع سفره بالنية ويصير بالثلاثة عشرة جديدا ولو نوى قبل غروجة إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفره عن الأخرى (ولو كان مقصده) بكسر الصاد يحفظ المصنف (طريقان) طريق (طويل) أي مرحلتان (و) طريق (قصير) لا يبلغها (فذلك الطويل لغرض) ديني أو ديني ولو لمع قصد إتاحة القصر (كسهولة) للطريق أو رخص سهرا بضاعه أو زيارة أو عبادة (أو أمن) كقرار من المكاسبين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وشمل كلامه

مطلقا بدليل سقوط الجملة من قاصدها وكذا سقوط القضاء مع التيمم فيها ونحو ذلك (قوله يحفظ المصنف) عول  
على خطه لان القياس الفتح وليس المراد ان فيه لغة أخرى



(قوله مالو كان الغرض تنزهها) وهو إزالة النكد ودورة النفسانية برؤية مستحسن يشغلها عنها اهـ حج (قوله لانه) أى التنزه  
 (قوله انضم له ماذ كره) أى وجود الشرط (قوله ولا هذا قال الشيخ) أى فى شرح الروض (قوله ان الوجه ان يفرق) أى بين  
 التنزه هنا وبين التنقل الا ترى (قوله كالتنزه هنا) أى فيقصر (قوله لازالة مرض ونحوه) أى ولولم يخبره بذلك طبيب (قوله  
 لغيا القصر فقط) وفى نسخة اغرض القصر وما فى الاصل هو الاول والاوفق بقوله بان اتعاب النفس من غير غرض الخ (قوله  
 لبقاء أهل السفر) هذا قد يشكل بما يأتى من انه يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من غير غرض ووجه  
 الاشكال ان السفر باق على اباحته فى كل منه اقلية تأمل الاول ان يقتصر هنا على منع تسليم الحرمة فان العـ دول بمجرد  
 لا يستلزم اتعاب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاصلة فى الطريق ١٣ الأطول قريبة من المشقة الحاصلة فى

الطريق الا سخرج اشتراكهما  
 فى الوصول الى المقصد ولا كذلك  
 الرخص الا ترى فانه محض عبث  
 والتعب معه محقق او غالب أو تسل  
 الحرمة ويحتمل ما يأتى على ما اذا  
 كان الرخص هو الحاصل على  
 السفر ومقارنا الاول المدة لكن  
 هذا خلاف الظاهر فالاولى  
 الاحتمال الاول (قوله ولو تباع  
 العبد أو الزوجة) أى والمبعض  
 اذا لم يكن بينه وبين سيده مهانة  
 كالعبد وان كان فى نوبة  
 كالحر وفى نوبة سيده كالعبد  
 وعليه فلو فى نوبة ثم دخلت نوبة  
 السيد فى أثناء الطريق فينبغي  
 أن يقال ان امكنه الرجوع  
 وجب عليه وان لم يمكنه اقام  
 فى محله ان امكن وان لم يمكنه  
 واحد منهم اسافر وترخص لعدم  
 عصيانه بالسفر قياسا على مالو

مالو كان الغرض تنزهها لانه غرض صحيح انضم له ماذ كره ولا هذا قال الشيخ ان الوجه ان  
 يفرق بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة  
 ولكنه سلك بعد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيما يأتى فانه الحامل على  
 السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا أو كان كالتنزه هو الحامل عليه كان  
 كمجرد رؤية البلاد فى تلك انتهى وهو المعتمد وان نوزع فيه وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازالة  
 مرض ونحوه كان غرضه صحيحا خلافا فيما قدمه فلا يعترض عليه به (والا) بان سلكه  
 لمجرد القصر أو بلا قصد شئ كافى المجموع (فلا) يقصر (فى الاظهر) لانه طوله على نفسه  
 من غير غرض فكان شبيها بمن سلك قصيرا وطوله على نفسه اترده فيه حتى بلغ مرحلتين  
 والثانى يقصر لانه طويل مباح وخرج بقوله طويل وقصر مالو كاتطو بلين فسلك  
 اطولهما ولو لغرض القصر فقط فانه يقصر فيه جزما وما اعترض به فيما اذا سلك الاطول  
 لغرض القصر فقط بان اتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن رده بان الحرمة هنا على  
 تقدير تسليمها الامر خارج فلم يؤثر فى القصر لبقاء أصل السفر على اباحته ويؤخذ مما عمل  
 به الاظهر ان محل ذلك فى المتعمد بخلاف فهو الغلط والجاهل بالقرب فان الاوجه  
 قصرهما ولو لم يكن لهما اغرض فى سلوكه (ولو تباع العبد أو الزوجة أو الجندى) أو الاسير  
 (مالا امره) وهو السيد والزوج والامير والاسر (فى السفر ولا يعرف كل) منهم  
 (مقصده فلا قصر) انهم اعدم تحقيق شرطه وهذا قبل بلوغهم مرحلتين كما مر والوجه ان  
 رؤية قصره متبوعه العالم بشرط القصر بمجرد موارقته لمحله كعلم مقصده بخلاف  
 اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر الطويل عادة فيما يظهر خلافا لا ذرى لان هذا  
 لا يوجب ثبوت سفر طويل لاحتماله مع ذلك اتمية الإقامة بمقارعة قريبة زمنيا طويلا  
 (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم أو جملوا حاله (قصر الجندى دونهما)

سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة فى الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذى عاشرت منه أو الإقامة بمحلها ان  
 لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهم ما اتت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتماله مع ذلك) قال سم على منهج  
 وقد يقال جوزوا الابتناء فى الطويل اذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقريضة ككرة الزاد فينبغي جواز  
 اعتماده ذلك كسائر القرائن الا ان يقال لما لم يكونوا مستعجلين ليعتبر بمنزل ذلك فى حقهم تأمل وقد يقال ما وجه به من  
 عدم الاستعجال لادخله فى العلم بالمسافة وقد اطلق جواز الاجتهاد فى معرفة طول السفر فى الابتناء فعمل المستقل

(قوله بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم) لم يذكر حكم ما لو نوى الاسير مسافة غير مسافة أسر له لان نيته له - فلم تمكنه من الانفراد لغوهم ان كانت نيته انه متى قدر على الهرب هرب فيه - هذه تقدمت في قوله ولو لم يعلم الاسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه انهم لو امروا امير اعلى انقسم لاجب عليهم طاعته لكن المصريح به في السير خلافه (قوله وهذا الوجه) لكن يحتاج عليه للجواب عما مر من انه اذا كان مستأجرا ومؤمرا عليه وخالف الامير يكون سفره معصية وقد يجاب بان ما هنا فيها اذا نوى السفر ولم يتفق له ذلك بان بقي مع ١٤ الامير وما تقدم فيما اذا سافر فلا تنافي على انه ذكر هذا في مقابلة ما حكاه قبل

بقيل ومن ثم عبر بقوله او يقال الكلام في مسألتنا الخ (قوله مطلقا) اي الحاجة ام لا (قوله لاسائر الجهة مقصده) مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر - لم يقصده الاقل لا ينقطع ترخصه وسيأتي ما فيه في قوله فان سافر سفر جديد (قوله التردد فيه) اي وان قل التردد (قوله يجب استئذانه فيه) اي في ذلك السفر بان اراد السفر للجهاد واصله مسأله فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حال) اي وان قل (قوله من غير اذن غريمه) اي او ظن رضاه كما ذكره الشارح في الجهاد (قوله لان الرخص لا تنطاط بالمعاصي) ظاهره وان بعد عن محل رب الدين وتعد عليه العود او التوكيد في الوفاء وهو ظاهر ان لم يعزم على توقيته اذا قدر بالتوكيد او نحوه وندم على خروجه بلا اذن قيا - على ما لو يجز عن رد المظالم وعزم على ردها اذا قدر كما اقتضى كلام الشارح في اول الجنازة فيه قبول توبته

لانه ليس تحت قهر الامير بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم والجيش تحت قهر الامير فنيته - كالعدم أيضا ولا تناقض بين هذا وما تقرر في الجندی اذ صورة المسألة هنا فيها اذا كان الجيش تحت أمر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش اذا بعثه الامام وأمر أمير عليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعة سيده وصورة المسألة في الجندی ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا فله حكم العبد ولا يستقيم حكمه على مستأجر او مؤمر عليه لانه اذا خالف أمر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا ويقال الكلام في مسألتنا فيما اذا نوى جميع الجيش فنيتهم كالعدم لانهم لا يمكنهم التحالف عن الامير والكلام في المسألة الثانية في الجندی الواحد من الجيش لان مفارقتها للجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الاخير الشارح بقوله وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لأمره لا يبالي بانقراده عنه ومخالفته بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بها نظامه وهذا الوجه ومع لوم ان الواحد والجيش مثال والا فالدار على ما يحتل به نظامه لو خالف وما لا يحتل بذلك (ومن قصد سفر طويلا ففسار ثم نوى) وهو مسأله ما كثر (رجوعا) عن مقصده الى وطنه مطلقا أو غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلا لاسائر الجهة مقصده لان نيته الإقامة مع السير غير مؤثرة في نيته الرجوع معه كذلك متى قبل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما أفهمه كلام الحاوي الصغير ومن تبعه من انه يتصرف بغير معول عليه لمخالفة المقتول (فان سار) لمقصده الاول أو غيره ولو لما خرج منه (فسافر جديد) فان كان ما أمامه سفر قصر ترخص بمفارقة ما اشترط مفارقتها والا فلا اما اذا نواه الى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كما في المجموع عن البغوي (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص الا التيمم فانه يلزمه لكن مع إعادة الصلاة به كما مر في نكاح (لا يترخص المعاصي بسفره كما بقى وناشرة) وقاطع طريق ومسافر بلا اذن اصل يجب استئذانه فيه ومما افر عليه دين حال قادر على وفائه من غير اذن غريمه اذ مشروعية الترخيص في السفر للاعانة والمعاصي لا يمان لان الرخص لا تنطاط بالمعاصي ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالركض من

(قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه الخ) هذا سفر معصية فما وجه الالتحاق انتهى سم على منهج الان يقال غير المراد بسفر المعصية ان يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالجارة لكنه اتعب نفسه بالركض في سيرة ذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل المعاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا بنفس الركض الذي يحصل به قطع المسافة الحق بالمعاصي بالسفر

(قوله وان قال مجلي في الاقل) هو قوله ان يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤبة البلاد (قوله كالبالغ وان لم يلحقه الاثم) أي فاذا سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة ينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ فان بلغ من حلتين قصر والا فلا لانهم وان لم يكونوا أعضاء حال السفر لهم حكم العصاة وقال حج في شرح العباب ما حاصله ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس بعاص ولا متناع القصر في حقه يتوقف على نقل بخصوصه فان من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بعصية له حكم العاصي وأي بذلك (قوله قبلها وبعدها) أي وكذا فيها كان سائر المقاصد وهو يشرب الخمر فالسير مباح مع اثمه بالشرب (قوله فلو انشأ سفر مباحا) أي ١٥

شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ في شرح منجه الخ) وعبارة فان تاب فاوله محل توبته انتهى وتأويلها كان يقال قوله محل توبته أي حيث ابتدأ مسافره معصية فان ابتدأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله فانشأ السفر) هو بفتح الميم والشين أي فوضع انشاء السفر يعتبر من حين الخ وهذا عبارة المحملي فتنشئ السفر بضم الميم وكسر الشين انتهى وهي تقيده انه اسم لذات المسافر لا المكان السفر وما آلهما واحد (قوله وفارق ما مر) أي من انه اذا انشأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب يترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة) مطلقا بقي مرحلتان ام لا (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل

غير غرض أو يسافر لمجرد رؤبة البلاد والنظر اليها من غير قصد صحيح كما نقله وأقرأه وان قال مجلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني انه مباح ومعنى قوله الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فان كان نهائيا في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا والظاهر ان الاثني ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم وخرج بالعاصي بسفره العاصي فيه وهو من يتقصده سفر مباحا فترخص له فيه معصية فيتركها فله الترخيص لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (قوله انشأ) سفر مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له (في الاصح) من حين جعله كالوأنشأ هذه النية والثاني يترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتدائه فان تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللفظة أي وان كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الاول وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منجه مما يلوهم خلافه مؤول (ولو أنشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فانشأ السفر من حين التوبة) فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان قصر والا فلا وفارق ما مر يتقصيره بانشأه عاصيا فلا يناسبه التخفيف وما لا يشترط للتخص طوله ككل الميتة يستحيه من حين التوبة مطلقا وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفر يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجتهد ووع ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم لم يبلغ في الطريق قصر في بقيقته كما في زوائد الروضة خلافا للنفري في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بعم (ولو) احتمالا في (اقتدى بعم) ولو مسافرا (الحظة) كان ادركه في آخر صلاته ولو نامة في نفسها كصبي أو جمعة أو مغرب أو نحو عيدا أو راتبة ولا يرد ذلك على المصنف لما قرر من انها نامة في نفسها (لزمه الاتمام) لما صرح عن ابن عباس من انه السنة والاوجه جواز قصر معادة صلاها أو لا مقصورة وفعلها نائب اماما أو مأموما بقاصر ولو لزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بامام له في تلك

الجمعة وتعد عليه ادراكها (قوله او الصبي) أي ولم يكن سفره بصورة المعصية بان كان آتيا وناشئة او بغير اذن وليه على ما مر في قوله والظاهر ان الاثني ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم (قوله قصر في بقيقته) قضيته انه ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراد الان القرض انه مسافر باذن وليه فلا معصية فلعله انما قيد بما ذكره الرد على البغوي (قوله قصر في بقيقته) أي وان كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافر لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام حج (قوله صلاها أو لا مقصورة) وانما اعتبر في الاولى كونها مقصورة لان الاعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الاولى لا يقال على هذا لا يجوز اعادته اتماما لانا نقول لما كان الاتمام هو الاصل ولا يتوقف وجوده على نية لم يمتنع لانه رجوع للاصل (قوله لم يجب عليه) أي المأموم

(قوله وتنعقد صلاة القاصر) أي تامة فالمراد من نوى القصر خلف الخ لا أنه منبسط بالقصر حقيقة لاستحالة الجمع كونه انعقدت  
صلاته تامة (قوله والفتح أفصح) قال ع والضم ضعيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القمولى في البحر) أي وهو شرح  
الوسط له واختصر منه الجواهر (قوله قال المبكرى) أي الشيخ جلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله والمعقد الأول) أي وهو  
عدم العفو عنه مطاقا وهو مقتضى ١٦ كلام الشيخين خلافاً حيث قال بالعفو عن قبل دم المنافذ (قوله قبل

تمام استخلافه) أي سواء كان  
قبل الاستخلاف أو معه (قوله  
وكذا الوعد الامام) حكمه هذه  
المسئلة علم من قوله السابق ولو  
اقتضى بتم الخ لانه شامل لهذه  
واعله انما اعاد ذلك هذا دفعاً لثبوتهم  
انه لما كان في الاصل مقبوعاً  
لا يصير تابعاً لخليفته فلا يسرى  
عليه حكمه (قوله واستتر بيقوله  
واستخلف بمقتضى) بين به كونه محترز  
المتن والافهه اعلم من قوله قبل  
كالمولم يستخلفه هو ولا المأمومون  
او استخلف قاصراً (قوله او بان  
امامه محدثاً) أي بعد لزوم الاتمام  
بخلاف ما لو بان الحدث قبل لزوم  
الاتمام أو معه فانه لا يمنع القصر  
لانه اقتضى بمسافر قاصر في ظنه  
(قوله ما لو بان عدم انعقادها)  
أي صلاة المأموم بان له حدث  
نفسه او نجاسة في نحو بدنه  
او ليكون امامه ذات نجاسة ظاهرة  
او ما او نحو ذلك (قوله لزمه كما  
في المجموع الاتمام) أي لانها  
انعقدت تامة بأحرامه منفرداً  
لعدم نيته القصر ونية به على ان  
قول المصنف مقتضى باليس بغير

الحالة اذ ستم اتم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيه بدان الاتمام حال الإقتداء فلا يرد  
ذلك على المصنف وتنعقد صلاة القاصر خلف من جهل المأموم حاله وتلغوية القصر  
بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تنعقد صلاة لانه ليس من أهل القصر والسافر من أهله  
فاشبه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيماً (ولو عرف) بثبوت  
عينه والفتح أفصح وهو مثال لا يقدح لان المدار على بطلان الصلاة (الامام المسافر)  
القاصر (واستخلف) ابطلان صلاته برعافه لانه لا يعفى عنه سواء كان قلبه لأأم كثيراً  
لاختلاطه بغيره من النفس لات مع ندوته فلا يشق الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام  
الشيخين وجماعة من الأئمة وقال القمولى في البحر نقلاً عن الشيخ أبي حامد والمهمل رد  
على أبي غانم صاحب ابن سريج في تأويل نص المختصر وانما الخلاف في الاستخلاف بعذر  
وهذا الاستخلاف قبل وجود الدم لتكثير البطل للصلاة قد صرح بان القليل من الرعاف  
لا يبطل وهو موافق لترجيح الرافعي لكن النووي يرجح العفو عن التكثير أيضاً وفي المجموع  
حكاية ما ذكره القمولى قال البكرى وما يتخيل ان في دم الرعاف غيره من الفضلات  
خيال لا طائل تحته انتهى والمعقد الأول (مقتضى) وان لم يكن مقتدياً به (اتم المقتدون)  
المسافرون ولو لم ينووا الاقتداء به لصيرورتهم مقتدين به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن  
ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم لو نوا فراقه عند احساسه بأول رعافه أو حدثه قبل  
تمام استخلافه قصره وكالمولم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصراً (وكذا الوعد  
الامام واقتضى به) يلزم الاتمام لاقتدائه بتم في جزء من صلاته واحتترز بقوله واستخلف  
مقتضى لو استخلف قاصراً أو استخلفوه أو لم يستخلفوا أحد فانهم يقصرون ولو استخلف  
المقيم مقتضى والقاصرون قاصرون فكل حكمه (ولو لم يلزم الاتمام مقتدياً بفسدت) بعد ذلك  
(صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثاً) أو ما في معناه من كونه ذات نجاسة خفية للماصر  
من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (اتم) لانها الصلاة واجب عليه اتتمامها  
فامتنع عليه قصرها كفاية الحضر وخرج بفسدت صلاته ما لو بان عدم انعقادها فله  
قصرها والضابط كما افاده الأذرى ان كل ما عرض بعدم وجوب الاتمام فساد به يجب اتتمامه  
وما لا فلا ولو احرم منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كما في المجموع الاتمام  
ولو فقد الطهورين شرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان

(قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعد ها في الوقت أو بعده ويرد عليه ان فاقد فعله  
الطهورين ونحوه ليس له صلاة الا ان اضاق الوقت عن الصلاة وعلم انه لا يجدها في الوقت او ظن عدم وجدانه وانه مادام يرجو  
الماء لا يصح احرامه وعليه فلا حرم ثم وجد المياه في الوقت فقد تبين بذلك انه بنى صلاته على ظن بان يخطو قتيبين علمه انعقاد صلاته  
فعمدها مقصورة ولا يكون من محل الخلاف

(قوله وامل ما قالوه) راجع لقوله قال المتولى وغيره (قوله والاوجه الاول) أى جواز القصر وهل له الجمع ايضا فيه تردد وسيأتى عن الشارح فى أول الفصل الا ترى ما يفيدانه كالتحيز فيمنع عليه الجمع بتقديمه لالتأخير اذ راجع (قوله لم يستطع اطاب فعلها) فيه نظر فانها حيث وصفت بالصحة مستطع بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان فبأمر جديد ومن ثم قال فى جمع الجوامع ان الصحة اسقاط الطاب وقيل فى العبادة اسقاط القضاء فلعل الشارح جرى على الثانى أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فى من صلى بتييم) أى قوله قصرها (قوله املوليان محدثا) أى من ابتدأه الصلاة بخلاف الموليين انه كان مستطعرا ثم طرأ عليه الحدث كما يأتى فى قوله ولو صححت القدوة الخ (قوله وان بان) غاية (قوله ثم احدث) أى الامام (قوله ثم بان مقيما تم) أى لانه تبين انه اقتدى قبل الحدث بتم (قوله بل حقيقة تم) أى بل بوجود حقيقة تم (قوله او ظنه) ١٧ الاولى اى ظنه لانه المراد بالعلم هنا وهو

المناسب لقوله لانهم يطلقون العلم كثيرا الخ انتهى وبعبارة ج بعد قوله او ظنه بل كثيرا ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن انتهى فلم يجعل ذلك تعليلا لعطف الظن بل افاد به ان الظن داخل فى عبارته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الامام حنفيا واقتدى به من علمه مسافرا بعد ثلاث مراحل وتبين له انه نوى الاتمام فهل يلزمه الاتمام لا تمام امامه ويحمل على السهو والا كالتبيين له - حدثه ثم اقامته لعدم القدوة حقيقة فيه نظروا لا قرب الثانى ولا يقال يمكن الفرق بان فى تبين الحدث تبين له عدم حقيقة القدوة وهنا القدوة صحيحة لان العبارة بعقيدة المأموم لاننا نقول محل كون العبارة بعقيدة المأموم اذا كان الامام ناسيا كما مر عن صاحب الخواطر

فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى وامل ما قالوه بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى والاوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يستطع بها طلب فعلها وانما اسقط حرمة الوقت فقط وكذا يقال فى من صلى بتييم عن تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها (ولو اقتضى عن ظنه مسافرا) فنوى القصر الذى هو ظاهر حال المسافر انه نواه (فبان مقيما) يعنى مقاما وان كان مسافرا ثم حقا املوليان محدثا ثم مقيما او بانامعا لم يلزمه الاتمام لعدم القدوة حقيقة باطنا لحدثه (او) اقتضى ناويا القصر (عن جهل سفره) بان تردد فيه او لم يعلم من حاله شيئا (اتم) لزوما وان بان مسافرا قاصرا اظهره شعار المسافر غالب الاصل الاتمام ولو صححت القدوة بان اقتضى عن ظنه مسافرا ثم احدث ثم بان مقيما ثم وان علم حدثه او لا وانما صححت الجمعية مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين لالا كنفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقة تم القصر لهم ان الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكنف بذلك فى ادراك المسافر بوق الركعة خلف المحدث لان تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا لا سنوى هنا (ولو علمه) او ظنه لانهم يطلقون العلم كثيرا ويريدون به ما يشمل الظن (مسافرا وشك) اى تردد فى نيته (القصر لكونه غير حنفى فى أقل من ثلاث مراحل فجزم هو بنية القصر (قصر) اذا بان قاصرا لانه لظاهر من حاله ولا تنقصه يرفان بان مقاما اتم واحترز بقوله وشك فى نيته عما لو علمه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنفيا فى دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنه فى هذه المسافة وينتج كما قاله الاسنوى ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل احرامه بان عزمه الاتمام (ولو شك فيها) أى فى نية امامه (فقال) معاقا عليها فى نيته (ان قصر قصره والا) بان اتم (اتم قصر فى الاصح) ان قصر ولا يضر تعليقه اعم لا بالقاعدة ان محل الاختلال

٣٥ به فى السريعة وهذا لم يعلم نسيانه او تنجده على انه بقدر نسيانه هذا بعقيدة القصر منه ما فعله يكون اقوا حتى عندنا (قوله فى أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضى ان اباحه بنية يجوز القصر فيما دون الثلاث وهو مخالف لما سبى للشارح فى قوله نرجو من ايجاب ابي حنيفة القصر فى الاول والاتمام فى الثانى انتهى ويمكن ان يجاب بان منشأ الشك هنا تجوز ان امامه قلدا الشافعى مثلا وفى بعض النسخ اوحشيا وعليها فلا يرد ما ذكر (قوله نصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها انه ثم لما جهل سفر الامام كان الحامل عنده محض التردد فى النية فامتنع عليه القصر وان علم سفر امامه وهذا لما علم سفره او ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية القصر كانت نيته مبنية على أصل راجع وهو نية القصر فاكتفى به وصار الحكم معلقا على قصر الامام (قوله قبل احرامه) أى الامام (قوله بان عزمه الاتمام) أى فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلواته تنعقد تأمة لظنه اتمام امامه

(قوله وعلى الاول لو قال) أى ولو فاسقا لانه اخبار عن فعل نفسه وقوله بعد خروجه من الصلاة أى يحدث مثلاً ان قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وان أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أو لافان قصر الفصل بين السلام والاخبار بنى على ما فعله وان طال وجب الاستئناف (قوله فان لم يظهر رآه أموم مانواه) أى كان اقتدى به ولم يدرك معه الاحرام وشك في نيته القصر وسلم الامام وذهب الى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لانه لأصل هنا) غير الانفراد يرجع اليه بخلاف ما لو لم ينو القصر في النية فيرجع الى الاتمام ١٨ لانه الاصل وعبرة المحلى بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو انتهى

وهي أولى من عبارة الشارح للحج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله لتأديته جزاً من صلاته الخ) هذا التعليل راجع لكل من المستثنين وان كانت الاولى ليس فيها شك في النية لكن تردده بين القصر والاقام منافي للجزم بنية القصر (قوله وما قيل من ان هذا التركيب) هو قول المصنف أو تردّد في انه نوى القصر (قوله عطف على أحرم) الاولى عطفه على تردّد لان عطفه على أحرم يصير التقدير أو لم يحرم فاصراً بل أحرم مقابلاً فقام امامه الخ لانه يقدر مع المعطوف بأو نقبض المعطوف عليه وهذا ليس كذلك بل صورته انه أحرم فاصراً ثم قام امامه لثلاثة فتردد في انه نوى الى آخره وعلى هذا يشكّل جعل هذه زيادة على المحترز عنه ثم رأيت في ابن عبيد الحق الجواب عن كونه من المحترز بان الشك في حال الامام انما ينشأ في القصر لا النية انتهى ويمكن الجواب عن مسئلة

النية بالتعليق ما لم يكن قصر يحا بمقتضى الحال والا فلا يضر والثاني لا يقصر للتردد في النية اما لو بان امامه معالزمة الاتمام وعلى الاول لو قال بعد دخوله من الصلاة كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جازله القصر فان لم يظهر رآه أموم مانواه الامام لزمه الاتمام احتياطاً (و) خامساً انية القصر او ما في معناه كصلاة السفر او اظهره مثلاً ركعتين ولو لم ينو ترخصاً وانما اتفقوا على انه (يشترط لانصر نيته) لكونه على خلاف الاصل فاحتاج اصراف عنه بخلاف الاتمام ويشترط ان توجد نيته (في الاحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع من طرق الجماعة على الانفراد كما كسبه لانه لا اصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرده على الاتمام لانه الاصل كما تقرّر (و) سادساً (المحترز عن منافيا) أى نية القصر (دواماً) أى في دوام الصلاة بان لا يتردد في الاتمام فضلاً عن الجزم به كما قال (ولو احرم فاصراً ثم تردّد في انه يقصر ام يتم) اتم (أو) تردّد أى شك (في انه نوى القصر ام لا اتم) ولو تذكر حالاً انه نواه لتأديته جزاً من صلاته حال تردده على الاتمام وما قيل من ان هذا التركيب غير مستقيم لانه قسم لمن أحرم فاصراً الا قسم منه رد بان كونه قاصراً في أحد الاحتمالين المشكوك فيه - حال لا يدع - جعله قسمين وهاتان المسئلةان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالقول الشارح لضمه اليه حافى الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (اوقام) عطف على أحرم (امامه لثلاثة فشكل) أى تردّد (هل هو متم او ساء اتم) ولو تبين له كونه ساهياً كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا ما مر من نظيره في الشك في اصل النية حيث لا يضر ولو تذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوعه مع قرب زواله غالباً بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزاً من صلاته على التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق أيضاً ما مر في شكه في نية الامام المسافر ابتداءً بان ثم قرينة على القصر وهما القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه للثلاثة ومن ثم لو كان امامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كخفي لم يلزمه الاتمام جلالاً لقيامه على انه ساء (ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كما لو قام المتم تركعة زائدة

العطف بان كون المعطوف يقدر معه نقبض المعطوف عليه أمر غالى فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام الامام الخ (قوله اتم) أى وعليه فهل ينتظر في التثنية ان جلس امامه جلالاً على انه قام ساهياً أو تنعين عليه نية المفارقة فيه نظر والاقرب الثاني كما لو رأى مريداً لاقتداء الامام جالساً وتردد في حاله هل جلوسه له جزء أم لا من انه يتنصع للاقتداء به فكما المتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع (قوله ولو تبين له كونه ساهياً) أى لمضي جزء من صلاته على التمام (قوله جلالاً لقيامه على انه ساء) أى ويخبر بين انتظار في التثنية والمفارقة



(قوله ومثله ما لو صار للقيام أقرب) قال حج بهد مثل ما ذكر بل وان لم يصبر اليه أقرب لما صر ثم عن المجموع ان تعدد الخروج عن حد الجلوس مبطل (قوله لانه فرض كلامه فيمن قام) ومفهوما انه اذا لم يقم لم يسجد لكن على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يترتب به (قوله أي ناويا الاتمام) قضيته انه لا تكفيه نية الارادة السابقة عن هذه النية وليس حرا ابل المراد انه قام مستحبا للاولى وبعبارة سم على حج قوله ناويا الاتمام قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بانه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشبه نية الحاصلة بآرادة الاتمام احترازاً عما لو صرف ١٩ القيام غير الاتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أي ولا يتحقق ذلك الا

بالايسان بالميم من عليكم (قوله أو شك في نيته) أي الإقامة (قوله والقصر أفضل من الاتمام) فلو نذر الاتمام فينبغي ان لا يقع نذره لكون النذر راس قربة وكذا ينبغي ان يقال فيما لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لا تفاء كونه قربة فيما دونها (قوله اذا بلغ ثلاث مراحل) أي اذا كان يبلغ ثلاث الخ في قصر من أول سفره (قوله ولا يكره) أي القصر (قوله أفضل مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قول المصنف والقصر أفضل من الاتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً) اما لو كان لو قصر خلازم وضوته وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر انتهى حج (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة) أي فيكون القصر أفضل من الاتمام وفي كون القصر في هذه

(وان كان) قيامه لها (سها) ثم تذكر أوجه لأفعل (عاد) حتماً (ومجده) أي لهذا السهو ندباً كغيره مما يطل عمده ومثله ما لو صار للقيام أقرب لما صر في سجود السهو ولكنه لا يرد على المصنف لانه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فان أراد) حاله تذكره وهو قائم (ان يستمر عاد) للجلوس حتماً (ثم مضى مقاً) أي ناويا الاتمام لا لغايتها وضوته اسهوه فوجبت اعادته فان لم يتوال الاتمام بسجد السهو وهو قاصر (و) سابعه اهدام سفره في جميع صلاته كما قال (و) يشترط للقصر (أيضا كونه) أي النواوى له (مسافر في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص (فيها) أو شك في نيته (أو بلغت سقيته) فيها (دار إقامته) أو شك هل بالغتم أو لا (أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة (و) ثامن العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلاً به لم تصح صلته لتلاعبه كما في الروضة قال الشارح وكأنه تركه بعد ان يقصر من لم يعلم جوازه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ) سفره المبيح للقصر (ثلاث مراحل) والا فالاتمام أفضل نحو جامن ايجاب أبي حنيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني ولا يكره ولكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى ومقابل المشهور وان الاتمام أفضل مطلقاً لانه الاصل وأكثراً ولا يستثنى من ذلك كما قاله الأذرى دائماً الحديث اذا كان لو قصر خلازم وصلاته عن جريان حديثه ولو أتم بطريق حديثه فيها فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت او كان يجدي في نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بان لم تطمئن نفسه لذلك او كان عن يقدي به بحضور الناس بل يكره له الاتمام اما الملاح الذي معه أهله فائتمامه أفضل مطلقاً لانه وطنه ونحو جامن منع أجد القصر له ومثله من لا وطن له وادام السفر بر او قدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالاصل وقد يكون القصر واجباً كان آخر الظهر ليجتمع تأخيرا الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما يحتمل الاسنوى وغيره أخذ من قول ابن الرفعة لوضايق الوقت وارهقه الحدث

الصورة أفضل نظر لطريان الخلاف فيها المتقدم قبيل الفصل بل القياس افضلية الاتمام لما ذكره وبعبارة سم على منهج في اثناء كلام ونبه أيضا الى الأذرى على ان الاتمام أفضل في حق من أقام ينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى ويمكن ان هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الاتمام فيكون موافقا لما قاله الأذرى وان كان المتبادر من قوله وكذا الخ خلافه واما قوله او كان يجدي في نفسه الخ فهو مستثنى من كون الاتمام أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أي ان كان له اهل واولاد فان لم يكن له شيء منهما كان كمن كان له ذلك وهم معه فيكون اتمامه أفضل (قوله مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا

(قوله لوضاؤه وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منهج عن المشرح خـ لانه حيث قال في أول الباب وسئل عن أخذ ذلك أعني الظهر مثلا حتى بقي ما يسع ركعتين بلا قصد هل يجب القصر فاجاب لا قال لانه اذا أخر بعد ذلك شي عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها او بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه ثم التأخير انتهى (أقول) وقد يقال ان كلامه هنا في العشاء وبفعلها مقصود تبيين انه لم يؤخرها الى وقت لا يسع بها بخلاف الظهر فانه اذا أخرها حتى بقي من الوقت ما يسع ركعة فحققت معصيته وان قصر (قوله لاندبرته على إيقاعها به اداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من ان المعتمد انه اذا أخر ولم ينو وقده بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم الا ان يقال ان ما هنا موصوف بما اذا كان الزمن الباقي لا يسع الطهارة والصلاة مقصورة لكنه لو ترك الطهارة وصل الى مكانه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم رأيت سم على جـ ذكر مثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر ان كان المراد قصر الاولى فهذا انما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير اذا بقي ٢٠ من الوقت ما يسع ركعة لان الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين

مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاةين ولزوم نية التأخير بينهما ممنوع بل هي اوفى من الاولى وحدها في وقتها وقد يجب باختيار الاول ومنع قوله فهذا انما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعد عدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على انه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الاتية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال جـ ثم رأيت الزركشي نقل عنهم ان هذا التخصيص يجري في الواجب وغيره لا في سقر قصر (قوله عادة) أي وان لم يبع التيمم

بحيث لو قصر مع مدافعة ادركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزومه القصر ويأتي ما ذكر في العشاء أيضا اذا أخر المغرب ليجمعها معها ويعلم منه انه لو ضاق وقتها عن اتمامها كان القصر واجبا وانه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزومه ان يتوى تأخيرها الى الثانية لقدرته على إيقاعها به اداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب بخلافه وقضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر سقر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة الى تبرئة الذمة وعدم إخلاء الوقت عن العبادة ولانه الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم هذا (ان لم يتضرر به) فان تضرر به لم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبرانه صلى الله عليه وسلم لم رأى رجلا صائما في السفر قد ظالم عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر ثم لو خشى منه تلف شيء محترم فهو منعمة عضو وجب الفطر فان صام كان عاصيا واجزا ولو خشى ضعاها ما لا حلا فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما قيده ابن قاضي شبهة اطلاق الأذرى وكذا سائر الرخص نظير ما مر

\* (فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديميا) في وقت الاولى غير المتخيرة لما سيأتي من ان شرطه ظن صحة الاولى وهو منتف فيها وقول الزركشي ومثلها فاقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة اذا الشرط ظن صحة

(قوله فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو) مفهوما ان الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا (قوله وهو) أي الاولى الفطر (قوله ممن يقتدى به) أي فينظر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة \* (فصل في الجمع بين الصلاتين) \* (قوله في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أو نحو المطر (قوله تقديميا في وقت الاولى) ظاهره انه لا بد من تعللها بما هما في الوقت فلا يكفي ادراك ركعة من الثانية فيه وترد في ذلك سم على جـ ونقل عن المشرح عن المنهج ما في الفرع الاتي بالصيغة الاخرى ودفع بقوله كالمحل في وقت الاولى ما قد يتوهم من قوله تفديما بأنه صادق باول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة (قوله محل وقفة) نقل سم على جـ عن المشرح اعتماد هذا ونقل عنه على منهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب وعبارته قوله ويستثنى الخ عبارة قال الزركشي مثلها فاقد الطهورين وكل من تلزمه الاعادة انتهى واعقده مر قال لان صلاته لم تحرمه الوقت ولا تجزئه ففي جمع التقديم تقديم لها على وقتها بالضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع نامل انتهى (أقول) =



وقد يقال يؤيده ما تقدم عن الشارح من ان فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها اقامة اعادها ولو مقصورة لان الاولى لحرمه الوقت فكأنهم لم تفعل (قوله كما قاله الشيخ) أى في غير شرح منجه (قوله وان نوزع فيه) اهل وجه المنازعة ان المتخير انما امتنع جمع التقديم في حقها فقد شرطه وهو ظن صحة الاولى واما فاقد الطهورين ونحوه فصلاحتهم صحيحة مسقطه للطالب وجوب القضاء في حقهم بامر جديدي يمكن دفعها بانها وان أسقطت الطالب ففعلها الما كان لحرمه الوقت نزل فعلها بمنزلة العدم وهو يتنفي شرط الجمع (قوله لا يتأتى تأخيرها عن وقتها) أى الاصلى هذا ولو قيل يجوز جمعها تأخيرها أمكن توجيهه بان العذر صير الوقتين واحدا فكانه فعلها في وقتها وبعبارة سم على منهج لانه لم يرد فعلها الا في وقت الظهر الاصلى من انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المتخيرة وفاقد الطهورين ونحوهما وعلمه فالفرق بين الجمعين انه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الاولى وهو مستف في المتخيرة بخلاف التأخير فانه لا يشترط ظنه ذلك فجاز ان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيز مع احتمال ان تقع في الظهر ولو فعلت في وقتها (قوله اثبت جمع التأخير) أى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله وفى سفر قصر ولو ميكا) أشار به الى رد قول الخنفية ان المكي يجمع عرفه وعز دافعة لان الجمع عندهم لذلك لا للسفر فجاز ولو قصر او علمه ٢١ فالجمع عندهم لا يجوز للسفر مطلقا طال

أو قصر فالاشارة للرد انما هي بحسب الظاهر دون نفس الامر فانهم وان جوزوا الجمع بعرفة لا يقولون انه للسفر بل للنسك (قوله الى ان تركه) أى الجمع أفضل أى فيكون الجمع خلاف الاولى لكن في حج بعد قوله الا فى وان كان سائر اوقات الاولى واراد الجمع وعدم الخ مانعه وبقولى واراد الجمع الخ اندفع ما يقال من ان ترك الجمع أفضل أى فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر انتهى (اقول) وقد يمنع كونه مباحا بان خلاف الأفضل بخلاف الاولى يكون مكروها كراهة خفيفة به

الاولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى وكالظاهر بالجمعة في هذا كما نقله الزركشى واعقده وان نوزع فيه ويمتنع جمعها تأخيرها لان الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها (وتأخيرها) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أى تقديمها وتأخيرها (في السفر الطويل) المباح اذ هو المجوز للقصر اثبت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي وصححه ابن حبان من حديث معاذ وحسنه الترمذي فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر وقوفامع الوارد ويمتنع في الحضر أيضا وفى سفر قصر ولو ميكا وفى سفر معصية (وكذا القصر في قول) قديم كالشغل على الرحلة وفى تعبيره يجوز اشارة الى ان تركه أفضل خروجا من خلاف من منعه ولا يعارضه قواهم ان الخلاف لا يراعى اذا خالف سنة صحيحة لانه قد يقال ان تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وطعنهم في صحته في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالاصل فروعى ويستثنى الجمع بعرفة في الحج كما قاله الامام وبجذاقة كما يجتبه الاسنوى فان الجمع فيه ما أفضل مطلقا فانه مستحب للاتباع وسببه السفر لا النسك في الاظهر ويستثنى أيضا الشاك فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام البغوى في تعليقه وغيره ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف عورته

عنها بخلاف الاولى (قوله اذا خالف سنة صحيحة) أى وهو ثبت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم انه ليس المراد بالسنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لاستحباب مراعاته (قوله نوع تماسك) أى قوة (قوله وطعنهم في صحته) أى السنة (قوله أو خلا عن حديثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج انه اذا كان لوجع خلا عن حديثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم الا ان يفرق بين ما هنا وما تقدم بانه انما وجب القصر من الاتفاق على جواز سيما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجب الخنفية فنظر الى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا الا في عرفة ومن دافعة للنسك وهذا الجواب أولى عما أجاب به سم فيما تقدم من قوله قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع انه أفضل فقط كما سيأتى أو ل الفصل قلت يفرق بلزوم اخراج احدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليأتى انتهى ووجه اولوية ما ذكرناه انه قد يمنع ان في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر صير وقت الصلاةين واحدا على ان ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الخ لا يشمل جمع التقديم الا ان يقال اراد بالاجراخ فعلها في غير وقتها

(قوله فالجمع أفضل) \* فرع إذا توقف ادراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ولا يخالف هذا ما صححه النووي من أنه إذا توقف ادراك الوقوف على ترك الصلاة أي ولو تعددت تركها لأن ذلك إذا لم يدركه إلا بتركها مطلقاً وهذا يدركه مع فعلها بالجمع دون غيره من زاتهي سم على منج (قوله بل قد يجب في هذين) هما خوف فوت عرفة وعدم ادراك العدو والخ أو أداء كلامه كبح أن الأصل فيه ما أفضلية الجمع وأنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة أو انقضاء الأسير بترك الجمع فينقض الأسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيراً رأيت في سم على حج (قوله أفضل) فيما يظهر خلافًا للحج (قوله ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة) يعني أنه يصح فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي والافوق الأولى الحقيقي ٢٢ يخرج بخروج وقتها (قوله فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح) ينبغي أن يقيد ذلك

بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض لقوات الشرط (قوله جاهلاً بالحال) ومحل ذلك أخذاً مما مر له حيث لم يكن عليه فرض مثله والواقع عنه ومحل وقوعه نفساً أيضاً حيث استمرجه إلى الفراغ منها والابطال كما تقدم له (قوله ولحصول الغرض بذلك) وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عيباً أو سهواً وفيه أن هذا الغرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع التحريم بالنسبة إلا أن يقال لما كان الجمع بصير وقت الصلاتين واحداً أشبه صلاة واحدة ويشير إلى هذا قوله لأن الجمع ضم الثانية للأولى الخ (قوله والأوجه أنه لو تركه) أي الجمع بان نوى عدمه (قوله ثم أراد قبل طول الفصل) أي يقينا فلو شك فيه امتنع قياساً على ما لو شك في الموالاة وينبغي أن محل ذلك أيضاً ما لم يذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الأخذ من ذلك ويفرق بأن محل النية ثم فيما نقله عن الدارمي باقي إلى الفراغ من الصلاة فرفض النية في أثنائها ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى وتعدت نية الجمع لقوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يعد العود إليها شيئاً والزم اجزاؤها بعد التحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا قطع فيه الضمى ومنها صريح وبغة تفرق في الضمى ما لا يفتقر في الصريح انتهى

فالجمع أفضل كما قاله الأذري وكذا من خاف فوت عرفة أو عدم ادراك العدو ولا يستنقذ أسير ولو نحو ذلك بل قد يجب في هذين (فإن كان سائراً في وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل) (والا) بأن لم يكن سائراً وقت الأولى بأن كان نازلاً فيه سائراً في وقت الثانية (فبعكسه) لا يتابع وليكونه أرفق للمسافر فإن كان سائراً نازلاً فيهما يجمع التأخير أفضل فيما يظهر كما هو ظاهر كلام كثير وظاهر الأخبار السابقة ولا تنقاسهم ولتجمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداية بالأولى) لأنها صاحبة الوقت والثانية تتبعها والتابع يمنع تقديمه على متبوعه فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح وله أعادتها بعد الظهر إن أراد الجمع وكذا الوصلي العشاء قبل المغرب (فلوصلها) مبتدئاً بالأولى (فبان فسادها) لقوات ركن أو شرط (ففسدت الثانية) أيضاً أي لم تقع عن فرضه لقوات الشرط من البداية بالأولى وتقع نفلاً كما نقله في الكفاية عن البحر قياساً على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلاً بالحال (و) ثانيها (نية الجمع) ليعبر التقديم المشروع عن التقديم عيباً أو سهواً (ومحلها) الأصلي ولهذا كان هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفضل لاسيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة في أثنائها فانتفى الفضل فيه (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (وتجوز في أثنائها) ولو مع تحللها إذ لا يتم خروجها منها حقيقة الابتسام تسليمه ولحصول الغرض بذلك (في الاظهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى كما لم تفرغ الأولى فوق ذلك الضم باق وإنما امتنع عليه ذلك في القصر لما أدى جزءه على التمام ويستحيل بعده القصر كما هو الواجب أنه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه

ذلك أيضاً ما لم يذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الأخذ من ذلك ويفرق بأن محل النية ثم فيما نقله عن الدارمي باقي إلى الفراغ من الصلاة فرفض النية في أثنائها ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى وتعدت نية الجمع لقوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يعد العود إليها شيئاً والزم اجزاؤها بعد التحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا قطع فيه الضمى ومنها صريح وبغة تفرق في الضمى ما لا يفتقر في الصريح انتهى

(قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله واجاب الاول بعمامه) أى من قوله لتأتى جزء على التمام ويستحيل بعده  
 القصر الخ (قوله فان لم تستط النية) أى على الرابع (قوله صح) أى ما نواه وجازله الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها)  
 أى النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام في شرح الروض ٢٣ (قوله منزله) أى منزلة السفر (قوله وثالثها

المواالة) فرع لو شأ هل طال  
 الفصل أولاً لا ينبغي امتناع الجمع  
 أى ما لم يتعد كرم عن قرب كما تقدم  
 لانه رخصة فلا يصار اليها الا بيقين  
 م راتهى سم على منهي وفيه  
 فرع في التجريد عن حكاية  
 الرواي عن والده من جملة كلام  
 طويل وان كان قد بقي من الوقت  
 أى وقت المغرب ما يسع المغرب  
 ودون ركعة من العشاء يحتمل ان  
 يقال لا يصلي العشاء لان مادون  
 ركعة يجعلها قضاء قال الرواي  
 وعندى انه يجوز الجمع لان وقت  
 المغرب يمتد الى طلوع الفجر عند  
 العذر الخ انتهى ووافق م ر على  
 انه ينبغي جواز الجمع ايضا انتهى  
 (أقول) وبؤيد الجواز ما يأتى من  
 الاكتفاء في جواز الجمع لوقوع  
 تحريم الثانية في السفر وان أقام  
 بعده فكما كتفى به قد الثانية  
 في السفر فينبغي ان يكتفى بذلك في  
 الوقت (قوله واهذا تركت) أى  
 وجوب الصلوة الجمع (قوله وكيفية  
 صلاتها) أى الرواتب (قوله وله  
 تأخيرها) أى عن الصلاتين  
 (قوله وأخرسيتها) أى بعدها  
 عطف على قوله قدم سنة الظهر  
 القبلي (قوله وله توسيطها) أى

ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في اثنا عشر مقابلا لا يظهر لا يجوز فيها على نية القصر  
 بجماع انهم ما رخصوا سفر واجاب الاول بعمامه ولو شرع في الظهر أو المغرب بالمد في  
 سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم تستط النية مع التحريم صح لوجود السفر وقتها والافلا  
 قاله في المجموع نقلا عن المتولى وما قاله بعض المتأخرين من انه يفرق بينها وبين حدوث  
 المطر في اثنا عشر حيث لا يجمع به كما سألنى بأن السفر باختيار فنزل اختياره في ذلك  
 منزله بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا بربان المعتد  
 ما ذكره المتولى ويفرق بين السفر والمطر بان المطر اضعف للخلاف فيه ولان فيه طريقا  
 باشرط نية الجمع في الاحرام لان استدامة المطر في اثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن  
 محلا للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الاولى لان استدامته شرط فكانت محلا  
 للنية فاذا افرق في المسافرين ان يكون السفر باختياره أولا كما أفاده الوالد رحمه الله  
 تعالى وقد يحمل القول بان السفر باختياره على انه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراى  
 (و ثالثها) المواالة بان لا يطول بينهما فصل اذا الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الولاء  
 ركعات الصلاة لانهما تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه واهذا تركت الرواتب بينهما  
 وكيفية صلاتها انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبلي وله تأخيرها سواء  
 أجمع تقديمها أم تأخيرها وتوسيطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخرسيتها  
 التي بعدها وله توسيطها ان جمع تأخيرها وقدم الظهر وأخر عنهما سنة العصر وله توسيطها  
 وتقدمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخرسيتها  
 وله توسيط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب وتوسيط سنة العشاء ان جمع تأخيرها  
 وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء سنة ممتدة  
 فلا يخفى الحكم مما تقر في جميعي الظهر والعصر كذا أفاده الشيخ في شرح الروض (فان  
 طال) الفصل بينهما (ولو بعد) يكنون أو انغماء أو مهمو (وجب تأخير الثانية الى وقتها)  
 لقوات شرط الجمع (ولا يضرب فصل يسير) لخبر الصحيحين عن أسامة انه صلى الله عليه  
 وسلم لما جمع بمكة أقام للصلاة بينهما ما وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير فخرجون  
 أو ردة وعاد للاسلام عن قرب بين سلامه من الاولى وتحريمه بالثانية كما أتى به الوالد  
 رحمه الله تعالى أو تردد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طول  
 الفصل كما قاله الروايان من عند نفسه مخالفا في ذلك لوالده قال الزركشي وهو الوجه  
 بالقياس المار فلا يضرب في الصور كلها (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) اذ لا ضابط له في

سنة العصر (قوله وتوسيط سنة العشاء) واضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم بعدية الاولى على الاولى مطلقا ولا سنة الثانية  
 على الاولى ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما ما بشئ مطلقا ان جمع تقديمها وما عدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل) المراد بطول  
 الفصل ما يسع ركعتين اخف ما يمكن اخذ ما يأتى (قوله وهو الوجه بالقياس المار) أى وهو قوله عن قرب

(قوله ولو باخف ممكن) عبادة سم على منسج وظاهره وفالمرأته لوم على الرتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر (أقول) يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين باخف ممكن بالفعل - لاعتقاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشرح (قوله كالاقامة) ومثل الاقامة الاذان ان لم يطل به الفصل فان طال ضرر انتهى سم على سج وظاهره وان لم يطل وهو ظاهر لانه لا يتقاعده عن السكوت المجزئ حيث لم يطل به الفصل (قوله لانه) أي الطلب (قوله ليس لمصلحتها) يشمل ذلك سجود التلاوة والشكر - حيث لم يطل به ما فصل (قوله اطول الفصل به) التعليل بما ذكر ٢٤ يشكل بجواز الفصل بالوضوء بخلاف مع ان الفصل به يزيد على التيمم اللهم

الا ان يقال ان التيمم لما كان يجوز للطلب كان مظنة للطول فيل ما نأما مطلقا ولا كذلك الوضوء وعلى هذا فلو طال زمنه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) متعلق بيطلمنا وأراد به ما قدمه بهد قوله فسدت الثانية من انهم لم تقع عن فرضه الخ (قوله ذكر هذه أولا) أي بقوله فلو صلاهما فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أي ثم ذكرها هنا الخ (قوله أو تأخيرا) أي حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة والا فلا تأخير ويجب الاحرام بها قبل خروج وقتها ان أمكنه ذلك لتسلا تصير كلها قضاء ولا اثم عليه في ذلك لعذره (قوله فان لم يطل) محترز قوله قبل أو في أثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من الثانية (قوله وبالأولى المعادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله والمعادة يجوز تأخيرها) هذا يقتضي انه اذا صلى الظهر في وقتها واراد اعادتها جاز

الشرع ولا في اللغة فرجع اليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو باخف ممكن كما اقتضاء اطلاقهم (وللمتيم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالتوضي (ولا يضر تخلل طلب خفيف) كالاقامة بل أولى لانه شرط دونها فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به بينهما ولا يضر الفصل بالوضوء نظعا (ولو جمع) تقديم (ثم علم) بعد فراغها أو في أثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الاول وعلمه (ترك ركن من الاولى بطلمنا) اما الاولى فترك الركن منها وتعدرت اركه بطول الفصل واما الثانية بالمعنى السابق فليطال شرطها من صحة الاولى وذكر هذه أولا لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعددهما جامعة) ان شاء تقديم ان كان الوقت متسما أو تأخير لعدم صلاته فان لم يطل لغى ما أتى به من الثانية وبنى على الاولى وخروج بقوله علم مالوشك في غير النية وتكسيرة التحريم فلا يؤثر بعد فراغه من الاولى كما علم مما صرف في باب سجود السهو (أو علمه) (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) فصل عرفا بين سلامه وتذكره (تداركه) وصحها (والا) بان طال (فباطلة) لتعدرت تداركه (ولاجع) لطوله نية بعدها في وقتها (ولو جهل) فلم يدرك من ايتها ما هو (اعادها لوقتها) لاحتمال كونه من الاولى وامتنع جمع التقديم لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها اما جمعها تأخيرها فجاز لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصير كأنه لم يفعل واحدا منهما ولانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة في نفس الامر الا انه تلزمه اعادتها والمعادة يجوز تأخيرها الى الثانية لتصل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وليس الحكم مما يتعبد به حتى يتم بظاهر الكتاب ورابعها دوام سفره الى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقديم فصار الى آخره (واذا أخر) الصلاة (الاولى) الى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة) (لانية الجمع) في الاولى (على الصحيح) لان الوقت هنا للثانية والاولى هي التابعة فلم يحج لشي

تأخيرها الى وقت العصر لجمعهما معها وفيه نظر حيث فعلها فرادى اما اذا فعلها جماعة فلا مانع منه لان العذر من يصير الوقتين واحدا فكله فعل الاولى في أول وقتها ثم أعادها في آخره وما ذكره يقتضي انه اذا جمعها تأخيرها لشرط وقوع الاولى في جماعة واطلاقه يخالفه (قوله بظاهر الكتاب) يعني المنهاج قول المصنف لم يجب الترتيب الخ لا يقال لو قال لم يجب شي مما تقدم كان اخصر لانا نقول التعبد به لا يعلم منه ما يقوله الثاني بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع في الاولى) أي كما انهما لا يتجبد في الثانية

(قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لان الوقت هنا الثانية (قوله أى يجب ان ينوى) أى بان يقول نويت تأخير الاول لافعلها فى وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا قال سم لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع انتهى وكتب شيخنا الشوبرى مانصه قد تقدم انه يكفى فى القصر نية صلاة الظهر ركعتين وان لم يتورخا ومطلق ٢٥ الركعتين صادق بالركعتين لاعلى وجه

القصر فليحترز ولفرق واضح بينهما انتهى وقد يقال يفرق بينهما بان وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون الا قصر فاصدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحد ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها فى وقتها فكان صادقا بالمراد وبغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين (قوله والقياس على نية الصوم) أى حيث صحت بعد الغروب مع تقدمها على وقتها وهو طلوع الفجر (قوله لخروجها) أى نية الصوم (قوله فى وقت الثانية) أى ولو فى وقت لا يسعها كلها كان نوى تأخير الظهر ليعلمها فى آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقي من وقت العصر ما لا يسع الظهر بكاملها لانه وان عصى بالتأخير لذلك الوقت هو لا مخرج عما يتعلق بالوقت فاشبهه ما لو نوى تأخير غير المجموعة الى وقت لا يسعها (قوله ما يسعها أو أكثر) أى متصورة ان اراد القصر والاقامة فدخلت حالة الاطلاق انتهى فزادى ولا يشترط ان يضم الى

من تلك الثلاثة لانها اعتبرت ثم تحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية نعم فمن هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما فى جمع التقديم ولفرق الاول بما تقدم من التعليل (و) الذى (يجب) هنا امران أحدهما دوام سفره الى تمامها وميله ~~مكرو~~ وثانيهما (كون التأخير نية الجمع) أى يجب ان ينوى قبل خروج وقت الاول لان التأخير قد يكون معصية كالتأخير فى الجمع وقد يكون مباحا كالتأخير لئلا يبد من نية غير نية الصلاة ولو قدم النية على الوقت كالو نوى فى أول السفر انه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبه احتمالين ذكرهما الرويانى عن والده لان الوقت لا يصلح للجمع والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ويؤخذ من قوله الجمع اشتراطية ابقاها فى وقت الثانية فلونوى التأخير فقط عصى وصارت الاولى قضاء ولا بد من وجود النية المذكورة فى زمن لو ابتدأت الاولى فمه لوقت اداء كذا فى الروضة وأصلها نقله عن الاصحاب وفى المجموع وغيره عنهم وتشتط هذه النية فى وقت الاولى بحيث يبق من وقتها ما يسعها أو أكثر فان ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح ان مراده بالاداء فى الروضة الاداء الحقيقى بان يأتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الايمان بركعة منها فى الوقت والبقاء بعده فتسببه اداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم فى كتاب الصلاة وقد علم مما تقرر ان كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم اذ كل من التعبيرين منقول عن الاصحاب فالمراد بهما واحد والمعول عليه فى الجمع بينهما ما أفاده الشارح والفرق بينهما وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان اعتبرتم كونها مؤداة والمعتبر هنا ان غير النية هذا التأخير عن التأخير تعديلا ولا يحصل الا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ولا يتأنيه قولهم انها صارت قضاء لانها فعلت خارج وقتها الاصلى وقد اتى شرط التبعية فى الوقت كذا افادته الوالد رحمه الله تعالى (والا) أى وان أخر من غير نية الجمع أو نية فى زمن لا يسع جميعها (فيه عصى وتسكون فتمام) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كاشفاه الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضا وحمل بعضهم كونها قضاء على ما اذا وجدت النية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها وفى الوقت ما يسع الصلاة قال به يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض فى ذلك انتهى وفيه نظر ظاهر وما ذكره الغزالى فى احكامه من أنه لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جاهلا لانه معذور صحيح فى عدم عصيانه

٤ به فى ذلك قد رام كان زمن الطهارة لا مكان تقديمها (قوله بان يأتى بجميع الصلاة) معقد (قوله ما يسع الصلاة) أى كاملة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أى ان التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وحمل بعضهم) مراده بغير (قوله صحيح فى عدم عصيانه) قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بآتيه حيث عزم على فعلها فى الوقت وتأخيرها عن وقتها ممتنع الابنية الجمع ولم توجد ونسيانه للنية لا يجوز اخراجها عن وقتها

غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد النية (ولو جمع) أى أراد الجمع (تقدما) بان صلى  
الاولى في وقتها ناول بالجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الاولى كما في المهرر  
وعدل عنه لايهامه وفهمه مما ذكره (مقيما) بخوبية اقامه أو شك فيها (بطل الجمع)  
لزال سببه فمتعين عليه ان يؤخر الثانية الى وقتها أما الاولى فلا تاتر بذلك (و) اذا صار  
مقيما (في الثانية) ومثلها اذا صار مقيما (بعدها لا يطل) الجمع (في الاصح) لا كنفاء  
باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد دافعة ادها وانما منعت اقامة  
في اثنائها جواز القصر لمن ساقته باله بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر واذا تقرر هذا  
في اثنائها فبعد الفراغ منها بطريق الاولى وله هذا كان الخلاف فيه أضعف ومقابل  
الاصح البطلان قياسا على القصر وفرق الاول بما مر (أو) جمع (تأخير اقامه بعد  
فراغه - الم يؤثر) ذلك بالاتفاق بجمع التقديم وأولى (و) اقامته (قبله) أى فراغه - ما  
ولوى اثناء الثانية كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما يحمله في المجموع (يجوز الاول قضاء)  
لتبعية الثانية في الاداء والعذر فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة وقضية  
ذلك انه لو قدم المتبوعة وأقام اثناء المتابعة انها تكون اداء لوجود العذر في جميع  
المتبوعة وهو قياس ما مر في جمع التقديم ذكره السبكي واعتقده الاسنوى وغيره  
وخالفه آخرون منهم الطاوسى وأجرى الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع  
التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى  
تمامه لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية  
فيحصل الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه  
الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها والاجاز ان تنصرف اليه لوقوع بعضها فيه  
وان تنصرف الى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الاصل وهذا هو المعقد ثم شرع  
في الجمع بالمطر فقال (ويجوز الجمع) ولو مقيما لما يحمله بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا  
للرويانى (بالمطر) وان كان ضعيفا بشرط ان يبل الثوب ونحو المطر مثله كئيل وبرذا بين  
كاسياتى وشفتان وهوريج باردة فيهما مطر خفيف (تقدما) بشروطه السابقة لما في  
الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا  
والغرب والعشاء جميعا زاد مسلم عن غيره خوف ولا سفر قال الشافعى كمالا رضى الله  
عنهما أرى ذلك بعذر المطر واعترض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر وأجيب بأن اشارة  
أو ولا مطر كثير أو مستدام فلعله انقطع في اثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بان أخر  
الاولى الى آخر وقتها وأوقع الثانية في أول وقتها فاندفع أخذ أعة بظاهرها (والجديد منعه  
تأخيرا) اذا استدأمة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد يقطع فيؤدى الى اخرجها عن وقتها  
من غير عذر بخلاف السفر والتقديم جوازه ونص عليه أيضا في الاملاء قياسا على السفر  
(وشرط التقديم) بعد ما تقدم (وجوده) أى المطر (أو لهما) أى الصلاتين ليتحقق الجمع

(قوله بان صلى الاولى في وقتها) وهى بشرط لجواز الجمع بقاء الوقت الى فراغ الثانية اولى عقدتها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلامه سم على منهج الاكتفاء بالبحر وقد تقدم نقل عبارته (قوله كما في المهرر) أى يدل قوله بين الصلاتين (قوله) ولهذا كان الخلاف فيه أضعف وعليه فكان ينبغي للسمت ان يقول وفي الثانية لا يطل في الاصح وكذا بعد ما على الصحيح (قوله) لو قدم المتبوعة وهى العصر وقوله انها تكون أى المتابعة (قوله) وأجرى الكلام على اطلاقه معقد (قوله وان كان ضعيفا) أى المطر (قوله) وهوريج باردة فيها مطر) قضية جعله ملحقا بالمطر انه لا يشترط كون المطر الذى فيها يبل الثوب وقضية قول حجر ومنه أى المطر الذى شرطه أن يبل الثوب ثقتان الخ خلافه (قوله) بعد ما تقدم أى في قول المصنف وشروط التقديم ثلاثة الخ



(قوله وقضية) أي تحقق الاتصال (قوله بطل جمعه للشك) قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريراً  
وقياس ما مر فيها لترك نية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يبضر هنا كذلك ثم أتيت في رسم على منهج مانصه بعد نقله  
مثل كلام الشارح ويحتمل تقييده بما إذا طال زمن الشك فليتمل انتهى وهو يتقدم ما ذكرناه ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم  
للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يبضر (قوله والظاهر تخصيص  
الرخصة بالمصلي جماعة) وهل تشتط الجماعة في جميع الصلاة كالعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرمي أوفى الركعة الأولى فله  
الانفراد في الثانية كالجمعة أوفى جزء من أولها ولو دون ركعة فيه نظروا يتجه ٢٧ إن لا تشتط الجماعة في الأولى وأنه يكفي

وجودها عند الإحرام بالناسية  
وإن انفرد قبل تمام الركعة وأنه  
لوتباطأ المأمومون عن الإمام  
اعتبر في صحة صلاته إسهامهم في  
زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه  
واختار م مرة اشتراط الجماعة  
عند التحلل من الأولى انتهى  
سم على حجر في أثناء كلام وفيه  
أيضاً ولو تباطأ عنه المأمومون  
فهل تبطل صلاته لصيرورته منفرداً  
ينبغي أن يخرج على التباطؤ  
عن الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن  
يجرموا وقد بقي قبل الركوع  
ما يسع الفاتحة والابتطال صلاته  
لكن لا يشترط البقاء هنا في  
الركوع بخلافه في الجمعة لأنه  
يشترط فيها وقوع الركعة الأولى  
جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه  
يظهر الاكتفاء بالجماعة عند  
انقضاء الثانية فليتمل انتهى  
وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع  
الفاتحة فيه أنه يأتي للشارح في

مع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية  
في حالة العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك ولا يبضر انقطاعه فيما عدا ذلك  
والثاني لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما في الركوع والسجود وهل يشترط تيقنه  
لذلك أيضاً حتى لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط فقال لو قال لا أخبر بعد  
سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي  
ونقل عن القاضي أيضاً خلافه ولعله سهل وإن لم يتناقض كلام القاضي فيه ومال الأسنوي  
إلى الاكتفاء بالاستصحاب وأدعى غيره أنه القياس والأوجه الأول ويؤيده أنه رخصة  
فلا بد من تحقق سببها (والثلج والبرد كطران ذابا) وبلا الثوب بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك  
ومستقيم ما نوع آخر لم يردنم لو كان أحدهما قطعاً بكاراً يخشى منه جاز الجمع به كافي الشامل  
وغيره في الثلج وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر (والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي  
جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفاً بحيث (يتأذى) تأذياً لا يحتمل في العادة (بالمطر  
في طريقه) اليه إذا المشقة انما توجد حينئذ بخلاف ما لو اتى شرط من ذلك كان كان  
يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يعيش إلى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفرداً  
بالمصلي لا تتفاء تأذيه فيما عدا الأخيرة والجماعة فيهما أو أبا جمعه صلى الله عليه وسلم مع  
أن يوت أزواجه بمسجد غير مناف لذلك لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها  
كان بعيداً فله المأجمع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيماً بالمسجد صرح  
به ابن أبي هريرة وغيره والأوجه تقييده بما إذا كان اماماً راتباً ويلزم من عدم امامته  
تعطيل الجماعة قال المنجب الطبري وإن خرج إلى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده  
وهو بالمسجد أن يجمع لأنه لو لم يجمع لاحتمال الحاجة إلى صلاة العصر أيضاً أي أو العشاء في جماعة  
وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أوفى إقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومقابل  
الظاهر يترخص مطلقاً ولم يعمراً أنه لا جمع بغیر السفر والمطر كرض وريح وظلمة

الجمعة أنه يكفي قرائتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركه فيه واطمأنوا قبل رفعه هذا وقد يقال أي داع لا اعتبار  
أدراك زمن يسع قراءة الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفرداً) بالمصلي  
ولو لمسجداً (قوله على أن للإمام أن يجمع بهم) قضية الاقتصار على الإمام أن غيره من المجاورين بالمسجد أو من يوتهم يقرب  
المسجد وحضر وامن من جاءهم بعد أن لم يصلون مع الإمام إذا جمع تقدماً بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاحهم  
فرادى بأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده  
وهو في المسجد أن يجمع) أي حيث لم يجمع في جماعة لا فرادى كما قد يتوهم وفقاً للطلب وهو ظاهر انتهى رسم على منهج

(قوله لان تاركهما يأتي يديهما) فيه نظر فان من ترك الجماعة لعذر لم يأت يديهما بل وانما أتى بالصلاة الواجبة في نفسه ما ليس  
 الانفراد بدلا عن الجماعة \* (باب صلاة الجمعة) \* أي وهي من خصائص هذه الامة (قوله من حيث غيضاها) أي لامن حيث  
 أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الخمس في الخ (قوله والضم أفصح) أي للاميم وهو لغة الجواز فتصح الامة ببنين  
 واسكانها لغة عقيل وقرأ بها الاعمش والجمع جمع وجعات مثل غرف وغرفات في وجوهها وجمع الناس بالتشديد شملها والجمعة كما  
 يقال عبدوا اذا شملوا العبدوا وما الجمعة بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع واولها السبت انتهى مصباح وعليه فالسكون مشترك  
 بين يوم الجمعة وايام الاسبوع (قوله جمع خلق) أي كل خلق الخ (قوله ولانه اجتمع بمقواء) أي بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى  
 في الجاهلية الخ) قال في شرح البهجة ٢٨ الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون الاحد اول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا

والاربعاء دبار والخميس مؤنس  
 والسبت شيارا قال الشاعر  
 أو مل ان اعيش وان يوي  
 بأول أو باهون أو جبار  
 أو التالى دبار فان افته  
 مؤنس أو عروبة أو شيار  
 وقال في القاموس الالهون لرجل  
 واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهد  
 كاحد يوم الاثنين وفيه أهد  
 كذلك وجبار كقرب يوم الثلاثاء  
 ويكسر وفيه أيضا دبار كقرب  
 وكتاب يوم الاربعاء وفي كتاب العين  
 ليلته وفيه أيضا شيار ككتاب يوم  
 السبت جمعه أشير وشير وشير  
 بالكسر وفيه عروبة وباللام يوم  
 الجمعة انتهى (قوله أو راد اباوراد)  
 أي استعملوا بها وراد بعد ورد  
 (قوله من مات فيه) أو في ليلته  
 (قوله وورق فتنة القبر) أي  
 المترتبة على السؤال وأما هو فلا

وخوف ووجل وهو الاصح المشهور لانه لم ينقل ولنسب المواقب فلا يخالف الابصر يح  
 وان اختار المصنف في الروضة جواز في المرض وحكى في المجموع عن جماعة من اصحابنا  
 جوازها بالذكورات وقال انه قوي جدا في المرض والوجل قال في المجموع وانما يلحقوا  
 الوجه بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي يديهما والجماع مع يترك الوقت  
 ولا بدل ولان العذر فيه - ما ليس بخاصة بغير بل كل ما يلحق به مشقة جديدة والوجل  
 منه وعذرا للجمع مضبوط بما جاء به السنة ولم يجزى بالوجل

#### • (باب صلاة الجمعة) •

من حيث - يزها عن غيرها باشرط أمور اصبحت وأخر لازومها وكيفيته لادائها وتوابع  
 لذلك كما سيأتي وهي باسكان الميم وتثنيها والضم أفصح سميت بذلك لاجتماع الناس لها  
 اولان الله عز وجل جمع خلق أبينا آدم فيها أولانه اجتمع بمقواء في الارض وكان يسمى  
 في الجاهلية يوم العروبة أي البين المعظم قال الشاعر

نفسى القداء لا قوام هم خلطوا \* يوم العروبة أو راد اباوراد

وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعق  
 الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه - كتب له اجر شهيد وورق فتنة القبر  
 وهي بشرطها فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة  
 فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فأمر بالسعي وظاهره الوجوب  
 واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولانه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى  
 عن فعل مباح الا ان العمل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم روح الجمعة واجب على  
 كل محتلم وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تها وناطبع الله على قلبه وفرضت بمكة

بدمه لكل أحد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعا وكذا الصبيان على الاصح بدليل انهم قالوا الصبي لا يسن ثلثه ولو عجزا . ولم  
 وما وقع في كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب (قوله وهو) أي ذكر الله (قوله من ترك  
 ثلاث جمع تهاونا) أي بان لا يكون لعذر ولا يمنع من ذلك اعترافه بوجوبها وان تركها معصية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين  
 المتوالية وغيرها واوله غير مرادوا المتوالية (قوله طبع الله على قلبه) أي أتى على قلبه شيئا كلناهم يمنع من قبول  
 المراءى والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ ابن حجر انها فرضت بالمدينة (اقول) ويمكن حمله على انها فرضت عليه صلى  
 الله عليه وسلم وعلى اصحابه بالمدينة بمعنى انه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذي كان قائما معهم والحاصل انه طلب فعلها بمكة  
 لكن لما يتفق اهم فعلها للعذر لم يوجد بشرط الوجوب ووجد بالمدينة فكانهم لم يخاطبوا بها الا فيا وبعبارة الدميري



واول جمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها السعد بن زرارة في بني بياضة بن قبيص الخضعات وكان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ مصعب ابن عمير اميرا على المدينة وامره ان يقيم الجمعة فنزل على اسعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقباء الاثني عشر فاخبره بامر الجمعة وامره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجو في قرية من قرى البحر بن انتهى وفي القسطalani على البخاري في باب الجمعة في التري والمدن ما نصه جمعت بضم الجيم وتشديد الميم المكسورة في الاسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اى في المدينة في مسجد عبد القيس بجو في بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم من ثم مثله خفيفة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله واول من اقامها بالمدينة) اى بجهة المدينة انتهى سم على حجر اى اوطاق المدينة على ما يشمل ما قرب منها (قوله بقرية على ميل) واسمها اقيص الخضعات كما ياتي في كلام الشارح (قوله تتدارك) اى الجمعة (قوله ركعتان تمام) اى صلاة كاملة (قوله ومعلوم) اى من الدين بالضرورة (قوله والحق به متعدد) يفيد تعين ما عليه وان القضاء فرع ذلك وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال ٢٩ ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه

وسكران كسائر انصوات وان لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدي قضاؤها ظهرا كغيرها انتهى الا ان يقال اراد الشارح الالتفات في انعقاد السبب لافى التكليف (قوله لجوع وعطش) اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تتحمل عادة وان لم تبيح التيمم (قوله ويشمل ذلك اجبر العيين) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحة واما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزئه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وان ادى الى تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبز على

ولم تقم بها لفقد العدد ولان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بها مستخفيا واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة والجديدان الجمعة ليست ظهرا مقصورة وان كان وقتها وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغنى عنها والقول عررضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى رواه احمد وغيره وقال في المجموع انه حسن والقديم انها ظهرا مقصورة ومعلوم انها ركعتان وهى كغيرها من الخمس في الاركان والشروط والاداب (انما تعين) اى تجب عينا (على كل) ما لم يعلم من كلامه في كتاب الصلاة (مكلف) اى بالغ عاقل والحق به متعدد بمنزلة عقله فيلزمه قضاؤها ظهرا (حرز كرمقيم) بعملها او بعمل يسمع فيه مداؤها (بلا مرض ونحوه) لجوع وعطش وعرى وخوف ويشمل ذلك اجبر العيين حيث امن فساد العمل في غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الامراة او مسافرا أو عبدا أو مريضا أو راهبا الدارقطني وغيره كذا نقله الشارح هنا وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال ابو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذى قبل الاموجبا جازى في الاسم الواقع بعد الاوجهان افصحهما النصب على الاستثناء والاخر ان يجعله مع الاتباع للاسم الذى قبله فتقول قام القوم الا يزيد انصب به ورفعته وعليه يحمل قراءة من قرأ فشر بوا منه الا قبل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا

عدم الحضور فلا يعصى وينبغي انه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة كالتجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاقه كابن حجر انه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته جعل عمله ولو طال وعبرة الایباب والمعقدان الاجارة ليست عذرا في الجمعة فقد ذكر الشيخان في بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة ويحتل الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بعده او كون امامه يطيل الصلاة انتهى مجروفا وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتثارها ان لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر وكفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها يفوت الصلاة بالابدل (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذل الوقت فقام عليهم غيرهم بمن باقى (قوله وهو صحيح) اى الدفع (قوله وعليه يحمل قراءة من قرأ) اى شاذا

(قوله) أو أنه خبره مبتدأ محذوف (هذا) الخ يظهر على رواية أربعة أمثلة الخ وإما بدونه فلا يظهر إلا بتقدير المستثنى محذوفاً كان يقال لا يتركها أحد إلا أربعة (قوله ولا جماعة) أي واجبة (قوله ويجوز في ثياب بذاتها) أي ويستحب المجوز الخ حيث أذن زوجها أو كانت خلية ومفهوماً أنه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذاتها (قوله ويستحب أيضاً المريض أطاؤه) أي الحضور (قوله لأن هذا) أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) الأدم من الحكاية لأن المحكي إذا لاقى في كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من بقية العذر الخ) قال حج وهل من العذر هنا ٣٠ حلف غيره عليه أن لا يصلي الخ شتمه عليه محذور الخ خرج إليه الكن الحلو ف عليه

لم يجهشه وذلك لأن في تحنيشه حينئذ مشقة عليه أي الحلو ف عليه بالخاقه الضرر لمن لم يجهشه بدخوله فإبراره كأنيس مريض بل أولى وأيضاً فالضابط السابق يشمل هذا إذ مشقة تحنيشه أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر وأوليس ذلك عذراً لأن مبادرته بالحلف هنا قد ينسب فيها إلى تهور أي وقوع في الأمر بقله مبالاة قال في القاموس تهور الرجل وقع في الأمر بقله مبالاة فلا يراعى كل محتمل ولعل الأقول أقرب أن عذر في ظنه الباعث له على الحلف استمادة قرينة به انتهى وعليه فلو صلاها حفت الحالف به يمكن ما أتى عن الزبدي خلافه (قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فإنه يقع في قرى مصرنا كثيراً (قوله لا كالريح) قال بعضهم

أحرموا كلهم إلا بوقادة والله أعلم وقال ابن جنى في شرح اللمع ويجوز أن تجعل الإصافة ويكون الاسم الذي بعد الأعراب أعراب ما قبلها تقول قام القوم الأزيد ورأيت القوم الأزيد ومررت بالقوم الأزيد فيعرب ما بعد الأعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على الألف لكن الأحرف لا يمكن أعرابه فنقل أعرابه إلى ما بعده الأتري أن غير ما كانت اسمها ظهراً الأعراب فيها إذا كانت مشقة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير زيد انتهى على أنه نقل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنسوب بهيئة المرفوع لأن ما بعد الألف منصوب بها وأنه خبر مبتدأ محذوف فلا جمعة على صبي ومجنون كما علم مما مر في الصلاة والمعنى عليه كالمجنون ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وامرأة ومسافر سقراً مباحاً ولو قصيراً لاشتغاله ولا على مريض والخفي كالأرأة لا محال أنوثته ويجب أمر الصبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر ويستحب للمالك القن أن يأذن له في حضورها وللمجوز في ثياب بذلتها مع أمن الفتنة أيضاً حضورها كما علم مما مر أقر الجماعة ويستحب أيضاً المريض أطاؤه وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كشدة مشبه في المطر ونحوه وأن نازع الأذرى فيه وقول المصنف ونحوه أراد به العذر المرخص في ترك الجماعة ولا بضره ذكرها عنها لأن هذا أتصرح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب إلى آخره وحاصله أنه ذكر الضابط مستوفى ذا كراهية المرض لأنه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من بقية الأعذار مشيراً إلى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به اهتماماً به ومنه ما خرج بذلك نحو المجهوم مما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جماعة على معذور غير خاص في ترك الجماعة) مما يأتي مجيئه هنا لا كالريح بالليل وما استشكله جمع بأن من ذلك الجوع ويعد جواز ترك الجماعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجماعة كالجماعة ردياً تقدم أنفاً وهو منع قياس الجماعة على الجماعة بل صح بالنص أن المرض من أعذارها فالحقوبه ما في معناه مما هو كشفته أو أشد وهو سائر أعذار الجماعة فما قالوه ظاهراً وبأن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن أعذارها هنا

يمكن أنصور مجيئه هنا أيضاً وذلك في بعد الدار أن تمكنه الجماعة إلا بالسعي من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه مالم يكن وقت الصبح ملحق بالليل وهو تصور حسن (قوله بأن من ذلك) أي أعذار الجماعة (قوله ردياً تقدم أنفاً) أي من الاستدلال بقوله خبر من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل قياس الجماعة على الجماعة (قوله من أعذارها) أي الجماعة (قوله فما قالوه ظاهراً) أي من أنه لا جمعة على معذور غير خاص الخ

(قوله ولم يجد ماء الا بحضرة الخ) اي امان وجدته بحضرة من يحرم عليه وقد رزى غيره كان امكنه الاستنجاء بيته مثلاً او تحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشرا فلا يكون ذلك عذراً في حقه (قوله ولا يغض بصره) اي بان ظن منه ذلك ولو ظناً غير قوي (قوا نعم هو جائز) استدراك على قوله ما لو تعين الماء لظهر الخ (قوله وعلم ما تقر) اي من أنها انما سقطت بالمرض ونحوه لا مشقة (قوا ان اشتغاله بتجهيز الخ) اي وان لم يكن الجهاز من له خصوصية بالميت كانه واخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج اليه معذرة امان يحضر عند المجهرين من غير معاونته بل للمجاملة فليس ذلك عذراً في حقهم ومثلهم بالطريق الاولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله امام الخنازة (قوله عذر أيضاً) ومن العذر أيضاً ما لو اشتغل برز زوجته الناشئة كذا انقله شيخنا العلامة الشوبري عن جواهر القمولى انتهى وهل مثل زوجته ما لو اشتغل برز زوجته غيره ولا فيه نظراً والاقرب عدم الحاق لانه لا يتصل الحق الواجب عليه للصحة لا تتعلق به وان توقف ردها على حضوره ٣١ وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجة ولده ولو قيل بالحاق هذه زوجته

فيه كون عذراً لم يكن بعداً فليراجع وقوله برز زوجته اي حيث توقف ردها على فوات الجمعة بان كان متبياً للسفر أو كانت هي كذلك والا فلا يكون عذراً (قوله كما قاله الغزالي) يمكن حمل كلامه على ما اذا لم يصلح في المجلس (قوله وله ذلك) اي للعالم المنع (قوله انه) اي المجلس عذر الخ وقوله ان لم يقصر فيه اي في سببه وقوله فيه كون هنا كذلك مع عدم (فرع) لو اجتمع في مكان أربعون مريضاً وأمكنهم إقامة الجمعة فيه فهل يجب عليهم لاتفاءله سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أو لا أخذاً باطلاق الحديث لا يعد الأول

ما لو تعين الماء لظهر محل نجوه ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم عليه نظراً له ورثه ولا يغض بصره عنها فلا يجب عليه كشفه الا ان في تكليفه الكشف حيث قد من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أعضاده انهم هو جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت أفنى بذلك الواو الدرجة الله تعالى وعلم ما تقر ان اشتغاله بتجهيز ميت عذر أيضاً وكذا السهال لا يضبط معه نفسه ويحصى منه تلويث المسجد كما في التمتع والجلس كما قاله الغزالي عذر ان منعه الحالك وله ذلك للصحة رآها والا فلا وان أفنى البغوى بوجوب اطلاقه افعلاها وذكر الرافي في الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو اجتمع في المجلس أربعون فاكتر كغالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقيام كما قاله الاسنوي وان نوزع فيه لزوم الجمعة لهم لان اقامتها في المسجد ليست بشرط والتعدد يجوز عند عدم الاجتماع فعند تعددهم بالكلية أولى وحينئذ فيجب وجوب النصب على الامام ويبقى النظر في انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلاد التي لا يعمرفيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانهم اجمعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا لاننا ما جوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول (و) لا على (مكاتب) لانه عبد مابقي عليه درهم فهو معذور وانما خصه بالذكراشارة الى خلاف من أوجبها عليه دون القن قاله الاذري (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم استقلاله وقابل الصحيح انه ان كان بينه وبين سيده مهاياة وقعت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة والا فلا وما يتوهم من كون المقابل للزوم مطلقاً غير مراد (ومن سمعت ظهراً)

وفاقاً لما انتهى سم على منهج واعتمد في شرحه الثاني ثم قال ولو قيل لولم يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم اقامتها بمعلمهم لزومهم لم يعد لانه لا تعددها والمجلس انما يمنع وجوب حضور محلها (قوله وحينئذ فيجب وجوب النصب على الامام) اي نصب الخطيب للخطبة (قوله من يصلح) اي للخطبة فلا يقال اذا لم يكن فيهم من يصلح للامامة فافائدة نصب الامام واحد لهم لانه بتقدير ذلك النصب لا تصح جمعهم خلفه على انه سأتى صحة صلاة الامين خلف القارئ حيث لم يقصر وبالتعلم لان العلة في عدم الصحة التقصير لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتي للشارح (قوله الاوجه الاول) وينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير أهل الحبس والاحرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه (قوله اشارة الى خلاف من أوجبها عليه) اي من أتمنا كما يشهر به قول حج وقيل يجب عليه

(قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله ومن صحت ظهريه (قوله ممنوعة) أي لما قدمه من ان الصحة مساوية للاجزاء ومنه في الاجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب وقيل في العبادة اسقاط القضاء كافي جمع الجوامع (قوله اي بالصحة) خبر قوله وقول الشارح (قوله وله ان ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذاريج كرية وهو ظاهر وفي حج خلافه قال وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقي ربحه وعبرة سم على من سيج هنا يشمل من أكل ذاريج كرية فليمنظر ما تقدم في الجماعة بالهامش انتهى وعبارته ثم قوله وأكل ذاريج كرية لا فرق على الوجه بين من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بين ان يصلي مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم ان أكل ذلك بقصد اسقاط ٣٢ الجمعة أو الجماعة أثم في الجمعة ولم تقط عنه كالجاعة وقضية عدم السقوط عنه انه يلزمه الحضور وان تأدى الناس واعتمده م ر انتهى وما ذكره حج من قوله وتضرر الحاضرين الخ يرد عليه انه لو نظر الى ذلك لم يكن أكل ذاريج السكرية عذرا مطلقا (قوله ان دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ أثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم ر انتهى سم على من سيج (قوله فان أقيمت امتنع الخ) نعم ان كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فوتهما الظهر ثم زال عذره الخ فقام له انتهى سم على من سيج (قوله لو مكث فله الانصراف) اي بل ينبغي وجوبه اذا غلب على ظنه ثلوث المسجد (قوله جازله الانصراف) اي بأن يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الاولى وبأن ينوي

من لاجعة عليه (صحت جمعة) بالاجماع كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه وتعبيره بالصحة مساوية لاصوله بالاجزاء كما هو مقرر في الاصول ودعوى من قال ان تعبيرا لاصول اصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة وقول الشارح لانهم نصح لمن تلزمه فلان لا تلزمه أولى أي بالصحة لان من تلزمه هو الاصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فاذا أجزأت الاصل أجزأت التابع بطريق الاولى (وله) أي من لا تلزمه الجمعة (ان ينصرف من الجامع) يعني من محل إقامتها وأثر الجامع بالذكر لان الاغلب إقامتها فيه قبل إحرامه بها اذا المانع من وجوبها عليهم وهو النقصان لا يرتفع بحضورهم وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز ترك الجمعة لان كلامه في المعذور فسقط القول بخلافه (الا المريض ونحوه) أي من الحق به كالاعمي لا يجد قائدا (فيحرم انصرافه) قبل إحرامه بها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه لان المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لا بد منه (الا ان يزيد ضرره بانظاره) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف فان أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فانما يحرم عليهم الخروج منها فقط لان المانع من اللزوم الصفات القائمة بهم وهي لا ترتفع ومحل امتناع الانصراف بعد إقامتها ما لم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحتمل كسهمال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سببه فله وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف أيضا كما قاله الاذري ولو زاد تضرر المعذور بطول صلاة الامام كان قرا بالجمعة والمنافقين جازله الانصراف أيضا كما يحتمل الاسنوي سواء كان أحرم معه أم لا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر بكا) مملوكا أو مؤجرا أو معارا أو لواء دمية كافي بالجموع وظاهر ان محل ذلك فيمن لم يزر به ركوبه (ولم يشق الركوب عليهما) كشقة المشي في الوحل كما مر في صلاة الجماعة لانتفاء الضرر فان شق عليهم ما مشقة شديدة لا تحتمل غالبا فلا وان لم تبع التيمم فيما يظهر (والاعمي يجد قائدا) ولو باجرة مثله وجد ما فاضله عما يعتبر

المغايرة ويكمل منفردا ان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها (قوله الهرم) قال في جمع هو اقصى الكبر والزمانة الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم مرمان باب تعب فهو هرم كبير وضعف وعبر في المنهج بالهم وهو ما متقاربان او متحدان في المصباح الهمم بالكسر الشيخ القاني والاثني همة (قوله ان وجد امر بكا) بفتح الكاف (قوله او مؤجرا او معارا) اي اعادة لامة فيهما بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى حج وقال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة انه لا يجب قبول هبة الركوب انتهى (أقول) وهو كذلك (قوله ان محل ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله ولو آدميا (قوله والاعمي يجد قائدا) اي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر

في

في الفطرة) قضيه انه لو كان عليه ديون يجب عليه الحضور ودفع ما زاد على ما يحتاجه في الفطرة لاجرة هذا وقياس ما في التيمم من انه يدفع عن الماء للدين ويتيمم خلافة فيه تعتبر هنا ان تكون الاجرة فاضلة عن دينه وان فاسه على الفطرة لان قياسه عليها بحسب ما وقع في عباراتهم - فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يصلي خاف زيدا فصلي زيدا امام الجمعة سقطت عنه قاله مر وفيه احتمالان في الناشرى في باب صلاة الجمعة وصورة الحلف بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط يشكك بما لو - الحلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج النزاع في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكره شرعا قال الا ان يفرق بان للجمعة بدلا وهو الظهر (أقول) والغسل بدل وهو التيمم الا ان يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة مع القدرة عليه بخلاف الغسل فليحذر وأتخيل ان الرمي رجع الى اعتقاد وجوبها ولا حث لانه مكره شرعا كسئل الحلف على نزع الثوب المذكورة فليراجع ويجزى ثم رأيت قرير بعد ذلك سقوطها وهو المعتقد انتهى سم على منهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيتهم امس نسخة من حاشية شيخنا الزياى نقل عنه اعتقاد وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل فانه ان اراد انه يجوز مع القدرة لغير المعذورين فمنوع لما أتى من عدم صحة صلاة غير المعذور قبل فوات الجمعة وان اراد المعذور فليس الكلام فيه وقول سم فصلي زيدا امام الجمعة صورة المسئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام والا وجبت عليه ويحتمل كما لو حلف انه لا يصلي الظهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة ٣٣ فلا عبرة به) أى فيجب على الاصم دون من جاوز سمعه العادة لما به من المشقة فان قلت قياس ما في الصوم من ان حديد البصر اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما - ما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصى بل به مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لربما حصل به مشقة تامة

في الفطرة فيما يظهر او متبرعا وعملوا كاله فان لم يجد له يكلف الحضور وان احسن المشى بالعصا خلافا للقاضى حسين لما فيه من التعرض للضرر نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا يناله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا لتفاء العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل كلام القاضى عليه (واهل القرية) مثلا ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) اى تتعدهم وهم اربعون بالصفات الانسية (او) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بل فيهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحدا يخرج الاصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف اى بحيث يعلم ان ما سمعه نداء جمعة وان لم يبين كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لما اشتراط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هذو) اى سكوت للاصوات والرياح (من طرف يابهم) بلد الجمعة لزمهم (نظير الجمعة على من سمع النداء) لان القرية كالبدا في المسئلة الاولى والمعتبر ان يكون

فيه ٥ لا تحتمل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا (قوله ان ما سمعه نداء جمعة) هو مجرد تصوير ليكون الكلام في الجمعة والا فالمدار على سماع الصوت وعدمه فما أفهمه ظاهر كلامه ليس مرادا (قوله من طرف يابهم) لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله نظير الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على منهج وقال اب الرفعة سكتوا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته برومال مر الى هذا الظاهر وقال من سمع من موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا وحاصل الذى تلخص من كلامهم وعنده مر ان ضابط ما تقام فيه الجمعة ما يمنع القصر قبل مجاوزته فشمل المسجد الخارج عن البلد بان خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يجزوه بل يترددون اليه نحو الصلاة وكذا المسجد الذى احده ثوبه بجانب البلد منقصة لاعتنا قليلا مع ترددهم اليه لانه معدود منها ويؤخذ من ذلك انه لو فرض ان لبلد سور او اصاب به العمارات واسعة به الخطه جدا وليس به محل تقام فيه الجمعة الا داخل السور فن كان منهم - يسمع الصوت العالي في الهدو من الطرف الذى يليه من وراء السور بفرض زوال الانسية ان فرض انها تقع السماع وجبت عليه الجمعة والا فلا ما لو اقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الانية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وان لم يسمعوا نداء من هو داخل السور لان وجود الداء وصير كلام العمران ودخل السور كالبدا مستقلة

(قوله لا ضبط لحده) أى العالمى (قوله كطبرستان) عبارة المصباح هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالجم (قوله فالأوجه مراعاة الأقرب) أى فى الأولوية (قوله لزمت الثانية) أى أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المار) أى وهو قوله الجمعة على من سمع النداء (قوله أو أن يطاع فوق الأرض) فى المختار طلعت الشمس والنكوا كب من باب دخل ثم قال وطلع الجبل بالسكسر طلوعاً انتهى وما هذان الثانى وضارعه على يفعل بالفتح (قوله المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى) عبارة مهم على منج قوله ولو كان يستولى سمعوه المراد لو فرضت مسافة انخفاضهم ممتدة على وجه الأرض وهى على آخرها سمعت هكذا يجب أن يفهم فليتمثل وقبس عليه نظيره فى الأولى بروايتهم كايه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشارح والأقرب ما فى سم ووجهان المدار على المشتقة وعدمها ٣٤ ثم رأيت فى حاشية حج استوجهه أيضاً عبارة بعد نقل الاحتمال الأول بصيغة

الجزم به عن برمانضه وهو حق وجيه وان تبادل من كلام الشارح أن المراد أن تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية لأن فى هذا نظر لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وان طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن إدراك الجماعة مع قطعها مثلاً وعدم الوجوب فى الأولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الإدراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط فى الوجوب فى الثانية إمكان الإدراك والأفلا وجوب فيها قلت فاما أن يشترط فى عدم الوجوب فى الأولى عدم إمكان الإدراك والاثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين صورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه فى المعنى وأما أن لا يشترط فيه ذلك بل

المؤذن على الأرض لا على عال لأنه لا ضبط لحده إلا أن تكون البلدة فى الأرض بين اشجار كطبرستان فانه بين اشجار تنوع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوى الاشجار واستثنائهم ذلك لبيان أن الاعتبار السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده يقتدرز والعلو على ما يساويه واعتبر الطرف الذى يليهم لأن البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة وأما خبره والاصوات والرياح لا يبلغ النداء وتعين غلبة الرياح ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الأكثر منهما جماعة أولى فان استويا فالوجه مراعاة الأقرب كنظيره فى الجماعة ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الأجر (والأى وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تلزمهم الجماعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولوساوت لم تسمع أو كانت منخفضة فلم تسمع ولوساوت سمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتباراً بتقدير الاستواء وأما الخبر المار فمحمول على الغالب ذلواخذ بظاهره لزمت البعد المرتفع دون القرب المنخفض وهو بعيد وان صححه فى الشرح الصغير وهل المراد بقولهم لو كان ينخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجماعة أن تسمع هذه المسافة وان يطلع فوق الأرض مسافة ما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى كما أفاده الورد رحمه الله تعالى فى فتاويه ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم عليهم كما أفهمه كلام الراغبى وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها فى المصر سمعوا النداء أم لا تعطيلهم الجمعة فى محلهم خلافاً لمن صرح بالجواز ويبنى عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وان قلنا بعدم الجواز إذا لساقت لا تنافى الصحة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة العيد فلم يرجع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قربوا منها وسمعوا النداء وامكنهم إدراكها ولو عادوا إليها لخبر من أحب أن يشهد الجمعة فليفعل ومن أحب أن ينصرف فلينعزل رواه أبو داود

نقول عدم الوجوب ثابت مطابقاً بخلاف الوجور فى الثانية فهذا مما لا وجه له كالا يخفى فليتمثل ثم رأيت أن شيخنا ولا نهم الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم أنه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم عليهم) أى ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عذراً فى تركهم الجماعة فى بلدتهم إلا إذا ترقب عليه فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه فى نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجمعة بفعلها) أى فى المصر (قوله فحضر أهل القرية الخ) أى بقصد ما بان توجهوا إليها بنيتهم ولم يدركوها وأما لو حضر والبيع اسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محلهم أم لا (قوله فلم يرجع قبل صلاتها) أى الجماعة

(قوله فان دخل عقب سلامهم) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلو بابا - باب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف واهله غير مراد بل هو مجرد تصور فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بان غلب على ظنه) لو تبين خلاف ظنه بعد السفر فلا يتم والسفر غير موصية كما هو ظاهر نعم ان امكن عوده وادرا كلها فينتج وجوبه انتهى - سم على حج (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أي بالنظر ان تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظنا غالبا كأن حصل عنه بقرينة قوية نزلة منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق (قوله ونحوه لا ضرر) أي يحمله ولا ضرر رأي غيره (قوله بخلاف ٣٥ المسافر الخ) حاصله ترجيح جواز سفره

لحاجة وان تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق - حتى لو سافر الجميع لحاجة وجاز كأن امكنهم في طريقهم كان جائزا وان تعطلت الجمعة في بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من عدم تجوز تعطيلها في محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق انتهى - سم على حج وقد يقال لا وجه للتدريج في ذلك لانه حيث كان السفر اهدر من خصا في تركها فلا فرق في ذلك بين الواحد وغيره (قوله ولو سافر يوم الجمعة) أي على وجه يحرم (قوله) فالظاهر سقوط الاثم عنه (اقول) فيه نظر انه عليه بالأقدام في ظنه ويؤيد عدم السقوط ما لو وطئ زوجته يظن انها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم الا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفائه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم تضييع الجمعة لا اثم قصده تضييعها

ولانهم لو كفوا بعد الرجوع أو بالعود الى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق فستبقى هذه من اطلاق المصنف ومقتضى التعليق انهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد بمكانهم لم يتم الجمعة وهو كذلك ومحل ما مر مالم يدخل وقتها قبل انصرافهم فان دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لم يمتنع) الجمعة بان كان من أهلها وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال) لان وجوبه اقدنعاقي به بمجرد دخول الوقت فلا يجوز له تفويتها به (الا ان عكسه الجمعة في) مقصدها و (طريقه) بان غلب على ظنه ادرا كلها لحصول المقصود وهو مراد المجموع بقوله يشترط علمه بادرا كلها اذ كثيرا ما يطعن العلم ويريدونه بالظن كتوابعهم يجوز الاكل من مال الغير مع العلم برضاه كذلك ويجوز القضاء بالعلم وشمل اطلاقه ما لو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث ادى الى تعطيل جمعتهم وهو ظاهر اذ لا يكف بتصحیح عبادة غيره وهو شبهه بما لو مات أرحن واحد منهم ونحوه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا لصاحب التمييز ولهذا قال الاذرى لم أره لغيره وكأنه اخذه مما مر آتفا من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فان ظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع بعد الفجر في شهر رمضان واجبة عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون ومحل المنع أيضا مالم يجب السفر فوراً فان وجب كذلك كانقاذ ناحية وطئ الكفار وأسرى اختافقوهم وظن أو جواز ادرا كهو وحج نضيق وخاف فوته فالوجه كما قال الاذرى اخذ من كلام البندنجي وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) فلا يحرم دفع الضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من ان مجرد انقطاعه عن الرفقة بلا ضرر ليس عذرا هو المعتمد وان قال في الملهيات ان الصواب خلافه لما فيه من الوحشة وكفى نظيره من التيمم وجزم به في الكفاية اذ الفرق بينه وبين تطهيره في التيمم ان الظاهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وفرق بينهما أيضا بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كعبه) في الحرمة (في الجديد)

انتهى - سم على حج (قوله فان وجب كذلك) أي فورا (قوله أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) ليس من الضرر ما جرت به العادة من ان الانسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لا يمر لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي أحمد البدوي نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة في مركب السفر فيه يفوت بجمعة ذلك اليوم امكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه من الايام على وجه يحصل معه التمكن من السفر والزيارة من غير ضرر وفوات منة فلا يجوز السفر في الحالة المذكورة (قوله كعبه) الخ



(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد النجس على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل له جواز نصراف المعذرين من المسجد قبل دخول الوقت لتقيام العذر بهم وفروا بينه وبين وجوب السج على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كارض بل أولى لأن المريض بعد حضور المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فإنه قد يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرملة) اسم رجل (قوله دعاء عليه ملكاه) قال حج بسند ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) فضيته ان ماضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذر

ولم يكن في حاشية سم على منج مانصه ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعنته حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوات الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لان أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تنف والظاهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا كما قالوا فيمن **م**ث مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا طب فلو لم يعلم انه كان يصلي قبل فوات الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل به عدم العتق وهو وجوب الجمعة فليتأمل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوات الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقتها وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يحالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوات الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لوجوب السج على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه او تضررت بخلافه جازوا الافلا والقديم ونص عليه في زوائد حرملة من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول هذا (ان كان سقرا مباحا) كسفر تجارة وشمل المذكور كما قاله الاسنوي كسفر مفرد (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج وزياره قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قلت الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح وبكره له السفر ليله الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه وذكر في الاحياء ان من سافر ليله الجمعة دعاء عليه ملكاه (ومن لاجتماع عليهم) وهم بالبلد (نسن الجماعة في ظهرهم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يولد الجمعة فان كانوا في غيره استحب في ظهرهم اجتماعا قاله في المجموع (ويختلفونها) كذا في النديا (ان خفي عذرهم) كيلا يتهموا بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المنذولي وغيره ويكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب الاختناء لانتفاء التهمة بل يسن الاظهار ولو زال العذر في انشاء الظهر قبل فوات الجمعة أجزأتهم ومن لهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته من تبين كونه من أهل الكمال ولا ينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعله جاهلا به متقه ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان ان عتده ثوبا نسيه أو الخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته ما وما أشبه ذلك والظاهر انه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (ويستدب لمن امكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كعبد ربح العتق ومريض يتوقع الخفصة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهروه الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد ينزل عذره ويقدر من فرض أهل الكمال ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويفارق ما سمي في غير المعذور من انه لو احرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الايقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوات الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يتي منها أربع ركعات والافلا يؤخر الظهر كما ذكره لمصنف في نكت التنبية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتمال ان يتذكر الامام ترك ركعتين من الاولى فتكمل الثانية ويأتي عليه ركعة ياتي بها وحيث انتظره القوم حتى يفعله حصل المسبوق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارته سم على حج قوله فيجب ابتداء سفره من الا أن ينبغي اذا واصل لمحل لورجع منه لم يدركها أن ينعد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يجعل في محلها (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قدر أربع



(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدلال على ما فهم من قوله لا يثبت المأس من أن هؤلاء من حقهم ان لا ينعولوا الظاهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أي شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور بجعل الاضافة للاستغراق أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فسه) أي ومعلوم انه يخرج منها بالتسليم الاولى وعليه فلو اقي بها فدخل وقت العصر هل يمنع عليه الايمان بالتسليم الثانية أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة ما وقع في الوقت فليراجع (قوله لان الوقت شرط لاقتضاها) ٣٧ أي أما غيرهما من الصلوات فليس الوقت شرطا لاقتضاها بل ليل القضاء

خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالامام احمد رضي الله عنه (قوله ولو امر الامام بالمبادرة) أي أو بتأخيرها انتهى حج وكتب عليه سم فيسه تأمل واعل وجهه لانه اذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصر حوايه في الاستفتاء من وجوب امتثال الامام فيما امر به مالم يكن محرما على انه قد يكون التأخير هنا مصلحة تراها الامام وقوله بها أي أو بغيرها من بقیة الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم ببقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهور انتهى وهذا التصوير هو الملاقى لعبارة الشارح

في البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لم يلزمه اذا علم ذلك ان يصل الى الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا اثر لما توقع وفيه نظر بل الاوجه لالانها الواجب اصالة والمخاطب بها يتبينوا وهما عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا بيقين المأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لها امر اعداها لا يختلف كما في بلدتنا بعد اقامتها أو لا توجه فعل الظهر وان لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) يندب (غيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) الذي لا يجدر مكرها (تجهيلها) أي الظاهر بمحاطفة على فضيلة اول الوقت قال في الروضة والمجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالقول فيستحب له تأخير الظهور حتى تفوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا يصح الاكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار للنوسط فيه قال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهور وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الاذري انه المذهب وان ما ذكره المصنف من النوسط ابداه لنفسه وقوله ان كان جازما بربانته قد يعين له بعد الجزم عدم الحضور فكيف من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (والصحة أي الجمعة مع شرط) أي شروط (غيرها) من بقیة الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهور) بان تقع كلها فيه لان الوقت شرط لاقتضاها فكيف كان شرطا لتمامها ولا نه ما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتهم ما كصلاة الحضور صلاة السفر لا يتبع في ذلك رواه الشيخان وما رواه عن سلمة بن الاكوع من قوله كأنصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تنصرف وايسر للحيطان نزل يستظل به محمول على شدة التجهيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على ان هذا الخبر انما ينفي ظلالا يستظل به لا اصل الظل ولو امر الامام بالمبادرة بها فالتقياس وجوب الامتثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا فجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان اقبسهما الصحة كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه يؤى ما في نفس الامر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلاقتضى) اذا فاق (جمعة) لانه

وفي حاشية الزیادی ما ينفي هذا التصور حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان بقي الوقت والا فالظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف لانهم قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان منهوهم انه مع الشك لا تصبح نيته على ان الزیادی نظر تبعا للحج في المصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلاقتضى جمعة) هل منها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سبقتها حتى خرج الوقت لم تنقض أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع ٨١ سم على حج قال الزركشي على المنهاج ما نصه بنى مسئلتان لم ارفعهما انقل احداهما تابعة الجمعة اذ لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر ان مقتضى أي سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في عموم ان النفس الوقت بسن قضاؤه

(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد التجرع على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل به - واز نصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت لتقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كالمريض بل أولى لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فإنه قد يتعجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمله) اسم رجل (قوله دعاء عليه ملكا) قال حج بسند ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) قضيته ان ما مضى قبل يوم التمكن من

فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعدم ولكن في حاشية سم على منبج مانعه ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهور وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعنته حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لان أول ظهري فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تقف والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهور وهكذا كما قالوا فيهن **م** مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا طب فلو لم يعلم انه كان يصلي قبل فوت الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل بعدم العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهور ولو بعد خروج وقتها وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه او قصر رتبته جاز والافلا والقديم ونص عليه في زوائد حرمله من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول هذا ان كان مفرا (سباحا) كسفر تجارة وشمل المذكور كما قاله الاسنوي كسفر مفرد (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج بآثاره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قلت الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح وبكره له السفر ليله الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاء وذكر في الاحياء ان من سافر ليله الجمعة دعاء عليه ملكا (ومن لاجتماع عليهم) وهم بالملك (نسن الجماعة في ظهريهم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يملك الجمعة فان كانوا في غيره استحب في ظهريهم اجتماعا قاله في المجموع (ويخفونها) كاذانها الدنيا (ان خفي عذرهم) كدلائلهم وابلارغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المتولي وغيره وبكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بها بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب الاختفاء لانتفاء التهمة بل يسر الظهار ولو زال العذر في انشاء الظهور قبل فوت الجمعة أجزأهم - م وسألهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته التبين كونه من أهل السكك ولا ينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهور فلهما جاهلا بعتقه ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان ان عتده فوبان سميته أو للخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته - ما وما أشبه ذلك والظاهر انه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (ويشدد بان امكن زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبد ير جو العتق ومريض يتوقع الخفصة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهريه الى المأس من) ادراكه (الجمعة) لانه قد يزول عذره ويتمكن من فرض أهل السكك ويحصل المأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني وبصارق ماسما في غير المعذورين انه لو احرم بالظهور قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الاية بين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يفي منها أربع ركعات والافلا يؤخر الظهور كما ذكره لمصنف في نكت التنبية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو - سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يباس لاحتمال في ان يقدر الامام ترك ركعتين من الاولى فتكمل الثانية ويبقى عليه ركعة ياتى بها وحيث انتظره القوم حتى يقبلها حصل له سبق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارة سم على حج قوله فيجب ابتداء سفره من الاية ينبغي اذا وصل للمحل لورج منه لم يدركها أن يتعد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قد رابيع

(قوله نعم لو كان عدم عبادتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله لا يثبت المأس من أن هؤلاء من حقهم أن لا ينعولوا الظاهر الاعتد  
 ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أي شروط غيرها) أشار به إلى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد وإلى أن الشرط  
 بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور يجعل الإضافة للاستغناء أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط  
 خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لأنه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فيه) أي ومعلوم  
 أنه يخرج منها بالتسليم الأولى وعليه فلوا في ما قد دخل وقت العصر هل يتنع عليه الأيمان بالتسليم الثانية أم لا فانه نظر والأقرب  
 الثاني لأنها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع (قوله لأن الوقت شرط لا افتتاحها) ٣٧ أي أما غيرها من الصلوات فليس الوقت  
 شرطا للافتتاح بل القضاة

خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالإمام أحمد رضي الله عنه (قوله ولو أمر الإمام بالمبادرة) أي أو بتأخيرها انتهى صح وكتب عليه سم فيه تأمل وأعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصرحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الإمام فيما أمر به مالم يكن محرما على أنه قد يكون التأخير هنا المصلحة رآها الإمام وقوله بها أي أو بغيرها من بنية الصلوات (قوله فهو تصريح بقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وأوردوا المسئلة أنه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما ساء يتوهم من أن هذا لا يتصور لانه إذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهور انتهى وهذا التصوير هو الملاقى لعبارة الشارح

في البلاد أربعون كاملون علم من عاداتهم أنهم لا يقيمون الجمعة فهل لم تلزمه إذا علم ذلك أن يصلى الظهر وإن لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم إذا اثر له وقوع وفيه نظر بل الأوجه لالانها الواجب أصالة والمخاطب بها يقيمونها عارضه بيقين الوجوب فلم يخرج عنه إلا بيقين اليأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لم لها امر عاداتها لا يختلف كما في بلدتنا بعد إقامتها أو لا تجبه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) يندب (غيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كالمراة والزمن) الذي لا يجدر مراكا (تجملها) أي الظهر يحافظه على فضله أول الوقت قال في الروضة والمجموع أن هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الأصح وقال العراقيون هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا ينافي الصلاة الكاملة فاستحب له تقديمها حال الاختيار والنسب فيه إلى أن كان جاز ما بان لا يحضرها وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن أو ينشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الأذرى أنه المذهب وإن ما ذكره المصنف من التوسط ابتداء لنفسه وقوله إن كان جاز ما يرتبانه قد يعين له بعد الجزم عدم الحضور فحكم من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (واصحتها) أي الجمعة (مع شرط) أي شروط (غيرها) من بنية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فيه لأن الوقت شرط لافتتاحها فكأن شرطا لتمامها ولا ينافي ما فرض وقت واحد فلم يختلف وقتها ما كصلاة الحضر وصلاة السفر لا يتباع في ذلك رواه الشيخان وما روياه عن سلمة بن الأكوع من قوله كأنصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تنصرف وليس للحيطان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الأخبار على أن هذا الخبر إنما ينفي ظلا يستظل به لا أصل الظل ولو أمر الإمام بالمبادرة بهم فالتقياس وجوب الامتثال ولو قال إن كان وقت الجمعة ناقصة فجمعة وإن لم يكن فظهر غيبا بقاءه فوجهان أقدمهما الصحة كما افق به الواو درجة الله تعالى لأن الأصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو تصريح بقتضى الحال (فلا تقتضى) إذا فاتت (جمعة) لانه

وفي حاشية الزيادة ما ينافي هذا التصور حيث قال لو شك فنوى الجمعة إن بقي الوقت والا فالظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف لانه قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان مذهبه أنه مع الشك لا تصح نيته على أن الزيادة نظر تبعاً للحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقتضى جمعة) هل سفيها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سنيتها حتى خرج الوقت لم تنقض أو لا بل يفتضيها وإن لم يقبل فرضها القضاة فيه نظر فليراجع اه سم على ج قال الزركشي على المنهاج مانصه بقى مسئلة أن لم ارفيه ما نقل احدهما تابعة الجمعة إذا لم يصلها في وقتها حتى يخرج الوقت والظاهر أن مقتضى أي سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في يوم أن النفل المؤقت بسن قضاؤه

(قوله وجمعة في كلامه بالنصب) أي على الحالة (قوله لفساد الرفع) لاقتضائه ان الجمعة اذا فاتت لا تنقض جمعة ولا ظهرا وعبارة  
 صحيح بعد قول الشارح الرفع على ما قبل وهو آتيا ما فيه وهو اده بما مر قوله وبهذا يعلم ان قولهم الا في بل تنقض ظهرا فيه  
 تجوز ان الرفع في قوله جمعة صحيح لما علم مما تقدم ان الظاهر ليست قضاء عنها انتهى (قوله فلو شكوا في خروج وقتها) قال سم  
 على منجه اهل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء بقيت الجمعة انتهى وظاهره وان لم يكن الظن ناشئا عن  
 اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالاصل (قوله تعين عليهم الاحرام بالظهر) أي فلو أحرمت ظانا فخرج الوقت فتمت سعة تبيين  
 عدم انعقاد الظاهر فرضا ووقع فلا مطلقا ان لم يكن عليه ظهرا آخر والواقع عنه فان كان الوقت باقيا يمكن فيه فعل الجمعة فعلها  
 والاقضى الظاهر (قوله ورجح منها الاول) ٣٨ جرى عليه صحيح (قوله والمعتمد الثاني) أي فبسر بالقراءة من حينئذ وهذا فائدة

الخلاف وكتب سم على صحيح ما فيه  
 صورة المسئلة انه احرم به في  
 وقت يسعها ولكنه طول حتى  
 خرج الوقت أما لو احرم به في  
 وقت لا يسعها اجابا بأنه لا يسعها  
 فالوجه عدم انعقاد الجمعة وهل  
 تنعقد ظهرا أو فلا مطلقا فيه نظر  
 والثاني أوجه لانه احرم به في  
 وقت لا يقبلها فهو كالأحرار قبل  
 الوقت جاءه الا فليأتمم لانه انتهى  
 وكتب عليه الشوبري قوله  
 والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه  
 الاول وقوله لانه احرم به في  
 وقت لا يقبلها أي جمعة أي  
 ويقبلها ظهرا فتنعقد ظهرا كما  
 هو ظاهر وقوله فهو الخ ممنوع  
 لوضوح الفرق انتهى أقول  
 ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول  
 الوقت احرم به فيما لا يقبل ظهرا  
 ولا جمعة وأما اذا احرم به في

لم ينقل بل تنقض ظهرا اجماعا وجمعة في كلامه بالنصب لفساد الرفع والنساء هي ما في أكثر  
 النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل أفيد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت  
 الظاهر لشموله القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولا رده بان هذا انما يتأتى على ان المراد  
 بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهرا يومها كما افاده السياق  
 وحينئذ فالفريق صحيح كما لا يخفى (فلو ضاق الوقت) عنها بان لم يبق منه ما يسع خطبتين  
 وركعتين على وجه لا بد منه ولو احتمالا (صلوا ظهرا) كالأوقات شرط القصر يرجع للاغنام  
 فلو شكوا في خروج وقتها قبل الاحرام به تعين عليهم الاحرام بالظهر وانوات شرطها  
 وحكي الروياني وجهه في فعل الوعد الركعة الاولى حتى يتحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل  
 تنقلب ظهرا الآن أو عند خروج الوقت ورجح منه ما الاول والمعتمد الثاني كما لو حلف  
 ليا كان هذا الرغيف غدا فأقامه في اليوم هل يحث حالا أو غدا الاربع الثاني (ولو خرج)  
 الوقت يقينا أو ظنا (وهم فيها) فانت و (وجب الظهر) سواء اصلوا في الوقت ركعة أم لا  
 لانهم اعباد لا يجوز الابتداء بها بعده فتنقطع بخروجه كالحج يتحل فيه بعمل عرفة الحاقا  
 للدوام بالابتداء كدار الإقامة ولهذا قال الماوردي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها  
 يجب استدامته الى تمامها (بناء) على ما فعل منها فيسر بقراءته من حينئذ ولا يحتاج  
 الى نية الظهر وتمامها ظهرا بناء متحتم كما صرح به في الروضة وغيرها ومال الأذري  
 الى انهم ان شأوا أقوها ظهرا وان شأوا قبلوها نقلا واستأنفوا الظهر وقال ان الاشبه  
 فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تحتمله كما هو ظاهر انطه وهل نقول البناء أفضل  
 لما فيه من عدم ابطالها والاستئناف لتصح ظهره وفاقا الاقرب الثاني ان اتسع الوقت  
 وحينئذ يقلبها انفسا ولا يسلم من ركعتين ثم يسر تأنف الظهر انتهى قال الغزي وقوله سم

وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة انه اذا انتفى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه في  
 وقعت ظهرا (قوله ولا يحتاج الى نية الظهر) قضية نفي الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر يصير قضاء  
 مع امكان وقوعه اداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معقد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الأذري  
 الخ (قوله ان اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في انه خرج وهم فيها كما سيأتي في كلامه في قوله قلت الخ قوله ان وقت  
 الظهر خرج وهم فيها فتأمل أي فاعل كلامهما صورهما لوقات شرط يختص به قبل خروج وقتها كأن نقص العدد في اثباتها  
 فانه يبطل كونه الجمعة وتنقلب ظهرا ويقال الافضل استئنافها حينئذ ظهرا ان اتسع الوقت وكما يأتي في قول الشارح  
 ولو دخلت طائفة في الجمعة فاخبروهم بان طائفة الخ

(قوله وينقلب ما فعل من الجمعة نفلا) ظاهره ولو أقل من ركعة وهو مشكل بأنه ليس لنا نقل بدون ركعة ولا به بدون تشهد أو سلام فيحتمل المراد أنها تنقلب فلا فيهما ركعتين ويسلم ويحتمل انقلابهما من الآن فلا يزيد على ما فعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وهذه للعدز فيهم لم يشترط ذلك (قوله فان كانوا جاهلين انموها ظهرا) أي وسجدوا للسمو افعلهم ما يبطل عدده (قوله كما حط عنه العدد) قد يقال لم يحط العدد عن المسبوق لان ٣٩ معنى اعتبار العدد مضى صلاة أربعين

على الصحة وانفراد المسبوق عن الجماعة بعد سلام الامام كافر اد الموافق لو نوى المفارقة بعد تمام الركعة الاولى وطول في قراءته حتى سلم الامام وذلك غير مضر والموافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل (قوله لكونه تابعا) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا تصح جمعهم) أي ثم ان سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وادفلا تبطل ويتوهمها ظهرا ان علوا بالحال قبل طول النصيب (قوله وانما صححت له) أي الامام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وسياق الكلام على هذه بعد قول المصنف الاتي ولو بان الامام جنب او محدثا الخ (قوله فان فرض انه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمعتمد اطلاق الاصحاب) أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث نقصوا عن الاربعين (قوله في خطة ابنية) بكسر الخاء وهي ارض يخطها

في تعميل البناء انهم ما صلوا وقت فجاز بناء أطولها ما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر صريح في ان الخلاف في الجواز نعم يجب البناء اذا ضاق الوقت عن الظهور لو استؤثقت اه قات كل من كلام الازدعي والغزي غير متأت في مسألتنا اذ صورتهما ان وقت الظهور خرج وهم فيها متأمل (وفي قول استئنافا) فينبوي الظهور حجة فتدو ينقلب ما فعل من الجمعة نفلا أو تبطل قولان اصحهما في المجموع أولهما ولو شكوا في خروجه في اثنتائهما لم يؤثر لان الاصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه ففي فوتها احتملان نقلهما في المجموع عن ابن المرزبان أو وجههما كما أفاده الشيخ فوتها عمل بخبر العدل كما في غاب ابواب الفتحة هـ ذاك في حق الامام والمأموم الموافق (و اما المسبوق) المدرج مع الامام ركعة فهو (كثير) فيما مر فاذا خرج لوقت قبل سلامه اتم صلاته ظهرا (وقيل ينهها جمعة) لانها تابعة لجمعة صحيحة ولو سلوا منها أو المسبوق التسليمية الاولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في اثناء الظهور عدان كانوا جاهلين انموها ظهرا العذرهم وانما لم يحط عن المسبوق الوقت فيما يدركه كما حط عنه العدد لكونه تابعا لان اعتناء الشرع برعاية الوقت اكثر بدليل اختلاف قول الشافعي رضي الله عنه في الانقضاء من الخلل بالجماعة وعدم اختلافه في فوات الجمعة بوقوع شيء من صلاة الامام خارج الوقت وبدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد ولو سلم الامام الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجا صحته جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجا فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن اربعين كأن سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم خارجا وانما صححت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث صحته صلاته في الجلة فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هناك قصر بتأخير الصلاة الى خروج بعضهم عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا الى ان خرج الوقت احتمل ان يكون الحكم كذلك الحاقا للفرق النادر بالاعم الأغلب واحتمل أن يلزم فيها صحة جمعة قال الشيخ وهو واجبه ذوا المعتمد اطلاق الاصحاب (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطة ابنية) التعبير به الجنس فيشمل

الرجل بان يعلم عليهم اعلامة بالخط يعلم أنه اختارها اليه فيها اذ اراد قاله الجوهرى انتهى شرح البهجة الكبير وكتب عليه سم قوله في خطة الخ لمرحوم من لا تلزمه الجمعة خارج الخطة بالظهور وأحرم بالجمعة داخل الخطة أربعون مقعدون به فهل تصح الجمعة او أحرم اربعون بالجمعة في قريتهم مقعدين بامام جمعة اخرى تمام بقريه اخرى بقرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم الحائل فهل تصح جمعهم في صورتين فيه نظر ولا يبعد عندي صحتهما فيما انتهى وفي جح الجزم بالصحة في الصورة الثانية

لانه لا يلزم من انشاءه وقوع خلل فيه الجواز ان تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز ان تكثر أهل المحلة ويحتاجون لذلك ويحتمل وهو المعتمد أن يقال يتشع عليه ذلك لانه بقدر عدم خلل فيها السابقة لكنه يؤدي الى خلل في القديتين ان وقعنا معا بعد الحادثة أو بطلان واحدة منهما

٤٢

وسلم والخلاف من بعده لم يبق واسوى بجمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة أففى الى المقصود ومن اظهار معار الاجتماع واتفاق الكلمة (الاذا كبرت) اى البلد (وعسر اجتماعهم) ببقية إعادة (في مكان) مسجد او غيره فيوزحينة تعددها بحسب الحاجة لان الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثا ولم يشكر عليهم فحمله الاكثر على عسر الاجتماع قال في الانوار اربع بدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال والاول محتمل ان كان البعيد لم يجعل لا يسمع منه نداؤا بشروطه وهو ظاهر ان كان يعمل لخراج منه عقب النجوى لم يذكرها لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد النجوى كما مر وحينة فان اجتمع من أهل المحل البعيد كذلك اربعون صلاوا الجمعة والافالظهر والثاني ظاهر ايضا فكل فتنة بلغت أربعين يلزمها إقامة الجمعة وهل المراد اجتماع من تلزمه او من تصح منه وان كان الغالب انه لا يشعلها او من يفعلها في ذلك المحل غالباً كل محتمل واهل أقربها الاخير كما أفاده الروا بالدرجة الله تعالى (وقيل لا تستغنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع واقتصر في التنبية كالشيخ ابي حامد ومتابعيه على هذا وهو ظاهر النص وسكوت الشافعي عن ذلك لان المجتهد لا يشكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدد قال السبكي وهذا بعيد ثم التصريح وصف فيه أربع مصنفات وقال انه الصحيح مذهبا ودليلا (وقيل ان حال نهر عظيم) بحوج المسباحة (بين شقيها) كبغداد (كانا) اى الشقان (كبليدين) فيقام في كل شق جمعة (وقيل ان كانت) اى البلدة (قرى) متناصلة (فاتصلت) ابنتها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان (فلوسميتها جمعة) في موضع يتشع فيه التعدد (فالصحة السابقة) لاجتماع شرائطها واللاحقة بباطلها لمامر انه لا يراى على واحدة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو متقدما (فهى الصحة) والالادى الى تفويت الجمعة على أهل البلد بعبادة شريعة الى ذلك والمتجه ان حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه بحكم السلطان قال الباقي ان هذا القول مقيد في الام بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة (والمعتبر سبق التحريم) من الامام بتمام التكبير وهو الرأى وان سبقه الاخر بالهمزة لان به الافة تادوشل ما تقر من كون امرة بتمام تكبير الامام دون تكبير من خلفه ما لو احرم امام بالجمعة ثم امام آخرها ثم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالاول مناهم هتت جمعة الاول اذبا حرامه تميزت بجمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل) المعتبر سبق الهمزة وقيل المعتبر (سبق التحلل) اى بتمام السلام للامن معه من عرض فساد الصلاة فكان اعتبارا أولى من اعتبار

عدمه ولا يترك الامر الحاصل للمتوهم (قوله في مكان مسجد أو غيره) اى ولو مع وجود المسجد وعليه فلو كان في البلد مسجدان وكان أهل البلد اذا صلوا فيها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزينة مثلا اذا صلوا فيه لا يحصل التعدد هل يتعين عليهم فعلها في الاولين أو الثانية فيه نظرا لاقرب الثاني حرصا على عدم التعدد (قوله وهو ظاهر) من كلام مر (قوله والثاني ظاهر أيضا) هو قوله أو كان بينهم قتال (قوله أو من يفعلها في ذلك المحل غالباً) اى يغلب فعلهم لها (قوله واهل أقربها الاخير) عبارة سم على من حج قوله وعسر اجتماعهم المراد فيما يظهر وقافا لم عسر اجتماع الحاضرين بالفعل انتهى ومثله في حاشية شيخنا الزايد وهذا مخالف كما ترى اقول الشارح واهل أقربها الخ لا اعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لما حيث اعتبارا من يحضر بالفعل (قوله وهذا بعيد) اى القول بالتعدد (قوله في موضع يتشع فيه التعدد) اى وذلك بان عسر اجتماعهم يمكن على الاول ومطابقا على الثاني وان لم يعمل نهر على الثالث وما اذا

لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هي السابقة) اى ولا نظر لكون الامام مع الثانية واهله لكونه لما فوس ما الامر اليه كانه رافع ولا ينفسه عن ذلك المحل مادام لو كبل متصرفا فيه (قوله لان به) اى التحريم الافة تادوخ

(قوله فاخبروهم) عبارة المحلى فاخبروا انتهى وهي صادقة بالوكان الخبر واحد بخلاف كلام الشارح لكن قد يرشد الى أن خبر الواحد كاف ماسبق في قوله واخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع الى الاتمام فقط) أى لانه مع صنته التى هى الاستصحاب (قوله أو شك) قال حج والمراد بالشك فى المعية وقوعها على حاله يمكن فيها المعية (قوله استؤنفت الجمعة) أى فلأيس من ذلك جاز نقل الظهر عقب سلام الجمعة لئلا يس من فعلهم لها الجمعة كما تقدم للشارح فى قوله نعم لو كان عدم اقامتهم لها أمرا عاديا الخ (قوله وبجث الامام) ضعيف (قوله انه يجوز فيها) أى فى مسألة الشك (قوله كان مع مريضان أو مسافرين) أى أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه التخلف كترب محله من المسجد وزيادته على الاربعين ٤٣ لتصح الخطبة فى غيبته ومن ثم عبر بالكاف

(قوله واخبار العدل الواحد) بقى ما لو تعارض عن عليه بخبران فى الزر كشي أنه يقدم الخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونزاعه فى الازعاب بان السبق انما يرج اذا كان مستندي يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق انه مائة مريضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله لاكنها استحب) وهذا مفروض فيما اذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقة أما اذا لم تقع عدد أو تعددت وعلم انها السابعة فلا يجوز اعادة الجمعة بحال لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهرا السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر فى ذلك اليوم وعبارة شرح الارشاد ودخل فى المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للاذرى ومن تبعه اعادة عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر وأهم بصلونها ولو صلى معذورا

ما قبله (وقيل بأول الخطبة) بناء على ان الخطبتين بدل عن ركعتين ولو دخلت طائفة فى الجمعة فأخبروهم بان طائفة سبقتهم بها استحب لهم استئناف الظهر ولهم اغام الجمعة ظهرا وقول الشارح هنا كما خرج الوقت وهم فيها يقال عليه ان التشبيه راجع الى الاتمام فقط (فلو وقعنا) يجعل يمتنع تعددها فيه (معا أو شك) فى المعية فلم يدروا وقعتا معا أم مرتبا (استؤنفت الجمعة) أى ان وسع الوقت لان ابطال احدها ليس بأولى من الاخرى فوجب ابطالهما ولان الاصل فى صورة الشك عدم جمعة مجزئة وبجث الامام انه يجوز فيها تقدم احدى الجعتين فلا تصح جمعة أخرى فيذبحى ابراة ذمتهم بيقين ان يصلوا بعدها ظهرا قال فى المجموع وما قاله مستحب والا فالجمعة كافية فى البراءة كما قاله لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة فى حق كل طائفة قال غيره ولان السابق اذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى علم المكلف أو ظنه لا الى نفس الامر (وان سبقت احدهما ولم تقعين) كان مع مريضان أو مسافرين خارج المسجد تكبيرتين مثلا فاخبر بذلك ولم يعرفا المتقدمة ممن واخبار العدل الواحد كاف فى ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسبت) بعده (صلوا ظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة فى نفس الامر ويمتنع اقامة جمعة بعدها والطائفة التى صحت الجمعة بها غير معلومة والاصل بقاء النرض فى حق كل طائفة فوجب عليهم الظهر (وفى قول جمعة) لان المتعولتين غير مجزئتين فصار وجودهما كعدمهما وفى الروضة كصلاها ترجيح طريقة فاطمة فى الثانية بالاقل وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى فى الجمع الواقعة فى مصر الآن بأنها صحيحة سواء أوقعت معا أم مرتبا الى أن ينتهى عصر الاجتماع بأمكنة تلك الجمعة فلا يجب على أحد من مصليها صلا ظهريومها لاكنها استحب خروجهم من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عصر الاجتماع فى مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انقضاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهريومها ومن لم يعلم هل جمعة من الصلوات أو غيرها وجب عليه ظهريومها (الرابع) من

الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الاعادة فيها ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) \* (فرع) \* حيث لم تبرأ الذمة من الجمعة وجبت الظهر هل تكون الجماعة فرض كفاية فى هذه الحالة أفق م بأنهم تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك انتهى سم على منهج (قوله ومن لم يعلم) هل جمعة من الصلوات أو غيرها وهذا موجود الآن فى حق كل من أهل مصر لان كلامهم هل جمعة سابقة أولا (قوله وجب عليه ظهريومها) ولا يقال أنا وأجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط الا اننا لم تحقق ما تبرأ به الذمة وأجبنا كلهم ان يتوصل بذلك الى براءة ذمتهم بيقين وهذا كالأولى احدى الخمس ولم يعلم عنهم فاننا علم ان الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه الخمس لتبرأ ذمته بيقين =



== ثم رأيت في حاشية الشيخ عبد البر الجوهري على المنهج مانصه \* (قائدة) \* سئل الشيخ الرمل رحمه الله عن رجل قال أنتم  
 يا شافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تقولون سبعة بأعادتكم الجمعة ظهرا فماذا يترتب عليه في  
 ذلك فاجاب بأن هذا الرجل كاذب فاجر جاهل فان اعتمد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كقولنا وجب عليه  
 أحكام المرتدين والاستحقاق التعزير لا لائق بما له الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح افعاله ونحن لا نقول بوجوب ست  
 صلوات بأصل الشرع وانما يجب إعادة الظهور اذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة اذ الشرط عندنا ان لا تعدد في البلد الا بحسب الحاجة  
 ومعلوم لكل أحد ان هناك فوق الحاجة وحيث قد لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعبر وجبت عليه الظهور وكان كأنه لم يصل  
 جمعة وما انتقد أحد على أحد من الائمة ٤٤ الامتعة الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه وقال حجر بعد مثل ما ذكره الشارح

فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم اولاهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطّل ثم ان يظهر شيء تلزم الاعادة (قوله وان كان بعضهم صلاها في قرية) أي ولا نظر لكونها تقع له نافلة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافله نزلت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الاربعين الا أن يقال لما لم تكن الثانية نفلا محضاً بابل وجوب القيام فيها نزلت منزلة الاصلية وقضية ما يأتي له بعد قول المصنف ونصيح خاف العبد الخ من انه لو كان الامام متفلا نفسه القولان وأولى بالجواز لانه من أهل القرى فان عوممه شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر واعادها في محل يجوز فيه

الشروط (الجماعة) اجاعا عمر يعتد به فلا تصح فرادى اذ لم ينقل فعلها كذلك والجماعة شرط في الركعة الاولى فقط أما العدد فشرط في جميعها كما سيأتي فلوصلى الامام باربعين ركعة ثم أحدث فأنتم كل لنفسه اجزأتهم الجمعة (وشروطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقداء والاهل بافعال الامام مما مر في الجماعة الا في نية الامامة فتجب هنا على الاصح لتحصل له الجماعة (و) اختصت باشتراط أم وراخرمها (ان تقام باربعين) منهم الامام وان كان بعضهم صلاها في قرية اخرى كما يحسه بعضهم فلا تعدد بدوهم نظير كعب بن مالك قال قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نعيم الخضعات وكأثر أربعين وخبر ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا واثقولا جابر مضى السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل أربعين جمعة أخرجه الدارقطني وقول العصامي مضى السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم واقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع أربعون رجلا فعليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في أربعين وأما خبر انفضاضهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتدأها بأربعين بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع معاشهم أركان الخطبة ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيستتر زيادتهم على الأربعين لاجرم الامام باربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين وشرط لكل واحد من العدد المعبر ان يكون مسلماً أخذاً بمسرة (مكلفاً) أي بالغامقلا (حرّاً) كاه (ذكره) فلا تعدد بالكفار وغير المكلفين ومن فيه رق وبالفداء والخلفاء في نقصهم بخلاف المريض فانها لم تجب عليه رفقا به لانه نقصه ولا تعدد باربعين وفيهم أي لا رتبة صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كافتداء القارئ بالامى كما نقله الأذرى عن فتاوى البغوى وظاهر ان محله اذا قصر الامى في التعلم والافتضاح الجمعة ان كان الامام قارئاً وعلم بماتقرر

العدد الا ان يحمل ما يأتي على الدقل المحض وفي سم على منهج \* (فرع) \* الظاهر وقفاً لما انه حيث جوز حصول الجمعة ان له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جازله فعل راتبها السابقة أي دون المتأخرة ثم ان حصلت له فلا كلام والواقعة الراتبة نفلا مطلقاً ففعل الظاهر براتبها القبلية والبعدية انتهى (قوله واقول جابر مضى) رواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يحتج بمثله وحديث اذا اجتمع أربعون رجلا الخ أوردته صاحب التمه ولا أصل له وحديث لاجمة الاربعةين لا أصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أي فيحتج به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أي بل يكفي بواحد كما يأتي في صلاة الخوف

(قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا يصح جمعهم (قوله وعلم مما تقرّر) أي من أن الاميين اذالم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم مما تقرّر انه لا بد) أي صحة الجمعة منهم (قوله لما تقرّر) ٤٥ هو قوله لبطالان صلاته عندنا (قوله كن

أقام على عزم عوده الى وطنه) ومنه ما لو سكن يلد بأهله عازما على انه ان احتج اليه في بلده كوت خطيبها أو امامها مثلا رجع الى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده ان من عزم على عدم العود انعقدت منه لانها صارت وطنه (قوله ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة) وعليه قالوا كن خارج السور لا تنعقد به داخله ولا عكسه لان خارج السور داخله كثيرين وفي شرح حجره ما يوفق كلام الشارح لكن في فتاوى حجر ما نصه سئل عن قرية لها سور الى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولولا زم اهل الخيام الصغراء الخ (قوله فان قيل تقدم الخ) أي اعتراضا على جعل كلام القاضي مفرعا على عدم صحة امامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة الى امامته) قال سم على شرح البهجة في اثناء كلام قديقال يكفي في الجواب ان من شأن الامام الاحتياج اليه ونقد عدم احرامه فلا نظر للافراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لاشك فيه) أي لكن لو سمعوا النداء من قرية اخرى وجب عليهم السعي اليها (قوله يقيم عند كل يومامثلا) وكذا من له مسكن وكثرت اقامته في احدهما وزوجته في الآخر

ان علة بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الاثثة ان الاميين اذالم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة المشترطة هنا لصحة صيرت بينهم ارتباطا كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كقراءة قارئ بأمر وعلم مما تقرّر انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين وسيعلم مما يأتي ان شرطهم أيضا ان يسمعوا أركان الخطبتين وان كان في الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الاركان كخفي صحح ما نهى من الاربعين وان شك في اتيانه بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لان الظاهر توقيف الخلاف بخلاف ما اذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر ابطالان صلاته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الاصحاب ان العبرة بعقيدة الشاهي اماما مكان أو مأموما وهو دال لما تقرّر (متوطنا) بمحلها والمستوطن هنا من (لا يظعن شتاء ولا صيفا) (الاجابة) كجارية زياره فلا تنعقد بغير المتوطن كن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويله كالمدة نهضة والتجارة لعدم التوطن ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءها افتداه اقامتهم بمحلها ولا يشترط لصحة تقدم احرام أربعين ممن تنعقد بهم على احرام الناقلين كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى واقضاء كلام الاصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين كالباقين والزركشي بل صوبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيره قال الباقين لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه من عدم الصحة مبني على الوجه الذي قال انه القياس وهو انه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيره فان قيل تقدم احرام الامام ضروري فاعتقر فيه ما لا يغتفر في غيره قلنا لا ضرورة الى امامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بغيره تقدم احرام أربعين من اهل الكمال على احرامه ولو أكره الامام اهل القرية على الانتقال منها وتعظيمها والبناء في موضع آخر فكيف كانوا فيه وهم مكرهون وقصد هم العود اذا فرج الله عنهم فهل يجب عليهم اقامة الجمعة في هذه القرية المقتول اليها أفتى بعض العلماء بأنهم لم لا تزلهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها انعقد الاستيطان وذلك ظاهر لاشك فيه وخروج بتوطنهم في بلد الجمعة ما لو تقاربت قرى في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بلغوا أربعين فانما لا تنعقد بهم وان سمعت كل واحدة فداه الاخرى لان الاربعين غير متوطنين في موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يومامثلا انعقدت به الجمعة في البلدة التي اقامته فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيه اعتبرت نيته في المسقبل فان لم تكن نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وأفتى أيضا فممن سكن بزوجه في مصر مثلا وبأخرى في الخائفه مثلا

ولا زوجة له في واحد منهم فاعتبر به بالزوجتين مجزئ تصوير (قوله فان استويا فيها) أي الاقامة (قوله فيه) أي المال

(قوله بأنه يصدق عليه أنه مقوطن) أي فتتعد به الجمعة فيه ما (قوله والصحيح من القولين) أي المقررين في كلامهم وعليه فكان ينبغي له صنف التعبير بالانفصال أو بالشمور (قوله انعقدت بهم) أي حدث كان الامام ناطقا والافلا عدم صحة امامة الاخرس وقوله لانهم يعطلون وهذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة الجمعة الاربعين اذا كان بعضهم أميالا لم يقصر في العلم اما على ما اقتضاه ما نقله الاخرى عن البغوي وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا رتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من الجن) قد يشق الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو أقامها اربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأثم اناس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز انهم الذهاب ليعلموا في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فيجوز انتهى سم على حج (قوله ومن الانس) صريح في ان الاربعين اذا كانت

٤٦

الذورية عن حجراته لا يقطع عنها بفعل الجن وهو يشق ان لا يشترط فيه لو اجتمعوا مع الانس كون الجن زائدين على الاربعين وهو مخالف لما نقله الشارح عن القمولي والاقرب ما نقله الشارح ثم على ما نقل عن حجر لو كانت في قرية اربعون رادوا ففعل الجمعة في غير قريتهم اكتفاء بفعل اربعين من الجن في قريتهم لم يجوز لهم ذلك بخلاف ما لو عملوا اقامتها بأربعين من الانس في قريتهم فانه يجوز ان عمل بذلك جواز السفر الى غير قريتهم حيث أدرك في الجمعة (قوله أي ان علم وجود الشرط فيهم) وهل يشترط اجمعهم كونهم في أرضها مثلا أو في الارض الثانية أم لا يشترط فتعقد بهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فيه آثار والا قرب الثاني بدليل

ولذا راعى بينهما ويسم في الزراعة غالب نهاده ويبت عند كل من حاله في غالب أحواله بأنه يصدق عليه أنه مقوطن في كل منها حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد النجس لمكان تنوب به الانطوف ضرر (والصحيح) من القولين (انعقادها بالمرضى) لئلا يلهيهم وعدم الوجوب تخفيف عليهم والثاني لا كالمسافرين (و) الصحيح من القولين أيضا (ان الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين) حيث كان بصفة الكمال لاطلاق الخبر الماروا الثاني ونقل عن القديم يشترط اذا غالب على الجمعة التعبد فلا ينقل من الظاهر اليها الا يبين ولو كان في القرية اربعون آخرس فهل تعتد بجمعهم فيه وجهان أو جهه ما عدم انعقاد لشد الخطبة فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صم صم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يعطلون وتعتد بأربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولي أي ان علم وجود الشرط فيهم وقيل له الدمري في حياذا الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه ولا سيما في ذلك ادعى على صورة بني آدم (ولو انقض الاربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لا تتأه سماعهم لسماعها واجب لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا اذا المار اديه الخطبة كما قلنا كثير من المفسرين ويعتبر ان يسمع الاربعون جميع أركانها ولا ياتي هنا الخلاف الا في الانقضاء في الصلاة لان كل واحد منهم مصل لنفسه بخازن المسامحة في نقصان العدد في الصلاة والمقصود من الخطبة سماع الماس فاذا انقض الاربعون بطل حكم الخطبة واذا انقض بعضهم بطل حكم العدد المعبر وهو تسعة وثلاثون على الاصح كما مر فلو كان مع الامام الكامل اربعون فانقض منهم واحد لم ينقض والانقضاء مثال والضابط المنقص (ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل

طول

أهلها نعم

قواهم من وقف أرضا سرت وقسمتها الى الارض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من أهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام (قوله بما اذا تصوروا بصورة بني آدم) تقدم عن سم في مواضع من نفاثره ما يقتضي ان هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعى رؤيتهم) عبارة حجر وقول الشافعي بعد مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الاصلية الخ والاقرب ما قلنا وعمل ما ذكره الشارح من التعبير بالكفر تحريف ولعل الاصل من كفر مدعى الخ (قوله عملا باطلاق الكتاب) هو قوله تعالى انه براكم هو وقيل له من حيث لا ترونهم (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان للعدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المنفذين (قوله والضابط المنقص) أي فلو اغنى على واحد منهم أو بعد في المسجد الى مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتقص

(قوله بين صلاتي الجمع) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أي حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وتروا الفاتحة واطمأنواع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استقرت جمعهم كالوقوف بباطا القوم عن الامام ثم اقتدوا به (قوله فيتمونها ظاهرا) أي يشعلونها ظاهرا باستئذانها بالنسبة فيمن انقض الى بطلان وبالبناء على ما مضى في حق غيره ٤٧ (قوله لزعمهم الاحرام) أي مع اعادة الخطبة

ان طال الفصل بين انقضائهم وعودهم (قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه) أي انتهائه (قوله فلا جمعة لهم) ظاهره وان قرؤا الفاتحة وادركوا معه الركوع وفيه نظر ثم رأيت مم على ج نقل عن مقتضى الروض انهم حيث قرؤوا الفاتحة وأدركوا معه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى ويحل كون ظاهر كلامه ما تقدم ان كان المراد بقوله عن ركوعه تأخرهم عن ابتداء ركوعه أما اذا حل على أن المراد بعد انتهائه ركوعه كما هو الظاهر من قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بان كان الاقتداء بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهره ذلك بل يكون منبعا لما قاله مم (قوله بأن تمت قراءتها) أي وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يقيد قول حج والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع ولو قيل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه ان أم الفاتحة

طول الفصل عرفا لان الفصل ليسير لا يعر قاطعا للاموالاة كما يجوز البناء على سلم ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل وشبهه الراعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي فيجوز أيضا اذا عادوا عن قرب (فان عادوا بعد طوله) عرفا (وجب الاستئناف) للخطبة (في الاظهر) فيها وان كان بعد ذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم يشغل عنه ذلك الامتواليا ولان الموالاته ما وقع في استقالة القلوب والمثالي لا يجب لان الغرض من الخطبة الوعظ والتذكير ومن الصلاة ايقاع الفرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق واحترز بعد ادعاء عماد عبد الله فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل أم لا وما قرئناه من النص بطلان العرف هو الواجب وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الايجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جدا (وان انقضوا) أي الاربعون أو بعضهم (في الصلاة) باطلا لها أو اخراج أنفسهم من الجماعة في الركعة الاولى (بطلت) الجمعة لغوات العدد المتغير في صحتها فيتمونها بظاهر انهم لو عاد المنقضون لزعمهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الواو الدرجه الله تعالى اذا تصح ظهروا من لزمته الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطان الاولى ولو احرم الامام وتباطا المأمومون أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام ثم أحرموا فان تأخر تحريمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بان تمت قراءتها قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صححت جمعهم والا فلا وسبقته في الاولى بالتكبير والقيام كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وجزم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو المعتقد وقال الشيخ أبو محمد الجويني يشترط ان لا يطول الفصل بين احرامه واحرامهم قال السكالي بن أبي شريف فقد ظهروا ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف في شرحه انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحوق اللاحقين بكونه في الركعة الاولى فلو تحرم أربعون لاحقون بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرمهم ثم أنقضوا فلا جمعة بل ينتها الامام ومن بقي معه ظهر لانه قد ثبت بفساد صلاة الاربعين أو من نقص منهم انه قدم مضى للامام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد اذا المقتدون الذين نصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه هذا معنى ما ذكره مع تنقيح له وتوضيح وبجواب عنه بأنهم اذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم

قبل ركوعه لم يعد لان الامام فيما ذكر لم يحمل عنه القراءة وحيث لم يفهمها فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقته في الاولى) هي قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه الخ امكن قوله كالم يمنع ادراكهم الخ لا يرافقه فلعل المراد بالاولى في كلامه قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أي ابن المقرئ (قوله مع تنقيح له وتوضيح) عطف تفسير

(قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتد  
 (قوله الخبر المار) أى فى قوله  
 وأما خبر انقضاءهم فلم يبق إلا  
 اثنا عشر فأيس فيه أنه ابتدأها  
 الخ (قوله والمراد على الأول) هو  
 قول المصنف وإن انقضوا فى  
 الصلاة بطلت (قوله والأصح)  
 أى الإيجام بعد نقص القوانين بل  
 قبلهم (قوله كالأول) فى صلاته  
 انما فيه لبعث التشبيه والا  
 فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ  
 الوضوء قبل الأحرام (قوله ولو  
 كان الامام متفلا) أى بأن أحرم  
 بنفسه والحال أنه امام الجماعة  
 أو صلى الظاهر لكونه مسافرا ثم  
 صلى بهم الجماعة اماما (قوله ولو  
 بان حدث العدد) أى بعد سلام  
 الجميع بخلاف ما لو اسدث واحد  
 منهم قبل سلامه ولو بعد سلام  
 الامام فلا تصح الجماعة لالامام  
 ولأن مع ما تقدم من العدد حيث  
 كان المحدث من الأربعين والترك  
 أنه إذا تبين المحدث بعد سلام  
 الجميع غلبت الجماعة صورة بخلاف  
 ما إذا أحدث واحد من الأربعين  
 قبل سلامه فإن الجماعة لم تتم لاصوره  
 ولا حقيقته (قوله أما المظهر منهم  
 فى الثانية) هى قوله أو بعضهم  
 والاولى هى قوله ولو بان حدث  
 العدد المقتدى به (قوله ولهذا  
 شرطناه فى عكسه) وهو ما لو بان  
 حدث الامام

واحد أو ما صرح به الأصحاب فكما لا يؤثر انقضاء القوانين بالنسبة الى عدم سماع  
 الأربعين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى (وفى قول)  
 (لا تبطل) (ان يبق) اثنا عشر مع الامام للخبر المار مع جوابه وفى قول لان بقى (اثنان)  
 مع الامام اكتفاء بدوام معنى الجمع والمراد على الأول انقضاء معنى العدد لا الذين  
 حضروا الخطبة فلو أحرم بتسعة وثلاثين مع الخطبة ثم انقضوا بعد أحرام تسعة  
 وثلاثين لم يسمعوا هاتم بهم الجماعة لانهم إذا لحقوا بالعدد تام صار حكمهم واحدا فقط  
 عنهم سماع الخطبة وإن انقضوا قبل أحرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصح الجماعة  
 بدونهم وإن قصر الفصل لانتفاء سماعهم وطوقهم وقول الشارح لو لحق أربعون قبل  
 انقضاء القوانين تمت بهم الجماعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فأنقضوا  
 الاثناعشر وثلاثين وكلوا أربعين بخفى فإن أحرم معه بعد انقضائهم لم تصح جمعهم للشك  
 فى تمام العدد المعتبر والأصح لانا حكمنا بانقضاءها وصحتها وشككتنا فى نقص العدد بتقدير  
 انوته والاصل صحة الصلاة فلا ينافى بالشك كما لو شك فى صلاته هل كان مسح رأسه أم لا  
 حيث يخفى فى صلاته (وتصح) الجماعة (خلف العبد والصبي والمسافر فى الظاهر) أى خلف  
 كل منهم (إذا تم العدد بغيره) لأنه ذكر تصح جمعته مأموما فصحت اماما كسائر الصلوات  
 بخلاف ما إذا تم العدد به فلا تصح جزما لان تمام العدد المعتبر والثانى لا تصح لان الامام  
 ركن فى صحة هذه الصلاة فاشترط فيه الكمال كالاربعةين بل أولى ولو كان الامام متفلا  
 ففى القولان دأوى بطوار لكونه من أهل الفرض مع انتفاء نفسه (ولو بان الامام جنبا  
 أو محدثا صحت جمعته فى الظاهر إن تم العدد بغيره) كفى سائر الصلوات والثانى لا تصح  
 لان الجماعة شرط فى الجماعة والجماعة تقوم بالامام والمأموم فإذا بان الامام محدثا بان ان  
 لا جماعة اولاً لجماعة بخلاف غيرها (والا) بان تم العدد به (فلا) تصح جمعته جزما لان الكمال  
 شرط فى الاربعين كما هو ولو بان حدث العدد المقتدى به أو بعضهم أو ان عليهم نجاسة  
 غير معنوية فلا جماعة لاحد من بان كذلك وتصح جماعة الامام فيه ما كما صرح به الصميرى  
 والمتولى والرويانى والقولى ونقله عن صاحب البيان واقراء لانه غير مكاف بالاطلاع  
 على حالهم من الظهارة بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيدا لسهولة الاطلاع على حالهم اما  
 المظهر منهم فى الثانية فتصح جمعته تبع الامام كما صرح به المتولى والقولى وصرح  
 المتولى ايضا بان صحة صلاتهم ما لا يختص بما اذا زاد الامام على الاربعين وهو ظاهر اذا لفرق  
 بين الخاتين وما استشكل به صحة صلاة الامام من ان العدد شرط ولهذا شرطناه فى عكسه  
 فكيف تصح للامام مع فوات الشرط رد بعدم فواته بل وجد فى حقه واحتمل فيه حديثهم  
 لانه متبوع ويصح أحرامه منفردا فاغترقه مع عدم ما لا يغتفر فى غيره وانما صحت  
 للمتظهر المؤتم به فى الثانية تبعه (ومن لحق الامام المحدث) أى الذى بان حديثه (راكها  
 لم تحسب ركعته على الصحيح) لان الحكم بادراك ما قبل الركوع بادراك الركوع خلاف

(قوله لانهم اغيروا اهل الامامة في الجمعة) أى بل وكذا في غيرها واعلم قدي بالجمعة لان المرأة تصح امامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونهم ما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة رأيت في شرح الدماميني على البخاري في حديث الانفضاض في شأن التجارة ان الانفضاض كان في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانما من ذلك اليوم - واتي الى قبل الصلاة انتهت من على منتهج (قوله مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي الخ) أى وما رأيتناه يصلى الا بعد الخطبتين وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني اللهم الآن يقال ان التحويل كان لحكمة فتزل منزلة النسخ أو ان ذلك رواية لم تصح أو ان الصحابة فهمه وامنه عليه الصلاة والسلام ان كونهم بعد الصلاة نسخ بالامر بقوله اقبل الصلاة (قوله وأركانهم من حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الاضافة لا تخلو من ان تكون للاستغراق في كل فرد من افراد المضاف أو مراد بها الحكم على مجموع ما أضيف اليه وعلى الاول يلزم ان جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذلك المزوم وعلى الثاني يلزم كناية الاتيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحد والاتيان بالباقي في الثانية وان يأتي بالجميع في الاولى ويخلى عنها الثانية وبالعكس ان يصدق على جميع هذه الصور الاتيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ٤٩

ان يقال فختار الثاني ونحمله على ما صدق عليه اضافة المجموع بتريئة ما سيعلم من كلامه (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم (قوله وكلمتي التكبير) وهما الله وأكبر وأهل مراده ان الحمد جعل ركناً في الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً في الصلاة (قوله والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* (فرع) \* أفتى شيخنا الرضائي بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجرات (وأقول) ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير

الحقيقة وانما اصرار اليه حيث كان الركوع محسوباً من صلاة الامام ليتم له به عن الغير والمحدث ليس اهلاً للتعلم وان صحت الصلاة خلفه والثاني تحسب كل اودرك معه كل الركعة واجاب الاول بأنه عند ادراكها كعالم يأت بالقراءة والامام المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وان ادرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة صحت ان لم يكن عالماً بزيادتها كصل صلاة كاملة خاف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافراً وامراً لانهم اغيروا اهل الامامة في الجمعة بحال (الخامس) من الشروط (خطبتان) لخبر الصحيجين انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على الشروط ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فانخرت ابدركها المتأخر وللتمييز بين القرض والنقل وقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار به ما قبل جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار (وأركانهما) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه (خمس) - (الله تعالى) للاتباع وكلمتي التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) اذ كل عبادة افتقرت الى ذكر الله افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة

٧ به في الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وتظهره الصرف عن الله وعن اليقين في الايمان اه سم على منتهج أى فانه ان قصدتم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف وعن اليقين انصرف (أقول) وفيه ان الذي لا يقبل الصرف من اسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة واما الالفاظ التي اطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والاسماء التي يوصف بها تيناً عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الا ان يقال انها لما اشتهرت فبه اشتهرت انا ما زلت منزلة الاعلام الشخصية التي لا اشتراك فيها (قوله افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وجوبها في الواجب وتنبأ في المندوب (قوله كالاذان والصلاة) قال حج بعد ما ذكره روى البيهقي خبر قال الله تعالى وبعثت أمتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عبدى ورسولى قبل هذا بما تقدمه الشافعي ورد لانه تفرد صحيح ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لان اتفاق السلف والخلف على التصدي في خطبهم دليل لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على سننهما اه (قوله للاتباع) المتبادر منه ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر من قوله ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف ويرد عليه قول حج السابق ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ وقوله اذ يبعد الاتفاق على سنن اذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله

ليس وعلى ما اقتضاه كلام حج من عدم فعله صلى الله عليه وسلم يجعل قوله ولانه الذي مضى عليه السلف والخلف تفسير الاتباع وان كان الظاهر من كلام الشارح ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله وقوله ولانه الذي الخ اشارة لحل فعله الوارد عنه على الوجوب (قوله والله أحمده) أى والله نحمد (قوله فى شرح الباب) أى وهو المسمى بالعجاب وكلاهما لمصنف الحاوى فليس المراد به لباب الحملى (قوله وصرح الجبلى باجزاءنا حامداً) ويظهر ان مثله انى حامداً لله وان الحمد لله وان الله الحمد لاشفاها على حروف الحمد ومعناه (قوله ولنظرة الله متعينة) سأل سائل لم تعين انظر الجلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو الماسح والخاشع مع انه لم يرد ويحجب بأن لانظر الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته عزية تامة فانه الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات السكالك كإفص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ٥٠ ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى ميم على منهج (قوله

أونصلى على محمد) أى أوصلى الله على محمد وتقدم فى الصلاة عن حج ان الصلاة عليك بارسل الله انما تنكفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهـل يأتى نظيره هذا ولا يفرق فيه نظره والا قرب الثانى ويفرق بأن الصلاة يحتمل اهل ابدل انهم لم يكتبوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ماورد والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ماورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حج ونحوها مماورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى وتعبير الشارح بالكاف يوافقه (قوله وتسن الصلاة على

(وافظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) للاتباع ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم والى عصرنا فلا يجزى الشكر والثناء ولا اله الا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك نعم انظر الحمد معرفة غير متعين فيكفى نحمد الله وأحمد الله والله الحمد والله أحمده كما يؤخذ من التعليمات تبعاً لصاحب الحاوى فى شرح الباب وصرح الجبلى باجزاءنا حامداً لله وهو الصحيح وان توقف فيه الاذرى وادعى ان قضية كلام الشرحين تعين انظر الحمد باللام والفتحة الله متعينة فلا يكفى الحمد للرحمن أو الرحيم ولا يعين انظر اللهم صل على محمد وأسماء المتعين صيغة صلاة عليه كاصلى أو نصلى على محمد وأحمد أو الرسول أو النبي أو الماسح أو العاقب أو الخاشع أو البشير أو النذير فخرج رحم الله محمد وأصلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها وتسن الصلاة على آله قال الاذرى والظاهر ان كل ما كفى منها فى التشهد يكفى هنا وسئل النقيب اسمعيل الحضرى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم وصراده بقوله ولتظها مائة متعين أى صيغة الحمد والصلاة على ما تقرروا من عدم اجزاء الضمير هو المعقد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ فى شرح الروض وظاهره العموم ولومع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به فى الانوار وجهه له أصلاً قياساً عليه واعقده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للعب الطبرى لانها موضوعة لذلك شرعاً (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ولانها المنة ود الاعظم من الخطبة (ولا يعين انظرها على الصحيح) أى الوصية بالتقوى لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير انظرها فيكفى ما دل على الموعظة ولو قصر المحو

آله) أى والسلام (قوله والظاهر ان كل ما كفى منها) أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يكفى هنا) أطيعوا بل كثير من الصبيغ يكفى هنا ولا يكفى فى التشهد كما يعلم بما قدمه (قوله يصلى على نفسه) كقوله صلى الله وسلم على محمد ثم رأيت فى تخريج الترمذى للحافظ العسقلانى ما نصه ولا أربعة من حديث ابن مسعود فى خطبة الحاجة وأشهد أن محمد رسول الله نعم فى البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث فى دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة انتهى ولم تعرض للصلاة عليه فيتمثل انما بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أى صيغة الحمد) لما كان الوهم بعائده الى أن المراد بنحوها ونحوها فى المادة والمعنى فيكون ما لم يشاركها فى المعنى أو المادة غير كاف وان ورد دفع هذا التوهم حج بتعين ما زاده بقوله مماورد وصفه به (قوله اجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط قصد الدعاء) أى ومع ذلك يجعل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم



(قوله بل لا بد من الحمل) أي من ذكرنا فليبدل على طلب الطاعة وقضيتها أنه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف وفي  
 حج ما يحالفه حيث قال بل لا بد من الحمل على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما لنزوم الآخر (قوله على الطاعة)  
 أي صريحا أو التزاما أخذ من كلام حج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزئ مع الحن بغير المعنى فيمد نظر وقد يتجه عدم  
 الاجزاء والتفصيل بين عاجز المحصر الأمر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالصلي الذي لم يحسن  
 الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أي بدله بكراً أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يرد إلى  
 عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المجموع عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكما هو الحق لو لم  
 يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى سم على حج \* (فرع) \* من دخل  
 والامام يخطب صلي ركعتين بنية النجدة أو نحو الرتبة أو صلي فائقة بشرط أن تكون ركعتين مراً ثم مرة أخرى قال لو كان محل  
 الخطبة غير المسجد للصلاة وحاصله أنه قال إذا دخل حال الخطبة فإن كان المكان مسجد أصلي النجدة أو ركعتين رتبة أو نحو  
 فائقة وإن لم يكن مسجد اجلس ولا صلاة مطلقاً انتهى فيلراجع وفي شرح المنهاج ٥١ شيخنا منع ركعتين غير الرتبة  
 والسكوت في غير المسجد فليجزر

والسكوت في غير المسجد فليجزر  
 \* (فرع) \* هل توابع الخطبة التي  
 جرت العادة بالاثني بها عقب  
 الفراغ من الأركان لها حكم الخطبة  
 في امتناع الصلاة حينئذ وفي  
 حرمة الكلام على القول به أولاً  
 لانقضاء الخطبة بانقضاء أركانها  
 ذهب شيخنا حج إلى الثاني والاول  
 محقق وقريب وذهب إليه مراً  
 ويؤيده وفاقاً أنه لو طالت التوابع  
 لم يقطع الولاية المشترط بين الخطبة  
 والصلاة ولولا أن له حكمها القطع  
 إلا أن يلتزم شيخنا القطع عند  
 الطول فليأمل ثم رأيت مراً في

أطيعوا الله ولا يكتفي اقتضاه فيها على تحذير من غرور الدنيا وزخرفها ففقدت واصل به منكرو  
 المعاد بل لا بد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للعمل على المنع من المعصية ومقابل  
 الصحيح أنه يتعين لفظ الوصية قياساً على الحمد والصلاة وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح  
 يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى فلا ينافيه من حكمي القطع  
 في عدم وجوب لفظ التقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (أركان في) كل من  
 (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلف ولا انفصال كل خطبة عن الأخرى (والرابع قراءة  
 آية) للاتباع رواء الشيخان وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام الرجوب والذنب  
 ولا قرينة حمل على الوجوب في الأرجح وسواء كانت الآية وعداً أم وعيداً أم حكماً أم  
 قصة نعم قال الامام أنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة وينبغي اعتقاده وإن قال في  
 شرح المذهب المنهوج بالجزم بشرط آية ويؤيد الاول قول البويطي ويقرأ شيئاً من  
 القرآن اما نحو ثم نظر فلا يكتفي بها وإن كانت آية لعدم أفهامها ولهذا قال في المجموع  
 أنه لا خلاف فيه نعم يكفي أن تكون (في أحدهما) إذا ثبت التمام في الخطبة من غير  
 تعيين وإطلاقهم بمقتضى الاكتفاء بنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بنسوخ التلاوة

شرح المنهاج قال ولا أي ولا يحرم الكلام حال الدعاء للملوك على ما في المرشد انتهى سم على منهج (قوله للاتباع) أي مع  
 قوله صلوا كما رأيت في أصل وهذا القول يحتمل الوجوب والذنب وله المراد بقوله وإذا احتمل الخ (قوله أم حكماً) بضم الحاء  
 ولا فرق بين كونه منسوخاً أم لا كما يأتي (قوله بشرط آية طويلة) وبقي ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل  
 تكتفي لانها آية عند البعض الاول والمقصود من الأفهام حاصل به عندهم أو لانه غير آية عند البعض الثاني فيه نظر والاقرب  
 الاول لان القول بانهم بعض لا ينفى أنه حصل به الأفهام وبهذه الآية كاف نعم يأتي التردد فيه على ما قاله حج من أن بعض  
 الآية لا يكفي ويفتني أن يكون الاقرب عدم الاكتفاء أيضاً (قوله وينبغي اعتقاده) خلافاً للحج (قوله نعم يكفي الخ) أشعر بهذا  
 التقدير بأنه لا يكفي قراءة بعضها في الاولى وبعضها في الثانية وهو ظاهر لكن قضية قول شرح المنهج ولو في أحدهما خلافه  
 وقد يقال إن ما في المنهج قصد به الرد على القائل بتعينها في الاولى أو بقراءة آيتين فيهما (قوله أن تكون في أحدهما) قال في  
 العباب ويجزئ قبلهما أو بعدهما وبينهما انتهى وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية ونشئ من الأركان فكل موضع أتى بها  
 فيه اجزأته (قوله بنسوخ التلاوة) معتمد

(قوله وقراءة) أي بقاها وقوله في الأولى أي في الخطبة الأولى بدل الآية وبارة حج بل تسن بعد فراغها أي الخطبة الأولى سورة في دائما لا تباع ويكنى في أصل السنة قراءة بعضهم انتهى (قوله لا يتدخلا) اطلاقه شامل لما لو قصد الحد وحده أو اطاق وسياق عن حج ما يخالفه في الاطلاق ونقله عنه الزياي ولم يثبته (قوله فان تصددهم بآية اجزا) أي ما قرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحده) أي أو اطاق (قوله وهو أوجه) بل قال حج اذا لحق أن تضمن ذلك والاعتباس منه ولو في شعرا تزوان غير قطعه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان ٥٢ وغيره انه لا محذور في ان يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام لم تأذن نعم ان كان ذلك

في نحو مجنون حرم بل ربما أفضى الى كثرة انتهى وينبغي ان يلحق بالقرآن فيما ذكره الاحاديث والاذكار والادعية (قوله ويكون في الثانية) أي وجوبا (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هذا يقتضى انه لو خص المؤمنين بالدعاء كفى اصدق الجنس من لكنه غير مراد (قوله وفي التنزيل) استدلال على انه يصح ان يراد بصيغة الذكور ما يشمل الاناث انتهى سم على من حج (قوله فقال رحكم الله كفى) ولا بد من عدم صرفه فلو صرف ذلك للرحمة الدنيوية لم يكف (قوله بقصر الدعاء للمؤمنين) أي لجميع المؤمنين (قوله بغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقي بعد مثل ما ذكر وهذا مردود بعلمته لو ورد ذلك عن الخلف والسلف وخروجهم من النار انما هو بالغفرة والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حج في الاعباب ويجاب بان ما نسب اليه لا يصلح ردًا على الغزالي فيما ذكره بان من خرج

ويسن جعلها في الأولى بعد فراغها كما قاله الأذرى وقراءة في الأولى في كل جمعة للاتباع رواه مسلم قال في شرحه فيه دليل على ندب قراءتها وبعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاشرين كالميث ترطوه في قراءة الجمعة والمناقضين في الصلاة وان كانت السنة التخفيف ولا يجزى آيات تشتمل على الأركان كلها أي ما عدا الصلاة فمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ليس انما آية تشتمل على ذلك لان ذلك لا يسمى خطبة فان أتى بالحد مثل من آية اجزأت عنه دون القراءة لثلاثة خلافان قصددهم بآية اجزا عن القراءة فقط كما لو قصد القراءة وحدها وتضمن الآيات نحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه آخرون في الخطبة والمواظ وهو أوجه (وقيل) تعين (في الأولى) فلا تنكفي في الثانية (وقيل) تعين (فيها) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منها بل تسن وسكتوا عن محله ويقاس بحمل الوجوب (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) باخروى لادنيوى ويكون (في الثانية) لاتباع السلف والخلف ولان الدعاء يلحق بالخواتيم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهم ما عبر في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القاتنين وبهرى عليه القاضي حسين والقوراني وعبارة الانتصار ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الحاشرين فقال رحكم الله كفى والاوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجرم ابن عبد السلام في الامالى والغزالي بقصر الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بغفرة جميع ذنوبهم وبعد دخولهم النار لانه قطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار وما الدعاء بالغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفرلى ولوالدى وان دخل بيتى مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل في سابق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لان الافعال تكرار وبلواز قصددهم ودخاص وهو أهل زمانه مثلا (وقيل لا يجب) لعدم وجوبه في غير الخطبة فكذا فيها كالتسبيح بل يسن ولا بأس كافي الروضة والمجموع بالدعاء للسلطان بعينه ان لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالاوصاف الكاذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ثم شنع في ذكر شروط الخطبتين وهي تسعة فقال (ويشترط كونها) أي الخطبة والمراد بها الجنس

من النار بالغفرة لم يغفر له جميع ذنوبه اذ لو غفر الجميع لم تمسه النار ولا دخلها والذي منعه الغزالي انما هو مغفرة الشامل جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم (قوله وبلواز قصددهم ودخاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله فان ورد الخ (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين) أي في الخطبة الثانية وتفصل السنة بفعله في الأولى أيضا لكن في الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء ألين بالخواتيم

(قوله كما ان المراد بهما اركانهما) بقية انه لو كان ما بين اركانها غير العربية لم يضر ويجب وفاء لم ران محله اذ لم يطل الفصل بغير  
العربي والاضر لا خلاه بالموالاته كالسكوت بين الاركان اذ اطل بجماع ان غير العربي لغو لا يحسب لان غير العربي لا يجزى مع  
القدرة على العربي فهو لغواته هي سم على منهج والقباس عدم الضرر مطلقا وبفرق بينه وبين السكوت بان في السكوت  
اعراضا عن الخطبة بالكلية بخلاف غير العربي فان فيه وعطا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة \* (فرع) هل يشترط  
في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العامي وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره انتهى سم على  
منهج (قوله فان أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر الى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام (قوله وان لم يعرفها  
القوم) قضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احدهما فقط ان الخطيب ان  
يخطب باللغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية الخ ونقل عن الزياي ما وافقه  
وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بحيث  
أحسنها دونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غيرها من اللغات حيث وجد لبعضهم امرج كفهم القوم لها قدم على غيره  
ويؤيد ذلك ما قاله الاذرى على ما نقله عنه عميرة بناء على عدم اشتراط كونها بالعربية ٥٣ من قوله له اذ علم القوم ذلك اللسان

(قوله فان لم يحسن أحد منهم  
الترجمة) أي عن شيء من أركان  
الخطبة كما تقدم عن سم في قوله  
حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت  
كالجمعة (قوله ويشترط) على خلاف  
المعتمد الا في ولذا لم يعد شرطاً  
ثانياً (قوله مرتبة الاركان الثلاثة)  
\* (فرع) أفنى به شيخنا الرملي  
فيما لو ابتدأ الخطيب سرد الاركان  
مختصرة ثم أعادها مبسطة كما  
اعتد الا ان كان قال الحمد لله  
والصلاة على رسول الله أو صيكم

الشامل للخطبتين كما ان المراد بهما اركانهما (عربية) لاتباع السلف والخلف ولانها اذ كرر  
مفروض فاشتراط فيه ذلك كتكبيرة الاحرام فان أمكن تعلمها خوطب به الجميع فرض  
كتابه وان زادوا على الاربعين فان لم يعرفوا عصا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وأجاب  
القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من  
حيث الجملة ويوافقه قول الشيخين فيما اذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها انها تصح  
وان لم يمكن تعلمها خطب واحد بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة  
فلا جمعة لهم لا تنقاه شرطها ويشترط على خلاف المعتمد الا في قريبا كونها (مرتبة الاركان  
الثلاثة الاولى) على الترتيب المار فيبدأ بحمد الله ثم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم بالوصية بالتقوى على ما صححه في الشرح الصغير ولم يصح في الكبير شأوسياً في  
في زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ولا يشترط ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما  
وبين غيرهما (و) الثاني من الشروط كونها (بعد الزوال) للاخبار في ذلك وجرى ان أهل

بقوى الله الحمد لله الذي الخ بانه ان قصر ما اعاده بحيث لم يعد مفصلاً مضر احسب ما في به أو لا من سرد الاركان والاحسب  
ما أعاده وألغى ما سرده أولاً (وأقول) كان يجوز ان يعتد بما أتى به أولاً مطلقاً أي طال الفصل أم لا لان ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة  
الشيء لئلا كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر انتهى سم على منهج ويؤخذ من هذا ان يعيد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير  
ولو مع تقدم ذكره بما اذ لم يسرد الخطيب الاركان أولاً والا جزأ وهو ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة إعادة الشيء لئلا كيد  
يؤخذ منه انه لو صرفها بغير الخطبة لم يعتد به \* (فرع) لو حن في الاركان لحنا بغير المعنى أو أتى بمخل آخر كالظهار والام الصلاة  
هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر انتهى سم على حج والا قرب عدم الضرر في الثانية الحاقها بالاولى في الفاتحة  
لحنا لا بغير المعنى وبفرق بينه وبين التشهد بان التشهد لا يرد فيه الفاظ مخصوصة لا يجوز ابدالها بغيرها كما لو ابدل النبي بالرسول  
فقوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها او اما الاولى فالاقرب فيها الضرر لان اللحن حيث  
غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احداً ممتلاً وصارت اجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة ممبطلاً لها سواء  
كان اللحن في الفاتحة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أي بقية اقلوهم وخطب وتيز دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ومقتضى  
عدم اشتراط النية الاول فليراجع

(قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المفروضة انه ان يجز عن الاضطجاع خطيب مستلقيا (قوله أم سكت) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقه الموافق كما في نظائره انتهى عمدة وظاهر اطلاق الشارح خلافه (قوله فان بانت قدرته لم يؤثر) وان كان من الاربعين كما اقتضاه اطلاقه لكن في كلام عمدة مانصه قوله فهو رأي من بانت قدرته كالوبان الامام جنبا قضيته انه يشترط لصحة صلاة القوم ومسمعهم ان يكون زائدا على الاربعين وهو ظاهر لان علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعله بقدر شرطهما (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الائمة الثلاثة انتهى مم على منهج (قوله ولا يكتفي بالاضطجاع) ظاهره ولو مع السكوت وهو ظاهر ويوجه بانه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما فاذا جاز عن القيام سقط وبقي الخطاب بالجلوس ففي الاضطجاع تركه للواجب مع القدرة عليه لكن في مم ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى مم على حج ٥٤ (قوله كان يقرأ فيها) قال بعضهم ويسن كون ما يقرؤه الاخلاص انتهى (قوله

واسماع اربعين كاملين) أى في آن واحد كما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها لانه لا يكتفي لان كلام الاسماعين لدون الاربعين فيقع لغوا ونقل بالدر من عن قتادى شيخ الاسلام ما يوافق فراجع (قوله بان يرفع الخطيب صوته باركانهما) مفهومه انه لا يضرب الاسرار بغير الاركان ويبنى ان محمله اذا لم يطل به الفصل والاضرلة طعه المواصلة السكوت (قوله والسماع بالقوة) أى بحيث لو أصغى لسمع منه يؤخذ ان من نعم وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يسمع بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافا لمج (قوله وهو كما قال الاسنوي بعيد) أى فلا فرق

الاعصار والامصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم لم تحق فاعلى المبكرين واية افعال الصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيما ان قدر) للاتباع رواه مسلم فان جاز خطب قاعدا ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع أم سكت لان الظاهر ان ذلك لغيره فان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستدابة (و) الرابع من الشروط (الجلوس بينهما) مطعون فيه للاتباع كما في الجلوس بين السجدين فيجب على عاجز جالس وقائم لم يقد على الجلوس بل أولى فصل بسكتة ولا يكتفي بالاضطجاع وبعد القيام والجلوس هنا شرطان لانهما مالم يجزأين من الخطبة اذهى الذكر والوعظ وفي الصلاة ركعتين لانهما جله أعمال وهي كما تكون اذا كانت كون غير اذ كان ثم هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها ما أفاد ذلك الاذرى (و) الخامس من الشروط (السماع اربعين كاملين) بان يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثين سواء ولان مقصودها وعلوهم وهو لا يحصل الا بذلت فعلم انه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات منتهما فلا يكتفي الامر اذ كان ولا اسماع دون اربعين ولان لا تنعقد به وقضية كلامهم انه يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين ان يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقوله وان لم يسمعه ولا معنى لامر بالانصات لنفسه وما يجتهد الزركشى من اشتراط معرفة الخطيب أركان الخطبة رد بان الوجه خلافه كمن يؤم بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة ولو شك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شيء من فرائض الم يؤثر كالكسك في ترك ركن

بين كونه أصم أو سمعا وهو المعتمد (قوله من اشتراط معرفة الخطيب) أى معرفة معانيها كما يشعر به قوله كمن يؤم بالقوم بعد الخ فلا يبنى ما مر عن سم من أنه يأتي في اعتبار التمييز بين الاركان وغيرها ما مر الخ (قوله في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر) مقهوره انه يؤثر اذا شك في اثناء الثانية بعد فراغ الاولى أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من الاولى ويؤيده ما سأل في فعاله أحدث في اثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدر هل هو من الاولى أم من الثانية هل يجب اعادة أم اعادة الثانية فقط فيه نظرو الاقرب انه يجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال ان يكون المترولين الاولى فيكون جلوسه لغوا فكملة بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها يأتي بالثانية وبثمة كون المترولين الثانية فالجلوس بعدها لا يضرب لان غايته انه جلوس في الخطبة وهو لا يضرب وما يأتي به بعده تكرر لما أتى به من الخطبة الثانية واستندار التكرار كمنها

(قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت فيه تفصيل في حكاية الآية وإليه يقول بحرم على الأرحمن لأعلى من زاد عليهم (قوله لانه مفهوم) أي والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وان رجلا) هو سلك الغطفاني كذا جاب من عن خصائص الجمعة للسيوطي (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعيدت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعدت لها السكن الأول أولى لان الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتمال بعها) أي بصبرها عامة (قوله لخبر مسلم إذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخاري إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام ٥٥ بخطب فقه داغوت ولفظ رواية النسائي

من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام بخطب أنصت فقد دلغا (قوله ان يشتغل بالتلاوة والذكر) أي بل ينبغي ان يقال ان الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر لانها شعار اليوم (قوله اذا سمع ذكره) ظاهره انه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعبارة عميرة في آخر الفصل الآتي ولستمع الخطيب اذا ذكر النبي ان يرفع صوته بالصلاة عليه قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا انه مباح مستحوى الطرفين ثم حاول انه خلاف الاولى محاذرة على الاستماع (قوله خلاف الاولى) قال حج الرفع بها من غير مبالغة سنة (قوله ويسن اقبالهم) \* (فائدة) لو كام شافعي مالكا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كماله لعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج لاعتاده على المعصية أولا الاقرب عدم الحرمة ويفرق بينهما بان لعب الشطرنج لما لم يأت الامنهما

بعد فراغه من الصلاة خلافا لروايي (والجديد انه لا يحرم عليهم) يعني الحاضرين سمعوا أولا ويصح ان يرجع الضمير الاربعين الكاملين ويستفاد عدم الحرمة على مناهم وغيره بالساواة والاولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لانه مفهوم (الكلام) لما صح ان اعرايا قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يا رسول الله هلك المال وبيع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ودعا وان رجلا آخر قال متى الساعة فأوما أناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من احببت فلم يشكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والاهم في الآية للندب وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة أو انه معذور بلهله يرد بانها واقعة قولية والاحتمال بعها وانما الذي يقطع باحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقتضى محله لا يقال بل هي فعلية لانه انما أقر بعدم انكاره عليه لانها تنفع ذلك بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة كانت فهي قولية بمذاق الاعتبار نعم يكره الكلام لخبر مسلم إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقه داغوت ومعناه تركت الادب جمعاً بين الادلة ولا يمتنع ذلك بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء نعم الاولى غير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعده ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ ذلك مكاناً واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى الكلام غالباً ومقتضى كلام الروضة انه يباح من غير كراهة لمستمع الخطيب ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم لكن صرح القاضي أبو الطيب بكرهه لانه يقطع الاستماع وأعل مراده بها خلاف الاولى قال الاذرى والرفع البليغ كراهته له بعض العوام بدعة منكروها القديم يحرم الكلام ويجب الانصات ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كالمراى أعنى يقع في بئر أو عقرباً تدب على انسان فأندره أو علم انساناً شيئاً من الخير أو نهاء عن منكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يجب عليه لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغت (ويسن) اقبالهم عليه بوجوههم عملاً بالادب ولما فيه من توجيههم القبلة

كان الشافعي كالحنفى له بخلافه في مسئلته فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باخساره لئلا يكتفه من ان لا يجيبه ويؤخذ منه انه لو كان اذا لم يجيبه لمصل له منه ضرر لكون الشافعي المكام أميراً أو داسطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الاكراه على المعصية فلانما مل (قوله بوجوههم) أي وان لم يتطروا له وهل يسن النظر اليه أم لافه تطروا الاقرب الثاني أخذاً مما وجهوا به حرمة اذان المرأة يسن النظر للمؤذن دون غيره وبني الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكرهه تغيب عينيه وقت الخطبة أم لافه تطروا الاقرب الاول أخذاً من قول المصنف الآتي وان يقبل عليهم المتبادر منه انه يتقرر اليهم

(قوله فاستمعوا له وانصتوا) \* (تنبيه) قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت والانصات والاصغاء ان الصمت ان يبلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق وفيما له قوة النطق ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الانصات والسكوت لما له نطق فترك استعماله والانصات سكوت مع استماع وصلى انفلأحدهما عن الآخر لم يقل له انصات وعلم به قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لقوله وانصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام والاصغاء الاستماع الى ما يصعب استماعه وادراكه كالسب والصوت من مكان بعيد انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم الصمت زين للعالم وسر للجاهل (قوله ولو سلم داخل على مستمع) ومثله الخطيب وفيه ان لا يعد نسيانه لما هو فيه ٥٦ عذرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وان غلط (قوله ويستحب له) أي المستمع

ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعا (قوله وانعالم يكره) أي التسميت (قوله وكره تحريما الخ) أي ويستقر ذلك الى فراغ الخطبة وتوابعها كما تقدم عن سم ان الشارح ذهب اليه وفي كلام ج ما يصرح به حيث قال بعد دخول المصنف ويسن الانصات ويجرم اجماعا صلاة فرض أو تنفل ولو في حال الدعاء للسلطان انتهى وما نقله سم على ج فيما تقدم في التوابع اعلم في غير شرح المنهاج (قوله بعد دعاء الخطيب) اما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم (قوله بان الاشتغال به) أي الكلام وان طال (قوله الغرر البهية) مراده شرح البهجة الكبير (قوله عند دعاء الخطيب المنبر وجلوسه) قاله سم على منهج (قوله وان كان وقته مضيقا) أي فلا يفعله وان خرج من المسجد وعاد اليه بسبب فعله فيما يظهر

و (الانصات) له لما مر ولقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم وسُميت قرآنا لاشتغالها عليه ولم يذكر الاستماع مع الانصات كغيره على وزن الآية لانه قد يستلزم وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه اذا لانصات السكوت والاستماع شغل السمع بالسماع ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يحط وجب عليه الرد وان كان السلام مكروها لم يمسأ في السير ان شاء الله تعالى اذا القاعدة أغلبية وانعالم يجب الرد على نحو قاضي الحاجة لان الخطاب منه ومعه سفة وقوله مرواة فلا يلائمه ايجاب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه لان عدم مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم فلا اشكال ويستحب له تسميت العاطس اعموم الادلة وانما لم يكره كسائر الكلام لان سببه قهري وكره تحريما بالاجماع كما قاله الماوردي وغيره تنفل من أحد الحاضرين بعد دعاء الخطيب على المنبر وجلوسه عليه كما في المجموع وان لم يسمع الخطبة بالكيفية لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بان الاشتغال به لا يعد اعراضا عنه بالكيفية وأيضا في شأن المصلي الاعراض عما سوى صلته بخلاف المتكلم وأيضا فطاع الكلام حين متى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يقوته بها سماع أو قول الخطبة بل لو آمن فوات ذلك كان ممتنعا أيضا كما في الغرر البهية وقد يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كاصلاة هنا ويجمع من سجدة التلاوة والشكر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها ويجب على من كان في صلاة تحفيفها عنه دعاء الخطيب المنبر وجلوسه كما قاله الشيخ انصر واعتمده غيره فالاطالة كالانشغال متى حرمت الصلاة فالوجه كما في التدريب عدم انعقادها كالصلاة في الاوقات الخمسة المكروهة بل أولى بل قضية اطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها انه لو تذكروها فرضا لا يأتي به وان كان وقته مضيقا وانما لم ينعقد وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وتعمير جماعة بالنافله جرى على الغالب ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوب بالخبر

أخذنا ما قالوه فيما لو دخل المسجد في الاوقات المكروهة بقصد التحية (قوله فيسن له فعلها) أي سواء في ذلك سنة الجمعة مسلم وغيرها كفاتة حيث لم ترد على ركعتين (فرع) من دخل والامام يحط صلى ركعتين ثم مرة أخرى قال لو كان محل الخطبة غير المسجد لاصلاة وحاصله انه قال اذا دخل حال الخطبة فان كان المكان مسجد اصل التحية أو ركعتين رتبة أو نحو فاتت وان لم يكن مسجد اجلس ولا صلاة مطلقا انتهى فليراجع وفي شرح المنهاج لشخصنا مع ركعتين غير الرتبة والسكوت في غير المسجد فليحترز اه سم على منهج وفيه لكن لو أحرمت باربع قضاء قبل الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها =



= ويجب التخصيف أو تبطل لان الاتمام بعد الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليحتررها (أقول) والظاهر الاسقرار سيما اذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء واما لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب ويحتمل فيه ما كماله دخل والامام يحط بأم لا لان شروعه في تلك الحالة بعده بمقصرافيه نظر والا قرب الاول لانه حال شروعه لم يكن متبعا للشيء يسعه في عدم معرضا عنه باستغاله بالصلاة (قوله قم فاركع) وانما أمر بذلك لانه جالس جاهلا بطاب التحية منه فلم تفت بذلك (قوله هذا ان صلى سنة الجمعة) ومرقريبا عن سم ان مثل سنة الجمعة الفائتة اذا كانت ركعتين كالصحيح ولا ينافي ما مرقريبا من امتناع الفائتة لانه مفروض فيمن تذكر بعد الجلوس واراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أي حيث علم بالزيادة ما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن ٥٧ له ركعة لان الاصل عدم الفعل (قوله

فان لم تحصل تحية) شمل ما لو نوى سنة الصبح مثل الأور ركعتين ولم ينو انهما تحية لما قدمه في صفة الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينو بهما التحية كانت فداء لا مطلقا حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولى أو رتبة الجمعة القبلية ان لم يكررها ولاها وحينئذ الاولى بنية التحية معها فان أراد الاقتصار فالاولى فيما يظهر بنية التحية لانها تقوت بقواتها بالكلية اذ المينو بخلاف الرتبة القبلية للداخل فان نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بغيرهما لم تنعقد فان قيل يلزم على ما تقدم ان ركعتين فقط جائزة بخلاف بنية ركعتين سنة الصبح مثلا مع

مسلم جاء عليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحط بخاص فقال يا سليلك قم فاركع ركعتين ونجوز فيهما ما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يحط بغير ركعتين ويتجوز فيهما هذا ان صلى سنة الجمعة والاصلا ما حقه وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئا أخذنا مما مر اما الداخل آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فائتة تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام والاراد بالتخصيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدلل به واضح وحينئذ فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله أعلم) لان المقصود حاصل بدونه ولم يرد نص في اشتراط الترتيب وقد نص على ذلك في الام والمبسوط وحزم به أكثر العراقيين بل هو سنة فقط وأشار الى سادس الشروط بقوله (والاظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة للاتباع ولان لها اثر اظهر في استماله القلوب وحدث الموالاة في جمع التقديم والثاني لا تشتط لان الغرض الوعظ وهو حاصل مع تفريق الكلمات وذكر هذا هنا بعد ما تقدم اعمومه دفعا لما قد يتوهم من ان ذلك الخاص بحالة الانقضاء (و) السابع من

٨ به في استوائهما في حصول التحية بهما في السابق في بابها قلت يفرق بان بنية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف بنية سبب آخر فابيح الاول دون الثاني ويلزمه ان يقتصر فيه ما على أقل مجزئ على ما قاله جمع ويثبت ما فيه في شرح العباب لكن عدم انعقاد سنة الصبح بنيتها مشكل على بنية الفائتة فان وصفها بكونها فائتة يفوت التعرض للتحية (قوله كأن كان في غير مسجد) شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد وبعبارة حج ويحرم على من لم تنس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو لم تلزمه الجمعة كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وان حال مانع الإقضاء الا أن فيما يظهر الخ وقضية قوله وقد نواها معهم بمحله الخ انه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فتنبه له فان دقيق (قوله لم يصل التحية) أي ندبا (قوله ترك التطويل عرفا) أي فله ان يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة (قوله ما حدث في جمع التقديم) أي بان لا يكون قدر ركعتين باخف يمكن



(قوله طهارة الحدث) قضية صنيعه ان الطهارة وما بعده بالرفع وجزم أظهر لبقيد اشتراط ذلك صريحاً ويشير الى ذلك قوله الآتي واشتراط الستراخ وهل يعتبر ذلك في الاركان وغيره حتى لو انكشف عورته في غير الاركان بطلت خطبته أولاً فيه نظر والاقرب الثاني ومثله ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حديثه بشئ من نواحي الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الاركان مع الحدث بجميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أي فلو بان الامام محدثاً أو ذنوباً خفية قال سم على منتهج لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كما لو بان قادر على القيام مع انه شرط اه وقياسه انه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادر على السترة (فرع) اعتمد م ر ان الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف ما اذا أغنى عليه لان المغمى عليه لأهلية بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه اذا بان محدثاً وحينئذ فقد يقال جازاً للقوم استخلاف من يبنى على خطبة المغمى ٥٨ عليه كما جازهم الاستخلاف في الصلاة اذا أغنى عليه فيها كما مثله قولهم اذا خرج

الشروط (طهارة الحدث) الاكبر والاصغر (والجنب) غير المعفو عنه في الثوب والبدن والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (الستر) أي ستر العورة لاتباع كما في الصلاة فلو أحدث في اثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل لانها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم واغرب من انه شرط ذلك قاله الاذرى واشتراط السترا لا يغني عنه ما قدمناه من وجوبه ولو في الخلوة اذ لا يلزم من الوجوب الاشتراط ولا يشترط ايضا كونهم يعمل الصلاة ولا يفهمهم ما يسهونه كما تكفي قراءة الفاتحة في الصلاة لمن لا يفهمها وافاد اقتضاه على ما ذكرناه لا تجب نية الخطبة ونية فرضيتها وهو العمد كما جزم به في المجموع و اشار اليه في الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك مما تزا به صورته منصرف الى الله بحقيقة فله فلا يفتقر الى نية صرفه اليه وما في أصل الروضة عن القاضي وجزم به في الانوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعفه وهو انما يبدل عن ركعتين نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر والشرط التاسع من الشروط تقدمت دعائها على الصلاة كما علم مما مر ثم شرع في مستصبات الخطبة فقال (وتسن) الخطبة (على منبر) بكسر الميم مأخوذ من المنبر وهو الارتفاع وان يكون المنبر على عين مصلي الامام لان منبره مولى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره جند فخله يعتمد عليه ولما اتخذ المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة فيندب الوقوف على التي تلي المستراح فان طال المنبر فعلى السابعة كما قاله الماوردي لما نقل ان مروان زاد في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الاول ست درج فصارع ددرجه تسعة وكان

الامام يحدث أو غيره جازاهم الاستخلاف ويشرق بان الصلاة باقية من القوم وانما بطلت صلاة الامام وحده جاز الاستخلاف بخلاف الخطبة فانها من الخطيب وحده فاذا أغنى عليه فلا يستخلف اثلاثا تصير نفس الخطبة ملزمة من تخصيص اه سم على منتهج وقول سم ويشرق بان الخ أي ويوجب بانه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لامن الامام ولا من القوم في المغمى عليه (قوله فلو أحدث في اثناء الخطبة) أي اهلوا واستخلف غيره بنى على ماضى وعابه فالفرق بين ما لو تطهر عن قرب حيث لم يجز له البناء وبين ما لو استخلف غيره ان البناء الخطيب تكفيه لا على ما فسده بجموده وهو متنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما

مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يطله جاز البناء عليه اه حج (فائدة) وقع السؤال في الدرس الخلفاء عما لو رأى من قيام من فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الصحة ويوجه بما صرحوا به من اننا حكمهم بعبادة الخلفاء حيث قلدوا تقليد اصحابنا وانما امتنع القصد وقبهم للربط بالحاصل بين الامام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة لانه ولا ارتباط بين السامعين والخطيب بحيث حكم بعبادته اكنفى بخطبته لئلا ينصلي خلفه فان ام غيره جاز لا قدمه به ويحتمل ان يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بينهما رابطة لكنه يردى الى الفساد بنية المأموم لا اعتقاده حين النية انه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله فصارع ددرجه تسعة) لعله لم يعد الدرجة المسماة بالمستراح والافتكون عشرة

(قوله على السابعة وهي الاولى) وعليه فصورة ما فعله انه رفع المنبر باقيا بصورته وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) لعل حكمته ان يتأتى له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة وعليه فما يفعل الا ان من قربه منه جذا اخلاف الاولى لكنه ادعى للمبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة (قوله ان يخطف على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي الخطيب وهو القرب من جهة اليمين (قوله او مرتفع) والسنة فيه ان لا يبلغ في ٥٩ ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة

(قوله ولم يفرقه اياهم) أي باستغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من قارئ القوم لشغل ثم عاد اليهم من له السلام وان قربت المسافة جدا (قوله ولا يسن له تحية) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه ومنه يعلم ان من كان جالسا في المسجد وادار الخطبة سن له فعل راتبته اقبل الصعود (قوله اللاتق بأدب الخطاب) وفي نسخة الخطباء (قوله انه لا كراهة في استقبالهم) أي لانهم يسلمون في المسجد الحرام فلا يتأتى لجهههم الاستقبال بل بعضهم يسلمون قبل وجهه وبعضهم يسلمون قبل ظهره (قوله اخذا من العلة المارة) هي قوله لانه اللاتق الخ (قوله اذا صعد بكسر الهمزة) أي في شرح الروض (قوله ويجلس بعد سلامه) أي فلو لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له ان يأتي به بعده ويحصل له اصل السنة (قوله الامؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه الامؤذن واحد فلا ينافي ان لها اكثر من واحد (قوله فان اذنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج الاهدان انتهى أي فان كان ثم عذر بان اتسع

الخطباء يفتون على السابعة وهي الاولى وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصمري وظاهر كلامهم استحبابه على منبر ولو بمكة وهو الاوجه وان قال السبكي الخطابة بمكة على منبر بدعة والسنة ان يخطف على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما حدث المنبر بمكة معاوية بن ابي سفيان ويكرهه منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع (او) على موضع (مرتفع) لكونه بالغ في الاعلام ان لم يكن منبر كافي الشرحين والروضة وان اقتضت عبارة الكتاب التسوية فان تعذرا استند الى نحو خشية كما كان عليه السلام يفعل قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لا قبالة عليهم ثم (على من عند المنبر) ندبا اذا انتهى اليه كافي المحرر لا اتباع رواه البيهقي ولم يفرقه اياهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والوجه كما هو القياس سن السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتضاءهم على ذينك لانهم آكد وقد صرح الاذري بنحو ذلك ولا تسن له تحية المسجد كافي زوائد الروضة (و) يسن (ان يقبل عليهم) بوجهه لانه اللاتق بأدب الخطاب ولانه بالغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كرهه لانه يظفر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم انحوظهره اخذنا من العلة المارة ولانهم محتاجون لذلك فيه غالب على انه من ضروريات الاستدانة المندوبة لهم كما مر (اذا صعد) الدرجة التي تحت المستراح واستند الى ما يستند اليه (ويسلم عليهم) ندبا للاتباع ولا قبالة عليهم ويجب رد السلام عليه في الحالين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويندب رفع صوته بزيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولانه بالغ في الاعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح ليستريح من تعب الصعود (ثم) في معنى الفاء التي اذنتها عبارة أصله (يؤذن) بفتح الذا في حال جلوسه قاله الشارح وضبطه الدميري بكسر هاء اليوافي ما في الحرر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لاجتماعه كما استحبه ابو علي الطبري وغيره وبعبارة الشافعي وأحب أن يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الامؤذن واحد فان اذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يفسد شيئا منه الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة وانما هو دعاء اليها وما ضبطه الشارح لا ينافي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى وامام اجرت به العادة في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته الآية ثم يأتي بالحديث فليس له اصل في

المسجد جدا ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب البهجة حيث قال وهي فرادى ادرجت ويندب \* لمن يؤذنون أن يرتبوا ان يتسع لهم جميعا من \* فان يضيق نفرقوا واذنوا أي في نواحي مسجد يحتمل \* الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

السنة كما افتى به الواو الدرجه الله تعالى ولم يفعل بين يدين النبي صلى الله عليه وسلم بل كان  
 يهمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جاوليش يصيح  
 بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر اسلم متقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم  
 يجلس وياخذ بالال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم ليخطب من غير  
 فصل بين الاذان والخطبة لايثار ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعمل ان هذا  
 بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه اكثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان  
 وقبل الخطبة تنقذ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم أو المكره في هذا الوقت على  
 اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته  
 والخبر المذكور صحيح (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيح جولة لانه أوقع في  
 القلوب من المبتذل الركيك اهدم تأثيره في القلوب (مفهومة) لا غريبة وحشية اذ لا يفتق  
 أكثر الناس بها وقال على رضى الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون ان يحبون ان يكذب الله  
 ورسوله ولهذا قال الشافعي رضى الله عنه يكون كلامه مسترسلا مبينا معربا من غير تغن  
 ولا عطف وكره المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الافهام وما ينكره عقول  
 الحاضرين وقد يحرم الاخبر ان أوقع في مخطوطة (قصيرة) أي بالنسبة للصلاة للخبر من سلم  
 أطول الصلاة واقصر والخطبة فتكون متوسطة بين الطويلة والقصيرة ولا يعارضه  
 خبره أيضا من أن صلته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا ومن أن قصرها  
 علامة على الفقه لان القصير والطول من الامور النسبية فالمراد بقصرها اقصرها عن  
 الصلاة وباطالة الصلاة اطالته على الخطبة فعمل ان سن قراءة في الاولى لا ينافي كون  
 الخطبة قصيرة ومتوسطة قال الأذري وحسن ان يختلف ذلك باختلاف احوال وازمان  
 واسباب وقد يقتضى الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو والامبالاة بالله تعالى  
 البلاد وغير ذلك من النهي عن الخمر والفواحش والزنا والظلم اذا نتاج الناس فيها وحسن  
 قول الماوردي ويقصد ايراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول اطالة  
 ثقل ولا يتصرف قصر ايجل انتهى وما ذكره الأذري غير مناف لما مر اذا اطالة عند دعا  
 الحاجة اليها العارض لا يعكر على ما صلته أن يكون مقصدا (ولا يلتفت بمناو) لا (شمالا)  
 ولا خلفا (في شئ منها) لانه بدعه بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم الى فراغها ولا يعث  
 بل يخشع كما في الصلاة ولو اسلم تقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون اجزاء الكراهة  
 (وان يعتمد) في حال خطبته استحبابا (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح  
 انه صلى الله عليه وسلم نو كافي خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصا وحكمته الاشارة الى  
 ان هذا الدين قام بالسلاح ولهذا قبضه بالسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا  
 تناف ولا حقي يكون بالعين بل هو استعمال وامتنان بالانكسار فكانت اليسار به البق مع

(قوله بل كان يهمل) أي يؤخر  
 الخروج (قوله يقول هذا الخبر  
 على المنبر في خطبته) لم يقل في  
 افتتاح خطبته فاشعر انه كان  
 يقول كيف اتفق من غير تخصيصه  
 بوضع بعينه ولعله صلى الله عليه  
 وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة  
 ليكون مشتتلا على الامر بالانصات  
 (قوله يكون كلامه) أي يسن ان  
 يكون الخ وقوله معربا أي وانها  
 اقوله من غير تغن ولا عطف  
 عطف نفسه (قوله وقصروا  
 الخطبة) بضم الصاد محلى وشيخ  
 الاسلام وقضية تعبير الشارح  
 الاتي بالقصر كسر الصاد وفتح  
 الهمزة فيكون مأخوذا من  
 اقصر الا ان يقال ان ضم الصاد  
 هي الرواية من قصر وهو لا ينافي  
 ان أقصر لغة ثم رأيت في المصباح  
 ان قصر هو الكثير وأن تعديته  
 بالهمزة والتضمية لغة قليلة  
 وعليه فيجوز في هذه المادة من  
 حيث اللغة ضم الصاد مخففة من  
 قصر وكسرها مع فتح الهمزة من  
 اقصر وكسرها مشددة من قصر  
 (قوله الاسهاب) أي التطويل  
 (قوله أو عصا) أي تارة على هذا  
 وتارة على هذا

(قوله أو أرسلهما) وينبغي ان تكون الاولى اولى للاهرجاء في الصلاة وقد يشهر به التقديم (قوله ويكرهه) اي حال الخطبة (قوله) يقف في كل مرقة (قال في المختار المرقاة بالفتح والكسر الدرجة فن كسر شها بالآلة التي يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أي فلا يسن بل قد يقتضي كلامه كراهة ذلك فيطلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة وعبرة الزيادة ويصعد بتؤدة ورفق كما في التبصرة ومثله في سمر على منهج نقلا عن العباب ٦١ وهي ظاهرة فيما قدمناه (قوله بقوله أستغفر

الله لي وإسكنم) اي ويحصل ذلك بركة واحدة وبه تعلم ان ما يقع من بعض جهلة الخطباء من تكريرها ثلاثا لا اصل له (قوله وكأية ما لا يعرف معناه) قال حج بعد ما ذكر اى وقد جزم اثنتا عشرة غيرهم بجملة كتابة وقراءة الكلمات الاجمالية التي لا يعرف معناها (قوله وقد افقوا الالدرجه الله تعالى بصحة خطبته) أي حيث لم ينجر بجملة اخذ من كلامه الآتي (قوله وفي الثانية المنافقين) قال حج فان لم يسمع أي قراءة الامام وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها اي الاولى احمق ان يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متأصلة في حقه انتهى والا قرب الاحتمال الاول لانه اذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما اذا قرأ الجمعة فان صلاته استتمت على السورتين وان كانت كل منهما في غير موضعها الاصل وأما لو أدرك الامام في الثانية وسمع قراءته قال سمع على حج فالذي يتجه ان يقرأ المأموم في ثانيته

ما فيه من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة ويشغل يمينه بالمنبر ان لم تكن فيه نجاسة كذوق طير لا يعني عنه وهي ملازمة له فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما والغرض ان يخشع ولا يعبث بهما كما مر ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال الاخرى فلا بأس به ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشهد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرهما ويكره ما يبدعه جهلة الخطباء من الاشارة بيد او غيرها والالتفات في الخطبة الثانية ودق الدرجة في صعوده بخصوصه يرف او رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه وقول الميضوي يقف في كل مرقة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته للاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والاحتباء حال الخطبة للنهي الصحيح عنه وبلطه النوم ويسن ان ينحتم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولكم ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كابن النحاس وغيره كتب كثير أورا فليس هو احفائظ آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكأية ما لا يعرف معناه وقد يكون دالعا على ما ليس بصحيح ومما سمع به البلوى في اما كن كشيعة من بلدتنا ان يسن الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غير ملاقيه وقد افقوا الالدرجه الله تعالى بصحة خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس أو على حصير مفروش على نجس أو يده حمل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بجملة لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجملة لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مثله السفينة كما في الكفاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة انتهى وانما بطلت صلاة القابض طرف شي على نجس وان لم ينجر بجملة ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسألتنا انه حامل للمنبر (وان يكون جلوسه بينهما) اي الخطيبين (نحو سورة الاخلاص) تقريرا (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المأذن في الإقامة وبأدرا الامام) ندبا (ليبلغ المحراب مع فراغه) من الإقامة بمبالغة في تحقق الموالاة وتحقيقه اعلى الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطى النهضة سن له القيام بقدر يبلغ به المحراب وان فاتته سنة آخر القيام الى فراغ الإقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى الجمعة) (في) الثانية (المنافقين)

الجمعة لان قراءة الامام قراءة للمأموم فكان المأموم قرأ المنافقين فيها وان كانت اول صلاته في الجمعة في الثانية لئلا يتخلو صلاته منها انتهى ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءة المأموم المنافقين الذي معها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل ينزل منزلة الموالدرك في الركوع فيحصل القراءة عنه فكانه قرا ما طلب منه في الاولى اصله وهو الجمعة وبقي ما لقرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الاولى فينبغي ان يقرأ في الثانية سبع وهل انالك لانها مطلبا في الجمعة في حد ذاتها

(قوله ولو صلى بغير محصورين) عموم شامل لما لو تضرعوا أو بعضهم لم يحصر بول مثلا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا (قوله أفضل من قراءة قدره من غيرهما) ظاهره ولو كان سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة ان قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلا فليراجع ويحتل تخصيصه بأفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضهم \* (قائدة) \* ٦٢ ورد أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة قبل ان ينثى رجله الفاتحة والاخلاص

والمعودتين سبعه أسبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر به دمن آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيذ من السوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه واهله وولده اهـ حج وقوله وقبل ان يتكلم أى ومع ذلك لا يكون اشقة قاله بالقرأة عذرا في عدم رد السلام فيها يظهـ ر على انه يجوز ان الرد لا يفوت ذلك لوجوده عليه (قوله وهذه من زيادة الكتاب) أى وقد علم من تنبى كلامه انه اذا كانت الزيادة كلمة ونحوها لا يثبته عليها

\* (فصل في الاغسال المستحب في الجمعة وغيرها) \*

(قوله ومثله يأتي في التزيين) أى فية قال يختص هنا بمرئيد الحضور بخلافه في العبد (قوله وانصت) عطف مغاير (قوله وبين الجمعة الاخرى) زاد عن مسلم في شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من الفجر) ويخرج بقوات الجمعة وقيل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وان قال الاذرعى الخ) اخره حج عما

بكاملهما أو سجد وهل اتاك ولو صلى بغير محصورين للاتباع رواه مسلم فيهما قال في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأهم اثنين في وقت وهاتين في آخرها صواب أنهم ما سقتان لا قولان كما فهمه الراغبى انتهى وقراءة الاوليين أولى كما صرح به الماوردى فان ترك الجمعة أو سجد في الاولى عمدا أو سهوا أو جهلا لقرأها مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية لما كدأمر السورتين وان كان اماما لغير محصورين ولو قرأ بالمنافقين في الاولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما الا اذا كان ذلك الغير مشقة على شئ كآية العكرى وحكم سجد والغاشية ما تقر في الجمعة والمنافقين وبين كون القراءة في الجمعة (جهرا) بالاجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تمييز ويسن للمسلم بوق المهر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص

\* (فصل في الاغسال المستحب في الجمعة وغيرها وما يذ كرمها) (يسن الغسل لحاضرها) أى لم يرد ضررها وان لم تلزمه الجمعة لخبر اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل وخبر الميه في بسند صحيح من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم ياتها فليس عليه غسل (وقيل) يسن الغسل (لكل احد) كالعيد ودان لم يرد الحضور ويقارق العبد على الاول حيث كان غسله اليوم فلم يختص بمن يحضريان غسله للزينة واطهار السرور وهذه للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله يأتي في التزيين ويكره ترك الغسل لاخبار الحجاجين غسل الجمعة واجب أى متى كد على كل محتمل وحق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام وما زاد التماسى وهو يوم الجمعة وصره عن الوجوب خبر من نوا يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل افضل رواه الترمذى وحسنه وخبر مسلم من نوا فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فدنا واستمع وانصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الايمان والقاضى حـ ين في كتاب الحج أن ما شرع بسبب ما شرع كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحبا كالغسل الحج واستثنى الحلبي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشى وكذا الجنون والانعماء والاسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله لان الاخبار علقته باليوم ويقارق غسل العبد حيث يجزئ قبل الفجر بقاء امره الى صلاة العيد لقرب الزمن ولأنه لو لم يجز قبل الفجر لاضاق الوقت وتأخر عن التبركك الى الصلاة (وتقر به من ذهابه) الى الجمعة (افضل) لانه افضى الى الغرض من التنظيف وان قال الاذرعى الاقرب انه ان كان بجسده

معه وهو أولى وعبارته ولو تعارض مع التبركك قدومه حيث آمن الفوات على الاوجه الخلاف في وجوبه  
ومن ثم كرم تركه

(قوله ولو تعارض هو) أي الغسل (قوله قدم) أي الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيميم قدم التيميم لان الأصل في البديل ان يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه ان الغسل انما قدم لانه قيل بوجوبه واما التيميم ففي سننه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعدما ذكر لكن يسبب اعادته انتهى قال سم على حج وظاهر من اعادته فيها السكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة ايضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين بل القياس حرمة لانه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرم كالمواظبة على غير يوم الجمعة بنيتة الا ان يقال لما كان الغرض من الغسل التتطيف ووقته باق لم يحرم (قوله فان عجز تيميم في الاصح) قال حج ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر انه باق هنا ما يجبي في غسل الاحرام انتهى والذي يأتي في الاحرام نصه ولو وجد بعض ماء يكفيه فالذي يتجه انه ان كان يده تغيّر بالهبة والافان كفي الوضوء وتوضأ به والغسل به بعض اعضاء الوضوء وحينئذ ان نوى الوضوء تيميم عن باقيه غير تيميم الغسل والا كفي تيميم الغسل فان فضل شيء عن اعضاء الوضوء غسل به اعلى بدنه انتهى ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان يده تغيّر ازاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اوهل بكم ترك التيميم اعطاه حكمه مبدله كما هو الأصل أولا فانوات الغرض الأصلي فيه من النظافة كل محتمل انتهى حج أقول والاقرب الكراهة لان الأصل في البديل ان يعطى حكم مبدله الامناع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيميم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيميم وفي حج ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على ٦٣ تيمم بغيره فقياس ما مر آخر الغسل

حصوا له ما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى والاول ظاهر وهو قريب ونقل عن افتاء م (قائلة) \* مثل السبكي رحمه الله تعالى هل تنقض الاغسال المسنونة فقال لم ارفعها انقلا والظاهر لانها ان كانت للوقت فقد فات والسبب فقد زال اه وسأقي في كلام الشارح وهو ظاهر

عرف كثير وريح كربه أخر والابكر ولو تعارض هو والتكبير قدم كما قاله جع. متأخرون لانه مختلف في وجوبه ولتعدي اثره الى الغير بخلاف التكبير ولا يبطله حدث ولا جنابة (فان عجز) عن الماء حسا او شرعا (تيمم في الاصح) بنيتة بدلا عن الغسل او بنيتة طهر بالجمعة فيما يظهر احراز الفاضلة كسائر الاغسال ومقابل الاصح لا يتيمم اذا لم يقصود من الغسل التتطيف وقطع الرائحة الكريهة والتيمم لا يفيد (ومن المسنون غسل العبد) الاصغر والا كبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وسأقي اوقاتها في ابوابها (و) الغسل لغسل الميت (سواء) كان الميت مسلما ام كافرا وسواء كان الغاسل جنبا ام حائضا كما يسن الوضوء من سواه له اعموم خبر من غسل ميتا

في غسل الكسوف ونحوه ما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء ولا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء حتمال الانزال نعم ان عرض له جنابة بعد دفن الجنون فاغسل عنها احتل فواته واندر اجه في غسل الجنابة (قوله بنيتة) أي التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله او بنيتة طهر بالجمعة) أي بان يقول نويت التيمم طهر بالجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) ظاهره ولو فلت الثلاثة فرادى وان أشعر التعليل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلي جماعة وقضية المتيقن انه لا فرق بين ذلك وبين يصلي منفردا اه سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد (قوله والغسل لغسل الميت) أي أو تيممه كما هو الظاهر أي ولو شهيدا وان ارتكب محرما ونقل في المدرس عن الناصر الطبري في شرح التحرير ما يصح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته تنبيهه تعبيرة بغسل ميت جرى على الغائب والا فلو تيمم الميت المعجزه عن غسله ولو شرعنا في الغسل ان قدر والا فليتيمم أيضا كما في غسل الجماعة ونحوه اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاونة بمناولة الماء أو نحوه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدته مثلا وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الوجود منه الا العضو المذكو فقط وغسله وهو قريب قال حج وصح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجماعة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه

(قوله ومن جملة) هـ. ذا الابل في مقدمه من قوله كما يسن الوضوء من جملة وقضيته انه اذا انتهى جملة لا يسن الوضوء بعده فليستأمل  
وعبارة سم على منهج ويستحب الوضوء له وكذا الجملة على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن جملة فليستوضأ  
وقيس بالجل المساه والمتبادر منها ان الوضوء بعد الجمل ثم رأيت في سم على حج مانصه وهل المراد ان الوضوء بعد الجمل كما هو ظاهر  
اللفظ أو قبله والمعنى من أراد جملة فيه نظر فليراجع عيارة الروض والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه انتهى وفي  
شرحه في قوله في الخبر ومن جملة فليستوضأ وقيس بالجل المس انتهى وقوله وقيس الخ يقتضي ان الوضوء بعد الجمل كما انه بعد المس  
لا قبله كما هو ظاهر وفي شرح م ر ومن جملة أى أراد جملة انتهى فليراجع وظاهر قوله في الحديث فليغتسل ان الاغتسال بعد  
تغسيل الميت (قوله اذا افاقا) وينبغي ان يلحق بالمغمى عليه السكران فيندب له الغسل اذا افاق بل قد يدعى دخوله في المغمى  
عليه مجازا (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى في الجنون والانعماء (قوله ويجزئه) أى الغسل وقوله بفرض وجودها أى  
الجنابة (قوله اذا لم بين الحال) أى وهل ٦٤ يرتفع به الحدث الاصغر أو لا لان غسله للاحتياط والحدث الاصغر مشقق فلا يرتفع

بالمشكوك فيه فيه نظر والاقرب  
الثاني لما ذكر (قوله وشمل  
كلامهم الغسل من الجنون)  
وقضيته انه ينوى حينئذ رفع  
الجنابة وان قطع بالتفاتها منه  
ليكونه ابن عثمان من السنين مثلا  
وهو بعيد جدا الاستحالة انزاله بل  
الظاهر ان الصبي ينوى الغسل  
من الافاقه لكن نقل عن م رانه  
ينوى في هذه الحالة رفع الجنابة  
نظر الحكمة المشروعية انتهى  
ومثله في الزيادة معتبale بقوله  
هـ. ذا ما بحث وما نقل عن م ر  
وشيخنا الزياى يقتضاه قوله هنا  
وشمل كلامهم الغسل غير البالغ  
ان لا تعرض فيه للنية وفي

فليغتسل ومن جملة فليستوضأ وانما لم يجب لخبر ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا  
غسلتموه وقيس بالغسل الوضوء وقوله ومن جملة أى اراد جملة ايكون على طهارة (و) غسل  
(الجنون والمعنى عليه اذا افاقا) أى ولم يتحقق منهما انزال ونحوه مما يوجب الاتباع في  
الانعماء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل اولى لما قيل عن الشافعي انه قال قل من  
جن الاوانزال لا يقال لم يجب كما يجب الوضوء لانا قول لاء لامة ثم على خروج الريح  
بختلاف المني لمشاهدته وينوى هنا رفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقر ويجزئه بفرض  
وجودها اذا لم بين الحال اخذاء امر في وضوء الاحتياط وشمل كلامهم الغسل من  
الجنون والانعماء غير البالغ ايضا اعمالا بهوم الخبر (و) الغسل (للكافر) بعد اسلامه (اذا  
اسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسن غسله بعماء وسدر وأن يحلق رأسه قبله غسله وقت  
غسله بعد الاسلام كما مر وفي خبر عامة مما يخالفه محمول على انه اسلم ثم اغتسل ثم اظهر  
اسلامه بقريضة رواية اخرى اما اذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وان اغتسل في  
الكفر ادم صحتة منه وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره  
وهو محتمل ويحتمل أن محل نديه لاذ كالحق وان السنة للمرأة والخشني التقصير كالحج  
وعلى الاول يفرق بان القصد ثم ازاله شئ من شعر بدليل أن الواجب ازالة ثلاث شعرات  
فقط وهنا جميع ما ثبت في الكفر بدليل خبر ألق غك شعرا الكفر وعلى هذا يكون ندب

شرح الخطيب على الغاية ان البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه ينوى السبب (قوله ويسن الحلق  
غسله بعماء وسدر) ولعل وجه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الاغسال المبالة في اظهار التباعد عن اثر الشر وتزويل  
اثره وان كان معنوا بمنزلة الاقدار الحسية (قوله وان يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منهج بعد ما ذكر لا بعده كما وقع لبعضهم  
وقال م ر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أى اترتزع الجنابة عن شعره والا فبعد الحلق لانه أنظف لرأسه  
انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره انه لا يخاطب بالغسل المسنون وقياس من اصبغ جنبايوم جمعة حيث طاب منه الغسل للجنابة  
والجمعة حتى لو نوى احدهما حصل له فقط أنه هنا كذلك ونقل عن بعضهم في الدرس انه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد  
وقوله وعلى الاول هو قوله عدم الشوق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما ثبت في الكفر) قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس  
ان ظاهر كلامهم يخالفه وعابه فاعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت ازالته علامة ظاهرة على  
التباعد عن اثر الكفر وانما لم يعد لشعور الوجه لما في ازالته من المثلة ولا كذلك الرأس استرها



(قوله الشامل ذلك) أي المذكور وعل وجه الشمول ان المراد باغسال ما ذكر من الاغسال في بابيه (قوله الغسل لتغير بدن) قضيته عدم استحباب الغسل من الجمامة والفساد اذ لم يتغير بدنه وقضية حج خلافه فانه جعل لذب الغسل لمجرد الجمامة والنصد ولم يقيد بالتغير والا قرب قضية حج ولعل المراد بالتغير حدوث صنعة لم تكن موجودة قبل ويدل عليه قوله ومن تنف ابط ويقاس به الخ أو أن نحو الجمامة عظفة للتغير (قوله من نحو جمامة) بيان للاسباب المغيرة للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يغسل بماء بارد أو حار فان الحار رخي البدن والبارد يشده ثم رأيت في فتاوى شيخنا حج التقييد بالبارد انتهى سم على منهج وقوله عند ارادة الخروج يشهد أنه يغسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من الخنفسة مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطالب منه غسل آخر (قوله ومن تنف ابط) أي كلاً أو بعضاً (قوله ولكل ليلة من رمضان) أي ويدخل وقته بالغروب ويخرج بالطلع الفجر (قوله والاوجه الاخذ باطلاقهم) أي فلا يتقيد بمريد ٦٥ الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به قوله اذ

جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطالب الغسل لها ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ لكن قد يشك كل هذا على قوله أما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا ينسب لها من حيث كونها صلاة فلا ينشأ في سببها لهام من حيث الجماعة (قوله وللدخول حرم مكة) قال حج ولاذان وللدخول مسجد أي قبلهما (قوله ولكل مجمع للناس) قال حج من مجامع الخير ونقل عنه سم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة

الحلق هنا غير المذكور - تنفي من كراهته له وقياس ما سياتي في الحج نذب امرار الموصى على رأس من لاشهر له (واغسال الحج) الا تبيانه ان شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضا وعلم من اتيانه بن عدم انحصار الاغسال السنوية في ما ذكره فتم بالغسل لتغير بدن من نحو جمامة أو فساد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج وان لم يتور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه ومن تنف ابط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة وقد صرح في الرواق الثاني واللاعة كفاف لكل ليلة من رمضان وقبده الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقهم - ولدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادى عند سبيلانه ولكل مجمع الناس اما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وأكد اغسل غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه (ثم يليه في الفضل غسل الجمعة) للاختلاف فيه ايضا على ما سياتي (وعكسه القديم) فقال آكد اغسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت وقد رجمه المصنف فقال (قلت القديم هذا اظهر) من الجديد ووصوب في الروضة الجزم به (ورجمه الاكثرون واحاديثه) أي غسل الجمعة (صحيفة كثيرة وليس الجديد) هنا (حديث صحيح) يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بانه قد صحح الترمذي وابن حبان وابن السككن حديث من غسل ميتا فليغسل - وقال الماوردي خرج بعض اصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طريقا لكن قال البخارى الاشبهه وقته على ابي هريرة وقد احسن الرافي حيث قال لان اخبار الجمعة اصح واثبت على انه يمكن الجواب عن المصنف بان نفيه انما

له الخ انتهى ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً ثم ينبغى ان هذه الاغسال المستحبة اذا وجد لها اسباب كل منها يقتضى الغسل كافتاقه من الجنون مثلاً وحلق العانة وتنف ابط الى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتمامها لكونها مسنونة وانه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الاسباب وان تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الاسباب ان لو غتسل للعبد قبل الفجر لا يستط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته (قوله كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى) المتبادر انه لا يستحب الغسل لها وان فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حج ولكل مجمع ما نصه هل ولو للجماعة الخمس انتهى وعلم رد من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أي الحديث (قوله انما هو بحسب ما استخصر) الاولى ما اشار اليه الحلي من عدم تسليمه لصحة الحديث المذكور المشعر باطلاعه عليه ورده

(قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقدم ما اختلف في وجوبه على غيره اه سم على حج واعل وجه ما هنا انهم قدموا غسل الجمعة لكثرة أحاديثه فاشهر انهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه) لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والأفعل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل الميت والجمعة والاولى أن يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلما اجمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما اقدم ما للقول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضافيه يكونان في مرتبة واحدة (قوله فانه ينوي الجنابة) ظاهره وجوبه باحتمال لا يجرى في السنة غير هذه النية ثم قال بعد كلام قررره والحاصل ان الصبي ينوي الغسل من الافاقة والمبالغ ينوي رفع هذا أو رفع الجنابة انتهى سم على حج لان ما ذكره من احتمال الانزال مجرد حكمة ومن ثم طلب من الصبي اذا أفاق وقت عدم عن مر ما يخالفه فلا يرجع (قوله ولو فوات هذه الاغسال) انظر بمحصل الفوات للغسل من غسل الميت ونحوه ثم رأيت بهامش نسخة صحيحة من الزيادة ما نصه نقل شيخنا الزيادي ان شخصاً من أهل العلم سأل شيخه الطندائي عم يخرج به غسل العبد فاجاب بأنه يخرج باليوم وأما غسل الجمعة فبقوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض ٦٦ مشايخه ان غسل غاسل الميت ينقض ببقية الاعراض عنه أو بطول الفصل انتهى وقياس ما قدمه في سنة

الوضوء اعتقاد هذا وقد يقال في الجنون والمغمى عليه انما يقوت الغسل في حقهما ما بعروض ما يوجب الغسل بجنابة فان حكمة طلب غسلهما ما احتمال الجنابة وهو موجود وان طال زمنه فعند عروض ما يوجبها اذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير وجودها زمن الجنون أو الاغماء ثم رأيت في سم على حج ما يصرح بذلك وعبارته في اثناء كلامه وينبغي أن يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لا احتمال الجنابة وذلك موجود

هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت وانما ليس له حديث صحيح معني متفق على صحته فلا ينا في ما تقرر ويؤخذ مما ذكر ان الافضل بعدهما اما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدداً كثر ومن فوائد معرفة الآ كد تقديمه فيما لو اوصى بعماء لاولى التام به وينوي بسائر الاغسال المسنونة اسبابها الاغسل الافاقة من الجنون والاعفاء فانه ينوي الجنابة كما مر وقتله الزركشي وارضاه ويقتصر عدم الجزم بالنية للضرورة ولو فوات هذه الاغسال لم تقض (و) يسن اغبر معذور (التبكير اليها) اغبر الامام يأخذ ومجالسهم وينتظروا الصلاة لخبر الصحبين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي مثله ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدعة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً أو قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طووا الصنف فلم يكتبوا احد او في رواية في الرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي اخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا والسادسة بيضة أما الامام فلا يندب له التبكير بل

مع الفوات ثم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طلب النفل السابق انتهى وينبغي يستحب ان غسل نحو الفصد والحجامة كفعل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج لو بكر أحد مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر فلوزال الاكراه حسب له من حيث ان قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر اه رحمه الله (قوله لا يأخذوا مجالسهم) يؤخذ منه ان من هو مجاور بالمسجد أو بآتيه غير الصلاة كطاب العلم بحسب انبائه للجمعة من وقت النهي ويؤخذ منه أيضاً ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب به لا يحصل له سنة التبكير لانه ليس متبهاً للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف بقية هذا انما يخص انما يحصل لمن اغتسل سم على منبهج زاد على حج واثواب امر توقيفي فيتموقف على الوجه الذي ورد عليه اه رحمه الله (قوله فاذا خرج الامام) أي للخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم وعليه فحل الكاتب في الجمعة الثانية هو الكاتب في الاولى وغيره فيه نظر والاقرب انهم غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون من عبثه وهو لا يجلسون بابواب المساجد امامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجروه دون أجر من بكر انتهى سم على منبهج وقد يقال تأخيرها لكونه مأموراً به يجوز ان يندب عليه ثواب يساوي ثواب المبكرين أو يزيد

(قوله له التأخير) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير وحكمته أنه أهيب له وأعظم في النفوس (قوله ويلحق به) أي الامام (قوله فلا يندب له التبكير) ظاهره وان آمن تلوث المسجد ويوجه بان الساس من حيث هو مظنة نظر وج شئ منه ولو على القطنة والعصابة (قوله اذا استجبنا حضورها) أي بان لم تكن متزينة ولا متعطرة (قوله على ان الازهرى) هو من غير الجمهور فلا حاجة الى قوله على ان الازهرى انخ (قوله جا في طرفي ساعة) وانظر ما المراد بالجي هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصدق به ولا بد من دخول المسجد لان الرواح اسم للذهاب الى المسجد محل نظر والاقرب الثاني كما يقبدر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل في الدرس عن الزيادي ما يوافق ما سطرناه من المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قل غيره (قوله ست ساعات) قال سم على منهج بعد ما ذكرولى فيه ٦٧ نظر اذا قل ايام الشتاء مائة وخمسون

درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلأ من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك ان من الفجر الى الشمس لا يتقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل ايام الشتاء فليعلم (قوله اثنا عشرة ساعة) هو المقتضى وذلك بان يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها وتكون الساعات على الوجهين متساوية في المقدار ثم ما بعد خروج الخطيب الى الغروب بقية الساعات فتكون ستاً وسبعاً على الوجهين السابقين فيما قبل الخروج (قوله ترمض

يستحب له التأخير الى وقت الخطبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلفائه قاله الماوردي واقره في المجموع ويلحق به من به ساس بول ونحوه فلا يندب له التبكير واطلاقه يقتضى استحباب التبكير للعجز اذا استجبنا حضورها وكذلك الختمى الذى هو فى معنى العجز وهو متجه والساعات من طلوع الفجر وانما ذكر في الخبر لفظ الرواح مع انه اسم للخروج بعد الزوال كما عليه الجمهور لانه خروج ما يترقى به بعده على ان الازهرى قال انه يستعمل عند العرب فى السير أى وقت كان من ايل او نهار وفى اصل الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية وهى الاربع والعشرون بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم فى الفضيلة لئلا يستوى فيها راجلان جا فى طرفي ساعة واثلا يختلف فى اليوم الشافى والصائف اذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال فى كثير من ايام الشتاء ست ساعات فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كما قرب بدنة والى من قبله بدرجة كما قرب بقرة وبدرجتين كما قرب كبشا وبثلاث كما قرب دجاجة وباربع كما قرب بيضة لكن قال فى شرحى المذهب ومسلم بل المراد الفلكية لكن بدنة الاول اكمل من بدنة الاخير وبدنة المتوسط متوسطة كفاى درجات صلاة الجماعة الفلكية والكثيرة فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنا عشرة ساعة زمانية صيفاً أو شتاء وان لم تساو الفلكية فالعبرة بخمس ساعات منها أو ست وهو الماعول عليه طالع الزمان أو قصر كما أشار اليه القاضى وهو أحسن من قول الغزالي آخر الاول الى طلوع الشمس والثانية ارتفاعها والثالثة انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة الزوال وصح فى الخبر يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة وهو مؤيد للثانى لاقتضائه ان يومها غير مختلف فلتحمل الساعة على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال ومما يؤيد الثانى أيضاً

الاقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما فى وقت واحد ولعل المراد منه انه يجعل ما بعد الساعة الثالثة الى الزوال مقسماً بين الرابعة والخامسة على السواء وأن محل ذلك حيث خرج الامام عقب الزوال كما هو الغالب والاقسم ما بين خروج الامام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو مؤيد للثانى) هو قوله بل المراد الفلكية الميمنة بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من انهم يصلون عقبه والا فالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت فى حج ما يوافق عباره والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء أ طال اليوم أو قصر

(قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه ان الساعة الواحدة اجزاؤها كثيرة وعليه فالوزن الجائز من أول الساعة الى آخرها لم يلم  
مقدار الكل واحد منهم وهو خلاف المقصود من الحديث وقد يدفع النظر بان قوله وتخصيص كل واحدة بشئ الخ فيفيد ان لكل  
من جاء في الساعة الاولى بدنة ولكنهم يتفاوتون فيها بحسب مجيئهم (قوله فضيلة التكبير) قد يفهم منه انه لو رجع الى المسجد في  
ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل ان يشاركهم ويكون المعنى انه اذا خرج في الساعة الاولى اعذر لا يفوته ما استقر  
له من البدنة مثلا مجعدا لانه اعطى في مقابلة المشقة التي حلت له أولا واذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى  
له من البدنة مثلا مجعدا وفي سمر على حج مانعه فرع دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه

بسبب المحي فيكتب له ثوابها  
في الساعة الثانية فلا فهل للبدنة  
وبقرة الوجه لا بل خروجه ينافي  
استحقاق البدنة بكما له ابل ينبغي  
عدم حصولها لمن خرج بالاعذر  
لان المتبادر انهم لم يدخلوا واستمر  
ولو حصل له لزم ان يكون من غاب  
ثم رجع اكل من لم يغيب ولا يقوله  
أحد حصول من طالت غيبته  
كان دخل في أول الساعة الاولى  
وعاد في آخر الثانية فقد برأه  
وبما قدمناه في قولنا ويحتمل  
ان يشاركهم الخ يعلم الجواب عن  
قوله الوجه لا (قوله أجزاؤها) ما  
وقيامها) أي من فعل نفسه  
لوفعل فل يح قبل ليس في السنة  
في خبر صحيح **الـ** ثم من هذا  
الثواب فيتمتع به له (قوله غسل)  
ويروى بعين مهمله وبأ تشديد  
ومعناه كالذي قبله اه شرح ابن  
السبكي (قوله ومعناها غسل)  
أي التشديد والتخفيف (قوله  
في هذا اليوم) وهو آكد من  
ليتمها كما يفيد ظاهر الحديث

٦٨

ما يلزم الا قول من كون الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لاحكامها لان  
السبق مراتبه غير منضبطة ويصح اعتبار الامر من معانيها في الساعات من حيث  
الانقسام اليها ويخصص كل واحدة بشئ وينظر لافراد الجائزين في كل منها من حيث  
تفاوتهم في البضعة مثلا بسبب الترتيب في الجي في ساعاتها فلا خلاف في الحقيقة بين  
الروضة والمجموع كذا قال به بعض أهل العصر وفيه نظر لا يخفى فظاهر ان من جاء في  
الساعة الاولى ناويا للتكبير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا يفوته فضيلة التكبير  
ويجب السعي على بعد الدار الى الجمعة قبل الزوال بقدر يتوقف فعله عليه ويستحب  
الاتيان اليها (ما شيا) لخبر من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب  
ودنا من الامام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها وتخفيف  
غسل أربع من تشديده ومعناها غسل اما حليته بان جامعها فالحائز الى الغسل اذ ليس  
له الجماع في هذا اليوم ليا من ان يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضاء وضوئه بان توضع  
ثم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لانهم كانوا يجعلون فيه نحو دهن  
وخطمي وكانوا يغسلونه ثم يغتسلون وتخفيف بكرائهم ومعناه خرج من بيته باكرا ومعنى  
المشدد آتى للصلاة أول وقتها وابتكر أي ادرك أول الخطبة وقبل هما يعني جمع بينهما  
تا كيدا أو فاد قوله ولم يركب نفى توهيم حمل المشي على الماضي وان كان راكبا ونفى احتمال  
ارادة المشي ولو في بعض الطرق وقيل هو تا كيدا كركل ذلك في شرح المذهب واختير  
الاخير من الالوجه الثلاثة في غسل لخبر أي داود من غسل رأسه يوم الجمعة وان يكون  
مشبه (بسكنية) ان لم يضيّق الوقت لخبر اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها  
وعليكم السكينة وفي رواية اتوها وأنتم تسعون وهذا يميز ان المراد بالسعي في الآية  
الماضي كما قرئ به شاذ او يكرهه العدو اليها **الـ** سائر العبادات فان ضاق الوقت وجب  
الاسراع اذ الم يذكرها الا به كما قاله المحب الطبري أي وان لم يلق به ويحتمل خلافه اخذ  
من ان فقد بعض اللباس الاثني به عذر وكما يستحب عدم الركوب هنا الا لعذر يستحب

ايضا  
اه حج (قوله وابتكر) قال الدميري وقبل بكر في الزمان وابتكر في المكان (قوله واختير الاخير) هو قوله أو ثيابه  
ورأسه ثم الخ (قوله فان ضاق) محترز قوله ان لم يضيّق (فرع) \* لو توقف ادراك الجمعة على السعي قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر  
وصريح كلامهم اه سم على منهج (قوله كما قاله المحب الطبري) معناه (قوله بعض اللباس الاثني به عذر) وقد يجب بان  
الناس لا يعدون الاسراع للعبادة مضر يا ويعدون غيره مخلا بالمرأه وفيه انه لا يقال حينئذ ان المشي غير لائق الا ان يقال المراد  
غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة

(قوله وعبادة المريض) أي بل في سائر العبادات لطبق المشي كما قاله حج (قوله وقبلة الرافعي بالذهاب) أي فلا يستحب الذي في العود وظاهر الجواب عن الرد لا في اعتياده هذا وصرح به حج وعبارته وان يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عوده بين الركوب والمشى كما يأتي في العبد اه ونقل شيخنا الزياي كلام الرافعي وأقره (قوله بسكون كالمائى) أي فلو لم يمكن تسييرها بسكون أصعوبته أو اعتيادها العدو ركب غير هان تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة (قوله والرجوع في آخر) أي ان سهل (قوله مادام في مجلسه) ظاهر ولو في غيره مسجد (قوله ان لم يلته صاحبها) ٦٩ ومثل ذلك القراءة في القهاوى والأسواق

(قوله وادعى الأذرى) ضعيف

(قوله ولا يتخطى غير الإمام)

ومثله أي الغير بالاولى ما جرت به

العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء

أو بتخير المسجد أو سقى الماء

أو السؤال لمن يقرأ في المسجد

والكرهية من حيث التخطى

أما السؤال بمجرده فينبغي ان

لا كراهية فيه بل هو سعى في حدير

واعانة عليه ما لم يرغب الحاضرون

الذين يتخطاهم في ذلك والافلا

كراهة أخذ ما يأتي في مسئلة

تخطى المعظم في النفوس قال

سم على منهج فان قلت ما وجه

ترجيح الكراهية على الحرمة مع

ان الإيذاء حرام وقد قال صلى

الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت

قلت ليس ~~ب~~ لايذاء حراما

وللمخطى هنا غرض فان تقدم

أفضل اه (قوله رقاب الناس)

يؤخذ من التعبير بالرقاب ان

المراد بالتخطى ان يرفع رجله

بحيث يتخذى في خطيبه أعلى

منكب الجالس وعليه ما يقع

من المرويين الناس لم يصل الى

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها (قوله من المتحدثات) أي

المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحد الجالس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة

كما هو القرض اما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا

فعلها فإظهاره لا كراهية فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويته الفضيلة على غيره

أيضا في العبد والجنازة وعبادة المريض وقبلة الرافعي بالذهاب ورده ابن الصلاح لخبر مسلم انهم قالوا الرجل هل تشتري لك حمارا تركبه اذا اتيت الى الصلاة في رمضان والظلماء فقال انى أحب ان يكتب لي ممشاى في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه وسلم قد فعل الله لك ذلك أى كتب لك ممشاك أى فضليته وأجيب بان المعنى كتب لك ذلك في مجموع الامرين لاني كل منهما جامع بين هذا الخبر وخبر انه صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدرداء رواه ابن حبان وغيره وصححه على انه يمكن ان يكون فيه له لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره ومن ركب بعد رأو وغيره سيرد آية بسكون كالمائى ما لم يبق الوقت ويذهب به ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى اهرم أو ضعف أو بعدم منزله بحيث ينفعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا ويسر له الذهاب في طريق طويل ان أمن الفتور والرجوع في آخر قصير كالعبد (وان يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لخبر ان الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث وان أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تقبسه وجه الدلالة منه ان شأن المصلى ان تغاله بالقراءة والذكر وانظروا الطريق من زيادته على المحرر بل على سائر كتب المصنف والرافعي والمختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة ان لم يلته صاحبها والا كرهت كما قاله في الاذكار وادعى الأذرى ان الاطواط ترك القراءة في الكراهية بعض السلف الهامية لاسيما في مواضع الزجعة والغفلة كالأسواق (ولا يتخطى) غير الإمام رقاب الناس بل يكره له ذلك كراهة تنزيه كما في المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات لما صح انه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات ونحوها وافتقارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم ان يقيم أحد الجالس مكانه بل يقول تفسحوا للامرية فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فيه لم يكره للجالس ولان قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الإمام أو مثله والا كره ان لم يكن عذرا لان الاينار بالقرب مكره بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو أتر

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها (قوله من المتحدثات) أي

المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحد الجالس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة

كما هو القرض اما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا

فعلها فإظهاره لا كراهية فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويته الفضيلة على غيره

(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يبعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعته انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بها بينه وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريره) معتمد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم النفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً وعالمياً بالامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة لوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقم عنه اذا قدم هو واغبره تحية فرش من بعته قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجالس في محله لكونه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابهم مع تأخيرهم الى الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن فيها أو جاس مكانه أو يؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه يهاب قطع الصوم وان كان جازله وبه فارق من بعث من يتعدله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الا به فلا يكره له لاضطراره اليه ويستغنى أيضاً صورتهما اذا وجد في الصنوف التي بين يديه فرجة لم يغلها الا بخطى رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها التصغير القوم باخلاف فرجة لكن بسن له عدم الخطى اذا وجد غيرها فان زاد الخطى عليهما ولو من صف واحد ورجان يتقدموا الى السجدة اذا اقيمت الصلاة كره لكثره الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألف موضعه لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه قاله القفال والمتولى ويحت الاذرى ان محله فين ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألوف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غيرهم وتوطين الى الجامع فانه يجب على السكاملين اذا حضر والخطى اسماع الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه (و) بسن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) نظير من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينهما وبين جمعة التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه اخير ثيابكم وكفوا فيها موناكم زاد الصيرى وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بجثا بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث

محتز قوله غير الامام (قوله فان زاد الخطى عليهم) أى الرجلين (قوله اذا ألف موضعاً) أى اولم بالغ (قوله اذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يبعد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يقام منه (قوله حاضر الجمعة) أى مرده حضوره (قوله ثم صلى ما كتب الله له) أى ما طالب منه صلاته كالتحية (قوله كانت كفارة لما بينهما) هذا يقتضى ان تكفيرا ما بين الجمعتين مشروط بما ذكر في هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافه فاعمل ما هنا بيان الاكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغصوباً لم لافيه نظراً والقرب الحصول لانه انما ينهى عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توضأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

تيسرت له والافاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي ستم على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عيـد فهل خشى يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالاعلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الاعلى فيها السكن قد يشكك على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرج مراعاة العبد مطلقاً اذا الزينة فيه آ كدمه في الجمعة ولهذا سئل الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر ٨١

(قوله كالبرد) والجمع برود اه مختار (قوله انه لا يكره لبس مصبوغ) معتمد (قوله بل المواظبة على لبسه) أى لكل احد أى على الرأس وغيره ومجمله ما لم يكن له فيه غرض كتحمله الوسخ (قوله الا ان منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السواد لامن قوله والمواظبة عليه بدعة لان المنع منه لا يخرج عنه كونه بدعة وان صار به معذور فى اللبس (قوله اما المرأة) أى ولو يجوز (قوله نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة) أى وان ظهر لها تزيل به ريح حيث لم يأت الاب (قوله بل يتعين عليها ازالتهما) أى حيث لم يترقب على ازالتهما ضرر بخالصة العادة فى فعلها (قوله بتم أظفاره) ٧١ بابه ضرب مختار أى فهو يفتح الياء

وسكون القاف وكسر اللام مخففة ويجوز فيه أيضا ضم الياء وفتح القاف وتشديد اللام وهذا كله حيث لم تعلم الرواية فان علمت تعين ما فيها (قوله ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى) أى الى خنصر الرجل اليسرى على التوالى اه ح (قوله وبه جزم فى شرح مسلم) وصرح باعقاده ح وهو الظاهر من كلام الشارح قال ح وينبغي البدر بغسل محل القلم لان الحك به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكراهة المحب الطبري تنف الانف قال بل يقصه الحديث فيه قيل بل فى حديث ان فى بقائه أمانا من الجدام اه وينبغي ان محله ما لم يحصل منه تشويه والا فيندب قصه (قوله وما سوى ذلك مباح) الا أن يتأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فيندب اه ح أى أو صار تركه مختلا بالمرأة كما فى زمننا فيندب وينبغي له اذا اراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة ان يؤخر الحلق

خشى تلويها ثم ماصغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ماصغ منسوجا بل ذهب البنديجى وغيره الى كراهة لبسه لكن سياتى فى باب ما يجوز له لبسه انه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر ويسن للامام الزيادة فى حسن الهيئة والعمه والارتداء للاتباع ولانه منظور اليه وفى المجموع الأولى له ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة بل المواظبة على لبسه بدعة الا ان منع الخطيب من الخطبة الابيه اما المرأة فيكره لها الطيب والزينة وفاخر الثياب عند ارادتها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للخبير المار ما لم يكن صائعا فيما يظهر (وازالة ظفر) من يديه ورجليه لا احداهما فيكره بلا عذر والشعور فينتف ابطه ويقص شاربه ويحلق عاتيه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها اما المرأة فتنتف عاتيه بل يتعين عليها ازالتهما عند أمر الزوج لها به والاصل فى ذلك انه كان عليه السلام يظلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة قال فى الانوار ويسحب قلم الاظفار فى كل عشرة أيام وحق العانة كل أربعين يوما مع انه جرى على الغالب والمعتبر فى ذلك انه موقت بطولها عادة ويحتاق حينئذ باختلاف الاشخاص والاحوال قال ابن الرفعة الأولى فى الاظفار مخالفتها فقد روى من قص أظفاره مخالفا لما لم ير فى عينه رسدا وفسره أبو عبد الله بن بطه بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الايهام ثم البنصر ثم المسجة ثم بايهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر ~~كان~~ ذهب الغزالي الى انه يبدأ بمسجة يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بنصرها ثم الوسطى ثم الايهام ثم المسجة ثم بايهام اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى وحكى فى ذلك فى المجموع عنه وقال انه حسن التأخير بايهام اليمنى فينبغى ان يقلها بعد خنصرها وبه جزم فى شرح مسلم ومحل ما ذكر فى غير عشر ذى الحجة لمريد التضحية ولا يسن حلق الرأس من غير نكاح أو مولود فى سابع ولادته أو كافر أسلم كما مر فيه وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما ينزله من ظفر وشعر ودم (و) ازالة (الريح) الكريهة كالصنمان للتأذى به فيزيله بالماء أو غيره قال امامنا رضى الله عنه من نظف ثوبه قل حمة ومن طاب ريحه زاد عقله وهذه الامور وان استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهى فى الجمعة آكد استحبابا (فالت وان يقرأ الكهف) فيه رد على من

عن الغسل اذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشل شعر العورة وليس مراد ابل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم ابقاء ذلك فى النجاسة كالاخيلية أو لافيه نظره وظاهر اطلاق سن الدفن الثانى فليراجع ثم لولم يفعله صاحب الشعر ينبغى لغيره من بناء وغيره فعله لطلب ستره عن الاعين فى حد ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيما ينفع به كستر ناءيه أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك



(قوله فذكر ذلك) أي كره في جميع القرآن أن يذكر اسم السورة من غير إضافة لفظ سورة إليه (قوله ويستحب الاكثر) وأقل الاكثر ثلاثة (قوله أضاءة من النور ما بين الجمعتين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه سم على منسج والاقول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها منسج ما بين الجمعتين (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابدأ كثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الابدأ أو يزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على حج \* (قائدة) \* قال السيوطي في كتاب الحكام الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها يس والم تنزيل السجدة والدخان وتبارك ٧٢ فاذا فرغ خدوا وحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفروا لمؤمنين

شذ فذكر ذلك من غير سورة (يومها وليأتها) ويستحب الاكثر من ذلك أيضا كما نقل عن الشافعي فقد صح من قراءتها يوم الجمعة أضاءة من النور ما بين الجمعتين وورد من قراءتها المثلث أضاءة من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقراءتها ثمانية ركعات واولاها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لما فيه من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كما في مسلم (ويكثر الدعاء) يومها ولمثلها البصاف ساعة الاجابة فقد صح لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام المسالمة وارجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة كما رواه مسلم والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها لحظة لطيفة وخبر الله بها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل انها منقولة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر اه واعلم ان وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات الابدان بل في الليلة الواحدة فظاهر انها ساعة الاجابة في حق كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد رويها أهل محل ولا يصح فيها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر ومثل البلقيني كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو ما مورا الانصات فاجاب بأنه ليس من شرط الدعاء التلطف بل استحضار ذلك بقلبه كاف في ذلك وقال الحلبي في منهاجه وهذا اما ان يكون اذا جلس الامام قبل ان يفتتح الخطبة واما بين خطبتيه واما بين الخطبة والصلاة واما في الصلاة بعد التشهد قال الناصري وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر وحين ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سئما بل يفصل بينهما بنحو تحويلة أو كلام خبر فيه رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وان لم تكن جمعة

والمؤمنات ثم يقول اللهم ارحمني بترك المعاصي أبدا ما أبقيتني وارحمني ان اتكف ما لا يعينني وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض ذي الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تلزم قاي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني ان أنلوه على النحو الذي يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض ذي الجلال والاكرام والعزة التي لا ترام أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تتوب بكتابك بصري وأن تطلق به لساني وأن تفرج به عن قلبي وأن تشرح به صدري وأن تشغل به بدني فانه لا يعينني على الحق غيرك ولا يؤتمني به الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وظاهره انه

لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفروا لمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله لي والمؤمنين وانتظارها والمؤمنات (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب الخ) على الأصح من نحو حسين قولاه حج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا يلتفت عينا ولا شملا الخ (قوله قال في المجموع) أي جوابا عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) اهله عنده من حيث الدليل والافالمة انها تلزم ليلة بعينها (قوله كاف في ذلك) ثم هو وان كان كافيا في الدعاء لا يعد كلاما فلا تبطل الصلاة باستحضار دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يشاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر) أي بما ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير أنه اذا بنى على كلام الحلبي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها اذ لم يدع فيه

(قوله وانتظارها) أي حيث جاسر ينتظر الصلاة أما إذا جاسر في المسجد لا الصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدقه عليه أنه ينتظر الصلاة وأما إذا انتظره ما معافينبغي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أمر بالقيام) أي ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم تعرض كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حج الحديثية ما نصه نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الصيغ الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده تشريراً وتكريماً وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ثم رأيت في السخاوي في القول البديع في النوائد التي ختم بها الباب الرابع ما نصه قوله وأكثر وأمر من الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثمائة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو غيره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل ما تحصل بثلاثمائة كما حكوا في المنوات قولاً أن أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد اتفق الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى \* (فائدة) قال المناوي في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم إن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع على وأنصأتم ما نصه أخذ منه القسطلاني تبعاً للشيخ البرهان بن أبي شريف مشروعة الاجتماع للصلاة ٧٣ على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة

والاثني عشر كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجنس فيشمل الذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لاسماني ليلة الاثنين فأنمو كدة وقد قال ابن مرزوق إنه أفضل من ليلة

وانتظارها ولا يعارضه تشييكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذي البدين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ومن جلس بطريق أو بحمل الإمام أمر بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق (والصلاة) أي ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وإيادتها الخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه فان صلاتكم معروضة على رءوسهم وأبوابهم وخبراً أكثر وأمر من الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه به عشرين وتخصيص المصنف على الصلاة ليس بقيد بل يجري طلب الاكثار في الذكر والادوة أيضاً نعم يؤخذ من الخبر

١٠ به في القدر اهـ وأقول لا يخفى ما في الأخذ المذكور من البعد والتعسف اهـ والأقرب ما قاله القسطلاني (قوله أي ويكثر من الصلاة) قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب بنزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار وأما أكثر من الشيء أكثر منه اهـ (قوله فان صلاتكم معروضة على) أي تعرض الملائكة فما شتمه ربه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا يصل له نعم تبلغه بلا واسطة عن صلى الله عليه وسلم وعبارة الشارح في باب الحج بعد قول المصنف ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به ما يكايغني وكفي امردياً وآخرته وكانت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة اهـ وبها مشه ثم ما نصه أقول قضية قوله يبلغني أنه لا يسمة بلا واسطة المالك وقد تقدم بالهوامش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة فيمكن حل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم ما نصه تنبيه يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة المتعارضة يادى الرأي وأحاديث أخر وردت بها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد ويسمعه إذا كان عند قبره الشريف بلا واسطة وأن ورد أنه يبلغها هنا أيضاً كما مر إذا لا مانع أن من عند قبره يخص بان المالك يبلغ الصلاة والسلام مع سماعه لها شعاراً يميزه بخصيصته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها إذا المقيد يقتضي به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن واقفي النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحنثكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اهـ وهو صريح فيما ذكرناه

نص بخصوصه اماماً وورده فيه ذلك  
كقراءة الكهف والتسبيح عقب  
الصلوات فلا اشتغال به أفضل  
(قوله مما شأنه ان يشغل الخ) مثل  
ما لو قطع بعدم قوتها ونقله سم  
على منهج عن الشارح (قوله)  
على تخصيص الانم بالاول) أى  
من تلزمه (قوله بل يجوز ذلك)  
وهذا جواز بعد منع فيصـدق  
بالوجوب (قوله انك فيه  
مكروه) أى مطلقاً فلا تنقيد  
الكراهية به - هذا الوقت (قوله)  
وكلامهم الاول أقرب) خلافاً  
لحج ويلحق به أى المسجد كما هو  
ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت  
الشروع فيها ويقبى سرله لحوقها  
(قوله كالسكابة) أى لما طلب  
كانه كالقرآن والمسلم الشرعى  
(قوله ومقتضى كلامهم) أى  
فيحرم خارج المسجد ويكره فيه  
(قوله والوجه الاول) هو قوله  
أحدهما من الثاني الخ وهو  
نحو مثله والام يصح البيع

• (فصل في بيان ما يحصل به

ادراك الجمعة وما لا تدرك به) •

(قوله لا كالحديث) أى لعدم تحمله  
القراءة عن الأمور وكالحديث  
من به نجاسة خفية (قوله ادراك  
الجمعة) أى بشرط بقاء العدد الى  
تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد  
الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص  
وصلى معه ركعة لم يحصل له الجمعة  
لنقص شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لان ادراكها) أى الجمعة

ان الاكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن (ويحرم على ذى الجمعة) أى من تلزمه الجمعة  
(التشاغل عنها) بان يترك السجى اليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك  
(بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة  
الآية وقبى بالبيع نحوهم من العقود وغيرها مما رأى مما شأنه ان يشغل بجماع التقويت  
وقبى الاذان بذلك لانه الذى كان في عهد صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء  
في الآية اليه ولو تابع اثنان أحدهما تلزمه فقط والاخر لا تلزمه انما كما قاله بل نص  
عليه الشافعى لارتكاب الاول النهى واعانة الثانى له عليه وكما لو لعب شافعى الشطرنج  
مع حنفى ونص به على تخصيص الانم بالاول محمول على اثم التقويت اما اثم المعاونة فعلى  
الثانى واستثنى الاذرى وغيره شراء ما ظهره وشربه المحتاج اليها ومادعت اليه حاجة  
الطفل أو المريض الى شراء دواء أو طعام ونحوه ما فلا يعصى الولى ولا البائع اذا كانا  
يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فاتت الجمعة في صورتهما طعام  
المنطرو به ما يابى كبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحو ذلك وله البيع  
ونحوه وهو سائر اليه وكذا في الجامع انك فيه مكروه ولو كان منزله يباب المسجد  
أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا ذلك انشاغل كالحاضر في المسجد كل محفل وكلامهم  
الى الاول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالسكابة كالا اشتغال بنحو البيع مقتضى  
كلامهم نعم قال الرويانى لو أرادولى التيميم بيع ماله وقت النداء للضرورة وهناك اثنان  
أحدهما ما تلزمه الجمعة وبذل ديناراً وبذل من لا تلزمه نصف ديناراً فمن أيهما ما يبيع فيه  
احتمالان أحدهما من الثانى لئلا يقع الاول في المعصية والثانى من ذى الجمعة لان الذى  
اليه الايجاب غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول  
لينتفع التيميم اذا لم يؤد الى ترك الجمعة كما رخص للولى في الايجاب للحاجة والوجه الاول  
(فان باع) مثلاً من حرم عليه البيع (صح) به لانه الحرمة ما عفى خارج فلا تبال العقد  
كالصلاة في المغصوب وبيع الغنم ان يعلم اتخاذ خيراً وغير البيع ملحق به في ذلك  
(ويكروه قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم) لدخول وقت الوجوب فالتشاغل عنه  
كالا عراض واستثنى الاستوى نحو مكة مما يفتش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من  
الضرر وقيد به ابن الرفعة بمن لم يلزمه السجى حينئذ والاحرم ذلك من وقت وجوب السجى  
ولو قبل الوقت وقدم ما يعلم منه ذلك

• (فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعدمه وما يجوز للمزحوم وما يتنع من ذلك) •

وبدأ بالقسم الاول فقال (من ادرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الامام الذى يحسب له  
ذلك الركوع لا كالحديث كما مر واتم معه الركعة (ادرك الجمعة) حكماً لا ثوباً كما لا فلا  
تدرك بما دون الركعة لان ادراكها يتضمن اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة ظهره مقصورة

لنقص شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لان ادراكها) أى الجمعة

(قوله أم صلاة جميعها) أي وهو الراجح ولعل وجه الاستقاط على هذا أن الظهر هو الأصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط أدراك الجمعة فثبت لم يذكر كما فكتان الأصل بآق وقوله بجميعها بكسر الحاء المهملة أي انفرادها قال في المصباح حال حياله بكسر الحاء أي قيامه وفعلت كل شيء على حياته أي بانفراده (قوله لا بشرط كماله) أي وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الأقل من أن الاقتصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) لعله إنما اقتصر عليه لكونه الرواية والأصحوز فيه فتح المياه وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية ٧٥ بحرف الجرفان صلى يتعدى بنفسه

وكانه ضمن معنى يضم (قوله لا لنا تمنعه) خلافا للحج (قوله أن يدرك الرجل) أي الرجل الإمام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله فنقول الشارح وقوله ليس بقيد خبر ثان (قوله لاتمامها) أي الجمعة وهو عليه يصلى (قوله وعلم من ذلك أنه لو فارقه) ثم دل ذلك ما لو كانت المتارفة بيطلان صلاة الإمام وهو ظاهر لأن المراد بما فارقه زوال القدوة (قوله ولو خرج منها) غاية (قوله لا يمنع صحتها من خلفه على ماض) أي من كونه زائدا على الأربعين (قوله كاتين كونه) أي الإمام (قوله فإن لم يسلم امامه سجدها) مفهومه أنه لو شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الإمام من الاعتدال ليس له أن يأتي بالسجدين وقضية قول شرح الروض هل سجد مع الإمام سجد وانما الخ خلافه (قوله ترك سجدة منها) أي الثانية (قوله وسجد للسهو) أي وبتم الجمعة (قوله فأتت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم أنه لا يتم من السجود

أم صلاة جميعها والادراك لا يفيد الا بشرط كماله ألا ترى أن المسبوق إذا أدرك الإمام ساجدا لم يدرك الركعة لانه ادراك ناقص والأصل في ذلك خبر من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وخبر من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى ويصل بضم المياه وفتح الصاد وتشديد اللام قاله في المجموع وأدراك الركعة بان يدرك مع الإمام ركوعها وسجودتها لا يقال الركعة الأخيرة انما تدرك بالسلام لاننا نمنعه فقد قال في الامم ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى واجزاؤه الجمعة وأدراك الركعة أن يدرك الرجل قبل أن يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد اه فقول الشارح واستمر معه إلى أن يسلم جرى على الغالب وليس بقيد وذكره توطئة أقول المصنف (فيصلى بعد سلام الإمام ركعة) جهر الاتمامها وعلم من ذلك أنه لو فارقه في التشهد كان الحكم كذلك وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة أي لم تقم لمقابله قول المتن بعده وإن أدركه بعده فاته وأيضاً فدفع به ما قد يوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من أنه لا يحتاج مع ذلك إلى شيء يتمها به وتقييده ابن المقرئ أخذ من كلام الأذرى ادراك الجمعة بادراك الركعة بما إذا جئت بجمعة الإمام ليس بقيد كما صرح به الاسنوى وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الإمام كما ان حدثه لا يمنع صحتها من خلفه على ماض لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على مالوتين عدم صحتها لا تنقضاء ركن من أركانها أو شرط من شروطها كمالوتين كونه محدثا فان ركعة المسبوق حينئذ غير محسوبة لان الحدث لعدم صحة الصلاة لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة إذا الحكم بأدراكه ما قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار إليه إذا كان الركوع محسوبا من صلاة الإمام ليتحمل به عن الغير والحدث غير أهل للتحمل كما مروا وصحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير علم صحة كلامه وعلم ما تقرران قوله ركوع الثانية مثال فلو صلى مع الإمام الركعة الاولى وفارقه في الثانية حصلت له الجمعة كما شمل ذلك تعبیر المحزر ولو شك في سجدة منها فإن لم يسلم امامه سجدتها وأتمها بجمعة والاسجدتها وأتم ظهر وإذا قام لأتمام الجمعة وأتى بالثانية وذهب في تشهده ترك سجدة منها سجدتها وتشهد وسجد للسهو ومن الاولى أو شك فأتت الجمعة وحصل له ركعة من الظهر (وان أدركه)

\*(فرع) قال في الروض وان شك مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل سجد مع الإمام سجد وانما بجمعة اه وهو فرع حسن يفيد أن تلبسه مع الإمام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود فليضم إلى ما تقدم في باب صلاة الجماعة وأقول قد يتوهم أن هذا يخالف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الإمام ثم شك في الفاتحة أو تركها وليس كذلك فيما ينظر لأن ذلك إذا تحقق الانتقال عن محل ما تركه وهذا لم يبق في ذلك فتأمل اه سم على منهج

(قوله بعد سلامه ظهرا) لم يقل أو مفارقة إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجزئ نية المفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة  
 فيما لو أدركه في انتمس لم يلا احتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويؤاخذ به الإمام فيدرك الجمعة ومفارقة تؤدى إلى تشويش  
 الجمعة مع أماكنها (قوله قد نسمى ظهرا مقصورة) قال سم على منهج بعد ما ذكره من انقضاء الإتمام أنه يحسب له  
 ما أدركه ركعة فإن قلت فلم عبر بالانتماس حتى ورد هذا التوهم فدفعه قلت ليسير إلى الاعتقاد بنية وما بعدها تأمل أهر قوله موافقة  
 للإمام) أى امام الجمعة وإن كان يصلى غير ما فيشمل ما لو نوى الإمام الظهري فنوى المأموم الجمعة خلفه وإن ضاق الوقت فاندفع  
 ما يقال إن التعديل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل الإباله) قال سم على منهج قضية العلة الأولى أى وهى قوله موافقة  
 للإمام التى اقتصر عليها الشيخان أنه بنوى الجمعة وإن ضاق الوقت بحيث لو فرض أن الإمام تذكركا وأتى بركعة وأدركها معه  
 لا يمكنه أن يأتي بالركعة الأخرى فى وقت ٧٦ ولا مانع من ذلك لأن الأصل أن كلاهما مستقلة ثم قال ثم سألت م ر عن ذلك

فقال على البدنية بنوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكرنا نظر الالة الأولى ولا يستبعد ذلك فإنه مع اتساع الوقت بنوى الجمعة وإن علم أنه لا يدركها بأن علم أن الإمام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فقامل اه (قوله لم يدرك الجمعة) قال سم على حج نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لأنه لم يدرك ركعته الأولى منها مع وجود العدد المعتبر الأعلى ما تقدم عن البيان فيحصل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه ركعة بالإمام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمتقدم بالمسبوق اه والمعتمد في المتقدم بالمسبوق أنه لا تعتقد بجمعه فيكون الجمعة هنا عدم

أى الإمام (بعده) أى بعد ركوع الإمام (فاته الجمعة) لأنه مظهر المبادر (فيستم) صلاته عالما كان أراجاهلا (بعد سلامه) أى الإمام (ظهرا أربعاء) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بنى انوات الجمعة وكذا باربعاء لان الجمعة قد تسمى ظهرا مقصورة (والاصح أنه) أى المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوى في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) موافقة للإمام ولأن الأساس منها لا يحصل الإباله للاحتمال أن يتذكر امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجمعة واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعتها جملا على ما إذا تذكرك ركن واجب عنه بأن ما غنما محمول على ما إذا علم أنه ترك ركعا فقام لأتى به فيتابعه وهل نية الجمعة واجبة أم جائز تذكرك في الأنوار على الجواز وعبارة العزيز تقتضى الوجوب قال الشيخ وهو المعتمد الموافق لما أتى في مسألة الزحام وجمع الالدرجه الله تعالى بينه ما يحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالمسافر والعبد والوجوب على ما إذا كانت لازمة له فأحرامه بها واجب وهو محمول قول الروضة في أواخر الباب الثانى من أن من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الإمام انتهى ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم ومقابل الاصح بنوى الظهرو لانهم التى يتعلمها ومحل الخلاف في علم حال الإمام والأبأن رأه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو فى القيام فينوى الجمعة جزءا ثم شرع فى القسم الثانى وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فاذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث) فهو أو عدا (أو غيره) كنهاطى مبطال أو عاف (جاز)

أدرا كدلهما وقوله الأعلى ما تقدم عن البيان أى فى كلام حج وسماى فى كلام الشارح قبيل ومن زحم عن السجود (قوله له محمول على ما إذا علم) أى وأوطن ظنا فويا وقوله فيتابعه ومثل ذلك ما لو كان الإمام يصلى ظهره افتقام للثالثة وانتظره القوم ليساوا معه فاقمدي به مسبوق وأتى بركعة فينبغى حصول الجمعة لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى فى جماعة بأربعين (قوله لزمه أن يصلها معهم) أى ويتبين انقلاب الظهري فلا لانه من أهل الوجوب وبأن عدم القوات فليست تأمل اه سم على منهج ومعلوم أن الكلام عند جواز التعدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) وبقي ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شأه بنوى الجمعة أو الظهري أو يعلق النية فيه نظروا الأقرب أنه بنوى الجمعة وجوباً إن كان ممن تلمزه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهري إن كان ممن لا تلمزه لان الظاهر من الجمع الذين يصلون فى هذا الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجمعة ثم إن اتفق أنه سم لم من ركعتين سلم معهم وحسب بجمعه والاقام معهم واتم الظهري لان نية أن وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا

(قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه الشيخ عميرة (قوله فين لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر (قوله ومقدمهم أول) أي أحق منه أي عن تقدم بنفسه (قوله الآن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم الامام أول) أي فيجب على المأمومين متابعتها ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية وخروج به ما لو قدم الامام واحد أو هم واحد أو قدمهم أول كما يشعر به قوله واستخلفهم أولى وبه صرح شيخنا الزيادي في بعض الهوامش الصححة وعبارته فرع لو استخلف الامام واحد واستخلفوا آخرون عينوه أولى اه وعبارة سم على منهج فرع مقدم القوم أولى من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه أولى م ر اه (قوله لزهمم الاستخلاف منهم) أي فوراً وفي سم على منهج لو انقسموا فرقتين حيث تذكروا كل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدد الجمعة فليتأمل اه أي ثم ان تقدم ما معالم تصح الجمعة لواحد منهما وان ترتباً صحت للأول وقول سم فينبغي الامتناع الخ ما ترجاه صرح به في الامتناع وعبارته ويجوز كافي التحقيق والمجموع خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان فأكبر يصل كل بطائفة الا في الجمعة لامتناع ٧٧ تعددها الخ اه فقوله الا في الجمعة

صريح في امتناع تعدد الخطبة فيما دون غيرها وكتب عليه شيخنا الشربري امتناع تعددها والحالة ما ذكر فيه نظر لان الخطبة وان تعددت في الصورة فهو نائب عن الامام الاول فلا تعدد ويؤيده عدم وجوب تجديد النية اكتفاء بالنية الاولى من الامام والجرى على نظم صلاته اه وقد يقال ما ذكره من التأييد قد يقتضى خلاف ما نظره لان عدم تجديد النية يقتضى تنزيه منزلة الاصل وهو لا يجوز تعدده فكدام قام مقامه على ان ما ذكر من التعدد يقتضى تصيرهما كجنتين حقيقة لجواز ان يسرع امام

له ولما مومنين قبل اتيانهم بركن (الاستخلاف في الاظهر) لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة كما ان أبا بكر كان اماماً فدخل النبي صلى الله عليه وسلم لم فاقدي به أبو بكر والناس وقد استخلف عمر حين طعن رواء البيهقي واذا جاز هذا فين لم تبطل صلاته في من بطأت بالاولى لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام واستخلافهم أولى من استخلافه لان الحظ في ذلك اليهم ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه الآن يكون راتباً فظاهر انه اولى من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحد وتقدم آخر كان مقدم الامام اولى فلو لم يتقدم أحد وهما في الركعة الاولى من الجمعة لزهمم الاستخلاف منهم لادراك الجمعة فان كانوا في الثانية وأتموها بجمعة فرادى جاز ولا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم ركعة مع الامام ولو قدم الامام واحد في الركعة الاولى من الجمعة قال ابن الاستاذ فان ظاهره لا يجب عليه ان يمثل ويحفل أن يجيب لمن لا يؤدي الى التواكل وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اما اذا فعلوا ركناً فانه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام وأقره ولا يستخلف الا من يكون صالحاً لامامة لا امرأة ومشكلاً للرجال ولم يتعرض له المصنف هنا كتنبيهاً مقدمه في صلاة الجماعة وحيث امتنع الاستخلاف اتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحديث في غير الجمعة فان كان فيها فقد مر ومقابل الاظهر هو قديم عدم جواز الاستخلاف مطلقاً لانها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك

احدى الطائفتين ويتأخر الاخر كان يطول القراءة وهذا تعدد صوري بلا شك وادقنا بصحة التعدد قد ينقص كل من الطائفتين عن الاربعين يفرغ امام احدهما مع بقاء الاخر في قيام الاولى من الاقتراب في الركعة الاولى لهؤلاء اناقصه عن العدد المشروط (قوله ولو قدم الامام واحداً) أي طلب منه ان يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أي التواكل (قوله اما اذا فعلوا ركناً) ومثله ما لو طال الزمن وهم سكوت بتدوم مضى ركن وقوله ركناً أي فعلياً وقولنا اه زيادي (قوله فانه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده) أي ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى او في الاولى استأنفوا بجمعة (قوله لا امرأة ومشكلاً للرجال) يخرج به النساء فيجوز تقدم واحدة منهن اذا كان الاستخلاف في الثانية وعبارة حج فلو اتم الرجال حينئذ من قريدين وقدم النسوة امرأتهم من جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيته المقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة اذ لو اتم فرادى جاز فالجماعة اولى (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أي بأن طال الفصل (قوله فان كان فيها قد مر) أي وهو انه تبطل الصلاة في الركعة الاولى ويترجم فرادى ان كان في الركعة الثانية

(قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة) قال سم على منهج بلغى ان من الناس من يقدم بما اذا امتنع التعدد والاجاز واول فيه نظر ظاهر لانه انما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هنا لامكان تقديم بعض المتقدمين لا يقال لانه حقيقة لانا نقول فل يجوز ان امتنع التعدد والحاصل ان هذا التفسير غير متجه الا ان يساعد عليه نقل ٨٧ (قوله وتقدم ناويا غيرها) بيان لما فهم من قوله انه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد الخ (قوله ٨٧ وحيث صحت صلاته) أى غير المتقدمى وقوله ولو نقلنا أى وكذا ان نوى غير الجمعة

جاهلا وهو عن تلزمه الجمعة فان صلاته تقع نفلا مطلقا (قوله فان كان فى الاولى لم تصح) أى صلاتهم أى لا مكان فعل الجمعة باستثنائها ولا الجمعة لعدم وقوع الركعة الاولى فى جماعة لانهم صاروا منفردين ببطان صلاة الامام وبنيتهم القدوة لوقيل بصحتها انما تحصل الجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها فى جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى للبطالان ٨٥ سم على منهج بلغى (قوله أو فى الثانية أتموها جماعة) وقضيته صحة القدوة وفيه انه يخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ فلعلى المراد أتموها جماعة فرادى فليراجع ويحتمل صحة القدوة ولا ينافيه قوله ولا يستخلف الخ لامكان حله على ما اذا نوى الخليفة الجمعة وتوبيل له قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة الخ (قوله الابنية مجتدة) أى منهم (قوله وقضية التعليل) هو قوله لانه يحتاج الى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أى وهو غير مقتضى

كما لو اقتدى بهم معا (ولا يستخلف) أى الامام أو غيره (للجمعة الامتد بيا به قبل حدته) فلو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة ان يصل الى الجمعة لانه لا يجوز ابتداء الجمعة بعده اذ انقاد آخرى بخلاف المأموم فانه تابع لا منشى اما لو كان غير المتقدمى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرها فانه يجوز وحيث صحت صلاته ولو نقلنا واقتدوا به فان كان فى الاولى لم تصح ظهر العدم فوث الجمعة ولا الجمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو فى الثانية أتموها جماعة وخروج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط فى الخليفة ان يكون مقتديا به قبل حدته لكن يشترط ان يكون فى الاولى والثالثة من الرابعة لموافقة لنظم صلاته نظم صلاتهم لافى غيرهما من الثانية والاخيرة الابنية مجتدة لانه يحتاج الى القيام ويحتاجون الى القعود وقضية التعليل انه لو كان موافقا لهم كان حاضرا جماعة فى ثانية منفردا واخيرة فاقته وابه فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جازو هو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كفى المجموع استخلاف اثنين فاكثر يصل الى كل بطائنة والاولى الاقتصار على واحد ولو بطلت صلاته الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلى (ولا يشترط) فى جواز الاستخلاف فى الجمعة (كونه) أى المتقدمى (حضر الخطبة ولا ادراك) (الركعة الاولى فى الاصح فيها) لانه فى الاقل بالاقضاء صار فى حكم من حضرها وسمعها فلذا صحت جمعة كما تصح جمعة الحاضر من السامعين ووجه مقابلة القيام على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها يصل بهم فانه يتشع وفى الثانى ناب الخليفة الذى كان مقتديا به باستخلافه لانه ولو اسقى الامام كانت القدوة صحيحة فكذا من ناب منابه وان لم يتوفر فيه الشرائط ووجه مقابلة انه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف فى أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة فى الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت فى الاولى اذن لم يسمع ليس من أهل الجمعة وانما يصير غير السامع من أهلها اذا دخل فى الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاذفا لافرق قلت يشترط بانه بالسماع اندرج فى ضمن غيره فصار من أهلها بقاها ظاهرا فلذا كفى استخلافه وابطالان صلاته أو نقصها اشترط زيادته وأما من لم يسمع فلم يصح من أهلها ولا فى الظاهر فلم يكف

(قوله ويجوز كفى المجموع استخلاف اثنين فاكثر) ظاهره ولو فى الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة استخلافه حقيقة أو حكما وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع فيها من خصوص غير الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة الخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كباقي (قوله والبعض الفائت) أى من الاركان (قوله ولو نحو محدث وصبي زاد) أى على الاربعين (قوله فاذا الفرق) أى بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله وابطالان صلاته) أى فى حق المحدث أو نقص أى فى حق الصبي وهذا يقتضى ان الضمير فى زاد لكل من المحدث والصبي



(قوله ونوى غير الجمعة جان) أي ويصلون وراء الجمعة فاذا قام للثالثة خبروا بين المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أخذ اماماً) أي في قوله امالو كان غير مقتدى لا تلزمه الجمعة (قوله واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وان بعد بحيث لو أصغى لم يسمع وهو غير مراد (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غاية لقوله أم في القيام قبله ومنه تعلم انه ليس المراد بدرك الركعة مع الامام ان يكون متتدياً فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بان اقتدى به في القيام وان بطأت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطأت صلاة الامام بعد ذلك (قوله كان استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم من انه متى أدركه ٧٩ قبل فوات الركوع صحته اهم الجمعة (قوله ودونه أي غيره) انما فسرهما

تبعاً للبلال المحلى بغیرلان دون أصلها للتفاوت في المكان ثم استعمات للتفاوت في الرتب تقول زيد دون عمرو في الرتبة فلولم يفسرها بغیر لان شعربانهم أصبحت للجميع لكن تساوت رتبهم في الصحة وليس مرادها هكذا رتبته بهامش نقل عن العلامة الشيخ سليمان البابلي وهو مرضى (قوله يشترط ان يكون زائداً الخ) أي في الوقت لهم دونه \* (فرع) \* جاء مسبوق فوجد الامام فخرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الان الشروع في الظهر لانه لا يمكنه ادراك الجمعة لوصبر أو يجب الصبر الى سلامهم أو يجب ان يقتدى بواحد منهم ويتحصل له الجمعة الظاهر الاخير ثم أتتني به شيخنا حج رحمه الله تعالى اه سم على منسج لكن تقدم للاشار

استخلافه مطابقاً فان اغنى عليه في اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع و يفرق بينه وبين الحديث بأن المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكيفية بخلاف الحديث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ولو استخلف من يصلي بهم ولم يكن مع الخطبة من لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جازاً أخذ اماماً واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشترط جزماً كما صرح به الرافعي (ثم على الاول (ان كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الاولى) من الجمعة مع الامام أن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة الامام الاصلى وقد أدرك الامام في وقت كانت جماعة القوم متوقفة على جمعه وان لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الامام (تتجمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في الحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الاولى انه أحدث قبل فراغهم من السجدة الثانية (والا) أي وان لم يدرك الاولى بان لم تكن تحت كان استخلفه في اعتدالها فابعد (فتتم لهم) الجمعة (دونه) أي غيره (في الاصح) فيه ما لا نه لم يدرك مع الامام ركعة فيتها ظهراً وظهرانه يشترط ان يكون زائداً على الاربعين والا فلا تصح جمعهم كمنه عليه الفتي والثاني ثم له لانه صلى ركعة في جماعة فاشبهه المسبوق ورد بان المأموم يمكن جعله تبعاً للامام والخليفة امام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين ومعلوم انه لو أدرك مع الامام ركوع النية ومجودها أتمها بجمعة لانه صلى مع الامام ركعة وبه صرح البغوي وانما جوزنا الاستخلاف له في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف بإشارة الامام له قاله الرافعي وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اطلاقهم يخالفه وهو الاصح ويوجه بان التقدم مطلوب في الجلة فيعذر به (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف) حتماً يجري على نظمها فينبه ما كان الامام بفعله لانه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فاذا صلى)

رحمه الله ما يصح بخلافه وسأني في قوله لكن تعليلهم الخ ما يشير اليه (قوله في صورة فوت الجمعة عليه) أي حدث لم يدرك الركعة الاولى مع الامام (قوله لعذر بالاستخلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بان خاف التواكل أو امتنع أولاً (قوله وهو الاصح) خلافاً للحن (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لقرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من انه يجب عليه ان يركع من غير قرائة وليس مراد ابل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدى الى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طول القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزله وهو لا يضر من الامام لو كان باقياً (قوله في فعل ما كان الامام يفعله) أي حتماً في الواجب ونسباً في المنسحب وقوله حتماً أي في الجلة لا يخالف قوله الا في ولا يجب على الخليفة الخ

(قوله ثانية الصبح) أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المؤمنون به بتركه اهـ ثم على حج بالمعنى وقوله لم يسجد أي لعدم حمل  
 خلل في صلاته وقوله ولا المؤمنون أي لانه محمول على الامام (قوله وثشم دجالسا) أي جلس للتشهد وجوباً أي بقدر ما يسع أقل  
 التشهد والصلاة كما هو ظاهر ٨٠ وقرأ ندبا اهـ حج وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سياتى

في الشرح ما يخالفه في قوله ولا  
 يجب على الخليفة الخ وما قاله حج  
 ظاهر (قوله وأشار اليهم) قال حج  
 ندبا (قوله فيتخير المقتدى) أي  
 بين الانتظار والسلام (قوله بل  
 ولا القعود أيضاً) أي في الجلوس  
 الاخير يمكن القوم من مفارقتهم  
 بالنية والانعام لانفسهم لكن  
 هذا حديث كل على قوله أو لا  
 ويراعى المسبوق نظم المستخفاف  
 حقاً الا ان يقال تحتم مراعاة في  
 الجملة فلا ينافي ما ذكر أو المراد تحتم  
 المراعاة فيما يؤدي الى اختلال  
 صلاتهم (قوله وليس في هذا تقليد  
 في الركعات) أي فلا يقال كيف  
 رجع الى فعل غيره (قوله فإذا لم  
 يمهوا بقيام) قال في المنار رحمه  
 المرض اذ به وبابره ثم قال وهم  
 بالشيء أراد به وبابره أيضاً (قوله  
 ولا يلزمهم استئناف نية القدوة)  
 قال سم على منهج ويجوز التجديد  
 أي لنية القدوة وينبغي ان  
 يكون مكروهاً لانه اقتدى في اثناء  
 الصلاة اهـ أقول قديقال بعدم  
 الكراهة لانهم معذرون  
 باحرامهم الا قول فطروا البطان  
 لا تدخل لهم فيه ومع لموم ان  
 النية بالقلب فلو تلفظوا به ابطلت

بهم (ركعة) قنت بهم فيها ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت  
 في الظهر وان كان هو يصلي الصبح و(تشهد) جالساً وسجد بهم لسمو والامام الحاصل قبل  
 اقتدائه به وبعده (وأشار اليهم) بعد تشهد عنه قيامه (ليفارقوه) فيتخير المقتدى به  
 بعد اشارته (أو ينتظر واسلامه) بهم وهو أفضل كما في المجموع أي مع امن خروج الوقت  
 فان خافوا فوته وجبت المفارقة وقول المصنف ليفارقوه الى آخره قال المشرح عنه غائبة  
 للإشارة أي لا تكون خفية قد تفهم وقد لا وحيث فهمت فغايتها انتظاره وقوله أي  
 فيكون بعد هذا أشار به الى انه مرتب بعد هاباء اعتبار الوقوع وان كان متقدماً في الذهن  
 وقوله وليس ناشئاً عنها أي لندرة ذلك كما مر والغرض من ذلك دفع ما عترض به على  
 المصنف من أن التخيير المذكور فيه غير مفهوم من اذارة المصلي خصوصاً مع الاستدبار  
 وكثرة الجماعة يميناً وشمالاً وخلفاً ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد اذا لا يزيد حاله  
 على بقائه مع امامه بل ولا القعود أيضاً كما قاله الاسنوي فان لم يعرف المسبوق نظم  
 صلاة امامه ففي جواز استخلافه قولان اصحهما كما في التحقيق الجواز ونقله ابن المنذر  
 كما في المجموع عن نص الشافعي وقال في المهمة ان انه الصحيح وافتى به الوالد رحمه الله  
 تعالى وان منع الباقي نهي تصحيحه واطال في رده وقال في الروضة ان أرجح القولين دليله لا  
 المنع وعلى الاول فيراقب القوم بعد الركعة فان هموا بابقاء قام والاقعد وليس في هذا  
 تقليد في الركعات كما لا يخفى ثم ما ذكر واضح في الجمعة أماني الرباعية فنفهم باقعود ان فاذا  
 لم يمهوا بقيام وقعد تشهد ثم قام فقاموا معه علم انها ثانية هم (ولا يلزمهم) أي المتدين  
 (استئناف نية القدوة) بالخليفة (في الاصح) جمعة كانت أو غير هاتين الترتيلتين منزهة الاول  
 في دوام الجماعة بدليل انه لا يراعى نظم صلاة نفسه ولو استمر الاول لم ينتج القوم الى تجديد  
 النية فكذلك عند الاستخلاف وشمل ذلك من قدمه الامام ومن قدمه القوم ومن تقدم  
 بنفسه وهو الوجه وان اقتضى كلام الشيعين وغيرها اختصاصه بالاول وأخذه  
 الاذري فقال في الثاني الاقرب انه يلزمهم تجديد نية الاقداسية وفي الثالث الوجه انه  
 يلزمهم تجديد هـ ولم ارفى ذلك نصاً على انه يمكن منع الاستدلال بكلامه ما بان فرض ما ذكر  
 مثال ومقابل الاصح للزوم لانهم بخروج الامام من صلاته صاروا منفردين ولو استخفاف  
 الامام غير صالح للامامة لم تبطل صلاتهم لان استخلافه لغو ما لم يقتدوا به ولو أراد  
 المسبوقون ومن صلاتهم أطول من صلاة الامام استخلاف من يتم بهم لم يجز الا في غير  
 الجمعة اهدم المانع في غيرها بخلافها لما مر من أنه لا تشاؤم جماعة بعده أخرى ولعلهم أرادوا

صلاتهم (قوله على انه يمكن منع الاستدلال بكلامهم) أي الشيعين (قوله لم تبطل صلاتهم) أي بالانشاء  
 فطريقهم ان يستخلفوا فوراً صالحاً للامامة (قوله ما لم يقتدوا به) أي وان قل زمن الاقتداء جداً ولا فرق في ذلك بين علمهم بحاله  
 وعدمه فلو ظنوه ممن يجوز الاقتداء به وتبين خلافه وجب الاستئناف

(قوله في هذه) هي قوله ولو اراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أي لقوله اذ ليس فيه اذا كان الخليفة منهم - ثم انشاء جمعة بعد أخرى وانما فيه ما يشبهه قاله سم على منسج (قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو الجلال المحلى قبيل صلاة المسافر (قوله وبدل عليه) أي الجمع (قوله فله ان تهاجمه) مشى عليه حج (قوله لكن تعليهم السابق يخالفه) ٨١ أي فلا يجوز في الجمعة وهو المعتمد

(قوله بخلاف غيرهم) أي غير السامعين ثم حيث انعقدت للمبادرين وجب على غيرهم الاقضاء بامامهم لئلا يؤدي انفرادهم بامام الى انشاء جمعة بعد أخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم اقداء به فاتهم الجمعة ويعزر الامام ذلك المبادر على تفويته الجمعة على أهل البلد (قوله لا يشترط الرضا بذلك) أي وهو الراجح (قوله أو بهيمة أو متاع) أي وان لم يأذن صاحبه كالاستناد الى حائطه نعم لو كان الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا يغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ عنه شر اتجه عدم اللزوم اه سم على منسج أقول قد تنجبه الحرمة (قوله فعل ذلك حتما) أي ومع ذلك اذا تلف ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا وضاع لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل في يده (قوله فالصحيح انه ينتظر) قال حج ويجب ان يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضية انه لو أمكنه الانتظار جالس بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهم ما بان الاعتدال

بالانشاء ما يع الحقيقى والمجازى اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه كلامهم في الجماعة وصححه المصنف في تحفته هناك وكذا في المجموع وقال فيه اعتقده ولا تغرب عما في الانتصار من تصحيح المنع فهو المعتمد وجمع بعضهم بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة بأن ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقداء المنفرد ويدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقداء المنفرد قال واقداء المسبوق بعد سلام امامه ~~بغيره~~ وقال ابن العماد الكلام هنا محمول على ما اذا اختلف الامام والمأموم في عدد الركعات فلا يجوز الا - بخلاف في غير الجمعة لانه يؤدي الى ان أحدهما يقعد والاخر يقوم بخلاف ما اذا اتفق نظم الصلاتين قال بعضهم هو جمع لأسببه لكن تعليده في الروضة وأصلها المنع بان الجماعة حصات له يخالفه قال الناشرى ومحل ما ذكر في الجمعة اذا قدمه وان لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقدى شخص بهذا المقدم وصلى معهم ركعة وسأول انه ان تهاجمه لانه وان استفتح الجمعة فهو تبع للامام والامام من يهديهم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وواقره وكذلك الرعي لكن تعليهم السابق يخالفه ولو يبادر أربعون سمعوا أركان الخطبة وأحرموا بالجمعة انعقدت بهم لانهم من أهلها بخلاف غيرهم (ومن زعم) أي نفيه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة مثلاً (فامكنه) المسجود على هيئة التشكيس (على) شئ من (انسان) وان لم يكن مكافئاً له على انه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وان لم يحل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك (فعل) ذلك حتماً قول عمر رضي الله عنه - اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه - وصورته ان يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه في هذه وعلم مما قرأناه ان قول المصنف انسان مثال وأن الزجاجة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات وذكر المصنف ككثيرها هنا لان الزحام في الجمعة أغاب ولان تغاريه هامة مشككة ~~ككونها~~ لا تدرك الا بركعة منتظمة أو مائة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها (والا) أي وان لم يكنه السجود كما ذكر (فالصحيح انه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤتى به) اقدرته عليه ولا تجوز له المفارقة لان الخروج من الجمعة قصداً مع توقع ادراكها لا وجه له كإفلاسه عن الامام وأقره وجرم به ابن المقرئ في روضه وهو الاصح وان ادعى في المهمات أنه مخالف انص الشافعي والاصحاب واذا جوزه الخروج وأراد ان يتهاظهر في صحة

الابه في محسوب له ولم يمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس في مكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزجاجة الابدان جالس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيداً لان عوده لعل الاعتدال فعل اجنبى لا حاجة اليه (قوله واذا جوزه الخ الخروج) على المرحوح

ذلك القولان فيمن أحرم بالظاهر قبل قوات الجمعة كذا ذكره القاضي حسين في تعليقه والامام  
في نهايته أما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم  
لو كان مسجداً فالحق في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدةتين أدرك الجمعة  
والافلا كما يعلم مما سبق ومقابل الصحيح انه يوحى أقصى ما يمكنه كالريض لمكان العذر وقيل  
يتخير بينهما لان وجوب وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم على الصحيح (ان تمكن)  
من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية أى قبل شروعه فيه (سجد) تدارك له عند زوال  
العذر (فان رفع) من سجوده (والامام) بعد (فأتم قرأ) ما أمكنه منها فان لم يدرك زمانا يسع  
الفتحة فهو مكسوف في الاصح فان ركع امامه قبل أن يتم الفتحة ركع معه ولا يضر  
التخلف المأثري لانه تخلف اعد (أو) رفع من السجود والامام بعد (ركع فالاصح) انه  
(يركع معه وهو مكسوف) بعدم ادراك محل القراءة فيتحملها الامام عنه ويؤخذ منه  
انه اطمأن قبل ارتناع امامه عن أقل الركوع وان قال ابن العماد ظاهر كلامهم انه يدرك  
الركعة الثانية به ذا الركوع وان لم يطمئن مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق فانها  
متابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة ومقابل الاصح لا يركع معه  
لانه مؤتم به بخلاف المسبوق بل تلزمه القراءة ويسعى خلف الامام وهو متخلف بعد  
(فان كان امامه) حين فراغه (نزع من الركوع) في الثانية (ولم يسلّم وافقه فيما هو فيه)  
كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) لانه فاتته ركعة كالمسبوق (وان كان الامام سلم) قبل تمام  
سجوده (فاتت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة فيتمها اظهر بخلاف ما لو رفع رأسه من  
السجود وسلم الامام فانه يتنها الجمعة (وان لم يتمكن السجود حتى ركع الامام) في ثلثة الجمعة  
أى شرع في ركوعها (ففي قول براعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن  
(والاظهر انه يركع معه) اظهر انما جعل الامام يؤتم به فاذا ركع فاركعوا وان متابعة  
الامام آكد ولهذاية مع المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الاول في  
الاصح) لانه أتى به في وقته وانما أتى بالثاني اهدر فاشبهه ما لو أتى بين ركوعين ناسبا وقبل  
الثاني لا فراط التخلف فكانه مسبوق لحق الآن (فركعته ملاقة من ركوع) الركعة  
(الاولى ومن سجود الثانية) الذى أتى به فيها (وتدرك الجمعة في الاصح) لا تطلق خبر من  
ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وهذا قد ادرك ركعة وليس المتلقي نقصا في  
العذر ومقابل الاصح لانه صواب بالتلقي وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فلو سجد على  
ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامدا (علما بأن واجبه) أى الواجب عليه (المتابعة) لامامة  
(بطلت صلاته) لكونه متعابا بوضعه السجود موضع الركوع فيلزمه التحريم بالجمعة  
ان أمكنه ادراك الامام في الركوع كافى الروضة كاصلها وسكت هنا عن حكم ما اذا  
أدركه بعد عمله مما قدمه من ان الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوى بل يلزمه ذلك مالم  
يسلم الامام اذ يحتمل ان الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود اليها هو اذ الروضة ردعواه

(قوله كذا ذكره القاضي) والراجح  
منهما عدم الانعقاد (قوله في  
الثانية) أى الركعة الثانية (قوله  
حين فراغه) أى فراغ المأموم من  
السجود (قوله وسلم الامام) أى  
شرع في السلام بخلاف ما لو رفع  
مقارناله فلا يدرك الجمعة لانه لم  
يدرك ركعة قبل سلام امامه  
ويحتمل وهو الاقرب ادراكها  
لان القدوة انما تقطع بالميم من  
عليكم ثم رأيت ميم على منتهج  
فقل هذا الثانى عن مروي كلام  
يج انه لو فارن رفع رأسه الميم من  
عليكم انما اتفوت وهو محتمل وقضية  
قول شارح صر - وابانه لو سلم  
الامام كما رفع هو من السجود انه  
تم الجمعة خلفه اه وكتب عليه  
ميم قوله وقضيته الخ قد ينفع ان  
قضيته ذلك بل عكسه بناء على ان  
معق وان كان سلم وان كان تم  
سلامه قبل فراغه من السجود  
وبدل على ان معناه المراد ذلك انه  
لا يصح ان يكون معناه وان كان  
شرع في السلام لاقتضائه القوت  
بجزء الشروع قبل الفراغ وهو  
فاسد فتعين ان المراد وان كان  
تم سلامه فليتم اهل (قوله  
ممنوعة) أى بقوله السابق وسكت  
هنا عن حكم ما اذا أدركه الخ



(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلا لم يبعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعته انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بها بينه وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريره) معتمد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم النفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

شخصا أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً وعالمياً بالامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضا أو لا لكونه مصلحة عامة لوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقوم عنه اذا قدم هو واغبره تحية فرش من بعته قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجالس في محله لكونه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من القبر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم الى الخطبة أو ما يقاربها لبعده في كراهته بل قد يقال بتحريره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن فيها أو جاس مكانه أو يؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه يباح قطع الصوم وان كان جازله وبه فارق من بعث من يتعدله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الابيه فلا يكره له لاضطراره اليه ويستغنى أيضا صوره منها اذا وجد في الصنوف التي بين يديه فرجة لم يغلها الا بخطى رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها التقصير القوم باخلا فرجة لكن بسن له عدم الخطى اذا وجد غيرها فان زاد الخطى عليهما ولو من صف واحد ورجلان يتقدموا الى السجدة اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألقى موضعا لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه فانه القفال والمتولى ويحث الاذرى ان محله فين ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألوف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غيرهم وتوطين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضر والخطى اسماع الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه (و) بسن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكرا (باحسن ثيابه) نظير من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط اعتناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينهما وبين جمعة التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه اخير ثيابكم وكفوا فيها مونا كم زاد الصيرى وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بجثا بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث

محتز قوله غير الامام (قوله فان زاد الخطى عليهما) أى الرجلين (قوله اذا ألقى موضعا) أى اولى بالف (قوله اذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يقام منه (قوله حاضر الجمعة) أى مرده حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله له) أى ما طالب منه صلاته كالتحية (قوله كانت كفارة لما بينهما) هذا يقتضى ان تكفيرا بين الجمعين مشروط بما ذكر في هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توطأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافه فاعمل ما هنا بيان لا اكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغصوبا أم لا فيه نظر والاقرب الحصول لانه اغناهم عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توطأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

تيسرت له والاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سم على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عيدا فهل يحسن يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالاعلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الاعلى فيها السكن قد يشكل على هذا الاخبار قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرج مراعاة العبد مطلقا اذا الزينة فيه آ كدمه في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر ٨١

(قوله على حدسهم) أي وان كان شاذاً سمعاً على خلافه سم على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة العباب وشروط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مرتباً اهـ والمتبادر منه ان المراد بشرط الجواز فخره ثم رأيت مر يوافق على كونها شروط الجواز اهـ سم على منهج أي فبدونه يحرم ولا يصح كما يشهد قول عميرة على ما نقله عنه من ان محل سبقتها أو تحته على ما قبل اذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على حج ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة أيضاً لان فيها تغييراً مبطلاً في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما اهـ لكن يشك في كون الكثرة شرطاً للصحة هنا مع كونها شرطاً للندب فيما يأتي اهـ له على حج وقوله فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع وستأتي الاشارة للفرق في قول الشارح وتفاوت قد لا يفسد ان يجوزها في الامن غير الفرق الثانية (قوله فيرتب الامام القوم صفين) قال في الاعباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يتخلفوا عليه اهـ أي فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي ناظر العدو فيما يظهر للموضع سجوده (قوله في الاعتدال المذكور) مفهومة انهم لو أرادوا ان يجلسوا ويجرسوا وهم جالسون ٨٥ امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك

هو الوارد في جلوسهم احداث صورة غير معهودة في الصلاة ومحل ذلك ان كانوا عالين بذلك فلو جلسوا اجعلوا أو سموا فهل يجلسون الجلوس أو يمنع عليهم ذلك لان فعلهم كلافعل فيه نظر والاقرب الاول وكذا لو هووا بقصد السجود فلو كان الحراسة فيما بعد تلك الركعة فحرض ما منعهم منه كسبق غيرهم اليه لانهم ما ذنوبهم في الهوى وارادة الحراسة عارضة فاشبه ما لو تخلفوا للرحمة لكنها انما عرضت اليهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيه ما لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الرحمة (قوله يسجد من حرس ولحقوه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قبل في مسئلة الرحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالسبوقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات الرقاع وبعد دمجهم اي الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وادركوه في الركوع ادركوها كالسبوق اهـ فقوله كالسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) اي بعد تقدمه وتاخر الاول وهل تقوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لانه مأمور به فيه نظر والاقرب انهم تقوت فيما تأخر فيه وتحصل للمة تقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتنال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها (قوله لعسف السبول بها) قال عميرة فسر الاسنوى بتسلطها عليها اهـ سم على منهج (قوله نعم ان كثرت افعالهم في التحول ضر) فليس تشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على ما تقر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الافعال الكثيرة المتواليمة كما يعلم بتصور تلك الكيفية و يفرق بان الاصل منع الافعال المذكورة الاما ذنفسه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه هنا لوبان من شأن تقدم =

أي كون على حدسهم بالمعنى خير من أن تراه فاندفع ما لبعض الشراح هـ (العدوى) جهة القبلة ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيرتب الامام القوم صفين) فاكثر (ويصل بهم) جميعاً الى اعتدال الركعة الاولى اذا الحراسة الآتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (يسجد معه صف يسجد تبـ وحرس) حينئذ (صف) آخر في الاعتدال المذكور (فاذا قاموا) أي الامام ومن يسجد معه (يسجد من حرس) فيها (ولحقوه ويسجد معه) أي الامام (في الركعة الثانية من حرس أو لا وحرس الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (فاذا جلس) الامام للتنهد (يسجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الامام بالصفين (وسلم) بهم (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (بعـ فان) يضم العين وسكون السين المهمتين وهي قرينة بقرب خليفين بينهما وبين مكة أربعة برد سميت به لعسف السبول بها وعبارته كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما مكانه أو يتحول بمكان آخر وبالعكس ذلك فهي أربع كينيات وكلها جائزة نعم ان كثرت افعالهم في التحول ضر والافضل من ذلك ما ثبت

يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيه ما لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الرحمة (قوله يسجد من حرس ولحقوه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قبل في مسئلة الرحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالسبوقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات الرقاع وبعد دمجهم اي الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وادركوه في الركوع ادركوها كالسبوق اهـ فقوله كالسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) اي بعد تقدمه وتاخر الاول وهل تقوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لانه مأمور به فيه نظر والاقرب انهم تقوت فيما تأخر فيه وتحصل للمة تقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتنال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها (قوله لعسف السبول بها) قال عميرة فسر الاسنوى بتسلطها عليها اهـ سم على منهج (قوله نعم ان كثرت افعالهم في التحول ضر) فليس تشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على ما تقر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الافعال الكثيرة المتواليمة كما يعلم بتصور تلك الكيفية و يفرق بان الاصل منع الافعال المذكورة الاما ذنفسه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه هنا لوبان من شأن تقدم =



== أحد الصفتين أنى مكان الآخر وتاخر أحدهما إلى مكان الآخر عدم الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك بحجى أحد الصفتين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اهـ سم على منهج (قوله وذلك لجمعه) أى هذا الفعل (قوله وينفذ كل واحد من رجلين) وينبغي مراعاة ذلك عند الأحكام بأن ينفذوا على حالة يسلم معهما ما ذكر (قوله لكن يشترط أن تكون الحارسة) أى للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحد) أى إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له (قوله ويكره أن يصلى أقل من ثلاثة) أى رجال حيث كان القوم فيهم كثرة ومساوئه الكراهة في هذا النوع وبسبب الأنواع ٨٦ وعبرة الروض في ذات الرقاع ويكره كون القرعة المصلية والتي في وجه العدو

أقل من ثلاثة قال الشارح وقضية كلامه كإزالة أن الكراهة لا تأتي في صلاتي بطن نخل وعرفان والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لهما اهـ (قوله كل مرة بفرقة) أى وعليه فهل فضيلة الفرقة الأولى أكثر أو هما متوالتان في الفضيلة فيه انظر والظاهر استواءهما لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها ههنا مساوت الأولى وكل منهما إلى الصلاة في الجماعة كاملة ولو فضلت أحدهما على الأخرى لربما أدى إلى التنازع فيكون الأولى وقديرة ذلك تدبير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلا) قال شيخنا العلامة الشوبرى في حواشى التحرير رأى وهو معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهى مستتناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اهـ أقول ويوجه به بان المعادة

فى سلم وهو أن يتقدم الصف الثانى الذى حرم أو لافى الركعة الثانية ليسجد ويتأخر الذى يسجد أولا ليحرم ولم يمش كل منهم أكثر من خطوتين وذلك لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول لسجوده مع الإمام وجبر الثاني بتحويله مكان الأول وينفذ كل واحد من رجلين فإن مشى أحدا أكثر من خطوتين بطأت صلاته (وله أن يرتبهم صفوفًا ثم يحرم صفان بل (لوحرس) بعض كل صف بالناوبة أو حرس (فيهم) أى فى الركعتين (فرقا صف) على المناوبة وتدوام غيرهما على المتابعة (جاز) الصكن يشترط أن تكون الحارسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدًا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرس فيهم (فرقة) واحدة ولو واحدًا (فى الأصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العدو ولكن المناوبة أفضل لأنها لثابتة فى الخبر وإنما اختصت الحارسة بالسجود دون الركوع لأن الراعى تحكّمه المشاهدة ويكره أن يصلى أقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها ومقابل الأصح لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما فى الخبر ورد بان الزيادة لتعدد الركعة غير مضرة (الثانى) من الأنواع ما يذكّر فى قوله (يكون) العدو (فى غيرها) أى القبلة أو فيها أو دونهم حائل وفى المسلمين كثرة وقد قتل عدوهم وخافوا هجومهم مثلاً فى الصلاة فيرتب الإمام القوم صفين (فيصلى) الإمام بهم (مرتبتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة سواء أكانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية وتكون الفرقة الأخرى تجاه العدو وتحرس ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتى الفرقة الحارسة ف يصلى بهم مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلا لا سقوط فرضه بالأولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صفته صلاته (بطن نخل) مكان من نجد بأرض غطتان وقواهم يسر للمفترض أن لا يقتدى بالنفل خروجاً من خلاف أبى حنيفة محله فى الأمن أما حالة الخوف كـ هذه الصورة فيستحب كراهة لآتائى حالة الخوف تركب أشياء لا تفعل فى حالة الأمن أو فى غير الصلاة المعادة وهو الوجه أمافى أقل لانه

وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكانت إعادة طابعت منه لاجلهم لانه ثم ان كان ما ذكره قد شيخنا الشوبرى منقولاً فى السلم والافتد يقال لا بد من نية الإمامة وليست إعادة مقصورة على طلب الجماعة اغيره بل الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب لهذا الشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل الجماعة لمن لم يتركها مع الإمام ولا بد فيه من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شرط الاعادة وينبغي انه لا بد منها (قوله محله فى الأمن) أى ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد وعليه فينبغى ان يقيده قواهم يسر ان لا يفعل بما اذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سالمة مما ترك طلب الصلاة خلف غيره لاجله (قوله لانه

قد اختلف في فرضيتها) عبارة صحيح ان امكن ان يوم الثمانية واحد منها كان افضل ليسلوا من اقتدا بهم بالمتنفل المختلف في صحته في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لانهم لا يسجدون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ لكن قوله ليسلوا الخ مشكل عما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليسلوا في الجملة كما قاله وبعبارة سم علي حج نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي بالثانية من لم يصل أى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد ان يتكلم بهم) اى الاولى له ذلك لان الضرر را هم غير محقق سيما وقد وقفت الفرقة الثانية في وجه العدو (قوله فاقتدوا به) اى ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت بنية الاولى وهي متسحبة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالامام قوم في الامن واطلت صلاتهم وجاء مسوقون واقتدوا به في الركعة ٨٧ الثانية (قوله فصلي بهم الركعة الثانية) اى فلو لم يدركوها معه لسرعة

قراءته فيحتمل ان يوافقوه فيما هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينظرهم في التشهد فيما تارك ركعة ويسلم الامام ويأتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينظرهم في التشهد ايضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فورا) اى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد ما ظاهرا بطانته صلاتهم لاحدا منهم جالسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية ان يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضرب لان غاية امرهم انهم مسجونون (قوله لان الصحابة انوابا رجلاهم الخرق) قال غيره قال ابن الرفوعة هو اصح ما قيل لثبوته في الصحيح في رواية ابي موسى الاشعري رضى الله عنه اهـ

قد اختلف في فرضيتها ونقل في الخادم عن صاحب الوافي ان المراد بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العدد بان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه اقل درجات الكثرة المشار اليها والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) اى العدو وتحرم وهو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر (وبصلي) الامام (بفرقة ركعة) من الثانية بعد ان يتكلم بهم الى مكان لا يلقاهم فيه سهام العدو (فاذا قام) الامام (للانية فارقته) بالنية بعد الانسحاب استحيابا وقبله بعد الرفع من السجود جوارا (واقمت) انفسهم (وذهب) بعد سلامها (الى وجهه) اى العدو ويسن للامام ان يخفف الاولى لاشتغال قلوبهم بها وهم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي اقتدوا بها لئلا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما اقتدوا به (وجاء الواقفون) للعراصة بعد ذهاب اولئك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويسن اطالة القيام الى حقوقهم (فاقتدوا به فصلي) بهم الركعة (الثانية فاذا جلس) الامام (للتشهد وقاموا) فورا (فاقتدوا ثانيا بهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقدمون به حكما (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحلل معه كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى صفة صلاته (بذات الرقاع) وهي مكان من نجر ديارض غطفان معى بها الان الصحابة لقوا بارجلهم الخرق لما تقرحت وقعا باسم شجرة هنالك وقبل باسم جبل فيه يياض وحرة يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها (والاصح انها) اى هذه الكيفية (افضل من) صلاة (بطن فخل) خروجهم من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ولانها اخف واعدل بين الفريقين وهي افضل من صلاة عسفان ايضا لاجماع على صحتها في الجملة دونها وتستحب عند كثرة تناقل كثرة

سم على منهج قال بعضهم وفي صحة ذلك عن ابي موسى نظر لان ابا موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجير مع اصحاب المدينة فكيف حضر هذه الغزاة وهي قبل خيبر بثلاث سنين اهـ ديمري (قوله خروجهم من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل) لعل المراد انها افضل مما ذكر في الجملة فلا ينافي ما مر له من استحباب هذه الكيفية مطلقا على انه قد يكون خلاف ابي حنيفة جارا حتى في هذه الحالة وان قلنا باستحبابها ثم رأيت ما يأتى في قول الشارح وتنفارق صلاة عسفان الخ (قوله وهي افضل من صلاة عسفان) وعلمه فاعل الحكمة في تأخيرها عنهم في الذكراع كونها افضل منهما ان تبتل قد توجب صورتهم في الامن بالاعادة في صلاة بطن فخل ويختلف المأمورين للخروج في عسفان (قوله لاجماع على صحتها) وبقي صلاة بطن فخل مع عسفان فأيهما افضل والا قرب ان بطن فخل افضل من عسفان ايضا لجوازها في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبري عن العلامة ما يوافق

(قوله وتنفارق صلاة عسنان) أي حيث جعلت الكثرة هنا شرطاً للسن وتنفارق الصلاة وتبدل على ذلك ما قدمناه لسم عن م وعليه فينفرد بمذاكره الشارح وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الأمن في الجملة حكم بجوازها مطاقاً وصلاة عسنان لما كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها وأول وجهه أنه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تصرفهم مع القلة تعرض للهلاك فنفعت بخلاف ذات الرقاع فإن الحارسة لما لم تكن مشغولة بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالاول) هو قوله خروجهما من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل (قوله لما امر قبيل النوع الثالث) أي في قوله وقوله لم يسئل للمفترض الخ (قوله وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو) أي سكوتنا (قوله قرأ من السورة قدر الفاتحة) وهل يطلب منه الاستمرار حينئذ بالقراءة لأنه إذا جهر في حال قراءتهم افتاحتهم ففوت عليهم سماع قراءة امامهم وأولاه نظروا الأقرب ٨٨ الأول للعلة المذكورة ويكون ذلك كحالها بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه

السكوت بقدر فاتحة المؤمنين (قوله وسورة قصيرة) أي من تلك السورة أن بقي منها قدرهما والافن سورة أخرى أهج (قوله ولا يعرف لهما) أي لتطويل الثانية على الأولى (قوله في ذلك نظير) أي ولا يشبه كل عليه ما تقدم في الجمعة من أنه يقرأ في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين بل لو لم يقرأ في الأولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين لجواز أن المراد لا يعرف لهما نظير يطلب فيه تطويل الثانية عمال يرد فيه ثني بخصوصه والجمعة طاب في ثانيتهما المنافقون بخصوصها وأيضاً فالجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المنافقون فلم يزد منه تطويل الثانية فلو قرأ غيرها لم يطولها على الأولى على أن قراءة المنافقين في الثانية

شرطاً لئلا يصحتم خلافها لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وتنفارق صلاة عسنان بجوازها في الأمن غير الفرقة الثانية ولها أن توفى المفارقة بخلاف تلك والتعليل بالاول غير مناف لما امر قبيل النوع الثالث إذا الكلام هنا في الافضلية وفي في الاستحباب ولولم يتم مقتضى قوله في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا واجتنبوا العدو وسكوتنا في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فصل في م ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وانعوا لانفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وانعوا لها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الافعال بالضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض لأن احدي الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى النسخ باطله لا حتمية لغيره معرفة التاريخ وتعدداً للجمع وليس هنا واحد منهما (و يقرأ الامام) ندباً (في) قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن (الانتظار) للفرقة (الثانية) قبل لحوقها فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الأولى ولا يعرف لهما في ذلك نظير (ويشهد) ندباً في جلوسه لانتظارها لأن السكوت مخالف لهيئة الصلاة والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والشهادة (لحقة) قدر ركعتيه معاً لأنه قرأ مع الأولى الفاتحة فيؤخرها ليقراها مع الفرقة الثانية وعلى هذا يشغل بالذكر والخلاف كما في المجموع في الاستحباب ويجوز صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسنان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط أن يسمعوها خطبته ولو سمع اربعون فأكثروا كل فرقة كان كافياً بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى فان حدثت نقص في الاربعين السامعين في الركعة الاولى في الصلاة

لا يستلزم تطويلها على الأولى لجواز أن ما تاتي به من دعاء الافتتاح في الأولى تحصل به زيادة على الثانية أو مساواتها بطلت لهما (قوله لا كصلاة بطن نخل) انظره لاجاز ذلك فيها أيضاً ويجعل الخوف عذراً في التعدد ولا يضر كونها منفلاً امامها من أنه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى بأوله ثم حضر إلى مكان لم تصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وإن كان من الاربعين إلا أن يقال لما استغنى عنها بالصلاة ذات الرقاع امتنعت وفيه بعد شيء لأن فيه تكليف مشقة في الجملة (قوله لكن يشترط أن يسمعوها) أي كلهم (قوله ولو سمع اربعون فأكثروا) قضيت أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون اربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصهم عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل الخ وقضية قوله في صرح قول المصنف أن تمام باربعين قبيل قوله حرماً مكلفاً ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح اهان ما هذا مجرد تصوير

(قوله حال تحريم الثانية) أى ولو انتهى النقص الى واحد (قوله وقوله في الثانية) هو من كلام الجوى والضمير للارشاد الذى هو مشروحه (قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لان تقويت ٨٩ الواجب لا يجوز على نفسه والمقيم هو

قوله فكذا على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من انه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصبي لاني لم تجب عليهم) وبشرق بين هذا وما مرله بعد قول المصنف بنوى في اقتدائه الجمعة من أن الخلقة المسبوق لو أدرك بعد صلاة الظهر جماعة يصح لمن الجمعة لزمه ان يسلم معهم بان العذر قائم هنا حال صلاتهم الظهر فكانوا كالعبد اذا فعل الظهر ثم عتق وادرك الجمعة حيث لم تجب عليه بخلاف المسبوق فانه يمين انه لا عذر له وقت صلاته الظهر لا مكان الجمعة في حقه حين صلاته فكان كالعبد اذا عتق ثم صلى الظهر في حال الحرية ثم امكنته الجمعة حيث يجب عليه فعلها (قوله ولو اعاد لم أكرهه) أى اعادها جماعة وان كان مع الطائفة التي صلت معه أولا (قوله ويقدم غيره) أى نداء (قوله وهو افضل من عكسه) قال سمعنى ج في اثناء كلام وسكت عما لو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد لسم ولا انتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده اه والا قرب السجود لما عمل به (قوله فيه الخلاف السابق) أى والراجح منه انه في القيام اثالث (قوله للمخالف بالانتظار في غير محله)

بطلت اوفى الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة تحريم الثانية وهو الوجه وان قال الجوى انه محمول على ما اذا عرض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين واللام يقي لا اشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معنى وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في اول الجمعة حيث قال شرطها جماعة لافى الثانية اه وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واذا سلم فوث عليهم الواجب قال الزركشى وابن العماد الا قرب نعم لان تقويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اه والا قرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتجهر الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لانهم مقدمون ويأتى ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم يسمعه الجماعة فصلى بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصبي لاني لم تجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم أكرهه ويتقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاه العمراني (فان صلى) الامام (مغربا) على كيفية ذات الرفاع (فبفرقة) من القوم يصلى بها (ركعتين) وتفرقه بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب (وبالثانية) منه (ركعة) وهو افضل من عكسه (الجائز ايضا) (في الاظهر) اسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية بل هو مكره والثاني عكسه افضل لتخبر به الثانية عما فاتهم من فضيلة التحريم (ويستظر) الامام في صلاته بالاولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده) الاول (أو قيام الثالثة وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في جلوس تشهد (في لاصح) لان القيام محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني ان انتظاره في انشهدا أولى ليدركوا معه الركعة من اولها ولو فرقهم في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص (او) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصلى (ركعتين) لموم قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الملة ولان فيه تحصيل الملة قصود مع المساواة بين المؤمنين وهذا ان قضى في السفر رباعية او وقع الخوف في الحضر اوفى اقل من ثلاثة أيام لان الاتمام افضل والا فالقصر افضل لاسبابه التي بحالة الخوف وهل افضل الانتظار في التشهد الاول اوفى القيام الثالث فيه الخلاف السابق في المغرب ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا وعكسه صحت مع كراهته ويسجد الامام والثالثة الثانية سجود السهو والمخالف بالانتظار في غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق سجدوا لسموا ايضا للمخالفته وهو كما قال (فلو) فرقهم اربع فرق (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقه وصلت ثلاثا وسكت والامام قائم ينتظر فراغها وذهبها وبجى الثانية ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقه وانتظر الثالثة اما في التشهد الاول او قائما على ما مر من الخلاف ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقه في قيام الرابعة واعادوا لانفسهم والامام

(قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) اي ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام) وقع مثله في المحل وكتب عليه الشيخ عميرة مانصه قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو ٩٠ الواقع في الثالثة لنفسه الوارد من جهة المنتظرين فيما ورد المائتان الثانية

بخلاف المنتظرين هنا وايضا من جهة طوله كما بينه الراعي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمنا فقول الشارح الاتي وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور في الام وبه يعلم ان قوله لزيادته على الانتظارين الخ ليس المراد منه الزيادة بالانتظار ثالث لان البطلان بالانتظارا ثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيه ما بل المراد زيادة من حيث الطول الخالف لما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم او باعتبار ان الوارد انتظاره في قيام وفي تشهدوه هذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يميز من كلامه الاجماعية اصوله والله اعلم اه (قوله آخر صلته) اي ان استمر واعمه الى السلام فان فارقه وسجدوا في آخر صلاتهم (قوله بالشرط الاتي) اي وهو سهولة لتناول (قوله بان الاقل) هو وضع الرمح في الوسط وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله ان غلب على ظنه التأذي به حرم) اي ما لم يخف على نفسه

ينتظر فراغهم وذهابهم ومجيء الرابعة ثم صلى بالارابعة الركعة الاخيرة وانتظرهم في تشهد وسلم بهم (صح صلاة الجميع في الاظهر) لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة الى الزيادة واعلمه لواجب اليه العمل وشرط الامام ان يفرقهم اربع فرق في الرابعة الحاجة الى ذلك والافه كفعله حال الاختيار وأقرأ في روضة واصلاها وجرم في المحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه وقال في الخادم التحقيق عند جواز عدم الحاجة بخلاف وانما القول ان عدم عدمه ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علوا وبطلان صلاة الامام (وسه وكل فرقة) اي اذا فرقتهم فرقتين كما صرح به في المحرر (محمول في اولاهم) اي في ركعتهم الاولى لانهم في حال القدوة (وكذا ثمانية الثانية في الاصح) اي الركعة الثانية لفرقة لانسحاب حكم القدوة عليهم لانهم يتشهدون معه من غيرية قدوة جديدة والناسي لانسداد عليهم احسا (لا ثمانية الاولى) لانفرادهم حسابا (وسه) اي الامام (في) ركعة (الاولى يلحق الجميع) ان فيسجد للمفارقون عند تمام صلاتهم (وسه) (في الثانية لا يلحق الاولين) للمفارقين قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقام بذلك السهو في الملائمة والرابعة مع ان ذلك كله معلوم من باب وجود السهو (ويسر) للمصلي صلاة الخوف (حل السلاح) الذي لا يمنع صحة الصلاة (في هذه الانواع) الملائمة من الصلاة احتياطا وذلك كسيف ورمح ونشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط الاتي كالجل اذا حمل غير متعين وان مال اليه الاسنوى واحتج بانه لو كفي الوضع لاسنوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشيته وقد مر جوابان انه قول مكرره أو حرام دون الثاني ورد بان الكلام في وضع لا يذاع فيه وحاصل ما في ذلك انه ان غلب على ظنه التأذي به حرم والا كره (وفي قول يجب) نظاهر قوله تعالى رابعا خذوا أسلحتهم وحمله انه قول على النذب ان لو وجب لكان تركه مفيدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا تفسد به قطع المكن يكره تركه من غير عذرا احتياطا ويحرم ان كان متجسسا او مانعا لتمام بعض الاركان كبعضه تمنع مباشرة الجهة سلم في ذلك من ابطال الصلاة والترس والدرع ليس كل منهما باسلاح يسن حمله لانهما مما يدفع به بل يكره لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجمعة كما نقله في المجموع عن الشيخ ابي حامد والبيهقي فلا ينافي ذلك اطلاق القول بانهم ممنوع من السلاح اذا ليس كل سلاح يسن حمله في الصلاة لان المراد به هنا ما يقتل لا ما يدفع به ولو تعين

والاجاز بل وجب وعبارة الزيادة وكذا لو آذى غير فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره اخذ من حله مسئله الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعة لمضطر آخر تقديما لنفسه اه (قوله كالجمعة) ككلمة اه مصباح

(قوله ما يأتي في حمل السلاح) والراجح منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجبا) أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسكين مثلا (قوله لو نزع البيضة الممانعة من السجود فلا يترك سجدة) وهل إذا صلى كذلك تجب إعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صحة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصا لم يجز له الجراحة تحتها أصلي على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفو عنها الله لا إعادة هنا لكن في كلام الزيادي كحج ما يقتضي إعادة وعليه فيمكن أن يفرق بان العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان إصابة السهم بثقب لا ليست محقة وإضاهاها نادروا هو معنى قول الشارح من الأنواع يجعله وكتب عليه عميرة يعني أنه ذكر النوع ومجمله وقال هنا جعله وقال فيما لم يذكر كانه مجرد قنن اه وهو أولى ٩١ من جواب الشارح (قوله بان هذه

الكيميات) قضية الاعتراض بما ذكر ان المصنف ذكر الكيفية وليس مراد اذ كان كسبب الصلاة بالكيفية الآتية (قوله أو بمعنى في) وهو الاوضح والافق بما قدمه من قوله في محل هذا النوع الخ (قوله وهو أن يلتمح) أي محل النوع (قوله بالسدى) بالفتح والقصر كما في المصباح وقوله الحجة بفتح اللام وضمها الغنة وهذاعكس اللمعة بمعنى القرابة واما اللحم من الحيوان فجميعه لحوم ولحم بالضم ولحم بالكسر اه مصباح ايضا بالمعنى (قوله راكبا وماشيا) أي ولو مويا بر كوع ومجود بجز عنها كما سيأتي أي ويكون السجود اخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء باقل ايماء وان قدر على ازيد منه ويوجه بان في تكليف زيادة على ذلك مشقة وربما يفتون الاشتغال بهم بالتدبير امر الحرب فيكفي فيه ما يصدق

جمله أو وضعه بين يديه طريقا في دفع الهلاك كان واجبا سواء أزد خطر التارك أم استوى الخطران اذ لو لم يجب السكك ذلك استسلاما للكفار بل لو خاف ضررا يبيع التيمم بترك سجدة وجب فيما يظهر والاوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح التحبس في حال القتال وان فرض ان هذا اندر وقضيته ان العدو ولو كانوا مسلمين لم يجب سجدة وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف وبه صرح المحب الطبري وغيره بين الممانع من صحة الصلاة كالتحبس والبيضة الممانعة من مباعدة الجمجمة وغيره لكن يتعين الوضع في الممانع من ذلك ان امكن الاتقاء به والا كان خاف ان يصيب رأسه سهم لم لو نزع البيضة الممانعة له من السجود فلا يترك سجدة ولا تبطل الصلاة بترك الحمل الواجب عليه لان الوجوب لا مر خارج (الرابع) من الأنواع الصلاة بالكيفية المذكورة في محل هذا النوع وهو معنى قول الشارح من الأنواع يجعله حيث أتى به جوابا عن اعتراض على المصنف بان هذه الكيميات ليست هي الصلاة وانما تفعل على هذه الكيميات عند وجود هذه الاشياء وقوله يجعله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يلتمح القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث ياتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك الجمجمة الثوب السدى (أو يشد الخوف) وان لم يلتمح القتال بان لم يأمنوا ان يحمل العدو عليهم لو ولوا وانفسحوا (فيه) كل منهم (كيف امكن راكبا وماشيا) اقله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبا ولا يجوز لهم اخراج الصلاة عن وقتها (ويعد عذر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو للضرورة وقد قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لأراه الامر فوعا رواه البخاري بل قال الشافعي ان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على الماشي كالأكب الاستقبال حتى في التحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهة على الأرض ما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي المتنقل في السقر كما مر ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام

عليه ايماء وظاهر اطلاقه هم هنا من اعادتها ولو على الهمة التي فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانها صلاة ضرورة فلا يجوزها نائبا لمجرد حصول سنة الاعادة نعم ينبغي ان محل التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة اما لو خلت عن ذلك فلا يعد سن الاعادة خروجا من الخلاف الذي اشار اليه بقوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند العجز عنه) والمراد به ما مرث الاشارة اليه من خوف هجوم العدو ولو استقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله معنى الآية (قوله لا اراه) أي لا اظن ما قاله ابن عمر الامر فوعا

(قوله ركب) أى وجوباً وقوله لان الاستقبال آكد أى من القيام وقوله بدليل النقل أى حيث جاز من قعود ولم يجوز لغير التيلة وقوله لان تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض لما لو انحرفت دابته خطأ أو سبباً أو منهوهمه الضرر كحج لكن قياس ما تقدم فى نقل السفر عدم الضرر فى الصور الثلاث ويسجد للسمو (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أى ويسجد للسمو على قياس ما مر فى نقل السفر (قوله كما صرح به ابن الرفعة وغيره بالضرورة) أى ومع ذلك لا بد من العلم بانه تعالى الامام يقيماً (قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أى ما لم يكن الانفراد هو الحزم اهـ حج (قوله وكذا الاعمال الكثيرة) لاحتياج الخس ضربات متوالية مثلاً فتصدأ ر يأتى بـ ست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع فى الست لانها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها مشروع فى المبطل أو لا تبطل لان الخس جائز فلا يضر قصده ما مع غير ما فاذا فعل الخس لم تبطل به الجوارزها ولا بالاتبان السادسة لانها وحدها لا تبطل ٩٢ فميد نظروا المنجبه الى الآس الاول وقد يؤيده انه لو صح توجيه الثانى ساذ كرم تبطل

الصلاة فى الامن بثلاثة أفعال متوالية لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما مثلاً تأمل اهـ سم على حج وقد يقال بل المتحة الثانى وينفرد بينهما وبين ما قام عليه بأن كلا من الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كالشئ الواحد والخس فى المقيس مطلوبة فلم يتعاقب النهى الا بالسادس فما قبله لا دخل له فى الاطال اصلاً اذ المبطل هو المنهى عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى ما يوافقه فليتأمل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذى أفاده التشبيه وقوله به أى العمل المفهوم من الاعمال (قوله لان النص ورد فى هذين) أى فى المشى أو الركوب وترك الاستقبال

لركوبه ركب لان الاستقبال آكد بدليل النقل لان تركه لجراح دابة طال زمنه بخلاف ما قصر زمنه وصح اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة أو تقدم موا على الامام كما صرح به ابن الرفعة وغيره بالضرورة ومثله ما اذا اختلفوا عنه كقهر من ثلاثمائة ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كما فى الامن لعموم الاخبار فى فضيلة الجماعة (وكذا الاعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات بعد عذرها (الحاجة) اليها (فى الاصح) ولا تبطل به بخلاف ما اذا لم يحتاجوا اليه أما القليل أو الكثير غير المتوالى فمحمول فى غير الخوف ففيه أولى والثانى لا يمد لان النص ورد فى هذين فيبقى ما عداهما على الاصل (لا) فى (صباح) فلا يعذر بل تبطل به صلاته اذ لا ضرورة اليه بل السكوت أعيب ومثله النطق بلا صباح كفى الام (ويبقى السلاح اذا دعى) بما لا يعنى عنه ان استغنى عنه تصح الصلاة وفى معنى القائف به فى قرابه تحت ركابه كفى الروضة وأما اول علمهم اغتفروا له هذا الزمن اليسير وان لم يغتفروه فى نظائره كالورقع على ثوب المصلى فحاشاه ولم ينحها حالاً خشية من ضياعه بالالقاء لان الخوف ظنة ذلك بخلاف الامن صرح به الامام ويرد بذلك قول الروايات الظاهر بطلانها به (فان عجز) أى احتياج الى امساك بان لم يكن له عنه بد (امسك) للحاجة (ولا قضاء فى الاظهر) لانه عذر يعفى فى حق المقاتل فاشبهه المستحاضة والثانى يجب لندور العذر وما ربحه تبع فيه المحرق فانه قال نه الاقيس وهو ما جزم به فى الشرحين والروضة فى باب شروط الصلاة لكنهم ما تعلقوا فى الشرح والروضة هناعن الامام عن الاصحاب وجوب القضاء وفى المجموع ان ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب قال فى المهمات وقد نص عليه فى البويطى فتكون الفتوى عليه اهـ وهو

(قوله لا فى صباح) قال الناشرى ظاهره ولو بجز الخليل لكن العلم عندهم ان الكفى الساكت أهيب وهذا يقتضى المعتمد ان يكون فى غير جز الخليل اهـ فانظر هل كجز الخليل الاستغناء عند الحاجة اليها اهـ سم على منسج وعبارة حج فى شرحه وفرض الاحتياج اليه أى الصباح لثو ثلبية من خشى وقوع نحو هلاك به أو لجز الخليل أو ليعرف انه فلان المشهور بالشجاعة فادر اهـ أى فلا يعذره وبه يرد ما فى الناشرى (قوله ويلى السلاح اذا دعى) أى وقد رد على القائف بأن لم يخش من القائف محذورا أخذ من قوله بعد فان عجز الخ (قوله جعله فى قرابه) ان قل زمن هذا العمل بان كان قريماً من زمن الالقاء اهـ حج (قوله بأن لم يكن له عنه بد) أى غنى وعبارة حج بدل قول الشارح بأن لم يكن الخ وان لم يضطر اليه اهـ وقد يتبادر منه مخالفة لما هنا ويمكن حمل قوله بأن لم يكن له عنه بد على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة (قوله فى الاظهر) ضعيف



(قوله أو يكون خبراً) أي هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبر أو يجوز أيضاً رفع الأول ونصب الثاني بتقدير يكون وإن كان قليلاً (قوله في كل قتال) قال الأذري نقل عن غيره وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى اهـ حج وسأني ما يقيد به في قول الشارح وكما تجوز صلاة شدة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذي مال وغيره لقاصد أخذه ظالم ولا يبعد الحاق الاختصاص به في ذلك اهـ حج (قوله لانه اعانة على معصية) قضية ان الباغى عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارح في أول البعثة من أن الباغى ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهذا لم يفهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أولاً ولا تأويل له أولاً وتأويل قطعي البطالان اهـ وعبارة حج هنا وفئة عادلة باغية بخلاف عكسه ان حكمنا بانهم في الحالة الآتية في بابهم اهـ (قوله وهو ممن لا يصدق فيه) أي الاعسار كان عرف ٩٣ له مال قبل وادعى تلفه (قوله وهذا كله

عند خوف الوقت) أي خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أي خلافاً للحج قال سم على منتهج والقياس ان بقية الأنواع كذلك وقال عميرة وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اهـ والاقرب ما قاله عميرة (قوله والافله فعلها) أي وان اتسع الوقت \* (فرع) \* لو كان بعد لم زوال الخوف وقد بقي من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة الى زوال الخوف لا مكانها اداء على هينها من غير خال كما ارتضاه م ر هكذا فواجهه هل هو منقول اهـ سم على منتهج وقد يتبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذي يظهر الآن لانه لا ضرورة الى اخراج بعض

المعتمد كما هو المرجح فيما لو صلى في موضع نجس (وان يجوز ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أخذ من الركوع وجوباً تميزاً بينهما) ما هو - ذان اللفظان منصوبان بتقدير جعل كما صرح به في المحرر أو يكون خبراً بمعنى الامر أي يلزمه ذلك (ولهذا النوع) أي صلاة شدة الخوف سفر أو حضراً (في كل قتال وهزيمة مباحين) لان المنع منه ضرر وذلك كالقافلة في قطاع الطريق والفتنة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لانه اعانة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبيع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ لوجود الخوف (وغريم عند الاعسار وخوف حبس) دفعاً لضرب الحبس ان لم يكن به يئس وهو ممن لا يصدق فيه نعم لو كان له به يئس ولو كان الحاكم لا يسمعها الا بعد الحبس فهي كالعدم فيما يظهر كما قاله الأذري ولا إعادة هنا وكما يجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضاً صلاة الخوف بطريق الأولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطلاقة ويستعمل طائفة في رد السبل واطناء النار وهذا كله عند خوف فوت الوقت وعلم من ذلك ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الاعسار مضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والافله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع أيضاً العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح لا الاستسقاء فانه لا يفوت ولا الفائتة بعد كذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيما يظهر ولا يصليها طالب عدو خاف فوته لو صلى ستمكلاً لان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها وهذا محصل نعم ان خشى كرهه أو كيناه وانقطاعه عن رفقته كما صرح

الصلاة عن وقتها ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله فيما يظهر) أي وعليه فلو حصل الامن بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن المبين خطؤه (قوله ويصلي في هذا النوع) ومثله بقية الأنواع الثلاثة بالأولى اهـ حج لكن قد مناعه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما اذا فعلت فرادى فتدبر توقف في محج بقية الأنواع فيه لان تلك انما تفعل اذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العبد والكسوف بقسميهما) أي الفطر والاضحى وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أي الفائتة بعذر ومثله يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر) أي في صلها حالاً خروجا من المعصية ولو قبل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياس ما قدمه من استحباب الترتيب في الفوائت وان كان المتأخرات بغير عذر (قوله ولا يصليها) أي صلاة شدة الخوف

(قوله اذا خاف ضياعه) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز كذلك قال سم على منهج نقلا  
عن الشارح مانعه واعتذر من عن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصله لا ويرد الاشكالي بانقاذ الغريق فانهم  
جعله كالحج مع ان فيه تحصيل ما كان حاصله وأوردت عليه ذلك فاول التخلص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي اعتبار كون المراد  
بالحاصل ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقضية الجواز اذا كان الغريق عبده مثلا فيلجور اه سم على  
منهج (قوله ويلزمه فعلها ثانيا) أى فى حال تلطخه بالخبس فقط اه مؤلف ويحتمل الاعادة مطلقا لان هذا نادرا وهو الاقرب واذا  
أدركه فليس له العود لمحل الاول ولو كان ٩٤ اماما فمما يظهرا خذامن اطلاقهم ويوجه بأن العمل الكثير انما اعتنى فى سعيه

لتخلص من متاعه لانه ملحق بشدة  
الحرب والحاجة هنا قد انقضت  
باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود  
(قوله اوالى غيرها بطلت مطلقا)  
أى كثيرا كان أو قليلا (قوله فلا  
بطلان مطلقا) أى وباتى فى  
القضاء ما قدمناه فمن خطفه  
(قوله وعلى الاول يؤخر الصلاة)  
أى وان تعبدت وينبغي ان  
لا يجب قضاءها فور العذر فى  
فواتها (قوله بانقاذ غريق) أى أو  
أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس  
أو مال) أى لغيره بقرينة ما رقى  
قوله للخوف على ماله حيث جوز  
فيه صلاة شدة الخوف ووجب  
التأخير هنا (قوله على ميت خيف  
انتجاره) أى فبتر كهارة أساوتى  
مالا تعارض عليه انقاذ الغريق  
أو الأسير أو انتجار الميت وفوت  
الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر  
والاقرب الثانى ويوجه بأن الحج  
يمكن تأديركه ولو بمسقة بخلاف  
غيره (قوله أحرم ماشيا) أى وجوبا  
وظاهره انه لا ينعاه بالأيام فى هذه

به الجرجانى فله ان يصلي لانه خائف ولو خطفه له مثلا فى الصلاة جازت له صلاة شدة  
الخوف اذا خاف ضياعها كما اتى به الالدرجه الله تعالى تبعه الابن العماد ولا يضر وطوه  
النجاسة كحامل سلاحه الماطخ بالدم للعاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد والمسئلة مأخوذة  
من قولهم انه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجانى المار فى خوفه  
من انقطاعه عن رفقته ومن تعليمهم بعدم جوازها ان خاف فوت العدة بأنه لم يخف فوت  
ما هو حاصل وقول الدميرى لو شردت فرسه فقبهها الى صوب القبلة شيئا كثيرا أو الى  
غيرها بطلت مطلقا محمول على ما ذالم يخف ضياعها بل بعد ما عنه فمكاف المشى أما عند  
خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم (والاصح  
منعه لمحرر خاف فوت الحج) أى لو قصد المحرم عرفات ليل أو بقى من وقت العشاء مقدارا ان  
صلاها فيه على الارض فاته الوقوف وان سار فيه الى عرفات فاته العشاء لم يجز له ان يصلي  
صلاة شدة الخوف لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروى تحصيل ما ليس بجاصل فاشبهه  
خوف فوت العدة عند انهم زامهم كالمسافر والمساوية ان يصلي لان الضرر الذى يلحقه  
بقوات الحج لا يتقص عن ضرر الخبس أيا ما فى حق المديون وعلى الاول يؤخر الصلاة  
وجوبا ويحصل الوقوف كما صوبه المصنف خلاف للرافعى لان قضاء الحج صعب وقضاء  
الصلاة هين وقد عهد تأخيرها جازا وأسهل من مشقة الحج كما تأخيرها للجمع والمراد بتأخيرها  
تركها بالكلية ولو أمكنه مع التأخير ادر الركعة جاز قطعها للضرورة كما ذكره الاسنوى  
وغيره وصرح به القاضى وليس للعازم على الاحرام التأخير وألحق بعضهم بمحرر  
فما هو المشكك بانقاذ غريق أو دفع صائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف  
انتجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بارض مغصوبة أحرم ماشيا كهارب من حريق  
كما قاله القاضى والجبلى وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن وجبت عليه الصلاة والعمرة  
ولا يمكنه الا احدهما بان نذر ان يعتمر فى وقت معين فهل يقدم العمرة عليه افاجاب بأنه يجب  
عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف عرفة عليها (ولو صلاها) صلاة شدة الخوف

الحالة ولا يكلف عدم اطالة الفراقة وهو ظاهر لان هذه صفة صلاته فى شدة الخوف وقد جرت اناها له بالتخلص من (لسواد)  
المعصية والمحافظة على فعل الصلاة فى وقتها (قوله كما قاله القاضى والجبلى) قال الاذرى وينبغي وجوب الاعادة لقصوره اه واعتقده  
مر اه سم على منهج (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليها) قال حج بعد ذكر هذا وليس فى محله لان الحج يفوت بغيره والعمرة  
لا تفوت بقوات ذلك الوقت اه وقد يقال بل تفوت لان المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح انه انما انتفعت  
الصلاة عند خوف فوت الحج لما فى قضائه من المشقة وهو مشفق فى العمرة بتقدير فوتها (قوله ولو صلاها) غاية فى وجوب القضاء

(قوله من غير أن يحاصرهم) يعني العدو (قوله قضوا في الاظهر) قال غيره لو ظن ان العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعا  
نقله في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المذهب اه وعبارته شرح الارشاد شيخنا لم يقضوا كما في المجموع اذ لا تقرط لان  
النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منتهج قال حج وفي المجموع وغيره لو بان عدوا لكن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء  
لانه هنا لا تقصير منه في تأمله اذ لا اطلاع له على نيته اه \* (فصل فيما يجوز لبسه) \* (قوله وما لا يجوز) أي وما يتبع ذلك  
كلاستصباح بالدهن الخمر (قوله يحرم على الرجل) أي ولو ذميا لانه مخاطب ٩٥ يفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه

لانه لم يلتزم حكمه فافهم فكالم يمنع  
من شرب الخمر كذلك لا يمنع من  
لبس الحرير (قوله استعمال  
الحرير) وهو من الكتان (قوله  
بقرش وغيره) أي ولو غير منسوج  
كما يأتي (قوله لا مشبه عليه) قال  
سم على حج قوله لا مشبه الخ  
أقول قياس ذلك بالاولى انه لو  
أدخل يده تحت ناموسية مثلا  
مفتوحة وأخرج كوزا من  
داخلها فشرب منه ثم أدخل يده  
فوضعه تحتها لم يحرم لان ادخال  
اليد تحت لخراج الكوز ثم  
لوضعه ثم لخراجها ان لم ينقص  
عن المشي على الحرير ما زاد عليه  
خلاف ما اجاب به مر على الفور  
مع موافقته على حمل المشي  
فليتأمل (قوله ولا الديباج) من  
عطف الخاص على العام (قوله  
ومرانه صلى الله عليه وسلم) أي  
في الآية (قوله وزينة) عطف  
تفسير (قوله مما ذكر) أي من ان  
فيه مع معنى الخلاء الخ (قوله  
وكذا يقال في عكسه) ومنه ما يقع

(اسود) كابل وشجر (ظنوه عدوا) لهم أو كثير بان ظنوا كونه أكثر من ضعفه ولو كان  
ذلك باخبار عدول لهم (فبان) الحال (بخلافه) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل كخندق  
أو نار أو ماء أو أن يقربهم حصنة أي يمكنهم التحصن به منه أي من غير أن يحاصرهم فيه كما هو  
ظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وقد صلوا (قضا في الاظهر) لتفريطهم بخطئهم أو شكهم  
وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب وصلادة شدة الخوف  
هنا مثال والضابط ان يصلوا صلاة لا تجوز في الامن ثم يمتنع خلاف ظنهم فشمل ذلك صلاة  
ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسافان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على  
رواية سهل بن أبي حنيفة ومقابل الاظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة  
\* ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للمحارب وغيره وما لا يحل  
اقتدى به المصنف كالاكثرين فقال

\* (فصل) \* فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز (يحرم على الرجل) والخمى المشكل  
احتياطا (استعمال الحرير) ولو قزا (بقرش وغيره) من تستر وتدثر وتخاذست وغيرها  
من سائر وجوه الاستعمال لا مشبه عليه فيما يظهر لانه لما رقت له حالا لا يعد مستعملا له  
عرفا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وقول حذيفة ثم انا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيس الحرير والديباج وان تجلس عليه وممرانه صلى الله  
عليه وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا حرام على ذكور  
أمتي حل لانهم ووجه الامام فخرية بان فيه مع معنى الخلاء انه ثوب رفاهية وزينة  
وابداء زى يلبس بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافيه ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ  
للرجل وعلمه بانه من زى النساء لان الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحريم بل مع  
ما انضم اليه مما ذكر وعلى ان الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن  
كعكسه لما يأتي فبان الامام مبني على ان ذلك مكروه أو محمول على ان مراده من جنس  
زى النساء لانه زى مخصوص بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه  
بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالبا في زيهن وكذا يقال في عكسه

نساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهمة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء أو غلب  
فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل ان نساء قري الشام يتزين بزي الرجال الذين  
يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله أو ينظر لا كثيرا لادفيه نظرا والا قرب الاول  
ثم رأيت في حج نقلا عن الاسنوي ما يصرح به وعبارته وما افاده أي الاسنوي من ان العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى  
يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن اه وعلمه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش =

على رؤسهم حراملاته ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غلبا فيهم فليست به له فانه دقيق وامام يوقع من الباس من ليله جلالتهم  
عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الذي مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السجدة) بيان للاستثنى فلا يقال انه  
تكرار مع ما قبله (قوله ولائها أولى باتقاء الخيلاء) توقف مر فيما لو أُرُخى نحو ناموسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال  
تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها وقال ينبغى انه اذا لم يعد ذلك له ان لا يحرم بمجرد تناوله الكوز ورده لموضعه ولورفعت صحابة  
من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعدم استعماله أو منتهنعا به أو لوجه جعل تحتها مما يلي الجالس فوب من كان مثلا  
متصلة بها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالمو كان ظاهر اللعاف حريرا فتعطي بظاها الذي هو من كان فانه يحرم لانه مستعمل  
للحرير ولورفعت الصحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وان حرم فعله  
مطلقا واستدامته ان حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت الصحابة فصارت ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب  
آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها ٩٦ كما لو تجر بجرة الذهب من غير ان يحتوي عليها كذا أجب مر بعد السؤال عنه

والمباحنة فيه فليأمل اه سم  
\* على منجج وقول سم متصلة بها  
أى بان جعلت بطنانها (قوله  
الذي ينظم فيه أغذية الكيزان)  
\* (فرع) ينبغى وفاقا لم رجواز  
تعليق نحو القنديل بخيط الحرير  
لانه لا ينقص عن جواز جعل  
سلسلة الفضلة للكوز ومن  
توابع جواز جعلها له تعليق  
وجعلها وهو أخف منه اه سم  
على منجج \* (فرع) الوجه حل  
غطاء الكوز من الحرير وان  
كان بصورة الاناء اذا استعمال  
الحرير جائز للحاجة وان كان  
بصورة الاناء اه سم على حج (قوله  
وغطاء العمامة منه) ويحل الحرمة  
في استعمال غطاء العمامة اذا

وألحقوا بالرجل الخنثى للاحتياط كما هو والتقييم في بعض الاخبار باللبس والجلوس  
جرى على الغالب فيحرم ما عداهما كادل عليه بقية الاخبار وأتى الوالد رحمه الله تعالى  
بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السجدة  
وابقة الدواة والواجبه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه  
الاستحالة (ويحل للمرأة لبسه) لما مر في الخبر حل لانهم ولان تزين المرأة بذلك يدعوى الى  
الميل اليها ووطنها فيؤدى الى ما طلبه الشارع من كثرة النسل ويجوز للرجل وغيره لبس  
ثوب خيط به ولا يأتى فيه تفصيل المذهب لانه أهون ويحل منه خيط السجدة كافي المجموع  
ويطبق به كما قاله الزركشى ابقة الدواة لاستمرارها بالخبر كانه قد غشي بغيره ولائها أولى  
باتقاء الخيلاء من التطريف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أغذية الكيزان  
ونحوها من العنبر والصندل ونحوهما والخيط الذي يعقد عليه المظنة وهي التي يسهونها  
الحياصة بل أولى بالحل وجوز الفوراني للرجل منه كيس المصنف اما كيس الدراهم  
وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآية ان الاربع حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير  
ونحوه من الملو كالتقل عن الماوردي لقلة زمنه واللباس عموما سوارى كسرى  
وجعل التاج على رأسه واذا جاءت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار  
وان ذلك القدر لا يعد استعمالا فالخبر أولى ذكره الزركشى وغيره والاولى في التعليل  
ما في مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولوللمرأة كما أتى به المصنف

كان هو المستعمل له الملو كانت زوجته مثلا على التي تبشر ذلك فهل يحرم لانها مستعملة له فيما ليس لبسها ولا افتراشا ونقله  
أم لافيه نظروا الاقرب الاول لانها انما تستعمله لخديعة الرجل لانه سمس (قوله ان الاربع حرمة عليه) أى حرمة كيس الدراهم  
ومثله غطاء العمامة ونحوه وعبارة شيخنا الزياى وكذا يحل كيس الدراهم وغطاء الكوز على نظريهما والمعتمد تحريم كيس  
الدراهم ومثله غطاء العمامة اه (قوله وجعل التاج) أى تاج كسرى (قوله والاولى في التعليل) وعلى هذا فينبغى ان يكون  
اللباس من الملو حراما ولا يعارضه فعل عمر المذكور بل جواز ان يكون ذلك من عمر اغرض كتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم  
لتسراقة بذلك (قوله ولوللمرأة) أى ولو كانت الكتابة لاجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشارح الحرمة  
سواء كان الكاتب رجلا أو امرأة وعبارة حج ويحرم خلافا لكثيرين كتابة الرجل للمرأة قطعاً خلافا لمن وهم فيه الصداق فيه  
ولولا ما أذن المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه به لا يجدى اه

وأطال في ذلك وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فيحرم ولولا امرأته وبين كتابة المرأة فيجوز ولولرجل ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب الرجل وقد يدل عليه فرقه بين الخياطة والكتابة بان الكتابة استعمال بخلاف الخياطة وفي سم على منهج جوزم ربحنا نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهى تحتاجه للزينة وبجئت ان كتابة اسمها على ثوب الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعله للرجل والا فلا فليستأمل \* (فرع) \* قد يستدل عن الفرق بين جواز كتابة المحصف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تحليته فالكتابة ادخل في التعليق به اه سم على منهج وقوله ان احتاجت اليها في حفظه ينبغي ان مثله كتابة التأم في الحرير اذا ظن باخبار الثقة أو اشتها رنفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما سياتى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه وهل يجوز للرجل جعل تمكة اللباس من الحرير أو لافيه نظر وقتل بالدرس عن الزيادة الجواز فليراجع (أقول) ولا مانع منه قياسا على خيط المفتح حيث قيل يجوز له كونه أمكن من البكائن ونحوه وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان لعله المذكور ولا احتياجا كثيرا (قوله ولا اتخاذه) عطف على قوله لا كتابة الصداق الخ أى فلا يحل واحد منها (قوله وهو الاوجه) في حاشية الزيادة تقييد الجواز بما اذا قصد الباسه ٩٧ لمن له استعماله والاحرم \* (فرع) \* يراجع

الباس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب أو يفرق والتجبه الآن وقا لم حرمة لانها لا تنقص عن الجدران لان الباسه محض زينة وليست كصبغ غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والاتقاع به \* (فرع) \* التفرج على الزينة المحرمة - ككونها نحو الحرير حرام بخلاف المرور والحاجة وامتناع ابن الرفعة من المورد ايام الزينة - كان ورعا م ولو اكره الناس على الزينة المحرمة

ونقله عن جماعة من الاصحاب وهو المعتمد وان توزع فيه وليس كخياطة أثواب الحرير للنساء كما زعمه الاسنوى وغيره وارتضاء الجوبجى وقال في الاسعاد انه الاوجه لان الخياطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذه بل لبس كما أتى به ابن عبد السلام قال يمكن انهم دون اتم اللبس وما ذكره هو قياس اناء النقده لكن كلامهم ظاهري الفرق بينهم من وجوه متعددة وهو الوجه فلوحل هذا على ما اذا اتخذه ليلبس به بخلاف ما اذا اتخذه ليجرد القنينة لم يبعد ولا لبس درع نسج بقليل ذهب أو زربازراره أو خيط به اكثر من الخيلاء وقد أتى ابن رزين باثم من ينصل للرجال الكلو ثبات الحرير والاقعاع ويشترى القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخيطه لهم أو يصوغ الذهب للباسهم (والاصح تحريم اقتراشها) اياه للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه ينهى للعليل كما هو والثاني يحل كلبسه وس - يأتى ترجمته (و) الاصح (ان للولى) الاب أو غيره (الباسه) أى الحرير (الصبي) ولو مرأها قتا وتزينه بالحلى ولومن ذهب وان لم يكن يوم عيده اذ ليس له شهامة تنافى خنوته ذلك ولانه غير مكلف ومقابل الاصح ليس للولى الباسه في غير يومى العيد

١٣ به في لم يحرم عليهم فهل يجوز التفرج عليها ابتجها المنع لان ستر نحو الجدران بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه لعدرا لا يخرجه عن الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفرج عليه لانه رضاه فلا يراجع اه سم على منهج وقوله وقا لم ومثل ذلك في الحرمة الباسه الحلى لما عا له به وقول سم هنا ولو اكره الناس الخ وليس من ذلك ما لو اكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لو زينا بغيره او بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك (قوله أو يخيطه لهم) وكان الخياطة النسج بالطريق الاولى (قوله وأن للولى) أى من له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لهما الباسه الحرير فيما يظهرون (قوله الباسه الصبي) \* (فرع) \* اعتمد مر ان ما جاز للمرأة جاز للصبي فيجوز الباس كل منهما - نعم لان ذهب حيث لا اسراف عادة اه سم على منهج (قوله وتزينه بالحلى) المراد بالحلى ما يتزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلى واما الخياصة المعروفة فينبغى حل الباسه لانهما يتزين به النساء وما يدل على جوازا للنساء قوله السابق والخيط الذى تعقد عليه المنطقة وهى التى يسمون الخياصة وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولى الباسه للصبي

(قوله قلت الاصح حل افتراشها) خرج بافتراشها استعماله في غير اللبس والفرش فلا يحمل ومنه ما جرت به عادة النسا من اتخاذ غطاء من الحرير لعمامة زوجها أو لتغطي به شيئاً من أمتعتهم وإن كانت معدة للبس كالسعي الآن بالبقعة فإن ذلك ليس باللبس ولا افتراش بل هو لمجرد الخلاء ٩٨ لكن قد يشكك على هذا جواز كتابة المرأة للصادق في الحرير مع انه ليس بأسا ولا

فرسا ودوام الصداق عند هابعد الكتابة كدائمة البقعة فالاقرب الجواز فيها (قوله فان فرش رجل الخ) وخرج بفرش ما لو خاطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الخلو من عليه لانه حينئذ ليس كخشو الجبسة (قوله على مخدة الخ) يؤخذ من هذا حل ما جرت به العادة من اتخاذ مجوزة بطانتها حرير وظهارتها صوف وخياطة الجميع على البطانة لان البطانة حينئذ تصير كخشو الجبسة المذكور وهو ظاهر (قوله محشوة به) أي الحرير (قوله عدم الفرق) أي بين ما لو اتفق له ذلك في دعوة وغيرها (قوله كحز وبرد مهلكين) قال في القوت والظاهر ان في معنى خوف الهلاك خوف ما شئت من ضرره كالخبي والبرص وبطه البرء وكل ما يجوز العدول الى التيمم وان لم يكن مهلكا اه سم على من سيج (قوله أخذنا بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحلية السيف ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيه ما اه عيرة (قوله عند الخروج للناس) أي ولو بارتداء وتعم وسبأ في ما فيه (قوله لانه

بل ينعفه منه كغيره من المحرمات والحق الغزالي في احيائه المجنون بالهبي ويدل على ذلك التعليل وهو المعتقد (قلت الاصح حل افتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) كلبه سواء في ذلك بالخلية وغيرها فان فرش رجل أو غشي عليه غيره ولو خفيته ما لم يهل النسيج كما في المطاب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها حائل حيث لا تليق شيئا من بدن المصلي وثيابه قال الاذري وصورة بعضهم بما اذا اتفق في دعوة أو نحوها اما لو اتخذ له حصيرا من حرير فالوجه التحريم وان بسط فوقه شيئا لما فيه من السرف واستعمال الحرير لا محالة اه والاوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاء اطلاق الاحتجاب ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويحمل للرجل) والخماني (لبسه للضرورة كحز وبرد مهلكين) أي شديد ينشأ من ضرر منها ويخاف من ذلك تلف فهو عضو او منفعته ازالة للضرر ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الاولى لانه أخف (أو لخا حرب) جائز بضم الفاء وفتح الجيم والمذو بنسخ الفاء وسكون الجيم أي بغيتها (ولم يجد غيره) يقوم مقامه للضرورة وجوز ابن كعب اتخاذ الثياب وغيره بما يصلح للقتال وان وجد غير الحرير ما يدفع لما فيه من حسن الهيئة وانكسار قلوب الكفار كتحلية السيف ونحوه ونقله في الكفاية عن جماعة وصححه والاوجه خلافه أخذنا بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا (للحاجة) ولو ستر العورة به وفي الخلوة اذ لم يجد غيره وكذا استمراره عليه عند الخروج للناس (بكرب وحكمة) لانه صلى الله عليه وسلم اخص ابي عبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه للحكمة متفق عليه والحكمة بكسر الحاء الحرب اليابس (و) للحاجة في (دفع قر) لانه لا يقبل بالخاصة قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر انها مرة واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل في السفر وحينئذ فقد يقال المقتضى للترخص انما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدهما بمنزلة ما ينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها الابدليل واجيب بعد تسليم ظهور انها مرة واحدة يمنع كون أحدها ليس بمنزلة ما في الحاجة التي عهدنا طاعة الحكم بها من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع ويؤخذ من قوله للحاجة انه لو وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتد جمع ونازع بعض الشراح فيه بان جنس الحرير مما أبيع الغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للحرير لا يأتي مثاليها في النجاسة حتى تباح لأجلها فعدم اباحته الغير التداءى انما هو لعدم تأنيه فيها لا لكونها أغلظ على ان لبس نجس

لا يقبل في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بنسخ المثناة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى العين لا يقبل من لبسه (قوله الثلاثة) هي الحكمة والقمل والسفر (قوله لم يجز لبسه) معتقد (قوله على ان لبس نجس

العين الخ) أى اما المتعجب فلا يتوقف حله على ضرورة كما يأتى (قوله على ما تقدم) أى من أنه اذا اوجدته غيبا عنه لم يجز له  
 \* (فرع) \* اذا تزول يجد ما يرتدى به ويتعم من غير الحرير قال أبو شامة كليل الجواب أنه لا يعدن برخص له فى الارتداء  
 أو التعم به اذ لم يجد غيره وكان تركه يزى عنه صبه فان خرج مترزما مقصرا على ذلك نظر فان قصده بذلك الاقدام بالسلف وترك  
 الاتفات الى ما يرتدى بالاصب لم تسقط بذلك مرواؤه بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم ٩٩ يصدق ذلك بل فعل ذلك الخلاء وتهاونا

بالمرواة سقطت مرواؤه كذا فى  
 النامى باسبط من هذا اسم  
 على منهج ومن ذلك يؤخذ ان  
 لبس الفقيه القادر على التعم  
 بالثياب التى جرت به عادة امثاله  
 ثيابا دونها فى الصفة والهنة ان  
 كان لهضم النفس والاقتداء  
 بالسلف الصالحين لم يحل عرواؤه  
 وان كان لغبر ذلك اخل بها  
 وضحه ما لو ترك ذلك مع الابان  
 حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه  
 عند الناس باللبس ولا ينقص  
 بعده وانما كان هذا محلا  
 لمنافاته من نصب الفقهاء فيكائه  
 استهزأ بنفس الفقه (قوله بكسر  
 الدال وفتحها) والكسر أفصح  
 (قوله المصمت) هو بضم الميم  
 وسكون الصاد وفتح الميم الثانية  
 وبالمنشأة من قولك اصمته أنا  
 قاموس بالمعنى (قوله اتجهان  
 يقال ان خاط الغشاء عليه جاز)  
 أى من اعلى واسفل كما يؤخذ من  
 قوله لكونه كحشوا الخ (قوله  
 والاصل تحريم الحرير) مقتضاه  
 انه لو شك فى الحرمة المطرزة  
 بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد

العين يجوز لما جازله الحرير فهو جامستويان فيها وفى كلام الشيخ فى شرح منهجه ما يدل  
 على ما تقدم (و) للحاجة (للفقال كد يباح) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ  
 من التدبير وهو النقش والتزيين أصله ديبا بالهاء وجعه ديباج وديباج (لا يقوم غيره)  
 فى دفع السلاح (مقامه) بفتح الميم لانه من ثلاثى تقول قام هذا مقام ذلك بالفتح واقته  
 مقامه بالضم صيانة لنفسه وذلك فى حكم الضرورة اما اذا اوجد ما يقوم مقامه فحرم  
 عليه وأعاد المصنف هذه المسئلة لئلا يتوهم ان الجواز فيها مخصوص بحالة الفجأة  
 فقط دون الاستمرار (ويحرم) على الرجل والخفى (المركب من ابريسم) أى حرير بأى  
 أنواعه كان وهو بكسر الهاء مزه والراء وبفتحهما وبكسر الهاء مزه وفتح الراء وهو فارسي  
 معرب (وغیره) كغزل وقطن (ان زاد وزن الابريسم) على غيره لان الحكم للغالب  
 خصوصا اذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه  
 الابريسم عن غيره كالخرز واده حرير ولحمته صوف تغلبا الجانب الاكثرفيهما (وكذا) يحل  
 (ان استويا) وزنا فيماركب منهما (فى الاصح) لانه لا يسمى ثوب حريرا الاصل الحل  
 وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب  
 المصمت من الحرير أى الخالص فاما العلم أى الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به  
 وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير فى المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره خلافا  
 للفقهاء ولو تغلب على الحواف حرير وغشاء بغيره اتجه ان يقال ان خاط الغشاء عليه جازا لكونه  
 كحشوا الجبة والا فلا ويفرق بينه وبين ما مر فى الجلبوس على فرش الحرير بمجانل وان لم  
 يتصل به بنحو خياطة بان الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا وحيث لم يحرم  
 ما مر كره ولو شك فى كثرة الحرير او غيره أو استوائهم ما حرم كما جزم به فى الانوار ويفرق بينه  
 وبين عدم تحريم المصتب اذا شك فى كبر الضبة بالعلم بالاصل فيما اذا ااصل حل  
 استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة واستمرار ملابسة الملبوس  
 لجميع البدن بخلاف الاناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين ومقابل الاصح الحرمة  
 تغلبا لها واختاره الاذرى فيميل العبرة بالظهور لا بالوزن والجمهور على الاول (ويحل)  
 ان ذكر (ما) أى ثوب (طرز) أو وقع بحرير ولم يجاوز كل منهم ما قدر أربع أصابع  
 مضمومة دون ما جاوزها لخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه

وان كان قياس المصتب الحل لان الاصل جواز استعمال القماش والحرير طارئ (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستفاد من  
 قوله قبل خلافا للفقهاء (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله أى زبدي فليتأمل بينه وبين ما بالهاتين وفى سم على  
 منهج ظاهر كماله من ان المداق قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على  
 عرضها ويؤيده ما فى الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى اطول من =



= غيرها اه فلولان المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى فليسا مل (فرع) هذ كروا أن الترتيب كالنظرين  
 فهل المراد الخط المرقع به او القطعة التي يرقعها في غيرها والوجه ان المراد عام منها وقد وافق م ر على ذلك اه زاد على م بعد  
 ما ذكره ويحتمل أن لا يتقيد الطول بتدويرها بل أي في التطريز لا الترتيب م ر اه فيكون الحاصل من كلامهم انه يحرم زيادته  
 في العرض على اربع اصابع ولا يتقيد بقدر في الطول (قوله تعددت محالهما) أي الطرز والرقع المقتدمين (قوله بحيث يزيد  
 الحرير على غيره) ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظهارته وباطنه وحشوه ومثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويؤخذ من  
 كلام الشارح - ليس التواويق ١٠٠ النطيفة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما تفصل على هذه

وسلم عن ابن الحرير الاموضع اصبع او اصبعين أو ثلاث أو أربع ويترك بينه وبين  
 المنسوج بان الحرير هنا مقيز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الاربع  
 أصابع وان لم يزد وزن الحرير ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم  
 والا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم وان كل  
 طراز لا يزيد على اصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع قال السبكي والتطريز وجعل  
 الطراز الذي هو خالص مراكبا على الثوب أما المطرز بالابرة فلا قرب أي كما صرح  
 به المنولي وغيره وحزم به الاسوي انه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حرير  
 وغيره لا كالمطرز خلافا للاذري في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تشبيهه نعم قد يحرم  
 ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن لانه يكون  
 الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخمئي مطلقا وقد أفقى الوالد  
 رحمه الله تعالى بتحريم لباس من ذكر عرقية طرزت بنضة أخذها بعموم كلامهم في تحريم  
 الذهب والنضة عليهم اما استثنائه (أو طرف بحري قدر العادة) أي جعل طرفه مسجنا  
 بالحرير بقدر العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجازت اربع اصابع ام لا لما صرح انه صلى  
 الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها بالبنية بكسر اللام وسكون الباء أي رقعة في طوقها من  
 ديباج وفروجاها مكفوفان بالديباج وأنه كان له جبة مكندوفة الجيب أي الطوق والكمين  
 والفرجين بالديباج والمكفوف ما جعل له كنفه بضم الكاف أي سجاى وسواء كان  
 التطريف ظاهرا ام باطنا كما يشبهه اطلاقهم اما ما جاوز العادة فيحرم وانما لم يتقيد ما هنا  
 بأربع اصابع لانه محل حاجة وقد تمس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي فانه بمجرد زينة  
 فمقتد بها وقضية ان الترتيب لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق  
 الروضة يقتضى المنع والحق ابن عبد السلام بالتطريف طرفي عمامة كل منهما قد رتب  
 وقرق بين كل أربع اصابع عمامة دارقلم من كان أو قطن قال الشيخ وفيه وقفة الا ان  
 يقال تتبععت العادة في العمامة فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما اذ ما في  
 العمامة من الحرير منسوج وقد مر أن العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير فحيث زاد

الكيفية التي يفعلونها المتوصل  
 بها الى الهيئة التي يعدونها زينة  
 فيما بينهم بحسب العادة وليست  
 كالرقع التي الاصل فيها ان تتخذ  
 لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه  
 (قوله جعل الطراز الذي هو  
 خالص) ومنه ما اعتد الان من  
 جعل قطع الحرير على نحو البشوت  
 (قوله قد يحرم ذلك في بعض  
 النواحي) اي وان لم يزد وزنه  
 (قوله عند من قال بتحريم التشبه  
 أي وهو المعتقد كما تقدم) قوله أي  
 جعل طرفه مسجنا بالحرير) ومثل  
 السجاى الزهريات المعروفة لانها  
 مما تستمسك به الخياطة فهي  
 كالطريف (فرع حسن) \*  
 اتخذ سجاىا خارجا عن عادة امثاله  
 ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على  
 المنتقل اليه دوامه لانه وضع بغير  
 حق قياسا على ما لو اشترى المسلم  
 دارا كافر عالية على بناء المسلم ولو  
 اتخذ سجاىا فعادة امثاله ثم انتقل  
 لمن ليس هو عادة امثاله فيجوز له  
 ادامته لانه وضع بحق ويغتفر

في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله وقد تمس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي) الاولى بخلاف وزن  
 مامر (قوله واطلاق الروضة يقتضى المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أي مما قاله ابن عبد السلام ومما قاله الشيخ والتظهير  
 هو المعتقد (قوله اذ ما في العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خطب  
 بها وعلمه فلا يتأق النظر المذكور بعبارة صحيح بعد نقله كلام ابن عبد السلام وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدي حريروا  
 أقبل وزنا من العمامة وانما لم يزد وزنه وزن السدي فاذا كان المعلوم بحريروا شبه التطريف

(قوله ويحرم على غير المرأة المزعر) أى بالمعنى الآتى فى كلامه وهو قوله الأوجه ان المرجع فى ذلك الى العرف الخ (قوله ولا يكره لغير من ذكر) يعنى غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والعصفر) أى أما المصبوغ بالزعفران فيحرم على فامر والمصفر مكره وخروج من خلاف من منه وينبغى تقييد السكرامة بما لو كثر المصفر بحيث بعد مصفر فى العرف وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قل أولاً فيه نظر والاقرب الأول ومثل العصفر فى عدم الحرمة الورس وفى شرح الروض مانصه وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزركشى عن القاضي أبى الطيب وابن الصباغ الحاقه بالمزعر اه وفى حج واختلاف فى الورس فالحق جمع معتدمون بالزعفران واعتراض بان قضية كلام الأكثرين حله وفى شرح مسـ لم عن عياض والمازرى انه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتده جمع متأخرون اه (قوله ويجعل لبس الكتان والصوف) أى والخز اه حج وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فاطلق عليها ذلك كما فى المصباح (قوله حتى مشاهد العلماء والصلحاء) أى محل دفنهم (قوله بالثياب) أى غير الحرير اخذ من قوله ويحرم الخ (قوله كما جزم به الاشمونى الخ) قال سم على منهج اعتمد من ان ستة نوابت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتكفين بل اولى ١٠١ بخلاف نوابت الصالحين من الذكور

البالغين العقلاء فانه يحرم سترها بالحرير ثم قال ثم وقع منه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة \* (فرع) \* هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعما لا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق بالستره من خارج فى نحو الملتزم فيه نظر فيحرر واعتمد مرانه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حرير وان جوزنا جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة

وزن الحرير الذى فى العمامة حرمت والا فلا وان كان منها اجزاء كلها حرير كان السدى حريرا وبعض اللحمة كذلك وافقى والد رحمه الله تعالى بجواز الاضرار بالحرير لغير المرأة قياسا على التطريف بل اولى ويحرم على غير المرأة المزعر دون المصفر كما نص عليه الشافعى خلافا للبيهقى حيث ذهب الى ان الاصواب تحريمه ايضا قال للاخبار الصحيحة التى لو بلغت الشافعى لقال بها ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمصبوغ من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع فى ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعر عليه عرفا فمحرم والا فلا ولا يكره لغير من ذكره مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيره سواء اصبغ قبل النسج ام بعده وان خالف فيما به بعد بعض المتأخرين كما مرّت الاشارة اليه لعدم ورود نهى فى ذلك ويجعل لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غات اثمانها اذ نفاستها فى صنعتهما ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء بالثياب ويحرم تزيينها بالحرير والصورة عموم الاخبار وقد افق بذلك الشيخ فى الباسها الحرير اما تزيين المساجد بها فبأنى فى الوقف ان شاء الله تعالى نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيما لها والاوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما جزم به الاشمونى

الاناء وفرف بأن تغطية الاناء مطلوبة شرعا فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حرير بل هو أولى بالجواز من الفضة فلا يقيدها بان لا يكون على صورة الاناء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك واعتقد جواز جعل خيط السجدة من حرير وكذا شرابها تبعاً لخطيئها وقال ينبغى جواز خيط نحو المفتاح حرير الحاجة مع كونه أسهل وأقوى من الغزل اه سم على منهج وقول سم هنا وهو دخول الحاجة أقول قد تمنع الحاجة فيما ذكره ويقال بالحرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز فى نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصوصها وقوله فيه نظر فيحرر الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار وقوله وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حرير واعل المراد به ما يتخذ على قدره الكوز للتغطية بخلاف وضعه ومن ديل من حرير فلا يجوز وقوله وكذا شرابها أى التى هى متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يوصل به بين حب السجدة فلا وجه لجوازه لانتفاء الحاجة له ثم رأيت فى حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغى جواز خيط نحو المفتاح الخ وينبغى ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان لاحظ الزينة

(قوله وبس خشن) أى لاقى البدن أم لا (قوله وبس لبس العذبة) هى اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة وينبغي أن يقوم مقامها رخاء جزء من طرف العمامة من محلها (قوله وتضييع المال) ومع ذلك هو مكروه لا عند قصد الخلاء (قوله يندب لهم لبسه) أى ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليحلقوا بهم وعبارة طب في يده النصف وبجث الزركشى انه يحرم على غيره الصالح التزيين به ان غربه غيره ١٠٢ حتى يظن صلاحه فيه طيه قال بعضهم وهو ظاهر ان قصده به هذا التغير

فلم تأمل ومثله من تزيين العالم وقد كثرت زلماته (قوله وبس ان يبدأ بيمينه لبسا) أى ولو خرج من المسجد فينبغي ان يقدّم يساره خروجا ويضعها على ظهر النعل مثلا ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء باليسار واليمين والخروج باليسار (قوله من ان طيبها) أى مع التمسحة والمراد بالطيب انها على هيئة غير الهيشة التي تكون عليها عند اعادة اللبس (قوله والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها) ظاهره عدم الكراهة فيكون خلاف الاولى (قوله بحيث يعرف فينجس بدنه) هو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يشهد انه يحرم وضع النجاسة الخافّة كالزبل على بدنه أو ثوبه بالحاجة فليحذر ثم قرأ ان من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة ان خاف تلويث المسجد اولى بكن دخوله بالحاجة حرم والا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور

في بس طيه جريا على العادة المسقرة من غير تكبير وبس خشن لغیر غرض شرعى خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقبل مكروه وجرى عليه ابن المقرئ تبعه القائل المصنف لها عن المتولى والرويانى وبس لبس العذبة وان تكون بين كتمه لا اتباع ولا يكره تركها اذ لم يصح في النهى عنه شئ ويحرم اطالته اطولا فاحشا وانزال ثوبه أو ازادته عن كعبه للخلاء للتعبد الشديد الوارد فيه فان اتقت الخلاء كره وبس في السكم كونه الى الرسخ لا اتباع وهو المفضل بين الكف والساعد والمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهى عن ذلك والاوجه ان الذراع يعتبر من الكعبين وقبل من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين ورجحه جماعة وقيل من اول ما عس الارض وافراط توسعة الثياب والا تكام بدعة وسرف وتضييع المال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيستلوا ويطاوعوا فيما عنه زجروا كما قاله ابن عبد السلام وعلمه بان ذلك سبب لامتناع امر الله تعالى والانتفاء عما نهى الله عنه ويكره بلا عذر المشى في نعل أو خف واحدة للنهى الصحيح عنه بل يخالفهما او يلبسهما البعدل بين الرجلين ولا يخلط مشيه وان يفعل قائما للنهى الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه ان المذلس المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها اذ لا يخاف منه انقلاب وبس ان يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلعا وان يجامع فحوا عليه اذا جاس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه الاعذر كخوف عليهم ما وان يطوى ثيابه ذاكرا اسم الله لما قيل من أن طيبها يرد اليها أرواحها ويمنع لبس الشيطان لها وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقبّاء وقرجيسة ولو محلول الا زار اذ لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها (و) يحل لا آدمى (لبس الثوب النجس) أى المتنجس بدليل قوله بعد ~~وكذا~~ جلد الميعة في الاصح لان تكليف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصا على الفقير وبالليل ولان نجاسته عارضة ممحولة الازالة نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء) ينبغي ان يكون غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذرى الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة

حائض امنّت التلويث ولو لغير حاجة فان اجيب بعذرها وعدم اختيارها في خروج هذه النجاسة وجب أن اليه يلحق به كل ذى نجاسة لا اختار له في حصولها الا ان يفرق بان العذر هنا انتم فليحذر وفي شرح المنهاج اشحنوا مع حل لبسه أى الثوب في غير الصلاة ونحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما يحشمه الاذرى اه ثم قرر مد تحريم دخول من بنحو ثوبه نجاسة المسجد ومكثه فيه من غير حاجة اه سم على منتهج (قوله ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء) ينبغي ان يكون محل ذلك اذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس محاطا بالصلاة ومن ثم اذا كان معه ما يجازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجيد في الوقت ما ولا تراه وان يجامع زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك أيضا

(قوله لاجلد كلب وخنزير) \* (فرع) \* قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما الفير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لان من شرب الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان ١٠٣ عليه ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة مجوزة لاستعمالها

وله انه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ونحوها) كطواف مفروض وخطبة الجمعة بخلاف ايسره في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعاً أم لا قطعاً القرض بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان ايسره في اثناء طواف مفروض ذنبه قطعاً جائز وبدونه يمتنع أما اذا ايسره قبل أن يحرم ينقل أو فرض غير مضيق أو بعد تحريمه ينقل واستمر بالحرمه على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على ايسره فانهم (لا جلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل ايسره لاحداث لا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذلك الكلب الا في اغراض مخصوصة بعد موته الأولى (الضرورة كنجاة قتال) وخوف على عضوله أو اغييره من نحو حراور بد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشيتها الكلاب والخنزير بذلك مساواة ما ذكره في التغليظ وليس بالباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلد مثله مسـ تلزم لاقتنائه ولو سلم فاقته على الاقتناء دون الالباس على أنه قد يجوز اقتناؤه واضطراراً محتاج الى حمل شيء عليه أو يدفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها ولم يضر تركه بلأكله كما يتركه بالميتة فله حينئذ ان يجاله كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكل الاسماء والتظهير فيه ويؤيد ما أشرنا اليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقتنى وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرهما الكلب يقتنونه بالتفصيل وبما لا يؤمر بقتله ليس لاجراء غيرهما مطلقاً لانه قد يحرم تجالسه ان تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم ان لم يتضمنه اما تغشيتها غير الكلب والخنزير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا يحل بخلاف تغشيتها بغير جلد من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرهما لا يحل ايسره أيضاً (في الاصح) في بدن آدمي أو جزئه أو فوق ثوبه لماعليه من التعبد في اجتناب النجاسة لا إقامة العبادة وقضية لعله ان غير المميز كالداية ويحتمل خلافه اعتباراً بما من شأنه ذلك وهو الاوفق باطلاقهم ويسـ تنفى العاج فيحمل مع الكراهة حيث لا رطوبة استعماله في الرأس والجمجمة كما في المجموع والاحرم وقول الاسوى انه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل انما ذكره الاهباب في وضع الشيء في الاناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والاناة الشافعي في البوطي وحرم به جمع منهم القاضي ابو الطيب والشيخ ابو علي الطبري والماوردي وكانهم استفتوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد آدمي وان كان طاهراً وشعره يحرم استعماله كما هو اوافق الكتاب (ويحمل) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك

الصلاة ونحوها ما فيها فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان (قوله والاحرم) لما فيه من تحييس الرأس والجمجمة (قوله وجلد آدمي) أي ولو حراً بخلاف الخلع (قوله ويحمل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب =

الصلوة ونحوها ما فيها فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان (قوله والاحرم) لما فيه من تحييس الرأس والجمجمة (قوله وجلد آدمي) أي ولو حراً بخلاف الخلع (قوله ويحمل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب =

= واظنه في باب الآنية نقلا عن الروائي واقره ما حاصله انه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالتخذ من عظم القيل لغرض الاستصباح به فيها واعقده شيخنا طبرسي رحمه الله وان وجد طاهرة يستصح فيها وهو ظاهر لان غرض الاستصباح حاجة يجوز لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطفاء نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر انما يحرم لغرض غرض فالتأمل \* (فرع) \* اذا استصح بالدهن التجسس جاز اصلاح الفتيلة باصبعه وان تجسس وأمكن اصلاحها بنحو عود لان التجسس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة ووافق م ر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن التجسس في المسجد الحاجة وامن التجسس للمسجد بنفسه او دخانه ومشي على انه يجوز داخل الدهن التجسس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد الحاجة ومنها قصد الاسراج بشرط ان لا يحصل تجسس وان قل ١٠٤ ثم قال م ر يجوز اسراج الدهن التجسس في بيت مستعار معه او مؤجر له بشرط ان لا يلوئه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو كان موقوفا او نحو قاصر امتنع أى ولو يسير الا انه ليس هناك مالك يعتبر برضاه ويتفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلالة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال م ر ينبغى ان يمتنع اذا ترتب علمها تسويد الجدران وجوز ان يستثنى ما اذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم م ر على منعه (قوله وتوقيحها) أى تليص حوافرها بالشحم المذاب كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله للمنافيه من تنجيسه) يؤخذ منه انه ان لم يحصل منه تجسس لم يحرم وفي م ر على منعه ما نهى ووافق م ر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن التجسس في

دهن الدواب وتوقيحها به كماله ذلك بالتجسس (على المشهور) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في من فقال ان كان جامدا فاقترعها وما حوالها وان كان مانعا فاستصحبها او فانتفعوا به اما في المسجد فلا للمنافيه من تنجيسه كذا جزم به ابن المقرئ تبعه الاذرى والزرکشي وصرح بذلك الامام وهو العمدة وافتى به الوالدرجسي رحمه الله تعالى وان مال الاستنوى الى الجواز مع لالة بقلة الدخان وحمل بعضهم الاول على الكثير اخذوا من التعاميل قال الاذرى والاشبه ان يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما اذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدار وحمل ذلك في غير ذلك ونحو الكلب فلا يجوز الاستصباح به لغلظ نجاسته ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقلة به والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا ريح الخارجة من الدبر كالجشاء لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز ان تكون رائحة الكريمة الموجودة فيه لمجاورته النجاسة لانه من عينها ويجوز كما في المجموع طلى السفن بشحم الميته واتخاذ صابون من الزيت التجسس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يطرههما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويباشرها الدابغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك النجبة المنفتحة تحت المعدة لانه يجوز لتحليل الابلاج فيها ويجوز اطعام الطعام المتجسس للدواب

\*(باب صلاة العيدين)\*

الفطر والاضحى وهو مشتق من العود لتكرره كل عام وقيل لعود السرور بعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجمعه اعياد وانما جاع بالياء وان كان اصله الواو لازوما في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب والاصل في صلاته قبل الاجماع مع الاخبار الآتية قوله تعالى فصل لربك وانحر ذكر انه صلاة الاضحى وان اول عيد صلاه

المسجد الحاجة وامن التجسس للمسجد بنفسه الى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة) اما دبغ الجلود وبروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تسجيد الارض به أيضا م ر زيادى اى ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلود ويغسل سبعة ايام بتراب \* (باب صلاة العيدين) \* (قوله صلاة العيدين) اى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائد الله تعالى) قال ج اى افضاله م وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقل هذا الشيء اعود عليك من كذا اى انفع وفلان ذو صفة وعائدة أى ذو عفو وتعطف م ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالافعال (قوله للزومها) أى الداء فى الواحد يعنى أن لزومها فى الواحد حكمه ذلك لانه موجب له فلا رد ونحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات (قوله ذكرانه) أى ما أمر به صلاة الاضحى الخ (قوله وأن أول عيد الخ) أى وذكر انه لاله

النبي



(قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرع على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافعي قد يخالف ما نقله سم على منهج عن والد الشارح فليراجع وعبارته ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال صرح الرافعي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه قال سم على حج بعدمأذ كرفليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أي اعتدبها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد الفطر أو الاضحية) قال حج مطلقا ومعنى الاطلاق سواء كانت وداة أو مقضية (قوله ثم يسبع تكبيرات) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر يسبع في الاولى وخمس في الاخرة نصها قال بعض الاعاظم - حكمه هذا العدد انه ١٠٦ لما كان للوترية أثر عظيم في التذكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها

مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلته وترا وجعل سبعة في الاولى كذلك وتذكيرا بالاعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجارية وثوبقا لله لان النظر الى العدد الاكبر أكثر وتذكيرا بخالف هذا الوجود بالتفكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خالقها ما في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة والماجرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمسة أقرب وترا الى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خمس ذلك اه (قوله ينف بين كل ثنتين) قال عميرة يستفاد منه انه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والاولى ولا عقب قيام

الدين قال الاذرعى ولم اره غيره وقبل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتنال (وقته اما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس وان كان ثاني شوال كما سيأتي (وزوالها) لان معنى المواقيت على انه متى خرج وقت صلاة دخل وقت اخرى وبالعكس ويدخل وقتها بول طلوعها ولا يعتد برتمام الطلوع خلافا لما في العباب ومعلوم ان أوقات الكراهة غير داخله في صلاة العيد فلا يكبر فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها اعتبه مفرع على مرجوح وأما كون آخر وقت الزوال مقتضى عليه لكن لو وقعت بعده حسبت وسيأتي انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها صلى من العداداء (وبسن تأخيرها لترفع الشمس كرح) أي كقدره لاتباع وللخروج من الخلاف فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع (وهي ركعتان) اجاعا وحكمهما في الاركان والشروط كغيرها من الصلوات (فيحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر او الاضحية كما مر (ثم) بعد تكبيرة التحريم (يأتي) ندبا (بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم يسبع تكبيرات) لخبر رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبلها وعلم من كلام المصنف ان تكبيرة الاحرام غير محسوبة من السبعة (ينف) ندبا (بين كل ثنتين) منها (كآية معتدلة) أي لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو على في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (يها) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويجسد) أي يعظم الله روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولا وفعلا (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور ان يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) لانه لا تنافي بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره ابو بيطي

الثانية قبل أولى الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منهج (قوله منها) أي السبع والخمس (قوله بقدر ولو سورة الاخلاص) هذا قد يدل على انهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة اه سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قاله فان آياتها اقصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعقبها ذكر مسنون) أي في الجملة والافاقيا من السجدة الاخيرة يعقبه التشهد الاخير وهو واجب ومن الذكر المسنون أيضا التعوذ بعد التكبير من قيام السجدة الثانية من الركعة الاولى والثالثة (قوله اي يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والحمد (قوله قولا) أي بأنه قولا لا خ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم



(قوله ولو قال ما اعتاده) أى بدل ما قاله المصنف وأعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه ويذكر الله ينهجا بالمأثور رأى المنقول وذكر من المنقول عن الصيدلاني عن بعض الأصحاب أنه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يده الخير وهو على كل شئ قدير وعن المسعودي أنه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه والظاهر ان مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتقيد بالاذكار الواردة هنا وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال يقف بين كل الخ ولم يقيد به ذكر مخصوص وعليه فلو فصل بينهما ذكر وترجم عنه بغير العربية عند العجز جاز كما قبل به في الاذكار الواردة عقب القسمة (قوله ويكبر في الثانية خمساً) لو أوردك الامام في الثانية أى بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى ففعل معه الخمس وفي الثانية يفعل الخمس أيضاً اه سم على منهج (قوله أو مالكي كبرستاناً به) قال سم على حج أى ندبا اه وظاهره انه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والام وهو مشكل بناء على ان العبارة باعقاد المأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع فيها عند الموالاة مبطل لانه تحصل به افعال كثيرة متوالية فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى بين الرفع وجبت متارقه قبل تلبسه بالمبطل عندنا ومنه ما لورفع يديه ثلاثاً متوالية فان صلواته تبطل بذلك ولوسهوان سهل الفعل كعمده في البطلان بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه ١٠٧ الآن أتى بما يعتقده أحدهما والافلا

وجه لما يعتقده حينئذ اه وكتب عليه سم كلامهم كالصرح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقه واحداً منهما اه وتصوير الشارح بقوله ولو اقتضى بحنفى الخ يشعر بموافقة حج وبقي ما لوزاد امامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أولاً فيه نظرياً وينبغي له عدم متابعتها لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بالرفع لم يضر لانه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر

ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله اكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليمياً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكبيرة الأخيرة (يعود) لانه لا افتتاح للقراءة (وبقرأ) الفاتحة كغيرها وسأى ما يقرأ بعددها (ويكبر في) الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) العود (والقراءة) للخبر المار ولو اقتضى بحنفى كبر ثلاثاً أو مالكي كبرستاناً به ولم يزد عليه مع انما سنة ليس في الاتيان بمخالفته فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجملة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة وأهل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكد وايضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدى الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جملة الاستراحة فلم يثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويجهر) للاتباع (ويرفع يديه) استحباباً (في الجميع) من السبع والخمس كغيرها

يستفاد من قول حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدهما (قوله حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتضى مصلى العيد مصلى الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هنا فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعدا فتباعدت عنه بخلافها مع اختلافها اه سم على حج (قوله لم يأت بها) أى سواء كان تركها اعمداً وسهواً واجهلاً بالحل ثم ما ذكر من انه لا يأتي به اذا تركه امامه بشكل بما لو تركه الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي به اللهم الآن يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيت في حج مانعه ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهر لندب الجهر بها والرفع فيها كما مر في الاتيان بها أو يعضد بشروع الامام في الفاتحة مخالفة له ويؤيده انه لو اقتضى بمخالف فتركها اتبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا وما ذكرناه واضح لان ما ذكره قدير عليه ان الرفع والجهر سنتان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضيه تركه مائر كاوجبى بالاصل وهو التكبير سرراً (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما اذا فرغها بذلك وما اذا والا وقضية ذلك ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع انه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه م وان هذا الرفع والتعريف مطلوب

== في هذا المثل فلذا لم يكن مضر الكن اهل الواجهة ما عتده شيخنا في شرح المنهاج عما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه  
سم على منهج وقوله بما يفيد البطلان ضعيف وعبارة حج ولواقندي يحنق والى التكبير والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لان  
العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوا الى المبط فيها اختيارا  
أصلنا لم لا بد من تحققة للموا لا لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يتصل  
وفعه عن هويه حتى لا يسهان حركة واحدة اه وكتب عليه سم قوله لزمه أى مفارقتها أقول هو غير بعيد وان خالف مر محتجا  
بالقياس على التصديق المحتاج اليه اذا كثروا الى آخر ما ذكر فليراجع اه والا قرب ما قاله مر اذ غايته انه ترك سنة وهي  
الفصل بين التكبيرات وأق بالتكبير الذى هو مطلوب منه ويمكن حل كلام حج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة  
فان البطلان فيه قريب كما قدمناه أيضا (قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم نظرا اذا الرفع انما هو في التحريم والهوى  
للا ركوع والقيام من التشهد الاول والتكبير فيها ليس أكثر من باقى التكبيرات ولا مساويا اللهم الآن يقال جعل ما عدا ما ذكر  
كأنه شئ واحد متعلق بالسجود (قوله كما في تكبيرة التحريم) أى كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم (قوله ويأتى في ارسالها  
مامر) أى من انه لا يابى به اذا المقصود ١٠٨ عدم العبث به ما هو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها ماتحت صدره

من معظم تكبيرات الصلاة ويستحب له وضع يده على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين  
كفى تكبيرة التحريم ويأتى في ارسالها مامر ولوشك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل  
كعدد الركعات ولو كبر غائبا وشك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة اذ  
الاصل عدم ذلك أو شك في أيها احرم جعلها الاخيرة وأعادها احتياطا (ولسن) أى  
التكبيرات المذكورة (فرضا ولا بعضا) وانما هي هيات كالنحو ودعاء الافتتاح فلا  
يسجد لتركهن عمدا كان أو سهوا وان كان الترك لكلهن أو بعضهن مكرها ولو فاتته  
صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء اقضاها في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام المجموع  
لانه من هياتها وجزم به الباقي في تدريسه فقال وتقتضى اذافات على صورته ما هو  
المعتد لا فاما نقله ابن الرفعة عن العجلي وتبعه ابن المقرئ ويؤيد ما قلناه ما فتى به  
المصنف من استحباب القنوت في قضاء الصبح وما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل  
من أنه ينوب في صلاة الصبح المقضية اذ قلنا يؤذن لها (ولو نسيها) فقد تركها قبل ركوعه  
أو تعدت ركعها بالاولى (وشرع في القراءة) وان لم يتم فاتحتها (فاتت) في الجديد فلا تداركها

(قوله أو شك في أيها) أى في أيها  
نوى به الاحرام (قوله وأعادها  
احتياطا) أى التكبيرات  
السبع (قوله فرضا ولا بعضا) أى  
وعليه فلو نذرها وصلها كسنة  
الظهر صحت صلاته وخرج من  
عهدة النذر لما عمل به الشارح  
من انها هيات الخ (قوله فلا  
يسجد) أى فان فعله عامدا عالما  
بطلت صلاته أو جاهلا فلا (قوله  
وتقتضى اذافات على صورتها)  
أى من الجهر وغيره وهل تسن  
الخطبة لها أيضا اذا قضاها جماعة

لا يبعدنم كما هو ظاهر اطلاقهم وفاقا لم روعلى هذا فهل يتعرض لاحكام الفطروالا نعمة محكا كالأداء ولا نها تنفع فان  
في المسئلة قبل أم لانيه نظر فليتنا مل اه سم على منهج أقول ولا يبعد نذب التعرض سيما والفرض من فعلها محكا كالأداء (قوله  
اذا قلنا يؤذن لها) معتد (قوله فلا يداركها) قال مر أى في هذه الركعة لا مطلقا فانه يسن أن يداركها في الركعة الثانية مع  
تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها سئل ان يقرأها مع المنافقين في الثانية وان  
كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خسا وأق في ثابته بخمس لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى وهم اذا فرق نذب قراءة الجمعة  
مع المنافقين في الثانية اذا تركها في الاولى كما مر في بابها اه حاصل ما قدره ومشى عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث  
لا يداركها في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يداركها في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في  
الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام كما في الصورة المذكورة ولا لا يداركها في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يداركها  
في الثانية وفرق بين الكل والبعض وقال قضية هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة في اول صلاة الجمعة اقتصر على المنافقين  
في الثانية ومال الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحذر وليراجع وما ذكره في ذلك كله كلام شيخنا في شرح المنهاج اه سم على منهج  
ومال حج للاخذ بها حيث قال وهو محتمل وقول سم في اول هذه القولة ويسن ان يداركها قال حج أى حيث لم يكن مأموما

(قوله بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه) أي أو فيما يقرب منه بان وصل الى حد لا تجزئ فيه القراءة (قوله وسن له إعادة الفاتحة) أي ولا بشكل بان فيه تكرر يركن قولي وهو مبطل على قولنا نقول لعل ذلك مقيد بما لو كرره بلا عذر وهو انما كرره هنا لطلبه منه لتمتع القراءة بعد التكبير اهـ حج بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة قال في السكافية المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال المحشر وق قال الواحدى جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما مظلمة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال بجاهده وهو فاتحة السورة اهـ سم على منهج (قوله انه يقرأهما) أي حيث اتسع الوقت والافيهضهما قال سم على شرح البهجة الكبير ما نصه بعد كلام ذكره فان قلت لكن يخالف مسألة الانوار المذكورة وهي انه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فالأفضل ان يأتي بها بسننها في شرح الروض نقد الاعن القارقي وغيره من انه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع الم تنزيل في الاولى وهل أتى في الثانية اقصر على قراءة ما يمكن منها قلت لا مخالفة لان السنة تحصل ١٠٩ بقراءة بعضهم وكلام الانوار فيما

اذا لزم قوات السنة بالكلية فليتأمل (قوله جهرا) أي ولو منفردا شوبرى اهـ سم على منهج (قوله كان سنة أيضا) أي ومع ذلك فالقراءة بالاولين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على منهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وان لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اهـ ويدل على الحرمة قول متن الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأسأ قال شارحه السنة الرقابة بعد القرينة اذا قدمها عليها (قوله وكون الخطبة عريية) انظر ولو كانوا من غير العرب اهـ سم على

فان عاد لم تبطل بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه أو بعده وعاد للقيام اكبر وهو عام عدالم فان صلاته تطل ولو تركها وقه وذولم يقرأ كبر بخلاف ما لو نعتو ذبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما هو لانه بعد التمتع ولا يكون مفتتحا (وفي القديم يكبر ما لم يركع) ابقاء محله وهو القيام وعليه لو تذكروا في أثناء فاتحته قطعها وعاد له استأنف القراءة أو بعد فراغها كبر وسن له إعادة الفاتحة ولو أدرك امامه في ركوعه لم يكبر جزما (ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى) سورة (ق وفي الثانية) سورة (اقتربت بكما هما) للاتباع كما في مسلم والظاهر كما قاله الاذرى انه يقرأهما وان لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرا) ولو قضيت نمازاه وهو من زيادته على المحرر ولو قرأ في الاولى بسج وفي الثانية بهل أنك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسن بعدهما) أي ركعتي العيد (خطبتان) اقتداء به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم ويأتى بهما وان خرج الوقت فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ولو قدم الخطبة على الصلاة لم يعتد بها كما صوبه في الروضة وهو ظاهر نص الام كما لو قدم البعدية على القرينة (وأركانها) وسنهما (كهى) أي كما (في الجمعة) وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط فيهما كما في القيام والستر والطهارة وهو كذلك فيجوز له ان يخطف قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام نعم يعتد بآداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عريية على ان الاسماع هنا يستلزم السماع وعكسه قال في التوسط لاختفاء ان الكلام فيما اذا لم يندر الصلاة والخطبة أو ما لو نذر وجب ان يخطفها قائما نص عليه في الام ويستحب

منهج (أقول) ظاهرا طلاق الشارح ذلك ويوجه بانه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ثم رأيت في حج مانصه ولا بد في ادائها من كونها عريية لكن المتجه ان هذا الشرط الكمال الاصلاح بالنسبة ان يهتد بها اهـ قال سم على حج فلو قرأ الخب الآتية لا بقصد قرآن فهل تجزئ اقراءته ذات الآتية أو لا لان الآتية تكون قرآنا لا بالقصد فيه نظر اهـ (أقول) الاقرب الثاني بل لا وجه للتردد لانه اذا قصد الذكرك لم يكن قرآنا وبقي ما لو قرأ الآتية والحالة ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئ مع الحرمة أو لا فيه نظر أيضا وصريح كلام شرح المنهج حيث قال وحمة قراءة الخب آتية الخ الاجزاء لان الحرمة لاصري خارج وقد وجد مسمى الآتية ذاتا ووصفا (قوله على ان الاسماع هنا يستلزم السماع) لعله احتريزه عما قيل انه يقال اسمعته فلم يسمع فان ذلك مجاز والمراد منه رفعت صوقي بالكلام فلم يسمع لبعده مثلا (قوله أما لو نذر وجب ان يخطفها قائما) وكذا لو نذر ثم الخطبة وحدها وكان قيام غيره من بقية شروط الجمعة بناء على ان النذر يثبت له مسلك واجب الشرع ومع ذلك لو خالف صرح مع الا

(قوله أحكام الفطرة) الاولى ان يقول بعد قوله الفطرة أى أحكامها ومثله يقال فيما بعده لان فيما ذكره تغيير الاعراب المتعذر رايته كذلك في بعض النسخ (قوله بتسعة تكبيرات) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة لا بعد القواف كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على منهج (أقول) ويحتمل ان يقال بعدم القواف ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثار منه في فصول الخطبة أى بين مجعاتها (قوله ولا افرادا) أى واحدة واحدة وقوله ولا أى فيضم الفصل الطويل فلم ان ذكر الولا ١١٠ لا يغنى عن ذكر الافراد وقد أوضح ذلك في القواف اه سم على منهج (قوله

والثانية بسميع) وينبغي ان يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله ولا كذلك) أى افرادا (قوله أو قرن بينهما) أى أو بين الجميع (قوله جاز) يؤخذ من تعبيره بالخواز كالحلى عدم سن الفصل المذكور وعلمه فهل يكون خلاف الاولى أو لا فيه فظا والاقرب الاقول لاز في الاتيان به ترك الولا المطلوب (قوله وليست بها) وينبغي على ذلك انه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وان قلنا بوجودها الصحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أى حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد لما يأتي في قوله فلو صلى الخ (قوله ما لم يحف فوترها) أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها واخرها الى فراغ الخطبة (قوله فيقدمها عليه) أى السماع (قوله إعادة ذلك) أى الخطبة ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الدخولون وترتبا في الجهي (قوله الا الثلاثة

الجلوس قبلها والاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان أى في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الاتيان بها (ويعلمهم) استحبابا (في) كل عيدا أحكامه في عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهى بكسر الفاء كما في المجموع وبعضها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) في (الاختي) أحكام (الاختية) لا لتباع ولكونه لا نقابا لحال (يفتح) الخطبة (الاولى بتسعة تكبيرات ولاه) افرادا (و) الخطبة (الثانية بسميع) ولاه كذلك اقول عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شئت بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتتحها بسميع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركوع فعملها ناسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والولا سنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز والتكبيرات مقدمة للخطبة وليست منها واقفاح الشئ قديس ون يعرض مقدماته التي ليست من نفسه ويسن للنساء استماع الخطبتين ومن يصلي وحده لا يخطب لعدم فائده ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة صلى فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى حلا فان دخل وعلمه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع لعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يحف فوترها اذ قدمها عليه واذا آخرها تخير بين صلاتها في محله وبين فعلها في غيره ان امن فوترها ويسن للامام بعد فراغه من الخطبة اعادته ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذكر او الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيدين والسكوفين والاسنساء وأربع في الحج وكذا بعد الصلاة الاخطبتى الجمعة وعرفة وقبلها وكذا اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج فترادى (ويذهب) له (الغسل) لكل من عدا الفطر والاختي قياسا على الجمعة وفهم من اطلاقه استحبابه لكل أحد وان لم يحضر صلاته لانه يوم زينة فاعسل له بخلاف غسل الجمعة وقد مر الكلام عليه في الجمعة لكنه ذكره هنا توطئة لقوله (ويدخل وقته بنصف الليل) لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون صلاة العيد من قراهم فلو لم يحز الغسل لبلا شق عليهم والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالليل وامكن المستحب فعليه بعد الفجر

الباقية) أى بعد عرفة وقوله (ويذهب له الغسل) أى فان لم يتيسر له الغسل تيمم (قوله استحبابه لكل أحد) قال سم على حج (وفي) وهل يستحب للناض والنساء ما فيه من معنى النظافة والزينة وكما في غسل الاحرام فيه نظرا اه (أقول) هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم (قوله ولا يمكن المستحب فعليه بعد الفجر) قال سم على حج بعدما ذكره وهل غير الغسل من المندوبات كالتكبير والطيب كذلك ولا يدخل وقتها الا بالفجر فيه نظرا اه وفي شرح الارشاد للحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والتزيين اه وقضية الاقمار على هذين ان التكبير انما يكون بعد الفجر وسماعى ما يوافق في قول اشارح ويكر الناس ندباً بعد صلاة الصبح وعبارة متنى الجبرين تبعا لارشاد الغسل للعيدين والتطيب والتزين اقاعد وخارج وار غيره هل من نصف ليل اه

(قوله أى التطيب) هل التطيب وما ذكره من التزين الخ هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والاقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يختص التزين فيه بمجرد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن (قوله والتزين) أى تزيينه نفسه (قوله لافي الجمعة) وينبغي أيضاً ان يكون غير البيض أفضل اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وقد يؤيده قراهم اذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بثياب البذلة فنصوا على استثناء هذه الصورة فبقى ما عداها على عمومها لان الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معنى اه وبعبارة سم على هجة لو وافق العيد يوم الجمعة فلا يعد ان يكون الافضل ليس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالايض فليتنامل اه لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانصه وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الايض أو العيد فالأعلى أو يراعى الجمعة وقت إقامة العيد فيقدم الايض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشكل على هذا الاخير أن قضية قوله ١١١ في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت

في جميع اليوم وقدير حج مراعاة العيد مطلقا اذا الزينة فيه أكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتنامل اه (قوله أما الاثالث فيكره الخ) هذا علم من قوله أولا ويأتى في خروج الحرة والامة الخ وقوله ذات الجال قضية ان غير الجملة تحضر غير متزينة وان كانت شابة وقضية تعبير غيره بشابة يخرج به (قوله ويستحب ازالة الشعر) أى الذى تطلب ازالته كالعانة والابطأى فلولم يكن يبدنه شعره بل يسن له امرار موسى على بدنه تشبيها بالخاقين أم لافيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لان ازالة الشعر ليس مطلوب بالذات بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر

(وفي قول) يدخل وقته (بالشجر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب (والتزين كالجمعة) باحسن ثيابه وأفضلها البيض الا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لافي الجمعة والفرق ان القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع وسواء اراد حضور الصلاة أم لا ولو صبيا كما مر في الغسل اما الاثالث فيكره حضور ذات الجال والهيئة منقوت ويستحب لغيرها باذن الزوج أو السيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلتها والخنثى كالانثى فيما تقر فان كانت الانثى مقيمة يبيتها يستحب لها ذلك ويستحب ازالة الشعر والظفر والريح الكريه والمستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاسنوى وهو ظاهر وذو النوب الواحد يمسح بدهنه ليل للجمعة وعيد (وفعلها) أى صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالصرا ان اتسع أو حصل مطر ونحوه اشرفه واسهولة الحضور اليه مع الوسع في الاول ومع العذر في الثانى فلو صلى في الصمراء كان نارا كاللاولى مع الكراهة في الثانى دون الاول وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقة اشرفه جامع سهولة الحضور لهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذل قبل اتساعه الا أن والحيض ونحوهن يقفن بياب المسجد لمطره دخولهن له ولو ساقط المساجد ولا عذر كره فعلها فيها التشويش بالزحام وخرج الى الصمراء لانها أرفق بالراكب وغيره (وقيل) فعلها (بالصمراء) أفضل لما مر (الا عذر) كطرو ونحوه فالمسجد أفضل (ويستخلف) الامام ندبا عند دخوله الى الصمراء (من يصلى) في المسجد (بالضعفة)

وبين الحرم اذا دخل وقت تحلله وليس برأيه شعر حيث يسن له امرار موسى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوبه لذاتها (قوله وهو ظاهر) أى لشدة الاحتياج الى ما خرجوا الاجل في طلب منهم الخروج بصورة الذل والانكسار (قوله ان اتسع أو حصل مطر) أى فلولم يتسع وفعلها بالصمراء فهل الافضل جعلهم صفوفاً وصفوا أو اذافيه نظر والاقرب الاول لما في الثانى من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يمتونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصنفين من غير اقرار طي السعة ولا ضيق (قوله مطلقاً) أى سواء حصل مطر أم لا (قوله بمسجد مكة) لم يقل بهم لان المنصوص عليه مسجد مكة وأما بيت المقدس فالحقه به الصمد لاني كما في الحلى (قوله يقفن بياب المسجد) أى وان لم يسمن الخطبة اظهار الشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد من هذه العبارة انهم اذا حضرن يقفن بياب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهم (قوله وخرج الى الصمراء) أى ندبا

(قوله ان يحط بغير أمر الوالي) بل مثل الوالي الامام الراتب اذا اراد الخروج للصلاة فاستخاف غيره أولا فيه نظروا لاي عهده  
 مثله لانه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله في امامة عبيد وسخوف) قضية اقتضاه على ما ذكره شموله ولاية الصلوات  
 لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من افراد الجمعة بامام (قوله فيستحقها امامها) أي يقدم فيها على غيره كالامام الراتب  
 في الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهب أطولهما) ظاهره وان ضاق الوقت لكن قال حج قال ابن العماد يستحب الذهاب  
 في أطول الطريقين الا للصلاة على الجنازة فانها اذا كانت في مسجد او غيره نذبت المبادرة اليها والمنى اليها من الطريق الا قصر  
 وكذا اذا خشي قوت الجماعة اه ١١٢ ويؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب في اقصر الطريقين والامر اع اذا ضاق الوقت

بل يجب ما ذكر اذا خاف قوت  
 القرض (قوله أو أكثرها)  
 قال حج وعلى كل من هذه  
 المعاني يسن ذلك ولولم يوجد  
 فيه كراهي والاطماعي (قوله  
 واستحب للامام) أي أقول  
 باستحبابه فهو بصيغة المضارع  
 (قوله ان يتف في طريق رجوعه)  
 أي في أي محل اتفق منه وهل  
 يختص ذلك بالعيد او بغيره  
 العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من  
 قوله الا في ولاية تقديم ما ذكر  
 بالعيد الثاني فالراجع \* (فائدة)  
 ذكر الشامي في سيرته في جواع  
 أبواب سيرته عليه الصلاة  
 والسلام في صلاة العيدين في  
 الباب الرابع من آدابه في رجوعه  
 من المصلي مانعه وروى الطبراني  
 والبيهقي عن علي رضي الله عنه  
 قال الخروج في العيدين الى  
 الجبانة من السنة اه (قوله

كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الاقوياء لما صح ان علماء الاستخفاف بامامه وود  
 الانصاري في ذلك ولان فيه حثا واعانة على صلاتهم جماعة ويكره الخليفة ان يحط بغير  
 أمر الوالي كما في الام والاولى ان يأذن له في الخطبة وحية نذالمتجه استحباب الاستخلاف  
 في الخطبة والصلاة جبريا وليس لمن ولي امامة الصلوات الخمس حق في امامة عبيد وسخوف  
 واستسقاء الا ان نص له على ذلك أو قاده امامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عبيد في عام  
 صلاها في كل عام لان لها وقتا معينتا تكرر فيه بخلاف صلاة الخوف أو الاستسقاء فلا  
 يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدها فيه وامامة التراويح والوتر تابعة للامامة  
 في العشاء فيستحقها امامها (ويذهب) نذبا قاصدا لصلاة العيدين كان قادرا اماما  
 أو مأوما (في طريق ويرجع في) طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه ويخص بالذهب  
 أطولهما للاتباع في ذلك والارجح في سببه انه كان يذهب في أطولهما لتكثر الاجر ويرجع  
 في أقصرهما ووراءه أقوال آخر شهادة الطريقين تبرك أهلها به استفتاؤا وفيها تصدقه  
 على فقرائهم فانما يتصد به زيارة قبور اقاربه فيها الزيادة غيظ المخالفين الحز منهم  
 التفاؤل بتغيير الحال الى الغفرة والرضا خشية الزحمة ولا مانع من اجتماع هذه المعاني  
 كلها أو أكثرها وفي الام واستحب للامام ان يتف في طريق رجوعه الى القبلة ويدعو  
 لحديث فيه ولاية تقديم ما ذكر بالعيد بل يجزى في سائر العبادات كاللحج وعبادة المريض كما  
 ذكره المصنف في رياضته (ويكره الناس) للحضور للعيد نذبا بعد صلاتهم الصبح ليحصل لهم  
 القرب من الامام وانتظار الصلاة هذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا في المسجد  
 مكثوا فيه اذا صلوا الفجر فيما يظهره قاله البدر ابن قاضي شعبة وقال الغزي انه الظاهر  
 (ويحضر الامام) متأخرا عنهم (وقت صلاته) نذبا وليكن في الفطر كربع النهار وفي  
 الانحى كسدسه لان انتظارهم اياه اليت وقد نظرت في ذلك بعضهم وينبغي أن يحمل على

ويدعو) ويعم فيه لما هو معلوم ان الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولاية تقديم ما ذكر) أي من  
 الذهاب في طريق الخ (قوله فان صلوا في المسجد مكثوا فيه) أي فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم في الاصل لصلاة  
 الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التذكير وان كان الحضور مجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث  
 لم تحصل تلك السنة (قوله نذبا) أي ويجوز ان يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التذكير او يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا  
 لأمر الشارع (قوله كربع النهار) وابتدأه من الفجر وفي الانحى كسدسه نقله حج عن الماوردي وعبارته وحدد الماوردي  
 ذلك في الانحى بضئ سدس النهار وفي الفطر بضئ ربعه (قوله وينبغي ان يحمل) أي قوله وليكن في الفطر الخ وهو بعيد  
 وانما الوجه انه في الانحى يخرج عقب الارتفاع كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا



(قوله والاحب ان يكون غمرا) وان يكون وتر والحق به الزيب حج (قوله ويمسك في الاضحية) وعليه فلا تنحرم المرأة به اعذره  
 اه حج اي بفعل ما يطلب منه (قوله اول الاسلام) المراد به ما ليس بآخره والافصالة العبد انما شرعت في السنة الثانية من الهجرة  
 وليس ذلك اقول الاسلام (قوله والشرب كالاكل) اي فيمسك عنه كالاكل وليس هذا عين قوله قبل او يشرب لان ذلك بالنسبة لعبد  
 الفطر وهذا بالنسبة لعبد الاضحية (قوله كالراجع منها) اي فانه لا بأس بركوبه ١١٣ (قوله فركوبهم لصلاة العبد ذهابا وايابا)  
 لم يذ كر مثل ذلك في الجمعة ولو قيل

به لم يعد ولعل حكمة ذكرهم له في  
 العبد دون الجمعة كونه يوم ما طلب  
 فيه اظهار الزينة لذاته وللصلاة  
 (قوله فيكرهه النفل قبلها) اي  
 وينعقد (قوله بغير الاهم) قضية  
 التعليل انه لو خطب غيره لم يكرهه  
 التنفل وصرح حج بخلافه في  
 شرح العباب كما نقله سم عنه  
 وقضيه ايضا انه لا تقتوقف كراهة  
 التنفل له على كونه جاء للمسجد  
 وقت صلاة العبد بل لو كان جالسا  
 فيه من صلاة الصبح كره له وان كان  
 لصلاته سبب ثم قوله لا اشتغاله الخ  
 هو واضح بالنسبة لما بعدهما الطلب  
 الخطبة منه وأما ما قبلها فان كان  
 دخل وقت ارادة الصلاة فواضح  
 أيضا والابان لم يدخل وقتها أو  
 جرت عادتهم بالتأخير فما وجه  
 الكراهة الا أن يقال انه لما كانت  
 الخطبة مطلوبة منه كان الاعم  
 في حقه اشتغاله بما يتعلق بها  
 ومراقبته لوقت الصلاة لا تنظره  
 ايها (قوله ولو كانت ليلة الجمعة)  
 أي فان اعياءها من حيث كونها  
 عيد او كراهة تخصيصها بقيام اذا

ان غاية التأخير المطلوب ذلك (ويجمل) حضوره (في الاضحية) ندبا وبؤخره في عيد الفطر  
 قبله لا الاتباع وليتبع الوقت قبل صلاة الفطر ان يبق الفطرة وبعد صلاة الاضحية  
 للتخصيص (قلت) كما قال الرافي في الشرح (وياكل) أو يشرب (في عبء الفطر قبل  
 الصلاة) والاحب ان يكون غمرا فان لم يأكل ما ذكر في بيته ففي طريقه أو المصلى عند  
 تيسره (ويمسك) عن الاكل (في) عيد (الاضحية) حتى يصلي للاتباع وليتميز عيد الفطر عما  
 قبله الذي كان فيه حراما ولا يعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلواته فانه كان محرما قبلها اقول  
 الاسلام بخلافه قبل صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك قاله في المجموع  
 عن النص (ويذهب) للعبد (ماشيا) كالجمعة (بمسكنة) لما مر فان كان عاجزا فلا بأس  
 بركوبه لعذره كالراجع منها وان كان قادرا حيث لم يتأذبه أحد لا قضاء العبادات فهو مخير  
 بين المشي والركوب نعم قال ابن الاستاذ لو كان البلد غمرا لاهل الجهاد بقرب عدوهم  
 فركوبهم لمصلحة العبد ذهابا وايابا واظهار السلاح أولى (ولا يكره النفل قبلها) بعد  
 ارتفاع الشمس (غير الامام والله أعلم) لا تتفاء الاسباب المقتضية للكراهة فخرج بقيلها  
 بعدها وفيه تفصيل فان كان يسرع الخطبة كره له كما مر والا فلا وبغير الامام الامام فيكره  
 له النفل قبلها وبعدها لا اشتغاله بغير الاهم ولخالفته فله صلى الله عليه وسلم ويستحب  
 احبائه يلحق العبد بالعبادة ولو كانت ليلة الجمعة من صلاة وغيرها من العبادات الخ بمن  
 احبائه العبد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا  
 أخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قبل من هم يارسل الله قال الاغنياء وقيل  
 الكفرة أخذ من قوله تعالى ومن كان ميتا فاحييناه أي كقرا فهدينا وقيل الفزع  
 يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت أم سائلة وغيرها  
 واسوأناه انتظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال فقال لها النبي صلى  
 الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل انه رجل ولا المرأة انها امرأة  
 ويحصل الاحياء عظم الليل وان كان الاربع في حصول الميت بمزدانة الاكتفاء به بالخطبة  
 في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل احبائهم ما بصلاة العشاء جماعة  
 والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة واليلى أول رجب ونصف  
 شعبان مستجاب فيستحب

١٥ به في لم تصادف ليلة عيد (قوله وقبل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب  
 (قوله لا يعرف الرجل انه رجل الخ) أي لشدة الهول وانتظاره ما يحصل له من الفزع من الله تعالى حتى يصير عينا للكفرة فاعلمه  
 لما يحصل كأنهم في رأسه (قوله وان كان الاربع الخ) أخذه غاية لانه قد يتوهم التسوية بينهم اذا المقصد من الميت بمزدانة احبائهم  
 (قوله بصلاة العشاء جماعة) أي ولو في الوقت المفضل (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وان لم يتفق له صلواته في جماعة



\* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) \* أى وغير ذلك من الشهادة برؤية الهلال (قوله وهو ما لا يكون عقب صلاة) أى ولا غيرها  
وبين تأخيرها عن اذكارها بخلاف المقيد الآتى اهـ حج أى فقدم على اذكارها ويوجه بأنه شعرا الوقت ولا يتكرر فكان  
الاعتناء به أشد من اذكار (قوله وبالتكبير عند الاكمال) أى التكبير عند الخ (قوله ومجمله كما يحتمل الشيخ الخ) أى ويخرج بهذا  
التقديم ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عنده رجال اجاب فترفع صوته به وهو ظاهر (قوله حتى يحرم الامام) قال الشيخ عمدة  
أى الى انتهائه ثم ظاهر استقرار التكبير ١١٤ ولو خشي تأخير الامام للصلاة اهـ وعبارته شرح الروض وغيره الى تمام احكام

\* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) \* وبدأ بالاول ويسمى بالمطلق أيضا وهو ما لا يكون  
عقب صلاة فقال (يشدب التكبير) لما فرغ من ركوعه ويذكر وقتها (بغروب  
الشمس ليلة العيد) الامام فيه الجنس الصادق بعيد الفطر والاضحى (في المنازل والطرق  
والساجد والسواق) ايلا نهارا أما في الفطر فله تعالى واتكملوا العدة واتكبروا  
الله قال الشافعي سمعت من أرضاء من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم  
وبالتكبير عند الاكمال وأما عيد الاضحى فبالقياس عليه أى بالتسوية للمرسل أما  
المقيد فثبت بالسنة (برفع الصوت) اظهار الشعار العيد واسمى الرافعي من طلب  
رفع الصوت المرأة ومجمله كما يحتمل الشيخ اذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم ومثلها  
الخثي (والاظهار اذامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) اذ الكلام مباح اليه فالتكبير  
أولى ما يستعمل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه والثاني يمتد الى  
حضور الامام للصلاة لانه اذا حضر احتاج الناس الى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام  
لها وتكبير ليلة عيد الفطر آكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج  
ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء (بل يلبي) لان التلبية شعاره والمتمتع يلبي الى ان يشروع  
في الطواف (ولا يسكن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح) لانه تكرر في زمنه صلى  
الله عليه وسلم ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلاة وان خالف المصنف في اذكاره فسوى  
في التكبير بين الفطر والاضحى وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد بادبار  
الصلاة ومقابل الاصح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بمجامع الاستحباب وعليه  
عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (الحر)  
لقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله والمناسك تنقضي يوم الحر ضرورة  
بالرمي فالظهر اول صلاة تأتى عليه بعد انتهائهم وقت التلبية (ويختم بصبح آخر) أيام  
(التشريق) لانها آخر صلاة يصليها بنى (وغيره كهو) أى غير الحاج كالحاج (في الاظهر)  
تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة الحر) قياسا على التكبير ويختم أيضا

الامام وتضيئانه عند شروع  
الامام في التكبير يطلب التكبير  
من غيره ما لم يتم ولا يتخلو عن وقفة  
في حق من أراد الصلاة معه وهو  
قريب منه تأمل وعبرة شيخنا  
في شرح الارشاد الى نطق الامام  
بالرامن تكبير التحريم اهـ وانظر  
لآخر الامام التحريم الى الزوال  
أو ترك الصلاة وفي حج والذي  
يظهر انه لو قصه وترك الصلاة  
بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام  
ان كان والا اعتبر بطلوع  
الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا  
اهـ سم على منسج وقول حج انه  
لو قصه وترك أى من طلب منه  
التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به  
أى بطلوع الشمس (قوله فالتكبير  
أولى ما يستعمل به) فلوافق ان  
ليلة العيد ليلة جعة جمع فيها بين  
التكبير وقرآن الكهف والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
فيشغل كل جزء من تلك الليلة  
بنوع من الثلاثة ويختار فيها  
يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير

أولى لانه شعرا الوقت (قوله والثاني يمتد الى حضور الامام الخ) قال الحملي والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن  
الناطبة وهو من لا يصلي مع الامام اهـ (قوله آكد من تكبير ليلة عيد الاضحى) أى المرسل (قوله ولا يسكن ليلة الاظهر عقب  
الصلوات) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج (قوله المسمى  
بالتكبير المقيد) أى وهو أفضل من المرسل مطلقا لثرفه بتبعيته للصلاة (قوله ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معقدا (قوله  
كهو) ضعيفا (قوله قياسا على التكبير) أى المرسل

(قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكتوا عما لو أحرم بالحج في بقائه الزمان وهو أول سؤال فهل يلبي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والاقرب الاول لما ذكرن التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنهم انهم لا يكبر بعد فجر عرفة وقبل فرض الصبح وقد نقل سم على منهج خلافه وعبارته الوجه وفاقا لم انه يدخل ١١٥ وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة

مثلا قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم وانه لا يخرج الا بالغروب آخر أيام التشريق كالذبح اه (قوله نعيم بعد تخصيص) أي ذكر النافلة بعد الراتبة نعيم بعد الخ وقوله المطلقة بدل من قول المصنف النافلة (قوله تداركه) أي فيما بقي الى آخر أيام التشريق (قوله اما لو استغرق عمره بالتكبير) أي ولو بالهيئة الانسية (قوله بعد التكبيرة الثالثة) أي مع ما يصل بها حج يعنى من قوله لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الخ قال سم عليه عبارة العباب (فرع) • صفة التكبيرين أي المرسل والمقيم الله أكبر ثلاثا نسقا ويحسن ان يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه ثم قال ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واذا رأى

بصبح آخر أيام التشريق (وفي قول) يكبر (من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع (والعمل على هذا) في الاعصار والامصار وفيه اشارة لترجيحه لاسيما انه صحيح في مجموعهم واختاره في تصحيحه وقال في الاذكار انه الاصح وفي الروضة انه الاظهر عند المحققين وما اقتضاه كلامه من انتقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما امراده انقضاءه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة الى آخره ارا الثالث عشر في أكمل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين في القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب (والاظهر انه) أي الشخص ذكر اكان أم غيره حاضرا كان أم مسافرا منقرا أم غيره (يكبر في هذه الايام لثلاثة والراتبة) والمنذورة (والنافلة) نعيم بعد تخصيص المطلقة والمتقدمة وذات السبب كحجة المسجد والجماعة لانه شعار الوقت ولا يلحق بذلك سجود التلاوة والشكر كما استثناهما المحاملي وجرى عليه الشيخ في تحريره ومقابل الاظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة كانت أم مقضية من هذه الايام أم من غيرها لان الفرائض محصورة فلا يشق طلب ذلك فيها كالاذان في أول الفرائض والاذكار في آخرها واحتزبه قوله في هذه الايام على وفائته صلاحته منها فضاءها في غيرها فلا يكبر كافي المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه وان طال الفصل لانه شعار الايام لا تنتم للصلاة بخلاف سجود السهو وهذا كله في التكبير الذي يرفع به صوته ويجعله شعار اليوم اما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما نقله في الروضة عن الامام وأقره ولو اختلف رأى الامام والماموم في وقت انقضاء التكبير تبع اعتقاده نفسه (وصيغته المحبوبة) أي المسنونة كافي الحرر (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) ثلاثا في الجديد لوروده عن جابر وابن عباس وفي القديم يكبر مرتين ثم يقول (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (وقله الحمد ويستحب ان يزيد) بعد التكبيرة الثالثة الله أكبر (كبيرا) كافي الشرحين والروضة أي بزيادة الله أكبر قبل كبيرا (والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل) كما قاله عليه السلام على الصفا ومعنى بكرة وأصيل أول النهار وآخره وقبل الاصيل ما بين العصر والمغرب ويسن ان يقول أيضا بعد هذا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واذا رأى

اياه الخ اه لكن ظاهر كلام الشارح كالحلى ان يختم بلا اله الا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزالي على أبي ثعلبة وأعزجته وهزم الخ ولم يتعرض له حج وسم وغيرهما فيما علمت فليراجع (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بآياتهم بها بعد تمام التكبير =

ولو قيل باستصحابهم العمل بظاهر ورثتنا ذلك كرك وعمل بقولهم ان معناه لا اذ كرا لا وث كرمي لم يكن بعيدا ثم رأيت في القوت  
 لا اذ رمي مانصه عند قول المصنف يهمل ويكبر الخ روى البيهقي باسناد حسن ان الوليد بن عتبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة  
 والاشعري فقال ان هذا العيد غدا فكيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر  
 وتفعل مثل ذلك اه ولادلالته فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذي ليس في صلاة واغاييل على انه اذا فصل بين التكبيران  
 فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قول الشارح ولوقال ما اعطاه الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله  
 كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليميا كثيرا السكاح حسنا (قوله من بهيمة الانعام) والانعام الابل  
 والبقرو الغنم (قوله في عشر ذي الحجة) قضيته انه لا يكبر لرؤيته في أيام التشريق وظاهره أيضا وان لم يجز في الاضحية لان الغرض  
 منه التذكير بهذه النعمة واعل الحكمة ١١٦ في طلب التكبير هناك دون غيره من الاذكار انهم كانوا يتقربون لآلهتهم بالذبح

عندها فاشير افساد ذلك بالتكبير  
 فان معناه الله أعظم من كل شيء  
 فلا يليق ان يتقرب غيره ووجه  
 الاول انه بدخول يوم الفطر دخل  
 وقت التضحية فيتمها من يدها  
 افعلها والحكمة في طلب التكبير  
 عند رؤية بهيمة الانعام في عشر  
 ذي الحجة استحضر طمطم فيه ثم  
 الاشتغال به حتى الفعل التضحية  
 عند دخول وقتها ووجه الثاني ان  
 رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام  
 ولو مضى منه على ان ذبح ما هو  
 من هذا النوع شعرا لهذه الايام  
 وتعظيم له تعالى (قوله سن له  
 التكبير) أي كان يقول الله أكبر  
 فقط كما قاله ابن عجل والريعي وهو  
 المعتمد وقال الازرق بكبر ثلاثا  
 (قوله فالتعبير بها) أي الرؤية  
 (قوله يوم الثلاثين) أي وقبلوا اه

شيامن بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة سن له التكبير قاله صاحب التنبية وغيره وظاهر ان  
 من علم كن رأى فالتعبير بهما جرى على الغالب (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الثلاثين)  
 من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال) أي هلال شوال (الليلة الماضية افطرونا)  
 وجوبا (وصلينا العيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة بل أو ركعة  
 وتكون أداء (وان شهدوا) أي أو شهدا (بعد الغروب) أي غروب شمس يوم الثلاثين  
 برؤية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد خاصة لان شوال لا قد  
 دخل بيمينه وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد فلا تقبلها  
 ونصليها من الغد اداء وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم  
 الفري يوم يصحون ويوم عرفة الذي يظهر لهم انه هو وان كان العاشر واحتجوا به بما صح  
 من قوله صلى الله عليه وسلم النظر يوم يفطر الناس والانحكي يوم يضحي الناس وروى  
 الشافعي رضي الله عنه وعرفة يوم يعرفون قال الشيخ ويذبح في مالوق ما يسهها أو ركعة  
 منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو بمن تيسر حضور لتقع اداء ثم يصليها مع الناس  
 ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه واعلم مستثنى من قولهم محل إعادة  
 الصلاة حيث بقي وقتها اذا العيد غير متكرر في اليوم والليله فسومح فيه بذلك اما الحقوق  
 والاحكام المعاقبة بالهلال كالتعليق والعدة والاجارة والعقوت فتثبت قطعا (أو) شهدوا  
 (بين الزوال والغروب) أو قبله بزمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر قبلا  
 الشهادة (وافطرونا) وجوبا (وفات الصلاة) أداء (ويشرع قضاؤها متى شاء) مریده في  
 باقي اليوم وفي الغد وما بعده ومتى اتفق (في الاظهر) كقيمة الرواتب والاكمل قضاؤها

يج وسأني (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال غيره أي اذا أرادوا الصلاة جماعة والا فكل ان يصلي منفردا في  
 اه سم على منهج وقول سم هنا فكل ان يصلي أي بسن له ذلك وبعبارة شرح الروض ويقتضي في مالوق من وقت ما يسهها  
 أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصليها مع الناس اه وسأني في كلام الشارح  
 أيضا (قوله في صلاة العيد خاصة) قضيته انه لا يجوز فعلها بالانفراد ولا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها بالانفراد في حق من لم يرد  
 فعلها مع الناس لم يعدل هو الظاهر ثم رأيت سم على منهج استشكل ناخيرها من أصله قال ثم رأيت الاسنوي استشكل  
 ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال غيره زاد الاسنوي وكجواز التضحية وجوب اخراج زكاة الفطر قبل  
 الغد اه (أقول) والظاهر جواز صومه في عيد الفطر اه سم على منهج

(قوله بأنه ينبغي فعلها) لا يقال هذا مكرر مع قوله قبل قال الشيخ وينبغي فيما لو اُلح لا نقول الغرض مما ذكره من دفع الاعتراض  
ومما ذكره ثريان استصحاب ما بهد الشهادة (قوله ثم يفعلها غدا مع الامام) فرض الكلام ١١٧ مما لو أدرك في وقتها ركعة وقضيتها

انه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون  
الاولى في حقه فعلها منفردا ثم مع  
الجماعة بل الاكل تأخيرها اليه فعلها  
بجماعة (قوله تقبل الله منها  
ومنك) أي ونحو ذلك مما جرت به  
العادة في التهنئة ومنه المصافحة  
ويؤخذ من قوله في يوم العيد انها  
لا تطب في أيام التشريق وما بعد  
يوم عيد الفطر ولكن جرت عادة  
الناس بالتهنئة في هذه الايام  
ولا مانع منه لان المقصود منه  
التودد واطهار السرور ويؤخذ  
من قوله أيضا في يوم العيد ان وقت  
التهنئة يدخل بالتجرا بليلة العيد  
خلاف ما يعض الهوامش  
فليراجع (قوله فهنا) أي واقره  
صلى الله عليه وسلم

#### \*(باب صلاة الكسوفين)\*

(قوله صلاة الكسوفين) أي  
وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد  
وجنزة (قوله وقيل عكسه) وقيل  
الكسوف للكل والكسوف  
لبعض سم على منهج اه وظاهره  
انه في كل من الشمس والقمر  
(قوله وكان هذا هو السبب) أي  
وهو انكارهم لكسوف الشمس  
(قوله والاصل في ذلك الخ) بتأمل  
وجه الدلالة من الآية فان قول  
الشارح أي عند كسوفهما ليس  
فيها ما يدل عليه بل الظاهر منها

في بقية يومهم ان امكن اجتماعهم فيه والافضاء وهما في الغدا كل ثلاثين فوت على الناس  
الحضور قال الشيخ والكلام في صلاة الامام بالناس لافي صلاة الاتحاد فاندفع الاعتراض  
بانه ينبغي فعلها عاجلا مع من تيسر ومنفردا ان لم يجد احدا ثم يفعلها غدا مع الامام  
ومقابل الاظهر لا يجوز قضاءها بعد شهر العيد ونص على هذه المسئلة هنا وان دخلت في  
عموم قوله في باب صلاة النفل ولو فات النفل الموقت ندب قضاءه لنا كذا مر ذلك هنا بدليل  
مقابل الاصح انها فرض كفاية وتوطئة اقوله (وقيل في قول) لا نقوت بل (تصلى من الغد  
اداء) لانه يكثر الغلط في الهلال فلا يقوت به هذا الشعار العظيم والمعول عليه التعديل  
لا الشهادة فلو شهدا ثلثان قبل الغروب وعدلا بعدة فالعبرة بوقت التعديل لانه وقت جواز  
الحكم بشهادتهما فقصلي من الغد اداء ولا ينافية ما لو شهدا بحق وعدلا بعد موتهم ما حيث  
يحكم بشهادتهما اذ الحكم انما هو بشهادتهما بشرط تعدد ياهما والكلام انما هو في  
أثر الحكم من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبرة بوقت  
التعديل بخلاف مسئلة الموت لو لم تنتظر للشهادة لزم فوات الحق بالكلمة ومما يتعلق  
به هذا الباب التهنئة بالعيد وقد قال القمولى لم أرا صاحبنا كلاما في التهنئة بالعيد  
والاعوام والاشهر كما يفعل الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه  
أجاب عن ذلك بان الناس لم يزلوا مختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسئنة فيه ولا بدعة  
اه وأجاب عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ابن حجر بهد اطلاعه على ذلك بانها مشروعة  
واجتهل بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لم يبعث في يوم  
العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به  
في مثل ذلك ثم قال ويحتاج له يوم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية  
سجود الشكر والتعزية وما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن  
غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة  
ابن عبيد الله فهناه

#### \*(باب صلاة الكسوفين)\*

كذا في النسخ المعتمدة ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ويقال  
فيها ما خسوفان وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر وقيل عكسه وقيل  
الكسوف أوله والخسوف آخره وكسوف الشمس لاحقية له عند أهل الهيئة فانها  
لا تغيب في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها وخسوفه له حقيقة فان ضوءه من ضوءها  
وسببه حيلة لظل الارض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة وكان هذا هو  
السبب في اثاره في الترجمة بناء على ما مر من مقابل الاشهر والاصل في ذلك قوله تعالى

انها سبقت للرذعي من يعبد الكواكب نعم ان كان سبب نزول الآية ذلك فقريب

(قوله لموت أحد ولا لحياته) عبارة الفتح قوله ولا لحياته استشكلت هذه الزيادة لان السباق انما ورد في حق من ظن ان ذلك لموت سيدنا ابراهيم ولم يذكروا الحياة والجواب ان فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي ونه سببا للفقدان لا يكون سببا للايجاد فعم الشارح النفي لدفع هذا التوهم اه (قوله مؤكدة لذلك) أى الخبر السابق والآية ولعل وجه الدلالة على التأكد من الخبر ما أشار اليه من تكرير ذلك حتى ينكشف ما به - ثم الآن حمله على ظاهره من التكرار مناف لما يأتي انها لانعداد الاف في جماعة كما في المكتوبة (قوله وصرفه) أى ما ذكر من الاحاديث (قوله ما مر في العبد) أى من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غيره اقال الا ان تطوع (قوله وقول الامام) أى الشافعي اه حج وفي نسخة صحيحة وقول امامنا لا يجوز الخ وعبارة شرح المنهج وحلوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركهما على كراهته لما كدها اليه وافق كلامه في مواضع آخر (قوله والافتد علم مامر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسئلة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أى الخذ كراعاة لآل اه محلى وج (أقول) وينبغي ان يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا لم يرد بخصوصه بخلاف ذكر يرار كوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الأول) أى في كل من الركنين كما يقتضيه قوله لانه ليس

لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن أى عند كسوفهما وقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يشكسان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (هى سنة) مؤكدة لذلك فى حق من يخاطب بالامامة كتب آيات النحر ولوعبد الله او امرأته او ماله او لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان وكسوف القمر كما رواه ابن حبان ولانها ذات ركوع ومجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب ما صرح به العبد وقول الامام لا يجوز تركها المحمول على الكراهة اذا ما كرو غير جائز حوازا مستوى الطرفين (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين انه كسوف شمس أو قمر نظير ما صرح فى انه لا بد من نية صلاة عيда النحر أو النحر ونص على ذلك هنا لتدبر هذه الصلاة والافتقار علم ما صرح فى صفة الصلاة (ويقرأ) بعد الافتتاح والتعوذ (الفاتحة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة) ثانيا (ثم يركع) ثانيا اقصر من الاول (ثم يعتدل) ثانيا فالثالث فيها سمع الله لمن حده ربنا لك الحمد كفى الروضة وهو المعتمد خلافا لما اوردى فى انه لا يقول ذلك فى الرفع

وبطلان صلاته اذا بطلت صلاة امامه ولم يعلم ما نواه \* (فرع) آخر لو نذر ان يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك الاول  
 \* (فرع) آخر لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل تحمّل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينقض نذره مطلقاً ويخرج من  
 العهدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه نظر والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوماً ونحوهما فإنه يخرج في كل من عهدة  
 النذر بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ثم رأيت في سم على جهة ما نصه قوله اذا اشترع فيها بنية هذه الزيادة لكن أفق  
 شيخنا الشهاب الرمي بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق ويخبر بين ان يصلحها كسنة الظهر وان يصلحها بالكيفية المعروفة  
 وافق بأنه لو أطلق نية الوتر انقضت على ثلاث لان أقل الكمال فيه اهـ وجزم بعضهم أى وهو حج بأنه اذا أطلق فعلها كسنة  
 الظهر وانما يريد ان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفق به شيخنا صحة اطلاق المأمومية الكسوف خالف من جهل هل نواه كسنة  
 الظهر او بالكيفية المشهورة المعروفة لان اطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الإمام او اختاره بعد اطلاقه  
 منه ما لوجوب تبعيته له وان بطلت صلاة الإمام او فارقته عقب الاحرام وجهل ما قصده واختاره فينتج البطلان ويمكن ان  
 يفرق بين ما أفق به الكسوف وفي الوتر باستواء المصلاتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني =

= واذا اطلق المأموم فبني خلف من قصده الكيفية المعروفة وقلنا بصحة ذلك كما هو قضيته فتوى شيخنا واراد المأموم مفارقة الامام قبل الركوع وان يصليها كسنة الظاهر فهل يصح ذلك فيه نظر والصحة محتملة وان امتنع عليه فعلها كسنة الظاهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد وان ينتم خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (قوله وفيه) أي مسلم (قوله وبان أحاديثنا) أي التي استدللنا بها (قوله والحديثين الخ) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هذا أولهما قول الحديشين الخ مع قول المصنف ولا يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الجواب بأنه مبني على المرجوح وعبارة سم على منهج نصها قوله ويجملها على الجواز قال عميرة هذا ١١٩ لم يذكروا الحلال المحلى وغيره الا في حديث

الركعتين كسنة الظاهر اه قال  
مر هـ اذا ذكره في شرح مسلم  
والمذهب خلافه اه وفي حج  
نقل في شرح مسلم عن ابن المذر  
وغيره انه يجوز فعلها على كل  
واحد من الانواع الثمانية لانها  
جرت في أوقات والاختلاف  
محمول على جواز الجميع قال وهذا  
أقوى اه وفي شرح الروض  
وعلى ما مر من تعدد الواقعة  
الاولى ان يجاب بمجموعها على  
ماذا أنشأ الصلاة بنية ذلك  
الزيادة كما أشار إليه السبكي  
وغيره اه وعليه فلا يردان قوله  
والحديثين على بيان الجواز  
مخالف لقول المصنف ولا يجوز  
زيادة الخ لان ما في المتن مصور  
بما اذا نواها بر كوعين وهذا  
محمول على ما اذا نواها بالثلاث  
شلاث ركوعات فلا تخالف ومع  
ذلك فالمذهب خلافه (قوله قال في  
التوشيح) أي التاج بن السبكي

الاول بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا (ثم يسجد) السجدين ويأتي بالطمأنينة في محالها  
(فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث)  
فاكثر (لتماذي) أي طول مكث (الكسوف ولا تنصه) أي نقص ركوع من الركوعين  
المنويين (للاختلاف في الاصح) كما في سائر الصلوات حيث لا يراعى على أركانها ولا ينقص منها  
ومقابل الاصح يزاد وينقص اما الزيادة فلانه عليه السلام صلى ركعتين في كل ركعة  
ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع ركوعات ايضا وفي رواية خمس ركوعات ولا محل  
للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتماذي الكسوف قال في المجموع وأجاب  
الجهوريان احاديث الركوعين أصح وأشهر فقد مدت على بقية الروايات وبان أحاديثنا  
محمولة على الاستحباب والحديثين على بان الجواز قال فقيه تصرح بأنه لو صلها ركعتين  
كسنة الظاهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركا لا فضل اه قال في التوشيح ويظهر ان  
يقال الركعتان بهذه الكيفية ادنى التكامل المأني به بخاصية صلاة الكسوف وبدونها  
يؤدى أصل سنة الكسوف فقط وتبعه العراقي قال بعضهم صلاة الكسوف لها  
كفتان مشروعتان الاولى وهي التكامل هي ذات الركوعين فاذا أحرم بالكيفية  
التكامل لم تجز الزيادة على الركوعين ولا النقص على الاصح لان الزيادة والنقص انما  
يكون في النفل المطلق وهذا نقل مقيد فاشبه ما اذا نوى الترتيد عشرة ركعة او تسعا  
أو سبعة فانه لا تجوز الزيادة ولا النقص الثانية ان يصليها ركعتين ركعتي الجمعة والعبدان  
وينويها كذلك فيتمادى بها أصل السنة كما يتأدى أصل الترتيد ركعة وحيدة ما اقتضاه  
كلام المنهاج والروضة تبعه المرافعي وكلام شرح المذهب الاول من المنع محمول على من نوى  
الاكمل فلا يجوز له الاقتصار على الاقل وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثاني من الجواز  
محمول على ما اذا نواها ركعتين اه وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الوالدرجه  
الله تعالى بجواز الامر من نوى صلاة الكسوف واطلق وعلم بما تقررا متناع تكريرها

(قوله ركعتي الجمعة والعبدان) أي في ان كل ركعة بر كوع (قوله وكلام شرح المذهب الاول) هو قوله قال في المجموع واجاب  
الخ والثاني قوله صحت صلاته (قوله وما نقل عن بعضهم) أي مما لم يتقدم في كلامه والمراد ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم  
الخ وفي نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الوالدرجه (قوله لمن نوى صلاة الكسوف واطلق) وخارج بذلك ما لو نوى  
واحد الا بعينه فانه لا تنعقد صلاته لتردده في النية وقال سم على حج واذا اطلق وقلنا بما افق به شيخنا فهل ينعين لاحدى  
الكيفيتين بمجرد الاقتصار عليها بعد اطلاق النية أولا بد من الشروع فيها في تعيينها بان يكرر الركوع في الركعة الاولى بل بان يشرع  
في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر وبوجهه الثاني اه (أقول) =

ولو قيل بالاقول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عينه لم يعد قياسا على ما لو أحرم بالجمع وأطلق فيصح وينصرف  
لما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال وعلى ما لو نوى ان يفعل يدونه نص بمجرد القصد والارادة  
وعبارته على منهج\* (فرع)\* مشى مر على انه اذا أطلق نية الكسوف ولم يقصد في نية ان يكون كسنة الظهور ولا على الهيئة  
الكاملة انما عدت على الاطلاق وله فعلها كسنة الظهور وباللهيئة الكاملة وفرق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما اذا اطلق  
نية الوتر انه يعتد على الثلاث بان الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما اختلفا في الصفة ولا كذلك هناك (وأقول) قد يتجه  
انعقادها بالهيئة الكاملة لان الأصل ١٢٠ والفاضلة ٥٥ (قوله كساها ثوب الاجال) أي صيرها جملة وهو لا يستدل به

(قوله وامله اراد الاول) هو قوله  
ادراككم قبل الانجلاء (قوله  
وقضية التشبيه) هو المذكور في  
قوله كما في المكتوبة (قوله انه  
يعيدها) ويظهر مجي شروط  
المعادة هنا ويظهر انه لو انجلت  
وهي في المعادة أتموها معادة كما  
لو انجلت وهم في الاصلية ويفرق  
بين هذا وبين ما لو خرج الوقت  
وهي في إعادة المكتوبة حيث  
قبل بالاطلاق بانه في المكتوبة  
ينسب لتقصير حيث شرع فيها في  
وقت لا يسعها أو يسعها وطول  
حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا  
فان الانجلاء لا طريق له الى  
معرفة ولا نظر الى انه قد يكون  
من علماء الهيئة لان أهل السنة  
لا يعملون على ذلك (قوله انما يأتي  
في الركعة الثانية) أي بل قد  
يقال بعدم تأنيه في الثانية أيضا  
لان تحقق التماهي انما يكون  
بالسلام لانه وان لم تنجل بعد

لبطء الانجلاء وما خبر النعمان الدال على جوازه وهو انه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي  
ركعتين ركعتين ويسأل عنهما هل انجلت رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه الوالد  
رحمه الله تعالى بانه يحتمل ان ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف فان وقائع الاحوال  
اذا انظر اليها الاحتمال كساها ثوب الاجال وسقط به الاستدلال نعم لو صلاها وحده  
ثم ادركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة نقله في المجموع عن نص الام قال الا ذرعي  
وقضيته انه لافرق بين ادراك قبل الانجلاء وادراك بعده وامله اراد الاول والافه  
افتتاح صلاة كسوف بعد الانجلاء قال وهل يعيدها صلى جماعة مع جماعة يدركها فيه نظر  
٥٥ وقضية التشبيه في الام انه يعيدها على الاصح وانما نص على المفرد لانه محل وقافي  
وجري على الغالب ثم ما قبل من ان تجوز الزيادة لاجل تماهي الكسوف انما يأتي  
في الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها التماهي بعد فراغ الركوعين رد بانه قد  
يتصور بان يكون من أهل الخبرة بهم هذا الفن واقضى حسابه ذلك (والاكمل) في فعلها  
(ان يقرأ في القيام الاول) كانص عاياه في الام وغيرها (بعد الفاتحة) وما قبلها من افتتاح  
وتعوذ (البقرة) بكاملها ان احسنها والافقدها وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة  
البقرة وهو كذلك وان اختار بعضهم ان يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) ان يقرأ  
(في القيام) (الثاني كما في آية منها) معادلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وخمسين)  
منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريبا) ولا يتعين ذلك فقد نص في  
البويطي والام والمختصر في محل آخر انه يقرأ في الثانية آل عمران أو قدرها ان لم يحسنها  
وفي الثالث النساء أو قدرها ان لم يحسنها وفي الرابع المائدة أو قدرها ان لم يحسنها وما  
نظر به فيما نقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل اذ  
الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على  
الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما نقرر تفاوت كبير يرد بانه

الركوع الثاني جازان تجلي في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بواحدة من الركوعين لكنه يستفاد  
عبر عما يقتضي تأنيه في التقصن حيث قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل ان يكون من أهل الحساب الى آخر ما ذكر  
٥٥ ولا حاجة للتصريح بذلك في النقص لانه قد يكون عند الانجلاء وهو شاهد فلا يحتاج الى الحساب (قوله ان احسنها)  
أي فان قرأ قدرها مع احسنها كان خلاف الاولى (قوله ان يقال سورة البقرة) يتأمل وجه الدلالة فانه لم يذكر لفظ سورة  
وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر انه يدل على ان يقال البقرة مثلا لا ذكر السورة اصلا خلافا لمن كره ذلك وعليه فكان الاولى  
ان يقال البقرة بدون سورة



(قوله في الركوع الأول) ظاهره ولولم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك  
 فالاولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوبري هلا قال  
 كستين وما وجه هذا النقص اه (أقول) وجهه انه جعل نسبة الرابع ١٢١  
 لنقص عن الاول عشرين فكذا

الرابع نقص عن الثالث عشرين  
 (قوله مقتصة) أي متوسطة  
 (قوله أو بان الخروج منها) أي  
 من التقدمة على ما هو المتبادر  
 من كلامه لكن بشكل عليه  
 قوله بخلاف المكتوبة فانه مخير  
 فيها بينية المارقة وعدمها سيما اذا  
 طول الامام ويحتمل ان المراد انه  
 مخير بين الخروج من نفس الصلاة  
 وعدمه لكونها نفسها بخلاف  
 المكتوبة وعليه فلا اشكال  
 أو بانه مخير هنا مطلقا بخلافه في  
 المكتوبة فانه انما يخير اذا لم  
 يتوقف ظهور الشعاع عليه والا  
 فتمتنع المارقة حيث لا عذر (قوله  
 ونظره) أي الاذرى أي الذي  
 أشعر به قوله وقد يفرق بينهما وبين  
 الخ (قوله قيل ويمكن) فانه حج  
 (قوله أي تسن الجماعة فيها) بيان  
 للتقدير (قوله كظيره في العبد)  
 قضية انه لو ضاق به -م المسجد  
 خرجوا الى الصحراء وقال سم  
 على حج قوله بالمسجد الا عذرا الخ  
 قال في العباب وبالمسجد ودان  
 ضاق اه وسكت عليه في شرحه  
 وعبارة شرح الارشاد دون  
 الصحراء وان كثر الجمع اه وقوله  
 هنا الا عذرا لم يذكر في شرح

يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ويؤيده قول  
 السبكي ثبت بالاجماع تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم  
 الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيها أعلم  
 فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني وبينه له التعوذ في القيام  
 الثاني من كل ركعة (ويسجد في الركوع الاول) من الركوعات الاربع في الركعتين  
 (قدر مائة من البقرة وفي) الركوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث)  
 قدر (سبعين) منها بالسنة قوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمين) منها (قترينا) في  
 الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير ولا وجه اعتبار بالوسط المعتدل في  
 الآيات دون طولها وقصرها ولها قال ابن الاستاذ وتكون الآيات مقتصرة وجزم به  
 الاذرى (ولا بطول السجرات في الاصح) كالجوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني  
 (قات الاصح تطويلها) كما قاله ابن الملاح (وثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه  
 وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى (ونص في) كتاب (البويطي) وهو يوسف  
 ابو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيه دمصر الادنى كان خليفة الشافعي  
 رضي الله عنه في حياته بعد مائة سنة اثنين وثلاثين ومائتين (انه يطولها نحو الركوع  
 الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي والسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني  
 كالركوع الثاني واختاره في الرضة وظاهر كلامهم كما قاله الاذرى استحباب هذه  
 الاطالة وان لم يرض المأمومون بها وقد يفرق بينهما وبين المكتوبة بالندرة أو بان الخروج  
 منها أو تركها الى خيرة المقتدي بخلاف المكتوبة ونظره مدفوع بان القياس ما مر  
 في الجمعة والعبد انه لا يفتقر الى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه (وتسن  
 جماعة) بنصبه على التمييز المحول عن نائب الداعل أي تسن الجماعة فيها الاتباع ولا يقال انه  
 منصوب على الحال لاقتنائه تقييده الاستحباب بحالة الجماعة وهو غير مراد قيل ويمكن  
 ان يقال بصحته أيضا وذلك الايهام منتف بقوله أولا هي سنة الظاهر في سنه للمنفرد أيضا  
 وهو ممنوع بل الايهام بقل فقط ولا يتدفع ويصح رفعه بتقدير أي تسن الجماعة فيها وينادي  
 لها الصلاة جماعة كما علم مما مر ويستحب للنساء غير ذوات الهيبة الصلاة مع الامام وذوات  
 الهيآت يصلين في بيوتهم منفردات فاذا اجتمعن فلا بأس وتسن صلاحتهن في الجامع كتنظيره  
 في العيد (ويجهر) الامام والمنفرد استحبابا (بقراءة) صلاة (سوف التمر) لانها  
 صلاة ليلة أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسرفها لانها سارية وجمع في المجموع بين ما صح  
 عن عائشة من جهره صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته وما صح من اسرارته في

(قوله ثم يخطب الامام ندبا بعد صلاتها) أي فلو قد معها على الصلاة هل يعتقد بها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ثم رأيت فيما يأتي آخر الاستفتاء عن شيخنا الشوري التصريح بانها كالعبد ثم رأيت في العباب هنا أيضا ما نصه ولا يجوز أن أي الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وسنهما) ومعلوم انه لا تكبير هنا وهل يحسن ان يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستفتاء أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان صلاته مبنية على التصريح والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الجمل على ذلك وعبرة الناسرى يحسن ان يأتي بالاستغفار الا انه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أي من انه يشترط ذلك لاداء السنة وقد مناهه كلاما يأتي نظيره هنا وتقدم ايضا عن الجرجاني انه يشترط في خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا أولا فليراجع وقياس ما قال به في العيدان يقول بعثه ١٢٢ هنا ويوجه كل منهما بانه أقرب الى حصول المقصود من التعظيم واطهار الاشعار

الكسوف بان الاسراف في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم يخطب الامام) ندبا بعد صلاته للاتباع من غير تكبير كما يحسنه ابن الاستاذ (خطبتين باركانهما) وسنهما (في الجمعة) قياسا عليهم فلا تجزى خطبة واحدة ولا تعتبر فيها الشروط كما في العيد نعم يعتبر لاداء السنة الامم والسماع وكون الخطبة عربية على ما مر (ويبحث) فيها ما السامعين (على التوبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتعادي في الغرور (و) على فعل (الخير) كعق وصدقة ودعاء واستغفار ورسن الغسل كما علم عامر في الجمعة لا التلطف بحقوق وقلم كما صرح به بعض فقهاء اليمن اضيق الوقت ولانه حالة سؤال وذلة وعلى قياسه ان يكون في ثياب بدلة ومهنة وان لم يصرحوا به فيما علمت كما سيأتي في الباب الآتي ما يؤيده ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذري تبعه للنص أنه لو صلى على يلهو به وال فلا يخطب الامام الابا مره ولا فيكره ويأتي مثله في الاستفتاء وهو ظاهر حيث لم يفوض السلطان ذلك لاحد بخصوصه والام يحج لاذن احد وذكروه في الخير بعد التوبة من باب العام بعد الخاص لمزيد الاهتمام بشأنه (ومن ادرك الامام في ركوع اول) من الركعة الاولى او الثانية (ادرك الركعة) كما في سائر الصلوات ولان الاول هو الاصل وما بعده في حكم التابع له (أو) ادركه (في ركوع) ثان أو (في قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدركها (في الاظهر) لما ذكرناه والقول الثاني يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فعلى هذا لو كان في الركعة الاولى قام عند سلام الامام وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وتحمل ولا يسجد لان ادراك الركوع اذا اثر في ادراك القيام الذي قبله كان السجود الذي بعده محسوبا بطريق الاولى وان كان في الثانية فيما بقي مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ومعلوم انه لا خلاف في انه لا يدرك الركعة بجماعتها (وتفوت صلاة) كسوف (الشمس) اذ لم يشرع فيها (بالايجلاء) التام يقينا

وكون الخطبة فيها عبادة مطلوبة (قوله فلا يخطب) أي لا يسن (قوله في ركوع اول) هو بتقوينه مصروفا ويجوز ترك صرفه وذلك لان اول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصروفا او بمعنى اسبق كان ممنوعا من انصرف (قوله فلا يدركها) زاد المحلى اي شيئا منها اه أي فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله في الاظهر) ومحلها في فعلها بالهيئة المخصوصة اما من احرم بها كسنة الظاهر في ادراك الركعة بادرار الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله او فيه واطمان يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظمه صلواتهما احينئذ (فرع) \* لواقعة في امام الكسوف في ثاني ركوع

الركعة الثانية فباعد واطلاق نيته وقلنا ان من اطلق نيته الكسوف انعقدت على الاطلاق فهل تنعقد له خبر ههنا على الاطلاق لزوال المخالفة او لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لتلايلهم المخالفة فيه نظر واطن م واختار الاول اه سم على منهج (قول) وينبغي ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انما تنعقد كسنة الصبح لانه يخبر بين ذلك وبين فعلها بالهيئة الاصيلة لان فعلها كذلك يؤدي لتخالف انظم الصلاتين اللهم الا ان يقال ما يأتي به مع الامام لمحض المتابعة ولا يحسب له شيء من الركعة كالمسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله ولان الاول هو الاصل (قوله في الركعة الاولى) اي من صلاة الامام

(قوله بل قديقال بجملة وصفها بالاداء) أى بتزليل زمن الكسوف الذى تفعل فيه منزلة الوقت المقدس من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله ففعلها فى الاول) أى اذا شك فى الانجلاء (قوله انقلبت ١٢٣) نقلا مطلقا (هـ) هذا كالصريح فى انه

اذا علم بذلك فى أثناء انقلب  
نقلا وهو مخالف لما قدمه فى صفة  
الصلاة من انه اذا أحرم بالصلاة  
قبل دخول وقتها جاهلا بالحال  
وقعت نقلا مطلقا بشرط استمرار  
الجهل الى الفراغ منها فان علم  
بذلك فى أثناءها بطلت فيحصل  
ما هنا على ما هنا فتصورا المسئلة  
بما اذا لم يعلم بانجلائها الا بعد تمام  
الركعتين وهو الذى يظهر الآن  
(قوله ولو قال المتجهمون الخ)  
ظاهره ولو غاب على ظنه صدقهم  
ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك  
جواز العمل الخ (قوله وذلك  
لقوات سبها) المتبادر منه انه  
عله لقوله اقوى منها الخ وفيه نظر  
والظاهر انه عله لعدم القضاء  
(قوله لا بطول الفجر) قضيته  
انه لا تفوت بذلك وان كان فى  
ليال يقطع بانه وان لم يكن كاسفا  
لا يوجد فى ذلك الوقت كمالو كان  
ذلك فى عاشر الشهر مثلا وسماق  
النصر يحج به فى قوله فعلم ان لا تنظر  
الخ (قوله ان خيف فوته) وهو فى  
الجمعة بخروج الوقت قبل الفراغ  
منها وفى غيرها بعدم ادراك الركعة  
فى الوقت وفى شرح الروض انه  
لو اجتمع عليه عيب وفريضة  
نذر فعلها فى وقت العيب قدم  
المنذورة ان خيف فوته (قوله  
ويحققها) أى تدبا (قوله متعرضا  
للكسوف) ظاهره انه لا فرق فى

الخبر اذا رأى ذلك أى الكسوف فادعوا الله ووصلوا حتى ينكشف ما بكم وفيه دلالة  
على عدم الصلاة بعد ذلك لاسيما والمقصود من الصلاة قد حصل بخلاف الخطبة فانها  
لا تفوت لان المقصد بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلى بعض ما كسف فله الشروع  
فى الصلاة كمالو لم ينكشف منها الا ذلك القدر ولو انجلى جميعها وهو فى أثناء انقلبها وان  
لم يدرك ركعة منها الا أنها لا توصف باداء ولا قضاء بل قديقال بجملة وصفها بالاداء وان  
نهذرا القضاء كرمى الجمار ولو حال صاحب وشك فى الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيه عملها  
فى الاول دون الثانى عملا بالاصل فيه ما ولو شرع فيما اظنانا بقاءه ثم تبين انه كان الانجلاء قبل  
تخرجه بباطل ولا فائدة فى الاعلى قول اذ لم لنا نقل على هيئة صلاة الكسوف  
فيندرج فى نيته قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ انه لو كان احرم بها بنية ركعتين كسنة  
الظهر انقلبت نقلا مطلقا وهو ظاهر ولو قال المتجهمون انجلى أو انكسفت لم يعمل بقولهم  
فتمضى فى الاول اذا ااصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا ااصل عدمه وقول المتجهمين  
تخمين لا يقيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم فى دخول الوقت والصوم  
لان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتياط لها وان دلالة عمله على ذلك اقوى منها  
هنا وذلك لقوات سبها (و) تفوت أيضا (بغروبها كاسفة) لان الانتفاع بها يطل  
بغروبها نيرة كانت أو منه كسفة لزال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف  
(القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) التام أيضا كما مر لحصول المقصود (وطولوع  
الشمس) وهو منكشف لعدم الانتفاع بضوئه (لا) بطولوع (الفجر) فلا تفوت صلاة  
خسوفه (فى الجدي) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به وعلى هذا لا يضطر طولوع الشمس فى  
صلاته كالانجلاء والقديم تفوت لذهاب الليل وهو سلطانها (ولا) تفوت صلاته أيضا  
(بغروبها حسنا) لبقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبها كغيبوبته تحت السحاب فعلم  
ان لا تنظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبها وانما تنظر لوجود الليل  
الذى هو محلها فى الجلة كما تنظر الى سلطان الشمس وهو انهار ولا تنظر فيه الى غيم او نحوه  
(ولو اجتمع) عليه صلاتان فاكتر ولم يأمن القوت قدم الاخوف فواتها الا كدفعلى هذا  
لو اجتمع عليه (كسوف وجمعة او فرض آخر) ولو نذرا (قدم الفرض) جمعة او غيرها  
(ان خيف فوته) اتعينه بضيق وقته مع تحتم فله فكان اهم وعلى هذا يخطب للجمعة  
ثم يصلي الكسوف ثم يخطب لها وفى غير الجمعة يفعل بالكسوف ما مر بعد صلاة  
الفرض (والا) بان لم يخف فوت الفرض (فالظاهر تقديم) صلاة (الكسوف) لخوف  
القوات بالانجلاء ويحققها كفى المجموع فيقرأ فى كل قيام بالقائمة ونحو سورة  
الاخلاص كفى الام (ثم يخطب للجمعة) فى صورتها (متعرضا للكسوف) ولا يجوز ان  
يقصد هاهنا بنية واحدة لانه يشريك بين فرض ونفل وما نظره المصنف من ان ما يحصل

ذلك بين ان يتعرض لذلك فى أول الخطبة أو فى آخرها او خلاها (قوله لانه يشريك بين فرض ونفل) قد يرد عليه ما تقدم =

في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنباء وغسل الجمعة حصل له التشرية المذكورة ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصود لذاته اغتفر التشرية فيه او بان المقصود منها ما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون اظهره مقاصد غسل الجمعة التنظيم وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتقد ذلك فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة مرة مرضا للكسوف صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة (قوله ويحترز عن التطويل) أي وجوب أي فيما يتعرض به للكسوف (قوله من وجوب قصدها) أي الجمعة (قوله نعم لوقصدهما) أي العيد والكسوف وبقي ما لو اطلق هل ينصرف لهما اولافيه نظرا والقرب ان يقال ينصرف للصلاة التي فعلها عتقها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة احدهما بان افتتح الخطبة بالكسوف فينصرف للعيد وان آخر صلاة العيد

في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنباء وغسل الجمعة حصل له التشرية المذكورة ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصود لذاته اغتفر التشرية فيه او بان المقصود منها ما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون اظهره مقاصد غسل الجمعة التنظيم وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتقد ذلك فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة مرة مرضا للكسوف صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة (قوله ويحترز عن التطويل) أي وجوب أي فيما يتعرض به للكسوف (قوله من وجوب قصدها) أي الجمعة (قوله نعم لوقصدهما) أي العيد والكسوف وبقي ما لو اطلق هل ينصرف لهما اولافيه نظرا والقرب ان يقال ينصرف للصلاة التي فعلها عتقها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة احدهما بان افتتح الخطبة بالكسوف فينصرف للعيد وان آخر صلاة العيد

ونقل بالدرس عن شيخنا الشوري  
انهم انصرف اليه ما وفي متني  
الروض انه لو صلى الكسوف قبل  
الجمعة سقطت خطبته وقصده  
بالخطبة الجمعة فقط قال شارحه  
وكلامه كالمصنف له يفهم انه يجب  
قصدها حتى لا يكتفى بالاطلاق وهو  
محتمل لان تقدم صلاة الكسوف  
عليها يقتضي صرفها لها ويحتمل  
خلافه لان خطبة الكسوف  
سقطت وهو الاقرب منه عليه  
الاذعى اه وقوله وهو الاقرب  
ضعيف (قوله لانا نقول الخطبتان  
الح) اي ولان القصد بهما الوعظ  
اذ ليست واحدة منها ما شرطنا  
للصلاة (قوله قدم عليها) أي ما لم  
يخف غيره كما ياتي (قوله وتعاليمهم  
يقتضي الوجوب) قال سم على  
حج قوله تعاليمهم الخ ينبغي جواز  
تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة

الجماعة وقد اوصى شيخنا الشهاب الرملي بعدم موته بان تؤخر الصلاة عليه الى ما دها صلاة الفرض الذي يتفق الميت  
تجهيزه عنده جمعة او غيرها لاجل كثرة الجماعة المصلين وحيث نبش كل اقتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فلتأمل اه اقول  
وقد يجاب بان الوجوب محمول بقربة كلامه على ما اذا لم يرج كثرة المصلين كان حضور من عادتهم الصلاة في ذلك اهل ثم حضرت  
الجنائزة فلا يجوز تأخيرها اذ الفائدة فيه (قوله وبقي الحالين الخ) قال سم على حج أي المحتاج اليه في حملها ولو على التناوب  
وقوله اي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مراه ولا تظن لما جرت به العادة انه يحصل  
من كثرة المشيعين جملة للجنائزة وجب لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون احد  
من الاطفال في النار فاجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم يخلق الله يوم القيامة خلقا فيدخلهم الجنة  
ويخلق ايدهم النار لا يستل عما يفعل وهم يسألون اه والعشرة اقوال التي اشاد اليها الشيخ سردها في فتح الباري فليراجع



(قوله واستأنسوا له الخ) انما قال ذلك لان شرع من قبله ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرر (قوله لمقيم) أي ولو لعاصيا بأقامته (قوله ولو سفر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسفره ولا مانع منه لان المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وانما لم يجب للمامر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غيرها الخ (قوله مطلقا) أي خاف الصلوات الا (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جنازة لا لصحبة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لوندرا الاستسقاء فهل يخرج عن هذه النذر باحدى الكيفيات المذكورة او يحتمل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء ينوع به صار كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ منه عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكل فيه تقار والاقرب الثاني فلا يبرعطلق الدعاء ولا به خلاف الصلوات (قوله عند ١٢٦ الحاجة) أي ناجرة أو غيرها كان طالب عند عدم الماء عند عدم الحاجة اليه حالا

حصوله بعد مدة يحتاجون فيها اليه كان طلب في زمن الصيف حمله في زمن الشتاء (قوله او ملوحتة) الحق به بعضهم مجنا عدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدي الى عدم غو الزرع والوجه عدم الحاق بل حوسن قسم الزلزل والمواعق الا في قسنة الصلاة فرادى على الوجه الاخر (قوله فيستحب غيرهم) أي وان لم يصلاهم (قوله بظهور الغيب) لفظ ظهر مقصود والباء بمعنى في قيل والمراد بظهور الغيب ان يدعوا على وجه يجمعهم بلوغ الدعاء لمدعوله (قوله ملك موكل) أي به (قوله ولت بمنزل) أي بمنزلة ثم رأيت في نسخة صحيحة بمنزلة (قوله وهو متبذل) أي قوله وشمل اطلاقه الخ (قوله ذابدة) أي وان لم يكفرهم ابل وان لم يفسق

واستأنسوا له بقوله تعالى وانما اتقوا الله الاية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقرينة أو بادية ومسا فر ولو سفر قصر لاستواء الجميع في الحاجة وانما لم يجب للمامر في العبد وهي ثلاثة أنواع ثابتة بالاخبار الصحيحة ادناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو مجتمعين وأوسطها يكون بالدعاء خاف الصلوات ولو نافلة كما في البيان عن الاصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع للمصنف في شرحه لم تقيمه بانرااض وأفضلها ان يكون بالصلاة والخطبة وسما في بيانها وانما اطلب (عند الحاجة) كانهقطاع الماء أو ملوحتة أو قاتمة بحيث لا يكون كافيا وعلم منه عدم سمنه عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم الراعي وشمل اطلاقه الحاجة مالمالو احتاجت طائفة من المسلمين الى الماء فيستحب غيرهم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم لا لتباع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كانوا الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله ووضح دعوة المرء لآخيه بظهور الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل كلما دعا لآخيه قال الملك الموكل به آمين وثلاث بمثل وهو مقيد كما قاله الاذرعى بان لا يكون ذلك الغير ذابدة وضلالة وبغى واللم يندب زجره وتأدية ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقتهم والرضا بها وفيها مفساد ويسن أيضا الاستسقاء لطلب زيادة فيها فافهم (وتعداد) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (ثانيا وثالثا) وأكثر كافي المجموع فان الله تعالى يحب المحلين في الدعاء والمرء الاولى آكد في الاستسقاء ثم اذا عاودا من الغدا وبعده يندب ان يصلي فواصا في فيه وقد نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة ايام قبله ومرة اخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانهما كما في المجموع عن الجمهور ومن لان على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانهقطاع مصالحهم

بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من اهل الدعة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابته ام لا فيه نظر والاقرب فيجوز ان يكون الاول وفاء بدينهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك الحسن حالهم لان كفرهم محقق معه لهم وتحمل اجابته اناهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة (قوله فان الله تعالى يحب المحلين) عبارة عن خبر ان الله يحب المحلين في الدعاء وان ضعف (فرع) \* أخبر عاصم بالتقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للاستسقاء فهل يجب عليه الدعاء ام لا اه سم على ج والاقرب الثاني لان ما كان خارجا للعادة لا ترتب عليه الاحكام الشرعية سيما ومن وصل الى تلك الحالة من هم التسليم الى الله في أفعاله وعدم التعرض له في شئ مما ينافيه سبحانه وتعالى وقال شيخنا العلامة الشويزي أقول بل وهو انه ان جوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا للدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليستأمل

(قوله بغير ذلك) أي ومن الغير اشتداد الحاجة (قوله اجتمعوا للشكر) لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زوالها قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا ان يجاب بان التوجيه مجموع الامرين الشكر وطلب المزيد وبان الحاجة للاستسقاء الشدفة تأمل ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهنج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بمبادل على التعظيم فلا ينافي ذلك فيتهم به الاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة ايام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا اذا امرهم باكثر من أربعة اه (فائدة) \* الولي لا يلزمه امره ولبه الصغير بالصوم وان اطاعه اه حج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شفه امر الامام أي بان امر بصيام الصبيان وفيه أيضا قضية التعليل بامتنال امر الامام انه لو امر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو امر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لان قول المعتز لا يفي ويخرجون الى الصحراء في الرابع قد يوهوم انه لا يطلب من الامام امرهم به ولكنه يطلب منهم الصوم لانفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكره بان التارك كل ظرف لاجابة الدعاء وانه بالفطر ينقضي وقت الاجابة (قوله وبامر بصير الصوم واجبا) قال حج ظاهره اوباطنا اه وفي سم ١٢٧ على منهنج ولو امر بالصوم فهو طاعون

فحينئذ يصومون والثاني على خلافه وهذا هو الاصح وان جمع بينهما ما بغير ذلك (ان لم يسقوا) حتى يستقيم سم الله تعالى (فان تاهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه قال تعالى لنن شكرتم لازيدنكم (والدعاء) بالزيادة ان لم يتضرروا بكثرة المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله تعالى أيضا ويخطب بهم سم أيضا كما صرح به ابن المقرئ ويؤخذ منه انهم يشعرون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قوله سم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء وقهوه ومقابل الصحيح لا يصلون لانهم لم يفعل الاعند الحاجة واحترز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعد ما فاتهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثنائها فهو اجزما كما اشعر به كلامهم سم (وبامرهم الامام) استحبابا او من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة ايام أو لا) متتابعة مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا تردد دعوتهم الصائم حتى ينظر والامام العادل والمظلوم والتقدير بالثلاثة ما خوذ من كثرة الدين لانه أقل ما ورد في الكفارة وبامر بصير الصوم واجبا امتثالا كما أفتى به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام في قواعد واقراء عليه

أقول يوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائده لم تنتطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على منهنج وبقي ما لو امرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لافيه نظر والاقرب الاول اخذنا عمل به سم ويحتمل الثاني لانه كان لا مروق قد فات وهو الاقرب وبقي ما لو امرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية الايام أم لافيه نظر والاقرب الثاني (فائدة) \* لورجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لافيه نظر والاقرب الثاني اخذنا من قولهم انه واجب لذاته لاشق العصا ونقل في الدرر عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزياي ما وافق ذلك (فائدة اخرى) \* لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لافيه نظر والاقرب انه ان كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليه ما الصوم لعدم تكليفه حال النداء وبقي أيضا ما لو امرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لافيه نظر والظاهر الوجوب لان الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امر بعصية بل بطاعة وبقي أيضا ما لو كانت حائضا أو نفسا وقت أمر الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لافيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب أم لافيه نظر والاقرب الاول



(قوله وعلى النزل فهو) أي نص الامم محمول الخ وقوله بقرينة كلامه أي الشافعي (قوله والتعيين) كان يقول عن الاستسقاء (قوله فلولم يبيته لم يصح) أي عن الصوم الذي أمر به الامام والافه ونقل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه بأثم لم يدم امتثال امر الامام وعامية فلولم كان الامام حنفيا ولم يبيت الأمر والنية ثم نوى ثم أراه فل يخرج بذلك عن هذه الوجوب لانه أقي بصوم مجزئ عند الامام أم لافيه نظروا الاقرب الاول للعلة المذكورة قال سم على منهم ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزيادي ومثله الاثنى عشر والنجس لان المقصود وجود صوم فيها كما أفتى به شيخنا الرمي اه قال سم على حج به وما ذكره قياس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أمالو وقوع الامر في رمضان فلا فائدة له اذا الصوم لا بد من وقوعه فلما بل له فائدة وهي انه لو أخر والشؤال بان قد عدوا تأخير الاستسقاء ومقدماته البعز منهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز له سافر في غير هذه الصورة وانما قدنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتمل (قوله لان ١٢٨ المقصود وجود الصوم) قضية كون هذا هو المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته

وبخالفه قوله والتعيين الان يحمل وجوب التعيين على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحمل قوله هذا على ما اذا نوى النذر منه لا والاستسقاء عبارة حج ويظهر انه لا يجب قضاؤها لقوات المعنى الذي طالب له الادعاء وانما لو نوى به فحوقضاء انما لانه لم يصح امتثاله للامر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقرر ومن ثم لو نوى هذا الامر من اتجه ان لا انما لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يمنعه (قوله بذلا لاطاعته) أي وهذا المعنى لا يتصور فيه اذا

جمع كالسبكي والتمولى والاستوى وغيرهم وافتي به الوالدرجه الله تعالى ووافق على ذلك الباقين في مريض وقوله في مريض آخر انه مردود لنص الامم هو المردود بانه ليس صريحا في مدعاه وعلى النزل فهو محمول بشرية كلامه في باب البغاة على ما اذا لم يأمر الامام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم لتبني والتعيين فلولم يبيته لم يصح وبصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام ولا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بما مر بهذا لاطاعته لكن لو فات لم يجب قضاؤه اذ وجوبه ليس اعمية وانما هو امارض وهو امر الامام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا والراجح ان القضاء بما مر جديد وان كانت صلاته لا تقوت بالقيام بل تفعل شكرا كما مر أفتى بجمع مع ذلك الوالدرجه الله تعالى ويدل لوجوب ما مر قولهم في باب الامامة العظمى يجب طاعة الامام في امره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع ولعل هذا مستند الاستسقاء في قوله ظاهر كلامهم في باب الامامة يقتضى التعدي الى كل ما يامرهم به من صدقة وغيره فان في شرح هذا الكتاب وهو القياس اه وهو المعتمد فتدبر صرح بالتعدي الراجعي في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بركة الفطر في فضل عنه شيء لا يعتبر ثم لزمه التصديق باقل مقول

يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم (قوله لكن لو فات لم يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه هذا سم على منهم وفي شرحه يلزم بما يوافق كلام الشارح (قوله والراجح ان القضاء) أي في حد ذاته وقوله بما مر جديد أي ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يفيد وجوب المباح اذا مر به لانه لم يخالف حكم الشرع وقد نقل عنه سم على منهم انه يتأقضى كلامه في ذلك وعبارته وقضية ما قرره السابق انه لو أمر بمباح وجب وارتضاء مر وفي وقت آخر قال لا يجب في المباح فقلت له الان تكون فيه مصلحة عامة فوافق وحشي على انه اذا أمر بالخروج الى الصغراء للاستسقاء وجب اه وفي حج انه ان امر بمباح وجب ظاهر أو عند ذوب أو ما فيه مصلحة عامة وجب ظاهر أو باطنا اه وخروج بالمباح المكروه كان أمر بترك رواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهر أو باطنا ما لم يخش الفتنه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الاستسقاء (قوله وهو) أي التعدي (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من مخاطب بركة الفطر) قضية انه لا يشترط ان يكون ما تصدق به فاضلا عن دينه وهو المعتمد الا في له

(قوله لزوم ذلك) أى الصدقة أو غيرها (قوله لكن يظهر تقييده بما الخ) نقل عن سم على منهج عن الشارح مانصه وقال م  
ينبغي في نحو الصدقة والعق أنه يجب أقل ما ينطاق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة وأنه لو عين الإمام زائد الفا  
التمييز ووجب الأقل المذكور اه وبقي ما لو أمر الإمام بالصدقة وكان عليه كفارة عين فاخر جهابته صد الكفارة هل  
يجز به ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بينه وبين الصوم بأن الصوم عن الكفارة أو الذنوب في هذه الأيام وافق خصوص  
ما أمر به الإمام فسوخ فيه بخلاف الصدقة المندوبة وفاته وان وجدته مسمى الصدقة لكن لم يتعلق بخصوصه أمر الإمام  
على أن المتبادر من لفظ الصدقة الصدقة المندوبة وان اطلاق الصدقة على الواجبة تجوز فأمر الإمام بصرف غيرها المندوبة  
ونحوها وبقي ما لو أمر بالتصدق بدينا ومثلا وكان لا يملك الانصافه فهل يلزمه ١٢٩ اتصدق به أم لا فيه نظر والأقرب

الاول لان كل جزء من الدينار  
بخصوصه مطلوب في ضمن كله  
(قوله أوفى أحد خصال الكفارة)  
يشمل الاطعام والكسوة وعبرة  
يجب انما يخاطب به أى ما أمر به  
الموسرون بما يوجب العتق في  
الكفارة وبما يفضل عن يوم  
وايه في الصدقة اه وهذا  
يقرب من الاحتمال الثاني  
المذكور في كلام الشارح  
وكتب أيضا قوله أوفى أحد  
خصال الكفارة أى غير العتق  
لما يأتي من قوله وأما العتق الخ  
ويجوز أن يبقى قوله أحد خصال  
الكفارة على عمومه ويحمل  
قوله أما العتق على ما لو أمر الإمام  
باعتاق معين من ارقائه فيقال  
فيه ان احتياج اليه بخصوصه  
لزماته او منصب او نحوه لا يجب  
اعتاقه والاوجب (قوله قدر به)  
أى العمر الغالب وقوله لم يجب

هذا ان لم يعين له الإمام قدر فان عين ذلك على كل انسان فالانصب بعوم كلامهم لزوم  
ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب  
ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدرها أوفى أحد خصال  
الكفارة قدر به وازداد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالهجرة والكفارة  
لحيث لزمه بيعه في أحدهما لزمه عتقه اذا أمر به الإمام (والتوبة) بالاقلاع عن المعاصي  
واندم عاها والعزم على عدم العود اليها (والقرب الى الله تعالى بوجوه البر) من عتق  
وصدقة وغيرهما لان ذلك ارجى للاجابة قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه  
يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الابه  
(والخروج من المظالم) نص عليهم انهم امن شروط التوبة اهتماما بذكرها العظم أمرها  
فهو من عطف الخاص على العام وسوا في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما ام عرضا ام لا  
لان ذلك اقرب للاجابة وقد يكون الجذب بترك ذلك فقد روى الحماكم والبيهقي ولا منع  
قوم الزكاة الاحبس عنهم المطر وقال عبد الله بن مسعود اذا اجتمع الناس الميكال منعوا  
قطر السماء وقال مجاهد ودعكم مرة في قوله تعالى وبلغهم الملائعون نالهم ذواب الارض  
تقول نفع المطر بخطاياهم والتوبة من الذنب واجبة فوراً أمرهم الإمام أولا (ويخرجون)  
أى الناس مع الإمام (الى الصحراء) بالاعذار تاسيابه صلى الله عليه وسلم ولان الناس  
يكثر فلابد منهم المسجون غابا وظهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى  
بعضهم مكة وبين المقدس لفضل البقعة وسعت الانام أمورون باحضار الصبيان  
ومأمورون بانأجئهم المساجد (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياما) لخبره لانه لا ترد  
دعوتهم وعدم منهم الصائم ولان الصوم معين على الرياضة والمشروع وينبغي له تخفيف  
أكاه وشربه تلك الليلة ما أمكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لا يسر للعاج بانه يجتمع

١٧ في  
اي موافقته وقوله وأما العتق فيحتمل ان يعتبر الخ المتبادر من جعل هذا احتمالا  
مجردا ان العتق بدعته ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده الخ (فرع) \* هل يشترط في العتق اجزاؤه في الكفارة أم لا فيه  
نظر والأقرب الثاني لانه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالاقلاع عن المعاصي) ومنه المظالم الى الله وقوله اليها الى  
منها (قوله تقول نفع الخ) لعلها تذكرك هذا السبب اللعن والافه هذا مجردة ليس لعنا (قوله وان استثنى بعضهم) مراده  
(قوله لانا مأمورون) الاولى ان يقول ولانا الخ لانه أوفى على قوله لفضل البقعة (قوله وعدم منهم الصائم) وقد تقدم ذكره  
قريباً في قوله ثلاثة لا ترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هي طهارة الياطن

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أى ولومع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون متطيين) شمل قوله مالو كان يبدنه رائحة لازية باله الا الطيب الذى تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ما هو مقصود للمستقيين من اظهار التبدل وعدم الترفه وامام يحصل بغيره من الاذى بالرائحة الكريهة المصاحبة منه التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اض الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه يكفي في الاضافة

عليه مشقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشتة المذكورة مضى حينئذ بخلافه هنا وقضية اخرين انهم لو كانوا هناما سافرين وصلوا آخر النهار لاص اياهم بل قضية الاول ذلك ايضا وارسلوا اول النهار واجيب بان الامام لما امر صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يقتد بوجوبه بما اذا لم يضر به المسافرة تضر به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل وورده الى رحمه الله تعالى فنال ان المعتمد طاب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما امر دعوة الصائم لاترد ويخرجون غير متطيين ولا متزيين بل (في ثياب بذلة) بك الموحدة وممكن كون المجبة أى مهينة من اضافة الموصوف الى صفته أى ما يلبس الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بحال وهو يوم مسئلة واستمكانه وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا وينظفون بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة للآيتاذى بعضهم بعض (و) في (تخشع) أى تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تقرر ان تخشع معطوف على ثياب لاعلى بذلة كما قد لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في انفسهم وهى المقصودة التي ثياب البذلة وصر لها وقد يقال بصفة عطفه على بذلة ايضا اذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيال نحو طول اكمامها واذا بالها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر وابطهار الثنية في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم اخذ ما امر الخروج من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحناء مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أى الامام أو غيره ما قيام مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذرى (ويخرجون) معهم استنجابا (الصبيان والشموخ) والمجانز والخنى السبع المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم اربعة للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هل ترزقون وتنصرون الاضعفاء وقضية كلام الاسنوى ان المونة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مال

ملايسة وهو الظاهر من قوله بعد أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أى يطلب منه ان لا يلبس فلو خالف وفعل كان مكروها (قوله لئلا يتأذى) أى ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان مثله يحتمل سماعا في هذه الحالة (قوله لاحفاء) أى لا يلبس بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المرواة حيث لم يلحق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والاذرى) عبارة ج استبعد الشاشي قال الاذرى وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشموخ) أى المسلمين لانه سبأى الكلام على صبيان الكفار (قوله والمجانز والخنى) نص عليهم لانه قد يتوهم عدم خروجهم للاثوثة المحققة في المجانز والمحتلة في الخنى (قوله هل ترزقون) هو في معنى النفي أى لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أى لان لهم

مصلحة في ذلك واعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة تاجر بخلاف تلك فلوم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون واليه من بيت المال أم لافيه نظروا الا قرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية وللاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على من بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهى معه فلا اشكال في وجوب نفقتهم أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهى وحدها هل يعد ذلك خروجا لحاجتها كما قد يفهمه كلام الاسنوى المذكور حتى يجب نفقة أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تدب اليها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغيرها يقوم بذلك ولا يعتد في ذلك انها

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أى ولو مع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطهين) شمل قوله ما لو كان يدينه رائحة لا يزيلها الا الطيب الذى تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستقين من اظهار التبذل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة السكرية الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللاتق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اضافة الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه يكفي في الاضافة ادنى

عليه مشقة الصوم والسدرو بان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشتة المذكورة منه هبة حينئذ بخلافه هنا وقضية الفرقين انهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وارسلوا أول النهار وأجيب بان الامام لم أمر هنا صاروا واجبا قال الشيخ وقديقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يضر ربه المسافر فان تضرره به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل وردء الوالد رحمه الله تعالى فتعال ان المعتمد طاب الصوم مطلقا كما اقتضاء كلام الاصحاب لما مر ان دعوة الصائم لا ترد ويخرجون غير متطهين ولا متزينين بل (في ثياب مبتذلة) بكسر الموحدة وسكون الهمزة أى مهنته من اضافة الموصوف الى صفته أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في عينه لانه اللاتق بحالهم وهو يوم مسئلة واستمكانه وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك والوقوع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخضع) أى تذلل مع سكون القلب والحوارح في مشيتهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تتران تخضع معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهى المقصودة التي ثياب البذلة وصلتها لها وقد يقال بصفة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخضع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء نحو طول اكمامها واذاياها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر وابطاها را التخضع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم اخذها مما امر الخروج من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحذاء مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أى الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذرى (ويخرجون) معهم استحبابا (الصبيان والشموخ) والمجانز والخنى السبيع المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم ارجى للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم وقضية كلام الاسنوى ان المونة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مالهم

ملايسة وهو الظاهر من قوله بعد أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أى يطلب منه ان لا يلبس فلو خالف وفعل كان مكروها (قوله لئلا يتأذى) أى ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان مثله يحتمل سيما في هذه الحالة (قوله لاحذاء) أى لا يلبس بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المروءة حيث لم يلحق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والاذرى) عبارة حج استبعده الشاشي قال الاذرى وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشموخ) أى المسلمين لانه سبأ في الكلام على صبيان الكفار (قوله والمجانز والخنى) نص عليهم لانه قد يتوهم عدم خروجهم للأنوثة المحققة في المجانز والحقلة في الخنى (قوله هل ترزقون) هو في معنى التنى أى لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أى لان لهم

مصلحة في ذلك ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة عاجزة بخلاف تلك فالعلم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون وهو عليه من بيت المال أم لافيه نظروا الاقرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية ولللاستعانة عنهم بغيرهم قال سم على منتهج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهى معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهى وحدها هل يعد ذلك خروجا لحاجة كما قد يفهمه كلام الاسنوى المذكور حتى تجب نفقتها أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تدبم الها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغيرها يقوم بذلك ولا تعفى في ذلك انها =

(قوله وهذا كله يقتضي) معتمد (قوله لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة) عبارة حج في الفتاوى سئل نفع الله به بما لفظه  
ما يحصل اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكورا واناثا وهل تتفاضل درجاتهم في الجنة فأجاب بقوله  
اما اطفال المسلمين في الجنة قطعا بل اجماعا والاختلاف فيه شاذ بل غلط واما اطفال الكفار فقيهم أربعة أقوال أحدها انهم في  
الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا مع مذبح حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زواجر أخرى الخ الثاني انهم في النار تبعاً  
لابائهم ونسبهم النووي لاكثرين ~~لكنه~~ نوزع الخ الثالث الوقوف ويعبر عنهم بانهم تحت المشيئة الخ الرابع انهم يجمعون  
يوم القيامة وتوحيج لهم نار يقال ادخلوها فدخلها من كان في علم الله سعيدا ويسكن عنده من كان في علم الله شقيلا وأدرك العمل  
الخ اه ملخصا وسئل العلامة الشوبري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد انهم يسئلون  
في قبورهم وأن القبر يضمهم واذا لم يمت بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان اطفال المسلمين يعذبون مصيب فيه أم مخفي  
وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعاً لابائهم أم غير ذلك فأجاب لا يعذبون  
بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين ولا يسئلون في قبورهم كما عليه  
جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ حج ١٣٢ والعنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يسئل ويرجى جماعته من هؤلاء

واستدل له بما لا يصح انه صلى الله  
عليه وسلم اقن ابنه ابراهيم ولا  
يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة  
انه كان يقول في صلاته على الطفل  
اللهم ام ابره من عذاب القبر لانه  
ليس المراد بعذاب القبر ما فيه  
عقوبة ولا الدوال بل مجرد ألم الهم  
والغم والوحشة والضغطة التي  
تعم الاطفال وغيرهم وأخرج على  
ابن معين عن رجل قال كنت عند  
عائشة فمرت جنازة صبي صغير  
فبكيت فقاتها ما يبكيك قالت

المصنف وهذا كله يقتضي كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيه اذا ما توافقال  
الاكثر انهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم والمحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار  
لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرير هذا انهم في احكام الدنيا كفار وفي احكام  
الآخرة مسلمون قال الشافعي لكن ينبغي أن يحصر الامام على ان يكون خروجهم في غير  
يوم خروجنا لئلا تتع المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم  
مظنة مفسدة وهو مصادفة يوم الاجابة فيظن ضعف المسلمين بهم خيرا لانا نقول في  
خروجهم معناه مفسدة محققة فتقدمت على المقسدة المتوهمة قال ابن قاضي شعبة وفيه  
نظر (وهي ركعتان) للاتباع (كالعيد) أي كصلاته في الاركان وغيرها الا فيما يأتي فيكبر  
بعد افتتاحه قبل التعوذ والقراءة سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية يرفع يديه ويقف  
بين كل تكبيرتين كآية معتدلة ويقرأ في الاولى جهراً بسورة ق وفي الثانية اقتربت في  
الاصح أو بسج والغاشية قياساً ولوروده بسند ضعيف (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين

هذا الصبي بكيت شفقة عليه من خلة القبر والقائل المذكور ان اراد يعذبون بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بخلاف  
بل هو مخفي استدلنا خطما تقرر واطفال الممركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقول الرابع منها انهم في الجنة خدام لاهل  
الجنة وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بان الاطفال في الجنة ولواطفال كفار على الصحيح نعم  
يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقاً وابدخلهم الجنة وخلقاً يبدخلهم النار لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون اه يجوز فموا عشرة  
لقول التي أشار اليها سردها في فتح الباري فليراجع (قوله لكن ينبغي) أي يجب اخذها من التعليل الا في قوله لا الخ (قوله  
لا لاتقع المساواة) خلافاً للحج (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لانا نقول الخ (قوله ويقف بين كل تكبيرتين الخ) وينبغي أن  
يقول منهم ما يقوله في العيد وقد يشله قوله في الاركان وغيرها الخ (قوله لكن تجوز زيادتها) وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في  
الجميع أو يهمل يعني أن يتشهد تشهداً أول فيسر بعده أم لا فيجهر مطلقاً وهل الزيادة تشعل الركعة وهل اذا امر الامام بها  
ثلاث ركعات تجب كذلك ويسلك به مسلك الواجب من الاحرام في الاولين فقط وهل يكبر في الزائد أو يختص بالاوليين واذا كبر  
فهل يكبر في الثالثة سبعا والرابعة تسعاً وهل يقرأ في الأخيرتين مثلاً سورة اولالم ارم من تعرض له وكل محفل اه كذاها من  
عن شيخنا الشوبري اقول والا قرب انه لا يكبر في غير الاولين وانه لم يتشهد بعد الاولين جهراً وقرأ الاثنا خذ اعلمين

في صلاة النفل وأنه لا فرق بين الركعة وغيرها وان الامام اذا امر بشئ وجب فعله وهذا كله بناء على جواز الزيادة على الركعتين وسبأني مانيه (قوله بخلاف العيد) مثله في حج ونحط بعض الفضلاء ١٣٣ ان هذا في بعض النسخ وان الشارح

رحمه الله شرب عليه في نسخته وان المعتقد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد اه وهو قريب (قوله ويندب ان يجلس) اي بقدر اذا ان الجماعة قسما على العيد (قوله من قاله غفر له) اي لا يتخص ذلك بكونه في الخطبة ولا بكونه نسا (قوله ويدعوى الخطبة الاولى جهرا) زاد حج بادعيته صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثا الخ (قوله بقطع الهمة من اسقى) وبوصلها من سقى كما يعلم مما (قوله لا ينقصه شئ) اي وينفي الحيوان من غير ضرر اه حج (قوله محمود العاقبة) زاد حج قاله نبي النافع ظاهرا والمرى النافع باطنا (قوله يجبال الارض بالنبات) اي يصير عظمية مستورة بالنبات (قوله مطبعا على الارض) بضم الميم وسكون الطاء وكسر الباء الموحدة متحفة وعبارة المختار واطبق النبي غطاء اه او بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الباء الموحدة المكسورة قال في القلموس ويطبق النبي تطويقايم والسحاب الجوع غشاء والماء وجه الارض غطاء (قوله ان بالعباد والبلاد) زاد حج والخلق (قوله من اللاوا) هو بالمد والمهمز مثبته

بخلاف العيد وايضا (قيل) هنائه (يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (ناأرسلنا نوحا) لاشغالها على الاستغفار ونزول المطر الاذنين بالمال ورده في المجموع باتفاق الاصحاب على ان الافضل ان يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد وينادي لها الصلاة جامعة ولما قدم انما كالعيد ربما توهم اعطاها حكمه في وقته لاسيما وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا يتخص) صلاة الاستسقاء (وقت العيد في الاصح) بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الاصح تختص به لانه عليه السلام كان يصلي ركعتين كما يصلي في العيد كما مر وانما يصلي في العيد في وقت خاص (ويخطب كالعيد) في الاركان والشروط والسفن ويندب ان يجلس اول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول قبل الخطبة الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا والاوى ان يقول استغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه لانه ألبق بالحال ونظير الترمذي وغيره من قاله غفر له وان كان فر من الزحف ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه ومن قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى ويجعل لكم انهارا (ويدعوى الخطبة الاولى) جهرا ويقول (اللهم) أي يا الله (أسقنا) بقطع الهمة من أسقى (غيثا) بمثابة أي مطرا (مغنيا) بضم الميم أي منفذا من الشدة باروائه (هنيئا) بالمد والههمز أي طيبا لا ينقصه شئ (مريا) أي محمودا العاقبة (مريا) بفتح الميم وكسر الراء وباء تحكية ويروى بضم الميم وبالموحدة ومرعا بالثمانية فوق أي ذاربع أي غمام أخوذ من المراجعة (غدا) بغير ميم ودالمه مفعولة مفتوحة أي كثير الماء والخير وقيل الذي قطره بكار (مجللا) بفتح الجيم وكسر اللام يجبال الارض أي يعمها بكل القوس وقيل هو الذي يجبال الارض بالنبات (سقا) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الوقوع على الارض (طبعا) بفتح الطاء والباء الموحدة أي مطبعا على الارض اي مستوعبا لها فيصير كالطبق عليها (دائما) الى انهاء الحاجة اليه لان دوامه عذاب (اللهم اسقنا غيثا) تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أي الايسين تأخيرا المطر اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاوا والجهد والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم أيت لنا الزرع وادبر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأيت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم فاناستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء أي المطر ويجوز ان يراد به المطر مع السحاب (علينا مدرارا) أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا (ويستقبل القبلة) استحبابا (به صدر الخطبة الثانية) وهو وضوئها كما في الدقائق فان اسبقة قبل له في الاولى لم بعده في الثانية قوله

الجماعة اه حج (قوله فان استقبل له في الاولى) أي لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان أجزأ فيساعى الاستقبال في الثانية

(قوله ظهوراً كفهم الى السماء) ظاهرة انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه ليكون المقصود به رفع البلاء  
 ويخالفه ما مر له في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر ركفيه الى السماء ان دعا لرفع بلا ونحوه وعكسه ان دعا لتحصيل شيء  
 اخذ اماماً سألني في الاستسقاء ويكرر رداً في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب ما المقصود منه  
 رفع شيء ومعنى قوله ان دعا لتحصيل شيء أي ان دعا بطلب تحصيل شيء (قوله فان كان عليه احائل احتل الخ) عبارة الشارح فيما تقدم  
 في القنوت بعد قول المصنف ويسن رفع يديه ١٣٤ ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتعجسة ولو بجائل فيما يظهر (قوله ما قارفتا)

أي اراة كبتنا من الذنوب (قوله  
 وسعة في أرزاقنا) هو يفتح السين  
 على الافصح وبها جاء التنزيل  
 والكسر لغة قليلة وقد تنظم ذلك  
 شيخنا العلامة الدفوشي فقال  
 وسعة بالفتح في الاوزان \*  
 (والكسر محكي عن الصغاني قوله  
 ويجوز رداً الخ) انظر هل يفعل  
 التحويل عند ارادة الاستقبال  
 أو معه أو عقبه اه عمرة أقول  
 المتبادر من الغندية الاول  
 والاقرب الثالث لانه فيما قبل  
 الاستقبال مشغول بالوعظ ومعه  
 يورث مشقة في الجمع بين التحويل  
 والاتفات (قوله وكان طول رداه  
 صلى الله عليه وسلم) قال حج في  
 آخر اللباس فائدة مهمة ثم اعلم انه  
 لم يمتزج كما قاله الحفاظ في طول  
 نعماته صلى الله عليه وسلم  
 وعرضها شيء وما وقع للطبري في  
 طولها انه نحو سبعة اذرع واغبره  
 انه نقل عن عائشة انها سبعة في  
 عرض ذراع وانما كانت في السفر  
 يضا وفي الحضر سودا من صوف  
 وان عذبها كانت في السفر من

في البحر عن نص الام واذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل على الناس بحمهم على طاعة  
 الله تعالى الى فراغه كما في الشرحين والروضة (ويبالغ في الدعاء) حينئذ (سرا وجهراً)  
 فيسر التوم أيضاً حاله اسراراً ويؤمنون على دعائه حاله جهرة به قال تعالى ادعوا ربكم  
 تضرعاً وخفية ويرفعون أيديهم في الدعاء جاعين ظهوراً كفهم الى السماء كداع اكل  
 رفع بلاه ومن دعا بجدول شيء عكس ذلك ويكره له رفع يده متعجسة فان كان عليه احائل  
 احتل عدم الكراهة قال امامنا رضي الله عنه وينبغي ان يكون من دعائهم في هذه  
 الحالة اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما  
 وعدتنا اللهم فامتن علينا بجملة ما قارفتا واجابتك في سعيانا وسعة في رزقنا ذكركه في  
 المجموع وحذفه المصنف من الحزب اختصاراً (ويحول) الخطيب (رداه عند استقباله)  
 القبله تشاؤ لا بتغير الحال من الشدة الى الرخاء لا اتباع وكان عليه السلام يحب التال  
 الحسن (فيجعل عينه) أي عين رداه (يساره وعكسه) لا لاتباع قال البيهقي وكان طول  
 رداه صلى الله عليه وسلم اربعة اذرع وعرضه ذراعين وشبرا (وبنكسه) يفتح أوله مخففاً  
 وبضمه مثقلاً عند استقباله (في الحديد فيجعل اعلاه اسفله وعكسه) لانه عليه الصلاة  
 السلام استسقى وعليه خيمصة سودا فاردان يأخذ باسفلها فيجعلها اعلاها فثقلت عليه  
 قلها على عاتقه فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه لاسبب المذكور والتقديم لا يستحب  
 ذلك لانه لم يفعل له وتي جعل الطرف الاسفل الذي على اليسر على اليمين والاشعر على  
 الایسر حصل التنكيس والتحويل جميعا بخلاف في الرداء المربع اما المدور والمثلث  
 فليس فيهما الا التحويل قطعاً وكذا الطويل وهو اذ من عبر به دم تأني ذلك تعسره لا تعذره  
 (ويحول الناس) وينكسون وهم جلوس كما نقله الاذري عن بعض اصحاب ويدل  
 عليه قوله مثله فهو مساو لقول أصله ويجعل على انه في بعض النسخ عبر بعبارة أصله (مثله)  
 تعالى لا لاتباع (قلت ويترك) بضم أوله أي رداه الخطيب والناس (محو لا حتى ينزع  
 الثياب) عند رجوعهم الى ما زال لهم لانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه غير رداه  
 قبل ذلك واستحب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخثي جزم به ابن كبن وهو متجه  
 وان لم أقف على ما أخذه (ولو ترك الامام الاستسقاء فعلة الناس) كما تراهن لانهم

غيرها وفي الحضر منها فهو شيء استرو حافيه ولا أصل له نعم وقع خلاف في الرداء فقل سبعة اذرع في عرض ثلاثة محتاجون  
 اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الازاد الا  
 القول الثاني اه (قوله وعليه خيمصة) أي كساء (قوله جزم به ابن كبن) وفي نسخة كبن (قوله فعلة الناس) أي البالغون الكاهلون  
 لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغاً قلالاً لان ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين



(قوله غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء) ويحرم ذلك أن ظنوا قنينة ٥١ م على منهيح وقضيتهم حيث فعلوها في البلد  
خطبوا ولو بلاذن وله غير مراد بل متى خافوا القنينة لم يخطبوا إلا بآذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أي بخلاف  
العبد والكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما وكتب عليه شيخنا الشوبري انظر مانع الصحة في العبد والكسوف ولا يقال  
الاتباع لأنه مجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بامر الحث على التوبة والوعظ اقتضى  
صحة التقديم لأنه بتسليمه لا يقتضي منع الصحة بل الأولوية أو نحو ذلك فيلجأ ٥١ من حوائج التحرير (قوله لخبر الذين أووا إلى  
الغار) وكانوا ثلاثة خرجوا يريدون لاهلهم فاخذتهم السماء فأروا إلى كهف فأنحطت صخرة وسدت بابه فقال أحدهم اذكروا  
أيكم عمل حسنة عمل الله سبحانه وتعالى يرجنا ببركته فقال واحد منهم استعملت اجراء ذات يوم فجار - بل وسط النهار وعمل في  
بقية مثل عملهم فاعطته مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك اجراء فوضعه في جانب البيت ثم مرى بقرفا شربت به فصيلة  
فبلغت ماشاء الله فرجع إلى بهد حين شيخنا ضعيفا لا عرفه وقال ان لي عندك حقا وذكرك حتى عرفته فدفعتم اليه جميعا اللهم ان  
كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء ١٣٥ وقال آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة

فجاءتني امرأة فطلبت مني معروفا  
فقلت والله ما هو دون نفسك فأبت  
وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم ذكرت  
ذلك لزوجها فقال لها اجي بي له  
وأعيني عيالك فأتت وسالت إلى  
نفسها ألم أتكشفتما وهدمت بها  
ارتعدت فقلت مالك قالت أخاف  
الله سبحانه وتعالى فقلت لها  
خفتيه في الشدة ولم أخفه في  
الرخا فتركتها وأعطيتها ما ملكتها  
اللهم ان كنت فعلته لوجهك  
فافرج عنا فانصدع حتى تعارفوا  
وقال الثالث كان لي أبوان همان  
وكانت لي غنم وكنت أطعمهما

محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء مع وجود الواو في البلد  
الإبازنه كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف القنينة عليه - لا ذرعى (ولو خطب) له (قبل  
الصلاة جاز) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الأفضل  
لأن فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ومن متعلقات الباب  
أنه يسن لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع إلى الله تعالى شرا بخاص عمل يتذكره  
لخبر الذين أووا إلى الغار وبأهل الصلاح لاسيما من كان منهم من أثار به صلى الله عليه  
وسلم (وبسن) لكل أحد (ان يبرز) أي يظهر (لاول مطر السنة ويكشف) من جسده  
(غير عورته ليعصيه) شئ منه لخبر مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فحسرتوبه حتى أصابته المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث  
عهد بربه أي يتكويته وتزيله وإنما اقتصر المصنف على أقول مطر السنة لأنه آكد والأفلا  
فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزكشي أي فهو لاول كل مطر أول منه  
لاخوه (وأن يغتسل أو يتوضأ في ماء) (السييل) لما رواه الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم  
كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فطهور منه ونحمد

وأسقيهم - ما ثم أرجع إلى غنمي فخبني ذات يوم غيث فلن أبرح حتى أمسيت فأتيت أهلي وأخذت محلي فخلبت فيه وجئت إليهما  
فوجدتهما نائمين فشق علي أن أوقظهما فترقبت جالسا ومحاي على يدي حتى انتظهما الصبح فسقيتهما اللهم ان كنت فعلته  
لوجهك فافرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك نعمان بن بشير ٥١ يضاوي في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى  
أم حسبت أن اصحاب الكهف والرقيم الآية (قوله لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انتطاق مدة طويلة لا بقصد كونه في  
الحرم أو غيره وينبغي أن مثله النيل فيبرزله ويفعل ما ذكره شكر الله تعالى ٥١ فيأدي به أمش ويحتمل أن يفرق بينهما بأن ما يصل  
من الماء عند قطع الخيلان ونحوها اجراء لما هو مجتمع في النهر فليس كما اطرفان نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك  
ما النيل \* (فرع) \* قال شيخنا العلامة الشوبري يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق أن يتلع فيه كبلوغ  
النيل عصر ناستة عشر ذراعا ٥١ ووجه الحرمة ان فيه تأخير له عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي جرت به  
العادة منه فتأخيرهم موقوف لما يقترب عليه من المنافع العامة ٥١ (قوله غير عورته) وينبغي أن هذا هو الاكل وان أصل السنة  
يحصل بكشف جرم ما من بدنه وان قل كالأرأس والمدين (قوله وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) أي سواء حصل بالاستسقاء أو كان  
في غير وقت كما يشعر به الحديث وقول الشارح الآتي لان الحكمة فيه هي الحكمة

(قوله الجمع بينهما) وينبغي تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيه حائضه) أهل المراد لحصول السنة أما بالنسبة لكونه مثلاً آتياً بما أهر به فلا يظهر إلا بنبهه كأن يقول نويت سنة الغسل من هذا السبل اه ثم رأيت حج قال ولو قبل يتوى سنة الغسل في السبل لم يعد اه والقياس انه لا يجب فيه الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب ويعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زيادة التيميل في كل يوم مدة أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله كما يحسنه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء وانه لا ينافي فيه اذ لم يصادف ١٣٦ وقت وضوء ولا غسل اه فليتأمل ما ذكره من قوله خلافاً لاسنوى وفي

لحقة سقوط قوله تبعاً للح والعلها فلعل المراد ان الشيخ يحسنه في غير شرح منهجه الا أن يقال قوله بحسنه أى بحث الاشتراط فهو قيد للمعنى وعليه فلا مخالفة بين ما هنا وشرح المنهج (قوله لما رواه مالك) قال حج ولان الذكر عند الامور المخوفة تؤمن به غائلاً (قوله اذا سمع الرعد ترك الحديث) أى ما كان فيه وظاهره ولو قرأنا وهو ظاهر قياساً على اجابة المؤذن (قوله فلا يشير اليه) أى لا يصبره ولا يغيره وبعبارة سم على منهج شامل للإشارة غير البصر فليحذر (قوله فيختار الاقتداء بهم) أى وتحصل سنة ذلك بمرة واحدة ولا بأس بالزيادة (قوله بسنين مهملة) أى سيباً يفتح فسكون اه حج وبعبارة قول المصنف صيبا قال الاسنوى من صاب يصوب اذا نزل من علواً إلى سفلى وفي رواية لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء اه (قوله وفي أخرى مع الاول)

الله تعالى عليه وهو صادق بالغسل والوضوء وتعبير المصنف هنا كالروضة بأوقية استحباب أحدهما بالنطوق وكليهما جازم وهو الاول فهو أفضل كما جزم به في المجموع فقال يستحب ان يوضأ منه ويغتسل فان لم يجد معهما فليغتسل وضأاً والمتجه كما في المهمات الجمع بينهما ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء ولا يشترط فيه مائية كما يحسنه الشيخ تبعاً لاذرى وخلافاً لاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته (و) أن (يسج عند الرعد) عند (البرق) لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خفيته وقيس بالرعد البرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفاً وطمعاً وفى الام عن الثقة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق اجنخته يسوقهم السحاب قال الاسنوى فيكون السمع مع صوته أى صوت نسيجه أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازاً وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطق أحسن النطق وخججت أحسن الضحك قال الرعد نطقها والبرق ضحكها (و) أن (لا يتبع بصره البرق) لما فى الام عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه والودق بالمهملة المطر وفيه زيادة المطر وزاد الماوردى الرعد ومثل ذلك المطر فقال وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء بهم فى ذلك (و) ان (يقول عند نزول المطر) ندباً كما فى البخارى (اللهم صيباً) بصاد مهملة وتحتية مشددة أى عطاء (نافعاً) وفي رواية بين مهملة وفي أخرى مع الاول نافعاً فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً (و) ان (يدعو بما شاء) حال نزوله عليه برأطوبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى البيهقي خبره ففتح ابواب السماء ويستجاب الدعاء فى أربعة مواطن التقاء الصفوف وعند نزول الغيث وعند اقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة (و) ان يقول (بعده) أى بعد المطر

أى صيباً (قوله نافعاً) بالقاف أى شافى الغليل وحزى الالعاش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله وعند اقامة الصلاة) أى . ينبغي ان يأتي فيه ما تقدم له فى الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على ما ذكره الباقينى ثم وبين الاقامة والصلاة أو بين الكلمات التى يجيب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده الشارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول فى العبد وهو الصلاة جامعة لان هذه أمور توقفية ثم اذا دعا ينبغي له ان يتيقن حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد نيته فقد شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن قرياً ولا مانع منه

(قوله وهو كما قال الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله عن بعض الصحابة) قال حج هو أبو هريرة (قوله ويكره سب الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة ولكن السب انما يقع في العادة لغير المعتادة ١٣٧ خصوصا اذا شوت ظاهرا على السب ولا تنقيس الكراهة بذلك كما

قد مضاه (قوله لخير الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب) هل المراد في الجملة فلا يلزم ان التي تأتي بالعذاب من رحمة أيضا اهـ سم على منهج أي أو مطلقا لانهم من حيث صدورهما بخلق الله وإيجاد رحمة في تهاوان كانت تأتي بالعذاب لمن أراد الله والاقرب الثاني (قوله واستعبدوا بالله من شرها) وتقدم قبيل الباب عن شرح الروض ما كان يقوله عليه السلام اهـ ج (قوله لنحو الزلزلة) أي فيصلها وينوي بهاية رفع المطر

\*(باب في حكم تارك الصلاة المفروضة)\*

(قوله على الاعيان) خروج فروض الكفايات وقوله اصالة خرج المنذورة (قوله البقي) أي من تأخير عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها (قوله جاحدا وجوبها) أي حقيقة أو حكايان لم يعذر بجهله لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم اهـ ج وبوافقه قول الشيخ

في ربه الله تعالى الاتي امامن أنكروا ذلك جاهلا الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه ممن يخفى عليه ذلك

أي في أثره كما في المجموع (مطرنا بفضل الله علينا) (ورحمته) لنا (ويكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بئس كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت التجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الامطار الى الانواء لايها من ان النوء مطر حقيقة فان اعتقد انه القاعل حقيقة كفر وعليه يحمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى أصبح من عبادي مؤمن بي وكافرا فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب وافادته ليق الحسب بما جاء انه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيخ ظاهر ويستثنى من اطلاقه ما نقله الشافعي عن بعض الصحابة انه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يمسك لها ويمكن ان يقال لا استثناء اذ لا يهاهم فيه اصلا والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الشجر وطول رحب رقيه من المشرق مقابلة من ساعته في كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل فجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها اربعة عشر يوما (ويكره) (سب الريح) بل يسن الدعاء عند هالط الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رأيتوها فلا تسبوه واسألوا الله خيرا واستعبدوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر) وهي ضد القلة مثلثة الكاف (ها السنة ان يسألوا الله) تعالى (رفعه) بأن يقولوا ندباما قاله صلى الله عليه وسلم لما سأل النبي ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الاودية والمراعي (ولا) نجعله (علينا) في الابنية والدور وافادت الواو أن طاب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففهم معنى التعليل اي اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليل اذ ادعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاسمقاروه بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضررهم بقاء نفعه واعلامنا بانه ينبغي ان وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يتخط اعراض قارئه بل يسأل الله تعالى رفعة وابقاءها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنايات الشجر (ولا يصلي لذلك والله اعلم) لعدم ورودها له لكن تقدم في الباب السابق انها سن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهرا ان هذا نحوها فيحمل ذلك على انه لا تشرع المهمة المخصوصة

\*(باب في حكم تارك الصلاة)\*

المفروضة على الاعيان اصالة بحد او غيره وتقدم هذا على الجنات ترتبها للجمهورية واليق (ان ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة شرعا صادقة باحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بان أنكره بعد علمه به (كفر) بالحد فقط لايه مع الترك وانما ذكره المصنف لاجل التقسيم اذا لم يحدده مقتض للكفر كما مر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جار في كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة اما من أنكر ذلك جاهلا لتقرب عهده بالاسلام أو نحوه ممن يجوز خفاؤه عليه او نشئه ياديه بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتد ابل يعرف

وجوبها فان عاد بعد صارت دأولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمدا مع القدرة  
 الا في مسألة واحدة وهي ما اذا شتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما  
 ولا قامة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرافا كثيرا في مسألة واحدة  
 وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه (او تركها  
 كسلا) او تم وانما مع اعتقاده وجوبها (قتل) بالسيف (حدا) لا كفر الخ ببر الصبي  
 أمرت ان تقتل الناس حتى يشهد وان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقهر الصلاة  
 ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصوه وامنى دماءهم وأهوالهم الام يحق الاسلام  
 وحسابهم على الله رواه الشيخان ولما فهم قوله صلى الله عليه وسلم ثبت عن قتل المصلين  
 وقال صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة وقال خمس صلوات كتبهن  
 الله على عباده فمن جاءهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ومن لم يأتها من فليس له  
 عند الله عهد ان شاء عاقبته وان شاء عذبه رواه ابو داود وصححه ابن حبان وغيره فلو كفر  
 لم يدخل تحت المشيئة وأما خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة فعمول على تركها  
 بحمد الوالي التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمع بين الأدلة ولو ترك  
 لطهارة ما قتل كالجزم به الشيخ ابو حامد لانه تركها ما يقيس بها الاركان وسائر  
 الشروط نعم محل في المتفق عليه او كان فيه خلاف واه بخلاف القوي في فتاوى التتال  
 لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمدا أو من شافعي الذكرا ولمس المرأة أو توطأ ولم ينو  
 وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه وقيد بعضهم بجماعا اذا قلنا القائل  
 بذلك والافلا قائل حينئذ بجواز صلاته قال فالذي يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره  
 فعلم ان ترك التيمم كترك الوضوء وان وجب اجماعا أو مع خلاف ولم يقاد القائل بعدم وجوبه  
 اه والاوجه الاخذ بالاطلاق ولا يقيس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص  
 اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فاجدى الحبس فيه ولان الزكاة يمكن الامام اخذها  
 بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقائلونا فكانت المقاتلة الواردة في الحبس فيها على حقيقتهما  
 بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى التسل فوضح الفرق  
 بينهما وبينها اه فالوجه الاخذ بالاطلاق (والصحيح قتله) حقا (بصلاة فقط) لا بظاهر  
 الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيما لو وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية  
 في وقتها فلا يقتل ترك الظهور حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتل  
 في الصبح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع النجف فيطالب باذانها  
 ان ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان اخرجها عن الوقت والوجه ان المطالب والمتوعد هو  
 الامام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعد ترتب القتل الا في لانه من منصبه وما قبل من  
 انه لا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلى كترك الصوم والزكاة والحج ونحوه لا يحل دم امرئ  
 مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه

(قوله فقد برئت منه الذمة) أى  
 خربت ذمته (قوله كان له عند الله  
 عهد) أى وعده منه لا يخالف (قوله  
 وأما خبر مسلم الخ) الذى فى مسلم  
 قال سمعت جابرا يقول سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 ان بين الرجل وبين الشرك  
 والكفر ترك الصلاة فلهذا رواية  
 أخرى (قوله لان جواز صلاته  
 مختلف فيه) أى فيكون جريان  
 الخلاف شبهة في حقه مانعة من  
 قتله وان لم يقتل (قوله والاوجه  
 الاخذ بالاطلاق) أى فلا فرق  
 بين التقايد وعدمه في انه لا يقتل  
 (قوله فاجدى) أى أفاد (قوله  
 فوضح الفرق بينهما) أى الصوم  
 والزكاة وقوله وبينها أى الصلاة  
 (قوله حتى تغرب الشمس) أى  
 اما الجمعة فيقتل بها اذا ضاق  
 الوقت عن أقل ممكن من الخطبة  
 والصلاة كما يأتي (قوله والامام  
 أو نائبه) ومنه القاضي الذي  
 له ولاية ذلك كاقاضي الكبير  
 (قوله المفارق للجماعة) أى جماعة  
 الاسلام بان ترك ما هو عاد الدين  
 وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة  
 واحدة

(قوله يجب علينا) أي على المخاطب

منا وهو الامام أو نائبه (قوله اذا بقي من الوقت زمن الخ) أي بالنسبة لفعله باخف يمكن (قوله مقدار الفريضة) أي تامة (قوله لان الظاهر ليس قضاء عنها) قضيتها انه لو هدد عليها في وقتها ولم تفعل حق خرج الوقت ثم تاب وقال أصلي الجمعة القابلة اسكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يفتهل بتركه لكونه لا يفتله بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم التمسك بالقضاء اذا لم يهدده أو باصه كما هنا فان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبديلها قائم مقامها فكانه هدد عليه (قوله اجماعا) أي من الأئمة الاربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها لم يدم علمه بالسابقة فهل يقتل تركها مع القدرة أو لا لعذره بالشك فيه نظروا لا قرب الثاني فليراجع (قوله لا نأقول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها الخ) أي وان ايسن من ذلك عادة حقنا لدم ما يمكن (قوله خامسها لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحي وقوله لوقت الضرورة أي السابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فانه لا يتخذ بل الخ (قوله فهو امر آخر) أي فسترى عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى تركه شيء من الصلاة ان وجد منه

لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على انامنع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا اذ محل ذلك ما لم يؤمر به في الوقت ويهدد عليها ولم يقل أفعلمها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما وقت الأمر والاخر وقت قتل فوقت الأمر هو اذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر الناسك فنقول له صل فان صليت تركك وان أخرجت عن الوقت قتلته وفي وقت الأمر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والظاهرة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ويقتل بترك الجمعة أيضا وان قال أصليها ظهر كافى زيادة الروضة عن الثاني واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق انه الأقوى لتركها بالقضاء لان الظاهر ليس قضاء عنها ومحل حيث كان ممن تلزمه اجماعا وفتى الشيخ بانه يقتل بها حيث أمرهم او امتنع منها أو قال أصليها طهر اعند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر رأى عن أقل ممكن من الخطبة والصلوة لان وقت العصر ليس وقتا لها في حاله بخلاف الظهر لا يقال ينبغي قتله عقب سلام الامام منها لاننا نقول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فبذلك أوجب التأخير لئلا يفسد منها بكل تقدير وهو ما مر ومقابل الصحيح أوجه أحدها يقتل اذا ضاق وقت الثانية لان الواحد مدة يحتمل تركها شبهة الجمع ثانیها اذا ضاق وقت الرابعة لان الثلاث أقل الجمع فاغتفرت ثالثها اذا ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لانه يجوز ان يكون قد استند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات رابعها اذا صار تركه له عادة خامسها لا يفتله بوقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابل الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ممن وجوبها كارتد على الأول فالفرق بينهما كما افاده الاسنوي ان الردة تتخذ في النار فوجب انفاذ منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من ان الحدود قد تذهب الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بهداه فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه واشتد شكل الاسنوي ما نقرر بانه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط بالتوبة وأجيب بان الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وانما هو محل له على فعل ما ترك كما قاله الاذرى وغيره أو بانه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها فالعلة مركبة فاذا أصلي زالت العلة وقال الرعي في التفقيه والفرق ان التوبة هنا تفيد تدارك الغائت بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل تفيد الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته هنا فانها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال الزركشي تارك الصلاة بسقط حده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كالمتردد هو أولى بذلك منه وغلط بعضهم فقال كيف تنفع التوبة لانه كن سرق

(قوله أوقها) أي إذا كان بعد أمر الإمام أو زيادى أما قبله فمضمّن (قوله ليس مثله) أي في الإهدار وإن اختلف سببه كزنا محصن أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله أمانارك المذكورة) محترز قوله أصالة (قوله ينحس بجديده) أي في أي محل كان لكن ينبغي أن يتوفى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالعذيب ونحسه في المقاتل قد يفتقر ذلك الغرض (قوله بتعمد التأخير) قال سم على منتهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه ويوجه بان اشتراط الأمر بها عند الضيق لتحقيق جنائيه وهذا قد تحقق جنائيه باعترافه وجوزم من أن يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر فليتمل ثم رأيت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الإرشاد فقال وقتي قال نعم مدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصليها أم سكنت لتحقيق جنائيه بتعمده التأخير أي مع الطأ في الوقت كما علم عامر ١٤٠ والاقترب ما قيد به جمع (قوله وأكل مال السلطان) أي المال الذي يستحق

السلطان قبضه وصرفه لصالح المسلمين يزعمه - هذا الله يستحقه ويمنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (قائده) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به وفسطوره عليه وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أرفع وأهنا لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والفساد وثالثها السب وهو أرفع الثلاثة فإنه لا يدين به وفيه إزراء بالبداه الله ورسله والقائه الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت برعيتهم أرفع الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأن في الثاني قد يكون له شبهة تفعل عنه والسب لاشبهة

أصلا ثم رده لا يسهط القاطع وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقا وليس كذلك لما ذكرناه اه وتوقفه على القول بأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل بل يهل ثلاثة أيام وهم في الذنب وقيل في الوجوب ولو قتله في مدة الاستنابة أو قبلها الإنسان ليس مثله إنهم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر تركه في الجموع وهو محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك كما قاله الأذرى أمانارك المذكورة المؤقتة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبها على نفسه (ثم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر إذا قاتلتم فأحسبوا القتل (وقيل) لا يقتل لاستفاء الدليل الواضح على قتله (بل ينحس بجديده) وقيل يضرب بخشبة أي عصا (حتى يملأ أو يموت) إذا المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومترقه (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذي لم يترك الصلاة من أنه (يغسل) ثم يكفن (ويصلى عليه) بعد طهره (ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم ولا يطمر قبره كبقية أهل الكفار من المسلمين فان أبدى عذرا كإيمان أو برد أو عدم ما أو نجاسة عليه صحيحة كانت الأعذار في نفس الأمر أم باطلة كما لو قال صليت ووطننا كذبه لم يقتله لعدم تحقق نعمه تأخيرها عن وقتها من غير عذر ثم تأمر بها بعد ذلك العذر وجوب في العذر الباطل ويدباني الصحيح بان تقول له صل فان امتنع لم يقتل لئلا كان قال نعم مدت تركها بلا عذر قتل سواء قال ولا أصليها أم سكنت لتحقيق جنائيه بتعمده التأخير قال الغزالي لو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقط عنه الصلاة واحتل له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أكثر

(كتاب الجنائز)

فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يتنع الأعراض عنه حتى يقتل تطهير الأرض منه جمع فان أسلم عصم نفسه فهذا ما ظهر في سبب الأعراض مع القول بقبول التوبة وقريب من هذا أن الكفار الأصليين لا يقاتلون في الأول حتى يندروا فإذا بلغتهم الدعوة والنداء جازت الإغارة عليهم وسيهم من غير افتقار إلى الدعاء إلى الإسلام في كل مرة لأنه قد بلغتهم وزال عذرهم فان أسلموا عصموا أنفسهم وانما استثنى المرتد بغير السب لأن الغالب أن الردة إنما تحصل بشبهة فتزال بالاستنابة ولهذا تزداد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الإسلام هل تقبل أو لا لأنه لاشبهة لهما اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي (كتاب الجنائز)

(قوله بكسر الجيم) أى اوبفتحها لان الفتح والكسر مشترك في الميت والنعش على هذا القول اه وقوله ان لم يرد الخ أى فان اراده لم يصح وينبغي ولومع الميت هذا وفهم من الاقوال المذكورة ان الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي ان يقال ان اشار اليه اشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليباً للاشارة وكذا ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازاً عن الميت وان قصد مسمى الجنائز لغة أو أطلق لم تصح صلاته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذى يصلى عليه واما في الثانية فلان لفظه محمول لميت في النعش وهو لم يصل عليه أو النعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان المراد بالنعش ما يحمل عليه الميت وانما عبر بذلك لتغلبته (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنازة) أى النعش (قوله ليكثر كل مكلف الخ) قال حج ندباً مؤكداً والافاضل ذكره سنة أيضاً ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وان لم يرد من الاثبات بالكثرة الاثبات بالاقول وكونه من حيث ١٤١ اندراجاً فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في

شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضاً اه (قوله كل مكلف) يستغنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لانه يقطعه وكتب عليه سم على حج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله يطلب أى ندباً (قوله وصح أكتروا من ذكرهم هاذم الذات) قال الحافظ في تخريج العزيز ذكر السهيلي في الروض ان الرواية فيه بالذال المحجمة ومعناه القاطع واما بالمهمة فمعناه المزيل للشئ

جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه الميت وقيل عكسه وقيل لغتان فيهما فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وعلى ما تقرر لو قال أصلى على الجنائز بكسر الجيم صح ان لم يرد به النعش وهى من جنزه اذا ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفناً ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد وبداً بالاقول فقال (ليكثر) ندباً لكل مكلف صحيحاً كان أو مريضاً (ذكر الموت) بقلبه ولسانه بان يجعله نصب عينيه لانه ازجر عن المعصية وأدعى للطاعة وصح أكتروا من ذكرهم هاذم الذات يعنى الموت زاد الناسانى فانه ما ذكرنى كثيراً من الدنيا والامل في الاقله ولا قليل أى من العمل الاكثر وهاذم بالمجبة معناه قاطع واما بالمهمة فهو المزيل للشئ من أصله وفى المجموع يستحب الاكثر من ذكر حديث استحباب من الله حق الحياة وعنايه قالوا اننا نستحي من الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياة فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليدع ذكر الموت والبلاء ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياة والموت مفارقة الروح الجسد والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا يفنى واما قوله تعالى الله يتوفى الانفس

وليس ذلك مرادها هنا فى هذا الذى نظر لا يحنى اه وقد جوز فى فتح الااله الوجهين وقال فهو استعارة بعمية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت يبينان مر تقع هدمته صعقات هائلة حتى لم يبق منه شيئاً وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادها هنا فان جملة استعارة لا يؤدى الى ان المعنى الحقيقي مراد وغايتة ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازاً وليس كلام السهيلي فى التعبير بل فى ان المعنى الحقيقي للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية واهل ان يقال وشبه ازالة الذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوها للبناء المرتفع واستعاره اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكرنى كثيراً الخ) مثله فى حج وفى المحلى وشيخ الاسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وعى) أى ما اشتغل عليه من البصر والسمع واللسان وليحفظ البطن وما حوى يذبغنى ان يراد به ما يشتمل القلب والفروج والمراد بحفظ البطن ان يصونه عن وصول الحرام اليه من الطعام والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لافيه خلاف فى العقائد والمعتمد منه الاول فليراجع



(قوله فقيه تقدير الخ) هذا مجزؤه لا يستلزم عدم فناءها وأولى منه ما ذكره البضاوي حيث قال أي بتبعضها عن الابدان بان يقطع  
 تعاقبها عنها وتصرفها فيما اظهر او باطنا وذلك عند الموت أو ظاهرا لا باطنا وهو في النوم اه ووجه الاولوية ان المتبادر من  
 قوله بان يقطع تعلقها بالخ انها باقية وانما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح انه صلى الله عليه وسلم ابصر حاجة  
 يحفرون قبرافكي حتى بل القبر يدوم وعرفه قال اخواني لمثل هذا فاعادوا أي تأهبوا واتخذوه عدة بشرح الارادة لشيئا اه مع  
 على منهج قال حج في الاعياب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسى عنه فالورع ما قاله المحاسبي انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه  
 فان لم يفعل ذلك فهو غير محتاط بالتوبة لتعذر الكثرة باقي الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دأبه وتسامح القاضي أبو بكر  
 فقال لم يقول ان كان لي ذنب لم اعلمه فاني نائب الى الله منه اه (أقول) وقوله لكنه يلقى الله الخ ينبغي ان يكون ذلك في ذنب يتوقف  
 على رد المظالم اما غيره فيكفي فيه عموم التوبة اذا تعين غير محتاج اليه (قوله على ان لا يعود اليه) أي الى مثله (قوله ورد المظالم الى  
 أديها) المراد برذ المظالم الخروج منه الشمل نحو الاستحلال من الغيبة وقضاء الصلاة مما ليس فيه شيء يرد على المظلوم ومحل توقف  
 التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلة قدر عليها او الا فالشرط العزم على الردان قدر ومحل  
 أيضا حيث عرف المظلوم والائتية بقى بمظلم به عن المظلوم كذا قبل والا قرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فله من  
 قال يصدق به مراده حيث غلب على ظنه ١٤٢ ان بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان للمظالم استحقاق

حين موته فقيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستعد له) بالتوبة) وهي كما يأتي في  
 الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه ونصح به على ان لا يعود اليه وخروج  
 عن مظلة قدر عليها بنحو تحمله عن اغتياه أو سبه (ورد المظالم) الى أهلها بجمع في الخروج  
 منها سواء كان وجوبه عليه مرسا أو مضيقا كاداء دين وقضاء فرائض وغيرهما ومعنى  
 الاستعداد لذلك المبادرة اليه لئلا يفتأ الموت المفوت له وظاهر كلامه نذبه ذلك بدليل  
 ما بعده وهو ما صرح به ابن المقرئ في غنيته كالقمولى وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم ان ما  
 عليه مقتضى للتوبة فحينئذ يندب له مجديها اعتناء بشأنها اما اذا علم ان عليه مقتضيا  
 لها فهي واجبة فوراً بالاجاع وعلى هذا يجمع ل قول جمع وجوبوا وعلى مقابله يحمل قول  
 آخرين نذبا وصرح برذ المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستفتاء ولانه ليس جزأ  
 من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمريض أكد) أي اشد طلبا لانه الى الموت أقرب

بيت المال فهل يجوز له الاستقلال  
 به والتصرف فيه لكونه من  
 المسخفين أو لا لاتحاد القابض  
 والمقبض فيه نظروا الأقرب الاول  
 هذا ومحل التوقف على الاستحلال  
 أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر  
 فمن زنى بامرأة ولم يبلغ الإمام فلا  
 ينبغي ان يطلب من زوجها أو أهلها  
 الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم  
 فيكفي الندم والعزم على ان  
 لا يعود ثم ما تقرر من ان قضاء

الصلاة فيه خروج عن مظلة بخلاف لقول الشارح ولانه ليس جزأ من كل توبة به الا ان يريد بالخروج منها بقضاء الصلاة ويسن  
 انه يفعل الصلاة كانه يخرج مما ظلم به (قوله وقضاء فرائض) قال حج في حاشية الايضاح ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويجب عليه  
 صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه ليعرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه  
 بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسيرا لم لو كانت عليه صلوات كثيرة جدا او كان يستغرق قضاؤها زمنا  
 كثيرا فينبغي ان يكفي في صحة توبته زمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا الزوج موليته  
 في هذه الحالة فتزويجه صحيح لانه فعل ما في مقدوره أخذ من قول الشارح وخروج عن مظلة قدر عليها (قوله فحينئذ يندب  
 له تجديدها) أي بان يجدد الندم والعزم على ان لا يعود وليس ثم مظلة يرد لها فلا يتأق فيها التجديد وهذا فحين سبق له توبته من ذنب  
 امان لم يتقدم له ذنب اصلا ففعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب وعبرة الاعياب أو ينزل نفسه منزلة العاصي  
 بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب بحسنه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله في  
 اليوم والمساء سبعين مرة اه هذا وينبغي ان المراد بدبر المظالم ان ما تردد في ماله لم يزد منه أو لا يزد احتياطا (قوله  
 لما مر) اهتماما بذكرها لهظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هي قوله ترك الذنب والندم عليه ونصح به على ان لا يعود اليه

(قوله فلا باق) أي فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقا وذابذة وسيأتي ما فيه عن الأذري بما فيه الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة وهذا شرط في سنن الإعادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعبد فتضمنه أنه يستحب منه ولو كفر لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عيادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وإنما غير مكرهه (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أي مشقة غير شديدة ولا حرمته (قوله إذا كانا بدارنا) وينبغي مثله في الذي (قوله لا ناما مرون بهاجرتهم) الأولى بهجرهم لأن المهاجرة كما في المختار الانتقال من أرض ١٤٣ إلى غيرها وقضية التعليل عدم سن

عيادتهم بل كراهتها سيما إذا كان في ذلك زجر (قوله إلا أن يكون مغلوبا عليه) أي بان يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم كثيرا أدوية ونحوها (قوله وإن يدعو له بالشفاء) أي ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مرضه رمدًا وينبغي أن يحمله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين والأدب يطلب الدعاء له بل لو قيل يطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد (قوله وإن يكون دعاؤه الخ) هذا مفروض فيما لو عادته ومثله ما لو حضر المريض إليه أو حضر بل ينبغي طلب الدعاء بذلك مطلقا إذا علم مرضه (قوله والوصية) أفهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل إنه المطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما إذا ظن أن ثم ما يطلب التوبة منه أو يوصى إليه (قوله وإن يطلب الدعاء منه) أي ولو فاسقا (قوله وإن يهمله) ومنه أن يحمله على فعل قربات بعد شفائه فإن شفي ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وإن يوصى أهله) أي العائد وإن كان

ويسن له الصبر على المرض أي ترك التعجز عنه ويكره كثرة الشكوى نعم أنه لنحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الاثنين كما في المجموع لكن أشد تحاله بنحو التسليم أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وإن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وإن يحسن خلقه وإن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وإن يستخفى من له به علاقة كخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق وأن يعاد مريض ولو بنحو رمد وفي أول يوم مرضه وخبرنا بما يعاد بعد ثلاثة موضوع وأن أخذه الغزالي لم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جارا ونحوه ومن ربحي أسلسه فإن اتقى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذري بجنايا الذي المعاهد والمستأمن إذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المذكورة وأهل الفجور والمكسر إذا لم يكن له قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لأنما أمورون بهاجرتهم وإن تكون العبادة غبا فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن أهم المواصله تالم يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وإن يختلف المكث عنده بل تكره أطالته تالم يفهم عنه الرغبة فيها وإن يدعو له بالشفاء أن طمع في حياته ولو على بعد وإن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وإن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت ترغبه في التوبة والوصية وإن يطلب الدعاء منه وإن يهمله ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وإن يوصى أهله وخدامه بالرغبة والصبر عليه ومثله من قرب موته في تدن ونحوه ثم شرع في آداب المحتضر فقال (ويضجع المحتضر) وهو من حضره الموت ولم يمت (لجنبه) (اليمين) ندبا كالموضوع في اللحد (إلى القبلة) ندبا أيضا لأنها أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاضطجاع وسبأ في مقابله (فإن تعذر) وضعه على يمينه أي تعسر ذلك (اضيق مكان ونحوه) كعله فلجنبه اليسر كما في المجموع لأنه أبلغ في التوجه من استلقائه فإن تعذر (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) وهما أسفل الرجاين وحقيقتهما كما قاله المصنف في

غير مراعى عند أهل الميت (قوله ومثله من قرب موته) أي في جميع ما تقدم مما يأتي بحجته فيه (قوله لجنبه) ينبغي أن تكون الألام بمعنى على لأن اضجع انما يعدي على لا بالألام وقد عبر به الشارح في قوله لا في فان نذر اضجع على اليمين (قوله كما في المجموع) نبيه على أن المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة وقوله لأنه أبلغ على لكل من قوله لجنبه اليمين الخ وقوله فلجنبه اليسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسرها وضعها اه شرح بهجة وج وقال في الإعياب هو بتلث الهز أيضا

(قوله ومقابل الصحيح) قال حج قال في المجموع والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أي ولو كان نبيا فيما يظهر وبارة ثم على حج وانظر لو كان نبيا والوجه انه لا محذور من جهة المعنى اه والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التفسير ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع ان آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله أكبر عنها اه سم على بهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز ان المراد انه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فمطلقا ومع ذلك انه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكرا كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها (قوله ولا يامر بها) أي يكره له ذلك (قوله والاصح ما مر) أي من قوله نداء (قوله وان لا تن زياده محمد رسول الله) أي فلورادها وذكرها المحض بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة (قوله نذر الغلام اليهودي) أي الذي عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه ولقنه الشهادتين فلم يرضى الله عنه والغلام ليس خاصا بالصغير (قوله ويكون ذلك وجوبا) أي ان رضى منه الاسلام ١٤٤ وسيأتى ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الفرغوة ولا به فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كان

لا ترتب عليه احكام المسلمين حينئذ (قوله كوارث وعدو الخ) لو كان فقيرا لاشي له فالوجه ان الوارث كغيره قال حج فان حضر عدو ووارث فالوارث لانه اشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم اشقة بهم اه وبقي ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لان ضرره أخف من ضرر العدو اه (قوله الرفيق الاعلى) أي اريد الخ قال حج في فتاويه الحديثية قيل هو اعلى المنازل كالوسيلة التي هي اعلى الجنة فعناء اسألك يا الله أن تسكنني اعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله يارفيق يا اعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله

دقائقه المنخفض من أسفلهما (للقبلة) بان يرفع رأسه قبله لان ذلك هو الممكن ومقابل الصحيح ان الاستلقاء أفضل فان تعذرا فجمع على اليمين (ويلقن) نداء (الشهادة) وهي لا اله الا الله بان يذكرها بين يديه ليمتد كرا أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا يامر بها وينبغي ان عنده ذكرها أيضا وذلك لخبر مسلم لقنوا موتا كم لا اله الا الله أي من حضره الموت تسميته للشيء بما يدبر اليه مجازا وظاهر الخبر يقتضى وجوب التلقين واليه مال القرطبي والاصح ما مر وانه لا ين زياده محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري لجمع ان زيادتها أولى لان المقصود مودته على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوي انه لو كان كافرا لقن الشهادتين وأمر به ما نذر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوبا كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان رضى اسلامه والا فندبا ويستحب كما في المجموع ان يكون الملقن ممن لا يهتم الميت كوارث وعدو وحاسد أي ان كان ثم غيره والا فنه وان اتهمه كما يحتمل الاذرى وما يحتمله بعضهم من تافيه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بان ذلك السبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خير ما خذله و (بلا الحاج) عليه اثلا يضجر فان قاله لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلافا للصيرى أخذنا من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صرح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وفي المجموع انه لا يراعى على مرة وقيل يكرر هاتلانا فان ذكرها ولم يتكلم بعد هاتلانا

رفيق فكأنه طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلوا في به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاج) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معا شراهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة توه لا بد من دخول من لم يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها هذا الذي تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قرينة انه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلا كما جاء في اللفظ الا تحرم الله عليه النار واذا كان لا تمنع ان يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذ بذنوبه فضلا منه واحسانا فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسى بان دات عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذنبا ماله لها ولو عذب وطال عذابه اه سم على بهجة ومثله في حج

(قوله ليكن يقرب ان يكون في المميز) أي الصبي المميز فيخرج الجنون وفي سم على بهجة قوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أي تمامها روى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقي أو غار كسي أو مريض شفي اه ديميري (قوله من العمل بظاهر الخبر) قال حج وهو أوجه اذا صار ف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع ببقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحي واذا صح السلام عليه فالقراءة أولى نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب ما من مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا اه رحمه الله (قوله أفضل من غيرها) أي في الحياة وبعد الموت أيضا أي فتكريرها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرره ومثله تكرر ما حفظه منها ولم يحسنها بتمامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما هو مشتغل على مثل ما فيها اوله الاقرب (قوله اذا المطلوب الآن الخ) ١٤٥ يؤخذ منه ان من لا علة له بالاستغفال يتجهيزه بطلب القراءة منه وان

والاستسكات يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر والتلقين مقدم على الاستقبال وان ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردي قال الاسنوي وهو متجه لانه أهم وقال ابن الزركاش ان أمكن جمعهم ما فعلا معا والاقدم التلقين لان النقل فيه أثبت وكلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك ليكن يقرب ان يكون في المميز وعليه فرف الزركشي بين هذا وعدم نذب تلقينه بعد الدفن مطلقا بان هذا للمصلحة ونتم الملا يتقن الميت في قبره وهذا لا يفتن (ويقرأ عنده) سورة (يس) نذبا لخبر اقرؤا على موتاكم يس أي من حضره مقدمات الموت لان الميت لا يقرأ عليه خلافا لما أخذ به ابن الرفعة ك بعضهم من العمل بظاهر الخبر وان ان تقول لامانع من اعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فحيث قيل يلطاب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذ بظاهر هذا الخبر وكان معني لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فيأتي في الوصية ان القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من نديم احينئذ كالصدقة وغيرها وحكمة قراءتها نذ كبره بما فيها من أحوال البعث والقيامة قبل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر انهم تطلع الروح ونقل الاسنوي عن الجيلي انه يستحب تجريعه ماء فان العطش يغاب من شد النزاع فيخاف منه ازال الشيطان اذ ورد انه يأتي بماء زلال ويقول قل لا اله غيري حتى اسقبك وأقرقه الا ذرعي وقال انه غريب حكما وعيلا اه ومجمله عند عدم ظهور امارات احتياج المحتضر اليه أما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (والبحسن) المريض نذبا (ظنه بربه) سبحانه وتعالى لخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن انه يرجه ويعفو عنه وخبر الصحيحين ان عند ظن عبد ذي في ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة

بعد عن الميت \* (فائدة) \* قال حج وقد صرح حوايته يتدب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن اه وينبغي حمل ذلك على قراءته سرا بوافق ما يأتي للشارح في المسائل المنثورة بعد قول المصنف ويكره اللفظ من قوله ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا اه (قوله نذ كبره) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهر (قوله) ويقرأ عنده الرعد أي بتمامها ان اتفق له ذلك والافعال تيسر له منها (قول لقول جابر) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهره الا ان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لاحتج حديتها أم الرعد فيه نظر

وينبغي ان يقال بمراعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس والافرا سورة الرعد (قوله انه يأتي بماء زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب اه (قوله حتى اسقبك) أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا وانما قلنا ذلك لجواز ان يكون عقله حاضرا وان كان لا نشاء بذلك (قوله) والبحسن المريض أي وان لم يكن مرضه مخوفا ويحسن بضم الباء وسكون الحاء وكسر السين مخوفة وبضعها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله الا وهو يحسن الظن) وفي ثقات ابن حبان ان بعض الساف سئل عن معناه فقال معناه انه لا يجمعه والفجار في دار واحدة وقال الخطابي معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن حسن عمله حسن ظنه بربه ومن ساء عمله ساء ظنه اه من تخريج العزيز

(قوله استواء خوفه) أى الإليق به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بأن لا يظن به سوءاً كدسبته لما لا يليق به (قوله والمباح الظن الخ) لم يذكر المندوب مع أنه ذكر في الأجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولعل المراد به أنه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قدمنا أن المراد به أن لا يظن به سوءاً ولم يذكر المصنف أنه أيضاً ولعله أعدم تأنيبه وقد بصور بان غل في نفسه أن الله تعالى لا يرجمه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه أن عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم إباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فاذا مات غمض) أى ولو أعمى أئلا يقيح منظره بعد الموت ثم رأيت هم على جملة صرح بذلك وقال في الإيعاب وظاهر كلامهم أن المريض لا يسر له تغميض عينى نفسه قبيل موته وإن أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم ١٤٦ نذبه أن لم يحضر عنده من يتولاه اهـ (قوله إن الروح إذا قبض) فيه تذكير

الروح وفي المختار أنه لا يذكر ويؤث (قوله تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لآبائى سلمة وارفح درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه اهـ عميرة (أقول) وينبغي أن يقال من ذلك فمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع تطاعها) ذكر كرج قبل هذا مانصه يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فحينئذ تجرد العين ويقيح منظرها (قوله إن العين أول شئ يخرج منه) عبارة الاستوى آخر شئ الخ وفي الشيخ عميرة مانصه قبل أن العين آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ يسرع إليه الفساد (قوله

والمغفرة والا حادى و يندب الحاضرين أن يحسنوه ويطمعوه في رحمة الله تعالى وبحث الأذرى وجوبه إذا رآه أو آمنه أمارات اليأس والقنوط إذ قد يفارق على ذلك فيم لك فتعبر عليهم ذلك أخذ من قاعدة النصيحة الزاجية وهذا الحال من أهمها وما ذكره ظاهر ولا ظهر كفى المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لأن الغالب في القرآن ذكر الترتيب والترتيب معاً وفي الأحياء أن غلب داء القنوط فاز جاء أولى أو داء أمن المكر فانظروا أولى وأن لا يغلب واحد منهما استواء يقبل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة أما المريض غير المحتضر فالعقد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كأمروا الظن بنفسه في الشرع إلى واجب ومنذوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدل من المسلمين والمباح الظن بمن أشبه بين المسلمين بخاطرة الريب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كتمان من ستر على نفسه لم يظن به إلا خيراً ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظننا بالسوء ومن الظن الجائر بإجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التتويم واروش الخبايا وما يحسد ليجبر الخواحد في الأحكام بالإجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الأحكام (فاذا مات غمض) نذبه لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر رواه مسلم أى ذهب أو شخص ناظر إلى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينظر بعده لأننا نقول يبقى فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب منارقتها ما يقوى به على نوع تطاعها كما يدل له ما أتى وقد قيل إن العين أول شئ يخرج منه الروح وأول شئ يسرع إليه الفساد ويسن كفى المجموع أن يقول حال انغماضه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله (وشد الحياه به صابئة) عريضة نعمها يربطها فوق رأسه حفظ النعمة عن الهوام

مادام يحمله) أى إلى المغسل ونحوه وأما ما يذله أمام الجنائز فبأنى (قوله يربطها) بأية ضرب وأصراً مختار (قوله وقبح حفظ النعمة عن الهوام) عبارة المصباح والهامة ماله سم يقتل كالحية قاله الأزهري والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد أطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الأرض جميعاً الهوام ما بين قلة إلى حية ومنه حديث كعب بن عجرة أيؤذيكم هوام رأسك والمراد القمل على الاستعارة بجماع الأذى اهـ وفي النهاية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول اعبدك بكلمات الله القائمة من كل سامية بالسين المهملة وهامة الهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فاما ما يسبح ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد تقع الهوام على ما يذب من الحيوان وإن لم يقتل كالحشرات اهـ وهي تفيد أنه ليس فيه استعارة

(قوله فلا بأس) ظاهره اباحة ذلك ولو قبل بنده حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازراءه لم يعد (قوله محجب) حين مات بثوب حبرة) ظاهره السباق بشعر بانه غطى بعد نزع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلافة فعل المراد هنا انه غطى فوق ثيابه فيكون استدلالا على مجزئ الاستر بالثوب لا بقيد كونه بعد نزع الثياب (بقي شئ آخر) وهو انه قد يقال الهاتف لا يثبت به حكم فكيف رجعت الصحابة رضى الله عنهم اليه ويمكن ان يقال يجوز انه ظهر لهم بالاجتهاد حين سماع الهاتف موافقة الطالبيين لعدم تبخير يده من ثيابه فلم يستندوا في ذلك لجرد الهاتف (قوله لئلا تحميه) بضم التاء قال في المختار حى النار ١٤٧ بالكسر والتشديد ايضا اشعره

ثم قال وأحى الحديدي النار فهو محجب ولا تقبل جهاه (قوله ما يجب تكفينه منه) أى وهو ماء دارأه (قوله بأن يوضع فوق الثوب) أى وهو أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أخذه من المتن غير صحيح لان فيه كالمروضة عطقه على وضع الثوب بالواو ج (قوله ويسن صون المحصف عنه) بل يحرم ان من اقرب مما فيه قد روي لو طاهر أو جعل على هيئة تنافي تعظيمه اه ج (قوله كدكة من غير فرش لئلا يتغير) أى لأعلى الارض لئلا يتغير الخ (قوله ونزع ثيابه) أى ولو شهدا على المعقد وقعدا اليه عند التكفين اه زيادى وينبغي ان محل ذلك ما لم يرد تغسله حال ان رايته في سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والا نزع قال مر ونزعت

وقبح منظره (وليت مناصله) فبدأ أصابعه الى بطن كنه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وهو الى بطنه ثم بعدها تسمى الاغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا ثبتت المفصلات لانت حينئذ والاليم يمكن تليينها بعد ولو احتاج في تليين ذلك الى شئ من الدهن فلا بأس بحكم الماصد نف عن الشيخ أبى حامد والمحاملى وغيرهما (وستر جميع بدنه) ان لم يكن محرما (ثوب) فقط لانه عليه الصلاة والسلام محجب حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن ينسج بالين (خفيف) لئلا يحميه فيسرع اليه التساد ويكون ذلك بعد نزع ثيابه ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لئلا يكشف اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) بأن يوضع فوق الثوب كما اعتدأ وتحت من حديد كسيف ومراة ويمكن بطول الميت ثم طين رطب ثم ما ييسر لئلا يفتتح وقد روي ابو حامد بعشرين درهما أى تقريرا قال الاذرى وكأقل ما يوضع والا فالسيف يزيد على ذلك ويظهر ان الترتيب بين الحديد وما بعده الا كدل لالاصل السنة ويسن صون المحصف عنه احترامه والحق به الاسنوى كتب العلم المحترم (ووضع على سريره ونحوه) ندبا ما هو من تنفع كدكة من غير فرش لئلا يتغير بنداه وانه لايحجب عليه الفرش فيغيره فان كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليه (ونزعت) عنه ندبا (ثيابه) المخططة اتي مات فيها بحيث لا يرى شئ من بدنه لئلا يسرع فسادها سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة (ووجهه لتقبله) ان أمكن (كمختصر) فيما مر نعم بحث الاذرى أخذ من قوله لم يوضع على بطنه شئ ثقيل أن المراد هنا القارؤه على قتله ووجهه وأخذ من القابلة ويمكن ان يقال لوضعه حال ان أحدهما على جنبه كما هنا أى عقب موته ثم يجعل على قتله بعد عدم وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافى وضع شئ على بطنه لما مر أن يوضع طولا أى مع شدة بنحو خرقه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) ندبا باسمه يمكن مع الاتحاد في الذكورة

ثيابه وان ان ثيابا لوجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض كل لحوم الانبياء فكيف يخشى اسراع البلى لان هذا الثياب قد امتنع أكل الارض لا التغير والبلى في الجملة بوجه مخصوص اه سم على منهج وظاهره ولو نينا صلى الله عليه وسلم لا ينافيه ما ساقى من انه عليه السلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال انهم رأوا بقاءه عليه الصلح له عليه السلام أو انه نزع بعد الموت واعيد قبيل الغسل (قوله مما يغسل فيه) أشار به الى رد ما قاله الاذرى وعبارة ج نعم بحث الاذرى بقاءه فيه الذى يغسل فيه ان كان طاهرا الا لا معنى لنزعه ثم اعادته امكن يشمر لحقونه لئلا يتنجس ويؤيده تقيد الوسيط الثياب بالمدفنة اه

(قوله وعدم المس) قال سم على منهج بعد ما ذكر مال اليه م ر اه (قوله وهو بعيد) أي يحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن (قوله والارتواء جوبا) ينبغي أن الذي يجب تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرورة فيهما نعم ان خيف منهما ضرر بتقدير حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلي جلدتهما) أي ويمكن الاطلاع على ذلك برؤية جلداته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله ان تحبس بن الخ) ١٤٨ أي تبقى بين ظهور رأسه وهو يفتح النون قال في المختار يقال هو نازل بين

ظهورهم يفتح الراء وظهر انهم م بفتح النون ولا تغسل ظهر انهم بكسر النون اه (قوله وغسله الخ) قال سم على حج فرع لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يعد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالفرض غيره لجوازاته انما خوطب بذلك غيره المجزء فاذا أتى به كرامة كفي فرع آخر لومات انسان موتا حقيقة او جهز ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلفا لما توهم اه وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى حج الحديثة ما حاصله أن من أحيا بعد الموت الحقيقي بأن أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قيمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممتنع بلا شك اه أي وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وانما يجب

والانوفة أخذنا من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبحت الاذرى جوازه من الاجنبي والاجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد وكالحرم فيما ذكر الزوجان بالاولى (ويبادر) بفتح الدال ندبا (بغسله اذا تيقن موته) اكراهه والترك وجوبا الى تيقنه بتغير ونحوه لاحتمال انما ونحوه ومن اماراته استرخاء قدمه أو ميل انفه أو انخلاع كنهه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيه مع تدلي جلدتهما لانه عليه الصلاة والسلام عاد طه من البراء فقال اني لأرى طهمة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فاذنوني به حتى أصلى عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهراني أهله وعلم مما تقر بان ذكرهم العلامات الكثيرة له انما تفيد حيث لم يكن ثم شك (وغسله) أي الميت (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله (ودفنه فروض كناية) اجماعا لا مر به في الاخبار الصحيحة سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذي الا في الغسل والصلاة فعلمهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي ويوم الخطاب بذلك كل من علم بونه من قريب أو غيره على المشهور بل ومن لم يعلم ان نسب الى تقصير في البحث كان يكون الميت جاره (وأفلى الغسل) ولو نحو جنب (نعمهم يدنه) بالما مرة لان ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة ونحوها في حق الحي فالميت أولى به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسه على قدميه نظير ما مر في الحي فدعوى بعضهم أنهم اغفلوا ذلك ليست في محلها (بعد ازالة النجس) عنه ان كان فلا تكفي لهما غسله واحدة وهذا مبني على ما صححه الرافعي في الحي من ان الغسل لا تكفي عن الحدث والنجس وصحح المصنف الاكتفاء به ما وكان ترك الاستدراك هنا له به مما هناك فيتحدد الحكم وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يلوح به حيث قال بعد ذكره اشتراط ازالة النجاسة أولا وقد مر بيانه في غسل الجنابة لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء الى البشرة وان ما هناك متعلق بنفسه بخار اسقاطه وما هنا بغيره فامتنع اسقاطه لانه يخرج لاقول عن صورة المسئلة والثاني عن المدرك وهو ان الماء مادام مترددا على المحل لا يحكم باستعماله كما مر بيانه فتسكني غسله لذلك (ولا تجب نية الغسل) أي لا تشترط في صحة الغسل (في الاصح فيمكن) على هذا (غرقه أو غسل كافر) اذا المقصود منه النظافة وهي غير متوقفة على نية ومقابل الاصح تجب لانه غسل واجب

مواراته فقط وأما اذا لم يتحقق موته حكمه ابانه انما كان به غشي أو نحوه (قوله فعلمهما في المسلم غير الشهيد) أي فافقر والافى الذي فحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحدد الحكم) وهو الاكتفاء بغسله واحدة في الحي والميت ومعلوم أنه لا بد من ازالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أي وصبي ومجنون لانهما من جنس المكلفين بالغسل مع حصول المقصود بفعلهما اه سم على منهج وسبق في ذلك في قوله والاوجه الخ



(قوله بخلاف المكفن) أى فأنالم تعبد به بل وجب لصحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانالوجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع انه لا نظافة فيه (قوله ومثله الدفن) ومثلهما الحمل اه سم على منهج (قوله بتغسيل غير المكفين) أى من نوع بنى آدم بدليل قوله قبل وان شاهدنا الملائكة الخ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجن) خلافا للحنج ذكورا كانوا وانانا ولا فرق فى الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم فى الذكورة والانوثة واختلافهما فى ذلك كالموئسلة امرأه ذكرا الجنيا فانه وان حرم عليهم ذلك يستقطبه الطلب عنا وفى سم على حج تقييد الجنى بالذكورة اه وقد يتوقف فيه (قوله والاكمل وضعه الخ) أى من الاكمل اذبقى منها شيئا آخر والتعبير به يشعر بان غير هذه الحالة فيه كمال وهو مشكل بان تغسله بحضرة الناس ولحو ذلك مما يخالف ما ذكره ويمكن الجواب بان الاكمل بمعنى كمال لان اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى اصل الفعل او بان المراد بان ما عداه كمال من حيث اداء الواجب وان كان فيه عدم كمال من جهة اداء السنة ويؤيد الجواب الثانى أخذه فى مقابلة قوله أولا واقل الغسل تعميم بدنه (قوله على والفضل) ظاهره أن عليا والفضل كانا يشاران الغسل فليراجع ثم رايت فى حج على الشمايل فى آخر باب ما جاء فى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو آية ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبرار والبيهقى والعقبلى وابن الجوزى فى الواهيات عن على كرم الله تعالى وجهه بانظرا وصافى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله أحد غيرى فانه لا يرى عورنى أحد الا طمست عيناه

فافةقرالى النية كغسل الجنابة ولا يكتفى غرقه ولا غسل كافر على هذا فى بنوى الغسل لواجب أو غسل الميت (قلت الاصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا مأمورون بغسل الميت فلا يستقط الفرض عنا الا بقولنا وان شاهدنا الملائكة تغسله لانا نعلم دنا بفعلنا بخلاف الكفن ومثله الدفن لان المقصود منه الستر ولذلك ينشئ للغسل دون التكنين والوجه سقوطه بتغسيل غير المكفين والاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من اعتقاد الجماعة بهم (والاكمل وضعه بموضع خال) عن الناس لا يدخله الا الغسل ومعينه لانه قد يكون يديه ما يحتمله وللولى الدخول وان لم يغسل ولم يكن له حرمه على مصلحته وقد غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل واسامة يناول الماء والعباس واقف ثم وهو مقبىء كما قاله لزر كشى بما اذا لم تكن بينهم ماعداءة والافسكاجنبى ومراده بالولى أقرب

زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يتناولان الماء من وراء السترة وهم معصومان العين قال على رضى الله تعالى عنه فالتناولت عضوا الا كما يتقبله معى ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله وفى رواية ياعلى لا يغسلنى الا أنت فانه لا يرى أحد عورنى الا طمست عيناه والعباس واينه الفضل يعينانه وقثم واسامة

وشتران مولا صلى الله عليه وسلم يصوبون الماء وأعينهم معصومة من وراء السترة اه وقوله فانه لا يرى أحد عورنى لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورنى الا الخ أى وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله والافسكاجنبى) أى فيكون حضوره خلاف الاولى بشرىة قوله والاكمل الخ (قوله ومراده بالولى اقرب الورثة) وعليه فلو اجتمع الابن والاب أو العم والجد فهل يستويان فى ان كلا منهما أدلى بواسطة واحدة أولا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقدم الجد على العم وينبغى ان من الاقرب هئامن ادلى بجهتين على من ادلى بجهة واحدة فية قدم الاخ الشقيق على الاخ الاب وهكذا فى العمومة وقضية التعبير بالاقرب تقدم الاخ للام والعم من الام على ابن العم الشقيق والاباب وان كان ابن العم له عصوبة وينبغى ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا وسياق ان أولاهم يغسله أولاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجد فى الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين فى الغسل أيضا وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه ويشرق بان ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقدم الاشفق بل روى الاقرب (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله فى أقل الغسل واكمل فى التغسيل فلا يعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجرى ما قبل فى الاقل والاكمل فى تغسيل الذمى حتى انه يجوز للغاسل ان يوضئه كوضوء الحى فيه نظر اه سم على بجهة (أقول) وقوله يجوز للغاسل الاولى بطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الاولى والغاسل فينبغى مراعاة الاولى

(قوله والافضل ان يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والاولى ان يكون الخ منزه ويستحب فالانقاط الثلاثة مترادفة  
 - فلا فارق بينها (قوله لكونه أ. كن) أي أسهل (قوله وسمعوها ثانياً يقول) ان قلت الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت  
 يجوز ان يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا العمل واجهوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم  
 لا بسماع الهاتف (قوله والاولى ان يكون بالأي سخيفاً) تفسيره به يقتضي انه مرادف له وليس كذلك وعبارة المصاحح سخف  
 الثوب سخفوا وزان قرب قرباً وسخافة ١٥٠ بالفتح رق لقله غزله فهو وسخيف ومنه رجل سخيف وفي غزله سخف أي نقص اه

وعبارة شرح البهجة الكبير باليا  
 أو سخيفاً مؤنثه - له في شرح المنهج  
 (قوله والمستحب ان يغطى  
 وجهه) أي لان الميت مظنة التغير  
 ولا ينبغي اظهار ذلك (قوله والماء  
 المالح أولى) أي اصاله فلا يندب  
 مزج العذب بالمح (قوله ولا ينبغي  
 ان يغسل بماء زمزم) أي فيكون  
 الغسل به خلاف الاولى (قوله مع  
 نوع تحامل) أي قليل (قوله لامع  
 شدة) أي بحيث لو كان حياً  
 لاضرر التحامل اه كذا به امس  
 عن الشيخ صالح البلقيني (قوله  
 لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من  
 ذلك انه لو كان في محل وسده  
 لا يسن ذلك مادام وسده الا ان  
 يقال الملائكة تحضر عند الميت  
 فتنزّل الرحمة عندهم وهم يتأذون  
 بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه  
 خالياً أولاً (قوله ثم يضعه انقاه)  
 في تعبيره بالانضجاع تجوز وحيثية  
 ان يقبضه على نفسه في المختار  
 ضجع لرجز وضع جنبه بالارض  
 وبابه قطع وضضع فهو وضاجع  
 واضجع مثله واضضعه غيره (قوله

الورثة) (مستور) عنهم كفي حال حياته والافضل ان يكون تحت سقف لانه استتره كافي  
 الام (على لوح) أو سريره في ذلك لا يلاصقه الرشاش ويكون عليه مستلقياً كاستلقاء  
 المحضر لكونه امكن لغسله (ويغسل) ندباً (في قبض) لانه استتره وقد غسل صلى الله عليه  
 وسلم في قبض رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجزئه  
 أم تغسله في ثيابه فغسلهم النعاس وسمعوها ثانياً يقول لا تجزئ وارسل الله صلى الله عليه  
 وسلم وفي رواية غسلوه في قبضه الذي مات فيه والاولى ان يكون باليا أي سخيفاً بحيث  
 لا يمنع وصول الماء اليه لان القوى يجبس الماء والمستحب ان يغطى وجهه بجذرة اول  
 ما يضعه على المغتسل ذكره المزني عن الشافعي والافضل كونه (بما بارد) لانه يشد البدن  
 والمسخن يرخيه الا ان يحتاج الى المسخن لومح أو برد فيكون حينئذ اولى ولا يبالغ في  
 تصفيه لئلا يسرع اليه الفساد والماء المالح اول من العذب كما نقله الزركشي واقره  
 قال ولا ينبغي ان يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسته بالموت والاولى ان بعد الماء في اناء  
 كبير ويعد منه عن الرشاش لئلا يندثر أو يصير مستعملاً ويعد معه اناء من آخرين صغيراً  
 ومتوسطاً يعرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالمعوسط قاله في المجموع  
 (ويجلسه انغسل على الغسل) برفق (ماثلاً الى ورائه) قليلاً ليسهل خروج ما في بطنه  
 (ويضع عينه على كنفه وابهامه في ثقبه انقاه) لئلا يثقل رأسه (ويستظهره الى ركبته  
 اليمنى) لئلا يقط (ويبرساره على بطنه امراراً بليغاً) أي مكرراً المرة بعد المرة مع نوع  
 تحامل لامع شدة لان احترام الميت واجب قاله الماوردي (الخروج ما فيه) من الفضلات  
 خشية من خروجها بعد غسله أو تكفيه وتكون المجزئة حينئذ مقدمة بالطيب كالعود  
 والاعين مكرراً حسب الماء الخفي ربح الخارج بل في المجموع عن بعض الاصحاب بسن ان  
 يخرج عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء فتغلبه رائحة الجذور (ثم يضعه انقاه)  
 أي مستلقياً كما كان اولاً (ويغسل يساره وعاليه اخرقة) ملفوفة بها (سواتيه) أي قبله  
 وظهره وكذا ما حولهما كما يستحب الحى بعد قضاء حاجته والاولى خرقة لكل - وثاق على  
 ما قاله الامام واغزالي ورد بان المأعدة عن هذا المحل أولى واف الخرقة واجب لحرمه  
 من شيء من عورته بلا حائل (ثم يلف خرقة) (أخرى) على يده اليسرى بعد ان يلقى الاولى

لحرمه من شيء من عورته) أي ولو من احد الزوجين ثم رأت حج شرح بذلك حيث قال بعد قوله بلا حائل ويغسل  
 حتى بالنسبة لاحد الزوجين اه لكن نقل سم على حج عن الشارح فيما يأتي تقييد الوجوب بغير الزوجين اه ويتوقف  
 فيه بما يأتي من قول الشارح بعد قول المصنف ويلفان خرقة ولا من قوله لا يقال هذا مكرراً مع ما مر من لف الخرقة الى ان  
 قال فقد قيل ذلك في لف راجب وهو شامل لهما وما يأتي ما فيه (قوله ثم يلف) من باب رد

ای بیه (قوله والاول اولی) ای اقله الحركه فيه (قوله احترامه) ومعلوم ان محله حیث لم یض  
وجب (قوله فله فعله) ای یترك الاكمل ولو قال فله تركه كان أولى (قوله انه یمنع) ای لانه یمنع الخ

(قوله زيد حتى يحصل) زاد في شرح البهجة الكبير به مثل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الحى محض نعت بعد وهذا المقصود النظافة ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما (قوله فسبع) ظاهرة أن هذه أولى بقطع النظر عن الانتقاء ١٥٢ وعليه فمأخوذة السبع وأهل صورتهان حصل الانتقاء بالسادسة فيسن

سابعة للآثار (قوله والزيادة) أى على السبع اسراف أى وان كان مسبلا لأن السبع هنا كالثلاث في الوضوء يجامع الطلب وقد قالوا فيه أن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره ويؤيد ذلك قول الشارح الآتى إلى حصول الانتقاء الخ (قوله بكسر الخاء) وحكى فتحها ١٥ محلى وشمله في شرح البهجة الكبير وفي القاموس والخطمى أى بكسر الخاء أخذ من ضبطه بالقلم ويفتح نبات محال منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنسب وبعبارة المصباح والخطمى بكسر الخاء وبشدة الباء غسل معروف فقوله وحكى ضمها يحتمل أنه سيقولم وإن الأصل وحكى فتحها بالوافق كلام هؤلاء ويحتمل أنه الغة (قوله وفيه نظر) معتمد (قوله بعد تكميل الغسل) زاد حج كائنه (قوله لثلاث قبل أ كفائه الخ) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وجه ذافارق غسل الحى ووضوء حيث استحبوا ترك التشفيف فيهما ١٥ (قوله والأصل فيما مر خبر الصحيحين الخ) قال حج في شرح الشمايل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله

المسلمين عليه أن فيه حذفاً أيضاً ويوجه بأن تقديمه اقتضى حذفه من محله فلو محله منه حذف له كما هو ظاهر (غسله) واحدة (ويستحب ثالثة وثالثة) أيضاً فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن حصلت بشق من الآيات بواحدة فإن حصل بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردى هى أدنى الكمال وأكمل منها خمر فسبع والزيادة اسراف (و) يستحب (أن يستعان فى الأولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى ضمها للتشفيف والانتقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقة إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه فلا تحب غسلة السدر ولا ما يزيد به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هى المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به إلى حصول الانتقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل الانتقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثالثة وثالثة كغسل الحى فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستنبأ من كلام الشارح بأن يغسله بقاء وسدر ثم يزيله فها غسلمان غير محسوبين ثم يصب ماء قراح ثلاثاً ومن تسعة وفى فتحها كفتيتان الأولى أن يغسله مرة بسدر ثم ماء من يزيل ثم ماء قراح فهذه ثلاثة يحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاث الثانية أن يغسله بسدر ثم يزيله وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم ماء قراح ثلاثاً وهذه أولى فيما يظهروا وعلم مما تقرران نحو السدر مادام الماء يتغير به يمنع الحساب عن الغسل الواجب والمندوب وعلم أن اقتصار المصنف الروضة تبعاً للأصحاب على الأولى محمول على بيان أقل الكمال واقتضاء التمسك استواء السدر والخطمى بناؤه قول الماوردى السدر أولى للنص لأنه أمسك للبدن إلا أن يحمل على الاستواء فى أصل الفضيلة قبل وإفهام الروضة الجع بينهما غريب واستحب أن يبنى إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم يخالفه (و) يستحب (أن يجعل فى كل غسلة) من الثلاث التى بالماء القراح (قبل كافر) وفى الأخيرة كد للغير الآتى ولتقوية البدن ودفعه الهوام ويكره تركه كما فى الام وخروج بقليل الكثير بحيث يفضى التغير به فانه يسلب الماء الطهورية ما لم يكن صلوا كما مر أول الكتاب ومحمل ذلك فى غير المحرم اما هو فيحرم وضع الكافور فى ماء غسلة ثم يبدئ تكميل الغسل ثلاثين للميت مفاصله ثم ينشف تنشيفاً بليغاً ثلاثاً قبل كفائه فيسرع إليه الفساد ولا يأتى فى هذا التنشيف الخلاف المأربى في تشفيف الحى والأصل فيما مر خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها أبدأن بماء منها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثاً وخمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر

(قوله قالت أم عطية) اسمها نسبة بضم النون وفتح السين المهملة ويكون المثناة التحتية وبالوحدة وقال ابن معين بفتح النون وكسر السين وهي بنت الحارث وقيل بنت كعب الانصاري رضي الله عنهما ١٥١ من جامع الاصول لابن الاثير (قوله وكاف ذلك بالكسر) تبسع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والاقال ذلك ١٥١ فجعل الدليل على كونه خطا باللام عطية بمجرد العدول عن الجمع الى الافراد لكن قال الدمياطى في المصابيح انه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اه وهو ظاهر في ان الخطاب ليس لام عطية وحدها بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورأيتن قائما مقام ضمير الواحد فيكون الكل خطا باللام عطية اه لان جملة الغاسلات متصودة بالامر لمباشرة من ويجوز ان ام عطية هي التي افاضها النبي صلى الله عليه وسلم بالامر فافاء مقامهن ١٥٣ في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل وكتب أيضا قوله وكاف

واجعلان في الاخيرة كافورا أو شيأمن كافورا قالت أم عطية منهن ومسطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضفرننا شعرها ثلاثة قرون واقبناها خاندنها وقوله أو خسا الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع مراعاة الوتر لا التخير وقوله ان رأيتن أى ان احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطا باللام عطية ومسطنا وضفرننا بالتخفيف وثلاثة قرون أى صفائر القرنين والناصية (فلو خرج) من الميت (بعده) أى الغسل (فنجس) ولو من الفرج وقبل التمكن وقوع عيمه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب ازالته فقط) من غير عادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج (وقيل) فيما اذ لم يكن يجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختم أمره بالاكمل (وقيل) في الخارج منه يجب ازالته مع (الوضوء) بالجر على ما تقرر وان كان قايلا لا يجر المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كما في الحى اما بعد التاكيد فيجزم بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن فتاوى البغوى انه لا يجب غسلها أيضا اذا كان بعد التاكيد مردود ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا بمس أو غيره لانه مكافى ثم شرع في بيان الغسل فتال (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) فكل أولى بصاحبه وسأق ترتيبهم قال الشارح هذا هو الاصل والاول فيها هو المذهب بل هو هكذا بخط المصنف وذلك ليصح اسناد يغسل المسند للمذكر للمرأة لوجود الفاعل بالفعل كما في قواهم اى القاضى امرأة وما ذكره ليس بمتعين بل يجوز رفع الاول منه ما او يكون من عطف الجمل ويقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التانيث على أنه يصح ذلك بدون ما ذكرناه معطوف فهو تابع ويعتبر فيه ما لا يعتد في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص ولو قدم الفاعل لم يستقدم منه حصر ولا يعترض بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور اذ كلاهما في الاصل كما قاله الشارح فهو كالمتنى والقياس

٢٠ به الى جنباً بقصد الغسل الغسل عن الجنابة ينبغي وقافا لم أنه يكفي كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان فنوى أحدهما فانه يكفي ١٥١ سم على منسج (قوله مبدوء بعلامة التانيث) كان يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) والحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف ١٥١ سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ حمزة بعد ما ذكر وفيه أن افادة الاختصاص انما هو في تقديم المفعول على عامله وأما كون في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلم اه أقول وفيه انه قال في التخصيص تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهو مخالف لما ذكره المحشى اللهم الا ان يقال ان ما ذكره المحشى بحسب الوضع وما في التخصيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس

٢٠ به الى جنباً بقصد الغسل الغسل عن الجنابة ينبغي وقافا لم أنه يكفي كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان فنوى أحدهما فانه يكفي ١٥١ سم على منسج (قوله مبدوء بعلامة التانيث) كان يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) والحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف ١٥١ سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ حمزة بعد ما ذكر وفيه أن افادة الاختصاص انما هو في تقديم المفعول على عامله وأما كون في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلم اه أقول وفيه انه قال في التخصيص تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهو مخالف لما ذكره المحشى اللهم الا ان يقال ان ما ذكره المحشى بحسب الوضع وما في التخصيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس

امتناع غسل الرجل للامرد) خلافا للحج (تبيينه) قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر مخبر له يم أيضا بناء على حرمة النظر اليه اه ووافقه مر لكن قده بما اذا خشى الفتنة لانه اعتد ما صححه الرافعي من انه لا يجرم النظر للامرد لا عند خوف الفتنة وهذا مما يتلى به فان الغالب ان غسل المرد الحسن هم الاجاب فليتأمل اه سم على منهج وظاهره وان لم يوجد غيره وينبغي أن يقال ان لم يوجد الا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قبلا على ما قالوه في الشهادة من انه يجوز للاجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يفرق بان للغسل هنا بدل لا بخلاف الشهادة فانه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا يدل لها ١٥٤ ولعله الاقرب (قوله اذا سر منا النظر) أي بان خفف الفتنة على المعقد (قوله ويغسل

أمتنه) أي لا العكس فلا يجوز لواحدة من الأمة وما بعد هان تغسل سداها زوال ملكة عنها ولان المكتبة كانت محرمة عليه شرح الهجة الكبير وعبارة المحلى أيضا بخلاف الأمة لا تغسل سداها في الاصح والمراد بامته التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ احدا من أخين كل منهما في ملكة ثم مات من لم يطأها تبطل تحريم الاخرى فانه لا يجوز له أن يغسلها على ما يقتضيه قوله لا تأتي التحريم بضمه عليه (قوله او معتدة) أي ولومن شبهه وكما لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله كما سيأتي (قوله اذا كنت تصعب عروسا) ولا يقال فيه رضاها بعونه صلى الله عليه وسلم لانها عات بقوله صلى الله عليه وسلم لو مات عنها لا تموت قبله فلو طلبت غير ذلك لمكان فيه عدم تصديقها خبر

امتناع غسل الرجل للامرد اذا سر منا النظر له الحاقه بالمراة (ويغسل امته) أي يجوز له ذلك ولو كانت أمة مدبر وام ولد وذمية لانهم ملوكات له فاشبهن الزوجة بل أولى للملكة الرقبة مع البضع والمكتبة ترتفع الموت ما لم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وكذا المشتركة والمعتدة الاولى وقصة التعليل ان كل أمة تحرم عليه كوثانية ومجوسية كذلك وهو المعتد كما يحشمه البارزي وان قال الاستنوى مقتضى اطلاق المباح جواز ذلك لا يقال المستبرأة اما لمصلحة بالسي والاصح حل التمتع بها ما سوى الرطبة ففسلها أولى أو غيره فلا تحرم عليه الخلو بها ولا لمسها ولا النظر اليها بغير مشهورة فلا يمنع عليه غلبها الا بان تقول تحريم غلبها ليس لما ذكر بل لتعريض بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجمايع تحريم البضع وتعلق الحق باجنبي (و) يغسل (زوجته) ولو كانت أمة وان لم يرز به رجال محارمها من اهل مائتها وشمل ذلك ما لو نكح اختها ونحوها أو أربعا سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضررك لو مت قبلني اغسلتك وكنتك وصليت عليك ودفنتك رواء النسائي وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى تمة الخبر اذا كنت تصعب عروسا ومعنى قوله ما ضررك الى آخره أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تموت قبله لان لو حرف امتناع لامتناع (وهي) تغسل (زوجها) بالاجماع ولما صح عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو استقبلت من أمرى ما استدبرن ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذواته أي لو ظهر لها اقوالها المذكور وقت غسله عليه الصلاة والسلام ما غسله الا نساءه لمصلحة من بالقيام به هذا الغرض العظيم ولان جميع بدنه يحل له من نظره حال حياته ولان أبابكر أوصى بان يغسله زوجته اسماء بنت عميس ففعلت ولم ينكره أحد ولا أثر لانتفاء عدتها بوضع عقب موته ولا لنكاحها غيره لانه حق ثبت لها فلا يقطع كالميراث ويعلم مما سبق أن الكافر لا يغسل مسلما

به أو طلب من قبل فليتأمل (قوله وهي تغسل زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من انها أن لا حق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نساءه) انظر هل ردان هذا قول صحابي فلا يستدل به اه سم على منهج (أقول) لعل المراد ان قواها اشترى ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله أي لو ظهر لها اقوالها الخ) هذا يدل على انها ظهر لها ان نساءه كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطاق المقصود من ان غسلهن جائز مع كون غيرهن من الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صار فيه فني أصل الجواز وان المعنى انها تقول لو استقبلت من أمرى الخ لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتوليننا غسله صلى الله عليه وسلم

(قوله ان الذممة انما تغسل زوجها) ان كان المراد انهما بالحق لهما بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انهما لا يمكن من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم رأيت بهامش عن شرح الروض والوجه انه يكره تغسيل الذممة زوجها المسلم وان شيخنا الزياي اعقد وهو صريح في قول المحلى الا ان غسل الذممة لزوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معقد وذلك لحكمة النظر من الجانبين كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يحسن لمس مكروه في غير العورة اما فيها فخرام لما صرح في قوله وفى الخرقه واجب لحرمته من شئ من عورته بلا حائل (قوله فلا يمس) أى فلا ينتقض وان نقضنا ظاهر الملبوس المحلى لان الشرع اذن له فيه للعاجه اه سم على منهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ما عداها وبه صرح جج فيما تقدم ونقل ابن قاسم على جج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منها وعليه فيما ذكره هنا من التسبب بخصص لعموم قوله ثم وفى الخرقه واجب وكأنه قيل الا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المس ولو للعورة ١٥٥ عنده مكروها للاحراما (قوله لان

هذا) أى ما ذكر من قوله بانه يسن الخ (قوله الأجنبي) قال جج بعد قوله أجنبي كبير واضح والميت امرأة أو أجنبية كذلك ولم يذكره فهو م قال سم عليه مفهومه ان الخنثى ولو كبيرا اذ لم يوجد له الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجهه بالقياس على عكسه أى من ان لهما تغسله اه (قوله عيم) أى بجائل كما هو معلوم وكتب عليه سم على جج هل تجب النية أم لا اه رحمه الله (أقول) الاقرب الاول لان الاصل في العبادة انها لا تصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة

ان الذممة انما تغسل زوجها الذي لا الرجعية فلا تغسل له الخرقه المس والنظر عاينها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومنها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بهما الا ذرى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة فلا تغسل زوجها ولا عكسه كما لا يغسل ائمة المعتدة وفارقت المكاتبه وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بان الحق فيها يتعلق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشى له بقياهما اعلمها (وبافان) أى السيد في تغسيل آمنه واحد الزوجين في تغسيل الآخر (خرقة) على يدهما استحبابا (ولامس) واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغي ذلك الا لا ينتقض وضوء الغاسل فقط ما وضوء المقتول فلا يمس لايقال هذا مكرر مع ما مر من لف الخرقه الشامل لاحد الزوجين فقد قيل ذلك في لف واجب وهو شامل لهما وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرار نعم الذي يتوهم انما هو تكرار وهذا مع من عبر بانه يسن لكل غاسل لف خرقه على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار ايضا لان هذا بالنظر لكرهية المس وما هنا بالنظر لانتقاض الطهر به (فان لم يحضر) ها (الأجنبي أو) لم يحضره الا (أجنبية عيم) أى الميت حتما (في الاصح) فيها الحائض فقد الغاسل بفقده الماء اذ الغسل متعذر شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة وبخضرة نمر مثلا وامكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظروا وجب وهو ظاهر والاوجه كما أفاده الشيخ انه يزيل النجاسة لان

الشورى على المنهج فمما حرم جج في الایعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الاصح فيهما) ولو حضر من لغسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده فوجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لانها خاتمة طهارته اه سم على منهج (أقول) خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينشئ سقوط الطلب بالنعيم بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فانه ينشئ لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي ان مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فليجوز (قوله اذ قد الغاسل بفقده الماء) أى وذلك بان يكون في محل لا يجب طلب الماء منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيره الى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه انه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه بالامس ولا نظروا وجب (قوله انه يزيل النجاسة) أى الاجنبي رجلا أو امرأة أى وان كانت على العورة فلو غسنت بدنها وجبت ازالته او يحصل بذلك الغسل وينبغي ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان رجلا مات مع زوجته وقت جماعها وهو انه يجوز بكل من الرجل والمرأة الاجنبيين ازالة أحدهما عن الآخر وان أدى الى رؤية العورة



(قوله والولد الصغير) أي ذكر أو أنثى (قوله يغسله الذكروالانثى) أي يجوز لكل منهما تغسيله لانهم ما يجتمعان على غسله (قوله والخنثى المشكل) أي وكذا من جهل أد كرم انثى كان كل سبع مائة يتمزأحدهما عن الآخر مراه سم على منهج (قوله ان لكل من القريتين تغسيله) أي عند فقد المحارم وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسل الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على منهج قال الناشري تنبيه قال الاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنثى فيتميمه اقتصاره على غسله واحدة لان الضرورة تدفع بها اه وقوله ويغسل أي الخنثى فوق ثوب أي وجوباً وقوله ويحتمل الغاسل زاد حج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الاجنبي) أي حيث حرم على المرأة تغسيله ولا يخاف هذا ما سبق من انه حيث يسر غسله في ثوب سابق لا تظن ولا من وجب الجواز تخصيص ما سبق كاتدل عليه ١٥٦ عبارة بما لو أمكن القاءه في نهر من غير مس ولا تظن لشي من بدنه وما هنا بما

ازالته لا بدل لها بخلاف الغسل ولان التيمم لا يصح قبل ازالته ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمه غسله لان له النظر اليه دونها وصلت عليه المسلمة والولد الصغير الذي لا يشتمى بغسله الذكروالانثى لحل نظره ومسه والخنثى المشكل الكبير يغسله المحارم منها فان فقهوايم كالمولم يحضر الميت الاجنبي كذا جزم به ابن المقري تبعاً لما ظهر كلام أصله والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الاصحاب وان لكل من القريتين تغسيله للعاجة واستصحاباً لحكم الصغرة هذا هو المعتمد قال ويغسل فوق ثوب ويحتمل الغاسل في غص البصر والمس ويفرق بينه وبين الاجنبي بانه هذا يشتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم ويقارن ذلك أخذهم فيه بالاحوط في النظر بانه محل حاجة وبانه لا يخاف منه الفتنة ومقابل الاسح يغسل الميت في ثيابه وباف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة واعلم ان الرجال أولى بغسل الرجال لادام من من نقض طهر الحى كافر فيتقدمون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (وأولى الرجال به) أي الرجل اذا اجتمع في غسله من أقاربهم من يصلح غسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال اعصاب من النسب ثم الولاء كإساقى بيانهم في الفرع لا في ثم الزوجة بعدهم في الاصح المساقى في عكسه وكلامهم يشمل الزوجة الامة وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين: أوجهها لاحق لها بعد ما عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الآتي نعم الافقه هنا أولى من الاسن كما في الدفن (و) أولى النساء (بها) أي المرأة في غسلها اذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قرباتها) من النساء سواء المحارم كالبنات وغيرهن كنبت الم لانهن أشفق من غيرهن وقول الجوهري القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع الا عند اختلاف النوع وهو منقود هنا برتبة هذه الجمع لان القربات انواع محرم ذات رحم كالام ومحرم ذات عصوبة كالاخت وغير محرم كنبت

لوعسل في ثوب مع الاحتياج الى المس أو النظر لبعض اجزائه (قوله فيتقدمون) أي وجوباً في غسل الرجال حيث فوض الجنس الى غيره وندبا بدون تفويض كما يأتي في قوله وقضية كلام الشيخين الخ \* (فرع) لو فوض الاب مثلاً الى رجل اجنبي مع وجود رجل القرابة والولاء أولن هو أبعد مع وجود المقدم عليه فظاهر اطلاق الاسنوي المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت في شرح البهجة عند قول ابن الوردي في التقديم في الصلاة مقدماً فيه او غسل الرجل الاب ثم الابن وعلى وانزل الخ مانعه ثقلان شرح المذهب ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضله في الاقيس ونائب الاقرب الغائب على البعيد المحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوي

بان يجعل المراد منه اعنى من كلام الاسنوي بيان الجوار لا غير كما هو ظاهر كلامه اه سم على منهج (قوله أولاهم الم بالمسلاة عليه) انظر هل الاولى بالميت الرقيق قرينة الحزأوسيده اه سم على حج والا قرب الثاني لان لم تقطع العاقبة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه (قوله أوجهها لاحق لها) أي يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة وأي فرق بين الذكروالانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعد ما عن المناصب والولايات بخلاف العبد مع انه لاحق له في المناصب والولايات أيضاً ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامة (قوله لان القربات أنواع) ليكن يحتاج لتقدير مضاف أي ذوات قرباتها او تجعل القرابة بمعنى القرينة مجازاً ليصح الحل

(قوله لو كانت ذكرا كالأمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بان فوضت احدهما الى الاخرى أو أراد الاجتماع على الغسل أو طلبته احدهما فوافقتهما الاخرى (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بان كانت معتقة اما العتقة فلا حق لها في الغسل (قوله وانما جعل الولاء في الذكور وسطا) أى بين الأقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخروه في الأناث بان قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء (قوله ويؤذون ديونه) يتأمل قوله ويؤذون ديونه وينفذون وصاياه فان قضيته ان كلاً من هذين حاصل لهم زيادة على الارث وفيه نظر فان قضاء الديون وتنفيذ الوصايا انما وجب عليهم لسكونهم ورثة ويأتي مثله في ذوى الارحام حيث ورنوا (قوله لكن لم يذكر ابنهم ما ترتباً) أى وعليه فله اخذ الترتيب بينهما المعنى ١٥٧ قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع

أقوى لما ورد ان اللحم يترى من اللبن فإنه حصل جرم من المرضعة في بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة (قوله وعليه تقدم بنت عم) في كلام الزيادة ما يخالفه حيث قال قوله ذات محرمية ربما يؤخذ من جهومه ان بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع أو اختا تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قاله الاسنوى ان المراد المحرمية من حيث النسبة ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكيفية (قوله هي محرم من الرضاع) وقياسه ان المصاهرة كذلك كبت ابن عم هي أم زوجة حيث كان الميت ذكراً (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر ان البلقيني انما ذكره في بقى العم وظاهر ما نقله حجج خلافه وعليه فينت الخصال مع بنت ابن الخال اذا كان للبعدي محرمية من الرضاع تقدم على القربي (قوله كترتيب صلاتهم)

الم (وبقدم على زوج في الاصح) لان الانثى بالانثى البق والثاني يقدم عليهن لانه ينظر في حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو فرضت ذكراً حرم تنكحها فان استوى اثنان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكراً كالأمة على الخالة فان استوى باقدم بما يقدم به في الصلاة على الميت فان استوى بالجميع ولم يتشاحا فذالوا لا أقرع بينهم ما ثم ان لم تكن ذات محرمية قدمت القربي فالقربي ثم ذات الولاء كما في المجموع وانما جعل الولاء في الذكور وسطا وأخروه في الأناث لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالتسكين والدفن والصلاة وهم أحق به ممن اقوتهم ولهذا يرثونه بالانفاق ويؤذون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء من ذوى الارحام مع وجودهم وقد تمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الأناث لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء في الأناث ولهذا اثر امرأة بولاء الاعتيقها أو منتميا له فبأولاء ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة فيما ينظر كما يحتملما الأذرى والبلقيني لكن لم يذكر ابنهم ما ترتباً قال البلقيني وعليه تقدم بنت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية (ثم الأجنبية) لانها أليق (ثم رجال القرابة) من الابوين أو احدهما (كترتيب صلاتهم) لانهم أشفق عليهم ويطلعون غالباً على ما يطلع عليه الغير (قلت الابن العم ونحوه) من كل قريب ليس بمحرم (فيكلاً أجنبي والله اعلم) أى لا حقه في غسلها قطعاً لحرمة نظره لها واخلوة بها وان كان له في الصلاة حق (ويقدم عليهم) أى رجال القرابة المحارم (الزوج) سرا كان أو عبداً (في الاصح) لانه ينظر الى ما لا ينظرون اليه في حال الحياة والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت وعلم من ذلك تقدم الاجنبيات على الزوج بشرط التقدم الاتحاد في الاسلام أو الكفر وان يكون حراما كلفا وان لا يكون قاتلاً للميت ولو بحق كما في ارثه منه وكذا الكافر البعيد أولى بالكفر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القمولى في الاولى قال الزركشى وينبغي ان لا تكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وان لا يكون

قال في شرح البهجة الكبير ثم الافقه أحق من الاسبق هنا وتقدم ذلك في كلام الشارح قال سم وقوله هنا يتعلق بقوله أحق (قوله وبشرط التقديم) أى بشرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن المحلى انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم (قوله وان لا يكون قاتلاً للميت) قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا عداة السبكي الى غير غسلة فقال ليس لقائه حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة (قوله وان لا يكون

فاسقاً) قال حج وان لا يكون فاسقاً ولا صلياً وان ميز على الاوجه اه ويستفاد ذلك من قول الشارح مكلفاً الخ (قوله بالنسبة  
للتقويض لغير الجنس) فلا يشك عليه ما تقدم من ان ابابكر اوصى ان تغسله زوجته ففعلت لان ذلك ليس فيه تقويض اذ صورة  
التقويض ان يتنع من له الحق من الفعل وينتوضه لغيره (قوله اما هو) أى الترتيب اذ لم يكن في تركه تقويض ففيه مسامحة  
فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال في شرح البهجة الكبير ثم ان اخذ من ذلك شيئاً او اتقف بتسريح أو نحوه صرفي كفته ليدفن  
معه اه وكتب عليه سم قوله صرخ صره في كفته ودفعه معه سنة وأما أصل دفعه فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت  
أو من حي ومات عقب انفصاله من شعر ١٥٨ او غيره ولو بسرا يجب دفعه لكن الافضل صره في كفته ودفعه معه مراه

وتقدمت الإشارة اليه في قوله  
بعد قول المصنف ويرد المنتف  
اليه واما دفعه فبما أتى وقوله  
او غيره منه ما لو تنقطع مصارين  
الميت ونزات فيجب دفنها ورسن  
كونها معه في كفته (قوله نظير  
الصحيحين) لفظة لا تسود بطيب  
ولا تنحمر وراسه فانه يبعث يوم  
القيامة ملياً اه شرح المنهج  
وعبارة الجزارى لا تسود طيباً  
و بالمظ ولا تسود بطيب اه  
وضبطه القسطلاني شارحه بفتح  
النونية والميم لغير رأبي ذرو له  
بضمها وكسر الميم في اللفظين اه  
(قوله بخلاف الميت) اى فلا تجب  
النديبة على التاعل به (قوله ثم محل  
ما تقرر) أى من حرمة التطيب  
الخ (قوله ولا بأس بالجفور عند  
غسله) أى بل ولا قبله من حين  
الموت كما يؤخذ مما مر في قوله بل  
في المجموع عن بعض الاصحاب  
يسن ان يجزعه عنه من حين  
الموت الخ (قوله ولا يتوم غيره به)

فاسقاً وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور وهو كذلك بالنسبة  
للتقويض لغير الجنس لما فيه من ابطال حق الميت اما هو بدون تقويض فسدوب  
(ولا يقرب المحرم طيباً) اذا مات اى تحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله  
في كفته كما مر (ولا يؤخذ شعره ونظيره) اى يحرم ازالة ذلك منه ابقاء لاثرا للاحرام نظير  
الصحيحين انه يبعث يوم القيامة ملياً والقياس ان لا ندية على فاعل ذلك وان خاف  
في ذلك الغزى وذهب بالقبني الى ان الذى دفنه يجهل اى التاعل كالحلق شعرنا ثم  
وفرق بينهما بان النائم يصدد عوده الى القبر وله اذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت  
ثم محل ما تقرر فيما قبل التحمل الاول اما به فهو كغيره كما سيأتى في باب ولا بأس بالجفور  
عند غسله كحلوس الحى عند العطار ولا يأتى هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد  
الرائحة للحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هنا وقضية كلامهم عدم حلق راسه اذا مات  
وبقى عليه الحلق لى أى يوم القيامة محرماً وهو ظاهر لانقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق  
ولا يتوم غيره به كالحق كن عليه طواف اوسى (وتطيب المعلقة) المعلقة (في الاصح) اى  
لا يحرم تطيبها لان تحريمه عليها انما كان لاحتراز عن الرجال وللتفجع على الزوج وقد  
زال بالماوت والثاني يحرم قياساً على المحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله ولا يزول  
بالموت (والجديد انه لا يكره في غير) الميت (المحرم اخذ نظيره وشعر ابطه وعاتيه وشاربه)  
اه عدم ورود نهى فيه قال الراعى ولا يستحب قال في الروضة عن اكثرين انه يستحب  
كالخى والقديم انه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت الاظهر كراهته والله اعلم) وان  
اعتاد ازالته حيال الان اجزاء الميت محترمة فلا تنتمى بذلك ولم يثبت فيه شئ بل ثبت الامر  
بالاسراع المتأني لذلك ولان مصيره الى البلا وصح انتهى عن محذورات الامور ونقل في  
المجموع الكراهة عن الام والمختصر فهو جديد أيضاً والصحيح في الروضة ان الميت لا يجتنب  
وان كان بالغاً لانه جزء فلا يشطع كبسه المستحقة في قطع سرقة او قود وجزم في الانوار  
والعياب بجرمة ذلك أى وان عصى بتأخير ثم محل كراهة ازالة شعره ما لم تدع حاجة اليه

هل المراد لا يجوز ولا يطلب اه سم على بهجة واما بد من المقر عليه الاول (قوله أى لا يحرم تطيبها) أى وينبغي والا  
كراهته خروجا من الخلاف (قوله وصح النهى عن محذورات الامور) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم  
يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم في الانوار والعياب بجرمة ذلك) هل ولو لم يكن غسل ما تحت القلفة الا بقطعه فانظر  
وقياس ما يأتى من وجوب حلق الشعر المتولد وجوبه الا ان يفرق بان هذا جزء لا يتم الا في قطعه أكثر من ازالة الشعر فليرجع  
وعبارة حج ومن ثم حرم خشفه وان عصى بتأخير أو تعدد غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه اطلاقهم وعليه فهم عما تحتها اه

وكتب عليه سم مانعه قوله أو نهذا الخ أي وإن وجب إزالة شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر مراه ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة ما إذا كان تحت ذلك فلا يميم على معتد الشارح بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله حج من أنه يصح التيمم عن النجاسة إذا نهذرت إزالة التيمم ويصلى عليه وبقي عليه ما لو وجد تراب لا يمسك في الميت والحي فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا يميم به الميت يصلى عليه الحي صلاة فاقد الطهورين وإذا يميم به الحي لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحي به (قوله إلا بازائه وجبت) وينبغي أن يمثل ذلك ما لو انشأ جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترقب على عدم الخياطة بمجرد خروج أبعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجها تكميلاً لحرمة الخياطة فتعنه وبقي ما لو كان يمدن الميت طبعاً يمنع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر - ينشأ من لافيه - نظراً والأقرب الثاني قياساً على ما اعتقده الشارح في باب الوضوء من أنه يعني عن الطبع في الحي ويكتفي بغسل الشعر وإن منع الطبع ووصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه ١٥٩ خلافاً للشيخ الإسلام ولكن الشارح

خص ذلك ثم بالشعر الذي في إزالته مثله كالجمجمة أو ما غيره كشعر الأبط والعانة فتجب إزالته والذي ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعر لأن في إزالة الشعر من الميت تكميلاً لحرمة في جميع البدن

\* (فصل في تكفين الميت) \*

(قوله بعد طهره) مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء - غلبه لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل أن يكونه بعد طهره أولى فليراجع (قوله في الحرير والمزعفر) أي بالمرءى السابق في اللباس وهو ما ينطلق عليه المزعفر

والأول كان له شعر رأسه أو لحية بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجب دمه ما بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بازائه وجبت كما صرح به الأذرى في قوته وهو ظاهر \* (فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (يكفن) الميت بعد طهره (بماء) أي بشئ من جنس ما يجوز (له إلبسه حياً) فيجوز تكفين المرأة وغير المكف من صبي ومجنون في الحرير والمزعفر والمصفر مع الكراهة بخلاف الخنثى والمبالغ فيمتنع تكفينهما في المزعفر والحرير مع وجود غيرهما إلا المصفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذي فيما تمتنع تكفين المسلم فيه ولو استشهد في ثياب حرير أبهم الضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها الماس - يأتي من أن السنة تكفينه في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما إذا انطلقت بدنه كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى به إلا الأذرى في أحد كلاميه فيكون ذلك قاضياً على منع التكفين في الحرير ولهذا الواس الرجل حريراً لحكمة أو قل مثلاً واستمر السبب المبيع لذلك إلى موته حرم تكفينه فيه عملاً بعموم النهي وانقضاء السبب الذي أبيع له من أجله ولم يخلفه مقتض لذلك أتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً والأوجه كما صرح به الجرجاني وبجسه الأسنوى عدم الاكتفاء بالطين هنا - مع وجود غيره ولو حشيشاً وإن اكتفى به في الحياة لما فيه من الإزار بالميت ولهذا بحث الأذرى عدم جواز تكفينه بمتنجس إلا يعني عنه مع وجود طاهر وإن جاز إلبسه في الحياة أخرج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله إن

عرفاً (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله في الحرير والمزعفر الخ (قوله لا المصفر) أي فانه مكروه (قوله الضرورة) فلو اعتدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة به ذا اللبس للعدى فينزعه مراه سم على حج (قوله جاز تكفينه) قضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى وقضية أيضاً جواز التعمد وهو ظاهر لأن إلبسه في الأصل حاجة فاستديت (قوله فيكون ذلك قاضياً) أي راداً وكان الأولى أن يقول مستثنى على أن ما ذكره يمكن استيفاده من قوله بحاله إلبسه حياً فإن ذلك شامل لما جاز إلبسه للضرورة ولغيره لكن سيأتي أنه لو لبسه نحو كتمه لم يجز تكفينه فيه - لا انقطاع السبب المبيع (قوله ولهذا) أي ولكون علته الجواز أن السنة تكفينه في ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتض لذلك) وبهذا يفرق بين ما لو مات الشهيد في ثيابه التي لبسها للضرورة فإنه وإن انقطع السبب الذي لبس لأجله فقد خافه أن الأولى تكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضية أن الطين يقدم على المتنجس والظاهر خلافه لما فيه من الإزار به فينبغي أن يلبس بالطين للصلاة عليه أو يصلى عليه عرياناً ويحتز عن رؤية عورته ويكفن بعد ذلك في المتنجس المذكور

(قوله فالذهب تكفينه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الاول وقال انه انما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة والاقرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في المني لادنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل بل ولا تجمل وما هنا أولى (قوله لا المتنجس) أي مع وجود غيره بخلاف ما اذا لم يكن طاهرا فيمكن في المتنجس أي بعد الصلاة عليه عاريا اذا تصح مع نجاسة اه سم على بهجة والمتبادر منه انه لو كان معه ما يكفي احدا الامر من غسله وازالة النجاسة عن الثوب ان يقدم غسله على ازالة النجاسة من الثوب وهو واضح لان الغسل آكد من الكفن بدله بل انه اذا دفن بلا غسل ينشئ ولدفن بلا كفن ١٦٠ لم ينشئ اكتفاء بالتراب ويحتمل ان يقال تقدم ازالة النجاسة بالماء لان المباد

لها بخلاف الغسل فان له بدلا وهو التيمم (قوله واضح) وهو ان في تكفينه بالنجس ازارا به من المكفن بخلاف المباشر لنفسه (قوله عند فقد الثوب) أي ولو حريرا وقوله ثم هو أي التطمين (قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير جلدا او حشيشا او طينا وفيه نظر خصوص بالنسبة للحشيش والطين ولوقيل بوجوبه مع ما تيسر من الثلاثة تخصيل السترون في الارزاء لم يكن بغيره (قوله وبه صرح المتولي) معقدا (قوله وافق ابن الصلاح بجرمة ستر الخ) أي وستر توابت الاولياء (قوله فجوز الحرير الخ) أي لان ستر صير هياكله لامتعاظا يدينها وهو جائز لها فحما جازاها فعلة في حياتها جاز فعلة لها بعد موتها حتى يجوز تخليتها بنحو حلي

لم يكن الطاهر حريرا فان كان قدم عليه المتنجس على ما صرح به بغوى والقمولي وغيرهما لكنه مبني على رأى له مرجوح وهو انه اذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالذهب تكفينه في الحرير لا المتنجس وتعليمهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بان الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيما ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير واضح أفاد ذلك الوالدرجه الله تعالى ويؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل البجلي يشترط في الميت ما يشترط في المني من الطهارة وستر العورة وغير ذلك والاوجه وجوب تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطمين ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الانثى تكفينه بما يصف البشرة مع وجود غيره وقياس اباحة تطيب المحدث بعد موتها جواز تكفينها فيها حرم عليهم البسه حال حياتهم اوبه صرح المتولي وافق ابن الصلاح بجرمة ستر الجنائز بحرير وكل ما المنة صود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستريتها بحرير وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع وهو اوجه (وأفله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذرعي تبع الجمهور انخراسانيين وفاء بحق الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من ان افله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق الله تعالى كما يعلم ذلك من كلام ابن المقرئ في روضه فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة والاثوثة كما صرح به الرافعي لا بالرق والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدنها لا وجهها وكفها حرة كانت او مملوكة بالرق بالموت ومن استثنى الوجه والكفين

الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام الميت المصنف وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز مر اه سم على جج \* (فرع) \* هل يجوز التمكنين في ثوب بال بحيث يذوب سريرا لكنه سائر في الحال فيه نظر ويحتمل الجواز بشرط ان لا يعد ازارا بالميت اه سم على منجه وقول سم هنا وهو اكرام الميت وتعظيمه أي ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلما اخرجها سبيل أو نحوه جازاها أخذها ولا يجوز لها من فتح القبر لخراجها منها من هناك بجرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها فلما وعدوا وفتحوا القبر واخذوا ما فيها جازاها التصرف فيه (قوله وفاء بحق الميت) راجع لقوله وجب بدنه الخ (قوله من ان افله ما يستر العورة) أي عورة الصلاة ما يأتي في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثاني) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من ثمار ربيع قوله فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة كورة الخ

(قوله مع ان ملكه زال) لا يقال انما جاز للزوج ذلك لبقاء آثار الزوجية كالنوارث وبموت الامة لم يبق شيء من آثار الملك لانا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهم اسوا في ذلك (قوله وانما لم نعول على وصيته الخ) اهل هذا جواب من وجه آخر والا فاذ كره من عدم صحة الوصية بالمكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يناسب قوله لانه اسقاط الخ اذا اختلف الحقوق لا يصير ذلك واجبا حين الوصية فلم يظهر بما ذكره فرق ١٦١ بين ما زاد على ستر العورة وبين الثاني

والثالث انهم يرفع به الاشكال على الجواب الاول وهوان الاقتصار على سائر العورة مكروه (قوله ولا وصية باسقاطها) اي الزيادة على الواجب (قوله كفن في ثلاثة) اي وجوبا (قوله لانه الى براءة ذمته) احوج وبظهران مثل ذلك ما لو لم يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق على سائر الخ) معتقد (قوله قد يقتضى فك ذمته) فيه نظر لان مجرد الرضا لا يقتضى براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة ان لا تنفذ الا ان يجاب بان رضاهم وان لم يقتض براءة الذمة فيه رضاهم في الذمة ويجوز ان تجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وان كان الحق باقيا فلنأمل (قوله بعد ما تر من مراتبه) الاولى اسقاط من وعلى ثوبه فان قوله من مراتبه بيان لما وقوله بالنسبة متعلق بسائر مقدم عليه وقوله سائر خبران (قوله لم يلزم من تجهيزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) اي ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فالحال بعد الموت يخالفه في حال الحياة في هذه وفي انها أي هنا امتناع وانها لا تصير

المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحرية ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونه ما عورة بل لكون النظر اليه ما يقع في الفتنة غالباً ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد بها لان ذلك ليس لكونه باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع ان ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالتشديد والبناء للفعول ويجوز ~~كسه~~ (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لان فيه حق الله تعالى بخلاف الثاني والثالث الا في ذكرهما في الافضل فانهم ما حق للميت تنفيذ وصيته باسقاطهما ولو اوصى بسائر العورة لم تصح وصيته أيضا ويجب تكفينه بسائر جميع بدنه وما ذكره الاسنوي وتبعه عليه جمع من ان هذا معني على ان الواجب ستر جميع البدن مردود بانه جار على القول بان الواجب ستر العورة فقط أيضا وعدم صحة الوصية انما هو لان الاقتصار على ذلك مكروه وان قلنا بجواز الوصية لا تنفذ بالمكروه وانما لم نعول على وصيته باسقاط الثوب لانه اسقاط للشي قبل وجوبه لانه انما يجب بموته ولا يشكل عليه صحة وصيته باسقاط الثاني والثالث مع انه اسقاط للشي قبل وجوبه أيضا لاختلاف جهة الحقوق هنا فستر العورة محض - فقه تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام - فقه تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكنن ثوب سائر جميع البدن وبعضهم بثلاثة كفن في ثلاثة لزم وما لانه محض حق الميت من تركته فيمكن فيها حيث لا دين يستغفرها ولا وصية باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كنن في ثلاثة كما أشار اليه في التتمة وقال المصنف انه الاقيس فلو كان عليه دين مستغرق وقال الغرماء يكنن في ثوب والورثة في ثلاثة اجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته احوج منه الى زيادة السيد تر قال في المجموع ولو قال الغرماء يكنن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز به لا خلاف أي ولا تنظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضى فك ذمته وحاصل ذلك ان الكفن بهما من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها اتقديا لحق المالك وقارق الغريم بان حقه سابق وبأن منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيهما هذا كله ان كفن من تركته فان كفن من غيرها لم يلزم من تجهيزه من سيد وزوج وقريب وبيت مال الاثوب واحد سائر جميع بدنه بل يحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة

٢١ في دين في ذمة المعسر ارجح بالمعنى (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على متولي بيت المال مراعاة حال الميت فان كان مقلان خشنه وان كان متوسطا في متوسطها أو مكثرا في جباها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (قوله بل يحرم الزيادة عليه من بيت المال) أي فيحرم على ولي الميت أخذه وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهم ما يشبهه لغيرهما بالدفن وليس ذلك كالمصوب الا في لان المالك ثم لم يررض بالدفن فيه

(قوله ولا يعطى الخنوط) أى من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبيل الاثواب) أى فى كونه مستحبا (قوله انه يعطى) أى ما ذكر من السابغ (قوله ولو صيبا أو محرما) أى أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه (قوله سحولية) ينتج السين وضمها اه دميرى زاد جمع على الشماثل فى باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قوله سحولية من كسف ثم قال والسحولية بالفتح على الانهر الاكثر فى الروايات منسوبة الى السحول وهو القصار لانه يسجلها أى يغسلها الى سحول قرية باليمن وبالضم جمع سحول وهو الثوب الابيض النقي ولا يكون الامن قطن ١٦٢ وفيه شذوذ لانه نسب الى الجميع وقيل اسم القرية بالضم أيضا والكسوف

بضم فسكون فضم القطن (قوله ولا ينافى هذا ما تقدم) أى فى كلام الشارح (قوله اما الزيادة على ذلك) أى الرابع والخامس (قوله نعم محل ذلك) أى جواز الرابع والخامس (قوله متساوية طولا وعرضا) أى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن سائر جميع البدن وأفاد قوله فهى لضافته انه لا يكتفى القميص أو الملوطة عن احداها وهو موافق لما يأتى عن الاسعاد فتنبيهه (قوله أى الافضل فيها ذلك) أى ان تستر جميع البدن (قوله ان الاولى أوسع) هذا وان ظهر بالنسبة لقوله بعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة لقوله متساوية طولا وعرضا وسيأتى ما يفيد هذا فى قول الشارح بعد قول المصنف ويذهب أحسن اللغات الخ (قوله كما سيأتى) أى فى قوله والمراد أوسعها ان اتفق لما رآه (قوله ولغاتنا) قال الشافعى ويشد على صدر المرأة ثوبان لا تضطرب

وكذا لو كفن مما وقف للكهنة كفن كما أنفق به ابن الصلاح قال ويكون سابغا ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من قبيل الاثواب المستحبة التى لا تعطى على الاظهر وظاهر قوله ويكون سابغا انه يعطى وان قلنا الواجب ستر العورة وهو الوجه وقد سترناه هذا المقام حسب الاستطاعة وربما لا يوجد فى كثير من المؤلفات على ما ذكرناه (والافضل للرجل) أى الذكور ولو صيبا أو محرما (ثلاثة) لخبر عائشة رضى الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة رواء الشيطان ولا ينافى هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة فالاعتصام عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال (ويجوز) من غير كراهة (رابع وخامس) لان عبد الله ابن عمر كفن اباه فى خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث اناثانم هى خلاف الاولى كما فى المجموع لانه صلى الله عليه وسلم كفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما مر اما الزيادة على ذلك فكروها للمحرمة نعم محل ذلك اذا كانت الورثة اهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغيرا ومجنونا أو محجورا عليه بسفه أو غائب فلا (والافضل) (لها) وللغنى (خمس) من أثواب لزيادة السترة حقها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن كفن منهما) أى من ذكر واتى والخنثى ملحق بها كما مر (بثلاثة نهى) كلها (لغات) متساوية طولا وعرضا بعم كل منها جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة أى الافضل فيها ذلك فلا ينافى أن الاولى أوسع كما سيأتى وقيل متفاوتة وقوله لغات هل يعتبر له مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لاعلى هيئة اللغات لا يجابون أولا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظر الى تنقيص الميت والاستماتة به لخفاقة السنة فى كنفه (وان كفن) ذكر (فى خمسة زديق) ان لم يكن محرما (وعمامة تحتهم) أى اللغات اقصداء بفعل ابن عمر اما المحرم فلا لانه لا يلبس مخيطا (وان كفت) أى امرأته (فى خمسة فازار) أولا (وخمار) وهو ما يغطى الرأس به (وقميص) قبل الخمار (ولغاتنا) به وذلك لانه عليه السلام كفن فيها بقميص (وفى قول ثلاث لغات وازار وخمار) أى واللغات الثلاثة بدل القميص لان الخمسة لها كامة ثلاثة للرجل والقميص لم يكن فى كنفه صلى الله عليه وسلم

ثديها عند الخلق فتنشر الاكفان قال الاثمة وهذا ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها وسلم فى القبر اه شرح البهجة الكبير قوله لا تضطرب الخ يؤخذ منه انه يكتفى فيه كونه ساترا لجميع النديين ولا يشترط ان يعم البدن ولا مظهرا ثم التعليل باذا ذكر بقضى الاكتفاء بتوصاية قليلة العرض يمنع الشدي من الانتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد بعد ازراء وان المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه أبلغ فى عدم ظهور النديين ويؤخذ منه أيضا ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لابس لها ذلك



(قوله ويسن الكفن الايض) ولوقبل بوجوبه الا ان لم يعد لما في التكفين في غيره من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغي  
 ايضا ان ذلك جاروان اوصى بغير الايض لانه مكروه والوصية به لا تنفذ وكتب ايضا ويسن الكفن الايض ظاهره ولو ذمها  
 الا ان يقال الخطاب في الخبر الا في موتاكم للمسلمين فلا يشمل الذميين لكن ظاهرا لاطلاقهم بخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أي من  
 مؤنة الغسل والجل والدفن بخلاف الحنوط ونحوه فلا يجب أخذها مقدمه (قوله دفعا للمنة عنه) أي عن الممنوع من التكفين  
 من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أي لا يجوز (قوله الا ان قبل جميع الورثة) أي ان كانوا اهلا (قوله فان كفناه في غيره  
 ردوه) أي وجوب المالكة أخذ من هذا ما يقع كثيرا من انه اذا مات شخص يؤتى له باكثر من عدة انه يكفن في واحد منها وما فضل  
 يرد للمالكه ما لم يتبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت فلأراد الوارث تكفينه في الجميع جازان  
 دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنعوا عتقادهم صلاح الميت والا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق  
 من استحقاق المسألة الا ان تبرع به الخ ولا يكتفي في عدم وجوب الرد ما جرت به ١٦٣ العادة من ان من دفع شيئا لغيره ما ذكر

لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة  
 تدل على رضا الدافع بعدم الرد  
 (قوله والا) أي الا بعد تكفينه  
 (قوله وضاع) الواو بمعنى أو  
 (قوله لزمهم ابداله) وصورة  
 المسئلة ما اذا انكشف القبر  
 فلو كان مستورا با تراب فلا وجوب  
 بل يحرم النش كمن دفن ابتداء  
 بلا تكفين ويترب على ذلك انه  
 لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها  
 بلا كفن ليعوب بلائنه وجب ستره  
 وامتنع سدها بدون ستره وبكفي  
 وضع الثوب عليه ولا يضم فيها  
 لان فيه انها كاله وقد يقال اذا  
 أمكن نفسه في الكفن بلا ازاراه  
 وجب بخلاف ما اذا توقف على  
 ازاراه كان تقطع أو خشي تقطعه

وسلم (ويسن) الكفن (الايض) لخبر كفنها فيها موتاكم السابق في الجمعة وسياق ان  
 المغسول أولى من الجديد (ومحله) الاصل الذي يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل  
 التركة) كما سياتي أول الفرائض انه يبدأ من التركة بمؤنة تجهيزه الا ان يتعلق بعين التركة  
 حق فيقدم عليها ويستثنى من هذا الاصل من لزوجه مال ويلزمه نفقتها فكفنها ونحوه  
 عليه في الاصل الا في وجوب من قال من الورثة أ كفنه من التركة لا من قال أ كفنه من  
 مالي دفعا للمنة عنه ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبي عليه الا ان قبل جميع الورثة  
 وائس لهم ابداله كما قاله في الهبة عن أبي زيد ان كان ممن يقصد تكفينه لاصح لاحه او علمه  
 فيه من صرفه اليه فان كفناه في غيره ردوه لما ملكه والا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره  
 ولو سرق الكفن وضاع قبل قسم التركة لزمهم ابداله منها فلو قسمت لم يلزمهم لكن يسن  
 ومحله كما يحتمل الا ذرعى اذا كان قد كفن أولا في الثلاثة التي هي حق له اذا انكشف فيها  
 غير متوقف على رضا الورثة كما مر مالوكفن منهم ابواحد فينبغي ان يلزمهم تكفينه من  
 تركته ثلث ونال وان كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له ويراعى  
 فيه حاله سهوة وضيقا وان كان مقترا على نفسه في حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاه  
 اطلاقهم وبقرق يمينه وبين نظيره في المفسر بان ذانئ ساسيه الحاق العار به الذي رضيه  
 لنفسه له لا ينزجر عن مثل فعله بخلاف الميت (فان لم يكن) للميت في غير الصورة المستثناة  
 تركة (فعلى من عليه نفقته من قريب) أصل او فرع صغيرا وكبير لعجزه بموته (أو سبد) في

بلغة قال مر وتجب إعادة الكفن كلما بلى وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كما تجب النفقة ابد الو كان حيا  
 هذا ما قرره مر في درسه فقلت له لا واجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه ان يتبد قولهم انه اذا سرق الكفن بعد القسمة  
 لم يلزمه تكفينه من التركة بما اذا لم يكن في الورثة من تلزمه نفقة الميت حيا ه سم على منهج ولعل المراد من قوله فقلت له  
 هلا انه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من تجب عليه نفقته في الحياة والا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم ان  
 لم يكن شيء فعلى عموم المسلمين اخذ من قول الشارح الا في ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته الخ ويدخل في قوله وتجب  
 إعادة الكفن كلما الخ ان ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتي من القبور لانهم سدها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب  
 عليه نفقته ان كان وعرف ثم بيت المال ثم اغتداء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شي خلافا لمج (قوله ومحله) أي عدم اللزوم  
 (قوله اذا) بمعنى اذ (قوله ولو كان عليه دين) غايبة

(قوله الاوجه كما أفق به الوالد) الثاني ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا عليه لعجزه (قوله فالحكم واضح) أي في انها علم مافعل السيد نصف لضافه لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة وفي مال البعض لفاقة ونصف فيكمل لفاقتان فيكف فيهما ولا يزاد ثمانية من ماله وبقي مالهو اختلاف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي انه كالمولم تكن مهيا فاعدم المرح (قوله وكذا الزوج الموسر) أي بما يأتي في القطرة لكن قضية ما يأتي عن سم من انه يترك له فوق ما يترك للمفلس انه يباع هناء مسكنه وخادمه (فرع) لو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه الا ثوب واحد وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لا لان كنفها لم يتعاقب تركها فلي تأمل وظاهر الان وجوب التكميل من تركتها ان كان لها تركه ووافق عليه مر ثم ذكر خلافه ممدود فيقال ظاهر قولهم ان محمل تكفين المرأة الزوج انه لا يجب التكميل واهله المراد فينبغي الاخذ به الا قبل يخالفه (فرع) هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا منع من الغرماء ان كانوا ولا وصية بالاقتصار على واحد كالمسلم في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم أيضا وقد وافق مر على ذلك فذكر بعض الحاضرين انه رأى لبعضهم ما يخالف ذلك فطواب به ولم يأت به فليراجع وليحذر ١٦٤ سم على منهج (قوله بخلاف نحو الناشئة الخ) هل يشمل القرناء والرقاء

رقبته ولولم يكتبوا أم ولد اعتبارا بحال الحياة في غير الكتابة ولا انفسا خجاءت المكاتب ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركت له لا في التجهيز احدى ما فقط فهل يقدم الميت الاول سبق تعاقب حقه أو الثاني تبين عجزه عن تجهيز غيره الاوجه كما أفق به لو الدرجه الله تعالى الثاني كما سيأتي في الذرائع ان شاء الله تعالى واما البعض فان لم تكن بينه وبين سيده مهياة فالحكم واضح والاخرن تجهيزه على من مات في نوبته ولا يلزم الولد تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقة احييه لزال ضرورة الاعفاف (وكذا) محمل الكف أيضا (الزوج) الموسر ولو بما يجوز اليه من ارثه احيث كانت نفقة الازمة له فعليه تكفين زوجته مرة كانت أو امة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقة عليه في الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة فان اعسر عن تجهيز زوجته الموسرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها (في الاصح) لما مر وبما تقر علم ان جله وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار له المشرح رد الما قبل ان ظاهره يقتضي ان محمل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركه للزوجة وهو مخالف حينئذ لما في الروضة وأصلها والثاني لا يجب عليه اشوات التمكين المقابل للنفقة ولو امتنع الزوج الموسر من ذلك أو كان غائبا فجاءت الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعو عليه بما ذكران فعليه ما بذن

والمریضة التي لا تتحمل الوطء أولا فيه نظرا والا قرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغيرة) أي التي لا تتحمل الوطء (قوله فان اعسر) ويظهر ضبط المعسر عن ليس عنده فاضل عما يترك للمفلس حج ١٥ سم على جمعة وقضية انه لو ورث منها قدر ما يترك للمفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو تم تجهيزها من مالها) أي بان لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا لوجود مانع قام بها ككفرها واستعراق الديون لتركها

المتعلقة بها اما اذا كانت في ذمتها فقدم كنفها على الديون ١٥ سم على حج باعني وكتب أيضا قوله حاكم

أو تم تجهيزها أي اذا نقص ما يسره عن ثوبه ترجيع البدن أخذ من كلام سم المذكور وكتب على حج في أثناء كلام مانعه نعم لو أيسر الزوج بعض الثوب فقط كل من تركتها وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الوجوب في هذه الحالة لا فاقا في الجلة مر وقوله في هذه الحالة وهي تقيم ما يستر البدن بخلافه في الحالة الاولى فان الزوج لما يسر بسا ترجيع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء شيئا فاقصر على ما وجب (قوله لما مر) راجع لقوله لوجوب نفقة عليه (قوله حيث لا تركه للزوجة) شيء مر على انه ينبغي فيما لو كان معسرا عنده موت الزوجة ثم حصل له مال قبل تكفينها انه يجب عليه تكفينها ابقاء عاقبة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط الواجب ولا يشك على ذلك انه لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم يلزمه فطرته لان الوجوب هناك ملحق بادر الجز من رمضان أيضا ١٥ سم على منهج (قوله رجعو عليه) وكذا الوغاب القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكذلكه شخص من مال نفسه

(قوله انه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استئذانه بلا مشقة وبلا تأخير مدة بعد التأخير إليها اذ راعى بالمت عادة ثم رأيت في سم على  
 بهجة مائه ثم مضى باط قد الحاكم ويحتمل ضبطه بان لا يتيسر رفع الامر اليه قبل تغير الميت فليتنامل (قوله لو لم يوجد حاكم)  
 وكعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الاذن الابداهم وان قلت ويكفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله ليرجع به) أي فلو فقد الشهود فنهى  
 يرجع اولا لان فقد الشهود نادرا كما قالوه في هرب الحال فيه - وتطروا الاقرب الثاني للعلم المذكورة وينبغي ان هذا في ظاهر الحال اما  
 في الباطن فله ذلك فباخذ من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتوقف على اجازة الورثة في الجميع لانها وصية لوارث  
 (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لاجازة الباقيين) قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكر أقول قضية  
 كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فان كانت مكثرة) أي فلا يجب فيها (قوله وأما) أي فيجب  
 تكفيها لا كونها مائة (قوله أو غيرهما) أي بان كانت مقطوعة ١٦٥ بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب

(قوله كاتما) أي فيجب عليه  
 تجهيزها (فرع) \* هل يجب على  
 الزوج تكفين الزوجة في الجدي  
 كالكسوة أفني بعضهم - بموجب  
 ذلك وبعضهم - بموجب اليبس  
 ككفارة العين واعتم - بها ابن كين  
 وقيد وجبة بان اليبس أولى من  
 الجدي في التكفين وهذا امر آخر  
 خلف القياس على الكسوة وفرق  
 بينهما - ما ولوروعيت الكسوة  
 وجبا أكثر من ثوب فليتنامل اه  
 سم على بهجة (قوله لومات آفاره  
 دفعة) أي الذين تجب نفقتهم  
 عليه وهم الاصول والفروع  
 (قوله قدم الاب ثم الاقرب) وهو  
 بعد الاب الام (قوله وذ كره بعضهم  
 احتمال تقديم الام) ضعيف (قوله  
 ولا وجه لتقديم القاجر) أي من  
 الاخوين فقط دون ما قبله من  
 تقديم الاب على غيره فانه يقدم

حاكم يراه والا فلا وقياس نظائره انه لو لم يوجد حاكم كم كفي الجهل الاشهاد على انه جهز من  
 مال نفسه ليرجع به ولو أوصت ان تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لانها  
 أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك لانه لم يؤثر على  
 أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقيين ويجب على الزوج ايضا تجهيز خادم  
 الزوجة على أصح الوجهين هذا ان كانت مملوكا لها فان كانت مكثرة وأما غيره ما  
 فلا ينبغي حكمه ومعلوم ان التي أخذها اياها بالاتفاق عليها كاتما ولومات زوجته  
 دفعة - دم أو غيره ولم يجد الا كفنا واحدا فاقاس الاقتراع ان لم يكن ثم من يخشى  
 فسادها والا قدمت على غيرها أو مرتبافا لوجه تقديم الاولى مع أمن التغير أخذها  
 مر وقال البنديجي لومات آفاره دفعة بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع  
 فسادها فان استوا قدم الاب ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين - منهم ما يقرع بين  
 الزوجتين وذ كره بعضهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقا نظر ولا  
 وجه لتقديم القاجر الشقي على البار التقي وان كان أصغر منه ولم يذ كر ما ذالم يمكنه القيام  
 بأمر الكل ويشبه ان يجي فيه خلاف من الفطرة أو الذنقة اه وسما في بعض ذلك في  
 الفرائض ولومات الزوجة وخادماتها ولم يجد الاتجهيز احدا فالا لوجه اخذها  
 مرتبة - ديم من خشي فسادها والا فالزوجة لانها الاصل والمتسوعة ولو لم يكن للميت مال  
 ولا من تلزمه نفقته فؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته حال حياته فان لم يكن فعلى اغنياء  
 المسلمين ولا يشترط كافي المجموع وقوع التكفين من مكاف حتى لو كفته غيره حصل  
 التكفين لو وجد المقصود وفيه عن البنديجي وغيره لومات انسان ولم يوجد ما يكفن به

ولو كان قاجرا استقيا ومعلوم من انه اغنياء يجب عليه تجهيز من عليه نفقته ان المراد بالاخوين ولدان للجهيز والنفقة الاخ  
 ليست واجبة ولا تجهيزه (قوله فان لم يكن فعلى اغنياء المسلمين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الاكفان وكذا الموصى به  
 للاكفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يخير فيه نظر والاقرب الثاني لان الوصية  
 تملك نهى أقوى من الوقف والمراد بالغنى منهم - من يملك كفاية سنة كذاها امش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة وفي  
 المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت  
 فليراجع (قوله ولا يشترط كافي المجموع الخ) لعله ذكره هنا لعزوه للمجموع والافتقار له التنبيه عليه بعد قول المصنفات  
 الاصح المنصوص وجوب غسل الفریق الخ (قوله ولم يوجد ما يكفن به) أي من الثياب أخذ من قوله الاتي فان لم يكن له مال الخ

(قوله على كل واحدة) أى بتمامها  
 (قوله ايمافعل منهم احسن) أى  
 فهم فى مرتبة واحدة ويترك  
 بينه وبين المصلى حيث كان  
 جهاه على صدره ثم أولى من  
 ارسلها لان جهاه على صدره  
 ثم أبعد عن العتبة ما ولما  
 قيل انه اشارة الى حفظ الايمان  
 والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى  
 هنا (قوله ويسن تبخير الكفن  
 الخ) أى ثلاثا اهـ حج (قوله قطن  
 حليج) أى مسدوف وهو بالحاء  
 المهملة (قوله ومواضع السجود  
 منه) أى ولو كان صغيرا فيظهر  
 اكرام المواضع السجود من حيث  
 هى (قوله واكرام الله ساجد)  
 أى مواضع السجود من بدنه (قوله  
 بان يثنى الطرف الايسر) أى من  
 كل واحدة اهـ محلى (قوله عند  
 رأسه) أى فوق رأسه (قوله نزع  
 الشداد عنه) والاولى ان الذى  
 ينزع الشداد عنه هو الذى  
 يلحده ان كان من الجنس فان كان  
 الميت امرأة فالاولى ان الذى يلى  
 ذلك منها النساء كما يأتى فى شرح  
 المنهج بعد قول المصنف وان  
 يدخله القبر الاحق بالصلاة عليه  
 وظاهر كلام المصنف حل نزع  
 جميع الشداد وفى كلام الشيخ  
 عميرة استثناء ما شديه الا لبيان فلا  
 ينزع

الانوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله له بقيته كالطعام زاد البغوى فى فتاويه  
 فان لم يكن له مال فجانا لان تكفينه لازم للامة ولا بدل يصار اليه (ويسط) ندبا أولا  
 (احسن اللقائف واوسعها) وأطولها والمراد اوسعها ان اتفق للمهرانه يندب ان تكون  
 متساوية أو المراد بتساويها وهو الاوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان  
 تفاوتت بقريضة كونه فى مقابلة وجه قائل بان الاسفل يأخذ ما بين سرته وركبته والثانى  
 من عنقه الى كعبه والثالث يجمع بدنه (والثانية) وهى التى تلى الاولى فى ذلك  
 (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لان الحى يجعل احسن ثيابه اعلاها فلذا بسط  
 الاحسن أولا لانه الذى يعمل على كل الكفن واما كونه اوسع فلا مكان لقه على الضيق  
 بخلاف العكس (ويذر) بالمجعة فى غير المحرم (على كل واحدة) من اللقائف قبل وضع  
 الاخرى (حنوط) بفتح الحاء ويقال له الحنائط بكسرها وهو نوع من الطيب يجعل للميت  
 خاصة يشتمل على الكافور والصندل وزيرة القصب فله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط  
 للميت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لانه حينئذ الجزء الاعظم من الطيب  
 لنا كذا أمره ولان المراد زيادته على ما يجعل فى أصول الحنوط ويسن الاكثر منه كما  
 قاله الامام وغيره بل قال الشافعى واسنحب ان يطيب جميع بدنه بالكافور لانه يقويه  
 وبشده ولو كفن فى خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما فى المجموع (ويوضع الميت  
 فوقها) أى اللقائف برفق (مستقبيا) على قفاه ويجعل يده على صدره يمينه على يسراه  
 أو يرسلان فى جنبه ايمافعل منهم احسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الهوام وشده  
 البدن وتقويته ويسن تبخير الكفن بنحو عودا ولا (وتشد اليه) بخرقه بعد دس قطن  
 حليج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى تصل الخرقه للحلقه الدبر فيشدها ويكره ايصاله  
 داخل الحلقة وقول الاذرى ظاهر كلام الدارمى تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة يردبانه  
 لعذرة لانتهاك وتكون الخرقه مشقونة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة فى  
 المستحاضة (ويجعل على) كل منفذ من (منافذ بدنه) ومواضع السجود منه (قطن) حج  
 مع كافور وحنوط دفع الهوام عن المنافذ كالجبهة والعينين والانف والقدم والدبر  
 والجراحت النافذة واكرام الله ساجد كالجبهة والانف والركبتين وباطن الكففين  
 وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (اللقائف) بان يثنى الطرف الايسر ثم الايمن كما  
 يفعل الحى بالقباء ويجمع القاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر  
 (وتشد) عليه اللقائف بشدا ديشده عليها ثلاثا تنشر عند الحسل الا ان يكون محرما كما  
 صرح به الجرجاني لانه يشبهه بعقد الازار ولا يجوز له ان يكتب عليه شيئا من القرآن  
 أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولان يكون للميت من الثياب ما فيه زينة  
 كما فى فتاوى ابن الصلاح واعله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فاذا وضع) الميت  
 (فى قبره نزع الشداد) عنه تفاوت ولا يحمل الشداد عنه ولانه يكره ان يكون معه فى القبر

(قوله وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال العلة متقدمة في حق الصغير لأن قول المؤلف بزيادة الراحة له بعد قتل ما انتهى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أي يحرم ذلك) أي فلو خالفوا فلو أوجب الكشف ما لم يدفن الميت منهما (قوله ولا يندب أن يعدل نفسه كفناً) ظاهره أنه لا يكرهه وأن أوجب الكراهة عبارة الزركشي في أعداد القبر اه سم على بهجة وأراد بما نقله عن الزركشي قوله بعد قال في شرح الروض قال أي الزركشي ولو عدله قبراً يدفن فيه فينبغي أن لا يكرهه لأنه للاعتبار بخلاف الكشف قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حياً ووافقه ابن يونس اه أي فغيره ١٦٧ أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه

له لأجل حضوره اه (قوله لئلا يحاسب على اتخاذه) أي لا على اكتسابه والا فكل ماله مطلقاً يحاسب على اكتسابه اه سم على بهجة (قوله والوجه الوجوب في المبنى) هو قوله قضية بناء القاضي حسين ذلك وقوله كالمبنى عليه هو قوله على ما لو قال اقض ديني (قوله اذ ليس فيها مخالفة) يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه أن يقول بعد أعداده كفوني في هذا ويحذف ذلك أماماً أعده بلا لفظ يدل على طاب التكفين فيه كان استحسنته لنفسه ثوباً أو أخرجه ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفناً فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على بهجة بعد مثل ما ذكر مانعه قد وجه ظاهر العبارة بأن ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل (قوله فقد فعله) ويشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره النفساء ما لم يخش منه فتنة أي منهن أو عليهن والاحرم كما هو

شئ معتود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا يلبس المحرم الذكراً مخيطاً) ولا مآى معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستتراسه ولا وجه المحرمة) ولا كذاها بقفازين أي يحرم ذلك بقاء لثرا الاحرام وتقدم أن محلها فيما قبل التحال الأول ولا يندب أن يعدل نفسه كفناً لا يحاسب على اتخاذه إلا أن يكون من جهة حل أو ارتدى صلاح فحسن أعداده لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاء كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل للوارث أبداً له أن يكتنن ببناء القاضي حسين ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافعي يؤمى إليه قال الزركشي والمتجه الأول لأنه ينقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا الوزنع الثابت المأخوذ بالدم عن الشهيد وكفنه في غير ما جاز مع أن فيها اثر العبادة الشاهدة به بالشهادته هذا أولى اه والوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه وإن انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فيها ثم شرع في كيفية حمل الميت وأيسر في حله دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بر وأكرام للميت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين فقال (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من الترييع في الأصح) حمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام الأول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف ومقابل الأصح الترييع أفضل لأنه أصون للميت بل حكى وجوبه لأن مادونه أزراراً بالميت اه إذا أراد الاقتصار على أحدهما والأفضل الجمع بينهما يحمل تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة الترييع ثم بين حملها بين العمودين بقوله (وهو) أي الحمل بينهما (أن يضع الخشبين المقدمتين) أي العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو مذكرو قبل مؤنث (ورأسه بينهما وما يحمل) الخشبين (المؤخرتين ورجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والأخر من الأيسر وإنما أخر اثنتين ولم يعكس لأن الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه وإن وضع الميت على رأسه خرج عن حمله بين العمودين وأدى إلى ارتضاع مؤخرة العنق وتنعكس الميت على رأسه فلو عجز عن الحمل أعانه اثنتان بالعمودين وبأخذ اثنتين بالمؤخرتين في حالتي العجز وعدمه فخالوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فإن عجزوا فسبعة أو أكثر

قياس نظائره اه ج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأمر حمله ويجوز أنه أمر بحمله كذلك فذهب إليه وعلى الأول فعمل الشارح أنما يتبدل به على أن حمل الجنازة لادناؤه فيه الخ لأنه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكره لبيان الجواز ويكون واجباً في حقه لكونه مشرعاً بخلاف الصحابة (قوله وهو مذكرو) هذا على خلاف القاعدة أن ما نهى في الإنسان مؤنث

(قوله ليخفف الحكم مما صر) أى من انه يدعوله سلم منهما و يتعلق الدعاء على الاسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرر كله فيما لو علم اسلام الميت أو ظن فلو شك في اسلامه كلمة اليك الصغار حيث شك في ان الالبابى اهام مسلم فيحكم بالاسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال حج يحتمل ان يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الاقرب ان لا يصلى اه وقد يقال بل الاقرب انه يصلى ويعلق النية كما لو اختلط مسلم بكافر الا ان يفرق بان في مسئلة الاختلاط تحققتنا وجوب الصلاة وشككنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فانا شككنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والاصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الا فى بعد قول المصنف الاتى ولو اختلط مسلمون بكفار لم يخلج ولو تعارضت بينتان بالاسلام وكفروا غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سببه اليه حج (قوله واغفر لنا وله) أى ولو صغير الا ان المغفرة لا تدعى سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أى الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير الالاعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لانها الحرف الاركان اه وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أن تطويلها عليها \* (فائدة) \* سئل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الا يتقى رابعة الجنازة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها بالنسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ على القبر وكونها كثرة لا ثم مرور عليه هل له أصل ايضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا اصل له بل ينحى كراهة قراءة الآتية المذكورة في الرابعة كما ذكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على التبر ان أراد المنى عليه فهو مكرره لانهم فيه أو يحذاه فلا كراهة ولا انهم فاهى انهم في المرور حتى يحتاج لرفعه اه فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أى ذكر الآية المشقة على قوله الباقيات وهى قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

احدهما وكذا الاخر او شك فيه ولو من والديه لم يخفف الحكم مما صر بخلاف من ظن اسلامه ولو بقريئة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استعجاباً (في) التكبير (الرابعة اللهم لا تقربنا) بفتح المنة الفوقية وضمها (اجره) أى اجر الصلاة عليه وأجر مصيبته فان المسكين في المصيبة كالشئ الواحد (ولا تفتنا بعده) أى بالاتباع بالعمادى وزاد في التنية تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده ان يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقباس كما قال الأذرى اقتصاره على الاركان (ولو تخلف المتقدم) عن امامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) اذ المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة الا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشا كالخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر امامه أخرى عدم بطلانها فيما لم يكبر الرابعة حتى سلم الامام قال ابن العماد والحكم صحيح لانه لم يشغل عنها حتى أتى الامام بتكبيره أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتى بها بعد السلام وايد في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر ان المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أى بل يجب ذلك فيها ان غلب على ظنه تغيره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر امامه) لو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اه عمرة أقول الاقرب الا قول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه أخرى وان ذلك لا يتحقق الا بتمام الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر ان الاخرى لا يتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالتكبيرات الثلاثة فان المأموم يطلب منه ان يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ فاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشئ (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الامام الثانية زمناً يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد اذ لم يدركها في محلها الاصلى ولو ادرك المسبوق زمناً يسع نصف الفاتحة فقد قصد تأخيرها الى الثانية مثلاً فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية او لا بد من جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي ان يكفيه نصفها لانه الذى ادركه في محله الاصلى فهو الواجب عليه فليتأمل سم وقوله وان قصد الخ هذا قد يخالف ما في الحاشية العليا عن الجورجى ولعل هذا أوجه اه سم على جملة

(قوله خلافا لما في التمييز) اسم كتاب البارز (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سَم على حج بعد كلام طويل  
ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا ويجري حج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف بجميع الركعات  
ناسيا لم يضر فهذا أولى وعبارته اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطء فحوقراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذر به فيما يظهر فلا  
بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارة ان النامى يغتفر له ١٧٩ التأخر بواحدة لا بتنتين وذكره شيخنا

في شرح منتهج وغيره مع التبري  
منه فقال على ما اقتضاه كلامهم  
اه والوجه عدم البطلان مطلقا  
لانه لو نسي فتأخر عن امامه  
بجميع الركعات لم تبطل صلاته  
فهنا أولى اه ويمكن حمل النسيان  
على نسيان القراءة وحده فلا  
استراش (قوله ولو تقدم على  
امامه بتكبيره) أى قصد بها التكبير  
الركن أو اطلاق فان قصد بها  
الذكر المجزئ لم يضر كما لو كرر الركن  
التولي في الصلاة (قوله خلافا  
لبعض المتأخرين) مراده حج  
(قوله وهو في الفاتحة تركها) أى  
فلو اشتغل بالكمال الفاتحة فتخلف  
بغير عذر فان **كبر** امامه  
أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته  
\*(فرع) يجوز الاستخلاف في  
صلاة الجنازة بشرطه م راه سَم  
على منهج أقول واحد بشرطه  
عدم طول الفصل (قوله ويكون  
متخلفا بعد ذكر) وينبغي ان يكون  
من العذر ما لو ترك المأموم الموافى  
القراءة في الأولى وجمع بينهما وبين  
الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم في الثانية فكبر الامام قبل  
فراغها فتممها فافتخاف لان تمام الواجب  
عليه (قوله واطلاق الاحتساب

فيه اذ كرفليت كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التمييز من البطلان فان كان ثم عذر  
كبطل قراءة ونسيان او عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين  
كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بـ **كبر** بعد ابطال صلاته بطريق الأولى  
اذ تقدم الخس من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة  
وان كان الامام في) تكبيره (غيرها) كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان  
ما دركه أول صلاته فيراعى ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر  
عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كما لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق  
فانه يركع معه ويكملها عنه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) كما  
لو ركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الأولى  
لغوات محلها الاصلى هنا اذا اكمل قراءتها فيها فتممها عنه الامام ولو سلم الامام عقب  
تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا انه سعى اشتغل  
بافتتاح أو تعوذ وتخلف وقرا بقدره والاتابعه ولم يذكراه هنا قال في الكفاية ولا شك في  
جريانه هنا بناء على نيب التعوذ أى على الاصح والافتتاح على مثالبه وقد صرح بما قاله  
الفوارنى ونحوه انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يشرع من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية  
أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعد ذكر ان غاب على ظنه انه  
يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم ينهها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته  
ومقابل الاصح يتخلف وينتهى على ما مر نظير في كتاب الجماعة (وإذا سلم الامام تدارك  
المسبوق) وجوبا (بأى التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب ونوبا في المنذور كما  
يأتى في الركنات بالقراءة وغيرها وخالف التكبيرات العبد حيث لا يأتى بما قاله منها  
فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العبد سنة فسقطت بشوات  
مخاها (وفي قول لا تسترط الاذكار) بل بأتى بيقية التكبيرات تسبق لان الجنازة ترفع بعد  
سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى الحب الطبرى ان محل الخلاف عند رفع  
الجنازة فان اتفق بقاءها لسبب مما أو كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتى بالاذكار  
قطعا قال الاذرى وكان من تفقحه واطلاق الاحتساب يفهم عدم الفرق اه وهذا  
هو الاوجه وعلى الأول يستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ما فاته فان رفعت لم  
يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء الصلاة لا يتحقق فيه ذلك والجنازة حاضرة

فيهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الأول يستحب الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فيأمرهم  
بتأخير الجنازة فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشر للعمل فان أرادوا العمل استحب لآحادهم عدم  
الجل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قل حج ما لم يرد ما بينهما على ثلثة ذراع أو يحل بينهم ما حائل مضر في غير المسجد



على الخلاف السابق فيه شرح عب الحج اه سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي وقدي نرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتقد فيها عدم الوجوب بان صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز ان ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان قلنا لا تجب في المكتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط المخرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النقضية فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلاته على الجنابة فانها تسقط الفرض عن غيره قويت مشابهاة الفرض لكن قال سم على وجهه فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره به بل وضربه عليها وينبغي ان يجب عليهن امره بنية الفرضية وان لم تشترط نية الفرضية في المكتوبات لخمس م ر اه وهو ظاهر في انه اذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي انه اذا صلى وحدهم مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله ولا يتصوره نية اداء وضده) أي فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى الاقوى فلا تبطل (قوله وقدي يقال الخ) سبقه اليه حج (قوله وقيل يشترط نية فرض كفاية) قال حج ليميز عن فرض العين ويرد بانه يكتفي بميزاينهم ما اختلف معنى ١٧٠ الشريعة فيهما والمراد ان الفرض المضاف للمعيت معناه فرض الكفاية

والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العمي فكأن الفرض موضوع للعينين بوضعين والاضطاط متى أطلقت أو لوحظت حملت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعمي في غيرها وهو ايجاب عماء ورده سم هنا (قوله بقلبه) أي لا باسمه ونسبته (قوله الاصحبي) قال في الباب هو بنتج الهمة وفتح الباء وسكون الصاد الهمة بينهما آخره هـ حمله الى

وقياسه ندب قوله مستقبلا ولا يتصوره نية اداء وضده قيل ولا نية عدد وقدي يقال ما المانع من ندب نية عدد المكتوبات لما يأتي انه باجتماع الركعات (وقيل يشترط نية فرض كفاية) نعم ضالكه وصفها (ولا يجب تعيين الميت) الحاضر ولا معرفته كما في المحرر بل يكتفي قصد من صلى عليه الامام اكتمل بنوع تمييز اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل واسمعييل الحنبري وعزى الى البسيط وجهه الاصحبي بانه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الارض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذي يصلي عليه منهم نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي كالحاضر (فان عين الميت الحاضر أو الغائب كان صلى على زيد أو على السكبي أو والد كرم أولاده (وأخطأ) فبان عمرا أو الصغير أو الانثى (بطلت) أي لم تنعقد صلاته هذا ان لم يشرف ان أشار اليه صححت كما مر نظيرة تعليلها للاشارة (وان - ضره موقى نواهم) أي نوى الصلاة عليهم وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولوا عتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل

أصبح قبيلة من يعرب ابن قطان (قوله ولا بد من تعيين الذي يصلي عليه) أي بقلبه كما ذكره الشارح (قوله عليه أو الصغير أو الانثى) قضيته انه لو عذر ذكر أو امرأة فبان خنثى عدم البطان ويوجهه بانالم تحقق المانع وبفرق بينه وبين ما لو اقتدى بامام يظنه رجلا فبان خنثى حيث يجب القضاء بانه ثم ربط صلاته بمن لا تصلح صلاته للربط وهذا نوى على من تصح الصلاة عليه وسماه باسم محتمل لم يتحقق الخطا فيه وأما لو عين خنثى فبان ذكر أو امرأة فالقرب عدم الصحة لمباينة الانثى أو الذكرا صفة الخنثوية ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خنثى بالاول (قوله فان أشار) أي بقلبه (قوله كما مر نظيره) أي في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلث أو الربع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يتجه ان محله ما لم يلاحظ الأشخاص اه سم على حج أي ولا فرق في ذلك بين ان يعيدها عليهم دفعة واحدة وعلى كل واحد بانقراده ولا يضرب زده في النية للضرورة (قوله لان فيهم من لم يصل عليه) قضيته انه لو قال في الاعاد نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلاته وهو ظاهر وقدي شر قوله لان فيهم الخ بخلافه وجعله الدميري احتمالا حيث قال بعده مثل قول الشارح على الجميع قال ويحتمل ان يعيدها على الحادى عشر وان لم يعينه فبقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أولا اه ويؤيد الاول قول الشارح قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ

(قوله فالأظهر الصحة) وبني ما لو قال نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأنه لم ينو الصلاة عليها فقد جع في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معذور فيه ويحتمل وهو الظاهر الصحة كمن نوى على عشرة من الرجال فبانوا تسعة ولكن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالخال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيهما (قوله تركت) أي وجوباً لنوى الصلاة عليها عامداً على ما بطلت صلاته أهـ سم على حج (قوله كما مر في صفة الأئمة) ذكره تنجيباً لما يتعلق بالنية وقياس ما مر أنه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمطابقة في تكبيره على ما مر بأن يقصد إيقاع تكبيره بعد تكبير الإمام لاجله بعد انتظار كثير (قوله ولا يقدح اختلاف نيتهما) هو بمنزلة قوله وإن صلى المأموم على غير من صلى عليه الإمام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر وقد قدم في التنبيه السابق عن حج أنه صلى على قبر البراء ابن معرور فيحتمل أنه هذا ويحتمل غيره (قوله فإن خمس) قال حج مثلاً (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أو لا ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن بعد اقتداء على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك إنما يغتفر في حق العامي وفي سم على حج لو زاد على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأول اعتقد بجميع أفعال الصلاة فمروا وقد يفرق أي فيقال هذا بالبطلان مطلقاً بل تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فمروا بخلاف الزائد على الأربع ها فإنه غير مطلوب رأساً وقد يؤيد الأول قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية ١٧١ بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة

(قوله بما زاد على الخمس) أي ولو أكثر جـ دأ بل تكبره الزيادة عليها للخلاف في البطلان بها وحيث زاد فالأولى له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكم في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الأولى أجزأه حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على حج صرح بما استظهرناه \* (فرع) \* لو زاد الإمام وكان المأموم مسبوفاً فأتى بالأذكار الواجبة

عليه وهو غير معين قال وإن اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صححت على الميت أن جهل الحال والأفلا كن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الإمام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم صلى على الثانية لأنه لم ينو ها أولاً فله في المجموع ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجأعة بالإمام كما مر في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف نيتهما كما سبق (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبّر عليه أربعاً (فإن خمس) ولو عمداً (لم تبطل) صلاته (في الأصح) للاتباع رواه مسلم ولا نهى لا تتخل بالصلاة ولو نوى بتكبيره الركنية خلافاً لجمع متأخرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروياني عدم البطلان بما زاد على الخمس أيضاً وهو كذلك لكن الأربع أولى اتفقوا الأمر عليها من

في التكبيرات الزائدة كان أدرك الإمام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه من يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة لا مسبوق إذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلاً بخلاف ما إذا كان عالماً بزيادتها بان هذه الزيادة هنا جائرة للإمام مع علمه وتعمده بخلافها هنا لا ويتقيد الجواز هنا بالجهل كما هنا فيه نظر فليحذر ومال مر للأول فليحذر أهـ سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الأربع إذ كان محضاً للإمام فالمسبوق في الحقيقة إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك \* (فرع) \* موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الأولى بناء على إجراء الفاتحة بعد غير الأولى أو لا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف نحو بطء فقامت تخلف وقراها ما لم يشرع الإمام في التكبير الثالثة اهـ فان كان عن نقل فسلم والافقيه نظر ظاهر فليحذر وليراجع سم على منهج والاقرب الميل الى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وإن والى بين التكبيرات وبعبارة سم على منهج فرع زاد على الأربع ووالى رفع يديه معها متوالياً هل تبطل صلاته بتوالي رفع اليدين أو لا لأن الرفع مطلوب هنا في الجملة له سمعانان بعض المشايخ أفتى بالبطلان وهو متجه =

لان هذا الرفع غير مطلوب وتوالتى مثله يطله ثم وفاق عليه م ر ا (أقول) وقياس ما تقدم في الافعال من انه لو احتاج الى ضربات أو تصفيق وزاد على المحتاج اليه واحد من الضرر انه لو الى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان هنا أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة يعد مرة وبها حصلت الموالاة بين أربعة أفعال (قوله بطلت كاذ كره الأذرى) أى ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ولعل وجه البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق ا ه سم على بهجة (أقول) أى فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن بقية ما فعله لان حساب ما فعله محله بعد سلام الامام ومازاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه (قوله لا تسن له متابعتي) أى بل تكرهه ووجان خلاف من أبطل بها (قوله بل بسم) أى بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة م ر ا ه سم على بهجة ١٧٢ (قوله الثالث السلام) أقول انما قدمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وتشبيهه التكبير بالركعة فيما يأتي محله بقربينة المقام في المتابعة حفظا على تأكيدها ثم لو زاد على الرابع عدم اعتقاد البطلان بطلت كاذ كره الأذرى فان كان ساهيا او جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل اسجود السهو فيها ومقابل الاصح تبطل زيادة ركعة او ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أى كبر (امامه) في صلته خمس تكبيرات وقلنا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الاصح) أى لا تسن له متابعتي في الزائد لعدم سنده للامام (بل بسم) او ينتظره ايسلم معه) وهو افضل لنا كذا المتابعة ومقابل الاصح يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقته وما قوت به كلامه من عدم سنية المتابعة وانها لا تبطل بما يتبعه هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع (الثالث) من الاركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها وقد قدمه ذكر ارفع تأخره رتبة اقتضاه بالاصحاب في تقديم ما يقل عليه الكلام تقريرا على الافهام وهو فيها (كغيرها) أى كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركانه وهو كذلك خلافا لمن استحباها انه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الا شهر (الرابع) من الاركان (قراءة الفاتحة) فبدلها فالوقوف بقدرها المأموم في مجتمعات الخبر البخاري ان ابن عباس قرأها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا انها سنة وفي رواية قرأها القرآن فجهر بها وقال انما جهرت لتعلموا انها سنة واعموم خبر لاصلاحه لم يقرأ بفاتحة الكتاب (بعد) التكبير (الاولى) خبر أى امامة الانصارى السنة في صلاة الجنازة ان يقرأ في التكبير الاول بام القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثا

وكذا تكبير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاتها والتسليم لمر ا ه سم على بهجة ونقل بالدرس عن الابعاب للحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة لانها اولى من وقوفه ساكنا ه وفيه وقفة والا قرب ما قاله سم وقول سم فينبغي ان يشتغل بالدعاء أى كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذى يقال بعد الثالثة اكنه لا يجزئ عما يقال بعدها ولا يقال ان ما أتى به من الدعاء ايسر في محله لما أتى من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالأقرب الى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (قوله فبدلها) أى من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على حج انظر هل يجري تطبيق ذلك في الدعاء المبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد بقله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظروا المتجه الجريان ا ه والمراد بالدعاء المحجوز عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له وارحمه فثبت قدر على ذلك أتى به (قوله وقال لتعلموا انها سنة) أى طريقة شرعية وهى واجبة

(قوله قلت تجزئ الفاتحة) يؤخذ من هـ. هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شافعي اقتدى بمالك ونابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم اخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر (قوله بعد غير الاولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الاولى والافتنتين على ما مر اسم عن مـ ر في قوله فرع موافق في الجنازة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرية المنقول اليها ام لا اه (اقول) الظاهر انه لا يجب كما افهمه ما مر اه سم على منهج وسبأ في ذلك في قوله وترك الترتيب \* (فرع) \* قرا آية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه البطلان للصلاة ان كان عامدا عالما انه موجود غير مشروع فزيادته مبطله مـ ر \* (فرع) \* لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مـ ر اه سم على منهج وقول سم اقول الظاهر انه لا يجب أى واذا لم يجب فله ان يأتي ما قبل ١٢٣ الصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم مثلاً أو بعدهما تمامها لأنه يأتي بعضها قبل وبعضها بعدهما يظهر لاشتراط الموالاة فيها وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر المصلحة الصلاة وجب إعادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول الامام (قوله

والتسليم عند الاخيرة) قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة وأصلها بعدهما أو بعد الثانية مخرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن فهم تخالفهما (والله أعلم) وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صح المصنف في تيمانه تبعاً لظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم وان قال ابن العماد ان محله في غير المأموم أما المأموم الموافق فتجب عليه موافقة الامام فيما يأتي به لان كل تكبيرة ركعة ويترتب على ما جرى عليه المصنف هنا لزوم خلوا الاولى عن ذكر الجمع بين ركبتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى اهدم وروده (الخامس) من الاركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف وقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يصل على فيها ولانه أرجى لاجابة الدعاء (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) فيها كغيرها واولى ايمانها على

وترك الترتيب) أى وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أى ولا تجزئه (قوله لهدم وروده) قد يشك في جواز قراءة الفاتحة بعد غير الاولى مع عدم وروده عن الشارع الا أن يقال لم يرد عن الشارع منعها في غير الاولى بل مقتضى قول ابن عباس انها سنة شمولها لكل من التكبيرات الاربع حيث لم يعين لها محلاً وعليه فحديث أبي امامة يمكن حمله على انها في الاولى أولى (قوله الخامس الصلاة) وأقلها اللهم صل على محمد زاذج ويندب السلام لكن عبارة سم على شرح البهجة قوله وان يصلى في عقب الثانية على الرسول ظاهره انه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك انه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة أفضل اه بحرفه ونقله شيخنا العلامة الشوبرى على منهج عن الشارح ويوافق ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام في غير الوارد \* (فرع) \* لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لانه بشرع في الثالثة تحقق خلوا التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشبه ما لوزك الفاتحة عدا ثم ركع (قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التسمد فيما يظهر ولا تجزئ هنا ما تجزئ في الخطبة من الحاشم والمباهى ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال واقلها كما في التسمد اه

(قوله كاللعملة المؤمن والمؤمنات) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أى بأى صيغة من صيغته والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي التبيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى آل (قوله السادس الدعاء الميت بخصوصه) وظاهر تعين الدعاء به باخروى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وان العاقل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالجفنة فزيد مرتبة فيها بالدعاء كالانبياء اهـ حج (فائدة) قال في بسط الانوار قلت لوان شخصين ولدا معاملة تصفين ومات أحدهما فان أمكن فصله من الحي من غير ضرر يطلع الحي وجب فصله والاوجب ان يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن لعدم امكانه وينتظر سقوطه فان سقط وجب دفن ماسقط وان مات معاً وكانا ذكرين أو اثنين غسلوا وكفناهما وصلينا عليهما ودفننا هذا القول الظاهر ويحفل ان يقال يجب فصلهما ان أمكن وان كانا ذكرين أو اثنين أو أمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وان لم يمكن فعلنا ما أمكن فعله ويراعى الذكر في الاستقبال ونحوه والله أعلم اهـ أى وعليه فلو كان ظهر أحدهما لم يقابل ظهر ١٧٤

وأحرى الآخر اليها وصلى (أقول) ومعلوم ان صلاة الحي هي جهة وان حكمنا بنجاسة ما في جوف الميت كالوجس الحي في مكان نجس واذا فصل الميت بعد فينبغي انه يجب على الحي قضاء ما صلا لانه تبين انه صلى وهو حامل بنجاسة في جوف الميت وهي وان كانت بعد من هنا لا تعطى حكم الظاهر الاما دام صاحبها حياً ويحتمل عدم وجوب القضاء لتزبله منه مادام منه لا منزلة الجزء وأعل هذا هو الاقرب (قوله اذا الجارى على الصلاة) أى الغالب (قوله السابع القيام) أى ولو معادة ولعل حكمه تأخير القيام من السلام وغيره من الاركان انه

التخفيف لكم استحب كاللعملة للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لله كونه أولى كما في زيادة الروضة وما ذكر من تعينها بعد الثانية هو المعتمد وليس مبنياً على تعين الفاتحة قبلها اخذ خلافه للشارح ومقابل الصحيح انها تجب وهو الخلاف المار في القسم الثاني الآخر (السادس) من الاركان (الدعاء الميت) بخصوصه فنحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له نظير اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ولانه المتصود الا عظم من الصلاة فلا يكتفى بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكون (بعد) التكبير (الثالثة) وقضية اطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنوناً وادام الى موته وهو الاوجه اذا الجارى على الصلاة التعبد خلافاً لا ذرى وعلم بما تقر وجوب الدعاء بعد التكبير الثالثة وقبل الرابعة ولا يجوز في غيرها بخلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك لا بمجرد الاتباع اهـ (السابع) من الاركان (القيام على المذهب ان قدر) عليه كغيرها من الفرائض والحاقيها بالنفل في التعميم لا يلزم منه ذلك هنا لان القيام هو المقوم اصورتها في عدمه محو صورته بالكلية وشمل ذلك الصبي والمرأة اذا صليا مع الرجال وهو الاوجه خلافاً لا ناشرى فان عجز صلي على حسب حاله (ويسن رفع يديه في التكبيرات) الاربع خذ ومنكبيه ووضعهما بعد كل تكبير تحت صدره كغيرها من الصلوات (واسرار القراءة) للفاتحة ولوليل كثة المغرب يجامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من انه يجهر

لما كان مقارناً لجميع الاركان لا يتحقق الا بعد جميع الاركان فكانه وجب عنها في الوجود فناسب تأخيرها في الذكر بالقراءة بخلافه في الصلوات الخمس فانه لما كان ينقل من اقيام الى الركوع ثم يعود اليه بعد السجود ذكره في محله الذي يقع فيه (قوله محو صورتها) في نسخة محق الخ (قوله وهو الاوجه خلافاً لا ناشرى) أى ويجوز على المرأة القطع ويجمع منه الصبي وعبادة العباب على ما نقله سم على حج وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تنفع فلا قال في شرحه وانما سقط بها القرض من الصبي مع ذلك قياساً على ما لو صلي الظهر مثلاً ثم بلغ في وقتها ومع كونها نافلاً منها يجب فيها اية الفرضية والقيام للقادر كما هو أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الاوجه كما هو المراد بعدم الجواز في حق الصبي ان وايه يمنع منه كما يمنع من الخروج من المكتوبات (قوله ويسن رفع يديه في التكبيرات) أى وان اقتدى بمن لا يرى الرفع كالمشي فيما يظهر لان ما كان مسنوناً عندنا لا يترك الخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفى للعله المذكورة أى فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الاصل في ترك السنة الاما نصوا فيه على الكراهة واماترك الاسرار فقياس ما هو في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا

(قوله بان خبر أبي امامة أصح منه) قد يقال هذا انما يحتاج اليه اذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر  
ولكن قوله انما جهرت لتعلموا انما سنة أي مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على ان الجهر ليس سنة اذ لو كان كذلك لما احتاج  
للاعتد به اذ راعاه الان يقال يجوز انه انما قال ذلك دفعا لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنازة كما أشار اليه فيما نقله  
عن المجموع (قوله خـ لا فالابن العماد) تبعه حج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر أو غاب (قوله بفتح  
أولهما) لعله انما اقتصر عليه لكونه الافضح والافيجوز في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى فروح وريحان وفي السعة  
الكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشري فقال وسعة بالفتح في الاوزان ١٧٥ والكسر محكي عن الصغاني (قوله

أي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر  
الحاء من أحب ويجوز فتح الياء  
وكسر الحاء من حب لفتح في أحب  
(قوله وقد جئتلك) هل ذلك  
مخصوص بالامام كما في القنوت  
وان غيره يقول جئتلك شافعا وهو  
عام في الامام وغيره فيقول المنفرد  
بلفظ الجمع فيه نظر والا قرب  
الثاني اتساعا لا واردا ولا نه رعا  
شاركه في الصلاة عليه ملائكة  
وقد يؤيد ذلك ما سبأني في كلام  
الشارح من انه حصر الذين صلوا  
عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم  
ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون  
الف لان مع كل واحد ملائكة  
(قوله وان كان مسينا فتجاوز عنه)  
ظاهره ولو كان الميت نبيا وهو  
ظاهراته عال لفظ الوارد وظاهره  
أيضا انه لا فرق بين نبينا وغيره هذا  
والذي يظهر ان الاولى ترك قوله  
ان كان محسنا الخ في حق الانبياء  
لما فيه من ايهام انهم قد يكونون

بالقراءة أجيب عنه بان خبر أبي امامة أصح منه وقوله فيه انما جهرت لتعلموا انما سنة  
قال في المجموع يعني لتعلموا ان القراءة مأثور بها (وقيل يجهر لايلا) أي بالفتحة خاصة  
لانها صلاة ليل اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيه نداء الاسرار بما اتفقا  
واتفقا وعلى جهره بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما نظير ما مر في الصلاة  
كما هو ظاهر فتعريف المصنف بالقراءة أي الفتحة لاجل الخلاف (والاصح نداء التهنئة)  
لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأمين وانصره ويسمى به قياسا على سائر الصلوات  
(دون الافتتاح) والسورة اطولهما والثاني نعم كالتأمين وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو  
غاب وهو كذلك كما افاده الواو الدرجه الله تعالى في قفاويه ابناهم على التخفيف خـ لا فا  
لابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره)  
الذي كور في الحرر وغيره وتركه لشهرته وبقته خرج من روح الدنيا وبعثها بفتح أولهما  
أي نسيم ريحها واتساعها ومحبو به واحبائه فيها أي ما يحبه ومن يحبه الى ظلة القبر  
وما هو لاقبه كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم  
انه نزل بك أي هو ضيفتك وانت أكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام وانت خير  
منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئتلك راغبين اليك شفعاء  
اللهم ان كان محسنا فزدي احسانه وان كان مسينا فتجاوز عنه ولقه أي أعطه برحمتك رضاك  
وقه فتنة القبر وعذابه وافسخ له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من  
عذابه حتى تبعه الى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعي رضي الله عنه من  
الاخبار واستحسنه الاصحاب وفي بعض نسخ الروضة ومحبو به او كذا في المجموع  
والشمس وفي محبو به واحبائه الجبر ويجوز رفعه بجعل الواو للعال وروى مسلم عن عوف  
ابن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه  
واعف عنه وعافه واكرم ناله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد نقيه من الخطايا كما

مسبئين فتمصر على غيره من الدعاء يزيد ان شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين وفي ما لو ترك بعض  
الدعاء هل يكره أم لا فيه نظر والا قرب الثاني ويفرق بينهما وبين القنوت بان ذلك ورد تعليمه بخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم  
بخلاف ما هنا فانه مجموع من ادعية مفرقة وورودها كذلك يقتضي عدم تعيين واحد منها قوله جمع ذلك الشافعي قال الشيخ  
حمير يزيد انه لم يرد في حديث واحد هكذا اهـ سم على منهج (قوله واعف عنه) أي ماصدر منه (قوله وعافه) أي أعطه من  
النعيم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم ناله) أي أعظم ما به في الآخرة من النعيم وفي المختار التزل بوزن القفل ما بهيا  
للتزبل والجمع الانزال والنزل أيضا الربع يقال طعام كثير التزل أو التزل بفتحين اهـ وفي المصباح والنزل بضمه بين طعام التزبل  
الذي بهياه وفي التزبل هذا نزلهم يوم الدين اهـ وعليه فيجوز في ناله السكون والضم وهو الاكثر

(قوله وزوجا خيرا من زوجة) قضيته ان يقال ذلك وان كان الميت انثى اه سم على بهجة وظاهر ان المراد بالابدال في الازل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات لقوله تعالى الحقنا بهم ذيارهم ونخبنا الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا افضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله ابدله زوجا خيرا من زوجة من لازوجة له يصدق بتقدير هاله ان لو كانت له وكذا في المزوجة اذا قيل انها الزوجات في الدنيا يراد بابدالها زوجا خيرا من زوجها ما يمد ابدال الذات وابدال الصفات اه وارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوجات في الدنيا فيه نظر وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح التعبير به وهو ان المرأة لا تحزن زوجها وروته أم الدرداء لما عاوية لما خطب ابا عبد موت أي الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن مات وهي في عصمته ولم تنزوجه بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عنده وموته احتمل القول بانهم اتخبروا في الثاني ١٧٦ ولومات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت فهل هي للأول

أول الثاني ظاهر الحديث انه الثاني وقضية المدرك انه الاول وان الحديث محمول على ما اذا مات الاخر وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع ولكنه ضعيف المرأة منا ربما يكون لها زوجان في الدنيا فتوت ويوتان ويدخلان الجنة لهما هي قال لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا اه حج بحجوفه وهل مثل الزوجة السرية أم لا وهل للسيد تعلق بارقائه في الآخرة أم لا راجعه (قوله وانت ما يعود اليها) خرج بما يعود اليها الضمير في وانت خير منزل به فانه راجع الى الله فلا يؤثبه ومن ثم قال حج وليحذر من تأنيث به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر نظرا لانه يمكن رجوعه الى الله على ارادة الذات والتأنيث فيه بالنظر لفظه

ينقي الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقوله من قسمة القبر وعذاب النار قال عوف فتمتبت ان أكون انا الميت هذا ان كان الميت كرافان كان انثى عبر بالامة وانت ما يعود اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضر وان كان خنثى قال الاسنوي المتجه التعبير بالمملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت أب بنان كان ولد زنا فالقياس انه يقول فيه وابن امك اه والقياس انه لو لم يعرف للميت ذكورة ولا أنوثة يعبر بالمملوك ونحوه وانه لو صلى على جمع معايات في عبا يناسبه فلوقال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوجيه المضاف واسم الاشارة صحت صلاته كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اذا اختلال في صيغة الدعاء اما اسم الاشارة فليقول أئمة النجاة انه قد يشار بما للواحد للجمع كقول ابيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها \* وسؤال هذا الناس كيف ابعد

ولما مر عن الفقههاء من جواز التمدد كبر في الاثني وعكسه على ارادة الشخص واما لفظ العبد فلائنه مفرد مضاف لمعرفة فبمع افراد من أشير اليه واما الصغير فسمي ما يقال فيه (ويقدم عليه) استعجابا اي على الدعاء الممار (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبا) وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من احببته منا فأحببه على الاسلام ومن يوقيته منا فتوقفه على الايمان) روم أبو داود والترمذي وغيرهما وزاد غير الترمذي لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وقدم هذا الثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرر والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة والمجموع ولو جمع بين الثلاثة فظاهر ان الافضل تقديم الاخير وصدق قوله فيه وأبدله زوجا خيرا من زوجة فيمن لازوجة له وفي المرأة اذا قلنا بانها

فعله اراد انه كفر لمن قصد ان يهتد مؤث حقيق وتعمده وبقي ما لو قال وانت خير منزل بهم اه يضر أو لا فيه نظر مع والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان التقدير وانت خير كرام منزل بهم اي خير الكرام الذين ينزل الضيوف عندهم وهو كقوله تعالى وانت خير الغافرين (قوله فالمتجه التعبير بالمملوك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر في الاثني (قوله انه قد يشار الخ) قضيته ان ذلك سائغ بلا تأويل بالمذكور ونحوه لكن وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالمذكور أو نحوه (قوله ويقدم عليه) قضيته انه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أي برفع الدرجات لان المفقرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله تقديم الاخير) هو قوله اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزل الخ (قوله وصدق قوله فيه) أي في الاخير



(قوله ما يعم الفعل الخ) فيه ان فرض الكلام انه لم تنزج في الدنيا فليس ثم الا التذير في وقوله وفي الثاني ما يعم الخ فيه ايضا ان  
 الفرض انها حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلا معنى لبدال الذات وعبارة سم على حج جوابا عما يقرب من هذا في كلام حج  
 مانصه قوله يراد ببدال الها أي ببدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم ابدال الذات أي كما اذا قلنا انها ليست لزوجها  
 في الدنيا وقوله ابدال الصفات أي كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا (قوله وابدال الهيئته) أي الصفة (قوله ويقول استحبابا) مثله  
 في شرح الروض وهو يقتضي جواز الاقتصار على الدعاء الاول لاطقل ويرد عليه ان الاول ليس فيه دعاء للميت بخصوصه بل  
 اعموم المسلمين وهو غير كاف لفعل المراد انه يستحب ان ما يأتي به متممنا بالميت وهو هذا الدعاء الثاني دون غيره فان لم يأت به وجب  
 الدعاء له بخصوصه بأي دعاء اتفق أو يقال ان الطفل مستثنى من قولهم يجب الدعاء ١٧٧ بخصوص الميت (قوله فرط الا بوبه)  
 قال الشيخ حمزة أي يقول ذلك

ولو تأخر موته عن ابويه اه سم  
 على منهج (قوله شبه تقديمه لهما  
 الخ) مصدر مضاف لمفعوله أي  
 تقديم الداعي له عليه ما حيث طلب  
 كونه سابقا وعبارة حج شبه تقديمه  
 عليه ما الخ وهي ظاهرة (قوله  
 مذخرا) هو بالذال المعجمة قال في  
 المصباح ذخرنه ذخرا من باب نفع  
 والاسم الذخر بالضم اذا أعدته  
 لوقت الحاجة اليه وادخرته على  
 اقتعلت مثله وهو مذخور وذخيرة  
 أيضا اه ويفهم من قوله وادخرته  
 على اقتعلت انه يجوز قرأته بالذال  
 المهملة المشددة وهو الاكثر  
 وبالذال المعجمة لان ما كان  
 على وزن افتعل وفاء ذال معجمة  
 قلبت تاؤه دالا مهملة وقلب  
 الذال المعجمة دالا مهملة وادخامها  
 في الدال المهملة المبدلة من التاء

مع زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني  
 ما يعم ابدال الذات وابدال الهيئته (ويقول) استحبابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة  
 والمراد به ما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلامه (اللهم اجعله) أي الميت  
 بقسميه (فرط الا بوبه) أي سابقا هيأ مصالحهما في الآخرة (وسلفا و ذخرا) بالذال المعجمة  
 شبه تقديمه لهما بشئ نفيس يكون امامهما مذخرا الى وقت حاجتهما له بشئ نافع لهما كما  
 صح (وعظته) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وما بعده غايته  
 وهو الظفر المطلوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب  
 وهذا قد انقطع بالموت (واعتبارا وشبهه) وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما  
 لانه مناسب للحال وزاد في المجموع والروضة كصالحها على هذا ولا تقتنم ما بعده  
 ولا تخرمهما اجره ويأتي فيه ما مر من التذكير وضده وبشبهه للدعاء لهما ما في خبر المغيرة  
 والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه  
 قواعدهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر اثبت هذا بالنص بخصوصه نعم لودعاه  
 بخصوصه كفي فلو شك في بلوغه هل يدعونه هذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو يدعوه  
 بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا قال الاسنوي وسواء فيما قالوا مات في  
 حياة أبويه أم بعدهما أم بينهما والظاهر في ولد الزنا ان يقول لاهم وبقصر عليه فيما تقدم  
 ولهذا قال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه  
 الحال وهذا أولى قال الاذري فلو جهل اسلامهما فكما المسلمين بناء على الغالب والدار  
 اه والاحوط تعاقبه على ايمانهم الاسلام في ناحية يكثر الكفار فيها ولو علم كفرهما  
 كتبعية الصغير للسابعي حرم ان يدعوهما بالمغفرة والشناعة ونحوهما ولو علم اسلام

٢٣ به في

وقاب الدال المبدلة من التاء ذالا معجمة وادغام الاولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك)  
 أي في قوله وعظته (قوله على قلوبهما) يأتي فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظته الخ ان كانا ميتين (قوله فيمكن في  
 الطفل هذا الدعاء) خلافا للحج (قوله بالنص بخصوصه) أي على أن قوله اجعله فرط الخ حيث كان معناه أي سابقا مهيا  
 لمصالحهما في الآخرة كان دعاءه بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعوه  
 بالمغفرة) هذا ظاهر حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والاحسن الجمع بينهما) أي فلولم يأت به هذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له  
 بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقصر عليه فيما تقدم) له ما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشي) أي وليكونه يقتصر على  
 الام في ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر

(قوله ليخفف الحكم مما مر) أي من أنه يدعو له مسلم منهم ما يتعلق الدعاء على الإسلام وبين شك فيه ثم ما تقرركه فيما لو علم الإسلام الميت أو ظن فلو شك في إسلامه كالميت الصغير حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل أن يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلى اهـ وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى ويلحق النية كما لو اختلف مسلم بكافر إلا أن يفرق بأن في مسئلة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشككنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فإنا شككنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولو اختلفا مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغيراً لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للادعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أحسن الأركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو نطو يلها عليها \* (فائدة) \* سئل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في رابعة الجنازة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها لانهاسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ على القبر وكونها كفارة لأنهم مروءه عليه هل له أصل أيضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا أصل له بل ينحى كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما ذكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر أن أراد المثنى عليه فهو مكروه لأنهم فيه أو يجذانه فلا كراهة ولا أنهم فإي أنهم في المرور حتى يحتاج لرفعه اهـ فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهي قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

أحدهما وكذا لا تخروا وشك فيه ولو من والديه لم يخفف الحكم مما مر بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحب أبا (في) التكبير (الرابعة اللهم لا تخومنا) بفتح المثناة الفوقية وضمها (أجره) أي أجز الصلاة عليه وأجز مصيبته فإن المسكين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفننا بعده) أي بالآية لا بالمعاصي وزاد في التنية تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قال الأذري اقتصاره على الأركان (ولو اختلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلواته) إذا المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبيرات فيكون التخالف بها فاحشاً كالخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام قال ابن العماد والحكم صحيح لأنه لم يشغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيما أتى بها بعد السلام وأيده في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذري) أي بل يجب ذلك فيها أن غلب على ظنه تغيره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اهـ عمرة أقول الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى وأن ذلك لا يتحقق الا بتمام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرات الثلاثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشيء (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمن يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو أدرك المسبوق زمن يسع نصف الفاتحة فقد تأخيرها إلى الثانية مثلاً فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أو لا بد من جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذي أدركه في محله الأصلي فهو الواجب عليه فليتامل سيم وقوله وإن قصد الخ هذا قد يخالف ما في الخطاشية العليا عن الجوزي ولعل هذا أوجه اهـ سيم على بهجة

(قوله خلافاً في التميز) اسم كتاب البارزى (قوله لم تبطل بخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سَم على حج بعد كلام طويل  
ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان مطلقاً قال لانه لو تخلف بجميع الركعات  
ناسياً لم يضر فهذا أولى وعبارته اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطله فهو قراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذبه فيما يظهر فلا  
بطلان في راعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارح ان الدامى يغتفر له ١٧٩ التأخر بواحدة لا بشنتين وذكره شيخنا

في شرح منهجه وغيره مع التبري  
منه فقال على ما اقتضاه كلامهم  
اه والوجه عدم البطلان مطلقاً  
لانه لو نسي فتأخر عن امامه  
بجميع الركعات لم تبطل صلاته  
فهنا أولى اه ويمكن حمل النسيان  
على نسيان القراءة وحده فلا  
اعتراض (قوله ولو تقدم على  
امامه بتكبيره) أى قصدها تكبيره  
الركن أو اطلق فان قصدها  
الذكر المجزئ لم يضر كالأول والركن  
القولى في الصلاة (قوله خلافاً  
لبعض المتأخرين) مراده حج  
(قوله وهو في الفاتحة تركها) أى  
فلو اشتغل بالكل الفاتحة فتخلف  
بغير عذر فان كبر امامه  
اخرى قبل متابعته بطلت صلاته  
\*(فرع)\* يجوز الاختلاف في  
صلاة الجنائزة بشرطه مراده سَم  
على منهج أقول واحد بشرطه  
عدم طول الفصل (قوله ويكون  
متخلفاً بعذر) وينبغي ان يكون  
من العذر ما لو ترك المأموم الموافق  
القراءة في الأولى وجمع بينهما وبين  
الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم في الثانية فكبر الامام قبل  
فراغه منها فتخلف لانام الواجب  
عليه (قوله واطلاق الاصحاب

فيما ذكره ليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافاً لما في التميز من البطلان فان كان ثم عذر  
كبطله قراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين  
كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عدا بطلت صلاته بطريق الأولى  
اذا تقدم الخش من التخلف خلافاً لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة  
وان كان الامام في) تكبيره (غيرها) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان  
ما ذكره أول صلاته في راعى ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر  
عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالأول كع الامام عقب تكبير المسبوق  
فانه يركع معه ويتحملها عنه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) كما  
لور كع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينه بعد الأولى  
لغوات محلها الاصلى هنا اذا اكمل قراءتها فيها فتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب  
تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا متى اشتغل  
بافتتاح أو تعوذ فتخلف وقراً بقدره والاتابعه ولم يذ كراهنا قال في الكفاية ولا شك في  
جريانه هنا بناء على نذب التعوذ أى على الاصح والافتتاح على مقابله وقد صرح بما قاله  
القوارنى وتحريره أنه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية  
أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفاً بعد ذكر ان غاب على ظنه انه  
يدرك الفاتحة بعد التعوذ ولا يغيره معذوره فان لم يتمها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته  
ومقابل الاصح يتخلف ويتمها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (وإذا سلم الامام تدارك  
المسبوق) وجوباً (بأى التكبيرات باذكارها) وجوباً في الواجب وندباً في المنسب كما  
يأتى في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف التكبيرات العبد حيث لا يأتى بما فات منها  
فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العبد سنة فسقطت بقوات  
محلها (وفي قول لا تشترط الاذكار) بل يأتى بيقية التكبيرات تسقاً لان الجنائزة ترفع بعد  
سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى الحب الطبرى ان محل الخلاف عند رفع  
الجنائزة فان اتفق بقاؤها بسبب تأخر كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتى بالاذكار  
قطعا قال الاذرى وكأنه من تفقّهه واطلاق الاصحاب يفهم عدم الفرق اه وهذا  
هو الوجه وعلى الاول يستحب ان لا ترفع الجنائزة حتى يتم المسبوق مقاماته فان رفعت لم  
يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائزة حاضرة

يفهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الاول يستحب الخ)  
بتأخير الحمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للحمل فان أرادوا الحمل استحب للأحد أمرهم بعدم  
الحمل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قال حج ما لم يزد ما بينهما على الثمانية ذراع أو يحل بينهما ما حائل مضر في غير المسجد

(قوله بشرط ان لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومعه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشترط كلام حج بخلافه حيث قال المشي به اقبل احرام المصلي وبعده وان حوت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع او يحل الخ (قوله أ كثر من ثلثائة ذراع) أي يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الاصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيا لها) بان لا يتحول عن القبلة (قوله على القول بذلك) أي القول المرجوح (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الاركان والشروط وقال حج وظاهره انه يكره ويسن كل ما هو لها أي القدوة والصلاة مما يتأق مجيبه: أنا أيضا نعم بحث بعضهم انه يسن هنا النظر للجنابة وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحث البلقي في ذلك في الاعلى والمصلي في ظله وهذا هو الوجه وذلك لانهم اصلا اه (قوله لخبر مسلم ما من رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فيقوم على جنازته) أي بان يصلوا عليه (قوله ١٨٠ لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي

لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ذكره في المجموع وقضيته ان الموافق كالسجوق في ذلك ولو احرم على جنازة مشي به اوصلى عليه ساجزا بشرط ان لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سألني وان يكون محاذيا لها كالمأموم مع الامام على القول بذلك المار في صلاة الجماعة ولا يضر المشي بها كالمواحرم الامام في سريره وحده انسان ومشي به فانه يجوز كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة فانه ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنابة (شروط) غيرها من (الصلاة) كشرط طهارة واسعة تقبل لانها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات ولها شروط اخر تأتي كتقدم طهر الميت (الاجماع) بالرفع فلا تشترط فيها كالماء تنوبه بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفهم الله فيه وانما صلت العصابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفراد الكبار واه اليه في قال الشافعي اعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد عين امام يوم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقتضى كل شيء وتعين للخلافة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون الفاضل من الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من العصابة لم يحفظ القرآن منهم الاسمة اختلف في اثنين منهم قال الدميري انه أراد عشرين من المدينة والاف قد روى أبو زرعة الموارزي أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كما هم له صحبة وروى عنه ومع من معه (ويستقط فرضها بواحد)

اعظم أمره الخ) قد يقال يشترط كل على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي أولى بامامتها وقد كان الولي موجودا كعهده العباس رضي الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بقتلهم الامام على الولي فخرجوا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعيين الامام وفيه نظر وقوله قد عينوا اهل ووليه كعهده العباس انما لم يؤمهم مع أن الحق لمخوفا من ان يتوهم انه امام فربما ترتب على ذلك فتنة اه سم على بوجه (قوله ويستقط فرضها بواحد) ويجزئ الواحد وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو لمع وجود من يحفظها

فما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت اه حج وبقي ما لو كان لا يحسن الحصول الا لا فاتحة فقط هل الاولى ان يكررها أو لا فيه نظرا لا قرب بل المتعين الاول اقيامها مقام الادعية (فرع) قال م اذا كان الميت في سحابة مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كالمواحرم كان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فان لم تكن مسمرة ولو بعض الواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فاوردت عليه أنه اذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المدرود بين الامام والمأموم فليجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها قبلة فتكلف الفرق بان من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت السر اه فاما مل جدا اه سم على منهج وقولهم ما لم تكن مسمرة شمل ما لو كان بها شداد ولم تحل وهو ظاهر ان لم تكن السحابة على نجاسة أو يكن اسفلها نجسا والواجب الحل وقضيته انه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للعلولة بينهما

(قوله واقل الجمع) أى الذى دلت عليه الواو فى صلوا الخ (قوله وهناك رجال) عبارة تشرح البهجة وصلاتهن وصلات الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع فلا لان الفرض لا يتوجه عليهم اه وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على امتناع صلاتهن وصلات الصبيان قبل الرجال فليراجع فانه لا يعد عدم الامتناع وقوله تقع فلا قضيته انهم لا ينوون الفرضية واما اذا توجه الفرض على النساء عدم الرجال فينبغي ان ينوون الفرضية فليمتأمل الآن قوله قضيته انهم لا ينوون الخ يحتمل ان يجرى فى نيتهم اياها ما قبل فى صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكان تقدم ١٨١ فى الشارح انه لا بد من نيتن الفرض ولو

مع الرجال وان وقعت صلاتهن تقع لا بخلاف الصبي لا تجب عليه نية الفرضية اذا صلى معهم كانه قدم بالها امس أيضا وعمل الفرق بينهما ان النساء من جنس المكنين بخلافه (قوله وجوده فى محل الصلاة) أى محل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه أخذ بما يأتى عن الوافى حج ومراده بما يأتى عن الوافى ما سبأنى فى كلام الشارح من قوله فلو كان الميت خارج السور الخ (قوله ولا تخفى) وقع لسؤال عمالو تعددت الخفى فى محل وفقدت الرجال هل يكنى فى سقوط الطاب صلاة واحد أم تجب صلاة الجميع لاحتمال ان المتخلف ذكر فيه قطر والظاهر الثانى للعله المذكورة ويفيده قول الشارح الا ترى دون صلاتها لاحتمال ذكوره الخ (قوله واذا صلت المرأة سقط الفرض) أى فلم يأتى والقياس انه يجب على الخفى أو غيره من الرجال اذا

لحصول الفرض بصلاته ولان الجماعة لا تشترط فيها كذا العدد كغيرها وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لانه من جنسهم ولانه يصلح ان يكون امامهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به فى رد السلام بان السلام شرع فى الاصل للاعلام بان كلامه ما سلم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته (وقيل يجب) اسقوط فرضها (اثان) أى فعلهما (وقيل ثلاثة) خبر الدارقطنى صلوا على من قال لا اله الا الله واقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قبل بوجوب ذلك العدد فى حامله الميت فى اقل منها مما قد يتولد منه لازراء والضرر وفى المجموع عن الاصحاب لو صلى على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال فى الاصح) أو رجل أو صبي مميز لانه اكمل منهن ودعاؤه اقرب الى الاجابة ولان فى ذلك استماتة بالميت والاوجه ان المراد بحضوره وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر والناسى يسقط بهن الصلوة صلاتهن وجاعتن فان لم يكن هناك رأى ولا خفى فيما يظهر وجبت عليهن وسقط الفرض بهن وتسكن لهن جماعة كما فى غيرها من الصلوات قاله المصنف خلافا لما فى العدة والخفى كالمرأة لا يقال كيف لا يسقط بالمرأة وهناك صبي مميز انما المخاطبة به دونه لانا نقول قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله على فعل شئ آخر لا سيما فيما يسقط عنه الشئ بفعل غيره فلا يخاطب به خطاب فرض ولا يسقط بفعله لهن وانما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولى الطفل أمره بالصلاة ونحوها كذا أفاده الواو الدرجة الله تعالى خلافا لابن المقرئ فى شرح ارشاده حيث ذهب الى اجزاء صلاتهن مع لاله بعدم توجه الخطاب له وقضية قوله سم ان الخفى كالمرأة أنه لو اجتمع معها سقط الفرض بصلاته كل منهما وهو ظاهر فى صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوره كما مر وبذلك صرح ابن المقرئ فى شرح ارشاده فقال وان صلى سقط الفرض عنه وعن النساء واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخفى فقياس المذهب بأبى ذلك اه وهو كما قال احتياطاً للفرض (ويصل على الغائب عن البلد) ولو فى مسافة قريبة دون مسافة القصر وفى غير جهة القبلة والمصلى

حضر بعد الدفن ان يصل على القبر اعدم سقوط الصلاة بفعله النساء لاحتمال ذكوره الخفى (قوله ويصل على الغائب هل يشمل الانبياء فقبول صلاة الغيبة عليهم كما تجوز صلاة الحضور عليهم أم لا) يفرق بينهما وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع \* (فرع) \* لو بعد الميت عن المصلى بان كان على مسافة القصر فكا كثر مثلاً لكن كان المصلى يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته عليه من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد اولاً لانصح مع ذلك لانه حاضر أو فى حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر والتجه عندى الاول وان اجاب مر فوراً بالثانى اه سم على جملة والمراد الانبياء =

الذين يكون المصلي من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام (اقول) وقد يؤيد ما استوجهه  
 بهم بصلاته صلى الله عليه وسلم والصحابة ١٨٢ معه على التجاني وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصير

حاضرا (قوله وكان اولي بالنقل)  
 أي بقله وروايته (قوله لتيسر  
 الحضور) المتجه ان الاعتبار المشقة  
 وعدمها حيث شق الحضور ولو في  
 البلد الكبيرها ونحوه صحت وحيث  
 لا ولو خارج السور لم تصح اه  
 هم على حج وقد يشبهه قوله ولو  
 تعذر الخ ومنه أيضا يستفاد ان  
 العبرة في المشقة بالنسبة لاريد  
 الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدو  
 بالمرض (قوله قرييانه) قال  
 حج ويؤخذ ضبط القرب هنا بما  
 يجب الطلب منه في التيمم وهو  
 متجه ان ارديه حد الغوث لا  
 القرب (قوله ولو صلى على من  
 مات في يومه أو سنته الخ) هل  
 يدخل من في البلد تبعاً وقد يتقاسم  
 عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة  
 عليه الامع حضوره اه هم  
 على بهجة ومحملة أيضا أخذاً مما مر  
 له ما لم تشق الصلاة عليهم في  
 قبورهم والاشكائهم لانه يجوز  
 افرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم  
 فتسهل صلاته لهم اولي (قوله  
 وان لم يعينهم) وأشمل من ذلك  
 ان يتولى الصلاة على من تصح  
 صلاته عليه من اموات المسلمين  
 فيشمل من مات من بلوغه أو قبله  
 هل ما يأتي ثم ينبغي ان يقول في  
 الدعاء لهم هنا اللهم من كان منهم

مستقبلاً لانه صلى الله عليه وسلم صلى على التجاني بالمدينة يوم موته بالحبشة ورواه  
 الشيخان وذلك في رجب سنة تسع فان قيل اهل الارض زويت له صلى الله عليه وسلم حتى  
 رآه أجيب عنه بوجهين أحدهما انه لو كان كذلك لنقل وكان اولي بالنقل من الصلاة  
 لانه معجزة والثاني ان رؤيته ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبشة  
 ياب المدينة لو جب ان تراه الصحابة أيضا ولم ينقل وان كانت لان الله خالق له ادرا كافلا يتم  
 على مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب أن  
 تبطل صلاة الصحابة وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك بسقط فرض  
 الكفاية الا ما حكى عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بهم احث علم الحاضرون  
 قال الاذري وينبغي انهم لا يتجاوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أي أو يم  
 بشرطه نعم لوعاق النية على طهره بأن نوى الصلاة عليه ان كان قد طهره فالوجه الصحة  
 كما هو احداهما لئلا يذري اما الحاضر بالبلد وان كبرت فلا يصلي عليه لتيسر الحضور  
 وشبهه بالقضاء على من بالبلد مع امكان احضاره فلو كان الميت خارج السور قرييانه  
 فهو كذا خله نقله الزركشي عن صاحب الوافي واقره أي لان الغالب ان المقابر تجمع  
 خارج السور وعبارته من كان خارج السور ان كان أهله يستعيرون بعضهم من بعض لم تجز  
 الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه ولو تعذر على من في البلد الحضور  
 لحبس أو مرض لم يعد جواز ذلك كما يحتمل الاذري وجرمه ابن أبي الدم في المحبوس لانهم  
 قد عللوا المنع بتيسر الذهاب اليه وفي معناه اذا قتل انسان يلد وأخفى قبره عن الناس  
 والاوجه في القرى المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة ولو صلى على من مات في يومه  
 أو سنته وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يعرف عينهم بل نسين لان الصلاة على الغائب  
 جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل  
 أو التيمم عند وجود منسوخه فلودفن من غير صلاة ثم الدافنون والراضون بدفنه قبلها  
 لوجوب تقديمها عليه ان لم يكن ثم عذر ويصلي على قبره لانه لا ينش للصلاة عليه كما يؤخذ  
 من قوله (وتصح بعده) أي بعد الدفن لا تباع في خبر الصحابين بشرط ان لا يقدم على  
 القبر كما سيأتي في المسائل المنثورة ويستطه الفرض بالصلاة على القبر على الصحيح  
 (والاصح تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على الغائب والنهر (من كان من اهل) اداء  
 (فرضها وقت الموت) دون غيره لان غيره مستقل وهذه لا يتنقل بهم اقال الزركشي معناه  
 لا تنقل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتهم امن غير جنازة  
 بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال اسكن ما قالوه بمتنقض الصلاة  
 النساء مع الرجال فانهم نافله اهلن مع صحتهم ولو اعيدت وقعت نافله خلافاً للقاضي وله

محسناً فزدي احسانه ومن كان منهم محسناً فزغن سببانه دون ان يقول اللهم ان كانوا محسنين الخ لان مستق  
 الظاهر في الجميع انهم ليسوا كاهم محسنين ولا مسيئين (قوله ولو اعيدت الخ) ولو هو ارا ومنفردا وعبارة هم على بهجة



قوله ولو اعيدت نتيجته انه لا يتقيد بجواز اعادة الواحدة ويؤيده أن المقصود به الشفاعة والدعاء والدعاء لا يلزم حصول المطلوب به مرة معينة بل لو علم حصولها لم يمكن ان يحصل بغيرها زيادة فراجع (قوله وقبل الغسل) ليس بقيد بل وكذا بعده وقبل الدفن وسياق له (قوله وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر) ظاهر ١٨٣ اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة

وبغيرها وهي في المنبوشة مشكل  
لعدم نجاسة ماتحت الميت فلعن  
المراد غير المنبوشة فراجع على  
ان في غير المنبوشة يتحقق انفجاره  
عادة ونجاسة كفته بالصديد اللهم  
الا ان يقال ان هذا دوام واعتقار  
لقصد الدعاء والشفاعة له فليمتأمل  
ويصرح بالتعميم قول الشارح  
ولا يتقيد بثلاثة أيام وقوله  
السابق ولو صلى على من مات في  
يومه أو سنته وطهر في اقطار  
الارض جاز (قوله لخبر لعن الله  
اليهود الخ) قال السبعوطي هو  
في اليهود واضح وفي النصاري  
مشكل اذ بينهم لم تقبض روحه  
الآن يقال بانهم انبياء غير  
رسل كالحواريين ومريم في قول  
الجمع في قوله انبيائهم بازاء  
الجموع اليهود والنصارى او  
المراد الانبياء وكبار اتباعهم  
فاكتفى بذكر الانبياء ويؤيده  
رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم  
أو المراد بالاعتقاد اعم من الابتداء  
والاتباع فاليهود ابتدعوا  
والنصارى اتبعوا (قوله في بيان  
الاولى بالصلاة) أي وما يتبع ذلك  
كعدم غسل من استشهد جنبا  
(قوله أي القريب) هذا التفسير

مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تتعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان  
محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها ذاتها وهذا ليس كذلك بل لامر خارج وهو امتياز  
هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا ينفصل بها المال وصل على علم من لم يصل أو لا فانه يقع له فرضا  
وقد اعترض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف الظاهر بأنه خطأ صريح فان الظاهر  
لا يجوز للانسان ابقاء دعائه من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام  
والاسباب التي تؤدى بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة ورده الوالدرجه الله تعالى  
بان ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما رد ما قاله لو قال في المجموع  
يؤدى بها وقضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكافر والخائف يومئذ  
وهو كذلك كما صرح به المتولى وهو ظاهر كلام الاصحاب واعتبار الموت بقضية انه لو بلغ  
أو تأخر بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر بذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لمزمت  
الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم يأثمون بل لو زال المانع بعد الغسل  
أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمانه كان فيه الصلاة كان كذلك وحديثه فيمنع الضبط بين  
كان من أهل فرضه اوقت الدفن لا يرد ما قيل وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدا  
بالشرط الذي ذكرناه ولا يتبدل بثلاثة أيام ولا ببقاء قبائه قبل بلائه ولا بتفسيخه ومقابل  
الاصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير مميز لا تصح  
صلاته قطعا ومن كان وقته مميزا لا تصح صلاته على الاول وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أي لا تجوز وكذا على قبر غيره من الانبياء لخبر لعن الله  
اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد ولا ينامون على القبر لافرض وقت موتهم  
ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفعه لمن  
كان من أهل فرضه اذ ذلك الوقت جرى عليه بعض المتأخرين والاوجه كما اقتضاه  
كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله  
في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى في  
خامته والصواب ان علة المنع النهى عن الصلاة في قوله لعن الله اليهود الى آخره  
\* (فرع) في بيان الاولى بالصلاة وقول الشارح انه زاد الترجمة به اطول الفصل قبله بما  
اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية بفصل اقصر الفصل قبله دفع به ما قيل ان ترجمته بالفرع  
مشكلة لان المذكور فيه وهو بيان اولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة  
لان المصلى ليس متفرعاً على الصلاة ويمكن أن يقال هو متفرع عما قبله لان الصلاة تستدعى  
مصلها وهو يستدعى معرفة الاوصاف التي يقدّم بها (الجديد أن الولي) أي القريب

يقضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقديم الامام عليه فاما ان يقال جرى هنا على ما رجه الكمال المقدسى  
تبعاً للخراسانيين من ان الامام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصهرى والمتولى واما ان يقال هذا تفسير  
للولى في الجملة وان تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره الحق وعصيته



(قوله أى احق) أى أولى فلو تقدم غيره اهـ حج (قوله ولو أوصى بها) أى الميت (قوله فلا تنفذ وصيته) أى لا يجب تنفيذه  
 لكنه أولى كما يأتى عن حج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبر الخاطر الميت اهـ حج (قوله والاقدم عليه) أى الوالى عليه أى  
 على الولى (قوله ولو غاب الولى الاقرب) ولو غيبة قرينة اهـ حج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولى الابعدا الخ) زاد حج وبفرق  
 بينه وبين نظيره فى الشكاح بان الفائز فيه كولى آخر ولا كذلك البعيد وهذا الحق للوالى مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت  
 للأبعد اهـ وكتب عليه سم قوله وهما ١٨٤ لاحق الخ فيه نظر (قوله انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة) أى بان لم يكن قاتلا

ولا عدوا ولا كافرا ولا عبدا مع  
 حترق ريب للميت بخلافه مع  
 الاجنبى كما يأتى ولا صبي ولا فاسقا  
 ولا مبتدعا (قوله فله الاستجابة  
 فيها) وهو المعتمد وعبارة الزيادة  
 ويقدم منضول الدرجة على نائب  
 فاضله فى الاقيس أى حيث كان  
 المستنيب حاضرا التقصير بالاستجابة  
 كاخوين أحدهما شقيق والاخر  
 لاب فيقدم الاخ للاب على نائب  
 الشقيق أى الحاضر ونائب الاقرب  
 الغائب على البعيد الحاضر اهـ  
 وهو مختالف لما فى الشارح من  
 تقديم نائب الاقرب الحاضر ولو  
 منضولا على البعيد الحاضر ولو  
 فاضلا (قوله لان الاصول اشفق)  
 على الكلام المصنف (قوله وفارق  
 ترتيب الارث) أى حيث قدموا  
 هنا الاب والجد على الابن وهناك  
 قدموا الابن من حيث العصبية  
 وقوله بما مر أى من قوله وفارق  
 الجد يدبان المقصود الخ (قوله  
 لزيادة قربه) فيه اشارة الى ان  
 الفقهاء اصطلاحهم فى القرب

الذكر ولو غيروا رث (أولى) أى أحق (بإمامتها) أى الصلاة على الميت ولو امرأة (من  
 الوالى) ولو أوصى بها الغير اهـ اذهى حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالارث وما ورد من  
 أن أبابكر وصى أن يصلى عليه عرفصلى وأن عمرو وصى أن يصلى عليه صهيب فصلى وأن  
 عائشة وصت أن يصلى عليها أبو هريرة فصلى وأن ابن مسعود وصى أن يصلى عليه الزبير  
 فصلى محمول على أن أباها هم أجازوا الوصية والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم  
 الولى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديان المقصود من الصلاة  
 على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب اقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار قلبه ومحل  
 الخلاف كما قاله صاحب المعين عند من الفتنة والاقدم عليه قطعاً ولو غاب الولى الاقرب  
 أى ولا نائب له كما يعلم مما يأتى فى المجموع قدم الولى الابعدا سواء كانت غيبته بعيدة  
 أم قرينة قاله البغوى (فقدم الاب) أو نائبه كما زاده ابن المقرئ أى حيث كان غائبا  
 معذورا فى غيبته كذا قيل لكن المعول عليه انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله  
 الاستجابة فيه حاضر أو غاب ولا عتراض للأبعد صرح به العمراى فى وقوعه للاستوى  
 مما يحالفه لا اعتماد عليه ولا غير الاب ايضا نائبه لان الاصول اشفق من الفروع  
 (ثم الجد) أبوه (وان علامته الابن ثم ابنه وان سفل) بتثنية الفاء (ثم الاخ) لان الفروع  
 اقرب واشفق من الحواشي وفارق ترتيب الارث بما مر (والاظهر تقديم الاخ لابوين على  
 الاخ لآب) اذا الاول اشفق لزيادة قربه والثانى هـ ما سواه لان الامومة لا مدخل لها فى  
 امامة الرجال فلا يرجح بها واجاب الاول بانهم اصل الحجة للترجيح وان لم يكن لها دخل فى امامة  
 الرجال اذ لها دخل فى الجلالة لانها تصلى مأمومة ومنفردة وامامة النساء عند نقد غيرهن  
 فقدمهم ما ويجرى الخلاف فى ابن عم أحدهما اخ لأم ونحو ذلك (ثم ابن الاخ لابوين  
 ثم لاب ثم العصبة) أى النسبية أى بقيتهم (على ترتيب الارث) فبقدم عم شقيق ثم لاب  
 ثم ابن عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبان النسب يقدم المعق  
 ثم عصبانته النسبية ثم عصبته ثم عصبانته النسبية وهـ كذا ثم السلطان أو نائبه عند  
 انتظام بيت المال (ثم ذوو الارحام) الاقرب فالاقرب فيقدم ابو الام ثم الاخ للام ثم الخلال

غير اصطلاح القرصين فانهم يجعلون الشقيق والاخ من الاب مستويين قربا لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة  
 (قوله أحدهما أخ لام) أى فيقدم الذى هو اخ لام على غيره وان كانا فى الارث سواء (قوله ثم ابن الاخ لابوين) أى وان سفل  
 (قوله ثم عم الجد) ومعلوم انه يقدم عليه عم الاب ثم ابنه (قوله ثم ذوو الارحام) قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة  
 رحموم تشكى رجهام ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة اهـ أى فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى  
 لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم أبو الام) أى وان علا

(قوله ثم العلم للام) والظاهر ان بقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت حج اه سم على منهج ودخل في بقية الارحام اولاد الاخوات واولاد بنات العم واولاد الخال والخالة فليست من يتقدم منهم على غيره والا قرب ان يقال تقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات العم ثم اولاد الخال ثم اولاد الخالة لان بنات العم يفرضن ذكورا يكونون في محل العصوبة وبنات الاخوات لو فرضت اصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتمتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من ادلين به المقتضى لتقدمه على أخته ويؤيد هذا الترتيب ما وجه به حج تقديم اولاد البنات من أن الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة اه حج (قوله عدم تقديم القاتل) أى ولو خطأ أو قاتلا بحق قياسا على عدم ارثه (قوله كما مر) أى وتقدم ثم ان العدو لاحق له فيه وقياسه هنا أنه لاحق له في الامامة (قوله ولا للمرأة ايضا) أى بقيد كونها زوجة بدليل قوله الاتي ١٨٥ والمرأة نصلي وتقدم بترتيب الذكر

(قوله وتقدم بترتيب الذكر) يؤخذ منه ان الزوجة تقدم على الاجنبيات كالزوج وتقدم عليها نساء الاقارب كما تقدم الاقارب من الرجال على الزوج (قوله وردة هذا الاخير) هو قوله وللمرأة أيضا (قوله ويرد ما ذكر) أى من قوله وردة هذا الاخير بعضهم الخ (قوله ويرد ما ذكر) أى من أن النساء لاحق لهن في الامامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعي الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد وتقدم في الغسل عن سم على حج عند قول المصنف واولى الرجال به واولاهم بالصلاة عليه مانصه انظر هل الاولى بالميت الرقيق قريبه أو سيده اه الاقرب الثاني لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل ان مؤنة تجهيزه عليه ولا يشك عليه ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هذا في الصلاة

ثم العلم للام وجعل الاخ للام هنا من ذوى الارحام بخلافه في الارث كتنظيم ما مر والقياس كما نقله في الكفاية عن الاصحاب عدم تقديم القاتل كما مر في الغسل وقضية كلامهما تأخير بني البنات عن هؤلاء لكن قدمهم في الذخائر على الاخ للام وهو المعتمد وأشهر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ولا للمرأة أيضا ومحل ذلك اذا وجد مع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة نصلي وتقدم بترتيب الذكر وردة هذا الاخير بعضهم وتبعه الجواب بان الواجهة انه لاحق لهن في الامامة اذ لا يشترع للنساء الجماعة في صلاة الجنازة على ما صرح به في الشامل وقد مر عن المصنف خلافه ويرد ما ذكر بأننا وان سلمنا عدم مشروعيتها لهن يجوز لهن فعلها فاذا اردنه قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال وتردد الاذرى في تقديم السيد على اقارب الرقيق الاحرار نظر الى ان الرق هل ينقطع بالموت ولا وقضية ما نقل عن الرافعي من زواله به تقديمهم عليه ونقل الاذرى ايضا عن الفقهاء ان ولى المرأة هل هو اولى بالصلاة على امتهما كالصلاة عليها أولا لان المداري في الصلاة على الشفقة وليس في هذا ما يقتضى أن السيد مقدم عليهم في المسئلة الاولى خلافا لما في الاسعاد والمتجه من هذا التردد الاول (ولو اجتمعوا) اى وليان (في درجة) كابن واخوين وكل منهم ما صالح للامامة (فالاسن) في الاسلام (العدل اولى) من الافقه ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لان الغرض هنا لدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يستجى ان يردد دعوة ذى الشيعة في الاسلام واما سائر الصلوات فحاجتها الى الفقه اهم لوقوع الحوادث فيها وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لان محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه

٢٤ به في ونظم في الغسل والمهظ مختلف لان المدار هنا على الشفقة والاقارب اشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من ان الواجهة اجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضى الخ) أى وذلك لان مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على اقاربها الاحرار لجواز انه اذا فقدت اقاربها الاحرار هل يقدم على الاجانب أولا (قوله في المسئلة الاولى) هى قوله وتردد الاذرى (قوله والمتجه من هذا التردد الاول) هو قوله هل هو اولى بالصلاة على امتهما والقرض انه ليس للامامة اقارب احرار

(قوله وأما الفاسق والمبتدع) أى مع وجود عدل أو مع عدمه لا هو مخالف لما فى الشهادات من التفرقة بينهما إلا ان يقال أراد بالمبتدع الذى نفسه يبدعه لا فرق فيه بين ان يفسق يبدعه أم لا وهو مخالف لما فى الشهادات من التفرقة بينهما إلا ان يقال أراد بالمبتدع الذى نفسه يبدعه أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق فى الجهول حاله وانفراد الفاسق فحين فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح ان من تكب خاتم المرأة لا يقدم عليه غيره حيث استوى فى العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فان استوى فى الصفات كلها وتنازعاً أقرع) وينبغي ان يقال أى وجوب اذا كان غير الحائز قطعاً للتنازع وتدابيراً بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلامعنى للوجوب فليراجع ثم رأيت فى شرح البهجة الكبير التصريح بالوجوب واطلاق اهـ وفيه تخصيص به بما ذكرناه ثم رأيت فى الشارح بعد قول المصنف فى الزيادة ولولا تنازع أخوان أو زوجتان أقرع مانعه أى حتماً فى خرجت له القرعة غسلة لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهـ وقال حج أقرع بينهم فاطمعة للتنازع وقضيته وجوب الاقراع أى على نحو قاض وقع اليه ذلك وهو متجه (قوله ولو صلى غير من خرجت قرعته صح) ١٨٦ أى ولا اثم كما استقر به حج فى شرح قوله الجديدان الولي أو لى الخ (قوله

على نائب فاضلها) أى وان كان حاضرا (قوله ونائب الاقرب الغائب) بل وكذا الحاضر على ما مر له قال سمى نقلا عن الشارح عن والده ان نائب الحاضر كـ نائب الغائب وعبارته فرع لو استناب الولي وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما اذا كان حاضرا اهـ هذا ما فى الاسنوى لكن الذى فى القوت ان الحق لنائب الاقرب غائبا كان أو حاضرا قال شيخنا الرملى وهو المعتقد قال وما ذكره الاسنوى لا اعتماد عليه كذا قرأه علينا مر من خطه اهـ وهو

أقرب لانه لم يشارك الفقيه فى شئ وأما الفاسق والمبتدع فلا حق لهم فى الامامة ولو استوى اثنان فى السن المتعبر قدم أحقهم بالامامة فى سائر الصلوات على ما سبق تفصيله فى محله ولو كان أحد المستويين درجة زواجا قدم وان كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطى فقولهم لا مدخل للزوج مع الاقارب محله عند عدم مشاركته لهم فى القرابة فان استوى فى الصفات كلها وتنازعاً أقرع كفى المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح وفيه انه يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها فى الاقبس ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر (وبقدم الحر البعيد) كم حر (على العبد القريب) كالخ رقيق ولو أذقه واسن لان الامامة ولاية والحر كذل فهو بهما ألبق ويقدم الرقيق القريب على الحر الاجنبى والرقيق البالغ على الحر الصبي لانه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولان الصلاة خلانة مجمع على جوازها بخلافه الصبي قاله فى المجموع وفيه ان التقديم فى الاجانب معتبر كفى القريب بما يقدم به فى سائر الصلوات (ويقف) المصلى استعجابا من امام ومنفرد (عند رأس الرجل) أى الذكر ولو صبيا (وعجزها) أى الانثى ولو صغيرة وهى بفتح العين وضم الجيم اليها لا لا اتباع رواه الترمذى وحسنه ومثلها الخبثى كفى المجموع والمعنى فيه محاولة سترهما ولا يبعد كما قاله النائرى عن الاصبغى محيى هذا التفصيل

موافق لما مر للشارح فى قوله لكن المعول عليه انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ومخالف لما تقدم أيضا فى عن الزيدى (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) وعلى البعض أيضا وينبغى ان يقدم فى البعض أكثرهما حرية وان يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما يقدم به فى سائر الصلوات) فديقتضى انه فى الاجانب يقدم الألفة على الاسن وقياس ما فى القريب خلافه (قوله ويقف المصلى الخ) ولو حضر رجل وأثنى فى نابوت واحد فهل يراعى فى الموقف الرجل لانه أشرف والاثنى لانها أحق بالستر والأفضل اقرب به للرحمة لانه أشرف حقيقة كل محتمل واهل الثانى أقرب اهـ حج \* (فرع) \* كيف يقف الامام على الجزء الموجود يحتمل ان يقف حيث شاء ويحتمل انه ان كان العضو الرأس أو منتهى الذكرا وعجز المرأة أو منتهى حاذاه فى الموقف أو من غيرهما وقف حيث شاء وهو قريب وفاقا لم ر اهـ سم على منه حج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة وينقسم يذكروا وفيها أربع لغات فتح العين ونهها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافصح وزان رجل والجمع اعجاز والعجز من كل شئ مؤنثه والعجيزة للمرأة خاصة وجمعها عجيزات

(قوله ويجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدد الثواب لهم ولغيرهم أو لا فيه نظروا الأقرب الأول ومثله يقال في التشييع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر بالخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أو رده عليه أن هذا مكررم مع قوله السابق وأن حضر موتى نواهم ويمكن الجواب بأن الملاحظ مختلف وذلك لأن ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المقصودة وما هنا في الجواز مع الصحة أو أن ما هنا ذكر بوطنة لما رده من الإقراع وعدمه (قوله ونظير أبي داود) هو في مرتبة الأول من تقديم الرجال على النساء وفيه زيادة فائدة وهي أن الذكر يقدم وإن كانت الأنثى أصالة وأنه وقع بحضرة جمع من الصحابة واثنوا عليه (قوله فقالوا هذه السنة) أي في مقام الثناء عليه (قوله لأنه أكثر عملا وأرجح قبولاً) ظاهره وإن قلت الجماعة ١٨٧ (قوله بل قد يكون واجبا) أي بأن غلب على ظنه ذلك

(قوله أو معا أقرع بين الأولياء) أي ندبا التمكن كل واحد من صلته لنفسه (قوله ويقدم للامام الرجل ثم الصبي الخ) أي في جهة القبلة ويحاذي برأس الرجل عجيبة المرأة اه ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد) أي والشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولو تراصت شيئا فشيئا فيحتمل أيضا اشتراط أن لا يبعد الأخير ازيد من المسافة المذكورة ويحتمل أن يكون الحكم كافي الصلاة (قائده) قال العراقي ويكونون على عيسته اه اقول وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليقتطع له اه سم على بهجة وظاهره أنه لا فرق في الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة وسأني له في المرأة ما يخالف هذا

في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة وإن استقبله الزركشي (ويجوز على الجنائز صلاة واحدة برضا أولياءها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه يمكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا لأن ابن عمر صلى على تسع جنات من رجال ونساء فجعل الرجال على يمينه والنساء على القبلة ونظير أبي داود بإسناد صحيح أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وامه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فجعله على يمينه وجعلها على يمين القبلة وفي القوم نحو ثمانين من الصحابة فقالوا هذه السنة وعلم من تعبيره بالجواز أن الأفضل أفراد كل جنازة صلاة لأنه أكثر عملا وأرجح قبولاً والتأخير لذلك يسير خلافا للمعقول نعم أن خشى تفسير أو انفجار بالثأخير فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا ولو حضرت الجنائز مرتبة فولي السابقة أولى ذكرها كان ميتته أو لا أو معا أقرع بين الأولياء ولم يقدموا بالصفات قبل الإقراع كما يأتي نظيره لوضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الإقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فأثرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا فالقديم هنا يفوت على كل من الأولياء حقه من الإمامة بالسكينة بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقي من الصلاة لانها على الكل وإنما فوت عليه القرب من الامام فقط فسوجب به هذا وهذا نظير ما سأتى من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه وبعدم الامام الرجل ثم الصبي ثم الأنثى ثم الجنين فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحد خلف واحد إلى جهة القبلة يحاذي الجميع وقدم اليه أفضلهم والمعتبر فيه الورع والخصال المرغوبة في الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا بالحريه لانقطاع الرقب بالموت ويقدم إلى الامام الأسبق من المذكور والآن وإن كان المتأخر أفضل ثم ان سبق رجل أو صبي استمر أو أتي ثم حضر ذكر ولو صبيا

(قوله ويغلب على الظن) عطف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه به والمسمى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وإن كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نبياً كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤثر له الأسبق فيه نظراً ثم رأيت حج ترد فيه في كتابه وما إلى أنه لا يؤثر وقوله جعلوا صفعاين عيسى الخ ع هو كلام الاصحاب وعلم بأن جهة العين أشرف وقضية هذه القلة أن يكون الأفضل في الرجل الذي كرجله على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الأنثى السنة أن يقف عند عجزهما فينبغي أن تكون جهة رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينتج من ذلك أن معنى جعل الخنثى صفعاين العين أن تكون رجلا الثاني عند رأس الأول وهكذا فليتنامل اه سم على منهج (قوله وأتي ثم حضر ذكر) أي أو خنثى لا حقل ذكره

(قوله تعالى انه الله لا يغفر ان يشرك به) فيه ان الدليل اخص من المدعى لان الآية انما تدل على عدم مغفرة الشرك وربما تدل على مغفرة غيره لعدم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك قال حج ويظهر حمل الدعاء لاطفال الكفار بالمغفرة لانه من أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله بل يجوز ان كان حريا) أراد بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر منه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله حيث لا مال) أى فان كان له مال أو منفق قدم على بيت المال ومعلوم ان بيت المال مقدم علينا وقوله فعلى أى على مياسرنا (قوله فى القلب) هو اسم للبئر الذى لم يبن وبشارة المختار والقلب البئر قبل ان تطوى قات يعنى قبل ان يبنى بالحجارة ونحوها يذكر ١٨٨ ويؤتى وقال أبو عبيد الله البئر العادية القديمة اه والقديمة تفسير للعادية

(قوله ولولو جده عضو مسلم) قال الشيخ عميرة لو كان الجز من ذى فالقياس وجوب تكفينه ودفنه اه وقوله بعد تطهره لولم يوجد ماء فان كان العضو محل التيمم كالوجه واليدين يمه والافلا صلاة لفقد شرطها من الطهور كذا ظهر ووافق عليه مر أقول قد يرد عليه انه اذا وجد الماء مثلا ويمهه الا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا معنى له اللهم الا ان يقال للمالم يمكن غير ذلك اكتفى به \* (فرع) \* اذا كان الجزء الموجود شرعا فهل يجب في دفنه ان يدفن فيما يمنع الرائحة أم لا لان الشعر لا رائحة له فيكفى ما يصونه عن الانتهاك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظر ويحتمل ان يشترط ذلك فيه ما لانه أقل مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل ويتجه ان يشترط ذلك في الميت الذي جف دون الشعر \* (فرع) \* هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى اذا مات احدهما بمكة

آخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا أو مرتين جعلوا صفا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخرة لا يتقدم اثنى على ذكر (وتحرم) الصلاة (على الكافر) ولو ذمما لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا ولان الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (ولا يجب غسله) على أحد بل يجوز ان كان حريا اذ لا مانع لانه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بغسل أبيه لكن ضعفه البيهقي وكان له امان وانما لم يجب لانه كرامة وتطهير وليس هو من أهله ما وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره وقول الشارح وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين أراد به وجوب الغسل وجوازه فكما لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك وقوله والى الغسل التكفين والدفن فى الجواز أى وضم الى الغسل التكفين والدفن فى جوازه أما وجوبه فسيأتى (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفنه) فى بيت المال فان لم يكن فعلىنا حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وفاء بذمته كما يجب اطعامه وسوته ومثله المعاهد والمؤمن دون الحربى والمرتب بل يجوز اغراء الكلاب على جيفة ما اذا حرمة له ما وقد ثبت الامر بالقاء قتلى بدرى القلب بهيئتهم فان دفننا فله لآذى الناس بريحه ما وهر الاولى ومقابل الاصح لان الذمة قد انتهت بالموت (ولولو جده عضو مسلم علم موته) لاشهادة ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد تطهره ويجب دفنه وسوته بخرقه ان كان من العورة بناء على ان الواجب فى التكفين ستره فقط على ما مر كذا قاله الشيخ تبعه الغيرة من المتأخرين قال ابن العماد وهذا كله فاسد حصل من التغفل وعدم الاطاعة بالمدارك فان ستر العورة حق لله تعالى وستر الزائد من البدن حق للميت فيجب علينا استيعاب جميع بدنه والاصل فيما نقرر ان الصحابة رضى الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائرا نسر

ذلك فى الميت الذى جف دون الشعر \* (فرع) \* هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى اذا مات احدهما بمكة عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء أولا لانها لا تعد من اجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على منهج أقول الظاهر انه لا يجب فيها اثنى وفيه على حج وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بان يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه للقبلة فيه نظر ولا يعد الوجوب (قوله ستره فقط على ما مر) قد يقتضى وجوب ثلاث لفائف للعضو لكن قوله قبل ستره بخرقه يفهم انه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وان كان من غير العورة

(قوله رواء الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغني (قوله كاذنه الملتصقة) أي حيث انفصلت في الحياة ثم انفصلت بحرارة الدم يعني ولم تخلها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي بل لا تجوز الصلاة عليه ما لم يلق النية على قياس ما مر (قوله نعم المبان منه اذا مات عقبه) شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فجاءه فليراجع ثم رأيت حج قال ما حاصله أو انفصل منه بعد موته أو وحركته حركة مذبوح اهـ ومفهومه يخالف ذلك وقضيته أيضا انه لا فرق بين كون وصوله الى حركة المذبح بحرج أو بجناية وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحترز وقد يقال الاقرب تصوير ذلك بالمومات بجناية \* (فائدة) \* وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتداهل تعود له يده يوم القيامة وتعذب وان كانت انفصلت حالة الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يده وتنعم وان كانت انفصلت حالة الكفر أم لا فيه نظر ١٨٩ أقول واظهار في كل منهما انها تعود وتنعم فيما لو قطعت في الكفر

بمكة في وقعة الجبل سنة ست وثلاثين وعرفوها بجنازة رواء الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه والظاهر انهم كانوا عرفوا موته بنحو واستفاضة اما جرح الحى وما لم يتحقق انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا كاذنه الملتصقة اذا وجدت بعد موته أو شك في انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا أو ميتا فلا يجب فيه ذلك كافي المجموع نعم المبان منه اذا مات عقبه حكمه كالا قول فيجب فيه ما مر بخلاف ما لو ترأخى الموت عنه وان لم يتدخل الجرح قاله البغوي ويسن دفن ما انفصل من حي لم يمت حالا أو ميم شاك في موته كيد سارق وظفر وشعر وعلاقة ودم فخوف صدأ كراما لصاحبها وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها وكلامهم يخالفه لا الشعرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما نقله عن صاحب العدة واقراءه وما عداه فترض به من انها صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها يرد بانها وان كانت كذلك لكن بنية البدن تابع لما صلى عليه كما ياتي فاشترط ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل وينرى في الصلاة على العضو الجمله وجوبا وان علم انه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده اذا لم يزل الغائب تابع للحاضر كما مر ومحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت والا فلا يجب كما اقتضاه كلام السبكي ومحل ان كان قد صلى به مد طهر العضو والا وجبت لزوال الضرورة المحوزة للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجوده أو عدمه يحتمل قول الكافي لو قطع رأس انسان وحمل الى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجنة حيث هي ولا يكتفى بالصلاة على أحدهما ولو وجد ميت مجهول أو بعضه يلاذنا صلى عليه اذا الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه اذا وجد في موات لا ينسب لدار الاسلام ولا الى دار

كل ما ياتي له جهة اذا وجهت جملته الى القبلة تكون تلك الجهة له اليها فيجعل مقدم الساق الى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال يحمل الرأس وينبغي ان الخطاب به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الحلق يقع سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أي المنفصلة من الحى (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله لا الشعرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مر ولو كان الجزم نظرا أو شعرا ونحوه أي وان طالت جدا ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها لانه لا حرمة لها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة واقراءه اهـ خطيب (قوله وكلامهم الى الفرق أميل) معتمد (قوله اذا الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو الحرمه الدار وقد يدل عليه قوله الاتي أو يجد بغيرها حكمه الخ لانهم لم يفرقوا بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تحجب ذلك والا

(قوله أو وجد بغيرها) أي داونا (قوله في حكمه يعلم من باب اللقيط) وذلك أنه إن كان فيها مسلم فسلم والافكافر (قوله وإن حضر بعد الصلاة) أي على الميت (قوله والاولى التأخير إلى الدفن) أي مسارعة إلى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير) أي وإن لم يظهر فيه تحطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمي (قوله والاستثناء معيار العموم) أي دلائل العموم (قوله بن علمت) أي مع من علمت حياته (قوله كاختلاج) أي ولد دون أربعة أشهر إن فرض (قوله كالمستسقي وغيره) قال في شرح التحرير والحدود وكتب عليه العلامة الشوبري قال شيخنا ابن عبد الحق ١٩٠ في حاشية المحلى في تنقيح الباب أو حدا وحله بعضهم ليشمله النظم المختصر

الكبر وهو الذي لا يذب عنه أحد وهو كذلك أو وجد بغيرها في حكمه يعلم من باب اللقيط وإن حضر بعد الصلاة فعلمها جماعة وفردى والاولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوي القرض لو وقعها منه فرضا كما مر (والسقط) بثلاث السين من السقوط وهو كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما افق بذلك والدرجة الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستنوا منه ما استغنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعدا لما مر من أن هذا لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه وزعم أن ذلك لا يجدي وأنه يتعين حمله على أنه لا يسماه لغة غير صحيح وقد علم مما قرنا استواء هذا الحكم من علمت حياته المشار إليها بقوله (إن استعمل) أي صاح (أو بكى ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن اتيقن موته بعد حياته (والا) أي وإن لم يستعمل ولم يبك (فإن ظهرت اماره الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليه اوللا احتياط والثاني لانه لم يتقن ما دفنه وغسله فوجب قطعا (وإن لم تظهر) اماره الحياة (ولم يبلغ اربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حدثفخ الروح (لم يصل عليه) قطعا لعدم الامارة (وكذا ان بلغها) أي الاربعة اشهر التي هي مائة وعشرون يوما لا يصل عليه وجوبا ولا جوازا (في الاظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها ولأنه لم يثبت له حكم الاحياء في الارث فكذا في الصلاة عليه ولأن الغسل أكد بدليل أن الكافر يغسل ولا يصل عليه واعلم ان للسقط احوال حاصلها أنه إن لم يظهر فيه خالق آدمي لا يجب فيه شيء نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه اماره الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فمستعنة كما مر فإن ظهر فيه اماره الحياة فكذلك الكبير ثم الميت اما شهيدا وغيره والشهيد اما شهيدا لا آخره فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بخوف بطن كالمستسقي وغيره خلافا لمن قيد به بالاول أو طعن أو غرق أو غربة وإن عصى بر كعبه البحر أو بغيره كما قاله

عليه في كلامهم على ما اذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأييدا اه (أقول) الاقرب أنه شهيد مطلقا سواء زيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرف بالجرومات أو مات بسبب الولادة من حمل الزنا أو نحوهما لأن صور الشهادة لم تخصص في كونه مظلوما \* (قائدة) \* عد السميوطى في منظومته المسماة بالتمثيث الشهداء الذين لا يستلون سبعة وهم المقبول في سبيل الله والمرابط والمطعون والصدق والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلة من واظب على تبارك الملك في كل ليلة قال شارحه بعد ان فرغ من شرح كلامه فهو لاسبعة شهداء لا يستلون وبقي جماعة فالواحدة الشهادة مع كونهم مسؤولين وهم ينف ولاون من مات بالبطن أو الفرق أو الهدم أو بالجانب أو بالجمع

الزركشي

بالضم إلى آخر ما ذكر اه فجعل رجه الله المبطلون وما ذكر معه ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا امرتهم

وعليه فامعنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم قال في المصباح وماتت المرأة بجمع بالضم والكسر اذا ماتت وفي بطنها ولدو يقال أيضا للتي ماتت بكرا اه (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وإن لم يطعن اه ج وظاهره وإن لم يكن من نوع المطعنين بأن كان الطعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم =



قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان أكثر شهداء أمتي لأصحاب القروش مانصه أي الذين بالقروش  
النيام على القروش ولا يهاجرون القراش ويقصدون للغزو وقال الحكيم هؤلاء قوم أطمأنت نفوسهم إلى ربهم وشغلوا به عن  
الدينا وتغنوا بقاءه فإذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طوعا وبذلوها له إياها الرحمة على محبتهم فانهم ومن قتل في معركة المشركين  
سيان فينالون منازل الشهداء لان الشهداء بذلوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بذلوا أطول العمر ثم قال تنبيهه عدو من  
خصائص هذه الأمة أنهم يقبضون على فرشهم وهم شهداء عند الله اه ١٩١ وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون

القراش الخ يعني أنهم لا يفارقون  
منازلهم للسفر في تجارة ونحوها  
بل بالزمن المنازل ينتظرون  
الغزو (قوله وان استثنى) أي  
الزركشي (قوله فغرق لم تحصل له الشهادة للعصيان  
بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان  
قارنهم معصية لانه لا تلازم بينهما) وعشق بشرط العفة والكنان كما قيده الزركشي  
بذلك لخبر فيه موقوف على ابن عباس وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعا وبعده  
وصوله اليها قال والاف عشق الامر مع معصية فكيف يحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر  
في عشق اختيارى له مندوحة عن تركه وتنادى عليه اما لو فرض حصول عشق اضطرارى  
له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة اذ لا معصية به حينئذ واما شهيد  
الدين فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من  
الغنية أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوهم واما شهيدهم فانهم قتل كذلك لكن قاتل  
لم يكون كلمة الله هي العليا وحيث اطلق الفقهاء الشهيد انصرف لاحد الاخرين  
وحكمهم اما ذكره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي بحرمان لما صح انه  
صلى الله عليه وسلم لم أمر في قتلى أحد يدفنهم يدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي رواية  
ولم يصل ببنائه للمفعول وروى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح  
أو كالم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة وحكمة ذلك أيضا بقاء اثر الشهادة عليهم والتعظيم  
لهم باستغنائهم عن دعاء القوم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جلبت النفوس على حب  
البقاء في الدنيا المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك الصلاة على الانبياء حث لان مرتبتها  
لاتنال بالا كسباب واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلواته  
على الميت زاد البخاري بعد عثمان سنيين فالمراد كما في المجموع دعاءهم كدعائه للميت  
والاجماع يدل له اذ لا يصلى عليه عندنا عند الخائف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام ثم  
عرف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه

الزركشي خلافاً لمن قيدها بالاباحه أو طلق ولو من أجل زنا أو باساعلى ذلك وان استثنى  
الحامل المذكورة فأي فرق بينهما وبين من ركب البحر لشرب الخمر ومن سافر بقاءً وناشئة  
والاوجه في ذلك ان يقال ان كان الموت معصية كان تسميته في القاء الحمل فماتت  
أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل له الشهادة للعصيان  
بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان  
قارنهم معصية لانه لا تلازم بينهما أو عشق بشرط العفة والكنان كما قيده الزركشي  
بذلك لخبر فيه موقوف على ابن عباس وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعا وبعده  
وصوله اليها قال والاف عشق الامر مع معصية فكيف يحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر  
في عشق اختيارى له مندوحة عن تركه وتنادى عليه اما لو فرض حصول عشق اضطرارى  
له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة اذ لا معصية به حينئذ واما شهيد  
الدين فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من  
الغنية أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوهم واما شهيدهم فانهم قتل كذلك لكن قاتل  
لم يكون كلمة الله هي العليا وحيث اطلق الفقهاء الشهيد انصرف لاحد الاخرين  
وحكمهم اما ذكره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي بحرمان لما صح انه  
صلى الله عليه وسلم لم أمر في قتلى أحد يدفنهم يدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي رواية  
ولم يصل ببنائه للمفعول وروى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح  
أو كالم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة وحكمة ذلك أيضا بقاء اثر الشهادة عليهم والتعظيم  
لهم باستغنائهم عن دعاء القوم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جلبت النفوس على حب  
البقاء في الدنيا المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك الصلاة على الانبياء حث لان مرتبتها  
لاتنال بالا كسباب واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلواته  
على الميت زاد البخاري بعد عثمان سنيين فالمراد كما في المجموع دعاءهم كدعائه للميت  
والاجماع يدل له اذ لا يصلى عليه عندنا عند الخائف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام ثم  
عرف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه

لا يكون في نفسه اذا اختلى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على انه وان خلا به لا يقع منه ذلك والكنان ان لا يدكر ما به لاحد  
ولو محبوبه (قوله وقد غل من الغنية) أي سرق (قوله فهو من قتل كذلك) أي في قتال الكفار (قوله أمر في قتلى أحد يدفنهم)  
أي وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر قال ظاهر انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه واهل حكمة ذلك ان الصحابة كانوا  
يتقدمون بأمرهم وأما أحد فلشدة ما حصل للمسلمين في اباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فقتل (قوله فان كل جرح أو كالم) الظاهر انه  
شك من الراوى لان الحكم هو الجرح (قوله اذ لا يصلى عليه) أي الشهيد (قوله وهو من مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس

عملوا كان مع المرأة ولا صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني فليراجع لانه لم يصدق عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار انه بصدده ولو بمجدة للغزاة أو نحو ذلك قوله قصده واطع الطريق علينا) احتزبه عمالو قتل واحد منهم مسلماً غيلة (قوله بسببه) أي القتال ومنه ما قبل ان الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بهم الى قتل المسلمين فيخذلون سرديات تحت الارض يأتونه بالبارود فاذا مرتبه المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محملها واهلكت المسلمين (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصياً بالانحروج فقيهه نظر عندهى قال والظاهر انه شهيداً ما لو كان فاراحيت لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في احكام الاخرة لكنه شهيد في احكام الدنيا واطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فلي نظر اه سم على بهجة في اثنا كلام (فرع) قال في تجريد العباب لو دخل حربى بلاد الاسلام ١٩٢ فقاتل مسلماً فقتله فهو شهيد قطعاً ولو روى مسلم الى صيد فاصاب مسلماً في حال

القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين اه سم على منهج قال سم على حج بقى ما لو استعان اهل العدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة حال الحرب هل يكون شهيداً فيه نظر اه والا قرب انه شهيد ثم رايت في سم على بهجة التصريح بما قد يؤخذ منه ذلك وعبارته قال الناشرى ويدخل في كلامه اى الحساوى ما لو استعان الحربيون علينا ببغاة فقتل واحد من البغاة واحداً منا عمد لانه مات في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى واقول هذا الاحتمال يرد قواهم من اصابه سلاح مسلم خطأ او عاد اليه سلاحه واسقط عن فرسه

كل (من مات) ولو امرأة أو رقيقاً أو غيـر مكلف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء كانوا اهل حرب أم ردة أم ذمة قصده واقطع الطريق علينا ونحو ذلك (بسببه) أي القتال سواء أقتله كافر أم عاد اليه سمه أم اصابه سلاح مسلم خطأ أم تردى في وهداة أم رفته مدابته فمات أم قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب كما شمله قتال الكفار أم قتله بعض اهل الحرب حال انهزامهم انهزاماً كلياً بان تبعهم فكروا عليه فقتلوه فمكانه قتل في حال القتال أم قتله الكفار صبراً أم انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه اتردم لان الظاهر ان موته بسبب القتال كما جزما به وانما لم يخرج ذلك على قولى الاصل والغالب لان السبب الظاهر بعمل به ويترك الاصل كما لو رأينا ظبية تبول في الماء فرأيناها متغيراً فانا نحكم بنجاسته مع ان الاصل طهارة الماء ثم اشار الى الاول من أقسام الشهيد المتقدم وهو شهيد الاخرة فقال (فان مات بعد انقضائه) أي القتال بجراحة يتقطع عونه منها وفيه حياة مستقرة فغير شهيد في الاظهر سواء اطال الزمان ام قصر لحياته بعد انقضاء القتال فاشبهه موته بسبب آخر والثاني يلحقه بالميت في القتال اما لو انقضى القتال وحركة الجروح فيه حركة مذبح فشهيد جزماً وتوقفت حياته فليس بشهيد جزماً (أو) مات عادل (في قتال البغاة) له (فغير شهيد في الاظهر) لانه قتل مسلم فاشبهه المقتول في غير القتال وقد غلبت اسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنه ابناً عبد الله بن الزبير ولم يشكر عليها أحد والثاني نعم لانه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لو مات (في القتال لا بسببه) أي القتال كونه عرض أو فجأة أو قتله مسلم عمداً فغير شهيد

أو رجمته مدابته لا يغسل ولا يصلى عليه اه وبقي ايضا ما لو استعان البغاة بالكفار ثم ان واحد من البغاة (على) قتل واحد منا فهل يكون شهيداً انظر الاستعانة بهم بكفار ام لافيه نظر والا قرب الثاني فليراجع ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية اسم التصريح بما قلناه وزيادة ما لقتل واحد من الكفار واحد من اهل العدل فانه يكون شهيداً كما صرح به في الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيداً لان هذا قتال كفار ولا تنظر الى مخصوص القاتل او استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيداً دون مقتول البغاة فقتله في الخادم عن القتال والفرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه وبقي ما لو شك في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر والا قرب انه ليس بشهيد (قوله ام اصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهراً انه لا فرق في ذلك بين ان يقصد كافر افيصيه او لا ولا مانع منه (قوله لانه قتل مسلم) يؤخذ منه انه لو قتله كافر استعانوا به كان شهيداً وبه صرح حج وقد تقدم ذلك عن الناشرى

(قوله فلو كان واجبا لم يسقط) قد  
 تمتنع هذه الملازمة اه سم على  
 جهة اى ويقال المدار على مجرد  
 غسله وان لم يكن بفعلنا (قوله  
 النجس الغير المعنوية) اى اما  
 هو فحرم ازالته ان ادت الى  
 ازالة الدم (قوله اما دمها) اى  
 الخارج من المقتول نفسه بخلاف  
 الحاصل عليه من غيره فانه يرال  
 كما هو ظاهر اخذا من قوله سم  
 فى حكمة تسميته شهيدا لان له  
 شاهدا بقتله وهو دمه لانه يبعث  
 وجرحه يتفجر دما (قوله لانه  
 المقتول على نفسه) تقدم ما يصرح  
 بالفرق فى قوله وان حصل بسبب  
 الشهادة الخ (قوله ان غيره ازاله)  
 اى الخلو (قوله او يفرق بان  
 المشهود له الخ) معقد (قوله  
 واعتيد بسما) اى وان لم تكن  
 ايضا ابقاء لاثرا الشهادة وعليه  
 فحل سن التكفين فى الابيض  
 حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه  
 (قوله ويسن نزع آلة الحرب) اى  
 ولو فرض انه بعد ازالة التقات  
 اليه لورود الامر به (قوله  
 ما لا يعتاد لبسه للميت) المراد  
 ما لا يعتاد التكفين فيه

• (فصل فى دفن الميت

وما يتعلق به) •

(قوله وما يتعلق به) اى الميت  
 كانه عزية

(على المذهب) لان الاصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما اذا مات بسبب من  
 اسباب القتال ترغيبا للناس فيه فبقى من عداه على الاصل والشهيد نعتيل بمعنى مفعول  
 معنى بذلك لان الله ورسوله شهدا له بالجنة ولانه يبعث وله شاهد ببقائه اذ يبعث وجرحه  
 يتفجر دما ولان ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه وقيل انه شهيد فى وجه الموتى فى  
 قتال الكفار (ولو استشهد جنبا) أو نحو ذلك كخائض ونفساء (فالاصح انه لا يغسل) كغيره  
 لان حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنبا ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال  
 رأيت الملائكة تغسله فلو كان واجبا لم يسقط الا بفعلنا ولانه طهر عن حدث فسقط  
 بالشهادة كغسل الميت فيحرم اذا قاتل بغير الوجوب والتحريم وقد اتى الاول ثبت  
 الثانى ومقابل الاصح يغسل لان الشهادة انما تؤتى فى غسل وجوب بالموت وهنا الغسل كان  
 واجبا قبله وأجاب الاول بما مر (و) الاصح انه اى الشهيد (نزى) وجوبا (لنجاسة غير الدم)  
 المتعلق بالشهادة وان حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل وسواء فى ازالتها  
 ادى الى ازالة دمه الحاصل بسببها اولالانه ليس من اثر العبادة وظاهر ان المراد النجس  
 الغير المعنوية اما دمها فحرم ازالته لاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة  
 وانما تحرم ازالة الخلو فى من الصائم مع انه اثر عبادة لانه المقتول على نفسه بخلافه هنا  
 حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مرث الاشارة لذلك فى باب الوضوء  
 والثانى لا تزال لاطلاق النهى عن غسل الشهيد فان حصل بسببها نجاسة غير الدم فهل لها  
 حكمه لانها من اثر الشهادة أو يفرق بان المشهود له بالفضل الدم فقط ولان نجاسته اخف  
 فى كلامهم ما يشبه التنافى والثانى اقرب (ويكفن) الشهيد استحبابا (فى ثيابه الملوثة  
 بالدم) لخبر جابر انه قال رمى رجل بسهم فى صدره او حلقة فمات فادرج فى ثيابه كما هو ونحن  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التى مات فيها واعتيد بسببها غالباً وان لم تكن  
 ملوثة بالدم لكن الملوثة به أولى كما فى المجموع والتمهيد فى كلام المصنف كاصله بالملوثة  
 لبيان الاكمل وعلم مما تقرّر عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل بابقاء  
 اثر الشهادة على البدن والصلاة عليه باكرامه والاشعار باستغنائه عن الدعاء (فان لم يكن  
 فيه سائبا) أى سائر الجميع بدنه (نعم) وحويانا على ان ماسوى العورة حلق للميت  
 لا يسقط باسقاطه ولو أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما هو  
 قضية كلامهم كالوقال بعضهم نكفنه فى ثوب وامتنع الباقيون ويسن نزع آلة الحرب عنه  
 كدرع وكذا كل ما لا يعتاد لبسه للميت غالبا كخف وفروعة وجبة محشوة كسائر الموتى نعم  
 يظهر أن محله حيث كان مملوكا له ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزعها

• (فصل فى دفن الميت وما يتعلق به) • (أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمتنع) بعد  
 ردمها (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذى الحى (و) تمتنع (السبع) عن نبشها لا كل الميت  
 اذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم لتأذى به واستعداد

(قوله والغرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنه ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنه لا تنكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تنفعا عن المغارات التي في الجبال وهي لا تنكفي في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمة الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وأن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تنكف له رائحة أصلا كان جاف وقد تقدم ذلك عن سم على منهنج (قوله وسواء كان فسقية) أي حيث قيل يجوز الدفن فيها (قوله بما يمنع ذينك) وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بني عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي (قوله كالمومات بفسقية) أي أو كانت الأرض خواردة أو يبيع منها ١٩٤ ما يفسد الميت واكتفائه كالفساق المعروف ببول ولا يكفون الدفن بغيرها (قوله

ثم يجعل بين لوحين) أي ندبا (قوله ثم يليق لينبذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح (قوله وإن كان اهله) أي الساحل (قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تثقيب واطهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تثقيب ولا شدين الواح قول شيخنا الزيادي فإن التي فيه بدون جعل بين لوحين وثقل لم يأثموا اه فان مفهومه أنهم يأثمون لو القوه بلا تثقيب وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادي (قوله ويندب ان يوسع الخ) وينبغي أن يكون ذلك مقدرا ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا أزيد من ذلك لأن

حقيقته فلا بد من حفرة تمنع ذينك قال الرافعي والغرض من ذكرهما أن كفايته لازمين بيان فائدة الدفن والافسيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما اه وظاهر أنهما غير مة لازمين كالفساق التي لا تنكف الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأنه ليست معدة لركن الرائحة ولأنه ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك الاول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك اه ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما مر فان منع ذلك كفي والافلاسواء كان فسقية أم غيرها وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذينك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كالمومات بفسقية والساحل بعيدا وبد ما منع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثلاثا ينتفع ثم يليق لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كنفارا لاحتمال أن يجدهم مسلم فيدفنه ويجوز أن ينقل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه له كنهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه (ويندب ان يوسع) بأن يراعى عرضه وطوله (ويعمق) بالعين المهملة وقبل بالمجبة وهو الزيادة في النزول لخبره صلى الله عليه وسلم لم قال في قتلى أحد احفروا وأوسعوا وأعقوا وفي المجموع يندب ان يوسع القبر من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواه أبو داود والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب (قائمة وبسطة) أي قدرهما من رجل معتمدا بما يلي يقوم باسطا يديه مرفوعة يمين لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ولأنه أبلغ في المقصود وهما

فيه تحجيرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منهنج فان قلت ما حكمه التوسيع والتعميق قلت يجوز أربعة ان يقال التوسيع مع ان فيه اكراه للميت فان في انزال الشخص في المكان الواسع اكراه له وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهانة له أرفق بالميت وعن ينزله القبر لأنه إذا اتسع امكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد الحاجة وامن من ان تصدم الميت بجداره حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الرائحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت لا طلب زيادة على قائمة وبسطة قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لأنه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة عن على شقير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أي ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ وما ذكره في المجموع محمول على الشق والحد الذي لا يتعدى قول المصنف ويندب ان يوسع ويعمق وفرضه حج فيهما أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بان يقوم باسطا يديه) أي غير قابض لأصابعهما

(قوله وقول الرافعي انها ثلاثة ونصف) أي الأذرع (قوله على الذراع المعروف) أي الذي أعيد الذرع به وهو المسمى عندهم  
بذراع البخاري وهي تقرب من الأربعة ونصف بذراع الاتي فلا تخالف بينهما (قوله القبلي) أي فان حفر وافي الجهة المقابلة  
لها كره (قوله مما لم يسمه النار) أي الأولى ذلك (قوله أو بجارة) أي من حجارة الجبل المعروفة (قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك  
وجوباً للرازي به اهـ سم على حج واطهار انه كذلك للعلة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أي ندباً حج (قوله الرجال) ينبغي ان  
المراد بهم ما يشعل النيران حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أي فيكون مكروهاً وجامناً خلاف من حرمه  
وعبارة الخطيب وظاهر ما في المختصر وكلام الشامل والنهاية ان هذا واجب ١٩٥ على الرجال عند وجودهم وعدمهم

واسـ تظهـر الـاذرعى وهـو ظاهـر  
(قوله ان يلبس رجل المرأة من  
مغتسلها) وكذا من الموضع الذي  
هي فيه بعد الموت الى المغتسل  
ان لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله  
وحل ثيابها فيه) مثله في المنهج  
وعبارة حج شدادها فيه أي  
فيجعل كلامهم ما عليه (قوله  
اذا لاقته أولى من الاسن) أي  
فالفاضل صفة يقدم على غيره  
وان كانت درجته أقرب  
فليس التقديم بالصفة مخصوصاً  
بالمستويين في الدرجة وعبارة  
سم على منهج قوله درجة قال  
في شرح البهجة أي من حيث  
لدرجات الصفات فانه يقدم  
هنا لاقته أي بالدفن على الأقرب  
والاسن والبعيد الفقيه على  
الأقرب غير الفقيه ونحو بالعكس  
ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه  
على الاسن غير الفقيه وهو مساو  
لما مرثته اهـ وقوله ويؤخذ الخ  
أي عند الاستواء في الدرجة وان  
لم يساو ما مرثته فنأمل لا يقال قوله

أربعة أذرع ونصف كما صوبه المصنف وحله الاذرعى على ذراع اليد وقول الرافعي  
انها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف (واللهـد) بفتح اللام وضمة هاء وسكون الحاء  
فيه ما والمراد ان يحفر في اسفل بجانب القبر القبلي ما تلاعن الاستواء قدم ما يسع الميت  
ويستوه (أفضل من الشق) بفتح الميم بحط المصنف وهو ان يحفر قعر القبر كأنه رويني  
جانباه يلبس أو غيره مما لم يسمه النار ويجعل بينهما حاشق يوضع فيه الميت ويسقف عليه  
باباً أو خشباً أو حجارة وهو أولى ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يسلم الميت (ان صلبت  
الارض) لانه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم اما الرخوة وهي التي تنهار ولا تتصلب  
فالشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) ندباً (راسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره  
الذي سبصر عند سفله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) سلاً (يرفق) من غير  
عنف لانه السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما  
السل فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم وما قيل من انه ادخل من قبل القبلة  
ضعفه البيهقي وغيره وان حسنه الترمذي مع ان ذلك لا يمكن لان شق قبره لاصق بالجدار  
ولم يده تحت الجدار فلا يحمل هناك يوضع فيه فانه في المجموع عن الشافعي وأصحابه  
(ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وان كان الميت اثني بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك  
غالباً ولما صح من أمره صلى الله عليه وسلم باطلحة ان ينزل في قبر ابنته أم كلثوم مع ان لها  
محارم من النساء كفاطمة وغيره رضى الله عنهم نعم يندب لهن كما في المجموع ان يلبس رجل  
المرأة من مغتسلها الى النعش وتسلية المن في القبر وحل ثيابها فيه وما وقع في المجموع  
تبعاً لروى الحديث انها رقية وده البخاري في تاريخه الاوسط لانه صلى الله عليه وسلم لم  
يشهد موت رقية ولا دفنها أي لانه كان ييدر (وأولاهم) أي الرجال بذلك (لاحق بالصلاة)  
عليه درجة وقدمه بيانه ونحو بدرجة الأولى بها صفة اذا لاقته أولى من الاسن الأقرب  
والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه  
الاعلم بذلك الباب (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الا ان تكون امرأة مزوجة

فانه يقدم هنا لاقته الخ فيه التقديم بالصفات بخلاف ما رتبته عليه من ان التقديم بالدرجات بالصفات لاننا نقول معنى الكلام  
انه اذا تجردت الدرجات راعينا ما في الصلاة واذا وجدت الصفات لم يراع ما في الصلاة وليس معناه اننا لا نقدم الا بالدرجات ولا  
نقدم بالصفات كما يتوهم والاصوب ان يجاب بان معنى قوله لا لالصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها في  
الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتأمل (قوله عكس ما في الصلاة عليه) ولا خلاف ان الوالي لاحق له هنا في الصلاة فانه ابن  
الرفعة ونازعه الاذرعى بان القياس انه لاحق فله التقديم أو التقدم اهـ حج ثم رأيت قوله الاتي والوالي هنا لا يقدم على القريب جرماً

(قوله فاولاهم الزوج الخ) وقد يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أباطلحة وهو أجنبي منضول على عثمان مع انه الزوج الافضل والعذر الذي اشير اليه في الخبر على رأى وهو انه كان وطئ مريته تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام ائمتنا انهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انهم واقعة حال ويحتمل ان عثمان انشروط الحزن والاسف لم ينق من نفسه باحكام الدفن فاذن وأنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أباطلحة من غير اذن وخصه **بـ**كونه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجاب المستترين في الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه ابعد عن مذكري يحصل له ولوماس المرأة ١١ حج ولا يردانهم قالوا في الجمعة انه يسن ان يجامع ليلتها ١٩٦ ليكون ابعد عن الميل الى من يراه من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهي

حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هناك **بـ**كون ابعدهم تذكر النساء وبعدها المهديين أقوى في عدم التذكر (قوله ويأيه) أى الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم في الغسل من ان الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة انه هنا كذلك ثم رأيت في سم على منهج (قوله وقد يقال ان العنين الخ) أى من الاجانب (قوله ثم الاقرب فالاقرب) أى بعد الافقه من المحارم الاقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبيد كما علم محامرو ولو ذكر كنهه بعد قوله ثم عبدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الاذرى الخ عن قوله ثم المصاحي الخ لكان أولى (قوله ثم المسوح) أى الاجنبى وينبغي أيضا تقديمه على ما بعده بالتسوية لبعدها (قوله والخائى

فاولاهم) أى الرجال بادخالها القبر (الزوج) وان لم يكن له في الصلاة عليها حق (والله أعلم) لنظره في الحياة ما لا ينظر اليه غيره ويأيه الافقه والاشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الاذرى وقد يقال ان العنين والهـم من الفحول أضعف شهوة من شباب الخصبين فيقدمان عليهم ثم الاقرب فالاقرب من المحارم ثم عبدها لانه كالمحرم في النظر ونحوه ثم المسوح ثم المحبوب ثم المصاحي **بـ**ضعف شهوته ثم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها ثم العصبية الذى لا محرمية له كفى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ثم من لا محرمية له كذلك كفى خال وبخى عمة ثم الاجنبى الصالح لخبر أبي طلحة ثم الافضل فالافضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخائى كالفساء ولو استوى اثنان درجة وفضيلة وتنازعا قرع بينهما كما قاله الاسنوى والسيد فى الامة التى تحل له كالزوج كما يحتمل بعض شراح الكتاب وما غيرها فهو حل هو معها كالاجنبى أولا الوجه لا وان لم يكن بينهما محرمية لانه فى النظر ونحوه كالمحرم وهو أولى من عبدة المرأة اذا مال كية أقوى من المملوكية واما العبد فهو أحق بدفنه من الاجانب حتما والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولهم ما عن الامام لا أرى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم كالاجنبى فى وجوب الاحتجاب لان مراده لا اراه حتما فى تأدية السنة بخلاف الجمهور فانهم يرونه حتما فيها (ويكونون) أى المدخلون للميت القبر (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة فاكثر بحسب الحاجة للاتباع فى الواحد رواه أبو داود ولما صح انه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل وفى رواية بن عبد العباس وأسامة وعبد الرحمن ابن عوف ونزل معهم خامس وفى رواية على والفضل وقثم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس اما الواجب فى المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع فى اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا كما فى المجموع والروضة وان صوب الاسنوى

كالنساء) وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذلك كورثتهم (قوله اقرع) أى ندبا (قوله والسيد فى الامة) أى فيقدم قول (قوله وهو أولى) راجع لقوله وان لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الاجانب) قضيت ان أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما فى الصلاة وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الارحام انه قد يقال ان السيد أولى لان دفنه من مؤن تجهيزه وهى على السيد (قوله حتما) أى من غير تردد للاصحاب فى ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما) عبارة حج ولا خلاف ان والى لا حق له هنا قاله ابن الرفعة وتنازعه الاذرى بان القياس انه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلوانتهت باثنين مثلا زيد عليهما ثالثا اعاد للورثة (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة

(قوله ووجه للقبلة حتما) وقع السؤال في الدرر عما لو مات ملتصقا فانما يدل بهما ويمكن الجواب عنه بان الظاهر فصلهما  
 بوجه كل منهما للقبلة ولانه بعد الموت لا ضرورة الى بقاء ملامتة صقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق (قوله  
 أو مستلقيا نبش) ظاهره ولولا القبلة وعبارة الشيخ غير نصه الوجه جعل القبر متدا من قبل الى بحرى واضجع على ظهره واخصاة  
 للقبلة ورفعت رأسه قلبه لا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في حج التصريح  
 بالحرمة أيضا وسأقي ذلك في كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن غير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال  
 بالكافر الخ) أى ولا عليهم لانهم وان كانوا مخاطبين بشروع الشريعة لكن الميت الكافر لا احترام له حتى يستقبل به وانما قال  
 علينا لان المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو مات ذمية) أى اما المسلمة فتراعى هى لامانى بطنها (قوله وفى جوفها  
 جنين مسلم) قال حج فتخت فيه الروح اه وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لان الظاهر ان المراد به من بلغ فى بطنها أربعة  
 أشهر لانه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين ١٩٧ والكفار) أى وجوبها قال فى الروضة  
 ولا يدفن مسلم فى مقبرة الكفار ولا كافر فى مقبرة المسلمين قال فى

الخدام ثم لا يخفى انه حرام ولهذا  
 قال فى الذخائر لا يجوز بالاتفاق  
 اه وانظر اذالم يوجد موضع  
 صالح لدفن الذمى غير مقبرة المسلمين  
 ولا يمكن نقله لصلح لذلك هل  
 يجوز دفنه حيثما فى مقبرة المسلمين  
 ولولم يمكن دفنه الا فى الحد واحد  
 مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه  
 نظرو ويحتمل الجواز للضرورة لانه  
 لا سبيل الى تركه من غير دفن فليحذر  
 اه سم على منهج ويقال مثله فى  
 المسلم الذى لم يتيسر دفنه الا مع  
 الذميين (قوله وينفى) أى ندبا  
 بجذبه الاين اليه أو الى التراب

قول الامام بوجوبه اتباعا للسلف والخلف وكلاضطجاع عند النوم فان وضع على اليسار  
 كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الافضل بدليل قوله لعقبه كما سبق فى المصلى  
 مضطجعا والذى قدمه انما هو الكراهة ويوجه (للقبلة) حتما تنزيلا له منزلة المصلى فان  
 دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير والا فلا ولا يتوهم انه غير مسلم كما يعلم مما  
 بأتى ويؤخذ من قوله انه كالمصلى عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك  
 فيجوز استقباله واستدباره نعم لو مات ذمية وفى جوفها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة  
 وجوبا ليعتبر وجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا لا ذوجه الجنين لظهر أمه  
 وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويسند وجهه) استحبابا فى هذا والافعال  
 المعطوفة عليه وكذا رجلاه (الى جداره) أى القبر ويقوس اثلا ينكب (و) يسند  
 (ظهره بلينة) طاهرة (ونحوها) كطين ليجنمه عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه لبنة  
 أو حجر وينفض بجذبه الاين اليه أو الى التراب قال فى المجموع بان ينبغى الكفن عن خده  
 ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة الفوقية وكذا غيره  
 (بلين) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين اقول سعد فيها مر وانصبوا على اللبن نصبا ولان  
 ذلك أبلغ فى صيانة الميت عن نبشه ونقل المصنف فى شرح مسلم ان اللبنة التى وضعت فى  
 قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحتمل) بيديه جميعا (من ذنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب)

قال حج وصح انه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الاين على يده اليمنى فيحتمل دخولها فى فمها اللبنة ويحتمل عدمه  
 لان الدل فيما هو من جنس اللبنة اظهر (قوله ويسد فتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلين) أى ندبا (فرع) \* لو لم يوجد الاين لغائب  
 هل يجوز أخذه كما فى الاضرار لا يبعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاما للحن فى فتاويه اه سم على منهج (قوله  
 ويحتمل بيديه جميعا) أى بعد سد اللحد وان كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لانه مطلوب (قوله ثلاث حشيات) وينبغى الاكتفاء  
 بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون \* (فرع) \* لو وضع الميت فى القبر فى غير الحد ولا شق وأهل التراب على جنته فالوجه تحريم  
 ذلك لان فيه ازراءه وانما كالحرمته ثم رأيت مر أفنى بجرمة ذلك وبلغنى من ثقة شيخنا الشهاب بر كان يقول بجرمة  
 ذلك اه سم على منهج \* (فائدة) \* وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوى وذكر انه وجد بخط والده قال وجدت مامثاله حدثنى  
 الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بن اوتيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده  
 أى حال ارادته وقرأ عليه انا أنزلناه فى ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت فى كفنه أو قبره لم يذهب ذلك الميت فى القبر اه  
 هلقمى وينبغى أولوية كونه فى القبر أى التراب اذا كانت المقبرة منبوشة لا فى الكفن



(قوله فلا يرتفع قبره) هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلهم به ذلك (قوله وقبري صاحبيه كانت كذلك) اى فى ابتداء الامر اما بعد - وادوات البناء فلا تدرى صفتها لكن فى حج مانصه ورواية البخارى انه سئل عنها البهيقي على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلىح زمن الويلد وقيل عمر بن عبد العزيز اه وهى صريحة فى ان التسنيم حصل بعد وفاته ايضا لما صح عن القاسم بن محمد ان عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فاذا هى مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الجراء (قوله ان تسنيمه اولى لما مر) هو كون التسطيع صار شعارا للروافض (قوله ولا يدفن اثنان فى قبر) وينبغي ان يلحق بهما واحد وبعده بعض بدن آخر وظاهر اطلاقه ولو كانا بيين او صغيرين (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض فى الحدا فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ ١٩٩

النبش حينئذ اى وضعوا على وجهه جائزا من وجع المكان والاقلوا لمحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم ا ه س على منهج (قوله وان اتحد النوع الخ) قال س على منهج بعد مثل ما ذكرتم يستثنى من هذا ما لو اوصى الميت بذلك فينبغى الجواز لان الحق له كما لو اوصى بترك التوبين فى الكفن اه وينبغي ان يحل ذلك اذا اوصى كل من الميتين بذلك كان اوصى الميت الاول بان يدفن عنده من مات من اه له واوصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ما لو اوصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ولم تسبق وصية من الاول فلا يجوز دفنه على الاول لان فيه هتك حرمة الاول ولم يرص بها وكذا لو اوصى الاول دون الثانى لان دفنه وحده حقه ولم يسقطه ثم

امالومات لم يدار الكفر فلا يرتفع قبره بل ينبغي اثلا يتعرض له الكفار اذا رجع المسلمون قاله المتولى وكذا لو كان موضع يخاف نبشه لسرقه كنفه أو عداوة أو نحوها - ما كما قاله الاسفوى والحق الاذرى به ايضا مالومات يلبدعة وخشى عليه من نبشه وهتكه والتشبه به كما فعله ببعض الصلحاء وأحرقوه (والصحيح ان تسطيعه اولى من تسنيمه) لان قبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه كانت كذلك كما صح عن القاسم بن محمد وورد أنه صلى الله عليه وسلم لم يسطح قبر ابنه ابراهيم فلا يؤثر فى ذلك كون التسطيع صار شعارا للروافض اذا السنة لا تترك لجموافقة أهل البدع فيها وقول على رضى الله عنه أمر فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تدع قبر امير قرا لا تسوية لم يرد به تسوية بالارض بل تسطيعه جمعها بين الاخبار ومقابل الصحيح ان تسنيمه اولى لما مر (ولا يدفن اثنان فى قبر) أى لحدا وشق واحد ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حال الاختيار لا اتباع ذكره فى المجموع وقال انه صحيح فلودفنه ما ابتداء فنه من غير ضرورة حرم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو اجمع ولداه وان كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كما جرى عليه المصنف فى مجموعته تعالى السرخصى لانه بدعة وخلاف ما درج عليه السلف ولانه يؤدى الى الجمع بين البرائتى والناجر الشقى وفيه اضراء بالصالح بالجار السوء وفى الامم ويفرد كل ميت بقبر الى ان قال فان كانت الحال ضرورة مثل ان تكثر الموتى يقل من يتولى ذلك فانه يجوز ان يجعل الاثنين والثلاثة فى القبر وعبرة الانوار ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء الا ضرورة متأكدة اه ودليله ظاهر كما فى الحياة (الا ضرورة) ككثرة الموتى وعسر افراد كل واحد بقبر فيجمع بين الاثنين فأكثر بحسب الضرورة وكذا فى ثوب لا اتباع فى قتلى احدى رواه البخارى (فيقدم) حينئذ

ما ذكره من كل حيث قلنا بحرمة جمع اثنين فى قبر لانه اوصى بمحرم ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فى الواصى بسائر الامور من انه لا تنفيذ وصيته به الا أن يقال حين الوصية لا تحريم كالواصى بان يكفن من ماله فى ثوب واحد فانه جائز مع كون الثلاثة واجبة لان وجوب احق له وقد اسقطه فكذا يقال هنا (قوله الا ضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة فى مصر ناهى الاحتياج لدراهم تصرف للمستكم على التربة فى مقابلة التمكن من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن فى غير ذلك الموضع (قوله وعسر افراد كل واحد بقبر) أى ففى مهل افراد كل واحد - ولا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو فى غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ونسب زيارته وغاية تنعدها التراب وأى مانع منه (قوله وكذا فى ثوب) أى ويجوز بينهما جازئ بأخذ ما باقى

(قوله وهو الاحق بالامامة) قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما صرح في الصلاة على الميت من انهم اذا ساووا في الفضيلة يقرع بينهم وانهم اذا تربعوا لا ينحى الاسبق وان كان منفضولا الاما استثنى بأنى هنا وان ما ذكره من استثناء الاب والام يأتي هناك ايضا وقد يفرق بان المدة هنا مؤبدة بخلافها ثمانية وبان القصد من الصلاة الدعاء والافضل أولى به وفيه ما نظر اه وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على انه اذ سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع اولافى اللحد لغيره وان كان أتى وذلك الغير ذكر او كان ولدا وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وانما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضعه في اللحد أولا الا فيما استثنى فليست تأمل ويجزى وانظر لودن ذميا في اللحد هل يقدم الى جدار القبر اخفهما كقرا وعصيانا اه سم على منهج (أقول) القياس نعم (قوله وأم على بنت) بقى الخشنى هل يقدم على امه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل ٢٠٠ عدم الذكورة فيه نظر اه سم بالمعنى والا قرب الثانى لان الاصل المحققة

واحتتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أى وان كان الجمع محرما بان لم تدع ضرورة اليه (قوله كما جزم به) أى بقوله ندبا (قوله أمانبش القبر الخ) قال سم على منهج بعد ما ذكر وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيها ان كان هناك هناك الحرم من بها كان تظهر رائحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك رائحة الحاجة كان لم يتيسر له مكان بشرط ان لا يكون هناك رائحة بفسخه وورائته كما هو القرض اه ما قرره مر وانظر هل حرمة الدفن لاثنتين بالضرورة على ما صرح

(أفضلهما) وهو الاحق بالامامة الى جدار القبر من جهة القبلة لما صرح انه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن اكثرهم قرأ نافية قدمه الى اللحد لكن لا يقدم فرع على اصله من نفسه وان علا حتى يقدم اللحد ولو من قبل الام وكذا اللحد قاله الانسوى فيقدم اب على ابنه وان سفل وكان أفضل منه لحرمة الابوة وأم على بنت كذلك اما الابن فيقدم على امه لفضيلة الذكورة ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخشنى وهو على المرأة ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كما جزم به ابن المقرئ في غشيه ولو كان الجنس متحدا أمانبش القبر بعد دفن الميت لدفن آخر فيه أى فى اللحد فمتنع ما لم يبل الاقل ويصير ترابا وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعلمهم ذلك به تلك حرمة عدم حرمة نبش قبره للحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثانى ان لم تظهر له رائحة اذ لا هنك الاول فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما علم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يترك عليه ولا يسقط اليه (ولا يطأ) عليه فيكون مكروها الحاجة بان حال القبر دون من يزوره ولو اجنبا بان لا يصل اليه الابوة فلا يكره وفهم بالاولى عدم المكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم الجلوس والخوض في قبور الميت واحترامه وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جلد خيله من أن يجلس على قبر ففسد الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا في مسنده بالفظ من جلس على قبر يبول عليه

حق في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميين في اللحد بالضرورة فليراجع لا يقال العلة في حرمة الجمع انه قد آو يتأذى احدهما بعد ذاب الاخر والكفار كلهم معذبون لانا نقول لوسلنا ان العلة ذلك فعذاب الكفار يتفاوت فليست تأمل اه وقوة كلامه تعطى ان الاقرب عنده الحرم وقوله كان تظهر رائحته لو شفى في ظهوره الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان قرب زمن الدفن حرم والافلا (قوله فمتنع) أى ولو احتجنا بذلك على ما هو ظاهر اطلاقه وفي الزيادة ومجمله عند عدم الضرورة اما عندهما فيجوز كما في الابتداء رملى اه قال حج ولو وجد عظمه قبل كمال المحترمة وجوب ما لم يتحج اليه أو بعده فحاه ودفن الاخر فان ضاق بان لم يمكن دفنه الاعليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس به عيلا لان الايداء هنا أشد اه وظاهر الحرم وان وضع بينهما حائل كالمفرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروها الحاجة الخ) قال حج وظاهر ان المراد به محاذى الميت لاما اعتيد التحويل عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذابه لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له اه رحمه الله

(قوله من تراب القبر) واهل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً أخذ من التعليل بان ذلك للرضا بما صار اليه الميت فليتامر اه  
 سم على منهج وبني ما لو فقد التراب فهل يشترط له أم لا فقه نظروا الاقرب الثاني (قوله فلهذا أولى) ظاهره وان لم يصل التراب  
 الى جسد الميت للهالة المذكورة ولو قيل بان محل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسد وأما اذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيداً  
 ثم رأيت عبارة شيخنا الزيايدي قوله وان يسهل للحد الخ اما اصل السد فواجب ان أذى عدمه الى اهالة التراب عليه والافتدوب  
 وعلى هذا يحمل قول الشارح في غير هذا ١٩٨ الكتاب ان السد مندوب رملي (قوله يحنو حشوا) عبارة الحملي وقوله

حشوات من يحنى لغة في يحنو اه  
 وفيه اشعار بان يحنو أفصح من  
 يحنى وعبارة الشارح تحالته وفي  
 كلام المختار ما وافق كلام الحملي  
 رحمه الله تعالى (قوله زاد الحب  
 الطبرى) أى فى الاولى اللهم انقنه  
 الخ لعل الحكمة فى جعل هذا مع  
 الاولى وما بعد معه الثانية الخ  
 ان اهم احوال الميت بعد وضعه  
 فى القبر سؤال الملائكة فتناسب ان  
 يدعى له بتلقين الحجة وبعد السؤال  
 تصعد الروح الى ماء دلها  
 فتناسب ان يدعى له بفتح أبواب  
 السموات وروحاً وبعد يسهل  
 الميت فى قبره فتناسب ان يدعى له  
 بجفاف الارض عن جنبيه (قوله  
 عند المسئلة) أى السؤال وقوله  
 بحجته أى ما يحتاج به على صحة ايمانه  
 واطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت  
 ممن يسئل كالطفل واطلاقه يشمل  
 أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء  
 أو اخرها وينبغي تقديم الآية على  
 الدعاء أخذ من قوله زاد الحب  
 الخ (قوله اللهم افتح أبواب السماء  
 لروحه) ولا ينافى هذا ان روحه

من تراب القبر ويكون الحشى من قبل رأس الميت لانه صلى الله عليه وسلم حشى من قبل رأس  
 الميت ثلاثاً واه البيهقي وغيره باسناد جيد وما فيه من اسراع الدفن والمشاركة فى هذا  
 الغرض واظهار الرضا بما صار اليه الميت وظاهر صنيع المصنف ان أصل سد اللحد  
 مندوب كسابقه ولا حقه فيجوز اهالة التراب عليه من غير سدوبه صريح جمع لكن بحث  
 آخرون وجوب السد كما عليه الاجماع القهلى من زمنه صلى الله عليه وسلم الى الآن فصره  
 تلك الاهالة لما فيها من الازراء وهدن الحرمة واذا حرمنا ما دون ذلك ككبسه على وجهه  
 وحمله على هيئة مزرية فلهذا أولى اه ويجرى ما ذكر فى تسقيف الشق وفى الجواهر  
 لو انهم دم القبر بخير الولى بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اه ووجهه انه يقتضى  
 الدوام ما لا يقتضى فى الابتداء والحق بانهم دامه انهم يترابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام  
 حيث لم يحنى عليه لمحوسب أو يظهر منه ريح والاوجب اصلاحه فطعا والتعبير بالحشوات  
 هو الافصح من حشى حشوا وحشيات ويجوز حشوا يحنو وحشوا او حشوات ويسن ان  
 يقول مع الاولى منها خاقنا كم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنمنا نخرجكم تارة  
 أخرى زاد الحب الطبرى اللهم انقنه عند المسئلة بحجته وفى الثانية اللهم افتح أبواب السماء  
 لروحه وفى الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه وضابط الدنو ما لا يحصل معه مشقة لها  
 وقع فيما يظهر فى لم يدن لاسن له ذلك دفعاً للمشقة فى الذهاب اليه لكن قال فى الكفاية  
 انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً واستظهره الولى العراقى  
 وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما يحمل الاقول على التأكيد (ثم يمال) أى يصب التراب  
 على الميت (بالماسح) بفتح الميم جمع سحاة بكسرها وهى آلة تمسح الارض بها ولا تكون  
 الا من حديد بخلاف الجرفة قاله الجوهرى والميم زائدة لانها مأخوذة من السحوى  
 الكشف وظاهر ان المراد هنا هى أو ما فى معناها وحكمة ذلك اسراع تكميل الدفن وانما  
 كان ذلك بهد الحشى لانه أبعد عن وقوع اللبثات وعن تأذى الحاضرين بالغبار (ويرفع  
 القبر) بدارنا مشر المسلمين (شبرا) تقرى أى قدره (فقط) ليعرف فيزار ويحترم وكقبره  
 صلى الله عليه وسلم كما صححه ابن حبان فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد كما يحسنه الشيخ وهو ظاهر  
 بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الریح قبل اتمام حذره أو قل تراب الارض اكثرة الحجارة

اما  
 بعد ما عقب الموت لانا نقول ذلك الصمد للعرض ثم يرجع همافسكون مع الميت الى ان ينزل قبره فقلبه  
 للسؤال ثم تفارقه وتذهب حيث شاء الله (قوله وهو شامل للبعيد أيضاً) أى وللنساء أيضاً ومعلوم ان محله حيث لم يؤد قبرها  
 من القبر الى الاختلاط بالرجال (قوله بخلاف الجرفة) أى فانها تكون من الحديد أو من غيره (قوله أى قدره فقط) أى فلوزاد  
 عليه كان مكروها (قوله فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد) أى ولومن المتبعة المنبوءة

في جواز النظر فيما يظهر امان تعزيتهم اللاجنبى فحرام قياسا على سلامها عليه واحترزنا بقولنا  
 في الجملة عن تعزية الذي بمثله فانها جائزة لا مندوبة على ما باتى فيه وهى لغة التسلية عن  
 يعزى عليه واصطلاحا الامر بالصبر والحمل عليه بوعدا الاجر والتخدير من الوزر بالجزع  
 والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بجبر المصيبة ونسن (قبل دفعه) لانه وقت شدة الجزع  
 والحزن (و) لكن (بعده) اولى لاشتغالهم قبله بتجيزه واشدة حزنهم حينئذ بالمفارقة نعم  
 ان اشتد جزعهم اخبر بقديهم اليصبرهم وتقدم (ثلاثة ايام) تفريرا فذكره بعد هالان  
 الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد حزنه وقد جعلها النبي  
 نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاث الا  
 على زوج أربعة أشهر وعشرا رواه البخارى ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو  
 ظاهر كلام الروضة وبه صرح جمع منهم القاضى أبو الطيب والبيهقي وابن الصباغ  
 والماوردى وابن ابي الدم والغزالي في خلاصته والصيرى في شرح الكفاية وصاحب  
 الكافي والاقناع وهو المعتبر والقول بانه من الدفن مفرع على ان ابتداء التعزية منه أيضا  
 لامن الموت فقول المصنف في مجموعهم وغيره قال أصحابنا وقت من الموت الى الدفن وبعده  
 بثلاثة ايام مراده به ما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا ان مذهبنا استحباب ما قبل الدفن  
 وبعده ثلاثة ايام وبه قال أحمد اه والذى قلناه هو قول احمد كما اقتضاه كلام المستوعب  
 وغيره للحنابلة هذا كما بالنسبة لحاضر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو وجسه  
 أو عدم علمه كما يجنبه الأذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تمحيته وينبغي ان يلحق به ما كل  
 ما يشبهها من اعذار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم وزوال المانع وبجث الطبرى وغيره  
 امتدادها بعد ذلك ثلاثة ايام وارقتضاه الاسنوى وغيره وتحمل بالمكتوبة من الغائب  
 ويلحق به الحاضر المعذور بعرض ونحوه وفي غير المعذور وقفة (يعزى) بفتح الزاى (المسلم)  
 أى يقال في تعزيتهم (بالمسلم اعظم الله أجرك) أى جعل له عظيم ايام في ذلك دعاء بكثرة  
 مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجرا (وأحسن عزاءك)  
 بالمدادى جعله حسنا وزاد على المحرر (وعفرتك) لكونه لا ثق بالحال وقدم الدعاء له يعزى  
 لانه مخاطب ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الحضر أهل بيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بموته ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلاف من كل هالك ودرك من كل فائت  
 فبالحال فثقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب ووردانه صلى الله عليه وسلم  
 عزى معاذ ابا بن له بقوله اعظم الله لك الاجر وألهمك الصبر ورزقنا واياك الشكر ومن  
 احسنه كما في المجموع ان الله ما اخذ له ما اعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى وقد أرسل ذلك  
 صلى الله عليه وسلم لابنته لما ارسلت أخبرته ان ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أى يقال  
 في تعزيتهم (بالكافر) الذى (اعظم الله أجرك وصبرك) واخلف عليك أوجب بمصيبتك  
 أو نحو ذلك كما في الروضة كاصلا لكونه لا ثق بالحال قال اهل اللغة اذا احتمل حدوث

(قوله امان تعزيتهم اللاجنبى فحرام)  
 وقياس حرمة ردّها السلام على  
 الاجنبى حرمة ردّها على الاجنبى  
 المعزى (قوله قياسا على سلامها)  
 قضية القياس على السلام انها  
 لو كانت مع جمع من النسوة فتجمل  
 العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة  
 وهو ظاهر سيما اذا قطع بانتفاء  
 الرية (قوله عن يعزى عليه)  
 أى عن يعزى به وبعبارة الخطيب  
 عن يعزى عليه وهى ظاهرة (قوله)  
 كما هو ظاهر كلام الروضة) أى  
 فان وقع في اثنائه يوم ثم من الرابع  
 (قوله مراده ما قلنا الخ) أى  
 من قوله ومن هنا كان ابتداء  
 الثلاث من الموت الخ (قوله هذا  
 كما بالنسبة لحاضر) أى ولو بعدت  
 المسافة بينهما فى البلد وينبغي ان  
 مثل البلد ما جاورها (قوله وارقتضاه  
 الاسنوى) معتقد (قوله ويعزى  
 المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله  
 ان فى الله عزاء) أى تسليمة وقوله  
 من كل مصيبة ومن يعزى عنده  
 (قوله ان الله ما اخذ) قدمه على  
 ما بعده لانه فى مقام التسلية

(قوله لان الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وان كان صغيرا لكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مانعه ويظهر حل الدعاء لهم اى اطفال الكفار بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف ٢٠٣ صورة الصلاة (قوله غفر الله لميتك الخ)

وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من الناس في التعزية من قوالهم لا مشي لکم احدی مکروه وقولهم هو قاطع السوء عنکم هل ذلك جائز او حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يريدون بذلك الدعاء لاهل الميت بعد عدم توالی الهموم وتزاد فيها عليهم بموت غير الميت الاول بعده قريه صانه (قوله ولا تنقص عددك بنصبه ورفعہ) لان ذلك ينفعنا اى مع تخفيف القاف وبتشديد ها مع النصب (قوله وبدل على ذلك التعليل) هو قوله لان ذلك ينفعنا في الدنيا بتم كثير الجزية وفي الآخرة الخ (قوله لا ين نعيه مسلم برقد) هلا علم من قوله أولا ولا يعزى به (قوله بكى على قبر بنت له) اهلهام كلثوم ثم رايت في المواهب وامام كلثوم ولا يعرف لها اسم وانما تعرف بكنيتا ماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام ونزل في حفرتها على والفضل واسامة بن زيد وفي البخارى جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان فقال هل فيكم من لم يقارف اللبلة وقوله على القبر اى قبر ام كلثوم لان الكلام فيه (قوله وبالكاء عليه بعد الموت) ومعلوم ان الكلام في البكاء الاختياري اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف ثم رايت قوله واستغنى الرويانى الخ

مثل الميت أو غيره من الاموال يقال اخاف الله عليك بالهزل لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك والاخلف عليك اى كان الله خليفة عليك من فقدته ولا يقول وغفر لميتك لان الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) اى المحترم جواز ما لم يرج اسلامه والا فندبا بان يقال في تعزيته (بالاسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت لانه المسلم فكان اولى بتقديمه تعظيما للاسلام والحى كان ولا يقال اعظم الله أجره لانه لا أجر له اما الكافر غير المحترم من مرتد وحرى فلا يعزى كما يجنبه الا ذرى والاوجه كراهته كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافا لاسنوى في المهمات نعم لو كان فيها توفيقه لم يعد حرمتها ولو لمضى هذا لم يرج اسلامه فان رجع استحبت كما يؤخذ من كلام السبكي ولا يعزى به أيضا ويعزى الكافر بالكافر جوازا كما مرّت الاشارة اليه ما لم يرج اسلامه ولا فندبا بان يقال اخلف الله عليك ولا تنقص عددك بنصبه ورفعہ لان ذلك ينفعنا في الدنيا بتم كثير الجزية وفي الآخرة بالنفد من النار واستشكك في المجموع بانه دعاء بدوام الكفر قال فالحق ارتكبه ومنعه ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر قال ولا يحتاج الى تأويله بتم كثير الجزية اه وظاهر ان قول المجموع انه دعاء بدوام الكفر انه دعاء بتم كثير اهل الحرب ومن لازم كثرتهم امتداد بقاءهم فامتدادهم مع الكفر فيه دوام له ومعنى قول ابن النقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر انه لا يلزم من كثرة عددهم مع قطع النظر عن كونهم اهل ذمة بقاءهم على الكفر فهو نظر الى مدلول هذا اللفظ من غير قيد والمصنف نظر اليه بقيد بدل عليه السياق وبدل على ذلك التعليل السابق وكانهم لم ينظروا لذلك في مثل هذا المقام لان أحد الايتوهمه فضلا عن كونه يريد به وان دل عليه ما ذكر وظاهر انه لا ين نعيه مسلم برقد وحرى بخلاف نحو محارب وزان محصن وتارك الصلاة وان قتل حدا وينبغى للمعزى اجابة التعزية بنحو جزاء الله خيرا ولعالمهم حذفوه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) اى على الميت (قبل الموت) لما صح انه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده ابراهيم قبل موته والاولى تركه بحضرة المحتضر قال في الروضة كاصلها وبالكاء قبل الموت اولى منه بعده وليس معناه كما قال الزركشى انه مطلوب وان صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه اولى بالجواز لانه بعده يكون أسفعا على ما فات (و) يجوز (بعده) أيضا لانه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له وزار قبر امه فبكى وابكى من حوله روى الاول البخارى والثانى مسلم وبالكاء عليه بعد الموت مكروه كانه له في الاذكار عن الشافعى والاصحاب للحبر فاذا اوجبت فلا تبكين باكية فالحالوا وما للوجوب يا رسول الله قال الموت رواء الشافعى وغيره باسانيد صحيحة لكن نقل في المجموع عن الجمهور انه خلاف الاولى وبحث السبكي انه ان كان البكاء لكمة على الميت وما يحنى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وان كان للجنح

في البكاء الاختياري

(قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتمد ٢٠٤ (قوله ويجرم الذنب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيفان في باب

وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد  
دمع العين فلا يمنع منه واستثنى الروياني ما اذا غلبه البكاء فلا يدحى تحت النهي لانه مما  
لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لحبة ورقة كالبكاء على  
الطفل فلا بأس به والصبر اجل وان كان لما فقد من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته  
فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله  
تعالى (ويحرم الذنب بتعدد) الباء زائدة اذ حقيقة الذنب تعدد (شماله) وهو كما حكاه  
المصنف في اذكاره وجزم به في مجموعه عداه مع البكاء كواكه فاه واجبه لا لما يأتى  
والاجماع وجاه في الاباحة ما يشبهه الذنب وفي الحقيقة المحرم الذنب لا البكاء لان اقتران  
المحرم بجائز لا يصير محرما خلافا لجمع ومن ثم رد ابو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ذنب  
أو نسيانة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقا وهذه الامور محرمة  
مطلقا وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاها  
الكرب فقالت فاطمة وأبنتاه فقال ليس على أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا أباها  
أجاب ربا دعاه يا أباها جنة الفردوس مأواه يا أباها الى جبريل تنعاه (و) يحرم (النوح)  
وهو كما في المجموع رفع الصوت بالذنب ولو من غير بكاء وقيد بعضهم بالكلام المسجع  
والاوجه عدم التقييد لخبر النافذة اذ لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران  
ودرع من حرب رواه مسلم والسربال القميص وخص القطران بكسر الطاء وسكونها  
بالذكر لانه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنائز أشد شعريا (و) يحرم (الجزع)  
بضرب الصدر ونحوه كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجهه والقاء الرماد على الرأس  
ورفع الصوت بافراط في البكاء وكذا تغيب الزى وليس غير ما جرت العادة به كما نقله ابن  
دقيق العيد في غاية البيان قال الامام والاضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار جزع  
ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الافراط في رفع  
الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب والاصل في ذلك خبر الشيخين ليس منامن  
ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وخص الخد بذلك لكونه الغالب  
فيه والافضرب بقية الوجه داخل في ذلك ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به  
لقوله تعالى ولا تزروا زورا غيري بخلاف ما اذا أوصى به كقول طرفة بن العبد

اذا مت فانهبني عما أنا أهله \* وشقي على الجيب يا بيت معبد

وعليه جل الجهور خبر الصحابين ان الميت لم يعذب بيبكا أهله عليه وفي رواية بما نفع عليه  
وفي أخرى ما نفع عليه وهو بين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الرويتين  
قبها بمعنى مع أو اللسبية واستشكل الراعي ذلك بان ذنبه الامر بذلك فلا يختلف عذابه  
بامتنالهم وعدمه وأجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهد خبر من  
سن سنة سيئة وحاصله التزام ما قاله ويقال كلامه انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل

(قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتمد ٢٠٤ (قوله ويجرم الذنب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيفان في باب  
الشمادات اه خطيب وفي حج  
هنا ان النوح والجزع كبيرة (قوله  
وجاه في الاباحة ما يشبهه الذنب)  
أى جاء في اللفاظ المباحة الفاظ  
تشبه الذنب وليست منه (قوله  
فان البكاء جائز) القاء بمعنى اللام  
(قوله الى جبريل تنعاه) أى تخبر  
بوته وانما خصت جبريل لعلمه  
بقيامه عليه الصلاة والسلام  
وتكرار نزوله عليه وملازمة له وفي  
مختار الصحاح الذمي خبر الموت  
يقال نعم له ينعه نعيابوزنسي  
اه وهو صريح ما قلناه هذا ولكن  
الظاهر أنهم ترد ذلك بخصوصه  
وانما أرادت تذكر ما أثره الى  
جبريل تحسرا على عادة من  
يفقد صدقه فانه يذكركم ما أثره  
تأسفا وتحسرا (قوله كشق جيب  
ونشر شعر) أى وكضرب يد على  
أخرى على وجهه يدل على اظهار  
الجزع (قوله والقاء الرماد على  
الرأس) ومثله الطين بالاولى سواء  
منه ما يجعل على الرأس واليدين  
وغيرهما (قوله وليس غير ما جرت  
العادة به) أى للمصائب (قوله  
ودعا بدعوى الجاهلية) أى ذكر  
في تأسفه ما تذكره الجاهلية  
في تأسفها على ما فات (قوله  
ولا تزروا زورا غيري) أى  
لا تحمل مذنبه ذنب غيرها (قوله  
كقول طرفة) بفتح الراء واصله  
عمر وكفى القاموس وقوله ابن  
الهيثم أى وكان من شعراء الجاهلية

(قوله والاولى الاستغفارة) أى الدعاء له بالمغفرة كأن يقول أستغفر الله له أو اللهم اغفر له (قوله زدتم على المحرر) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المصنف المناسبة قلت أى وزيدتم عليه لانتافي أنهم مضرح بهم فى كلام الرافعى فى غير المحرر أو مأخوذة منه (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حج وان قال جمع محله فىمن لم يخلف وفاء أو فىمن عصى بالاستدانة اه فافاد انه لا فرق فى حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى باستدانة وغيره ٢٠٥ (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ

بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كأن اشترى شراء فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله أماما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع العقد عليه فى الدين يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهم فى الآخر تلخصه ول القبض بالتراضى نعم على كل منه ما اتم الاقدام على العقد الفاسد (قوله واستشكل فى المجموع البراءة بذلك) راجع لقوله سأل وابه (قوله للعاجزة والمصلحة الخ) أى فينتقل الحق الى ذمة الملتزم ولو اجنبيا وتبرأ ذمة المبت بذلك ويجب على الملتزم وفاء من ماله وان تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة قصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تعدد الوفاء من جهته أحسن التركة اه حج بالمعنى (قوله من التركة) ينبغى تعلنه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله وكذا عند المسكنة) أى التمكن (قوله

وهو لا يوجد الامع الامتثال بخلاف ما اذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اتم الامر فقط ومنهم من جعل الخبر على تعذبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا يوحون على الميت بما وعدوه من الخرافا وقال القاضى يجوز ان يكون الله قد راعى العذر عنه ان لم يكن عليه فاذا بكوا وبكوا عذب بذنبه لفوات الشرط وقال الشيخ أبو حامد الاصم انه محمول على الكافرو وغيره من أصحاب الذنوب ويكره رداء الميت بذكر ما آثره وفضائله للنهي عن المرائى والاولى الاستغفارة ويظهر رجل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثر من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شئت تربة أحمد \* أن لا يشم مدى الزمان غوايا

صبت على مصائب لو أنهما \* صبت على الأيام عدن لياها

(قلت هذه مسائل منثورة) \* أى متفرقة متعلقة بالباب زدتم على المحرر وهى أكبر زيادة وقعت فى الكتاب والفظن يرد كل مسألة منها ما يناسبها مما تقدم وانما جدها فى موضع واحد لانه لو فرقها لاحتاج ان يقول فى أول كل منها قلت وفى آخرها والله أعلم فيؤدى الى التطويل المتافى اغرضه من الاختصار (يبادر) بفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) قالوا ويستحب ان يكون ذلك قبل الاشتغال بغيره وغيره من أموره مسارعة الى فك نفسه لخبر نفس المؤمن أى روحه مع علاقة أى محبوسة عن مقامها الكريم يدينه حتى يقضى عنه رواء الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم فان لم يتيسر حال سأل وابه غرماء ان يجالوه ويحتالوا به نص عليه الشافعى والاصحاب واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ثم قال ويحتمل انه مراد ذلك مبرا للميت للعاجزة والمصلحة وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما (و) تنفذ (وصيته) مسارعة لوصول الثواب اليه والبر لا وصى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجملها (ويكره تقضى الموت اضر نزل به) فى بدنه أو ضيق فى دنياه أو نحوهما لخبر لا يتمين أحدكم الموت اضر اصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفى ما كانت

فى الوصية) ينبغى تعلنه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله أو نحوهما) أى كتمديد ظالم (قوله فليقل اللهم أحيني الخ) أى مع الكراهة (قوله ما كانت الحياة) أى مدة كون الخ (قوله وتوفى الخ) عبارة المحلى اذا كانت الخ ولعله انما عبر فى الاول بما وفى الثانى باذالان الحياة لا متدادها وطول زمنها تقدر عدة بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح =



= وليس فيه زمن بقدر قال حج تنبيه تنافى مذهبهما كلامه في مجرد تنبيهه أي الخالي عن كل منهما والذي ينبغي أنه لا كراهة لأن علمنا أنه مع الضرر يشرع بالتبرع بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لأن من شأن النفوس النقرة عن الموت فتنبه لا الضرد دليل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب الله لنا يدل على ندم تنبيهه بحبة لقاء الله كهو يلد شريف بل أولى اه (قوله لا انتقنه دين) أي خوفها حج أي أو خوف زيادتها (قوله وهو المعتمد) أي الاستحباب (قوله ويمكن حمل كلام المصنف هنا) أي بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستحباب (قوله كفى الشهادة) أي أو يلد شريف ككفة والمدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يلحق بمحال الصالحين ٢٠٦ هـ حج أقول ولا يتأتى أن ذلك من غنى الموت إلا إذا تمناه حالاً أو في وقت معين

أما بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفي تاتي فتوفى شهادته المح كقيل به في الجواب عن قول يوسف توفى مسلماً إلا أني (قوله غير الهرم) وهو كبر السن (قوله لعدم القطع بافادته) أفهم أنه لو قطع بافادته كعصب محمل النصد وجب وهو قريب ثم رأيت حج صرح به حيث قال بدل قول الشارح المضطرب بطرح محل النصد (قوله أو نحوها مما لا يعتد فيه) ومنه الأمر بالمداءة وبالنجس (قوله ويكرهه كراهه) أي الإلحاح عليه وإن علم نفعه له بعرفة طيب وليس المراد به الإكراه الشرعي الذي هو التمديد به بقوة عاجله ظالم إلى آخر شروطه (قوله وأما خبر لا تكرهوا مرضاً كم) جواب عما يقال لم استدل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالخبر ديت وقوله فقد وضعته أي فيقدم على من قال أنه حسن لأن

الوفاة خير إلى (لا انتقنه دين) فلا كراهة فيه مذهبهم الخبير البار بل قال الأذري أن المصنف أفتى باستحبابه له في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي وهو المعتمد ويمكن حمل كلام المصنف هنا في الأذكار والجموع عليه أما تنبيهه لغرض آخر فيمحبوب كفى الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره اغتاتنى الوفاة على الأسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التداوى) الحديث أن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم وروى ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود ما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء جهله من جهله وعلمه من علمه قال في الجموع فان ترك التداوى توكلاً ففضله وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بياناً للجواز وأفتى ابن البرزى بأن من قوى توكله فالتكليف أولى ومن ضعفت نفسه وقيل صبره فالدواء له أفضل وهو كما قال الأذري حسن ويمكن حمل كلام الجموع عليه ونقل القاضي عياض الإجماع على عدم وجوبه وإنما لم يجب ككل الميتة للمضطر وإساعة للقيمة بالجره عدم القطع بافادته بخلافهما ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة ونحوها مما لا يعتد فيه (ويكرهه كراهه) أي المريض (عليه) أي التداوى باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كافي الجموع لما فيه من التشويش عليه وأما خبر لا تكرهوا مرضاً كم على الطعام فإن الله يطعمهم ويسقيهم فقد وضعه البيهقي وغيره وأدعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كاصداقائه (تقبيل وجهه) خبر أنه صلى الله عليه وسلم قبل وجه عثمان بن مظعون بعد موته ولما في البخاري أن أبا بكر رضي الله عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وفيه نذبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم ولا يقتصر جوازه عليهم وفي زوائد الروضة في أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقبيله بالصالح وأما غيره فينبغي أن يكره (ولا بأس بالاعلام) وهو النداء (بعونه للصلاة) عليه (وغيرها) من دعا وترحم ومحاللة

مع من وضعه زيادة علم بالجرح للراوى (قوله كاصداقائه) ومنهم الزوجة والزوج فيما يظهر (قوله قبل وجه عثمان) بل في الحلي إسقاط وجهه في الحامين فلتراجع الرواية اه ثم مثل الوجه في ذلك تقبيل يده أو غيره من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد (قوله وينبغي نذبه لأهله) أي ولو كان غير صالح (قوله وجوازه لغيرهم) أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أي في أي محل كان كما يفهمه إطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث لا شهوة وأنه لا تبرك أو الرقة أو الشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغي الخ) هو ظاهر أن كان الغير معروفاً فإنه يصح إذا لم يوصف بصلاح بحيث يتبرأ به ولا يفساد فينبغي أن يكون مباحاً

(قوله بل يستحب) أي لولايه ذلك (قوله نبي النجاشي) أي أوصل خبره لاصحابه (قوله فانه يكره للنهي عنه) لامتنافة بين هذا وما من من حرمة تعديده شئنا له لما تقدم من ان ذلك فيما لو اقترن بكذا ونحوه (قوله وأما نظر العورة فحرم) قال حج الانظر احد الزوجين أو السيد بلا شهوة والا الصغيرة لما يأتي في الفكاح وقضيته حرمة المس وقد منما فيه وكتب أيضا قوله فحرم ظاهره ولول الحاجة بل ولواضروته وليكن ينبغي جوازها اذا كان به نجاسة واحتاج لازالها وظاهره ٢٠٧

وعبارة القوت هذا في غير الطنل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير أولا وقال البغوي لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وان كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اهـ ثم على منهج وقوله لا بأس أي لا حرج (قوله ولو يعمه لفقه الماء الخ) وليس من الفقه ما لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو أظهر الحى فيجب تقديمه غسل الميت لان الحى يعمه الصلاة عليه بالتيمم ان وجد ترابا أو فاقدا للظهورين بخلاف ما لو تطهر به الحى فان ذلك قد يؤدى الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة (قوله ثم رجده قبل دفنه) مفهوما انه بعد الدفن لا ينشأ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لضعفنا ما كفتنا به وهو التيمم (قوله ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرهما (قوله ويستتر عليه) أي ما رآه من خير وفي نسخة عكسه

بل يستحب ذلك كما في المجموع اذا قصد به الاعلام لكثرة المصلين لانه صلى الله عليه وسلم نبي النجاشي في اليوم الذي مات فيه لا يصحبه وخرج الى المصلى وصلى (بخلاف نبي الجاهلية) وهو يسكون العين وكسرها مع تشديد الاء مصدر نعا وممعنا كما في المجموع الذاء يذ كرم فخر الميت وما قره فانه يكره للنهي عنه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة) كأن يرى بدنه معرفة المغسول من غيره وهل استوعبه بالغسل أم لا لانه قد يكون فيه شئ كان يكره اطلاع الناس عليه وربما رأى مواد ونحوه فيظنه عذبا فيسبى به ظنا فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاول أما المعين للغسل فيكره له النظر الى غير العورة الاضرورة كما جزم به الرافعي وحكم المس كحكم النظر قاله في المجموع وأما نظر العورة فحرم وهي ما بين سرة وركبته (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لغيره كأن احترق اولدغ ولو غسل أتمرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يغسل محافظة على جنته لمدفن بجالها بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلا اليه بعد الدفن فانه يغسل لان مصير جميعه اليه ولو يعمه لفقه الماء ثم وجد قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم (ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) لانهم ماطهران فسكانا كغيرهما (واذا ماتا غسلا غسلا فقط) لانتطاع الغسل الذي كان عليهم ما بالموت (وليكن الغاسل أمينا) ندبا لان غيره قد لا يوثق باتيان به بالمشروع وقد يظهر ما يظهر له من شروبه يستتر عليه ويسن في معيئه ان يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقوع قال الاذرى ويجب ان لا يجوز تفويضه اليه وان كان قريبا لانه امانة وولاية وليس الفاسق من اهلها وان صح غسله كما يصح اذان الفاسق وامامته ولا يجوز نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالما بالبدن منه في الغسل (فان رأى) الغاسل من بدن الميت (خيرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) ندبا ليكون ادعى الى كثرة المصلين عليه والدعاه له (أو غيره) كمواد ونحوه رائحة وانتقال صورة (حرم ذكره) لانه غيبة لمن لا يتأتى الاستحلال منه وفي صحيح مسلم من ستر مسلم استره الله في الدنيا والاخرة وفي سنن ابي داود والترمذي اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرک من غسل ميتة او كتم عليه غفر الله له أربعين مرة (الاصلحة) كأن كان الميت مبتدعا مظهر البدعته فلا يجب

وهي أوضح (قوله وليس الفاسق من اهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه لهما) أي وقياس ما مر عنه في الاذان من أن التولية للهجة وان كان نصبه حراما ان يقال بجثله هنا (قوله وكتم عليه) أي ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفر الله له أربعين مرة) أي غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب الى أربعين

(قوله اقرع بينهما حتما) ظاهره ولو فمابينهم وينبغي تحصيله بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم ايضا ثم رابت حج صرح هنا بذلك فله الحد (قوله ويجرم المزعفر) اي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى من عفران العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك في كراهه المعصفر \* (فرع) \* رقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراها من جمل الخناء في يدي الميت وربليه واجبنائه بان الذي ينبغي ٢٠٨ ان يجرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان (قوله

وسبوغته) اي كونه سابل (قوله فانهم يتزاورون في قبورهم) فان قيل ظاهر الحديث استقرار الا كذا حال تزاورهم وهو لانها به وقدينا في ذلك ما مر في الحديث قبله انه يسلب سلبا سر يعاقت: يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهد فيها كغير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وامور الآخرة لا يقاس عليها في كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب للطبيب للمفلس) اي - لحياته بأن يتركه (قوله فيكون من راس المال) تفريع على هذا القول اما على النذب فلا يجوز الا برضا الغرماء وفي حج بعد قوله مستحب ما نصه فلا يتقيد بقدره ولا يفعل الا برضا الغرماء لكن في المجموع عن الام انه من راس التركة ثم من مال من عايه موته وانه ليس اغريم ولا وارث منه وجزيمه في الانوار وظاهر ذلك انه مفرع حق على النذب ويوجه بتقدير نصليه بانه يتسامح به غالبا مع مزيد المصلحة فيه للميت اه وتقدم في الشارح في فصل

ستره بل يجوز التحدث به لينتزع الناس عنها والخبر يخرج مخرج الغالب وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر يدعته عند المطلعين عاينها المائلين اليها عليهم ينتزعون قال والوجه ان يقال اذا رأى من المبتدع مارة خير يكتفها ولا يندب لذكرها لئلا يغري يدعته وضلالته بل لا يهدى ايجاب التكتف عند نطق الاغرام به والوقوع فيها بذلك فقول المصنف المصلحة عائد للامرين (ولو تنازع اخوان) مثلا (أو زوجتان) اي في الغسل ولا مرجح (أقرع) بينهما حتما في خرجت له القرعة غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح (والكافر أحق بقريته الكافر) اي في تجهيزه من قريته المسلم لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض فان لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) المزعفر والكفن (المعصفر) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يجرم عليه المعصفر ويجرم المزعفر وحيث نذ فاطلا في المصنف كراهه المعصفر للرجال والنساء صحيح واما المزعفر فيكره في حق المرأة بطريق الاولى (و) تكره (المغالة فيه) اي الكفن بارتفاع عنه فليتركه لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سر يعاقت: فترى بالمغالة عن تحصيله في بياضه وظافته - وسبوغته فانهم مستحبون لغير مسلم اذا كفن أحدهم أخاه فليحسن كفنه أي يتخذ هذه أبيض نظيفة سائبا غونا لغير حسنوا كفن موتاهم فانهم يتزاورون في قبورهم (والمغسول أولى من الجديد) لانه للبلا والصديد والحى أحق لما روى أن الصديق رضي الله عنه أوصى ان يكتفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين وقال الحى أولى بالجديد انما هو للصديد (والصبي) أو الصبية (كبايع في ككفنه باثواب) ثلاثة تشبهه بالبائع وأشار باثواب الى ان هذا بالنسبة الى العدد لا في جنس ما يكفن فيه اذ ذلك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حيا (والخنوط) بفتح الحاء أي ذره كما مر (مستحب) لا واجب كما لا يجب للطبيب للمفلس وان وجبت كسوته (وقيل واجب) كالكفن فيكون من رأس المال ثم على من عليه موته ويتقيد بما يليق به عرفا لا لجماع الفعل عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الوصية وجوب الطبيب كما في المفلس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضا (ولا يحمل الحنازة الا الرجال) ندبا (وان كانت) الميتة (انثى) اضعف النساء عن حملها فيكره لهن ذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن (ويجوز حملها على هيئة مزرية) لحملها في غرارة أو قفحة وحمل الكبير على اليد أو الكتف لما فيه من الازراء به من غير نكاح بخلاف الصغير (وهيئة يخاف منها سقوطها) بل يحمل كما في المجموع على سريرا ولو ح وحمل

التكفين ان ما يستحب فعله للميت انما يكون في حق من جهز من ماله الى آخر ما تقدم فليراجع (قوله واجرى) وأي جمع الخلاف في الكافر) ولم يجزه احد في الغنبر والمسلك اه حج (قوله بخلاف الصغير) اي فانه لا بأس بحمله على الايدي مطلقا اه حج اي دعت حاجة لذلك ام لا

(قوله وإي شيء حمل عليه اجزأ) أي كفي في سقوط الطاب وشرط جواز ان لا يكون الحمل على هيئة ضرورية ومنه جملة على ما لا يليق به (قوله فلا بأس ان يحمل على الأيدي) أي بل يجب ذلك ان غلب على الظن تغييره وانفجاره (قوله نعم خباء الطعينة) اسم للمرأة في اليهود مخنار (قوله أبي الدحداح) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح بهملتان وفتح الدال اه وعبارة النور في التمدب نصها أبو الدحداح ويقال أبو الدحداح داححة الانصاري الصحابي بفتح الدال وبها من مهملتين قال ابن عبد البر لم اقف على اسمه ولا نسبها كثر من أنه من الانصار حليف لهم وقال غيره اسمه ثابت وعبارة جامع الاصول أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الاولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع بسكون الناء المثناة بمعنى المنى خلاف في اللغة في المختار مانصه تبعه ٢٠٩ من باب طرب وسلم اذا مشى خلفه

أو أمر به فغضى معه وكذا اتبعه وهو افعل واتبعه على افعال اذا كان قد سبقه فلتحقه واتبع غيره يقال اتبعه الشيء فقبعه (قوله ان عمك الشيخ) لم يذكره المحلى وقوله قال فانطلق عبارة المحلى فقال اذهب فواره (قوله كابتداء السلام) وفي نسخة لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الحاق المذكور بقضية الكراهة (قوله واما زيارة المسلم قبر خويبريه الكافر بخاترة) مفهوما انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير خويبري وهو الموافق لما تقدم عن الشافعي في اتباع جنازته ولو قيل بكراهته هنا كما تقدم من ان المعتد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسأني للشارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما ورد في تحريمها وهو بعمومه شامل

وأي شيء حمل عليه اجزأ فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يميل اليه ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل الى القبر (ويشذب للمرأة ما يشذبها كتابوت) وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لانه استعملها والخني مثلها وأول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازن بفت بحش وكانت رأته بالحشة لما اجرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لانه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح أما الذهاب فقدم انه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) لما رواه أبو داود عن علي انه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الشيخ الضال قدمات قال انطلق فواره ولا يبعد كما قاله الاذري الحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العبادة فيما يظهر وافهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشافعي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط ووما نازعه الاسنوي في الاستدلال بخبر علي في مطلق القربان لوجوب ذلك على ولده علي كما كان يجب عليه مؤتمه حال بيانه يمكن رد به ان الاذن له على الاطلاق دليل الجواز اذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من اهل ملته واما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر بخاترة كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استأذنت ربي لاستغفر لامي فلم يأذن لي واستأذنته ان ازور قبرها فاذن لي وفي رواية فزوروا القبور فانها تذكركم الموت (ويكره اللغو) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز واقتالوا وذكره جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا لله له

٢٧ في القريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا ان يحمل على ان المراد بها عدم الحرمه ويدل لذلك معاقبته بكلام الماوردي أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابيه اخذ ما بقي عن المناوي في ليله النصف (قوله لاستغفر لامي فلم يأذن لي) أي لموتها على الكفر ولا يقال هي ماتت زمن الجاهلية ولا شريعة ثم تخاطبهم الائمة قول شريعة عيسى كانت باقية اذ لم تنسخ الا يعنثه عليه الصلاة والسلام هذا وقد صرح ان ابويه احياء وآمنابه مهجرة له صلى الله عليه وسلم وعليه ففعل عدم الاذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سمع على حج فرضوا كراهة رفع الصوت بهم في حال المسير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غلده ترك فيه ووضع في النعش وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع

(قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قبل ندب ما يفعل الآن امام الجنازة من الجباية وغيرهم لم يعد لان في تركه ازراء بالميت وتعرضا للسكرام فيه وفي ورثته فليراجع (قوله فحرام يجب انكاره) اى وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها ينار) ظاهره ولو كان او لا مانع منه لان العلة موجودة فيه (قوله وكفنيهم) اى من بيت المال فالاغنيا حيث لا تركه والاخراج من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويغفر كما اشار اليه بعضهم تفاوت مؤن ٢١٠ تجهيزهم للضرورة اى حج وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وحازاد

من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالمومات شخص لا مال له وبقي ما لو كان المشتبه مرندا او حيا فكيف يكون الحال فيه لانهما لا يجوزان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جنتهم ما الله بهم الا ان يقال يجوزان هنامنه ويفتقر ذلك للضرورة لانه وسيله لتجهيز المسلم (قوله ودفنهم) اى في مقابر المسلمين فيما يظهر حذرا من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين ويحتمل ان يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكنار كما قالوه فيما لو ماتت كافرة في بطنها مسلم نمرات قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتى في غسل الشهيد اذا اختلط بغيره وفي حج ان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بهينه امامه الجهل فلا اى وبهينه دفع

فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا غفر الله لك واختار واصواب كافي المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يشتمل بالتفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وان هذا آخرها وبسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا وما يفعله له جهله القران من القراءة بالتمطيط واخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره (و) يكره (اتباعها ينار) في شجرة وغيرها لخبر لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار ولا نه يتفاد بذلك قال السوء روى مسلم ان عمرو بن العاصى قال اذا نامت فلا تعقبى نار ولا نائحة وروى البيهقي عن ابي موسى انه اوصى لا تقبى وني بصارخة ولا بجرة ولا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا فم لو احتج الى الدفن لبالا في الدالى المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل السراج والشعلة ونحوه ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (ولو اختلط) من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كان اختلط (مسلمون) أو واحد منهم (بكفار) أو غير شهيد شهيد أو سقط يصلى عليه بسقط لا يصلى عليه وتغذر القبر (وجب) خروج من عهد الواجب (غسل الجميع) وتكفنيهم (والصلاة) عليهم ودفنهم اذ الواجب لا يتم بدون ذلك ولا يعارض ما تقر حرمه الصلاة على الفريق الآخر ولا يتم ترك المحرم الابتك الواجب لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يعلم من قوله (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الاولى وغير الشهيد في الثانية بقصد السقط الذي يصلى عليه في الثالثة (وهو الافضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلى عليه والنية جازمة (أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما) في الاولى وفي الثانية ان كان غير شهيد وفي الثالثة ان كان هو الذي يصلى عليه (ويقول) في الاولى (اللهم اغفر له ان كان مسلما) ولا يحتاج الى ذلك في الثانية والثالثة لانتفاء المحذور وهو دعاءه بالمغفرة للكافر وبغفرته رده في النية للضرورة كن نسي صلاة من الخس وهذا التخير متفق عليه وما اعترض به من انه لا ضرورة لامكان الكيفية الاولى يرد بانها قد تنشق بتأخير من غسل الى فراغ غسل الباقي بل قد تتعين الاولى كان ادى افراد كل واحد منها الى تغير او انفجار اشد حروكة الموق

الا اعتراض على غسل الشهيد ايضا وكتب العلامة الشوبرى على قول التصرير ولا يقطى رأس الرجل الخ مانعه ويدفنون انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغسل الجميع احتياطا للاستبراء ولا احتياطا للاحرام وقد نبهه الثاني لان التغطية محرمه جزما بخلاف ترمازا على العمود اى والا قرب الاول لان التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر ولا نظرة لقطع والخلاف في ذلك نمرات في كلامهم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخط (قوله بل قد تتعين الاولى) هي اتفاقية فتكون بمنزلة قوله وقد تتعين الخ وعبارة حج بل تتعين أى الثانية ان ادى التأخير الى تغير وكذا تتعين الاولى الخ وهى أولى من عبارة الشارح

(قوله ويدفنون في المسئلة الاولى) أى سواء كان الميت الكافر بالغا أو صبيا لان الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجح قبولها في الصلاة عليه) أى وعليه فيجوز بها النية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أى فلا يحرم ولو بدون ستر العورة والاولى بالمبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة اذا خيف من تأخيرها الى غمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه (قوله ولا كذلك هنا) أى فان الشارع لم يحدد صلواته وقتا وجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعى الحاق ذلك بالوقت المحدود الطرفين (قوله وان لا يتقدم على القبر) ٢١١ أى المهل الذى يتقن كون الميت فيه

ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام (قوله على المذهب فيهما) أى فان تقدم بطات صلواته وانظر بما اذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع (قوله على ابي يضاء) وصف امه سما واسمه ادا عدد وتكلمة الصغاني اذا مات العرب فلان ابيض وثلاثة يضاء فالعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب اه محلى وما ذكره بخلافه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفده في سعة هذيم حيث قال قوله ثم خرجنا ثم المسجد حتى انتهينا الى باب ففتح رسول الله صلى على جنازة في المسجد الخ صاحب هذه الجنازة لا أعرفه ويحتمل انه سهيل بن البيضاء فان قدوم هذا الوفدة تسع كما تقدم اوله وسهيل توفى سنة تسع مقدمه عليه السلام من تبوك ولا أعلم عليه الصلاة

ويدفنون في المسئلة الاولى بين مقابر المسلمين والكفار ولو تمارضت نيتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلما وفي المجموع عن المتولى لومات ذى فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريته المسلم منه ولا حرمان قريته الكافر بالاخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان عدل واحد وقضية ترجح قبولها في الصلاة عليه وتوابعها وهو كذلك كما قال الاذرى وغيره انه الاصح وان اقتضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط اعمدة الصلاة) زيادة على ما مر (تقدم غسله) أى أو تيممه بشرطه اذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولان الصلاة عليه بمنزلة صلواته لنفسه حيا (وتكفره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه ما مر من كونه بمنزلة المصلى لان باب التكفين أوسع من الغسل بدليل ان من دفن بلا غسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بالتكفين وان من صلى عليه بلا طهر للعجز عما يطهر به تكرر الاعادة بخلاف من صلى مكشوف العورة للعجز عما يستتره به (فان مات به دم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (ونعذر اخر اجه وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لاتقاء شرطها وهذا والمعتمد خلاف الجمع من التأخيرين حيث زعموا ان الشرط انما يعتبر عند القدرة اعمدة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبه اذ يمكن رده بان ذلك انما هو لحرمه الوقت الذى حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة) اذا صلى عليها (و) ان لا يتقدم على (القبر) اذا صلى عليه (على المذهب فيهما) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ولان الميت كامم والثاني يجوز التقدم عليها لان الميت ليس بامام متبوع حتى يتعين تقديمه بل هو كمد جامع مع جماعة يستغفرون له عند سبده واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصلى عليها كما مر لو كانت خلف ظهره ويشترط أيضا ان يحجمه ما مكاه واحد كما قاله الاذرى وان لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثمانية ذراع فقرير يا تنزيلا للميت مغزلة الامام ويؤخذ منه كراهة مساواته وقدم بعض ذلك (وتجوز الصلاة عليه) أى الميت (في المسجد) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على ابي يضاء

والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الاخ سب لافيه نظرا وصفوا ان فيه نظروا تخيصة ان سهلا مكبرا توفى بعده عليه الصلاة والسلام فانه الواقدي وكونه صفوا ان فيه نظرا لان صفوا توفى قبلا لا يدروا الصواب حديث عماد بن مسلم الذى فيه افراد سهيل لا الحديث الذى بعده والله أعلم هذا في مسجد عليه الصلاة والسلام ولكنه صلى في مسجد بنى معاوية على ابي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشمة وكان قد شهد احدا اه يجره رحمه الله تعالى لكن في الاصابة من رواية ابن منده ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل واخلبه سهيل في المسجد قال وزعم الواقدي ان سهلا مكبرا مات بعد النبي عليه السلام



== وقال ابو نعيم اسم اخي سهيل صفوان ومن سماه سهلا فقد وهم كذا قال لكن ذكر فيها أيضا في ترجمة صفوان انهم اتفقوا على انه شهد بدرا وروى ابن اسحق انه استشهد بدير جزم ابن حبان بانه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين وبه جزم الحاكم ابو أحمد وتبعه اللواتي وقيل مات في طاعون همواس اه باختصار (قوله سهيل وأخيه) قال الحملي واسمه سهيل (قوله اذ هو خلاف الظاهر) قال حج ولما تقرر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون لهما ما بخلافه بعد غير الحسين يكون للفاعل فقط الى آخر ما طال به راجعه (قوله ويسن جعل صفوفهم) حيث كانوا ستة فاكثروا حج ومفهوماه من مادون الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة وقفة واخلفه وفي كلام سم عليه ما نصه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصوف ولا يصرحون بثلاثة صفوف بالامام اوصفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظرا لاول غير بعيد بل هو وجيه وقضية انهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الامام ولو قيل ٢١٢ يقف واحد مع الامام واثنان صفان يعدل لقربه من الصفوف الثلاثة التي طلبها

الشارع املوا كانوا اربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي ما لو كان الحاضر من ثلاثة فقط بالامام وينبغي ان يقف واحد خلف الامام والآخر ورأى من هو خلف الامام ويحتمل ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفا والاثنان صفان اقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث تعذره (قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ) وهو ظاهر الا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر ان يصحى الاول لانا انما سوينا بين الثلاثة لئلا يتركوها بتقديمهم كلهم للاول وهذا منتف

سهيل وأخيه رواء مسلم ولان المسجد أشرف من غيره وزعم انهما كانا خارجا غير معول عليه اذ هو خلاف الظاهر وما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعيف والذي في الاصول المعتدة فلا شيء عليه ولو صح وجب حمله على هذا جعلا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله وان أسأتم فلها أو على نقصان الاجر لان المصلي عليها في المسجد ينصرف غالبا عنها ومن صلى عليها في الصحراء يحضر دفنها غالبا فيكون التقدير فلا أجر له ككامل كقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة بجحزة طعام اما اذا خيف من ادخاله لتلويث المسجد فلا يجوز ادخاله (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فاكثر) لخبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب أي حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم فعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة آكد لحصول الغرض به وانما لم يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ويتأكد كذا في الجهر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة واليوم (واذا صلى عليه) أي الميت (فحضر من) أي شخص (لم يصل) عليه (صلى) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوي بها كافي المجموع الغرض والاصل في ذلك خبر انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة ومعلوم انهم اتحد دفنوا بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جع استحباب تأخيرها عليه الى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفردا (لا يعبد) ها أي لا يستحب له اعادتها

ههنا ولو لم يحضر الاستسبال بالامام وقف واحد مع اثنان صفوا واثنان صفوا احج وقضيته ان اقل الصف اثنان والجلعات (على الخمسة صفين والامام صفا) (قوله في الاوقات الناضلة الخ) ولعل وجهه ان موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة له فتستحب الصلاة عليه تبركابه حيث اخبر له الموت في تلك الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح (قوله الى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة الى دفنه (قوله ومن صلى لا يعبدها) وهل يجوز الخروج منها أي المعادة اظاهر انه يجوز الخروج منها لانها انقل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة اعادتها وأيضا اختلف فيها هل القرض الاولى أو الثانية على ما تقدم من الخلاف وما هنا فالاعادة غير مطلوبة بالمرّة فافتروا ولا فرق في ذلك بين ان يصلى منفردا أو جماعة وبقي طعنها ولا يقال القطع في الثانية فيه لاراء لانهم انفصل محض وليست مطلوبة بالكسبة ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذ من قول الشارح الا في بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا الخ وعبارة ابن حج واذا أعاد وقتها فلا فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له اعادتها) أي فتسكون مباه



(قوله ثم وجد ما يطهر به يعيدها) أي ندب بحيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ) يرجع هذا من باب التيمم وعبارته ثم بعد قول المصنف الأصح أن قطعها يتوضأ ٢١٣

لحاضران يتيمم ويصلي على الميت مردود قبل حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه ثم قال أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلا لأنه لا ضرورة إليه اهـ هذا والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل الفرض به ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه غنة (قوله وعلى الأول لو أعادها وقعت نقلا) أي ولو كان منفردا وفعلا هـ (قوله لتكتمهم من الصلاة الخ) يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر زيادة المصلين حيث أمن تغييره وعلى هذا يحمل ما تقدم بالهاتين عن ميم على منهج عن مرد (قوله خلافا للزركشي ومن تبعه) حيث قالوا ينتظرون الخ في مسلم مامن مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اهـ ابن حـ هذا وجرى العادة إلا أن بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعد أن يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غاب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه (قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أي

(على الصحيح) في جاعة ولا انفراد لان المعاد نقل وهذه لا يتنقل بها يعني أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فانها تعادوان وقعت الأولى نقلا كصلاة السببي نعم فاذا الطهورين إذا صلى ثم وجد ما يطهر به يعيدها قاله الفئال في فتاويه وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة خلال يصلي هنا ويعيدها أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أو لا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره والثاني تستحب له إعادة كغيرها وعلى الأول لو أعادها وقعت نفسه لا كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بيقينا وأما من لم يصل فتمنع صلاته فرضا لا يقال سقط الفرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لأننا نقول الساقط بالأولى حرج الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع واحد خصال الواجب المحيرويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية إذا لم يتم المقصود منه بل تعبد مصلحته بشكره الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنازة أذمة مقصودها الشفاعة لا بسقط بفعل البعض وإن سقط المخرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة عليه أي لا يندب التأخير (لزيادة المصلين) خبر أسرعوا بالجنازة ولا بأس بانتظار الولي إذا ربح حضوره عن قرب وأمن من التغيير وشمل كلامه ما لورجى حضوره أربعين أو مائة ولو عن قرب لتكتمهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشي ومن تبعه (وقائل نفسه) حكمه (كغيره في) وجوب (الغسل) له (والصلاة) عليه خبر الصلاة واجبة على كل مسلم بها كان أو فاجر أو أعمى الكافر وهو وإن كان منقطع الكف من رسل وهو حجة إذا اعتضد بأمور منها قول أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه بحمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه أنه منسوخ (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضرا وعكس) كل منهما (جائز) كما لو اقتدى في الظاهر بالعصر أو بالعكس وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلي عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ويشمل جميع ذلك قولنا لو نوى المأموم الصلاة على غيره من نواه الإمام جائز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للاتباع ونيل دعاء المارين وفي أفضل مقبرة بالمدأولى وبكره الدفن بالبيت كما قاله الفقهاء الآن تدعو إليه حاجة أو مصلحة كما سيأتي على أن المشهور أنه خلاف الأولى لما كروه وانما دفن عليه السلام في بيته لا خلافا لأصحابه في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم واستثنى الأذرى وغيره الشهيد

إذا عبرنا به (قوله كما سيأتي) أي في قوله ولو كانت الأرض مغسوبة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أي حيث أمكن الدفن فيه فإن كان بعلو كان مات على سقف لا يتأذى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه

(قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المغسوبة اما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أوجب المقدم)  
 اي ومنه الاب حيث نازعته الام فيقدم الاب عليها (قوله لهم الامتناع من دفنه) أي فيما في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى  
 (قوله لسبق حقهم) أي خفي وضعوه باختيارهم صار مستحقا فلا يمكن المشتري من اخراجه (قوله وأوجهها اجابة السيد)  
 ولعل الفرق بين هذا وما مر له من تقديم الحر القريب عليه في الصلاة ان المقصود من الصلاة الدعاء وهي من القريب أقرب اجابة  
 لشقيقته وما هنا من مؤن التجهيز ٢١٤ وهي واجبة على السيد فليست مل (قوله ولا يصير احق به مادام حيا) مقهوما انه بعد

فيسن أيضا دفنه في محل قد له أي ولو بقرب مكة أو نحوها مما يأتي قال ولو كانت الارض  
 مغسوبة أو سبها ظالم اشترها بما لم خيبت أو نحوها أو كان اهلها اهل بدعة أو فسق  
 أو كانت تربتها فاسدة للملوحاة أو نحوها أو كان نقل الميت إليها يؤدي لانقجاره فالأفضل  
 اجتنابها قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك فـ لو قال بعض الورثة يدفن في ما كرهه والباقيون  
 في المسبلة أوجب طالبا لا انتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في  
 مقبرتين ولم يوص الميت بشئ أوجب المقدم في الغسل والصلاة ان كان الميت رجلا قاله  
 ابن الاسـ تاذان استوا وافرغ فان كان امرأة أوجب القريب دون الزوج والظاهر كما  
 قاله الاذرى ان محله عند التساوي والا فيجب ان يتقرا الى الاصلح للميت فيجب طالبا كما  
 لو كانت احدهما اقرب أو اصلح أو مجاورة لاخبار والاخرى بالضد بل لو اتفقا على  
 خلاف الاصلح فالأوجه ان للعاكم اعتراضهم فيه نظرا للميت وبذلك صرح السبكي  
 ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه فيها  
 فيه من المنع عليهم فيجب ان يدفن في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكن في مالى  
 والباقيون في الاكفان المسبلة حيث يجاب الاول لجريان العادة بالدفن في المسبلة من غير  
 عار يلحق بذلك بخلاف الاكفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في ارض التركة فلها بائني لا  
 للمشتري من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع اما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن  
 للمشتري نقله لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسخ البيع ان جهل الحال والمحل الذي  
 دفن فيه للمشتري الاتقاع به بعد بدلا للميت أو اتفاق نقله ولومات وقيوت وتنازع قريبه  
 وسيد في مقبرتين متساويتين في الجباب منهما احتمالا ان بناء على ان الرق هل يزول بالموت  
 أولا وأوجهها اجابة السيد ولو أعد له نفسه قبرا لم يكره فيما يظهر لانه للاعتبار قال  
 العبادي ولا يصير احق به مادام حيا ووافقه ابن يونس واستغنى ما اذا مات عقبه ولا يجوز  
 دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه فان اختلفوا افرادوا بقبعة كما هو ويجوز جعل مقبرة  
 اهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد اذ مسجد عليه الصلاة والسلام كان  
 كذلك (ويكره الميت بها) اي المقبرة لما فيه من الوحشة وفي كلامه اشعار بعد الكراهة في

موتة يكون أحق به ويؤيده قوله واستغنى الخ ويغنى ان محله أيضا  
 مالم يوص بالدفن فيه فان اوصى  
 بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت  
 المقبرة ملكا أو مسـ بلة وافاد  
 قوله ولا يصير الخ انه لا يحرم على  
 غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم  
 على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك  
 اذا تعدى أحد بالدفن فيه  
 لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبشه  
 كما لو شرع في الاحياء وتجبر مواتا  
 يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك  
 اذا بناء غيره ملكه بالاحياء هذا  
 وينبغي ان يعلم ان ما جرت به العادة  
 الآن من حفر القساقي في المسبلة  
 وبنائها قبل الموت حرام لان الغير  
 وان جاز له الدفن لكنه يمنع منه  
 احترام البناء وان كان محرما  
 وخوفا من التنسنة ونظير ذلك  
 ما تقدم في الصلاة من انه يحرم  
 بعث السجاء جريد لتقرش في  
 المساجد الى حضور اربابها وعلوه  
 بان فيه تضيقا على المسلمين وانهم  
 وان جاز لهم رفعها يمتنعون منه

خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى احد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرم ماصرفه الا قول في البناء لان فعله هدر القبر  
 (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أي حيث وجد غيرها (قوله كما هو) أي من انهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار  
 (قوله ويجوز جعل مقبرة اهل الحرب) ومثلهم اهل الذمة وانما قيد بهم لان اهل الذمة الاحياء يحتصون بقبائرهم فلهذا المنع من  
 جهة احبابهم (قوله بعد اندراسها) قضيته انه لا يجوز قبل اندراسها وفيه ان الحربين لا احترام لهم بل يجوز اغراء الكلاب  
 على حية ثم فالقباس الجواز مطلقا قبل الانداس وبعده

القبر المنفرد قال الاسنوي وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصعرا او في بيت مسكون  
 ١٥ والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها  
 ويؤخذ من التعليل ان محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثيرا  
 في زنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكره (ويؤيد بستر القبر بثوب) عند  
 ادخال الميت فيه (وان كان رجلا) لانه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولانه استر  
 لما عساه يظهر مما كان يجب ستره وهو لا تثنى آكد منه لغيرها وللخشي آكد من الرجل كما  
 في حال الحياة (و) يسن (ان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم) للاتباع ويسن ان يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) في القبر  
 (شيئ) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بنقحها سميت  
 بذلك لانها آلت توضع الخد عليها أي يكره ذلك لانه اضاعة مال أي لئلا يكره لغرض قد يقصد  
 فلا تنافي بين العلة والمعلل لان حرمة اضاعته حيث لا غرض اصلا وأجابوا عن خبر ابن  
 عباس انه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة حمراء بانه لم يكن يرضاه لجله الصحابة  
 ولا علمهم وانما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة ان تلبس بعده  
 وروى البيهقي عن ابن عباس انه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع ان القطيفة أخرجت  
 قبل اهالة التراب على ما قاله في الاستيعاب ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله  
 عليه وسلم كما قاله الدارقطني عن وكيع بل السنة ان يضع بدل الخد حجارة أو لبننة ويفضي  
 بخد اليه أو الى التراب وتعبير المصنف صحيح فدعوى أن فيه ركة لان الخد غير مفروشة  
 فان أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها عجيبة وكان قائله غفل عن قول الشاعر  
 وزججن الحواجب والعيونا عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر اضمار العام له  
 المناسب وهو كلن فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه في تابوت) بالاجماع لانه بدعة (الا  
 في أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة وحكى فيها أيضا الضم  
 فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو  
 حريق بحيث لا يضبطه الا التابوت كما ذكره في التجريد ونقله عن الشافعي والاصحاب  
 وما اذا كانت امرأة ولا محرم لها يدفن فيها التلاميذ الاجانب عند الدفن كما قاله المتولي قال  
 في المتوسط ويظهر ان يلتحق بذلك دفنه بارض الرمل الدمنة والبوادي الكثيرة الضباع  
 وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها الا التابوت (ويجوز) بلا كراهة (الدفن  
 لئلا) لانه صلى الله عليه وسلم دفن اباؤا وبكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أيضا أما موتى أهل الذمة فسيأتي ان شاء الله في الجزية ان للامام منعهم من  
 اظهار جنائزهم نهارا (وكذا) يجوز (وقت كراهة الصلاة اذا لم يتجره) من غير كراهة لان  
 له سيئة مقدما أو مقارنا وهو الموت فان تجرأها كره كما في المجموع وظاهره التنزيه  
 ويمكن حمله على التحريم كسئلة الصلاة كما قاله الاسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم

(قوله عند ادخال الميت فيه)  
 مفهومه انه لا يندب ذلك عند  
 وضعه في النعش وينبغي ان  
 يكون مباحا (قوله ستر قبر ابن  
 معاذ) ويحتمل انه باشره وانه أمر  
 به (قوله من يدخله القبر) أي وان  
 زاد ما يليق بالحال كاللهم  
 افتح أبواب السماء لروحته واكرم  
 نزلته ووسع مدخله ووسع له في قبره  
 (قوله مع ان القطيفة أخرجت)  
 معتمد (قوله ويكره دفنه في  
 تابوت) أي او نحوه من كل ما  
 يحول بينه وبين الارض (قوله  
 وشمل) أي ما لا يكره للمصلحة  
 (قوله للدغ أو حريق) بالدال  
 المهملة والغين المجهمة (قوله وكان  
 لا يعصمه منها الا التابوت) قال ج  
 بعد ما ذكر بل لا يبعد وجوبه في  
 مسألة السباع ان غلب وجودها  
 ومثله النهري (قوله وقت  
 كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة  
 (قوله وظاهره التنزيه) معتمد

(قوله تنبر) بابه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أي من انه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوقه بالخضور) أي من منزله مثلاً (قوله قبراطان) أي منهما القبراط الاول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أي وحده مشى وحده الى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين (قوله بتعدددها) ينبغي ان صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم الى ان صلى عليهم دفعة لما قدمه من ان القبراط انما يحصل لمن جمع بين المشي الى المصلى وبين الصلاة نعم لا يحتاج لهذا التصور على النسخة الثانية (قوله واقتي به الوالد) في نسخة بعد ذلك نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قبراط دون من كان معها اهـ وأوضح منه له اجر في الجلة وهو انسب بقوله فحين لم يصل عليه لكن له اجر في الجلة وعبارة ابن العماد في كتاب الذريعة في اعداد الشريعة المسئلة الخامسة قال صلى الله عليه وسلم من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله قبراط ومن شهد لها حتى تدفن فله قبراطان قبل وما القبراطان بارسل الله قال مثل الحسين العظمين وسلم اصغرهما مثل أحد قوله صلى الله عليه وسلم فله قبراطان أي قبراط مضموم الى الاول كما في قوله تعالى قل أننكم لتكثرون بالذي خلق الارض في يومين الى قوله وبارك فيها وقد رقيها أقواتها في أربعة ايام سواء الساتلين أي يومين ٢١٦ مضمومين الى الاولين لانه قال بعد ذلك ثم استوى الى السماء الى قوله فقضاها

قال الاذرى وهو ظاهر اذا علم بالتهنى وعلى الكراهة حمل خبره لم عن عقبة ثلاث ساعات ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان نقبر فيها موتانا وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها وظاهر ذلك اختصاصه بالاوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل وجرى عليه الاسنوى قال وكلام الاصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك وقال الزركشي وغيره الصواب التعميم وهو كما قال ونقبر بضم الباء وكسر هاء أي تدفن (وغيرهما) أي الليل ووقت الكراهة (أفضل) أي فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر غيرهما السهولة الاجتماع والوضع في القبر وقول الاسنوى انما ذكره من تفضيل غير أوقات الكراهة عليهم التي تعرض له في الروضة والمجموع ولا يتجه صحته فان المبادرة مستحبة برده ما ذكرناه في الحثية ويحصل بالصلاة على الميت المسبوقه بالخضور معه قبراط من الاجر ويحصل منه به أو بالحضور معه الى تمام الدفن لا المواراة وحدها قبراطان للخبر الصحيح في ذلك فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل القبراط الثاني كما في المجموع لكن له اجر في الجلة ولوتعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القبراط بتعدددها كما استظهره الاذرى وبه أجاب قاضي حنيفة والبارزى واقتي به الوالد رحمه الله تعالى نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قبراط دون من كان معها (ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالحص وهو الجبس ويقال هو النورة البيضاء الجبر

سبع سموات في يومين فالج مجموع ستة ايام وهذا القبراط ذكر بعض المالكية انه منسوب الى جميع عمل الميت وذلك جز من أربعة وعشرين جز من عمل الميت أو هو قبراط من انواع عمله اي نوع واحد من انواع عمله لانا اذا عددنا الاعمال المتعلقة بالميت من تحويله الى القبلة وتلقينه الشهادة وقراءة سورة يس وتسليمه ونزع ثيابه وتسجيته ثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك الى حين دفن كانت انواع ذلك نحو امان أربعة وعشرين هكذا قال وما قاله وتكلفه يحتاج الى دأبل لانه

يلزم على ما قاله ان من حضر الميت من حين يحول الى القبلة الى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قبراطا وهو خلاف والمراد نص الحديث والله أعلم ثم قال في باب الصمد من باب الاثنين قال السراج بن الملقن الذي يظهر ان من شهد جنازة من فأكثر وصلى عليه ما صلاة واحدة انه يحصل له قبراط بكل واحد ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لان الشرع ربط القبراط بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين ان يحصل دفعة او دفعات اهـ كلامه ثم قال اعني ابن العماد وتعدد القبراط فيها لتعدد الاموات أولى لان باب الكرم واسع ولفظ الحديث من صلى على الجنائزة فله قبراط من اجر فان شهد لها حتى تدفن فله قبراطان فان الاول نكرة في سياق الشرط فتم عوم الشمول وقوله صلى الله عليه وسلم فان شهد لها حتى تدفن فله قبراطان يعني قبراط الصلاة وقبراط الدفن اهـ ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه لم ازل حريصاً على معرفة القبراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاماً قال القبراط نصف سدس درهم مثلاً ولا يجوز ان يكون المراد هنا جنس الاخر لان ذلك يدخل فيه ثواب الايمان واعماله كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنائزة ما يبلغ هذا فلم يبق الا ان يرجع الى المعهود وهو الاجر العائد الى الميت ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه ويجهزه وغسله والتعزية به وحمل الطعام الى أهله وتسكينهم وهذا مجموع الاجر الذي يتعلق بالميت فكان للمصلى

والجائز الى ان يقبر بمجموع الاجر الذي يتبعه باليت سدس دينار ونصف سدسه اه بتصرف قلت كان مجموع الاجر الحاصل على تجهيز الميت من حين القراق الى وضعه في الخدم وقضاء حق اهله واولاده دينار فللمصلي عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس فان صلى عليه وتبعه كان له قبر اطان منه وهما سدسه وعلى هذا فيكون نسبة القيراط الى الاجر الكامل في نفسه وكما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه واما قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أوزرع نقص من اجره او من عمله كل يوم قبر اطان فيحتمل ان يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس اجر عمله ذلك ويكون صغره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته فاذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلاً نقص منها كل يوم ألف حسنة وعلى هذا الحساب والله أعلم بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ألف حسنة كذا في نسخة وصوابه ألف حسنة اه ما رايته منقولاً عن البدائع والحاصل مما تقرر ان قبر اطان الجنائز من اثني عشر قبر اطا والكلب من أربعة وعشرين ثم رأيت في الفتح مانصه قوله من تبع جنازة فله قبر اطا زاد مسلم في رواية من الاجرو القيراط بكسر القاف قال الجوهرى أصله قراط بالتشديد لان جمعه قرايط فأبدل من احد حرفي تضعفه ياء قال والقيراط نصف دائق وقال قبل ذلك الدائق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم واما صاحب النهاية فقال القيراط جزء من اجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل انه كان يقول القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والاشارة بهذا المقدار الى الاجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فلمصلي عليه من ذلك قبر اطا ولم يشهد الدفن قبر اطا وذكر القيراط تقريرا للههم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابله وعدم جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه وليس الذي قال يعبد وقد روى البزار من طريق عجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً من أتى جنازة في أهلها فله قبر اطا فان تعها فله قبر اطا فان صلى عليها فله قبر اطا فان انتظرها حتى ٢١٧ تدفن فله قبر اطا فهذا يدل على ان لكل عمل من اعمال الجنائز قبر اطا وان اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى هذا فيقال انما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكور لكونهما المقصودين بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه ان لمن كان معها حتى يصلى عليها فيفرغ من دفنها قبر اطين فقط ويجب ان

والمراد هناهما أو أحدهما (والبناء)  
عليه كقبة أو بيت للنهي عنهما  
وخرج بتخصيصه تطمينه لانه ليس

٢٨ به في هذان القيراطين المذكورين ان شهدوا الذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الاعمال التي يحتاج اليها الميت فاقتراها وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة فمن الاول حديث كعب بن مالك مرفوعاً انكم ستفقدون بلادكم كرهها القيراط وحديث أبي هريرة مرفوعاً كنت أرى الغنم لاهل مكة بالقرايط قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعني كل شاة بقيراط وقال غيره قرايط جبل بكة ومن المحفل حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة اعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قبر اطا وقد جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل احد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد وأطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرايطنا هذه قال لا بل مثل احد قال النووي لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حبة والحبة ثلث القيراط والذرة تخرج من النارف فكيف بالقيراط قال وهذا قدر قيراط الحسنات فاما قيراط السبائك فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جزء من اجزاء عمل المقتني له في ذلك اليوم وذهب الاكثر الى ان المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله وقد فهمها النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بمثله القيراط باحد قال الطيبي قوله مثل احد تفسير للمقصود من الكلام لالفاظ القيراط والمراد منه انه يرجع بنصيب كثير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل احد وقال الزين بن المنير أراد تعظيم الثواب فله للعيان بأعظم الجبال خلقاً وأكثرها الى النجوم المؤمنة حباً لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه ولانه ايضا قريب من الخطابين يشتركان في معرفته وخص القيراط بالذكور لانه كان أقل ما يقع به الاجارة في ذلك الوقت وأحرى ذلك مجرى العادة من تقليل الاجر بتقليل العمل اه (قوله وخرج بتخصيصه تطمينه) معقد أي فلا كراهة فيه

(قوله فيجوز بناؤه وتخصيصه) ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما يجعل من بناء الخبارة على القبر خروفا من أن ينش  
 قبل إلا البيت لدفن غيره وعبارة حج بعد قول المصنف اقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسميع انه لو اعتاد سباع ذلك المثل الحفر من  
 موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يمنعها البناء كـ بعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي (قوله  
 نعم ان قصدت قبيل اضرحتهم التبرك لم يكره) ٢١٨ ومثلهما غيرها من الاعتبار ونحوها (قوله فقد صرحوا بانه اذا عجز الخ)

للزينة بخلاف الاول ويستثنى من ذلك ما اذا خشى نشه فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى  
 لا يقدر التباس عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشى عليه من نفس الضبع  
 ونحوه أو أن يجرفه السيل وسيعلم من هدم بناء المسئلة حرمة البناء فيها اذا اصل انه  
 لا يهدم الا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء  
 أكان اسم صاحبه أم لا في لوح عند راسه أم في غيره كافي الجموع نعم يؤخذ من قولهم  
 انه يستحب وضع ما يعرف به القبر وانه لو احتاج الى كتابة اسم الميت لمعرفته للزيارة كان  
 مستحباً بقدر الحاجة لاسيما قبور الاولياء والصالحين فانهم لا تعرف الا بذلك عند تطاول  
 السنين وما ذكره الأذري من أن القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس  
 عليه والنجاسة والتلويت بعيد الموقى عند تكرار النش في المقبرة المسئلة مردود  
 باطلا عنهم لاسيما والمحدثون غير محقق ويكره أن يجعل على القبر مظلة وان يقبل التابوت  
 الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول  
 لزيارة الاولياء نعم ان قصدت قبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الواجد رحمه الله تعالى  
 فقد صرحوا بانه اذا عجز عن استلام الجريسين له ان يشير بعصا وان يقبلها وقالوا أي  
 اجزاء البيت قبل فحسن (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسئلة) قال في المهمات بان جرت عادة  
 أهل البلد بالدفن فيها وان لم تكن موقوفة ومثله بالاولى الموقوفة (هدم) البناء وجوبا  
 لحرمة ولما فيه من التضييق على الناس ورواى أبى قبة أم يثام مسجد أم غيرها قال  
 الدميري وغيره ومن المسبل قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان عرب  
 العاصي أعطاه المقوقس فيها مالا جزيلاً وذكر انه وجد في الكتاب الاقل انها تربة الجنة  
 فكانت عرب بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لا أعرف تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين  
 فاجعلوها موتاكم وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها ويظهر رحله على ما اذا عرف  
 حاله في الوضع فان جهل تركه لاجل وضعه بحق كافي الكافس التي تقرأ أهل الذمة  
 عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكافي البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح  
 في الجموع بحرمة البناء في المسئلة قال الأذري ويقرب منه الحاق الموات به لان فيه  
 تضييقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء وما جمع به بعضهم  
 من حمل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر

أى فيقاس عليه ما ذكر (قوله بانه  
 اذا عجز الخ) يؤخذ من هذا ان  
 محلات الاولياء ونحوها التي تقصد  
 زيارتها كسبى أحد البدوى  
 اذا حصل فيها زحام يمنع من  
 الوصول الى القبر أو يؤذى الى  
 اختلاط النساء بالرجال لا يقرب  
 من القبر بل يقف في محل يتمكن  
 من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ  
 ما تبسرو يشير يده أو نحوها الى  
 قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله  
 ولو بنى في مقبرة مسئلة) وايض  
 من البناء ما اعتيد من توابت  
 الاولياء ثم رأيت سم على حج  
 استقر بهم المأوى على البناء بوجود  
 الهلة وهي تضيق الخ ومن البناء  
 ما جرت به العادة من وضع الاجار  
 المسماة بالتركية ثم رأيت حج  
 صرح بحرمة ذلك وينبغي ان يحمل  
 الحرمة حيث لم يقصد صونه عن  
 النش اي دفن غيره قبل بلاءه (قوله  
 ومثله بالاولى موقوفة) انما يظهر  
 هذا اذا جعلت الواو في قوله  
 وان لم تكن للحال والا فالوقوفة  
 داخلة في قوله وان لم تكن الخ  
 (قوله في الكتاب الاول) أى

التوراة (قوله اني لا أعرف تربة الجنة) أى لا اعتقد تربة الجنة الخ (قوله وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم  
 ما بنى فيها) حتى قبة امامنا الشافعى التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه فسادا فيمتنع الرفع  
 للامام أخذه من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ في المسئلة وان تيقن بلامن بها لانه لا يجوز الاتفا عيه بغير الدفن  
 فقول المتولى يجوز بهد البلاء المحمول على المملوكة اه حج وهو مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم



(قوله ويندب ان يرش التبر) أي بعد تمام الدفن مثل ذلك الاطفال وهو ظاهر زاد ج مالم ينزل مطر يكتفى اه حج وينبغي انه لو ثبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الا في قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه معتد ويفرق بان زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها بمحصل المقصود من تعهد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة رحمة الله بتسبيح الجريد (قوله المضجع) قال في المصباح المضجع بفتح الميم ٢١٩ والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع (قوله وان يكون طهورا باردا) أي ولو لمحا (قوله والظاهر كراهته بالنجس) سكت عن المستعمل ومفهوم قوله والاولى ان يكون طهورا انه خلاف الاولى (قوله يكره كافي الروضة الرش) وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به اكرام صاحب القبر كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر (قوله من الاشياء الرطبة) أي فيدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة (قوله ويمتنع على غير مالكة) أمال ملكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اه سم على منهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في لباني الاعمدة ونحوها على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من موضعه (قوله وقال ان علم بها) أي اجمع لها علامة عليه اعرفه بها

فبكره ولا يحرم اعدام التضييق والحرمه على مالوحي في المقبرة بيتا وقبة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا الوشاء لتأري فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والمعدة الحرمه مطلقا (ويندب ان يرش القبر بماء) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده ابراهيم ولما فيه من التفاؤل بالرحمة وتبريد المضجع للميت وحفظ التراب من تناثره والاولى ان يكون طهورا باردا قال الاذري والظاهر كراهته بالنجس أو تحريمه قلت والاوجه الثاني لما في فعل ذلك من الازراء بالميت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جداره ولا وجه للاول بل هو بعيد وخرج بالماء ماء الورد فيكره كافي الروضة الرش به لان فيه اضاعة مال وانما لم يحرم لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوي ولو قيل فيصريح لم يعدو ويؤيد ما ذكرنا قول السبكي لا بأس بالسبر منه اذ قصد به حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة ويكره ان يطلى بالخلوف أيضا (و) ان يوضع عليه حصي صغار لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه ابراهيم حصيا وهي بالمد والموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل مروى باسناد ضعيف ويستحب وضع الجريد الاخضر على القبر للاتباع وكذا الریحمان ونحوه من الاشياء الرطبة ويمتنع على غير مالكة اخذه من على القبر قبل يسه اعدام الاعراض عنه فان يبس جاز زال نفعه المتصور منه حال رطوبته وهو الاستغفار (و) ان يوضع عند رأسه حجرا خشبة أو نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال اتعلمهم اقبر أخى لا تدفن اليه من مات من أهلي وقضيته ندب عظم الحجر ومثله بنحوه ووجهه ظاهر فان قصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم وذو الموارد استحب به عند رجليه أيضا (و) ينسب (جمع الاقارب) للميت (في موضع) واحد للاتباع ولانه اسم على الزائر والمتمتع كما قاله الاسنوي الحساق الازواج والعققاء والمخارم من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الاصداق يقدم الاب ندبا الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور فاما اذا دفنوا في قبر واحد (و) ينسب (زيارة القبور) أي قبور المسلمين (للرجال) لخبر كنت منهم يتكلم عن زيارة القبور فزوروها فانها ذكر كم الاخرة وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال

وقوله قبر أخى أي من الرضاع (قوله ود) (و) (الماوردي الخ) وفيه نظر لانه خلاف الاتباع ج (أقول) قد يجاب بأن هذا وان لم يرد لكنه في معنى ماورد بجماجم ان في كل غمير ايعرف به القبر (قوله ولانه اسم على الزائرين) أي وارواح لارواحهم ج (قوله وينسب زيارة القبور) أي ويسن ان يكون الزائر على طهارة أي ويتأكد بذهب ذلك في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه



(قوله كان يعرفه) مفهوما أنه اذا مر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه وأنه اذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يعلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيه ما قبله اجمع (قوله فيسلم عليه) أي في جميع أيام الاسبوع ولا يختص ذلك بالاوقات التي اعتيدت الزيارة فيها وقوله لا يعرفه ورد عليه السلام فيه اشارة الى انه يؤدى الى المسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لان تكليفه اذ قطع بالموت (قوله اما زيارة قبور الكفار فباحة) ظاهره انه لا فرق فيه بين القريب وغيره لكن قال ج اما قبور الكفار فلا يسن زيارتهم ابل قيل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما مر في اتباع جنازته (قوله خلافا لما ورد في تحريمها) عبارة المناوي على ليلة النصف من شعبان نصها اما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ٢٢٠ ويجوز على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة

مطلقا ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت ففصل يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه واهل الماراد حضور خاص والافلاذ روح ارتباط بالقبور مطلقا ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ويمكن ان يقال له خصه بعدهم عن المدينة وضييق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج (قوله وحمل على ماذا

ما من أحد عز بغير أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام ويسن ان يقرأ عنده ما تيسر ويدعوله بعد توجهه الى القبلة والاجر له وللميت كما سيأتي بتقصي له في الوصايا ان شاء الله تعالى اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا لما ورد في تحريمها (وتكره) زيارتها للنساء ومن ملهن الخائفات لجزعهن وانما لم تحرم عليهن لخبر عائشة قالت قلت كيف أقول يا رسول الله تعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وانانا شاء الله بكم للاحقون (وقيل تحرم) خبره ان الله زوارات القبور وحمل على ماذا كانت زيارتهم للمعديدين والبكا والنوح على ما جرت به عادتهم أو كان فيه خروج محترم (وقيل تباح) اذا امن الافتتان عملا بالاصل والخبر فيما اذا ترقب عليها شيء مما هو وفهم المصنف الاباحة من حكاية الراعي عدم الكراهة وتبعه في الرخصة والمجموع وكذا في حكاية الحديث على ماذا كر وان الاحتياط للجواز ترك الزيارة لظاهر الحديث وحمل هذه الاقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هي فلا تذكره بل تكون من أعظم القربات لئلا كوروا الاناث وينبغي ان تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقصوى وهو المعتمد وان قال الاذرع لم أره للمتقدمين والوجه عدم الحاق قبور ابويها واخوتها وبقية اقاربهم بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الحاق (ويسلم الزائر) لقبور المسلمين ندبا مستقبلا وجهه قائله لا ما علمه صلى الله عليه وسلم لا صحابه اذا خرجوا للمقابر السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانانا شاء الله بكم للاحقون اسأل الله لنا ولكم العافية رواه مسلم زاد ابوداود اللهم لا تخرمنا اجرهم ولا تقربنا بهم لكن بئس وضعيف وقوله ان شاء الله للتبرك ويجوز ان يكون الموت في تلك البقعة أو على

كانت زيارتهم للعديد) لا يقال لا يصلح للعمل على ماذا كر لان النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة الاسلام والحرام اذا اقترن بغيره لا يصير حراما لاننا نقول لما كان الخروج بقصد حرم لانه وسيلة الى حرام كالمسافر اقطع الطريق فانه معصية لكونه وسيلة لها (قوله سائر الانبياء) زاد ج والعلما أي العاملين (قوله والاولياء) أي من اشهر تلك بين الناس ومعلوم ان حمل ذلك حيث اذن لها الخروج والسبب والولي (قوله أخذ من العلة) أي ما لم يكونوا علماء أو اولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي ان يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعته ولو قيل بعد اشتراط ذلك لم يكن بعد الان امور الاخر لا يقاس عليها وقد يشبهه اطلاقهم من السلام على أهل القبور مع ان صوت المسلم لا يصل الى جملتهم لو كانوا احياء (قوله قائله لا ما علمه صلى الله عليه وسلم) وينبغي للزائر ان يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أي ما شاء

(قوله فالقياس عدم جواز السلام) أى عليهم (قوله والدعاء ينفع الميت) وتصحق اجابة الداعي حيث توفرت فيه شروط الدعاء  
 ككل الحلال والاخلاص فى الدعاء وحضور القلب الخ وتحتل الاجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا  
 ينبغي تركه عند عدم استجماع الشروط (قوله من بلد موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة موتاهم فى القرافة ليس من النقل المحرم  
 لان القرافة صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبابة م ر ه سم على منهج أى ولا فرق  
 فى ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو فى انبابة فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان ٢٢١ فى البلاد الواحدة مقابر متعددة كباب

النصر والقرافة والازبكية  
 بالنسبة لاهل مصر فله الدفن  
 فى ايها شاء لانها مقبرة ببلده  
 ذلك وان كان سا كتاب قرب أحدها  
 جدا لعله المذكورة (قوله أربع  
 مسائل) وهى نقله من بلد لبلد  
 أو لعصراء أو من صحراء لعصراء  
 أو بلد (قوله بمسافة مقبرتها)  
 يعنى فلواراد النقل الى بلد آخر  
 اعتبر فى التحريم الزيادة على مثل  
 تلك المسافة (قوله قبل وصوله)  
 أى لا يتغير فيها غالبا ولو زادت عن  
 يوم ومن التغير اتفاحه أو نحوه  
 (قوله والمراد بمكة جميع الحرم)  
 فال حج وكذا الباقي أه والاولى  
 اذا وصل الى الحرم ان يدفن فى  
 مقبرته لافى غيرها لما علوا به  
 أولوية الدفن فى المقبرة بالنسبة  
 لغير هذه الاما كن على ان قولهم  
 الدفن فى المقبرة أفضل شامل لهذه  
 البلاد الثلاث (قوله فالحكم  
 كذلك) نقل سم على منهج عن  
 الشارح انه مال لخلافه أخذ  
 باطلاقهم (قوله وينبغى استثناء

الاسلام وان ان يعنى اذ أو ما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كفى حال الحياة  
 بل أولى (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أو قرب الاجابة  
 (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (الى بلد آخر) وان أمن تغيره لما فيه من تأخير  
 دفنه المأمور بتجهيله وتعريضه لهتك حرمة وتعبيره بالبلد مثال فالعصراء كذلك  
 وحيدة ذيفة نظم كما قاله الاسنوى منها أربع مسائل ولا شك فى جوازها فى البلد ين المتصلين  
 أو المنقار بين لاسيا والعادة تجارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة فى كل بلد بمسافة مقبرتها  
 أما بعد دفنه فسـ يأتى (وقيل بكرة) لعدم ما يدل على تحريمه (الأن يكون بقرب مكة  
 أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) امامنا رضى الله عنه وان نوزع فى ثبوته عنه اذ من  
 حفظ حجة على من لم يحفظه فضلا (وحينئذ فالاستثناء عائد للكرامة ويلزم منه عدم الحرمة  
 أو اليه مامعا وهو أولى كما قاله الاسنوى عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ومراعاة بالقرب  
 مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد بمكة جميع الحرم لان نفس البلد فال الزكشى  
 وغيره أخذ من كلام المحب الطبرى وغيره ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب  
 مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن قال وينبغى  
 استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته الى محل من الاما كن  
 الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الاذرى ومحل جواز نقله بعد غسله  
 وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنهم بمخو از نقله قاله  
 ابن شامة وهو ظاهر ولومات سنى فى محل بدعة ولم يمكن اخفاء مقبرته ونقل وكذا لومات أمير  
 الجيش ونحوه بدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من اخراجه والتبيل  
 به وقضية ذلك انه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها جاز لهم النقل الى ما ليس  
 كذلك وبجبت بعضهم جوازها لحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه غيره فقال هو  
 قبل التغير واجب وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن حبان ان يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا  
 وعلى سائر انبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر الى جوار جده الخليل عليه السلام  
 وان صح ما جاء اى الناقل له موسى عليه السلام لانه ليس من شرعنا ومجرد حكاية

الشهيد) أى من النقل فيحرم (قوله من الاما كن الثلاثة) أى أما غيرها فيحرم تنقيدها (قوله نفذت وصيته) أى ولو دفن بغيرها  
 نقل وجوبه لا بوصيته على ما يأتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقا (قوله وامن التغير) عطف تفسير (قوله على محل موته) أى أهل  
 محل الخ (قوله ولم يمكن اخفاء مقبرته نقل) أى جاز ذلك (قوله يعم مقبرة البلد ويفسدها) أى ولو فى بعض فصول السنة كان الماء  
 يفسدها من النيل دون غيره فيجوز نقله فى جميع السنة وينبغى ان محل جواز النقل ما لم يتغير والادفن بمكانه وبمخاط فى احكام  
 قبره بالبناء ونحوه بجعله فى صندوق (قوله جاز لهم النقل) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد

(قوله وقبل بلاه) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فحكت باء المصدم مدت اه وهي تقيدان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد (قوله ولا تيم بشرطه) أفهم انه اذا تيم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان تيممه في الاصل ان فقد الغسل أو ان فقد الماء ٢٢٢ جعل يغاب فيه وجوده وهو ظاهر (قوله فان لم يطلب المالك ذلك) شمل ما لو سكت

عن الطلب ولم يصرح بالمسححة فيجوز اخراجه وعبارة حج بعد قول المصنف مغصوبين وان غرم الورثة منه له أو قيمته ما لم يساخ المالك اه ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بان في اخراج الميت ازراء والمساححة جارية عنه له قال اقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب (قوله لو لم يجد غيره وهو الاصح) أي ويعطى قيمته من تركه الميت ان كانت والا فبن منققة ان كان والا فبن بيت المال قياسا سير المسلمين ان لم يكن هو منهم (قوله مطلقا) تغير أم لا (قوله وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي انه لو تيمى عنه لم ينش وهو ظاهر (قوله والاخيرين ضروريان) أي وبان الاخيرين الخ (قوله ولم يضمن بدله) أي أما لو ضمه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه اقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع لمالكه) أي وان تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه انه لا يشق

صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه هذا والاوجه عدم قتله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالاولى أولى كما يحتمل الشيخ رحمه الله (ونبشه بعد دفنه) وقبل بلاه عند أهل الخبرة بتلك الارض (للقفل) ولو نحو مكة (وغیره) ولو لاصلاة عليه أو تكفينه كما سيأتي (حرام) لما فيه من هتك حرمة (الاضرورة بان دفن بالغسل) ولا تيم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه اظهره تداركالا واجب ما لم يتغير أو يقطع ثم يصلى عليه (او) دفن (في ارض او) في (ثوب مغصوبين) وطلبهم ما مالكم ما فينبش حتما وان تغير وحصل هتك حرمة له يصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه او ممن يحتمل طه وهو ظاهر ثم محمل النيش ايضا في الكفن المغصوب اذا وجد ما يكفن فيه الميت والاحرم ايضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغیره بناء على قهر مالكة عليه لو لم يجد غيره وهو الاصح ولو كفن في حرير لم يجوز نبشه لانه حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة ودفنه في مسجدة كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر (أو وقع فيه) أي القبر (مال) مما يقول وان قل لخاتم فينبش حقا وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعه مال وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا وقيدته في المذهب بطلبه له قال في المجموع وليؤا فتوه عليه واعترض بموافقة صاحبه الانتصار والاسقة صاه له وعلى الاطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التسكين والدفن في المغصوب بان في الاول بشاعة بشق فجوفه والاخيرين ضروريان له فاحتياط له ما بالطلب بخلاف هذا قال الاذرعى ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النيش أو جوازه ويحتمل كل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم اه ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد بنش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه فان ابتلع مال نفسه فلا ينش ولا يشق لاستهلاكه حال حياته (أو دفن غير القبلة) وان كان رجلا له اليها فيما يظهر خلافا للمتولى فينبش حقا ما لم يتغير ويوجه للقبلة فان تغير فلا (للتسكين في الاصح) لان غرض التسكين الاسترواق وحصل بالتراب مع ما في نبشه من هتكه والثاني ينش قياسا على الغسل بجماع الوجوب وينش أيضا في صور كالدفت امرأة حامل بحجين ترجى حياته بان يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج اذ شقه لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترجى حياته فلا لكن يترك دفنها الى موته

وان كان عليه دين لاهلاكه قبل دفنها الغرامة به وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة (قوله وان كان رجلا له اليها) ظاهره وان رفع رأسه وتقدم عن الشيخ عميرة وحج التصريح بالحرمه وان رفع رأسه (قوله لكن يترك دفنها الى موته) أي ولو تغيرت لتلايدفن الجمل حيا

(قوله بل غلط فاحش) أى ومع ذلك لانهما فيه مطلقا بلغ سنة أشهر أو لا لعدم ثبوت خيانته (قوله خنى قدمت بينه الرجل) أى لان بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لظنها ٢٢٣ حصول الولد منه مستندة لمجرد الزوجية

(قوله أو نداوة) أى ولو قبلها عند

ظن حصولها ظنا قويا ولو علم

قبل دفنه حصول ذلك له وجب

اجتنابه حيث أمكن ولو عمل

بعيد (قوله والاصح خلافه)

ولعل الفرق بين هذه ومسئلة

النذران النذر لكونه حقا لله

تعالى وانشاء النذر التزامه

الغالب عدم تبسrine تشهده

وان نذره لمعين بخلاف من أقيمت

البينة على شخصه فانه يمكن عادة

اقامة غيرها (قوله وهو ظاهر)

أى فان تغيرت تفسيره منع معرفة

صورته لو أخرج لم ينش وان

كان له مال وتنازع فيه وحيث لم

ينش وقف الى الصلح (قوله لم

تلتزمهم اجابته) أى ويجوز

فينش لاخرجه (قوله أما بعد

البلا) محترز قوله وقبل بلاه عند

أهل الخ (قوله عند من مر) أى

من اهل الخبرة (قوله والاصلحين)

أى والعلماء والمراد بعارة ذلك

بناء محل الميت فقط لبناء القباب

ونحوها (قوله ويسن ان تقف

جماعة) أى قدر ما ينجر جزور

ويفرق لهما هـ ج (قوله واسألوا

له التثبيت) أى كان يقولوا اللهم

بنه فلواتوا بغير ذلك كالدكر على

القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان

حصل لهم ثواب على ذكركم وبقي

آياتهم به بعد سؤال التثبيت له هل

ثم تدفن وقول التثبيت ترك عليه نى حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر او بشر  
بمولود فقال ان كان ذكرا فعبدي حرا وانى فامتنى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله  
فينش ليعلم من وجدت صفته أو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلاقه أو انى فطلقتين  
فولدت ميتا ودفن وجهه حاله فالاصح فى الزوائد بنشه أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه  
انه امرأته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأته انه زوجها وان هذا  
ولدها منه وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة  
الرجل أو لحق الميت سبيل أو نداوة فينش لنقله أو قال ان رزقنى الله ولدا ذكرا فله على  
كذا ودفن قبل العلم بحاله فينش قطعاً للزناح أو شهدت بينة على شخصه واشتدت الحاجة  
ولم تتغير صورته فينش ليعرف على ما قاله الغزالي والاصح خلافه واختلاف الورثة فى  
ان المدفون ذكرا وانى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر غيرة ذلك فى المناسبات أو  
زعم الجاني شلل العضو ولو اصبعا فانه ينش ليعلم ذكرا ابن كج أو دفن فى ثوب مروهون  
وطالب المرتين اخراجه قال الاذرى فالقباس غرم القيمة فان تعذر ينش واخرج مالم  
تنقص قيمته بالبال أو تدعى بمولود فينش ليحققه القاتل باحد المتداعين وقبده  
البغوى بما اذ لم تتغير صورته وهو ظاهر أو دفن كافر فى الحرم فينش ويخرج على  
ماسايق فى الجزية ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصته بقيمة الورثة فلو طالب  
اخراج الميت لاخت ذلك لم تلزمهم اجابته وليس لهم بنشه لو كان الكفن من تفع القيمة  
وان زاد فى العبد فلهم النيش واخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرى ان المراد الزائد  
على الثلاث أما بعد البلاه عند من مر فلا يحرم النيش بل يحرم عمارته ونسوية ترابه عليه  
اذا كان فى مقبرة مسجلة لا امتناع الناس عن الدفن فيه اظنهم به عدم البلا ومحل ذلك كما  
قاله الموفق بن حمزة فى مشكل الوسيط مالم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته  
والامتنع بنشه عند الانحياق وايد بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الانبياء  
والصالحين لما فيه من احياء الزبارة والتبرك اذ قضيت به جواز عمارة قبورهم مع الجزم  
هنا بجامع من حرمة تسوية القبر وعمارته فى المسئلة (ويسن ان تقف جماعة بعد دفنه عند  
قبره ساعة يسألون له التثبيت) لانه عليه السلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه  
وقال اسئعظروا لاختيكم واسألوا له التثبيت فانه الا نيسئل ويستحب تلقين الميت  
المكلف بعد غام دفنه لخبر ان العبد اذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابه انه يسمع قرع نعالهم  
فاذا انصرفوا أتاه ملكان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد اهلاكه التراب اقرب الى حاله  
سؤاله فيقول ليا عبد الله ابن امة الله اذ كرما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله  
وان محمد رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية  
لا ريب فيها وان الله يبعث فى القبور وانك رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله

هو مطلوب أو لافيه نظر والا قرب الثانى ومثل ذلك بالاولى الا اذا نوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم

(قوله ولا يلقن طفلاً) أي لا يندب تلقينه (قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة) أي لانه لا يستل وأفاذا قصاره عليه ان غير من الشهداء يستل وبعبارة الزيادة والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيد الان شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافاً للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وان مصق وذري في الریح ومن اكلته السباع (قوله وأتقى به الوالد) خلافاً للحج (قوله لا يستلون) أي فلا يلقنون واهل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من انه يدعى لهم بما يدعى به غيرهم ان الدعاء لا لانبياء بالصلاة مطلوب بل لزيادة ٢٢٤ الدرجة فطاب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التلقين تذكيرهم

بما يجبون به السائل لهم وذلك منتف عنهم (قوله اذا عرف انهم يبرون قسمه) أي بفتح الباء مضارع بر رب الكسر قال في المختار برزت والدي بالكسر برافا نابره وبار (قوله قبل الدفن وبعده) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلومه ايضا (قوله والذبح عند القبر مذموم) أي فيكون مكروها

#### • (كتاب الزكاة) •

(قوله هي لغة التطهير) أي والاصلاح والتماء والمدح اهـ ج ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره انه انشأ بالمعنى الاصطلاحي لان المال المخرج يطهر صاحب به من الذنوب لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي به اذ الخ أوفق بكلام ج (قوله وبعده) أي عند الله (قوله كنزوله وآتوا الزكاة) قال الزيادة الاصح انها مجمله لم تنضج دلالتها العامة ولا مطلقة وكذا

عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما وبالكمة قبلة وبالمؤمنين اخوانا وانكر بعضهم قوله يا ابن امة الله لان المشهور دعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه وظاهر ان محله في غير المنفى وولد الزنا على ان المصنف في مجموعه خير فقال يا فلان بن فلان او يا عبد الله ابن امة الله ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي ان يتولاه اهل الدين والصالح من اقربائه والافن غيرهم كما ذكره الاذرى ولا يلقن طفلاً ولو هو اهـ او مجنون لم يتقدمه تكليف كما قيد به الاذرى لعداقتهم واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه وأتقى به الوالد رحمه الله تعالى والاصح ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لان غير النبي يستل عن النبي عن فيكف يستل هو عن نفسه (و) يسن (الخبر ان أهله) ولو اُجانب وأقاربه الاباء ودوان كانوا بغير بلد الميت ومعارفهم وان لم يكونوا جيرانا كما في الانوار (تميمة طعام يشبعهم مهم ولياتهم) لخبر اصنعوا الاكل جمع فطرط ما فند جاءهم ما يشغلهم ولانه بر ومعرفة وقيد الاسنوى اليوم والليل بما اذا مات أوائله والاضمة اليه الليلة الثانية أيضا لاسيما اذا تأخر الدفن على تلك الليلة (ويلج عليهم) ندبا (في الاكل) لتلايفه وتواثر كره ولا بأس بالقسم عليهم اذ لعرف انهم يبرون قسمه ويكره كما في الانوار وغيره اخذ من كلام الرافي والمصنف انه بدعة لاهل صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده اقول جري كانه ذلك من النياحة والذبح والعقر عند القبر مذموم للنهي (وتحرم تهيفته للناحيات) ونحوه لانه اعانة على معصية (والله أعلم

#### • (كتاب الزكاة) •

هي لغة التطهير وشرع اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم بما يأتي معنى به اذ لك لانه يطهر المخرج عنه عن تدينسه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم ويصلحه وينمي ويقبه من الآفات ويده وأصل وجوبها قبل الاجماع آيات قوله تعالى والزكاة وأخبار كخبر بنى الاسلام على خمس ومن ثم كانت أحد أركان الاسلام

قوله خذ من أموالهم صدقة اهـ ومعنى قوله لم تنضج دلالتها انه لا يؤخذ منها حكم الابد ببيان المراد منها فيكفر

كالا حاديت الواردة في تفضيلها اهـ ج بعد ما ذكره زى وبشكل عليها آية البيع أي وهي قوله أحل الله البيع فان الاظهر من أقوال أربعة انها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين انظرا ذكل مفرد مشتق واقتربا بال فترجيح عموم تلك واجال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقا أو بشرط ان فيه منفعة متمخصة فاحرمه الشرع خارج عن الاصل ومالم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالاجال لانه الذي لم تنضج دلالة على شئ معين والحل قد علت دلالاته من غير ايهام فيه افوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود الخصص لافصاح دلالاته على معناه =

و اما ايجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع اجماله فصدق عليه حسد الجمل ويدل لذلك فيه ما احاديث البابين لانه صلى الله عليه وسلم اعتنى باحاديث البيوعات الفاسدات الزبا وغيره فاكثرت منها لانه يحتاج لبيانها الكون على خلاف الاصل لا يبدان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لا يبدان ما لا يجب فيه اكتفاء بالاصل عدم الوجوب ومن ثم طواب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورفيق بالدليل (قوله فيه كقوله جاحدها على الاطلاق) لانها معلومة من الدين بالضرورة فنكر اصلها كفر وكذا بعض جريئاتها الضرورية نكح ومضى الاطلاق في الشارح انه اذا انكرها في أي شيء من الاموال التي تجب فيها حتى مال العبي كسر ويحتمل ان المراد بالاطلاق انكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير علق بشيء من الاموال لكن هذا وان كان ظاهرا في نفسه لا يناسبه قول الشارح الا في وهو الاقرب بل هو بالاحتمال الاول اوفق (قوله كوجوبها في مال العبي) مثال للمختلف فيه (قوله بعد زكاة الفطر) انظر في اي وقت (باب زكاة الحيوان) \* (قوله زكاة الحيوان) \* تنبيه \* أبدا شيئا للحيوان بالماشية وذ كرم ما يصرح بانهم اعم من النعم وليس بصحيح حكوا بواحد الا الذي في التاموس انها الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم فهي اخص من النعم ٢٢٥ أو مساوية له ومنه قول المتان

اتخذ نوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية الخ اه اقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانهم اعم عرفا وقول ج وهي اخص من النعم او مساوية لظاهر في ان النعم اسم للابل والبقر والغنم اتفاقا وهو مخالف لما في المصباح وعبارته النعم المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه واكثر ما يقع على الابل قال ابو عبيد الله النعم الابل فقط ويؤنث ووجهه نعمه ان مثل جبل وبعولان

فيكفر جاحدها على الاطلاق اوفي القدر المجمع عليه دون المختلف فيه وهو الاقرب كوجوبها في مال العبي ومال التجارة ومن جهلها عترف بها فان جحد بها بعد ذلك كفر ويقا تل المتنع من أدائها وتؤخذ منه وان لم يقا تل قهرا كما فعل الصديق رضي الله عنه وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وتجب في غنائة أموال كانت تصرف لغاناة اصناف ولما كانت الانعام أكثر أموال العرب والابل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الا في فقال

#### • (باب زكاة الحيوان) •

ولزكاة الحيوان شروط خمسة الا قول النعم كما قال (انما تجب) الزكاة (منه) أي من الحيوان (في النعم) بالنص والاجماع (وهي الابل والبقر والغنم) الانسية سميت نعاما لكثرة نعم الله فيها على خلقه لانها تتخذ للنعم غالبا لكثرة منافعتها والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يؤنث ووجهه انعام وجع انعام اناهم وأقارب ذكر النعم صفة تسمية

٢٩ به في وانعام ايضا وقيل النعم الابل خاصة والانعام ذوات الخلف والظلف وهي الابل والبقر والغنم وقيل تطلق الانعام على هذه الثلاث فاذا انفردت الابل فهي نعم واذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعاما (قوله خمسة) عبارة المنهج اربعة ولا منافاة بينهما وبين ما ذكره الشارح من عددها خمسة لان الشارح جعل مضى الحول شرطاً وبقاها في ملكه الى تمامه شرطاً آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطاً واحداً حيث قال وثالثها مضى حول في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وانما كان الابل والنعم اسمي جمع والبقر اسم جنس لان البقرة واحد من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكلام اسم جنس جمعي وليس جمع لعدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لان له واحداً من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحد له من لفظه ومقتضى هذا الفرق ان يكون النعم اسم جمع وفي المختار النعم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والانثى وعليهما جميعا واذا صغرتم الحقةم التاء فقلت غنمية لان اسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت في غير الادميين فالتأنيث لهما لازم اه وهو قد بشره بان قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكور والاناث مع كونه اسم جمع على ما نصرت به عبارته آخر اه حيث قال لان اسماء الجوع الخ (قوله يؤنث) اي يرجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري واسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادمي لزمها التأنيث اه ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم

(قوله يزكركا البقرة) هل المراد انه يكمل به نصاب البقرة اذ انقص فيكون حكمه حكمهما مطلقا والمراد انه كالبقرة في العدد بمعنى انه لا تجب الزكاة فيه الا اذا بلغ ثلاثين فيه نظرا وعبارة جمع ويعتبر باختلافهما على الوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لالسن كاربعين متولدتين ضان ومعز فباعتبار بالاكثير كما يشتهر في شرح الارشاد وعبارته ثم كما يأتي في الاضحية فلا يخرج هذا الاماله سنتان اه والتبادر منه انه جنس - سنن ٢٢٦ فلا يكمل به احدهما (قوله جمع ظبي وهو الغزال) قال في التاموس الغزال

لنصاب الشادن أى القورى  
- حيث يفترق ويمشى أو من -  
يولد الى ان يبلغ اشدا لا حصار  
جمعه غزالة وغزلان بكسرهما  
وقال في مادة شذن - شذن الطائي  
وجميع ولد الخف والظلف والحافر  
شدونا قوى واستغنى عن امه اه  
(قوله لما وجهه الى البحر بن)  
هى بافظ التثنية اسم لاقليم  
مخصوص من اليمن وقاعدته هجر  
(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى  
وصورة الكتاب بسم الله الخ (قوله  
فرض رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) قدمه على ما بعده من قوله  
والتي امر الله بها لانه المشتمل  
على بيان الانواع التي تجب فيها  
وقدر المخرج لانه صلى الله عليه  
وسلم هو الذي بينا وأمره تعالى  
بمحل حيث قال خذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم الآية (فائدة)  
ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله  
في التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم  
الزكاة لانهم لم يملكوا - مع الله  
وانما كانوا يشهدون ما في أيديهم  
ودائع لهم - يذلونه في أو ان  
بذله ويجهونه في غير محله ولان  
الزكاة انما هى طهرة للماء

الثلاث نعموا والابل اسم جمع ولا واحد له من لفظه ويجوز ان يكون بانه لا تخفيف والبقرة اسم  
جنس الواحد منه بقرة والغنم اسم جنس أيضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له  
من لفظه (لا الخيل) مؤنث يطلق على الذكور والانتى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه  
سميت خيلا لا خنثى لها في مشيها (و) لا الرقيق يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره  
ظهير الشيعين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة أى مالم يكونا للتجارة كما - يأتي (و) لا  
(المتولد من غنم وظباء) لعدم تسميتهما غنما ولهذا لم يكتف بهما في الاضحية وكذا متولد بين  
زكوى وغيره علاما بالقاعدة السابقة ان الفرع يتبع أخف اصله في عدم وجوبه ولا  
ينافيه ان يجاب الجزاء على الحرم بقوله للاحتياط لان الزكاة واصالة فناسيها التخفيف  
والجزاء غرامة المتعدى فناسيها التغليظ اما المتولد من نحو ابل وبقرة فوجب فيه كما اقتضاه  
كلامهم - وقال العراقي ينبغي القطع به والظاهر كما قاله انه يزكركا خفه فاما المتولد  
من ابل وبقرة يزكركا البقرة لانه المتيقن والظباء بالمجمع ظبي وهو الغزال ثم اشار  
للشرط الثاني وهو النصاب فقال (ولا شئ في الابل حتى تبلغ خمسا ففيم اشاة) ولو ذكرنا  
ظهير الصحيحين ليس فيما ون خمس من الابل صدقة وايجاب الغنم في الابل على خلاف  
القاعدة رفقا بالفقير يمين لانه لو وجب لاضرار باب الاموال ولو وجب جز لا ضرر بالثريقين  
بالثقة - (وفي عشر شاتان) يعنى في كل خمس شاة (و) (خمس عشرة ثلاث و) في  
(عشرين اربع و) في (خمس وعشرين بنت مخاض و) في (ست وثلاثين بنت لبون و) في  
(ست وأربعين - قة و) في (احدى وستين جذعة) بالذال المجهمة (و) في (ست وسبعين بنتا  
لبون و) في (احدى وتسعين - قتان و) في (مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) في  
(كل أربعين بنتا و) في (كل خمسين - قة) لما رواه البخارى عن أنس ان أبا بكر كتب له  
هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين على الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة  
التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والى أمر الله بهما رسول الله فن سئلها  
من المسلمين على وجهها فلبعها ومن سئل فوقها فلا يعطى في اربع وعشرين من الابل فا  
دونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض  
انثى فان لم يكن فيها بنت مخاض فابنت لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين  
ففيها بنت لبون انثى فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة وطروقة الجمل فاذا بلغت  
واحد وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين الى ثمانين ففيها بنتا

ان يكون بمن وجبت عليه والانباء برؤن من الدنس لعصمتهم اه سبوطى في الخصائص الصغرى لكن لبون  
قال المناوى في شرحها مائنه وهذا كاترا ابنه ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه  
اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرمل القول بوجوب الزكاة عليهم



(قوله ناكدا كما يقال الخ) أولى منه افادة دفع توهم شعوله الذكر لان كلا من الابن والبنت قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن آوى لان كلا منهما اسم النوع مخصوص مطلقا (قوله لانهم ما يجزيان عما زاد) يؤخذ منه انه لو اخرج بنتي مخاض عن ست وثلاثين لم يجز لان بنتي المخاض لا يجبان في عددهما (قوله فتصير من المخاض) أي الحوامل أي وعليه فانخفاض في قولهم بنت مخاض اما ان يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقة من المخاض والا فالقياس بنت ما خض أي حامل وفي المختار والمخاض بالفتح وجع الولادة وقد خضت الحامل بالكسر مخاضا أي ضربها بالطلق فهي ما خض والمخاض أيضا الحوامل من التوق اه وهو يفيد ان المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من التوق (قائدة) قال العلقمي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء وسيدته كافي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن وهو حوار ثم بعد فصوله من أمه فصيل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ٣٢٧ فتي وثنية وفي السابعة رباعي ورباعية وفي الثامنة سدس وسديسة وفي

ابون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة فضيها - فقتان طروقتا الحمل فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة يأتي التنبيه عليهم في محالها اذا الصحيح جواز تقرير الحديث اذا لم يحتل به المعنى وقوله فرض أي قدر وقيل أوجب وقوله فلا يعط أي الزائد بل الواجب فقط وتقييد بنت المخاض بالانثى وابن اللبون بالذكور كما يقال رأيت بعيني وسمعت بأذني وانما لم يجمع بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبه بالاشخاص دون الاشخاص وفي أبي داود التصريح بالواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة خبرائس وقول المصنف ثم في كل اربعين الى آخره مراده ان الواجب بتغير زيادة تسع ثم زيادة عشر لان استقامة الحساب بذلك انما تكون بعد مائة واحدى وعشرين ولو خرج بنتي لبون بدلان الحقة في ست وأربعين أو اخرج - فقتين أو بنتي لبون بدلان الجذعة في احدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لانهم ما يجزيان عما زاد (وبنت المخاض لها سنة) وطعنت في الثانية سميت به لان امها بعد سنة من ولادتها آت لها ان تحمّل مرة أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل (واللبون ستان) وطعنت في الثالثة سميت به لان أمها آت لها ان تلد فتصير لبونا (والحقة) لها (ثلاث) وطعنت في الرابعة سميت به لانها استحققت أن تتركب ويحمّل عليها ولانها استحققت ان بطرقها الفعل واستحق الفعل ان يطرق (والجذعة) لها (أربع) وطعنت في الخامسة سميت به لانها اجذعت مقدم اسنانها أي اسقطته وقيل

شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم أي لا يختص واحد منهما باسم السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها وبين المراد بالاضافة فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه اه وفي الصحاح العود المسن من الابل وهو الذي قد جاوز في السن البازل والمخلف (قوله واستحق الفعل ان يطرق) أي يسمى الفعل حقا لانه استحق ان يطرق أي وان يحمل عليه أيضا (قوله والجذعة لها أربع) كاملة لانها تجذع مقدم اسنانها أي تسقطها ونظاها ركلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الأربع وجبته فيشكل بما يأتي في جذعة الضان وقد يفرق بان القصه ثم يلوغها وهو يحصل باحد أمرين الاجذاع وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الأربع كما هو الغالب وهذا آخر اسنان الزكاة الخ اه حج وما ذكره فهو من قول الشارح وطعنت الخ مع قوله لانها اجذعت اذا طاهر منه ان العبرة بتكامل الأربع وان الاجذاع حكمه للتسمية

التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف اه ثم رأيت مثله في شرح الروض وضبط حوار بضم الحاء وبالراء ورباع بفتح الراء وسدس بفتح السين والدال ومخلف بضم الميم واسكان الحاء المجهمة وزاد على ما ذكره العلقمي ثم لا يختص هذان أي بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر ومخلف عام ومخلف عامين فاكثر فاذا كبر أي بان جاوز الخمس سنين بعد العاشرة كافي الدميري فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالذكر قم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والانتى باب وشارف اه وقول

(قوله وعدم جواز اخراج المعز الخ) وقياسه انه لو كانت غنم البلد كلها من المعز وان النسبة منها اعلى قيمة من جذعة الضان ثعبت  
 نسبة المعز واقتصار الشارح على الضان نظرا للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون المخرج صحيحا)  
 أى من الغنم عن الابل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أى فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة على ما بآنى (قوله  
 وحزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد) ٢٢٨ قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون المخرجة عن الابل

السليمة وسبأنى ان ابله منسلا  
 لو اختلفت صحة ومرضا المخرج  
 صحيحة قيمته دون قيمة المخرجة عن  
 الصحاح الخاص وقياسه ان يقال  
 يخرج منها صحيحة عن المراض  
 دون قيمة العديحة المخرجة في  
 السلعة واما مجزؤ كون الشاة  
 في الذمة والمعب لا يثبت فيها  
 فلا يلزم مساواة قيمة المخرجة عن  
 المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة  
 (قوله والاصح الاول) ويظهر أثر  
 ذلك في مطالبة السامعي فعلى الاصح  
 يطالب بالشاة فان دفعها المالك  
 فذلك أو يعبر الزكاة فان دفعها  
 قبلت وكانت بدلا (قوله وكذا  
 يجوز بعبارة الزكاة) ظاهر التعبير  
 بالاجزاء ان الشاة أفضل منه  
 ويجب ان يقال بافتقارها لانه  
 من الجنس وانما اجزا غير رفقا  
 بالمالك ومحل افضليته على الشاة  
 ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة  
 فان تساويا من كل وجه فهل  
 يقدم البعير لانه من الجنس  
 أو الشاة لانها منصوص عليها أو  
 يتخير بينهما ما كل محتمل والا قرب  
 الثالث (قوله وكونه مجزئاً عن

لتكامل اسنانها وقيل لان اسنانها الاتساق به وذلك وهو غريب وهذا آخر اسنان الزكاة  
 واعتبر في الجميع الاثوثة لما فيها من رفق الدر والتسلي وظاهر كلامهم هنا في الاسنان  
 المذكورة في النعم انهم للتجديد وتعارف ما سبأنى في السلم من أن السن المنصوص عليه  
 يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كانتاهما التجدد  
 تعمروا الزكاة يجب في سن استنجد هو غالباً وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه  
 (والشاة) الواجبة فيمادون خمس وعشرين من الابل (جذعة ضان لها سنة) ودخلت  
 في الثانية وأجذعت قبلها كما رجحه الرافعي في الاضحية تنزله لانه منزلة البلوغ بالاحلام  
 كالوتمت السنة قبل اجذاعها (وقيل) لها (سنة اشهر وأقيمة معزها اسنان) ودخلت في  
 الثالثة (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الاجماع (والاصح انه محجز  
 بينهما) أى الجذعة والنسبة ولا يتعين غالب غنم البلد أى بلد المال بل يجوز أى غنم فيه  
 لم يخرج في كل خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز لكن لا يجوز له الانتقال الى غنم بلد  
 آخر الا لملته في القيمة أو اعلى منها وقضية كما قاله السبكي عدم بقاء الصغير على حاله فيها اذا  
 كانت غنم البلد كلها ضانية وهى اعلى قيمة من المعز ويتعين الضان وعدم جواز اخراج المعز  
 في هذه الحالة ومقابل الاصح تعيين الغالب أى اذا كان اعلى وعبر في الروضة بدل الاصح  
 بالاصح ويشترط كون المخرج صحيحاً وان كانت ابل مرضى ويجب ان يكون كاملاً  
 كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في الذمة ونم في المال وهذا ما دل  
 عليه ظاهر كلام المجموع وحزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وهل الشاة المخرجة  
 عن الابل اصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاصح الاول كما في المخرجة عن الغنم  
 (و) الاصح (انه يجوز المذكر) أى الجذع من الضان أو النخى من المعز كالاضحية وان كانت  
 الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه والثاني لا يجوز نظراً لقوات الدر والتسلي في الذكر  
 وكذا (يجزى) بعبارة الزكاة عمادون خمس وعشرين في الاصح عوضاً عن الشاة المتحدت  
 وتعددت وان لم يساو قيمته الاجزائه عن خمس وعشرين فعمادونهم الأولى والثاني لا يجوز  
 ل لا بد في كل خمس من حيوان وتعبيره بعبارة الزكاة من زيادته وأقارباضافته اليها اعتبار  
 كونه اثني عشر مخاضاً أو فوقها كما في المجموع وكونه مجزئاً عن خمس وعشرين فلولم يجوز  
 عنهم يقبل هنا وهل يتبع فيها المخرج عمادونها كاه أرضاً أو بهضه كخمسة عن خمسة فيه

خمس) نعم ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلاً كلها معيبة مخرجها بثلثيها من خمس معيبة من جنس المخرج وجهان  
 عنه فيجوز وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابله مراضاً وبين ما لو اخرج بنت مخاض  
 معيبة عمادون خمس وعشرين من المريضة فمجزئ عن خمس وعشرين مريضة فتجوز عمادونها بالأولى والشاة  
 فيمادون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس واجبها الشارع وجب ان تكون صحيحة

(قوله وما أمكن يقع البعض فرضاً) أي سواء أمكن تجزئته بنفسه كسج جميع الرأس أو يبدله كالأخرج بنت لبون عن بنت مخاض بلا جبران كما يأتي له في قوله ولو صعد من بنت المخاض مثلاً إلى بنت اللبون ٢٢٩ قال الزركشي هل تقع الخ (قوله أو وراثته من التركة) قيد في الوراثة (قوله لا مكان حمل الأول) هذا الحمل انما يقتضي اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقاً مراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ (قوله فابن لبون) أي فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه به بتقدير يخرج (قوله ولو تلذت بنت المخاض الخ) أي وإن كان تلذتها بغيره له على ما اقتضاه إطلاقه لكن قال حج وبحت الأسنوي أنها لو تلذت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون لنقصه الخ ما أطال به فابرجع وأشار الشارح إلى رده بقوله خلافاً للأسنوي (قوله والخنثى أولى) أي لاحتمال الأنوثة (قوله مع وجود الخنثى) أي مع وجود بنت المخاض الخ وهذا الاستدلال مستفاد من قوله فان عدم بنت المخاض فابن الخ (قوله لاحتمال ذكورته) قال حج أما إذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الإخراج فباعتين إخراجها ولو معلوفة أه رحمه الله (قوله فقيهه أربع حقائق) الضهير للأبل وقد تقدم أنه يجوز تذكيره وتأنيثه (قوله سبيلاً) أي طريقاً (قوله وحمله الأول الخ) عبارة المحلى وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما دل عليه الحديث

وجهان بجريان فيما لو ذبح المتعق بذهن أو بقرعة بدل الشاة هل تقع كلها فرضاً أو بعضها وفيمن مسح رأسه في وضوئه أو أطال ركوعه أو صجوده فوق الواجب ونحو ذلك وأفتى الوالد رحمه الله تعالى في غير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضاً وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر الواجب فرضاً والباقي نفلاً كما مر والاضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئته يقع الكل فرضاً وما أمكن يقع البعض فرضاً والباقي نفلاً (فان عدم بنت المخاض) حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وراثته من التركة لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله الروياني من أنه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند وراثته بنت مخاض أبرأه ابن اللبون لا مكان حمل الأول على صيرورتها بنت مخاض في المورد المتعلق به الزكاة والثاني على خلافه (فابن لبون) ولو خنثى أو مع قدرته على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها أو شمل فقد هاهما لو كانت مغصوبة أو مهرنة وهو غير ممكن من إخراجها ولو تلذت بنت المخاض بعد التمكن من إخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الأداء كما استظهره السبكي خلافاً للأسنوي وبديل لأجزاء ابن اللبون عند ذكوره خبر أبي داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وقوله ذكرنا كبداً وخنثى أولى نعم لو أراد إخراج الخنثى مع وجود الخنثى لم يجز له لاحتمال ذكورته (والعيبه كمدومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم أجزاء المعيب (ولا يكف) أن يخرج بنت مخاض (كرمية) إذا كانت أبله ليست كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لما أذمنا بعثه عاملاً أياك وكرائم أموالهم فان كانت أبله كرائم لزمه إخراجها (لكن تنج) الكريمة عنده (ابن لبون) وحقق في الأصح لوجود بنت مخاض به بالبحرانية والثاني يجوز إخراجها فتزِيلُها منزلة المعدومة لعدم لزوم إخراجها (وبوخذا الحق) بكسر الميم (عن بنت المخاض) عند فقدها أذهو أول من ابن اللبون (لا) عن بنت (لبون) عند فقدها أي فلا يجزى عنها (في الأصح) أن يزداد من ابن اللبون على بنت المخاض بوجوب اختصاصه بقوة ورد الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق لا يوجب اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيها جميعاً والثاني يجزى لا يجبرار فضيلة الأنوثة بزيادة السن كابن اللبون عن بنت المخاض وأجاب الأول بما تقدم لورود النص ثم (ولو اتفق فرضان) في الأبل (كأنتي بعير) ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون كما قال (فالذهب أنه لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) إذا ما اتان أربع خسنات أو خمس أربعينات الخ برأي داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت هذا هو الجديد والقديم يتعين الحقائق لأن ما وجدنا سبيلاً في زكاة الأبل إلى زيادة السن كان الاعتبار بها الأولى وحمله الأول على ما دل عليه الحديث وسواها والمثله لها خسة أحوال

على ما دل عليه الحديث وجدنا الحقائق أه وهي أظهر في حكاية الخلاف الذي يشهد من التعبير بالذهب

لانه اما ان يوجد عنده كل الواجب بكل الحساين أو باحدهما دون الآخر أو يوجد به  
 بكل منهما أو باحدهما أو لا يوجد شيء منهما أو كاه انعلم من كلامه وقد شرع في بيان ذلك  
 فقال (فان وجد بماله أحدهما) تاما مجزيا (أخذ) منه وان كان المفقود أغبط وامكن  
 تحصيله للخبر السابق ولا يجوز الصعود والنزول مع الجبران لعدم الضرورة اليه وتعبيره  
 بأخذ قد يقتضي انه لو حصل للمفقود ودفعه لا يؤخذ وتعبير الشرح والروضة والمهزر  
 بالايكاف تحصيل الآخر وان كان أغبط يقتضي انه لو حصل وبذله اجزاء لا سيما ان كان  
 المفقود أغبط ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الامام والغزالي وقاساه على الاكتفاء بآب  
 اللبون المتقدد بنات الخاض وهو الواجهة وان صرح جماعة بخلافه وان الوجوب متعين  
 فيه (ولا) أي وان لم يوجد بماله أحدهما بصفة الاجزاء بان فقد أو وجداه مبين أو وجد  
 بماله بعض كل منهما أو بهما أحدهما ويلحق بذلك ما لو وجد انفسين اذ لا يلزمه بدلها  
 (فله تحصيل ما شاء) منهم ابشراء وغيره وان لم يكن أغبط لما في تعينه من المشقة في تحصيله  
 (وقيل يجب) تحصيل (الاغبط للفقراء) اذا استواؤهما في العدم كاستوائهما في الوجود  
 وعند وجودهما يجب الاغبط كما يأتي ويرد بوضوح الفرق وأشار بقوله انه لي جواز  
 تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران وله ان يجعل كل الحقائق أصلا ويضعه الى أربع  
 جذاع فيدفعها أو يأخذ أربع جبرانات أو بنات اللبون كذلك وينزل الى خمس بنات  
 مخاض فيخرجها أو يدفع خمس جبرانات ويمتنع ان يجعل بنات اللبون أصلا ويضعه الى  
 خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل الى أربع بنات  
 مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان تقليله وله فيما اذا وجب بعض  
 كل منهما كدفع حقائق وأربع بنات لبون جعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون  
 وجبران أو جعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع  
 ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لا فامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة وله  
 فيما اذا وجد بعض أحدهما كالولم يجد الا حقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث  
 جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (وان وجد هما في ماله) بصفة  
 الاجزاء (فالعصيج) المخصوص (تعين الاغبط) أي الاتفع منهما ان كان من غير الكرام  
 اذ هي كالمعدومة كما يحتمل السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه (للفقراء) أي الاصناف  
 وغلب الفقراء منهم اشهرتهم وكنيتهم والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث  
 منه تنفقون ولان كلامهم افرضه فاذا اجتمعاروى ما في حظ الاصناف اذ لا مشقة  
 في تحصيله والثاني وخرجه ابن سريج ان أخرج عن محجور عليه تعين غير الاغبط أو عن  
 نفسه تخيير بينهما والاغبط أفضل كما يتخير في الجبران بين الشاة والدرهم وعند فقد  
 الواجب بين صعوده ونزوله وأجيب عن الاول بانه في الذمة تخييرنا بخلاف هذا فانه  
 متعلق بالعين تخييرنا مستحقة وعن الثاني بان للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا

(قوله وهو الاوجه) راجع لقوله  
 انه لو حصل وبذله اجزاء (قوله أو  
 بعض أحدهما) أي ولم يوجد من  
 الآخر شيء لانه لو وجد بعض  
 الآخر اتحد مع قوله أو وجد بماله  
 بعض كل منهما (قوله ويرد  
 بوضوح الفرق) أي وهو ان في  
 تكليف الاغبط مع عدمه مشقة  
 على المالك ولا مشقة في دفعه  
 حيث كان موجودا (قوله وله دفع  
 حقة مع ثلاث بنات لبون) أي  
 والفرض ان في ملكه ثلاث  
 حقائق فيبقى حقتين ويدفع واحدة  
 (قوله وله دفع خمس بنات مخاض  
 الخ) أي وبما له ان يدفع ثلاث  
 بنات مخاض مع بنت جبرانات  
 على ما افهمه قوله السابق ويمتنع  
 ان يجعل بنات اللبون الخ (قوله  
 فالعصيج تعين الاغبط) أي وان  
 كان المال لم يجز عليه (قوله  
 والثاني وخرجه ابن سريج)  
 عبارة المحلى والثاني بتخير المالك  
 بينهما كالولم يكونا عنده اه وهو  
 مخالف لكلام الشارح أي فيجعل  
 كلام المحلى على ما اذا أخرج عن  
 نفسه (قوله وأجيب عن الاول)  
 هو قوله كما يتخير في الجبران الخ  
 والثاني هو قوله وعند فقد الخ

(قوله أرفصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصر فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت  
القربة على تدليس المالك أو تقصر الساعي (قوله وبده ان كان تالفا) هل ذلك من ماله لتقصيره بعدم التحري أو من مال الزكاة  
فيه نظر والاقرب الاول لله المذكورة (قوله حيث لا شيء معها) أي لا يجب شيء الخ (قوله دراهم كان أو دنانير) قضية ان غيرهما  
لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل المدينة واهله غير مراد وان التعبير بها ٢٣١ للغالب فيجزي غيرهما حيث كان هو

نقد البلد وبقتضيه اطلاق قول  
المحل ومراهم بالدرهم نقد البلد  
كما صرح به جماعة منهم وكتب  
عليه الشيخ عمدة مائمه أي  
لا خصوص الدراهم وهي الفضة  
(قوله ومن لزمه سن من الابل  
وفقدتها) الاولى فقده واهل وجه  
التأنيث ان السن عبارة عن  
الواجب وهو اتق (قوله وعنده  
بنت لبون دفعها) قال الشيخ  
عمدة قول المصنف دفعها الخ قال  
القراقي الى ان قال واعلم انهم  
قالوا لو كان واجبه بنت الخاض  
فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله  
ولا بالن دفع القيمة وقضية كلامهم  
هنا ان شرط ذلك ان لا يكون  
عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي  
في النكت قال لعل دفع القيمة اذا  
فقد سائر اسنان الزكاة اه رحمه  
الله وفي كلام حج اعترض على  
من قيد بقدر ما يجزى مائمه  
بانه مخالف للقول في الكناية  
وجرى عليه الاسنوي والركشي  
وغيرهما انه مخبر بين اخراج القيمة  
أي لبنت الخاض عند فقدها  
والصعود أو التزول بشرطه  
كما حررته في شرح العباب ويجري

بتحصيله الفرض وانما نزع ذلك تحقيقا عليه فقوض الامر اليه وهما بخلافه (ولا يجزى  
غيره ان دلس) المالك بان اخفى الاغبط (أو قصر الساعي) بان أخذه عالمابه من غير  
اجتهاد في الاغبط فليزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبده  
ان كان تالفا (والا) أي وان لم يداس المالك ولم يقصر الساعي (فيجزي) أي يحسب عنها  
الشقة الرد وليس المراد انه يكفي كما اشار اليه بقوله (والاصح) مع اجزائه (وجوب قدر  
التفاوت) بينه وبين قيمة الاغبط اذ لم يدفع الفرض له بكامله فوجب جبره ببقية هذه ان  
اقتضت الغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء قاله الرافعي والثاني لا يجب بل يسن  
لحسبان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كالموادى اجتهاد الساعي الخفي الى اخذ  
لقيمة حيث لا شيء معها (ويجوز اخر اجهه دراهم) في اخراج الشقص من ضرر المشاركة  
والمراد نقد الدرهم كان أو دنانير ولو كانت قيمة الحقائق اربع مائة وقيمة اللبون  
اربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالبخر بمخمسين أو بمخمسة اسباع بنت لبون لا يصف  
حقه لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين) بتحصيل (شقص به)  
أي بقدر التفاوت لعدم جواز العدم في الزكاة لغير الجنس فيجب على هذا ان يشتري به  
من جنس الاغبط لانه الاصل ولو بلغت ابله اربع مائة فخرج اربع حقائق وخمس بنات  
لبون جاز لا تنقاه المحذور وهو التشقيص فلو اخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون  
وحقتين أو اربع بنات لبون وحققة اجزا أيضا وعلم من التعليل ان كل عدد يخرج منه  
الفرضان بلا تشقيص فحكمه كذلك كستمائة ومائة (ومن لزمه) سن من الابل وفقدتها  
فله الصعود بدرجة وبأخذ جبرانا أو الهبوط بهم او يدفع جبرانا وعلى هذا ان لزمه (بنت  
مخاض فمدهما) في ماله حقيقة او حكما وان أمكنه تحصيلهما (وعنده بنت لبون دفعها  
وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فمدهما) في ماله (دفع بنت مخاض مع  
شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) للبخر البخاري عن  
انس المال وعلم مما قدمناه ان كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا منزله الشارع منزلته فله  
الصعود الى أعلى منه وأخذ الجبران وله النزول الى أسفل ودفع الجبران بشرط كون السن  
النزول اليه سن زكاة فليس لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها الى دونها او يدفع  
الجبران ولا يترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة فقدها قبل منه الثنية وله الجبران  
كما سيأتي ومحل جواز دفع بنت اللبون عن بنت الخاض اذا عدهما واخذ جبرانا لم يكن

ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبر الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه اه رحمه الله (قوله ومحل  
جواز دفع الخ) محترقه قوله قبل ولا منزله الشارع منزلته الخ وعلى هذا فيمكن الاولى ايراد ما ذكره بصورة المحترز دون التقييد  
كان يقول اما لو عدم بنت الخاض وعنده ابن لبون الخ

(قوله واحتزبه مدها عا للوجود حال) أي ولما لم ينفذ كما تقدم عن حج (قوله وعلم ما تقر) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكما وإن  
امكنه تحصيلها (قوله أو كرم لم يمنع الحج) ٢٣٢ أي قال الكريمة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود إلى

ما فوقها ولا النزول إلى ما دونها  
(قوله وجوده الصعود) أي جواز  
الصعود إلى (قوله لا مدخل له في  
قرائض الأبل) أي لم يجب منها  
ذكرها ما أخذته عند فقد بنت  
المخاض فهو بدل عنها لا فرض  
(قوله النقرة الخاصة) أي الفضة  
الخاصة (قوله ولو صعد) بكسر  
العين (قوله والخيار في الشاتين  
والدراهم لدفعها) أي بدفع  
ما شاء من ماله وإن كانت قيمته دون  
قيمة الآخر حيث كان الدافع  
المالك فإن كان الدافع الساعي  
راعى الأصلح كما ذكره بقوله نعم يلزم  
الساعي الحج وبقي ما لو تعارض  
على الوكيل والولى مصلحة الوكيل  
والولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء  
على الساعي أخذ فهل يراعى ماله  
أو يراعى مصلحة الفقراء فيه نظر  
والذى يظهر أن الساعي إن كان  
هو الدافع راعى مصلحة الفقراء  
لأنه نائب عنهم ويجب على الولى  
والوكيل قبول ما دفعه له الساعي  
وإن كان الدافع هو والولى  
أو الوكيل وجب عليه مراعاة  
مواله أو مواله كما يفهم من ذلك  
قوله والخيرة للدافع (قوله والا  
أخذ منه) أي وجوب ما يفيد على  
أخذته (قوله فلورأى الساعي  
مصلحة في ذلك) أي الصعود (قوله  
ومقتضى التعليل السابق) هو قوله

عنده ابن لبون فإن كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لأن ابن اللبون كبت المخاض  
بالنص واحتزبه مدها عا للوجود ما تمنع النزول وكذا الصعود إلا أن لا يطلب جبرانا  
وعلم ما تقر أن العدم الشرعى كالحصى فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كرم  
لم يمنع وجوده الصعود والنزول وإن منع وجود بنت المخاض كريمة العدول إلى ابن اللبون  
كما مر وفرق بينهما بأن الذي كرا مدخل له في مواضع الأبل فكان الانتقال إليه أعظم من  
الصعود والنزول وصفة هذه الشاة وصفة الشاة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الأبل  
في جميع ما سبق وفاقا وخلافا إلا أن الساعي لو دفع الذي كرونى به المالك جاز قطعا والمراد  
بالدراهم النقرة الخاصة الإسلامية اذ هي المرادة شرعا عند الإطلاق نعم إن لم يجدها  
أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة ثم وهو الأصح فإظهار كما قال الأذرى أنه يجوز به هنا  
ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو صعد من بنت المخاض مثالا إلى بنت اللبون قال  
الزركشى هل تقع كها زكاة أو بعضها الظاهر الثاني فإن زيادة السن فيه اقتضاها الجبران  
في مقابلته فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستة وثلاثين جزأ ويكون أحد  
عشرين في مقابلته الجبران (والخيار في الشاتين والدراهم لدفعها) ماله كان أو ساعيا الظاهر  
خبرائس نعم يلزم الساعي رعاية الأصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المهجور رعاية  
الأنفع للمغلوب عنه ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الأنفع لهم (وفي الصعود  
والنزول) الخيرة فيهما (للمالك في الأصح) لأنهما شرعا تخلفا عليه لا يتكافأ الشراء  
فمناسبتهم والخيرة والنسب أن الاختيار للساعي لا يأخذ إلا غبطا للمستحقين ومحمل الخلاف  
عند دفع المالك غير لا غبطا فإن دفع لا غبطا لزم الساعي أخذ ماله قطعاً ومعنى لزمه مراعاة  
الأصلح لهم على الأول مع أن الخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذلك والأخذ  
منه ما دفعه له (الآن تكون ابنة معيبة) بمرض أو غيره فلا خيرته في الصعود لأن واجبه  
معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين ومقتضى الزكاة  
إفادة المستحقين لا الاستفادة منهم فلورأى الساعي مصلحة في ذلك فلا وجب له المنع أيضا  
أعموم كلامهم ومقتضى التعليل السابق خلافه لا فلا لا تنوى ولو أراد العدول إلى سليمة مع  
أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التعليل المار وهو ظاهر ما هو بوطه مع إعطاء الجبران بخلاف  
أكثره بل زيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين) كما لو وجب عليه بنت لبون فصعد إلى  
الدرجة عند فقد ما سبأ (و) له (نزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما إذا أعطى بدل  
الحقة بنت مخاض وانما يجوز له ذلك (بشرط تعذر درجة في) جهة صعوده أو نزوله في  
(الأصح) فلا يصعد عن بنت المخاض إلى الحقة ولا ينزل من الحقة إلى بنت المخاض إلا عند  
تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبه ما لو صعد أو نزل مع إمكان  
أداء الواجب والثاني يجوز لأن المولى الأقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

للتفاوت بين الحج (قوله فلا يصعد عن بنت المخاض) أي وإن كان فيه منفعة للفقراء تنزيل الدرجة الأقرب منزله الواجب درجتين

درجتين يجبران واحدا جاز قطعاً والتزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق مثل ان  
 يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه ويأخذ ثلاث جبرانات  
 اما لو كانت القربي في غير جهة الجذعة كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت  
 مخاض فلا يتعين عليه اخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له اخراج جذعة مع أخذ  
 جبرائين كما في المجموع اذ بنت المخاض وان كانت أقرب الى بنت اللبون ليست في جهة  
 الجذعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة  
 يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لاتقاء كونها من اسنان الزكاة  
 فاشبهه ما لو اخرج عن بنت المخاض فصلاً وهو مال دون السنة مع الجبران وادعى في  
 الشرح الصغير انه الاظهر (قلت الاصح عندنا به وراجلوا زواله أعلم) لانها أعلى منها  
 بعام فجاز كالجذعة مع الحقة ليقال بتعدد الجبران اذا كان المخرج فوق الذبة لانه قول  
 الشارع اعتبرها في الجملة كما في الاضحية دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى غوها فان  
 اخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعاً كما مر نظيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران  
 واحداً اذا الخبر يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهماً فلا يجوز خصلة فالثنية كما في  
 الكفارة لا يجوز ان يطعم خمسة ويكس خمسة الا ان يكون الاخذ المالك ورضى بالتبعض  
 فيجوز اذله اسقاطه بالكتابة بخلاف الساعي كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين  
 وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والا قرب المنع نظر الأصل  
 وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون) درهماً (الجبرائين) كما يجوز اطعام عشرة مساكين  
 في كفارة عين وكسوة في أخرى (ولا تنى في البقرة حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبسيع) وهو (ابن  
 سنة) دخل في الثانية سمى بذلك لانه يتبع امه في المشرح وفيه لان قرنه يتبع اذنه أى  
 يساويها ولو اخرج تبعة اجزأت لانه زاد خبر بالاثنية (ثم في كل ثلاثين تبسيع) وفي (كل  
 أربعين سنة لها اسنان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابن فامرني ان آخذ من كل أربعين بقرة سنة ومن كل  
 ثلاثين تبعة او صمحة الحاكم وغيره وسميت سنة لتسك من اسنانها ولا جبران في زكاة البقر  
 والغنم اعدم ووروده في ستين بقرة تبعة وفي كل سبعين سنة وتبسيع وفي ثمانين مسنتان  
 وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيع أخذ من الخبر الوارد في مائة  
 وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة تبعة فحكمها حكم بلوغ الابل مائتين فيما مر الا في  
 الجبران كما قدمناه ونسبى المسنة ثنية ولو اخرج عنها تبعة اجزأت في الاصح (ولا تنى في  
 الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضان أو ثنية معز) وتقدم بيانها  
 (وفي مائة واحد وعشرين شاتان) في (مائتين واحدة ثلاث) من الشياه (و) في  
 (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) لخبر أنس في ذلك رواه البخارى ولو تفرقت ماشية  
 المالك في اما كن فهي كالتي في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة

(قوله اما لو كانت القربي الخ)  
 محتمل قوله في جهة معودة أو  
 نزوله (قوله والا قرب المنع نظراً  
 لاصله) أى ويجزى ذلك في  
 كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى  
 فلا يكتفى وان رضى به الفقراء  
 وكانوا محصورين كما لو دفع بنتى  
 لبون ونصفاً عن حقتين فيما  
 لو اتفق فرضان (قوله ولو اخرج  
 تبعة اجزأت) أى وان كانت  
 أقل قيمة منه لرغبة المشتري في  
 الذكور لغرض تعلق بها (قوله  
 الا في الجبران كما قدمناه) زاد  
 الشيخ عروة قال في الكفاية بل  
 عليه الفصيل أو اخراج الاعلى  
 كما قال الماوردى وغيره اه رحمه  
 الله أقول قضيته عدم العدول  
 الى القيمة وبشكل عليه العدول  
 اليها عند فقد بنت المخاض وابن  
 اللبون اه أقول ومقتضى قول  
 حج ويجزى ذلك في سائر اسنان  
 الزكاة فاذا فقد الواجب خبر  
 الدافع بين اخراج قيمته والصعود  
 أو النزول بشرطه انه يقبل منه  
 القيمة (قوله لزمته الزكاة) أى  
 ويدفع زكاته لا امام لانه الذى له  
 نقل الزكاة



(قوله لا يلزمه الاشارة واحدة) أى ويأتى فيها ما ذكرناه \* (فصل) فى بيان كيفية الاخراج \* (قوله وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها كونها امورا كونها انصبا (قوله مهريه بفتح الميم) أى وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بضم مضمومة وجم) أى مفتوحة ويقال مجيد بفتح الميم وكسر الجيم مفسوبة الى المجيد أى الكريم من المجد وهو الكرم كما فى شرح الروض (قوله أوارحبية) لم يبين مرتبة او قد يشعر قوله فى المجيد بانهادون المهرية ان الارحبية ارفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أى من نوعه لانه خصوص المال المشترك ويدل على ان هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية أى وان حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أى بين المالك والفقراء (قوله ان الساعى يختار انفه ههما) أى أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة وينبغى ان يأتى هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس الساعى أو قصر من عدم الحساب الخ (قوله فلو أخذ عن ضان معزا) بيان انه هو مالوا متحد ولو عبر بالواو كان اظهر وفى ج ٢٣٤ مانصه فان قلت ساوجه تقرب فلو على ما قبله المقتضى لعدم الاجزاء مطلقا

قلت وجهه النظر الى ان قوله منه انما ذكر ليكون الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه اه أى وليس فيه ما يدفع السؤال الذى ذكرناه \* (فائدة) قال فى المجموع والمعز بفتح العين واسم كتاب اسم جنس واحد معز والاثني معزة والمعز والمعزى والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المعز اه شرح البهجة الكبير وعبارة القاموس المعز بالفتح والتحريك والمعز والامعوز والمعاز ككتاب والمعزى ويتخالف الضان من الغنم والمعاز واحد المعز لا ذكر الجنس لا واحد له من لفظه وهى ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهى مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن معز

ولو ملك غناتين فى بلدين فى كل أربعة لا يلزمه الاشارة واحدة وان بعدت المسافة بينهما \* (فصل) فى بيان كيفية الاخراج المأمور وبعض شروط الزكاة \* (ان اتحد نوع الماشية) بان كانت ابله كلها مهريه بفتح الميم نسبة الى مهيرة أو مجيدية نسبة الى جلد من الابل يقال له مجيد بضم مضمومة وجم وهى دون المهرية أو ارحبية نسبة الى ارحب بالمهملتين وبالموحدة قبيلة من همدان او بقره كلها جواميس أو عرابا أو غنم كلها ضانا أو معزا وسميت ماشية لرعيها وهى تمشى (أخذ الفرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهورية وهكذا نأخذ لو اخذت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص فعامة الاصحاب كما فى المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفه ههما كما سبق فى الحقائق وبنات الابلون لا يقال ياتى فى الاغبط هنا ما يأتى انه لا يؤخذ الخيار لانا نقول بجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كان جميعها خيارا لكن تعدد وجه الخبرة أو كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الخيار الا فى ذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقية فهو الذى لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعى (عن ضان معزا) أو عكسه جاز فى الاصح بشرط رعاية القيمة) فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز او ثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الارحبية ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر والثانى المنع كالبقر مع الغنم وقيل يؤخذ الضان عن المعز لانه خير منه بخلاف العكس وكلامهم فى توجيه الاول دال على جواز اخراج أحدهما عن الاخر جز ما عند تساويهما فى القيمة وقول الشارح ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمنه والافقه لا تزيد قيمة

ومعز مثل عباد وعباد وعبيد والمعزى القها للاحاق لالتأنيث ولهذا تنون فى التنكير والد كرماعز العرب والاثني معزة (قوله جاز فى الاصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الا فى قوله وان اختلف الخ لان ما هنا مفروض فيما اذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الارحبية) تعليل الاصح بما ذكر يقتضى انه متفق عليه وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف وقوله فى توجيه الاول كالمهرية مع الارحبية يدل على جواز أخذ احدهما عن الاخرى جز ما حيث تساوى فى القيمة اه ولم يتعرض لقيمة أنواع الابل فهل هى من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضان والمعز واجبه واهله افرادها بالذكر لحكاية الاصح ومقالة فيه (قوله وكلامهم فى توجيه الاول) عبر بذلك لانه لم يتقدم فى كلامه ما يعيده (قوله اخراج أحدهما عن الاخر جزما) أى فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه

(قوله وهي اتى المعز) تقدم عن شرح البهجة ان اتى المعز معايزة وعليه فالمعز والمعايزة مترادفان (قوله بناء على طريقته) أى من ان قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عمرة وعبارة انهاية العوار بالفتح العيب وقديضم وفي القاموس والعوار العيب والخرق ٢٢٥

المصباح العوار وزان كلام والضم لغسة العيب بالثوب من خرق وشق وغير ذلك وبالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد (قوله الا أن يشاء المتصدق) راجع للتيسر فقط دون ما قبله فانه لا يؤخذ وان رضى لما فيه من الاضرار بالفقراء (قوله وان كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه ولعل اجزاءه هنا لانه لا يخلو عن الذكورة (قوله والاثوثة) فان كان اتى فهو أرقى من بنت الخاض وان كان ذكرا اجزأ عن بنت الخاض بخلافه في البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والاثوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفنن (قوله دون قدر الواجب) افهم انه اذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يجزئ الا الصالح وعليه فلو كان في ماله صحعتان وواجبه شاتان وجب اخراج صحعتين برعاية القيمة وهو قريب فلو لم توجد صحعة في قيمتها بالواجب مقسطا كأن كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحعة مائة وفي ماله صحعة واحدة من أربعين فقيمة الصحعة المخرجة احد وأربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به

الجواميس عليها بل هو الغالب في زمننا (وان اختلف) النوع (كضان ومعز) من الغنم وارجسية ومهرية من الابل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الاكثر) وان كان الاغبط خلافة اعتبارا بالغلبة (فان اسقطوا فالأغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والاظهر أنه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطا عليهما بالقيمة) رعاية للجائين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا) وهي اتى المعز (وعشر نهجات) من الضأن (أخذ عنزا) ونهجة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نهجة (وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نهجة وربع عنز ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض ارحبية او مهرية بقيمة ثلاثة اخماس ارحبية وخمس مهرية وقول الشارح ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الاول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة ارباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخميرة للمالك كما أفاده كلام المصنف لاللساعى فعنى قولنا أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الابل والبقر ثم شرع في اسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وريادة النوع فقال (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص اقوله نعم الى ولا تيمموا الحديث منه تنفقون ولخبر ولا تؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيسر الغنم الا ان يشاء المتصدق (الامن مثلها) بان تمحضت ماشيته منها ولا تؤثر الخنوثة في ابن اللبون وان كانت في البيع عيبا لان المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتسكن في مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط فان اختلف ماله نقصا وكالا واتحد جفسا أخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كاربعة شاة نصفها مرض أو معيب وقيمة كل صحعة ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحعة دينار ونصف دينار وان لم يكن فيها الا صحعة فعليه صحعة بتسعة وثلاثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة مريضة أو معيبة ويجزأ من أربعين جزأ من قيمة صحعة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فقس واذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها الا صحعة أجزأه صحعة بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالاناث (الا اذا وجب) ككأن اللبون والحق والذكر في الشاة في الابل فيما هو والبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكور في الاصح) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما هو نظيره فعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون ا كثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقدينت

جج وعبارته ولو انقصت ماشيته كصغار و بكار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما هو وكذا يقال فيما سبق (قوله ككأن اللبون والحق) أى عند فقدينت الخاض في خمس وعشرين من الابل (قوله والبيع في البقر) ظاهره ولو كانت اناثة

(قوله فيجب ابن لبون) قضية انها اذا تمحضت كورا لا يؤخذ منها ابن الخاض وانما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة وهو خلاف ظاهر قول المصنف وكذا لو تمحضت كورا الخ وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وبعبارة بعد نقله كلام شرح المنهج بمرور موافق لكلام الشارح نصها والظاهر انه لا حاجة الى تقدير هاذ كوراثم انا نابل الشرط انما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجوز في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين نعم يحتاج اليه على الوجه الضعيف المانع ٢٣٦ من جواز اخذ الذكرو لهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ

الخاض لئلا يسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالنقويم والنسبة فلو كانت الخمس والعشرون انا ناول قيمتها ألف وقيمة بنت الخاض منها مائة وبقتير كونها ذكورا قيمتها خمسمائة وقيمة ابن مخاض منها خمسون فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب ان يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمسون وخمس ومقابل الاصح لا يجوز الا الاثني للتمصيل على الاناث في الحديث نعم لو تعدد الواجب وليس عنده الاثني فانه لم يتعمض ومع ذلك يجوز اخراجه ذكرا مع الاثني الموجودة وايراد هذه على عبارة المصنف نظرا الى انهم لم يتعمض وأجراه اخراج ذكرا غير صحيح لان هذه حالة ضرورة نظير ما روى السليم والمعيب ومحل الخلاف في الابل والبقرا ما الغنم فالذهب القطع باجزاء الذكرو (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الحديد) لقول ابي بكر رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤذونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه رواه البخاري والعناق هي الصغيرة من الغنم ما لم تجذع وتصور بان غوت الامهات وقد تم حوالها والنتاج صغارا وملك نصابا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصلا فلا يصح بل فوق المأخوذ من خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا فاقس والقديم لا تؤخذ الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من البكار في القيمة لعموم الاخبار ومحل اجراء الصغير اذا كان من الجنس فلو كان من غيره كغصاة ابعة صغارا واخرج الشاة لم يجز الا ما يجزى في البكار ذكره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ولو كان بعضها صغارا وبعضها بكرا واجب اخراج كبيرة بالتوسط كما مر في نظائره وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الاخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الابل كما تقدم (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالنتاج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهرى والجوهري الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها (و) لا (اكولة) وهي بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة لا كل كما قاله في المهر (و) لا (حامل) اذ في أخذها أخذ حيو انين بحيوان وألحق بها في الكفاية عن الاصحاب

قال سم على منهنج لو تمحضت ابه خناني لم يجز الاخذ منها لاحتمال ذكورتها أى المأخوذ وانوثتها أو عكسه بل تجب انى بقية واحد منها اه عباب (قوله وايراد هذه) الاشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالذهب القطع باجزاء المذكور) أى حيث تمحضت كورا ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكورها واناثها يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر لافوات المد والتمسل فلم يتطروا اليه لتيسر تحصيل الاثني بقيمة الذكر (قوله والعناق هي الصغيرة) أى التى لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) أى من الابل وهو تفرع على قوله ويتصور بان غوت الامهات (قوله كما مر في نظائره) أى في قوله كما ربيع شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل هيصة ديناران (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولوزادت قيمته على ما عنده وهو ظاهر لاننا لم نلزمه بذلك وانما اختاره لنفسه (قوله وربي) وزنها

فعل بضم الاوّل والقصر وجهها ربات ومكسر هاء باب بالكسر اه سم على منهنج وقوله شاة كانت أو ناقة التى أو بقرة زاد جج وان اختلف أهل اللغة في اطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهري الى شهرين) أى وقال الجوهري الخ قال جج والذي يظهر ان العبارة بكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغيرها كقول اه سم وبظاهره وان كان غير المأ كقول نجيبا كالتواخير على بقرة فحلت منه ويوجه بان في اخذها الاختصاص بما في جوفها

(قوله التي طرقها الفعل) وهو المتمد ومحمدان لم تدل قرينة على انها تحمل منه (قوله لغلبة جل البهائم) وبقي ما لدفع حائلا فتبين جلها هل يشبه الخيارات ام لا فيه نظروا الا قرب الاول فيستردھا (قوله غير ما ذكر) أي من الربي والا كولة والحامل (قوله واقول عمر) فيه اشارة الى ان ما فيه هذه الاوصاف من الكرائم (قوله لما امر كما نقله الامام) أي من قوله اذني أخذها اخذ حيوانين بجميوان (قوله الابرضا المالك) وينبغي ان محله في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله ولو اشترك أهل الزكاة) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك من مباعده أو لا كان ورثاه (قوله وهي) أي ماشيته (قوله ولا حدهما انصاب فاكثر) كما لو اشترى كافي عشرين شاة مثلا ولا حدهما ما يبلغ به ماله انصافا فاكثر كان تميز ثلاثين غير العشرة المخلوطة وبذلك صرح ج حيث قال وقد تقدمت قبلا ٢٣٧ على احدهما وتحققا على الآخر كستين لاحدهما ثلثا هاو كان اشترى كافي

عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفرادا فيلزمه أربعة اجناس شاة والاخر خمس شاة اه وستأتي الاشارة اليه في قول الشارح وعلم بما قررناه اعتبار كون المالك الخ (قوله وهي الثاني) أي النوع الثاني (قوله وكذا لو خلطاً بمجاورة) وينبغي للمولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة من الخلطة وعدمها قياسا على ما سبأ في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فله ان يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظر والا قرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة غنلها اصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملا

التي طرقها الفعل لغلبة جل البهائم من مرة واحدة بخلاف الاكميات وانما لم تجز في الاخصية لان مقصودها اللحم ولحمها ردي وهما مطلق الاتقاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالباً والجل انما يكون عيباً في الاكميات (و) لا خيار عام بعد خاص ويظهر رضى بطله بان تزيد قيمة بعضهم ابوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ اياك وكرائم اموالهم واقول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الربي ولا الماخض أي الحامل ولا خل الغنم نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها الا الحوامل فلا يطالب بحامل منها ما مر كما نقله الامام عن صاحب التفريق وارتضاء واستحسنه (الابرضا المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة قال تعالى ما على المحسنين من سبيل ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة وبعبارة عن الخلطة الايمان والشيوع وخلطة جوار وقد شرع في الاول فقال (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكاة واطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهذا مثال (في ماشية) من جنس بشرى أو أروث أو غيره وهي انصاب أو أقل ولا حدهما انصاب أو أكثر ودام ذلك (زكاة كرجل) واحداً خلطة الجوار تفيد ذلك كما سبأ في خلطة الايمان اولى وهذه الشركة قد تقدمت بتحقيقها كالاشتراك في غائبين على السواء او تمقيداً كالاشتراك في أربعين أو تحقفاً على احدهما وتمقيداً على الآخر كأن ملكا كستين لا حدهما ثلثا هاو لا آخر ثلثها وقد لا تفيد شيئاً كما تقي على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار ايضاً وهي الثاني الذي اشار اليه فقال (وكذا لو خلطاً بمجاورة) بل وان ذلك بالاجماع ولخبراً ناس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو أكثرتها ونهى الساعي

بعقيدته دون الحنفي (قوله نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها) قال العلامة الحلبي لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اه ثم رأيت به امش صحيح معتمد فائدة معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحلي أو في القرية اذا علموا ان المصدق يقصدهم لياخذ صدقاتهم فيكون مثلاً ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد اربعون شاة فيقول بعضهم لبعض تعالوا حتى نختلط بها فيقولون نحن ثلاث خطا انا عسرون ومائة شاة فآخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين لانهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فنوعان هذا الفعل فهذه بمعنى لا يجمع بين متفرق بخافة الصدقة ان تسكن عليهم وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعمال الصدقة قبل له اذا كانوا خطا اثنان لهما ما تون شاة يجب عليهم ماشاة واحدة

لا يفرقها عليهم ما في قول اذ افرقتم اقليم ما اخذت من كل واحد شاة فامر كل واحد أن يذبح النسي على حاله ويتقى الله عز وجل  
 اه أقول لكن ما ذكره من قوله لانهم ٢٣٨ لوتر كوهاء على حاله الوجوب على كل واحد شاة لجمع عليه انما يفيد تقبيل الوجوب

لا اسقاطه الا ان يقال خشية  
 الوجوب في الجملة لا خصوص  
 الاسقاط (قوله وعلم مما قرناه) أي  
 في قوله من جنس بشره أو أوارث  
 أو غيره وهي نصاب أو أقل (قوله  
 لا غنم مع بقر) أي بخلاف ضأن  
 مع معز لعدم اختلاف الجنس  
 (قوله وثبت الخلطة في الحول  
 الثاني وما بعده) أي من أول  
 المحرم (قوله اتحاد المعريين ما)  
 أي بين المسرح والمرعى لا بين  
 المسرح والمسرح (قوله رواء  
 الدارقطني بسند ضعيف) وضعفه  
 لا ينع من مقصود الشارح لانه لم  
 يرد به الاستدلال على اصل الخلطة  
 بل الدليل على أصلها الاجماع  
 وعلى اعتبار الشروط ما يحقق  
 حقة المؤنة وهي انما يحصل بذلك  
 (قوله ويجوز تعدد الرعاة) قال في  
 مختار الصحاح وجمع الراعي رعاة  
 كقاض وقضاة ورعيان كشاب  
 وشبان اه أي ويجمع أيضا على  
 رعاة كما في قوله تعالى حتى يصدر  
 الرعاة الآية وصرح به في الصحاح  
 والقاموس وزاد في القاموس  
 ورعاة بالفتح قالوا بالضم اسم جمع  
 (قوله ولو افرقت ماشيتهم ما زمتنا  
 طويلا) وهو الزمان الذي لا نصبر  
 فيه الماشية على ترك العاف بلا  
 ضرر بين (قوله وفهم من كلامه  
 أنه لا يشترط) أي حيث لم يتعرض له (قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز)

عنهم ما خشية سقوطها أو قلتهما وان لم يبرظا في الجوار ومنهما الشروع وأولى ويسمى هذا  
 النوع خلطة جوار وخلطة أوصاف ونسبه بقوله أهل الزكاة على أنه قيد في الخليطين فلو  
 كان أحد المالكين موقوفا أو لذى أو مكاتب أو لبيت المال لم يؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب  
 من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصابه كاه كاه المنفرد والا فلا زكاة وعلم مما قرناه اعتبار  
 كون المالكين من جنس واحد لا غنم مع بقر وكون مجموع المالكين نصابا كثر أو أقل  
 ولا حدهما نصابا فأكثر فلو ملك كل منهما عشرين من الغنم فخلطت اثنتان عشرين بمثلها  
 وتركاشاتين منفردتين فلا خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة سنة ان كان المال حوليا فلو ملك  
 كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وخلط في أول صفر فالجديد انه لا خلطة في الحول الأول  
 بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وثبتت الخلطة في الحول الثاني وما بعده فان  
 اختلف شرط من ذلك لم يؤثر وان لم يكن حوليا اشترط بقاؤها الى زهو الثمار واشتداد الحب  
 في النبات وانما تجب الزكاة في شركة المجاورة (بشرط ان لا يتجن) ماشية أحدهما عن ماشية  
 الآخر (في المسرح) وهو موضع شرب الماشية ولا في المكان الذي توقف فيه عند ارادة  
 سقيها ولا في الذي تنجى اليه ليشرب غيرها (و) لا في (المسرح) وهو الموضع الذي تجتمع  
 فيه ثم تسان الى المرعى ولا في المرعى وهو الموضع الذي ترعى فيه ويشترط أيضا اتحاد المعري  
 بينهما كما في المجموع (و) لا في (المراح) وهو بضم الميم ما واه الملاح (و) لا في (موضع الحلب)  
 وهو بفتح اللام يقال للبلن وللمصدد وهو المراد هنا وحكي سكنونها لانه اذا غلب مال كل  
 منهما بشي لم يصرف ذلك كمال واحد والغرض من الخلطة صيرورتها كمال واحد فلو كانت المؤنة  
 وليس المراد كما قاله في المسرح الصغير ان لا يكون لهما اما لشرع أو مرعى أو مراح واحد  
 بالذات بل لا بأس بتعددتها ولكن ينبغي ان لا تختص ماشية هذا بمراح ومشرع وماشية  
 الآخر بمراح ومشرع (وكذا) يشترط (اتحاد الراعي والفعل في الاصح) لخبر  
 والخليفة طان ما اجتمع في المرعى والفعل والراعي رواء الدارقطني بسند ضعيف ويجوز  
 تعدد الرعاة قطعاً بشرط عدم انفراط كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل أو الفعل  
 مرسله فيها تنفر على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية كل بفعل عن ماشية الآخر  
 وان كانت ملكا لأحدهما أو معاراة له أو لهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر  
 اختلافهما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاه كالحلب ولو افرقت ماشيتهم ما زمتنا  
 طويلا ولو من غير قصد لضرر فان كان يسيرا ولم يعلم به لم يضر فان علم به واقرأه أو قصدها  
 ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذري وغيره ضرورة مقابل الاصح في الراعي والفعل  
 ينظر الى ان الافتراق فيه ما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبله ما وفهم من كلامه انه  
 لا يشترط اتحاد الحالب ولا الافاء الذي يحلب فيه وهو الاصح كما لا يشترط اتحاد آلة الجز

لا  
 الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

(قوله فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيما لو كان لاحدهما مائة والاخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الاية لما اخذ من عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى يئنه ما يرجوع زيد عليه أيضا بخلاف ما هنا فان كلا منهما أخذ منه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاص) أي بان كانت قيمتهما متوية جنسا وقد راو صفة (قوله ومنه يؤخذ ان نية أحدهما) أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج) هو صفة حقا وقوله بغير اذنه صلة أدى (قوله ان محله اذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الآخر) أي كان دفع من غير المال المخلوط بغير اذن من شريكه (قوله لعموم خبر الخ) يعرض الهوامش كان الاولى ان يقول مطلق ما تقدم لأنه من باب العام اه أقول قد يقال المطلق هو ما دل على مجرد الماهية وليس ذلك مرادنا بل المراد النهي عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهي وذلك من قبيل العام لا المطلق

ولا خلطة اللبن في الاصح (لاية الخلطة في الاصح) اذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المؤنة حاصل وان لم تنو والثاني نشترط لان الخلطة مغيرة لقدر الزكاة لا بد من قصده دفعها لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في النقصان ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفردا فان انعتد الحول على الانفردا ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بان ملك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلط في اثناء الحول لم تنبت الخلطة في السنة الاولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما كان ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذا طرأ الانفردا على الخلطة فن بالغ ماله نصا بازكاه ومن لا فلا ولم يبين المصنف حكم التراجع وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وان لم يضطر اليه فاذا أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لانها غير منسوبة فلو خلط مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما البقية نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فاذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما فلو كان زيدا ثلاثون وعمرو عشرين فاخذ الشاة من عمرو ورجع على زيد بثلاثة ارباع قيمتها وأخذها من زيد ورجع على عمرو بالربع وان كان زيدا مائة وعمرو خمسون فاخذ الساعي الشاتين من عمرو ورجع على زيد بثلاثي قيمتهما ومن زيد ورجع بالثلث وان أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمته شاته وعمرو بثلاثي قيمته شاته وان تنازع في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم وقد يقع التقاص وان كان زيدا أربعون من البقر وعمرو منها ثلاثون فاخذ الساعي التسيع والمسننة من عمرو رجع بأربعة اسباع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة اسباع قيمتهما فان أخذ من كل فرضه فلا تراجع فان أخذ التسيع من زيد والمسننة من عمرو ورجع على زيد بأربعة اسباعها ورجع عليه زيد بثلاثة اسباع التسيع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر اذن الشريك الا تخوف الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالكين بالخلطة صاروا كالمال المفرد وجرى عليه ابن الاستاذ قال لان نفس الخلطة مسطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وقال المخرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذنه شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر وان قول الرافي كالامام في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج الى النية بغير اذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كانه لا يفرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي ان محله اذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه وبعبارة المجموع قال أهما بنا أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر (والاظهر تأثير خلطة الثمر والزروع والتفقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة كفي الماشية لعموم خبر لا يجمع بين



(قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من اسكانها اه شرح روض (قوله أى الحافظ لهما) أى المالكين (قوله من ذكر الاعم بعد  
الاخص) لم يتقدم فى كلامه ما يعلم منه وجه العموم نعم فى كلام الحلى ما يقتضيه حيث قال الناطور بالمهملة هو حافظ النخل والشجر  
(قوله لان المالكين بصيران الخ) يؤخذ ٢٤٠ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه فى الدرس من ان جماعة ودعوا عند شخص

دراهم ومضى على ذلك سنة هل  
يجب عليهم الزكاة ام لا وهو  
وجوب الزكاة سواء كان مال كل  
واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيما  
يظهر فليراجع ثم رايت فى سم  
على الغاية ما نصه فرع عنده  
ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصاباً  
فجمعها فى صندوق واحد جميع  
الحول فهل ثبت حكم الخلطة  
فيه والظاهر الثبوت لانما باق  
ضابطها ونسبة الخلطة لا تشترط  
ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعى ان  
ياخذ الواجب أو بعضه من مال  
أحدهما دون الآخر واذ رجع  
المأخوذ منه على غيره وجع بقدر  
حصته من مجموع المالكين مثلاً فى  
المثل وقيمة فى المتقوم اه أى  
حيث كان الساعى يرى أخذ  
القيمة (قوله واسلام المالك  
وحرية) لا ينافى هذا ما تقدم  
من ان شروط زكاة الحيوان  
أربعة لان كلامنا فى الاسلام والحرية  
وتمام الملك لا يختص بمجنس دون  
آخر (قوله اعتمد عليهم بالسخلة)  
أى احسبها وفى المختار السخلة  
لولد الغنم من الضان والماعز ساعة  
وضعه ذكر كان أو أنثى وجمعه  
سخل بوزن فليس وسخال بالكسر  
اه رحمه الله (قوله لزمه شاتان)  
أى كبيرتان (قوله أو ماتت كلها

متفرق ولان مقتضى لتأثير الخلطة فى الماشية هو خفة المؤنة وذلك موجود هنا لارتفاق  
والناسى وهو القديم لا تؤثر مطلقاً لان المواشى فيها أوقاص والخلطة فيها تنفع المالك تارة  
والمستحقين أخرى ولا وقص فى غير المواشى وعلى الأول انما تؤثر خلطة الجوارى فى الزراعة  
(بشرط ان لا يتميز الناطور) بالمهملة انهم من المجبة أى الحافظ لهما (والجرب) بفتح الجيم  
موضع تخفيف الثمار والبيدر بفتح الواو دال المهملة موضع تصفية الخلطة قاله  
الجوهري وقال النعالي الجرب للزبيب والبيدر للحمصة والمريد بكسر الميم واسكان الراء  
للتمر (و) فى التجارة بشرط ان لا يتميز (الدكان) بضم المهملة الخانوت (والحارس) ذكره  
بعد الناطور من ذكر الاعم بعد الاخص (ومكان الحفظ) كخزانة ولو كان مال كل  
بناحية منه (ونحوها) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وجمداً والنخل  
والجمال والبيكال والمعهد والحصاد والمقح وما يلقى اهمية فان كان لكل منهم ما تخيل  
أوزع مجاور لتخيل الآخر أو لزمه أو لكل واحد كيس فيه نقد فى صندوق واحد  
وامتعة تجار فى مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشئ مما امرت الخلطة لان  
المالكين بصيران كذلك كالمال الواحد (ولو وجوب زكاة الماشية) أى الزكاة فى النعم كما  
عرف مما قدمه فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى فى نحو بل مكر الليل ويصح كونها  
بمعنى اللام (شرطان) مضافان لما مر من كونهما نصاباً من النعم والمساكن من كمال الملك  
واسلام المالك وحرية (مضى الحول) أى به يتحول أى ذهابه ويحجب غيره (فى ملكه)  
لغير لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا يتكامل غنائه قبل تمام الحول (لكن  
مانع) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو  
بالخلطة (يزكى بحوله) أى النصاب بشرط كونه مملوكاً للمالك النصاب بالسبب الذى ملك  
به النصاب اذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وان ماتت الامهات لقول أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه لسا عبيده اعتمد عليهم بالسخلة ولان الحول انما يعتد به  
لتكامل الغناء الحاصل والنتاج غنى فى نفسه فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم  
فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بالخلطة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت  
الامهات وبقي منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقي النتاج نصاباً فى الصورة الثانية  
أو ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل فان انفصل النتاج بعد الحول أو قبله  
ولم يتم انفصاله الا بعد بكتين خرج بعضه فى الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم  
يكن حول النصاب حوله لانقضاء حول أصله ولان الحول الثانى أولى به واحترز بقوله نتج  
عمالواستفاد بشراء أو غيره وسبأى ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة تجب

وبقى النتاج) ويخرج من الصغار فى هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله الا بعد) افهم انه لو تم انفصاله مع  
تمام الحول كان حول أصله حوله لكن قال حج خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الاول بل الثانى



(قوله ما لو أوصى الموصى له الخ)  
 كان أوصى زيد المالك لأربعين  
 من الغنم بحملها العمرو ثم مات  
 زيد وقيل لعمرو والوصية بالحل ثم  
 أوصى به قبل انقضاء الوارث زيد  
 المالك للأمهات بالارث ثم مات  
 عمرو وقيل وارث زيد الوصية  
 فلا ينكرى النتاج بحول الأصل  
 لأنه ملك النتاج بسبب غير الذي  
 ملكه للأمهات (قوله فعلى مامر  
 في تكميل أحد النوعين) معتمد  
 (قوله ان يحل) بالضم اه مختار  
 (قوله الا ما فضل عن ولدها) أى  
 عما يحصل به النول ولدها ولا يكفي  
 ما يمنع عنه الضرر فقط (قوله  
 ولا تكبر) هو يضم الباء أى لا نعظم  
 جنتها وعظم الجنة لا يستلزم السهول  
 فهو عطف أعم على أخص (قوله  
 فلو نتجت عشرة) عبارة حج فلو  
 نتجت عشرين فقط لم يقد كفى  
 الروضة والجموع اه وهو  
 المواب الموافق أقوله به وذلك  
 لومات في الصورة التي مثل الخ  
 فانه يفرض ان يكون النتاج  
 عشرة فقط اذا مات ثمانون لم يكن  
 الباقي نصيبا اذ هو ثلاثون فقط  
 (قوله التي مثل بها) هى قوله  
 فلو نتجت الخ

عشرين فلولها من حين تمام النصاب وخرج بقولنا بشرط ان يكون مملوكا الى آخره  
 ما لو أوصى الموصى له بالحل به قبل انقضاء المالك للأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم ير  
 بحول الأصل كما نقله في الكفاية عن المتولي وأقره ولو كان النتاج من غير نوع الامهات  
 كان حلت العزبضان أو عكسه فعلى مامر في تكميل أحد النوعين بالآخر لا يقال بشرط  
 وجوب الزكاة السوم في كلام مباح فكيف وجبت في المتاج لا ناقول اشتراط ذلك خاص  
 بغير النتاج التابع لأمه في الحول ولو سلم عموم له فاللبن كالحل لأنه ناشئ عنه على أنه  
 لا يشترط في السكلا ان يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان اللبن الذي يشربه لا يعد مؤنة لأنه  
 يأتي من عند الله تعالى ويستخلف اذا حلب فهو شبيه بالماء فلم تستقط الزكاة ولان اللبن وان  
 عد شربه مؤنة الا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه في حق السخلة ولا يحل  
 للمالك ان يحلب الا ما فضل عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق  
 المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذا  
 لم يكن معه غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب  
 صرفه للوضوء فكذلك اللبن الشاة يجب صرفه الى السخلة فلا تستقط الزكاة ولان النتاج  
 لا يمكن حياته الا باللبن فلو اعتبرنا السوم لا نغنياه لأنه لا يتصور بخلاف البكار فانها تعيش  
 بغير اللبن ولان ما نشر به السخلة من اللبن يغوب غوها وكبرها بخلاف الماعز فانه اقل  
 لا تسمن ولا تكبر ولان الصحابة أو جبو الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعى على يديه مع  
 علمهم بانهم لا تعيش الا باللبن وذكر في الروضة والجموع ان فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت  
 بالنتاج نصيبا آخر بأن ملك مائة شاة فننتجت احدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة  
 فقط لم يند اه قال بعضهم هم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم يباغ به نصيبا آخر وذلك  
 عند التالف بان ملكا أربعين سمة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت عشرون قبل انقضاء الحول  
 وكذلك لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فانا نوجب شاة لحول  
 الامهات بسبب ضم السخلة فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم يبلغ النصاب (ولا يضم  
 المملوك بشرأ أو غيره) كآثر ووصية وهبة الى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى  
 النتاج لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتاج لما مر في ما سواه على الأصل واحتراز  
 بقوله في الحول عن النصاب فانه يضم اليه على المذهب لأنه بالكثرة فيه بلغ حد يستعمل  
 الموازنة فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشرة أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب  
 فعليه عند تمام الحول الأول في الثلاثين تبسيع وليكل حول بعده ثلاثة ارباع مسنة وعند  
 تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى) المالك (النتاج بعد الحول) أو استفادته بنحو  
 شراء وادعى الساعى خلافه مع احتمال ما يقوله كل منهما (صدق) المالك لأنه مؤتمن ولان  
 الأصل عدم ما ادعى الساعى لعدم الوجوب (فان اتهم حلف) ندبا احتياط للمستحقين  
 لا وجوبا فلو نكل تركه ولا يجوز تخليف الساعى لأنه وكيلا ولا المستحقين لعدم تعيينهم

(قوله في غير التجارة) اما هي فلا تضر المبادلة فيها اثناء الحول على ما يأتي (قوله استأنف) اي فيما بادل فيه دون غيره (قوله من عدمها هنا) الاشارة لقوله اولها والفرار (قوله فلو عارض غيره الخ) صريح بما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما يخرج عن ملكه دون ما بقي فليراجع ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره الخ خلافة فانه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للسكل وان كان الاستبدال في بعضه وانه لا يفرض بين المشايعة وغيرها الا ان يقال المراد استأنف فيما بادل فيه وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكا جديدا ان لم يستبدل فيه ٢٤٢ فليس بملك جديد واجب عنه سم على حج بجواب آخر فقال وبعضهم أجاب بان محل

انقطاعه بم اذ لم يقارنهما ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتم له (قوله أما المبادلة الفاسدة الخ) كالمعاطاة (قوله فانهم يستأنفون) أي بشرط صحة المبادلة من الحول والتقايض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحلول والتقايض فقط عند اختلافه (قوله فان حال الحول الخ) أي حول المشتري (قوله امتنع) أي على المشتري (قوله قبل التمكن من اداها) أما التأخير بعد التمكن من الاداء فيبطل الرد لان امساك تلك المدة انه رضى بالعيب فاشبهه ما لو اشترى شيئا واطلع فيه على عيب ولم يبادر به (قوله وهو الشرط الخامس) أي بواسطة ما أشار اليه قبل من جعل معنى الحول شرطا والبقاء في ملكه الى تمامه شرطا آخر (قوله دل بفهمه الخ) فان قلت لم يخص القياس بالمفهوم ولم يعمله فيه وفي المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والتقصير اخرج المعلوفة

والشرط الرابع بقاء الملك في المشايعة لجميع الحول كما يؤخذ من قوله (ولو زال ملكه في الحول) عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره (فعداد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير التجارة (استأنف) الحول لا انقطاع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حول للخبر المار وعلم من تعبيره بقاء الدالة على التعقيب وقوله بمثله الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى ويكره تنزيها فعلى ذلك فرار من الزكاة بخلافه الحاجة أوها والفرار ومطلقا على ما فهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه من عدمها هنا فيما لو قصد القرار مع الحاجة لما مر من كراهة ضربة صغيرة الحاجة وزينة لان في الضربة اتحاذ فقوى المنع بخلاف الفرار فلو عارض غيره بان أخذ منه تسعة عشر دينارا بمثلها من عشرين دينارا زكي الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها أما المبادلة الفاسدة فلا تنقطع الحول وان اتصل بالتبعض لانها لا تزال الملك وشمل كلامه ما لو باع الثقة ببعضه للتجارة كالصيافة فانهم يستأنفون الحول كلما بادلوا ولهذا قال ابن سريج بشر الصبار فانه لا زكاة عليهم ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو قاله استأنف منه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من اداها فان سارع لاخراجها أو لم يعلم بالغيب الا بعد اخراجها انظر فان أخرجهما من المال أو من غيره بان باع منه بقدرها واشترى ببقية واجبه لم يرد لتفرق الهفقة وله الارش كما جزمه ابن المقرئ تبعا للعجموع وان أخرجهما من غير رد أو لا شركة حقيقة بدله ل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفا بان كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ولومات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تيسرا بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا (و) الشرط الثاني في كلام المصنف وهو الشرط الخامس (كونها سائمة) أي راعية تلعب أنس وفي صدقة الغنم ثم في سائمة الى آخره دل بفهمه على نفي الزكاة

فيحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان يراد هذا الحديث انما قصد به اخراج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دليلا على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مسبقا أيضا هذا فان قلت جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكلا فان شرط العمل بالمفهوم ان لا يكون القيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب قلت أجاب سم على منهج بان ذلك محله حيث لم يظهر لقديمه في غير كونه مجرد الغالب وهنا يمكن انه ذكر للتنبيه على خفة المؤنة اه وفي كلام بعضهم ان محل ذلك أيضا فيما لم يقدح كما عاها ما هو فيعمل بفهمه وان كان غالبا وفي جواب سؤال وهو ظاهر

(قوله فلا تجب فيه زكاة) أي فلو ادعى المالك انهما علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي فهل يصدق المالك بلاينة أو لا  
 لا مكان إقامة البينة على ما ادعاء قال سم فيه نظروا واستقرب انه لا بد من بينة كما لو ادعى الوديع تلف الودبعة بسبب ظاهر اه  
 (أقول) وقضية قول الشارح فان اتهم حلف ندبا انه يصدق بلاينة وأظهر منه قول الحلي وقال في الروضة ان العيين مستحبة بلا  
 خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعثت المال في اثناء الحول ثم اشتريته  
 واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه (قوله بالاضافة الى رفق الماشية) أي بالنظر (قوله كان نبت في أرض مملوكة) أي أو اشتراه ولو بقيمة  
 كثيرة ومثل ذلك ما يستنبطه الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبذر بها حبا فبنت ٢٤٣ فهو من الكلال المملوك في الرعية له

الخلاف المذكور قال سم ونقل  
 عن الشهاب الرملي ما يخالفه قال  
 ورده واداه وذكرانه بتسليم صحة  
 نقله عنه لا يعول عليه الا ينقل  
 (قوله أحصهما كما أفتى به القفال  
 وحزم به ابن المقرئ وأولهما) أي  
 انهما ساعة تجب فيها الزكاة (قوله  
 ورجح السبكي انهما ساعة) نقل سم  
 على حج عن الشارح اعتمادا قاله  
 السبكي (قوله قال الشيخ وهو  
 الاوجه) ضعيف (قوله فاعلونه)  
 أي ان كان ما أكلته من الجوز  
 قدر الانعيش بدونه بلا ضرر بين  
 (قوله ويستثنى من ذلك) أي من  
 قوله فلو جمع وقدم لها فاعلونه (قوله  
 ولو سامت بنفسها) ومن ذلك  
 ما جرت به العادة من رعي الدواب  
 في نحو الخنازير فهي ساعة واماما  
 يأخذها المتكلم عليها من نحو الملتزم  
 من الدراهم فهو ظلم مجرد لا يمنع  
 من الاسامة ومعلوم انه لا تجب  
 الزكاة الا اذا كانت كذلك جميع  
 السنة وبقي مالو كانت ترعى في كالا

في معلوفة الغنم وقديس بها الابل والبقرا اختصت الساعة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي  
 في كلام مباح (فان علفت معظم الحول) ولو من رقا (فلا زكاة) فيها اذا غلبت عليها تأثير  
 في الاحكام (والا) بان عانت دون المعظم (فالاصح انهما ان علفت قدر انعيش بدونه بلا  
 ضرر بين وجبت زكاتها) خلفه المؤنة (والا) أي وان كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه  
 أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيه زكاة لظهور المؤنة والماشية تصبر اليومين ولا تصبر  
 الثلاثة غالبا والثاني ان علفت قدر اربعة دمنونة بالاضافة الى رفق الماشية فلا زكاة وان  
 كان حقيرا بالاضافة اليه وجبت وقدر الرقي بدورها ونسلها ووصفها وبرها ولو اسيحت  
 في كالا مملوك كان نبت في أرض مملوكة للشخص أو موقوفة عليه فهل هي ساعة أو معلوفة  
 وجهان أحصهما كما أفتى به القفال وحزم به ابن المقرئ أولهما لان قيمة الكلال تافهة  
 غالبها ولا كرامة فيها ورجح السبكي انهما ساعة ان لم يكن للكل قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد  
 مثالا كافتة في مقابلة غنائمها والاف معلوفة والمناسب لما يأتي في المعسرات من ان فيما سقى بماء  
 اشتراه أو اتهم به نصف العشر كالوسقي بالناضح ونحوه أن الماشية هنام معلوفة بجماع كثرة  
 المؤنة قال الشيخ وهو الاوجه ولو جزمه وأطعمها اياه في المري أو البلد فاعلونه ولو رعاها  
 ورقا تناثر فساعة فلو جمع وقدم لها فاعلونه قال ابن العماد وبسبب ثني من ذلك ما اذا اخذ  
 كالا الحرم وعلفها به فلا ينتطع السوم لان كالا الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع  
 وانما ثبت به نوع اختصاص (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو اسامها غاصب أو مشتر  
 شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي اعدم اسامة المالك وانما اعتبر قصده دون قصد الاعلاف لان  
 السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده  
 لان الاصل عدم وجوبها أو اعتلفت الساعة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من  
 العلف فيها لم تجب الزكاة في الاصح اعدم السوم وكالغاصب المشتري شراء فاسدا  
 (أو كانت عوامل) مملوكة أو باجرة (في حرث ونضج) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه)

مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت أهلها قدر الزيادة الغناء أو دفع ضرر يسير للعطف هل ذلك  
 يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح الآتي ولو كان يسر حنهما راو يلقى له اشيا من العلف ليلال يؤثر أنها  
 ساعة (قوله أو كانت عوامل) أي ولو في محرم أخذ من قوله وافرقت بين المستعملة في محرم الخ (تنبيه) وقع السؤال في الدرر عما  
 لو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال تجب فيه الزكاة اذا تم نصابه وحوله من  
 حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو حمل الماء للشرب) اهل  
 المراد به اخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام الحلي من ان النضج السقي من ماء بئر أو نهر يسير أو بقره ويسمى ناضجا

(قوله ولا بد أن يستعملها الخ) أي ولو اغتبرها بآخرة أو عارية (قوله إلا ما رخص) أي فيه (قوله إلا أن تصد به قطع السوم) وقياسه أنه لو استعملها قدر يسير أو قصد به قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو) — أن لاحظ للمعجور في تركها (أي الاسامة) (قوله) ويعد تخريجهما) أي فيكون الرابع ٢٤٤ أنه لا اعتبار باسمهما (قوله لا يضمن) أي بان لم يكن له أمان (قوله أن السوم

لا ينقطع) معتمد (قوله ولو ورث سائمة ودامت الخ) وقع السؤال في الدرر عما لو أسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وانتهى في ذلك المورث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها أم لا فيه نظر (أقول) والأقرب الثاني وقد يدل له ما ذكره سم على منسج حيث قال قوله ولم يغرم عبارة البهجة وشرحها لشارح وما علم أي الوارث بموت مورثه أو بانها نصاب أو بكونها سائمة لعدم أسامة المالك لاستحالة القصد اليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ من هذا أن غير الوارث إذا لم يعلم أن مائتيه نصاب لازكاة وإن أسامها إلا أن يفرق فليصررها (أقول) وأهل الفرق أقرب فانهم إنما اشترطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد بل اشترطوا قصد وقدر حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا (قوله) لم يؤثر في وجوب الزكاة (أي حيث كان القدر الذي علفها به تعيش بدونه بلا ضرر بين) (قوله أخذت زكاتها) أي ندبا (قوله

لحمل غير الماء ولو محرما) (فلا زكاة في الأصح) لأنها لا تقتضي الغنا بل للاستعمال ككتاب البدن ومتاع الدار فقوله في الأصح راجع للجميع كما تقرروا الثاني في الأولى بمعنى على عدم اشتراط قصد السوم لحصول الرفق وفي الثانية بمعنى على عدم اشتراط النية في العلف وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمها ولا بد أن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما ذكره البندنجي عن الشيخ أبي حامد وقرئ بين المستعمل في المحرم وبين الحلي المستعمل فيه بان الأصل فيه الحلي وفي الذهب والفضة الحرمة إلا ما رخص فإذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله ولا أثر لجر دنية العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا أن قصد به قطع السوم وكان مما يتول وعلم ما تقر بأن المعبر أسامة المالك أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بان غصب معلوفة ورد لها عند غيبة المالك للعالم فأسامها صرح به في البحر قال الأذري لو كان لاحظ للمعجور في تركها فهو موضع تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حينئذ أنه قد به بقولها وهل نعت براسامة الصبي والمجنون ما شئتم اه ولا أثر لذلك فيه نظري ويعد تخريجهما على أن عدمهما عدم أم لا هذا إن كان لهما غيبه يز ويحتمل أن يقال لو اختلفت من مال حربي لا يضمن أن السوم لا ينقطع كما لو جاعت بالزعي ولا علف ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بانها لم تجب زكاتها لما مر من اشتراط أسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا كما صرح به في الحاوي الصغير والمتولين سائمة ومعلوفة له حكم الأم فإن كانت سائمة ذم إليها في الحول والأفلا ولو كان يسرحها ثم أراو ياتي لها شيئا من العلف ليلام يؤثر (وأذا وردت) أي الماشية (ما أخذت زكاتها عنده) لأنه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرحى وفي الحديث تؤخذ زكاة المسلمين على ما همهم (والا) أي وإن لم ترد الماشية استغنت عنه بالبيع مثلا (فعند بيوت أهلها) وأقربهم تؤخذ زكاتها قال في الروضة ومقتضاها جواز تكليفهم الرد إلى الأقبية وبه صرح المحاملي وغيره والأوجه فيما لا ترد ما ولا مستقر لأهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي التبعة إليهم لأن كلفته أهون من تكليفهم ردّها إلى محل آخر ولو كانت متوحشة يمسرها أخذها وأمسكها فعلي رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوني عقالا لانهما من تمام التسليم (ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة) لأنه أمين وله مع ذلك أن يعدها مراما بالمالك المخرج ولو وليا أو وكلا (والا) بان لم يكن ثقة أو قال لا عرف عددها فقد (وجوبا كما لا يخفى عند مضيق) لأنه أسهل لعددها وأبعد عن

الغنا  
للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا إن تلفت في يده بلا تقصير  
أي ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها

(قوله اعيد له العدد) اى وجوباً (قوله فيعاده ايضاً) اى وجوباً (قوله ويسن للساعى) ومثله المستحق في ذلك (قوله الدعاء للمالك) شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق ان يقول بارك الله لموكلك فيما اعطى ٢٤٥ وجعله طهوراً وبارك له فيما ابقي (قوله

ويكره ان يصلى عليه) اى بان يقول اللهم صل عليك (قوله منزل منزلة ما يقع خطاباً) اى فلا كراهة فيه على غير الانبياء والملائكة (قوله كقراءة درس) اى وكقراءة ثنى من القرآن وتسييح أوزكرا وغيرهما من سائر القرب (قوله ان يقول ربيانة عقبيل مننا الخ) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لان نعبه في التحصيل عبادة

#### \* (باب زكاة النبات) \*

(قوله والزكاة تجب في النوعين) أى في غيرهما على ما يأتى (قوله غير مأوف) أى والمعروف تخصيصه بالزرع ولا يرد هذا على المصنف لانه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزرع وغايته انه على تقدير مضاف أى تمر كل منهما فان كان المراد انه لا يطلق النبات على الشجر وانما يطلق على الزرع اتضح الايراد (قوله وهو) أى القوت (قوله وهو من الثمار) وقدمه لقوله الكلام عليه (قوله والارض بفتح الهمزة الخ) الثانية كذلك الا ان الهمزة مضمومة أيضاً الثالثة ضمهما وتخفيف الزاى على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة

الغاط فتمر واحدة واحدة ويبدل من المالك والساعى أو نائبهما قضيب يشيران به الى كل واحدة فلو ادعى زب المال الخطأ اعيد له العدد وكذا لو ظن الساعى خطأ عاده فيه اداً ايضاً ويسن للساعى عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيباً له في الخير وتطبيعاً لقلبه بان يقول اجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء ويكره ان يصلى عليه في الاصح اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كالآل فلا تكره وهم بنوها شتم والمطلب من المؤمنين كما مر نعم من اختلف في نبوته كقمان ومريم لا كراهة في افراد الصلاة والسلام عليه لازتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه وهذا كله في الصلاة من غير الانبياء والملائكة امامهم فلا كراهة مطلقاً لانها حقهم ما فلهما الانعام بها على غيرهما الخبر انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى والسلام كصلاة فيما ذكر ليكن المخاطبة به مستحبة للاحياء والاموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جواباً كما سيأتى في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطاباً ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترضى مختص بالصحاب والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذراً أو نحوها كقراءة درس وتصفيف واقناه ان يقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم

#### \* (باب زكاة النبات) \*

المراد به هنا الاسم يعنى النبات لا المصدر وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والى نجم وهو ما لا ساق له كالزرع والزكاة تجب في النوعين ولذلك عبر بالنبات شمولاً لهما لكن المصنف في نكت التنبيه ذكر ان استعمال النبات في الثمار غير مأوف والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أنخرجنا لكم من الارض فأوجب الانفاق مما أخرجه الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أخرجه غيرها (تختص بالقوت) لان الاقيبات من الضروريات التى لاحياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدابيراً أو تنعماً أو تادماً كالزيتون والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والسمسم والبطيخ والكمثرى والمان وغيرها كما يأتى بعض ذلك (وهو من الثمار الرطب والعنب) بالاجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرها (والارز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى في أشهر اللغات السبع (والعدس) بفتح الدال ومثله البسلا (وسائر المقات اختياراً) كالخض والباق لا والذرة والهرطبان وهو الجلبان

حذف الهمزة وتشديد الزاى السادسة رزأ عنى بنون بين الراء والزاى السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه س كذاهما مش دم بخط شيخ الاسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اه شرح روض

(قوله فالحصر فيه اضنا في) أي بالنسبة لاهل اليمن اه شيخنا الزيادي (قوله والبعل العشر) بالجر عطف على ما من قوله فيها (قوله وانما يكون ذلك في الثمر) مدرج من الراوى تفسير للمراد من الحديث (قوله وخروج بالاختيار ما يقتات به) الاولى اسقاطها لان الذي يتعدى بالباء على ما يفهم من المختارة قوت (قوله حال الضرورة) قال حج ضبطه جمع بكل ما لا يستغنى عنه الا دميون لان من لازم عدم استنابهم له عدم اقياسهم به اختيارا أى ولا عكس اذا الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك (قوله كحب الفاسول) وهو الاشنان اه حج وفيه انهم فسروه في محل آخر بان الاشنان حلقاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به الالهم الا ان يقال انه مشترك (قوله فنبت بارضنا) أى في محل ليس بماء كالأحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أى والحال ان الغلة حصلت من حب مباح أو بذرة المناظر من غلة الوقف اما لو استأجر شخص الارض وبذرها احبا لم يكن له فإلزامه ملك صاحب البذر وعليه زكاته وليس من المعين الوقف ٢٤٦ على امام المسجد على المعتمد فلا تجب عليه زكاة قال حج بعد مثل ما ذكر ووافق

بعضهم بان الموقوف المصروف لأقرباء الواقف فيما يأتى كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لان الواقف لم يقصد هم وانما المصروف اليهم حكم الشرع ومن ثم لازم كذا فيما جعل نذرا أو انكبة أو صدقة قبل وجوبها ولو نذرا معلقا بصدقة حصلت قبله كان شفى الله مريضى فعلى ان أنه صدق بثمر نخلى شفى قبل بدو صلاحه فان بدا قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب والاوجب عليه اه وفيه لو وقف على أولاد زيد وجبت فيه الزكاة لانه معين صرح وعليه ما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لأقرباء الواقف ولعله ان صورة اقرباء الواقف انه وقف على غيرهم

والمأش وهو نوع منه فوجب لزكاة في جميع ذلك لو رددنا في بعضه في الاخبار الاتية والحال الباقيها به وثبت أيضا اتناؤها في بعض ما لا يصلح للاقتيات فالحقنا الباقي به واما قوله صلى الله عليه وسلم لم لا ي موسى الاشعري ومعاذ لما بينهما الى اليمن فيما رواه الحاكم وصححه اسناده لا تأخذ هذا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والتمر والزبيب فالحصر فيه اضاف لما رواه الحاكم وصححه اسناده من قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالفضح نصف العشر وانما يكون ذلك في الثمر والخنطة والحبوب فاما القناء والبطيخ والرمان والنصب فغفوة عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون المجهدة الرطب بسكون الطاء وخروج بالاختيار ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البوادى كحب الفاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لا زكاة في الوحشيات من الطيأ ونحوها وعبر في التنبية بدل هذا التيميد بما يستغنى عنه الا دميون قال في المجموع قال اصحابنا وقواهم مما ينبت الا دميون ابس المراد به ان تقصد زراعته وانما المراد ان يكون من جنس ما يرزونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حبل الغلة أو نعت العصافير على السنايل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصابا بخلاف اتفاق عليه الاصحاب ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حبل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضنا فانه لازم كذا فيه كالتخل المباح بالصراة وكذا ثمار البساتين وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والتناظر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ الخراج الامام على ان يكون بدلا عن

وقسمه قطع الاخر فانقطع الموقوف عليهم وانقل الحق الى أقرب رحم الواقف ويدل على هذا قوله بان الموقوف العشر المصروف لأقرباء الخ ولم يقل الوقف على اقرباء الواقف وتعليله بقوله لان الواقف لم يقصد هم وانما المصروف الخ واما الوقف على أولاد زيد فاتهم عنهم في وقته فهم تصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم به معين الواقف اهتم (قوله فانه لازم كذا فيه) ظاهره ان من قصد ملكه ملكا جميعه فليست وجه ذلك وهلا جعل غنمة أو فبا بل لا ينبغي الا ان يكون غنمة ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا ان نبت في غير أرضه اه سم على حج أقول ينبغي ان يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت في أرضه بالا قصد فان نبت في موات ملكه من استولى عليه كالخطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه لسكن تركه خوفا من دخولهم بلادنا فهو في وان قصدوه فغفوة بقتال فهو غنمة ان منهم (قوله اذ ليس له مالك معين) افهم انه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة به صرح سم على منهج وعبارته بعد مثل ما ذكر بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه

(قوله كان كذا خذ القيمة الخ) أو ظالم يجوز عنها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك **ح** (قوله فيسقط به الفرض أ) ي  
وتقوم نية الامام مقام نية المالك كما امتنع وليس منه ما يآخذ المتزمون بالبلاد ٢٤٧ من غله أو دراهم لانهم ليسوا نائبيين

عن الامام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعبه في البلاد ونحوه (تنبيه) أخذ الزكاة من كل امهم ان أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الخبائله انه انكرا فتاه حنفى بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية فان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة اى حتى على قواعد الحنفية واجيب بانه يخفى ذلك على ما جمع عليه الحنفية انها افتتحت عنوة وان عمر وضع على رؤس اهلها الجزية وارضها الخراج وقد اجمع المسلمون على ان الخراج بعد توطيقه لا يسقط بالاسلام وبأن قبيل الامان ما راجعهم بفتحها عنوة وصرح ائمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من ارضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه بحق وملك اهلها لها فلهم التصرف فيه بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه ان الخ ماسنذكره (قوله سواء) كان نحوه مملوكا الخ) هذا لا يلاقي قوله ولعل الاول وعبارة حج والعسل من النخل كذا قيده شارح الخ وهي أوضح

العشر كان كذا خذ القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب ثمنه (وفي القديم تجب في الزيتون) لقول عمر رضى الله عنه في الزيتون العشر وقول الصابي حجة في القديم فلذلك أوجبه لكن الاثر ضعيف (و) في (الزعفران و) في (الورس) لا شتر اكهم في المنفعة ولا اثر ضعيف في الزعفران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون ثبت أصفر يصبغ به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم) وهو بكسر القاف والطاء وضعهما حب العصفور لان أيا كان يأخذ العشر منه (و) في (العسل) سواء كان نخله مملوكا أم اخذ من الامكنة المباحة كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الاول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر لكن قال البخاري والترمذي لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أى القوت الذى تجب فيه الزكاة (خمس أو سوق) لخبر ليس فيما دون خمسة أو سوق من القرصدة وخبر مسلم ليس في حب ولا غرصة حتى يبلغ خمسة أو سوق وقد أمر صلى الله عليه وسلم ان يجزى العنب كما يجزى النخل وتؤخذ زكاته زيدا كما تؤخذ زكاة النخل ترا والسوق بالفتح على الافصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصيغ قال تعالى والليل وما سوق أى جمع (وهى) أى الاوسق الخمسة (ألف وستمائة رطل بغدادية) اذا السوق ستون صاعا فجمعوع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة امداد فيكون النصاب ألف مد ومائتى مدا والمدا رطل وثلاث بالبغدادى وقد رت بالبغدادى لانه الرطل الشرعى قاله المحب الطبرى (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا واثنتان) لان الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادي مائة وثلاثون فيما جزم به الرافعي في ضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتى ألف وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستمائة يخرج القسمة مذكرا (قلت الاصح انها) بالدمشقي (ثلثمائة واثنتان وأربعون) وطال (وسنة اسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وقيل بالاسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان ضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة اسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ الف درهم ومائتى درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة اسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة مذكرا المصنف ولم يتعرض في المحرر لضبط الاوسق بالارطال لا بالدمشقية ولا بالبغدادية بل عبر بقوله وهي باليمن الصغيرة ثمانية من وبالكبير الذى وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة واربعون مائة وثمانين فاخصره المصنف بما سبق واستفيد من ذلك ان الرطل الدمشقي مساو للمد الكبير والمد الصغير رطلان بالبغدادى والنصاب تحديد كما صحه الاخبار السابقة وكما في نصاب المواشى وغيرها والعبرة فيه بالكيل على الصحيح بما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم كافي التجربة عن الاصحاب وانما

من عبارة شارح (قوله أم اخذ من الامكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله وهو مصدر بمعنى الجمع) أى والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لانه الرطل الشرعى) أى الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الامر



(قوله والافرطباوعنبا) قضيته امتناع اخراج البسرو عدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسرو واجزائه مر ٨٥ سم على حج وقوله نعم ان لم يأت منه رطب أى غير ردى كما يؤخذ مما يأتى (قوله لان ذلك أكمل) قضيته انه لا يقدرفيه الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكمل احوالهما على الاجزاء الخارج منها تلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا تعدر الجفاف بالفعل لا يتعدر رطبه لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لانه اقول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان ما لا يتجفف قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع ان يجي منه مثل ما يجي من غيره ٢٤٨ بقرض زوال المانع (قوله وهو مأخوذ) ضب بينه وبين قوله في الباب (قوله ويجب

استئذان العامل) أى على المالك وهو راجع لما بعد الانتم هذا وانح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى (قوله فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر) أى ولا نعمان سم (قوله نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض) أى فيما لو احتاج لقطعه نحو عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أى انها دلت على انه لم يبق سواهما وهى الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات (قوله فعلم انه لا يجب تصفيته) في فتارى الشهاب الرملى ما نصه سئل الشهاب الرملى عن عليه زكاة ارض شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف اصله مثلا ثم اخرج به عن الارز الشعير هل يجزى أولا فاجاب بانه لا يجزى ما اخرج به من واجبه ٨٥ اقول هذا قد ينفيه قول الشارح فعلم انه لا تجب تصفيته الخ

قدر بالوزن استظهارا أو اذا وافق الكيل والمعتمد في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين فكيله بالاردب المصرى كما قاله القمولى ستة أراذب وربيع اردب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعا كثر كاه الفطر وكفارة العين وان قال السبكي انه خمسة أراذب ونصف وثلاث وانه اعتبر القدح المصرى بالمدة الذى حرره فوسع مدين وسبعما تقريرا فاصاع قدحان الاسبعى مد وقد ركل خمسة عشر مدا سبعة اقداح وكل خمسة عشر صاعا وية ونصف وربيع فثلاثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة وثلاثون وية وهى خمسة أراذب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسة مائة وستون قدحا وعلى الاول ستمائة (ويعتبر في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (تمرا) بمشاة (أوزيما ان تمر) الرطب (أو تزيب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق فاعتبر في التمر الاوسق (والا) أى وان لم يتمر الرطب ولم يتزيب العنب (فرطباوعنبا) أى فهو سق رطباوعنبا وتخرج الزكاة منهم فى الحال لان ذلك اكمل احوالهما ويضم ما لا يتجفف منه - ما الى ما يتجفف فى الكمال النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق ذلك بالخضراوات لان جنسه مما يجف فالحق نادره بغالبه ومثل ما لا يجف اصله لا ما جافه ردى او احتج لقطعه للعطش قال فى الباب أولا يجف الا نحو ستة اشهر فيما يظهر وهو مأخوذ مما صرح به فى الشرح الصغير حيث قال وبشبهه ان يلحق به ما اذا كانت مدة جفافه طويلة كسنة لقله فائده ويجب استئذان العامل فى قطعه كما فى الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر وعلى السامعى ان يأذنه خلافا لما صححه فى الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أى ويعتبر فى الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مصنى من تبنة) لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اعتنا بقليل فيه لا يؤثر فى الكيل (وما دخر فى قشره) ولم يؤكل معه (كلا الرز والعلس) بفتح العين واللام نوع من الحنطة كما سأتى والكاف فى كلامه استقصائية اذ ليس ثم ما يدخر فى قشره من المحبوب غير الشبثين اللذين ذكرهما (فمشرة أو سق) نصابه اعتبارا بقشره الذى ادخاره فيه أصلح له وابتى بالنصف فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره

فالقياس الاجزاء ووجه بان ما فعله هو الاصل فى حقه وليس فيه تصرف على الفقراء فى حقهم وانما اسقط عنه وان تبيد به تحقيقا عليه وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق بهم بحمل المونة عنهم وبقى ما لو لم يضر به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق ولا هل تجب عليه ان كافة فيه ام لافيه نظرا ولا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف ازالة القشر لاختبر خالصه هل يبلغ نصابا ولا ولا يشك ذلك بما لو اخطأ انما من ذهب ونفضه وجهل الا كتر حيث كلف امتحانه بالسبك او غيره مما ذكرتم لانه هنالك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك فى اصل الوجوب

(قوله والوجه ترجيح الدخول) من كلام الادريجي (قوله ولا اثر للقشرة) خلافا للحج (قوله ويخرج من كل بقسطه) مفهوما انه لو اخرج من احد النوعين منهما لا يكفي وان كان ما اخرج منه اعلى قيمة من الآخر وليس مراد الله لا ضرورة على الفقراء وليس بدلائل الواجب لاتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول من المنهج ٢٤٩ ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اه

حيث عدل عن التعبير بالماشية الى الانواع الشاملة للماشية وغيرها (قوله ولا يؤخذ البعض الخ) اي لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيه الودفع نصف عن نصف نعمة من اربعين عشرون منها من الضأن وعشرون من المعز (قوله فلا يضم الى غيره) \* تنبيه يقع كثيرا ان البري يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لوميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والآن يكمل أحدهما بالآخر فاكمل نصابه أخرج عنه من غير المختلط اه حج (قوله يحمل في العام مرتين) أي بان ينقص الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما يخرج متتابعاً بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول فنحوه من أو ثلاث ثم يلاحق به في الكثرة فكله حل واحد (قوله كثر عامين) أي وان كان اطلاعهما في عام واحد (قوله وان اختلف ادراكه) وعلمه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابه أجاز له التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب تركي الجميع ان كان الاول باقياً وثالثاً فان سبق له بيع بين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده

وان قشره لا يدخل في الحساب ثم لو حصلت الخسة اوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها كما يحسنه ابن الرفعة وهو ظاهر وكلامهم جروا فيه على الغالب وكلام الشرح الصغير يدل لذلك ونقل الشيخان عن صاحب العدة ان قشرة الباقلا السفل لا تدخل في الحساب لكن استغربه في المجموع وقال انه خلاف قضية كلام الجمهور والظاهر ان المذهب المنصوص الدخول قال الادريجي وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول والجزم به وهو قضية كلام ابن كجب ان لم يكن المنصوص وهو المعتمد ولا اثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارض كما في المجموع عن الاصحاب (ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) اما التمر والزبيب فبالاجماع واما الخنطة والشعير والعدس والخص فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين (ويضم) فيه (النوع الى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرهما لا اشتراكها في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة واختلاف مكانها (ويخرج من كل) من النوعين او الانواع (بقسطه) لاتقاء المشقة فيه بخلاف المواشي فان الاصح انه يخرج نوعاً منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ولا يؤخذ من بعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة (فان عسر) لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (أخرج الوسط) منها دون الاعلى والادنى لرعاية الجائين فلو تكلف واخرج من كل واحد بالقسط جاز بل هو افضل كما نقله في شرح المذهب (ويضم العلس الى الخنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء العين يكون في الكمام حبتان وثلاث (والسلت) يضم السنين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم له شبهه به في برودة الطبع (وقيل خنطة) فيضم اليها الشبه به الزوا وملاسة والاول قال اكتب من تركب الشمين طبعاً انفرده وصار اصل برأسه (ولا يضم غرام وزرعه) في اكمال النصاب (الى) غمر وزرع عام (آخر) وان فرض اطلاع غمر العام الثاني قبل جذ اذا الاول بالاجماع ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كثر عامين (ويضم غمر العام) الواحد (بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه وبلاذ حرارة وبرودة كنجد وتهامة فتهامة حارة يسرع أدرك ثمرها ونجد باردة والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهراً عربية قال الشيخ والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك للرد على ابن الرفعة لانه نقه له عن الاصحاب والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو المعتمد خلافا لما في الحاوي الصغير من اعتبار القطع فيضم طاع فخله الى الآخر ان اطلاع الثاني قبل جذ اذا الاول وكذا بعده في عام واحد (وقيل ان اطاع الثاني بعد جذ اذا الاول) بفتح الجيم وكسرها واهـ مال الدالين واجمعهما أي قطعه

ان كان باقياً ورده له ان كان نالها ثم رأيت في كلامهم على حج ما يصرح بذلك فليراجع (قوله والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح) لجرىبان العادة بان ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحه ومنتهى ادراكها ذلك اه حج

(قوله وقوع حصا ديهم في سنة)  
والفرق بين هذا وبين النخل حيث  
اعتبر فيه اتحاد الاطلاع ان  
نحو النخل بمجرد الاطلاع صلح  
للاستماع به سائر أنواعه بخلاف  
الزريع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك  
وانما المقصود منه للاذمين  
الحب خاصة فاعتبر حصاده (قوله  
يضم الى الاصل) ظاهره وان  
طالت المدة ولم يقع حصاده في  
عام ويمكن توجيهه بانه لما كان  
مستخلفا من الاصل نزل منزلة  
أصله (قوله وهو ما يديره الماء  
بنفسه) حيث كان الماء يديرها  
بنفسه لا لوجوب فيمساقي بها  
العشر ثلثة المؤنة راجعه (قوله  
أو كان عثريا) العثري بفتح الهمزة  
وقد تسكن اه شرح روض  
قال الجوهرى هو الذى لا يسقيه  
الا المطر وأوضعه الازهرى فقال  
هو ان يحفر حفرة يجرى فيها الماء  
من السيل الى اصول الشجر  
وتسمى تلك الحفرة عاثورا لان  
الماء عليها يتعثر بها (قوله  
ولا فرق في وجوب العشر أنصفه  
الخ) ولا يؤذيهم من جهات الابعاد  
اخراج زكاة الكل وفي المجموع  
ولو أجز الخراجية فالخراج على  
المالك ولا يحمل لمؤجر أرض أخذ  
أجرتها من جهات قبل اداء زكاته  
فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ  
منه عشر ما يده أو نصفه كما  
لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته

(لم يضم) لانه يشبه غرامين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرع  
العام يضم) وان اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فانها تزرع في  
الربيع والخريف والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصا ديهم في سنة)  
واحد بان يكون بين حصدا الاول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عريية وان لم يقع  
الزراعان في سنة اذا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع  
الزريع في السنة لان الزراعة هي الاصل وداخله أيضا تحت القدرة ووجه ما فيها عشرة  
أقوال أحسنها ما ذكره المصنف ونقله عن الأكثرين وهو المعقد وان قال الاسنوى انه نقل  
باطل يطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أرم من صححه فضلا عن عزوه الى الأكثرين بل  
رجح كثير من اعتبار وقوع الزريع في عام منهم السيد نجيب وابن الصباغ وذكر نحوه ابن  
النعيب قال الشيخ في شرح منجه وبجواب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ  
حجة على من لم يحفظ أى لان المذهب مقدم على النسخي والمراد بالحصاد حصاده بالنوة  
لا بالفعول كما أفاده الكل بن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه ولو وقع الزرعان معا  
أو على التوالي المعتاد ثم ادرك احدهما والاخر بقل لم يشتمل عليه فالاصح القطع فيه  
بالضم ولو اختلف المالك والساعي في انه زرع عام أو عامين صدق المالك في دعواه كونه  
في عامين فان اتهمه حلقه بنى بالان ما ادعاه غير مخالف للظاهر والمختلف من اصل كذرة  
سبقت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل كما علم مما مر بخلاف نظيره من الكرم والنخل  
لانهم ما يراد ان التأييد يجعل كل حمل كثمرة عام بخلاف الذرة ونحوها فالخلق الخارج منها  
ثانيا بالاول **كزرع** تجل ادرالك بعضه (وواجب ما شرب بالمطر) أو ماء انصب اليه  
من نهر أو عين أو ساقية حفرت من النهر وان احتاجت مؤنة (أو عروقه لقربه من الماء)  
وهو البعل (من غر وزرع العشر) واجب (ماتق) منها (بضم) من نحو خر وحميوان  
ويسمى الذكر ناضحا والانثى ناضحة ويسمى هذا الحيوان ايضا سانية بسين مهمله ولون  
وشنائه من تحت (ادولاب) بضم أوله وقعه وهو ما يديره الحيوان أو دالية وهي المتجنون  
وهو ما يديره الحيوان وقيل البكرة أو ناعورة وهو ما يديره الماء بنفسه (أو بما اشتراه)  
أو وهب له اعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أى العشر وذلك لخبر البخاري  
فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر فشمس  
ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقي باحد المائين ثم حمل السقي بالاخر وهو الاصح وخبر  
مسلم فيما سقت الانهار والقيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وفي رواية لابي داود  
في البعل العشر والمعنى في ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما في السائمة والمعلقة بالنظر للوجوب  
وعدمه ولا فرق في وجوب العشر ونصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما  
العموم الاخبار وخبر لا يجمع عشر وخراج في أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية  
اذا فسخها الامام عنوة ثم نهوضها من الغائبين ووقفها علينا ونشرب عليها اخراجا وفتحها

(قوله والاراضي التي يؤخذ منها) اي الخراج (قوله لان الظاهر في اليد المالك) قال حج وحينئذ فالوجه ان ارض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في فتحها او عنوة او صلح في جميعها او بعضها كما يأتي بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل اخذ منها وقد تقرران ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاخذ المذكور تنبيه آخر قدم مخالف للشافعي او باعه مثلا ما لا يعتد به في الزكاة على خلاف عقيدة الشافعي فهل له اخذه اعتبارا باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ما وضعوه الخالي عن النية وفرقوا بينه وبين ما مر في اعتبار اعتقاد المقتدى ٢٥١ بان سبب هذا رابطة الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد

الشافعي وهذا بعينه موجود هنا وايضا امرانه يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حنفي لان فيه اعانة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفي اذ لا يتم اللعب المحرم عنده الا بمساعدة الشافعي له وبأنى ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لانا نقتصر من اجتهاد ارقا لمن يصح تقليده على فعله اتفاقا ولا اعتبارا بعقيدة نفسه ويجيب عن الاول بان اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطا مع انه لا مخالفة من الامامنا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحرير امامنا لنحو كل ما تعلقت به الزكاة قبل اخراجها وعن الثاني والثالث باننا وان لم نناقش تقرير المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحريره فخرمة اعانته له بالاول وهذا هو الذي يتجبه ترجيحه خلافا لمن مال الى الاول

صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط باسلامهم فان سكنوها به ولم تشترط هي لنا كان جزية تسقط باسلامهم والاراضي التي يؤخذ منها ولا يعرف أصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه بحق وبحكم تلك أهلها فلهما التصرف فيها لان الظاهر في اليد المالك ولا يجب في المعشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما مر لانها انما تذكر في الاموال النامية وهذه منقطعة النماء معرضة للتساقط قال الاسنوي والاصوب قراءة ما في قوله بما اشتراه مقصورة على انما هو وصوله لا مدة ودودة اسماء الماء المعروف فانها على التقدير الاول ثم النج والبرد والماء النجس بخلاف الممدود اه ويجاب بان البرد والنج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقي بهما والماء النجس لا يصح سقيه فلم يشمل كلامه (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة في نحو نهر (كالمطر على الصحيح) ففي المسقى ماء يجري فيها منه العشر ولا عبرة بمؤنة تصرف عليها لانها العمارة الضيقة لا تفسد الزرع فاذا تمها وصل الماء بنفسه بخلاف النضح ونحوه فان المؤنة للزرع نفسه والثاني يجب فيه انصف العشر لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقى بهما) أي بالنوعين كطرو نضح (سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة ارباعه) أي العشر رعاية للجاني (فان غلب احداهما في قول بعة برهر) فان غلب المطر فاهما عشر او النضح فنصفه ترجيح الجانب الغلبة (والاظهر يقط) لانه القياس فان كان ثلثاه بماء السماء وثله بالذولاب وجب خمسة اسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلاث وفي عكسه ثلثا العشر وانما يقط الواجب (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (ونماه) لا باكثرهما ولا بعد السقيات فلو كانت المدة من وقت الزرع الى وقت الادراك الثمانية أشهر واحتاج في اربعة منها الى سمية فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجه لما المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في انه سقى بما اصدق المالك اذا اصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه

وعبرة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسد اختلف المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن يفسده ففيه خلاف والاصح ان من يصعبه ان كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذا ان لم ينقض وثلثا المصيب واحد أي وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الامر فيه كظاهره ينفذ ظاهرا وباطنا كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقه اه (قوله باعتبار عيش الزرع) عبارة حج بعد قول المصنف الآتي وقيل بعدد السقيات أي النافعة بقول الخبراء اه وينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار واحد اخذ من الاكتفاء منهم في الخارص الآتي فراجع

(قوله فيؤخذ اليقين الى ان يعلم الحال) قال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم نصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب (قوله واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحيث فينبغي اجتناب القربك ونحوه من القول حيث لم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه غير (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتي ثم انه لا بد في الحاق ما لا يبدل صلاحه بما بدله من اتحاد الجنس والبستان والحل وعليه فلو بدله صلاح غير احد ٢٥٢ بستانين والاخر لم يبدل صلاحه جازله التصرف في الثاني اعدم تعاق الزكاة به (قوله

الساعي حلقه ندبا ولو كان له زرع أو غرس في بطن أو آخر مستحق بنصفه ولم يبلغ واحد منه - ما نصيبه من أحد - ما الى الآخر اتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني ولو علمنا ان أحد - ما أكثر وجهنا عنه فالواجب بنصفه عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين الى ان يعلم الحال قاله الماوردي وهو ظاهر (وقيل بعدد السقيات) المقيدة دون ما لا يفيد لان المؤنة تكثر بكثرة السقيات (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يبدل صلاح الثمر) لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلج وحصرم (و) يبدو (اشتداد الحب) لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد وصلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما يع لم يبين بدو صلاح الثمر من باب الاصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب اخراجها في الحال بل انه قد سبب وجوبه ولو اخرج في الحال الرطب والغضب مما يتمم ويتربب غير ردي لم يحزمه ولو أخذ هذه الساعي لم يقع الموضع وان جفقه ولم ينقص الفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل عن العراقيين خلافه ويرده حقان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغضب وصحح في المجموع واقتضاء كلام الروضة في موضعين نعمانه بالقيمة قاله الاسنوي وهو الاصح المقتضى به ونص عليه الشافعي والاكثرين وجزم به ابن المقرئ هنا والقائل بالاقول حمل النص على فقد المثل واتصر الفاشري للثاني نقل الاعن والده بانه انما وجبت القيمة هنا لا يعوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رؤس الشجر الى وقت الجذاذ وفي الغضب انما غضب ما على الارض واتلفه فلوا تلفه على رؤس الشجر نعين نعمانه بالقيمة واستشهد بكلام والده بما لو تلف رجل على آخر زرعاً أو ثمره من الارض في الحال الذي لا قيمة له قال اسمعيل الحضرمي فيه اعمل الجواب ان في أرض موصوبة فلا شيء عليه أو في مملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يقيمه كما ذكرنا ذلك في اتلاف أحد دخفين يساويان

وان جفقه - ولم ينقص) أي بل ولوزاد (قوله وهو المعتمد) وهذا بخلاف ما لو اخرج حباتي تبنة أو ذهبا من المعدن في ترابه فصفاه الاخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كامنا في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فيما أخرجه غايته انه اخفاط بالتراب أو التبن فتخرج المختلط من معرفة مقدار فاذا صفى وتبين انه قدر الواجب اجزا لزوال الابهام ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خاصه نصا بانصها وعلى عدم الاجزاء لو خلاص المغشوش في يد الساعي أو المستحق اجزا كما في تراب المعدن بخلاف سبخله كبرت في يده لانها لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ

والتراب والمغشوش هنا بصفة السكنة مختلط بغيره اه (قوله ويرده حقا) وهل يحتاج في الرد الى نية أم لا فيه نظر عشرة والاقرن الثاني لانه ان كان باقيا وورده فقد رد للمالك ما لم يزل ملكه عنه وان كان تالفا فهو دين في ذمته والبراءة في اداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته (قوله ان كان تالفا) معتمد (قوله والقائل بالاقول) هو قوله ويرده حقان كان باقيا (قوله وفي الغضب انما غضب الخ) أي انما هو مفروض فيما لو غضب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكرنا ذلك في اتلاف الخ) قد يفرق بينهما بانه ثم استولى على الخفين فدخل كل منهما في ذمته بخلاف المثل فانه انما يضمن قيمته منه مجرد مباشرة الاتلاف وهي انما تقتضي ضمان ما تلفه كما لو اتلف ولد دابة قيمته تافهة حين الاتلاف فانه انما يضمن قيمته =

= في ذلك الوقت لاقبته كبيراً بتقدير بقائه هذا وكان الاولى للشارح التنظير بما ألّف أحد الخفين في يد مالكه ومع ذلك يرد عليه ان المتلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا (قوله لا من مال الزكاة) أي فلو خالف واخرجهما من مال الزكاة وتعدراسترداهما من أخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه وسنذكر نظيره عن الدميري فيما لو فسد المختلط من الذهب والنضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه قال ويعضده التخمين في مسئلة المذبي والودي (قوله ولو اشترى نخيلاً الخ) ويأتي رد قول الامام والغزالي المنع الكلي من التصرف خلاف الاجماع وضعف ترك شيء من الرطب للمالك ٢٥٣ وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي

بشراء القول الرطب محمولان على مال الزكاة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط بالاجماع وكالم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره الى الاعتراض عليه، بانه خلاف الاجماع الفعلي وكلام الاكثرين وعلمه الامة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه الى خلاف ما صرح به كلامهم وان اعترض بخودنا اذا المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا عيب على المتخصص بتقلبه مذهب آخر كذهب أحمد فانه يميز التصرف قبل الخرص والتضمين وان بأك كل هو وعمله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوانه اهـ حج بحجوفه (قوله ثم ان لم يبق الملك له) أي لمن له الملك مدة الخيار (قوله يرجع عليه من اتفقت اليه) قضيته ان للمشتري الرد قهراً اذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ويشكل عليه ما يأتي فيما لو اطلع في المبيع على عيب وقد وجبت

عشرة غصصها ما فادت قيمة الباقي درهمين فيضمن غنائية على المذهب ومحل ما تقر في غير الارز والعسل أماهما فلو أخذوا جميعاً في قشرهما كما مر ومؤنة الجفاف والتصفية والجداد والدياس والحل وغيرهما مما يحتاج الى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ولو اشترى نخيلاً وغيره بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له ثم ان لم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة يرجع عليه من اتفقت اليه وان كان الخيار له ما وقفت الزكاة في ثبوت الملك له وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمرتها وغيرتها فقط مكاتب أو كافر فبدأ الصلاح لم تجب زكاتها على أحداً اما المشتري فله عدم أهليته لوجوبها واما البائع فلا تنفاه كونها في ملكه حال الوجوب أو اشترها سلم فبدأ الصلاح في ملكه ثم وجب عليها عيبا لم يرد لها على البائع قهر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يرد له الارش أو من غيرها فله الرد أو ما لو رد لها عليه برضا كان جائزاً لا سقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدأ الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ لتضرره بمص الثمرة وطوبى الشجرة ولورضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه للبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعادة وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة يرجع البائع على المشتري ولو بدأ الصلاح قبل القبض كان عيباً حاداً يبيد البائع فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من ان محل ذلك اذا كان البدق بعد الازوم والانه هذه غرة استحق ابقاؤها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود والارجح عدم انقاس العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه لما وجدته العاقدة في حريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعاً وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطاً (وبسن خرص) أي حرز (الثمر) بالثلاثة

الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد ثم قهر او قد يقال ما هنا مصور بما اذا قبلها البائع وهو الاظهر وقد يقال بوجوبه مطلقاً ويفرق بان البائع بشرطه الخيار مع غلبه بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله اذا أخذت الزكاة منه (قوله فان لم يرض البائع بالابقاء فله) أي البائع به ثم اذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وان أدى ذلك الى قطع غرة المستحقين أو لافيه نظروا الا قرب الثاني لتعلق حق المستحقين بها وعليه فاعل فائدة الفسخ رد الثمن على المشتري (قوله في المقيس عليه) هو قوله كالمشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله والافه غرة استحق الخ (قوله وبسن خرص الثمر) أي الذي تجب الزكاة فيه اهـ محلي

(قوله وشمل كلامه غمار البصرة) معتد ٢٥٤ أي فخلا أو كرما (قوله ونخرج ييدو الصلاح ما قبله) ومنه العلم الذي اعتد به

قبل تلونه (قوله نعم ان بدا صلاح نوع الخ) لو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان اه سم على ٣٠٠ حجة (أقول) القياس جواز الخرص أخذاهما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بالشرط قطع (قوله لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شبهة الجواز) معتد مر اه سم ويوجه بان ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه ان التحد بستان وجنس وحمل وعقد وان اختلفت الانواع (قوله الجواز) أي في الجميع (قوله ولانه لا يؤكل قالبا) هذا دون ما قبله لا يشمل الشعير اه سم على ٣٠٠ حجة والحكم اذا كان معللا بعلمين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه (قوله ان يطوف الخارص) أي وجوبا (قوله فخذوا ودعوا الثلث) أي بان تميزوه عن باقي الثمر وتضمنوه للمالك (قوله وانه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز للعالم بعينه الا بعد ثبوت معرفته عنه ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بفي مالواختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه ان يقدم الأكثر عددا (قوله اذا الخرص اخبار وولاية) الاولى ان يقول وشهادة فان الامعى من أهل الولاية في

(اذا بدا صلاحه على مالكه) لانه عليه الصلوة والسلام كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر خارصا وحكمته الرقي بالمالك والمستحق وشمل كلامه غمار البصرة فهي كغيرها وان استثناهما ما وردى فقال يحرم خرصها بالاجماع لكثرة ما وكثرة المؤنة في خرصها ولا باحصة أهلها الا كل منها للمجتاز وتبعه عليه الرويات قالوا وهذا في النخل اما الكرم فهم فيه كغيرهم قال السبكي وعلى هذا فينبغي اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهذا قال الاذرى لم أر هذا لغير ما وردى وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب فاطبة عدم الفرق ونخرج ييدو الصلاح ما قبله فلا يأتى فيه اذ لاحق للمستحقين ولا يضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والاوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شبهة الجواز ونخرج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه ولانه لا يؤكل غالباً بطبا بخلاف التمرة وكيفية الخرص ان يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو غير كل النوع وطبا ثم يابس ولا يقتصر على رؤية البعض وقيام الباقي لثقتهم (والمشهور ادخال جميعه في الخرص) أي جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك للمالك شيأ وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع حمله الشافعي رضى الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم لذلك من الزكاة ليعرفه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الاشجار من غير خرص جمعا بينه وبين الأدلة الطالبة لخراج زكاة الثمر والزيب اذ في قوله فخذوا ودعوا الشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص واتركوا الأشياء اخرص فجعل الترك بعد الخرص مقتضى للايجاب فيكون المتروكة قد رايستحقها الفقراء ليعرفه هو والشأن انه يترك للمالك ثم تخله أو فخلات يأكله أهله فمسكبا طاهر الخبر المذكور (والمشهور) انه يكفي خارص واحد لان الخرص نشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم وماروى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحدا يجوز ان يكون معينا أو كاتبا ولو اختلف خارصان وقف الامر الى تبيين المقدار منهما أو من غيرهما والثاني يشترط اثنان كالتقويم والشهادة وقطع بعضهم بالاقول (وشروطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وان يكون عالما بالخرص لانه اجتمادوا والجاهل بشئ غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الحريه والذكورة في الاصح) اذا خرص ولاية والرقى والمرأة ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كافي الكال والوزان وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد ان يكون ناطقا بصيرا اذا خرص اخبار وولاية فانه تمام وصفهما ذكر جميع قبول الخبر أو الولاية (فأذا خرص فلا يظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر بالثلثة) وبصير في ذمة المالك الثمر والزيب ليخرجهما بعد جفافه ان لم يتلف قبل التمكن بلا تفريط لان الخرص يبيح له التصرف في الجميع كما سيأتى وذلك دال على انقطاع حقهم



(قوله التصريح من الخارص) أي ان كان ما ذوناله من الامام في التضمن ٢٥٥ (قوله ومن يقوم مقامه) ومنه شريكه كما

بأن في قوله وقد علم ما نقرر عدم الخ (قوله ونحن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي) قضيته صحة ذلك وان لم يأذن له المسلم في القبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه لكن قد يشكك علمه ما مر في زكاة الخلطة من ان من أدى حقه على غيره يحتاج للنية بغيرائه لا بسقط عنه الا في الخلطة ووجه الاشكال ان المال وان كان مشتركاً بين المسلمين واليهودي الا ان اليهودي ليس أهلاً للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ثم قال وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبني على المسامحة اكتفوا بتضمن الشرىك وان لم يكن ما ذوناله (قوله كان وضعه في غير حزم مثله ضمن) الاوجه انه يضمن المثل اه سم على بهجة وينسبده قول المشرح السابق ومثله ان كان نال الفالح ومعلوم انه يضمن الكل (قوله فينفذ تصرفه) تبرع على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله ولم يكن تحا كما الى عدلين) قضيته انه لا يكتفى في نفسه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً بالخوص وهو ظاهر لاثامه وانما صدق في عدد الماشية لانه اذا ادعى دون ما ذكره الساعى فقد ادعى عدم الوجوب وهو الاصل مع ان الساعى ثم يمكنه العد فان رأى منه ريبه عد وهذا

منه والثاني لا ينقل حقهم الى ذمته بل يسقر متعلقا بالعين كما كان لانه ظن وتضمن فلا يؤثر في نقل الحق الى الذمة وفائدة الخوص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى قول العبرة أي اعتبار القدر والاول قول التضمن (ويشترط) في الانقطاع والصبر ورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمنه) أي المالك حق المستحقين كان يقول ضمنك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا اقرا أو زينا (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعا التضمن (على المذهب) بناء على الاظهر وهو انتقال الحق من العين الى الذمة فلا يد من رضاها كالبائع والمشتري فان لم يضمه او ضمته فلم يقبل في حق الفقراء بحاله وقد علم ما نقرر عدم اختصاص التضمن بالمالك فالخوص الساعى غرة بين مسلم ويهودي وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن راحة اليهود الزكاة الواجبة على الغنائين حكمه البلقي في قال واذا كان المالك صيباً أو مجنوناً فالتضمن يقع للولى فيتم له كناية متعلق به عن مال الشراء له والخطاب في الاصلية متعلق بمال الصبي وقد اشترت الى ذلك فيما مر بقولى أو من يقوم مقامه شرعا (وقبل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الخوص) لعدم ورود التضمن في الحديث وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار باقعة مما يوبة او سرق من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تقريظ فلا يثنى عليه قطعا لقوات الامكان وان تلف بعضها فان كان الباقي نصاباً زكاه او دونه اخرج حصته بناء على ان التمكن شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتقريظ كان وضعه في غير حزم مثله ضمن وانما لم يضمن في حاله عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها عاقبة ثبتت من غير اختيار المالك قبالة الحق مشروط بامكان الاداء (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخوص يباع وغيره) لانقطاع تعلقهم من العين وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمن في جميع الخوص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معينا فيجوز عليه كل شيء منه فان لم يبع الخا كم خارصاً ولم يكن تحا كما الى عدلين عالين بالخوص يجوز ما ن عليه لينة نقل الحق الى الذمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفى واحداً احتياطاً للفقراء ولان الحكم هنا على خلاف الاصل رفقا بالمالك فيبحث بعضهم اجزاء واحداً يرد بذلك ومحل جواز التضمن المتقدم اذا كان المالك موسراً فان كان معسراً فلا مال فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الادعى اطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمن بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسراً ويعلم انه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها كلها عياله قبل الجفاف ويضيق حق المستحقين ولا ينفذ تصرفه كونه في ذمته الخربة فتأمل (ولو ادعى) المالك (هلاك الخوص) كاه أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) أو مطلقاً كما قاله الراعى فهم من كلامهم (أو ظاهر عرف) أي اشتد بين الناس كحريق أو برد أو نهب دون عموه أو عرف عموه واتهم في هلاك الثمار به (صدق يمينه) في دعوى

تحقق الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين الى الذمة والاصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالاصل فيها

(قوله صدق اهدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه) يؤخذ من ذلك انه لو اذخر ذلك في الوديعة صدق لاحتمال التلف من غير تصدير ولو كان تسلم منه ذلك تاما لله المذكورة (قوله أعيد كبله) أى وجوبا \* (باب زكاة النقد) \* (قوله ثم أطلق) أى لغة أيضا (قوله وللنقد اطلاقان) أى فى عرف الفقهاء ٢٥٦ غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بان الاولى ان يقول

التلف بذلك السبب فان عرف ذلك السبب الظاهر وعمومه ولم يهتم صدق بلايين واليهين غنا وفيما يأتى من مسائل الباب مستحبة وجعه له السرقة من أمثاله الهالك جرى على الغالب اذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فان لم يعرف الظاهر طول بينة) على وقوعه (على الصحيح) اسمولة اقامتها والثاني لانه انتم شرعا ثم يصدق بمبينة في الهالك (أى بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى تلفه بجرى وقع في الجرين مثلا وعلم بعدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يبعد) أى لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالربيع (لم يشبل) الابينة قياسا على دعوى الجور على الحاكم أو الكذب على الشاهد وللعلم يطلانه عادة في الغلط نعم يحط عنه التقدير المحتمل وهو الذى لو اقتصر عليه لقبيل فان لم يدع غلطه غيرانه قال لم أجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره (أو ادعى غلطه) (بمحتمل) بفتح الميم بعد تاء الخروص وبين قدره وهو عما يقع بين الكيلين عادة كورق في مائة (قبل فى الاصح) وحط عنه مادامه اذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله فى دعوى نقصه عند كبله ولان الكيل يتبين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى فان لم يميز قدره لم تسمع دعواه ولو كان الخروص باقيا أعيد كبله وعمل به ولو كان أكثر عما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسة أو سق من مائة قبل قوله وحط عنه ذلك التقديران تم - م حلف ومقابل الاصح لا يحط لاحتمال ان النقصان فى كبله ولعمد له يوفى لو كاله ثانيا ويسن جذاذ الثمن ارا كما قاله الماوردي ليطعم الفقراء فقد ورد النهى عنه لئلا وان لم تجب الزكاة فى المجهوذ

#### \* (باب زكاة النقد) \*

أصل النقد لغة الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المنقول وللنقد اطلاقان أحدهما على ما يقابل العرض والدين فشمل المضروب وغيره وهو المراد هنا والثاني على المضروب خاصة والناس له اطلاقان أيضا كالتقد والاصل فى الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى والذى يكنزون الذهب والفضة والكنز ما لم تؤدز كاته والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده انهم - ما قوام الدنيا ونظامها - ووال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكما تاتى قضى بهم ما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد ابطال الحكمة التى خلقها لها كن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج الناس (نصاب الفضة ما تساودرهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا) بالاجماع وقدم الفضة على الذهب لانها أغاب ويعتبر ذلك (بوزن مكة) تحديدا فلونقص فى ميزان وتم فى أخرى فلا

باب زكاة الذهب والفضة ليشمل الثمن والقراضه والسبائك والنقد بناء على أنه اسم للمضروب خاصة (قوله والناس له اطلاقان أيضا) أى من الذهب والفضة (قوله والكنز ما لم تؤدز) كانه هذا تفسير مرادوا لا كانه كثره المال المدفون في مكانه شبه المال الذى لم تؤدز كانه بالمال المدفون الذى لا يتنفع به حال دفعه (قوله بوزن مكة تحديدا) أى يقينا لظهور قوله فلونقص الخ (فرع) اتباع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظرا ولا يبعد انه كالغائب فيجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلونقص اخر اجبه بخروصا فهل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على عمومته وأداه من حال طوبى به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجبه بلا ضرر ان يلزمه أداء الزكاة فى الحال ولو قبل اخر اجبه كفى دينه الحال على موسر مقر وان يلزمه اخر اجبه لفئة المومن والدين فلو مات قبل اخر اجبه فقد يتجه ان يقال ان كان تيسر له اخر اجبه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فخرج من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم تيسر له اخر اجبه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان

خرج ولو بالاعتد بشفق جوفه وجبت تركيته والافلام على حج قال شيخنا العلامة الشوبرى (أقول) ابلاغه قريب زكاة من وقوعه فى البحر وقد صرحوا فى المبيع قبل قبضه بانه تلف فليكن هنا كذلك ويفرق بينه وبين الغائب بانه يمكن التصرف

== فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الاستلاع اه (اقول) فديفرق بان مافي البحر ما يوس منه عادة فاشبهه التالف والذي  
 اتلعه يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله الدواء بل يغلب خروجه لانه مالا يحمله المعدة فاشبهه الغائب كما ذكر سم (قوله) وتم في  
 أخرى) عبارة المختار الميزان معروف اه ومقتضاه انه مذكر (قوله والمراد بالدرهم الاسلامية) أي الدرهم الاسلامية التي الخ  
 (قوله) وكانت مختلفة في الجاهلية) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه قال الراعي وسببه ان التعامل غالباً في عصره  
 صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده كان بالبغلي وهو ثمانية دنانق والطبري وهو نصفها فجاء وقت سمار درهمين اه ثم قال  
 والطبري نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام ونسبى بنصيبين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته (قوله) ويجب  
 اعتقاد انها الخ) أي الدرهم الآن (قوله) لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه) أوجب بانه بتقدير عدم وجودها لا يضر لما  
 قيل ان الدرهم التي كانت موحودة أو لا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دنانق ٢٥٧ والاخر أربعة غلظ بمجموع الدرهمين

وقسم في زمن عرف صار الدرهم  
 ستة دنانق فيحمل مافي الحديث  
 من ان النصاب ما يتسادرهم على  
 ان كل مائة من نوع من النوعين  
 الماذين كانا موجودين وهو  
 يساوي المائتين من الدرهم  
 الموجودة الآن (قوله) وزن  
 الدرهم ستة دنانق) قال في  
 المصباح الدانق معرب وهو سدس  
 درهم وهو عند اليونان حبتا  
 خروب وان الدرهم عندهم  
 اثنا عشرة حبة خروب والدانق  
 الاسلامي حبتا خروب وثلاث حبة  
 خروب فان الدرهم الاسلامي  
 ستة عشر حبة خروب ونفخ  
 النون وتكسر وبعضهم يقول  
 الكسر افصح وجمع المكسور  
 دنانق وجمع المفتوح دنانق  
 بن زيادة قاله الازهرى وقيل كل

زكاة للشك وان راجح التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين  
 باختلاف مذاق صانعها لخبر الميكال ميكال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير  
 جاهلية ولا اسلاما وهو اثنا وسبعون شعيرة معتدلة لم تقسر وقطع من طرفه امدق وطال  
 والمراد بالدرهم الاسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر  
 درهما وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أوعبد  
 الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الاذري كالسبكي ويجب اعتقاد انها كانت  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه  
 الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم ستة دنانق والدانق ثمان حبات  
 وخمس حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة  
 أعشاره كان درهما قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا  
 وأربعة أخماس قيراط بقرار يربط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالاشرف خمسة  
 وعشرون وسبعان وتسع ومراده بالاشرف فيما يظهر القايته بى وبه يعلم النصاب بما على  
 وزنه من المعاملة الحادثة الآن على انه حدث تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما هو عليه  
 لذلك ولا نقص فيما كالمعشرات بل ما زاد على النصاب فجاء به كما في المحرر ولو بعض حبة  
 لا مكان التجزى بالاضرر بخلاف المواثي (وزكاهما) أي الذهب والنضة (ربيع عشر)  
 في النصاب لخبر ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة رواه البخاري وفي الرقة ربع  
 العشر والرقة والورق الفضة والهاء عوض من الواو والواقية بضم الهمزة وتشديد الباء  
 على الاشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع ولا يكمل نصاب أحدهما

٣٣ به في جمع على فواعل ومفاعيل يجوز ان يد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل (قوله) والدانق  
 ثمان حبات) أي فوزن الدرهم خمسون حبة وخمس حبة وسبع حبات وخمس حبة فاذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي  
 احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنين وسبعين وهي المثقال (قوله) بقرار يربط الوقت) وقيل أربعة عشر قيراطا  
 والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثاني اه حج (قوله) خمسة وعشرون) أي اشرفيا (قوله) ومراده  
 بالاشرف فيما يظهر القايته بى) أي وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن (قوله) والرقة والورق النضة) عبارة القاموس الورق  
 مثقلة وكثف وجبل الدرهم المضروبة بالجمع أوراق ووراق كالرقة بالجمع رقون والوراق الكثير الدرهم وقوله الورق مثقلة  
 أي مع سكون الراء (قوله) والهاء عوض من الواو) أي في الرقة (قوله على الاشهر) ومقابلته مخفف الباء

(قوله والاخذ من الوسط) أى أو يخرج من أحدهما ماعدا القيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية (قوله وله استرداهما) أى الردى والمكسور (قوله ان بين عند الدفع) قياس ما يأتى في التعجيل ان المدار على علم الاخذ لا على تعيين الدفع (قوله انه عن ذلك المال) أى الجيد والصحيح (قوله فان بقى أخذه) قضية ما ذكرناه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل انه غير مرادوان المراد بأخذه جازله أخذه وجازد دفع التفاوت وهو قريب هذا وقياس ما مر فيها لو اتفق فرضان من أنه اذا دفع غير الاغبط لا يحسب ان دلس المالك أو قصر الساعى انه هنا كذلك فلا يرجع وعلى مقتضى اطلاقهم من الاجزاء هنا مطلقا يمكن ان يفرق بان المقصود من الدارهم والدنانير صرفها ولا يظهر بين المكسور والردي وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر بخلاف المواثى فان المقصود منها ٢٥٨ التبقية والاستثناء وفى غير الاغبط ضرر على الفقراء (قوله وكيفيه معرفته)

أى التفاوت (قوله ان يقوم المخرج بجنس آخر) أى ولا يجوز تقديمه بجنسه لان النقل لا يجوز بعبء مثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا (قوله فيبقى عليه درهم جيد) أى وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمس دينار (قوله فيبقى من الجيدة ما أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة) (قوله من تصدق عليه) مفهومه انه لو اشتراه من اتقبل له من التصديق عليه لم يكره (قوله أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة) مثله ما لو أخرج فضة مقصوده فيشترط ان يكون وزن الخالص منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة (قوله وقع تطوعا كما مر) ويصدق المالك في قدر الغش اهـ

بالآخر لا اختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردي من الجنس الواحد وعكسه وان اختلف نوعاهما والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل بان قلت الانواع والاخذ من الوسط كما في العشرات ولا يجزئ ردى ومكسور عن جيد وصحيح كرياضة عن صحاح وله استرداده ان بين عند الدفع انه من ذلك المال والا فلا واذا جازله الاسترداد فان بقى أخذه والا يخرج التفاوت وكيفيه معرفته ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه ما قدر درهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسين دينارا فيبقى عليه درهم جيد ويجزئ الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج الى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم فان لم يمه نصف دينار سلم اليهم دينار نصفه عن الزكاة وباقية لهم معهم أمانة ثم يتقاسم هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبى ويقتسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن يكره له شراء صدقته من تصدق عليه فرضا أو نقلا (ولاشئ في المغشوش) أى المخلوط كذهب بنقصة او نحاس (حق يبلغ خالصه نصابا) لا لخبار المارة فيخرج خالصا أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة ويكون متطوعا بالنحاس لانه في الحقيقة انما أعطى الزكاة خالصا من خالص والنحاس وقع تطوعا كما مر فلو كان ولما امتنع عليه ذلك في مال موأبه كما يجنبه الاسنوى لعدم جواز تبرعه بنحاسه وقيد به بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة الغش أى ان كان ثمسبك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يكون سبك ويكره للامام ضرب المغشوشة فان علم عيارها صححت المعاملة بها معينة وفي الزمة وكذا ان لم يعلم عيارها الحاجة للمعاملة بها ولذلك استفتيت من قاعدة ان ما كان خلطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسبك مخلوط بغيره وابن مشوب بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزركشى غشها مقصودا غير صحيح فلو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها أزيد من غش ضرب به

ج (أقول) هو واضح ان كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خبرة وتعدربك جز يعلم به مقدار الغش حرم والا فينبغى مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياسا على ما لو ادعى المالك غلط الخارص في محفل والخارص باقى فانه يتحقق بالكيل وعلى ما لو اختلف المالك والساعى في عدا الماشية بما يختلف به الواجب فانها تعد عليه الا ان يفرق بسمولة اعادة السبك والعد بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك (قوله وقيد به بما اذا الخ) معتمد (قوله ولذلك) أى للحاجة (قوله فجعل الزركشى غشها مقصودا) أى فليست من القاعدة حتى تستغنى (قوله وغشها أزيد من غش ضرب به) أى فان كان مساويا له كره اخذ ما يأتى

(قوله انه مثل مضروبه) ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخافة لصنعة دراهم الامام  
ومن علم بخالفها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الامام فحرم لما في صنعتهم من التدايس (قوله ويكره لغير الامام) أي وللامام  
ان يؤدب على ذلك أه ديمري (قوله ويكره ان ملك نقدا مغشوشا مساكه) ٢٥٩ وينبغي ان محله حيث لم يعم التعامل به

كما يأتي (قوله بل بسبكك)  
بابه ضرب بضرب (قوله أخذ)  
تمام (أي في قوله فلو كان ولما  
امتنع عليه ذلك الخ) (قوله ان  
تساوت اجزائه) أي بان يكون  
ما في كل جزء منهم ما قدر ما في غيره  
من ذلك أه سم ع لي بهجة  
(قوله فيكون زنة الذهب ستمائة  
الخ) ايضاح ذلك انه قد علم  
بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد  
من الفضة كحجم واحد ونصف  
من الذهب فحجم جله الفضة  
كحجم قدرها ونصف قدرها من  
الذهب فاذا كان الاناء الفا  
وجب ان يكون فيه من الذهب  
مقدار الفضة ومقدار نصفها  
ولا يتصور ذلك مع كون الجلة  
الفا الا اذا كان فيه ستمائة ذهابا  
واربعمائة فضة أه سم ع لي  
بهجة (قوله ويانه به الخ) وهذه  
الطرق كلها اذا وجد اما اذا فقد  
فيقوم اعتبار زنه ويعضده  
التخمين في مسئلة المذى والودى  
أه دم أي من انه اذا علم  
اصابته والثوبه وجهل محله  
وجب غسل الجميع لكن ما ذكره  
الديمري يؤخذ بضعفه من قول  
الشارح الا لا يعقد المالك  
في معرفة الا كره غلبه ظنه (قوله

حرم فيما يظهر لما فيه من التدايس بايها انه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها ان غلبت  
ولو كان الغش يسيرا بحيث لا يأخذ حذرا من الوزن فوجوده كعدمه ويكره لغير الامام  
ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة لما فيه من الاقييات عليه ويكره ان ملك نقدا  
مغشوشا مساكه بل يسبكه ويصفه قال القناني أبو الطيب الا ان كانت دراهم البلد  
مغشوشة فلا يكره مساكه اذ كره في المجموع (ولو اختلط اناء منهما) أي من الذهب  
والفضة بان اذيب الاناء منهما بان كان وزنه ألف درهم ستمائة من أحدهما وأربعمائة  
من الآخر (وجهل أكثرهما زكي) كلاهما بفرضه (الاكثر ذهابا وفضة) احتياطان  
كان غير محجور عليه والا تعين التمييز أخذ الامام ولا يجوز فرض كلاهما اذا أحده  
الجنسين لا يجزئ عن الآخر وان كان اعلى منه كاهم (أو ميز) بالنار كان يسبك جزأ يسيرا  
ان تساوت اجزائه كافي البسيط أو يمتحنه بالماء فيضع فيه الفاذها ويعلم ارتفاعه ثم  
يخرجها ثم يضع فيه الفاذضة ويعلم وهذه العلامة فوق الاولى لان الفضة أكبر حجما من  
الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط فالى أيهما كان ارتفاعه اقرب فالأكثر منه  
ولاشك انه يكفي بوضع المخلوط أولا ووسطا أيضا قال الاسنوي واسهل من هذه واضبط  
ان يضع في الماء قدر المخلوط منه مائة مائتين في أحدهما الاكثر ذهابا والاقل فضة  
وفي الثابتة بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال ونقل  
في السكناية عن الامام وغيره طريقا آخر يأتي ايضا مع الجهل بقدر كل منهما وهو ان يضع  
المختلط وهو الف مثلاً في ماء ويعلم كاهم ثم يخرجهم ثم يضع فيه من الذهب شيئا بعد شي حتى  
يرتفع تلك العلامة ثم يخرجهم ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع تلك العلامة  
ويعتبر بر وزن كل منهما فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ستمائة علمنا ان نصف  
المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة أه والمراد انهما انصقان في الحجم لاني الوزن  
فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة اربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما  
يكون الفا بالنسبة المذكورة اذا كانا كذلك ويانه به انك اذا جعلت كلاهما اربعمائة  
وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع الفا والطريق الاولى  
كما قال تأتي ايضا في مختلط جهل وزنه بالكلية قاله الفوراني فانك اذا وضعت المختلط  
المذكور تكون علامة بين علامتي الخالص فان كانت نسبته اليها مساوية فنصفه ذهب  
ونصفه فضة وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة  
فثلثاه فضة وثلثه ذهب وبالعكس قال الرازي واذا تعذر الامتحان وعسر التميز  
بان فقد آلات السبك أو يحتاج فيه الى زمان صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة

والطريق الاول) هو قوله أو يمتحنه بالماء فيضع فيه الفاذها الخ (قوله وجب الاحتياط) أي فيزكي الاكثر ذهابا والاكثر فضة  
وعبارة حج ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لمن طويل أجبر على تركية الاكثر من كل منهما ولا يعذر في التأخير الى التمييز  
لان الزكاة فورية كذا نقله الرازي عن الامام وتوقف فيه فقال لا يعذر ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان

(قوله ولا يعد أن يجعل السبيل الخ) معتد (قوله ولا يعتد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه) أي لاتهمه ولأن مبنى الزكاة على اليقين كما مر ومحل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن الدميري (قوله ولو تولى الخ) غايه (قوله زكي الذي في يده في الحال) أي وأما المصوب والدين فان سهل استخلاصه لم يكونه حلالا على ملي مبادل وجبت زكاته فوراً أيضا والافئند رجوعه الى يدولو بعد مدة طويلة كما يأتي (قوله بناء على ان الامكان شرط للضمان) أي على الرابع (قوله ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمه) أي فان كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اهـ حج اعتبار اربابهم في الموجد حينئذ ذلك كان صاغ حليا ان يجوز له لبسه ثم انتقل منه الى غيره من لا يجوز له لبسه فامسكه حتى مضى حول مثلا فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اتخذ له يجره لمن له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصده ما لا يستعمله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشرة مشاعا) ٢٦٠ هذا ان كانت الصنعة محرمه كما هو الفرض وان كانت مباحة ووزنه

وقيته ما ذكر اخرج خمسة دراهم قيمته موصوغة سبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعا فيدعيه الساعي بذهب ويقسمه بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقيته انه لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصفا مضروبة ووجهه ان الواجب عليه خمسة دراهم موصوغة فاذا أخرج سبعة ونصفا كان ربا لزيادة المخرج على الواجب وقد يقال يرد عليه ان الربا انما يعتبر في العقود وما هنا ليس بهتد ثم رأيت في شرح الروض أيضا ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر عنه وظاهره انه يجوز اخراج سبعة

على النور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية ولا يعد ان يجعل السبيل أو مافي معناه من شروط الامكان ولا يعتد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه ولو تولى اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان أخبر عن علم ولو ملك نصا بانصفه بيده وباقيه مغصوب أو دين موجب لذكر في الذي في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط للضمان لا للوجوب ولأن الميسور لا يسقط بالعسور (وزكي المحرم) من ذهب أو فضة (من حلي) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الباء واحدة حلي بفتح الحاء واسكان اللام (و) من (غيره) كالواقي اجماعا ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمه فلو كان له انا وزنه ما تبادرهم وقيته ثلثمائة وجبت زكاته مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو اعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا وما ذكر استعماله كضبة الاناء الكبيرة للحاجة أو الصغيرة لينة تجب فيها أيضا (لا الحلي) المباح في الانظهر) فلا زكاة فيه لانه معد لاستعمال مباح كعوامل المواشي وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأجلوا عموما وروى ما ظاهره يخالف ذلك بان الحلي كان محرما في قول الاسلام وبأن فيه اسرافا والثاني يزكي لان زكاة النقود تنطبق بجوهره ورتبان زكاته انما تنطبق بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره اذ لا غرض في ذاته ولو اشترى اناه ليتخذه حلياً مباحا فليس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره ففي حوله كذلك فهل تلزمه زكاته الاقرب كما قاله الاذرى لانه معد لاستعمال مباح ولو ورث حليا مباحا لم يعلم به الا بعد حول وجبت زكاته لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح وفيه

ونصف نقدا ولا يجوز كسره لاداء منه لضرب الجاهلين (قوله وما كره استعماله) كصاحب ضبة الاناء وعبارة سم احتمال على جملة قوله وكذا المنكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناه فيه ضبة مكروهة اهـ وهي تفيد الكراهة في الجميع لا في محل الضبة فقط (قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر فقد صح عنه انه كان يحلي بناته وجواريه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح البيهقي (قوله ورتبان زكاته انما تنطبق الخ) أي بعينه والافه هو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الجواهر اهـ سم على جملة (قوله ولو اشترى اناه الخ) بقى ما لو صاغ اناه على وجه محرم ثم اضطر الى استعماله في مباح فقصده اعداه فهل تجب زكاته عملا بالاصل أو لانظر للتقصد الطارئ فيه نظروا لا قرب الثاني للعله المذكورة ثم رأيت ما يأتي عن حج بالهاسم وهو صريح فيما ذكر (قوله واضطر الى استعماله) أي أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخيه من الثقة انه لا يزيله الا هو وامسكه لاجلها واتخذ اهـ ذلك وقوله في طهره اي مثلا (قوله وفيه احتمال لوالد الزواني) ضعيف



(قوله ولا يشكل الا قول بالحلي الخ) اي من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة (قوله بلا قصد شي) اي حيث لازم كاهن فيه (قوله لان في تلك) اي وهي ما لو اتخذ بلا قصد شي (قوله دون هذه) اي وهي ما لو ورث حلي الخ (قوله جازله استعماله) اي ولاز كاهن فيه حينئذ لانه صار معد الاستعمال مباح (قوله ويظهر حله) على صدا بالقصر ٢٦١ (قوله يحصل منه شي بالعرض على النار)

أي لو كان الصدا من التماس والا فالصدا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شي بالعرض على النار (قوله وكذا ميل الذهب) اي وكالذي صدى ميل الخ (قوله اذالم يقيم غير مقامه) أي أما اذا قام غير مقامه لم يجوز وان كان الذهب أصح (قوله اذا حال لونه) اي تغير (قوله وفيه) اي الحاقه بالذهب تظر معقد ووجهه انه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدى فان صدا يمنع صفة الذهب عنه (قوله ويجوز ضمها) وفيه لغة ثالثة اسوار بضم الهمزة حكاه المصنف في شرح مسلم وحكي الحافظ المنذرى الكسرى ايضا اه دم اي كسر الهمزة (قوله حرام تجب فيه الزكاة) اي حيث كان على صورة حيوان يعيش بثلث الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الراس مثله فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي ان يكون مكروهها فتجب زكاته كما ترفى الضبة للحاجة (قوله ما في الاولى) هي قوله بلا قصد وقوله وما في الثانية هي قوله أو بقصد (قوله فان طرأ على ذلك قصد محرم) أي وان طرأ على

احتمال لو الداروياني اقامة انية مورثه مقام نيته ولا يشكل الا قول بالحلي المتخذ بلا قصد شي لان في تلك اتخاذا دون هذه والاتخاذا مقرب للاستعمال بخلاف عدمه (فن المحرم الانام) من ذهب وفضة بالاجتماع للذكو وغيره وذلك هنا ضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرار وهو محرم لعينه ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليهم ما نعم ان صدى ما ذكر بحيث لا يبين جازله استعماله نقله في المجموع عن قطع الشيخ أبي حامد والبنديجي وصاحب المهذب وآخرين ويظهر حله على صدا يحصل منه شي بالعرض على النار ليوافق ما مر وكذا ميل الذهب لحاجة التداوي قاله الماوردي وهو ظاهر اذالم يقيم غير مقامه وطراز الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدى على ما قاله البنديجي كما نقله في الخادم فلاز كاهن فيه في الاظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين ويجوز ضمها (والخخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخني من ذهب أو فضة لخبر احل الذهب والحزير لاناث أمي وحرم على ذكورها والفضة بالقياس عليه ولما في ذلك من الخنوفة التي لا تليق بشهامة الرجال وما اتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله الجرجاني في الشافعي (فلو اتخذ الرجل سوارا) مثلاً (بلا قصد) من لبس أو غيره (أو بقصد اجارته ان له استعماله) بلا كراهة (فلاز كاهن فيه) في الاصح (اما في الاولى فلانها انما تجب في مال نام والنقد غير نام وانما الحق بالنامي لثبته للخارج وبالصباغة بطل تميزه ويخالف قصد كنزه الا في اصره هيئة الصباغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة واماني الثانية فيكوال واتخذ له غيره ولا عبرة بالاجرة كاجرة العاملة ولو اتخذ للاستعمال محرم فاستعمل في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس في الوجوب احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد الابتدائي فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتدأها حولا من وقته ولو اتخذ له ما وجبت قطعها وفيه احتمال ومقابل الاصح تجب لان اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لازواجهن فيبقى فيما عداه على الاصل وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح (وكذا لو انكسر الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد اصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بان أمكن بالالحام لبقاء صورته وقصد اصلاحه فلاز كاهن فيه وان دارت عليه أحوال فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله نبراً أو دراهم أو كنزاً أو لم يقصد شيأً أو أخرج انكساره الى سبك وصوغ وان قصد ههما فتجب زكاته ويغعد حوله من وقت انكساره لانه غير

المحرم قصد مباح ما ذكرنا قطعاً تعلق الزكاة به من حين القصد وبعبارة جج ولو قصد مباحاً ثم غير المحرم أو عكسه تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بان اتخذه ليدخره ولا يستعمله لافي محرم ولا غيره كالأدخلة لبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أول يقصد شيأً) قد يشك هل هذا عدم الوجوب في حلي اتخذه بلا قصد كما تقدم قريماً أو يجب بان الكسر هنا المنافي للاستعمال قريه من التبر واعطاه حكمه اه سم على جملة



(قوله نقصه اصلاحه) افهم انه لو لم ينقصه اصلاحه حين علم به تجب الزكاة ويوجه بمنزل ما عمل به كان يقال لان عدم قصد  
الاصلاح بعد العلم بين انه خرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فوجب زكاته من حينه (قوله والخني) ولو انضج بالانوة  
وقدم مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة الخنوة ممنوع من الاستعمال فاشبهه بالواني اذا اتخذت على وجه  
محرم ويحتمل على به عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الامر ويفرق بينه وبين الواني بانها محرمة في الظاهر وفي نفس الامر  
(قوله الا ان صدق ببحث لا يبين) أي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فوجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على وجه لا يجدد الا في النساء  
بحرم لما فيه من التشبه بهن والافلا (قوله الا الانف) وينبغي ان مثل الانف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز  
(قوله للمجدوع) هو بالدال المهملة ٢٦٢ وعبرة المختار الجذع قطع الانف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والشفة وبابه قطع

مستعمل ولا معد للاستعمال وشمل كلامه بما قرره به انه لو لم يعلم بانكساره الابد عام  
أو أكثر فنقصه اصلاحه لازكاة أيضا لان القصد يبين أنه كان مرصدا له وبه صرح في  
الوسيط فلو علم انكساره ولم ينقصه اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بدله  
اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم على الرجل) والخني (حلي الذهب)  
ولو في آلة حرب للخبر المار الا ان صدق ببحث لا يبين كما في المجموع عن جمع وأقره وجهه  
زوال الخلاء عنه حينئذ نظير ما مر في اناء نقد صدق أو غشي (الا الانف) للمجدوع  
فيجوز له اتخاذ منه وان أمكن من فضة لان عرجة بن أسعد قطع انفه يوم الكلاب بضم  
الكاف اسم لما كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ انفا من ورق فأتى عليه فاهره  
النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه  
(و) الا (الانملة) فيجوز اتخاذها منه قياسا على الانف ولو اكل اصبع والانملة بنتايت  
الهمزة والميم تسع لغات افصحها واشهرها فتح الهمزة وضم الميم والانملة أطراف الاصابع  
وفي كل اصبع غير الابهام ثلاث أنامل (و) الا (السن) فيجوز ان قلعت سنه اتخذ بدلها  
مما ذكر قياسا على الانف وان تعددت كما هو ظاهر اطلاقهم وله شد السن به عند تزلزله  
ولازكاة في ذلك وان أمكن نزعها ورده كما اقتضاه كلام الماوردي وكل ما جاز من الذهب  
فهو بالفضة أولى وحكمة جوارزه مع التمكن من الاتخاذ منها انه لا يصعد اذا كان  
خالصا بخلافه ولا يفسد الميت أيضا وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكروا أحد  
(الا الاصبع) والانملتين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لانها لا تعمل فتكون لجرد الزينة  
بخلاف السن والانملة فانه يمكن تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز انملة سقلى كالاصبع  
لما ذكر وعلم منه حرمة اليد بطريق الاولى وأخذ الاذرى مما تقدم ان ماتحت الانملة  
لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه ان الزائدة ان علمت حلت والافلا (ويحرم سن الخاتم)

(قوله لان عرجة بن أسعد) في  
الدمع يرى ابن صفوان اه وهو  
نسبة لجده في الاصابة عرجة بفتح  
العين والنساء بينهما مارا ساكنة  
وبالجيم ابن سعد بن كرز بن  
صفوان الميمى السعدى وقيل  
الطاردي كان من الفرسان في  
الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب  
أنفه ثم أسلم فاذن له النبي صلى  
الله عليه وسلم ان يتخذ له انفا من  
ذهب أنخرج حديدته أبو داود  
وهو معدود في أهل البصرة  
(قوله افصحها وأشهرها فتح  
الهمزة وضم الميم) في الدمع يرى  
أصحها فتح همزة وميمها ولم يحل  
الجوهري غيرها اه وعبرة المختار  
والانملة بالفتح واحدة الانامل  
وهي رؤس الاصابع قلت الانملة  
بفتح الهمزة والميم أيضا لانه  
ذكرها في الديوان في باب أفعال  
وقد يضم أولها ذكره ثعلب في باب

المفتوح أوله من الاسماء واما ضم الميم فلا أعرف احدا ذكره غير المطرزي في المغرب وقد نظم بعضهم لغات الانملة على  
والاصبع فقال يا اصبع ثلثن مع ميم أنملة وثلث الهمزة أيضا واروا صبوعا (قوله وان تعددت) أي بل وان كانت بدلا لجميع  
الاسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كراهة في الضبة (قوله  
لا الاصبع) أي ولو للمرأة ثم رسم على منهنج أقول ولو قبل بجوارزه لازالة التشويه عن يدها بفقده الاصبع وحصول الزينة لم يبعد  
(قوله ويؤخذ منه عدم جواز انملة سقلى) أي بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ انملة بدل السفلى من أنامل الاصبع فلا يجوز لانها  
لا تحترق كالايحوز اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الانملة السفلى الانملة الوسطى لوجود علة تمنع الانملتين فيها (قوله ويحرم سن الخاتم)

على الرجل الخ) ويجوز عليه أيضا لبس الدملج والسوار والطوق - لا فلا تغزالي ٥١ قميري والدملج بضم الدال واللام ٥١ مختار (قوله ويجزى له من الفضة الخاتم) أى ويجزى له الختم به أيضا ونقل بالدوس عن الكرماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا الزيادي أنه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز فقله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) مفهوما أنه غير الخنصر لا بجل وبعبارة جـ وحكى وجهان في جواز في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القموني صرح بالكره وسبقه إليها في شرح مسلم والأذرى صوب التحريم والأوجه الأول وفيه ويردد النظر في قطعة فضة ٢٦٣ ينقش عليها ثم يتخذ ليختم بها أهل بجل لأنه

لا يسمى اناؤه - لا يحرم اتخاذه أو  
تحميمه لانه يسمى اناؤه الختم وهو  
آخر الاواني أن ما كان على هيئة  
الاناء محرم سواء كان يستعمل  
في البس أو لا وما لم يكن كذلك  
فان كان لاستعماله متعلق بالبدن  
محرم والا فلا وجه من ذلك  
الحل اهـ رحمه الله وعبارة شيخنا  
الزيادي وخرج بالتمام الختم وهو  
قطعة فضة ينقش عليها اسم  
صاحبها ويختتم بها فلا تجوز بيعه  
بعضهم الجواز (قوله ولا كراهة  
فيه) اي في النقش لكن يحرم  
استعماله اذا ادى ذلك الى ملاقات  
النفس كأن لبسه في البسار  
واستنجي بها بحيث يصل ماء  
الاستنجاء اليه (قوله ويجوز تعدده  
الخ) ظاهره ولو كثرت وخرجت  
عن عادة امثاله كعشر من خاتما  
مثلا (قوله اتخاذا ولبسا) اي في  
وقتين مختلفين اخذ من قوله  
الا متى اما اذا اتخذها وتسمي  
لمس اثنين الخ وكذا في وقت

على الرجل من ذهب استعماله واتخاذها والمراد به الشعبة التي يستعملها الفص بها (على الصحيح) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ويقارن ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بان الخاتم أدوم استعماله من الاناء ومقابلته بالحقة بالضبة المذكورة (ويحمل له) أى الرجل ومنه الخشبي بل أولى (من الفضة الخاتم) أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بنص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف أفضل للاخبار الصحيحة فيه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قال ابن الرقعة وينبغي ان ينقص الخاتم عن مثقال لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجده لابس خاتم حديد مالى أرى عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله من اى شئ اتخذته قال من ورق ولا تبلغه مثقالا اه والخبر ضعفه المصنف في شرحي المهذب وسلم وقال النيسابورى انه منكر واستغربه الترمذى وان صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمراد ضبطه بالعرف فيرجع في زنته كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلل للمرأة وعلى تقدير الاحتجاج بالخبر المار فهو محمول على بيان الافضل وعلى ما تقرر فالوجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده اتخاذ اوله بالاضابط فيه أيضا ان لا يعد اسرافا قال ابن العماد انما عبر الشيخان بما مر لانهم ما يتكلمان في الحلى الذى لا تجب فيه الزكاة اما اذا اتخذ خواتم ليا بلس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلى المذكورة (و) يحل للرجل من الفضة (حلية آلات الحرب كالسيف) واطراف السهام والدرع والخوذة (والرمح والمنطقة) بكسر الميم ما يشد بها الوسط والترس والخلف وسكين الحرب لان في ذلك اغاظة للكفار وقد ثبت ان قبيصة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ولانه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة رواه الترمذى وحسنه لكن خالفه ابن القطان

واحد لكن تجب فيه الزكاة كما يأتي لكن قضية قوله فيما يأتي لوجوبها في الحل المكروه أن التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لأحرام وهو مقتضى إطلاقه هنا وعليه لا يضر لانه لا تلازم بين الجواز وجوب الزكاة ثم رأيت حج ذكر في ذلك خلافًا طويلاً واستوجه الكراهة (قوله فتجب فيها الزكاة) أي بخلاف ما إذا اتخذها لليلبس أو أحد بعد واحد اهـ سم عن مر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها معتادة وفي الدمري بشرط أن تكون معتادة فلما اتخذ منطقة ثقيلة لم يكن البسها من فضة أو اتخذت المرأة حلماً فبقية الألبسة وجبت الزكاة قطعاً لانه غير معتاد لاستعمال مباح (قوله ان قبعة سيفه) هي ما على مقبضه من فضة أو حديد اهـ مختار

(قوله يلزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب) معتمد والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شئ من عينها فارقت التوبة السابقة أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة بها حصل منه شئ أولاً على خلاف ما صرف الآية وقد يفرق بان هنا حاجة لازمة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اهـ ج وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم بهامشه ما ينبغي مراجعته (قوله اما سكين المهنة) ومنها المقشة (قوله والمقالة) بالكسر وعاء الاقلام اهـ مختار (قوله والمرأة والمنطقة) تقدم عداهما من آلة الحرب وان تحليتها جائزة للرجل فعدها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالفت لذلك ثم رأيت ٢٦٤ في نسخ صحيحة اسقاطها من هنا وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير

المقاتل (قوله ومحل الخلاف في المقاتل) أي ولو بالقوة كالجنود المعدين للحرب لكن التقييد بذلك ينافيه قوله وظاهر كلامهم الخ وعبارة ج آيات الحرب للمجاهد كالمترقى اهـ وهي تنفيذان المعدين للجهاد يجوز لهما ذلك دون غيرهم ويمكن دفع المناقاة بان يراد بالمقاتل ما من شأنه ذلك وبما يأتي من يتأني منه في الجمل على انه قديقال وهو الظاهر ان قوله ومحل الخلاف مقروض فيما لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فانه لم يحك فيها خلافاً وقوله وظاهر كلامهم الخ مقروض في آلة الحرب (قوله وان جازلهن) أي للنساء والخماني (قوله في آذان وأصابع) أي سواء أصابع اليدين والرجلين وعبارة سم على منهج قوله وحرم عليه ما اصبع التقييد به ما كالصريح في حل الاصبع للمرأة

فضعفه وهو الموافق يلزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اما سكين المهنة والمقالة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهم ما تحلية الدواة والمرأة والمنطقة (لا) حلية (مالا يلبسه كالسرج واللباس) والركاب والقلادة والشر وأطراف السبور (في الاصح) لانه غير ما لبس له كالاتية والثاني يجوز كالسيف وخروج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شئ لما فيه من زيادة الخيلاء وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله أو تحريمه محلي لكن ان تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يحجدا غيره حل استعماله ومحل الخلاف في المقاتل اما غيره فيحرم جزماً وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه انها تسمى آلة حرب وان كانت عند من لا يحارب ولان اغاظة الكفار ولوم من يدارنا خاص له مطلقاً (وليس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطاً (حلية آلة الحرب) بذهب أو فضة وان جازلهن المحاربة باآتم الما في ذلك من التشبه بالرجال وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه لا يقال اذا جازلهن المحاربة باآتم اغيير محلاة فمع التحلية أجوز اذ التحلي اهن أوسع من الرجال لانا نقول انما جازلهن ليس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى الحلية (ولها) وللصبي أو المجنون (لبس أنواع حلّي الذهب والفضة) اجماعاً للتعبير المماركسوار وخاتم وطوق وحلق في آذان وأصابع ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقاً وان لم تكن ممن اعتماده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتد له لعدم الخبر ودخوله في اسم الحلّي ويحل لها النعل منها ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بان جعلتها في قلاصتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من حلها محمول على المعرة وهي التي جعل لها عرى وجهاتها في قلاصتها فانه لازك فيها لانها اسرفت بذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا) لها (لبس) (ما نسج بهما) أي الذهب والفضة من الثياب كالحلي لان ذلك من جنسه

وهو ظاهر لطل الذهب لها ولان فيه زينة لكن منعه مر فقال بالحرمه فيها أيضاً (قوله ويحل لها) ومثلها (في) الصبي والمجنون فذكر المرأة للتمثيل (قوله محمول على المعرة) وهي التي تجعل لها عروة من ذهب أو فضة وتعلق بها في خيط كالسجعة واطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر (قوله وكذا لها) في نسخة ولان ذكر من مر (قوله ما نسج بهما) أفهم أن غير اللبس من الاقتراش والقدر بذلك لا يجوز وقياس ما صرف في اقتراش الحرير حله لها لان يفرق بانه انما يجوز لها لبس ما نسج بالذهب والفضة لحصول الزينة المطلوب منها تحصيها للزوج وهو منتف في الفرش وانما جازلها اقتراش الحرير لان بابها أوسع وفي الروضة ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اهـ قال السميدي في حاشيتها =

لم يعترضوا الافتراض المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي ان يبنى ذلك على القولين في افتراض الحرير ووجه البناء ان الحرير لهن لبسه وفي افتراضه قولان وكذلك الذهب والفضة يحل لهن لبسهما فيجب على القولين في الافتراض قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الافتراض هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير اهـ شوبري وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد في الفرش الجواز ايضا (قوله من عصائب الذهب ٢٦٥ والتركيب) التي تفعل بالصوغ

وتجعل على العصائب اما ما يقع لئساء الارياك من الفضة المثقوبة او الذهب المخيط على القماش فخرام كالدرهم المثقوبة المجعولة في القلادة كما مروقياس ذلك ايضا حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الاولاد الصغار وهو قضية قوله الآتي وكلمة الطغى في ذلك (قوله ولم تباع فلا يحرم) ضعيف (قوله بمجرد السرف) والمراد بالسرف في حق المرأة أن تفعله على تقدير لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله السابق بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والاعنياء (قوله والسرف مجاوزة الحد) عبارة الكرماني على البخاري في اول كتاب الوضوء نصها الاسراف هو صرف الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي بخلاف التبذير فانه صرف الشيء فيما لا ينبغي اهـ وعليه فالسرف في المعصية يسمى تبذيرا ومجاوزة الثلاث في الوضوء يسمى اسرافا وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح (قوله والاصح جواز تحلية المصنف) يعني ما فيه قرآن ولولتترك فيما

(في الاصح) لعدم الادلة والثاني لان زيادة السرف والتحلياء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) في كل ما يجناه (كخف الخيال) أي مجموع فرديته لاحداهما للمرأة (وزنه ما تمنا دينار) أي مثقال اذا مقتضى لباحة الحلى لها التزين للرجال المحرل للشهوة الداعية بكثرة النفس ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه وبوخذه من هذا التعليل لباحة ما يتخذ هذه النساء في زمننا من عصائب الذهب والتركيب وان كثرت بها اذا النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والثاني لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلاخيل لتلبس الواحد منها بعد الواحد وبأق في لبس ذلك معا ماصر في الخواتيم للرجل وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم تباع فلا يحرم لكنه يكره فتجب الزكاة في جميعه فيما يظهر لا في القدر الزائد وفارق ماصر في آلة الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حللها للمرأة بخلافهما الغير هافا غفرها قليل السرف وما تقر من اعتقار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين والوجه الاكتفاء عنهم بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب وكلمة الطغى في ذلك لكن لا يقيم بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخفى فيحرم عليه ما لبس حلى الذهب والفضة على ماصر وكذا ما نسج بهما الان فأتهم الحرب ولم يجزدا غيره كما مر ايضا (وكذا) يحرم (اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) في الاصح وان لم يبالغ فيه ماصر والسرف مجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الاتفاق في غير حق فالسرف المنفق في معصية وان قل اتفاقه وغيره المنفق في طاعة وان أفرط (و) الاصح (جواز تحلية المصنف) ولو بتحلية غلافه المنفصل عنه (بفضة) للرجل وغيره اكرامه وينبغي كما قاله الزركشي الحاق اللوح المعدل بكتابة القرآن بالمصنف في ذلك والثاني لا يجوز كالاولاني (وكذا) يجوز (للمرأة) فقط (بذهب) للخبر المار والطفل في ذلك كله كإراءة قال الغزالي ومن كتب المصنف بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل والمرأة وهو كذلك وان نازع فيه الاذرى والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المصنف عن تحلية الكتب فلا تجوز على المشهور وسواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كافي الذخائر ولو حلى المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم وكذا تعليقها ان حصل من التحلية شيء بالعرض على النار أخذها ماصر في الآية لانها ليست في معنى المصنف ولعدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة

٣٤ في يظهر اهـ وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قبص مثلا وبسه فلا يجوز فيما يظهر لانه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وانما يقصد به التزين (قوله ولو بتحلية غلافه) أي باب جلده (قوله اللوح المعدل بكتابة القرآن) أي ولو في بعض الاحيان كاللوح المعدل بكتابة بعض السور فيما يسبغونه صرافة (قوله وهو كذلك) أي وسواء كان الكاتب فيهما رجلا وامراة

ضلالة الاما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحري ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين وظاهر كما قاله الشيخ أن محل حصته وقته اذا حل استعماله بان احتج اليه والافوق المحترم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلي كما توهم فانه باطل كالوقوف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاءة مال وقضية ما ذكرناه مع حصته وقته لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرى ناقلا له عن العمراني عن أبي اسحاق (وشرط زكاة النقد الحول) نخب أبي داود وغيره لاز كافي مال حتى يحول عليه الحول نعم لو ملك نصابا سنة أشهر مثلاً ثم أقرضه انسانا لم ينقطع الحول كما ذكره الرافي في باب زكاة التجارة في أثناء العيل واستقطعه من الروضة (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج ومنه المالك والعنبر ونحوهما لانها معدة للاستعمال فاشبهت بالمشايبة العامة لعدم ورود ما يدل على وجوبها

\*(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)\*

بدان المعدن أولاً ثم بالركاز لقوة الاول بمكانه في أرضه وعقبه مال الباب المار لانهم من النعدين وعقب ذلك بالتجارة لتقويها بهما والمعدن له اطلاقان أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة وثانيهما على المخرج منه ويستفاد ذلك من قوله من استخرج ذهباً أو فضة من معدن سمي بذلك معدونه أي أقامته يقال عدن بالمكان يعدن إذا أقام فيه والاصل في زكاته قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجهما لكم من الارض وخبر الحماكم في صحبه انه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة فاحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها النرع بضم الفاء واسكان الراء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرها ما يكاوت وزبرجد ونحاس وحديد (من معدن) أي أرض مملوكة له أو مباحة (لزمه ربع عشره) لعدم الادلة السابقة كخبر وفي الرقعة ربع العشر وسواء كان مدنيوناً أم لبناء على ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولا تجب عليه في المدة الماضية وان وجد في ما كده لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شياً فثباً والاصل عدم وجوبه اولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنمه مخمسة (وفي قول) يلزمه (الخمس) كالركاز يجمع الخفاء في الارض (وفي قول ان حصل تعب) كان احتياج الى طعن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره والا) بان حصل بلا تعب (لغمله) لان الواجب يزاد بقله المؤنة وينقص بكثرة كماله شران ويرد بان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فانظنا كلا بمقتضى (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) اذ مادونه لا يحتمل الاواسة كما في سائر الاموال الزكوية (لا الحول على المذهب فيها) اذ الحول انما هو لاجل تكامل النماء والمستخرج

(قوله بان احتج اليه) يحتمل ان المراد الحاجة اليه في نحو تضبيب مباح به النجس وجذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بناء عينه فالتأمل اهـ ثم على حج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله والافوق المحرم باطل) أي فهو باق على ملك واقفه فتجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التي أمرها البيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أي حيث حصل منه نبي بالعرض على النار والافقو كغير الحلي (قوله لم ينقطع الحول) أي لانه لما كان باقياً في ذمة الغير كانه لم يخرج عن ملكه

\*(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)\*

(قوله يقال عدن بالمكان يعدن) بابه ضرب اهـ مختار (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صبياً (قوله بناء على ان الدين لا يمنع) أي على الرابع

(قوله مفرع على وجوب الخمس)  
 أي لانه على وجوب ربع العشر  
 يشترط النصاب قطعا ابن عابد  
 الحق (قوله على وجوب ربع  
 العشر) أي لانه على وجوب  
 الخمس لا يشترط الحول قطعا  
 كالركاز اه ابن عابد الحق (قوله  
 فلو تعدد) أي عرفا (قوله ان كان  
 باقيا) أي فان تلف قبل اخراج  
 باقى النصاب فلا زكاة ولا يشكل  
 هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء  
 الاول الخ لان ما مر حيث تنابع  
 العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر  
 (قوله فان قبضه الساعي قبلها  
 ضمن) أي من ماله لتقصيره في  
 الجملة بقبضه (قوله ويصدق  
 بيمينه) أي الساعي (قوله والارد  
 التفاوت) أي أو اخذ النقص  
 (قوله كما مرّت الاشارة) أي في  
 قوله وهو من اهل الزكاة (قوله  
 ويمنع الذي) نبدأ أخذ من قول  
 حج ان ما اخذه قبل الارعاج  
 يملكه ومن قول الشارح ويتقدح  
 جوار الخ ولو قيل بوجوبه على  
 الامام لم يبعد لان الامام يجب  
 عليه رعاية مافيه المصلحة للمسلمين  
 (قوله من أخذ المعدن والركاز)  
 أي وما اخذه قبل الارعاج يملكه  
 كطباها اه حج (قوله ويتقدح  
 جواز منعه) أي على سبيل  
 الاستصحاب لا الاباحة

من المعدن غما في نفسه فاشبه الثمار والزروع وقيل في اشتراط كل منها قولان وطريق  
 الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر  
 (ويضم بعضه) أي المستخرج (الى بعض ان) اتخذ معدن أي المخرج و(تنابع العمل)  
 كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ويشترط اتحاد المكان  
 المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا اذ الغالب في اختلاف المسكن استئناف  
 العمل وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل  
 على الجريد) لان الغالب عدم حصوله متصلا والقديم ان طال زمن الانقطاع لم يضم  
 قياسا على ما لو قطع العمل (واذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أو لغيره فمما يظهر  
 أخذ ما يأتي في الاعتكاف واصلاح آلة وهرب أجير ثم عاد اليه (ضم) وان طال زمن  
 انقطاعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل وليكونه عازما على العود له بعد زوال عذره  
 (والا) بان قطعه من غير عذر (فلا يضم) وان قصر زمنه لاعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد  
 للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بما كثر منه كما قال  
 المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعاميل ومعنى عدم الضم انه لا يضم (الاول الى  
 الثاني) في اكمال النصاب (ويضم الثاني الى الاول) ان كان باقيا (كما يضمه الى ما ملكه  
 بغير المعدن) كارت وهبة وغيرهما (في اكمال النصاب) فان كمل به زكي الثاني فلو استخرج  
 تسعة عشر مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كما  
 تجب فيه لو كان مالا كانه تسعة عشر من غير المعدن وينعقد الحول على العشرين من وقت  
 تمامها ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تحليصه وتنقيته وموتة ذلك على المالك  
 ويجبر على التسمية ولا يجوز اخراج الواجب قبلها فساد القبض فان قبضه الساعي قبلها  
 ضمن فليزمه رده ان كان باقيا أو بدله ان كان ناقيا ويصدق بيمينه في قدره ان اختلفا فيه  
 قبل التلف أو بعده اذ الاصل براءة ذمته فان تلف في يده قبل التميز له غرمه فان كان تراب  
 فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج  
 وان اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه لانه غارم قال في المجموع فان ماله الساعي فان  
 كان قدر الواجب اجزاء والارد التفاوت واخذه ولا شيء للساعي بعمله اعتبره ولو تلف  
 بعضه قبل التسمية في يد المالك وقبل التمكن منها والاخراج سقطت زكاته لازكاة الباقي  
 وان نقص عن النصاب كتلف بعض المال ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاة الخطاة  
 هذا كله اذا كان الواجد أهلا لوجوبها كما مرّت الاشارة اليه فلا زكاة فيما وجدته  
 المكتاب مع انه يملكه وامام وجدته العبد فلسيده فليزمه زكاته ويمنع الذي من أخذ  
 المعدن والركاز بدرا لاسلام قال في الروضة ويتقدح جواز منعه اسكل مسلم لانه صاحب  
 حق فيه اه وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال (وفي الركاز) أي  
 المركوز (الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها

(قوله وشرطه) أى واتحاد المكان المستخرج منه ٢٦٨ كآقدم (قوله ان كانوا يذبون عنه) الاولى وان كانوا الخ لان ما لا يذبون

عنه أولى بكونه ر كآزما يذبون عنه (قوله ولم تبلغه الدعوة) أى او بلغته ولم يعاند (قوله وقد علم مما تقرر) أى فى قوله والمراد بجاهلى الدفن ما قبل مبعثه الخ (قوله بل يكتفى بعلامه من ضرب الخ) أى كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركازا بل فنياً (قوله أوفى ارض موقوفة الخ) قال سم على منهج فرع فى اصل الروضة ان وجده بموقوف يده فهو ركاز كذا فى التذييب اه اى فهو له كما اعتمد مر فلو نساء من يده الوقف فينبغى ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا فان ملك منه ان ادعاه وهكذا الى المحي فليحزر وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه للناظر او للمستحق لان الحق له والناظر انما يتصرف له الاقرب الثانى وانظر لو كان الوقف للمسجد هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغى لو نساء ناظره لا يصح نفيه فليحزر كل ذلك قوله فلو نساء من يده الخ قياس ما اعتمد مر فى شره من انه لا يكتفى فيما وجده بملكه عدم النفي بل لابد من ان يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوى واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان

(بصرف) الخمس وكذا المعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب فى المستفاد من الارض فاشبه الواجب فى الزرع والثمار وبه اندفع قياسه بالنفي ولابد ان يكون الواجد أهلاً للزكاة أخذاً مما مر والثانى انه يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهلى حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كافى . وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج انية (وشرطه النصاب) ولو بالضم كما مر (والنقد) أى الذهب والفضة وان لم يكن مضروباً (على المذهب) لانه مال مستفاد من الارض فاخصص بما يجب فيه الزكاة قدر انواعها كال معدن والثانى لا يشترطان للخبر المار والطريق الثانى القطع بالاول (لا الحول) فلا يشترط بلا حروف (وهو) أى الر كآزبغى المركز (الموجود الجاهلى) فى موات مطابقة سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب ان كانوا يذبون عنه وسواء احياء الواجد أم أقطعه أم لا والمراد بجاهلى الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم وبعبارة كونه ركازا ان لا يعلم ان مال ملكه بلغته الدعوة وعاندوا الفهوى . كآنى اجمع عن جمع وأقره وقضيته ان دفن من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وخرج مادون النصاب من النقيدين وما وجد من غيرهما فلا شئ فيه لما مر وقد علم مما تقرر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا تنظر الى احتمال أخذ مسـلم له ودفعه لان الاصل والظاهر عدم الاخذ ثم الدفن والا فلو نظرنا لذلك لم يكن لشاركاز بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكتفى بعلامه من ضرب أو غيره وهو متعين ولابد ان يكون الموجود مدفوناً فالوجود ظاهره او علم ان السبيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركازاً وانه كان ظاهراً فلقطة فان شك كان كما لو تردى كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام قاله الماوردى (فان وجد) دفن (اسلامى) بان كان عليه اسم ملك من ملوك الاسلام او قرآن (علم مال ملكه) بعينه (فله) لا لواجده فوجب رده على مال ملكه اذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه (والا) بان لم يعلم مال ملكه (فلقطة) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الارض (وكذا ان لم يعلم من أى الضربين) الجاهلى والاسلامى (هو) ولم يوجد عليه أثر كتبه وحلى واناء وكان يضرب مثله فى الجاهلية والاسلام فيكون لقطة يفعل به ما مر (وانما يملكه) أى الر كآز (الواجده وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجده فى موات) أوفى خرائمهم أو قلاعهم أو قبورهم (أو) وجده فى (ملك احياء) لانه ملك الر كآز باحيائه الارض ولو وجده فى أرض الغائبين كان لهم أوفى أرض النفي فلا له له أوفى دار الحرب فى ملك حربى فهو له أوفى أرض موقوفة عليه فالبدله كما قاله البغوى وأقره (فان وجد) أى الر كآز (فى مسجد أو شارع) أو طريق ناءذ (فلقطة) لان البدل للمسلمين عليه وقد جعل مال ملكه ولان الظاهر انه لمسلم أو ذمى ولا يحل تلك مالهما بغير بدل قهراً (على المذهب) وقيل الموجود فى الشارع ركاز فلو سبل ملكه طريقاً أو مسجداً أو سبل الامام أرضاً من بيت المال كذلك كان لقطة أيضاً

لان

يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوى واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان



(قوله فلان ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجدته في ملكه انه لا يكتفي هنا بمجرد ٢٦٩ عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقره

من انه لمن ملك منه او ورثته  
ظاهر ان علوا به وادعوه اولم  
يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه  
اياهم واجب اكن اطردت العادة  
في زما تباين من نسب له شيء من  
ذلك تسلط عليه الظلمة بالاذى  
واتهمه بان هذا بعض ما وجدته  
فهو ل يكون ذلك عذرا في عدم  
الاعلام ويكون في يده كالوديعه  
فيجب حفظه ومراعاته ابدأ أو  
يجوز له صرفه مصرف بيت المال  
كن وجد ما لا يس من ماله  
وخاف من دفعه لامين بيت المال  
ان امين بيت المال لا يصرفه  
مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني  
للعذر المذكور وينبغي له ان امكن  
دفعه لمن ملك منه بتقديمه على  
غيره ان كان مستحقا لبيت المال  
(قوله وان لم يدعه) قال سم قوله  
وان لم يدعه اى ما لم ينقه فالشرط  
فيه قبل المحي ان يدعيه وفي  
المحي ان لا ينقيه مر اه لكن  
في الزيادة مائنه قوله فيكون له  
اى وان لم يدعه وان نفاه كما صرح  
به الدارمي اه والا قرب ما في  
الزيادة (قوله لكن في المجموع  
عن الاصحاب) معتمد (قوله وذلك  
فيما اذا جهات) اسم الاشارة  
راجع لقوله او العهد وعرف مالك  
ارضه (قوله ووجه ذلك) اى وجه  
قوله وقيل ان هذا الخ (قوله  
ومعير) هي بمعنى او كياتى (قوله  
او قالوا الخ) اى في قوله ومعير

لان البدل لمسلمين وزالت يد المالك كما قاله الغزى خ لا فلا لا ذرى لانه جاهلي في مكان  
غير مملوك فاشبهه الموات (أو في ملك شخص فلا شخص ان ادعاء) بلايين كامة الداران  
لم يدعه واجده والا فلا بد من العين والتقييد بدعوى المالك هو المعتد كما ذكره وان  
شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينقيه وان لم يدعه وصوبه الاسنوى كسائر ما يده فقد رد  
بالفرق بينهما اذ يدعه ثم ظاهره معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال ان غيره دفعه  
(والا) اى وان لم يدعه بان سكت عنه او نفاه (فلان ملك منه) او ورثته فان نفاه بعضهم  
سقط حقه وسلك بالباقى مامر (وهكذا حتى ينتهى الى المحي) للارض فيكون له وان لم  
يدعه لانه باحيائه ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لانه منقول فيسلم اليه ويؤخذ منه  
خمس يوم ملكه ويلزم كذا الباقي في السنين الماضية ولو ايس من مال كذا فقيل يصدق  
الامام به أو من هو به لکن في المجموع عن الاصحاب لو وجد ركازا بدار الاسلام  
او العهد وعرف مالك ارضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فان ايس من ماله كان لبيت  
المال كسائر الاموال الضائعة وانما لم يكن لقطه كالوجود بغير طريق لانه وجدته  
في ملك فكان لماله بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم مما تقره وقيل ان هذا فيما اذا  
عرف مالكه ثم ايس من وجوده وذلك فيما اذا جهلت عين مالكه ثم ايس من ذلك ووجه  
ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة قرب منه بعد اليأس من الوجود  
بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك القرينة وجعلنا ملك بيت المال حتى يسهل غرمه  
لو وجدته اذا جاء بخلافه في الحالة الاخرى لبعده وجوده فكذلك واجده من التصرف بما صر  
ولا ينافى ما تقره قولهم لو اتى هارب أو ربح ثوبا بغيره مثلا أو خلف مورثه ودعيه وجهل  
مالك ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع للجهل على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في  
وجوب حفظه بين معرفة مالكه ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكز على ذلك قولهم  
الاتى في اللقطة وما وجد بارض مملوكة فلذى البدن فيها فان لم يدعه فلان قبله وهكذا الى  
المحي فان لم يدعه فلقطة لان المراد لم يدعه هنا انه نفي ملكه عنه وحينئذ فيستد الى وجوده  
في الارض قبل الاحياء (ولو تنازع) اى الركاز الموجود بملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر  
ومعير ومستهير) بان قال المشتري والمكترى والمستعير هو لى وانادفته وقال الآخر مثل  
ذلك أو قال البائع ملكته بالاحياء وفي بعض النسخ أو قالوا بجمعها فان كان سبب ايقارها  
الاشارة الى مغايرة يد المستعير ليد المستاجر (صدق ذواليد بينه) ان امكن دفن مثله في  
زمن يده ولو على ندور والالم يصدق ولو اتفق على انه لم يدفعه صاحب البدن فهو للمالك  
اتفاقا ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفعه بعد الرجوع صدق ان  
امكن أو قبل فحو العارية صدق المستعير ومن مرهه لان المالك سلم له حصول الركاز  
في يده فيده تنسخ اليد السابقة

• (فصل في أحكام زكاة التجارة) • الاصل فيها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من

او قالوا الخ) اى في قوله ومعير • (فصل في أحكام زكاة التجارة) • اى وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة

(قوله نزلت في التجارة) أي في زكاتها (قوله المدة للبيع عند البرازين) ظاهرة وإن لم يكن معد للبيع (قوله وزكاة العين غير واجبة) أي بالاجماع (قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ) أي فلا يرد أن أباحنيقة لا يقول بوجودها (قوله وهذا مخرجان) قال الحلبي والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالتقول أخرى وكتب عليه عميرة أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب ٥١ ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالأول أولى ٢٧٠ أو بالثاني فيه نظر والاقرب الأول لأنه لا صاحب دون الثاني لأن فيه النسبة

لطبيات ما كسبت قال مجاهد نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الأبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز بزياء موحدة مفتوحة وزاي مبهمة مشددة يطلق على الثياب المدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهرى وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين الحل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعا الأمر بإخراج الصدقة مما يمد للبيع قال ابن المنذر واجمع عامة أهل العلم أي أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرهما من المواشي والناض (معتبر بآخر الحول) أي في آخره فقط أنه هو حال الوجوب ولا يعتبر غيره لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطرفيه) أي في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما إلا بتقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول بجبعية) كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انتطح الحول فان كدل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهو هذا مخرجان والمنصوص الأول (فعلى الظاهر) وهو اعتبار آخر الحول (لورد) مالها (إلى النقد) كان يبيع به وكان عما يقوم به آخر الحول كما أشار إليه بالالف واللام في النقد لا رادته المهود (في خلال الحول) أي أثناءه (وهو دون النصاب واشترى به سلعة فلا يصح أنه ينتطح الحول ويبدأ أحواها من) وقت شرائها (لتحقق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله) لأنه فانه مظنون أما لرباعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق والثاني لا ينتطح كالأول بادلهم سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينتطح لأن المبادلة معدودة من التجارة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني والثالث أيضا من باب أولى فحذفه بذلك أولاً لأنه ليس من غرضه (ولو تم الحول) أي حول مال التجارة (وقمة العرض) يسكون الرام (دون النصاب) وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به (فلا يصح أنه يتبدأ حوله ويطلق) الحول (الأول) فلا تعجب الزكاة حتى يتم حوله ثان لأن الأول مضى ولا زكاة فيه والثاني لا ينتطح بل متى بلغت قيمة العرض نصاباً وجبت الزكاة ويبدأ الحول من وقته إذ يصدق عليه أن مال التجارة أقام عنده حوله لا بل وزيادة وتمهيداً بقول العامل هنا كما قال الأخ الشقيق في المسئلة الجارية هب أن أبانا أن حماراً أو حماراً في الهم السنامن أم واحدة ما إذا كان معه من أول الحول

للأمام بأنه قاله وليس كذلك وإنما يخرج به الأصحاب من قول غيره وأنصوص أخرى له (قوله بخلافه قبله) أي التضيض (قوله والحال يقتضي التقويم بدنانير) أي أما لكونه اشتراهم أو كونها غالب نقد البلد (قوله أو بنقد يقوم به) وهو دون نصاب ولم يشتره شيئاً أو هو الخ ج ثم قال وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه الصريح في أن قول المتن واشترى به سلعة تميل لا تقيد أنه لو ملك قبيل آخر الحول نقداً آخر يكمله زكاة ثم رأيت أن المنقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو أنه ينتطح الحول إذا لم يملك تمامه لتحقيق النقص عن النصاب بالتضيض (قوله وما ذكر من التفريع) هو قوله فعلى الظاهر لورد الخ (قوله من باب أولى) أي فيه ما (قوله ويطلق الحول الأول) قضيه أنه لو اشترى بعض مال القنسة عرضاً للتجارة أزل المحرم ثم يباقيه عرضاً آخر أول صفرائه

لازكاة في واحد منهما إذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصاباً لأنه بأول المحرم من السنة الثانية ينتطح ما اشتراه أولاً ما نقصه عن النصاب ويبدأ حوله من ذلك الوقت ويقوم الثاني أول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصاباً آخر وليس مراد بل يزكي الجميع آخر حوله الثاني لوجود الجميع في ملكه من أول صفر (قوله أما إذا كان معه) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أي وبقيت الخمسون الأخرى في ملكه جميع الحول

(قوله وان ملكه) أى ما يكمل به النصاب (قوله اذا تم حول الخمين) قال الشيخ عمدة قال ذلك فى شرح الروض والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله اهـ سم على منهج أقول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكى الجميع اذا تم حول الخمين انه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمين فان بلغ معها نصابها زكى الجميع والا فلا ثم رأيت صريح هذا المتبادر على حج ثم قال وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ (قوله لا قنية بنيتها) أى ويصدق فى دعواه ذلك وان دلت القرينة على خلاف ما ادعاه (قوله فتى نواها به انقطع) أى ولو كثر جرد البحث تقضى العادة بان مثله لا يجبر للائتنافع به (قوله مقارن للتصرف) أى بالبيع ونحوه لتصير مال تجارة (قوله فى التهمة) أى للمتولى ويرجع فى ذلك البعض اليه أى الى وارثه لانه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه (قوله انقطع حوله) أى بالموت لا انتقال الملك فيه الى الوارث (قوله حتى يتصرف فيه) أى الوارث (قوله اذا اقترنت نيتها الخ) ٢٧١

العقد بدل يكفى وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الآخرون تأخر وظاهر كلامهم انه لا يكفى تأخرها عن العقد وان وجدت فى مجلس العقد وله اتجاه فليتأمل مر اهـ سم على بهجة وعبارة حج هنا ويظهر ان يعتبر فى الاقتران هنا بالالفاظ أو الفعل الملك ما يأتى فى كتابات الطلاق اهـ والمعتمد منه الاكتفاء بجزء لكن الاعتبار ثم اقران النية بجزء مما يأتى به الزوج حتى لو خالهها بكتابه ولم ينوم مع لفظه فلفظ وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الا اكتفاء به وان اقترنت بالقبول وعبارة شيخنا الزيادة وينبغى اعتبارها فى مجلس العقد وكتب أيضا قوله بنية التجارة وفارق عدم الاكتفاء

ما يكمل به النصاب كمالو كان معه مائة درهم فابتاع بجمعين منها عرض التجارة فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين فانه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول وان ملكه فى أثناء الحول كمالو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع اذا تم حول الخمين لانها انما انضم فى النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة لا قنية بنيتها) أى القنية فتى نواها به انقطع الحول فيحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما يسأتى لان القنية هى الحبس للائتنافع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامسالك فربما علم أثرها والتجارة هى التقلب فى السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتفينا فيه بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه لا يثبت بمجرد النية كمالونى بالمعلوفة السوم وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعمالا جائزاً أم محرماً كلبه الديباج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين فى التهمة ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى تأثير وجهان حكاهما الماوردى أقربهما كما أفاده الوالدرجه الله تعالى التأثير ويرجع فى ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على ان الاقرب المنع ولومات المورث عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينعقد له حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعى قبيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافا لما أفتى به البلخينى (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه معاوضة كسراء) وان لم يجددها فى كل تصرف سراء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل لان تمام قصد التجارة الى فعلها ومن ذلك ما ملكه به بة ذات ثواب أو مصالح عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره

بنية التضحية عند شراء الاضحية بان الشراء جلب ملك والاضحية ازالته فباعتذار اجتماعهما واقول فيه نظر لانه انما يتحقق التعذر لو كان النوى التضحية حال الشراء اما لو كان هو التضحية فى المستقبل فلا فليتأمل اهـ أقول ويمكن الجواب عنه بان المراد بالتعذر عرفاً عدم المناسبة بين ازالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أى بدخوله فى يده مادام راس المال باقيا (قوله فى كل تصرف الخ) أى لان الاعتبار انما هو وجودها عند التصرف لا قول (قوله ومن ذلك ما ملكه بهية) أى من المعاوضة (قوله او عرض) فى نسخة او قرض ومثله فى الزيادة وقضيته انه لو استردده لنوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ولو قيل انه مال تجارة فى هذا الحالة لم يكن بعيدا لانه قبضه عوضا عما فى ذمة الغير فانطبق عليه الضابط (قوله او منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هـ ذمه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعة عنها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من =

قوله او ما استأجره العوض الذي اخذته عن منفعة ما استأجره بان آجر ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله او منفعة الخ  
فمنس المنفعة كان استأجر ما كن بقصد التجارة فذا فاعها مال تجارة قال حج فقيها اذا استأجر ارضا للوئجرها بقصد التجارة  
فغضى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيه ومهما باجرة المثل حول او يخرج زكاة تلك الاجرة وان لم يقصده له لانه حال الحول  
على مال التجارة عنده (قوله فلا يصير مال تجارة) أى فلو اشترى به شيئا بقصد التجارة انعقد حوله امان وقت الشراء (قوله لانه  
لا يقصدها) أى اموال الوقبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيوانا ثم قبض مثله الصورى كذلك فالمقبض انه  
مال تجارة اهـ سم على منهج (قوله اذا اقترنا بينهما) أى من الولي ان كان مجبرا ومنهما مقارنة لعقد وليه ان كانت غير مجبرة (قوله أو  
اقالة أو فاس) قال فى شرح المذهب بعد ما ذكره ولو قبل قبض المشتري المبيع لانه ملك جديد اهـ وكتب عليه سم قوله لانه ملك الخ  
من هذا يعلم ان الكلام فيما اذا التزى ٢٧٢ الملك عن البائع أى بان لزم العدة من جانبه كان باع بلا شرط خيار او شرط

المشتري (قوله بخلاف الرديع  
أو لحوه) أي من الأقلية والتحالف  
(قوله ليصبغ به) من باب نصر  
وقطع ومثله يديغ (قوله فيلزمه  
زكاته بعد مضي حوله)  
أي حيث كان الحاصل في يده  
من غله الصبغ أو مما اشتراها  
من الصبغ أو كان الأول باقياً في  
يده كالأوبعض فجب زكاته (قوله  
وان لم يبق عين نحو الصبغ) قضيته  
انه لا فرق في الصبغ بين كونه  
تجويهاً أو غيره وقضية ما يأتي من  
التعامل للصابون اختصاصه  
بالمثاني والظاهر انه غير مراد  
أخذاً باطلاقهم وعليه فيمكن ان  
يفرق بينه وبين الصابون بانه  
يحصل من الصبغ لونه مخالف  
لأصل الثوب فيبقائه فتزل

(قوله سببا في الاسقاط) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للنفاذ مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر (قوله) اما لو اشترا به نقد في الذمة ثم نقده أي بعدم مفارقة المجلس اه سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه (قوله ولو باع العرض) أي بعد حولان الحول (قوله زكي القيمة) أي ما باع به فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ٢٧٣ ويصدق في قدر ما فوته (قوله وغيره)

ومنه هنا صوف وغصن وشجر وورقة ونحوها اه حج (قوله كما دل عليه خبر جاس) بكسر أوله وتحذف نايه وآخره سين مهملة اه اصابة (قوله فان ملك بنقد قوم به) قال ابن الاستاذ ويذهب للتاجر ان يسار الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد بجزء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرج به حج قبل وينجب من تردده انه لا يجوز ان يكون هو أحد العدلين وان قلنا بجواز في جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء أشاروا ثم الى ما يضبط المثلية فيبعد اتمامه فيها ولا كذلك هنا اذا اقيم لاضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به اه سم على بهجة لكن عبارة حج هنا ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما صرف في عدم المثلية اقول وقد يفرق بان متعلق العد متعين يبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتممة

سببا في الاسقاط اما لو اشترا به نقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أي أو لم يكذب دون النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) كالنصاب والحلي المباح (فن الشراء) حوله يبدأ (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بي على حولها) لانها مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر بالصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدر او متعلقا (ويضم الربح الى الاصل) الحاصل (في) أثناء (الحول ان لم ينض) بكسر النون بما يقوم به فلو اشترى عرضا باقيا درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة أو نض فيه بنقد لا يقوم به زكاه آخره وسواء احصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان ام بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكي القيمة أو باكثر منها في زكاة الزائدها وجهان اوجههما الوجوب (لان نض) اي صار ناضا بنقد يقوم به ببيع او اتلاف اجنبي وامسكه الى آخر الحول او اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل بل يزكى الاصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بما تاتي درهم وباعه بعد ستة اشهر بثلثمائة وامسكها الى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فاذا مضت ستة اشهر زكى المائة والثاني يزكى الربح بحول الاصل كما يزكى الساج بحول الامهات وفرق الاول بان النتاج جزء من الاصل فالحقنة به بخلاف الربح فانه ليس جزءا لانه انما حصل بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان دون الربح (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان من نعم وخيل واماء (وغيره) من الاشجار كشمس أو فلاح (مال تجارة) لانها جزآن من الام والشجر والثاني لانها مال يحصله بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوي النافصارت بالولادة تساوي ثلثمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الام بقيمة الولد جزما (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) تبعا كنتاج السائمة والثاني لابل تفرد بحول من انفصال الولد وظهور الفرة لانها زيادة مستقرة من مال التجارة فافردت كما سبق في الربح الناض (وواجبها) اي التجارة (ربيع عشر القيمة) أمانه ربيع العشر فكافي المتدين لانها تقوم به او امانه من القيمة فلانها متعلقة كما دل عليه خبر جاس فلا يجوز اخراجه من العرض (فان ملك) العرض (بنقد يقوم به ان ملك بنصاب) وان لم يكن

٣٥ به في فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للتمويل لم يوجد خارج من جهة الامام حكم عدلين يخبر صانه كما هو وقوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به فانما الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا في اوقات كثيرة بلغ القين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه بالتقريب لا من حيث كون الالفين قيمته

(قوله أى بلد حولان الحول) والعبرة بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول لا الذى فيه المال ذلك الوقت وعبرة سم على بهجة قوله من نقد البلد أى بلد الاخراج كما قاله الماوردى وجرم به فى العباب أى وبلد الاخراج هى بلد المال كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة (قوله فلو حال الحول عليه) أى المال (قوله بدين فى ذمة البائع) كان **كان له على آخردين فاشترى** به منه عرضا بنية التجارة (قوله قوم بالانفع للفقراء) ضعيف (قوله وقيل يتخير المالك) معتد (قوله قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) وذلك ظاهران اشترى كلافى عقد أو اشتراهما فى عقد واحد وفصل الثمن والا قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب أو ما قابل أحد النقيدين به والباقي بالآخر بنسبة التقسيط قال سم على بهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائيهما ولو علم ان أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين فى براءة ذمته ان يقرض الاكثر من كل منهما ما وهل له التأخير الى التذكر ان ربحى أقول لا يبعد ان له ذلك بل قياس ما تقدم عن الدميرى انه يكفى غلبة الظن (قوله فبدل اصلاح ثمره

ذلك النقد غالباً ولو ابطله السلطان كما اقتضاء اطلاقه اذ هو اصل ما يبد منه فكان أولى به من غيره (وكذا) ان ملك بنقد (دونه) أى النصاب فإنه يقوم به (فى الاصح) لانه اصله والثانى يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه يقوم به قطعاً لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول وابتداء الحول من وقت ملك الدارهم كما قاله الرافعى (أو) ملك العرض (بعرض) للقبضة او بخلاف أو نكاح أو صلح عن نحو دم (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قاله الماوردى وهو الاصح جرياً على قاعدة التقويم اذا تعدد التقويم بالاصل فلو حال الحول عليه فجعل لانقد فيه اعتبر اقرب البلاد اليه ولو ملك بدين فى ذمة البائع أو بنحو سبائك قوم بجنسه من النقد كفى الكفاية (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) مال التجارة (باحدهما) دون الآخر (نصاباً قوم به) لتحقيق تمام النصاب باحد النقيدين وبهم اذا فارق ما مر من انه لو تم النصاب فى ميزان دون آخر فلا زكاة (فان بلغ) نصاباً (بهما) أى بكل منهما (قوم بالانفع) منهما (الفقراء) أى للمستحقين له رعاية لهم كفى اجتماع الحقائق وبنات اللبون ونقد بل تصح ذلك الرافعى عن مقتضى ايراد الامام والبعوى (وقيل يتخير المالك) فيقوم بايهما شاء كما فى شاتى الجبران ودراهمه وهذا ما صححه فى أصل الروضة ونقل الرافعى تصحيحه عن العراقيين والرويانى قال فى المهمات وعليه الاكثر فان كان الفتوى عليه وجرى عليه الاذرى وهو المتمد ويفرق بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب على المالك الشراء بالانفع ليقوم به عند آخر الحول (وان ملك بنقد وعرض) كان اشترى بما تاتى درهم وعرض قبضة (قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد لان كلا منهما لو انشرد كان حكمه كذلك فكذلك اذا اجتمعا وهكذا اذا اشترى بجنس واحد مختلف الصفة **كالصالح والمكسرة اذا تفاوتا** (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) أى التجارة لانهم لا يبيعان بسببين مختلفين فلا يتبدل اخلان كالقيمة والكفارة فى العبد المقتول والقيمة والجزاء فى الصمد المملوك اذا قتله المحرم (ولو كان العرض ساعة) أو غيرها مما يجب الزكاة فى عينه كتمر (فان كمل) بثلاث الميم (نصاب احدهى الزكائين فقط) أى من عين وتجارة دون نصاب الاخرى كاربعةين شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين فاقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابها) كاربعةين شاة قيمتها نصاب (فزكاة العين) تجب (فى الجديد) وتقدم على زكاة التجارة لانها وجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها وزكاة التجارة مختلفان فيها ووجبت بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فقد لازم ما يتعلق بالرقبة كالمرهون اذا جنى وقدم انه لا يجتمع الزكائنان ولو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبدل اصلاح ثمره

قبل حوله) وكذا لو بدأ صلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر ان تمام نصاب كل منهما فان تمام نصاب العين دون الشجر فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر الى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين فيه نظرا لاقرب أخذ من اطلاقهم وجوب زكاة العين اذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب (قوله عند تمام حوله) أي ان بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاة لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجرة متعلق بقيمته خالبا عن الثمر وفي سم على حج وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبعد اقبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو اصلاح ٢٧٥ فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدأ اصلاح

بعد الاخراج ولو يوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتمامل اه وعلمه فقديقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاة في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكاة عينها بعد بدو اصلاح فتكرر به زكاة ما لا يهم الا ان يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما بين (قوله أي قتب في بقية الحول) الاولى في تمام الحول الخ وعبارة حج أي في سائر الاحوال وما مضى الخ وهي ظاهرة (قوله فذلك ظاهر) أي ولا رجوع له على العامل (قوله وان قلنا يملك بالظهور) ضعيف (قوله قبل اخراج زكاتها) أي وبعد دخول الحول كما هو ظاهر من قوله اخراج زكاتها (قوله وهي لا تقوت بالبيع) أي فيطالب المانع بها (قوله ولو اعتق عبدا التجارة) أي بعد دخول الحول أيضا (قوله فيبطل فيها

قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وان كان للتجارة وقصد به القرار من الزكاة (فعلى هذا) أي الجدي (لوسبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين (بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى به معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر (فلا يصح وجوب زكاة التجارة لانها تمام حولها) ولما لا يبطل بعض حولها ولو وجب الموجب بلا معارض له (ثم يفتح) من تمامه (حول زكاة العين أبدا) أي قتب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الاصح بل بالقسمة كما سيأتي في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع رجحا ورأس مال لان الجميع ملكه) (فان أخرجها) من مال آخر فذلك ظاهر (أو من) عين (مال القراض حسب من الربح في الاصح) ولا يجعل اخرجها كاسترداد المالك جزأ من المال تغزى لاهلها منزلة المؤمن التي تلزم المالك من أجرة الدلال واليكال وفطرة عبيد التجارة وجنباياتهم والثاني تحسب من رأس المال لان الوجوب على من له المال (وان قلنا يملك) أي العامل المشروط له (بالظهور ولزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح) لانه مالك لهما (والمذهب) على قول المالك بالظهور (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لانه ممكن من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فاشبهه الدين الحال على ملي وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه اخرجها قبل القسمة وله ان يستبدلها باخرجها من مال القراض والثاني لا يلزمه لانه غير ممكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان بعد بدو وجوبها أو باع عرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تقوت بالبيع ولو اعتق عبدا التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا الوجه له صدقا وأصلحا عن دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه محاباة فقد رها كما هو ب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة

قيمه الخ) راجع الى قوله ولو اعتق عبدا التجارة وينبغي ان يقال القياس انه يتقضى الاعناق في كل العبد لانه وان بطل الاعناق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى عما اعتقه هو الى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أي ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه والا فلا امام التعلق بما بقي لانه حق الفقراء



• (باب زكاة الفطر) • (قوله زكاة الفطر) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أي نطق به المولدون (قوله لا عربي) العربي هو الذي تكلمت به العرب بمأوضعه واضح لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربي استعمالته العرب في معناه الأصلي بتغيير ما (قوله فتكون) أي النطرة (قوله حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والانساب في التفريق ان يقول فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية عند الاصوليين ما اخذت التسعية به من كلام الشارع اما ما اطلق عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية واصطلاحية ثم رأيت سم على شرح الهمزة قال ما نصه قوله حقيقة شرعية فان قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لحالة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهة في صحتها وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولي هي ما كان بوضع الشارع ٢٧٦ فليتأمل سم (قوله وتقال للخالقة) ظاهر هذا الصنيع يقتضي ان انظر

• (باب زكاة الفطر) •

الفطرة بكسر الفاء اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخالقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى انها وجبت على الخلق تركية للنفس أي تطهيرها وتنمية اعمالها وتقال للمخرج وقول ابن الرفعة انه يضم الفاء اسم للمخرج مردود والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين وعن أبي سعيد رضي الله عنه كان يخرج زكاة الفطر اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من أقط فلا زال اخرجه كما كنت اخرجه ما عشت ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبه لانه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيها خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع أو يرد بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثروا يؤيده قول ابن كعب لا يكفر جاحدا او المذهب وانه وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة (تجب) زكاة الفطر (بأول ليلة العيد في الاظهر) لاضافتها الى الفطر في الخبرين السابقين ولانها طهارة للصائم عن اللغو والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ولا بد من ادراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يفيد قوله فيخرج الى آخره وقوله فيما بعده له تجبيل الفطرة من أول رمضان

الفطرة سواء أريد به الخلق أو القدر المخرج مولد وعله غير مراد لان اصطلاحات الفقهاء حادثة واطلاق الفطرة على الخلق ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلهذا ولد بالنظر للمعنى الثاني (قوله وتنمية) عطف مغاير (قوله وتقال للمخرج) أي يقال الفطرة بالكسر للمال المخرج بفتح الراء (قوله صاعا من تمر او صاعا من شعير) انما اقتصر عليهم ما اكثرهما هما اللذان كانا موجودين اذ ذلك اه ومثله يقال فيما بعده (قوله اذ كان) أي وقت كان الخ (قوله صاعا من طعام) أي بر (قوله في السنة الثانية من الهجرة) لم يبين في أي يوم من الشهر وعبرة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين (قوله تجبر نقصان الصوم) وجه الشبه

وان كانت هذه واجبة وذلك مندوبا (قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة) ويؤيده الخبر الصحيح انها طهارة للصائم والثاني من اللغو والرفث والخبر الغريب شهر رمضان معاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر اه ح (قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ) وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعار بان رمضان في وجوبه اذ خلا فهو سبب أول والا لما جاز اخر اجها فيه لانحصار سبب وجوبه حينئذ في أول شوال وكتب عليه سم على ح (قوله وقوله فيما بعده الخ) قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الأول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضي انه رمضان اذ لو كان الجزء الاخير كان تقديمها أول رمضان تقديم على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح ان السبب الأول هو رمضان كالأول وبعضها أي القدر المشترك بينهما كله وبعضه فصم قولهم له تجبيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل

(قوله وجب الاخراج الخ) والقيام استردا ما خرج المورث ان علم القابض انه ازكاة مجهولة وكوت السيد موت العبد فيستردها بيده (قوله بان كان فيه حياة مستقرة) مفهوما انه لو لم تكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك بجناية والافنية نظرا لانه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل فائله (قوله أو غيره) كطلاق قال سم على شرح بهجة لوعاق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهرا انه يسقط فطرتها عنه لانها لم تدر ذلك الجزأين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب بلاقها لم يوجد بسبب الحمل عنها م ولو عاق طلاقها بأقل جز من شوال فظاهرا ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع متارنا للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو أقل جز من شوال فلم تكن عنده زوجة (قوله والفطرة بالذمة) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتي من ان المورث وقت الوجوب لو تلف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال الآن يقال ان المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو انما يخرج مما يملكه كان المال الذي في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة والمؤدى عنه فيما نحن فيه لم يملكه المال مستقرا عليه بل كان متعلقا ٢٧٧ بذمة غيره لم ينظر للتكمين من الاخراج

قبل موته ولا عده لانه منزل من حيث المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر الى التمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما اذا مات من وجبت عليه ولم يتكملها عنه غيره لكونه حرا موسرا ومات قبل التمكن من الاخراج (قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك) قضية هذا التعليل عدم الوجوب فيما لو شك في وقت الموت وكون الاصل بقاء الحياة يقتضى خلافه فليراجع وبقى ما لو شك في بقاء الزوجية هل تجب الفطرة لان الاصل بقاء الزوجية أم لا فيه نظرا لاقرب الاول للعلة المذكورة ورجح هذا الاصل على كون الاصل عدم الوجوب

والثاني تجب بطول العجز عدم العبد لانها اقرب بمتعلقة بالعبد فلا يقدّم عليه وقتها كالاخصية كذا عاله الرافعي واعترض عليه بان رقت الاخصية اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا القجر ومقتضى كلام المصنف ان من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فائتقل الى ورثته وجب الاخراج قال الاذرى وهو المذهب (فتخرج) على الاظهر (عن مات بعد الغروب) بان كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدى عنه من زوجة وعبدا وقريب لوجود السبب في حياته وان زال ملكه عنه بعق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ولومات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تلف المال وفرق بان الزكاة تتعلق بالعبد والفطرة بالذمة (دون من ولد) بعده ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويؤخذ من كلامه انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم تجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث بعده بنسكاح أو اسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه اعقق القن قبله عمق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحلول يبيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيما لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبه بخلاف الاولى فانه يرد ثقلها الى غيره (ويسن ان لا تؤخر عن صلاته) أى العبد بان تخرج قبله ان فعلت أول النهار كما هو الغالب للامر به قبل الخروج اليها بل جزم القاضي أبو الطيب بان تأخيرها الى ما بعدهما مكروه

لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية للذين هما سبب الوجوب (قوله وباقيه بعده) قال سم على منهج بعدم مثل ما ذكر وينبغي أومعه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شئ من رمضان بل أول شوال (قوله عتق ولزمه) أى لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتها عنه (قوله لانه فيها) أى في دعوى البيع (قوله بخلاف الاولى) هي قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب (قوله فانه يرد ثقلها الى غيره) أى وهو العبد بتقدير يساره بطرو مال له قبل الغروب أو بتمام ملكه على ما بيده بان كان مكاتب او اعنته سيده قبيل الغروب لكن هذه ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده (قوله بان تخرج قبلها) أى سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العبد وعبارة حج ويسن ان تخرج يوم العبد لاقبله وان يكون اخراجها قبل صلاته وهو قبل الخروج اليها من بيته أفضل للامر بالصحيح به ثم قال والحق الخوارزمي كشيخه البغوي ليله العبد بيومه ووجه بان الفقهاء يميئونهم الغد هم فلا يتأخروا عنهم عن غيرهم

(قوله فان أخرت سن الاداء أول النهار) أي بمعنى انه يبادر الى إخراجها عقب صلاة العيد وهذا بالنسبة لما بعده أول نسي فلا ينافي ان أول النهار حقيقة طلوع الفجر وبقي ما لو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر ولا يعد الثاني ما لم تثبت حاجة النكر فيه قدم الاول فليراجع (قوله فبأنى مثله) وقياس ما يأتي انه لو أخرها فغرض من هذه ثم تواف المال استقرت في ذمته ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الاحوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان امرحلتين أو دونهم أو عبارة حج تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه مال ان غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتاء بعضهم انها عنه مطلقا أخذ بما في المجموع ان زكاة الفطر اذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة اذا ادعاه ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل ليجمع به أطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته لانه حينئذ كال حاضر ٢٧٨ لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم

فان أخرت سن الاداء أول النهار لتوسعة على مستحقيها وسماحي في زكاة المال التأخير لا انتظار فحق قرىب وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي الفطر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقيه لان النصد اغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور وفي أخرها عنه أنهم وقضى وجوبها فوراً ان أخرها بلا عذر خلافاً للزكشي كالأذري حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقاً نظراً الى تعلق حق الادى وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت عن التمكن تكون اداء كافي للمجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه مؤقتة بزمن محدود كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع لانها طهارة وليس من أهلها والمراد به عدم مطالبتها بها في الدنيا والافهم معاقب عليهم في الآخرة أما فطرة المرتد ومن عليه مؤتمه فوقوفه على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد (الافى عبده) أي رقيقه المسلم ولو مستولدة (أو قريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) كنفقتهما وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤتمه كزوجته الزميمة اذا أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخاف وواجباً نفقتهم امدة الخلاف كما هو الاصح والثاني لا تجب على الكافر لانه ليس من أهلها والخلاف مبني على انه اتجب على المؤدى عنه ثم ينحمله المؤدى أو على المخرج ابتداءه والاصح الاول وان كان المؤدى عنه غير مكاف خلافاً لبعض المتأخرين ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجيه الخطاب له اذ ذلك غير مستدرك هنا ووجوبها بطريق الحوالة كافي للمجموع وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى على الثاني جمع متأخرون محتمين بانه لو أداها المنحمل عنه بغير اذن المتحمل اجزأه

كغيبه ماله أو امرحلتين فان قلنا بما رجمه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى ~~عن~~ ان كاتسبم الاول أو جماع عليه الشخان انه كالمعدم فيأخذها لم يلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرة على الاقتراض لمشتتته كما صرحوا به وقضية اقتصار الشارح على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً وانما اغتفر له جواز التأخير بعذر بالغيبة (قوله اعتمد وجوب الفورية مطلقاً) أي أخرها عذراً لا (قوله ولا فطرة على كافر) أي فلو خاف وأخرجها حينئذ لهدل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكناً

من صحة إخراجها بان يأتي بكلمة الاسلام أم لا فيه نظر والاقرب الاول للعله المذكورة ونقل بالدرس وسقطت عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أي فلو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة ادائه هنا فلا يقع ما دام فرضاً ولا نفلاً وقد يقال يقع تطوعاً بفرق بينه وبين الصلاة ان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نفلاً فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام اغنا ما يخص به وهو وقوعها فرضاً ووقت تطوعاً لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة (قوله على عوده الى الاسلام) أي ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الاخير (قوله وكذا العبد المرتد) بقي ما لو ارتد الاصل والفرع وينبغي ان يأتي فيه ما قبل في العبد (قوله وان جرى على الثاني الخ) هو قوله لا بطريق الضمان

(قوله وظاهره وجوبها) معتمد أي وجوب النية على الكافروهي للتمييز لا للتقرب (قوله وجوب فطرة أربع منهن) ويقضي ان توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتل وجوب اخراج زكاة أربع فور التحقق الزوجية فيهن مبهمة ثم اذا اختار أربعاً تعين لمن أخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني أقرب ويدل له ما يأتي من انه لو كان له مال حاضر وغائب ونوى عن أحدهما صح ويعينه بعد (قوله ولا يجب على سيده) أي المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم يجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما يرفع العقد من حينه وعادة سم على حج لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك السبب الوجوب فهل يمين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ انما يرفع من الآن فقد كان مستقلاً زمن الوجوب فيه نظروا الظاهر الثاني فليراجع وانظروا ولد الزنا وولد الملاء هل فطرته على أمه أو لا فيه نظروا الأقرب الاول لو وجوب النفقة عليها فلوا سملق المنى بالعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين ٢٧٩ عباب وفي بعض الهوامش تقييده

بما اذا انفقت بلا اذن من الحاكم والافترجع وهو قريب (قوله ومن بعضه حر يلزمه الحج) لو وقعت النوبة ثمان في وقت الوجوب بان كان آخر جز من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جز من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اهـ سم على شرح البهجة (قوله هذا ان لم يكن مهاياة بينه وبين مالك بعضه) وهل يجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبته أو يتسقط من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبته كما أفتى به شيخنا الرمي رحمه الله اهـ زيادي (قوله بن وقع زمنه في نوبته) أي زمن

وسقطت عن المتحمل لما يأتي ان الحرية الموسرة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتها ولو كان كالضمان لزمها عند تحمل الزوج وعدمه والجواب عما عايناه انه لا بأس بتلزم ما قاله غاية انه اغترع عدم الاذن ليكون المتحمل عنه قد نوى وعلى الاول قال الامام لاصاً ترى ان المتحمل عنه ينوي والكافر لا تصح منه النية ومعلوم ان المنى عنه نية العباداة بدليل قول المجموع انه يكفي اخراجه ونية لانه المكاف بالاخراج اهـ وظاهره وجوبها ولو أسلم على عشر فسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محبوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة ان يسلم قبل غروب الشمس ليلة العيد فان أسلم بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي هذا والاوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأبسر الأب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم يلزم الاب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الاصح بل يستمر على الابن لا تقطاع التعلق بالحوالة (ولا فطرة على (رقبي) لاعتن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا يجب على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث يجب فطرته على سيده وان لم يجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) انها يجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقبته في كسبه كنفقتهن (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) أي بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي اذ هي تابعة للنفقة وهي مشتركة هذا ان لم تكن مهاياة بينه وبين مالك بعضه والاختصاص الوجوب بن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (ولا فطرة على (معسر) وقت الوجوب اجماعاً ولو أبسر بعد لحظة لكن يسن له اذا أبسر قبل

الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تم ايا فيه والا فعلى كل قدر حصته اهـ حج ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتماداً ما قاله حج وبقي ما لو وقع جز في نوبة أحدهما والجز الآخر في نوبة الآخر وينبغي وجوبها عليهم ما ثم رأيت في سم على شرح منهج التصريح بذلك نقلاً عن مر وبقي أيضاً ما لو مات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهاياة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والأقرب الثاني لاننا حققنا الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه وهذا كما ان علم قدر الرقي والحرية فان جهل ذلك فالأقرب المناصفة لانها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلفا باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الاخراج وتقع زكاة كالتوكاف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب ما نصه ويعتبر ذلك أي ان يجد ما يخرج فاضلاً عما فصوله وقت الوجوب =

فوجودها بعد لا يوجب الكن يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الاخراج ويندب له لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب  
 الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحترز اه سم على منهج وقول سم ويندب له أي مع عدم وجوبها عليه  
 وقياس الاعتماد به أو ندبه حيث أخرج به عديساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال  
 سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسرو وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت  
 الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالتدبر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بها عليه  
 ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاء مؤنه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق  
 زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوه اوله لا يجب الاخراج  
 في الحال اتعاقبها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق بالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعميل يتعلق الفطرة بالذمة  
 لا تدخل في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا  
 واجبا بالقوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا وان كان كانت نفقته على غيره كوله وجبت فطرته  
 عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده ان يكونه او وجبت عليه

وجوب الدين على المحتال  
 فان اخرج الاب بسقط الوجوب  
 عن ولده أو لا يتوقف على اذن  
 لوجوبها عليه اصاله وكانهم لم  
 تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجح  
 كثيرون ان وجوبها على المؤدى  
 وجوب ضمان والمضمون عنه  
 لا يتوقف صحة أدائه على اذن  
 الضامن فيه نظر وقياس ما في  
 العباب من ان المعسر اذا تكلف  
 وأخرج وقع ما أخرجه فرضا  
 الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوات يوم العيد الاخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها (عن  
 قوته وقوت من) أي الذي (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا  
 بل استقلال لا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه نبي) يخرج في فطرته  
 (معسر) ومن فضل عنه ما يخرج في فطرته فوسر اذا التوت ضروري لا بد منه وانما لم يفتقر زيادته  
 لعدم ضبط ما ورأه ما ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية  
 كلامهما ان القدرة على الكسب لا يخرج عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي  
 في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ولو تمكن بدون ما  
 وينارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الاكتساب بالنفقة القريب  
 لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم ما وجب عليه لاحياء أصله او فرعه على ما يأتي  
 (ويشترط) فيما يؤدته في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)  
 له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كالنكفارة ولا نه ما من الخواص المهيمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسرا فخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشكل على ذلك كالثوب  
 من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه  
 فان الوجوب يتعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهمة  
 ما اعتيد للعبد من السكك والنقل ونحوه ما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير  
 واجد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهمة ما يليق بحاله من ذلك لزوجه (قوله وهو  
 كذلك) ومثله بالاولى اذ اقدر على التحصيل بالذمة أو نحو فانه لا يكف ذلك كما لا يكف القادر على الكسب الاكتساب ولان  
 الامور الخارجية للعادة لا تبني عليها الاكام (قوله وضيعته) وكالضبعة الوظيفية التي يستعملها فيكف النزول عنها ان أمكن ذلك  
 بعوض على العادة في مثلها (قوله وينارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)  
 أي ولو مستأجر له مدة طويلة ثم الابرة ان كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته  
 فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحققة له بقبضه المدة لا يكف نقلها عن ملكه بعوض لا احتياجه لها  
 (قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضي انه لو لم يحتاج اليه ليلة العيد ويومه =

= ويحتاج إلهما بعد ذلك بشرط الفضل عنهما وكتب أيضا قوله يوم عيد وليلته ينبغي ان يكون هذا طرفا لمساق أيضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهرى وهو محل نظر شوبرى اه وجهه النظر انه بعد الان محتاجا فالظاهر انه لا يكتب معه (قوله كما قاله الرافعى) أى بالنسبة لجوب الحج بدليل قول الشارح فى آخر الباب ينبغي جريانه فى الحج كما مر أى ومثل الحج زكاة الفطر فيجوز الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله ولفرق الحج) معتد أى بين وجوب بيع المؤلفين هناك دون المكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أى فيقال هى ان يحتاجه لاسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لالحبس دوابه أو خزن تبن مثلا لهافيه (قوله فاضله عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فيترك له فى كل زمن ما يلىق به (قوله ولا يشترط كونها فاضله عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتد (قوله لا يتعين صرفه له) أى

الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أى الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزاءه يباع فى حال الرهن فقدم الزكاة على حق المرتهن وهو مشكل لان حقه متعلق بالعين و يقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لومات الا ان يقال المراد انه يباع بعد دفن كالك الرهن وانه بالفكالك يتبين انه كان مؤسرا بخلاف مالو يبيع لكنه خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والمجنى عليه يقدم به فكذلك المستحق اماما وجب على السيد عن نفسه وممونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد ذلك لانه يتبين بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالثوب فلو كانا فقيسين يمكن ابداله ما بالافقين به ويخرج التفاوت لزومه ذلك كما قاله الرافعى فى الحج قال لكن فى لزوم بيعهما اذا كانا مالوفين وجهان فى الكفارة فيجوز ان هنا وفرق فى الشرح الصغير والروضة بان للكفارة بدلا أى فى الجملة فلا تقتضى بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما المنصبه أو وضعفه والمراد بهما ان يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لا عمله فى أرضه او ماشيته قاله فى المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضله عن دست ثوب يلىق به وبمونه كما انه يلىق له فى الديون ولا يشترط كونها فاضله عن دينه ولولا دعى كاربجته فى الشرح الصغير وقال فى الانوار انه القياس واقضاء كلام الشافعى والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سياتى ولا يمنع ايجاب النفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديم البراءة ذمته على الاستفاد بهما لان تخصيصهما بالكراهة أسهل فسقط ما قبل انه من كل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم وبيع حتما جبره بعد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد ميسر بتقدير الزكاة على أوجه الواجهة فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها حتما ما يباع فى الدين ولو بعد خدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لالتحاقها بالديون ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن تلزمه فطرته تلزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوك أو قرابة أى اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر نظير مسلم ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فى الرقيق والباقي بالقياس عليه بجوامع وجوب النفقة ودخل فى عبارته مالوا خدام زوجته التى تخدم عادة أمتهما كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتهما كنفقتهما بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتهما كما لا تجب عليه نفقتهما وكذا التى

٢٦ به فى بيع) أى بان يمكن من اخراجها ولم ينهل (قوله أو ملك أو قرابة) وهل يشاب الخرج عنه أو لافيه نظر والاقرب الثانى فليراجع كما قبل به فى الاضحية من ان ثواب الاضحية للمضحي ويسقط بقوله الطالب عن أهل البيت (قوله كاجنبية) الكاف للتظير فهى بمعنى أو بمعنى أخدمها أمتهما أو امرأة أجنبية الخ وعلى هذا فقوله لا تى وكذا التى صحبتها الخ ينافى هذه الزيادة وفى نسخة أمتهما الاجنبية وعليها فالتمييز بالاجنبية صفة لازمة والمراد التى ليست مملوكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبتها للنفقة من اتى بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه فى مصرنا وقرأها من استأجر شخص لرعى دوابه من لا يشئ معين فانه لا فطرته لكونه مؤجرا اجارة ما صححة واما فاسدة بخلاف مالوا استخدمه بالنفقة او الكسوة فيجب فطرته كخادم الزوجة =

فوجوده بعد لا يوجب الكسب بل يوجب الإخراج وبندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان نذب  
 الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحذر ٢٨١ سم على منهج وقول سم وبندبه أي مع عدم وجوبها عليه  
 وقياس الاعتداده أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال  
 سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت  
 الوجوب لماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مال الكالت قدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه  
 ومن له دين حال على معسر تذر استيفاء مؤمنه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق  
 زكاة المال حيث وجبت في الدين وأن لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج  
 في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق بالإلزمة ٢٨٢ (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعديل يتعلق بالفطرة بالذمة  
 لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا  
 واجبا بالقوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا ولكن ان كانت نفقته على غيره كوله وجبت فطرته  
 عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على إذن ولده ان يكون واجب عليه

كوجوب الدين على المحتال  
 فأخرج الاب يسقط الوجوب  
 عن ولده أو لا يتوقف على إذن  
 لوجوبها عليه أصالة وكانها لم  
 تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجح  
 كثيرون أن وجوبها على المؤدى  
 وجوب ضمان والمضون عنه  
 لا يتوقف صحة أدائه على إذن  
 الضامن فيه نظر وقياس ما في  
 العباب من أن المعسر اذا تكلف  
 وأخرج وقع ما أخرجه فرضا  
 الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوات يوم العيد الإخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها (عن  
 قوته وقوت سن) أي الذي (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فين لا يعقل تغليباً  
 بل استقلاً لا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج في فطرته  
 (معسر) ومن فضل عنه ما يخرج في فطرته من أذا التوت ضروري لأبدمنه وانما لم يعتبر زيادته  
 لعدم ضبط ما وراءها ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية  
 كلامهما ان القدرة على الكسب لا يخرج عن العسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي  
 في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن رأس ماله وضيعة ولو تسكن بدونهما  
 ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه إيجابهم الاكتساب لنفقة القريب  
 لأنه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياهم اوجب عليه لأحياء أصله أو فرع على ما يأتي  
 (ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلاً) أيضاً ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)  
 له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الأصح) كالنكفارة ولا نهـ ما من الخواص المهمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسراً فخرجت عن نفسه الخ من الصحة عند عدم الإذن ولا يشك على ذلك كالثوب  
 من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون إذن لم يعتد بإخراجه لان الاب لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلاً بخلاف ما نحن فيه  
 فان الوجوب يتعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيمته  
 ما اعتيد للعبد من الكسك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير  
 واجد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيمته ما يليق به من ذلك لزوجه (قوله وهو  
 كذلك) ومثله بالاولى اولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكف ذلك كما لا يكف القادر على الكسب الاكتساب ولان  
 الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاكام (قوله وضيعة) كالضبعة الوظيفة التي يستعملها فيكف النزول عنها ان أمكن ذلك  
 بعوض على العادة في مثلها (قوله ويفارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلاً عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)  
 أي ولو مستأجر المدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وإن كانت في ذمته  
 فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحققة له بقبضة المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها  
 (قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضي انه لو لم يحتاج اليه في ليلة العيد ويومه =



== ويحتاج اليهما بعد ذلك بشرط الفضل عنهما وكتب ايضا قوله يوم عبدوا لله ينبغي ان يكون هذا ظرفا للمساواة ايضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهري وهو محل نظر شوري اه ووجهه الفطرانه بعد الان محتاجا فالظاهر انه لا يكتفى به (قوله كما قاله الراعي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجري الفرق المذكور فيهما أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله وفرق الحج) معتد أي بين وجوب بيع المؤلفين هنا دون الكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي ان يحتاجه أسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لالحبس دوابه أو خزن تبن مثلا لها فيه (قوله فاضلة عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتد (قوله لا يتعين صرفه له) أي

الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزاءه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق المرتهن وهو مشكل لان حقه متعلق بالعين ويقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لومات الا ان يقال المراد انه يباع بعد دفع كمال الرهن وانه بالنسبة لانه يتبين انه كان مؤسرا بخلاف مالو يبيع لكنه خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والجحني عليه يقدم به فكذلك المستحق اماما وجب على السيد عن نفسه وممونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد سد زكاته لانه يتبين بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالثوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بالاثنتين به ويخرج التفاوت لزومه ذلك كما قاله الراعي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما اذا كانا مؤلفين وجهان في الكفارة فيجريان هنا وفرق في الشرح الصغير والروضة بان للكفارة بدلا أي في الجلة فلا تنتقض بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما لمنصبه أو وضعفه والمراد به ان يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لا اعم له في أرضه او ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وممونه كانه يبي في له في الدين ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لا دمي كارجحه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديم البراءة ذمته على الاتقاع بهما لان تخصيصهما بالكرامات سهل فسقط ما قبل انهمش كل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم ويباع حتما جزاء عبد غير الخدمة فيها ولو مرهونا أو السيد ميسر بتقدير الزكاة على أوجه الواجهة فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها احتمالا ما يباع في الدين ولو عبد خدمة ومساكن وان لم يباعا ابتداء لا لتحقاقها بالدين ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن تلزمه فطرته تلزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوك أو قرابة أي اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر غير مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقبي والباقي بالقياس عليه بجوامع وجوب النفقة ودخل في عبادته مالوا خدام زوجته التي تتخدم عادة أمها كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الأجنبي الموجه لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التي

٢٦ به في يبيع) أي بان تمكن من اخراجها ولم يفعل (قوله أو مملوك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أو لافيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية للمضحي ويسقط بقوله الطلب عن أهل البيت (قوله كاجنبية) الكاف للتظهير فهي بمعنى أو بمعنى أخدمها أمها أو امرأ أجنبية الخ وعلى هذا فقوله الآتي وكذا التي صحبته الخ ينافي هذه الزيادة وفي نسخة أمها الاجنبية وعليها فالتميم بدلا لاجنبية صفة لازمة والمراد التي ليست مملوكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبته للنفقة من اتى بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقراهان استأجر شخص لرعي دوابه من الاشياء معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما صحيحة واما فاسدة بخلاف مالوا لخدمته بالنفقة او الكسوة فيجب فطرته كخادم الزوجة ==

== ثم قال في مرة أخرى ويحتمل ان يفرق بان خادم الزوجة استخداما واجب كالزوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلا فانه لا يجب استخداما وهو مستكن من ان يحسد نفسه ولا يعمل ما يحوج الى الاستخدام وان فرض استخداما بلا إيجاب كان كالتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه (فرع) قال حج وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع وتبعه القمولي وغيره انه لا يلزمها فطرتها اخلافا للرافعي كما تولى فطرة نفسها مع ان نفقتها على زوج مخدومتها اعتبارا بها ولا لانها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم في النفقات ان لها حكمها الا في مسائل استثنوها ليست هذه منها وكتب عليه سم قوله الغنية قد بدى المتأني التردد اه (قوله لانها في معنى المؤجرة) اي فلا فطرة لها كما ان المؤجرة لا فطرة لها (قوله والاوجه حمل الاول) اي وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحبته الخ والثاني هو قوله وقال ٢٨٢ الرافعي في النفقات تجب فطرتها الخ (قوله فلا تجب عليه فطرتها) اي وتجب فطرة

الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا (قوله والا الزوجة التي حبل بينها) ظاهره وان كانت الحبلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه فينفذ ومن الحبلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها باحق (قوله باخراج فطرتها) قال سم على منسج بعد مثل ما ذكره في الكفاية بانها ان كانت حوا الفالحيل لا يطالب وان كانت نهانا فالمنعون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة بالمبادرة او الدفع اليها فسلم وان اريد المطالبة بمصل الدفع عند الامتناع فممنوع لان أقل مراتبه أمر معروف أو نهى عن منكر اه (أقول) ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها ان ثبت انه

صحبتا الخدمها بنفقة ما بذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعي في النفقات تجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والاوجه حمل الاول على ما اذا كان لها قدر من النفقة لاتعداه والثاني على ما اذا لم يكن لها قدر ولو تأكل كفايتها كالاماء ومثلها عبد المالك في القراض والمساقاة اذا شرط عمله مع العامل ونفقة عليه فان فطرتها على سيده اما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتها الا المسكاتب ككاتب فاسدة كما مر والا الزوجة التي حبل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا فلها الاقتراض عليه نفقتها دون فطرتها الضمير لها بانقطاع النفقة تهون الفطرة ولان الزوج هو المخاطب باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز (ليكن لا يلزم المسلم فطرة العبد) أي الرقيق (والقريب والزوجة الكفار) وان وجبت نفقتهم للغير المار من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وان وجبت نفقة ما في كسبه ونحوه لانه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن غيره واحترز به عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقبة وزوجه على ماصر (ولا الابن فطرة زوجة أبيه) ومستهولته وان وجبت نفقتها ما على الولدان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف النفقة (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرة زوجة أبيه ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كقنيت المال والعن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتها

معلق حتى تخرج الزكاة لم يعد وفي الاتحاف لابن حج في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع الى الله الابز كاة الفطر وان مانصه وانظرا ان ذلك كناية عن عدم ترتب فائده عليه اذ لم يخرج زكاة انظر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها عليه بالنسبة للاقادير عليها المخاطب بها عن نفسه فينفذ لا يتم له جميع ما ترتب على صوم رمضان من الثواب وغيره الا باخراج زكاة الفطر ويتردد النظر في توقف الثواب على اخراجها زكاة فاعلمه وظاهر الحديث التوقف ثم حكمه التوقف على اخراجها انها طهرة للصائم فلا يتم تطهيره وتأهله لذلك الثواب الاعظم الا باخراجها ووجوبها عن الصغير ونحوه انما هو بطريق التسع على انه لا يبعد ان فيه تطهيره أيضا (قوله ولان الزوج هو المخاطب باخراجها) أي وطريقه ان يكل من يدفعها عنه يبلدها او يدفعها للقاضي لان له نفقة ل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور ويعد في التأخير (قوله للغير المار من المسلمين) أي لقوله فيه من المسلمين (قوله ورقبة) أي كاملة كما تقدم عن الزيادة نقل عن الرمي (قوله ومستهولته) أي الاب

(قوله فعلى من يؤول إليه الملك) قال سم على حج في اثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح انظر اذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزم من ليله العبد فانه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوفاة الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوفاة موت الموصى ذلك فانه لم يجمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ٢٨٣ مهاباة في عبد مشترك مثلا فوقع أحد

الجزأين آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بتمامه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ حر (قوله ومن مات قبل الغروب) تقدم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبقية الاقسام (قوله فالفطرة عنه) أى السيد (قوله وعنهم) أى الارقاء (قوله قبل وجوبها) متعلق باوصى (قوله فالفطرة عليه) أى الموصى له (قوله ويقع الملك للميت) أى الموصى له (قوله وان مات) أى الموصى له (قوله ولتطهيرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبا (قوله فلو كانت ناشرة) لم يستغن عن هذه بما مر في قوله أمان لا يجب عليه نفقة لزوجته الناشئة الخ لان المستفاد مما مر عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أمان وانتهت غيبته

وان وجبت مؤنتهم ولو اشترى رقيقا فغربت عليه شمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو ان شرط ففطرته على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك وان قلنا بالوقف للملك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤول إليه الملك فطرته ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطره رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبد أوصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردها فعلى الوارث فطرته فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويتبع الملك للميت وفطرته في التركة او يباع جزء منه ان لم تكن له تركه سواء وان مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فالأظهر انه يلزم زوجته الحرة فطرتها) اذا أبسرت (وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قات الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) وتلزم سيد الأمة (والله تعالى أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة المزوجة لان سيدها ان يسافر به او يستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان الملك والزوجية ولا ينتقض ذلك بما لو ساهما سيدها لهما ونهرا والزوج مؤسرح حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لانهم عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج منه ويسن للحررة المذكورة اخراج فطرتها عن نقصان كما في المجموع خروجا من الخلاف ولتطهيرها وظاهر ما مر ان الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشرة لزمها فطرة نفسها (ولو انتقطع خبر العبد) أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرقاق ولم تنته غيبته الى مدة يحكم فيها بوته (فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال) أى في يوم العيد ولياته اذا الاصل بقائه حياته وان لم يجز أعثاقه عن الكفار احتياطافهما (وقيل) انما يجب اخراجها (اذا عاد) كزكاة ماله الغائب وأجاب الاول بأن التأخير انما يجوز هناك للثما وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفي قول لاشئ) أصلا عملا بأصل براءة الذمة ومحل هذا اذا استمر انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد لسده وجب الاخراج وان لم يعد الى سيده فعلى الخلاف في الضال أمان وانتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزما كما صرح به الرافعي في الفرائض وما استشكل به هذا من ان الاصح

الى ما ذكره) أى في قوله الى مدة يحكم فيها بوته (قوله كما صرح به الرافعي) قضيته انه لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال الزياري وهل يحتاج الى حكم حكم بموته أو يكفي مضي المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حج ان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملي فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بنطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد

(قوله فكيف يخرج) أى السيد (قوله نعم ان دفع للقاضى البراءة) وصورة ذلك ان العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضى فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضاً فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولاية الامام أيضاً بان تعدد المتغلبون ولم يتحقق في كل قطر الامر المتغلب فيه فالذى يظهر انه يتعين الاستدانة للضرورة حينئذ اما اذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وبهم ذامع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمن زعم عدم الفرق اهـ حج وقول حج في بلده أى العبد (قوله قدم وجوباً بنفسه) فالوجود بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المنجبه عدم الاعتماد مع الاتم ويحجه الاسترداد وان لم يشرطه ولا علم القابض افساد القبض من أصله مره اسم على حج ٢٨٤ وقول حج وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك وبقي ما لو وجد كل

في جنس الفطرة اعتبار بالبلد العبد فاذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلادة علم وصوله اليها وهي مستثناة أيضاً أو يدفع فطرته للقاضى الذى له ولاية ذلك ليخرجها لان له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وفيما قبلها أيضاً للاختلاف أجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضى البراءة عن الواجب يبين لانه أعلى الاقوات (والاصح ان من أبسر به صاع وهو فطرة الواحد (بلمه) أى اخر اجه بحفاضة على الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يتدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصيغان قدم) وجوباً (نفسه) لخبر ابدأ بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شئ فلا هلك فان فضل شئ فإلى قرابتك والثاني يقدم زوجته والثالث يخير (ثم زوجته) لتأكد نفقة لانها معاوضة لا تسقط بعضى الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز عن بأتى ونفقة ثابتة بالنص والاجماع (ثم الاب) وان علا ولومن قبل الام اشرفه (ثم الام) كذلك عكس النفقة لانها للعاجزة والام أحوج وأما الفطرة فظهرة وشرف والاب أولى به ما فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ولان الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال آكد بخلاف النفقة قال في المجموع ومرادهم بانها كالتنفقة أصل الترتيب لا كقيمة وأبطل الاسنوى الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الابوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم بالحاجة في البابين ورده الوالد رحمه الله تعالى بانهم انما قدموا الولد الصغير عليهم لانه كبعض والده ونفسه مقدمة عليهم ويمكن الجواب أيضاً بان النظر للشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذى لا كسب له وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقة كما سأتى في باب ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منه بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق عنه بصفة فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستواءهما في الوجوب وان تميز بعضهم ببعضاً

الصيغان هل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب كما نقله سم على حج عن الشارح استدراكاً على حج (قوله ثم زوجته) الظاهر انه لو كان الزوج موسراً فاخرجت عن نفسها بغير اذنه لارجوعها لانها متبرعة فليتمأمل ولانها على الزوج كالموالة على الصحيح والمجمل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتمأمل \* (فرع) \* خادم الزوجة حيث وجبت فطرته ايكون في أى مرتبة ينبغي ان يكون بعد الزوجة وقبل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاقا في ذلك لمراه سم على منهج (قوله لانه أعجز عن بأتى) أى الاب وما بعده (قوله لانه كبعض والده) امكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الابوين

مع انه بعضه (قوله ثم الرقيق) أى ثم بعد الولد قدم الرقيق اهـ سم على منهج \* (فرع) \* قال لعبد أنت حر مع آخر جزه فيما من رمضان فهل تجب على العبد فطرته بشرطه لا يبعد الوجوب لان الحرية حاصله مع آخر جزه كالجزء الاول من شوال فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اهـ سم على منهج اسكن يبق الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج منه فانه قبل وقت الوجوب رقيق ووقت نفوذ العتق لملك له وما يتبع من الارث أو الهبة أو نحوه ما بعد الوجوب لا يوجب عليه الاخراج فليتمأمل ويمكن تصويره بمالومات مورثه بمقارنا لغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة مقارنين فيقدر سبق الملك على الحرية أو سبقه ما معاً على غروب الشمس (قوله كابنين) هل مثلها ما أبو الاب وابو الام لاستواءهما في الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنه على الام فيه نظر وقضية اطلاقه الاول فليراجع

(قوله البعض الواجب) أي فانه يخرج منه عن نفسه مثلا وان لم يفت بالواجب للضرورة وليس المراد انه لا يتخير اذا قدر على بعض الواجب عند استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الاولى من درهمه لا لا يتغير اعراب المتن (قوله والاصل في ذلك الكيل) هو كذلك وليكنه لا يتأتى في مثل الجبن براه سم على بهجة (أقول) أي فيقيده ذلك ٢٨٥ بما يتأتى فيه الكيل عادة (قوله على ان

فيما ينظر لان الاصل فيه التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أخوج اليه وانما لم يوزع بينهم النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهم بالضرورة بخلاف ما اذا لم يمسد البعض الواجب (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لانه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبعدي والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت الاصح ستمائة وخمسة وعشرون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (واقه أعلم) كما مر في زكاة النبات ايضا والاصل في ذلك الكيل وانما قدر به بالوزن استظهارا على ان التقدير بالوزن يختلف باختلاف الجبوب كالذرة والحصى والعبارة في الكيل بالصاع النبوي وعياره موجود وهو قد حان بالكيل المصري ويزاد ان شيئا يسيرا الاحتمال اشتغالهما على طين أو تبن فان قدم ما يارب به اخرج قدر يتيقن انه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريبي ويجب تقييده هذا بما من شأنه الكيل أما ما لا يكال اصلا كالاقط والجبن اذا كان قطعاً كبارا فعبارة الوزن لا غير كما في الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظير بل الكيل له دخل فيه كما قالوه في الربا قال في الروضة وقال جماعة الصاع أربع حففات بكفي وجعل معدلهما قال الثقال والحكمة في ايجاب الصاع ان الناس غالباً يمتنعون من التسكب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجسد الفقير من يستعمله فيها لانه أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال فان الصاع خمسة أرطال وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان (وجنسه) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي الذي يجب فيه المعشر أو نصفه لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي عليه بجماع الاقتيات (وكذا الاقط في الاظهر) لشبوتها في الاخبار السابقة وهو ابن عباس لم ينزع زبده وفي معنى ذلك ابن وجبن لم ينزع زبدهما فيجزيان ولا يجزي من اللبن الا القدر الذي يتأتى منه صاع من الاقط لانه فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمري في البيان وهو ظاهر وقد علل ابن الرفعة اجزاء الاقط بأنه مقتات متولد مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحلب وهو يقتضي ان المتخذ من ابن الطيبة والضعف والادمية اذا جوز نأشربه لا يجزي قطعاً ونجبه يتأوه على ان الصورة النادرة هل تدخل في العموم أولاً والاصح الدخول ثم محمل اجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء اكان من أهل

التقدير بالوزن الخ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهاراً وحاصله ان الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الجبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه الميكال في القدر ومن ثم كتب عليه سم على شرح البهجة على مثل هذه العبارة وقوله استظهار الخ أي استظهارا مع شدة تفاوت الجبوب ثقلا وخفة (قوله ويزاد ان شيئا يسيرا) المراد ان يزيد المخرج على القدر حين ما ذكر وينبغي ان ذلك مندوب فقط (قوله في كل يوم رطلان) قال سم على منهج بعد ما ذكر انظر هذه الحكمة كيف تأتي على مذهب الشافعي من وجوب دفع الفطرة لسبعة أصناف اه (أقول) هذه حكمة للمشروعية وهي لا يلزم اطرافها (قوله العشر ونصفه) عبارة الهي وكذا نصفه اه (أقول) وما ذكره الهي أولى مما ذكره كج لان أو تدل على ان الواجب هو الاحد الدائر بين العشر ونصفه على ان أهمهما اخرج به أجزأ وليس ذلك مراد بل المراد ان الواجب نارة العشر ونارة النصف وحكمة الفصل بكذا الاشارة الى ان الاصل في

المعشر انه الذي يجب فيه العشر (قوله وفي معنى ذلك ابن الخ) وهل يجزي اللبن مخلوط بالماء أم لانه نظير والاقرب ان يقال ان كان اللبن يتأتى منه صاع أجزأ والا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقاتنه مخلوطاً أما اذا كانوا يقاتونه خالصاً فالظاهر عدم اجزائه مطلقاً كالمعيب من الحب (قوله وهو يقتضي) أي قوله وقد علل الخ (قوله والاصح الدخول) أي فيجزي ابن كل مما ذكر من الطيبة الخ

(قوله وكذا الكشك الخ) هو بفتح الكاف كافي المصباح أى فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم أخذاً من قوله الآتى ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها الخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه (قوله جوهره) أى ذاته (قوله فان غالب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر) قال الشارح في شرحه على العباب واستوى في الغلبة كسمة أشهر من بروسمة من شعير أى أمالو غالب ٢٨٦ أحدهما لا يجزى غيره (قوله الاعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه مما عيال (قوله

فأجزاً) قال حج ويؤخذ منه انه لو أراد اخراج الاعلى فابى المستحقون الا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى انما أجزاً ورفقابه فاذا ابى الا الواجب له فينبغي اجابته كما لو ابى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وان أمكن الفرق اهـ حج (أقول) ولعله ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بل لعل انه لا يجبر على اخراج من عين المال بل اذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمغلب فيها معنى المواصلة وهى حاصله بما أخرجه وقد مر انه لو أخرج ضائعا عن معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعلق بغيره (قوله وتقدم الذرة والدخن) وتقدم ان الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انه ما في مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعير) أى فيكونان في مرتبة الشعير فيقدمان على الارز يادى وينبغى تقدم الذرة على الدخن وتقدم الارز على القمح (قوله بلدين مختلفي القوت) أى اوبلد واحد

المادية أو الحاضرة أما من زرع الزبد فلا يجزى وكذا الكشك والخمض والمصل والسمين والعم وما ملخ من اقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف ما ظهر سلمه فيجزى غيرانه لا يحسب الملح بل يخرج قدر ايكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) الصاع (من) غالب (قوت بلده) ان كان بلدياً وفي غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل بتخيرين) جميع (الاقوات) فاو في الخبرين السابقين على الاولين للتوسيع وعلى الثالث للتخمين والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب فان غالب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر اجزاً أدناها في ذلك الوقت كافي العباب (ويجزى) على الاولين القوت (الاعلى عن) القوت (الادنى) بل هو افضل لانه زاد خيراً فاشبه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض وقيل لا يجزى كالحلقة عن الشعير والذهب عن الفضة وقرى الاول بان الزكاة المالية تتعلق بالمال فاهو ان يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى والفقرة زكاة البدن فوقع النظر فيها الى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والاعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فاجزاً (وللعكس) لتقصه عن الحق ففيه ضرر بمسحقهما (والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بزيادة القيمة في وجهه) رفقا بالمستحقين (وبزيادة الاقتيات فى الاصح) بالنظر للغالب لابلادة نفسه لانه المقصود وعليه (فالبرخير من القمح والارز) ومن الزبيب والشعير وسائر الاقوات لكونه انفع اقتياتاً مما سواه (والاصح ان الشعير خير من القمح) لانه ابلغ فى الاقتيات (وان القمح خير من الزبيب) لما مر والثانى ان القمح خير من الشعير وان الزبيب خير من القمح نظر الى القيمة والاوجه على الاول تقديم الشعير على الارز والارز على القمح لعلية الاقتيات به وقول الجار بردى فى شرح الحاوى والارز خير من الشعير معنى على ان المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقدم السلت على الشعير وتقدم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفقه نصاً ويبنى النظر فى مراتب بقيمة المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع فى ذلك لغلبة الاقتيات (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قرينه) أى من قلزمه فطرته كزوجه وعبد له أو من تبرع عنه باذنه من (أعلى منه) لانه زاد خيراً كما يجوز ان يخرج لاحد جيران شاتين ولا آخر عشرين درهما (ولا يعض الصاع) المخرج عن الواحد من جنسين وان كان احدهما الجنسين أعلى من الواجب كما لا يجزى فى كفارة اليدين ان يكسو خمسة ويطعم خمسة فان أخرج ذلك عن اثنين كان ملك واحد نصى عبدتين أو مبعوضين من بلدين مختلفي القوت جاز تبعض الصاع ولو أخرج صاعاً عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب

تعدد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيدى ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير كان (ولو) استويا تخير بينهما اهـ وقضيته انه لا يجوز اخراج نصف من احدهما ونصف من الآخر وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيل جواز التبعض بالنوعين والشعير والبرجنسان ثم رأت قوله وعلم من عدم الخ



(قوله تخيران كان الخليطان الخ) ظاهر في انه لا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الآخر وظاهر على ما قدمه من انه لو اخرج صاعان واحد من نوعين جاز (قوله وان كان احدهما اكثر وجب منه) اي من خالص ذلك الا اكثر وليس له ان يخرج قهما مخلوطا بشعر كما هو ظاهر فلو خالف واخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعر قهما خالصا ان كان الاغلب من البر والاختيار بينهما (قوله فان استوى البلدان في القرب) اي ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه (قوله ان الاعتبار بقوت بلد العبد) اي ويدفع لفقراء بلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيد في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيئ وقت الوجوب ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذنا ما قالوه في الوخاف لمقضي حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيئ الوقت فانه لا يكلف ذلك (قوله فلا تجزئ القيمة بالاتفاق) اي من مذهبا ٢٨٧ (قوله السليم) قال سم على حج لو فقد

السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر وتوقف فيه شيخنا وقال الا قرب الثالث اخذنا ما تقدم فمما لوفقه لا الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران (قوله فلا تجزئ المسوس) قال سم على منهج لو لم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال في العباب ويتجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزئ فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلد الخ خلافا (قوله وان اقتاتاه) اي هودون اهل البلد (قوله فلا يخرجان عنه من مالهما)

(ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لما مر (تخير) اذ ليس تعيين البعض للوجوب أولى من تعيين الآخر علم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون بمخلوطا بشعر او نحوه تخيران كان الخليطان على السواء وان كان أحدهما أكثر وجب منه به عليه الاستوى فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الآخر فوجها ان اقربهما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يجزئ فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلد اليه مما يجزئ فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواتهم اختيار (والافضل اشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (يبدأ آخر) فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد بناء على وجوبها على المؤدى عنه ابتداء وهو الاصح والثاني ان العبدة يبدأ السيد بناء على وجوبها على المؤدى (قلت الواجب الحب) عند تعيينه فلا تجزئ القيمة بالاتفاق ولا النبز ولا السويق ولا الدقيق ونحوها اذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الاشياء (السليم) فلا يجزئ المسوس وان اقتاتاه والمعيب لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ويجزئ حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو اخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز) لانه ولاية عليه ويسقط بملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه ويرجع به عليه ان ادى بنية الرجوع اما الوصى والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما الا باذن الحاكم نقله في المجموع عن الماوردي والبغوي وأقره ويخالف ما لو قضى دينه من ماله ما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي (كاجنبى اذن) كما لو قال لغيره اقض ديني فان لم يأذن لم يجزه جزا لانها عبادة تفقده الى نية فلا تسقط

أي مال أنفسهم ما سوا نوايا الرجوع أم لا (قوله الا باذن الحاكم) بقي ما لوفقه الوصى والقيم والحاكم هل لا ايجاد الاخراج عنه ام لافيه نظر ثم رأيت عن القوت للاذرى ما يفيد الاول (قوله لان رب الدين متعين) أي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف الفقهاء فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق أو ان غيره أخرج منه ويؤخذ من تعبيل الشارح انه لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم الدفع لهم (قوله فان لم يأذن لم يجزه) أي وان كان المخرج عنه عن يتفق عليه المخرج مرواة وحيث لم يجز لا تسقط عن أخرجه عنه وله استرداده من الاخذ وان لم يعلم بانه اخرج عن غيره (قوله لانها عبادة تفقده الى نية) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفرهم بالمستحق هل يجوز له اخذها وتقع زكاة أم لا وهو عدم جواز الاخذ ظفرا وعدم الاجزاء لمعامل به الشارح



(قوله والمجنون مثله) أي مثل الصغير \* (باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه) \* (قوله لمناسبتهم ماله) أي فكان الترجمة شاملة لهمافساع التعبير فصل (قوله بشرط وجوب زكاة المال الاسلام) يستثنى من ذلك الانبياء قال الشيخ تاج الدين في كتاب التنوير مانصه ومن خصائص الانبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة أي زكاة البدن لا المال كما حله ٢٨٨ بعض المفسرين أو أوصاني بالزكاة أي بتبليغها اه خصائص السيوطي وقوله

عن كافهم يبدون اذنه (بخلاف الكبير) فانه لا بد من اذنه لعدم استقلاله بقلبه وقيمه في المجموع عن الماوردي والبعوى وأقوى بالرشيده فأفهم ان السفيه كالصغير وهو كذلك وان نوزع قيمه والمجنون مثله أيضا (ولو اشترك موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أي رقيق والمعسر محتاج الى خدمته (لزم الموسر نصف صاع) اذ هو المكلف بها ومجمله حيث لامها يامة بينهما والافخميعها على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته أخذها مامرا أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالبعض المعسر (ولو أيسر) أي الشريك كان في الرقيق (واختلف واجبهما) لاختلاف قوت بلدهما بان كانا يبدن مختلني القوت (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه) أي من قوت بلده (في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرح (والله أعلم) لانهما اذا أخرجاهما كذا أخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كالثلاثة محرمين قتلوا طيبة فذبح أحدهم ثلث شاة واطعم الثاني بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فانه يجزيهم وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل شوال على العبد وهو في بريته نسبتهم في القرب الى بلدى السيد بن على السوا في هذه الحالة المعتة برقوت بلدى السيد بن وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وانما يحمل اليها من بلد السيد بن من الاقوات ما لا يجزى في الفطرة كالذبيق والخبز وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الأصح اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قيل ان ما ذكره مفرع على انه لا يجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح به الكثير من الشراح واعلم ان قول المصنف أخرج كل عن واجبه أي جواز لا وجوب بالموافق مامر في نظيره من التخيير بين القوتين

\*(باب من تلزمه الزكاة)\*

أي زكاة المال (وما يجب فيه) أي شروط من يجب عليه وشروط المال الذي يجب فيه وليس المراد بما يجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وانما المراد انصاف المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والحدود والاضلال أو معارضته بما قد يستطه كالدين وعدم استقرار المالك وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وخصه بفصلين آخرين لمناسبتهم ماله وبدأ ببيان من تلزمه الزكاة فقال (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد ومعدن وركاز وتجارة على مالكة (الاسلام) فلا يجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة

أي زكاة البدن المراد بهما زكاة النفس عن الرذائل التي لا تنلي بقبامات الانبياء ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاها عنه الواحدى في وسطه لازكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن هذا وتقدم عن المناوى ملفى عدم وجوب الزكاة على الانبياء وعبارته في شرح الخصائص وهذا كما تراه بنابه ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه (قوله وركاز وتجارة) عطفها ما على التمسك لاختصاصهما باسمين ومخالفة النقد في بعض الاحكام كعدم اشتراط حولان الحول (قوله على مالكة) صـ له قول المصنف وجوب وايسر للاحتراز بل لمجرد بيان المتعلق ولا فرق في المالك بين البالغ والصبي ولا ينافيه ما يأتي في قول المصنف ويجب في مال الصبي لانه ليس المراد بوجوبه في ماله ما انها تتعلق بالمال كمتعلق الارش بالخاني

بل معناه أنها انتبت في ذمتهم ما يجب على الولي اخرجها من ماله كما مررت الاشارة اليه في كلام الشارح في فصل اقول انما يجب الصلاة على كل مسلم الخ (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) وهو أنه لا يخاطبهم في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه لو أخرجهما لا تصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويسترداهما من أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل اوقيله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه

(قوله وعلم مما تقر الخ) أي في قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق في الصلاة والنسبة للحرية في قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فبأنه زكاة (قوله فإما فهو فيه تفصيل) أي مفهوم قوله ان أبقينا ملكه (قوله فانهم اتوا خذ من ماله جزما) وفي نسخة على المشهور (قوله ويجزئه الاخراج في هذه) هي قوله أما اذا وجبت الخ (قوله وفي الاولى) هي قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذي حال عليه حول الخ (قوله ان عاد إلى الاسلام) أي فان لم يعد إلى الاسلام لم يعتد بما دفعه وبسترده من القابض وظاهره سواء علم القابض بانهم اذكاء أم لا قال حج ويفرق بينه وبين المجهلة بان المخرج هنا ليس له ولاية الاخراج بخلافه في المجهلة فان له ولاية الاخراج في المجهلة فثبت لم يعلم القابض بانهم مجهلة استردت منه أهله والمعنى والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضعه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذلك تلف كلمة مبوض بالشراء الفاسد وأما في المجهلة فالخرج من أهل ٢٨٩ الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذ كر التجهيل انه صدقة

لقول أبي بكر في كتاب الصدقة هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واحتزب من زكاة المال عن زكاة الفطر فانهم اذ تلزم الكافر عن غيره كما مر (والحرية) فلا يجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه فلو ملكه سيده ما لا يملكه وهو باق على ملك سيده فبأنه زكاة وعلم مما تقر ان الاسلام شرط لوجوب الاخراج لا لأصل الطلب ولا بقرينة ان الشرط الآخر وهو الحرية الكاملة لأصل الطلب لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غيرهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه (وتلزم المرتد) زكاة المال الذي حال عليه حول في رده (ان أبقينا ملكه) مواخذة له بعلقة الاسلام بخلاف ما اذا أزلناه كما أفهمه كلامه فان قلنا بوقفه وهو الاصح فوقوفة وحينئذ فالمفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه اما اذا وجبت عليه الزكاة في الاسلام ثم ارتد فانهم اتوا خذ من ماله على المشهور وسواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزئه الاخراج في هذه حال الردة وفي الاولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الاصح ان عاد إلى الاسلام (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لانه قديته وهم من أن له ملكا وجوبه عليه والحرية قد راد بها القرب منها فلا اعتراض عليه نظير ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواء الدار طغى قال عبد الحق واسناده ضعيف ومثله عن عمر موقوفا ولا يخالف له ولا نهام واساؤه وماله غير صالح لها ودليله انه لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه اذ املكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجزأ وعق أو غيره انه قد سدد حوله من حين زوالها وشرط وجوبها أيضا ان يكون المالك معينا فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة

تطوع او زكاة غيره مجهلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه اذ أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك او لا بد من بينة فيه نظرا والقرب الثاني لان الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بقرب زمن (قوله دون المكاتب) أي كآية صحيحة اما المكاتب كآية فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه (قوله نظير ليس في مال المكاتب الخ) الاولى ان يقول ونظير بالواو لانه عطف على لضعف ملكه (قوله ولا يخالف له) أي فصار اجاعا (قوله ودليله) أي دليل كونه غير صالح للمواساة (قوله انه لا تلزمه) أي بل لا يجوز له

٣٧ في الاتفاق عليه لانه تبرع وليس من أهله (قوله ولا زكاة على السيد) أي لاحال ولا استعقالا (قوله بسبب ماله) أي وكما لكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اه سم عن الرملي ومروسماني ما يفيد ذلك في قول المصنف أو كان غير لازم خلافا للديمري (قوله فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة) ظاهره وان كانوا محصورين عند حولان الحول ويوجه بان تعيينهم عارض ويحتمل خلافه لملكهم (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة باشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه أو لا بل هو شريك في أعيان ربيع الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اه سم على وجهه واعتقد مر الاول

(قوله وتجب في الموقوف على معين) أي وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصابا للشركة وصورته أن يقف بستانا أو بحصلا من غمرته ما يجب فيه الزكاة (قوله فلا زكاة في مال الحل الموقوف) أي وإن انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف الجنبين إذا انفصل حيا أو ميم على بهجة وبقي ماله وانفصل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضي استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوتها لغيره كالوكان الخنثى ابن أخ فتقدير الوثمة لا يرث وبتقدير ذكوره يرث فيه نظرا وظاهرا عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضي لكل من غمرته المفاصل قدر من ماله ووضي الحال قبل قبضهم له فإنه لازم كذا عليهم ببقاء ماله حصوله لهم بعد ولا على المقلس لو انتقل الحجر ورجع المال إليه وعلوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي مادام حيا ولو ان حصلت حركة في البطن جازان تكون أغير حل كالرجح وقباس ما ذكره فيما لو انفصل ميتا من أنه لازم زكاة على الورثة أنه لازم زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال له ولكن نقل عن الشيخ الزيادي وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لاجل حصول الملك للورثة تجوز المورث اهـ وهذه العلة ٢٩٠ بعينها وجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل أن القوائد الحاصلة في المال يحكم

بم اللورثة لحصول الملك له - م من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته وجوده بخبره معصوم تجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يزيد على انفصاله حيا وانفصله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حلول الحول (قوله قال الاسنوي المتجه عدم لزومه) أي في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يحتص بالجنبين أن لو كان حيا وهو المعقد (قوله وقد قيد الامام المسألة الخ) أي

وتجب في الموقوف على معين وإن يكون متيقن الوجود فلا زكاة في مال الحل الموقوف للبارث أو وصية لعدم الثقة بحياته فلو انفصل الجنبين ميتا قال الاسنوي إن المتجه عدم لزومه ببقاء الورثة أضعف ملكتهم ونوزع بان الظاهر خلافه وقد قيد الامام المسألة بخروج الجنبين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الإصلاح أو الاشتداد من خيارهما أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كونه الملك موقوفا وقد يفرق بينهما بأنه في مسألة الحل حكمنا بأنه قال الملك له ظاهرا وانفصله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سابق حياة له ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله (وتجب في مال الصبي) والصبي لشمول الخبر المار بها واولد براتغوا في أموال المتامح لا تستملكها الصدقة وفي رواية الزكاة وروى الدارقطني خبر من ولي يتيم له مال فليخبر فيه ولا يترك حتى تأكل الصدقة ولأن المقصود من الزكاة سد الحاجة ونظهير المال وماله ما قابل لاداء النفقات والغرامات وأبست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملكف (والجنون) ويخاطب الولي بأخراجه أو محله وجوب ذلك عليه في مال الصبي والجنون حيث كان ممن يعتقد وجوبه على المولى عليه فإن كان لا يرام الخنثى فلا وجوب والاحتياط له أن يحسب زكاته فاذا كدأ أخبرهما بذلك ولا يخبر جهاف غيرهما الحاكم قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله الجنون كما مر والسفيه قال الأذري فلو كان الولي

وهي عدم وجوب الزكاة في الحل (قوله بخروج الجنبين حيا) صوابه بعدم خروجه الخ (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا غير الشرط هو قوله وإن يكون متيقن الوجود) قوله وتجب في مال الصبي (أي لأن الجنين لا يسمى صبيما ونظم الفخر الرازي فقال طلبت من الملبح زكاة حسن \* على صغر من السن البهي \* فقال وهل على مثلي زكاة \* على رأي العراقي الكمي \* فقلت الشافعي لنا امام يرى أن الزكاة على الصبي \* فقال اذهب إذا وا قبض زكاته \* بقول الشافعي من الولي ونعمه التقي السبكي فقال فقلت له فديتك من فقهه \* أطلب بالفاء سوى المتي \* نصاب الحسن عندك ذوامتناع \* بخذك والقوام السهمري \* فان اعطينا طوعا ولا \* اخذناه بقول الشافعي (قوله لا تستملكها) في حج بدل لا تستملكها الا نكاحا (قوله سد الحاجة) هي بالقسم الحاجة وبالضم المحبة (قوله حيث كان ممن يعتقد) كشافه (قوله والاحتياط له) أي للولي الخنثى أخذنا بما يأتي عن شيخنا الزيادي (قوله أن يحسب) بالضم (قوله ولا يخبرهما) أي فان أخرجهما علما عدا بغيره ذلك عليه فينبغي مع عدم الاجراء فسقه وانفزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهل التهريم ثم قل من يجب الزكاة ويصح أخراجه فينبغي الاعتداد بأخراجه السابق مر اهـ ميم على بهجة (قوله فلو كان الولي



= وعليها فاتحدها هنا ثم لكن بمساحمة في قوله عند المالك لأنه لو فهم أنها إذا أصبحت عند المالك مدة ثم غصبت تجب زكاتها ولكنة  
غير مراد وانما المراد ما مر من اسامة المالك جميع الحول وعليه فم في قوله عند المالك أنها أصبحت بتصرفه لا تصرف الغاصب  
(قوله بإتضاء الخيارات) قد يشكل على جعل الحول ٢٩٢ من انقضاء الخيار ما مر له من أن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه

يجب اخراجه فان كان نصا باقيا وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب  
زكاة ما زاد على الحول الاول (و) تجب (في المشتري قبل قبضه) قطعا حيث مضى عليه  
حول من وقت دخوله في ملكه بإتضاء الخيارات من الشراء (وقيل فيه القولان) في  
المغصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه وفريق الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه  
بخلاف المشتري لانه كنهه منه بتسليم الثمن فيجب الاخراج في الحال ان لم يمنع من القبض  
مانع كالدين الحال على ملي مقرر (وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه) لانه كمال  
الذي في صدوقه ويجب الاخراج في بلد المال ان استقر فيه وظاهر قوله في الحال  
وجوب المبادرة قال الاذرى ولا شك انه اذا بدله المالك عن المالك ومنعنا النقل كما هو  
الاصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه اليه اللهم الا ان يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ كانه  
في الحال (والا) أي وان لم يبق در عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته  
(فكم غصوب) فيما في فيه ما مر اعدم القدر في الموضوعين والوجه أخذ من اقتضاء  
كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب يستحق محل الوجوب لا التمكن (والدين ان كان  
ماشية) لا للتجارة كأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه  
(أو) كان (غير لازم كمال كافي فلاز كافي) لان السوم في الاولى شرط وما في الذمة  
لا يتصف بالسوم ولانها انما تجب في مال نام والماشية في الذمة لا تنوب بخلاف الدراهم  
فان سبب وجوبها فيها كونها معدة للتصرف ولا فرق في ذلك بين التمتع وما في الذمة وما  
اعترض به الرافعي التعديل من جواز ثبوت لحم راعية في الذمة حيث جاز ذلك جاز ان  
يثبت فيها راعية ردبانه اذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج والكلام في أن السوم  
لا يتصور ثبوته في الذمة وانما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعسر في الذمة فلاز كافي  
فيه لان شرطها الزهون في ملكه ولم يوجد وامادين الكتابة فلاز كافي اذ لا بعد اسقاطه  
متى شاء بتجهيز نفسه وقضية كلامهم في مواضع ان اليل للزوم حكمه حكم اللازم وخروج  
بمال كتابة احالة المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة  
ولا تسقط عن ذمة المالك عليه بتجهيز المكاتب نفسه ولا فسخته فان كان للسيد على مكاتبه  
دين معاملة وبجز نفسه سقط كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقدا)  
فكذا (أي لاز كافي) (في القديم) اعدم الملك فيه حقيقة (وفي الجديد ان كان حالا)  
ابتداء أو انتهاء (وتعذرا أخذه لاءار وغيره) كطل وغيبة وبجود ولاينة ونحوها  
(فكم غصوب) فيما في فيه ما مر ولو كان مقررا في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج

الجمع انه حال بدو السلاح لم يكن  
ملكه مستقرا وقد يجاب عنه  
بان الخيار في هذه المسئلة للبائع  
بخلاف ما اذا كان للمشتري  
اوله ما في القدر (قوله ان قدر  
عليه) ومن القدرة ما لو كان معه  
بينة أو علم به القاضي على ما مر  
- حيث سهل الاستخلاص به - ما  
فان لم يسهل بان توقف استخلاصه  
به - ما على مشقة أو غرم مال لم  
يجب الاخراج الا بعد عوده لبيده  
(قوله أو حاكم يأخذ كانه في  
الحال) ويمكن ان المراد بالحال  
بالنسبة لهذه المسئلة السهي في  
سبب الاخراج كالسفر له أو  
توكيل من يذهب لاجرائها أو  
نحوه - ما (قوله وفي نحو الغائب  
يستحق) أي ان كان به مستحق  
ومنه ركاب السفينة أو القافلة  
مثل التي به المال وعليه فلو  
تعذر الدفع اليهم بعد وصول  
المال لملكه فيحتمل وجوب  
ارساله لمشتري أقرب بلد لموضع  
المال وقت الوجوب أو دفعه الى  
قاضي يرى جواز النقل وهذا  
أقرب والا فلا مستحقين بأقرب  
محل اليه (قوله وما في الذمة  
لا يتصف بالسوم) الاولى بالاسامة

من المالك (قوله جاز ان يثبت فيها راعية) أي في كلامناح (قوله ان اليل للزوم حكمه الخ) معتمداً أي كفن  
المبيع في مدة الخيار غير البائع (قوله وبجز نفسه سقط) أي ولاز كافي قبل تجهيز المكاتب وان قبضه منه لسقوطه  
بتجهيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن سم (قوله ولاينة ونحوها) أي من شاهد وعين أو علم القاضي

قطعا قاله في الشامل فلو كان يقدر على أخذه من مال الجاحد بدانظر من غير خوف ولا ضرر فلا وجه انه كما لو تيسر أخذه باليمنة خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى بأن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ملي باذل فلا وجه انه كما لو جمل التمسك قبض خلافا للجلال البلقيني (وان تيسر) أخذه بان كان على ملي بمقر حاضر باذل أو جاحد وبه نحو يمنة (وجبت تركبته في الحال) لقد رنه على قبضه فاشبه المودع وافهم كلامه اخراجها حالا وان لم يقبضه وهو كذلك (أو مؤجلا) ثابتا على ملي حاضر (فالذهب انه كمغصوب) فقبضه مامر (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) كالغائب المتيسر احضاره ومراعاة بقوله قبل قبضه قبل حاله اذ محل هذا الوجه اذا كان الدين على ملي مولا مانع سوى الاجل وحينه فمضى حل وجب الاخراج قبض أم لا وأفاد السبكي أن انا حيث أو جينا الزكاة في الدين وقتلنا انها تتعلق بالمال تتعلق شركة اقتضى ان تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجزى الى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقة والديون لان المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لاجل اداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا حلف على عدم المسقط ينبغي ان يختلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حلفه لم يقطع وانه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول انه باق له اه ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعلق طلاقها على ابرائهم من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فاكتر فابراة منه فلا يقع الطلاق ادم ملكها ابراهيم جميعه وسباق مبسوطا في بابه ان شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وان استغرق دينه النصاب (في أظهر الأقوال) لاطلاق الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) أي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا والركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها وهو ان له ان يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاسنوي دون الظاهر وهو الزرع والثمار والماشية والمعدن ولا ترد هذه على قول النقد لانها لا تسمى إلا بعد التخليص من التراب ونحوه والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز الى صرفه في قضاءه ومراعاة من عدها من الباطن انما الملحقة به ومحل الخلاف ما لم يرد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا وما اذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقضى به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بياق الديون (فعلى الاول) الاظهر (لوجوه عليه) لادين في حال الحول في الحجر كمغصوب) فوجب زكاته ولا يجب الاخراج الا عند الفسكن لانه حيل بينه وبين ماله لان الحجر مانع من التصرف نعم لو عين

(قوله كما لو تيسر أخذه باليمنة)  
 أي فيجب الاخراج حالا (قوله)  
 فلا وجه انه كما لو جمل) أي فلا  
 تجب فيه الزكاة إلا بعد فراغ  
 المدة وسهولة الاخذ أو وصوله  
 ليد (قوله فيحتاج الى الاحتراز)  
 كأن يقول في ذمته كذا ولية  
 قبضه (قوله على ابرائهم من  
 صداقها) وخرج ما لو علق  
 طلاقها على ابرائهم من بعض  
 من صداقها فحيث أبرأت منه  
 وبقي في ذمة الزوج قدور الزكاة  
 وقع (قوله وهو نصاب) خرج به  
 مادونه حيث لم يكن في ملكها  
 من جنسه ما يكمل به النصاب  
 وتوفرت فيه شروط الوجوب  
 (قوله لعدم ملكها ابراهيم  
 جميعه) أي وطريقه بها ان تخرج  
 الزكاة من غيره ثم تبرئه منه (قوله)  
 ومراعاة من عدها) أي زكاة  
 الفطر (قوله والوجه الحاق دين  
 الضمان بالاذن) انما قيد بالاذن  
 لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن  
 لا رجوع له بما آداه فالدين الذي  
 نعمه على غيره حكمه حكم مالزمه  
 من الدين قطعا

(قوله لعدم استقرار ملكه) أى كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أى خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضى الرداءة لم يرد بل أجاز وأن المراد خيار الشرط وهو انظار من عبارته وبكون المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الحول فيكون ابتداءه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه حوله من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء إلا أن يخص ذلك بخيار البائع وما هنا بغية فلا إشكال ثم ولا هنا ٢٩٤ (قوله ولو واجتمع زكاة ودين آدمى في تركه قدمت) أى ولو كان الدين لمحبور عليه (قوله

القاضى لكل غريم من غرمائه شيئا قدر دينه من جنسه أو ما يخصه بالتقسيم وممكنه من أخذه وحال عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به والأوجه عدم الفرق بين أخذه له بعد الحول وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزال ملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد ازكاته والخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما لزم المشتري إذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركه) وضافت عن وفاء ما عليه (قدمت) أى الزكاة ولو زكاة فطر على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمهر ونقد الدين الله تعالى للمبر الصبيحين فدين الله أحق بالقضاء ولأن مصرفها أيضا إلى الآدميين فقدمت لاجتماع الأمرين فيها والخلاف جار في اجتماع حق الله تعالى مطاقا مع الدين فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد والكفارة والنذر من يسوى بين دين الادمى والجزية على الأصح مع أنها حق الله تعالى لأن الغلب فيها معنى الاجرة (وفي قول) يقدم (الدين) ابتداء حق الادمى على المضايقة لاحتياجه وافترقه وكما يقدم القصاص على القتل بالردة وقرق الأول ببناء الحد ود على الدر (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الحق المالى المضاف الى الله تعالى يعود الى الادمى أيضا وهو المنتفع به وخرج بدين الادمى دين الله تعالى كحج وزكاة والمعتمدين ان كان النصاب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معدوما واستوي في التعلق بالذمة قسم بينهما عند الامكان وبالتركة ما إذا اجتمع على حى وضاق ماله عنهما فان كان محجورا عليه قدم حق الادمى والا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما إذا لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت مطلقا ولو ملك نصابا فنذر الصدقة به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو أخصه قبل وجوب الزكاة فيه لم يجب فيه زكاة وان كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه (والغنية قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء القتال (ان اختار الغانمون تملكها ومضى بعده) أى بعد اختيار التملك (حول والجبيع صنف زكوى وبلغ نصيب

فيه دخل في ذلك الحج وجزاء الصيد الخ) أى فاذا اجتمعت قدمت الزكاة ان كان النصاب باقيا والاقسم على ما باقى في قوله والمعتمد الخ (قوله قسم بينهما عند الامكان) اما اذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج قلبه لا بحيث لا ينفى فانه يصرف للممكن منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد جدير برضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا تنافى التفرقة بينهما الامكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان أمكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم ينف ما يخصها برقة هل يشتري به بعضها وان قل ويعتقه أولا لأن اعتاق البعض لا يبيع كفارة فيه نظر

فيحتمل وجوب ذلك لان الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو انظار الثاني وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم كل مدار (قوله والا قدمت) أى على دين الادمى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنها انسلطت ان أمكن كأن فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدم (قوله اذا لم تتعلق الزكاة بالعين) أى بأن كان النصاب أو بعضه باقيا (قوله والا قدمت مطلقا) أى بجزائه أم لا (قوله وان كان ذلك في الذمة) أى أصله في الذمة ثم عين ما يده عنه



كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع بدون الخس (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت  
أو غيرها (وجبت زكاتها) كسائر الأموال (والأى وان اتقى شرط عما ذكر بان لم يحتاروا  
تملكها أو لم يعض حول أو مضى والغنمة أصناف أو صنف غير زكوى أول ما بلغ نصاباً أو بلغه  
بخصم الخس (فلا) زكاة لا تنفاه الملك أو ضعفه أو قوطه بالأعراض عنه - انتفاء الشرط  
الأول ولعدم الحول عند انتهاء الثاني وادهم معرفة كل منهم ماذا يصيبه وكما نصيبه عند  
انتفاء الثالث وظاهر كلامهم فيما عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا  
وليس يعيدوان استبعده الأذرى ولعدم المال الزكوى عند انتهاء الرابع وادهم بلوغه  
نصاباً عند انتفاء الخامس وادهم ثبوت الخلطة عند انتهاء السادس لأنها لا تثبت مع أهل  
الخس إذا لازك فيه لانه لغير عين (فلو أصدقها نصاب سائمة معينات لمهاز كانه إذا تم حول  
من الأصداق) وان لم يتقرر بان لم يقبضه أو لم يطأ وفارق ما ساقى في الجرة بانها تستحق  
في مقابلته المنافع فبفواتها ينفسخ العقد من أصله بخلاف الصداق فام ملكته بالعقد  
ملكاً تاماً بديل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره إنما  
يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد البتة كاح وخروج البعین ما في  
الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداق التقدين تجب فيها ما  
الزكاة وان كانا في الذمة فاذا اطلقتها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع  
شأنهما ان اخذ الساعى لانه من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فان طالبه الساعى بعد  
الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقية ما رجع أيضاً بنصف  
قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها وزكها كالأصل  
شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والأفلاز كاذ على واحد منهما عدم تمام النصاب  
واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصه بالسوم شرط  
ولو طالته المرأة فامتنع كان كالمغصوب قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم  
العهد كما صدق ولا يلحق بذلك مال البعالة خلافاً لابن الرفعة لأن الحمل يحمل كلامه على  
ما بعد فراغ العمل (ولو أكرى) غيره (داراً أربع سنين بثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة  
كل سنة بعشرين ديناراً (وقبضها) من المكنتى (فالظاهر أنه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة  
ما استقر) عليه ملكه لان ما لم يستقره عرض للسقوط بانعدام الدار فلكه ضعيف وان  
حل وطء الجارية الجمعولة أجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجهه  
(فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهو نصف دينار لأنها التي استقر ملكه  
عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين سنة) وهي التي زكاه (و) زكاة  
(عشرين سنتين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثالثة زكاة  
اربعة سنين) وهي التي زكاه (و) زكاة (عشرين ثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه  
عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة ستين سنة) وهي التي زكاه (و) زكاة

(قوله لا يثبت في الذمة) الأولى  
فيما في الذمة الخ (قوله رجع) أى  
على الزوجة ومثل ذلك يجري  
فيما لو اطلع في المبيع على عيب  
بعد وجوب الزكاة فيه فليس له  
رده قهر الا اذا اخرجها من غير  
المبيع فان قبله المشتري وأخذ  
الساعى الزكاة منه رجع بقيمة  
ما أخذ منه على المشتري لوجوبها  
عليه قبل الرد ورضا البائع به  
جوز رده مع تفريق الصفقة  
عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب  
على المشتري عنه وتحمل البائع له  
(قوله عند تمام حوله) قضية  
النساء على ما مضى من الحول  
قبل الطلاق وهو غير مراد بل  
المراد عند تمام حوله الذي يتدأ  
من الطلاق (قوله فلا زكاة على  
واحد منهما) أى ما لم يكن عند  
أحدهما ما يكمل به النصاب  
(قوله حيث علمت بالسوم) أى  
واذنت فيه أو استنابت من  
بسومها والا فخرجت عليها ليس  
اسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك  
مال البعالة) أى لانه لا يستحق  
الابا فواغ من العمل

(قوله لم يرجع عما أخرجه) أي بناء على هذا القول ثم رأت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال وأقول اهل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر واهل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة اه وهو مخالف الظاهر قول الشارح لم يرجع عما أخرجه منها الخ (فصل في اداء الزكاة) \* ٢٩٦ (قوله أي اداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لانها المال المخرج عن بدن أو مال

والاعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالاداء دفع الزكاة لا الاداء بالماء في المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لهما محدود حتى تصير قضاء بخروجه (قوله وان عسر الوصول له) لا تساع البلد مثلاً أو ضياع مفتاح أو نحو (قوله وبحضور الاصناف) ظاهره وان لم يطلبوا واهل الفرق بين هذا وبين دين الآدمي حيث لا يجب دفعه الا بالطلب ان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه اذ الفرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب (قوله ولو في الاموال الباطنة) اي فعدم وجوب دفعها للامام في الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها بحيث وجب للامام مع عدم المستحقين (قوله فلو حضر بعض مستحقين) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف ووجد (قوله ضمن هـ هـ) أي الحاضرين (قوله ليتروى) أي ايماناً في أمره وينبغي ان صورة المسئلة انه ثبت

(عشرين لاربعة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ومحل ذلك اذا أدى الزكاة من غير الاجرة ممجلاً فان أدى الزكاة من عينها زكي كل سنة ما ذكرناه ناقصة قدر ما أخرج عما قبلها وما اذا تساوت الاجرة فان اخذت فكل منها بحسب ما به لان الاجرة اذا انقضت توزع الاجرة المسمية على اجرة المثل في المدينين الماضية والمستقبلة (و) القول (الثاني يخرج لتمام) السنة (الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها ما لم يكتسبها ما لم يكتسبها ما لم يكتسبها امة حل له ووطؤها كما مر ولو انه دمت الدار في اثناء المدة انقضت الاجرة فيما بقي وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر وعن الماوردي والاصحاب كما في المجموع انه لو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع عما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره

(فصل في اداء الزكاة) واعترض بانه غير داخل في الباب ومردده بانه مناسب له فصح ادخاله فيه اذ الاداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي اداؤها (على الفور) لانه حق لزمه وقدر على اداؤه ودلت القرينة على طلبه وهي حاجة الاصناف (اذا تمكن) من الاداء لان التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق نعم اداء زكاة الفطر موسع ببلية العبد ويومه كما مر (وذلك) أي التمكن (بحضور المال) وان عسر الوصول له (و) بحضور (الاصناف) أي من تصرف له من امام أو ساع أو مستحقها ولو في الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير قابض ولا يكتفي بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بأن طلبها من الاموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك ويجفاف في الثمار وتنقية من مخوفين في حب وتراب في معدن وخلو مالك من مهم ديني أو ديني كما في رد الوديعة فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حسنهم وله تأخيرها لانتظار احوال أو صلح أو قريب او جاز لانه تأخير لغرض ظاهر وهو جباية الفضيلة وكذا ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن ان تلف المال في مدة التأخير لحصول الامكان وانما أخر لغرض نفسه فيتعذر جواز بشرط سلامة العاقبة ولو تضرر الحاضر بالمروع حرم التأخير مطلقاً اذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لجباية فضيلة (وله ان يؤدي بنفسه) ما لم يكن محجوراً عليه كما سيأتي في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر المستحقين او ان طابا الامام وليس للامام ان يطالبه بقضها بالاجماع كما في المجموع فان علم

استحقاقه ظاهراً وتردد فيما بلغه من استحقاقه والافني الضمان حينئذ تنظر له قدره بالامتناع اذ لم يجز له الدفع من الاذا علم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير مطلقاً) أي سواء قصد تأخيرها لتروى أو غيره ويصدق الفقراء في دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم (قوله ان يطالبه بقضها) أي بتسليمها ولو قال ان يطالبه باقياضها البكان أولى

(قوله لزمه ان يقول الخ) ومثل الامام في ذلك الاحاد لکن في الامر بالدفع لافي الطلب (قوله عند تضيق ذلك) أي وذلك بحضوره المال وطلب الاصناف أو شده احتياجهم (قوله وعدم انعزاله بالجور) أي فلا يجب ٢٩٧ دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له

طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله واصرفها في الفسق) أي سواء صرفها بعد ذلك لمستحقها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما (قوله بخلاف زكاة المال الباطن) أي فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله تعين المدفوع اليه) أي ويشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق (قوله وسكت عن الكافر) قضيته انه لا يشترط التعيين في الفقيه ولا في الرقيق والقياس انه كما أصبى المميز (قوله الى الامام افضل) أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن (قوله فقديه عطيها الغير مستحق) أي فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا يتأتى فيما لو حضر عند أداء الوكيل لكن يخافه شيء آخر وهو مباشرته للعبادة بنفسه (قوله وقد علم مما قررناه) أي بما نقله عن المجموع (قوله لم يمنع من الواجب) أي بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد ان عزل عن ولاية القبض (قوله وظاهره) أي ما في الكفاية من قوله والمراد

من شخص انه لا يؤديها ولا يؤدي نحو كفة لزمه ان يقول له ادفع بنفسك او الى لا فرقها ازالة للمفسر عند تضيق ذلك (وكذا الظاهر) وهو النعم والمعسر والمعدن (في الجديد) قياسا على الباطن والقديم يجب صرفها الى الامام أو نائبه لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وظاهره الوجوب هذا حيث لم يطلب الامام الظاهرة ولا وجب تسليمها اليه بذلا للطاعة ويقال لهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وان قالوا نسلمها المستحقين الا قياتهم عليه وان كان جائرا النفاذ حكمه وعدم انعزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وان قال انا اخذها منك واصرفها في الفسق بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا تظفر له فيه كما مر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه لانه حق مالي فجاز ان يوكل في ادائه كدبون الادميين وشمل اطلاقه ما لو كان الوكيل كافرا أو رقيقا أو سفيا أو صبيا مميزا نعم يشترط في الكافر والصبى تعيين المدفوع اليه كما في الجور ذكر البغوى مثله في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله (الى الامام) أو الساعي لانه نائب المستحقين فجاز الدفع اليه ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث السعاة لاخذ الزكوات (والاظهار ان الصرف الى الامام افضل) من تفريقه بنفسه أو وكيله الى المستحقين لان الامام اعرف بهم واقدر على الاستيعاب ولتيقن البراءة بتسليمه بخلاف تفرقة المالك أو نائبه فقديه عطيها الغير مستحق ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى الامام اولى كما قاله الماوردي (الا ان يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه افضل من التسليم اليه كما ان ذلك افضل من التسليم لوكيله لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم لوكيله افضل منه الى الجائر لظهور خيانتة قال في المجموع الا الظاهرة فتسليمها الى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وانما الاختلاف ما في المجموع لانا نقول قوله الا ان يكون جائرا فيه تنصير والمذهب ان كان كذلك لا يردنم ان لم يطلبها الامام فللمالك تأخيرها مادام يرجو مجي الساعي فان أبى من مجيئه وفرز فجاء وطالبه وجب تصديقه ويخاف ندبا ان اتهم ولو طلب أكثر من الواجب لم يمنع من الواجب واذا أخذها الامام فهو بالولاية لا بالنسابة كما في تعليق القاضي وهو المعتمد وان نوزع فيه بدليل انه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين والمراد بالعدل العدل في الزكاة وان كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير لكلام الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ومقابل الاظهر تفضيل الصرف الى الامام مطلقا وقيل المالك بنفسه مطلقا (وتجب النية) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالتلب كغيرها (فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو نحوها) كزكاة مالي المقرضة أو الصدقة المقرضة أو الواجبة أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر

شمله) أى فرض الصدقة (قوله فأنما قد تكون نفلا) أى فجب نية الفرضية فيها العتمة الفرض من النفل وهذا التعليل بناء على ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم ان المعادة خلافه اللهم الا ان يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها المعادة ما كان فرضا بالاصالة أو نحوه على ما تقررى محله والفرض المميز للصلية عن المعادة الحقيقية فلا تعارض فليتنامل ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور فى كلام الشارح بعد قول المصنف الآتى وفى الاداء والفرضية والاضافة الخ حيث قال ولا يرد اشتراط نيتها فى المعادة أيضا كما مر لها كما مفعلة أولا (قوله الصدقة فقط لم يجزه) أى اصدقتها بصدقة التطوع (قوله فاخرج خمسة دراهم الخ) قيده فى شرح البهجة بما اذا كان الغائب فى بلد لا يستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه وينبغي ان مثل المالك الوكيل والولى عند الاطلاق ٢٩٨ وعبارة شرح المنهج والمراد الغائب عن مجلسه لاعتناء البلد اه وكتب عليه

شيخنا الزيادى أى او عنها فى محل لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير فله ان يحسبها عن الباقي الخ وكتب عليه سم ظاهره انها لا تقع عن الباقي بدون حسابه (قوله ولولبان المعين) غاية (قوله فان نوى ذلك) أى ويصدق فى ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجزى به) وينبغي ان مثله فى عدم الاجزاء ما لو تردد كان فال هذا زكاة مالى ان كان مورثي الخ والافعن مالى الحاضر ووجه عدم الصلة فيه التريدين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان دخل الوقت والافعن القات حيث لا يجزى به لاعتبار النعمين فى العبادات البدنية اذا الامر فيها أضيق

شمله اصدقة الفطر خلافا لما فى الارشاد لئلا لما ذكر على المقصود ولو نوى زكاة المالك دون الفريضة اجزاء وجمع المصنف بينهما ليس بشرط اذ الزكاة لا تكون الا فرضا بخلاف صلاة الظهر مثلا فانما قد تكون نفلا ولوقال ههنا زكاة اجزاء أيضا (ولا يكتفى) ههنا (فرض مالى) اصدقه على النذر والكفارة وغيرهما وما قيل من ظهور ذلك ان كان عليه شئ من ذلك غير الزكاة رد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظر اصدقه من ماله بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى أو المال لا يكتفى (فى الاصح) اصدق ذلك على صدقة التطوع والثانى يكتفى اظهروها فى الزكاة اما لو نوى الصدقة فقط لم يجزه على المذهب (ولا يجب) فى النية (تعيين المال) المخرج عنه لان الفرض لا يختص به كالكفارات فلو ملك من الدراهم نصبا باحضر او نصبا باعنا عن محله فاخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولولبان المعين تالفا لانه لم ينو ذلك الغير فلو ملك أربعين شاة وخمسة ابعة فاخرج شاة عن الابعة فبان تالفا لانه لم تقع عن الشياه هذا ان لم ينو ان بان المنوى عنه تالفا فعن غيره فان نوى ذلك فبان تالفا وقوع عن الآخر فلو قال هذا زكاة مالى الغائب ان كان باقية اقبان باقية اجزاء عنه بخلاف قوله ههنا زكاة مالى ان كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجزى به والفرق عدم الاستصحاب للملك فى هذه الاصل فيها بقاء الحياة وعدم الارث وفى تلك بقاء المال كما لو قال ليلة الثلاثاء من رمضان أصوم غدا من رمضان ان كان منه حيث يصح بخلاف ما لو قال ليلة الثلاثاء شعبان (ويلزم الولى النية اذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسنيمة لوجوب النية وقد تعذرت من المالك فغاب الولى عنه فيها فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع ولو فوض الولى النية للسنيمة جاز (وتكتفى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل) ولا يحتاج

ولهذا لا يجوز فيها النيابة اه شرح البهجة الكبير (قوله ولو فوض الولى النية للسنيمة جاز) أى بخلاف الصبي الوكيل ولو عيضا على ما افهمه تعبيره بالسنيمة لكن مقتضى اطلاقه فيما تقدم عنه بد قول المصنف وله التوكيل خلافه وسأأتى ما فيه وكتب عليه سم على منهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البدنية انه يكتفى نية السنيمة وان لم يفوض اليه فليتنامل اه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لان السنيمة ليس له الاستقلال باخذ المال الا ان يصور ما قاله بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه وانتقل له انه نوى الزكاة (قوله وتكتفى نية الموكل عند الصرف) أى ولا تكتفى نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما اغتفرت النية من الوكيل اذا أذن له فى تفرقة الزكاة لانها وقعت تبعا كما شرح به ج =

في شرح الاربعين في شرح قوله وانما لكل امرئ ما نوى لكنه صرح في باب الو كالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة الحج وتفرقة الاضحية سواء أوكل الذابيح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلما ميمزا غيره لما أتى به عند ذبحه كالونوى الموكل عند ذبحه ووكيله وقول بعضهم لا يجوز ٢٩٩ ان يوكل فيها آخر مردوداه بقوله لا يأتي بهاء عند ذبحه صريح في ان

التوكيل في النية وحدها صحيح (قوله فوجبت النية منه وهي) أي الاستنابة هنا بتفرقة مال الموكل فكفت الخ (قوله لا كافر وصبي) أي غير مميز ومعهومه الجواز من المميز لكن قال سم على حج قضية كلام شرح البهجة والروض والامباب خلافة وأفره حيث لم يتعقب به لكنه لم يقل فيه انه الاوجه ولا نقل فيه عن مر شيئا على عادته ولا قرب ما فهمه كلام حج من الجواز لان المميز من اهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة الزيادي قدسده الاذري عن هو اهل لها بان يكون مسلما بالغامقا لا لاصبيا ولوميمزا وكافرا كما عقده شيخنا لرمي ولا رقيقا اه اقول يتأمل هـ ذامع قوله السابق فلا فرق في التوكيل بين كونه من اهل الزكاة ولا وقد يجاب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر (قوله لكن اذا لم يعلم المالك بذلك) أي باعطاء الصبي الخ (قوله وجب عليه اخرجها)

الوكيل انية عند صرف ذلك المستحقه (في الاصح) لحصول النية عن خطوط بهاء مقارنة الفعل (والافضل ان ينوى الوكيل عند التفريق) على المستحقين (أيضا) خروجا من الخلاف والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة كما لا تكفي نية المستنيب في الحج وقرق الاول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجبت النية منه وهي هنا مال الموكل فكفت نيته وعلى الاول لونوى الوكيل وحده لم يكف ان لم يتوض له الموكل النية وهو من أهلها لا كافر وصبي أو مجنون ولونوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم اعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان القصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولونوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضا وان لم تقارن النية أخذها كما في المجموع وفيه عن العبادة أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعاً ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقاً ماتت عليه على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجوز كاد الزكاة بعد الحول من غير نية ولونوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها المستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء وبرقت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخرجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المأفوز للزكاة لا بقبض المستحق له سواء كانت زكاة مال أم بدن والفرق بين ذلك والشاة المعينة للمضحية ان المستحقين للزكاة شر كالمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم لا بقبض معتبراً في جميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت النية عنده أي عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انه لو تلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان (فان لم ينو) المالك عند الدفع الى السلطان (لم يجوز على الصحيح) وان نوى السلطان عند الصرف للمستحقين لانه نائبهم والدفع لهم من غير نية لا يجوز فكذا نائبهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها والثاني يجوز نوى السلطان أم لا اذا العبادة فيما يأخذ هذه الامام ويفرقه على الاصناف انما هو والنرض فاغت هذه القرينة عن النية فلو أذن له في النية جاز كغيره (والاصح انه يلزم السلطان النية اذا أخذ زكاة الممتنع) من أدائها نيابة عنه والثاني لا تلزمه وتجزيه من غير نية (والاصح) ان نيته تكفي في الاجزاء ظاهر او باطنا لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة

أي وتقع الثانية تطوعاً (قوله وان لم ينو السلطان) غاية (قوله والساعي في ذلك) أي من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان اذا تلف المال في يده (قول المتن وان نوى السلطان) غاية (قوله والاصح ان نيته تكفي) ومحلها ان علم المالك بنية السلطان فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية

(قوله المتعبدين) أي التي طالب الشارع من الممالك العبادتها (قوله فان ذكركم) عند الإخضامه كفي وكذا الوتوي بعد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين ٣٠٠ أو بعد أخذهم حيث مضى عديته ما يمكن فيه القبض (قوله ويجب رد المأخوذ)

أى على من المال في يده من امام  
أو مستحق لكن للامام طريق الى  
اسقاط الوجوب بان ينوى قبل  
التفرقة قال حج (تبيه) أفق  
شارح الارشاد الكمال الردافين  
يعطى الامام أو نائبه المتكسر بنية  
الزكاة فقال لا يجوز ذلك أبدا  
ولا يبرأ عن الزكاة بل هى واجبة  
بجواهرها لان الامام انما يأخذ ذلك  
منهم في مقابلة قيامه بسد المغور  
وقع القطاع والمتلصصين عنهم  
وعن أمورهم وقد أوقع جمع من  
ينسب الى الفقهاء وهم باسم  
الجهل أحق اهل الزكوات  
ورخصوا لهم في ذلك فضلا  
واضلوا اه ومر ذلك بزيادة  
وأطال في ذلك فراجعه فانه  
نفيس ونقل عن افتاء الشهاب  
الرملي الاجزاء اذا كان لا يأخذ  
مسلمًا ونقل مثله أيضا بالدرس  
عن الزيادة ببعض الهوامش  
\* (فصل في تجميل الزكاة  
والكفارة على اليمين) \* أى  
وقديم الكفارة (قوله فجعل  
زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله ترد  
النية) أى التردد في النية (قوله نعم  
ان يجعل من ماله جازله فيما يظهر)  
ولا يرجع به على الصبي وانوى  
الرجوع لانه انما يرجع عليه فيما  
بصره عنه عند الاحتياج (قوله

ونسكني نيته عند الاخذ أو التفرقة والثاني لا تسكني لاتقاءية المالك المتعبد به ما وحمل  
لزم النبي ﷺ للسلطان ما لم ينو الممتنع عند الاخذ منه قهرا فان نوى كفى وبرئ ظاهرا  
وباطنا وتسميته حينئذ ممتنعا باعتبار اسبق له من الامتناع كما قاله جع وهو المعتمد والا  
فقد صار نيته غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهرا ولا باطنا ويجب  
رد المأخوذ ان كان قاعدا وبله ان كان تالفا

\* (فصل) في تعجيل الزكاة وما يذکره \* (لا یصح تعجیل الزکاة) فی مال حولی (علی ملک انصاف) فی زکاة عینیة ۛ کان ملک مائة درهم فجعل خمسة دراهم لتکون زکاة اذا تم انصاف وحال الحول علیه ۛ وانفق ذلك فلا یجزئہ اذ لم یوجد سبب وجوبه العدم المال الزکوی فاشبهه اداء الف قبل البیع والدية قبل القتل والكفارة قبل الیمین ولوله ملک خمساً من الابل فجعل شاتین فبلغت بالتوا الدعشر لم یجزء ما عجله عن النصاب الذی کمل لان ما فیه من قدیم زکاة العین علی النصاب فهو شیهة بما لو اخرج زکاة اربع مائة درهم ولا یلک الاماتین ولو جعل شاة عن اربعین شاة ثم ولدت اربعین ثم هلکت الامهات لم یجزء المجل عن السخال لانه جعل الزکاة عن غیرها فلم یجزء عنها ۛ ولو ملک مائة وعشرين شاة فجعل عنها شاتین فحدثت بخلة قبل الحول لم یجزء ما عجله عن النصاب الذی کمل الان کما نقله فی النسخ الصغیر عن تصریح الا کثرین واقضاه کلام الکبیر بخلافه ما فی الحاوی الصغیر وخرج بالزکاة العینیة زکاة التجارة فیجوز التعجیل فیها بناء علی ما مر من ان النصاب فیها معتبر باخر الحول فلوا شترى عرضاً قیمته مائة فجعل زکاة مائتین أو قیمته مائتان فجعل زکاة اربع مائة وحال الحول وهو یساوی ذلك اجزاء وکانهم اغتفروا له ترداً انیة اذ الاصل عدم الزیادة لضرورة التعجیل والالم یجزء تعجیل اصله لانه لا یدری ما حاله عند اخر الحول وبهذا یندفع ما لا یسبکی هنا (ویجوز) تعجیلها فی المال الحولی (قبل) تمام (الحول) فیما انقضاء حوائجها ووجد انصاف فیه لانه صلی الله علیه وسلم ارخص فی التعجیل للعباس رواه أبو داود والحاکم وصحیح اسناده ولانه وجب بسببین فجاز تقدیمه علی أحدهما کتة دیم الکفارة علی الخنث ومحل ذلك فی غیر الولی اما هو فلا یجوز له التعجیل عن مولیه سواء الفطرة وغیرها نعم ان جعل من ماله جاز فیما ینظر (ولا یجعل اعمامین فی الاصح) ولالا کثر منهم بالاولی اذ زکاة غیر الاول لم ینعقد حوله والتعجیل قبل انقضاء الحول ممتنع فان جعل لا کثر من عام اجزأه عن الاول مطلقاً دون غیره سواء فی ذلك اکان قدیم حصة کل عام ام لا ۛ کما اقتضاه کلام الاصحاب خلافاً لیسبکی والاسنوی ومن تبعهما واقر فی بین هذا و بین ما ذکره فی البحر من انه لو اخرج من علیه خمسة دراهم عشرة وفوز به الزکاة والتطوع ونفع البکل تطوعاً طاهر او جعل الاصحاب

اجزاء عن الاول مطلقا) ای میزما کل عام أولا (قوله وقع الكل نطوعا ظاهرا) وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض وتقل وفي هذه نوى ما يجوز وما لا يجوز بما ليس بعبادة أو ملائم يصلح معارض المماناة

== وبتقدير الصحة فلو وجد بثب الخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بثب اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا يعد الوجوب (قوله في آخر الحول مستحقا) أي وإن خرج عن الاستحقاق في اثباته (قوله ما لو حصل المال عند الحول) أي آخره (قوله كما عتده الوالد) وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولا ولا بد من الإخراج ثانيا إذا كان ٣٠٢ عند الوجوب يولد آخر فيه نظر اه سم على حج والا قرب الاول لانه المذ كورة

في كلام الشارح فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن (قوله وقضية كلام المصنف) أي حيث قال وكون القابض في آخر الحول مستحقا لان بموته قبل فراغ الحول يستلزم انه آخر الحول غير مستحق سواء امارت معسرا أو موسرا وحيث لم يميز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولا فلومات قبله أو ارتد الخ ولكنه هذا كرها هنا إشارة الى أن عساره لا يسقط الضمان عن المالك فلا يقال انه يتجمله لقصد التوسعة على الفقراء لا بعد مدة صرفا فيسقط الضمان عنه (قوله لومات القابض معسرا) أي أو موسرا بالاولى (قوله ولانا لو أخذناها) أي بعد غناها بها (قوله لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه) أي بل تسترد ان علم القابض التجمل ومجمله ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث ويؤوى بها الزكاة وبعضى زمن يمكن فيه القبض قياسا على ما تقدم عن سم في قوله تنبيه

الروائي خ لا فالقاضي بناء على ان الاعتبار بعدم بثب الخاض حال الإخراج لا حال الوجوب وهو الاصح كما مر والمراد من عبارة المصنف ان يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لان الاهلية تثبت بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالاهلية وصفه بوجوب لزكاة عليه (وكون القابض) له (في آخر الحول مستحقا) فلومات قبله أو ارتد لم يجب المدفوع اليه عن الزكاة لخروجه عن الاهلية عند الوجوب والقبض السابق انما يقع عن هذا الوقت (وقيل ان يخرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يميزه) أي المالك المجمل كالمولوم يكن عند الأخذ مستحقا ثم صار كذلك في آخر الحول والاصح لاجراء اكتفاء بالاهلية في طرفي الوجوب والاداء وقد يفهم انه لا بد من العلم بكون مستحقا في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه اجزاء المجمل كما في فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر ومثله ذلك ما لو حصل المال عند الحول يولد غير بلد القابض فان المدفوع يجوز مجزئ عن الزكاة كما عتده الوالد رحمه الله تعالى اذا لفرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خ لا فالقبض المتأخرين وقضية كلام المصنف انه لومات القابض معسرا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور (ولا يضر غناه بالزكاة) المجمله اكثرهما أو ثوبا لهما أو تجارته فيها أو غير ذلك اذا قصد بصرف الزكاة له غناه ولا نالوا أخذناها لا فقر واحتجنا الى ردها له فائبات الاسترجاع يؤدي الى نفيه ولومات المجمل لزكاة لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه وكنز كزكاة الحولي فيما ذكر زكاة الفطر (١) ولو استغنى بركا أخرى مجمله أو غير مجمله فكما استغناه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الاذرى ان عبارة الام تشتمل له بتصوره هذه المسئلة بما اذا قلقت المجمله ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده قدر ما يوفي منها بدل التالف ويبقى غناه وبما اذا بقيت وكان حاله قبضه ما محتاجا اليها ثم تغير حاله فصارت في آخر الحول يكتب في باحداهما وهما في يده والاوجه انه لو أخذ مجملتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فان أخذهما متهما استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترجاع ويؤيده قول البنديجي وغيره لو كان المدفوع اليه المجمله غنيا عند الأخذ فقير عند الوجوب

لم يتجه الخ (قوله وكر كزكاة الحولي فيما ذكر) أي من انه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته المستحقا في وانه لو انتقل الإخراج للزكاة الى غير بلد المستحق اجزأ انه (قوله فكاستغناه بغير الزكاة) أي فتسترد الاولى (١) قوله ولو استغنى وجد في بعض النسخ قبلها زيادة وهي (ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو مجمله أخذها بعد أخرى واستغنى بها) وهي تؤخذ مما بعدها اه معجمه



لم يجره قطعا فساد القبض ولو كانت الثانية غير مجلبة فالاولى هي المستردة وعكسه  
 بعكسه اذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغبرها لم  
 يضرب ايضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لانه بدون الميسر بغنى خلافا  
 للجر جاني في شافيه (واذا لم يقع المجل زكاة) لعروض مانع وجبت ثانيا كما مر نعم لو عمل شاة  
 من اربعين فمختلف في يد القابض لم يجب التجديد لان الواجب القيمة ولا يكمل به انصاب  
 السائمة و (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملا بالشرط لانه دفعه  
 عما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض المانع الاستحقاق استرد كما اذا عمل اجرة الدار  
 ثم انهدمت في المدة وافهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه  
 بالتجمل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عمل دينام وجلا ولم منه ايضا لانه لو شرط الاسترداد  
 بدون مانع لم يسترد وهو كذلك والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر ان كان عالما بفساد الشرط  
 تبرعه حينئذ بالدفع (والاصح انه ان قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاة كاتي المجلبة فقط) أو علم  
 القابض انه امجلة علما مقارنا لقبض المجهول وكذا الحادث بعده كارجحه السبكي (استرد)  
 في كل منهما المجل وان لم يشترط الرجوع للعلم بالتجمل وقد بطل وسواء في ذلك أعلم حكم  
 التجمل أم لا كما شمله اطلاقه نعم لو قال هذه زكاة كاتي المجلبة فان لم تقع زكاة فهي نافلة  
 لم يسترد كما صرح به الراعي وخرج بقوله هذه زكاة كاتي المجلبة مالوا علمه بانها زكاة فلا يكفي  
 عن علم التجمل فلا يسترد هاته نظريته بترك ذلك ومقابل الاصح لا يسترد ويكون متطوعا  
 ومحل الخلاف في دفع المالك لنفسه فان فرق الامام استرد قطعا اذا ذكر التجمل (و) الاصح  
 (انه ان لم يتعرض للتجمل) بان اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذ كر شيئا (ولم يعلمه  
 القابض لم يسترد) وتكون تطوعا لتفريط الدافع بسكوته والثاني يسترد لظنه الوقوع  
 عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك (و) الاصح (انه مالوا خلتقا  
 في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند  
 عروض مانع (صدق القابض) أو وارثه (بمينه) لان الاصل عدمه ولا نهما اتفاقا على  
 انتقال المالك والاصل استقراره ولان الغالب هو الاداء في الوقت ويحلف القابض على  
 البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نفص المال عن النصاب أو تلقه  
 قبل الحلول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وفقة ولم أرفيه نصا والثاني  
 يصدق المالك بمينه لانه أعرف بقصدته ولهذا أعطى ثوبا لغيره واختلفا في انه عارية  
 أو هبة صدق الدافع ومحل الخلاف في غير علم القابض بالتجمل أما فيه فيصدق القابض  
 بالاخلاف لانه لا يعرف الامن جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتجمل على الاصح  
 في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجل تالف  
 وجب ضمانه) يبدله من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالغنم لانه قبضه  
 لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطاقا على الاصح وقولهم ملك المجل ملك

(قوله لم يجب التجديد) أي على  
 المالك (قوله واسترد المالك) أي  
 ولا شيء عليه للقابض في مقابلة  
 النفقة لانه أنفق على نيته ان  
 لا يرجع قبا سا على الغاصب اذا  
 جهل كونه مغصوبا وعلى  
 المشتري شراء فاسدا (قوله ان  
 كان عالما بفساد الشرط) أي فان  
 كان جاهلا به فالقبض فاسد (قوله  
 فان لم تقع زكاة) من تمة صفته  
 (قوله اذا ذكر التجمل) أي ولم  
 يشترط الرجوع (قوله صدق  
 الدافع) أي في أنه عارية ثم بعد  
 ذلك يصدق المدفوع اليه في قدر  
 القيمة لانه الغارم ما لم تكن ثمينة  
 (قوله والمجل تالف) وبقى مالو  
 وجده مرهونا أو الاقرب فيه أخذ  
 قيمته للحمولة أو يصبر الى فكائه  
 أخذ مما في المبيع (قوله يبدله  
 من مثل في المثل) أي مثليا أو  
 متقوما (قوله ولا يجب هنا المثل  
 الصوري مطلقا) أي مثليا أو  
 متقوما

القرض معناه انه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أولا (والاصح) في المتقوم (اعتبار  
 قيمة يوم) أى وقت (القبض) لا يوم التلف ولا باقضى القيم لان ما زاد على قيمة يوم القبض  
 زاد على ملك المستحق فلا يضمنه والثاني قيمة وقت التلف لانه وقت انتقال الحق الى القيمة  
 وفي معنى تلقه السبع ونحوه (و) (الاصح) انه ان وجدته ناقصا) نقص صفة كمرض وهزال  
 حدث قبل سبب الره (فلا ارش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض  
 غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن عجل  
 بعيرين فتلّف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة الثالف ومجذور ذلك قبل السبب حدوثه  
 بعده أو معه فيستردّه ومقابل الاصح له ارش له لانه جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) (الاصح  
 ) انه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكا كبن بضرع وصوف على ظاهر  
 لانها حدثت في ملكه والثاني يستردّها مع الاصل لانه تبين انه لم يتبع المورع واحتز  
 بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فانها تتبع الاصل ولو وجد المجل بجاله واراد القابض ردّده  
 وأبى المالك أجيب المالك كفى القرض ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص  
 التجميل ولم يترجم لها بفصل وان كان في أصله اختصارا أو اعتمادا على ظهور المراد على  
 ان الحق ان لها تعلقا ظاهرا بالتجميل اذا تأخير ضده وسلك الضدين في سياق واحد مع  
 تقديم ما هو المقصود منهم ما غير معيب بل هو حسن المنافع من رعاية القضاء الذي هو من  
 أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتجميل أيضا اشارة الى أنهم وان  
 كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانهم غير شركة  
 حقيقة كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يدفع اعتراض الاسنوي كغيره (وتأخير)  
 المالك اداء (الزكاة بعد التمكن) وقدمى (يوجب الضمان) أى اخراج قدر الزكاة  
 المستحقة وان لم يأثم كان اخراطاب الاحوج كما مر لحصول الامكان وانما اخرا غرض  
 نفسه فبقي قيد جواز بشرط سلامة العاقبة (وان تلف المال) المزكى أو تلف وباعا قرنا به  
 كلام المصنف من ان مراده بالضمان الاخراج سقط القول بان ادخال الواو على لو خطأ  
 ههنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف فانه يقتضى اشتراط ما بعد ذلك وما قبله  
 في الحكم ويكون ما بعده أولى به منه وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير  
 (فلا ضمان سواء كان تلقه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وفيه في الاتلاف يبعد  
 الحول لانتفاء تقديره فان قصر كان وضعه في غير حزم مثله كان ضامنا (ولو تلف بعضه)  
 بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفریط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما  
 بعده (فلا يظهر انه يغرم قسط مابق) بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل  
 قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة حولا فهلاك قبل التمكن خمسة  
 وجب أربعة أخماس شاة بناء على ان التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو  
 الاظهر فيها أو أربعة وجبت شاة والثاني لاشئ عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب

(قوله استرد) أى الارش (قوله  
 وصوف على ظاهر) أى حال  
 الاسترداد فيها (قوله اختصارا)  
 راجع اقوله ولم يترجم لها (قوله  
 اشارة) على تلحق (قوله كذا افاده  
 بعض أهل العصر) مراده حج  
 (قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج  
 به ما لو مات المالك قبل التمكن  
 فلا يسقط الضمان بل يتعلق  
 الواجب بتركه (قوله سواء كان  
 تلقه بعد الحول الخ) نعميم في نفي  
 الضمان لا بقيد الوجوب

(قوله وله تجميل الفطرة) يشترط ان التأخير افضل وهو ظاهر خروجه من خلاف من منعه (قوله رمضان والفطر) أي باقوله جزم من سؤال وتقدم في كلامهم على أول الفطرة على حج ما حاصله ان السبب الاول هو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط ادراك الجزء الاخير (قوله والثاني يجوز) أي في السنة محل فليؤمهم اطلاقه ٣٠١ وقوله ليس مراد (قوله قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان

الخراج من غير الثمر والحب الذين أرادوا الخراج عنهم ما لم تقدم اهلوا خراج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجوز وان جف ونهق ان الخراج يساوي الواجب أو يزيد عليه (قوله اذ لا تجميل) قد يقال لا يلزم من بدو الصلاح فيما ذكر وجوب الخراج فان البدو يحصل بالاخذ في الحرة مثلاً والخراج انما يكون بعد صيرورته رطباً وعنباً فلو اخرج بعد بدو الصلاح وقبل صيرورته رطباً كان تجميلاً كما لو اخرج قبل التمر اه الآن يقال كلامه فيما قبل الجفاف وهو محمول على ما يجزئ (قوله أو يعطى غيرها) تنبيه يتبعه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي ان يقع حينئذ عن الزكاة اخذاً من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجوز على الصحيح وان نوى السلطان اه سم على حج (قوله فجميل ابن لبون) أي وامالوا أراد تجميل بنت

تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفه في عامين أو على صدقة مائتين اسكلى واحد حول مفرد والثاني يجوز لظاهر الخبر المأثور وعليه بشرط ان يبقى بعد التجميل نصاب كتجميل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وما ذكره الاسنوي من ان العراقيين وجهوا الخبر لساكنين الا البغوي على الاجزاء وقوله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الراعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصفية قال ولم يظفر باحد صحيح المنع الا البغوي عد القمص الشديد وبعه على ذلك جماعة يريدان من حفظ حجة على من لم يهتظ (وله تجميل الفطرة من أول ليلة من رمضان) لانعتاد السبب الاول اذ هي رجب بيتين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما الجواز تقديمه على الآخر ولان التقدمة يوم أو يومين جائز بانفاق الخفاف فالحق الباقي به قياساً بجماع اخراجها في جزمته (والصحيح منه) أي التجميل (قوله) أي رمضان لانه تقديم عليه ما ذكره المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو عين والثاني يجوز لان وجود الخراج عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً فصار كما لو اخرج الزكاة قبل خروج الثمر وانعتاد الحب ولان وجوبه بسبب واحد وهو ادراك الثمار والحبوب فيمتنع التقدمة عليه والثاني يجوز كنزكاة المواشي والنقود قبل الحول ومحل الخلاف فيما بعد ظهوره ما قبله فيمتنع قطعاً (و) الصحيح (انه يجوز به) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لان الوجوب قد ثبت الا ان الخراج لا يجب الا بعد الجفاف والتصفية والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ولو اخرج من عنب لا يترب أو رطب لا يتنثر ابرأ قطعاً اذ لا تجميل (وشروط اجزاء) أي وقوع (المجمل) زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (الى آخر الحول) وبقاء المال الى آخره أيضاً فلو مات أو تلف المال أو خرج عن ملكه لم يكن مال تجارة لم يجزه المجمل رد يبق المالك وأهلية المالك ولكن تتغير صفة الواجب كما لو جعل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستاً وثلاثين فلا تجزئ به المجمل على الاصح وان صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويبيدها أو يعطى غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط وان تلفت لم يلزم اخراج لبنت لبون لانها انما تجزئ لوجود الخراج كالباقى اذا وقع محموباً عن الزكاة والافلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجديده لبنت المخاض لو قوعها موقهها ولو كان عنده خمسة وعشرون بهير ليس فيها بنت مخاض فجعل ابن لبون ثم استناده بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الاجزاء كما اختاره

لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبراً ناوجب قبولها واذا وجد بنت المخاض بهير فليس له استرداد بنت لبون لانه يدفعها او وقعت الموقع وهو متبرع بالزائد وان أراد دفعها وطلب الجبران فينبغي ان لا يصح لانه لا حاجة الى التجميل ونفيم الجبران للمستحقين =

(قوله كما سمي الريعان) أي بذلك (قوله حبس) أي والحبس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) انما يثبت به الرد على من أطلق كراهته بدون شهرامان قيد كراهته باتفاق القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا يثبت الرد عليه بما ذكره لوجود القرينة الدالة على المراد (قوله أو رؤية الهلال) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كني العلم بوجوده برؤية ثبت رؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدلا حيث لا يلزم به سماع حديد السمع أحد حتى السماع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سم على حج أقول والا لولى ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعذر ووجوب السمي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعدها المكان الذي ٣٠٧ يسمع منه فنفرق فيه بين حديد السمع ومعناه له لوجود المشقة في

الشهر المذكور شدة الحر فسمي بذلك كما سمي الريعان لموافقته ما زمن الريح وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ به بعد اذن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا الصوم حبس ومنع الطعام والشراب نهارا ليحصل له صورة الصوم بذلك وفهم من عبارته عدم كراهته ذكر رمضان من غير شهر وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة كخبر من قام وفسروا قيامه بصلاة التراويح رمضان ايمانا واحتسابا بغفر له ما تقدم من ذنبه وانما يجب (باكمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه أو علم القاضي بخبر صوم الرؤية وأفطروا الرؤية فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين ويضاف الى الرؤية كما قال الاذرى واكمال العدد ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على اهل ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو اسارى وهل الامارة الظاهرة الدالة في حكم الرؤية مثل ان يرى اهل القرية القرية من البلد القناديل قد علت ليلة الثلاثين من شعبان بمناير المصر كما هو العادة الظاهر نعم وان قضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتمدة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك فنحصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملا بالاعتقاد الجازم فيهما كما كذا أفقته الوالد رحمه الله تعالى وان أفقته الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بان الاصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم وعن أفقته بالاول ابن قاضي عجلون والشمس الجوجرى ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثين شعبان بقيت النية اعتقادا عليها ثم تزال ويعلم بها من نوى ثم يمين نهارا انه من رمضان وقد أفقته الوالد رحمه الله بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائها على أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزيه عن

الطبول) اي وهذه عادة أهل مكة (قوله ويمكن حمله) أي ما قال الشيخ (قوله ولا قضاء عليه) قال سم ما لم يعلم بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتيقن عدم دخوله ويوجهه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضه البلايا طمها لكن التقييد بقوله ما لم يعلم مخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى فلعل ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقييد بما ذكر (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) قال سم على حج سئل الشهاب الرمي عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أثمهم قد ذكر والله لال ثلاث حالات حاله يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه

(قوله فهو جواز بعد حظر) أي منع فيصدق بالوجوب (قوله لعدم ضبط الغائم) زاد حج وفيه وجه بالوجوب ككل ما بأمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الاجماع على ١٧١ هـ عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث انه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز العمل به لكونه نقلا من درجته ما أمر به الشارع أو جوزه جاز العمل به والا فلا (قوله ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة) ٣٠٨ وبشترط كونه اثنين كما ذكره حج لانه ثبت شهادة الاصل لا ما شهد

به الاصل (قوله بعدل) ظاهره وان دل الحساب على عدم امكان الرؤية اه سم على بهجه وظاهره أيضا وان كان عالما بالحساب وقطع بمقتضى علمه بعدم وجوده ولو قيل بان له العمل في هذه بعلمه لم يكن بعيدا (قوله والمعنى في ثبوته) أي والعلة في الخ أو السبب في الخ لان هذا ليس أمرامعنويا (قوله وغروها) أي الشمس (قوله كان يفطر بقوله) أي الواحد (قوله وبما يقرر) أي في قوله ولان الصوم عبادة بدنية الخ (قوله بدخول شوال) متعلق باخبار (قوله بوجوب الفطر) أي وان كان صام تسعة وعشرين يوما فقط ولم يذكر الشارح هذا عند قول المصنف في الشهادات فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان فايراجع ولعل ما هنا مفروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه الفطر بخلاف ما لو شهد به العدل عند القاضي فلا يثبت به شوال فيما فسق ظاهر ماني الشهادات ويوافقه أيضا ما يأتي

فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قوله سم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وأيضا فهو جواز بعد حظر ولا ينافي ما مر لان الكلام فيه التمسك به للعموم والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وانه أخبره في النوم بان غدا من رمضان ولا يصح الصوم به اجماعا لالتمسك في رؤيته وانما هو لعدم ضبط الغائم ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة (وثبوت رؤيته) يحصل (بعدل) وان كانت السماء مصحبة لقول ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم لم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولان الصوم عبادة بدنية فيكفي في الاخبار بدخول وقت واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولوذا الحجة فنه مدبرؤية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر جزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروها قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ولانه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرريه لم ان اخبارا العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول الروياني بعدم جواز اعتقاده في الفطر آخر النهار ضعيف ولا أثر للفرق بان آخر النهار يجوز فيه الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لان الاجتهاد يمكن في الاول دون الثاني اذ من شرطه العلامة وهي موجودة في ذلك لاهذا خلافا لمن فرق به (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور وادعى الاسنوي انه مذهب الشافعي رجوعه اليه في الام قال الشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان الاشهاد ان ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته رجع الشافعي بعد فقال لا يصام الا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصوري ان صح انه صلى الله عليه وسلم لم قبل شهادة الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد والا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندى ان مذهب الشافعي قبول الواحد وانما رجع الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تمسك للواحد باثر على ولهذا قال في المختصر ولو نهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله لاثريه اه ومنهم من قطع بالاول وهو الاصح ومحل الخلاف ما لم يحكم به كما فان حكم بشهادة الواحد كما يراه

فنقل في قوله وردة الاول بان الشيء قد ثبت ضمننا بما لا يثبت به مقصودا فانه صريح في اننا قلنا بدخول شوال بشهادة فنقل الواحد حيث كان ذلك مترتبا على شهادة الواحد هلال رمضان (قوله في ذلك) هو قوله بان آخر النهار يجوز فيه الفطر وقوله لا هذا هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صح كل منهما) أي من قوله قبل شهادة الاعرابي وحده وشهادة ابن عمر (قوله فان حكم بشهادة الواحد الخ) يتأمل ما صوره الحكم بشهادة الواحد فان صورة الثبوت به كما قاله حج ان يقول الخ كما ثبت عندى =

أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه كان حكما حقيقيا لكنه اذا ترتب على معين لا يصح في الواحد فيه والكلام في انه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله لكن ليس المراد الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف بخلافه وعبارة الاتحاف ومحمل الخلاف في قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعا قاله النووي في مجموعـه الى ان قال وهو صريح في ان للقاضي ان يحكم بكون الليلة من رمضان وبينه وبينه في ذلك منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم لا يدخل في مثل ذلك لانه الزام لمعين الى ان قال وعبارة ايضا ان قولهم في تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائي صورافيا حكمه ولا يتصور فيها الزام لمعين الاعلى نوع من التعسف اه المقصود نفيه وأطال فيه جدا بنقائس لا يستغنى عنها فعلم انه هنا تتبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصا وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فلي تأمل ٣٠٩ (قوله وانه لا ينقض الحكم) ظاهرة

وان رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم (قوله لا بالنسبة لغير ذلك) أي فلا يثبت بواحد قال سم على ٣٠٣ بجملة فلو انتقل الرأي الى بلد يخالف في المطاع لم يرفيه فهل يستقر وقوع طلاقه المعلق مثلا الوجه الاستمرار خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال يلد التعليق (قوله طلاق وعق عقابيه) أي ما لم يكن الخبر المعلق (قوله لا نأقول الضم في هذه الامور لازم للمشهود به) وعبارة الشوبري على شرح البهجة نقل عن الامداد الحج نصها لازم شرعي للمشهود به

فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم ومحمل ثبوت رؤيته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي توابعه كالتراخي والاعتكاف والاحرام والعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كالحول وموجع طلاق وعق عقابيه لا يقال هل لا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بنبوت رمضان بواحد والنسب والارث بنبوت الولادة بالنساء لا نأقول الضم في هذه الامور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه وبأن الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والقطر فانهم من العبادات وكل الولادة والنسب والارث فانها من المال والايل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والايل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم به بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدي حراً وزوجتي طالق وقعا ومحملة كما قاله الاسنوي ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتقافه به وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة ما لو دل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعمد الحساب بل اقامه بالكلية وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للابن سبكي ومن تبعه ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له اذا لا يتصور جرمه بالنسبة والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق

واثبت اللازم الشرعي ضرورة للحاجة اليه بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فانه لازم وضعي له اذ لم يرتبه الشارع عليه وانما يرتبه واضعه فهو في نفسه قابل للانفكاك على انه لا يثبت بمجرد الهلال لاحتياجه الى ثبوت التعليق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان الخ (قوله فعبدي حراً) خرج بقوله ثبت مالوك كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدي حراً فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارع الثبوت وقد وجدوا المعلق عليه فيما لو قال ان كان غدا من رمضان يكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق (قوله ما لم يتعلق بالشاهد) بقى ما لو رآه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها ان تمكينه أم لا فيه نظر والاقرب الاقول فيجب عليها الهرب قياسا على ما قاله الشارع في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء بنفسه ظاهر الا باطنا من قوله ويلزم المحكوم عليها انكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمصائل على البضع ولا تنظر لاعتقاده باحته كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيته فان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيته لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها ان تمكينه لبقاء الزوجية ظاهر او باطنا

(قوله قد يصدق به) (قوله قد يصدق به) هي قوله  
 اوملك تسعة منها حول الخ وكان  
 الاولى ذكره عقبها (قوله اقربهم ما  
 الى كلام الاكثرين الثاني) هو  
 قوله واشائع (قوله ومن القيمة ان  
 كان الخ) عطف على قوله بقدرها  
 ان كان الخ (قوله والنصاب  
 مرهون به) يتأمل مع جعل  
 الغرض ان يتعلق بقدرها منه  
 فان المناسب عليه ان يقال  
 وقدرها من النصاب مرهون  
 بالواجب (قوله اى البيع في  
 قدرها) ظاهره سواء كان الواجب  
 من الجنس او غيره كشاة في خمسة  
 من الابل لكن قال حج في هذه  
 ان الاوجه البطلان في الجميع  
 للجهل بقيمة الشاة (قوله فهو  
 كبيع ما وجبت في عينه) اى  
 فيبطل في قدر الزكاة ومثل الهبة  
 كل من يملك بالاعوض كالعتق  
 ونحوه ولكن ينبغي سريه العتق  
 للباقي كما لو اعتق جزأه من مشترك  
 فانه يسرى الى حصه شريكه (قوله  
 والا فلا في الاظهر) اى فيبطل  
 في الجميع لان قدر الزكاة الذي  
 استثناء شاة مبهمة وابهامها  
 يؤدى الى الجهل بالبيع (قوله كما  
 اشار اليه المصنف) اى فيما سبق

على ان المتن قد يصدق به لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان أتلفه)  
 المالك (بعد ما حول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أفلنا ان التمكن شرط للضمان  
 أم للوجوب اتعديه بالانلاف فان أتلفه أجنبي وقلنا انه شرط في الضمان وان الزكاة  
 تتعلق بالعين وهو الاصح فيهما التعلق الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الحاني المرهون (وهى)  
 أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها ان كان من الجنس  
 كشاة من أربعين شاة وهى الواجب شاة لابعتها أو شائع أى جزء من كل شاة وجهان  
 أقربهما الى كلام الاكثرين الثاني اذا القول بالاقول بقضية الجزم بطلان البيع للمال  
 لاجرام المبيع وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة ان كانت من  
 غيره كشاة في خمس من الابل فاذا تم الحول شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة  
 وذلك لان الواجب يتبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المرائض مريضة كما مرو لانه  
 لو امتنع من الزكاة أخذها الامام من العين كما يقسم المال المشترك قهر اذا امتنع  
 بعض الشركاء من القسمة وانما جاز الاداء من مال آخر لبناء الزكاة على الرفق ومن ثم لم  
 يشارك المستحق المالك فيما يحسد من ابعدهم الواجب ولم يفرقوا في الشركة بين العين  
 والدين (وفى قول تعاق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب  
 مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يحسد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشتري  
 واجبه كما يبيع المرهون في الدين وقبل تعاق بجميعه (وفى قول) تتلاقى بالذمة ولا تعلق  
 لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة وقبل اخراجها فلا يظهر  
 بطلانه (أى البيع) (في قدرها وصحة في الباقي) سواء ابقاءه بنية صرفه الى الزكاة أم بغيرها  
 كسائر الاموال المشتركة بناء على تفريق الصفة والقدر الباقي بالبيع ونحوه في صورة  
 البعض قدر الزكاة منه باق بحاله لمصلحةها وبخيار المشتري والمترحم ان جهل وان  
 اخرجها من محل آخر لانه وان فعل ذلك فالحاقه لا ينعاب صحى في قدرها فان اجاز المشتري  
 في الباقي لزمه قسطه من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار في زكاة النعم والنفقة والمعشرات  
 لاف زكاة التجارة فلا يمتنع بيع مالها ورهنه لان متعلقها القيمة دون العين وهى لا تقوت  
 بالبيع بخلاف مال وهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت في عينه ومقابل الاظهر  
 بطلانه في الجميع وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعثتك هذا الا قدر  
 الزكاة صح كجزء ما به في بابه لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه كما نقل عن الماوردى  
 والرويان وهو متعين بجهله كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره  
 عنها انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والا فلا في الاظهر ولا يشكل ذلك  
 على ما مر من بطلان البيع في قدرها وان بقى ذلك القدر لان استثناء الشاة التى هى قدر  
 الزكاة دل على انه عينها لها وانما باع ما عداها بخلاف ما مر ومحل ما تقر في غير الثمر  
 الخروص أمأ هو بعد التضمن فيصح بيع جميعه كما أشار اليه المصنف ثم



(قوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادة وجب الصوم وان لم يشرعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على منهج فرع لورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثروا كذا قبله وبعد الشروع فان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته م وان كان رجوعه قبل الحكم ٣١١ وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسما مصحبة فهل تقطر ظاهرا

لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل بيان لاقل ما يثبت به فلا ينافي كونه قد ثبت باكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقه بالاولى (واذا سمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح) لان الشهر يتم بمضى ثلاثين (وان كانت السماء مصحبة) أى لا غيم بها الكمال العدد بحجة شرعية وأشار به الى ان الخلاف في حالي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو ومثله ما لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه ينطرق في أوجه احتماليين ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدي الى ثبوت شؤال بقول واحد وهو ممتنع وردة الاول بان الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كما مر (واذا روى يملزم حكمه البلد القريب) منه قطعا كعدد ادوا الكوفة لانهم ما قبل مدة واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجزا والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثيرا من الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا الصبح والله أعلم) اذا مر الهلال لاتعلق له مسافة القصر ولما روى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيت الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيتاه قلت نعم وراء الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكان رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة فقلت أولئك نفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا تنظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المتبحرين مع عدم اعتبار قوله لم كما مر لانه لا يلزم من عدم اعتبارها في الاصول والامور العامة عدم اعتبارها في التوابع والامور الخاصة ولوشك في اتفاقها فهو كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالرؤية ولم يثبت في حق هؤلاء عدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضاء كما هو ظاهر وقد نبهه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وأفتى به الواقدري رحمه الله تعالى والوجه انما تحديده كما أفتى به أيضا ونبه السبكي أيضا على انها اذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس واطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لومات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالغرب كل وقت ذوال بلده وراث الغربى الشرقى

لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل بيان لاقل ما يثبت به فلا ينافي كونه قد ثبت باكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقه بالاولى (واذا سمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح) لان الشهر يتم بمضى ثلاثين (وان كانت السماء مصحبة) أى لا غيم بها الكمال العدد بحجة شرعية وأشار به الى ان الخلاف في حالي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو ومثله ما لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه ينطرق في أوجه احتماليين ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدي الى ثبوت شؤال بقول واحد وهو ممتنع وردة الاول بان الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كما مر (واذا روى يملزم حكمه البلد القريب) منه قطعا كعدد ادوا الكوفة لانهم ما قبل مدة واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجزا والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثيرا من الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا الصبح والله أعلم) اذا مر الهلال لاتعلق له مسافة القصر ولما روى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيت الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيتاه قلت نعم وراء الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكان رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة فقلت أولئك نفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا تنظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المتبحرين مع عدم اعتبار قوله لم كما مر لانه لا يلزم من عدم اعتبارها في الاصول والامور العامة عدم اعتبارها في التوابع والامور الخاصة ولوشك في اتفاقها فهو كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالرؤية ولم يثبت في حق هؤلاء عدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضاء كما هو ظاهر وقد نبهه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وأفتى به الواقدري رحمه الله تعالى والوجه انما تحديده كما أفتى به أيضا ونبه السبكي أيضا على انها اذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس واطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لومات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالغرب كل وقت ذوال بلده وراث الغربى الشرقى

الموحدة والخصبة وزاى نسبة الى تبريز بلدا ذريجان ا ب للسيوطي (قوله في اقل من اربعة وعشرين فرسخا) وقدره ثلاثة أيام لكن ينق الكلام في مبدأ الثلاثة بأى طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه

(قوله عيدهم) قال سم على منسج فلوا فسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم فيه. له بحيث يبيت النية له فهل يلزمه قضاؤه والكفارة اذا كان الافساد لجماع فيه نظر واصل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة لا بطريق الاصلية عن واجبه. ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر او يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليجروا بقول الاوجه اللزوم لانه صار منهم اه ثم رأيت في ج في أول باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذى الحجة ٣١٢ مانصه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وبجر النحر بالنسبة للبلد الذى

هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد آخر يخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الاوجه لان وجوب موافقة لهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد اشد تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا يلزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لم يمسك قال وقياسه أنه لا يجب فطرته من لزمته فطرته بغروب شمسه وعلى هذا يصح الاحرام فيه اعطاء له حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثانى والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بمجمل المؤدى واما الاحرام فالذى يتجبه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية

اناخر زوال بلده (واذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فسا رايه من بلد الرؤية) من صام به (فالاصح انه يوافقهم) حتما (في الصوم آخر) وان كان قد اتم ثلاثين لانه لا انتقال اليهم صار منهم وروى ان ابن عباس أمر كريب بذلك والثانى يفطر لانه لزمه حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أى الذى لم يرفيه (الى بلاد الرؤية عيدهم) حتما ما مر سواء أصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان ناقصا عندهم أيضا فوقع عيدهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما) ان صام ثمانية وعشرين اذا الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه اذا الشهر يكون كذلك (و) على الاصح (من اصبح بعد افسار سفيته) مثلا (الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح انه يمسك بقية اليوم) حتما ما مر والثانى لا يجب امساكه لعدم ورود أثر فيه وتجزئة اليوم الواحد بما سلك بعضه دون بعض بعيد ورد الراجح الاستبعاد يوم الشك اذا ثبت الهلال فى اثنا عشر فانه يجب امساكه باقية دون قوله ونارزاع فيه السبكي وقته ورأسه بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البالد لئلا يكتفى بالمتنقل اليه لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من صومهم لئلا يخرأ ببداهته يوم ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمن والسلام والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى استأثرت خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وشرتين هلال خير ورشد وثلاثا تأمنت بالذى خالقك ثم الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للاتباع فى كل ذلك

\* (فصل) فى أركان الصوم \* وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مراد به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وأشار الى الاول بقوله (النية شرط للصوم) لخبرائنا الاعمال بالنيات ومحملها القاب فلا تنكفى باللسان قطعا كما لا يشترط التلفظ بها قطعا كما فى الروضة ولو تسحر ليصوم او شرب لدفع العطش عنه نهى ادا أو امتنع من الاكل والشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان نية ان خطر الصوم يباله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم

(الهلال) هو ظاهر اذا رآه فى أول ليلة امالورآه بعدها فالظاهر عدم سنه وان سعى هلالا فيها بان لم تحض ويشترط عليه ثلاث لئلا وان كان عدم رؤيته لضعف بصره وينبغى ان المراد برؤيته العلم به كالاغنى اذا أخبر به والبصير الذى لم يره لما نفع (قوله وشر المحشر) عبارة مختار الصحاح المحشر بكسر الشين موضع الحشر والقياس جواز الفتح أيضا لان فعله جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثانى (قوله ثم الحمد لله) وان يقرأ بعد ذلك تبارك لا ثرفيه ولا انها المنجية الواقعة \* (فصل فى أركان الصوم) \* (قوله وأشار الى الاول) أى الى الركن الاول

(قوله كفصاء) بيان للغير (قوله)  
 لتخلال اليومين) أى كل يومين  
 ولو صرح به كان أولى (قوله من  
 تعبيرة بالشرط) أى فى قوله  
 ويشترط الخ (قوله لبلال ثم تذكر)  
 أى فان لم يتذكر وجب القضاء  
 لان الاصل عدم النية قال حج  
 ولوشك هل وقعت نيته قبل  
 الفجر أو بعده لم يصح لان الاصل  
 عدم وقوعها لبلال اذا الاصل فى  
 كل حادث تقديره باقرب زمن اه  
 رحمه الله وهذه الصورة مغايرة  
 لقول الشارح السابق ويؤخذ  
 من تعبيرة بالشرط أنه لو شك الخ  
 لائن الشك فى تلك وقع مقارنا  
 للنية وما هنا طرأ بعد الفجر وشك  
 فى الوقت الذى نوى فيه (قوله قبل  
 قضاء ذلك اليوم) أى ولو كان  
 التذكر بعده بسنتين (قوله ولو صام  
 ثم شك) هل مثل الصوم بقية  
 خصاله افيه نظروا الظاهر التسوية  
 (قوله بطلت) أى بخلاف الصوم  
 فلا يضر نيته الخروج منه (قوله  
 ولو نوى) محترز قوله التبييت الخ  
 (قوله جنون أو نفاس) أى وزالا  
 قبل الفجر (قوله لضعفها حينئذ)  
 لكن هذا قد يقتضى تأثير النفاس  
 والجنون لما فاتهما النية (قوله  
 انه لا يجب التجديد) وينبغي ان  
 يسن خروج من الخلاف (قوله  
 وان كنت فرضت) أى قد رت  
 (قوله اذا الغداء) بفتح الغين والذال  
 المهملة واما بكم الغين والذال  
 المججمة فاسم لما يؤكل مطلقا

(ويشترط فرضه) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كفى المجموع أو غيره كفصاء أو  
 كفارة أو استسقاء أمر به الامام كما أفتى به المصنف أو نذر (التبييت) للنية وهو ابقاءها  
 لبلال ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول  
 على الفرض بقريته الخبر الا ترى فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع فلا  
 وجهان أو وجههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره  
 ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال  
 انعقاده فلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قوله لم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعا يجوز  
 عن القضاء قطعاً ويصح فلا فى غير رمضان ولا بد من التبييت فى كل ليلة تظاهر الخبر اذ كل  
 يوم عبادة مستقلة لتخلال اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ويؤخذ من  
 تعبيرة بالشرط أنه لو شك عند النية فى انها مقدمة على الفجر أو لا لم يصح صومه وهو كذلك  
 كما صرح به فى المجموع لان الاصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طالع الفجر والاصح  
 اذا الاصل بقاء الليل ولو شك ثم اراهل نوى لبلال ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى  
 صح ايضا اذ هو مما لا ينفى التردد فيه لانه لنية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية  
 بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للاشارة الى أنه  
 لا يشترط تذكرها على النور ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر اخذها  
 من قولهم فى الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا اجزأه بل صرح به فى  
 الروضة فى باب الحيض فى مسئلة التحيرة والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك فى النية بعد  
 الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق فى نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج  
 منها بطلت فى الحال ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجزه لظاهر الخبر السابق  
 (والصحيح انه لا يشترط) فى التبييت (النصف الاخر من الليل) بل يكفى من أوله لا طلاق  
 التبييت فى الخبر ولما فيه من المشقة والثانى يشترط قربه من العبادة (و) الصحيح (انه  
 لا يضر الاكل والجماع) وغيرهما من منافع الصوم (بعدها) أى النية وقبل الفجر اذا انما فى  
 مباح اطلوع الفجر فلو ابطلها لامتنع الى طلوعه وكذا لو حدث بعدها جنون أو نفاس  
 لاردة فيما يظهر كما مال اليه الاذرى ويؤيد قول الزركشى لو نوى رفض النية قبل الفجر  
 وجب تجديدها بخلاف وجهه ان رفض النية ينافي ما ترفيها قبل الفجر لضعفها  
 حينئذ بخلاف نحو الجماع فانه انما ينافى الصوم لا النية والردة منافية للنية فكأن  
 كرفضها (و) الصحيح (انه لا يجب التجديد) لها (اذا نام) بعدها (ثم تبه) لبلال لان النوم  
 غير مناف للصوم والثانى يجب تقريره بالنية من العبادة بقدر الوسع فان استمر النوم الى  
 الفجر لم يضر قطعاً (ويصح النفل بنية قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال  
 لعائشة يوماً هل عندكم من غداء قالت لا قال فانى اذا أصوم ويوما آخر هل عندكم شئ  
 قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت فرضت الصوم واختص بما قبل الزوال لخبر اذا الغداء

بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده ولا در النعمان النهار به  
 غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق (وكذا) تصح نيته (بعده في قول)  
 قياساً على ما قبله نسوية بين اجزاء النهار كما في النية ليلاً (والصحيح اشتراط حصول شرط  
 الصوم في النية (من أقول النهار) بان لا يسبقها مناف بل يجتمع شرائط الصوم من  
 الشخص المحكوم عليه بانه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبعض  
 كما في الركعة بادر النكاح وكوع ولو أصبح ولم ينو صوماً ثم تضرع ولم يبلغ فسبى ما  
 انضمته الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يطل به الصوم ومقابل الاصح  
 لا يشترط ما ذكره قول الشارح وشرط الصوم هذا الامساك عن المنظرات الى آخره  
 فبحسب به توهم شمول كلام المصنف للنية مع انها تقدمت في كلامه فايست مرادها  
 وقوله قبل الزوال أو بعده أى على القول بصحة النية بعده (ويجب) في النية (التعيين  
 في النرض) المنوى رمضان أو نذراً وقضاً أو كفارة وفي نفل له سبب كما يجنبه في المهمات  
 أو مؤقت على ما يجنبه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من  
 شوال ورد بان الصوم في الايام المتأكد صومها منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت  
 أيضاً كصحة المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله  
 لقائل انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة من جهات مختلفة فتوى صوم  
 غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة جازوا ليعين عن قضاء أيهما في الاول ولا نوعه  
 في الباقي لانه كله جنس واحد ولو نوى صوم غدا وهو يفتقره الاثنين فكان الثلاثاء  
 أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد انها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه ولا  
 عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر به الصوم  
 غدا ورمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر به الصوم الحاضرة لانه لم يعين الوقت  
 الذي نوى في ليله ولو نوى صوم غدا يوم الاحد مثلاً وهو غيره فوجهان أو جهه هما كما  
 قاله الاذرى الصلوة من الغلط لا العامد لاعتابه وعليه يحمل اطلاق ابن الصباغ  
 الاجزاء ولا يشكل عليه قول المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فتوى  
 يوم من سنة أخرى غلطاً لم يجز مكن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار لان ذكر  
 الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر معه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عام في ذمته  
 ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفارة نية الصوم  
 الواجب وان لم يكن تعييناً للضرورة مكن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها فانه يصلى  
 الخمس ويجزئه عما عليه لا يقال قياساً على الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام نوى واحداً عن  
 القضاء وآخر من النذر وآخر عن الكفارة لانا نقول لم تشغلها ذمته بالثلاث  
 والاصل بعد الاتيان بصوم يوم نية الصوم الواجب براءة ذمته مما زاد بخلاف من نسي  
 صلاة من الخمس فان ذمته اشغلت بجميعها والاصل بقاء كل منها فان فرض ان ذمته

(قوله اسم لما يؤكل بظاهره وان  
 قل جد الكفر في الايمان التقييد  
 بما يسمى غداً في العرف فلا  
 يثبت بأكل لقمة يسيرة من حلف  
 لا يتعدى ومنه ما اعتد بما  
 يسمونه نظوراً كشرب القهوة  
 وأكل الشربك (قوله ثم تضرع  
 ولم يبلغ أى فان بالغ ووصل  
 الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد  
 وقد يتوقف فيه بانه انما افطر به في  
 الصوم لتولده من مكروه بخلافه  
 هنا فان المبالغة في حقه مندوبة  
 لكونه ليس في صوم فليتنامل  
 (قوله ما لا يطل به الصوم) أى  
 كالأكل مكرهاً اه سم على حج  
 (قوله وفيه نيل له سبب) كصوم  
 الاستسقاء اذ لم يأمر به الامام  
 كصلاته اه حج (قوله ورد) أى  
 اشتراط التعيين في النفل المؤقت  
 (قوله في الاول) أى قضاء رمضانين

ما لولم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أبضا والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به اذ لم ينشأ  
 عما أتى به من الجزم حقيقة (الاذا اعتقد) أي ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد  
 أو امرأة) أو فاسق (أو صبيان رشدا) أي مختبرين بالصدق اذ غلبة الظن هنا كالمحققين كما  
 في أوقات الصلوات فتصح النية المبنيه عليه حتى لو تبين ليلا كون غدا من رمضان لم يحتج  
 الى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر في المجموع وغيره واعتقه السبكي وغيره لو أخبره  
 بالرؤية من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مرأى ونوى صوم رمضان فبان  
 منه أجره لأنه نواه بظن ومصادفه فاشبهه اليقينة نعم لو قال مع الاخبار المار صوم غدا عن  
 رمضان ان كان منه والافتطوع فبان منه صح كما اعتقه الاسنوي والوالد رحمه الله  
 تعالى خلافا لابن المقرئ لان النية معني قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وان لم يذكره وقصده  
 للصوم انما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم وذكرك  
 الزركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الامام عن طوائف وكلامه مصرح به ولا نقل  
 يعارضه الادعاء انه ظاهر النص وليس كما قال وسبأ في الفرق بين هذا وبين يوم الشك  
 قال في المجموع ولو قال له ليله الثلاثين من شعبان اصوم غدا ان كان منه والافن  
 رمضان ولم يكن ثم اماره فبان من شعبان صح صومه فلا ان الاصل بقاؤه مصرح به  
 المتولى وغيره أي وهو ممن يحل له صومه وان بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نفلا  
 (ولو نوى ليله الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجره ان كان منه) عملا  
 بالاستصحاب ولان تعاقب النية مضر ما لم يكن قصريا بما يقتضي الحال واستند الى اصل  
 وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لتردد ديني بعد حكمه وبذلك  
 علم رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوى من جعل حكمه مفيدا للجزم  
 (ولو اشتباه رمضان على محبوب أو أسير أو نحوهما) صام وجوبا (شهر بالاجتهاد) كما في  
 اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بامارة كخريف أو حر أو برد فلو صام بغير اجتهاد  
 فوافق رمضان لم يحزه لتردده في النية فلو اجتهد وتخبر فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في  
 المجموع وانما لم يلزمه ويقضى كالتخبر في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف  
 القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وبجز عن شرطها فاهرب بالصلاة على حسب الامكان  
 لحرمه وقتها ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه  
 كما في المجموع فلو ظهر له أنه كان بصوم الليل وبفطار النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن  
 الاصحاب (فان وافق) صومه بالاجتهاد رمضان وقع ادائه وان نواه قضاءه لم يذره بنفسه  
 خروجه كما قاله الرويانى او (مابعد رمضان اجراه) جزما وان نوى الاداء كما في الصلاة  
 (وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت والثاني ادائه لان العذر قد يجعل غير الوقت  
 وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلونقص) الشهر الذى صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا  
 ولا ذالحجة (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) لانه ثبت في ذمته كما افلوا انعكس الحال

(قوله المبني عليه) أي على غلبة  
 الظن (قوله وهو ممن يحل له  
 صومه) أي بان وافق عادة  
 (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم  
 في قوله كالتردد في القلب لكنه  
 سبق هنا لعدم ضرر التردد مع  
 الظن المستند الى برهنة وهنا  
 بيان الحكم قصدا

(قوله لتكنه منه في وقته) أى ويقع ما فعله ولا تغلام طاعة إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذاً مما تقدم عن البارزى في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد به بكونه عن هذه السنة والأفلا يقع عن الفرض الآخر قياساً على ما تقدم له في الصلاة (قوله فصام شهراً) الأولى أو صام شهراً الخ (قوله فأتى به في رمضان) أى فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل غيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نفل) أى والآخر عن فرض \* (فصل في شروط الصوم) \* (قوله من حيث الفعل) أى لمن حيث الفاعل والوقت (قوله الامساك) تقدم ٣١٧ للشارح ان هذان ركنان ولكن عبر عنه

المصنف بالشرط فلا تنافي بين جعله شرطاً من حيث الفعل هنا وجعله اياه ركناً فيما مر وقال حج والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاحى والالم يق للصوم حقيقة اذهى النية والامساك وقبه أيضاً وبشروط هنا كونه واضحاً فلا ينطربه خنثى الا ان وجب عليه الغسل بأن يتقن كونه واطناً أو موطواً (قوله واقوله تعالى) عطف على قوله بالاجماع (قوله أحل لكم ليلة الصيام) أى فدل بفهمه على حرمة نهارا والاصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الاجماع على الآية لانه أصرح في المراد (قوله والاستقامة) ينبغى ان من الاستقامة ما لو أخرج ذبا به دخلت الى جوفه وانه لو تضرر يبقاها أخرجها وأقار كمالوا كل لمرض أو جوع مضر مر اه سم على شرح البهجة وينبغى انه لو شك هل وصلت في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها عامدا عالماً بضر بل قد يقال بوجوب الانراج في هذه اذا خشي نزولها

فكان ماصامه تاماً ورمضان ناقصاً وقلنا انه قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذى صامه ورمضان تامين أو ناقصين اجزاء بلا خلاف وان وافق صومه شوا الا فالصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملاً وثمانية وعشرون ان كان ناقصاً ولو وافق ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملاً وخمسة وعشرون ان كان ناقصاً (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعدتين الحال (لزمه صومه) قطعاً لتكنه منه في وقته (والا) أى وان لم يدرك رمضان بأن لم يتبين له الحال الا بعده وفى اثنا عشر (فالجديد وجوب القضاء) لما فاتته لاتبانه بالعبادة قبل وقتها فلا يجوز به كما في الصلاة والتقديم لا يجب العذر وافهم كلامه عدم لزوم شئ له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك اذا ظاهر صحة الاجتهاد ولو تجرى شهر رنذر فصام شهر اقصاء فوافق رمضان لم يسقط شئ منهما كما سرح به ابن المقرئ لانه لم ينو الا الذرور ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صرم قضاء فأتى به في رمضان ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم انه لم ينو في أحدهما ولم يدركه الفرض أو النفل لزمت إعادة الفرض (ولو نوت الحائض) أو النفساء (صوم غد قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (للاصح) صومها به نية (ان تم) لها (في الليل اكثر الحيض) أو النفاس وان لم تكن عادتها انقطاع بان نهارها كله طهر وكلامه يوهم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وانما هو تصور لانه متى تم في الليل اكثر الحيض صحت النية وان لم ينقطع الدم لان الزائد على الاكثر استحضاض وانما ذكره لاجل المسئلة الآتية (وكذا) ان تم لها (قدرا العادة) من الحيض أو النفاس لئلا فيصح أيضاً به هذه النية (في الاصح) لان الظاهر استقرار العادة سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس انساقها بخلاف ما اذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض أو النفاس لئلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت انساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها لئلا لانها لم تجز ولم يثبت على أصل ولا أمارة ومقابل الاصح بقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة ثم اشار للركن الثانى معبراً عنه بالشرط كما مر فقال

\* (فصل في شروط الصوم) أى شرط صحته من حيث الفعل (الامساك عن الجماع) وان لم ينزل بالاجماع واقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (والاستقامة) نهي عن استقامة فيقض ومحلها اذا كان من عامد عالم محتار كما في الجماع فلو

للباطن كالنكاح الآتية \* (فرع) \* لو شرب خراً بالليل وأصبح صائماً فرضاً فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذى يظهر من مر انه راعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير أصام اه شرح العليق وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وان جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حج (قوله ومحل) أى ما ذكر من الجماع والاستقامة (قوله محتار كما في الجماع) ظاهر انه لا فطر بالجماع مع الاكراه

وان كان الاكراه على الزنا لا يساح بالاكراه فليتم اهل الامر كذلك وفي شرح الروض تعليل أي حيث قال ولان  
أكله ووطأه ليس منهياعنه ما يقتضي ان الامر ليس كذلك أي فينظر به وسبأني ما يوافقه فليراجع وليحذر اه سم على  
منهج (قوله اقرب عهده) وهذا القيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المغترة للجهل وقوله عن العلماء أي بهذه الاحكام الخاصة  
وان لم يحسوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن علمي ذلك (قوله أو كان ناسيا) أي أو غلبه التي كما يأتي (قوله ومال في  
البحر الى عذر الجاهل) ضعيف وقوله مطلقا أي قرب عهده بالاسلام أو لانشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم (قوله من باطنه) في  
بعض النسخ والاولى اسقاطها ليوافق ٤١٨ قوله سواء أقعها من الخ الا ان يقال أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن

فيما يأتي نحو الصدر (قوله وعما  
لوا بطلعها بعد خروجها) أي أو  
ابتلعها وهي في الباطن وان قدر  
على قلعها أخذ ما يأتي (قوله  
للاظهار) وهل يلزمه تطهير  
ما وصلت اليه من حد الظاهر  
حيث حكمنا بنجاستها اربع في عنه  
فيه نظرا ولا بعد العنوم راه سم  
على حج وعليه لو كان في الصلاة  
وحصل لذلك لم تبطل به صلته  
وله صومه اذا ابتلع ريقه ولو قيل  
بعدم العنوف في هذه الحالة لم يكن  
بعيدا لان هذه حصولها نادر  
وهي شبيهة بالقي وهو لا يعنى عن  
شي منه اللهم الا أن يقال ان  
كلامه سفروض فيما لو ابتلى بذلك  
كدمي اللثة اذا ابتلى به (قوله الا  
بظهور حرفين) أي أو أكثر (قوله  
بل يتعين) أي القلع (قوله  
لمصلحتهم) أي مصلحة الصوم  
والصلاة (قوله عند المصنف)  
معتد (قوله أخص منه) أي هو  
بعضه عند اللغويين وليس أخص  
بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئيا من جزئيات مطلق الحلق وانما هو جزء منه (قوله من حروف  
الحلق) قال في شرح الهجاء الكبير والمجته تخرج مما قبل الغلصة اه قال في المصباح الغلصة رأس الحلقوم وهو  
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم اه وقال في القاموس الغلصة اللحم بين الرأس والعنق أو الهجرة على ملقي اللهاة  
والمرى أو رأس الحلقوم بشوارب وحرقة أو اصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل الفم) أي الى ما وراء مخارج  
الحاء المهملة ودخل الالف الى ما وراء الخباشيم

جهل تحريمه اقرب عهده بالاسلام أو نشأه بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم ينظر  
ومال في البحر الى عذر الجاهل مطلقا والاصح خلافه (والصحيح أنه لو تيقن انه لم يرجع شيء  
الى جوفه) الاستقاة كأن تشبأ منكوسا (بطل) صومه بناء على انها مقطرة لعينها لا لعود  
شيء ووجهه مقابلة البناء على أن المقطر رجوع شيء مما خرج وان قل (ولو غلبه التي فلا  
بأس) أي لم يضرب لمضرب من ذرعه التي أي غلب عليه وهو صائم فليس عليه قضاء (وكذا  
لو اقتلع فخامة وانقطعا) أي رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) سواء أطلعها من دماغه أم  
من باطنه لم تكرر الحاجة اليه فرخص فيه والثاني ينظر به كالاستقاة واحترز بقوله اقتلع  
عمالوا لنظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جزما وبلفظها عمالوا بقيت في محلها  
فلا ينظر جزما وعمالوا بطلعها بعد دخولها للظاهر فيفطر جزما (فلوزنات من دماغه  
وحصلت في حد الظاهر من الفم) بان انصبت من دماغه في اللثة النافذة منه الى أقصى  
الفم فوق الحلقوم (فليقطعها من مجراها وليعجزها) ان أمكن حتى لا يصل شيء الى الباطن  
فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يتقدر على مجبها الا بظهور حرفين لم تبطل صلته بل يتعين  
مراجعة لمصلحتهم كما يتنوخ لتعذر القراءة الواجبة كذا أتق به الواو لدرجته الله تعالى (فان  
تركها مع القدرة) على ذلك (فوصات الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر  
فلو لم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بان  
كانت في حد الباطن وهو مخرج الهاء حمزة والهاء أو حصت في الظاهر ولم يتقدر على قلعها  
ومجبها لم يضرب ومعنى الحلق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية اذا المعجمة والمهملة  
من حروف الحلق عندهم وان كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفم  
والانف الى منتهى الغلصة والخطب ثم له حكم الظاهر في الافطار باستخراج التي اليه  
وابتلاع الخامة منه وعدمه بدخول شيء فيه وان أمسكه واذا تجسس وجب غسله وله حكم  
الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الخشب وفارق  
وجوب غسل النجاسة عنه بان تجسس البدن أندر من الخامة فمضيق فيه دونها (و) الامساك

بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئيا من جزئيات مطلق الحلق وانما هو جزء منه (قوله من حروف  
الحلق) قال في شرح الهجاء الكبير والمجته تخرج مما قبل الغلصة اه قال في المصباح الغلصة رأس الحلقوم وهو  
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم اه وقال في القاموس الغلصة اللحم بين الرأس والعنق أو الهجرة على ملقي اللهاة  
والمرى أو رأس الحلقوم بشوارب وحرقة أو اصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل الفم) أي الى ما وراء مخارج  
الحاء المهملة ودخل الالف الى ما وراء الخباشيم



أقوله عن وصول العين) \* (قائدة) قال شيخنا العلامة الشوبري أن محل الافطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها فإن كانت العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاتحاف قال مانصه واختصوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم يفطرنى ويسقيني قيل هو على حقيقة وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة في لما إلى صيامه إلى أن قال وليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى من حمل لفظ أظن على المجاز وعلى الترتل فلا يضر شئ من ذلك لأن ما يؤتى به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع أن استعمال أواني الذهب والفضة ٣١٩ حرام ومن ثم قال ابن المنير إني من

المالكية الذي يفطر شرعا إنما هو النعمان المعتاد وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحرفه (قوله أي الأصل ذلك) أي فلا ترد الاستثناء \* (قائدة) لا يضر بلع ريقه اثر ماء الخضعة وإن أمكنه مجعه لعسر التهرز عنه اه ابن عبيد الحق (قوله أو غرز فيه حديد) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين وذخت آلة الفصد إلى باطنها (قوله والأمعاء) أي والوصول إلى الأمعاء وإن لم يصل إلى باطنها على ما يأتي في قوله وإن لم يصل باطن الأمعاء والأمعاء جمع معي كرضي قال في المصباح المعاصي المصرا وقصره أشهر من المد

(عن وصول العين) وإن قلت كسمه أو لم تؤكل لخصاصة (إلى ما يسمى جوفاً) مع العمدة والعلم بالتحريم والاختيار إجماعاً في الأكل والشرب وما صح من خبر وبالغ في الخضعة والاستنشااق الآن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس إنما الفطر مما دخل وليس مما خرج أي الأصل ذلك وخرج بالعين الأثر كالريح بالشم وبرودة الماء وحرارته بالشم وبالجوف ما لو دأى جرحه على لحم الساق أو أخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديد فانه لا يفطر لا تنفاه الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت لنته فبصق حتى ريقه ثم ابتلعه حيث يفطر في الأصح مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه أي الجوف (قوة تحمیل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المجتمين أو الدواء بالمد إذا لم يتحمله لا تنفذ النفس به ولا ينفع به البدن فاشبهه الواصل إلى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء) أي المصارين (والثمانية) بالثنية جمع البول (مقطر بالاسعاط) راجع للدماغ (أو الأكل) راجع للبطن (أو الحقة) أي الاحتقان راجع للأمعاء والثمانية في كلامه أف نشمر مرتب وأنما توتر حقة الصبي باللبن تجرعي لان المقصود من الارضاع اثبات اللحم وذلك منقود في الجنة والافطارية تعلق بالوصول إلى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جائفة) يرجع للبطن أيضاً (ومأمومة) يرجع للرأس (ومحورها) لانه جوف محمل وقوله باطن الدماغ مثال لا قيد فلو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرافي عن الامام وأقره ومثل ذلك الأمعاء فلو وضع على جائفة يطنه دواء فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء كما جزم به في الروضة ويمكن دفع ذلك بأن يقال إنما قيد بالباطن لانه الذي يأتي على الوجهين (والتقطير في باطن الأذن) وإن لم يصل إلى الدماغ (والبطن) (الاحليل) وهو مخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وإن لم يصل إلى المثانة ولم يجاوز الحشفة أو الحيلة

وجعه أمعاء مثل عنب واعناب وجمع الممدود أمعية مثل حار واجرة وقال في مصر المصير المعاصي والجمع مصران مثل رغيف ورغفان ثم المصارين جمع الجمع اه وعلمه فالعيا يطلق عليه مصيرو الأمعاء مصران بالضم (قوله أي الاحتقان) فسر بذلك لان الحقنة اسم للدواء نفسه (قوله والتقطير في باطن الأذن) قال في شرح البهجة لانه نافذ إلى داخل تحف الرأس وهو جوف اه وقوله إلى الدماغ قال في القاموس الدماغ ككتاب مخ الرأس أوام الهام أوام الرأس أوام الدماغ جليلة رقيقة كخريطة هوفها اه وقال أيضاً القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى تحفا حتى يبين أو ينكسر منه شئ اه (قوله واللبن من الثدي) أي لان الثدي يطلق عليه الاحليل لغته وعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي

(قوله والخلق) قال في المختار والخلق الخلق (قوله دبره) أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة (قوله ولولا ابتلع لبالا) (الح) وبحت أنه لا يلحق به نزع قطنه من باطن أحملته أدخلها لبلا ٣٥ حج ويفهمه قول المصنف فيها وعن وصول عين فأنه يقيد ان الخروج من الجوف لا يفطر إلا التي هو ما في معناه (قوله ان ينزعه آخر وهو غافل) أي فلا يكون هو سببا في نزعها فلو امر غيره بقاعة فقلعه منه بعد غفلة بطل صومه (قوله من طعمه بغير اذنه) أي حيث لا يفطر بذلك قال حج اذا فعل له وانما نزلوا تمكركم الحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله لانه في يده امانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الايمان انه لو حلف ليا كان ذا الطعام غدا فالتفقه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حنث الا أن يجاب بان الملاحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته بطلان عليه عرفا أنه قوته ٣٢٠ وهنات اعطى منظر وهو لا يصدق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه وفيما امر بها اذا جرت

(منظر في الاصح) لما مر من أن المدار على مسمى الجوف والثاني لاعتبار بالاحالة والخلق ملحق بالجوف على الاصح وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف اصبعه دبره أفطر ومثله فرج الانثى ولو طعن نفسه أو طعمه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحملته أو أذنه عودا أو نحو ذلك فوصل الى الباطن أفطر ولولا ابتلع لبلا طرف خيط وأصبح صائما فان ابتلعه أو نزعه أفطر وان تركه لم تصح صلاته فطر بقره في صحتهم ما ان ينزعه منه آخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع أفطر اذا التزم موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعمه بغير اذنه وتمكن من منعه قال الزركشي وقد لا يطاع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطر بقره ان يجبره الحاكم على نزع ولا يفطر لانه كالملك وما قاله من انه لو قبل انه لا يفطر بالنزع باختياره لم يعد تنزيلا لاجباب الشرع منزلة الا كراه كماله لم يبطؤها في هذه الليلة فوجب دها حائضا لا يحنث بترك الوطء مردود بمنع القياس اذا الحية ض لا مندوحة له الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره حيث لم يتفق شي مما ذكره كيجب عليه نزعها أو ابتلاعها محافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم اقتصار تاركها ادونه ولهذا لا تترك الصلاة بالعدر بخلافه قال ابن العماد هذا كما ان لم يأت له قطع الخيط من حد الظاهر من القم فان تاق وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن واخراج ما في حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي له ان يتلعه ولا يخرجها لئلا يؤدي الى تنجس فيه (وشرب الواصل كونه في منفذ) بفتح الناء كما ضبطه المصنف كما دخل والمخرج (مفتوح) فلا يضر وصول الدهن الى الجوف (بشرب المسام) وهي ثقب البدن (ولا) يضر (الا كتحال وان وجد طعمه) أي السكحل (بحاقته) كما لا يضر الانغماس في الماء وان وجد أثره ياطنه لانه صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالانثى وهو صائم فلا يكره الا كتحال له

التخامة بنفسها مع القدرة على مجها الا ان يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب اسكت شي بخلاف نزول التخامة وايضا فن شأن دفع الطاء عن أن يترتب عليه هلاك او نحو ذلك فلم يكلف الدفع وان قدر بخلاف ما عداه فينبغي ان يكون قدرته على دفعه كنهله كما يشهد له مسئلة التخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير بالملك (قوله لانه كالملك) ظاهره وان ذهب الى الحاكم واخبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكم بالملك عليه وعلى هذا فهل الذهاب للمعاصي واجب عليه اولافيه نظر والظاهر عدم الوجوب لان الحاكم قد لا يساعده (قوله محافظة على الصلاة) وقضيته انه يبطل صومه بقلعه او ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فوري او لا وقضية قولهم ان

من فاته صوم بعذر لا يجب قضاؤه فورا ان القضاء هنا على التراخي اذا قلنا به (قوله كما ضبطه المصنف) والمسام قال في المصباح نوافذ الانسان كل شي يوصل الى النفس فرحا أو ترحا كالاذنين واحدها نوافذ والفقهاء يقولون نافذ وهو غير ممنوع قياسا فان المنفذ مثل مسجد موضع نفوذ الشيء اه وضبطه في شرح البهجة الكبير بفتح الفاء أيضا ولم يعزه وعليه فان كان ما في المصباح من قوله مثل مسجد بفتح الجيم وافق ما هنا وان كان بكسر هاء خالفه فليراجع وفي القاموس والمسجد كسكن الجهة والآداب السبعة مساجد والمسجد معروف وفتح (قوله فلا يكره الا كتحال) اي كتحال له اي كتحال في كافي الحلية وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف ما لا فيه اه حج أقول قوة الخلاف لاتناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف لان عدم المراعاة خلاف الاولى

(قوله لما فيه من المشقة) قضيته انه لا فرق في غبار الطريق بين الطاهر والنجس وهو المعتمد م م خلافا للحج والزيادة حيث قيداه بالطاهر وعما ر سم على البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الواجهة اشتراط طهارته فان كان نجسا أفطر م م ا وهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لغلط أمر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر وعما ر سم على حج نصها قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس اعتمد م م وقوله وفيه نظرية أمر ان الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره م م والثاني انه هل يجب غسل القدم منه - سينفذ فوراً أو يعني عنه فيه نظراً وقد جزم بعضهم أي الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فوراً فليراجع فان كان منقولا فذلك والا فلا يعد العفو نعم ان تعمد فتح فاه يدخل في العفو على هذا نظر وقضيته انه لا فرق بين الطاهر والنجس الخ والواجهة الفطر في النجس أقول هذا يعارض اعتماد م م فيما نقله عنه قريبا انه لا فرق تأمل ويؤيده انه لو دميت لثنته وبصق حتى صفي ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يترك ٥١ ٣٢١ وقوله والا فلا يعد العفو أقول

الواجهة وجوب الغسل وان لم يكن منقولا اذ لا يلزم بين عدم الفطر وجوب الغسل وقوله أقول هذا يعارض الخ أقول لامعارضه لان ما تقدم مفروض فيها اذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيما لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيمض (قوله حتى دخل جوفه لم يقطر) قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكر عن والد الشارح وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة (قوله عدم الفرق) أي بين القليل والكثير (قوله ولو فعل مثل ذلك) أي لو فتح فاه عمدا (قوله وفيه) أي الانوار (قوله ويؤخذ منه) في أخذ هذا مما مر نظر لانه قيد عدم القطر ثم بوصول الريح بالشم وما هنا

والمسام جمع سم بتثنية السين وافتح أفصح قال الجوهرى ومسام الجسد ثقبه (وكونه) أي الواصل (بصدف لو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريبه الدقيق لم يقطر) وان أمكنه اجتناب ذلك باطباق القدم أو غيره لما فيه من المشقة الشديدة بل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يقطر أيضا لانه مفقوع جنسه وشبهه الشيطان بالخلاف في العفو عن دم البراغيث المتقولة عمدا وقضيته تصحيح ان محل عدم الافطار به أي عند التعمد اذا كان قليلا ولو كان ظاهرا كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سدد فاه لم يدخل أفطر أقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطروا بوجه بأن ما مر انما عني عنه لعسر تحنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا أي تعرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسيا لم يقطر ويؤيده قول الدارمي لو كان بفيه أو أنفه ماء فحصل له بخور عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد له ماء لم يقطر ولا ينافيه ما يأتي من القطر بسبق الماء الذي وضعه في فيه لان العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرأحة وبه صرح في الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يقطر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقرأه اليست عينا أي عرفا اذ المداد هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاسرار الا ترى أن ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لاهنا وقد علم من ذلك ان فرض المسئلة انه لم يعلم انفصال عين هنا ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يقطر وكذا ان أعادها على الاصح لا يضطراره اليه كما لا يطل طهر المستحاضة بخروج

٤١ به الى ليس بالشم لكنه لم يستند هنا مجرد الاخذ بنقله عن البرماوى كما يأتي (قوله لما تقر) يؤخذ منه ان شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يقطر لما ذكره من ان المدار على العرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كما ان الدخان المختلط بالبخور لا يسمى ولا ينافيه عداهم الدخان عينا في باب النجاسة لما أشار اليه من اختلاف الملاحظين وقد نقل عن شيخنا الزياى انه كان يفتي بذلك أولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة مما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجرد من اثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يقطر وناقش في ذلك بعض تلامذته أيضا بأن ما في القصبة انما هو من الرماد الذي يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل الى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح هنا وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى انه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر (قوله وكذا ان أعادها) أي وان توقفت أعادتها على دخول شيء من أصبعه

(قوله بعد انفصاله) أى فانه لا يضر لكثرة ابتلاعه به (قوله فانه يفطر جرما) قال حج وما جاء انه عليه الصلاة والسلام كان يص  
لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعلمة محتملة أن يصمه ثم يجهه أو يصمه ولا ريب به (قوله فيما يظهر من اطلاقهم) أقول أى فائدة  
للمبالغة في قوله ولو بلون أو رشح مع قوله ان انفصلت اه سم على حج (قوله ان انفصلت عين منه) أفهم انه لا يضر ابتلاعه متغيرا  
بلون أو رشح حيث لم يعلم انفصال عين ٣٢٢ من نحو الصبيغ لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما انفصل

من الريق المتصل بالخيوط وعليه  
ففى ظهر فيه تغيير من وان لم يعلم  
انفصال شئ من الصبيغ لكنه  
حينئذ قد يتوقف فيه بالنسبة  
للريح (قوله ولم يغسل فيه حتى  
أصبح أفطر) أى وان كان خطا  
كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما فى  
الدميرى عن الفارقى مر اه سم  
على حج (قوله ولو أخرج اللسان)  
هذا علم من قوله أولا لا على اللسان  
فهو تصریح بالانه يوم (قوله  
وابتاع ما عليه) بقى ما لو أخرج  
لسانه وعليه نحو نصف فضة  
وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده  
الى فيه فهل يفطر أولا لانه لم يفارق  
معدنه فيه نظر والاقرب الثانى  
ونقل بالدرس عن شيخنا الزياى  
ما وافق ما قلناه فله الحمد لكن  
قول الشارح على اللسان قد  
يقضى خلافا لانه ما على ظاهر  
النصف ليس على اللسان فى  
الحقيقة (قوله من داخل الفم)  
أى بالنسبة له وغيره فيما يظهر فلا  
يحرم على غيره مص لسان حاملته  
مثلا (قوله بخلاق حالة المبالغة)  
قال حج ويظهر من بطها بأن  
علائقه أو أنفه ماء بحيث يسبق  
غالبها الى الجوف وكتب عليه سم

الدم ذكره البغوى والخوارزمى ويوجه أيضا بأنه كالريق اذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم  
على اللسان وبه يفارق ما لو أكل جوعا وجمع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعه النظم  
الآية أولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذبابة وأسرع دخولا منها مع ان جمع  
الذباب مع كبر جرمة وتدرج دخوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى  
فأفرد البعوض وجمع الذباب أفهم الاقل من الثانى بالاولى (ولا يفطر يلع ريقه) الصرف  
(من معدنه) أى شمله وهو الفم جميعه سواء فى ذلك ما ينبع لتأمين مأكول أو ترطيب لسان  
أو تسهيل نطق أو غير ذلك لعسر التحرز عنه واحتراز بريقه عما لو مص ريق غيره وبلعه فنه  
يفطر جرما (فلو خرج عن الفم) ولو الى ظاهر الشفة لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه  
أو غيره (وابتلعه أو بل خطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتد عند التتلى (وعليه رطوبة  
تنصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كن قتل خطا مصبوغا تغييره ريقه  
أى ولو بلون أو رشح فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه اسم له التحرز عن ذلك  
ومثله كما فى الاثوار ما لو استأنه وقد غسل السواله وبقيت فيه رطوبة تنصل وابتلعها  
وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما يتصل لقلته أو عصره أو لحفافه فانه لا يضر  
(أو متنجسا) كن دميت لنته أو كل شئ نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) فى المسائل  
الاربعة لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس  
منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتاع ما عليه لم ينظر لان اللسان كيف تغلب  
معدود من داخل الفم فلم يشارف ما عليه معدنه ولو عمت بالوى شخص يدعى لنته بحيث  
يجرى دائما أو غالبا مع عيشق الاحتراز عنه ويكفى بصفته ويعفى عن أثره ولا سميل الى  
تكليفه غسله جميعه ثم اراه اذا فرض أنه يجرى دائما أو يترشح وربما اذا غسله زاد جريانه  
كذا قاله الاذرى وهو فوقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر فى الاصح) كابتلاعه  
متفرقا من معدنه والثانى ينظر لثقل الاحتراز عنه وسواء أجمع به شئ كالهلال ام لا واحتراز  
بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق الى  
جوفه) المعروف او دماغه (فالذهب أنه ان بالغ) فى ذلك (أفطر) لان الصائم منى عنها  
كما مر فى الوضوء (والافلا) ينظر لانه لو لم يمتد منه ما مور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة  
لما مر وبخلاف سبق ما ثم ما غير المشروعين كأن جعل الماء فى فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف  
سبق ماء غسل التبريد والمرة الرابعة من المضضة أو الاستنشاق لانه غير مأور بذلك بل منى

قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائقه أو أنفه كما ذكر (قوله لا يفرض) الظاهر ان المراد عنه  
ان لا يكون مأورا به بدليل ما ذكره فى سبق ماء التبريد من الضرر لمجرد كونه غير مأور به (قوله والمرة الرابعة) أى يقينا بخلاف  
ما لو شك هل أتى بابتنتين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه أنه لا يضر دخول ما ثمها سم على بجمعة (قوله لانه غير مأور بذلك) قضيته =

= تخصيص الغرض المسوغ لوضعه في فيه بحيث يمنع من الافطار بالمأمور به وعليه فلا تأمل. معنى الغرض فيما نقله عن الانوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً أي لغرض بقرينة ما يأتي ثم رأيت سم على حج مأمور به لوضعه لتحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغي أن من التحوم والوضع الخبز في فيه لضعفه لتحو الطفل حيث احتاج اليه أو وضع شيئاً في فيه لاداءة اسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أولاد غثيان خيف منه القى \* (فرع) \* أكل أو شرب لبلا كثيراً وعلم من عادته انه اذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمنع عليه كثرة ٣٢٣ ماذا لو هل اذا خالف وخرج منه

يفطر أم لا فيه نظر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك لبلا واذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فيه ولا يفطر وان تكرره ذلك مراهرا كن ذرعه القى ويؤيده ما ذكره الشارح في قوله وهل يجب عليه الخلال لبلا الخ (قوله) وينبغي كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التصر عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحسالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسببه من غسل نجاسة بفيه وان بالغ فيها وقيل يفطر مطلقاً لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقاً لان وصوله بغير اختياره واصل الخلاف نصان مطابقان بالافطار وعدمه فمنهم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فتقبل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ افطر قطعاً ولو كان ناسب الصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين اسنانه بخفى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان يحجز عن تمييزه ومجه) لم يذره بخلاف ما اذا لم يحجز ووصل الى جوفه في فطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلال لبلا اذا علم بقايا بين اسنانه بخفى به ريقه فمراهرا ولا يمكنه التمييز والمج الاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه انما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تفهيم ذلك عليه لكن ينبغي ان يتأكد له ذلك لبلا وأشار الاذرى الى ان محل ايجابه عندهم يقول بالفطر مما تعدر تمييزه ومجه وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى بان مراده بالبحجز عن التمييز والمج في حالة صيرورته وان قدر على اخراجه من بين اسنانه فلم يفعل (ولو اوجره كرهه لم يفطر) لاتناء الفعل والتصد منه والايجار صب الماء في حلقه وحكم سائر المنفطرات حكم الايجار ولو اغشى عليه فأوجر معالجته لم ينطر في الاصح ولو صب في حلقه وهو نائم فكألو او جر قاله في الكافي (فان اكره حتى اكل) أو شرب (افطر في الاظهر) لانه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فافطر به كألو اكل لدفع المرض او الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم) كما في الحديث ولان اكله ليس منه ما عنه فاشبهه الناسى بل اولى لانه لم يخاطب بالاكل ونحوه

عن في الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حوض او نفاس او جنباً او من غسل مسنون فلا يفطر به كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوه فسبق الماء الى جوفه منهما لا يفطر ولا ينظر الى امكان امالة الراس بحيث لا يدخل شيء الى جوفه وينبغي كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التصر عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحسالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسببه من غسل نجاسة بفيه وان بالغ فيها وقيل يفطر مطلقاً لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقاً لان وصوله بغير اختياره واصل الخلاف نصان مطابقان بالافطار وعدمه فمنهم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فتقبل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ افطر قطعاً ولو كان ناسب الصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين اسنانه بخفى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان يحجز عن تمييزه ومجه) لم يذره بخلاف ما اذا لم يحجز ووصل الى جوفه في فطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلال لبلا اذا علم بقايا بين اسنانه بخفى به ريقه فمراهرا ولا يمكنه التمييز والمج الاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه انما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تفهيم ذلك عليه لكن ينبغي ان يتأكد له ذلك لبلا وأشار الاذرى الى ان محل ايجابه عندهم يقول بالفطر مما تعدر تمييزه ومجه وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى بان مراده بالبحجز عن التمييز والمج في حالة صيرورته وان قدر على اخراجه من بين اسنانه فلم يفعل (ولو اوجره كرهه لم يفطر) لاتناء الفعل والتصد منه والايجار صب الماء في حلقه وحكم سائر المنفطرات حكم الايجار ولو اغشى عليه فأوجر معالجته لم ينطر في الاصح ولو صب في حلقه وهو نائم فكألو او جر قاله في الكافي (فان اكره حتى اكل) أو شرب (افطر في الاظهر) لانه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فافطر به كألو اكل لدفع المرض او الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم) كما في الحديث ولان اكله ليس منه ما عنه فاشبهه الناسى بل اولى لانه لم يخاطب بالاكل ونحوه

أي جريانه اهـ سم على حج (قوله فأوجر معالجته) أي لمعالج ما يصل الى جوفه من الدواء (قوله لدفع الضرر عن نفسه) هو ظاهر ان اكره على اكل معين فان اكره على اكل أحد عيين كان قهراً له ان لم تأكل من هذا فقلت لك أو ان لم تأكل من هذا فقلت لك وعلم أنه ان امتنع من الاكل فله فاكل من أحدهما فهل يفطر قياساً على ما لو قيل له طاق احدي زوجتيك فطلق أحدهما حيث وقع عليه الطلاق لان فيه اختياراً للمافة له أولاً لا يفطر بذلك فيه نظر والقرب الاقول للعلة المذكورة وليس مثل ذلك ما لو اكره على أكلهما معا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لانه ليس له طريق الا ذلك (قوله قلت الاظهر لا يفطر) أي وان اكل ذلك بشهوة بما يظهر

(قوله لدره الضرر) هذا التعليل مبني على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي آخر في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الاكل لدفع الجوع) اي حيث يفطر به وقوله قادح في اختياره أي فان المكروه يفعل لادراكه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجماع فان جوعه يحمله على اختياره الاكل (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد (قوله غير صحيح) أي فيفطر بيلعه الذهب (قوله والكثير كذلك) قال ج وهو مردود بانهم عدوا الثلاث ثلثات والاربع في الصلاة من القليل (قوله وفارق الصلاة) أي حيث تبطل بالكثير ناسيا دون القليل ٣٢٤ (قوله والجماع كالاكل) لو أكره على الزنا فينبغي ان يفطر به تنقيرا عنه قال ابن قاسم

وفي شرح الروض ما يدل عليه  
 اه كذا رأيت به ما مش بخط بعض  
 الفضلاء أي لان الاكرام على الزنا  
 لا يبيح به بخلافه على الاكل  
 ونحوه ثم رأيت به في الشيخ عميرة  
 (قوله في انه لا يفطر بالنسيان)  
 أي ولا بالاكرام عليه أيضا (قوله  
 فينظر به) ظاهره سواء كان  
 بجائز أم لا وهو ظاهر لانه بقصد  
 اخراجه شبه الجماع وهو منظر  
 ولومع الحائل وسبأني عن سم على  
 ابن جج ما يصرح به (قوله علما  
 مختارا) أي فلو كان ناسيا أوجها  
 تحريمه بالقبل المار في كذا المشرح  
 أو مكرها لم يفطر (قوله بالاحائل)  
 قيد فيما به كذا خاصة (قوله  
 بخلاف ما لو كان بجائز) أي  
 فلا يفطر به قال سم على جج  
 ومحمد له ما لم يقصد بالمضاجعة  
 ونحوها اخراج المني فان قصد  
 ذلك أفطر لانه حينئذ استقاء محرم  
 اه بالمعنى (قوله ومثله لمس  
 ما لا يقض لمسه) ومنه الامر  
 وبه صرح جج اي حيث أراد  
 به الشفقة او الكرامة والا فطر

لدره الضرر كما مر وفارق الاكل لدفع الجوع بان الاكرام قادح في اختياره بخلاف  
 الجوع لا يتدح فيه بل يزيد تأثيرا وظاهرا اطلاقهم كما قاله الاذري انه لا فرق بين ان يحرم  
 عليه الفطر حال الاختيار او يجب عليه لادراكه بل بنسبة التاف من جوع أو عطش  
 أو تعب عليه انقاذ نفسه او غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالفطر فاكره عليه  
 لذلك ويحتمل غيره لانه اكرام بحق وهو آثم بالامتناع اغيالا اكرامه بل لترك الواجب وما  
 ذكره في الهادي للكندري المصري من انه لو فاجأه القطاع فابتاع الذهب خوفا عليه فهو  
 كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح (وان أكل ناسيا لم يفطر) لخبر من نسي وهو صائم  
 فأكل او شرب فلبس صومه فانما أطعمه الله وسقاه وفي رواية صحيحها ابن حبان وغيره ولا  
 قضاء عليه نص على الاكل والشرب فلم غيرهما بالاولى (الا ان يكثر) فينظر به (في الاصح)  
 لان النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا قال في الانوار  
 والكثير كذلك (قلت الاصح لا يفطر والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بان  
 لها هامة تذكر المصلي انه فيها فسد ذلك فيها بخلاف الصوم (والجماع كالاكل على المذهب)  
 في انه لا يفطر بالنسيان كغيره من المنطرات والطريق الثاني انه على القوانين في جماع  
 المحرم ناسيا وفرق الاول بان المحرم له هيئة يتذكر بها الاحرام فاذا نسي كان مقصرا  
 بخلاف الصائم (و) شرطه أيضا الامانة (عن الاستبراء) وهو استخراج المني بغير الجماع  
 محرما كان كخراجه يده أو غير محرم كخراجه يده وزوجه أو جاريته (في فطره) لانه  
 اذا فطر بالجماع بلا انزال فبالانزال مباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحل حيث كان عامدا  
 عالما مختارا (وكذا خروج المني بلس وقبلة ومضاجعة) بالاحائل يفطر به بخلاف ما لو  
 كان بجائز وان رقى كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا يقض لمسه كحرم كما هو ظاهر فلا  
 يفطر بلمسه وان أنزل حيث فعل ذلك فهو شفقة أو كرامة كما اقتضاء كلام المجموع كلس  
 العضو الملبان أي وان اتصل بجراحة الدم حيث لم يحق من قطعه محذورينهم والا فطر وفيه  
 انه لو حلت ذكره اما ارض سوداء أو حكة فان لم يفطر على الاصح لانه تولد من مباشرة مباينة  
 قال الاذري فلو علم من نفسه انه اذا حكة انزل فالقياس الفطر وانه لو قبلها وفارقها  
 ساعة ثم أنزل فان كانت الشهوة مستعجبة والذكر قائما حتى انزل فطر والا فلا قاله في

اخذ بما يأتي للشارح ومنه أيضا الشعر والسن والظفر (قوله لمس العضو الملبان) وخروج بالعضو ما زاد عليه  
 فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه ومثله ما زاد ما لو كان العضو كرامبا نا او فرج امرأة كما يأتي (قوله فلو علم من  
 نفسه) انظر لو ظنه سم على بهجة وقد يقال مراد به العلم الظن لان المستقبل لا يعلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم  
 ارادوا الظن القوي (قوله فالقياس الفطر) معتمده وهو ظاهر حيث لم يصل الى جلد لم يقدر معه على ترك الحلق

(قوله باحد فرجه) خرج به ما لو خرج منهم اجمعا ٣٢٥ ولوعلى التعاقب فيضرب لتحقيق خروجه

من فرج اصلى (قوله لم يفطر قطعا كالبول) اى عندنا والا فنقل عن المالكية والحنابلة انه لو لم يشهوة فامذى بطل صومه (قوله وان كان تكرره بشهوة) خرج به عدم التكرر وفيه تفصيل فان كان يحرك شهوته حرم قياسا على القبلة الاتية والا فلا (قوله بانتقال المني وتيممته) عطف نفسه (قوله فانه يفطر قطعا) معتمد (قوله وكذا لو علم ذلك من عادته) معتمد (قوله وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال) قال سم على بهجة بعد ما ذكر ويبنى ان يجرى ذلك فى الضم بحائىل م ر نعم اعترض ما قاله الاذرى انه مناف لتزييفهم القول بانه ان اعتاد الانزال بالنظر افطر (قوله خوف الانزال) اى فلا يضرب انتصاب الذكر وان خرج منه مذى (قوله احتجم وهو صائم) وليس هو مكروه فى حقه صلى الله عليه وسلم وان كره فى حق غيره لانه يجوز ان فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه يشاب عليه ثواب الواجب (قوله لا يخالف ما فى الروضة) اى لان المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الاولى بل هما بمعنى عندا كثر الفقهاء (قوله فان لم بين الغلط) هل يجب عليه السؤال عما بين غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والا قرب الثانى لان الاصل صحة صومه

البحر وان هذا كله فى الواضح فلا يضرب انما المشكل باحد فرجه وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو امكن من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر بقتينا بالانزال او الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسدت الاصلى ولو قبل او باشر فيمادون الفرج فامذى ولم ينعى لم يفطر قطعا كالبول وعلم من قياس ما مر من البناء على ما لا ينقض انه لو لم يفرج بعد انقضاءه وانزل ان بقي امه افطر وا فلا وبه اثنى الواو الدرجة الله تعالى (لا الفكر والنظر بشهوة) اذ هو انزال من غير مباشرة فاشبهه الاحتمال وان كان تكرره بشهوة حراما قال الاذرى ينبغى انه لو احس بانتقال المني وتيممته للخروج بسبب استدامه النظر فاستدامه انه يفطر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلم من نفسه (وتكرره القبلة) فى الفهم وغيره (من حركت شهوته) لخبر انه صلى الله عليه وسلم رخص فى القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يلا اربه والشاب يشهد صومه ففهمنا من التعليل انه اذا ترمع تحريك الشهوة وعدمها (والاولى لغيره تركها) حسم الباب اذ قد يظن ان غير محركة وهى محركة ولان الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقا وضابط تحريك الشهوة وخوف الانزال كما فى المجموع (قلت هى كراهة تحريم فى الاصح والله اعلم) ذكر ا كان أو اثنى لان فيه تعريضا لافساد العبادة ومعلوم ان الكلام اذا كان فى فرض اذا انفل يجوز قطعه بما شاء والمعانقة والمباشرة باليد كالقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفى الروضة عن قول اصلهم تحرك الى حركت لما لا يخفى ظاهر لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر له الحية للعال والاستقبال (ولا يفطر بالفصد والحجامة) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقيس بالحجامة الفصد وخبر افطر الحاجم والمحجوم منسوخ بالاول والا قول اصح وبعضه ايضا القياس ويكره ان له كما جزم به فى الروضة وجزم فى المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوى وهو المنصوص فقهه قال فى الام وتركة أحب الى اه وظاهره انه لا يخالفه ما فى الروضة (والاحتياط ان لا ياكل آخر النهار الا بيقين) لئلا من الغلط وذلك بان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل من المشرق ظهري دعى ما يرى الى ما لا يرى (ويحلى) الاكل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (فى الاصح) كوقت الصلاة والثانى لا لا يمكن الصبر الى البقين ويجب امساك جزم من الليل ليحقق الغروب (ويجوز) الاكل (اذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لان الاصل بقاءه ولو أخبره عدل بطول الفجر امسك كما مر (قلت وكذا الوشك) فيه (والله اعلم) لان الاصل بقاء الليل (ولو اكل باجتهاد أولا) أى اول اليوم (واخرا) أى آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحقيقه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فان لم بين الغلط بان بان الامر كما ظنه



(قوله فاصحاب الخ) أي حيث لم تصح صلاته وقال حج والمراد يظل صومه وصح هنا الحكم بهم ما والا فالمدار على ما في نفس الأمر (قوله وان سبق منه شيء) غايته ويعلم ٣٢٦ من التعبير بالسبق أنه لم يقصر فيه (قوله كما مر) أي في قوله كان جعل الماء في فمه أو أنه

الخ وعليه فيقيد ما هنا بالوضع في نفسه لا لغرض وحينه فلا تخاف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح من جهة الحمل ما فيه على ما لو وضعه لغرض (قوله إذا كان قاصداً بنزعه ترك الجماعة) قضيه أنه لو لم يقصد شيأ لم يصح صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الإطلاق استصحاباً لما هو مقصوده من الجماعة فيبطل صومه (قوله فان مكث بعد الطلوع مجامعاً بطل) قال في شرح المنهج ولو لم يسبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزاع فعن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره جوازها وقال الزايدى وقيل إلا ما من ذلك بما إذا ظن عند ابتداء الجماعة أنه بقي ما يسعه فان ظن أنه لم يبق ذلك أفطر وان نزع مع الفجر أتمه صيره (قوله لكن لم يفرلوا) أي في الأحرام (قوله بخلاف استمراره على الإطلاق) كان قال لزوجه أن وطئت فكانت طالق (قوله جميع الوطأت) أي ومن جميع ابتداء الفعل (قوله وان نزع) غايته (قوله فلا كفارة عليه) أي وان بطل صومه وعبارة سم على حج حاصله أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به

أولم يبين له خطأ ولا أصابة صح صومه (أو بلا ظن) بان هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم يبين الحال صح ان وقع في قوله) يعني آخر الليل (وبطل في آخره) أي آخر النهار عدا بالأصل فيه ما إذا الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية قال الشارح ولا مبالة بالتسم في هذا الكلام لظهور المعنى المراد أي وهو أنه أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل وان بان الغلط قضى فيها أو الصواب صح صومه فيها ما والفرق بينه وبين القبلة إذا ترك الاجتهاد فاصحابه أنه هنا شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في سادها بعد انعقادها (ولو طاع الفجر) الصادق (وفي غده طعام فأنظمه صح صومه) وان سبق منه شيء إلى جوفه لا تنفاه الفعل والقصد ولو أمسكه في فيه فكلوا لظنه لكنه لو سبقه شيء منه إلى جوفه أفطر كالموضع في فيه نهاراً فسبق إلى جوفه كما مر (وكذا لو كان) طلوع الفجر (بجماعه افتزع في الحال) أي عقب طلوع الفجر لما لم يصح صومه إذا كان قاصداً بنزعه ترك الجماعة لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتقد غـ يرهم وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة ولان النزاع ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه فزعه حالاً وأولى من ذلك بالصحة أن يحبس وهو مجامع بتباشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعاً (بطل) أي لم ينعقد لوجود المتنافي كما لو أحرم مجامعاً لكن لم ينزلوا منع الانعقاد منزلة الفساد بخلافه هنا وينرى بان النية غنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافه انهم ولهذا الزمة الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع مجامع منع الصحة بجماع انهم به بسبب الصوم بخلاف استمراره على الإطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلق بتأخره لا بخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير حال عن مقابلة المهر إذا المهر في النكاح يقابل جميع الوطأت نعم ان استدام الظن ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هذه الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى اما إذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكث أو نزع حالاً فانه وان أفطر لان بعض النهار مضى وهو مجامع فاشبهه الغلط بالا كل لكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمه بجوابين أحدهما انها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها والثاني ان انما بعد نأى انطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء للناظر ومقابلته لا حـ سم له قال عارف بالاقوات ومنازل القمر يدرك أول

الصبح المعبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح

\* (فصل شرط) صحة (الصوم) من حيث الفاعل والوقت (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً ولو ناسياً للصوم قال الأذرى تضمنت عبارة شرح المذهب

(قوله انه يفطرهنا) أى فيما لو ارتد بقلبه ناسيا (قوله أى التميز) الاولى ٣٢٧ ان يفسر هنا بالغريرة وان فسر بالتمييز

في نواقض الوضوء (قوله وان طرأ في اثناء النهار ردة) أى ولو ناسيا كما تقدم (قوله لبقاء أهلية الخطاب معه) أى ويشاب على صيامه للعله المذكورة (قوله اذا أفاق لحظة) ظاهره ولو كان الانغماء بفعله وفى حج تقييد عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه (قوله فلو قلنا ان المستغرق أى الانغماء المستغرق الخ (قوله والاصح انه لا يصح معتمد (قوله بطل صومه) أى فلا يعامل معاملة الصائمين فى الغسل والتكفين بل يستعمل الطبيب ونحوه فى كفته مما يكره استعماله للصائم (قوله فى اثناء صلاته) أى فلا يشاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يشاب على مجرد الذكرفقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقى من الوقت ما يسعها (قوله وبقي سكره جميع النهار) ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضا فى الانغماء فليراجع (قوله لما صبح من النهى عن صيامها) قال فى شرح الهجة الكبير وفى مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل اه قال فى النهاية وروى اى قوله وشرب بالضم والفتح وهما بمعنى والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو شرب الهيم وقال البيضاوى فى تفسير

انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم فى يومه انه لا يفطر ولا احسب الاصحاب يسجدون به ولانه أرادوه وان شمله انظره اه وقد علم من قولهم انه يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هنا (والعقل) أى التميز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله ولو بشرب دواء لايلا كالصلاة (والنقاء عن الحيض والنفاس) اجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفاس ويحرم عليهما الامساك كما قاله فى الانوار (جميع النهار) هو قيد فى الاربعة فلو طرأ فى اثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كالوجن فى خلال صلاته ولو ولدت ولم ترد ما بطل صومها أيضا كما صححه فى المجموع والتحقيق (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) لبقاء أهلية الخطاب معه اذا انائم يقبضه اذ انبه ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون النائبة بالانغماء والثانى يضر كالانغماء (والاظهر ان الانغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) أى لحظة كانت اكتفاء بالنسيئة مع الافاقة فى جزلاته فى الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كـ الجنون لا لحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقتنا ان الافاقة فى لحظة كافية والثانى يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا أفاق أول النهار وفى الروضة واصها لو شرب دواء لم يزل عقله نهارا فى التذنب ان قلنا لا يصح الصوم فى الانغماء فهنا أولى والافوجهان والاصح انه لا يصح لانه بفعله قال الاسنوى ويعلم منه العحة فى شرب الدواء أى اذا أفاق فى بعض النهار بطريق الاولى واعله فهم ان كلام البغوى فيما لا يزيل العقل رأسا بل يغمره كالانغماء مع ان كلامه مفروض فيما يزيله وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولو مات فى اثناء النهار بطل صومه كالومات فى اثناء صلاته وقبل لا كالومات فى اثناء سكره ولو شرب المسكر لايلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صحا فى بعضه فهو كالانغماء فى بعض النهار قاله فى التمتع ويؤخذ مما هو ان عقله هنا يزل (ولا يصح صوم العبد) أصغرا وكبروا عن واجب للنهى عنه فى خبر الصحيحين (وكذا التشرىق فى الجديد) وهى ثلاثة ايام بعد يوم الانهى لما صبح من النهى عن صيامها ولو كان صومها الممتع عادم للهذى لعموم النهى عنه وفى القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) يقتضى صومه اقوال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى وغيره وصححه قبل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادمان الصوم يقوى النفس عليه وليس فى صوم شعبان اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس مما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتى ان لم يصله بما قبله لخبر اذا اتصف شعبان فلا تصوم وافهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر

الاية أى الا بل التى بها الهيام أى بضم الهاء وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهما يريدانها أيام لا يجوز صومها

(قوله حرم عليه صوم الثامن عشر) أي فشرط الجواز ان يصل الصوم الى آخر الشهر فقي أفطر يوماً من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لم يصام شعبان كله بقصد ان لا يصوم اليوم الاخيراً والنصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله ولا يصح نظراً للقصد فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ولا نظر لهذا القصد قياساً على ما لو فرض النية ثم ارا (قوله في وقت النهي) والراجح منه عدم الصحة والفساد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو من دونها كما ياتي (قوله الارجلا) عبارة المحلى الارجل اه وكل منهما ما جاز من حيث العربية والافصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشك الخبر) أي حيث دل على جواز الورد ونحوه بقوله الارجلا الخ يدل خبر اذا اتصف على امتناعه لاطلاقه وقوله لتقديم النص أي هذا الخبر على الظاهر أي خبر اذا اتصف اه سم على شرح البهجة (قوله فلو اخر صوما) أي ولو واجبا (قوله فقياس كلامهم) معتمد أي بل وقياس ذلك أيضاً انه لو تجرى تأخير ما يوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً ولم ينعقد ٣٢٨ (قوله وشمل اطلاقه) أي حيث لم يقيد القضاء بالواجب (قوله وصورة قضاء المستحب) يتأمل قصره على هذه الصورة

فان قضية قولهم يندب قضاء النفل الموقت انه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عاشوراء وناسوعاء وغيرهما (قوله ولا يصح نذريوم الشك) أي ما يصدق عليه انه شك وان لم يعلّم بذلك وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالخمس الا اني مثلاً ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتنبت عادته المذكورة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر ببقية فوافق يوم الشك يوماً لو أدام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقاً ليوم الصوم صح صومه ومثله

السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله (فلو صامه) تطوعاً من غير سبب (لم يصح في الاصح) كيوم العيد بجماع التحريم والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه والخلاف كالخلاف في الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستقر في ذمته والكفارة فيحل من غير كراهة مسارعة الى برائة ذمته كتنظيره في الصلاة في الاوقات المكرهة لخبر الصحيحين لا تقدم وأى لا تقدم ما رمضان بصوم يوم أو يومين الارجلا كان بصوم صوما فليصمه وقيس بالورد الباقي بجماع السبب ولا يشك الخبر بخبر اذا اتصف شعبان بتقديم النص على الظاهر قال الاسنوي ولو أخر صوماً يوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه وشمل اطلاقه قضاء المستحب وهو نظيره قولهم بجواز قضاء الفائتة في الاوقات المكرهة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم نفل ثم يفسده فانه يسن قضاءه كافي الروضة وافهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان اذا فاقده لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ولا يصح نذريوم الشك كذا نذر أيام التشريق والعيدين لانه معصية (وكذا لو وافق عادة تطوعه) سواء كان يسرد الصوم أم يصوم يوماً معينا كالاثنين والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق صومه يوم الشك فله صيامه للخبر المأثور وتنبت عادته المذكورة بمنزلة كفايته به والدرجة الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين نفلاً أو فرضاً اذا الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فأكثر ولا يتناول

ما لو صام يوماً مقابلاً لالتصاف علم انه يوافق آخر شعبان واتفق ان آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه بالليل لانه صار عادة له (قوله بمنزلة) ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها الى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها سم على شرح البهجة قوله بأن اعتداد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بالسبب ممتنع فيصاح لعادة وينقل الكلام اليها في تسلسل ويجب بأن يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتماد الاثنين في عام والخميس في آخر فهل يعتبر الاخير أو نقول كل صار عادة له فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيجتمعا ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن اقتناء والد الشارح المتقدم عليه (قوله ويجب ان يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أي الوصال

(قوله ليكن قال في البحر) معتد  
 (قوله انه جرى على الغالب)  
 أي فلا فرق في حرمة الوصال بين  
 كونه بين صومين وان لا (قوله  
 ولم يكف به) أي على المرجوح  
 السابق (قوله ثم تبين له) كونه  
 من رمضان (قال سم على شرح  
 البهجة قوله لا يتجه على هذا  
 الجواب ان التبين نهارا كذلك  
 واصل اقتصار الشارح على قوله  
 لا لا يمتأني قوله لا يحتاج الى تجديد  
 نية أخرى (قوله فالاثان كذلك)  
 ومثلها الواحد كما تقدم له (قوله  
 وقبل هو يوم شك) انظر ما فائدة  
 الخلاف مع انه يحرم صومه على  
 كل تقدير اذ يفرض انه ليس بشك  
 هو يوم من النصف الثاني من  
 شعبان وصومه حرام ثم رأيت  
 سم على شرح البهجة قال مانصه  
 قوله واذا اتصف شعبان حرم  
 الصوم الخ هذا قد يوجب انه  
 لا خصوصية ليوم الشك لانه مع  
 الواصل بما قبله يجوز صوم يوم  
 الشك وغيره ومع عدم الوصل  
 يتنع صوم كل واحد منهما الا ان  
 تجعل الخصوصية انه عند عدم  
 الوصل يحرم صوم يوم الشك من  
 جهتين بخلاف غيره فليتنامل اه  
 وقد يقال أيضا فائدة الخلاف  
 تظهر في التعاليق كما لو قال ان  
 كان اليوم الفلاني يوم شك  
 فعبدى حرا ونحوه فيؤخذ بذلك  
 حيث قلنا انه شك

بالبل مطعوما مع عدم ابل اعذر كما في المجموع وقضية ان الجماع ونحوه لا ينفع الوصال قال  
 في المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أي عن الصيام ونحوه من  
 الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى ليكن قال في البحر هو ان يستديم جميع  
 اوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال ونعبر بالرافعي أي وغيره بأن  
 يصوم يومين يقتضي ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه له لئلا من تعاطى  
 المنظر وصالا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أي يوم  
 الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها  
 صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكف به وانما لم يصح صومه  
 عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يصح منه  
 صومه بل يجب عليه كما قاله البغوي وغيره ومروى بحديث معتقد ذلك ولو يقول واحد من  
 ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع  
 الثلاث كما زعم بعضهم واجيب عما زعمه أيضا بأجوبة أخرى فيها انظر واجاب العراقي  
 عن ذلك أخذا من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا  
 فيما اذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط فاذا نوى اعتمادا  
 على قولهم ثم تبين له لا كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا  
 هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكره فيما يعتمد عليه في النية اه وقال الاذري  
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في افرادهم فيكون شك بالنسبة  
 الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لوثوقهم بهم  
 الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان  
 في حقهم قطعا ومرا ان الجمع في الصبيان ونحوهم غير معتبر فالاثان كذلك وقضية كلامه  
 كاصله ان يوم الشك يحصل بما ذكر سواء أطبق الغيم أم لا لكن قيده صاحب البهجة  
 تعالى لا ووسى والبارزى والقونوي بعدم اطلاق الغيم فع اطلاقه لا يورث شيئا مما ذكر  
 الشك والاول كما أفاده الشيخ أوجه وقول الشارح والسما مع صحة تتبع فيه من ذكر  
 ويمكن حمله على التمثيل وقد عمت البلوى كثيرا بنبوت هلال الخجة يوم الجمعة مثلا ثم  
 يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت  
 لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفق  
 الوالد رحمه الله تعالى الثاني لان دفع منسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب  
 (وليس اطلاق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لانا تعبدنا فيه باكمال العدة فلا يكون هو  
 يوم شك بل يكون من شعبان للغير المار ولا أثر لظننا رؤيته لولا السحاب بعده عن الشمس  
 ولو كانت السماء مصحبة وتراى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقبل  
 هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها

(قوله وبس تعجيل الفطر) ينبغي أن ذلك ولو مارا بالطريق ولا تخرم مرؤته به أخذاً مما ذكره من طاب الا كل يوم به  
الفطر قبل الصلاة ولو مارا بالطريق ٣٣٠ (قوله وهو محتمل) معتمد (قوله أو ظنه بامارة) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف

ولم يتحدث برؤيته فقبل هو به شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك (وبس  
تعجيل الفطر) تناول شيئا كما في الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع  
وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر ومحل النسيب اذا تحقق الغروب أو ظنه  
بامارة تلحق بالزال الناس بخبر ما عملوا الفطر متفق عليه ويكره تأخيرها ان قصد ذلك  
ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كما في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب  
البيان انه يكره ان يمتنع من ماء ويحجمه وان يشربه ويتقياها الا ضرورة قال وكأنه شبهه  
بالسؤال للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا ١٥ وقول الزركشي انه انما يتأني على  
القول بأن كراهة السؤال لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه يريدان الظاهر تأنيبه  
مطلقا للوضوح الفرق بينهما (وبس الفطر على غير الوالا) بأن لم يجده (فناء) لخبر اذا كان  
أحدكم صائما فليفطر على الفطر فان لم يجد الترف على الماء فانه طهور وصححه الترمذي وابن  
حبان ووردانه صلى الله عليه وسلم لم كان ينظر قبل ان يصلي على رطبات فان لم يكن  
فعلى غرات فان لم يكن حتى حوات من ماء وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر  
وان السنة ثلث ما ينظر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه في الثاني نص  
حرملة وتصریح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف وغيره بمراده هو اسم جنس  
جمعي وتعبير جمع بقرة محمول على انه يحصل بها أصل السنة سواء في ذلك من هو بمكة  
 وغيره خلافا للمحب الطبري (وتأخير السحور) لخبر لا يزال الناس بخبر ما عملوا الفطر  
وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولان تأخير السحور أقرب  
للتقوى على العبادة وصححه نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا الى الصلاة  
وكان قد مر ما بينه ما خبرنا به وفيه ضبط لقدر ما يحصل به سنة التأخير ويسن السحور  
أيضا لخبر تسحروا فان في السحور بركة وخبر الحماكم في صحبه استهينوا بطعام السحر  
على صيام النهار وبقوله النهار على قيام الليل والسحور بفتح السين المأكول  
وبضمها الاكل حينئذ يحصل بتقبل الطعام وكثيره نلح تسحروا ولو يجزعه ماء ويدخل  
وقته بنصف الليل ومحل استجابته اذا رجا به منفعة أو لم يحش به ضررا كما قاله الحماكي  
ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبان فينبغي ان لا يتسحر لانه فوق الشبع اه ومراده اكنار  
الاكل ومحله أيضا (ما لم يقع في شك) بأن يتردد في بقاء الليل وحينئذ فكره أولى لخبر دع  
ما يريك الى ما لا يريك (وليسن لسانه عن الكذب والغيبة) ونحوهما من مشاعة وسائر  
جوارحه عن الجرائم فلا يطل الصوم بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من  
حيث الصوم كالاستمقاة وانما يطلب الكف عن ذلك لخبر البخاري من لم يدع قول الزور  
والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه وخبر الحماكم في صحبه ليس الصيام

في جوار الفطر اذا طل الغروب  
بالاجتهاد وهو متضمن لنسيب  
التأخير (قوله انه) أي الصائم  
(قوله وان يشربه) أي بعد  
دخول وقت الفطر كما هو ظاهر  
(قوله للوضوح الفرق بينهما) أي  
وهو ان السؤال مستحب ولا  
يكره الاسباب وقد زال بخلاف  
المضمضة فانها ليست مطلوبة  
فازالة الخلوفا بها تعد عتبا حيث  
لا غرض (قوله على غير) وينظر  
هل يقدم اللبن على العسل أقول  
ينبغي ان يقدم العسل لانهم  
نظروا للخلوفا في هذا المثل بعد فقد  
التمر والماء ونحوهما مما عاين  
وكتبهم على منسج عيرة قبل  
الحكمة كونه من دخول النار  
وقيل تفادوا بالخلاوة وقيل انفع  
البصر اه (قوله والافناء) قال  
سم على حج وفي حصوله بنحو ملج  
وما ملج نظروا كذا بنحو تراب وحجر  
لا يضروا الحصول محتمل اه أقول  
أشار بقوله محتمل الى انه قد يقال  
أيضا بعدم الحصول ويرجه بأن  
الغرض المطلوب من تعجيل الفطر  
ازالة حرارة الصوم بما يصلح البدن  
وهو مشتق مع ذلك مع ان تناول  
التراب والماء مع استقاء الضرر  
مكروه فلا ينبغي حصول السنة به  
(قوله على التمر) أي وعلى العجوة  
أيضا (قوله خلافا للمحب الطبري)

أي حيث قال يقدم من بمكة ما زعم (قوله لانه فوق الشبع) أي ما ياكاه كاه مثلا (قوله فلا يطل الصوم) أي ثوابه من  
\*(فرع)\* لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظروا يحتمل بقاؤه وان يكون غايته ادفع الاثم لخدم اه عيرة (قوله ليس الصيام

من الاكل) أى بأن يتركه (قوله فان جمع فيه بين قلبه ولسانه فحسن) \* (فائدة) \* قال حج في فتاويه الحديثية هل الذكر اللسانى أفضل أو غيره وعبارته والد كراخى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خير الدكر الخفى أى لانه لا يتطرق اليه الريب أو ما حث لم يسمع نفسه فلا يعتمد ٣٣١ بحركة لسانه وانما العبرة بما فى قلبه

على ان جماعة من اعتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر الخصوص أما الشغل القلب بذلك وتأمله ما فيه واستغراقه في شهوده فلا شك انه يقتضى الادلة يشاب عليه من هذه الحثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي الذكر الذى لا تسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا اه بخروفيه (قوله عن الهوى) بالقصر (قوله ويكره ان يقول بحق الختم الخ) ومثله الخاتم الذى على قم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته (قوله وينبغي ان يغسل هذه المواضع) أى قبل الفجر بنية رفع الجنابة (قوله وقياس المعنى الاول) هو قوله ليؤدى العبادة على الطهارة (قوله نعم ان احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض اصلاحه لم تعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وان كان عنده فطر غيره لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم (قوله ومحله في غير ما يتقنت) أى في علك ما لا يتقنت (قوله وكالعلك في

من الاكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث ولانه يحبط الثواب فالمراد ان كمال الصوم انما يكون بصيائمه عن اللغو والكلام الردى لان الصوم يطل به ما فان شتمه أحد فليقل انى صائم لخبر الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاتله أو شتمه فليقل انى صائم انى صائم مرتين بقوله بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالى هى أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فان جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن وقال انه يسن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امساك صاحبه عنه وقول الزركشى ولا أظن أحدا يقول مردود بالخبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتمه قال في الدقائق ولا يمنع هذا العطف لان النوعين اشتركا في الامر بهما لكن الاول امر بايجاب والثاني استحباب اه والاوجه ما جرى عليه المصنف وما نقله الشارح لعبارة الراغبى بعيد قاله في الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على قم (ويستحب ان يغتسل من الجنابة) والحيض والناس (قبل الفجر) ليؤدى العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبى هريرة القائل بوجوبه ان ينقل عنه الرجوع عن ذلك وخشية من وصول الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما وينبغي ان يغسل هذه المواضع ان لم يتيمله الغسل المكمل قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاغتسال عقب الاحتلام نهرا قال المحاملى والخرجاني يكره للصائم دخول الحمام بعنى من غير حاجة لجواران يضره فيفطر قال الاذرى وهذا ان يتأذى به دون من اعطاه وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أو ما من حيث انه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وان يجترع عن الجماعة) والفصل للاختلاف فيهما كما مر (والقبلة) وليس مكررا مع ما مر اذ الاول في حكمها وهما في أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول الى حلقه أو تعاطيه لغلبة شهوته نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لاطفل لم يكره (والعلك) بفتح العين المضغ وبكسرها المعلول لانه يجمع الريق فان ابتلعه أضر في وجهه ضعيف وان القاء عطشه ومن ثم كرهه كافي المجموع ومحله في غير ما يتقنت أما هو فان يتقن وصول بعض جرمه عند الى جوفه أضر وحينئذ يكره مضغه بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه أو ريحه لانه مجاور وكالعلك في ذلك اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ليس واشتمه مضغه والاسم قاله القاضى (وان يقول عند أى عقب (فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود وبأسناد حسن لكنه مرسل وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما

ذلك) أى في ذلك التفصيل (قوله اللبان الأبيض) وهو المسمى بالشامى (قوله فان كان لو أصابه الماء ليس) أى ماء الفم وهو الريق أو ما يذله لايأساه (قوله واشتمه) أى بحيث لا يتخلل منه شئ (قوله كان يقول) أى فيجمع الصائم بينهما

(قوله وان يكثر الصدقة الخ) اهل المراد به ان يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على السبب (قوله ويقرأ غيره) أى ولو غير ما قرأه الاول نفسه ما يسمى بالمدارسة الآن وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة (قوله والتلاوة) أى وان قوى حفظه لانه يجمع ٣٣٢ فيه بين النظر فى المنحسب وبين الصراة وينبغي ان محله ما لم يذهب خشوعه

وتدبره بقراءته فى المصحف والا فلا يكون افضل (قوله ونصبه) أى على انه مفعول انفعول محذوف وهو صلة لما أى لاسى الذى اعنيه او اريد زيده (قوله وشد الميزر كناية عن التمسك بالعبادة والاقبال عليها بهمة ونشاط

**\* (فصل) \* فى شروط وجوب صوم رمضان** (قوله وما يبيح تركه صومه) أى وما يتبع ذلك من الامسالك والفدية (قوله والبلوغ) أى والنفاس من الحيض والنفاس أيضا فالجنون والصبا والحيض والنفاس مانعة من الوجوب بل ماعد الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرو النفاس لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله للصوم فان نفاس انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لا نافع ولا يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومه انما رأت الدم نهارا وهى صائمة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففى هذه

وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (وان يكثر الصدقة) والحدود زيادة التوسعة على العيال والاحسان الى ذوى الارحام والخير ان الخبر الصحيح ان الله صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى فى ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين لعبادة بدفع حاجتهم ومن ثم سن ان ينظرهم بأن يعشهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شئ فان مجز عن عشائهم فطرهم بشربة أو تمر أو غيره ما (وتلاوة القرآن فى رمضان) فى كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلبسه عنها بأن أمكنه تدبره الخبر ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم فى كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة فى المصحف افضل ورسن استقبال القبلة والجهر ان أمن الرباء ولم يشوش على نحو مصل او نائم (وان يعتكف فيه) أى فى رمضان وان يكثر من ذلك لا يتابع رواء الشيخان ولانه اقرب اصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما) بالتشديد والتخفيف وهى تدل على ان ما بعدها اولى بالحكم مما قبلها لا مستثنى به وانما لاسى بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجوه وهو الارجح على الاضافة (فى العشر الاواخر منه) ففى اولى بذلك من غيره لا يتابع ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير احيا الليل وايقظ اهله وشد المتر ويحسن ان يكثر معتكفا الى صلاة العبد وان يعتكف قبل دخول العشر ففيها الا فى غيرها كما نقل الماوردى عليه اتفاق الفقهاء عليه القدر وسيأتى الكلام عليها فى اول الكتاب الا تى

**\* (فصل) \* فى شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح تركه صومه** (شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) والاسلام ولو فيما مضى كالصلاة فلا يجب على مجنون ومغشى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق فى الصلاة لخبر رفع القلم عن ثلاث (واطاقته) له وصحة واقامة أخذ ما يأتى فلا يجب على لامن بطيقه حسا أو شرعا كبر أو مرض لا يرجح برؤه أو حيض أو نفوة وعلى مسافر كما يعلم مما يأتى ووجوبه عليه ما وعلى السكران والمغشى عليه والخائض وسجوها عند من عبر بوجوبه عليه م وجوب انعقاد سبب كما قرر ذلك فى الاصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتى ومن ألحق بهم المرتضى فى ذلك فقد سمع افان وجوبه عليه وجوب تكليف كما مررت الاشارة اليه نعم يمكن ان يجاب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد السبب فى حقه لا ينافى القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمر به الصبي اسبغ اذا طاق) وميزر يضرب على تركه لعشر لمقرن عليه والصبي كالصبي

وتدبره بقراءته فى المصحف والا فلا يكون افضل (قوله ونصبه) أى على انه مفعول انفعول محذوف وهو صلة لما أى لاسى الذى اعنيه او اريد زيده (قوله وشد الميزر كناية عن التمسك بالعبادة والاقبال عليها بهمة ونشاط

**\* (فصل) \* فى شروط وجوب صوم رمضان** (قوله وما يبيح تركه صومه) أى وما يتبع ذلك من الامسالك والفدية (قوله والبلوغ) أى والنفاس من الحيض والنفاس أيضا فالجنون والصبا والحيض والنفاس مانعة من الوجوب بل ماعد الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرو النفاس لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله للصوم فان نفاس انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لا نافع ولا يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومه انما رأت الدم نهارا وهى صائمة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففى هذه

الصورة اذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويطل برؤيتها الدم نهارا ويعتد بما فعلته من العبادة والامر من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا لا يلام نوت الصوم وطرقها الدم نهارا فان احكام النفاس انما تقرت على رؤية الدم كما ذكره وان حسب المدة من الولادة (قوله كما مررت الاشارة اليه) أى فى قوله ولو فيما مضى



(قوله حيث فرق بينهما) اهله يقول بوجوب الضرب للصلاة ولا يجب للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) وينبغي قياسا على ما تقدم في التيمم انه لا يجوز له ذلك الا باخبار طيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيترك الالم الحاصل بالصوم بالمقضى للفطر هنا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال (قوله وتطرق فيه) وقد يجب بان لزوم القضاء للمعتن اذا تعدى انما هو للتغليظ والافاضل الجنون لا قضاء معه لا تنقاه تكليفه بخلاف المرض فان القضاء واجب عليه مطلقا وحاصل الفرق انه فصل في الجنون بين التعدي بسبب الجنون وعدمه وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر (قوله حيث خفف مرضه) أي قبيل الفجر بخلاف ما لو اطبق مرضه أو كان وقت الفجر محمولا فلا يجب عليه النية (قوله بانه يجب على المصادين) ومثلهم غيرهم من سائر العلة (قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة) أي سواء كان يحصل لنفسه أو بآخرة أو تبرعا وان لم ينحصر الامر فيه ٣٣٣ أخذ مما يأتي في المرضعة ان خاف

على المال ان صام وتعدرا العمل لئلا أولم يغنه فيؤدى لثقله أو نقصه نقضا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انعقاد المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع وان أطلق الجواز اهـ حج وظاهره وان لم تنج التيمم كما يشهد من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بجميع التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقا) أي او كان مجموعا وقت الفجر اهـ محلي (قوله لترك الاكل) أي في شهر رمضان مثلا (قوله حرم عليه الصوم) منهومه اهـ لم يخفف الهلاك لكن خاف بطل البر أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم

والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للعجب الطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض اذا وجده ضررا) شديدا وهو ما يبيح التيمم وان تعدى بسببه بان تعاطى لئلا يمرضه منها اقصا وفاق من شرب مجننا فانه يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدى للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما يؤدى الى التأخير وهو أخف فلم يضيّق فيه كذا قيل ونظر فيه بان كلامهم ما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشى منه طول البر لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى المريض من حيث خفف مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم ان ينرى قبيل الفجر فان عادله المرض كالحج أفطر والا فلا وان علم من عادته انه استعود له عن قرب وأفتى الأذرى بانه يجب على المصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل قال في الانوار ولا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فينظر ومن خاف الهلاك لترك الاكل حرم عليه الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير فان صام ففي انعقاده احتمالا أن أوجههما انعقاده مع الاثم ولمن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (ويباح تركه لهما سفر سقراط ولا مباحا) سواء كان من رمضان أم من غيره منذر ولو تعين أو كفاة أو قضاء بخلاف السفر القصير وسفر العصبة لما مر في صلاة المسافر قياسا على المحصر يريد التحلل وليفطر الفطر المباح من غيره وبحسب السبكي وغيره تقييد الفطر به بنرجوا قامة يقتضي فيها بخلاف مديم السفر ابدالان في تجويز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب

لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء وعليه فقد يفرق بينهما بان لا ما بعد لا تفعل به الصلاة في وقتها فخرج من استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدى الى تأخير العبادة عن وقتها وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا الزبائدي انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجده ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي ان مثل خوف المرض أو زيادة ما لوقد الكفار بالدم من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطر ولم يقدروا على القتال الا به جازاهم بل قد يجب ان تحقّقوا ناساط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلوه (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج وفيه فطر ظاهر فالوجه خلافه اهـ ويمكن توجيهه بان الصوم بدلا وهو الاطعام فيتعذر فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف احوال السفر فقد يصادف ان في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر ففطره بغيره بقتضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء

(قوله وهو ظاهر) وظاهران محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والابحار له الفطر بل وجب (قوله) أفطر بعد العصر لا يقال انه ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم حصل له مرض اذ لا يتناول يجوز ان فطره لسبب آخر اتفق حصوله اذ ذلك ويحصل معه المقصود ٣٣٤ لانه جعل فطره سببا لفطر الناس للمصلحة الحاصلة لهم هذا وقد يقال ان كانوا

مسافرين كما هو الظاهر لم يصح الاستدلال بما ذكر على ان طرو المرض يبيح الفطر لان السفر في نفسه مبيح وان كان صلى الله عليه وسلم صائما وجعل في شرح الروض فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر دليل الجواز الفطر للمقيم الذي نوى الياثم سافر قبل الفجر (قوله) بكراوع الغميم) هو موضع على ثلاثة أميال من عسفان قاموس (قوله) ما لوندرا تمامه) أى تمام رمضان وبني ما لوندرا المسافرين في السفر صوم تطوع هل ينقض نذره أولا فيه نظر وينبغي انه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة اصلا انه قد نذره والا فلا (قوله) في جواز الترخص نيته) مفهومه الاثم اذا لم ينو ذلك (قوله) وقد يمنع الاول) هو قوله وقد يجب بطريق العرض وقوله الملازمة هي قوله اذ لو وجب لزمن الخ (قوله) ويجب قضاء ما فات بالانغماء) أى وان لم يتعد به بخلاف الجنون (قوله) دون الكفر الاصلي) أى فلو خالف وقضاء لم ينقض قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من انه لو قضاها لا تنقض ثم رأيت في سم على حج في انشاء كلام

بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكشي ومثله فيما يظهر كما يجزمه الاذرى ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغاب على ظنه انه لا يعيى الى ان يقضيه لمرض مخوف أو غيره (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود المعنى الموجب الى الفطر من غير اختياره ولما صح انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكراوع الغميم بقدر ما لما قيل له ان الناس يشق عليهم الصيام (وان سافرا فلا) يفطر لانهم اعبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبت اجانب الحضر لانه الاصل ولو نوى الياثم سافرا ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع النظر أيضا للشك في مبيحه فان فارق العمر ان لم يكن ثم سورا والسوران كان قبل الفجر فله الفطر ومثل اطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر ما لوندرا تمامه وبه صرح الرويانى لان ايجاب الشرع اقوى منه ولا كراهة في الترخص فيما مر كما في المجموع نعم يشترط في جواز الترخص نيته كالمحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الراغب في فصل الكفارة وذكره البغوى وغيره وجزم به الحب الطبرى ونقله عن الاصحاب واعتمد الاسنوى وغيره خلافا لما في فتاوى الفقهاء (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما الدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لا تتقاء المبيح والثاني لا يحرم اعتبار اباؤل اليوم ولهم هذا الواضح صائما ثم سافرا لم يكن له الفطر (واذا أفطر المسافر والمريض قضاء) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر اتفقوا ففطر فعدة (وكذا الحائض) اجماعا والنفساء في ذلك مثلهما (والفطر بلا عذر) لانه اذا وجب على المعذور فغيره أولى (وتارك النية) الواجبة عدا أو سهوا أو توقف صحته عليه ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجيبا للبراءة الذميمة قال في المهمات وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت ونعمد الترك ورد بمنع تسميةه تقابعا اذ لو وجب لزمن كونه شرطا في صحة الصوم كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الاول الملازمة ويسند المنع بانه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميةه ذلك تقابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالانغماء) لانه نوع مرض فاندرج تحت قوله فمن كان منكم مريضا الآية وانما سقط قضاء الصلاة تكررها ولانه في معنى المكاف (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام وقد روى الاداء فهو كالحدث (دون الكفر الاصلي) بالاجماع لما في وجوبه من التنفير عن الاسلام (والصبي والجنون) لا ارتفاع القلم عنهم

طويل مانعه ثم نقل شيخنا الشهاب الرملى اقتفاء بان الصلوات الفارقة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولو اياه وقباسة عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقدمنا في فصل انما يجب الصلاة عن اقتفاء السبوطى صحة قضاء الكافر الصلاة وقباسة صحة قضاؤه الصوم اه (قوله عنهم) أى عن صاحبهما

أو لا يحكم عليه بالارتداد فيه نظراً  
كذا به ما مش عن بعضهم (أقول)  
والظاهر بل المتعين الثالث لان  
جنونه حيث قارن نزل منزلة  
السابق على الردة لان مقارنته  
لما ارتد به تقع من قصده ما فعله  
حالة الفعل والقصد السابق على  
العمل لا أثر له (قوله في الاولى)  
هي مسألة الارتداد وقوله وفي  
الثانية هي مسألة السكر (قوله  
اصير ورته من أهل الوجوب)  
وهل يشاب على جميعه ثواب  
الواجب أو يشاب على ما فعله في  
زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله  
بعد البلوغ ثواب الواجب فيه  
نظر والا قرب الثاني لان الصوم  
وان كان خصله واحداً لا يتبع بعض  
لكن الثواب المترتب عليهما يمكن  
تبعيه وتظهر ما مر في الجماعة  
من انه اذا قارن في بعض الافعال  
فانت الفضيلة فيه دون غيره  
(قوله ومعارضته) عطف مغاير  
(قوله فيلزم الامسالك) أي الاتام  
(قوله لم يلزمها الامسالك) وقياس  
ما مر في المسافر نذب الامسالك  
(قوله نذب لهم نية الصوم) أي  
الامسالك ليعتبر عن أمسك غافلاً  
ويحتمل ان المراد نية الصوم  
الحقيقي لكن اذا كان في وقت  
تصح فيه النية في بعض المذاهب  
(قوله وليس في صوم شرعي) أي  
ومع ذلك فالظاهر انه ثبت له

ولو ارتد ثم جن أوسكر ثم جن فالاصح في المجموع في الاولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام  
السكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو باغ) الصبي بالماضي الشامل للصبي كما مر  
(بالنارضا) بأن نوى إيلال (وجب عليه إتمامه بقضاء) اصير ورته من أهل الوجوب  
في اثناء العبادة فاشبه به ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذراته ماله ولو جامع بعده بلوغه لزمته  
الكفارة (ولو باغ) الصبي (فيه) أي النهار (مقطراً أو وافق) فيه المجنون (أو سلم) فيه  
الكافر (فلا قضاء) عليهم (في الاصح) لعدم التمكن من زمن يسع الاداء والتكميل عليه  
غير يمكن فاشبه به ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن والثاني يجب القضاء لادراكهم  
جزأ من وقت الفرض ولا يمكن فعله الا اليوم فيكمل كما يصوم في الجزاء عن بعض مديوما  
(ولا يلزمهم) يعني هؤلاء الثلاثة (امسالك بقية النهار في الاصح) لا فطارهم بعد فاشبهوا  
المسافر والمريض والثاني يلزمهم لادراكهم وقت الامسالك وان لم يدركوا وقت الصوم نعم  
يستحب لحركة الوقت ويسن لمن زال عذره اختفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض  
للمهمة والعقوبة وعلم من نذب الامسالك انه لا جناح عليه في جاع مفطرة كصغيرة  
ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلت الاثم ما مفطران فاشبهوا المسافر والمريض (ويلزم)  
الامسالك (من تعدى بالفطر) عقوبة له ومعارضته لتقصيره والمراد بالفطر الفطر الشرعي  
فيشمل المرتد (أو نسي النية) من الليل لان تسميانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو  
ضرب تقصير (للمسافر) وهو يضال عذره ما بعد الفطر (بأن) كلاً أي لا يلزمه ما  
الامسالك لكن نذب لحركة الوقت فان كلاً فيخفف ما **ك** لا يتعرض للثمة وعقوبة  
السلطان كما مر (ولو زال) عذره ما (قبل ان يأكل) ولم ينو يا فكذا في المذهب) أي  
لا يلزمهما الامسالك لان تارك النية مفطر حقيقة فكان كلاً كل وقبل فيه وجهان  
وهو اده بقبل ان يأكل ما يحصل به الفطر واحترز بقوله ولم ينو يا عما لو نوا فاصبح اصاعين  
فيلزم الامسالك ولو طهرت نحو حائض في اثناء انها لم يلزمها الامسالك (والاظهر انه يلزم)  
الامسالك (من) كل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) وهو من أهل الوجوب لان صومه  
كان واجبا عليهم الا أنهم جهلوه ثم ان ثبت قبل نحو كاهم نذب لهم نية الصوم أي الامسالك  
ليتميز عن أمسك غافلاً بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل مع العلم بأنه  
من رمضان كما مر ومراعاة يوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء كان تحديداً  
برؤيته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه والطريق الثاني لانه أفطر بعد نذر  
فاشبه به المسافر اذا قدم بعد الافطار ورد بما مر والمأمور بالامسالك يشاب عليه وليس في  
صوم شرعي كما هو الاصح في المجموع وانما أئيب عليه لانه قام بواجب ولو ارتكب فيه  
محظوراً لم يلزمه سوى الاثم وكلامه يفهم ان من لم يأكل كل ثم ثبت انه من رمضان يجب عليه  
الامسالك من باب أولى لكن قد يتبادر الى الذهن انه لا خلاف في ذلك وهو قضية نقل ابن  
الرفعة في الكفاية عن الاكثريين والذي قاله في الروضة عن صاحب التمهيد ان القولين

\* (فصل في فدية الصوم الواجب) \* (قوله في فدية الصوم) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان (قوله ولا قضاء) هذا قيد يخالف ما يأتي من أن من أفطره من الصوم واجب لزمانة أو مرض لا يرجح برؤيه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فين لا يرجح البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم على منهج مانصه لا يشك كل على ما تقره الشيخ الهام إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الشرح القاضي اهـ (قوله باقيا) أي إلى موته (قوله بالفدية) زاد حج أو الصوم (قوله وان مات بعد التمكن) أي وقد فات بعذرا وغيره ام ٣٣٦ كما فهمه المتن وصرح به جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادة وجب

قضاؤها وأخر مع التمكن إلى أن مات قبل الفعل وإن ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالج لأنه لم يعلم الآخر كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لأنه اثم فيه بالتأخير عن زمن امكان أدائه اهـ حج (قوله ولو ما يؤسا من برئه) ظاهره وان أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حج في العباب \* (فرع) \* لا يصام عن حي وإن أيس منه قال في شرحه قال الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعديا الظاهران وابيه يصوم عنه في حياته اهـ (قوله انه اجماع) معتد (قوله من غالب قوت بلده) قال حج ويؤخذ مما ص في الفطرة ان المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها محل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء

فما إذا بان من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فان قلنا الامس لا يجب هناك فهنا أولى والأفوجه ان أحسنه ما الوجوب (وامسالك بقية النهار من خواص رمضان) الحرمه الوقت ولأنه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيم اذ هو سيد الشهر ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (بخلاف النذر والقضاء) والاكثارة فلا امسالك على متعديها لاتقاء شرف الوقت كالكفارة فيها

\* (فصل) \* في فدية الصوم الواجب (من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر (فما قبل امكان القضاء) كان استمرسا فورا أو مريضاً والمرأة حاملأ أو مريضاً إلى قابل (فلا تدارك له) بفدية ولا قضاء (ولا اثم عليه) مادام عذره باقيا وان استمرس نين لان ذلك جائز في الاداء بعذر في القضاء به أولى أما غير المعذور وهو المتعدي بالفطر فانه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الراعي في باب النذر في نذر صوم الدهر (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه ولبه في الجديد) أي لا يصح اذا الصوم عبادة بفدية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة وسواها في ذلك ما فات بعذرا م بغيره وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي تعذر صومه بحرر أو غيره ولو ما يؤسا من برئه وادعى في زوائد الروضة انه لا خلاف فيه وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره انه اجماع (بل يخرج من تركه لكل يوم) فانه صومه (مدطعام) من غالب قوت بلده والتقديم انه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر من مات وعليه صيام صام عنه ولبه وسما في ترجمته هذا كذا فيمن مات مسلما فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعا (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركهما القولان وتقييد الحاوي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت القديم هنا أظهر والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالختار وفي الروضة بالصواب وانه الذي ينبغي الجزم به للاحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد

(قوله كما في شرح مسلم) قال حج وظاهره انه يسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه بالاطعام

الخلافا القوي والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أي لأنه ليس من أهل العبادة الآن (قوله ويتعين الاطعام) أي مما خلفه (قوله وتقييد الحاوي الخ) هذا مخالف لما في الزايد وعبارته أما كفارة ظهار فالاطعام فيه واجب أصالة لا بد لا لخصوص الموت اهـ أي بل لجزئه عن الصوم فانه حيث عجز عنه انتقل للاطعام ولو في الحياة ووجه المخالفة ان ما هنا يفيد ان الصوم باق في ذمته إلى الموت وبموته يجب الاطعام في تركه بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف وما في الزايد يفيد ان الاطعام في كفارة الظهار رأي والواقع أصل لا بد

(قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اه مختار والمراد هنا هذه الاحاديث بقوى بعضها بعضا (قوله ان يكون هو المختار) معتد  
(قوله أى قريب كان) أى بشرط ان يعرف نسبه منه وبعد في العادة قريبا لشو برى اه سم على بهجة وظاهرة ولورقيا  
وعبارة حج بعد قول المصنف وان مات الخ نعم لو قيل في حرمت وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يعد لان الميت أهل للانابة عنه  
وأى فى كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وان لم يكن وارثا) أى بالقرابة الخاصة كابن الخال وقوله ولاولى مال أى بأن  
لم يكن وصيا ولا قياما من جهة القاضى (قوله لان القن الخ) أى بخلاف الصبي ٣٣٧ فانه وان كان من أهل الصوم ليس من

أهل فرضه (قوله ولو لصام أجنبي)  
خرج به ما لو أذن الاجنبى المأذون  
له لا جنبي آخر فلا يعقد باذنه  
(قوله باذن الولي) أى السابق  
الذى يصوم على القديس والالف  
واللام فيه للعهد فيصدق بكل  
قريب وان بعد ولم يكن وارثا وقد  
يشعر به قوله بعد ولو قام بالقرب  
ما يمنع الاذن كصبا الخ حيث لم  
يعبر فيه بالولي ويحتمل تخصيص  
الولي هنا بن له ولاية المال كالأب  
والجد للميت كما هو مقتضى  
اطلاق الولي هنا وتبيده للولي  
فيما مر بقوله الذى يصوم على  
القديس لكن يمنع هذا الاحتمال  
ما تقدم فى قوله ولا يشترط في  
الاذن الخ (قوله من رأس المال)  
ومحل ذلك حيث كان حائرا أو  
غيره واستأجر باذن باقى الورثة  
والا كان ما زاد على ما يخصه  
تبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة  
(قوله فقال لها عليه الصلاة  
والسلام) لاجابة اليه مع قوله  
أولا فالامر أذ الخ ثم رأيت في  
نسخة صحيحة اسقاط قوله فقال  
لها عليه الصلاة والسلام ومثله

بالاطعام ضعيف اه ونقل البند نجى ان الشافعى نص عليه في الامالى أيضا فقال ان صح  
الحديث قلت به والامالى من كتبه الجديدة وقال البيهقي لو وقف الشافعى على جميع طرق  
هذه الاحاديث وتظاهرها لم يخالفها ان شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال ويتعين ان  
يكون هو المختار والمفتى به (والولي) الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى أى قريب كان  
(على المختار) لانه مشتق من الولي باسكان اللام وهو القرب فيجعل عليه ما لم يدل دليل على  
خلافه وان لم يكن وارثا ولاولى مال ولا عاصبا ولا وجاه كما قاله الزركشى في خاتمه اشتراط  
بلوغه ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظفر لان القن من أهل فرض الصوم  
بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترطت حرية ثم  
لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو ثم كاصبي بخلافه هنا (ولو صام أجنبي) على هذا  
القول (باذن الولي صح) ووقع عن الميت سواء كان باجرة وهى عند استئجار الوارث من  
رأس المال أو دونهم اللخبار الصحيحة كخبر العيصين المار وخبر مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم قال لامرأة قالت له ان أمى ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال لها عليه الصلاة  
والسلام صومي عن أمك قال في المجموع وهـ هذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اه  
وما يبطل الارث خبر أحمد وأبي داود ان امرأة زكبت البحر فنذرت ان نجها الله ان تصوم  
شهر ا فلم نعم حتى ماتت فجات قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له  
ذلك فقال صومي عنها فعدم استنصا له عن ارثها وعدمه يدل على العموم وفي المجموع أيضا  
مذهب الحسن البصري انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد اجزا وهو الظاهر الذى  
أعقده ولكن لم أرفقه كلاما لا صحابنا اه قال الأذرى وأشار اليه ابن الاستاذ ثقةها  
ويشهد له نظيره في الحج كما صرحوا به أى فيما اذا وجب صيام بدلا عن امداد وجبت عليه  
ثم مات قبل ان يصوم فانه اذا صام عنه جماعة بعد امداد اجزأه واستشهد له البارزى  
أيضا بما لو استؤجر عنه بعد موته لحجة الاسلام واحد وآخر لنذروا آخر قضاء في سنة واحدة  
فانه يجوز وسواء فى جواز فعل الصوم أ كان قد وجب فيه المتتابع ام لا لان المتتابع انما  
وجب فى حق الميت بمعنى لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم مقفة زائدة على أصل الصوم  
فسقط بموته وقضية كلام الرافعى استواء اذن الميت والقريب فلا يقدم أحدهما

٤٣ به نى فى المحلى (قوله وما يبطل الارث) أى يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله  
وسواء فى جواز فعل الصوم) أى الواقع من جماعة فى يوم عن شخص (قوله مقفة زائدة) هى المتتابع (قوله والقريب) أى نفسه  
(قوله فلا يقدم أحدهما) أى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لهما وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك  
مرتابا وقع الاول عنه والثانى نقلا للصائم ولو وقع معا احتمل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بهينه والاخر عن الصائم

(قوله فلا يلزم الوارث) وانما لم يجب عليه الصوم ليكون الميت لم يخلف تركه يتعلق به الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركه وغاية الامر انه سقط التعلق بالترك بصومه (قوله وفارق نظيره في الحج) أي حيث يصح من الاجنبي بلا اذن من الميت ولا من القريب (قوله ان له) أي الصوم (قوله في الحياة) أي بخلاف الحج فانه يقبلها حيث كان المستتيب معصوباً (قوله وهل له) أي للاجنبي (قوله اذن الحاكم) أي وجوباً لان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت (قوله فيما يظهر) خلافاً لما في شرح الروض وعبارة ميم على شرح البهجة فان قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وجنون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريب فهل يأذن الحاكم فيه نظراً لوجه المنع لانه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين القدية اهـ كلام شرح الروض لان قوله والوجه المنع الخ الوجه انه يأذن له ويستأجر من التركة مر (قوله خلافاً لمن استوجه) ٣٣٨ مشى عليه حج (قوله يقتصر فيه) أي على الوارث (قوله وأخذ الاجرة جاز)

على الآخر اما اذ لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذ لم يخلف تركه أو خلفه او قعدى الوارث بترك ذلك (لامسئلة في الاصح) فلا يجوز له الصوم لانه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص وفارق نظيره في الحج بان له بدلاً وهو الاطعام وبانه لا يقبل النيابة في الحياة فاضيق فيه بخلاف الحج وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هذا بدل عما لا يستقل به الاقرب للكلامهم وحزم به الزركشي الثاني ولو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وجنون أو امتنع الاهدل من الاذن أو الصوم أو لم يكن قريب اذن الحاكم فيما يظهر خلافاً لمن استوجه عدمه وعلة بانه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين القدية ولو قال بعض الورثة انا أصوم وأخذ الاجرة جاز أو قال بعضهم نطمم وبعضهم نصوم أحبيب الاولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لان اجزاء الاطعام مجمع عليه ويؤيده اجابة من طلب التكفين في ثلاثة أبواب تكملها لحق الميت ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارثهم ثم من خصه شيء أخرجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب به مالم يجوز تبعض واجبه صوماً وطعاماً لانه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الاصح يصح كل يوم في نفسه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا قدية له) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الاجماع على انه لا يصلي عنه نعم لو نذر ان يعتكف صائماً اعتكف عنه وليه صائماً قاله في التهذيب ومثله ركعة الطواف فيجوز تبعاً للحج (وفي الاعتكاف قول) انه يعتكف عنه قياماً على الصوم لان كلاهما كف ومنع (والله أعلم والاظهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (الكبير)

أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذاً من قوله أو قال بعضهم الخ (قوله أحبيب الاولون) أي بالنسبة لقد رحمتهم فقط أخذاً مما يلي في قوله ثم من خصه شيء أخرجه الخ (قوله لان اجزاء الاطعام) يؤخذ منه ان الاطعام أفضل من الصوم وبه صرح حج حيث قال فظاهر قوله في شرح مسلم يسن انه أي الصوم أفضل من الاطعام وهو بعيد كلف وفي اجزائه الخلاف والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام افضل منه (قوله لم يجز تبعض) أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شياً من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على القدية أو أخذ مد من تركته وأخرجه

(قوله لعدم ورودها) أي وهل تسن أم لا فيه نظراً لاقرب الاول خروجاً من خلاف من أوجبته في الصلاة المد كورة كان عن حج الآتي قريباً (قوله اعتكف عنه وليه صائماً) أي جاز ان يعتكف صائماً فان لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج وفي الصلاة قول أيضاً انها تفعل عنه أو يصي بها أو لا يكاه البادى عن الشافعي وغيره عن امحق وعطاء لمخبر فيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي أي ان خلف تركه ان يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من اصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مداً واختار جمع من محققي المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرره علم ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المرابه اجماع الا كثر وقوله واختار جمع من محققي المتأخرين الاول أي ان الصلاة تفعل عنه (قوله الكبير) تعبیر به الكبير يقتضي ان من أصابه مرض لا يرجى برؤه ويجزعه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبير وأفطر =

لا يجب عليه المدبل لا يعتد به منه ثم ان اسقط كذلك حتى مات اخرج عنه لكل يوم مد كما تقدم وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيرة بالموت عدم صحة الصوم عن حي الخ لكن قول الشارح الآتي ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضي خلافه وهو الظاهر (قوله أو مشقة شديدة تلحقه) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للقضية وقياس ما مر في المرض انما التي يخشى منها المحذور تعيم (قوله أي لا يطيقونه) أي فلا مقدرة فان قلت أي قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان يكون قد وجدت عند النزول قرينة حالبة فهم منها ذلك ولا يصح عدم بقائها فليتأمل اهـ سم على بهجة ٣٣٩ (قوله وانما يلزم من ذلك قضاء) أي

وان كانت القضية باقية في ذمته (قوله لم يصح نذره) أي لا يجزه عنه حال النذر (قوله لانه خطوب بالبحج) ويقع الحج الاول للنائب ويسترد منه ما دفعه اليه من الاجرة (قوله وما يجزه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه) أي وهو عدم نبوته في ذمته (قوله ولو اخرج) أي بعد مضي سنتين مثلاً لانه لو اخرج فدية السنة الاولى فيه الم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شي للتأخير (قوله الا تبين تعجيل) أي واذا قلنا بعدم الاعداد بما جعله هل له ان يسترده أم لا فيه نظر والا قرب الاول وان لم يعلم الاخذ بكونه ما جعله أخذاً مما مر فيما لو اخرج غير الجنس فانه يسترد منه مطلقاً افساد القبح وقتقدم ان مثل ذلك كل ما لم يقع الموقع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عمل له لا الفطر له كبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صيحة ليلة التعجيل فيتبين عدم وقوع ما جعله الموقع ويسترده

كان صار شيخا هرما لا يطيق الصوم في زمن من الزمان والازمه اي بقاءه فيما يطيقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره لزمانة أو مرض لا يرجي برؤا أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكناه قال تعالى وعلى الدين بيطيقونه فدية طعام مسكين أي لا يطيقونه أو بيطيقونه حال الشباب ثم يجزون عنه حال الكبر أو بيطيقونه أي بكافونه فلا يطيقونه كما مر وانما يلزم من ذلك قضاء اذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الاصح في المجموع من ان القضية واجبة في حقه ابتداء لا بدلا عن الصوم ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره وان قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه بخلاف نظيره في الخج عن معصوب قدر بعد لانه خطوب بالحج ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقل في الكفاية عن البندنجي كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلمها حيث اجرائته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوي قياس ما صححه من انه مخاطب بالقضية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهم ان من ذكر اذا عجز عن القضية ثبتت في ذمته كال كفارة وهو كذلك وما يجزه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه كالنظر لانه عاجز حال التكليف بالقضية وليست في مقابلة جنابة ونحوها رد بان حتى الله تعالى المال اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك ان سببه فطره بخلاف زكاة الفطر ولو أخر نحو الهرم القضية عن السنة الاولى لم يلزمه شي للتأخير وليس له ولا الحامل أو المرضع الا تبين تعجيل فدية يومين فاكثر ولاهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلة واحدة ومقابل الاظهر المنع لانه أفطر لاجل نفسه بعد نذر فاشبهه المسافر والمرضى اذا ما تأقلا انقضاء السفر والمرض وفرق الاول بان الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما (واما الحامل والمرضع فان أفطرا خروفا) من الصوم (على نفسيهما) ولومع ولديهما تغليب المسقط وعلا بالاصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كالضرر الحاصل من الصوم للمريض (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء (أو على الولد) وحده ولو من غيرهما بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من ان يقل اللبن فيهلك الولد (لزمتهما) مع القضاء (القضية في الاظهر) في مالهما وان كانتا مسافرتين

على ما مر (قوله واما الحامل) أي ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدمياً أو حيواناً محترماً رأيته في الزيادة (قوله من حصول مرض ونحوه) أي من كل ضرر يبيح التيمم حج (أقول) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل رواية أخذاً ما قيل في التيمم (قوله وعلى الولد) أي ولو حر يباع على الوجه لانه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الزركشي اهـ ايعاب وقوله ولو حر يباع على وجهه لارضاع ولد حر يباع مثلاً (قوله فيهلك الولد) مثل الهالك غيره مما يبيح التيمم اهـ حج



(قوله وكذا ان أطلقا) أي بان  
لم يريد ابالفطر خصوص الولد ولا  
السفر أو المرض (قوله وجبت  
الفدية لما زاد) أي على ستة عشر  
(قوله كل رمضان) أي من سنة  
واحدة (قوله المستأجرة) وكذا  
المبتدعة اهـ حج وظاهره وان  
لم تنعزل للارضاع وسبأني ما فيه  
في قوله وما يجنبه الشيخ الخ (قوله  
على ما اذا غاب على ظننا) أي  
فلا يجوز لها حيث علمت ذلك  
الايجار وتطل الاجارة لو صدرت  
منها على هذا الوجه ليجزها عن  
تسليم منفعة نفسها بوجود من  
لا يضرها الارضاع (قوله بما صر  
آنفا) أي بان أفطر نحو السفر  
للاقتضاء وعليه فتقوله أولا  
للاقتضاء معناه عنده (قوله  
والمرض) أي وذلك بان أفطرت  
مع وجود غيره على ما يجنبه  
الشيخ رحمه الله (قوله بما صر) أي  
من انه ارتفق به شخصان (قوله نعم  
يلزمه) أي المنة لدى (قوله صحيحا  
مقيا) اي وسر الماياني من قوله اما  
الغن الخ ولا فرق في الحربين كونه  
حر الكل او البعض اخذ من  
تعلييل الاحتراز بالحر عن الرقيق  
لانه لا تركه له فيخرج عن البعض  
مما خافه عن كل يوم مد كما نقض  
دونه من تركه ولا فرق في وجوب  
المدة لكل يوم بين كونه بينه وبين  
سيدة مهاباة أم لا اي ولم تكن  
المرأة حلالا او مرضعا اخذ

أمر ويأتي

أو مريضتين نعم ان أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما ما وكذا ان أطلقا في  
الاصح ثم الكلام في الحرمة اما القنة فستأتي وفي غير المرضع المتصيرة واماهي فلا فدية عليها  
للسك وكذا الحامل المتصيرة بناء على ان الحامل تحيض ثم يحل ما ذكر في المتصيرة اذا أفطرت  
سبعة عشر يوما فاقبل فان أفطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل  
فساده بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما عليه  
الجلال البلقيني وشمل كلام المصنف المسئلة ما جرة للارضاع وانما لزمها ولم يلزم الاجعردم  
الفتق لان الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجر وهذا الفطر من تمة ايصال المنافع  
اللازمة للمرضع وما يجنبه الشيخ من ان يحل ما ذكر في المستأجرة والمقطوعة اذ لم توجد  
مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها  
احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فلا جارة للارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز  
ابدال المستوفى منه فيها والافطر فيما ذكر رجائز بل واجب ان خيف نحو هلاك الولد  
ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها لابلد عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل  
واحد ومقابل الاظهر لا يلزمهما كالمسافر والمريض لان فطرهما العذر وقبل يجب على  
المرضع دون الحامل لان فطرها المعنى فيها كالمرض (والاصح انه يلحق بالمرضع) في ايجاب  
الفدية مع القضاء (من أفطرتا لتقاذ) محترم (مشرف على هلاك) بغرق أو غيره او على  
اتلاف عضو او منفعة اخذ من نظائره وتوقف الاقتضاء على النظر فافطر ولم تكن امرأة  
متصيرة لانه فطرا ارتفق به شخصان وان وجب كإمرو قضية كلامه التسوية بين النفس  
والمال لكن المعتد كافي فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولو مال غيره ان لم يكن  
حيوانا وان كان القفال فرضه في مال نفسه لانه فطرا ارتفق به شخص واحد بخلاف  
الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان ومحملة في منقذ لا يباح له النظر لولا الاقتضاء  
امان يباح له النظر لعذر كسفر أو غيره فافطرقه للاقضاء ولو بلائحة الترخص قال الاذرى  
فاظها رانه لا فدية وتجه تقييده بما صر آنفا في الحامل والمرضع والثاني لا يلحق به مالان  
ايجاب الفدية مع القضاء بعبد من القباس وانما قلناه في حق المرضع والحامل لورود  
الاخبار به فبقى ما عداهما على الاصل والفطر في هذه الحالة واجب كما مر ان لم يكن  
تخليصه الابه (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فلا يلحق به العدم ووروده وفارق لزومها  
للحامل والمرضع بما صر وبان الفدية غير مقيدة بالانتم بل انما هي حكمه اسما تراثها  
الأتري ان الردة في شهر رمضان الحش من الوطء مع انه لا كفارة فيها وفارق ذلك أيضا  
لزوم الكفارة في اليهن الغموس وفي القتل عمد او نأبان الصوم عبادة بدنية والكفارة  
فيها على خلاف الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافه في تنك  
نعم يلزمه التعزير (ومن أخر قضا رمضان) أو شيئا منه (مع امكانه) بان كان صحيحا مقبلا  
(حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو آثم كافي المجموع لحبر فيه

(قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاتته بعدد (قوله إذا تأخير إليه) أي إلى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) جملة خالية (قوله وخرج بامكانه ما لو أخره بعدد كان استمر الخ) وينبغي أن منه ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان فلم يتمكن من قضاائه حتى دخل شعبان فيه نذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان ٣٤١ استحق عليه بالنذر قبل استحقاق

صومه عن القضاء (قوله ولا فرق في ذلك) أي في لزوم القدية بالتأخير (قوله بين من فاتته شيء) معتد (قوله أن التأخير) أي تأخير قضاء رمضان بسبب السفر (قوله أن التأخير جهلاً) ومراده الجهل بل بجملة التأخير وإن كان مخاطط العلماء خلفاً لذلك لا بالتكرار فلا يعذر بالجهل نظيره ما مر فيما لو علم حرمة التفخخ وجهل البطان به اهـ جـ اهـ زيادى (قوله والوجه عدم الفرق) أي بين من أفطر بعدد وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقاً (قوله سقوط الأثم به) أي الجهل (قوله وموته أثناء يوم) أي ولو كان مفطراً تبين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يمنع تمكنه فيه) أي فلا يكون سبباً في تكرار القدية (قوله بتكرار السنين) أي بشده المار في كلام المصنف وهو الامكان وعبارة سم على منهج (فرع) • إذا تكررت التأخير هل يعتبر الامكان في كل عام أم يكفي التكرار القدية وجود الامكان في العام الأول الظاهر الأول كما يرشد إليه قول البغوي أن المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اهـ والذي تحترز

ضعيف لكنه روى موقوفاً على راويه بإسناد صحيح ويعضده افتاء مستمدة من الصحابة ولا يخالفهم ولتعديه بجملة التأخير حينئذ وانما جاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سنين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه أنه يقتضي مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر إذا التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخير إلى زمن هو نظيره لا يقبله فاتتني العيد على أن ابراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها وخرج بامكانه ما لو أخره بعدد كان استمر مسافراً ومريضاً والمرأة حاملًا أو مرضعة إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وان استمر سنين لأن ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كغيرهما وصرح به المتولي وغيره بين من فاتته شيء بعدد وغيره لكن سيأتي في صوم التطوع تبعاً لما نقله في الروضة عن الترمذي وأقره أن التأخير للسفر حرام وقضية لزومها ويمكن أن يقال لا يلزم من الحرمة القدية وقضية كلامهما أنه لو شئ أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلاً ولم يقض فيه لزوم القدية وهو ظاهر وإن نظره فيه الأسنوي وأخذ الأذرى من كلامهم أن التأخير جهلاً ونسياناً عذر فلا قدية به وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بن أفطر بعدد والوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الأثم به دون القدية ومثلهما الاكرام كما في نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه (والاصح تكرره) أي المدا ذالم يخرج به (بتكرار السنين) لأن الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في نحو الهرم لا يتكرر بذلك لاتقاء التقصير اما القن فلا تلزمه القدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذ بعض المتأخريين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه قدية مالية لا تدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذنا من قولهم ولزمت ذمة عاجز وما فرق به البغوي من أنه لم يكن من أهل القدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب اظهر الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حاله وانما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل للالتزام القدية وقت الوجوب ومقابل الاصح لا يتكرر كالحدود (والاصح أنه لو أخر القضاء) أي قضاء رمضان (مع امكانه فمات أخرج من تركه) كل يوم مدان مدلتوات) ما لم يصم عنه أحد كما مر (ومد للتأخير) لأن كلامهما موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع والثاني يكفي مدوه للفتوات وعلم أنه متى تحقق الفتوات وجبت القدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي

في مجاس مر معه بحضرة العلامة الطيلاوى الأول (قوله مع امكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان اتقصيره باليمين فتلزمه القدية إذا أخر

(قوله وهو ما صوبه الزركشي) معتد (قوله فلا يبحث) أي قبل الغلة (قوله ولا شيء على الهرم) تقدم التصريح به في قوله بخلافه في نحو الهرم الخ (قوله وله صرف امداد) التعبير به مشعر بان صرفه لاثخاص متعدد دين أولى وهو كذلك ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوعة عشرة مساكين أفضل من سدجوعة واحدة عشرة أيام وعبارة شرح المناوي على منظومة الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صوفيا الخ ماله • (فائدة) • لو سدجوعة مائة عشرة أيام هل أجره كاجر من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي رقدت الله على الاحسان للصالحين وهذا لا ينصق في واحد ولانه يربح من دعاء الجمع ما لا يربح من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف لما فيه من دفع أنواع من الفساد وجلب أنواع من المصالح ٣٤٢ اذ دفع الفقير والمسكين نوع مخالف لدفع الرق عن المكاتب والفرج عن العارم

والفدية والانتطاع عن ابن السبيل اه (قوله منها الى شخص) أي وله نقلها أيضا لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات (قوله فيقتنع) أي في الدون وفيما زاد على الواحد (قوله وجنسها) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه ج أقول يتأمل هذا مع كون القرض انه مأت وان الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فاي شيء عليه بعدموته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج عنه عن مؤنة تجهيزه ويذهب عدم ذلك على دين الآدمي ان فرض ان على المستدين انهم ما ذكره ظاهر فيما لو أفطر لكبرا ومريض لا يربح برؤه • (فصل في موجب كفارة

خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لاصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حال العمل اليه وهو ما صوبه الزركشي وقرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهم ما بعد من عدم لزوم حتى يدخل رمضان كمن حلف لبأكل هذا الرغيف غدا فتلف بغير اقله قبل الغلة فلا يبحث وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية وقرق بين صورة الميت والحى بان الازمنة المستقبلية بقدر حضوره لما موت كما يحل الاجل به وهذا مقتضى ودفي الحى اذ لا ضرورة الى تجهيل الزمن المستقبلي في حقه ولو عمل فدية التأخير لم يؤثر القضاء مع الامكان اجزائه وان حرم عليه التأخير ولا شيء على الهرم والزمن ومن اشهدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى (ومصرف الفدية للفقراء والمساكين) دون غيرهما من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير او حاله منه او داخل فيه اذ كل منهما اذا ذكر منفردا يشمول الآخر ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد) منها (الى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فانه لا يجوز صرفه الى شخصين لان كل مد كفارة ومن ثم لم يجوز اعطاؤه من امداد الكفارة الواحدة أكثر من مد ما اعطا دون المد وحده أو مع مد كامل فيقتنع مطلقا لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبع بعض بخلافه في كفارة الحج فانه اصل وأيضاً ما غروم ثم قد يكون أقل من مد لا ضرورة بخلافه هنا (وجنسها) أي الفدية (جنس الفطرة) التي مر الكلام عليها ومرفها ان المدرط وثلث وان المعتبر الكيل لا الوزن • (فصل) • في موجب كفارة الصوم (يجب الكفارة باق اذ صوم يوم من رمضان) يقينا وخرج به الوطء في أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أو في صوم يوم السبت حيث جاز فبان من رمضان (بجماع) ولو لو اوطا وتبان بهيمة أو ميت وان لم ينزل (انهم بسبب

الصوم) • (قوله كفارة الصوم) أي ويصاها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به) أي يتوله يقينا الصوم (قوله حيث جاز) أي بان أخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك (قوله بجماع) قد يخرج ما لو قارن الجماع مفطر آخر كما كل فلا يجب الكفارة وهو متجه لان الاصل براءة الذمة ولم يمتنع الجماع للهنك اه • على شرح البهجة فلوا ولج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة ويفسد الصوم كما يجب الفسل بالابلاج فيه أولا ويفرق فيه نظرا والاقرب الثاني ويفرق بان المدار هنا على مسمى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الفسل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج (قوله ولو لو اوطا) صريح في ان الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الایعاب بعد تغيير المتن بالجماع الاولى بوطة ليشمل اللواط وتبان البهيمة والميتة ويحتمل ان ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا يتا في ما ذكره في الایعاب

(قوله لغير الصبيحين جاه رجل) واجه سلمة بن صخر البياضي (قوله قال هل تجد ما تعتق) أي تستطيع وما مصدرية (قوله فهل تجد ما تطعم) ما مصدرية أيضا (قوله وهو بفتح المهملة) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة وحكاة القاضي عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بأسكان الراء قال والصواب القتح ٣٤٣ ويقال العرق الزيل بفتح الزاي من غير نون والزيل بكسر الزاي

وزيادة نون ويقال له الفقه والمكمل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاء من قال القاضي قال ابن دريد تسمى زبيلا لانه يعمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يبيع خمسة عشر صاعا وهو سون مقد استين مسكينا لكل مسكين مد اه شرح مسلم للنووي واما الفرق بالفاء والراء المفتوحة في فهو كما في المصباح مكيا يقال يقال انه يسع ستة عشر رطلا (قوله ما بين لابتيها) وهما الحرتان أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية ذكرها البخاري في الادب من رواية الاوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبي المدينة وهو تفتنة طنب بضم الطاء المهملة والنون احدا طناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله اهل هو مبتدأ خبره اخرج وبين لابتيها حال ويجوز كون ما مجازية او تسمية فعلى الاقل اخرج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين خبرا مقديما واهل مبتدأ واخرج صفة لاهل ويتعين على هذا رفع اخرج على انه صفة ويجوز نصبه على انه حال

الصوم) أي لاجله لغير الصبيحين جاه رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما اهلك كل قال واقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بفتح المهملة مكمل يفتح من خواص النخل فيه ثم قال تصدق بهذا فقال على افتر من ايا رسول الله فوالله ما بين لابتيها اهل بيت اخرج اليه منا فتصك صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها ثم قال اذهب فأطعمه اهلك وفي رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا بلنظ الامر ورواية انه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصح من رواية انه كان فيه عشرون صاعا وسأني الشيود مشروحة في كلام المصنف وأورد على هذا الضابط أمور أحدها اذا جامع المسافر ونحوه امر أنه فقهه الصومها لا كفارة عليه بإفساده على الاظهر فينبغي التمييز بصوم نفسه ويجوز منه بان الكفارة اذا لم تلزم بإفسادها صومها بالجماع كما أتى في الاول افساد غيره اهله الثاني لو ظن غروب الشمس من غير امانة بالجماع ثم بان ثم ارفلا كفارة لانه لم يقصد الهلك قاله القاضي حسين والمتولى والبغوي قال في المجموع وبه قطع الاصحاب الا الامام فانه قال من أوجب الكفارة على الناسي بوجهها ههنا وقال الرافعي وتبعه المصنف فينبغي ان يكون ههنا مفرعا على تجوز الاظهار والحالة هذه والافتجاب الكفارة وقام بالضابط المذكور قال الاذرى وظاهر كلام القاضي والمتولى والبغوي مصرح بالمعصية وعدم الكفارة قال القاضي لانهم اندرأ بالشبهة كالحديث قال ولو بان ان الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اهـ ويجب أخذ ما مر بانهم اذا سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل براءة الذمة لا تجوز الاطارة لانه حرام عليه كما مر الثالث لو شك في انما هل نوى اياه لا أم لانهم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يطل صومه ولا كفارة عليه ويجب عنه بما قبله الرابع ما اذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسد صومه ارجع ما عتد من يومه بعد الافساد بالبينة انه من رمضان فانه يصح ان يقال انه أفسد صومه يوم من رمضان بجماع اثم به لاجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينو عن رمضان ويجب عنه بانه فطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه أيضا لانقضاءه له الخامس وهو وارد على عكس الضابط اذا طلع الفجر وهو بجماع فافسد ثم انما فان الاصح في المجموع عدم اذعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسد صوما ويجب بعدم ورود ان فسر الافساد بجماع لان اذعقاد تجوز بخلاف تفسيره بما يرفع على انه وان لم يفسد صومه فوفى

ويستوى على هذا المجازية والتميمه لسبق الخبر (قوله خرج) أي من الصوم (قوله ويجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب اخذ ما مر بانها الخ (قوله ان فسر الافساد بجماع لان اذعقاد) الاولى ان يقول بما يشمل منع الانعقاد الخ

(قوله فكانه انعقد الخ) معتد (قوله وزيفه كثير) أي أفسده (قوله اذا استدأمة الوطء الخ) انظره مع ما قرره في باب الايمان وعبارة المتأخر ثم واستدأمة طيب ايت تنظيمها في الاصح وكذا واطء وصوم وصلاة والله أعلم اه الا ان يراد ان استدأمة الجماع لها حكم الجماع هنا وبؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الفجر انه يشترط قصد الترك والالم يصح اه سم على شرح البهجة الكبير وكتب بهامشه العلامة الشوبري مانعه عبارة الامداد في باب الظهار واستمرار الوطء أي في الحرمة لامتطاف المائاتي في الايمان اه وهي تؤيد ما أشار اليه المحشي من الحل فليتم امل (قوله أو جاهل تحريمه) أي وقد قرب عهد به بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أخذ من قوله لان صومه لم يفسد (قوله ولو علم بالتحريم) مثل ما لو علم بالتحريم وجهل ابطاله للصوم (قوله وقد احتراز عنه) أي عاذر (قوله بدليل غروب الشمس) ٣٤٤ أي فانه ينظر بعجزه غروبها وان لم يتعاط مفسطرا أو يؤيده ما أجاب به بعضهم

من انه لو لم يلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يثبت بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لانه حكم بفطره قبل تناول اكله المعتقد في تلك الحنة لان معنى الايمان على العرف (قوله عن جوع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة قوله كجماع المسافر الخ يحتمل ان يخرج به أي بتوابعه للصوم ما لو جامع معتقد انه صبي ثم بان انه كان بالغاً عند الجماع لعدم اتمه ويحتمل خلافه لتصغيره بعدم معرفته حاله وقد يؤيد الأول مسئلة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه ~~بما يمنع من الزنا~~ فالوجه وجوب الكفارة ولا تأيد

معنى ما يفسده فكانه انعقد ثم قد زاد في الروضة تبعاً للغزالي تام احتراز عن المرأة فانها تنظر بدخول شيء من الذكر فيه ولو دون الحشفة والتمام يحصل بالتقاء الختانين فاذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك بالجماع اذا افسد فيه بغيره وبانه يصور فادصومها بالجماع بان يولج فيها انعمة أو ناسية أو مكرهة ثم تنسيتاً أو تندكر أو تقدر على الدفع وتستديم فتداه في الجماع اذا استدأمة الوطء هنا واطء ولا كفارة عليها لانه لم يؤمر بها في الخبر الا الرجل الجماع مع الحاجة الى البيان ولانه اغرم مالي يتعلق بالجماع فيقتض بالرجل الخاطي كالمهر فلا يجب على الموطوءة في التبر أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرقعة الاتفاق عليه (فلا كفارة على ناس) أو جاهل تحريمه أو ~~مكره~~ لان صومه لم يفسد بذلك كما مر وقد احتراز عنه بانفساد لا كفارة أيضاً على الصحيح وان جهلناه مفسد الانتفاء الاثم ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعاً (ولا مفسد غير رمضان) من نحو نذر وقضاء لان النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور ومخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه وقد احتراز عن ذلك بقوله من رمضان (أو بغير جوع) كاكل أو غيره لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احتراز عنه بقوله بجماع (ولا) على صائمه (م) افر جامع بنية الترخص لانه لم يأنم لوجود القصد مع الاباحة (وكذا بغيرها في الاسح) لباحة الافطار له فصارت شبهة في دور الكفارة والثاني تلزمه لان الرخصة لا تحصل بدون قصد لها ألا ترى ان المسافر اذا أخر الظهري الى العصر فان كان بنية الجمع جمع والا فلا وجوابه ان الفطر يحصل بالنية بدليل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة والمريض في ذلك كالمسافر وقد احتراز عنه بقوله أنه اذا كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال وبصح ان يكون احترازه عن جامع الصبي (ولا على

فما ذكره لفرق الظاهر بين اباحة تقديم وعدمه فليتم امل وبؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه من (أقول) وفيه نظراً ما اولافلان الصبي حيث لم يعلم بلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى اعسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل اسمولة البحث عنهم او اماناً بالخبرة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه لشبهة وان حرم جماعه واما كونه بجحد حيث رضى طائفاً بصباه فبان خلافه فوجه ان الزنا مهيبة في نفسه ومن ثم ينعى منه الحماكم ويؤتب عليه وفطر الصبي ايسر في نفسه معصية وأمر واجب له بوضربه عليه انما هو ليعناده فلا يترك به ان شاء الله وما تقر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا به - بقول المصنف وحد المحسن بقوله نعم لو اولج طائفاً انه غير بالغ فبان كونه بلاغا ووجب الحد في اصح الوجهين

فما ذكره لفرق الظاهر بين اباحة تقديم وعدمه فليتم امل وبؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه من (أقول) وفيه نظراً ما اولافلان الصبي حيث لم يعلم بلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى اعسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل اسمولة البحث عنهم او اماناً بالخبرة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه لشبهة وان حرم جماعه واما كونه بجحد حيث رضى طائفاً بصباه فبان خلافه فوجه ان الزنا مهيبة في نفسه ومن ثم ينعى منه الحماكم ويؤتب عليه وفطر الصبي ايسر في نفسه معصية وأمر واجب له بوضربه عليه انما هو ليعناده فلا يترك به ان شاء الله وما تقر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا به - بقول المصنف وحد المحسن بقوله نعم لو اولج طائفاً انه غير بالغ فبان كونه بلاغا ووجب الحد في اصح الوجهين

(قوله وهذا غير متصل الخ) أي  
لخروجه بالسلام من الصلاة  
ظاهرا فلا يقال إن سلامه لغو  
ليكونه ناسيا فهو باق في صلاته  
كان الجماع صائما بعد اكمله (قوله  
انه لا ينطربه) أي بالاكل (قوله أو  
نائمة) أي أو مكروهة (قوله ومحل  
القول الاقول) هو قوله وفي قول  
عنه وعنهما (قوله وتجب عليها)  
ضعيف (قوله من ذلك مطلقا) أي  
حرمة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله  
وتلزم من انفراد رؤية الهلال)  
خروج به الحساب والمنجم اذا دل  
الحساب عندهما على دخول  
رمضان فلا كفارة عليهما وبوجه  
بأنهم ما لم يتيقنا بذلك دخول الشهر  
فأشبهوا ما لو اجتمع من اشتبه عليه  
رمضان فاداهما اجتهاده الى شهر  
فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة  
عليه (قوله لما مر من وجوب  
الصوم) يرد عليه ان من ظن  
بالاجتماع دخول رمضان يلزمه  
الصوم مع انه لا كفارة عليه كما  
تقدم اه سم اللهم الآن يقال  
ان تصديق الرائي أقوى من  
الاجتهاد لانه تصديق بقرينة  
الرأي والرأي متيقن فن صدقه  
مثل حكم ولا كذلك المجتهد هذا  
وما ذكر من وجوب الكفارة هنا  
قد يخالفه عموم قوله السابق أوفى  
صوم يوم الشك حيث جاز الخ

من ظن) وقت الجماع (الليل) الجماع (فبان نهارا) لا انتهاء الاثم (ولا على من جامع) عامدا  
(بعد الاكل ناسيا وظن انه أفطر به) أي الاكل لانه يعتقد انه غير صائم وقوله ناسيا متعلق  
بالاكل (وان كان الاصح بطلان صومه) بهذا الجماع كالجوامع على ظن بقاء الليل فبان  
خلافه والثاني لا يبطل كالمسلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته  
والفرق على الاقول انه هنا صائم وقت الجماع وهذا غير متصل في حالة الكلام اما اذا علم  
انه لا ينطربه ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة جزما واعلم ان هذا الذي ظن انظر  
في مسئلتنا الجماع ان علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره فاقمه لا بسبب الصوم فيخرج  
بالقيد الاخير ان ظن الاباحة يخرج بقوله انما (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لان لم يأت  
بسبب الصوم وهذا اذا دخل فيما مر في قوله ولا ناس فعدم الكفارة عليه لعدم فطره  
لاجرم ان الرافعي فرعه في الشرح على القول بان الجماع ناسيا منسدا وحيث قد يكون بياننا  
لما احتزر عنه بقوله بسبب الصوم لان الاثم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أو فطر بالزنا  
مترخضا) لان النظر جائز له وانما بسبب الزنا بالصوم فيكون أيضا ناسيا بالناسين به الذي قبله  
وقوله مترخضا منال لا قيد فلو لم نوا الترخص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه)  
ونما الاثم بما مر به من زوجة الجماع مع مشاركتها في السبب لانه جاء في رواية هلك  
واهلك ولو وجبت عليهما البينة كما مر (وفي قول عنه وعنهما) أي يلزمهما كفارة واحدة  
ويقتضاهما الزوج وعلى هذا قيل يجب كمال المخاملى على كل منهما انصفها ثم يحمل الزوج  
ماوجب عليهما وقيل يجب كماله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة وليكن يحملهما  
الزوج عنها ثم يتد اخلاص وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليهما كفارة أخرى)  
مسما على الرجل لتساويهما في السبب والاثم كحد الزنا ومحل هذا في غير المتخيرة اما هي  
فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله اذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت  
منطرة أو نائمة صائغة فلا كفارة عليها فطره ولا يبطل صومها ومحل القول الاقول منها  
من أهله اذا لم يكونا من أهل الصيام فان كانا من أهله لا يكونا معسرين أو مملوكين يلزم  
كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل العتق أو الاطعام  
وهي من أهل الصيام فاعتق أو اطعم فالأصح انه يجزى عنها الا ان تكون أمة فانه لا يجزى  
اعتق عنها على الصحيح ومحل أيضا اذا كانت زوجة كما يرشده اليه قوله على الزوج أما  
لموطرأة بشبهة وان زنى بها فلا يتحمل عنها اقطع وتجب عليها ولو كان الزوج مجنون لم يلزمها  
نفي على القول الاول ويلزمه على الثاني لان الزوج غير أهل للتحمل وهذا المذهب عدم  
وجوب نفي عليها من ذلك مطلقا (وتلزم من انفراد رؤية الهلال وجامع في يومه) بعد  
شروعه في الصوم وان ردت شهاده كما مر لانه هت حرمة يوم من رمضان عنده بافساده  
صومه بالجماع فاشبهه سائر الايام وظاهر ان مثله من صدقه في ذلك لما مر من وجوب الصوم  
عليه حينئذ فان رأى هلال شوال وحده لم يلزمه الفطر ويخفيه ندبا فيما يظهر فان شهد فردنم

(قوله وحديث السفر) لو حدث وصوله الى محل مختلف المطلاع مع محله فوجد أهله معيدين بعدهم وسقطت عنه الكفارة كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اهـ فلوعاد لمحل في بقية اليوم فهل يتبين وجوب الكفارة لانها انما كانت سقطت لصيرورته من أهل محل المنتقل اليه بوصوله اليه وقد لاغذا ذلك بعوده في يومه الى محله اذ قد تبين بعوده اليه انه لم يخرج عن ٣٤٦ حكمه ومجرد الوصول الى المنتقل اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح

شبهة السقوط الكفارة مع تعديه بالافساد أو لافيهه نظروا لعل الاقرب الاول ولو ثبت النسبة ليله الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما ثبت شوال نهرا ثم انتقل الى محل آخر مختلف للاول في المطلاع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانقاله اليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه شبه معتبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانقاله أولا فيه نظروا ليعد الاول اهـ سم على شرح البهجة (قوله لم تسقط الكفارة بالاخلاق) أى وان اتصل بها الجنون فيما يظهر اهـ سم على بهجة (قوله لما قال له) بقی ما لو شرب دواء لا يعلم انه يجنونه في النهي ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا فيه نظروا لاقرب الاول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطى وبقي ما لو تعدى بالجنون نهرا بعد الجاع كأن أفتى

أفطر لم يعزروا أن أفطر ثم شهد رد وعزروا استشكله الاذوى بأن صدقه محفل والعتوبة تدربون هـ لما قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويحاج بان الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة تقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) رواه أكثر عن الاول قبل الثاني ثم لا لان كل يوم عبادة منفردة فلا تندخل كفارتان هما كحجتين جامع فيهما بخلاف الحدود المبنية على الاسقاط فان تكرار الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان لاربعة زوجات على المذهب أما على القول بوجوب الكفارة عليه ما يؤتمرها فعليه في هذه الصورة اربع كفارات (وحديث السفر) ولو طربلا (بعد الجاع لا يسقط الكفارة) لان السفر لا ينافي الصوم فيحقق ذلك حرمة ولان طروقه لا يمنع الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة (وهذا المرض على المذهب) لانه حرمة الصوم بذلك والثاني تسقط لان حدوث المرض يمنع الفطر فيبين به أن الصوم لم يقع واجبا ومنه لطر والمرض والسفر الردة فلو ارتد بعد جاعه في يومه لم تسقط عنه الكفارة بالاخلاق كافي المجموع ولعل وجهه المتعاطى عليه فلا ينافيه التخفيف وتسقط اذا جن أو مات يوم الجاع لانه بطر وذلك بان أنه لم يكن في صوم مناته له ولو سافر يوم الجمعة ثم طر عليه جنون أو موت فانظروا أيضا سقوط المنع قال النائري ينبغي ان لا يسقط عنه اتم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اتم عدم الايمان بها كما اذا وطئ زوجته طائبا انما اجنبية وما ذكره ظاهر (ويجب) على الخاطى (معها) نى الكفارة (فصار) م الافساد على الصحيح) لانه اذا وجب على المعذور فعلى غيره أولى ولما رآه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي والثاني لا يجب لجبر الخل بالكفارة (وهي) كفاية الوقاع في رمضان ككفارة انظره اذ قوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظااهر وكفارة الظاهر مرتبة لاجاج ولان فيها صوما متتابعة فكانت مرتبة كالقتل ولانها كفارة ذكر فيها الاغاط أولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة اليمين وقد أشار الى ترتيبها بقوله (عتق رقبة مؤمنة) (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فتيلا للغير المارأول الفصل وسبأى الكلام على حفتها في كتاب الكفارة ان شاء الله تعالى ولو شرع في الصوم ثم وجد ان رقبة نذبه لاعتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم نذبه له (فلو

نفسه من شأق فجن بسببه هل تسقط الكفارة أولا فيه نظروا لاقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به عجز لم يصدق عليه انه أفسد صوم يوم لانه مجنون به خرج عن أهلية الصوم وان أتم بالسبب الذي صار به مجنونا (قوله وما ذكره) أى النائري (قوله ذكر فيها الاغاط) لعل في قوله في الحديث المارهن بجدا ما عتق به رقبة (قوله نذبه لاعتقها) أى ويترك الصوم بقية المدة ويقع له ما صامه فلا مطلقا (قوله نذبه له) أى وسبأى فيه ما مرقىه فيترك ما بقي من الاطعام ويقع له ما أطعمه فلا مطلقا



ولان حقوق الله تعالى المالملة اذا  
عجز عنها وقت وجوبها فان كانت  
لا لسبب من العبد كزكاة الفطر  
لم تستقر في ذمته وان كانت  
بسبب منه استقرت في ذمته سواء  
كانت على وجه البدل كجزاء  
الصيد وفدية الحلق أم لا ككفارة  
الظهار والقتل واليمين والجماع  
ودم القمع والقران اه وتقدم  
نحوه في قول الشارح بعد قول  
المصنف والاظهر وجوب المد على  
من أفطر الخ وما يجزئه في المجموع  
من أنه ينبغي هنا الخ (قوله وفيه  
شرح شديد) ووردانه صلى الله  
عليه وسلم أمر المكفر بالصوم  
قال يا رسول الله وهل أتيت الامن  
الصوم فأمره بالطعام اه ج  
(قوله فيجوز كون عدد الاهل)  
أي لا يقيده كونهم من تلمذه  
مؤنهم

\* (باب صوم التطوع) \*

(قوله التطوع التقرب الخ) أي  
شرعا (قوله من صام يوما في سبيل  
الله) أي الجهاد وفيه دلالة على  
فضل صوم التطوع (قوله كسائر  
الاعمال) أي فروضها وسننها وما  
ضوعف منها (قوله يسن صوم  
الاثنين والخميس) سئل الشيخ  
الرملي عن الأفضل هل هو صوم  
الخميس أو الاثنين فأجاب رحمه الله  
بأن صوم الاثنين أفضل اه كذا  
رأيت به امش واعل وجهه أن فيه  
بعثته صلى الله عليه وسلم ومما نه  
وسائر أطوارهم صلى الله عليه وسلم

عجز عن الجميع) أي جميع خصاها المذكورة (استقرت) الكفارة (في ذمته في الاظهر)  
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعراب بأن يكفروا بما دفعه اليه مع اخباره بعجزه فدل على  
ثبوتها في الذمة كما مر أيضا وهو الثاني لا بل تستقط كزكاة الفطر (فأذا قدر على خصلته)  
منها (فعلها) كماله كان قادرا على إحال الوجوب وكلام التبيين يقتضي أن الثابت  
في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي أنه أحدى الخصال  
الثلاث وانما الأخيرة وكلام الجمهور أنها الكفارة وانما مرتبة في الذمة وبه صرح ابن  
دقيق العبد وهو المعتمد ثم إن قدر على خصلته فعلها أو أكثر ترتب (والاصح أن له العدول  
عن الصوم إلى الاطعام لسد العلة) بغير منجعة مضومة ولا ميسرة كشد الحاجة  
للتسكاح لان حرارة الصوم وشدة العلة قد ينشيان به إلى الوقاع ولو في يوم واحد من  
الشهرين وذلك مقتضى لاستثنائهما وفيه حرج شديد والثاني لا لشدته على الصوم  
فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان (و) (الاصح) أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى  
عماله الذين تلمذهم وتأنهم كزكوات وسائر الكفارات وأما قوله عليه السلام في الخبر  
أطعمه أهلك في الام يحتمل أنه لما أخبره بنقده صرفه له صدقة أو أنه ملكه أياه وأمره  
بأن يصدق فلما أخبره بنقده إذن له في صرفها لهم للاعلام بأنها انما تجب بعد الكفاية أو أنه  
تطوع بالاكفيرة وسوغ له صرفها لاهله لاعلاما بأن غير المكفر التطوع بالاكفيرة عنه  
بأنه وإن له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيما كل هو وهم منها كإتلاف القاضي وغيره  
عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاو ان أنه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العبد وهو  
لا قرب ويصح أن يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف  
كفارته إلى عماله لان الصارف فيها انما هو الاجنبي نعم بقي الكلام على ما تقر في العدد  
المصرف اليه فيجوز كون عدد الاهل اثنين مسكينا

\* (باب صوم التطوع) \*

التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات والاصل في الباب خبر  
الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا وفي الحديث  
كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به والصحيح تعليق الغرماء به كسائر الاعمال  
لخبر الصحيحين وسئل في تخصيصه بكونه له لأنه أبعد عن الريا من غيره وقد اختلفوا  
في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (يسن صوم الاثنين والخميس) لما صح أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يكثر صومه ما قال انه ما يؤمن تعرض فيها الاعمال فأحب أن يعرض  
عمله وأما ما قال الأذري ويسن أيضا المحافظة على صومه ما والمراد عرضها على  
الله وأما رفع الملائكة لها فإنه بالليل مرهوبان ثم ردها في شعبان الثابت بخبر أحمد  
أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه شهر ترتفع فيه الاعمال  
فأحب أن يرفع على وأما ما محمول على رفع الاعمال جله وتسمى الاثنين لأنه ثاني الاسبوع

(قوله عرفته) وورد في بعض الاحاديث ان الوحوش في البادية تهومه حتى ان بعضهم اخذ نلما وذهب به الى البادية ورماه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت ٢٤٨ تنظر الى الشمس وتنظر الى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية

اه كذا بهامش صحيح (قوله احتسب) أى أرجو وعبارة المصباح احتسب الاجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا وقوله على الله هى بمعنى من (قوله بلنظ الماضي) أى بأن يقول احتسب (قوله والمكثرا الصغائر) معتمد (قوله ولا تكثير تأويلان) أى اذا وقعت الذنوب (قوله أحدهما العذران) أى فى السنة الثانية (قوله ولا لا يزيد فى حسنة) أى أو يخذل من اثم بكثرة (قوله ويوم عرفة أفضل الايام) أى حتى من يوم من ايام رمضان كما صرح به فى أول كتاب الصوم أى لا من جميعه ولا من العشر الاخير منه (قوله وأقضى الوالد بأن عشر رمضان) أى الاخير (قوله لا يصل عرفة الى ليلة) أى بأن لا يكون مسافرا بالليل ولا يقصد عرفة الى لاف لا يخاف ما يأتى من سن فطره للمساكين (قوله خلاف الاولى) أى لعدم صحة الهى فيه (قوله فبسن ايها فطره مطابقا) كأن معناه سواء كان حاجا او لا فلا ينافى قول الاذرى عن النص محمول على مسافر جهده الصوم وقوله كما نص عليه الشافعى قال الاذرى النص محمول على مسافر جهده الصوم اه سم على به جرة (قوله مقام المنية) أى اقامة

بناء على ان اوله الاحد وهو ما نقله ابن عطية عن الاكثرين لكن الذى صوبه السهيلي ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الاصح (و) صوم يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة لمسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التى قبله والسنة التى بعده والمراد بالسنة التى قبل يوم عرفة السنة التى تم بفرار شهره وبالسنة التى بعده السنة التى أولها الحزم الذى يلى الشهر المذكور اذا الخطاب الشرعى محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولم يكن السنة التى قبله لم يتم اذ بعضهم ما يستقبل كالسنة التى بعده أى مع المضارع أن المصدرة التى تخصه للاستقبال والافلوت الاولى كان المناسب التعبير فيها بالماضى قال الامام والمكثرا الصغائر دون الكثرة قال صاحب المختار وهذا منه محكم يحتاج الى داليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يجوز ان ينزى عن قوله صلى الله عليه وسلم من فاد رمضان ايماناً واحتساباً يغفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردى ولا تكثير تأويلان أحدهما العذران والثانى العسمة حتى لا يعصى ثم ما ذكر من التكثير محله فىمن له صغائر والازيد فى حسنة ويوم عرفة أفضل الايام لأن صومه كذا استفتى كما مر بخلاف غيره ولأن الدعاء فيه أفضل من غيره ولا يصبر مسلم ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة وما خبر خير يوم طاعت فيه الشمس يوم الجمعة فعلم على غير يوم عرفة بقدر ما ذكره وافق الراى الدرجه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذى الحجة لأن رمضان سببه الشهور ويسن صوم النسيئة أيام قبل يوم عرفة كما صرح به فى الروضة سواء ذلك الحجاج وغيره أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا لا تساع رزاه الشيطان واقصر على الدعاء ويؤخذ منعه استحباب صومه للحاج لا يصل عرفة الى ليلة ويصح فى المجموع وغيره وتقدم فى شرح مسلم عن جمهور العل وأن صومه لمن وصاه شانه اراخلاق الاولى بل فى تلك النية ثم صنف انه مكروه وأما المسافر والمرضى فبسن اهما فطره مطابقا كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه وقضيه انه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو حتمى ويحتمل التبييد بالطويل كنفائره والوجه الاول اقامة مقام المنية وظاهر كلامهم عدم التناخلاف الاولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن نافية ما يأتى فى صوم الجمعة مع اتحاد اللة فيه ما قبله هذا أولى لانه يغتفر فى خلاف الاولى ما لا يغتفر فى المكروه وقد يدعى بأن التوبة الحاصلة بالنظر هنا من مكملات المغفرة الحاصلة له بالجمع لجميع ما مضى من العذر وليس فى ضم صوم ما قبله له جابر بخلاف القدر ثم فانه من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط وفى ضم صوم يوم له جابر فان قيل قضية ذلك ان صومه هذا أولى بالكفارة من صوم يوم الجمعة قلنا صدق ذلك وورد النهى المتفق على صحته ثم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالذنية

وفى محل الظاهر مقام محل البقية (قوله وعاشوراء) قال أبو منصور لا يعوى ولم يجزى فاعولاه فى كلام العرب الا عاشوراء وفى الضاروراء اسم الضراء والاروراء اسم السراء والاروراء اسم الداء والاروراء اسم موضع وقوله اسم الداء أى النسيئة

وفيما به - مدته وهو عاشر المحرم لم يحرم على الله ان يكفر السنة التي قبله وانما لم يجب صومه للاخبار الدالة على الامر بصومه كحديث الصحيحين ان هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفتقر وحملوا الاخبار الواردة بالامر بصومه على تأكيد الاستحباب وانما كان صوم عرفة بستين وعاشوراء بستين لان الاول يوم محمدى والثاني يوم موسى وفيما صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بستين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لم يبرثن بقيت الى قابل لاصوم من التاسع فأت قبله والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر وللمخافة لئلا يصوموا العاشر ولا احتراز من افراذه كما في يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادى عشر ان لم يصم التاسع بل في الام وغيره انه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذا الغلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياط لحصوله بالتاسع والكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتاكد امره حتى يطلب له احتياط بخصه فم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر في الحج ذكره الغزالي وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره افراذه لكن في الام لا بأس بافراذه (و) صوم (أيام) الليالي (البياض) من كل شهر وهى الثلاث عشر واليومان صامهما صلى الله عليه وسلم أبان بصيامها المعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها فصوص الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البياض كما في البحر وغيره للاخبار الصحيحة والحاصل كما أفاده السبكي وغيره انه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البياض فان صامها أتى بالنعمتين فأتى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وان تبعه الاسنوى والاوجه انه يصوم من الجمعة السادسة عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثمانى عشر للترويح من خلاف من قال انه أول الثلاثة قال الماوردى ويسن صوم أيام السودة وهى الثامن والعشرون واليومان وينبغي ان يصام معها السابع والعشرون احتياط قال ابن العراني ولا يخفى سقوط الثالث منها اذا كان الشهر ناقصا وله يعوض عنه بأول الشهر الذى يليه وهو من أول أيام السودة أيضا لان ليلته كلها سوداء وخصت أيام البياض وأيام السودة بذلك اتعميم اليالى الاولى بالنور واليالى الثانية بالسواد فتاسب تزويده بذلك لاشرافه على الرحيل وشكر الله تعالى فى الاولى وطلب الكشف السواد فى الثانية (و) صوم (ستة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر وقوله صيام رمضان بعشر أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة أى كصيامها فرضا ولا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها وقضية كلام التنبيه وكثيرين ان من لم يصم رمضان لعذرا وسفرا وصبا أو جونا أو كفرا لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو زرعة وليس كذلك أى بل يحصل

(قوله الى قابل) هو مصروف  
 ووقع لبعضهم خلافا فاحذره  
 فانه سبق قلم (قوله وشكر الله)  
 أى انما اتق مع شكر الله لانه ينو  
 به بذلك اذ ليس لنا صوم يسمى  
 به هذا الاسم كما انه ليس لنا صلاة  
 تسمى صلاة الشكر (قوله من صام  
 رمضان) أى فى كل سنة واتبه  
 ستا من شوال كذلك أما لو صام  
 ستا من شوال فى بعض السنين  
 دون بعض فالسنة التى صام  
 الست فيها يكون صومها كسنة  
 والى لم يصم فيها تكون كعشرة  
 أشهر

أصل سنة الصوم وإن لم يحصل الثواب المد لورثته في الخـ بر على صيام رمضان وإن  
 أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها وقضية قول الهاملي تبعاً لشيخه الجرجاني بكره  
 لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بهذر فينا في ماض الأمان  
 يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بالغ وكافر أسلم وهذا على  
 من عليه قضاء وإذا تركها في شوال لذات أو غيره من قضاؤها ما بعده وتحصل السنة  
 بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) واتصالها يوم العيد (أفضل) مبادرة إلى  
 العبادة ولما في التأخير من الاكفان ولوصام في شوال قضاء أو نذراً أو غيرهما أو في نحو  
 يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الخالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزي  
 والاصنوني والناشري والذقيبة على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب  
 الكاسل المرتب على المطلوب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه  
 المعنى المتقدم وما أفق به الخالد رحمه الله تعالى أيضاً أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام  
 عنه شوالاً أن يصوم ستاً من ذي القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من  
 قصده فعلها به بصوم شوال فيكون صار فاعن حصواها عن السنة فقط القول بأنه  
 لا يتأق الا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها ما إذا قلنا بحصوله وهو ظاهر فلا  
 يستحب قضاؤها وقول المصنف ستة بثبات التامع حذف المعدول لغة والأفصح حذفها  
 كما ورد في الحديث ومن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السوف فان صامها أفق  
 بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فانه آخر شهر لتقدم الكلام عليه (ويكره افراد)  
 يوم (الجمعة) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن  
 يصوم ما قبله أو ما بعده ولا يكون يوم عيد ودع لمن ذلك أنه لا فرق في كراهة افراده بين  
 من يريد اعتكافه وغيره كما أفق بذلك الخالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع  
 الاعتكاف مع النظر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في خلاف سنة صحيحة وليتقوى  
 بفطره على الوظائف المطلوبة فيه ومن هنا خصه بجمع متقدمون نقلاً عن المذهب عن  
 يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من ندب فطر عرفة ولو لم يرضه فقهه وبوجه بأن  
 من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضاً أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لامر  
 عارض ويؤيده أنه قد نذره كما يعلم مما يأتي في النذر ويقاس به البومان الآخران  
 إذا لم يخص كراهة الافراد بالجمعة (وافراد السبت) أو الاحد بالصوم كذلك بجماع  
 ان اليهود تعظم الاقول والنصارى تعظم الثاني فتصدا الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ما تقرر  
 اذا لم يوافق افراد كل يوم من الايام الثلاثة عادة والا كان كان يصوم يوماً ينظر يوماً  
 أو يصوم عاشوراء وعرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم الشك ذكره في  
 المجموع وهو ظاهر وان أفق ابن عبد السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه أنه لا يكره  
 افرادها بنذرو كنفارة وقضاء وخرج بافراد ما لو صام أحدهما مع يوم قبله أو يوم بعده

(قوله وتحصل السنة بصومها  
 متفرقة) أي وتكون كلها اداء  
 لان الشهر كله محالها (قوله فلا  
 يستحب قضاؤها) وبقتدير  
 انقضاء فهل يثاب ثواب الفرض  
 على الجميع كما لو صام رمضان  
 واتبعه ستاً من شوال قال هم  
 فيه نظر (أقول) والاقرب  
 حصول ذلك لان القضاء يحكي  
 الاداء ونقل عن الشهاب الرملي  
 بالدرم انه يثاب على السنة ثواب  
 النفل ويوجه بأن ثواب الفرض  
 في الخبر مقيد بكونه من شوال  
 وهذه ليست منه (قوله ويقاس به  
 البومان) وهما السبت والاحد  
 (قوله ويؤخذ من التشبيه) هو  
 قوله كما في صوم يوم الشك (قوله  
 انه لا يكره افرادها) أي الجمعة  
 والسبت والاحد

(قوله فلا كراهة لا تنافي العلة) بقي ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معاً والابن والاحد منهما ثم صام الاول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنافي الكراهة أولا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يشترط الكراهة الا فراد قصده قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده او لا (قوله ضيق عليه جهنم) عبارة شرح المنهج هكذا وعقدت عليه الخ وقوله وعقدت سبعين قال المحلى وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخله تحتها مطبوعة جدا ٣٥١ (قوله فصوم يوم وفطر يوم افضل) وظاهر كلامهم ان من فعله فوافق

فطره يوم ما سن صومه كالاثني والخميس والابيض يكون فطره فيه افضل ليمت له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له افضل اهـ حج وقضية اطلاق الشارح موافقة الاول (قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغيره) اي لغير من لم يخف ضررا ولا فوت حق (قوله ولو نذر صوم الدهر ان عقد) اي وحيث ان عقد لوطر اعليه ما يشق منه الصوم او ترتب عليه خوف فوت حق او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر ولا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والا قرب الاول المعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب النذر على من افطر للكبر ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه (قوله امير نفسه) هو بالمروروى بالنون ايضا اهـ شيخنا الشوبرى (قوله ان شاء صام) اي اتم صومه اهـ

فلا كراهة لا تنافي العلة ان لم يذهب احد منهم لتعظيم المجموع وقضية التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة افراده انه لا فرق بين افراده وجمعه لكنه اذا جمعهما حصل له تفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل منه من النقص قاله في المجموع (وصوم الدهر غير العبد) من فطر ونحر (و) ايام (التشريق مكرره) من خاف به ضررا او فوت حق واجب او مندوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يدرى الدرداء الما فعل ذلك فتبذات أم الدرداء ان لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولا جلدك عليك حقا فصم وافطر وقم ونمت اذلك واعط كل ذي حق حقه اما صوم العيدين و ايام التشريق أو شيء منها فحرام كإمسا (ومستحب لغيره) لاطلاق الادلة وان قوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقدت سبعين رواه البيهقي ومعنى ضيق عليه أى عنه فلم يذللها أو لا يكون له فيها موضع وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام العيدين و ايام التشريق أو شيئا منها ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم افضل منه كما سرح به المتولى وغيره واختاره السبكي والاذرى وغيرهما خلافا لابن عبد السلام كالغزالي لخبر الصحيبين افضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وفيه لا افضل من ذلك وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه عشر أمثالها ومن ان قوله في الخبر لا افضل من ذلك أى لا يرد بان صيام داود أشق على النفس وأفضل الاعمال أشدها وبأن تأويله للتخفيف فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينه تعضده وما ذكره المصنف من الاستحباب لغيره هو المعتد ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر ان عقد نذره ما لم يكن مسكروها كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلواته فله قطعهما) ما لم يذرا تمامه للخبر السابق في نية الصوم ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وبقا صوم غيره من بقية النوافل غير ما سأتى كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نعم بكره الخروج منه لغير عذر لظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما العذر كما عده ضيف عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فيسن فان لم يعز على أحد من امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه وإذا افطر لم يثب على ما مضى ان خرج به يرد والاثيب وعلى ذلك يحتمل قول المتولى انه لا يثاب لان العبادة لم تتم وما حكى عن الشافعى انه يثاب

سم على بهجة (قوله نعم بكره الخروج منه) هو ظاهر في الصوم والصلوة لا يرتبط ببعض اجزائهما يعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوه ما فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه والمراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود اليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كذا السلام واجابة المؤذن (قوله والاثيب) ظاهره انه يثاب على ما مضى ثواب بعض العبادة التي بطلت

(قوله اما تطوعهما) اي بان كان الفاعل اهما عبدا او صبي او عاياه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي (قوله كالاثنين فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقدا الملة) ٢٥٢ المذكورة هي قوله وان خرج بعدد (قوله اصوم يوم) افهم التقييد

بالصوم ان غيره مما يتبعه كاصدقة المالبة والمذخور لا يحرم قطعه وهو ظاهر وصلاصوم الصلاة والحج (قوله وهذا هو الاوجه) هو قوله بانه مستحب (قوله ويسقط منه وجوب القضاء الخ) عبارة حج قبيل فصل الفدية بعد قول المصنف ثم ثبت كونه من رمضان وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل تعذر الاحتجاب وجوب الفورية بوجوب الامسك صريح فيه وانما خالفنا ذلك في ناسي النية لان عذره اعم والغير من نسبه لنقصه يرفع في عقوبته وجوب القضاء عليه لغيب (قوله انه) اي من نسي النية على التراخي معتد (قوله ويحرم على المرأة صوم تطوع) خروج به الفرض فلا يحرم وايس للزوج قطعه وظاهره ولو اذ لم يطاق لم ياذن فيه (قوله صح اي وتناوب عليه) قوله عدم حرمة صوم نحو عاشوراء اي بغير اذنه وقوله نحو عاشوراء اي مما لا يكثر وقوعه (قوله مع حضوره) ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار الى آخره لاحتمال ان يطرأ له قضاء وطره في بعض الاوقات على خلاف عادته (قوله

ومحل ما ذكر في تطوع غير حج وعمره اما تطوعهما فيجب اتمامه لخالفتما غيرهما في لزوم الاتمام وان فسدا والكفارة بالجماع وسيأتي ان من أفدهما أو تحلل لقوات الحج لزمه القضاء (ولا قضاء) عليه حتى ياسبب قطعه ذلك بل هو مستحب وان خرج بعدد خروجا من خلاف من أوجب قضاءه أو ما من فاته وله عادة يصيامه كالاثنين فلا يسن له قضاؤه لانه قد عدله المذكورة على ما أتى به الخبر لا يردح الله تعالى استحبابه معارض عامر من اقتائه بقضاء من التقدمة عن ست من شوال مع لاله بانه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا هو الاوجه (ومن تلبس بقضاء) اصوم يوم فأتى عن واجب (حرم عليه قطعه) جزما (ان كان) قضاؤه (على الفور هو صوم من تعدى) بالانطرت اركلما ارتكبه من الاثم ولان التخييف يجوز اذا تأخير لا يلحق بحال المتعدي وتعمل ذلك قضاء يوم السبت وجوب قضاؤه فور اذ هو منسوب بعدم البحث عن الهلال الى تنصير في الجلة ويسقط منه وجوب القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المهذب أنه على التراخي بلا خلاف (وكذا ان لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الاصح بان لم يكن تعدي بالانظار) اتابعه بالفرض ولا عذره في الخروج فلم يزمه اتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت والثاني لا يحرم لانه منبرج بالشروع فيه فاشبهه المسافر بشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تنقيد الفورية بغير ذكره ان منه ما لو شاق وقته فلم يبق من شعبان الا ما يصح القضاء فقط وان فات بعد ذلك يأتي اتمام القضاء الى ما يكون بالتعدي والى غيره أيضا في الصلاة وفي الاعتكاف المذخور في زمن معين والحج والعمرة واعلم ان أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الا شهر الحرم وقضاها الحرم ثم رجب خروجا من خلاف من فاته على الاثني عشر ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله وخبر كان يصوم شعبان الا قليلا قال العلماء لا ينظر الثاني فسر الاول والمراد بكامله وقبل كان يصومه تارة من أوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك منه شيئا بالصيام لكن في أكثر من سنة وانما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون الحرم أفضل منه لانه كانت تعريض له فيه أعذار فتمنع من اكثار الصوم فيه اوله لم يعلم فضل الحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي التعهين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر رمضان قال العلماء وانما لم يستكمل ذلك للتلايقن وجوبه ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير اذن زوجها وعرضه فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراما كانه لاله في دار مغصوبة وعلها يرضه كاذنه وسيأتي في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها اما صومها في غيبة زوجها عن بلدها جاز قطعا وانما لم يحرم صومها بغير اذنه مع حضوره نظر الجواز اذ الله عليه السلام الصوم بها عادة فبها التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحكمه الشيخ القصر

(قوله والامة المباحة للسيد) أي التي أعدها للتمتع بأن تمرى بها أمامة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم \* (كتاب الاعتكاف) \* (قوله والامانة على الشيء) راجع للثلاثة (قوله يقال) أي في اللغة (قوله في مسجد) أي خالص (قوله من مسلم عجز عاقل الخ) ذكره بعد التمييز مجرد ايضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما فيما يأتي اللهم إلا أن يقال أن الجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصح اعتكافه لانتفاء العقل فليراجع (قوله والعلم بالتحريم) أي وعدم الإكراه وكونه واضحاً كما يأتي للشارح (قوله ثم الاوسط الخ) قال الدماميني في مصابيح الجامع الصحيح مانصه العشر الاوسط جاء هنا على لفظ العشر من غير نظر الى مفرداته ولفظه مد كرفيصح وصفه بالاوسط والافلواريد وصفه باعتبار آحاده قبل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبرى قد روى به في بعض الطرق وروى أيضاً الوسط بضمين جمع واسط بكارل وبزل كذا في الزركشي قلت واسط هذا مذكروا واحد العشر ٣٥٣ مؤث فكان قياسه واسط جمع واسطة

كواخر جمع آخره اه وقال الامام النووي في شرح مسلم اعتكاف العشر الاوسط كذا هو في جميع النسخ والمشهور في الاستعمال تأنيث العشر كما قال في أكثر الاحاديث العشر الاواخر وتذكره أيضاً صحة باعتبار الايام أو باعتبار الوقت والزمان وبكتفي في صحتها ثبوت استعمالها في هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم اه وعبارة المصباح واليوم الاوسط والليل الوسطى ويجمع الاوسط على الاواسط مثل الافضل والافاضل وتجمع الوسطى على الوسط مثل الفضلى والفضل وإذا أريد الليلي قبل العشر الاوسط وإذا أريد الايام قبل العشرة الاواسط وقولهم العشر الاوسط

رمها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان تضررا بصوم التطوع اضعف او غيره لم يجز الا باذن السيد والاجاز ذكره في المجموع وغيره

### \* (كتاب الاعتكاف) \*

هو لغة اللبث والحبس والملازمة على الشيء ولو شرا يقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسر هاء كفا وعكوه وعكسته أعكفه بكسر الكاف عكنا لا غير يستعمل لازماً ومعه دياره كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشتر عاليت في مسجد بقصد القربة من م لم عجز عاقل طاهر عن الجنابة والحض والناس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع لذكروا العلم بالتحريم واصوله قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد واخبار صحيحة منها انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولا زمة حتى يوفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشر من شوال وفي رواية في العشر الاقل منه وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين وسنة مؤكدة لا تختص بزمن كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان وغيره بالاجماع ولا طلاق الادلة ويجب بالانذار (وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل) منه في غيره واما هذا مكرراً بما مر في الباب السابق اذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره وأشار الى حكمته أفضلته هنا بقوله (اطب الله القدر) التي هي فيه أي في جميعها بالصلوات والقراءة وكثرة الدعاء فانه أفضل ايام السنة قال تعالى ليلة القدر خير من ألف

٤٥ في عامي ولا عبرة بما فشا على السنة العوام

مخالفات المانعة لغة اللغة فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة ان الفاظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن وتلعبت به الاسن الممكن حتى حرفوا بعضه من مواضعه وما هذه سبيله فلا يصح بالفاظه المختلفة لان النقل لم يقلوا الحديث بضبط الحفظ حتى يمتنعهم ابل عما يهاقنهم أجازوا ونقل الحديث بالمعنى ولهذا تختلف الفاظ الحديث الواحد اختلافاً كثيراً لان العشر جمع والاوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع مفرد على انه يحتمل غلط الكتاب بسقوط الالف من الاواسط والها من العشرة وقوله اعتكف العشر الاقل الخ أي في بعض السنين ثم الاوسط في بعض آخر الخ وهل اعتكافه العشر الاول كان في سنة أو سنيين وهل الاوسط كذلك أو لا فليراجع (قوله أن طهرا بيتي) أي نزهاه عما يليق به (قوله وهو مستحب كل وقت) أي حتى اوقات الكراهة وان تحراها (قوله ويجب بالانذار) ذكره توطئة لمسائل النذر الاتية والافلحوم من كونه مستحباً انه يصح نذره (قوله مكرراً يعاين) أي مع ما مر فالياً ينبغي مع



(قوله إيماناً واحتمالاً) أي تصديقه بانسان وطاعة واحتمالاً أي طلباً لرضا الله وثوابه لا رياء وسمعة ونصبها على المفعول له أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الداعي وعليه فهو ما حالان متداخلان أو مترادفان والسكينة في وقوع الجزاء الماضي مع أنه في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا ز... (أي حيث اطلع عليها او كانت من اللبالي التي ترجى انها ليلة القدر كالحادي والعشرين الخ) قوله وبس لمن رآها الخ أي لانها كالكرامة وهي يستحب كتبها وعبارة حج في الحج بعد قول المسنف وهي نوعان ما نصه تعليل الكلام قرره ولا طباقهم كما قال البيهقي على انه ينبغي له أي الولي التفرغ عن قصد الكرامة وفعلها اما يمكن اه لكنه لا ينبغي طلب كتبها اه اتفق ظهروها على يد (قوله في كل ليلة الشهر) في نسخة العشر (قوله لانها ليلة الحكم) أي واما ما يقع ٢٥٤ ليلة نصف شعبان ان صح فمعه ول على ان ابتداء الكتابة فيها وقت تمام الكتابة

وتسلم العصف لا ربابها انما هو في ليلة القدر (قوله الى انها ليلة الحادي والعشرين الخ) ثم يحتفل انها تكون عند كل قوم بحسب ايلهم فاذا كانت ليلة القدر عندنا يتم اراغيرنا تأخرت الاجابة والثواب الى ان يدخل الليل عندهم ويحتفل لزومه الوقت واحد وان كان نهارا بالنسبة لقوم وليلة بالنسبة لآخرين والظاهر الاول انطبق عليه معنى الليل عند كل منها اخذنا مما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة انها تختلف باختلاف أوقات الخطب (قوله يدل على الاول خبر العيصين) منه قوله صلى الله عليه وسلم اني اريتها الليلة وأرا في أمجد في صبيحتها في الطين والماء فاصبحوا من ليلة احدي وعشرين وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم الى الصبح

شهر رأى العمل فيه ما خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وفي الصحيح من قام ليلة القدر إيماناً واحتمالاً باغفر له ما تقدم عن ذنبه ومن من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وباقية الى يوم القيامة اجساماً وترى حقيقة فينا كطلبها والاجتهاد في ادراكها كل عام وحياء ليلها كما بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في خبر فرفعت وعسى ان يكون خير الحكم رفع علم عينها والالم يومئذ فيه بالتسامح ومعنى عسى ان يكون خير الحكم أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكفر فيها وفي مهمات العبادة باخذ الاس وصحة يقين ومن قوله اللهم انك عتقنا من العتق فاعف عنا وبس لمن رآها ان يكتبها وما نقل في شرح مسلم من انه لا يثبت فضلها الا لمن اطلع عليها فمن قامها ولم يشعر به الميزل فضله ارده جمع نصريح المتولي بخلافه بان في مسلم من قام ليلة القدر فوافقها وتفسير الموافقة باعلم غير مساعد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود ومن يتم الحول يبعها ويقول اهدنا يا بن التبعدي كل ليالي الشهر ليحور القصة ليلة يقين نعم يحمل قول من قال لم يزل فضلها على السكالك فلا ينافيه ما ذكره سميت ليلة القدر لانها ليلة الحكم والفصل وقيل اعظم قدرها (وميل الشافعي) رضى الله عنه (الى انها ليلة الحادي والعشرين) (أو الثالث والعشرين) منه يدل على الاول خبر العيصين وعلى الثاني خبر مسلم وهذا نص المختصر والا كدرون على ان ليلة الى انها ليلة الحادي والعشرين لا غير والاصح انها تلزم ليلة بعينها وارجاها بدماء رقيقة أو ناره وفيها العاصم ثلاثون قولاً وعلامته اعدم الحروا بعد فيها وان تطلع الشمس صبيحتها من غير شعاع وحكمة ذلك انه علامة لها وان ذلك اكثرة اختلاف الملايكة ونزولها وصعودها فيها فثبت باجتماعها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها وقائده معرفة صفاتها بدفوتها بعد طلوع الفجر أنه يسن أن يكون

فطرت السماء فخرج من صلاة أصبح وسجدة وارنقه أي انه فيهما أثر الماء والطين وروى مسلم اجتهاد مثل هذا من ليلة الثالث والعشرين اه عمرة (قوله والاصح ان تلزم ليلة بعينها) أي من العشر الاخير (قوله وان تطلع الشمس صبيحتها ايضاً) أي ويسفر ذلك الى ان ترتفع كرمح في رأى العين ذكر المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها كأنها طست حتى ترتفع وقوله كأنها طست أي من نحاس ايض مناوي (قوله ونزولها وصعودها فيها) لا يثبت ليلة تنفض بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس لاننا نقول يجوز ان ذلك لا يتم بطلوع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها وبقدرانه يتم نزولها بطلوع الفجر فيجوز ان الصعوده تأخر وبقدرانه ليلة فيجوز انهم اذا صعدت لم يكون بحادثهم انهم ومن وقتهم ورفاهي ما يلزم انها ارا قوله ان يكون

اجتهاده في يومها الخ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيه أصح يوم قدر قياسا على الليلة ظاهرا تشبيها  
انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع (قوله وقد نقل) أي النووي وقوله عن نه أي الامام (قوله العشاء والصبح في  
جماعة) أي وانتق ان تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يتم لذلك الإلزام لجميع الشهور وعبارة حج وروى البيهقي خبر من صلى  
المغرب والعشاء في جماعة حتى ينتهي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحفظ وافر (قوله في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر  
وعبارة الشارح في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها وهل شرط الحرمة تحقيق المسجدية أو يكفي  
بالقرينة فيه احتمال والأقرب الى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالإسجد الحمد لله بنى اه (قوله المعدودة  
منه) صفة كاشفة ويحتمل ان المراد المتصلة به فان خرج الى رحبته المتصلة منه انتطع اعتكافه أخذ اماما سياقي في خروج  
المؤذن الراتب الى منارة باب فيه أو في رحبته المتصلة به فان منهوه ان المتصلة عنه ينقطع تنابعه بالخروج الى المنارة التي  
بابه المتصلة (فرع) شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجة هل يصح ٢٥٥ الاعتكاف على الأغصان أولا والذي يتجه

الصحة ولو انعكس الحال فكان  
أصل الشجرة خارجة وأغصانها  
داخله ففيه نظروا يتجه الصحة أيضا  
أخذ من صريح كلام سم على  
حج في باب الحج في فصل يستحب  
للإمام أو منصوبه ان يخطف بمكة  
الحج بعد قول المصنف وواجب  
الوقوف حضوره بجزء من أرض  
عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية  
في الاعتكاف بين الصورتين  
والفرقة في الحج بين ما أصلها في  
الحرم وأغصانها خارجة فلا يصح  
الاعتكاف على الأغصان بخلاف  
عكسه لكن يراجع قوله فلا يصح  
الاعتكاف الخ وأصله فلا يصح  
الوقوف (قوله فيما وقف جزؤه

اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتمد في مثله من قابل بناء على عدم انتدالها وقد نقل  
في زوائد الروضة عن نصه في القديم ان من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه  
منها وعن أبي هريرة مرفوعا عن صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة  
القدر وللاعتكاف أربعة أركان مسجد واثنية ومعتكف وقد شرع في أولها فقال  
(وانما يصح الاعتكاف في المسجد) للامتناع عن رواء الشجر والجماع واقوله تعالى  
ولا تبسروا في أنفسكم فاعلموا انهم كانوا في المسجد لا جاز أن يكون لجعلها شرطا  
في منع مباشرة المعتكف لغيره منها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فيها فحينئذ كونه شرطا  
لصحة الاعتكاف ولا ينفق شيء من العبادات الى المسجد الا للصحة والاعتكاف  
والطواف ولا فرق بين سطحه وصحنه ورحبته المعدودة منه وافهم كلامه عدم صحته فيما  
وقف جزؤه شأنه مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك وما ربحه الاسنوي من  
قول بعضهم لو بنى فيه مائة سنة وقفها لمسجد اصح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهر وان  
قال الزركشي بالصحة وان لم يبنه به اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الأرض لا الأرض  
ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفلى لمسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول  
مسجدا كما أتى في كتاب الوقف قال العزيز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا فان  
كان كذلك في الباطل فله أجر قصده واعتكافه والا فقصده فقط (و) المسجد (الجامع)

شأنه مسجدا) وأصل الفرق بين الاعتكاف وصحة المسجد حيث صح فيه وقف جزؤه شأنه ان الغرض منه التعظيم وهو  
حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه (قوله أو في مسجد أرضه مستأجرة) ومنه الأرض المكترة  
ومسجده مستأجرة الاستئجار ان لا يفرش بالطلاء مثلا ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا (قوله لو بنى فيه) أي في المسجد الذي أرضه  
مستأجرة (قوله مسطبة) أي أو مرفوعة دكة من خشب أو نحو سجادة مرام سم على حج ومنه ما لو فعل ذلك في ملكه (قوله  
اذ المسجد) توجيهه لقوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلوخ) ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد  
وهي مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بغير وجائهم فان علم ان الوقف وقف ما عداها مسجدا اجاز المكث فيها مع الحيض  
والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الأصل المسجدية (قوله مسجدا) راجع لقوله لا الأرض نفسها (قوله وعدم صحة وقف المنقول  
مسجدا) ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافة فلا يرجع وهو موافق لما تقدم عن سم على حج (قوله والا فقصده  
فقط) ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضي فسادها

(قوله والاستغناء عن الخروج للجمعة) بل يمين فيما لو نذر اعتكاف مدة متتابعة يظلمها الجمعة وهو من أهلها لان الخروج لها بقطع التتابع ٨ شرح البهجة الكبير ثم رأيت قوله الاتي نعم قد يجب الجامع الخ (قوله أخذ من العلة الاولى) هي قوله خروج من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هي قوله والاستغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خروج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرة كان هجر فينبغي ان يكون غيره أولى ولا يعارضه قوله اذا الخروج من الخلاف أولى لان محل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه وبالجماعة أقوى ٣٥٦ لانهم افترض كفاية والخروج من الخلاف سنة واذا تعارض الواجب وغيره

قدم الواجب (قوله ان مراعاة الجمعة) لعلة الجماعة (قوله انقصيره) أي وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة ٨- ل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج لاجل الجمعة بعد وان انتقطع التتابع فيه نظر والاقرب الثاني (قوله عدم بطلان تنابعه بالخروج لها) الخ أي وينبغي ان يغفر له بعد مدة ما لها ما ورد الحث على طلبه من الذمحة والاختصاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي ان يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكنه ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها وان فوت التكبير لان في الاعتكاف جابر له (قوله ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه الخ) ظاهره وان جاز تعدد وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة في السابقة اتصافا ومختلفة في الثانية وان احتج اليها (قوله بطل تنابعه) أي بما ورثه للاول

وهو ما تنقاه الجمعة فيه (اولى) بالاعتكاف من غيره خروج من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم في ايجابه لكثرة الجماعة فيه والاستغناء عن الخروج للجمعة وشمل كلامه أخذ من العلة الاولى ما لو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون اسبوع أو كان الاعتكاف من لا تلزمه الجمعة وهو الاوجه كما قال الاذري انه فنية اطلاق الشافعي والجمهور وان اقتضى قول الرافعي ان مراعاة الجمعة أظهر عند الشافعي بخلافه اذا الخروج من الخلاف أولى والنص على ان من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يريد اعتبار مراعاة الجمعة لان مراد النص بوجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه الجمعة بخلاف غيره فقد يجب عليه ولذلك حذف المصنف في الروضة ما ذكره الرافعي واطلق أولوية الجامع من غير تفصيل نعم قد يجب الجامع في الاعتكاف كان نذر زمانا متتابعاً فيه يوم جمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها اذا خروجه لها يقطع التتابع انقصيره عدم اعتكافه في الجامع ويؤخذ منه كما قاله الاذري عدم بطلان تنابعه بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومثله ما ذكره صغيرة لاتعد الجمعة باهلهما فحدث بهما جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه ولو استثنى الخروج لها وفي المدة جاءه ان فرغ على أحدهما وذهب الى الآخر لم يضر ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه أو لا فان صلى أهل كل منهما في ذلك في وقت واحد بطل تنابعه كما أفق به القائل اما اذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه في سائر المساجد مساو اتم اليه الاحكام ويستغنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يخرج لخروجه للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجديتها وهو المعتبر المهيأ للصلاة) لا تنافي المجدي به دليل جواز تغيره ومكت الجنب فيه ولان نساء صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن في بيوتهم فكانت استراهن والتدبير يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والخشني كل رجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيوتها يكون المسجد لها أفضل خروج من الخلاف (ولو عين) الناذر (المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق ذلك به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه فقد قال صلى الله عليه وسلم صلاة في

مسجدي وظاهره وان اختلف ذلك بان تقدم فعل أهل الثاني على خلاف العادة وينبغي خلافه فبين به عدم بطلان اعتكافه (قوله ان لم يخرج لخروجه) أي بان كانت المدة تنقضي قبل مجي يوم الجمعة (قوله وزيادة فضله) عبارة حج لزيادة فضله والمضاعفة فيه اذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثين مائة ألف ألف ثلاثين كما أخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وسأني الاشارة اليه (قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بابل تشمل جميع الطاعات فليراجع

(قوله والمسجد حواها) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله لا حتى كافي مسجد مكة اذا وسع الخ (قوله وان كان افضل) أي الجزء الذي عينه (قوله والمراد بمسجد المدينة الخ) معتد به في محل تعين مسجد مصلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا وفيه فلا يعين لصدقه بالزيادة التي حكمها ٣٥٧ كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها

فيه نظر اه سم على حج أقول والا قرب حله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه انظر الناظر اذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر انما هو لارادة زيادة الثواب (قوله ورأي جماعة عدم الاختصاص) ضعيف (قوله كما في مسجد مكة اذا وسع الخ) أي ما لم يصل الى الحبل ويمكن تصوير ذلك بان يتف أهل أحد جهات دورهم ويزيدون في المسجد يتصل ذلك بما يليه الى أن يصل ما ذكر (قوله فقد صرح أن الصلاة فيه) أي ولو نقلا (قوله وروى أن الصلاة فيه بالف) أي الاقصى (قوله وعليه فهم امتساويان) ضعيف (قوله وانتم يتعمده) ظاهرا انه لو فاته بعد ذلك لان فيه ويجب القضاء وعليه فلو عيّن في نذر أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر امكان الذهاب اليها حتى امكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذر من حافظه وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضا ويجب فعله متى أمكن

مسجدي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدي رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن عبد البر انه ثابت لا مطن فيه والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حواها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعقد فعليه لا يعين جزء من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافا في الكعبة اجزأه في أطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها فتقول الاسنوي الظاهر تعينها ضعيف ومما زاد المصنف في المجموع بالمسجد حواها جميع المسجد وقول الجوزي انه المطاف لجميع المسجد اذا لم يكن كذلك لم يكن اتوله حواها فائدة يرد به مناف الكلامهم وبان فائدة قوله حواها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لا عن بقية اجزاء المسجد الخارجة عن المطاف (وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر) يتعينان بالنذر ولا يجوز غيرهما لانهم مساجدان تشد اليهما الرحا فاشبه المسجد الحرام والثاني لانهم مالا يتعاقبهما نسل فاشبه ببقية المساجد والحاق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بيان ما لا يرد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صرح بغير صلاة فيه كعمرة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتنصیل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رآه المصنف للاشارة اليه بقوله مسجدي هذا ورأي جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسع منه ما وسع فهو ومسجده كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك الفضيلة ثابتة له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي اختلفت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لئلا يورى في فضيلة نسبته الى صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاثة قطع التابع نعم لو عدل لما خرج اعضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مسافة فاول جاز لا تنقضاء المذمور (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لمزيد فضله عليهما وتعلق النكبة (ولا عكس) أي لا يتومان مقام المسجد الحرام لانهم مساوون في الفضل (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه فقد صرح ان الصلاة فيه بألف صلاة كما مر وفي الاقصى بخمسة مائة وروى ان الصلاة فيه بالف وعليه فهم امتساويان (ولا عكس) المسامحة ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدمه لم يصح أو أخره فتضاء وانتم يتعمده الركن الثاني للثبوت كما ذكره بقوله (والاصح انه يشترط في الاعتكاف اثبت قدر يسمى عكوفاً) أي اقامة ولو بلا سكون

(قوله اثبت قدر يسمى عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط الصلوة للاعتكاف تاخير النية الى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتسكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع أقول وينبغي الصلوة مطلقا التحريمهم ذلك على الجانب حيث جعلوه مكثا =

== أو بمنزلة وتنعطف النية على ماضى فينبأ عليه من أوله ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر مانعه ويشترط مقارنتها للثبوت فلا تصح أن تدخل المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لأن شرط النية أن تقترب بأول العبادة وأقول الاعتكاف اللبث أو نحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الأقل وفيه أنه يكفي في الاعتكاف التردد وإن لم يحكم فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينا حيث يحرم على الجانب المروري إليه (قوله يصح نذر اعتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الذليكية أم لافيه نظر والاقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بلحظة فيما يظهر رجلا على الساعة اللغوية (قوله كفاه لحظة) أي فلو مكث ٣٥٨ زيادة عليها وقع كاه واجبا وقياس ما قبل فعله لو طول الركوع ونحوه زيادة على

قدر الواجب وهو قدر الطمأنينة أن ما زاد يكون مندوبا والله هنا كذلك (قوله ويجوز ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا) مسجد أم لا (قوله نعم يبطل ثوابه) ظاهره بطلان ثواب الجميع لأن ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية اهله أنه ينتفى أصل الثواب بذلك لا كنهه وعبارة سم على حج يتأمل ما في الأنوار فإنه قد بدت كنف شهر رامت واليا مثلام يتبع في شئ مما ذكره في آخر يوم مثله فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو قارن في الأفعال في صلاة الجماعة ويحتمل أن المراد في كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا مكان أن الأصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالهالة في الحمام أو الدار المغصوبة على

بحيث يكون زمنه أوفى زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكفي قدرها والمخلاف راجع لأصل اللبث وقدره وقد ذكرنا قبل الأول فقال (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة ومقابل الثاني بقوله (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي قريب منه إذا ما دونه معناه الحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لتضاء الحاجة فلا تصلح للقرية وعلى الأصح يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطاقا كفاه لحظة نعم بمن كايه من لنية الاعتكاف كمدخل المسجد (ويطلى) الاعتكاف (بالجماع) من عامد عالم بغيره وأصح مختار سواء جماع في المسجد أم لا لما قبله وللاية السابقة ويجوز ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غير الخارجة لجواز قطعه كايه عليه الأسرى أما لمن نفي فيه بطل حكمه أن كان متتابعاً أو بتأفقه والأفلا سواء كان فرضاً أم لا لا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو كل حرام نعم يبطل ثوابه كافي الأنوار ولو أوج في دبر خنثى يبطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة) فيبادون النرج (كل من قبله تبطله) أي الاعتكاف (أن أنزل والأفلا) تبطله لما روي في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لا مطلقا وعلى كل قول هي حرام في المسجد وأحذر بالمباشرة عما إذا نظر أو فكر فأنزل فإنه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل بجزء ما واستقناه كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه الأنزل من فرجه (ولو جماع ناسيا) لا اعتكاف (فكجماع الصائم) ناسيا صومه فلا يضر كما روي بالمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والغرين) باغتسال وقص لحوشا وب وشرع شعروا بسياح من ذلك من دواعي الجماع أهدم وروى تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا ذم عليه والأصل بقاء الإباحة وله التزوج والتزويج بخلاف المحرم

ما عظمه الشارح من أن الفات فيهما كمال الثواب لأصله (قوله أو أوج الخنثى في رجل) صريح ولا في أن الخنثى إذا أوج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منه بطل اعتكافه وفيه أنه يحتمل كونه امرأة ويجزئ خروج المني من أحد فرجه لا يفتي أشكاه وسيأتي في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما لو أنزل من فرجه (قوله هي حرام في المسجد) أي ما خارجه فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والأفلا يحرم لجواز قطع النفل أخذ من قوله الله أبى ويجزم ذلك في الاعتكاف (قولوا الاستثناء كالمباشرة) أي ولو بجائل (قوله ولكن يشترط فيه) أي بطلان اعتكافه

(قوله ولم تكن كتابة علم) أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في أثناء حيث يبعد) قضيته ان هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والاولى ان يأكل في سفرة أو ينحوها وان يمسح ليد في طست أو ينحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون قال الماوردي وان يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ (قوله حيث لم يزر به) أي المسجد (قوله بلا حاجة) وليس منها ما جرت العادة به من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب ٣٥٩ فيدخلون المسجد انصل الامر بينهم فيه فان ذلك مكروه ومحل ذلك

لا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم ولم وله الامر باصلاح معاشه وتعهده ضياعه والاكل والشرب وغسل البدن والاولى الاكل في سفرة والغسل في أثناء حيث يبعد عن نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به ذلك والاحرم كالحرفة فيه حينئذ عن وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت ويحرم نضجه بعمامة مستعمل بخلاف الوضوء فيه واستقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بان التوضأ وغسل البدن يحتاج اليهما ومن ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضح فإنه يفعل قصد من غير حاجة والشئ يقع نفيه ضمنا ما لا يعتد بقصد او بان ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل البدن غير مستعمل بخلاف ماء النضح وما تقر في النضح من الحرمة هو ما جرى عليه البغوي واختار في المجموع الجواز وجرم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل الاول على ما لو ادعى الى استناده بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتجهم أو يفتن فيه في أثناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاولى ويلحق به ما سائر الماء الخارجة من الآدمي كالاستحاضة للحاجة فان لونه اوبال أو تعوط ولوى أو ما حرم ولو على نحو سلس لان البول أخف من الدم اذا لا يعنى عن شئ منه بحال ويحرم ايضا ادخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بد ليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة ونحو الاحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة ويحتملها أفهام العامة اما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وان لم يكن في المسجد (ولا) يضره (القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) والعيدوا الشرب بخبر انس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواء الحالك وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هوفيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لانه به أفضل فاذا التزمه بالندرك لزمه كالتابع وليس له افراد احدهما عن الآخر لعدم الوفاء بالملتزم سواء كان الصوم من رمضان ام غيره ولو نذر لانه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة وقد وجدت فاندفع قول الجوزي لا يكفي صوم النفل لانه لا يخرج عن عهدة الواجب الا بغيره واجب (ولو نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما لان الحال قيد في

ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم ولم وله الامر باصلاح معاشه وتعهده ضياعه والاكل والشرب وغسل البدن والاولى الاكل في سفرة والغسل في أثناء حيث يبعد عن نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به ذلك والاحرم كالحرفة فيه حينئذ عن وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت ويحرم نضجه بعمامة مستعمل بخلاف الوضوء فيه واستقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بان التوضأ وغسل البدن يحتاج اليهما ومن ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضح فإنه يفعل قصد من غير حاجة والشئ يقع نفيه ضمنا ما لا يعتد بقصد او بان ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل البدن غير مستعمل بخلاف ماء النضح وما تقر في النضح من الحرمة هو ما جرى عليه البغوي واختار في المجموع الجواز وجرم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل الاول على ما لو ادعى الى استناده بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتجهم أو يفتن فيه في أثناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاولى ويلحق به ما سائر الماء الخارجة من الآدمي كالاستحاضة للحاجة فان لونه اوبال أو تعوط ولوى أو ما حرم ولو على نحو سلس لان البول أخف من الدم اذا لا يعنى عن شئ منه بحال ويحرم ايضا ادخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بد ليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة ونحو الاحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة ويحتملها أفهام العامة اما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وان لم يكن في المسجد (ولا) يضره (القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) والعيدوا الشرب بخبر انس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواء الحالك وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هوفيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لانه به أفضل فاذا التزمه بالندرك لزمه كالتابع وليس له افراد احدهما عن الآخر لعدم الوفاء بالملتزم سواء كان الصوم من رمضان ام غيره ولو نذر لانه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة وقد وجدت فاندفع قول الجوزي لا يكفي صوم النفل لانه لا يخرج عن عهدة الواجب الا بغيره واجب (ولو نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما لان الحال قيد في

جملة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع وعبارته تنبيه ما ذكر في انصائه هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشكل عليه ما مر في صائما وان كان الحال مفادا مفردة أو جملة كما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدرات على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وأيضا ان قلت قبل الاعتكاف فدرات على انشاء صوم بغيره وهذه قيد لا يوم الطرف لا الاعتكاف المظروف فيه وتقييد اليوم بصديق باقاع اعتكاف فيه وهو صوم عن نحو رمضان اهـ بحرفه (قوله يوم صومه) أي بتمامه

(قوله حيث لا يلزم جههما) أي فبإبغضهما ما ولو منفردين (قوله فله تفريقهما) أي ولا يلزمه دم (قوله وبحث الاستنوى الاكتفاء) أي في الوندان بعكف صائغ الخ (قوله باعكف صائغ الخ) أي فلو كثرت زيادة عليها هل تنفع الزيادة وجبة أو مندوبة فيه نظرا والاقرب الاول لان الواجب عليه تصحيح الاعتكاف وهو كما يقتضي في الزمان اليسير يتحقق فيما زاد فيقع كاه واجبا ويهضم الهوامش عن بعضهم ٣٦٠ وهو الشيخ سالم لشبيري ان ما زاد على العظة يقع مندوبا قياسا على ما لو مسح جميع

الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا وكذلك كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اه أقول ويمكن ان يفرق بينهما ما بان ذلك خوطب فيه بقدر معلوم كمدار الطائفة في الركوع فإزاد على مقدارها متميز يشاب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يقتضي في اليسير يتحقق فيما زاد قلنا أمل (قوله وهو كما قال) بجملة (قوله وما عمل ممنوع) أي بقوله السابق لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل (قوله ويشترط نيّة الاعتكاف) آخر النية الى هنا لانه لا بد من تصوير المنوى قبل تعليق النية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي فلا بد فيه من تعيين سبب الوجوب وهو التذرع فلو قال في نية الصلاة المقرضة لم يكف وقتضى قوله لان وجوبه لا يكون الا بالتذرع لوندن الضحي أو العبد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحي المقرضة إكفاء ذلك لان فرضية الصلاة

عامها ومبنيته هامة صاحبها بخلاف المدقة فاهمها لمخصصة لوصفها (والاصح وجوب جههما) لانه قربا فلزم بالندركا لوندن يصلي بسورة كذا وفارق ما لوندن يده كف مصليا او كذا حيث لا يلزم جههما بان الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما في الكف والصلاة افعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولوندن اقران بين سج وعرة فله تفريقهما وهو افضل ومقابل الاصح لانهم عبادتان مختلفتان وعلى الاول لو اعتكف صائغ انقلا او واجبا بغير هذا التذرع لم يجز لعدم الوفاء بالملتزم وبحث الاستنوى الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر وشيخه ولا يجب استتمه وهو كما قال وان كان كلامهم قديوهم خلافة لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل نعم حسن استدلاله بخروج من خلاف من جعل اليوم شرطا للصحة الاعتكاف وقول الجوزي لزوم اعتكاف جميع اليوم فيما لوندن ان يصوم معتكفا واضح لانه اذا خلا منه جزء من الاعتكاف صدق انه لم يصم معتكفا اذا الصوم اسالك جميع النواهي في نظر وما عمل به ممنوع ولوندن اعتكاف ايام وليل متتابعة ما عدا ما في الجمع والاستأنف لا تتقاء الجمع ولوعين وقتا غير قابل للابوم كالعبادة اعتكافه ولا يقضى الصوم فانه لا يدارى الركن الثالث النية المعبر عنه بالشرط في قوله (ويشترط نية الاعتكاف) يعني لا بد فيه منها ابتداء كالسنة وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره معين زمانه ام لا (وينوي) حقار في التذرع الفرضية (ليتميز عن التذرع ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو التذرع بخلاف الصوم والصلاة لان وجوبه لا يكون الا بالنية بخلافهما والاشبه كما قاله لزر كنس الاكتفاء بذكر التذرع عن ذكر الفرض لان الوفاء واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه وقد صرح بذلك في الذخائر ولا يجب تعيين الاداء والثناء ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يطل كالصوم (واذا أطلق) نية الاعتكاف ولم يعين مدة (كفته نيته) هذه (وان طال مكثه) لشعور النية المطابقة لذلك (لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتجاج) ان لم يعزم عنه دخروجه على العود (الى الاستئناف) نية الاعتكاف حتما سواء أخرج من الصلاة أم غيره اذا التفتي اعتكاف جديدا فان خرج عازما على عوده أي من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوب في المجموع لانه يبرك كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات الصلاة وبه يعلم الجواب عن تنظير الروضة وأصلها فيه بان اقتران النية بأول

الذكورة لا تكون الا بالتذرع (قوله وان طال مكثه) ويخرج عن عهدة التذرع بلحظة وما زاد عليها في وقوعه واجبا أو العبادة مندوبا ما قدمناه والا حوط في حقه أن يقول في نذره لله على ان اعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم ينوي الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكثها (قوله كنية المدين) أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد انه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج اذا خرج من المسجد ليل النية اعتكاف يوم الجمعة اذا رجع الى المسجد



(قوله أي الحاجة) أي ما لشرائه مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئناف أو لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما لو قصد الجنب  
بالقراءة الذكر والاعلام (قوله الاستحباب من فعله فيه) أخذ منه أن المجهور الذي يندرج طارقاً في كل فيه أهلاً زيادياً أي فلو خرج  
لأكل في غيره انقطع تنابعه ومقتضى العلة أيضاً أن أهل المسجد لو كانوا مجاورين به ٣٦١ اعتادوا الأكل فيه مع اجتماع

بعضهم ببعض لم يجز الخروج منه  
لأجل الأكل لا لتناء العلة إلا أن  
يقال من شأن الأكل بحضور  
الناس الاستحباب فلا فرق بين كون  
أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا  
أقرب (قوله الحرمه مكثهم) قضيته  
أنه لو جاز لهم المكث اضرورة  
اقتضت المكث صحة الاعتكاف  
ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيداً  
أعدهم أهليتهم لذلك (قوله وأن  
حرم عليه ابنه فيه) ظاهره أنه لا فرق  
بين كون جالساً فيه بنقص منة  
أهله أولاً وفي إحياء الموات قبيل  
فصل المأمن الخ وغير أهله  
المدرسة ما اعتد فيها من نحو نوم  
بها وطهر وشرب من مائها ما لم  
ينقص الماء عن حاجة أهلها فيما  
يظهر وعليه فيجعل ما هنا على مثل  
ذلك ويمكن استفادة التعميم من  
قوله وأن حرم إذا المعنى سواء حرم  
أولاً بالحرمه حيث شؤس على أهله  
وعدها حيث اتفق ذلك وأشار  
إلى هذا حج بقوله لأن أغني  
الاعتكاف فيها وقف على طائفة  
ليس هو منهم أن فرض لا مر خارج  
(قوله وأن كره لذوات الهيئته) وهل  
يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له  
الخروج أم لا فيه نظر والأقرب  
الأول احتياطاً لعدم مخالفة

العبادة شرط فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد  
والمزيد عليه ما ينافيها وهنا يتخلل الخروج الثاني لطلاق الاعتكاف لأن يتخلل المنافي هنا  
مقتضى حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله  
كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو نوى مدة) أي اعتكافاً بها  
كيوم أو شهر فلا أوتدراً المدة غير معينة لم يشترط فيها اتباعتها ثم دخل المسجد بقصد وفاء  
نذره (فخرج) منه (فيها) أي المدة (وعاد) إليه (فان خرج) منه (غير قضاء الحاجة) من  
البول والغائط (لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمن انقطعه الاعتكاف أما العود  
فغير لازم له في النقل لجواز خروجه منه (أو) خرج (لها) أي الحاجة (فلا) يلزمه  
استئناف النية وإن طال الزمن لأنه لا بد منه فهو كالاستثنى عند النية (وقيل إن طالت  
مدة خروجه) القضاء الحاجة أو غيرها (استأنف) النية لغيره ليعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل  
(وقيل لا يستأنف) النية (مطلقاً) لأن النية شاملة لجميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة  
متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) كما كل وقضاء حاجة وحض وخروج نحو سهر  
(لم يجب استئناف النية) عند عودته ليهولها جميع المدة وتلزمه مبادرة العود عند ذوال  
عذره فإن أخر عادداً عالماً انقطع التتابع وتعد البناء (وقيل أن خرج غير قضاء الحاجة  
(و) غير غسل الجنابة وجب (استئناف النية) لخروجه عن العبادة بعارض من الأعذار  
التي لم يبدعها بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه وعلم بما تقرر الحاق كل ما لا بد  
للخروج منه بقضاء الحاجة ولو أكل فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله  
للاستحباب من فعله فيه والمشتبه بخلاف الشرب فلا يستحب منه فيه فيمتنع الخروج له  
واحتراز بقوله لا يقطع التتابع عما يقطعه فإنما يجب قطعا الركن الرابع المعتكف وقد  
أشار لشرائطه فقال (وشرط المعتكف الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض) والنفاس  
(والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغص عليه والسكران  
وغيرهم المميز إذ لا نية لهم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمه مكثهم فيه وقضية ما تقر بعدم  
صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذبيح ورجل وقروح واستحاضة ونحوها  
حيث لم يكن حظ المسجد من ذلك وهو كذلك وإن قال الأذري أنه موضع نظر أن  
لو اعتكف في مسجد وقف على غيره ودونه صح اعتكافه فيه وأن حرم عليه لبته فيه كالأول  
بتراب مغصوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه أغما حرم  
لأمر خارج أعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا المبحر لذاته ثم  
محل ما ذكر في المغص عليه في الابتداء فإن طرأ عليه في أثناء اعتكافه لم يطل ويحسب  
زمنه من الاعتكاف كما سيأتي في كلامه ويصح من المميز والعبء والمرأة وإن كره لذوات

٤٦ به في للرجال لكن الحاقه فيما بالرجل من عدم جريان الخلاف في اعتكافه في مسجد يتيه  
قد يقتضي أنه لا كراهة في حقه إذ لو كره اعتكافه في المسجد لالحق بالمرأة في جريان الخلاف في اعتكافه في مسجد يتيه

(قوله بغير اذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي حلبة أو متزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس لغيرهما من ذلك (قوله ولهما اخراجهما) ٣٦٢ اي ولا اثم عليهما حينئذ وبقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل

العبرة باعتقاد الاول او الثاني فيه  
تطروا الاقرب الاول اخذنا ما قالوه  
في سيرة المصلي من ان العبرة باعتقاد  
الفاعل (قوله وفي الشروع فيه)  
اي ومن الشروع (قوله او كان  
لا يخل به) اي بالكسب اي او كان  
معه ما يني بالتجوم (قوله والا كان  
في نوبته كحر) اي بان كان بينهما  
مهاياة (قوله وفي نوبته سببه)  
انظر لو اراد اعتكافا من ذورا  
متابعا اولاته نوبته وكان  
نذره قبل المهاياة او بعدها في نوبته  
السيد او في نوبته نفسه وهي لاتسعه  
وينجبه حينئذ المنع بغير اذن  
السيد نعم ان لم يكن متتابعا فله  
اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر  
اه سم على بهجة (قوله على انه  
مرجوع) علاوة (قوله لا جبوطة  
بالكابة) اما عدم جبوطة في المرتد  
فهو بمعنى انه لا يعاقب على ما فات  
من الاعتكاف واما ثوابه فيبطل  
بمجرد رده كسائر اعماله واما في  
غيره فهل يثاب عليه ثواب الواجب  
ام لا فيه نظر والاقرب الثاني  
وينبغي ان يحمل وقوعه تنسلا  
مطلقا ما لم يكن عليه اعتكاف  
آخروا جب والا وقع عنه (قوله  
لم يجب خروجه) قضيته جواز  
الخروج لذلك فليست امل وعبارة حج  
لم يجوز له الخروج اعدم الخ وقياس  
ما ذكر المصنف في الغسل من

الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير اذن سيد وزوج نعم ان لم تنف به منفعة كان حضرا  
المسجد باذنهما فلو يما جاز كاتبه عليه الزكشي ولو نذر اعتكاف زمن معين بالاذن ثم  
انتقل العبد لا آخر بنحو يسع أو وصية أو وارث أو طلقت وتزوجت آخر جاز لهما بغير اذن  
الثاني لانه صار مسـ فحقا قبل وجوده ~~لم~~ كان للمشتري الخيار ان جهل ذلك ولهما  
اخراجهما ولو من النذر ما لم ياذن فيه وفي الشروع فيه وان لم يكن زمنه معين ولا  
متابعا وفي أحدهما وزمنه معين وكذا ان اذنا في الشروع فيه فقط وهو متتابع وان لم  
يكن زمنه معين فلا يجوز لهما اخرجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة وبواسطة  
لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تاخيره والمتتابع لا يجوز  
الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بالاعذر ويجوز من المكاتب بالاذن ان  
أمكن كسبه في المسجد او كان لا يخل به ومن بعضه حر ولا مهاياة كالقن والا كان في نوبته  
كحر وفي نوبته سببه كقن (ولو ارتد المعتكف أو سكر) متعديا (بطل) اعتكافه زمن رده  
وسكره لعدم أهليته اما غير المتعدي فيشبهه كما قاله الاذري انه كالغصم عليه (والمذهب  
بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) وان لم يخرج لان ذلك أشد من خروجه بلا عذر  
وهو يقطع المتتابع فلا بد من استئنافه والثاني لا يطل في المستثنين فينبغي ان امان في الردة  
فترغب في الاسلام واما في السكر فالخالف بالنوم وما نص عليه الشافعي رضي الله عنه  
من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتتابع حتى اذا أسلم يني على انه مرجوع  
عنه وقد علم مما تقرر ان المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاجبوطة بالكابة وقد أشار  
الشارح لذلك بقوله من حيث المتتابع وتنسبه المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطفه باو  
واتيان به بذلك مفردا في ان لم يخرج صحيح لان المعطوف بأوهو الفعل والضمير ليس عائدا  
عليه وانما هو عائدا على المرتد والسبب ان المفهومين من انقط الفعل وقد تقدم ما يدل  
عليهما فصبح عود الضمير عليهما (ولو طرأ جنون أو اغما) على المعتكف (لم يطل ما مضى)  
من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء لانه مفعول من المسجد لانه معرض له فان  
أخرج مع نذر ضابط في المسجد لم يطل أيضا كما لو حمل العاقل مكرها وكذا ان أمكن  
بمشقة على الصحيح فهو كالمرضي (ويحسب زمن الاغما من الاعتكاف) المتتابع كما في  
الصائم اذا اغشى عليه بعض النهار (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه لان العبادة  
البدنية لاتصح منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس على معتكفة (وجب) عليها  
(الخروج) من المسجد لحرمته المكت عليها (وكذا الجنابة) بما لا يطل الاعتكاف  
كاحتمال اذا طرأت على المعتكف (ان تعذر) عليه (الغسل في المسجد) فيجب عليه  
الخروج منه لحرمته المكت فيه عليه ولو احتاج للتيمة لانه قد الماء أو غيره وجب عليه  
الخروج لاجله كما يحتمل بعض المتأخرين وان أمكنه فعله فيه بغير ترابه لتضمنه اللبث فيه  
الى فراغه ولو أمكنه فيه ما را من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له لعدم حرمة المرور فيه

جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا الا ان يفرض بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لاجله (قلو)

(فلو أمكنه) الغسل فيه (جاز) له الخروج له ولا يلزم ذلك من أجله بل له فعله في المسجد  
ان لم يترتب عليه نحو مكث ثم وكلام الشارع محمول على هذا امرعاة للتتابع نعم لو كان  
الجنب مستقيماً بالخروج ونحوه وجب خروجه وتحريم ازالة النجاسة في المسجد ويجب أيضاً  
ذا حصل بالفسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بغسله  
لثلاثة طل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفاص (ولا) زمن (الجنابة)  
من الاعتكاف ان اتفق المكث معهم في المسجد دل على عذر أو غيره لما فاد ذلك للاعتكاف  
وسأني الكلام على الحائض هل تبقى على ما مضى أولاً أم المستحاضة فان أمئت فلو يشه  
لم يخرج من اعتكافها فان خرجت بطل تتابعه

\* (فصل) في حكم الاعتكاف المندور (اذا نذر مدة متتابعة) كنه على اعتكاف عشرة  
أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها ان صرح به لفظاً لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة  
للأبقي عقب الايمان ببعضه فان نوى التتابع بقلبه لم يلزمه كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه  
كما صحه وهو المعتقد خلافاً لما جرى عليه في الارشاد واختاره السبكي ليدوافق ما تقر في  
عشرة ليال وقوله لو نذر ان يعتكف أيام شهر أو شهرين أو عاماً لم يلزمه الليالي حتى ينوبها  
كن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة اليه الا ان ينوبها اه وصوبه الاسنوي نقلاً  
عن الغزالي وجماعة ومعنى لان الليالي اذا وجبت بالنية مع ان في ذلك وقتاً زائداً فوجب  
التتابع أولى لانه مجرد وصف وصححه الاذري لكن المصحح عنده ما جرى عليه في  
الطاوي عدم وجوب التتابع بنية وأجاب البدري الركني وغيره عن قولهم المذكور بان  
صورته ان يذراً عاماً معينة فتجب لليالي المتخللة لانه قد أحاط بها واجبا كما لو نذر  
اعتكاف شهر وظاهر ان ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من ان التتابع ليس  
من جنس الزمن المندور بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس  
بنية التتابع ايجاب غيره بها وفارق أيضاً تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيها  
لو استثنى من الشهر ونحوه الأيام والليالي بقلبه فانه لا يؤثر بأن في ذلك احتياطاً للعبادة  
في الموضوعين وبأن الغرض من النية هنا ادخال ما قد يراد من اللفظ لان اليرم قد يطلق  
ويراد به اليوم بليته وهنا الخراج ما شمله اللفظ ولو التزم بالذرا التفریق اجراء التتابع  
وفارق ما لو نذر صوماً متفرقاً حيث لا يخرج عن عهدته بالتموالي كعكسه بأن الشارع  
اعتبر في الصوم التفریق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفریق  
أصلاً وقول الغزالي لو نوى أياماً معينة كسبعة أيام متفرقة أو لها غداً عين تفريقها التما  
يأتي على رأيه من كون النية تؤثر كاللفظ والأصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح) انه لا يجب  
التتابع بلا شرط اذ لفظ الاسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما  
بخصوصه الا بدليل لم يسن التتابع والشأن في يجب كالحل فيكم فلا ناسم راو فرق  
الاول بأن المقصود في العین المجر ولا يتحقق بدون التتابع وحكم الأيام مع نذر الليالي

(قوله وجب خروجه) أي أي اعتكاف  
خارجاً احترازاً من وصول الماء  
المستعمل في النجاسة للمسجد  
(قوله) وتحريم ازالة النجاسة في  
المسجد) أي وان لم يحكم بنجاسة  
الفسالة حج (قوله ويجب أيضاً)  
أي الخروج من المسجد  
\* (فصل في حكم الاعتكاف)  
(قوله بنية التتابع) قضيه وجوب  
الليالي بنية التتابع للأيام وان  
لم يخطر بباله الليالي وقوله قبل لم  
يلزمه الليالي حتى ينوبها ظاهر في  
خلافه فلهذا المراد بقوله هنا بنية  
التتابع اللازم لنية الليالي التتابع  
لا التتابع المنوي بمجرد (قوله  
التفریق مرة الخ) أي وذلك في  
دم القمق ونحوه والتتابع أخرى  
في كثارة الظهار ونحوها (قوله  
أياماً معينة كسبعة) أي كأن  
نذر سبعة أيام ونوى انها متفرقة

(قوله فيما امر) أي في أنه أن نوى الأيام في نذره المبالي وجبت والافلا (قوله لم يجز تفريق ساعاته) ظاهره وان نوى قدر اليوم ويغني خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بخلافه وان نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لان غايته انه استعمل اليوم في ساعات ٣٦٤ تساويه مجازا أو انه قدره مضافا في الكلام وكلاهما الامانع منه وبقي ما لو نذر

يوما من أيام الدجال هل يخرج من هذه النذر بان يقدر له يوما من الأيام التي قبل خروجه كانه درجة لقوله في الحديث اقدر واه قدره أو يجعل على اليوم الحقيق من أيامه ويخرج من العهدة ولو بان نوي يوم من أيامه فيه نظر والا قرب الاول (قوله وهذا هو العتد) ولو نذر أياما عشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كأن قال أعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كل ما تنكسر من الحادي عشر كالوأسلم في أثناء يوم في نحو بر واجل عدة كشر فانه يحسب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادي والثلاثون ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد وقدمه من ارا حيث كفاه اعتكاف بقيمة يومه بان ما فات قبل قدوم زيد لم يتاقيه وجوب أصلا وما هنا تعلق نذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك الا بانقضاء التمسك (قوله وان ذهب أبو اسحق) أي المروزي (قوله والام يكفه) أي فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم (قوله اعتكاف يوم شكرا) أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى

لحكمه الا بالي مع نذر الأيام فيما امر (و) الاصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث الى ما بعد الغروب اذا منه يوم من لفظ اليوم الاتصال فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر ومحل الخلاف ما لم يعين يوما فان عينه امتنع التفريق جزما ولو دخل المسجد في اثنا عشر ساعة ومكث الى مثله من الغد مع الليلة المختلة اجزأ عند الاكثرين لمعول لتتابع باليتوثة في المسجد وهذا هو المعتمد وان ذهب أبو اسحق الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت يوم متواصل الساعات واليلة ليست من اليوم ولو نذر يوما وله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلالاتفاق الاصحاب (و) الاصح (انه لو عين مدة كاسبوع) عينه كهذا الاسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتتابع فيها لفظا) (وفاتمة لزومه التتابع في القضاء) لالتزامه اياه والثاني لا يلزمه لوقوع التتابع ضرورة فلا أثر لخصر يحبه فان لم يرهين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي وقول الشارح والاصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وانه غير معطوف على ما قبله من مدخول الصحيح فيقيده بضمه (وان لم يتعرض له) أي التتابع (لم يلزمه في القضاء) قطعاً لوقوع التتابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان ولو نذر اعتكاف يوم معين فقائه فضاءه لا اجزأ بخلاف اليوم المطلق لقائه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك المعين كتنظيره في الصلاة في القسمين حكماء في المجموع عن المتولى واقره ويؤخذ من تميزه فيه ان محل ذلك اذا ساءت الليلة اليوم والام يكنه ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم له الام يلزمه شي العدم وجود الصفة ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما آفاده الشيخ فان قدمه من ارا اجزأ ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اذ الوجوب انما ثابت من وقت قدومه وفارق الصوم بصحة تميز ما هنا بخلاف ما ذكره من قضاء يوم كامل كما حرم به ابن المقرئ تبعاً للعجموع عن المزني في موضع وهو المعتمد وان صح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكرنا قدوم حيا مختاراً فلو قدم به ميتاً أو مكرها لم يلزمه شيء كما قاله الصيمري لانه عاق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعا ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت ليلته حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين الى انتهاء الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجزئته قصد له افعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره اذ هو أول العشرة من آخره ولو فعل ذلك ثم بان النقص اجزأ عن قضاء يوم كما قطع به بغوى وقال في المجموع

يجفل

لأنه يتعين ان يقول شكرا (قوله ما بقي منه) أي ويعتبر ذلك من وصوله ما يقطع به سفره (قوله بخلاف ما ذكر) أي ثم (قوله كما قطع به بغوى) معتمد

يحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهرا وشك في ضده فتقضى محنطا فبان محمداً  
 فلا يجزئه (واذا ذكر) النادر (التتابع) في نذره انظروا (وشرط الخروج لعارض) مباح  
 مقصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الاظهر) لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام  
 فكان على حسب ما التزم فلو عين نوعاً وفرداً كعبادة المرضى أو يزيد خرج له دون غيره  
 فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهتم ديني كالجمعة أو ديني مباح كقاء الأمير  
 والثاني بطلان الشرط لمخالفة مقتضاه فلم يصح كالوشرط الخروج للجماع وخروج بشرط  
 الخروج لعارض ما لوشرط قطع الاعتكاف له فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال  
 العارض بخلاف ما لوشرط الخروج للعارض فيجب عوده ولو قال إلا ان يمدولى لم يصح  
 الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام وكذا النذر كما قاله البغوي وهو  
 الاشبه في الصغير ولم يصح في الروضة كاصلها بترجيح وبماح ما لوشرطه لم يحرم كسرة  
 وبمقصود ما لوشرطه غيره كترفة وبغير مناف للاعتكاف ما لوشرطه لمناف له كقوله ان  
 اخترت جامعة أو ان اتفق لي جماع جامعة فلا ينعقد نذره كما صرحوا به في الحزم والجماع  
 ومثلهما البقية (والزمان المصروف اليه) أي العارض المذكور (لا يجب تداركه ان  
 عين المادة كهذا الشهر) لان النذر في الحقيقة للماء داه (والا) بأن لم يعينها كشهراً مطلقاً  
 (فيجب) تداركه لتمام المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة  
 في أن التتابع لا ينقطع به (ويستطاع التتابع) زيادة على ما مضى (بالخروج) من المسجد  
 بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجليه أو رأسه قائماً أو منحنياً أو من العجز  
 قائداً أو من الجانب مضطجعا (بالعذر) من الاعتذار الآتية وان قل زمنه لمافاته لا يثبت  
 اذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً  
 (ولا يضر) في تنابع اعتكافه (اخراج بعض الاعضاء) من المسجد كإساره أو يديه لانه لا يسهى  
 خارجاً فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يذني رأسه الى عائشة فترجله أي تسرحه وهو  
 معتكف في المسجد فلو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليها لم يضر فيما يظهروه لادم صدق  
 الخروج عليه فقد قال في البسيط قضية تعليل البغوي انه لا يضر وهو ظاهر قلت ويؤيده  
 ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل إحدى رجليه  
 واعتمد عليها من انه لا يحنث فعملنا بالاصل فيهما (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة)  
 من بول أو غائط ومثلهما الرشح فيما يظهروه لا بد منه وان كثر خروجه لذلك لعارض نظراً  
 الى جنسه ولا يشترط ان يصل لحد الضرورة واذا خرج لا يكلف الاسراع بل يمشي على  
 حقيقته فان تأنى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ويجوز له الوضوء بعد  
 قضائها خارج المسجد تبعاً لها واجبا كان أو مندوباً وان لم يجز له الخروج وحده ولو عين  
 حدث حيث أمكنه في المسجد واقتضاه على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك كفعل  
 جنابة أو الزنا نجاسة ورعاف وكل لانه يستحيضه في المسجد وان أمكنه الا كل فيه

(قوله صح الشرط في الاظهر)  
 ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج  
 وشرط الخروج لعارض فكما  
 تقرر كذا به ما مضى وعليه فلو نوى  
 الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في  
 نذره وأخرج منها ان عرض لي  
 كذا لانه وان لم يصرح به فانه  
 محمول عليه في عرض له  
 ما استغناه جاز له الخروج وان كان  
 في تشهد الصلاة وجاهزه الخروج  
 من الصوم وان كان قريب  
 الغروب فليراجع (قوله كقاء  
 الأمير) أي الحاجة اقتضت  
 خروجه لقائه لا مجرد التفرج  
 عليه (قوله من انه لا يحنث)  
 خلافاً للحج (قوله اذ لا بد منه) أي  
 واخراجه في المسجد مكروه (قوله  
 فان تأنى أكثر من ذلك) أي  
 ويرجع في ذلك اليه لانه أمين  
 على عبادته



ويجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب  
المفهوم مما صرح في باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت  
معهضة لطروق الحيض فعـ ذرت لأجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض  
والطهر لان ذلك الغالب قد يجزأ الا ترى ان من تحيض أقل الحيض لا يتقطع اعتكافها به  
اذا زادت مدته اعتكافها على أربعة وعشرين مع انه يمكنه البقاء في زمن طهرها فكذلك  
هذه لا يلزمها البقاء في زمن طهرها وان وسعه ولا نظر للفرق بينهما ما بان طهر تلك على خلاف  
الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هنا في الاعذار بما يقتضي ان مجرد امكان طهر والحيض  
عذر في عدم الانتطاع فتبقى على ما سبق اذا طهرت لانه بغية اختيارها (فان كانت) مدة  
الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الاظهر) لانها بسبيل من  
أن تشرع كما طهرت وصح الحيض النفس كأي المجموع والثاني لا يتقطع لان جنس  
الحيض مما يكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحتل  
عن ثبوت المسجود ويقتضي ان محلها سهل احـ ترازها والاخر جـ ولا انتطاع (ولا)  
ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناحية) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به  
أو مكرها عليه غير حق كأي الجماع ناسـ ما ومثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكره  
رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وكالأكراه المألوج وأخرج غير أمره  
وان أمكنه التخاص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمر تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك وله  
الأقرب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يدعيه فكان بلاذن أو أخرجه الحالك  
لحق لزمه أو خرج خوف غريمه وهو غنى مما طل أو معسر وله بينة أي ونم حاكم يتبناها كما  
هو ظاهر انتطاع تنابها انتصيره ولو خرج لاداء شهادته عين عليه تحملها وادائها لم ينقطع  
تتابعه لا يضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم يعين عليه أحدهما أو تعين  
أحدهما فقط لانه لم يعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج ولا يفعله لها انما  
يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بمن جاء اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف  
والا فلا ينقطع الولاء كالوعد رصوم الدهر فتوته الصوم ففارقته قبل النذر لا يلزمه  
القضاء ولو خرج لأقامة حـ داوة عزيرت بالبينه لم ينقطع أيضا لان الحرية لا ترتكب  
لأقامة الحد بخلاف تحمل الشهادة انما يكون للاداء كما مر بخلاف ما اذا ثبت باقراره ومحل  
ما تقرر اذا أتى بوجوب الحد قبل الاعتكاف فان في به حال الاعتكاف كما لو قذف مثلا  
فانه يتقطع الولاء ولا يتقطع خروج امرأته لأجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة  
لأنكاح لانه لا يتقطع عدة بحد بخلاف الحمل كما مر ما لم تكن بينهما كان طلق نفسه  
تقويض ذلك لها أو علق الطلاق بعشيتها فاشات وهي معتكفة فانه ينقطع لاختيارها  
الخروج فان اذن لها الزوج في اعتكاف مدته متتابعة ثم طلقها فماتت قبل انقضائها  
فيقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها اذا لا يجب عليها الخروج

(قوله قد يجزأ) أي بان يوجد تارة  
في شهر قد يدر مخصوص وفي آخر  
دونه أو أكثر منه (قوله ومثل  
ذلك الجاهل) ومثله جاهل يعذر  
بجهله اهـ حج وظاهر عبارة  
الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه  
قرب عهد بالاسلام أم لا انما  
يأيد به بعدة عن العلماء أم لا وهي  
ظاهرة (قوله لم ينقطع تنابها) أي  
وان طال زمن خروجه لانه مكره  
عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل  
الشهادة) هذا لا يتناقض مع قوله  
الآتي ومحل ما تقرر اذا أتى بوجوب  
الحد الخ فانه مع مائة دم من  
التقييد عن شيخ الاسلام بصير  
حكم المسلمين واحدا فالشهادة  
قبل الاعتكاف كوجوب الحد قبله  
في ان الخروج لاداء الشهادة أو  
الحد لا يقطع التتابع وهما بعد  
الاعتكاف يقطعان التتابع اذا  
خرج لاداء الشهادة أو الحد  
(قوله ولا يخرج المؤذن الراتب)  
ومثل الراتب نائبه حيث استنابه  
له ذر اهـ سم على حج أقول  
وينبغي انه لا فرق حيث كان  
الراتب كالاصيل فيما طلب منه



قبل انقضائهم ساقى هذه الصورة وكذا الواعنة كنت بعير اذنه ثم طلقها واذن لها في انعام  
اعتكافها فنية قطع المتتابع بخروجها (ولا) ينقطع المتتابع (بخروج المؤذن الراتب  
الى منارة) يفتح الميم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بان لا يكون بابا فيه ولا في رحبته  
المسجلة له بقرينة منه (للاذان في الاصح) لانه صعودها للاذان والف الناس صوته  
بمخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير الاذان ولو بجعرة بابا في المسجد  
اولا لاذان لكن بمنارة ليست للمسجد اوله لكن بعيدة عنه وعن رحبته وبحيث لا يذرى  
امتناع الخروج للمنارة فيما اذا حمل الشعار بالاذان بظهور السطح لعدم الحاجة اليه  
وكل المنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه وكذا ان لم يكن عالي لكن توقف  
الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا واضافة المنارة الى المسجد للاختصاص  
وان لم يقبله كان خرب مسجد وبقيت منارته فخدم مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها  
له في حكمها حكم المنيبة كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسجلة في منارة مبنية  
له جرى على الغالب فلما فهم له امام منارة المسجد التي بابا فيه وفي رحبته فلا يضر  
صعودها ولو لغير الاذان وان خرجت عن سمت بناء المسجد كاربها وتربعه اذ هي في حكم  
المسجد كدائرة مبنية فيه مالت الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في  
هواء الشارع واخذ الزر كشي منه انه لو اتخذ للمسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح  
لانه تابع له صحيح وان زعم بعضهم انه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لانحى أى يكون  
المنارة تنسب الى المسجد ويحتاج اليها غالباً في اقامة شعائره بخلاف الجناح فيه ما  
ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والا قرب الرجوع في ذلك لتعرف وان ضبطه بعضهم بكونها  
خارجية عن جوار المسجد وجارها رءوس دار من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم  
المسجد ومقابل الاصح ينقطع بخروجه مطلقاً للاستغناء عنه بسطحه وفي ثالث يفرق بين  
الراتب وغيره (ويجب قضاء اوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع  
(بالاعتذار) السابقة التي لا ينقطع بها المتتابع لانه غير معتكف فيها (الاوراق قضاء  
الحاجة) لانه مستثنى اذا لا بد منه واقتضاه على قضاء الحاجة مثال اذا اوجبه كما  
قاله الاسنوي تبع الجمع من تدمين جريان في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاكل  
وغسل جنابة واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول زمنه كركض وعدة وحيض ونفاس  
وعلم عامر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج الماذكر بعد عودته ان خرج الى البيت منه وان  
طال زمنه كتميز وغسل واجب واذان جازا لخروج له اولاً ومنه بدشمول النية بجميع المدة  
ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتقيم الباقي جدد النية  
ولو احرم معتكف بذلك فان لم يمتش الذوات اتمه والاخرج له ولا يفي بعد فراغه من  
النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاه وقبل نذره لم يلزمه  
ثاني لان اعتكاف شهر قد مضى محال

(قوله قرينة منه) صفة اقول  
المصنف منارة منفصلة (قوله  
للاذان) وينبغي ان مثل الاذان  
ما اعتيد من التسيب المعروف  
الآن ومن اولى الجمعة وثانيتها  
لاعتداد الناس التي والصلاة  
الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذان  
(قوله لانه صعودها) قال حج  
وبما تقر في المنارة فارقت الخلوة  
الخارجية عن المسجد التي بابا فيه  
فتمقطع بدخولها (قوله وبحيث  
لا يذرى امتناع الخروج) عبارة  
سم على حج في اثناء قوله وانظر  
بحيث لا يذرى مع ان مقابل  
الاصح نظر للاستغناء بالسطح

• (كتاب الحج) • (قوله لغة القصد) أو كثره الى من يعظم اهـ (قوله ومعلوم ان الموافق للغالب الخ) أي ومن غير الغالب ان يكون المعنى الشرعي مبالغة لغوى لكن بينهما مناسبة وعجالة حج اعتراضا على تفسيره بالافعال لكن يعكس عليه ان المعنى الشرعي يجب استعماله على المعنى اللغوي بزيادة وذلك غير موجود هنا الا ان يقال ان ذلك اغلبي أو ان منها النبوة وهي من حريجات المعنى اللغوي ونظيره الصلاة الشرعية لاستعمالها على الدعاء اهـ يعني فيكون اطلاق الحج على الافعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه وقوله الاول أي قصد الكعبة الى آخره (قوله لكن يؤيده قولهم) أي قوله واعترضه ابن الرفعة (قوله وهو من الشرائع القديمة) بل ما من نبي الا وحي خلافا لمن استثنى هو داود وصالحا اهـ زيادي وحي وقوله ما من نبي شمل عيسى صلى الله عليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى مع بقائه نبوته معدود في أمة النبي ودخل في زمرة العصاة فانه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي مؤمن به ٢٦٩ ومصدق او كان اجتماعه به مرات في غير

ليه الا سرا من جملتها بحكمه روى ابن عدي في الكامل عن أنس قال ينالهن مع رسول الله اذ رأينا بردا ويذا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرد الذي رأينا والمسد قال قد رأيتوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رأيت صافح شيئا ولا نراه فقلنا يا رسول الله رأيتك صافحت شيئا ولا نراه قال ذلك أخى عيسى بن مريم انتظرته حتى قضى طوافه فسلمت عليه اهـ بحرفه رحمه الله (قوله وهو أفضل العبادات) قال الزيادي والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعقد ان مات في حجه أو بعده

### • (كتاب الحج) •

يفتح الحاء وكسر الهمزة والقصد وشرا قصد الكعبة للافعال الاتية قاله في المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الافعال الاتية واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم ان الموافق للغالب الا قول من ان المعنى الشرعي يكون مشتقاً على المعنى اللغوي بزيادة ولا دلالة في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج خمسة أو ستة ويجب ان هذه اركان للمقصود لا للقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز والاصل فيه قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وخبر بني الاسلام على خمس قال القاضي وهو من الشرائع القديمة وهو أفضل العبادات لاستعماله على المال والبذل الا الصلاة كما مر انها أفضل وروى ان آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة ورجع بعضهم انه لم يجب الا على هذه الامة لكن قال جمع انه غريب بل وجب على غيرها أيضا ثم انك اذا افترض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الارقاء والاصبيان اذ فرض المكافاة لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يستقطب بفعلهم الحرج عن المكلفين كما في صلاة الجنازة لكن ظاهر كلام المصنف في ايضاحه اعتبار التكليف فيمن يستقطب بفعله الفرض حيث قال ولا يشترط له عدد المصلين لهذا الفرض قدر مخصوص بل افترض ان يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة (هو فرض) أي مفروض بالشرائط الاتية لقوله تعالى والله على التامم حج البيت الاية ونحو خبر بني الاسلام على خمس وهو صحيح عليه يكفر باحده ان لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة

٤٧ به في وقبل تمكنه من ادائها (قوله لاستعماله على المال) وهو ما يجب أو ينبغي من الدماء الاتية (قوله بل وجب على غيرها) معقد ولا يتأفقه قوله أو لا وهو من الشرائع القديمة لجواز ان يكون عند هذا القائل مندوبا (قوله في الارقاء والاصبيان) أي والمجانين على ما يأتي (قوله اعتبار التكليف) معقد (قوله في السنة السادسة) وحي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة هجرا لا يدري عددها ونسمة اهـ هذه حججنا انها باعتبار الصورة اذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسي وغيره بل قبل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بصح شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اهـ حج وكتب عليه سم قوله وحي صلى الله عليه وسلم الحج قضية ضمنية أي حجة عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجاً شرعياً =

== وهو مشكل جدا اه (أقول) وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فوضه لم يكن شرعا بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيحمل قول ج اذ لم يكن على قوانين الشرع المخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن بوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذلك واكتنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكك عليه أيضا أن مكة انما افتتحت في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليخبر بالناس في التاسعة ووج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا أن يجاب عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافي من ان الفرضية قد تنزل ويتأخر الاجاب لكن في كلام الزياى ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمعنا بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع ٢٧٠ فخرج بالناس اه ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزياى بأنه يشترط لوجوب

المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لعدم الطلب (قوله وأتوا الحج والعمرة لله) انما قال ذلك ليتم بها الاستدلال فان ظاهرهما وجوب الاتمام اذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فاتوا (قوله قال لا وان تعمر) بفتح ان المصدرية وهي وما بعدها مبتدأ أخبره خبر وعبرة المحلى وان تعمر فهو أفضل فهي بكسر الهمزة شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فاعل الرواية مختلفة (قوله وان اشقل عليا) اى على اعمالها (قوله اذ هو) اى الغسل (قوله في حق المحدث) يهـ ان المحدث كان يجب عليه

كما صحها في السير ونقله في المجموع عن الاصحاب وجرم الرافي هنا بأنه سنة خمس وجمع بين الكلامين بان الفريضة قد تنزل ويتأخر الاجاب على الامة وهذا كقوله قد أطلع من تركي فانها آية مكينة وصدة الفطر مدنية ولا يجب باصل الشرع سوى مرة في العمر ويجب أكثر من ذلك لعارض كندرو قضاء عند انقضاء الطوع (وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله اى اتوا بهما تامين وللخبر عاتشة قالت قالت يارسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح وأما خبر مثل صلى الله عليه وسلم عن العمرة واجبة هي قال لا وان تعمر خير لك فضعيف اتفاقا قال في المجموع ولا يعتر ببول الترمذى فيه حسن صحيح ولا يغنى عنها الحج وان اشقل عليها وانما أغنى الغسل عن الوضوء لانه أصل اذ هو الاصل في حق المحدث وانما حط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فاغنى عن بدله والحج والعمرة أصلان والعمرة لغة الزيارة وشرعا قصد البيت للافعال الالقية أو تنفس الافعال كما مر والقول الثاني انه اسنة للخبر المار ولا تجب باصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايه الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم رواه مسلم وصحبت عمرة لانها تفعل في العمر كله وصح عن سراققة قلت يارسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ام للابد فقال لا بل للابد او وجوبها من حيث الاداء على التراخي فلان وجب عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة الامكان

الغسل للصلاة وهو مه ان من لم يحدث لا يجب عليه غسل مادامت طهارته باقية ومنه يعلم ان قولهم كان لان الغسل واجبا في صدر الاسلام ليكمل صلاة المراد به على المحدث (قوله لغة الزيارة) وقيل القصد الى مكان عام اه شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي هكذا رايت بهامش صحيح ثم رايت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام (قوله حتى قالها ثلاثا) اى هذه المقالة اه سم على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجب) اى الحج وفي المنهيج لوجبت اى الخصلة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لوجب يجوز ان يكون الوجوب معاقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رايت في سم على شرح البهجة ما نصه قوله لو قلت نعم لوجبت اى هذه الكلمة اى مقتضاها وهو الوجوب على كل عام ولعله كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه فإما يقال من انه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام واجيب بأنه لو قال نعم لوجب لا منشأه الا الوهم فليتأمل اه

(قوله ومعها ميسر لا عذر بهم) فيه ان مكة انما فتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو واصحابه من الحج في السادسة والسابعة ثم في عدم  
حجهم سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على النور (قوله أو تلف مال) بقرينة ٣٧١ ولوضعية الحج (قوله ان عزم على

لان الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعها ميسر لا عذر بهم  
وقيص به العمرة وتضييقه ما بنى واخوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ثم محل جواز  
التأخير ان عزم على فعلهما في المستقبل كما هي بيانه في الصلاة وانما لم تؤخر فيهما الردة  
بعدهما لانها لا تحبط العمل الا ان اتصلت بالموت وان أحبطت ثواب العمل مطلقا كما نص  
عليه الشافعي رضي الله عنه في الام فلا يجب عليه اعادتهما اذا عاد للاسلام ثم لهما  
مراتب خمس صفة مطلقة وصفة مباشرة ووقوع عن النذر أو عن حجة الاسلام  
ووجوبها لكل مرتبة شرط في شرط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التمييز  
للمباشرة ومع التكليف للنذر ومع الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمرته ومع الاستطاعة  
للوجوب وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشرط صحته) أي صفة ما ذكر من حج او عمرة  
(الاسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه اصليا او مرتدا لعدم اهليته للعبادة وقضية  
كلام حج صفة مسلم بالاتباع وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاد منه لغو نعم ان  
اعتقده مع احرامه لم يعتد لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون  
الهدا وهو بذلك يجمع بين قول الروائي بالبطالين وقول والده بالصحة وعلى كل منهما ما قاله  
بما يفهم مما تقر رويته على دخول الوقت معلوم من كلامه الا في المواقيت وعلى  
معرفة الاعمال والعلم بها بان يأتي بها عالما انه يفعلها عن الذم فلا جرت اتفاقا لم يصح  
مردود فيه ما بان الظاهر في الاول كما قاله الزركشي عدم اشتراطه لامكان العلم بها بعد  
الاحرام وانه لا يشترط هنا تعيين المنوى بخلاف الصلاة فيهما وفي الثاني بان غير الاحرام  
من الاركان لا يحتاج الى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا المقصد (فالولي) أي ولي  
المال (ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز) لان مباشرته بنفسه غير صحيحة ادلاية له لما رواه  
مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اتي ركبنا لرواحا فزفت امرأة اليه صبياء قالت  
يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك اجر وفي سنن ابى داود فاخذت بعض صبي ورفعت من  
محفته والغالب ان من يحمل بعضه ويخرج من المحفة لا يميز له ويكتب للصبي ثواب  
ما عمل من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجماعا (و) ان يحرم (عن المجنون) قياسا على  
الصبي سواء بلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن وسواء حج الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوي  
الولي بقلبه جعل كل منه محرما أو يقول أحرمت عنهما ولا يشترط حضورهما  
ولا مواجهة ما بالاحرام ولا يصحير الولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام عن المميز أيضا  
وانما نص على غير المميز دفعا لما عساه ان يتوهم من عدم صحة الاحرام عنه لمنافاة حاله  
لعبادات ولو اذن للمميز في الاحرام جاز فان احرم بغير اذنه لم يصح ومراعاة بالصبي الجنس  
الصديق بالذكور والاثني وافهم كلامه عدم صحة احرام غير الولي كالجدة مع وجود الاب الذي  
لم يقم به مانع وهو كذلك واماما واهمه ظاهر الخبر المأثور من جوار احرام الام عنه فاجابوا

لأعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول (قوله ولو اذن للمميز) أي الولي من ابا أو جد الخ

(قوله ولو أحرم به) أي عنه أو بسببه (قوله ويحكم من اعتبار الخ) أي المأزق قوله أي والى المال (قوله عن معنى عليه) ينبغي تخصيصه بما إذا ربحى زواله عن قرب والاصح إحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لأحد التصرف في ماله فان محله حيث ربحى زواله عن قرب (قوله وليس للسيد أن يحرم عن عبده) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا إذن هل يصح إحرامه وللسيد تحمله أم لا لكونه ممنوعاً من الفعل بلا إذن جزم بالصحة سم في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وإن لم يأذن سيده وسأني ذلك في باب الإحصاء في كلام المصنف (قوله أن يحرم عن عبده البالغ) ويتردد النظر في المبدع الصغير فيصنع أنه نظير ما يأتي في النكاح وحينئذ يحرم عنه وإليه وسيداهما أحدهما وإن كانت مأزقة إذا دخلها إلا في الكسب وما ينبعها كزكاة الفطر لا تأطعن عن تزيم النفقة ٣٧٢ وتحتل صحة إحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحمله والاول

أقرب اهـ حج وكتب عليه سم قوله والاول أقرب قد يستشكل الاول بأن كلامه ما لا يأتي إحرامه عنه لأنه لا جاز أن يراد به جعله بجلته محرماً إذ ليس له ذلك إذ ولايته على بعض الجمل لا على كلها ولا جعل بعضه محرماً إذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير منصور فينبغي أن يمينه أن أحدهما الآخر في الإحرام عنه ليكون إحرامه عن جلته بولايته وولايته موكله اهـ (اقول) أو يتقفا على أن يتقارنا في الصيغة بأن يوقعاهما (قوله لتعوى الوصي) أي واحداً كان أو متعدداً ثم في التعدد أن كان كل منهما مستقلاً صح إحرام الاول منهما ما أن ترتبا وإن لم يكن مستقلاً لم يصح إحرام أحدهما إلا بآذن صاحبه فيكون مباشراً عن نفسه ووكيله عن

عنه باحتمال كونه أوصية أو أن الأجر الحاصل لها باعتبار إباحة الجمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بأن المحرم عنه أو الولي إذن لها في الإحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة ولو أحرم به الولي ثم أعطاه لمن يحضره النسك صح جزم ما ويحكم من اعتبار ولاية المال عدم صحة إحرامه عن معنى عليه كبريى يربحى برؤه لأنه ليس لأحد التصرف في ماله بسبب الانغماء قال الإمام وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ أي العاقل وقضيته أنه يحرم عن الصغير وهو الأوجه وقول ابن الرفعة القياس أنه لا يجوز كتزويجه والاسنوى وأيت في الأم الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير مر دودبان كلام الأم محمول كما فاده الأذرى على غير المكلف وهو ما فهمه السبكي وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بأن المداير هنا على تخصيصه بل الثواب فسوخ به ما لم يسأله به ثم ومن ثم جاز لتعوى الوصي هنا الإحرام عن الصبي لا تزويجه وولى الصبي يأذن لقنه أو يحرم عنه حيث جازاً حاجه ثم إذا جعل غير المكلف محرماً بإحرام الولي أو مأذونه أو بإحرامه وهو محرم بآذن وإليه فعلى الولي منعه من محظورات الإحرام وعليه إحضاره المواقف كلها وجوباً في الواجبة وندياً في المندوبة كعرفة ومن دافقة والمشرع الحرام لا مكان فعلها منه ولا يغنى حضوره عنه وعليه وجوباً وندياً كما ذكر أمره بما قدر عليه من أفعال النسك كغسل وتجرد عن مخيط وليس إذا رورداً وغيرهما وإنابة عنه فيما عجز عنه فيناوله هو أو نائبه الجبر لا يرى به أن قدر والارى عنه بعد رميه عن نفسه والواقع للارمى وإن نوى به الصبي وفي المجموع عن الاحتجاب بسن وضع الحصة في يده ثم يأخذ بيده ويرمى بها أو يأخذها من يده ثم يرمى بها ولو رماها عنه ابتداءً جاز وكذلك إذا قدر على الطواف والسعي علم ذلك والاطاف وسعى ولو أركبه دابة اشترط أن يكون سائقاً أو قائداً أن كان الركب غير محرم ولا يكتفى

الآخر ولهما الأذن الثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيله معهما في الإحرام (قوله يأذن لقنه) السعى أي الصبي (قوله جازاً حاجه) أي بان لم يفوت مصلحة على الصبي ولا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر (قوله وعليه إحضاره المواقف كلها) مفهومه أنه إذا حضره الأجنبي لا يعتد بذلك وبه صرح حج (قوله ولا يغنى حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله لا يرى به الخ) أفهم أنه لو استقل بالرمي بنفسه لا يكتفى وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعي (قوله بعد رميه الخ) قضيته أن المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى عن نفسه وبحج حج أنه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لأن مناولة الحجر من مقدّمات الرمي تعطى حكمه اهـ (قوله وإن نوى به الصبي) قضيته أنه لا يقبل الصرف والاطاف عن الرمي لصرفه إياه بقصد الرمي عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط أن يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه

(قوله وانما يفعلهما) أى السعي والطواف (قوله بعد فعلهما عن نفسه) فضيعة اشتراط ذلك وان كان الصبي مباشر الأعمال ويوجه بأنه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزل منزلة فعله وقد يشكك على هذا ما سياتى من ان الحرم اذا حمل محرماً لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للمحمول وقع للمحمول ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه وقد يقر بان الطفل لما لم يعتد باحرامه مستقلاً انفى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول ٢٧٣ فلو أوقعناه عن الطفل لزم الغناء فعل

الحامل مع ان القصص اذا غناهو فعله بخلاف ما سياتى فانه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلهما غلب جانب المحمول فالغنى معه فعل الحامل عن نفسه لتزليه منزلة الدابة أو ان ما هنا موصوف بمال وأطلق وما يأتى موصوف بما اذا قصد المحمول وحده ويؤيد هذا الجواب ما سياتى في كلام الشارح ثم من قوله وسواء في الصغير حمله ولبه الذى أحرم عنه أم غيره (قوله وكذا وضوءه الخ) واذا وضأ الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي او كان مجنوناً فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصلى بها لانها طهارة معتد بها الا يصح ان يصلى بها تزدفيه سم على حج ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه (أقول) والا قرب الاول لان الشارع نزل فعل ولبه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكم في الشرايطهما من الولي مع انه آلة للطواف بغيره فهو كالذابة وقد

السعي والطواف من غير استصحابه وانما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه فظير ما مر في الرمي اذ مبنى الحج على عدم التباعد به مع قيام الفرض ولو تباعد وقع فرضاً لا تبرعاً يصلى عن غير المميز ركعتي الاحرام والطواف استحباً لا يشترط للطواف طهارته من الخبث وسترعورته وكذا وضوءه وان لم يكن مميزاً كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى وبغته تركه وضوءه هنا للضرورة كما اعتد تركه طهر بمجنونة انقطع حيضها التحل لحياتها ويؤخذ من التشبيه ان الولي ينوي عنه وهو الاوجه ولا بد من طهر الولي وسترعورته أيضاً واذا صار غير المكلف محرماً غرم ولبه دون زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الحضر اذ هو الموقوع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو قمتع أو قنوت وكفدية شئ من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلمه ولبسه وتطيبه سواء أفعله بنفسه ام فعله به الولي ولولا حاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحاً لان المنكوحة قد نفوت والنسك يمكن تأخيرها الى البلوغ وما تقر من لزوم جميع ذلك للولي اذا كان مميزاً هو المعتد كما صرح به كغيرهما خلافاً لما في الاسعادات بالاستسوى وما في المجموع من ان فدية الحلق والقلم على المميز لعله فرعه على مرجوح وهو صحة احرامه بغير اذن ولبه لموافق كلامهم وقول القائل بما للزكشي بانها وجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بان الاصح في الروضة ان الصبي لا يكون طرفاً في الضمان بل في المجموع هنا انها في مال الولي ويمكن حمل ما في الاسعادات على التفريع المار ولا ينافى ما قررناه قوالهم يضمن الصبي المميز الصبي لان محله في غير محرم بان ألتفه في الحرم من غير نقصه به من الولي والحاصل انه متى فعل محظوراً وهو غير مميز فلا فدية على احد او مميزاً بارتكاب طيب أو لبس ناسيا فكذلك ومثله الجاهل المعذور كما لا يخفى وان تعمد أو حاق أو قلم أو قتل صبي أو لوسهوا فالقديفة في مال الولي وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بأن مصلحة التعليم كالضرورة واذا لم يفعلها الولي في الصغير احتاج الى امتداده كما بعد بلوغه بخلاف الحج ولو فعل به اجنبى ولو لحاجة لزمته الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذى يفسد به حج الكبير (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز) ولو صغيراً او رقيقاً كبقية العبادات البدنية (وانما يقع عن حجة الاسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (اذا باشره) المسلم (المكلف) أى البالغ العاقل (الحز) وان لم يكف بالحج اذ هو

يقال يحتمل انه لما اشترطت مصاحبة له نزل منزلة المباشرة (قوله بخلاف ما لو قبل له نكاحاً) أى فان مؤن النكاح في مال الصبي دون الولي (قوله ولو لحاجة) كان رآه برداً مثلاً فالبس (قوله لزمته) أى الاجنبى (قوله الذى يفسد به حج الكبير) أى بان كان عامداً عالماً مختاراً وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي اذا تعمد الحلق أو القلم الخ وجوب القضاء هنا أيضاً من مال الولي (قوله الحز) أى ولو بالتبين وان كان حال الفعل قناتاً ظاهراً اه حج ومثله ما لو كان صبياً ظاهراً وتبين بلوغه كما شمله هووم قوله ولو بالتبين

(قوله ولو تكافوا حرم بقل) انظر ما صورته ويمكن تصويره بان يقصد ما غير القضاة فيكون تقلا من حيث الابد امر واجبا من حيث حصول احكام الكعبة به فيلغو ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم كذلك) أي وقع عن فرضه (قوله اذا لم يدرك) أي كل من الصبي والعبد ٢٧٤ (قوله ويؤخذ من ذلك اجراؤه) أي الحج (قوله اذا تقدم الطواف أو الحلق) فهو موه

مكلف في الجملة كما أشار إليه بقوله (فيجزي حج القدير) وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو اتقى خطر الطريق وحج وعلم بماتت ران تعبه بالمباشرة جرى على الغالب اذا النيابة عن غيره لموت أو عصب كذلك ولو تكلف التقيير الحج وأفسده ثم قضاه كفاء عن حجة الاسلام ولو تكلف وأحرم بقل وقع عن فرضه أيضا فلوافسده ثم قضاه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد) اذا كمل بعده اجازها طهر ايما صبي حج ثم بالغ فعليه حجة أخرى وايما عجمي حج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع والمعنى فيه ان الحج وظئفة العمر لا تكرر فيه فاعتبر وقوعه في حالة الكمال فان كماله قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهم ما في المارق وادركا زمانا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته اجزاها طهر الحج عرفه لانه أدرك معظم الحج فصار كالوادر ذلك الركوع بخلاف ما اذا لم يدرك الوقوف ويعبد من ذكر الـحج ان كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال النقصان وبخلاف الاحرام فانه مستعد ام بعد الكمال ويؤخذ من ذلك اجراؤه عن فرضه أيضا اذا تقدم الطواف أو الحلق واعاد بعد اعادة الوقوف وظاهر انه يجب اعادة تبيين وقوعه في غير محله ولو كل من ذكر في اثناء الطواف فهو كالوكل قبله كما في المجموع أي ويعبد ما مضى قبل كماله ولو كل بعده ثم اعاده كفي فيما يظهر كالوادر اعادة الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الرض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اهـ ووقوع الكمال في اثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولا دم عليه بآياته بالا حرام في حال النقص وان لم يعد الى الميقات كما لا لانه انى ساقى وسعه ولا اساءة وفارق الكافر الا انى اذا لم يعد الى الميقات بانه كان قادرا على ازالة نقصه حين مر به وحيث اجزاء ما أتى به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا تطوعا وانقلب عقب الكمال فزاعلى الاسح في المجموع وفيه من الدارمى لو فات الصبي الحج فان بالغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء او بعده لزمه حجتان حجة للفوات واخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو افسده الحر البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته اجراؤه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والنقص عليه فدية للافساد واخرى للفوات وما اقتضاء كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق عيده الرقيقى بعتا اذا لم يكن قضاء عن واجب نذرا وقضاء افسده والواجب قال بل ينبغي وجوبه اذا قل على الحرية كقدرته على الصفة المعقولة هي عليه ان يذبح باللام توقع سنن الواقع واستظهره الشيخ رحمه الله تعالى في رد المحتار وقدرت بعد الثاني أيضا اذا دأب

انهم ما لوقته دما وأعادها بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد التحلل الاول فكان حجه ثم في حالة نقصه لكن في حج مانسه ويؤخذ من ذلك انه يجزئ به عوده ولو بعد التحلل وان جامع بعده ما وهو محتمل فيه دما فله بعد وقوفه لم يقع في حال الكمال وعليه فيظهر انه لا يعد احرامه الى آخر ما ذكره فليراجع وهو صريح في انه وان جمع بين الحلق والطواف تجزئ اعادته ما ويعتد به عن حجة الاسلام وقوله الطواف أي طواف الافاضة (قوله وظاهر انه يجب اعادته) أي فلولم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتدويره لها مع امكان الفعل على ما استقر به سم على حج (قوله فهو كالوكل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج الى اعادته ولا ينافيه قوله بعد أي ويعبد ما مضى قبل كماله فانه لا يصلح ان يكون شرعا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان المتجبه الاكفاء بما أدركه ولا يحتاج الى اعادته فلهل ما ذكره من قوله أي ويعبد الحج سرف لكلام المجموع من ظاهروان المعتمد عليه ان ما فعله

قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد به بالبلوغ (قوله على التفصيل المار) أي في غيره ولو كل من ذكر الحج (قوله لو فات الصبي الحج) أي بلان احرامه وفاته الوقوف لمدم فكتنه منه (قوله من عدم وجوب دم على الرقيق) معتمد (قوله اذا قل على الحرية) أي بان عتق سيده لم يكتف به لو كان حكاما وقد روى في فدية المصوم (قوله وقدرت بعد الثاني) هو المعتمد



(قوله على بعض افراده) قال حج  
رسالة الله وحكمه مذكر الخاص  
وروده في الخبر الذي صححه جمع  
وضعه آخرون انه عليه السلام  
سئل عن السبيل في الآية فقال  
الزاد والراحلة \* (فرع) \*  
استطردى وقع السؤال عما  
يقع كثير في مخاطبات الناس  
بعضهم لبعض من قوله - لم لم  
يحيي يا حاج فلان تعظيما له هل هو  
حرام أولا والجواب عنه ان  
الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى  
يا حاج يا من أتى بالنسك على الوجه  
المخصوص نعم ان أراد يا حاج  
المعنى اللغوي وقصده به معنى  
صحيحا كان أراد يا حاج يا قاصد  
التوجه الى كذا كالمساجد أو  
غيرها فلا حرمة (قوله وهو يكسب  
في يوم كفاية أيام) أى كسبا لا تقا  
به لان في تعاطيه غير الاتق به  
عاروا ولا شديدا أخذاعا قالوه في  
التفقات من انه لو كان يكسب  
بغير الاتق به كان لزوجه النسخ  
بذلك (قوله في أول يوم من  
خروجه) هو المعتقد (قوله في  
الحضر مطلقا) أى قصر السفر  
أوطال (قوله الصالحه) عبارة  
الزياى وان لم تلق به ومثله في حج  
وسياق ذلك

بعدد - ما من عطف العام على بعض افراده ومحل الخلاف عند عدم مسكن له يلبده  
ووجد في الجارسة تقوم بؤنته والا شترطت مؤنة الاياب جزما ولم يتعرضوا للمعارف  
والاصدقاء تيسر استبدالهم قاله الرافعي (فلو) لم يجد ما ذكر ولكن (كان يكسب) في سفره  
(ما بين براده) أى بؤنته (وسفره طويل) مر حاشا فان اكثر (لم يكلف الحج) وان كان  
يكسب في يوم كفاية أيام لاحتمال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه وعلى تقدير عدم  
انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وان قصر) السفر كان كان  
بمكة أو على دون مرحلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أى أيام الحج (كاف) الحج بان  
يخرج له حينئذ لاستغناؤه بكسبه بخلاف ما اذا كان يكسب كفاية يوم يوم لا انقطاعه عن  
الكسب أيام الحج وبجاء الادعى اخذ من التعليل السابق انه لا بد أن يتيسر له الكسب  
في أول يوم من خروجه والاسنوى انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه  
له وللحج لزمه ان قصر السفر لان - م اذا الزم به في السفر في الحضر اولى وكذا ان طال  
لانتهاء الحذور ويرد بان كسبه في الحضر تحصيل اسباب الوجوب وهو غير واجب كما بان  
فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا ويرقى بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بان  
ذلك يعد مستطيعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا بعد  
مستطيعا له الا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر فلا  
يجب عليه تحصيله لاسم وأيضاف لانه اذا لم يجب عليه الكسب لا ينافى حق الادى فلا تن  
لا يجب لا ينافى حق الله تعالى أولى وقد نقل الخوارزمي الاجماع على عدم وجوب اكساب  
الزاد والراحلة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والتقصير وهو كذلك  
الا فيما اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج ستة اذ هي من زوال  
سابع الحجة الى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار  
الطرفين واستنبط الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج انها من خروج  
الناس غالبا وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينقر النفر الأول  
وما دام في الاسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لان تحصيل  
أعمال الحج تمتعا وافرادا يمكن في ثلاثة أيام والمراد بالاعمال الاركان ورمى بحجرة العقبة  
لان له مدخلا في التحال من الحج والتارن يمكنه تحصيل أعمالها في يوم عرفته ويوم النحر  
فيه نظر والا قرب ما قاله الاسنوى لان الغالب ان المكتسب في هذه الايام السنة لا يجد  
من يستعمله ولان الزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سننا كثيرة وفي الحادى عشر  
والثاني عشر والثالث عشر ان لم ينقر يفوت عليه أيضا الرمي في الوقت الفاضل وتحصيل  
سننه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار السنة أولى ويظهر في العمرة  
الاكتفاء بما يسع افعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود  
الراحلة) الصالحة لثمة بشره أو استئجار بمن أو جرة مثل لابن زيادة وان قلت وقد رعلها

(قوله أوركوب) عطف على قوله بشره (قوله ان قبله) وهل يجب القبول فيما لم يتركه أو لا ما في قبول الوقف من المنه  
وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى - ل يجب قبول الوصية أو لا ما تقدم فيه نظر ولا يعد فيه - ما عدم  
الوجوب لما ذكر ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان ٣٧٧

عن الموقوف عليه بموته واختلال  
شرط فيه ولا يجوز له التصرف  
فيه ببيع ولا غيره مما في معناه  
فتضعف المنفعة فيه بخلاف  
الوصية فانه يملك الموصى به  
ملكاً مطلقاً فاشبه الهبة (قوله  
وصحناه) أي على المرجوح  
(قوله على من حمله الامام) أي  
كما يجب عليه ذلك اذا حمله  
الامام ينبغي وجوب السؤال  
اذا ظن الاجابة (قوله ولولاهما على  
الاول) هو قوله وهو المعتمد  
(قوله وألحق الطبري بها) أي  
وكانت تليق به أخذاً من قوله  
السابق الصالحة لمثله (قوله  
من نحو بغل او حمار) وان لم يلق به  
زيادى وج (أقول) وقد وقف  
فيه الا ان يقال الحج لا يدل له  
بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك  
وبين العادل الآتي حيث  
اشتطت فيه الالباقه بانه يترتب  
عليه الضرر بمجالسته بخلاف  
الدابة (قوله السابعة) هو  
بالسبين المجبة والسبين والعين  
المهمتين أي البعيدة اه مختار  
(قوله بالحارة) أي وهي المعروفة  
الآن بالشفقة (قوله ولا جذام)  
قال الزيادي ولا شديد العداوة  
له فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الولاية  
بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته (قوله يقوم مقام الشربك) معتمد  
(قوله يلزمه الحج) أي وان لم يلق به كما هو ظاهر اطلاقهم وينبغي خلافه

وركوب موقوف عليه ان قبله أو لم يتقبله وصحناه أو وصى بمنعته الى ذلك والوجه  
الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم  
ومحل ذلك (من بينه وبين مكة مرحلة) فاكثرون قدر على المشى نعم يسر له المشى حينئذ  
خروجاً من خلاف من أوجبه ومقتضى كلام الرافعي عدم الفرق في استحباب المذي بين  
الرجل والمرأة قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد وان قال الناضى حسين لا يستحب  
للمرأة الخروج مماثلة لانها عورة رر بما تظهر للرجال عندهم مشياً ولولاهما على الاول منعها كما  
قاله في التقريب والركوب لمن قدر عليه أفضل للتباعد والافضل أيضاً لمن قدر ان يركب  
على القتب والرحل فعل ذلك وأصل الرحلة الناقة الصالحة للعمل وتطابق على ما يركب  
من الابل ذكر اكل أو أنثى وهو مرادهم هنا وألحق الطبري بها كل دابة اعتيد الحمل عليها  
من نحو بغل أو حمار قال الأذرى وانما يعتاد ذلك في مراحل يسيرة دون المسافات  
السابعة اذ لا يقوى عليها الا الابل اه والظاهر ان المسافة تختلف باختلاف الدواب  
فليعتبر قدرته على الدابة اللائقة لها وانما اعتبر واما مسافة القصره من مبداء سفره الى  
مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضرم المسجد الحرام في المنع رعاية لعدم المشقة فيها  
فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة بان تكون كالمشقة بين المشى والركوب كما في الكنباية  
عن الجويني والاقرب ضبطها بجميع نيم (اشتراط وجود محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية  
بخط المصنف وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جائب البعير للركوب فيه ببيع  
أو اجارة بعوض مثل دفعا للضرر فان لحق من ذكر في ركوب المحمل المشقة المذكورة اعتبر  
في حقه الكنبية وهي المسماة الآن بالحجارة فان عجز عن الركوب فيها فحققة فان عجز  
فسير يحمله رجال وان بعد محله فيما يظهر لان الفرض انه قادر على مؤن ذلك وانها فاضلة  
عما يأتي اما الاتى والخمى فيعتبر ذلك في حقها وان لم يتضرر لانه استلزمها وتقييد  
الأذرى ما ذكره من لا يلق بها ركوبها بدونه وكانت تشى والافكار لرجل محمل نظر  
اذا الاتى ما مودة بالتمتماً مكن فلا نظرا عاداتها (واشتراط) في حق راكب الحمل ونحوه  
ايضا (شريك يجلس في الشق الآخر) يكون عدلاً تليق به بمجالسته ليس به نحو برص  
ولا جذام ويوافقه على الرضا بالركوب بين الحميين عند نزوله نحو قضاء حاجة فيما يظهر  
في الكل فان لم يجد فلا وجوب وان وجد مؤنة المحمل بتمامة اذ يدل الزائد خسران  
لامقابل له كما في الوسيط قال الاسنوى وقضيته ان ما يحتاجه من زاد وغيره اذا مكنت  
المعادلة به يقوم مقام الشريك ورجح ابن العماد تعين الشريك اذا المعادلة بغيره لا تقوم  
مقامه في السهولة عند النزول والركوب ورجح الزركنى الاول بانه ظاهر النص وكلام

(قوله ولو وجب) قال المهمل

لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد يحل الاجل ولا يجزئ ما يقضى به الدين وقد تحترمه المنية فتبقى ذمته مرهونة اهـ (أقول) يؤخذ من قوله لانه اذا صرف الحج انه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر (قوله حتى يترك لهم الحج) هذا بخلاف ما ذكره الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الاصح مانعه ولو لزمته كفاية أصله احتاج لاذنه ان لم ينب من يمونه من مال حاضر وأخذ منه الباقى ان الفرع لولزم أصله مؤنته امتنع سفره الاباذن فرعه ان لم ينب كما مر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حله السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وان نظريه بعضهم اهـ وفي كلام الزياى ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى اما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لانها لا تجب يوما بيوم أو فصلا بفصل وعالیه في هذا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السير عن الباقى محمول على الجواز ظاهرا (قوله هل يتيان كالحج) وظاهر اطلاق المتن بقتبهما (قوله فقتحاج اليهما) أى المسكن والعبد (قوله ان هولا) أى أهل بيوت المدارس (قوله وما ذكر) أى ابن العماد معقد

الجهور والوجه انه ان سملت المعادلة به بحيث لم يخش ميله ورأى من يسكه له مال عند نزوله لتخو قضا حاجته كفى به والا فلا قرب تعين الشربك (ومن ينهه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج) لانتفاء المشقة فلا يمتنع في حقه وجود الرحلة وما يتعلق بها أو أشهر تعبيره بالمشى انه لا يلزمه الحبو والزحف وان أطافه ما وهو كذلك (فان ضعف) عن المشى بان عجز أو لحته ضرر ظاهر (فكالبعيد) عن مكة فيشترط في حقه مامر (ويشترط كون) ما ذكر من (الزاد والرحلة) مع ما يعتمر بهما (فاضلين عن دينه) ولو لمؤجلا أو مهمل به ربه سواء اكل لا دى أم لله تعالى كذا ذكر وكفاية ولو كان له مال في ذمة غيره وأمكن تحصيله في المال فيكالحاصل عنه والاف كالمعدوم (و) عن (مؤنة) أى كلفة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه على الوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخادم ان احتج اليه واعفاف الاب وأجرة الطبيب وعن الادوية اذا احتج اليها الثلاثية عواف قد قال صلى الله عليه وسلم كفى المرء ثمانا ان يضيع من يعول وما وهمة كلامهم من جواز الحج عند قدم مؤنة من عليه نفقته باعلمهم اذ لك شرط للوجوب ليس بمراد كما قاله الاسنوى اذ لا يجوز له حتى يترك لهم نفقة الذهاب والاياب والاف يكون مضاعفا لهم كما في الاستدكار وغيره والاصح اشتراط كونه أى جميع مامر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه) اللائق به المستعرق لحاجته (و) عن (عبد) يلحق به (بححتاج اليه خدمته) المنصب أو عجز كباقيتين في الكفاية والثاني لا يشترط بل يساعان قياسا على الدين قال الاذرى وياتى هنا ما اذا اتفق عليه الحج لخوف غضب أو قضاء على النور هل يتيان كالحج المتراخي أو لا كالدين ولم أر في ذلك شيئا ومحل الخلاف اذا كانت الدار مسخرة لخدمته وكانت مسكنة للعبد يلحق به فلو كانا نفيسين لا يلبثان بل لزمه ابد الهمما بلائق ان وفي الزائد مؤنة نسكهم فلهما الثوب النفيس وشمل كلامهم المأزفين وفارق نظيره في الكفاية بان له ابد لا في الجملة فلا ينفق بالمرتبة الاخيرة بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان الباقي منها يكتفيه ولو غلبت نفقته وفي غنمه مؤنة نسك لزمه أيضا وألحق الاسنوى بجما الامة النفيسة التي للخدمة بالعبد فان لم تكن للخدمة بان كانت للاستمتاع فكالعبد أيضا كما قاله ابن العماد خ لا فالما بجما الاسنوى لان الملة فيها كالعائقة فيه وأيده الشيخ عما يأتى في حاجة النكاح قال الاسنوى وكلامهم يشعل المرأة المكنته باسكان الزوج واحدا منه وهو متجه لاحتمال انتطاع الزوجية فقتحاج اليهما وكذا المسكن لاهل بيوت المدارس ونحو الربط اهـ ورده ابن العماد بان المتجه ان هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا تجب زكاة الفطر على الغنى ليلة العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو ما رجحه السبكي في غير الزوجة فجزم الجوزجى عما قاله الاسنوى فيه نظروا في الجموع ولا يلزم الفقيه بيع كتبه لحاجته اليها اذ ان يكون له من كل كتاب نسخة فيلزمه بيع احدها ما لعدم الحاجة اليه ويظهر

(قوله فيما لو كانت احداهما أبسط الخ) وبقي ما لو كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها يبيع عنها هل يكلف بيعها والحالة ما ذكرنا لا فيه نظر والقرب الاول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد نفيسين لا يلبقان به حيث يلزمه ابداهما الخ ومعلوم أن الكلام حيث استوفى افادة المقصود من الكتاب فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به اوضبطه أو بتعديلات معتدة خلت عنها الاخرى لم يكلف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أى فلا يكلف بيعها ويمكن الفرق بينه وبين ما ياتي في مال التجارة بان المحترف محتاج الى الآلة حالما بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه في الحال (قوله ومع ذلك اذا مات الخ) وهل يمين عهده من آخر سنة ٣٧٩ الامكان أو لا فيه نظر والقرب الاول

ثم رأيت سم على ج صرح بما قلناه نقلا عن مر وعبارته لو قدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصي وفسق لان التأخير وان كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر اه بحرفه لكن في حواشي شرح الروض لوالد الشارح ما حاصله انه اذا مات في هذه الحالة لا يأنم كافي فواعد الزكشى لانه فعل ما دوننا فيه من قبل الشارع \* (تنبيه) \* قياس ما أتى به شيخنا الشهاب الرملى من انه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف أمكنه التزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له الا الهى ولو أمكنه الحج بوقوف لمن يحج وجب والظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا

انه يأتى هنا ما يأتى في قسم الصدقات فيما لو كانت احداهما أبسط والاخرى اوجز وغير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعرا يسر فيه وعظ وصلاح الجندى وآلة المحترف كذلك كما يحتمل ابن الاستاذ وعن المحتاج اليه مما ذكره وفله صرفه فيه والحاجة الى النكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وان خاف العنت لان النكاح من الملاذم تقدمه على النكاح لاجل خوف الوقوع في الزنا أولى لان حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ومع ذلك اذا مات ولم يحج بقضى من تركه لانه تأخير مشروط بسلامة العاقبة اما غير خاف العنت فتقديم الحج له أولى (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أى الزاد والراحلة وما يتعلق بهما ومن ضيعته التي يستغلها الى المؤن وان بطات تجارته ومستهلاته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر وفارق المسكن والخادم باحتياجه اليهما ما حالوا ونحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكره لا يلحق بالساكنين واطلاق المصنف وغيره شامل لمن لا كسب له أيضا وهو كذلك وان قال السنوى فيه بعد قال في الاحكام من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز فلا فلام فعلية ان يكسب قدر زاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا اه ومعلوم ان النسك باق على أصله اذ لا يتضييق الوجود بمسوغ ذلك فإرادهم عاذر استقرار الوجوب أخذاهما بأقرب حينئذ فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضييق (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا بحسب ما ياتي به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه) أو عضاؤه بضع (أو ماله) ولو يسيرا ثم يفتي كما قال الاذرى بمقتضى عدمه لا بد منه للفقهاء والمؤمن فلوا أراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجل ذلك لم يكن عذرا وهو ظاهر ان أمن عليه لو تركه في بلده (سبعاء وعدوا أو رصديا) بفتح الصاد المهملة وسكونها وهما من يرصد أى يرقب من يمر

فلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطى رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه التزول عنها بما لا يحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضبعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية والتزول عن الوظائف ان صحتهاء مثل التبرعات اه سم على ج والقرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامل والمهمات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فكيف ايجاره مدة تفي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في التزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة الذخائر وفله ذخيرة بالفتح فيها ذخرا باضم اه مختار (قوله ما لم يتضييق) أى بان خاف العصب أو الموت

أما أخذ منه شيئاً (ولا طريق) له (سواء لم يجب) عليه (الحج) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا  
 جاز التحلل بذلك كما يأتي والمراد بالخوف الخوف العام وكذلك الخاص في الأرجح فلو اختص  
 الخوف بواحد لم يمتنع من تركه خلافاً لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية  
 ويفرق بينه وبين الزمن والنكاح حيث لا تمتنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن  
 الزمن متمكن من الحج بنائبه بخلاف هذا وبما مر من أن النكاح من الملاذ فلم تكن  
 الحاجة إليه مانعة لا مكان الحج معها بخلاف هذا وسواء فهم خاف منه أو كان مسلماً  
 أم كافراً نعم أن كانوا كشاراً أو أطاق الخلقون متداومتهم استحب لهم الخروج للنسك  
 ووقايتهم أيضاً لثواب النسك والجهاد أو مسلمين فلا والله الم يجب قتال الكفار عند عدم  
 زيادتهم على مثلنا لأن محل ذلك عند النقاء الصغير وهذا بخلافه ومحل عدم الوجوب إذا  
 كان هو المعطى للمال فإن كان الإمام أو نائبه وجب كما قاله الإمام بخلاف الاجنبي للمنة  
 كما يجنبه الأسنوي لكن أطال ابن العماد في رده وقول الجوزي بذهاب الجميع بضعف  
 المنع به وبالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بمنعه وأنه يلزمه أن من  
 بذل مالاً لركب يشترط به ما أظهرتهم به يلزمهم القبول وكلاهما لا بأس به وينتد في فرق  
 بينهما بأن المال المبذول للظاهرة يدخل تحت يدهم وإهم التصرف فيه فوجب المنع ولا  
 كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فإنه لم يدخل في يدهم ويكره إعطاؤه مالا ولو مسلم  
 لكن قيل لأحرام إذا لا حاجة لارتكاب الذل حينئذ بخلافه به لا يكره لأنه أسهل من  
 قتال المسلمين أو التحلل فعلم أن إطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما  
 لها بالكافر في باب الإحصار لأن ذلك محله به لا لأحرام وهو ما قبله كما تقرراً ما إذا كان له  
 طريق آخر آمن لزمه سلوكه ولو أبى من الأول (والأظهر وجوب ركوب البحر) يسكون  
 الماء ويجوز فتحها لمن له طريق غيره ولو على امرأة وجبان (ان غلبت السلامة)  
 في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان  
 الأواج في بعض الأحوال أو استوى بحر الركوب للحج كغيره إلا أن يكون للغزو على  
 أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندرج النجاة والأحرم حتى للغزو وفان ركب  
 الحج أي في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع أقرب به من  
 مقصده أو أقل أو استوى أو وجد بهد الحجاج طريقاً آخر في البر فإذا كان له وطن يريد  
 الرجوع إليه لزمه القمادى لاستواء الجهتين في حقه قال الأذرى وما ذكره من الكثرة  
 والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع  
 المسافة أما لو اختلف فينبغي أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل  
 مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه القمادى وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم  
 وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك وهو ظاهر لا يقال الخروج من المعصية واجب لأننا  
 نقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسك مع تضييقه عليه كما يأتي على أن امتنع دوام

(قوله إذا كان هو المعطى للمال)  
 إطلاقه المال يشمل اليسير وهو  
 ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو  
 يسيراً (قوله كما يجنبه الأسنوي)  
 هو المعتمد (قوله ويكره إعطاؤه)  
 أي الرصدى (قوله إن لا طريق  
 الحج) أي إن لا طريق له يسكنه  
 التوصل منها إلى مكة بأن لا يكون  
 له طريق أصلاً غير البحر أو له طريق  
 لكن تعذر سلوكه أو ما لعدو أو لقلته  
 ما يصرفه في مؤنة فيجب عليه  
 ركوب البحر لأن لا طريق له  
 غيره وهو حينئذ نظير ما لو كان له  
 طريقان خاف من سلوك أحدهما  
 ومكنه في الآخر فإنه يجب  
 سلوكه وإن كان أبعد كما تقدم في  
 كلام الشارح (قوله وهو ظاهر)  
 أي ما قاله الأذرى

المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قوله -م في الاول له الرجوع وفارق ما هنا  
جواز تحمل محصر أحاط به العا. قوم طلقا بأن المحرم محبوس وعليه في مصابرة الاحرام  
مشقة بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين وانما منع  
من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان الفرض فيمن خشى العضب أو أحرم بالحج وضاق  
رقته أو نذر ان يحج في ذلك العام أو ان مرادهم عاذ كراسته قرار الوجوب نعم لو نذرت  
السلامة منه فالواجب وجوب الرجوع في حاله تجاوزه في غيرها وخرج بالبحر أى الملم اذ هو  
المراد عند الاطلاق الانهارة العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبهم مطلقا  
لان المقام فيها الاطول وخطرها لا يعظم ولا فرق بين قطعها طولاً أو عرضاً وان نظريته  
الاذرى وتبعه في الاسعاد ولان جانبها قريب يمكن الخروج اليه سرعاً بخلافه في البحر فم  
يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدها هي جانبا لوعظيمة الهلاك فيها اذا ركبها طولاً  
ويمكن حمل كلام الاذرى عليه وسأأتى في الجحرا ان شاء الله تعالى بيان أحكام اركاب الصبي  
وماله والهيمة والرقبى وركوب الحامل البحر ومقابل الاظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا  
يجب في الرجل دون المرأة وقول الشارح واذ قلنا لا يجب استحباب على الاصص ان غلبت  
السلامة فنسردع على مقابل الاظهر (و) الاظهر (انه تلزمه أجرة البذرة) بموحدة  
منتهوحة وذال ساكنة ومهملة معجمة معربة وهى الخفارة التى يأمن معها الانهارة فينفذ  
من أهب الله لك فاشترط في وجوبه المقدرة عليها ان طابت وكانت أجرة مثله لأكثر وهذا  
ما صححه وهو المعتمد وقول أكثر العراقيين والخراسانيين لا تجب أجرة مثله لانه خسران لدفع  
الظلم ولان ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته جملة في المجموع على ان المراد  
بالخنارة ما يأخذ الرصدى قال فان أرادوا الخفارة أيضا كان الاصص خلاف ما ذكره  
وهو ظاهر وان أطال الاستسوى في الاخذ باطلا فممن من عدم الوجوب (ويشترط) في  
وجوب التسك (وجود الماء والزاد في المواضع المعتمدة حمله منها بمن المثل) فان لم يوجد شئ  
منهما كأن كان فمن جدب وخلا بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بها أكثر  
من ثمن مثله لم يلزمه التسك لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة  
نعم نغتنر الزيادة اليسيرة ولا يعجز في كماله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها  
بدلا بخلاف الحج (وهو) أى عن المثل (القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان) وان غلت  
الاسعار ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد لحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل  
الماء من حلتين أو ثلاثة قال الاذرى وكأن هذا إعادة طريق العراق والافعادة الشام حمله  
غالباً بمنزلة تبوك وهى على ضعف ذلك اهـ والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف  
باختلاف النواحي فيمن يظهر والاخرت عادة كثير من أهل مصر على حمله الى العقبة  
(و) وجود (علف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حمله معه اعظم تحمل  
المؤنة ويبحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه اليه سليم واعتمده السبكي وغيره

(قوله مطلقا) أى سواء منع من  
الذهاب والعود أو الذهاب فقط  
(قوله وان نظريته) أى قوله أو  
عرضا (قوله وهى الخفارة) قال  
في المصباح خفرت الرجل حيته  
وأجرته من طالبه فانا خفير  
والاسم الخفارة بضم الخاء وكسر  
والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير  
(قوله لأكثر) أى وان قلت  
الزيادة (قوله وخلا بعض الخ)  
أى والحال (قوله نعم يغتنر الزيادة  
الخ) انظر ماضيا بطها واعلم ما بعد  
عدم بدله في تحصيل مثل هذا  
الغرض بالنسبة لدفعه رعونة  
وانغتنار الزيادة اليسيرة هنا بشكل  
بما مر للشارح في عن الراحة  
وأجرته اذ اذاد على عن المثل  
وأجرة المثل وان قلت الزيادة الا  
ان يقال ان الماء والزاد لكونهما  
لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى  
عنهما سفر ولا حضر لم تعد  
الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف  
الراحة

(قوله لان اشتراط الافاقة) على ان قوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله في الشق الاول) هو ما قبل الا في قوله والالم يحوزه عنها (قوله مضافا وقت الاحرام) هو ضعيف أو يقال هذا مفروض فيصلا في المحرم عنه ولبه ويأتي بالا على هذا الافاقة على ما مر عن ابن أبي الذم (قوله ولو أحرم كافر من الميقات) أي بان تلبس بأحرام باطل (قوله ومنه فيما ذكر الصبي) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الا في الخ وأما العبد فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ثم رأيت بهما من نسخة وعليه تصحيح ما نصه أي اذا جاوزا مع الارادة بلذن الولي فلا ينافي ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه اه ٣٧٥ وبه يدفع الثاني في المجاوزة ~~لكن~~

في الكلام فيما لو أحرم من الميقات ثم بالغ بعده فانه لا يتصور احرامه بدون اذن الولي ويمكن تحصيله من قوله ومنه فيما ذكر الصبي بما جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرم منه ثم كمل بعده (قوله فلا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أو رد عليه انه يدخل فيه البعض وقد يكون بينهما وبين سيده مهايأة ونوبة البعض فيمتنع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الخ لان السيد لا يمتنع منافعه في نوبة الحرية كذا لم يمس عن شيخنا الحلبي (أقول) وقد يجب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتماثلين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصته ما استوفاه من المنفعة وعليه فجرد المهايأة لا تنفوت استحقاق المنفعة بل يجوز الرجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع البعض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله ولها شروط سبعة) ظاهرة بل صريحة كسائر

على هذا التزويل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره الآن يفرق بفرض الكافر ومضافاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الذم ينبغي ان يكون كالصبي في حكمه انتهى وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به ولبه بعد استقرا الفرض عليه فان أفاق وأحرم وأقي بالاركان مضافا لجزأ عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة الثقة لانه ادى ما عليه والالم يحوزه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الاسلام كنظيره في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كان مدة افاقة من يحسن ويفيق قد كان فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا هذا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مقيتا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو احرم كافر من الميقات أو جاوزه مر يد الله لم يزل له من ان حج من سنته والا فلا ومنه فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص (وشروط) أي وشروط (وجوبه) أي ما ذكر من حج أو عمرة (الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) اجاعا وقال تعالى من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر اصلي وجبر مطالبة بهما في الدنيا حتى لو اسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فانه لا أثر لها بخلاف ~~المراد~~ فان الله يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ولا على غير مكاف كبقية العبادات ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع انه هو الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) الحج أو عمرة بنفسه (ولها شروط) سبعة يؤخذ خالفها من كلامه وقد عدا أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولومن أهل الحرم (واوعيته) ولو سقاة اذا احتاج لذلك (ومؤنة) أي كلفة (ذهابه) لمكة (وايابه) أي رجوعه منها الى محله وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل ان لم يكن له يلد له) بها الضمير (أهل) أي من تلزمه مؤنته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي اقارب ولومن جهة الام أي ان لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (ثقة الاياب) المذكورة من الزاد وغيره اذا المحال كلها في حقه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان أيضا في الراحة للرجوع ومؤنة تشغل الزاد ووعيته قد كرها

كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يحتاج ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كعادته ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما ساذكره أو خرا الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اه حج وعبرة به عن من حج قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا من ارباب الخطوة فاختر شيخنا الحلبي وجوب الحج عليه اه والا قرب ما قاله حج



فلا على قياس ما مر في الذكور نعم ان غلب على الظن حملهن لها على ما هن عليه اعتد به  
 فيهن النفقة أيضا ويتجه الاستدلال بالمرأهات عند حصول الامن بين واقفهم كلامه  
 اعتبار ثلاث غيرها لكن قال الاسنوي وتبعه جماعة يكفي اثنتان غيرها وهو الاوجه  
 لانقطاع الاطماع باجتماعهن وقول الاذري تكفي الواحدة في الوجوب مردود وان  
 أطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذي كلامنا فيه أما  
 بالنسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كفا في شرحي المذهب ومسلم ومثله  
 العمرة وكذا وحدها إذا أمنت وعليه جل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها  
 اما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا وعليه جل الشافعي والخبر السابق  
 وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيله اقتضت الاكتفاء بداني مراتب مظنة الامن  
 بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الامن والخلفي المشكل كالمرأة حتى  
 في النساء الاجنبيات لجواز خلوة رجل بنسوة وثقات لا محرم لهن كفا في المجموع معترضنا  
 به قول الامام وغيره بالحرمة وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمة  
 ذلك على الخنثى لانه اذا بين جواز خلوة الرجل بين فالتخني الذي يحتمل كونه آتيا بالجواز  
 اولى فاندفع ما في الاسعاد ولو تطرعت بحج ومعه محرم فبات فلها التماسه كما قاله الروياني  
 أي ان أمنت على نفسها في الماضي وحرم عليها التحلل حينئذ والاجاز لها التحلل وظاهر  
 تعبيره بالانتماء لزوم الرجوع لها الوفاة قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها  
 في الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) او نحوه  
 (لا حرج) لانقطاع الاطماع باجتماعهن والثاني يشترط لانه قد ينوب عن امر فيستعق  
 به (و) الاصح (انه يلزمها الجرة المحرم اذ لم يخرج) معها (الابها) وهي اجرة المثل ووجدتها  
 فاضله عامتر كاجرة البهـ مذرة واولى بالزوم لرجوع ذلك الى معنى فيها فكان شبيهة بمؤنة  
 الحمل المحتاج اليه واجرة الزوج كالحرم كفاي الحماوى الصغير والوجه الحاق النسوة  
 في ذلك بالمحرم وان نظرفيه الاسنوي وليس للمرأة الحج الا باذن الزوج فرضا كان او غيره  
 ولو امتنع محرمها من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافعي في باب حد الزنا ومثله الزوج  
 في ذلك نعم لو كان قد افسد جهازا ووجب عليه الاجحاج به الزمة ذلك من غير اجرة كما قاله  
 الاذري ولو كان عبدا محرما لها اجبرته على الخروج وفائدة لزوم الاجرة مع كون النسك  
 على التراخي عصيانا بالموت ووجوب قضائه من تركها أو تكون قد نذرت الحج في سنة  
 معينة او خشيت العضب فان لم تنذر على ذلك لم يلزمها نسك (الرابع) من شروط  
 الاستطاعة (ان ينبت على الراحلة) او نحوها (بلا مشقة شديدة) فان لم ينبت عليها اصلا  
 ونبت في محل بمشقة شديدة لكبرا ونحوه لم يكن مستطاعا ينفسه نعم تغتفر مشقة تحتمل  
 عادة (وعلى الاعمى الحج) أي النسك (ان وجد) مع ما مر (فأندا) يقوده ويهديه ويعينه  
 عند حاجته لذلك (وهو) في حقه (كالحرم في حق المرأة) فيأتي فيه ما مروا لوجه اشتراط

(قوله وان قصر لغير فرض الحج)  
 ومنه خروجهن لزيارة القبور  
 حيث كان خارج السور ولو باذن  
 الزوج (قوله بشرط ان تأمن على  
 نفسها) هو المعتمد (قوله ووجب  
 عليه الاجحاج) وهو الرابع

ذلك وان كان ميكا واحسن المثلث بالعصا ولا يأتي فيه ما مرفى في الجمعة عن الفاضل حسين  
ابعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً ولو امكن مقطوع الاطراف الثبوت على الراحلة  
لزمه بشرط وجود معين له والمراد بالراحلة هنا البعير بمحمل او غيره خلاف الراحلة فيما مر  
فانهم البعير الخالي عن الحمل (والمحجور عليه اسفه كغيره) في وجوب النسك عليه ولو نصحوا  
نذر قبل الحج وان أحرم به بعده أو نفل شرع فيه قبل الحج لان زيادة النفقة حكمة بسبب  
السفر تكون في ماله لانه مكاف فيصير حرامه ويتفق عليه من ماله (لكن لا يدفع المال  
اليه) لئلا يضيعه (بل يخرج معه الولي) بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف (أو ينصب  
شخصاً له) فنية بنوب عن الولي ولو بأجرة مثله ان لم يجد متبرعاً كافياً لينفق عليه في الطريق  
بالمعروف والاوجه ان أجرته كاجرته من يخرج مع المرأة وشمل ذلك الوصية مدة السفر  
ولا يرد على ذلك قواهم للولي ان يسلمه فذقة اسبوع فاسبوع اذا كان لا يتلفه الا ان الولي  
في الحضر يراقبه فان أتته انفق عليه بخلاف السفر فربما أتته ولا يجد من يتفق  
عليه فيضيع ومحمل ذلك كما قاله الاذرى اذا انفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي  
بالانفاق عليه وأعطاه الصفيه من غير تمليك فلا منع منه (النوع الثاني استطاعة  
تخصيله) أى الحج لا بالباشرة بل (بغيره من مات) غير مرتد (وفي ذمته حج) واجب مستقر  
ولو بنحو نذر بأن ~~تكون~~ بعد قدرته على فعله بنفسه او غيره وذلك بعد انتصاف ليلة  
النحر ومضى امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج به في الوقوف ثم مات أتم  
ولو شاباً وان لم ترجع النافله (ووجب الاجحاج عنه) وزاد على الموقوفه (من تركه)  
ولا بد منه كما يقضى منها دينه سواء في المنصرف فيها أو كان وارثاً ومصاباً أم حاكماً والعمرة  
اذا استقرت كالحج فيما تقرر وان لم يوص بذلك فان لم تكن لتركته استحب لو ارثه الحج  
عنه بنفسه أو نائبه ولا يجنب ذلك وان لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم  
حيث توقف على اذن منه بانه عبادة بدينية محضة بخلاف الحج والاصل في ذلك ما صرح ان  
امرأة قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً  
لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وما صرح أيضاً ان امرأة قالت يا رسول  
الله ان امي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال سمى عنها وان رجلاً قال يا رسول الله ان اخوتي  
نذرت أن تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها قال لو كان علي اخنك دين أ كنت قاضيه  
قال نعم قال فاقضوا حق الله فهو احق بالقضاء فثبت به الحج بالدين الذي لا يقطع بالموت  
فوجب ان يعطى حكمه أما المرتد فلا تصح الانابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركه  
اذا المرتد لا تركه له ائتين زوال ما حكمه بالردة لانه عبادة بدينية يلزم من صحتها وقوعها  
للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة من تركته ونحوه بقوله وفي ذمته حج  
المنطوق فلا تلزم فيه نيابة عن الميت وما تقرر من اعتبار امكان الرمي هو ما نقله في الروضة  
عن التهذيب واقره قال الاسنوى ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على انه ركن ويعتبر

(قوله والمحجور عليه اسفه الخ)  
مفهومه ان المحجور عليه بناس  
ليس كذلك فيمنع منه لتعاقب حق  
الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان  
الحج فوراً بان أفسد الحج قبل  
الحج عليه بالناس فليراجع (قوله  
والاوجه ان أجرته) أى أجرة  
كل من الولي أو منصوبه (قوله  
من تركه) ولا يشترط فيمن يحج  
عن غيره مساواته للمعجوج عنه  
في الذكورة والانوثة فيكنى حج  
المرأة عن الرجل كعكسه أخذاً  
من الحديث الآتي (قوله اذا المرتد  
لا تركه له) أى موروث عنه والا  
فلو خاف ما لا يقضى منه دينه  
وما فضل يكون فيها

(قوله من آخر سنى الامكان)  
والعصيان ابتداءه من وقت  
خروج قافله بلده اه سم على  
ج (قوله جازله تأخير الاستنابة)  
أى فان مات ولم يستنب عصى من  
آخر سنى الامكان (قوله العاجز  
عن الحج) هل يكفي في العجز عنه  
من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك  
على اخبار طبيب عدل فيه نظر  
وقياس نظائره من التيمم ونحوه  
الثاني وقد يقال بل الاقرب الاول  
ويفرق بينهما ما بأنه انما احتيج  
لاخبار الطبيب ثم لما يترتب عليه  
من ترك ما وجب عليه فله كالوضوء  
بخلاف ما هنا فانه على مقتضى  
الوجوب اذ خوطب به عند  
وجود شروطه وقد وجدت  
والتضييق لم يترتب عليه ترك  
واجب بل ولا مطلوب وانما ترتب  
عليه تعجيل ما طلب منه ثم راي  
في العباب انه لا بد من اخبار  
طبيين عدلين (قوله بأجرة المثل)  
أى فلا يكلف الزيادة وان قلت  
قياسا على أجرة الراحلة ويسترد  
منه الاجرة (قوله ولم يقع عنه) أى  
وبقع عن الاجير (قوله لو كان  
الولد المطيع عاجزا) فهم ان  
القادر اذا بذل ذلك لا يجب قبوله  
وهو ظاهر (قوله والاوجه عدم  
الازوم) أى عدم لزوم قبول ذلك  
من الولد في المستثنين خلافا لابن  
حجر فهم ما والكلام في الولد القادر  
لما صرى في العاجز

الامن في السير الى مكة للطواف لئلا اه وهو مردود اذا الحاق أو التخصير لا يتوقف على  
زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو تنفها كاف ويمكن فوله وهو سائر الى مكة  
فيندرج ضمنه في زمن السير اليها ولو تمكن من النسك سهرا لم يضره حتى مات أو عصب  
عصى من آخر سنى الامكان فيتمين به عدمونه أو عصبه فسدته في الاخرة بل وفيما بعد لها  
في المعصوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما نهى به في الاخرة بل  
وفيما بعد لها في المعصوب الى ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسدهم وعلى كل من  
الوارث أو المعصوب الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معصوا بجازله تأخير الاستنابة كما  
في الروضة (والمعصوب) بضاد مبهمة من العصب وهو القطع كانه قطع عن كمال الحركة  
وبضاد مهملة كانه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر  
أو زمانة وغيرهما وهو صفة كاشفة في معنى التقصير للمعصوب وليست خبرا بل الخبر  
بجاء الشرط والجزاء في قوله (ان وجد اجرة من يحج عنه بأجرة المثل) أى مثل ما اشترى فها  
دونها (لزمه) الحج لانه مستطيع بغيره اذا استطاعه كما تكون بالنفس تكون يبذل المال  
وطاعة الرجال ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء انك مستطيع بناء دارك اذا كان معه ما يبنى  
ببنائها واذا صدق عليه انه مستطيع وجب عليه الحج نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من  
مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المسافة عليه كما نقله في المجموع عن المتولى  
واقره فاذا انتهى حاله لمدة الضمان الى حالة لا يحتمل معها الحركة فينبغي ان يجوز له  
الاستنابة في ذلك كما يحتمل السبكي وهو ظاهر ولم يجد المعصوب سوى أجرة ماش والسنن  
طويل لزمه استنجاره وان لم يكن مكافيا لما شى لوفه له بنفسه اذا لم يشقه عليه في مشى غيره  
مالم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما يأتي في المطاع ولو استأجر من يحج عنه فحج  
عنه ثم شفى لم يجزئه ولم يقع عنه فلا يستحق الاجير اجرة كما رجحاه هنا وهو المعتمد وقال  
الاسموى انه الصواب وان رجحاه قبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أى الاجرة  
السابقة (فاضله عن الحاجات المذكورة فيمن حج بين نفسه) وقد مر بيانها (ليكن لا يشترط  
نفقة العيال) ولا غيرها من مؤنهم (ذهابا وإيابا) لا فاقته عندهم وتمكنه من تحصيل مؤنته  
ومؤنتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستنجار (ولو) وجد دون  
الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستنجار لاستطاعته والمئة فيه دن المنة في المال فلم يجد  
اجرة (بذل) بالمجبة أى أعطى له (ولده أو اجنبى مالا لا لاجرة لم يجب قبوله في الاصح) لما  
فيه من المنة والثاني يجب كبذل الطاعة والاب كالابن في أصح احتمالى الامام وعلى  
الاول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقد رعى ان يستأجر له من يحج عنه وبذل  
له ذلك وجب الحج عن المذلول له كما نقله في الكفاية عن البند نجوى وجماعة وفي المجموع  
عن تجميع المتولى لو استأجر المطيع انسانا للحج عن المطاع المعصوب فالذهب لزومه ان  
كان المطيع ولدا التمكنه فان كان المطيع اجنبيا فوجهان اه والاوجه عدم اللزوم

كما اقتضاه كلام المصنف واعتقده الاذرى وان اقتضى كلام ابي حامد لزومه وكالولد في هذا  
الوالد (ولو بذل الولد) وان سفل ذكر كان او اننى (الطاعة) في فعل النسك بنفسه  
(وجوب قبوله) وهو الاذن له في ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنية بالنسبة للمال فان  
امتنع لم يأت عنده الحماكم في الاصح اذ معنى الحج على التراخي كذا صرح به في الروضة  
ورفع في المجموع ان الحماكم يلزمه بالانابة قال الاسنوى وهو غير مستقيم ولم نرمز قال به  
والمدرك في الانابة والاستحباب واحد واعتضه الزركشى في خادمه (وكذا الاجنبى) لو بذل  
الطاعة يجب قبوله (في الاصح) المذكر والاب والام والاخت في بذل الطاعة كالاجنبى  
والثاني لا يكون الولد بضعة منه فبنفسه كنفه بخلاف غيره ومحل الزوم اذا وثق به  
ولم يكن عليهم حج ولو نذرا وكانوا ممن يصح منهم فرض الاسلام ولا غضب بهم ولو توسم طاعة  
واحد منهم لزمه سواء له كما اقتضاه كلام الانوار وغيره ولا يلزم الولد طاعته بخلاف اعتناؤه  
لعدم الضرر على والده بما يمتنع ولده من الحج اذ هو حق الشرع فاذا اجتز عنه لم يأت  
ولم يكلف به بخلافه ثم فانه لحق الولد ضرره عليه فاشبهه بالنفقة فان في المجموع ومضى كان  
الاصل وان علا أو الفرع وان سفل ما شيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولورا بكا  
أو كان كل منهما ومن الاجنبى مغترا بنفسه بان يركب مفازة لا كسب بهم أو لا سؤال  
لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة شى من ذكر عليه بخلاف مشى الاجنبى والكسب قد  
ينقطع والسنن قد يمنع والتغير بالنفس حرام ومران القادر على المشى والكسب في  
يوم كذا بآيات غير معدود في السفر القصر فيظهر كما قاله الاذرى وجوب القبول في  
المبكى ونحوه وحيث أجب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولومات المطيع أو المطاع  
أو رجع المطيع فان كان بعدا لمكان الحج سواء اذن له المطاع أم لم كما أفاده كلام المجموع  
خلاف المأبوه ككلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع والأفلا واقتضاه كلام  
المجموع ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتربه في الاسعاد اذ كيف  
يستقر في ذمة مع جواز الرجوع كما مر وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافا  
لما يوهمه كلام الحارثى فلو تظوق آخر عن ميت بشعلة الاسلام لم يجب على الوارث  
قبوله لان الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يذمعه ولم يعلم  
بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما امتش كله الشيخان من انه معاق  
بالاستطاعة والاستطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة  
اما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل واما بالنسبة للاستقرار وهي غير  
منتفية فيه وتجوز النيابة في نسك التطوع كما في النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان  
النائب فيه صديقا ميمزا أو عبدا بخلاف النرض لانهم ممن أهل التطوع بالنسك لانفسهما  
ويجوز ان يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجماعة وان استأجر  
به المدينح لجهالة العوض ولو قال معصوب من حج عنى فله مائة درهم فن حج عنه ممن سمعه

(قوله بضعة منه) يفتح الباء قال  
في المختار والبضعة بالفتح القطعة  
من اللحم والجمع بضع مثل تمر وتمر  
وقيل بضع مثل بدرة ويدر (قوله  
ولو توسم) أى جوز (قوله وحيث  
أجاب المطاع لم يرجع) أى لم يجزله  
الرجوع حتى لو رجع وترتب على  
رجوعه امتناع المطيع من  
الفعل تبين عصيانه واستقرار  
الحج في ذمته (قوله وهي غير  
منتفية فيه) أى ومع ذلك فلا اشتر  
عليه العذر

(قوله اوسمع من أخبره عنه) أى  
ووقع في قلبه صدقه (قوله مع  
جهل سبقه) أى بأن احتمل  
السبق والمعية وقوله أوبدونه  
أى بان علم السبق ولم يعلم عين  
السابق (قوله والثاني ذمة) أى  
اجارة ذمة الخ (قوله وان أجيب  
عنه) أى الاعتراض (قوله حتى  
يحط التفاوت) أى من المسمى  
باعتبار القسط قل أو أكثر (قوله  
على الاجير) امل وجهه ان الصوم  
يقع بعضه في الحج وهو لا يتأني من  
المستأجر لان الفرض انه معضوب  
وانه في غير مكة

• (باب المواقيت) •

(قوله وهو لغة الحد) لم يقل  
واصطلاحاً عدم اختصاص  
المعنى الاصطلاحي بما ذكره  
ذلك فكان عليه ان يبين معناه  
اصطلاحاً (قوله والمراد به) أى  
شرعاً وعادة حج وشرعاً هنا زمن  
العبادة ومكانها (قوله ومكانها)  
قال حج فاطلاقه عليه حقيقة الا  
عند من يخص التوقيت بالحد  
للوقت فتوسع (قوله وهو يوم  
عرفة) أى آخرها ويحفل ان  
الضمير راجع للحج على معنى ان  
معظمه عرفة كما قبله في قوله  
صلى الله عليه وسلم الحج عرفة  
(قوله واعترضه ابن داود) أى  
اعترض ما في مختصر المزني من  
قوله وتسع من ذى الحجة

اوسمع من أخبره عنه استحقها وان أحرم عنه اثبات مرتبة استحقها الاول فان أحرمها معاً  
أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حجها عنهما ولا يثني لهما على التفاضل  
اذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الأمر على قياس  
نظائره ولو كان العوض مجهولاً كقوله من حج عنى فله ثوب ووقع الحج عنده باجرة المثل  
والاستحجار فيما مضى ضربان أحدهما اجارة عين كاستأجرتك عنى او عن ميقته هذه السنة  
فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان اطلق صح وحل على السنة الحاضرة فان كان  
لا يصل الى مكة الاستئجار فاكثراً الاولى من سنى امكان الوصول ويشترط لصحة العقد  
قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج  
والثاني ذمة كقوله الزمت ذمتك فخصم بل حجة ويجوز الاستحجار في هذا الضرب على  
المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر  
لامكان الاستئجار في اجارة الذمة ولو قال الزمت ذمتك للحج عنى بنفسك صح وتكون اجارة  
عين على ما في الروضة هناعن البغوى وقال الامام بيضاويه في الروضة في باب الاجارة  
وصاحب الانوار وهو المعتمدان الدينية مع الربط بعين متناقضان كمن اسلم في غربستان  
بعينه وان اجيب عنه بما فيه نظر ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين من اركان  
وواجبات وسنن لانه معتود عليه حتى يحط التفاوت لما فوته من السنن كما صرح به  
المساورى وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمعجوج عنه وتحمل حالة  
الاطلاق على الميقات الشرعى ولو استأجر للقران قاله م على المستأجر فان شرطه على الاجير  
بطات الاجارة ولو كان المستأجر للقران معصراً فالصوم الذى هو بدل الدم على الاجير  
وجامع الاجير ينسب الحج وتنفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصه بزمان وينقلب  
فيهما الحج للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كطبيع المعضوب اذا  
جامع فسد حجه وانقلب له وعلمه المضى في فاسده والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتى  
بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستعيب من يحج عنه في ذلك  
العام او غيره وللمستأجر الخيار فيما على التراخي لتأخر المقصود ولو حج واعتمر بمال حرام  
عصى وسقط فرضه

• (باب المواقيت) للنسك زمانا ومكانا •

جمع مبيقات وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها او قد بدأ بالاول فقال (وقت)  
احرام (الحج) لمكى أو غيره (شوال وذو القعدة) بفتح التاء أفصح من كسرهما سمى  
بذلك لاقعدهم عن القتال فيه (وعشر ليال) بالايام بينها وهى تسعة فتد قال الشافعى في  
مختصر المزني أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة فن لم يدركه  
الى الفجر من يوم العرفة دفاته الحج واعترضه ابن داود بانه ان أراد الايام فليقبل وتسعة  
أو الليالى فهى عشر وأجاب الاصحاب بان المراد الايام والليالى جميعاً وغلب التأنيث

(قوله والاحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وماتقدهم ان المراد على الاول بالتسع الايام مع الليالي وعلى هذا الايام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه اخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دلائل آخر ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باق الخ (قوله أفصح من فتحها) قال حج ما بين منتهى غروب آخر رمضان ونجرا النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صيا ما على الاوجه لان وجوب موافقة اهلم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذي انعقد لشدة ثبت الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا تلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وان لزمه الامساك ٣٨٨ قال وقياسه انه لا يجب فطرة على من تلزمته فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح

الاحرام فيه اعطاه حكم سؤال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يبين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثاني والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بمحل المؤدى عنه واما الاحرام فالذي يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهم ولا ترد الكفاية لما علمت اه بحروفه (قوله ما يصح معه) أي ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره في الجمعة) أي فانها لا تنعقد اذا ضاق وقتها (قوله ومرادهم ان هذا) قد يتوقف في ان هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتمل اللهم الا ان يقال كلام الرواي مشروط فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه كالواحد أحرم بمكة أو ما يقرب

في العدد قاله الرافعي قال ابن العراقي وليس فيه جواب عن السؤال وهو اخراج الليلة العاشرة والاحسن الجواب بارادة الايام ولا يحتاج لذلك لان ذلك مع ذكر المعلوم دفعه يجوز الامر ان ذكره في المهمات والسؤال معه باق في اخراج الليلة العاشرة اه وأفاد الوالد رحمه الله تعالى ان ما ذكره الرافعي جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان واما الليلة العاشرة فقد أفادها قوله لم يذكره الى آخره (من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمى بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر مكملة بذلك أي وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج لاشهر وأطلتها على شهرين وبعض شهر تغليبا أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد وظاهر كلامه صحة احرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن ادراكه كان أحرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه ادراكه وبه صرح الرواي قال وهذا بخلاف نظيره في الجمعة فبقاء الحج بجا بقوات الوقوف بخلاف الجمعة اه ومرادهم ان هذا وقتهم مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم ينعقد الحج بالاشك قاله في الخادم وفي انعقاده عمرة تردد والارجح نعم ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة بابت من شوال الحج والافعمرة ومن أحرم بحج يعقده تقدمه على وقته فبان فيه اجزأ ولو أخطأ الوقت كل الحج فهو مل يغتفر كخطأ الوقوف أو يعقده عمرة وجهان أو فقههما الثاني أخذ بعوم كلامهم ويفرق بان الغلط ثم يقع كثيرا فاقبضت الحاجة بل الضرورة المسماحة به وهذا لا يقع الا نادرا فلم يغتفر ولو بالنسبة للجميع العام وأيضا فالغلط هنا غايبا ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فانه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم ولا حيلة لهم في دفعه وأيضا فالغلط هنا ان كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الشا من وان كان بتأخيرها عنه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسبأ أي انهما لا يجزئان (وفي ليلة النحر) وهي العاشرة (وجه) انهما ليست من وقته لان الليالي تسبع للايام ويوم النحر لا يصح فيه الاحرام فكذلك ليلة (فلو أحرم به)

منها ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع امكان الوقوف في حد ذاته ان أحرم ثم في ذلك الوقت اي ويحتمل ان مراد الخادم التنبيه على ان كلام الرواي يخالف لكلامهم اه اذ هو مفروض فيمن أمكنه لا مطلقا (قوله والافعمرة) هذا يشك في نظيره في صوم يوم الشك حيث لا يجزئه عن رمضان اذ انوى ليلة الثلاثين في شعبان صومه عن رمضان ان كان منه والافتقار فبان من رمضان ولعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ولا يرد ان الصوم صالح لوقوعه عن رمضان اذا بين انه منه لعدم جزمه بالنية ولان الاحرام أشد ملقا بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أي وقت دخول وقت الحج

أى الحج حلال (في غير وقته) كرمضان أو أحرم مطلقا (انعقد) أحرامه بذلك (عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام (على الصحيح) سواء أكان عالما أم جاهلا لشدة تعلق الأحرام ولزومه فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة ولأنه إذا بطل قصد الحج فيها إذا نواه بقى مطلق الأحرام والعمرة تنعقد بمجرد الأحرام كما مر والثاني لا ينعقد عمرة كالأوقات الحرة وتحلل بأعمال عمرة لأن كل واحد من الزمانين ليس وقتا للحج فان كان محرما بعمرة ثم أحرم بحج في غير أشهره لم ينعقد حجاً لوقوعه في غير أشهره ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة فهو عمرة وأحرم بحج ثم شك هل كان أحرامه في أشهره أم قبلها قال الصيرى كان حجاً لأنه تبين حرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع والمبقيات الزمانى للعمرة جميع السنة كما قال (وجميع السنة وقت لأحرام العمرة) وجميع أفعالها لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذى القعدة أى في ثلاثة أعوام وأنه اعتمر عمرة في رجب كما رواه ابن عمرو أن أنكرته عليه عائشة وأنه قال عمرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية أنه اجتمع معي وروى أنه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التوقيت وقد يمنع الأحرام بها في أوقات كالأحرار كان محرما بعمرة وقد مر أو كان محرما بحج إذا العمرة لا تدخل عليه أو أحرم بها قبل نقره لاستغاله بالرمى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ولأن بقاء أثر الأحرام كبقائه ويؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه أى ولم يتفرق تعبيرا كثيرا عن انما هو باعتبار الأصل والغالب وأنه يمنع حجتان في عام واحد وهو ما في الامم وجزم به الأصحاب وحكى فيه الاجماع ونصوير الزركشى وقوعه ما في عام واحد مردودا ما أحرامه بها بعد نقره الأول والثاني فصحيح مطلقا كما في المجموع وإن بقى وقت الرمي في الأول لأنه به خرج من الحج وصار كالومضى وقت الرمي ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثر منها لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر يتأكد في رمضان وفي أشهر الحج وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها لأن الأفضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتقاد أفضل من صرف قدره في الطواف على الأصح ثم شرع في المكان فقال (والمبقيات المكنى للحج) ولو بقران (في حق من بمكة) وإن لم يكن من أهلها (نفس مكة) للخبير لا تقي (وقبل كل الحرم) لأن مكة وسائر الحرم في الحرم سواء فلو أحرم بعد مفارقة بنية مكة ولم يرجع إليها إلا بعد الوقوف أساء على الأول ولزمه دم دون الثاني نعم بحث الحب الطبرى وغيره أنه لو أحرم من محاذاتها فلا إسائة ولادم كالأحرار من محاذاة سائر المواقيت وهو الوجه وانظر فيه وفي المجموع عن القاضى أبي الطيب واعقده الباقين أن محل الإسائة فيما ذكر إذا لم يصل إلى مبقيات فان عاد إليها قبل الوقوف ولم يصل في خروجه مسافة القصر فإنه يسقط الدم بخلاف ما لو وصل إليها فلا يسقط الا بوصول

(قوله عن عمرة الاسلام) أى فيجب عليه الاتيان بأعمالها (قوله وتحلل) يتأمل وجه التحلل وأنه لا ينعقد (قوله ويؤخذ منه) أى من العلة الثانية وهى قوله ولأن بقاء أثر الأحرام الخ (قوله بنى) أى حيث قالوا ولو أحرم بها بنى (قوله ونصوير الزركشى الخ) أى بأن يأتي مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى مبنى الحصول التحللين بمفاعله ووجه رده بقاء أثر الأحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت ببنى ورمى أيام التشريق (قوله ليست كفضلها في غيرها) أى بل فضلها فيها دونه في غيرها كما يفهم قوله لأن الأفضل الخ (قوله وشغل الزمن بالاعتقاد) أى لأنها لا تقع من المكاف المحترافرضا وهو أفضل من التطوع اهـ (قوله ولادم) خلافا للحج حيث قال عليه دم



لميقات الاقافي صرح به البغوي وسيعلم مما يأتي ان من مسكنه بعد الميقات ولوفي الحرم  
 يكون محله ميقاته والافضل للمكي أن يصلي بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتي الى باب داره  
 ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي  
 للمسجد اطواف الزداع فاندفع استشه كمال الصلاة في المسجد بالاحرام من باب داره ولا  
 يسن ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرما بخلاف من ميقاته قرية  
 أو حلة لان ذلك يقصد سكانا أشرف مما حو به وهذا بعكسه (واما غيره) وهو من لم يكن بمكة  
 عند ارادته الحج فيبقائه مختلف بحسب النواحي (فبقايات المتوجه من المدينة ذى الحليفة)  
 وهو المعروف الآن بأبار على وهو على نحو ثلاثة اميال من المدينة وتصحيح الجموع وغيره  
 انها على ستة اميال له باعتبار اقصى عمران المدينة وسداتها من جهة تبوك أو خيبر  
 والرافعي انها على ميل له باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت  
 من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهمز والنصر ويجوز ترك الهمز والمدمع فتح الشين  
 ضعيف وأوله بالبس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاسن العريش الى  
 الفرات وعرضه من جبل طي من نحو القبلة الى بحر الروم ومسامت ذلك من البلاد وهو  
 مذكر على المشهور (و) من (مصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا ثواب وحدها طولاسن  
 برقة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضه من  
 مدينة أسوان ومسامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في  
 بحر الرم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوما سميت باسم من سكنها أقولا وهو مصر بن يصر  
 ابن نوح (و) من (المغرب الحنفية) قريبة كبيرة بين مكة والمدينة وقد غربت سميت بذلك لان  
 السيل أبجفها وهي على ستة مراحل من مكة وقول الجمهور على ثلاثة اعلاه يسرا بالغال  
 النفيسة (ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم  
 معروف (بالم) ويقال له الم وهو أصغر قلبت الهمزة ياء ويرمى برأين وهي على مرحلتين  
 من مكة (و) من (نجد اليمن) نجد (الحجاز قرن) بسكون الراء ويقال له قرن المنازل وقرن  
 الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة يغاط الجوهري في ان راءه محركة وان الياء  
 ينسب أويس القرني اذ هو منسوب الى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ونجد في الاصل  
 المكان المرتفع ويسمى المنخفض غورا وحيث أطلق نجد فالمراد بنجد الحجاز (ومن المشرق)  
 العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت وفوقها وادب قاله  
 العتيقي والاولى لهؤلاء الاحرام منه للاحتياط راجح سنة الترمذي انه صلى الله عليه وسلم  
 وقت لاهل المشرق العتيقي سكن رده في الجمهور فقيه ضعف والاصل في المواقيت خبر  
 الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذى الحليفة ولاهل الشام الحنفية ولاهل  
 نجد قرن المنازل ولاهل اليمن بالم وقال هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج  
 والعمره ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة زاد الشافعي ولاهل

(قوله ثم يأتي المسجد) أي ندبا  
 ولو مكي (قوله قرية أو حلة) أي  
 فانه يحرم من الطرف الا بعد  
 (قوله ذى الحليفة) قال حج تصغير  
 حلة بفتح أوليه واحدة الحلفاء  
 نبات معروف اه وقال في المختار  
 كقصبة وطرفة وقال الاصمعي  
 حلة بكسر اللام اه (قوله من  
 مدينة أسوان) قال في لب الابواب  
 بفتح أوله والواو وسكون السين  
 بلد بصعيد مصر قلت الصحيح  
 ضم قوله (قوله والاولى لهؤلاء)  
 أي اهل المشرق (قوله وقال هن  
 لهن) أي لاهلهن ولان الخ

المغرب الجنة وهو وان كان من سلاسلكن قام الاجماع على ما اقتضاه وصححه ابن السكيت  
وتوقيت عمر بنى الله عنه ذات عرق لاهل العراق اجتهاد منه وافق النص وقول البارزى  
احرام الحاج المصرى من رابغ المحاذية للجنة مشكل وكان ينبغي احرامهم من بدر لانهم  
يعبرون عليه وهو ميقات لاهله كما ان الشامى يحرم من الخليفة ولا يصبر للجنة مردود  
لخالفته النص ولان اهل الشام يعبرون على ميات منصوص عليه بخلاف اهل مصر ولا اثر  
للمحاذاة مع تعيين ميقات اهم على ان بدر ليس ميقاتا لاهله بل ميقاتهم من الجنة كما يأتى  
والعبرة فى هذه المواقيت بالبيعة لا بماضى ولو قرىبا منها ابتعضها وان سمي باسمها ويستغنى  
من اطلاق المصنف الاجير فان عليه ان يحرم من ميقات المنوب عنه فان مر به فبذلك  
الميقات أحرم من موضع بازائه اذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة حكمة فى الكفاية  
عن النوراني وأقره وقد أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة (والأفضل ان  
يحرم من أول الميقات) وهو طرفه الأبعد عن مكة لامن وسطه ولا آخره ليقطع الباقي  
محرم ما قال السبكي الا اذا الخليفة فينبغي ان يكون احرامه من المسجد الذى أحرم منه  
النبي صلى الله عليه وسلم أفضل قال الأذرى وهذا حق ان علم ان ذلك المسجد هو الموجود  
آثاره اليوم والظاهر انه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا  
لا ينتهى الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بذال مجع أى سامت (ميقاتا) منها عينة أو  
يسر سواه أكان فى البرام فى البحر لامن ظهره أو وجهه لان الاول وراءه والثانى أمامه  
(أحرم من محاذاته) لما صح ان عمر بنى الله عنه حذاه لاهل العراق ذات عرق لما قالوا له  
ن قرنا المؤقت لاهل نجد جورأى ماثل عن طريقنا وان أردناه شق علينا ولم ينكره عليه  
حذاه فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تجرى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يقدر  
غيره فى التجرى الآن بجزءه كالأعلى ويسن له ان يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه  
فوقه ثم يبحث الأذرى انه ان تخير فى اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان  
قد تضيق عليه (أو) حاذى (ميقاتين) على الترتيب أحرم من الاول أو معا أحرم من أقربهما  
إليه وان كان الاخر أبعد الى مكة اذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقاتا  
أبعد فكذلك ما هو بقربه فان استويا فى القرب إليه (فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما  
من مكة) وان حاذى الأقرب إليها أولا كان كان الأبعد منحرفا أو عرفا فلو جاوزهما مريدا  
للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الأبعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى  
الاخر لم يسقط فان استويا فى القرب إليها وإليه أحرم من محاذاتهما ان لم يحاذأ أحدهما  
قبل الآخر والا ففى محاذاة الاول ولا ينتظر محاذاة الآخر كما أنه ليس للامار على ذى الخليفة  
ان يؤخر احرامه الى الجنة ومقابل الاصح فى كلام المصنف انه يتخير فان شاء أحرم من  
الموضع الحاذى لابعدهما وان شاء لأقربهما (وان لم يحاذ) ميقاتا مما سبق كالخافى  
من البحر من جهة سواكن فانه قد لا يحاذى ميقاتا فقول ابن يونس ومن تبعه المراد

(قوله لانهم يعبرون) أى يعبرون  
(قوله ان يحرم من ميقات المنوب  
عنه) أى او ما قبله من ابعدهما  
يعلم من كتاب الوصية اه شرح  
منهج اقول فان جاوز به غير احرام  
فهو يلزمه دم أم لافيه نظره  
والاقرب انه ان أحرم من مثله فلا  
دم عليه والافعل عليه دم وفى حج  
ما وافقه اما لو عين له مكان ليس  
ميقاتا لاحد كان قال له أحرم  
من مصر فهل يلزمه دم بجاوزته  
أم لافيه نظره والظاهر عدم لزوم  
لكن يحط قسط من المسمى باعتبار  
أجرة المثل فان كانت أجرة مثل  
المدة بتمامها من مصر مثلا عشرة  
ومن الموضع الذى أحرم منه  
تسعة حط من المسمى عشرة  
(قوله عام حجة) وكان فى السنة  
العاشرة كما تقدم (قوله جور)  
أى ماثل عبارة شرح الروض  
بالراء وفى الصحاح الجور الميل  
(قوله او الى الآخر لم يسقط)  
أى الذى هو الاقرب

(قوله فلا دم عليه) الخ لان كلامه معانداً لمجاوزة غير اهل للارادة لانه محجور عليه **هـ** حج اي القن وبأق مثله في الضي قال حج ومجاوزة التي بوليه مريد النكاح فيها الدم على التفصيل المذكور **٣٩٣** (قوله الا نحو حائض) كالجنب اي

للكراهة الاحرام مع الحيض ونحوه كما يأتي في فصل المحرم بنوي وبلي من قوله ويكره تركه اي الغسل واحرامه جنباً (قوله) فالافضل اهل الاحرام هو ظاهر ان غلب على ظننا انقطاع دمها قبل مجاوزة الميقات بزمان يمكنها فيه الاغتسال والاحرام من الميقات والافضل على هذا انه لا يستحب اهل التأخير اذا لا فائدة فيه فانه يجب عليهم ان يحرم من الميقات مع الحيض (قوله الاحرام مما قبله) اي اما اذا التزم ذلك وجب عليه الاحرام مما التزمه ولا يقال ان هذا منقول بالنسبة للميقات فكيف انعدنا انقول المانع من الانعقاد هو المكروه لاما كان غيره افضل منه (قوله) والافضل للمكي الاحرام) هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكاني للجمع في حق من مكته نفس مكته (قوله سقط الدم على المذهب) قضية وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك انه هنا بنفس الاحرام لم يتحقق الاسامة حتى يحتاج لمسقط للانتم بها وفيما سبق بقى يقال مجاوزته للميقات بالا احرام بمذووعة فاحتاج لتيسر العود لينفع من ترتب الانتم عليها ثم رأيت في سم على منسج قوله فلا دم اي واما الانتم فالوجه

فليهرق دما بوزاه مالك وغيره باسناد صحيح ومحل لزومه ان احرم بمذووعة مطلقاً وبجرح في تلك السنة فان لم يحرم أصلاً فلا دلالة لزومه لاعتصان النكاح لا بد منه وكذا ان احرم بمذووعة في سنة أخرى اذا حرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما لو جاوزه مريد النكاح ثم اسلم واحرم دونه وهو كذلك ويستثنى من كلامه ما لو مر صبي أو عبد بالمبيقات غير محرم مريد النكاح ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح أفاده البدر بن شعبة في العبد وابن قاسم فيه ما في شرح ما الكتاب (وان احرم) من جاوز الميقات غير محرم (ثم عاد) له (فالاصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنكاح سقط الدم) عنه أي لم يجب لقطعة المساواة من الميقات محروما وفعله جميع المناسك بعده فكان كالأحرار من سواء أدخل مكة أم لا (والا) بان عاد بعد تلبسه بنكاح ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي النكاح باحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم يكن مجاوزته محترمة كما جزم به المحاملي والروائي ثم يشترط ان تكون المجاوزة بقية العود كما قاله المحاملي ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الاسامة بانشاء الاحرام من غير مرضه (والافضل) لمن فوق الميقات (ان يحرم من ذبيرة أهله) لانه أكثر عملاً الا نحو حائض فالافضل اهل الاحرام من الميقات (وفي قول) الافضل ان يحرم (من الميقات) تأسيساً به صلى الله عليه وسلم (فان الميقات) أي الاحرام منه ان لم ياتزم بالندرا الاحرام مما قبله (أظهر وهو المرافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لما صح انه صلى الله عليه وسلم احرم بحجته وبعمرة الحديبية من الحلبة وانما جاز قبل الميقات المكاني دون الزماني لما تأتى من ان تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والافضل للمكي الاحرام منها وأن لا يحرم من خارجها في جهة اليمن ويابقي أن لا يكون احرام المصريين من رابع مفضولاً وان كانت قبل الميقات لانه لعدو وهو ابرام الحنيفة على أكثرهم وعدم وجود ما فيها وخشية من قصدها على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكاني (لمن هو خارج الحرم بميقات الحج) للغير المار من أريد الحج والعمرة (ومن) هو (بالحرم) مكاني أو غيره (يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) أي بقليل من أي جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالخروج اليه للاحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحمة لالحاج (فان لم يخرج) الى أدنى الحرم (وأتى بأفعال العمرة) بعد احرام به في الحرم انعقدت عمرته جزماء (اجزائه) هذه العمرة عن عمرته (في الاظهر) لان اعتقاد احرامه وانثائه بعده بالواجبات (و) لكن (عليه دم) اتركه الاحرام من الميقات والثاني لا تجزئه لان العمرة أحد النسك فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفة (فلو خرج) على الاول (الى) أدنى (الحل) بعد احرامه وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب)

٥٠. في ان اذا احرم به قبل الخروج عازاه الى الخروج بعد الاحرام فلا اثم وظني ان انقل كذلك فليراجع



(قوله مهلين) اي محرمين (قوله فأمر من لا هدى معه الخ) هذا يقتضي أنهم أحراموا مطلقين لكن سبأ في له في أركان الحج انه صلى الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه وان كان محرم بالحج ان يجعل حجه عمرة وذلك من خصائص أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله ومناسبة ذلك) اي أمر من لا هدى معه الخ (قوله بنسك نفل) أي من حيث الابتداء به بان سبق منه حجة الاسلام اما بعد فله فلا يكون الا فرضا وان تكرر فان الحج من البالغ الحر ٣٦٥ لا يكون الا فرضا ولا يقع وقوعه نفلا الا لمن

الصبي والرقيق والمجنون اذا أحرم عنه وليه (قوله لانه من باب العبادات) توجيهه اكلام المجموع (قوله ولانه أقرب) أي لانه اذا أحرم مطلقا كان الامر موكولا الى خبرته فيفعل ما تميل اليه نفسه ففيه ضرب من غرض النفس (قوله مطلقا) بكسر اللام وفتحها مصدر او حال اهـ (قوله فيحتمل له) اي فلا يعتد به الا اذا وقع بعد طواف علم انه من اعمال الحج فرضا أو سنة (قوله فالأوجه صرفه الى العمرة) اي بالنسبة أخذ من قوله وان قال القاضى (قوله وهذا الاحتمال) هو معنى كونه عمرة بالقوات (قوله في تلك الحالة) أي وهو يعتد ويؤونه بطولع الفجر فيحتمل بذعل عمرة ويقضيه من قابل (قوله كان مفـداله) أي فيقضيه دون الآخر ويجب المضى في فاسـده (قوله طف بالبيت) هو ظاهر بناء على انه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا لان احرام أبي موسى كاحرامه يعتد مطلقا فيصرفه لما شاء فيجوز انه صلى الله عليه

مهلين ينتظرون القضاء اي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه ان يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى ان يجعله حجا ومناسبة ذلك ظاهرة وهو ان الحج أكمل النسكين ومن ساق الهدى تقربا أكمل حاله من لم يسقه فماسب ان يكون له أكمل النسكين وأما كون ظاهر الخبر ان الاهداء يمنع الاعتقاد بغير مراد اجاعا ويقارق الصلاة حيث لم يجز ان يحرم بها مطلقا بان التعمين ليس شرطا في انعقاد النسك ولهذا لو أحرم بنسك نفل وعلمه نسك فرض انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر انعقد مطلقا كاطلاق وهذا هو المعتمد وان بحث في المجموع في هـ ذ او في مسـ ثلثي النصف عدم الانعقاد لانه من باب العبادات والنسبة الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويتقبل الاخطار ويدخله التعليل (والتعمين أفضل) من التطلاق ليعرف ما يدخل عليه قالوا ولانه أقرب الى الاخلاص (وفي قول الاطلاق) أفضل من التعمين لانه ربما حصل عارس من مرض او غيره فلا يتمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فان احرم) احراما (مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنسبة) لا بالانظر فقط (الى ماشاء من النسكين او اليهما) مع ان كان الوقت صالحا لهما (ثم اشتغل) بعد الصرف (بالاعمال) فلا يجزئ العمل قبله كما يشعربه تعبيرة يتم لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن التدوم وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فالأوجه عدم الاجزاء لانه ركن فيحتمل له وان وقع تعاما فان لم يصلح بان فات وقت الحج فالأوجه صرفه الى العمرة كما قاله الروياني وذكر الزركشي انه اقرب وان قال القاضى انه يحتمل ان يتعين عمرة وأن يبقى معها فان عينه لعمرة فذلك اول الحج فيمكن فانه الحج قال الشيخ وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الاصحاب ولوضاق الوقت فالتجبه كما قاله الاسنوي وهو مقتضى كلامهم ان لا صرفه الى ماشاء ويكون كن احرم بالحج في تلك الحالة قال القاضى ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعمين فأيما عينه كان مفـداله (وان أطلق) الاحرام (في غير أشهره) أي الحج (فلا يصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره) لان الوقت لا يقبل غير العمرة والثاني يعتد به ما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها فيعتد عمرة على الصحيح (وله) أي للشخص (ان يحرم كاحرام زيد) كقوله أحرمت بما أحرم به زيد او كاحرامه لان أبا موسى رضى الله عنه أهل باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل وكداهل على

وسلم رأى الانسب لابي موسى العمرة فأمر بها وأما على ما يأتي للشارح عن المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع أفضل من أن الصواب انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجواز في تلك السنة الحاجة فشكل لانه حيث أحرم كاحرامه انعقاد احرامه حجا الا ان يجاب بان احرامه وان انعقد حجا لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسح الحج الى العمرة كما قاله الشارح ثم وعلمه فأمره بالعمرة أمر بفسخ الحج اليها وهو جاز لا لأصحابه خصوصية

(قوله كالأحرار عن نفسه) أي فانه يقع عن نفسه لانه لما امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الأصل في الاحرام وهو كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) ٣٩٦ هو قوله أحرمت بما أحرمت به الخ (قوله فلا يلزمه في الاولى) هي

قوله كان أحرار مطلقا والثانية هي قوله ولا فيما لو أحرار بعمرة الخ (قوله صح كما اقتضاه الخ) أي ويلزمه أن يتبع زيد فيما يتبعه به (قوله بنية التمتع) أي بان قصد أن يأتي بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فان تعمده) أي بان دلت قرينة على تعمده (قوله انه قد أحراره) أي فلو شك هل قال ان كان زيد الخ أو قال ان أحرار أو اذا أوسق فينبغي ان تلغويته لان الأصل عدم الاحرام (قوله والا فلا) لا يقال هذا بخلاف ما مر في قوله كالوعلق فقال ان كان محررا فقد أحرمت الخ لانا نقول ما مره فروض فيما اذا لم يكن زيد محررا وهو عين قوله هنا والا فلا (قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ) في هذا الحمل نظر لان معنى التعذر استعالة معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تعذر عليه فاعمل العبارة اذا كان لا يرجو انتصاح الخ (قوله فيمتنع عليه بنية الافراد) يتأمل هذا فانه لا ينظم مع قوله الا في أمالوم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج الخ والموافق لما يأتي أن يقول فينوي الافراد ويجعل نفسه قارنا وعبارة حج في جواب قوله فان تعذر الخ لم يصحرا لا مجال للاجتهاد فيه ونوى الحج أرجح

رضي الله عنه وكلاهما في الصحيحين (فان لم يكن زيد محررا) أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد لا كثره أو جاعه (انه قد أحراره مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد لانه قيد الاحرام بصفة فاذا انتفت بقى أصل الاحرام كالو أحرار عن نفسه ومما تجر به ولان أصل احرامه مجزوم به (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) احرامه كالو علق فقال ان كان محررا فقد أحرمت فلم يكن محررا وفرق الاول بان في المقيس عليه تعلق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (وان كان زيد محررا) باحرار صحيح (انه قد أحراره كاحرامه) من حج أو عمره أو كليهما فيتبعه في تنصبل أي به ابتداء لا في تنصبل احده بعد احرامه كأن أحرار مطلقا وصرفه للحج ثم أحرار كاحرامه ولا فيما لو أحرار بعمرة ثم ادخل عليه الحج ثم أحرار كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان يصرفه لما صرف له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة لأن يتصدق التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاولى حاجا وفي الثانية قارنا ولو أحرار كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحراره الحاضر والآتى صح كما اقتضاه في لروضة عن البغوي وأيسر فيه معنى التعاقب بمستقبل لانه جازم به في الحال ولان ذلك يستلزم في الكيفية لا في الأصل ولو أحرار بعمرة بنية التمتع كان هذا محررا بعمرة ولا يلزمه التمتع كما في الروضة ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لم ينعقد بقوله ولو فاقا فيما يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهة فان أخبره بعمرة فبان محررا ما يحج كان احرام هذا يحج تبعاله وعند فوات الحج يتحمل للفوت ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبره بذلك ثم ذكر خلافه فان تعذر لم يعمل بخبره الثاني اعدم الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه والا فيعمل به قاله ابن العماد وغيره ولو علق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أومتى أو ان احرام زيد فانا محرر لم ينعقد احرامه مطلقا كذا اجاب رأس الشهر فانا محرر لان العبادة لا تتعلق بالاختار وان كان زيد محررا فانا محرر او فسد أحرمت وكان زيد محررا فانه قد أحراره والا فلا لان المعلق بخاضر أقل غررا لوجوده في الواقع فيكون قريسا من أحرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل (فان تعذر) أي تعسر كما في الحاوي الصغير لانه يعبر عن التعسر بالتعذر كثيرا نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما اذا كان يرجو انتصاح الحال فيمتنع عليه بنية الافراد لانه يورط نفسه في اتمام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة (معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو نسبه بانه ما احرم به أو غيبته الطويلة لم يتحرر لتلبسه بالاحرام يشبهه فلا يتحمل الايةقين الاتيان بالمشروع فيه كالموشت في عدد الركعات لا يتحرر وانما يتحرر في الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل ييقين الا بعد فعل محظور وهو صلا لغير القبلة أو استعماله نجسا او غير ذلك من غير فعل محظور (جعل نفسه قارنا) بان ينوي القران

نفسه قارنا الخ (قوله جعله نفسه قارنا) الاولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لانه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر لما

(قوله نعم يسن) أي الدم (قوله وان تيقن) أي والحال الخ (قوله ومطلقا في الفاسد) أي فان كان الصحيح حجاو الفاسد مرة انعقد  
 احرامه حقا نظر الصحيح ويتخير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيدا للصحيح ولا يلزم به شيء  
 \* (فصل في ركن الاحرام) \* (قوله في ركن الاحرام) أي في الركن الذي هو الاحرام وهو النية فالإضافة بيانية أو في الركن  
 المحصل للاحرام ان جعل الاحرام على الدخول في النسيك \* (تنبيهه) \* سمعت عن ماتصين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يكن  
 انفسه لهما فاحرم ما بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعي عقب طواف القدوم والآخر تأخيرها إلى ما بعد طواف الركن فن الجواب  
 وهل اذا فعل أحدهما ما لزمه من الاركان والواجبات موافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول موافقة والمشى والركوب  
 معه إلى الشراغ أيضا ولا وهل يلزم كذا أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة ٣٩٧ سواء أوجب عليه نظيره ما وجب  
 على صاحبه أولا ضا في الوقت

أولا فأجبت بقولي الذي يظهر  
 من قواعدنا أنه لا يجب على  
 أحدهما موافقة الآخر في فعل  
 شيء أراد بهما بخضه أو يشاركه  
 الآخر فيه لان تكليف الانسان  
 بتفعل لأجل غيره لا مع نسبه  
 لتقصير ولا لسبب فيه منه لا نظير  
 له ولا نظيراضيق الوقت لان  
 صلاحهما مع الاتك لان القرض  
 تخالف وجهيهما فان قلت لم  
 لا يجبرونه ولزم الآخر بالاجرة كما  
 هو قياس مسائل ذكروها قلت  
 تلك ليست نظير مسئلتنا لانها  
 ترجع إلى حفظ النفس تارة  
 كرضعة تعينت والمال أخرى  
 كوديع تعين وما هو انما هو اجبار  
 لحض عبادة وهي يغتفر فيها  
 ما لا يغتفر فيها فان قلت عهدنا  
 الاجبار بالاجرة للعبادة كنعلم

لما سر (وعمل أعمال النسيك) امتنع في الخروج عن عهده ما هو فيه فغير آذنه من الحج بعد  
 اتيانها بأعماله اذ هو ما محرم به أو مدخل له على العمرة ولا تبرأ ذمته عن العمرة لاحتمال  
 انه أحرم بحج ويمتنع ادخاله عليه ولادم عليه في الحالتين اذا حصل له الحج فقط واحتمال  
 حصول العمرة في صورة القرآن لا يوجبها اذ لا وجوب بالشك نعم يسن لاحتمال كونه احرم  
 عمره فيكون قارنا ذكره المتولي اما لو لم يقرن ولا افرد بان اقتصر على أعمال الحج من غيرنية  
 حصل له التحلل لا البراءة من شيء منهم وان تيقن انه أتى بواحد منهما لكن لم يمتنع  
 الساقط منهما رجب عليه الايمان بهما كن نسي صلاة من الخس لا يعلم عينها أو على عمل  
 العمرة لم يحصل التحلل أيضا وان نواه لاحتمال انه احرم بحج ولم يتم أعماله مع ان وقته باق  
 ولو احرم كاحرام زيد وبكر صار مثلهما في احرامهما ان اتفقا فيما احرم به والاصار قارنا  
 لما أتى بآياتين به نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم مما مر واحرام  
 أحدهما فقط فالقياس كما قاله الشيخ ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد  
 \* (فصل في ركن الاحرام وما يطلب للمحرم من الامور الآتية) \* (المحرم) أي حرى  
 الاحرام (ينوى) بقلبه وجوب دخوله في حج أو عمره أو كليهما أو ما يصلح لشيء منهما وهو  
 الاحرام المطابق (وبلى) مع النية فينوى بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مثلا واحرمت  
 به لله تعالى لبسك اللهم لبسك إلى آخره ولا يجبر به هذه التلبية وينسب كما قاله ابن الصلاح  
 وتبعه في الاذكار وقوله في الايضاح عن الجويني واقره ان يدكر في هذه التلبية لا غيرها  
 ما احرم به وهو الوجه لكن نقل الاسنوى عن النص عدم نية وصوبه والعبرة بما نواه  
 لا بما ذكره في تلبيته ويسن ان يتلفظ بما يريد ان يستقبل القبلة عند احرامه وان يقول  
 اللهم احرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي (فان لبي بلانية لم ينعقد احرامه) لخبر انما

الفاتحة بالاجرة قلت يفرق بان ذلك أمر يردوم فذمه بتفعل قليل لا يترك بخلاف ما هنا فانه يلزم تكرار الاجبار بل دوامه ما بقيت  
 الحيات وهذا أمر لا يطاق فلا يتجه ايجابه فان رفع اللها كم في شيء من ذلك أعرض عنهم إلى أن يصطلحوا على شيء يتفقان عليه أخذوا  
 مما ذكره وأخر العارية بل أولى فيما مل ذلك فانه مهم اه حج في باب القرائن فصل الحجب لكن نقل الاسنوى الخ ضعيف  
 (قول المصنف لم ينعقد احرامه) فرع شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أو لا فالقياس عدم صحته كما في الصلاة ويزنق بعض  
 الناس بأن قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم اه سمع على حج رحمه الله (أقول) وقد يقال الاقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك  
 في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا لو أحرم بالحج في  
 رمضان عالما بذلك انعقد عمره بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته عالما بذلك لم ينعقد فرضا ولا نقلا وقالوا لو نوى الحج ظاهرا



الاعمال بالنيات (وان نوى ولم يلب انعقد على الصحيح) كسائر العبادات والثاني لا ينعقد  
لاطباق الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا تنعقد الا بالنية والتكبير (ويسن الغسل  
للاحرام) اي عند ارادته بحج او عمره او بهما او مطلقا او لوصيا او امرأه فحائضا او نكسها  
وانما لم يجب لانه غسل المستقبل كغسل الجمعة والعيد ودوب كره تركه واحرامه جنباً  
وبغسل الولى غير المميز لان حكمه هذا الغسل التنظيف ولهذا سن للعائض والنفساء  
واذا اغتسلتا نوتا والاولى لهما تاخير الاحرام الى طهرهما ما ان امكنهما المقام بالمياهات  
ابقع احرامهما في اكمل احوالهما ويندب لمزيد الاحرام التنظيف بازالتنحوشعرا بطا  
وعانة وظفر وروسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه والقيام كما قاله الاسنوى بتقديم هذه  
الامور على الغسل كما في غسل الميت اهـ أى من حيث المجموع والا فإزالة تنحو الشعر  
لا تطلب فيه كما هو ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه لئلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث  
في مدة احرامه ويكون بعد غسله (فان عجز) مزيد الاحرام عن الغسل ومثله بقية  
الاعمال الاتية افقداء أو قيام مانع من استعماله (تيمم) لان الغسل يراد للقرينة  
والنظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولانه ينوب عن الغسل الواجب فمن المنسوب  
أولى ولو وجد ماء لا يكفي غسله وهو كاف لوضوئه وتوضأه وتيمم عن الغسل كما قاله ابن  
المقرئ ولو وجد ماء كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ويكتفيه تيمم واحد  
عن الغسل وبقيّة الأعضاء ان نوى بما استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك فقيم  
عن بقيّة الأعضاء وآخر عن الغسل كما يجزمه الشيخ رحمه الله تعالى (و) يسن لدخول  
الحرم (ولدخول مكة) ولو خلا لا لباع قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال  
الحج الا من جهة انه يقع فيه ولو فات لم يبعد نوب قضائه كما يجزمه بعض المتأخرين ويلحق به  
بقية الاغسال قياسا على قضاء التوافل والاوراد هذا والوجه خلافه أخذنا مما مر ان  
الاغسال المسنونة اذا فاتت لا تنقض لانها متعلقة بسبب وقد زال ويستثنى من اطلاق  
المصنف ما لو أحرم المكي بمرة من قريب كالتعميم واغتسل فلا يسن له الغسل لدخول  
مكة كما قاله الماوردى ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج اذا أحرم به من  
أدنى الحبل لكونه لم يخنار له ذلك الا هناك قال الاذرى أو لكونه مقيما هناك وظاهر ان  
محل ذلك حيث لم يقع تغير لربه عند الدخول والاسن الغسل عنده (و) يسن بعد الزوال  
(لوقوف بعرفة) والافضل كونه بمنزلة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد  
التجرؤ له هذا قال في التنبيه فاذا طلعت الشمس على ثبير ساروا الى الوقوف واغتسل  
لوقوف وأقام بمنزلة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردي في بهجته  
والوقوف في عشي عرفه لا يخالف هذا لان قوله في عشي متعلق بقوله للوقوف لكن  
تقريره من وقوفه افضل كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة وسبب معرفة لان آدم وحواء  
تعارفان وقيل لان جبريل عرف في ابراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه وقيل غير

بقائه رمضان ثم تبين له انه أحرم  
في سؤال اعتمد بنيته على الجاني  
نفس الامر وقالوا لو علم انه أحرم  
وتردد في وقت احرامه هل هو  
قبل سؤال او فيه اعتد بنيته ويبرأ  
من الحج اذا اتى بأعماله (قوله لانه  
غسل المستقبل كغسل الجمعة  
والعيد الخ) اي بخلاف الغسل  
للمأثني كغسل الجنابة فانه  
واجب كذا قيل واورد عليه  
غسل الجنون والمغمى عليه اذا  
افاقا وتقدم ذلك في غسل الجمعة  
فليراجع (قوله لا تطلب فيه) اي  
الميت (قوله ويندب له تلبيد  
شعره) اي شعر راسه ظاهره وان  
بخشى عروض جنابة باحتلام او  
خشيت المرأة حصول حيض  
وينبغي عدم استحبابه فيهما لان  
عروض ما ذكر يحوج الى الغسل  
وايصال الماء الى ما تحت الشعر  
وازالة تنحو الصمغ وهو قد يؤدى  
الى ازالة بعض الشعر (قوله  
ولانه ينوب عن الغسل) اي فقيه  
ضرب من العبادة فلم ينظر لما  
يحصل به من التشوية (قوله  
استعمله في أعضاء الوضوء) اي في  
بعضها لان الفرض انه غير كاف  
لجلبها (قوله انه يقع فيه) اي في  
الحج ائى رزمنه

ذلك (و) يسن بعد نصف ليلة النحر الوقوف (بجزدلفة) عند المشعر الحرام (غداة) يوم  
 (النحر) أي بعد فجره (و) يسن (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال  
 (للرمي) أي رمي الجمرات الثلاث لا تاروردت فيها ولا نهما موضع اجتماع فاشبهه غسل  
 الجمعة ويسن لدخول البيت لالاهية بجزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا رمي يوم النحر  
 اكتفاء بغسل العيد ولا طواف القدوم لقربه من غسل الدخول ولا للحاق وطواف  
 لأفاضة وطواف الوداع على الأصح عند الرافعي والمصنف في أنه كثر كتبه وان جزم  
 في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) يسن (ان يطيب) مرید الاحرام (بدنه)  
 للاحرام ذكر أم غيره شايمة بمجوز أخيلة أم لا لا اتباع ويفارق ما صرح في الجمعة من عدم  
 سن التطيب في ذهاب الاتي لها بان زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال  
 بخلاف الاحرام نعم لا تطيب المحدة (وكذا نوبه) من ازار الاحرام ورد انه يسن تطيبه  
 (في الأصح) كالبدن والثاني المنع لان الثوب ينزع ويلبس وتبع المصنف في استحباب  
 تطيب الثوب المحترق لكن صحح في المجموع كونه مباهاً وقال لا يندب جزمها وصحح في  
 الروضة كآصله الجواز وهو المعتمد (ولا بأس باستدامته) أي الطيب في الثوب  
 (بعد الاحرام) كالبدن لما روى عن عائشة رضي الله عنها كآني أنظر إلى ويص الطيب  
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالباه الموحدة بعد الزاوا  
 وبالصاد الملهمة هو البريق والمفرق هو وسط الرأس ومحل نديه بعد غسله ويحصل بأى  
 طيب كان والافضل المسك وان يخلطه بماء الورد ونحوه وينبغي كما قاله الأذري ان  
 يستتني من جواز الاستدامة ما اذ الزمها الاحاد اذ بهد الاحرام قلزمها ازالته كما عبر عنه  
 الشارح بقوله لزمها ازالته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للخبر المار (لكن لو نزع ثوبه المطيب)  
 ورائحة الطيب موجودة فيه (ثم لبسه لزمه الفدية في الأصح) قالوا بدأ بس ثوب  
 مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لان العادة في الثوب خاذه ولبسه  
 لجعل عفو فان لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث لو أتى عليه ما ظهرت رائحته  
 امتنع لبسه بعد نزعها والا فلا ولومسه عند ايده لزمته الفدية ويكون مستمرا للطيب  
 بتمداً جزم به في المجموع ولا عبرة بانقال الطيب باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم  
 يضرب جزمها ويحث الأذري ندب الجماع ان أمكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه  
 (و) يسن (ان تحضب المرأة) غير المحدة (للاحرام) أي لارادته (يدها) أي كل يدها إلى  
 الكوع فقط بالحناء ولو خدسة وشابة لقول ابن عمر رضي الله عنهما ما ان ذلك من السنة  
 ولانهم ما قد يشكشنان وتسمع وجهها بشئ منه لانها مأمورة بكشفه فتستر بشرته بلون  
 الحناء ومحو الاستحباب بالحناء اذا كان تعميادون المطريف والنقش والتسويد أما  
 بعد الاحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وازالة الشعث لكن لا فدية فيه لانه ليس  
 بطيب وخرج الرجل والخنثى فيصم عليهما ذلك الا لضرورة والمعدة فيصم عليهما أيضا

(قوله) كتناء بغسل العيد  
 ظاهره وان حصل له تغير في بدنه  
 وقياس ما صرح في استحبابه لدخول  
 مكة في حق من اعتدّل لدخول  
 الحرم قرب مكة حيث تغير ربحه  
 استحبابه هنا وقد يفرق بان غسل  
 العيد يدخل بنصف الليل كغسل  
 جرة العقبة فغسل العيد محصل  
 الغسل الرمي افعاله ما به لدخول  
 الوقت (قوله نعم لا تطيب) أي  
 لا يجوز اذ ذلك (قوله) وصحح في  
 الروضة كاصلها الجواز أي  
 الاباحة (قوله في مفرق) بفتح  
 الراء وكسرهما (قوله) ولومسه  
 مراد يده الخ ظاهره وان لم يعلق  
 يده منه شئ لكن عبارته في باب  
 محرمات الاحرام بعد قول المصنف  
 في ثوبه أو بدنه الخ نصها وعلم انه  
 لأنرا حتى الريح فقط بنحوه  
 وهو يابس أو جلوسه في مكان  
 عطار او عند متجر لانه ليس تطيبا  
 (قوله) وسمع وجهها أي ندبا  
 (قوله) والتسويد زاد شيخنا  
 الزيادي وتحمير الوجنة بل يحرم  
 واحد من هذه الامور على خلية  
 ومن لم يأذن لها احلها

بعدم المحاذاة في علمه دون نفس الامر فان المواقيت تم جهات مكة فلا بد ان يحاذي  
احدها من زود (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من  
هذا المقدار (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه) للسنك (مسكنه) من قرية أو حلة  
لما صر في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ هذا ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر  
والا كما هل يدروا الصفر فانهم بعد الحليمة وقبل الجنة فيقاتهم الثاني وهو الخففة (ومن  
بالغ) يعني جاوز (ميقاتا) من المواقيت المنصوص عليهم أو موضعا جعلناه ميقاتا وان لم  
يكن ميقاتا أصليا (غير مريد نسكاً ثم أراد فيقائه موضعه) ولا يكلف العود الى الميقات  
للخبر المار (ومن بلغه) أي وصل (مریدا) نسكاً (لم تجز بجوازته) الى جهة الحرم (بغير  
احرام) اجماعاً ويجوز الى جهة البينة أو البصرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو بعده كما ذكره  
الماوردي (فان) خاف و (فعل) ما منع منه بان جاوزه الى جهة الحرم (لزمه العود للحرم  
منه) لان الاحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به وقوله منه مثال  
فلو عاد الى مثل مسافته من ميقات آخر جاز قاله الماوردي وغيره ويؤيده تجوزهم في  
قضاء النفس مدترك الميقات الذي أحرم منه في الاداء مع وجوب ذلك عليه والاحرام من  
مثل مسافته من موضع آخر ولا يجب تأخير الاحرام الى العود لانا اذا قلنا بالاصح ان  
العود بعد الاحرام يسقط الدم كان له الاحرام ثم يعود الى الميقات محرماً لان المقصود قطع  
المسافة محرماً كما سكي لو أراد الاعمار فانه يجوز له الاحرام من مكة ثم يخرج الى الحل على  
الصحيح نعم يتجبه الا كنفاء بقدر ذلك وان لم يكن ما عاد اليه ميقاتاً وما أوهمه كلام المصنف  
من عدم وجوب العود اذا أحرم لمعله العلة في عوده انشاء الاحرام وقد زال ذلك غير مراد  
بل يجب عليه العود ولو بعد الاحرام ولا فرق في الجواز بين العمدة والسهو والعلم والجهل  
اذا للمأمورات لا ينفترق فيها الحال بين العمدة وغيره كنية الصلاة لكن لانهم على الجاهل  
والناسي ولا يندح فيما ذكر في الساهی انه يسهو عن الاحرام يستحيل كونه في تلك  
الحالة مريد للسنك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله فاصدا له وقصده مستتر فسهوا  
عنه حين الجواز ثم استثنى من لزوم العود قوله (الا اذا ضاق الوقت) عن العود الى  
الميقات (أو كان الطريق مخوفاً) أو كان معه ذورا بمرض شاق أو خاف انقطاعا عن  
رفقته فلا يلزمه العود حينئذ بل يريق دما والاوجه كما قاله الاذرى تحريم عوده لو علم انه  
لوعاد لفات الحج ولو كان ماشيا ولم يضرر بالمشي فهل يلزمه العود أو لا قضية كلامهم  
لزومه ونظرفيه الاسنوى وقال المنجبه انه ان كان على دون مسافة القصير لزمه والا فلا كما  
قلنا في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المنجبه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه  
فاشبهه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى  
بجائزة الميقات أخذ من تعديله والا فالمنجبه ما قاله الاسنوى (فان لم يعد) له ذرا وغيره  
(لزمه) بتركه الاحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس من نسي من نسك شيئا أو تركه

(قوله من مكة) أي وتخصل  
معروفة ذلك بان كان عنده من  
يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد  
فيها (قوله للسنك) اشار به الى  
تصحيح اضافة الميقات لضميره وهو  
أن الاضافة تكون لادنى ملازمة  
(قوله من ميقات آخر) سيأتي في  
قوله نعم يتجبه الا كنفاء بقدر ذلك  
الحل فانه مجرد تصوير (قوله او  
كان الطريق مخوفاً) أي بان خاف  
فسيه على نفسه او ماله ودخل في  
المال ما لو كان القدر الذي يخاف  
عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم  
الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها  
وقياس ما في التيمم من انه لو خاف  
على مال يساوي ثمن ماء الطهارة  
لا يعتبر أن هذا كذلك فيجب  
العود وان خاف وقد يفرق بان  
ما هنا اسقاط لما ارتكبه وما في  
التيمم طريق للطهارة التي هي شرط  
لحصة الصلاة وهي اضيق مما هنا  
فلا يجب العود ولا انهم بعده  
(قوله بمرض شاق) أي لا يستعمل  
عادة وان لم يصح التيمم (قوله المنجبه  
لزوم العود مطلقاً) أي سواء كان  
دون مسافة القصير او فوقها  
(قوله بمرمرة مطلقاً) أي وان كان  
في غير ممرته

لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم وبحرمان في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغنى عنهما فريضة أو نافلة كالنحية وما نظره في المجموع من كونها مقصودة فلا تندرج كسنة الظهر رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه إنما يتم إذا ثبت ما نه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للأحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الأحرام اثر صلاة ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورتي الكافرون والاحقاص وان يصليهما في مسجد الميقات ان كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكر وغيره (ثم الأفضل ان يحرم) الشخص ان كان راكباً (إذا انبعث) أي استوت (به راحلته) أي دابته فائمة الى طريق مكة (أو) يحرم اذا (توجه لطلبه) حال كونه (ماشياً) للاتباع في الاول وقياساً عليه في الثاني روى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هلالنا ان نحرم اذا توجهنا (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالساً للاتباع ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها ثم يستحب للامام ان يخاطب يوم السابع بمكة كما سيأتي وان يحرم قبل الخطبة فيقدم احرامه مسيره يوم لان مسيره للنسك انما يكون في اليوم الثامن قاله الماوردي وهو الاسع وان قال الاذرى كلام غيره ينازعه وقال في المجموع ما قاله الماوردي غريب ومحمّل (ويستحب) للمحرم (ا) كثار التلبية (ولو حائضاً وجنباً للاتباع) ولانهم اشعار بالنسك (ورفع صوته) أي الذكر (بها) رفعه لا يضرب نفسه (في دوام احرامه) هو متعلق باكثر ورفع أي مادام محرم في جميع احواله لما صح اتاني جبريل فامرني ان آمر اصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال اما رفع صوته بها في ابتداء الاحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط والمرأة ومثلها الخثي تسمع نفسها فقط فان جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة وانما حرم اذا نه الا امر بالاصغاء اليه كما هو وهذا كل واحد مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضر بنحو قارئ أو نائم أو متصل سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر ويسن للجلبى ادخال اصبعيه في اذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل مختمو بالثاء بمعنى المصدر وهو خصوصاً ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصاً لان الخاصة تطلق على خيار الشيء يقال خاصة الامير أي خيار جماعته وليس فيه كبيراً امره هنا بخلاف الخصوص اذ يفيد تأكيد الطلب وهو لاثن بالمقام أي يتأكد (عند تغاير الاحوال) من زيادته على الحرر (كر كوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل منهما وبضم مصدر وكل منهما ما صحح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رفقة) أو غيرهم أي اجتماع واقتراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو بظقة واقبال ليل او نهار وهبوب ريح وزوال شمس ويكره في مواضع النجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافاً للاذرى في تحريمها حينئذ ويتأكد استنجاء في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الاحوال ما أشار اليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف

(قوله ويندب أن يقرأ فيهما) أي سر أو لولي لا الحاقاً بالنوافل بخلاف ركعتي الطواف فانه يجهر به ما لا يكافي (قوله لا يضرب نفسه) بضم أوله من اضرب لتعديته بالباء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أي بان كانت بحضرة أجنب فان كانت بحضرة محرم أو خالصة فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضر) أي ضرراً يحتمل في العادة والاحرام (قوله وفراغ من صلاة) وينبغي تقديم الاذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم قوتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها (قوله ويكره في مواضع النجاسات) أي المعدة لذلك وينبغي ان يراد بها النجاسة الخفيفة

القدوم) أو غيره كإفاضة وتطوع وسعي بعده لان فيها اذكار خاصة وانما خص طواف  
القدوم بالذكرك لذكره الخلاف فيه بقوله (وفي القديم تستحب فيه) وفي السعي بعده وفي  
المتطوع به في أثناء الاحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لاطلاق الادلة واما طواف الافاضة  
والوداع فلا تستحب فيه - ما قطعنا (واقظه البيك) أي انما يقيم على طاعة ما أخذ من اب  
بالمكان ابوا وأب به البابا اذا أقام به وزاد الازهرى أي اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة  
وهو منتهى مضاف اريد به التكثير سقطت نونه للاضافة (اللهم) اصلها الله حذف حرف  
النداء وعوض عنه الميم (ابيك ابيك) (ابيك) أراد بنفي الشريك مخالفة  
المشركين فانهم يقولون لا شريك لك الا شريكنا هولاء فتملكه وما ملك (ان الحمد) بكسر  
الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف اصبح واشهر ويجوز فتحها على التعليل أي  
لان الحمد (والنعمة لك) بنصب النعمة في الاشهر ويجوز رفعها على الابداء وحينئذ  
نخبر ان محذوف ولذا قال ابن التبراري وان شئت جعت خبران محذوفين أي ان الحمد لك  
والنعمة مستقرة لك (والملك لا شريك لك) للاتباع ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات  
ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره فتد كان ابن عمر رضي الله عنهما يزيد كما في مسلم ابيك وسعدك  
والخير بيدك والرغبة اليك والعمل وتنس وقفة الطهارة على والملك ثم يندبى بلا شريك لك  
وان يكرر التلبية بجميعها ثلاثا (واذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه وتركه المصنف اكتفاء بذكر  
مقابله كما في سراييل تسيكهم الحزاي والبرد (قال) ندبا (ابيك ان العيش) أي الحياة المطلوبة  
الدائمة الهنية (عيش) أي حياة الدار (الآخرة) فتد قاله عليه الصلاة والسلام حين وقف  
بعرفات ورأى جمع المسلمين وقاله في أشد احواله في حفر الخندق رواه الشافعي فيه ما ومن  
لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بلسانه وهل يجوز للتقادر وجهان كتسبيح الصلاة وقضيتها  
الحرمة والواجب خلافه كما أفاده الاذرع لان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة  
بخلاف التلبية ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ويسن ان لا يتكلم في أثناء تلبيته نعم  
يرد السلام ندبا وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في أثناءها لعارض كاتخاذ نحو اعمى  
يقع في مهلك (واذا فرغ من تلبيته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب فراغه  
لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك أي لا ذكر الا وتذكر معي اطعني ذلك ويقول ذلك بصوت  
اخفض من صوت التلبية قال الزعفراني ويصلي على آله (وسأل الله) بعد ذلك (الجنة)  
ورضوانه واستعاذ به من النار) ويسن ان يدعو بما شاء من دين ودنيا قال الزعفراني  
فيعول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهك ووفوا  
بعهدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيتم وارضيتم اللهم يسر لي اداء  
ما نويت وقبول مني يا كريم

(قوله في حفر الخندق) ظاهره  
كشرح المنهج انه قال لبنيك  
ان العيش الخ وعبرة الزيادة  
قوله لبنيك الخ ويظهر تقييد  
الاتيان لبنيك بالحرم فغيره يقول  
الله - ان العيش الخ كما جاء عنه  
صلى الله عليه وسلم في الخندق  
ج اه (قوله ومن لا يحسن  
التلبية بالعربية يلبي بلسانه) أي  
بلغته (قوله واذا فرغ من تلبيته)  
\* (تنبية) \* ظاهره لما ان المراد  
بتلبيته ما أرادها فلما أرادها مرات  
كثيرة لم تنس له الصلاة ثم الدعاء  
الابعد فراغ الكل وهو ظاهر  
بالنسبة لاصل السنة واما كمالها  
فينبغي ان لا يحصل الا بان يصلي  
ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات  
فيأتي بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم  
الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت  
عبارة ايضاح المصنف وغيره  
ظاهرة فيما ذكرته اه ج (قوله  
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم)  
أي بأى صيغة أراد قال ج  
والاولى صلاة تشهد الكماله  
(قوله واستعاذ به من النار) كأن  
يقول اللهم اني أسألك رضاك  
والجنة وأعوذ بك من النار

\* (باب دخول مكة) \*

(قوله وما يتعلق به) كدخول  
المسجد من باب بني شيبة

\* (باب دخوله) أي المحرم (مكة) زادها الله شرفا وبراً وما يتعلق به \*

يقال مكة ومكة بالبعثتان ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لانهم يبدأوا كثر اسما

من مكة والمدينة اكونها افضل ل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة  
افضل ل الارض للاحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل  
بقاعها مكة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام نعم التربة التي ضمت  
اعضاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما مر من ق من العرش  
وتستحب المجاورة بمكة كما قاله المصنف في الايضاح الا ان يغلب على ظنه وقوع محذور منه  
بها (الافضل) للمحرم بالحج ولو قارنا (دخولها قبل الوقوف) بعرفه ان لم يخش فوته  
للاتباع واكثر ما يحصل له من السنن الا ثمة (وان يغتسل داخلها) بالرفع فاعل  
يغتسل الجاني (من طريق المدينة) والشام ومصر والمغرب اذا كان محرمًا ولو بعمرة  
كما في المجموع وان اوهمت عبارة الروضة اختصاره بالحج وظاهر خبر الصحيحين  
استحباه للمحرم وحلال (بذي طوى) للاتباع رواه الشيخان وحكي بالقصر وتلايت الطاء  
والفتح اُجود وادبكم بين الثنتين سمي بذلك لاشتماله على بئر مطوية بالحجارة يعني مبنية  
بها اد الطي البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان أو البقعة اما الغسل  
لدخول مكة فقد مر في الباب السابق انه مستحب مطلقا وانما اعاده لبيان محله وهو كونه  
من ذي طوى واما الجاني من غير طريق المدينة كاليميني فيغتسل من نحو تلك المسافة  
كما في المجموع وغيره وان قال الحبيب الطبري انه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتمر  
لم يهدوا لاطاعتهم يشمل الرجل وغيره (و) ان (يدخلها من ثنية كداء) بفتح الكاف  
والمدا والتوين وهي الثنية العليا وهي موضع باعلى مكة وان لم تكن بطريقه كما صوبه  
المصنف خلافا للرافعي لانه صلى الله عليه وسلم لم عرج اليها قصدا كما قاله الجويني وفارق  
ما مر في الغسل بذي طوى بان حكمة الدخول من كداء غير حاصلة بسلك غيرها وحكمة  
الغسل النظافة وهي حاصلة في كل موضع (و) ان (يخرج من ثنية كدى) بضم الكاف  
والتصير والتوين وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين والمعنى فيه وفي  
الدخول مما مر الذهاب من طريق والاياب من أخرى كما في العيد وغيره وخصت العليا  
بالدخول لقصد الداخل موضع اعلى المقدار والخارج منه ولان العليا محل دعاء  
ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن  
عباس فكان الدخول منها البالغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون  
مواجه الباب السكينة وجهته افضل الجهات قال الاسنوي وقضية ذلك استحباب ما ذكر  
لغير المحرم قاله السهيلي والافضل دخولها من اراؤه بعد صلاة الفجر وما شيا وخافيا ان لم  
تلقه شقة ولم يخف تجسس رجلا ولا يخضوع قلب وجوارح ومع الدعاء والتضرع  
واجتناب المزاجاة والايذاء والتلطف بمن يراهم وفارق المشي هنا المشي في بقية الطريق  
بانه هنا شبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولان الركب في الدخول يتعرض  
للإيذاء بدايته في الزجاجة والافضل للمرأة ومنها الخبيث دخولها في هودجها ونحوه

(قوله بعد المسجد الحرام) سكنت  
عن باقي مكة وقضيتها استواءهما  
في الفضل (قوله الا ان يغلب)  
وظاهره وان غلب على ظنه انه ان  
فارقها وقع منه المحذور في غيرها  
ايضا بل وظاهره وان كان المحذور  
في غيرها أكثر منها وهو ظاهر ان  
قبل بتضاعف السبب فيها وهو  
مرجوح لكان وان لم نقل بالمضاعفة  
فما رقتما فيه صون لهما عن  
انهما كها بالمعاصي مع شرفها  
(قوله داخلها) أي مرید دخولها  
(قوله مستحب مطلقا) أي لحلال  
أو محرم (قوله لوقية) بل باستحبابه  
أي من ذي طوى

(قوله وتعظيما) كان حكمة تقديم التهظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمتيه في النفوس حتى تخضع اشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما أملوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترفه ثم عظمتيه بين ابناء جنسه بظهور تهواه وهدايته ويرشد الى هذا ختم دعاء البيت بالهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اه  
 حج (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الاولى ان يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك فالفعل في العبارة سقطا (قوله كفاية جماعة) أى ولوم فضولة (قوله لان ماسوى النائبة) أى وعليه فكان ينبغي له ان يذكر تقديم النائبة حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولهم ما فعل لمبب كالكسوف اذا فات لا يقضى بوجه (قوله من الداخل بعده) أى الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته انه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف

القدم لعدم دخول طوافه المقروض وهو ظاهر ثم رأيت حج صريح بذلك

(و) ان (يقول) داخلها (اذا البصر البيت الحرام) أى أحمر به ولو اعمى او في ظلمة بعد رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاجلال (اللهم زد هذا البيت تشريفا) أى ترفعا وعلوا (و تعظيما) أى تبيلا (وتكريما) أى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا واجلالا (وزد من شرفه وعظمه من حجه) واعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما (وبرا) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه للاتباع رواه الشافعي والميهقي وقال انه منقطع (اللهم انت السلام) أى ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أى ابتدأه منك ومن اكرمه بالسلام فقد سلم (خيار بنا بالسلام) أى سلمنا بتحييتك من جميع الآفات ويدعو به كذلك بما أحب من المهنات واهمها المغفرة وان يدعو واقفا والبيت كان الداخل من الثنية العليا يراه من رأس الردم والآن لا يرى الامن باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لافى رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار (ثم يدخل) عتب ذلك (المسجد) الحرام وان كان حلالا فيما يظهر (من باب نخشبية) وان لم يكن في طريقه للاتباع ولانه من جهة الباب وهي أفضل الجهات وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليه باب ابراهيم كذا قاله الرافي واعترض بأنه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ورد بإمكان الجمع بان التعريج انما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريج للثنية العليا (ويبدأ) استعجابا بأول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه واكثر ما منزلة ونحوهما (بطواف القدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية البيت لا المسجد فلذلك يـدأ به الا لعذر كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكرا فائتة مفروضة وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان فائتة النقل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في اثنائه لان ماسوى الفائتة يفتوت والطواف لا يفتوت ولا يفتوت بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك تحية المسجد بالنسبة لبعض صورها وذهب الاذرعى في غنيته الى ان القياس فيما لو أخره بعد دخول المسجد بلا عذر القوت قال وهل المراد انه لا يفعل اصلا وهو المتبادر او يفعل قضاء كالرواتب فيه احتمالا لان للمعجب الطبرى والبالأخير نعم يفتوت بالوقوف بعرفة كما سيأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القدام وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية ولو قدمت امرأته سارا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال سن لها ان تؤخره الى الليل وهو مقيد كما يجزى به بعضهم عما اذا أمنت حياضا بطول زمنه والخشى كالانثى كما في المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تفتوت بالجلوس عدا وان قصر (ويختص طواف القدوم) في الحرم (بحاج) ولو قارنا (دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المقروض عليه ما فلا يصح قبل أدائه تطوعهما بطواف قياسا



على أصل النسك وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتجبة قبل الفرض واقتصار المصنف على الحاج مثال فالحلال مسنون له أيضا وادخله الباء على مجاز صحيح وان كان الاصح خلافه اذ دخولها على المقصورا كثرى لا كلى (ومن قصد مكة) والحرم ولوميكا أو عبدا أو اتى لم يأذن لهم ما سيد أو زوج في دخول الحرم اذا الحرم من جهة لا تنافي الذب من جهة أخرى (لأن النسك) بل لتخويزارة وتجارة (استحب له ان يحرم بجم) ان كان في شهره ويمكنه ادراكه (أو عمرة) وان لم يكن في شهره كتحية المسجد لادخله ويكره تركه للخلاف في وجوبه (وفي قول يجب) لاطباق الناس عليه وقول الشارح والسني يندر فيها الاتفاق العملي معناه ان اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن (الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليه ما جزمه الله شقة بالتكرار وللوجوب في غيره مشروط ان يجي من خارج الحرم فاحله للاحرام عليه ثم قطعها وان لا يدخلها القتال مباح ولا خائفا فان دخلها القتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفا من ظالم أو غريم يحبسها وهو محرم لا يمكنه الظهور ولاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعها وأن يكون حرا فاعدا للاحرام عليه قطعها وان أذن له سيده وعلى الوجوب لو دخل غير محرم لم يلزمه قضاء اذا للاحرام تحية البقعة فلا تقضى كتحية المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة المقات فعليه دم

\* (فصل - فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن) \* (للو طواف بأنواعه) من قدوم وركن ووداع وما يتعلق به في الفوات وطواف نذر وتطوع (واجبات) لا يصح الا بها سواء كانت شروطا أم أركانا (وسنن) يصح بدونها (اما الواجب) في الطواف ثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فيستط) له (ستر العورة) كافي الصلاة عند القدرة فان عجز عنه طاف عاريا واجزأه كالموصلى كذلك (و) ثانيها (طهارة الحدث والنجس) في بدنه وثوبه ومطافه كافي الصلاة لغير الطواف بالبيت صلاة لا لتابع رواه الشيخان مع خبر خذوا عني مناسككم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تعتسلي فلو طاف محمدنا وعليه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه قال في المجموع وزرق الطيور وغلبت اعماعت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي ان يقال يعني عمائشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يعمد المشي عليها كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف ويصح طواف النائم الممكن مقعده بقره ويعقد في العدد على يقينه اذا استيقظ قبل تسكيم طوفته أو أخبره بجمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة وبحث السنوي ان القيام منع التيمم والتجسس العاجز عن المأم من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلها مع ذلك وحاصله ان الاوجه الذي يصرح به كلام

(قوله قبل الفرض) أي قبل فعل الفرض (قوله ولو ميكا الخ) أي وتكرر دخوله كخطاب والصياد أخذ من قوله الآتي وفي قول يجب الا ان الخ \* (فصل فيما يطلب في الطواف) \* (قوله من واجبات وسنن) أي وفيما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمعقول (قوله وما يتعلق به) أي وطواف يتحل الخ (قوله لا يصح) أخذه من قول المصنف في شرط الخ وصرح به لانه يلزم من الوجوب توقف التحية عليه (قوله على يقينه) أي فان شك في عدد ما أتى به بنى على الأقل كافي الصلاة (قوله جمع متواتر) أي ولومن كفسار وصبيان وفسقة (قوله بان له) أي المتيمم بقرينة قوله الآتي وبالنجاسة الخ (قوله وحاصله) أي حاصل ما في المقام وفيه تضعيف لبحث الاسموي

(قوله بالتيمم) قضيته انه لا يفعله بالتجاسة اذا عجز عن ازالته او عليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج معه رفقته الى حيث يتعذر عليه العود فيتصل كالحصر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف (قوله بان عاد الى مكة) أي ولو بعد مدة طهره (قوله لبقاء الطواف في ذمته) أي اذا مات وجب الاجحاج عنه بشرطه اهـ حج أي وهو المتمكن من العود ولم يعد وان يوجد في تركته ما بقي باجرة من يحج عنه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف الخ (قوله من غير احرام) معتد (قوله وما قاله) أي الاسنوي (قوله جواز به) أي بالتيمم بقريته ما يأتي ايضاً من قوله وبالتجاسة الخ (قوله نعم يمتنعان) أي طواف النفل والوداع ويفي ان يكون كالحائض فيسقط الطواف عنهما (قوله كذلك) أي مع فقد الطهورين (قوله بعد الوقت) أي اما فيه فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها الا يجوز له الفعل الا عند ضيق الوقت (قوله بذلك) أي بفقده الطهورين (قوله قبل طواف الركن) أي المسمى بطواف الافاضة ٤٠٦ (قوله كالحصر) أي بان تضييق وتحمق أو تقصر بنية التحلل (قوله والا قرب انه) أي

العود واذا مات ولم تعد وجب الاجحاج عنه بشرطه كما تقدم عن حج (قوله الى احرام) أي لا تبيان بالطواف فقط دون ما فعله قبل كالوقوف (قوله بخلاف من طاف بتيمم) أي فلا يحتاج الى اعادة الاحرام (قوله يجب معه الاعادة) أي اعادة الطواف (قوله وبني) ع قال الاذري الخارج بالانغماء نص الشافعي على انه يستأنف الوضوء والطواف قريباً كان أو بعيداً والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث اهـ سم على منسج ويؤخذ من ذلك ان مثل الانغماء الجنون بالاولى ومنه له أيضاً السكران سواء تعدى بهما أم لا لكن يسأى للشارح في مجتث الوقوف فيمن حضر الموقف وهو مغشى عليه ان

الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماء أو لخرج عليه جبهة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما تجب معه الاعادة حيث لم يبرح البراءة أو لما قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدة المشقة في بقائه محرم ما عودته الى وطنه وتجب اعادة اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال الضرورة حينئذ لا نه وان كان حلالاً بالنسبة لا باجبة المظهورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم يرتصر يحل بذلك وما قاله في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به أيضاً نعم يمتنعان على فاقده الطهورين كطواف الركن كما أفق به الواو الدرجة الله تعالى لوجوب الاعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمه وقتها والطواف لا آخر لوقته ويؤيده انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضراء عدم الفائدة مع ان حرمة الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالتجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسأقي ايضاً ان من حاضرت قبل طواف الركن ولم تمكنه الإقامة حتى تظهر لها ان ترحل فاذا وصلت الى محل يمتنع عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تحلل كالحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى ان تعود والاقرب انه على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة وقول الرافي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه (فلو أحدث فيه توضأ) أي تطهر (وبني) من موضع الحدث سواء كان عند الركن ام لا (وفي قول يستأنف) كافي

المعتد ان حجه لا يقع فرضاً ولا تفلاً بخلاف الجنون والسكران اذا زال عقله فيقع حجهما انفلاباً بخلاف السكران الصلاة اذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضاً اهـ وعليه فيحتمل ان يفرق هنا بين المغشى عليه والجنون فلا يطل ما مضى من طواف الجنون بخلاف المغشى عليه وقال الشارح ثم والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغشى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون ويؤخذ منه ان الفرض في المغشى عليه انه أحضر المواقف بالاحرام منه بان أحرم عنه غيره واما ما نحن فيه وصورته انه أحرم ثم أغشى عليه مرة ثم أفاق من اغنامه فيستأنف الطواف ويبقى على ما سبق له من اعمال الحج ويبقى ما لوارتد هل ينقطع طوافه أم لا فيه فظهر قضية كلامه عدم بطلان ما مضى منه سواء طال أو قصر لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلاً للعبادة في زمن الردة فاذا أسلم بني على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى بالردة لكن يبقى في كلام الشارح في محرمات الاحرام =

بعد قول المصنف وكذا ينسد الحج قبل التحال الاول الخ أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وفرق ثم بينه وبين ما لو ارتد في أثناء وضوئه ثم أسلم فإنه يبنى على ما مضى بالنية في الوضوء فإنه يمكن توزيعها على أعضاء فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه اهـ ومقتضاها ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولأن نيته لا يمكن توزيعها على أجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو لو نوى بعض ٤٠٧ ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع

(قوله لم يصح المفعول بعد) أي ما ذكر من تجس الثوب أو البدن الخ (قوله وان طال الفصل) أي ولوسنين (قوله عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به وفي حج ان المريض لو لم يأت حمله الا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا انقلابه على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضا ومحملة ان لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت والارزاه ولو باجرتمثل فاضلة عما مر في نحو قائد الاعى كما هو ظاهر اهـ ويأتى مثله في الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقا لم يصح) معناه جزم به ابن حج (قوله مطلقا) أي قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشق الايسر) تنبيه يظهر ان المراد بالشق الايسر اعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلو انحرف عنه لم يجرى انحرافه من الشق الايسر لم يكف

الصلاة وفرق الاقول بأنه محتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالنعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث بخلاف مرتب على العمدة وأولى بالبناء وان طال الفصل ولو تجس ثوبه أو بدنه أو مظافه بما لا يعنى عنه أو انكشف شيء من عورته كأن بدا شيء من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بنى على ما مضى كالحديث وان طال الفصل كما مر اعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء لان كلامه - ما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ويندب له أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه (و) نالها (ان يجعل) الطائف (البيت) في طوافه (عن يساره) ما راتلقاه وجهه الى جهة الباب للاتباع رواه - لم مع خبره وذواعنى مناسككم فان جعله عن يمينه ومضى امامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أوجهه عن يمينه أو يساره ومضى القهقري لم يصح طوافه لما بذته ما ورد الشرع به وقضية كلام المصنف وغيره انه متى كان البيت عن يساره صح وان لم يطف على الوجه المأمور كان جعل رأسه لاسفل ورجليه لافى أو وجهه للارض وظهره للسماء وبحث الاسنوى ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع وقيد الجوى جرى تبعا لابن الفقيه بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقا لم يصح كمالوطاف زحفا أو حبوامع قدرته على المشى ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الاسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورابعها كونه (مبتدئا) في ذلك (بالحجر الاسود) للاتباع رواه - لم (محاذيا) بالمحجة (له) أى الحجر أو بعضه (في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدح في بدنه على جز من الحجر أو كفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه بجز من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره ان يستقبل البيت ويتف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه الايمن عند طرفه ثم ينوى الطواف ثم يمشى مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انشغل وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازا كن فاته الفضيلة قال وايسر شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاما ذكرناه من ضرورة في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير أى بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة واذا استقبل

اهـ حج (قوله بمحاذاته) أى الطائف (قوله كما يكتفى الخ) أى قياسا على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فان ذلك مستحب قطعاً) مغايرة هذا لما يأتى في قول المصنف وثانيها ان يستلم الحجر اول طوافه الخ يقتضى انه يجمع بينهما فيستلم الحجر أولاً على الكيفية الثانية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منسكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يراى ان يجاوزه فينتقل



(قوله باطلاقة) متعلق بممنوع (قوله لان الطواف صلاة) أى كالصلاة (قوله ويستحب الحفا) بالقصر (قوله ما يتأذبه) أى  
 او يحسن اتقاؤه طهارته بلبس النساء ٤١٠ (قوله والاثنت) أى ما ذكر من الاستسلام والتقبيل (قوله وبسن تخفيف

فذل خلاف الاولى والا فادخالها مكروه محمول على كراهة التحريم لما ساقى في الشهادات  
 ان ادخال اليها ثم التلى لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من ان ادخال البهجة انما  
 هو الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم باطلاقة ممنوع لان ذلك اذا لم يخف  
 تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على اليها ثم مع ذلك لا مكان  
 الفرق بان ذلك ضرورى وايضا قالوا لا تترافقهم بالتحفظ ونحوه كقولنا كذلك البهجة هذا  
 والوجه جل الكراهة مع أمن التلويث على الادخال فيها ما يدون حاجة وعدمها على  
 الحاجة اليه وطواف المذمور محمول على ما ذكره من كراهة الادخال في المسجد من الدابة وركوب  
 الابل ايسر حال من ركوب البغال والحمار ويكره الزحف قادرا على المشى وقول الاذرى  
 ينبغي عدم الاجزاء في الفرض لا تباع وكاداه المكتوبة لان الطواف صلاة يرد بان حقيقة  
 الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بالحاجة  
 فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه اقرب الى الغرض منه وادخل في التعظيم ويستحب  
 الحفا في الطواف ما يتأذبه كما هو ظاهر وان يتصرف في المشى انما كثر خطاه رجاء كثرة الاجر  
 له (و) ثانيها ان (يستلم الحجر) الاسود بعد استقباله أى يلمسه بيده (اول طوافه يقبله)  
 دون ركنه وقول القاضي أبى الطيب يجمع بينهما في الاستسلام والتقبيل وده المصنف بان  
 ظاهر كلام الاصحاح انه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن محله والاثبت لمحله  
 كما مروى سن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ولا يسن للمرأة استسلام ولا تقبيل ولا  
 قرب من البيت الا عند دخول المطاف لئلا تؤنرا وتخصيه في الكفاية بالليل مثال  
 وانثنى كالمرأة (ويضع) بعد ذلك (جهته عليه) للاتباع رواه البيهقي ويسن كون  
 التقبيل والسجود ثلاثا (فان عجز) عن تقبيله ووضع جهته عليه نحو رجة (استلم بيده)  
 فان عجز عن الاستسلام بيده فبنحوه ما ثم يقبل ما استلمه به سلم ان ابن عمر استلمه ثم  
 قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره كاخبر اخر انه يقبل يده  
 بعد الاستسلام وان قبل الحجر وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله  
 ونقله في المجموع عن الاصحاح (فان عجز) عن استلامه بيده أو غيرها (أشار) اليه (بيده)  
 أو بشئ فيها كما في المجموع واليه في جميع ذلك مقدمة على اليسرى كما افاده الزركشي  
 (ويراعى ذلك) أى الاستسلام وما به (في كل طوفة) من الطوافات السبع وهو في الاوتار  
 أكد (ولا يقبل الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الميم (ولا  
 يستلمهما) بيده ولا بشئ فيهما أى لا يسن ذلك لما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه  
 صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني (ويستلم) الركن (اليماني) ندباني  
 كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله نعم يقبل ما استلمه به فان عجز عن استلامه أشار اليه كما نقله

القبلة) أى للعجز وينبغي ان مثله  
 في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد  
 عالم وولى ووالدوا ضرة (قوله  
 ويضع) أى بلا حائل كما في سجود  
 الصلاة كما هو ظاهر أى الاكل  
 ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل  
 ووضع الجبهة بان أمكن أحدهما  
 دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا  
 بالجمع بينهما دون أحدهما فهل  
 يؤثر التقبيل لسبقه او وضع  
 الجبهة لانه أبلغ في الخضوع فيه  
 نظر وينبغي ان يكتفى في وضع  
 الجبهة ولو بمحائل لكن الاكل  
 الوضع بلا حائل (تنبيه) قد  
 قررناه يسن تقبيل يدا الصالح  
 بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل  
 يأتي فيه ما يمكن من نظيره ما هنا  
 حتى يستلم اليد أو الرجل عند  
 العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم  
 به وحتى يشير اليه عند العجز عن  
 استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار  
 به فيه نظرا له سم على حج  
 (أقول) الاقرب عدم سن ذلك  
 والفرق ان أعمال الحج يغلب  
 عليها الاتباع فيها ورد فعله عن  
 الشارع وان كان مخالفا  
 غيره من العبادات ولا كذلك  
 الصالح فان تقبيلها اشرع تعظيما  
 له ونبركاتها فلا يتعداه الى غيرها  
 وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر  
 التقبيل الظاهر نعم اثبوت في

رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقبله ابن  
 (قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله نعم يقبل ما استلمه به) هل وجهه ان التقبيل قبل يخرج به عن جعل البيت عن يساره

(قوله رفع اليدين) يحتمل انه كرفع الصلاة ويحتمل غيره والاول هو الظاهر ثم رأيت حج جزم بذلك حيث قال وفي الرواق يسن رفع يديه - وهو منكبيه في الابتداء كالصلاة (قوله استخرج من صلبه ذريته) ٤١١ ظاهره ان جملة الذرية خرجت من نفس

صلب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى واذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وفي تفسير الخطيب مانصه اي بان أخرج بعضهم من صلب بعض نسلا بعد نسل كنعو مايتوالدون كالذر ونصب لهم دلائل على ربوبيته وركب فيهم عقلا عرفوه به كما جعل للجنال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا جبال أو بي معه والطير وكما جعل للبعير عقلا حتى سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان وبينهما نور وعرضهم على آدم قال أي رب من هؤلاء قال ذريتك فرأى رجايا منهم فاعجبه ويص ما بين عينيه فقال يا رب من هذا قال داود قال يا رب كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يا رب زده من عمري أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعين سنة جاءه ملك الموت فقال آدم ألم يبق من عمري أربعون سنة قال اول تعطها بشك داود فجحد

ابن عبد السلام خلا فالابن أبي الصيف لانهم ابدل عنه اترتها عليه عند المعجز في الحجر الاسود فكذلكها ومقتضى القياس انه يقبل ما أشار به وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة انما هو نفي كونه سنة فلو قبلها أو غيرهما من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله وإي البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع والمراد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع واليافى نسبة الى اليمين وتخفيف يائه ليكون الان بدل من احدى يافى النسب أكثر من تشديدها المبني على زيادة الالف والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام ان الركن الذي فيه الحجر الاسود فيه فضيلة ثلث كون الحجر فيه وكونه على قواعد سيدنا ابراهيم واليافى فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد اينا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) ثالثها الدعاء المأثور فيسن (ان يقول أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع ولكن الاولى أكد (بسم الله) اطواف (والله أكبر) واستحب الشيخ ابو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوف (ايما بابك وتصديقا بكتابك ووفاء) اي تمام (بعهدك) وهو الميثاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامثال أمره واجتناب نهيه (وانما عا لسنه فبكم محمد صلى الله عليه وسلم) اتباعا للسلف والخلف وایمانا وما بعده منه قول لاجله والتقدير افعله ايما بابك الى آخره وأقارب بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذريته وقال أنت بربكم قالوا بى فامر ان يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الاسود (وايقول) ندبار قبالة الباب) بضم التاء أى فى الجهة التى تقابلها (اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم كما فى الانوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعنى نفسه وعند الانتهاء الى الركن العراقى اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر فى الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم اظلى فى ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقنى بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا ظما بعده ابدأ بالجلال والاكرام وبين الركن الشامى واليمانى اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيام مشكورا وعيلا مقبولا وتجارا لن تبور يا عزيزا غفورا أى واجعله ذنبيا مغفورا وقص به الباقي والمناسب للمعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويتصد المعنى اللغوى وهو التصدي به عليه الاسنوى فى الدعاء الاسنى فى الرمل وحمل الدعاء - اذا كان فى ضمن حج أو عمرة والافيد دعوا حب (وبين اليمانيين اللهم)

آدم فجحد ذريته ونسى آدم فاكل من الشجرة فنسبت ذريته وخطى نخطت ذريته أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح (قوله ويشير الى مقام ابراهيم) أى اشارة قلبية (قوله الى الركن العراقى) هو أول الشاميين

وفي المجموع ربنا (آتنا في الدنيا حسنة) قيل هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك  
 (وفي الآخرة حسنة) قيل هي الجنة وقيل العنود وقيل غير ذلك (وقنا عذاب النار) قال  
 الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى واحد ان يقال في كاه أي  
 الطواف (وأيديهم) في جميع طوافه فهو سنة مشهورة كان أو غيره وإن كان المأثور  
 أفضل كما قال (ومأثور الدعاء) بالثلاثة أي المنقول من الدعاء في الطواف (أفضل) من غيره  
 و (من القراءة) فيه للتباعد (وهي أفضل من غير مأثوره) لأن الموضع موضع ذكر القرآن  
 أفضل الذي كثر به يقول الله تعالى من شغل لذكرك عن مسئلتني أعطيتك أفضل ما أعطى  
 السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وبسن أسرار  
 ما ذكرناه أجمع للتشوع ويراعى ذلك في كل طوفة اعتقنا ما للثواب وهو في الأولى ثم في  
 الأوتار كد (و) رابعها (ان يرمل) الذي كثر ولوصيها (في الأشواط الثلاثة الأولى) مستوعبا  
 به البيت ويكره تسمية الطوافات أشواط كما نقل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وإن  
 اختار في المجموع وغيره عدمها ولا يختص الرمل بالمشي بل المحول يرمل به حامله والراكب  
 يحرك دابته (بأن يصرع) الطائف (مشبهه مقاربا خطاه) لا عدو فيه ولا وثب ومن قال أنه  
 دون الخلب فقد غلط (وعيشي في الباقي) من طوافه على هيئة لما رواه الشيخان عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول  
 خب ثلاثا ومشى أربعا وروى مسلم عنه قال رمل النبي صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى  
 الحجر ثلاثا ومشى أربعا والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لأجله  
 وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو وأصحابه وقد هتفتم حتى يثرب فقال المشركون  
 أنه يقدم عليكم غدا قوم قد هتفتم الحمى فلقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر بكسر الحاء  
 فاطلع الله نبيه على ما قالوه فامرهم أن يرملوا ثلاثة أشواط وأن يشعروا بأربعين الركبتين  
 ليرى المشركون جلالهم فمقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد هتفتم هؤلاء  
 أجلا من كذا وكذا أن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فبتدكر نعمة الله  
 تعالى على أعزاز الإسلام وأهله ويكره ترك الرمل بلا عذر ولو ترك في شيء من الثلاثة لم يقضه  
 في الأربعة الباقية لأن هتفتها السكون فلا تغيب كالجهر لا يقضى في الأخيرةين بخلاف  
 الجمعة مع المناقشتين في ثمانية الجمعة لا مكان الجمع وأفهم كلامه أنه لو ترك في بعض الثلاثة  
 الأول أتى به في باقيها (ويختص الرمل) ويسمى خيبا (بطواف يعقبه سعي) مطلوب في حج  
 أو عمرة وإن كان مكافئ للتباعد فإن رمل في طواف التمدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف  
 الركن لأن السعي بعده حينئذ غير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع لذلك (وفي قول)  
 يختص (بطواف التمدوم وليقل فيه) أي في رمله ندبا (اللهم اجعله) أي ما أتينا به من  
 العمل (حجاً مبروراً) وهو الذي لا يتخاطه معصية مأخوذ من البر وهو الطاعة وقيل متقبلاً  
 (وذنباً مغفوراً) أي اجعل ذنبي مغفوراً (وسعيامشكوراً) والسعي هو العمل والمشكور

(قوله وفي المجموع الخ) ظاهره  
 أنه بدل اللهم وفي المحلى ما نصه  
 وفي المحرر والشرح ربنا أي بدل  
 اللهم وفي الروضة اللهم ربنا  
 (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة)  
 عبارة حج فيها أقوال كل منها  
 عين أهم أنواع الحسنة عنده وهو  
 كآتمكم فالوجه أن مراده  
 بالاولى كل خير ديني يجزئني  
 أخرى وبالغاية كل مسنة  
 أخرى يتعلق بالبدن والروح  
 (قوله وبسن أسرار ما ذكرناه)  
 ما لم يخش الغلط عند الأسرار  
 (قوله ومن قال أنه دون الخلب)  
 فقد غلط أي بل الصواب أنه  
 الخلب كما يأتي (قوله وأفهم كلامه)  
 أنه لو تركه في بعض الخ يتأمل  
 بأي طريق أفهمه (قوله وهو  
 الذي لا يتخاطه معصية) وتقدم  
 تقدمه بالاتساع في الأحسان  
 والزيادة فيه



هو المتقبل هذا ان كان حاجا ما المعترف بأق فيه ما مر في دعاء المطاف ويقول في الاربعة  
 الاخيرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتساق الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (و) خامسها (ان يضطبع) الذي كروا لوصيها  
 (في جميع كل طواف يرمل فيه) للاتباع (وكذا) يضطبع (في السعي على الصحيح) قياسا  
 على الطواف بجماع قطع مسافة مأوربة تكريرها وسواء اضطبع في الطواف قبله أم لا  
 والثاني لا لعدم وروده وقد يفهم كلامه عدم استحبابه في ركعتي الطواف وهو الاصح  
 الكراهة الاضطباع في الصلاة فيزيله عند ادائها ويعيده عند ارادة السعي ولا يسن في  
 طواف لا يسن فيه رمل (وهو جعل وسط رداؤه) بفتح السين في الافصح (تحت منكب  
 اليمين) مكشوقا (و) جعل (طرفيه على اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع  
 افعال مشتق من الضبع باسكان الباء وهو العضد (ولا ترمل المرأة) ولوليه لا في خلوة  
 (ولا تضطبع) أي لا يطلب منه ذلك لان الرمل تبيين اعطافها وبالاضطباع يكشف  
 ما هو عورة منها ومقتضى كلام المحرر تحريم ذلك حيث قال وليس للنساء رمل ولا اضطباع  
 فان كان هو المراد فسيب ما فيه من التشبيه بالرجال بل بأهل الشطارة منهم لكن  
 ظاهر كلامهما في بقية كتبهما ما يبي ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبيه  
 (و) سادسها (ان يقرب من البيت) لشرفه ولانه أيسر في الاستلام والتقبييل قال  
 الماوردي والاحتياط الابعاد عن البيت بقدر ذراع والكرمان بقدر ثلاث خطوات  
 ليأمن الطواف على الشاذروان ونقل بعضهم عن الاصحاب انه يبعد اربع خطوات  
 وهو غريب وكان ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان اما حين ظهوره فلا احتياط  
 كما هو ظاهر ومحل استحباب القرب من البيت ما لم يتأذى أو يؤذي الزحام والافا بعد  
 أولى ومن ثم ندب له ترك الاستلام والتقبييل حينئذ وقول الامام الا في ابتداء الطواف  
 وآخره فاحب له الاستلام ولولا الزحام مراده خلافا لما وهم فيه الاستنوى الزحام اليسير  
 الذي لا تأذى فيه ولا اذى فيتوقاه الا في ابتداء الطواف وآخره ويسن للاتي والخش  
 ان لا يقرب في حال طواف الذكور بل يكون كل منهما في حاشية المطاف بحيث لا تحصل  
 مخالطتهم (فلوفات الرمل بالقرب) من البيت (لرحمة) ونحوها ولم يرج فرجة مع القرب  
 يرمل فيها وانتظر (فالرمل مع بعد) عنه الى حاشية المطاف (أولى) لانه متعلق بنفس  
 العبادة والقرب متعلق بجماعتهم والمتعلق بنفسها أولى كما ان الجماعة في البيت أولى من  
 الانفراد في المسجد وبجث الزكنى ان البعد الموجب للطواف من وراء حزم والمقام  
 مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه فان رجلا فرجة وقف ليرمل فيها لم يؤذ احد  
 بوقوفه فيها (الا يخاف صدم النساء) بان كن في حاشية المطاف (فالقرب بالرمل أولى)  
 من البعد مع الرمل لثلاثة قهض طهره وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعد الرمل في  
 جميع المطاف لخوف اسم من فترك الرمل أولى ويسن ان يتحرك في منيه ويرى من نفسه

(قوله كدأب أهل الشطارة)  
 الشاطر الذي اعيى أهله خبثا  
 اه مختصر صحاح (قوله فالوجه  
 عدم التحريم) أي فيكون مكروها  
 (قوله ان لا يقربا) هو بضم الراء  
 من قرب من كذا وبقية هاهنا  
 قربه بكسر الراء متعديا والتقدير  
 على الاول ان لا يقربا منه وعلى  
 الثاني ان لا يقربا

(قوله ويكره البصق فيه) أى فى الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه فى أرض المطاف فحرام كما هو معلوم (قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ) وهل يكره ذلك فى غيره أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والاكل والشرب) أى ما لم تدع اليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أى باعتبار الزماني (قوله ان يصلى بعده) أى متصلا به عرفا (قوله ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقيته) حج وزاد فالحطيم (قوله ثم الى وجه الكعبة) أى ثم بعد الحجر الى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام) زادنى حج فبين اليمانيين (قوله لان افضلية فعلها) أى الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أى الكعبة (قوله ولا يفتوتان الاجونه) فان قلت كيف هذا مع انه يغنى عنهما فريضة ونافله قلت لا يضر هذا لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف أصلا او صلى له كن فى سنة الطواف (قوله ويظهر انه كدم التمتع) أى فيكون فى حق القادر بشاة وفى حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع (قوله والاجر عن مستأجره) أى فلو تم كهما الولي لهما والاجر فينبغى ان يسكن دم ويسقط من اجرة الاجير ما يقابل الركعتين (قوله اذا صرفة

انه لو أمكنه لم يل كفى العدو فى السعى (و) سابعا (ان يوالى) الطائف (طوافه) ثلاثا وخروجها من خلاف من أوجبه ويجوز الكلام فيه ولا يطل به لخبر الا ان الله احل فيه المنطق غير ان الاول تركه الا فى خبر كأمير معروف ونهى عن سنكر وتعليم جاهل وجواب مسنفت ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مستكفا ووضع يده على فيه الا فى حالة تناوبه فيستحب وتشديد أصابعه وتفرقعها وكونه حاقبا أو حاقفا وبحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة متعقبة وابست محرمه ويظهر رحله على تنقيب بلا حاجة بخلافه لها كوجوده من يحرم نظره اليها والاكل والشرب فيه وكراهية الشرب أخف وتطوعه فى المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف (و) ثامنا (ان يصلى بعده ركعتين) للاتباع رواه الشيخان ويحزنى عنهما غيرهما بتفصيله السابق فى ركعتي الاحرام وانما لم يجبا لخبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع والاضل كونهما (خلف المقام) للاتباع ومنه يؤخذ ان فعلهما خالنه أفضل منه فى جوف الكعبة ويوجه بان فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ما عداهما من النوافل يكون فعله فى بيت الانسان أفضل منه فى الكعبة لما ذكره وما تقرر علم رد قول من ادعى ان قضية كلامهم ان خاف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد بنا فيه قواهم فى اللعان أفضل بقاع ما بين الركن والمقام لان افضلية فعلهما خلف المقام ليست لافضلته بل للاتباع والالكات فى الكعبة أفضل مطلقا ثم بالجر تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقيته لانه أفضل من سائر المسجد ويؤخذ منه انه لو كانت الكعبة مفتوحة كالفعل لكانت فيها أفضل منه فى الحجر وفى سائر المسجد وهو ظاهر اذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة مع ان ذلك ظنى فتقديم الكعبة عليه أولى ثم الى وجه الكعبة لانها أفضل الجهات كما قاله ابن عبد السلام وليس فيه اشعار بخلافها فلهما الجوى جى بانه أفضل من الحجر لان الحجر من الكعبة وليس فى تقديمهم للعجر على جهة الكعبة ما يقتضى ان جهته أفضل من جهته اخلافا لما زعمه أيضا لان افضلية فعلها فيه ليست لافضلته جهته بل لكونه من البيت كما مر ثم ما قرب منها ثم بقية المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم فى بيت خديجة ثم فى بقية مكة فيما يظهر فيه ما ثم بالحرم ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الزمنة ولا يفتوتان الاجونه ويسن لمن أخرجهما اذ اقام وان صلاهما فى الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ويظهر انه كدم التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز والاجير عن مستأجره ولو معضوبا وفارق صلاة المميز لهما وان أحرم عنه وإمه بانه محرم حقيقة بخلاف المعضوب وله بلا كراهية ان يوالى بين اسابيع وبين ركعاتها والأفضل ان يصلى عقب كل طواف ركعتيه ومن سن الطواف فية ان كان طواف نسل أخذ ما مر فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعا أو قدوما أو ودعا أو وقع عن طواف الافاضة أو النذر كفى وجبات الحج والعمرة فتقولهم ان الطواف يقبل الصرفة أى اذا صرفة

لغير طواف آخر) ومن الغير مسئلة المحمول الآتية والمراد بالطواف الذي لا بعد صارفان يقصد بشعله الطواف لكن عن غير  
القرض فلا يتناول بشكل ما هنا بل الوجه محرم ونوى بفعله المحمول فقط ٤١٥ حيث وقع للمحمول لان ما هنا ك

لم يحول فيه طوافه عن غيره بل  
جعل دورانه غير طواف حيث  
جعل نفسه كالداية (قوله محله في  
النافلة المطلقة) فضيته انه يجهر  
بركعتي الاحرام ايملا وقد قدمنا  
خلافه (قوله لاجنزة الخ) اي  
وان تعين ويعذر في التأخير الى  
فراغه فان خيف تغير الملبس  
فيذبح وجوب قطعه (قوله وهذا  
لا بد منه) وقضية اشتراطهم ذلك  
في حق المحمول عدم اشتراطه في  
الحامل فيجوز كونه محدثا وعاريا  
لكن يشترط منه مالو كان  
الحامل ايملا وما اذونه فشرط فيه  
الطهارة لما مر ثم قال والفرق  
بين الولي وغيره ان مباشرة الولي  
او اذونه توقف عليه ما صحته  
طواف غير المميز بخلاف غيره وبه  
صرح حج (قوله علمانيته في حقه)  
اي والغاية غيره (قوله فالاصح  
انه ان قصد للمحمول فله) هذا  
يخالف ما مر بعد قول المصنف  
فلولي ان يحرم عن الصبي الذي  
لا يميز الخ من قوله ولا يكتفى الطواف  
والصبي من غير استصحابه وانما  
بفعله ما به بعد فعلهما عن نفسه  
تطير ما مر في الرمي اه (اقول)  
وقد يقال يمكن تصوير ما هنا بما  
لو اطلق وما هنا ما صور بما اذا قصد  
المحمول وحده سواء كان بالغام  
صبي ابليل قوله الآتي وسواء في

لغير طواف آخر كطلب غريم كما مر في الاشارة لذلك و (يقرأ في الاولى) منه ما سورة  
(قل يا ايها الكافرون) يقرأ (في الثانية) سورة (الاخلاص) للاتباع ورواه مسلم ولما في  
قراءتهم من الدلالة على الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام  
(ويجهر) فيهما (ايملا) من غروب الشمس الى طلوعها وقولهم الافضل في النافلة المقعولة  
ايملا التوسط بين الجهر والاسرار محله في النافلة المطلقة كما مر (وفي قول تجب المولاة) بين  
اشواطه وابعضها (و) تجب (الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم اتي بالامرين وقال خذوا  
عني مناسككم والاصح الاول اما المولاة فلما مر في الوضوء لاتحاد الخلاف فيهما ومحل  
الخلاف في تقريبن كثير لا عذر فلو كان يسيرا وكثيرا يعذر لم يضر جرما كالوضوء قال  
الامام والكثير ما يغلب على الظن بتركه ترك الطواف اما بالاضراب عنه او بظن انه آتاه  
ومن العذر اقامة مكتوبة لاجنزة وراتية بل يكره قطع الطواف الواجب له ما واما  
الصلاة فللغير المار والقولان في وجوب ركعتي الطواف اذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة  
قطعا وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما الاتقاء ركعتيهما وشرطيهما ولا يعين على  
المحرم ان يطوف بنفسه (و) لهذا (لوجل الحلال محرم) به عذر من صغرا ومرض  
اولم يطف المحرم عن نفسه لاحرامه ولم يصرفه عن نفسه (فطاف به) ولم ينو لنفسه  
أولهما (حسب) الطواف (للمحمول) عن الطواف الذي لاحرامه كراكب بهيمة وفي بعض  
النسخ حسب للمحمول بشرطه أي الطواف في حق المحمول من طهر وستر عورة ودخول  
وقت وهذا لا بد منه والواقع للعامل فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فكما لو حل  
حلالا وسبأني أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي وان نواه الحامل لنفسه أولهما  
وقع له علمانيته في حقه (وكذا) يحسب للمحمول أيضا (لوجل محرم قد طاف عن نفسه)  
لاحرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما يحسنه الاسنوي (والا) بان لم يكن المحرم الحامل طاف  
عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالاصح انه ان قصد للمحمول فله) فقط تنزيلا للعامل  
منزلة الدابة وانما لم يقع للعامل لصفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط عدم صرفه  
الطواف لغرض آخر وهو الاصح والثاني للعامل فقط كما لو أحرم عن غيره وعليه فرضه بناء  
على عدم ضرر الصارف وقيل يقع لهما جميعا (وان قصد له نفسه أو لهما) او اطلق  
(فالحامل فقط) وان قصد محموله نفسه لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه  
لوجل حلال حلالا ونويا وقع للعامل وله هذا قال في المجموع ويقاس بالحرمين الحلالان  
النابيان فيقع للعامل منهما على الاصح وسواء في الصغير حله وليه الذي أحرم عنه أم غيره  
ايكن ينبغي كما افاده الشيخ في حل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف راكبا  
لا بد ان يكون وليه أو نائبه سائقا أو قائدا كما مر ومحله في غير المميز وخرج بقوله حمل  
مالوجه له في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذب فيقع للعامل والمحمول مطلقا

الصغير حله وليه الخ (قوله أو سفينة وجذب الخ) ثم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه اه حج =

اذلا تعلق اطواف كل منهما بطواف الآخر لا تفصله عنه وتدهوير المصنف المسئلة بما اذا  
كان المحمول واحد اجرى على الغالب والا فلو كان المحمول اثنين فما كثر لم يختلف الحكم  
وقضية كلام السكاكي انه لا فرق في احكام المحمول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان  
نظر فيه الزركشي اذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وقد  
صرح بذلك ابو زرعة وغيره تبعه المصنف المصنف الطبري لكن سيأتي عن الشيخ انه كالوقوف  
وان جملة في الوقوف اجزا فيها معنى مطلقا والفرق ان المعتبر في السكون أي الحضور وقد  
وجد من كل منهما او هذا الفعل ولم يوجد منهما ولو طاف محرم بالحج معتقدا ان احرامه عمة  
فبان جبا وقع عنه كمالوطاف عن غيره وعليه طواف وما ذكر فيما اذ انوى نفسه ومحموله هو  
ما ذكره الشيخان في كتبهما واعتضه الاسنوي بما ردد عليه فيه وبأن الذي رجحه الاصحاب  
ما امروا بفتنه نص الاملاء والقياس في انه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه  
• (فصل) • فيما يختص به الطواف وبين كيفية السعي (ليست الحج) الاسودند باشرطه  
في الاتي والخثي (بعد الطواف) وقوله (وصد لانه) من يدعي على المحرم للاتباع وليكون آخر  
عهد ما ابتدأ به واقصاه على الاسنوي بتمضي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه  
قال الاسنوي فان كان الامر كذلك فلعل سببه المبادرة للسعي اه وانما هو كإفاده الشيخ  
سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه (ثم يخرج من باب الصنفا) ندبا (السعي)  
بين الصنفا والمرورة للاتباع رواه لم يروى لدارقطني والبيهقي بإسناد حسن يأتيا الناس  
اسموا فان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعي (وشروطه) أي شروطه (ان يبدأ بالصنفا)  
ويختتم بالمرورة للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وخبر ابدأوا ببدأ الله به الموبد بالمرورة لم  
يحسب مروءة منها الى الصنفا مرة ويكمل سبعا باخرى ولونسى السابعة بدأ بها من الصنفا او  
السادسة حسب له الخمس قبلها دون السابعة لان الترتيب شرط فيلزمه سادسة من المروة  
وسابعة من الصنفا او الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم يأتي بها وسابعة  
(وان يسعي سبعا) للاتباع (ذهابه من الصنفا الى المروة مرة) بل رفع خبر ذهابه (وعوده منها  
اليه أخرى) ولو منكوسا أو كان يمضي القهقري فيما يظهر اذ التقصير قطع المسافة ويشترط قطع  
المسافة بين الصنفا والمرورة كل مرة ولا بد ان يكون قطع ما بينهما من بطن الوادي وهو المسعى  
المعروف الآن وان كان في كلام الازرقى ما يوجب خلافه فقد أجمع العلماء وغيرهم من زمن  
الازرقى الى الآن على ذلك ولم أر في كلامهم ضبط عرض المسعى وسكوتهم عنه لعدم  
الاحتياج اليه فان الواجب استيعاب المسافة التي بين الصنفي والمرورة كل مرة ولو اتوى  
في سعيه عن محل السعي يسيرا لم يضرب كائن عليه الشافعي رضي الله عنه وان يلمص عقبه  
بأصل ما يذهب منه ورؤوس أصابع رجليه بما يذهب اليه منهم ما وان كان راكباً يردابته  
حتى يلمص حافرها بذلك وبعض درج الصفا محدث فليحذر من تخلفه او رآه ويسن فيه  
الطهارة والستر والملبوس والموا لافيه وبينه وبين الطواف والرمي والذكرا المأثور كما يأتي

== وقوله مطلقا أي سواء نوى  
الحامل نفسه اوهما او طاق  
اما لو نوى الله - مول فقط فقد  
صرف فعله عن طواف نفسه وقد  
تقدم انه يقبل الصرف حيث  
قصده غير الطواف ومن ثم قال  
ج نعم الحج (قوله انه كالوقوف)  
أي في عدم قبول الصرف وهو  
ضعيف (قوله اذ انوى نفسه  
ومحموله) أي من وقوعه للتعامل  
• (فصل فيما يختص به الطواف) •  
(قوله بشرطه) وهو خلوا المطاف  
(قوله وخبر ابدأوا ببدأ الله به)  
وفي رواية مسلم أبدأ بها الحج محلي

ويكره وقوف الساعي في اثنا سبعة بلا عذر حديث أو غيره وان يصلي بعده ركعتين  
لا الركوب اتفاقا ولا يجزئ فيه خلاف الركوب في الطواف قاله في المجموع اكن نقل  
عن النص كراهته ويؤيدها في ذلك من الخروج من خلاف من منعه الا ان يقال انه  
خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره به بلا عذر  
اصغر أو مرض خلاف الاولى والمروءة أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لانها مرور  
الساعي في سبعة أربع مرات والصفا مروره فيه ثلاثا فانه أول ما يدأب استقبالا للمروءة ثم  
يختم به وما أمر الله به أشرفه في القربة أكثر فهو أفضل وبدايته بالصفا وسيلة الى  
استقبال المروءة قال والطواف أفضل لركن الحج حتى الوقوف اه وهو المعتقد وان  
نظر فيه الزركشي بان أفضلها الوقوف لحسب الحج عرفه ولهذا لا يفتون الحج الا بقواته ولم  
يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بانه أفضل لاركانه فقد صرح  
الاصحاب بان الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات  
البدن بعد الايمان بخلاف الوقوف وقد يقال بان الطواف أفضل من حيث ذاته لانه  
مشبه بالصلاة وقربة مستقلة والوقوف افضل من حيث كونه ركنا للحج لقواته به وتوقف  
صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الاول والزركشي على الثاني  
وما نظره في أول كلامه أيضا بان الصفا قدمت في القرآن والاصل في قدم فيه أنه  
للاهتمام به المشعر بشرفه الا ان يقوم دليل على خلافه وبان ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة  
لما قاله بل قد يدل على ما قلناه بان يقال ما أمر الشرع به بانشرته بالعبادة قبل نظيره وعدم  
الاعتداد بما شرع نظيره قبله يكون أن أفضل لانه الاصل وغيره تابع له والضرورة قاضية  
بتفضيل المتبوع وقد بان بما ذكرته ان الصفا هي الاصل اذ لا يعتمد بالروية قبلها فتكون  
تابعة لها صحيحة ووجوبها فكانت الصفا افضل ودعوى انها وسيلة ممنوعة اذ لا يصدق عليها  
حدها كما لا يخفى يرد بان البداءة بالصفا البيان الترتيب وضرورته فلا اشعار في تقدمها  
بافضليتها وبان البداءة بالشيء لا تستلزم افضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره  
أفضل من اوله (وان يسمى بعد طواف ركن أو طواف قدوم) لانه الوارد من فعله عليه  
السلام ونقل الماوردي الاجماع على ذلك (بحيث لا يخلل بينهما) اي بين السعي وطواف  
القدوم (الوقوف بعرفة) وان تخل بينهما من طويل فلو وقف به لم يجز السعي الا بعد  
طواف الافاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يجز ان يسمى بعد طواف نقل مع امكانه  
بعد طواف فرض ولو نوى بطوافه بعد الوقوف واتصاف ليلة النحر طواف قدوم لغت  
نيتة وانصرف الطواف الركن وكذلك لو نوى معقر انصرف لطواف عمرته ويحصل  
بطوافهما لا فرض ثواب طواف القدوم كحجبة المسجد ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم  
ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه اطلاقهم ولا يحمل كلامهم على ما لو صدر  
طواف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود

(قوله لا الركوب اتفاقا) معقد  
اي لا يكره ولكنه خلاف الاولى  
لما تقدم من سن المشي فيه (قوله  
لانها مرور الساعي) اي لان في  
الوصول اليها مرور الخ (قوله  
فالصواب القطع) من كلام  
الزركشي (قوله يرد) خبر قوله وما  
نظر به في أول كلامه الخ (قوله  
لدخول وقت طواف الفرض)  
قضيته عدم امتناع السعي قبل  
اتصاف ليلة النحر وليس مرادا  
كما صرح به حج حيث قال في  
اشياء كلام ويصرف فيه أي السعي  
وبين من عاد لمكة بعد الوقوف  
وقبل نصف الليل فانه يسن له  
القدوم ولا يجزئ السعي حينئذ  
بان السعي متى اخر عن الوقوف  
وجب وقومه بعد طواف الافاضة  
(قوله انصرف لطواف عمرته) كل  
من هذين علم من قوله قبل فلو  
كان عليه طواف افاضة او نذر لم  
ينعزل زمنه الخ

الجانسة بخلافه في تلك الجانسة منتقبة بين ما كل محتمل وظاهر كلامهم الا في طواف  
 الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف بالقدوم فهل له ان يسمى بعده بعض السعي  
 ويكمله بعده الوقوف وطواف الركن فيه نظراً أيضاً والاقرب لكلامهم المنع (ومن سعى  
 بعد طواف قدوم لم يعمده) أي لا يستحب له اعادته بعد طواف الافاضة لانه لم يرد بل نكرو  
 اعادته كما قاله الشيخ أبو محمد اذ هو بدعة لكن الافضل تأخيرها عن طواف الافاضة كما اتفق  
 به الوالد رحمه الله تعالى قال لاننا اوجبها باستصحاب اعادته بعده ثم يجب على نحو صبي يبلغ  
 بعرفة اعادته كما مر ولو أخره الى ما بعد طواف الوداع لم يعمد بوجده لانه انما يوقى به بعد  
 فراغ المناسك ولا فراغ قبل السعي ولا فرق في عدم الاعتماد بين ان يبلغ قبل سعيه مسافة  
 القصراً ولا لانه حيث بقي السعي فاحرامه باق لانه ركن لا تحلل بدونه ولا يجب بردهم فلا  
 يتصور ان يعمد بوجده واعتراض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع  
 بنص قوله بعده بان يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف اي الى مسافة  
 نصرانياً باني فانه يؤمر بطواف الوداع فاذا عاد كان له ان يسمى كما صرح به البند فيجي  
 والامراني لان الموالاة بينهما ما لبست بشرط قال وكذا لمن أحرم بالحج من مكة اذا طاف  
 للوداع لخروجه الى منى ان يسمى بعده اه وفي نص البويطي وكلام الخفاف ما يؤاface  
 ومع ذلك فالمعتمد ما قلناه في الجمع وردا عليهم ما من ان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه  
 بما بعد القدوم والافاضة وقولهما ان ذلك مذهب الشافعي اي بحسب ما فهمناه فلا يقال  
 كيف يدفع بكلامه نقلهما الصريح وصوب الاسنوي ايضا وقوعه بعد طواف نفل بان  
 يحرم المسكي بالحج ثم ينفل بطواف ثم يسمى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه الحب الطبري  
 ويوافقه قول ابن الرفعة اتفقوا على ان شرطه ان يقع بعد طواف ولو نفل لا الاطواف  
 الوداع ويرده ما مر عن المجموع ايضا (ويستحب) للذكر (ان يرقى على الصفا والمروة  
 قدر قامة) لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم اما الاتي  
 والخنثى فلا يسن لهما الرقى اي الا ان خلا الحمل عن غير الحارم فيما يظهر كتابه عليه وعلى  
 الخنثى الاسنوي وتبعه عليه تليذه ابو زرعة وغيره وما اعترض به من ان المطلوب من المرأة  
 ومثلها الخنثى اخفاء شخصهما اما يمكن وان كانت في خلوة الا ترى انه لا يسن لهما التخوية  
 في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقى مطلوب لكل أحد غيرانه سقط عن الاتي والخنثى طالبا  
 للاسترفاد اوجد ذلك مع الرقى صار مطلوباً اذا الحكم بدور مع العلة وجودا وعدما وبان  
 قياس ما نحن فيه على التخوية ممنوع لانها منيرة للشهوة ومحركة للسننة ولا كذلك الرقى  
 فلا تنصل له ويؤيد ما قاله الاسنوي ما مر في الجهر بال صلاة والاقول بان اخفاء الشخص  
 يحتاج له فوق الصوت مردود بان سماع الصوت قد يكون سببا لخصور من سمعه من بعد  
 ولا كذلك الرقى في الخلوة (فاذا رقى) بكسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر) كبر الله أكبر  
 من كل شيء (وقله الحمد) أي على كل حال لا غيره كما يشعر به تقديم الخبر (الله أكبر) على

(قوله ألا ترى أنه لا يسن بها  
 التخوية) هي رفع البطن عن  
 الخنثين وابعاد المرفقين عن  
 الخنثيين (قوله فلا تنصل اليه) أي  
 لا تنصاويه في العلة حتى يمنع  
 قياسا عليها

ما هدايا) أى دنا على طاعته بالاسلام وغيره (والحمد لله على ما أولانا) من نعمه التى  
لا حصر لها (لا اله الا الله وحده لا شريك له) تقدم شرحه فى خطبة الكتاب (له الملك) أى  
ملك السموات والارض لا غيره (وله الجديجي ويميت بيده) أى قدرته (الخبر وهو على كل  
شىء قدير) خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفاء فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل  
التبلة ووحده الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب  
وحده ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة  
ما فعل على الصفاء وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف (ثم يدعو بما شاء من دناودنيا)  
لانها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هنالك واستحبوا من دعائه ان  
يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخاف الميعاد وانى أسألك كما  
هديتني للاسلام ان لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم (قلت ويعبد الذكروالدعاء ثانيا  
وثالثا والله أعلم) للاتباع (و) يس (ان يئس) على هيفته وسجيته (أول السعي وآخره  
و) ان (بعد والذكر) أى يسمى سعياش - يداد فوق الرمل (فى الوسط) الذى بينهما لا اتباع  
رواه مسلم اما المرأة والخنفى فلا ينبغي ان يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه  
فيخرج عن كونه سعيابقة - المسابقة والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذى المشاة  
(وموضع النوعين) أى المشى والعدو (معروف) هنالك فيمشى حتى يلقى بينه وبين الميل  
الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعد وحتى يتوسط بين الميادين  
الاخضرين اللذين أحدهما فى ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه  
فيمشى حتى ينتهى الى المروة فاذا عاد منها الى الصفا مشى فى محل مشبه وسعى فى محل سعيه  
ويسن ان يقول فى السعي ولو أتى رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز  
الأكرم

\* (فصل) فى الوقوف بعرفة وما يذكر معه \* (يستحب للامام) الاعظم ان يخرج مع الحجيج  
(او منصوبه) لهم ان لم يخرج الامام (ان يخطب بمكة فى سابع ذى الحجة) بكسر الحاء  
أفصح من قطعها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هو اذ جهم وتكون عند الكعبة وانما  
يخطب (بعد صلاة الظهر) او الجمعة ان كان يومها (خطبة فردة) ولا تكفى عنها خطبة  
الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقر ولان القصدها التعليم لا الوعظ  
والتحذير فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن ان يكون محرما  
كما مروى يقتضها بالتلبية والحلال بالتكبير (يا هرهم فيها بالعدو) فى اليوم الثامن  
المسمى بيوم التروية لانهم يتروون فيه الماء (الى معنى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر  
وهو الاغلب وقد توثقت وتحقق فونها أشهر من نشيدها سميت بذلك لكثرة ما يعنى اى  
يراق فيها من الدماء (ويعلمهم) فيها (ما امامهم من المناسك) رواه البيهقى فان كان فقيها قال  
هل من سائل وخطب الحج اربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النحر الاول

(قوله ثم دعا بين ذلك) أى بين ما ذكره  
من التوحيد (قوله ثم نزل الى  
المروة) أى وسار حتى أتى المروة  
(قوله فيخرج عن كونه سعيابا) هو  
ظاهر ما قدمه من انه يقبل  
الصرف اما على ما نقله الشيخ فلا  
(قوله ولو أتى) لم يظهر لاحدها  
غاية هنا معنى اذا الصيغة بالتسبة  
لهم ما سواه اللهم الا ان يقال  
مراده التعميم  
\* (فصل) فى الوقوف بعرفة  
(قوله فى الوقوف بعرفة) قدمه  
مع انه مؤخر اقطا لانه المقصود  
بالذات (قوله كان يومها) أى  
السابع (قوله ولان القصدها  
التعليم) أخذ بعضهم من هذا انه  
تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء  
لان التعليم لا يحصل الا بذلك  
للكثرة (أقول) والظاهر انه غير  
مراد بل ينبغي الاكتفاء بخطبة  
واحدة أخذ باطلاقهم (قوله أشهر  
من نشيدها) أى مع الصرف  
وعدمه والتدكير والتأنيث  
على ما يستفاد من اطلاقه (قوله  
قال هل من سائل) أى حال  
الخطبة



وكاه افرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة ففتنقان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتى وقضية كلامه انه يخرجهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك وأطال الاسنوى في الانتصار له لكن الذى ذكرناه انه يخرجهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى وهو محمول أخذ من النص على انه لبيان الاقل والاول لبيان الاكل ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة فانه المحب الطبرى قال الاذرى ولم أره غيره وبأمر فيها أيضا المتتبعين قال فى المجموع والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطى والاصحاب بخلاف المأثور والقارن الا فاقمين لا يؤمران بطواف وداع لانهم لم يتحللوا من مناسكهما ولبست مكة محل اقامتهما (ويخرج) ندبا (بهم من غد) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم جمعة (الى منى) بحيث يصلون الظهر وباقي الخس بها فان كان يوم جمعة نذب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بالاعذار كتخلف عن رفقة بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصلى الجمعة حرام ففعله فيمن تلزمه ولم تكنه اقامتها بمنى والا بان أحدث ثم قرية واستوطنها اربعون كاملون جازر وجهه بعد الفجر ليصلى معهم وان حرم البناء ثم (ويبيتوا) ندبا (بها) فليس بركن ولا واجب ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس فى هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات قال الزعفرانى يسر المشى من مكة الى المناسك كلها الى اقتضاء الحج ان قدر عليه وان يقصد مسجد الخيف فيصلى فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما وبعدهما ويصلى مكتوبات يومه وصبح غده فى مسجد ها (فاذا طلعت الشمس) على شير بفتح المثلثة جبل كبير بمزدلفة على عين الذاهب من منى الى عرفات (قصدوا عرفات) مكثرين من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المطل على منى ويعودوا على طريق المازمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساكن ان يقول اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وجهى مسرورا وارجنى ولا تخيبنى انك على كل شئ قدير وان يعود فى طريق غير الذى ذهب فيه (قلت) كما قال الرافعى فى المشرح (ولا يدخلونها بل يقيمون بكرة) وهى بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح الون وكسرها موضع (بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم) للاتباع زوا مسلم ويسن ان يغتسل بكرة للوقوف فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصدره من عرنة بضم العين وآخره من عرفة ويميز بينهما صخرات بارفرشت هناك قال البغوى وصدره محل الخطبة والصلاة (ثم يخاطب الامام) أو من صوبه (بعد الزوال) بهم على منبر او مرتفع فيه لافى عرفات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الاولى يبين لهـم فى الاولى المناسك ككيفية الوقوف وشروطها والدفع الى مزدلفة والبيت بها والدفع الى منى والرمى وما يتعلق به جميع ذلك ويحثهم على اكلان الداء المذكور والتلبية بالموقف

(قوله كما يفعل امام مكة) أى بان يخاطب فى سابع ذى الحجة الى آخر ما تقدم وبأمر فيها أيضا المتتبعين قال فى شرح المنهج وهذا الطواف مننون (قوله وان حرم البناء) ثم يؤخذ من هذا الجمعة صلاة الجمعة فى السبانية الكافية بيولاى وان كانت فى حريم النهر لانه لا تلازم بين الحرمه وجمعة صلاة الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه أى ولم يخف تأديا ولا نجاسة (قوله فى مسجد ها) أى مسجد منى وهو مسجد الخيف

ويجاس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص وحين يقوم الى الخطبة الثانية يؤذن للظهر  
 فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن من الاذان للاتباع رواه الشافعي ولما كان القصد  
 بالثانية انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع  
 جماعها قصد الامبادرة بالصلاة (ثم) بعد فراغها من الخطبتين (يصلي بالناس الظهر والعصر  
 جمعا) تقديم للاتباع رواه مسلم ويقصرهما أيضا والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالزيادة  
 للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمكثرون ومن سفره قصر يقول لهم الامام بعد  
 سلامه اقموا ولا تجتمعوا معنا فان قوم سفروا في الجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحجاج  
 اذا دخلوا مكة ونوا ان يقيموا بها اربعين يوما فاذ اخرجوا يوم التروية الى منى  
 ونوا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لانهم انشؤا  
 سفرا تقصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معه ود في الزمن القديم من  
 سفرهم بعد نحرهم من منى يوم ونحوه واما الان فاطردت عادة اكثرهم باقامة اميرهم  
 بعد النفر فوق اربعة ايام كوامل فلا يجوز لاحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع  
 لانهم لم ينشؤا حينئذ سفر تقصر فيه الصلاة ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون الى الموقف  
 ويحجلون السير اليه وأفضله للدكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الحضرات الكبار  
 المفترضة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة فان تعذرا الوصول اليها  
 لرحمة قرب منها بحسب الامكان وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو  
 ميل اما الاثنى فيندب اليها الجالوس في حاشية الموقف ومنها الخنثى الان يكون لها نحو  
 هودج فالاولى لها الركوب فيها يظهر (و) بسن (ان ينفقوا) أي الامام أو منصوبه والناس  
 (بعرفة الى الغروب) للاتباع رواه مسلم والافضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا  
 وظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنصب في كلامه اعطفه له على يخطب المقتضى  
 لاستجابته وهو صحيح من حيث طلب استمراره الى الغروب اذ هو مستحب حينئذ (وان  
 يذكر الله تعالى ويدعوه) باكثر (ويكثروا التهليل) للاتباع رواه مسلم وصح أفضل  
 الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا  
 اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم لك الحمد كل الذي نقول وخيرا مما نقول الى  
 غير ذلك من الادعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتتحه بالتحميد والتعجب والتسبيح  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويختمه بمثل ذلك مع التأمين ويكثر من البكاء  
 فهناك نسك العبرات وتقال العذرات وفي البحر عن الاصحاب يستحب ان يكثروا قراءة  
 سورة الحشر ويحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصبر ان تيسر والافعا  
 قلت بهته فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطم والمنشرب مع مزيد  
 الخضوع والانكسار ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه والافراط في الجهر بالدعاء

(قوله وأفضله للدكر موقفه) أي  
 المحل المعروف بأنه موقف النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا خصوص  
 المكان الذي وقف فيه بعينه  
 (قوله اجعل في قلبي نورا) أي  
 اهتداء للحق (قوله وفي بصري  
 نورا) أي ولو كان أعمى (قوله  
 واتعجب) أي التعظيم (قوله  
 تسكب العبرات) أي الدموع

(قوله الا عذر كنه في دعاء الخ) أي لما توفى فيه الشمس من البروز لها (قوله مستقبل القبلة راكبا) أي حيث كان ذكرا أو أنثى  
 يسرها الركوب في اليهودج لما صر في قوله اما لا أنثى فيندب اليها الجلوس الخ (قوله الى انه لا كراهة في التعريف) معتمد وهو وجع  
 الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر للدعاء ٤٢٢ وذكر الله تعالى الى غروب الشمس كما يفعله أهل عرفة (قوله ولا بتنفل مطلقا)

أي لا يطلب منه ذلك (قوله حضوره) غير مكروه وان يبرز للشمس الا عذر كنعص دعاء أو اجتهاد اذ لم ينقل انه صلى الله عليه  
 وسلم استظل هنا مع انه صح انه ظلل عليه بنوب وهو يرمى الجرة وان يفرغ قلبه من  
 الشواغل قبل الزوال وان يتجنب الوقوف في الطريق والافضل ان يكون الواقف  
 بعرفة متطهرا من الحدث والخبث مسطورا عوردة مستقبلا القبلة راكبا وليعذر من  
 الخصاصمة والمشاقة والكلام المباح ما أمكنه وانتهار السائل واحتقار أحد ودود ذهب جماعة  
 من السلف كالحسن البصري وغيره وقال أحد لا بأس به الى انه لا كراهة في التعريف  
 بغير عرفة وكرهه آخرون كمالك لكنهم لم يلحقوه بفاحشات البدع بل يختلف أمره اذا  
 خلا عن اختلاط الرجال بالنساء والافهوم من أخفها (فاذا غربت الشمس) يوم عرفة  
 (قصدوا مزدلفة) مارين على طريق المازمين وعليهم السكنة والوفاروم وجد فرجة  
 أسرع وهي كلها من الحرم وحدها ما بين مازي عرفة ووادي محسر مشقة من الازدلاف  
 وهو التقرب لان الجحاح يتقربون منها الى متى والازدلاف التقرب وتسمى أيضا جعابفتح  
 الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها (واخروا المغرب يصلوها مع العشاء  
 بمزدلفة جعاب) لا اتباع وهو للسفر كما رواه وأطلق المصنف ندب التأخير اليها وقيد جمع تبعها  
 للنص بما اذا لم يخمس فوت وقت الاختيار للعشاء فان خشيه صلى بهم في الطريق قال في  
 المجموع واهل اطلاق الاكثرين محمول على هذا وفيه ان السنة ان يصلوا قبل حط رحالهم  
 بان ينيخ كل جملة ويعتله ثم يصلون لا اتباع رواه الشيخان ويصلي كل رواتب الصلواتين  
 كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنفل نقلا مطلقا ويتأ كذا حيا هذه الدلية لهم كغيرهم بالذكر  
 والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة لا اتباع واعلم ان المسافة من مكة الى  
 منى ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة (وواجب الوقوف بعرفة  
 حضوره) أي الحرم أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة (يجز من أرض عرفات) لخبر وقت  
 ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها غرة ولا عنة ودليل  
 وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود  
 ولا يشترط المكت بها كما قال (وان كان مارا في طلب أبى ونحوه) كغريم ودابة شاردة فعمل  
 انه لا يضر صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالبيعة أو اليوم (و) لكن (يشترط كونه) محرما  
 (أهلا للعبادة) اذا أحرم بنفسه (لامغنى عليه) جميع وقت الوقوف كما في الصوم لعدم  
 أهليتهم للعبادة فيقع حج الجنون نفلا كما نقلا من التمه واقره ومثله سكران غلب على  
 عقله فزال لدخوله في الجنون وان تعدى بسكره بخلاف المغنى عليه فلا يقع حجه فرضا  
 ولا نقلا والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغنى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون

يؤخرفه انه لو طرأ الغشاء عليه بعد الإحرام وقع حجه صحاح وان أغنى عليه جميع مدة الوقوف قال حج ويطل الفرق على ما يأتي أوائل الخبر انه (ولا  
 يولى عليه اذا ليس من أفاقته فالحق انه والجنون سواء كما تقدم اه وبه يتايد ما ذكرنا في تقدمه في إجماع الولى عن محجوره فراجع

(ولا بأس بالنوم) ولو مستغرقا كما في الصوم (ووقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس  
 (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال من  
 أدرك عرفة قبل أن يطاع الفجر فـمد أدرك الحج وانما لم يعتبر بهما مضي قدر الخطبتين  
 والصلاة بعد الزوال للاجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحد قبله فالوجه القائل  
 باشتراط ذلك كما في الأصحمة شاذواصل الفرق التسمي على الحاج لكثرة أعماله فوسع له  
 الوقت ولم يضيق عليه باشتراط وقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضي (والصحيح  
 بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) للخبر المار والثاني لا يفي إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس  
 (ولو وقف ثم أرا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد إليها اجزاء ذلك و (أراق  
 دما استحبنا) كدم المتعخر وجامن خلاف من أوجب وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين  
 الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكاً وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في تركه  
 النسك وجوب الدم لا ما خرج بدله (وان عاد) إليها (فكان بها عند الغروب فلا دم)  
 يؤمر به جزماً لجمعه بينهما (وكذا ان عاد) إليها (للبلاء) فلا دم عليه (في الأصح) لما مر والثاني  
 يجب الدم لأن النسك الوارد للجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم  
 العاشر غلطاً) أي لأجل الغلط لأنهم أنه التاسع كان غم عليهم هلال الحجة فأكملوا القعدة  
 ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون وان كان وقوفهم بعد تبين أنه العاشر كما إذا ثبت ليلاً ولم  
 يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للإجماع ولا نهم لو كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله  
 فيه ولأن فيه مشقة عامة فتقول المصنف غلطاً منه قول له لا حال وقول الشارح بان غم عليهم  
 هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة والحجة وليس من الغلط المراد لهم  
 ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي (اجزاء هم) وقوفهم وإذا وقفوا العاشر  
 غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يحتمل الأذري بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره إلا  
 بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر  
 ركعتين وخطبتين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفنى بذلك الوالد  
 رحمه الله تعالى فقد قال المتولي ان وقوفهم في العاشر يقع أداء القضاء لأنه لا يدخله القضاء  
 أصلاً وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شؤال مطلقاً بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم  
 يضحي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر  
 الفطر يوم يفطر الناس والأضحية يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية  
 للشافعي وعرفة يوم يعرف الناس ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر  
 لا يجزى وهو ما صحه القاضي حسبين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لأنه من تنبه  
 وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير وفروعه واقفائه والدوهو الأقرب ومن رأى الهلال  
 وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف قبلهم لا معهم ويجزئه إذا العبرة في دخول  
 وقت عرفة وخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته بقياسه

(قوله لما مر) أي من قوله لجمعه  
 بينهما (قوله بسبب الحساب)  
 أي فلا يجزى بهم مجموعهم لتقصيرهم  
 بعدم تحرير الحساب (قوله لكن  
 بحث السبكي الاجزاء) هو المعقد

• (فصل في الميت بالمزدقة) • (قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط ان لا يكون مغمى عليه بجميع النصف الثاني كافي وقوف  
عرفه وعليه فالوفاي مغمى عليه بجميع النصف ٤٢٤ الثاني هل يسقط الدم لان الانغماء عذر والميت يسقط بالاعذار بخلاف وقوفه

بعرفة وهل يشترط ان لا يكون  
مجنونا وعليه لو بقي مجنونا  
في جميع النصف الثاني فهل  
يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا  
والميت يسقط بالاعذار ولا يبعد  
ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه  
نعم ان كان له ولي أحرم عنه وجب  
عليه احضاره والا فعلى الولي الدم  
اه سم على حج وقوله أحرم عنه الخ  
يخرج ما لو أحرم بنفسه ثم طرأ  
عليه الجنون أو الانغماء وقضيته  
انه لادم على الولي اذا لم يحضره  
وعليه فيفرق بين ما لو أحرم عنه  
ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم  
عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه ان  
قصر فيه بخلاف ما لو طرأ عليه  
الجنون فليراجع (قوله والمعتبر  
فيه - حصوله فيها لحظة) أي ولو  
مارا اه سم على منهج (قوله  
والذكر الصلاة) أي صلاة  
النافلة لكن في حج بعد كلام  
ذكره ومن ثم لم يسن له التذلل  
المطلق فيها اه وهو مخالف لما  
ذكره الشارح هنا فان أريد  
بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه  
الا انه خلاف الظاهر وتقدم  
للشارح في الفصل السابق ما يوافق  
حج حيث قال ولا يتنفس مطلقا  
(قوله وبأني فيه ما صرف عرفة)  
أي فيكون حضوره هنا وان  
لم يعلم يكون المكان مزدقة (قوله

وجوب الوقوف على من أخبر بذلك ووقع في قلبه صدقه (الا ان يقولوا على خلاف العادة  
فيقضيون في الاصح) لعدم المشقة العامة والثاني لقضاء لانهم لا يأمنون مثله في القضاء  
(وان وقوفوا) اليوم (الثامن) غلط بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين  
من العدة ثم بايا كافرين أو فاسقين (وعلموا قبل) فوت (الوقوف وجوب الوقوف في  
الوقت) تداركاه (وان علموا بعده) أي بعد فوت وقت الوقوف (وجوب القضاء) اه هذه الحجة  
في عام آخر (في الاصح) اندرة الغلط وفارق العاشر بان تاخير العبادة عن وقتها قرب الى  
الحساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالقديم يمكن الاحتراز عنه - لانه انما يقع الغلط في  
الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بوقوعه - ديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم  
الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قديما على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق  
الاول بما صرولوا غلطوا يومين فاكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك

• (فصل) • في الميت بالمزدقة والمدفع منها وفيما يذكره (ويثبتون بمزدقة) بهد  
دفعهم من عرفة لا اتباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الاصح فيه - ما هو واجب  
ميت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه - حصوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل  
لا لكونه يسمى ميتا اذ الامر بالميت لم يرد هنا بخلاف الميت - أي لا بد فيه من معظم الليل  
لورود الميت فيه ومن ثم لو حلف لا ميت يمكن لا يبحث الا بمعظم الليل ويسن الاكثر في  
هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة وبأني فيه ما صرف عرفة من جهله بالمكان - حصوله  
فيه لطلب آتق ونحوه فيما يظهر (ومن دفع منها) أي من مزدقة (بعد نصف الليل) ولم يعد  
(أو قبله) ولو اغير عذر (وعاد) اليها (قبل الفجر فلا نسي عليه) أي لادم عليه اما الحالة الاولى  
فلنجر العاصيين عن عائشة ان سودة وأم سلمة رضى الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه  
صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما ابدن واما في الثانية فكما لو دفع من عرفة  
قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر (ومن لم يكن به في النصف الثاني) سواء كان بها  
في الاول أم لا (أراق دما وفي وجوبه) أي الدم بترك الميت (القولان) السابقة في  
وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون  
مستحباً كالتزك المبيت على ليلة عرفة لكن رجع المصنف في بقية كتبه الوجوب وقال  
السبكي انه المنصوص في الام والصحيح من جهة المذهب أي ولا يلزم من البناء الاتحاد في  
الترجيح ويسقط الميت بها فلا ثم تركه ولادم اعذار ما أتى في ميت متى قيسا عليه ومن  
الاعذار هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف في الاشتغاله  
بالاهم وقيد الزكشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدقة لاله الا لا واجب جمع بين الواجبين  
وهو ظاهر ولو أفاض من عرفة الى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات الميت  
لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وتطريفه الامام بانه غير مضطر

(قوله ويأتى فيه ماهر) أى من قوله  
 وقمده الزركشى الخ (قوله ويأتى  
 فيه ماهر الخ) أى في قيد هذا عدم  
 لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود  
 لمزدلفة بعد الطواف (قوله وان  
 رد ذلك) أى ما قاله الزركشى  
 (قوله لغيران ذلك فى الأولى) أى  
 فى المسئلة الأولى وهى الاشتغال  
 بالوقوف (قوله والمختار الحصول)  
 أى هناك فيكون ما هنا مثله (قوله  
 فى فرض العين) أى كالميت فانه  
 واجب على المحرم (قوله ولو بادر  
 المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل  
 ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة  
 الى ذكره وقد يقال أشار بذلك  
 الى انه لا يأتى فيه تنظير الامام  
 السابق (قوله قبل زجة الناس)  
 ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة  
 لهم تأخير الى طلوع الشمس  
 كغيرهم اهـ حج أى أو ان المراد  
 قبل زجة الناس فى سيرهم من  
 مزدلفة الى متى أو ان المراد انهم  
 اذا فعلوا ذلك كانوا متعجلين من  
 الرمي عند طلوع الشمس قبل مجئ  
 غيرهم وازدحامهم معه (قوله  
 مغسلين) أى بان يصلوا عقب الفجر  
 فوراً (قوله مثل حصى الخذف)  
 وهو باجماع الخلف والذال الساكنة  
 (قوله ان لم يكن وقفا عليه) أى  
 المسجد (قوله ومن المرحاض)  
 اسم للحش ظاهراً وان غسله (قوله  
 بالآخذ من كل منهما) وقضيته  
 أنه ليس أحدهما أولى من الآخر

اليه بخلاف الوقوف ويأتى فيه ماهر عن الزركشى وان ردة ذلك بان كثرة الاعمال عليه فى  
 تلك الليلة ويومها اقتضت مساحتها بذلك لغيران ذلك فى الأولى أيضاً قال الزركشى  
 وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بمزدلفة أم لا أى قبل النصف والا فزوجه به بعده يحصل  
 الميت ويبحث ان الاعتذار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر فى صلاة الجماعة والذي مر ان  
 المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرق ان فرض الكفاية أو السنة  
 يسامح فيه ما لا يسامح فى فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعتذار ثم لا هنا ولو بادر  
 المرأة الى مكة لطواف الركن خوفاً من طرق حبسها أو نفاسها لم يلزمها دم أيضاً كما قاله  
 ابن الملقن وهو متجه (وبسن تقدم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى متى) ليرموا  
 بحجارة العقبة قبل زجة الناس والمأزى الصحيحين عن عائشة ان ابن عباس قال انما من  
 قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة فى ضعة أهله (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح)  
 بمزدلفة (مغسلين) للاتباع ويأتى كذا التغلب هنا على بقية الايام لغير الشيخين ولما يتسع  
 الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر وينبغي الحرص على صلاة الصبح هناك خروجا  
 من الخلاف (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (الى متى) وشعارهم مع من تقدم  
 من النساء والضعفة التلبية والنساء يبرئ ناسيا به عليه السلام (ويأخذون) عطف على  
 يمتنون ليعم الضعفة وغيرهم لآلى يدفعون لانه يقتصر النسيب على غير الضعفة والنساء  
 (من مزدلفة) ندبا (حصى الرمي) بحجارة العقبة وهو سبع حصيات لما صبح من أمره صلى  
 الله عليه وسلم لفضل بان يلقط له منها حصى قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الخذف  
 ولان بها جبلا فى أحجاره وخاوة ولان السنة ان لا يخرج عند دخوله منى على غير الرمي  
 فامر بذلك للتأنيث تغل عنه والسنة أخذه ليل الفراقهم فيه كما قاله الجمهور وان قال  
 البغوى ثم اربعة صلوات الصبح ووجه السنوى والاحتياط كفاى المجموع ان يزيد على  
 السبع فربما سقط منها شئ ويجوز أخذ حصى رمى النحر وغيره من سائر البقاع نعم يكره  
 من الحل والمسجد ان لم يكن وقفا عليه أو جراً منه والاحرم كفاى المجموع وكلامهم ما  
 فى السكرانة السابقة محمول على اتفاق ذلك ومن المرحاض لتجاسمه ومثله كل موضع نجس  
 كمنص عليه فى الاموم ومارى به لما روى ان المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لشد  
 ما بين الجبلين فان روى بشئ من ذلك أجزأ أو فارق اجزاء ما روى به عدم جواز طهر بهاء طهر  
 به بان الطهر بالماء اتلاف له كاعتق فلم يطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة  
 مرتين والحجر كالثوب فى ستر العورة فانه يجوز له ان يصل فيه صلوات وسكت الجمهور عن  
 موضع أخذ حصى الجمار لا يام التشريق اذا قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال  
 ابن كجب تؤخذ من بطن محسر وارتضاء الأذرى وقال السبكي لا يؤخذ إلا أيام التشريق  
 الامن من نص عليه فى الاملاء اهـ والاوجه حصول السنة بالآخذ من كل منهما (فاذا)  
 دفعوا الى منى (ولفوا المشعر) هو يفتح الميم فى الشهر وسكى كسرها جبل صغير آخر

الاصح الواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعيرة ثم قال والشعار بالكسر ما ولي الجسد من الثياب وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا وعليه فكان الاولى للشارح ان يعبر بالشعائر (قوله المحرم) بمعنى الممنوع من انتهاك جاهلية واسلاما (قوله محسّر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملةين بمعنى بذلك لان قبل أصحاب القبل حسر فيه أي اعبي وكل ومنه قوله تعالى يفتاب البين البصر خائفا وهو حسير اه شرح مسلم للأنصوري وعبارة حج وهو أعني محسرا ما بين مزدلفة ومعنى اه فاعل المضاف اليه في كلام الشارح محذوف والاصل وراءه وهو موضع الخ (قوله حرك قليلا) والحكمة فيه على ما قيل انه الموضع الذي حسر فيه القبل ورمى أصحاب القبل فيه بالحجارة ثم رأيت في حج مانصه وحكمته ان أصحاب القبل اهلكوا ثم على قول الاصح خلافه وانهم لم يدخلوا الحرم وإنما اهلكوا قرب أوله أوران دجلا اصطاد ثم قترت نار أحرقته ومن ثم تسميه أهـ ل مكة وادي النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار غود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للامارين ان يسرعوا ان لا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي الاسراع فيه لغير الحاج أيضا وان النصارى كانت تقف ثم وأمر نابلدا لعة في مخالفتهم (قوله أوغوه) كالحلق والطواف في

المزدلفة اسمه قزح بضم القاف وبالزاي ومعنى مشعر المأفية من الشعار وهي معالم الدين (الحرام) أي المحرم (وقفوا) عليه ندبا كما في المجموع ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مروهم من غيرة ذكروا الله تعالى (ودعو الى الاسفار) مستقبين القبلة للاثباع رواه مسلم ولاننا اشرف الجهات ويكثر من قولهم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجنبه ولو فاتت هذه السنة لم تجبر بدم ويكون من جملة دعائه اللهم كما وقفنا فيه واريتنا اياه فوقفنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحنا كما وعدتنا بقلوبك وقولك الحق فاذا انضم من عرفات فاذكروا الله عند المنعرج الحرام الى قوله واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ومن جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر الله أكبر (ثم يسبرون) قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر ويكره تأخير السيرة حتى تطلع الشمس فاذا وجدوا فرجة أسرع واغادوا بالغوا وادى محسروا موضع فاصل بين مزدلفة ومعنى أسرع كل راكبا وما شيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي لانه عليه السلام لما أتى بطن محسّر حرك قليلا وبعد قطعهم وادى محسّر يسبرون بسكينة (فيصلون) في بعد طلوع الشمس (وارتداعها) قدر ربح (فيري كل شخص) راكبا وما شيا (حينئذ) أي حين وصوله (سبع حصيات) أي رميات (الى جرة العقبة) للاثباع رواه مسلم وهو تحية في فلا يتقدم فيها غيره وتسمى أيضا الجرة الكبرى وليست من قبل حد منى من الجانب الغربي جهة مكة والسنة لراحمي هذه الجرة ان يستقبلها ويجهل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صعبه المصنف خلافا لراحمي في قوله انه يستقبل الجرة ويستدير الكعبة هذا في رمي يوم النحر أما في أيام التشريق فقد اتفقت على استقبال الكعبة كما في بقية الجرات ويحسن اذا وصل الى منى ان يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك سألك ان تمن علي بما صنعت به على أو اياك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني بأرحم الراجلين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضی الله عنهما أنهما لما رميا جرة العقبة قال اللهم اجعله حجما وبررا وذنبنا مغفورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) أوغوه مما له دخل في التحلل لاخذ في أسبابه كما ان المعتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه وقد علم انه يقطعها عند أول أسباب تحلله (ويكبر) بدل التلبية (مع كل حصاة) أي رمية للاثباع رواه مسلم لم يقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر وقوله الحمد ويسن أن يرمي بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومنها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراعي للدعاء عند هذه الجرة وسياق شروط الرمي ومستحباته في الكلام على رمي أيام التشريق ثم بعد الرمي ينصرفون فينزلون موضعا بيني والفضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربته قال الأزرق ومنزله عليه السلام معنى عن يسار مصلى الامام (ثم يذبح من معه هدى) ناسكان الدال وكسرها مع تخفيف اليا في الاولى وتشديد ديها



في الثانية لغتان فصيحتان وهو اسم لما يمدى المسكة تنقر بالي الله تعالى من نعم وغيرهما من  
الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم (ثم يخلق)  
الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين ولا تتابع في الاول رواه مسلم  
والثاني في معناه (و) اكن (الحلق) له (افضل) اجماعا فان العرب تبدأ بالاهم والافضل  
وروى الشيخان خبر اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم  
المحلقين قال في الرابعة والمقصرين (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالخلق والخنثى مثلها روى  
أبو داود بإسناد حسن كافي المجموع ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير وكره  
الحلق ونحوه من احراق أو ازالة بنورة أو تنف الغبير كمن انثى وخنثى لانه لهما مثله  
ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير وهو ادم بالمرأة الانثى فيشمل الصغيرة لانها  
إذا اطلقت في مقابلة الرجل كما هي تاراً لها وهو الاوفى بكلامهم وان بحث الاسنوى  
واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنزه الى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الامه منه  
حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما يحسنه أيضا قيل وهو متجه ان لازم منه فوات تمتع أو تنقص قيمة  
والا فالاذن لها في التسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولاً ويرد بان  
الاذن لما طلق منزل على حالته في النهي والخلق في حقه ما منى عنه ويحرم على الحرة المراجعة  
ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر ويبحث أيضا انه يمتنع بغير الوالد  
لها وفيه وقفة بل الوجة خلافه الا ان يقتضى نهيها مصلحتها والاولى كون التقصير بتدريج  
اغلة من جميع الرأس وشمل ما مر المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تحلق رأسها وأما خبر النكاح  
عنه شعرا اكثر ثم اغتسل فمحمول على الذكر وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استثناء  
خلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها للصدق بزيته فانه يستحب كما صرحوا به في باب  
العقيقة واستثنى بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان برأسها اذى لا يمكن زواله  
الا بالخلق لمعالجة حب ونحوه وما لو حلق رأسها الخنثى كونها امرأة خوفا على نفسها من  
لزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها البس الرجال في هذه الحالة والخنثى في ذلك كالانثى ويستثنى  
من كون الحلق أفضل للذكر ما لو اعتقر قبل الحج في وقت لוחاق فيه جاء يوم النحر ولم يسود  
رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كائن عليه في الاملاء واطلاق شرح مسلم استحباب  
الحلق في الحج والتقصر في العمرة ابقع الحاق في اكمل العبادتين محمول على ما اذا لم يسود  
رأسه قبل الحج والاحاق في العمرة أيضا اذ من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي  
من النص ان مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينافي فيه  
ولو خلق له رأسان فخلق أحدهما في العمرة والاخر في الحج لم يكره لا تنقضاء القزح ثم محل  
أفضلية الحلق ما لم يندره فان نذر في حج أو عمرة تعين ولم يجزه غيره لانه في حقه فريضة بخلاف  
المرأة والخنثى ولو استأصله بما لا يسمى حلقا حصل به التحلل وان لم يندره دم كالتنذر  
المشي فركب ولا يجب عليه الحلق لو طلع شعره فيما يظهر لان النسك انما هو ازالة الشعر

(قوله قال في الرابعة) أي بعد  
قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين  
(قوله وكره الحلق الخ) أي سواء  
كان في نسك أو غيره كما يصرح  
به قوله لا آتى واستثنى بعضهم من  
كرهية الخ (قوله ولو منع السيد  
الامه منه) أي من الحلق (قوله كما  
يحسنه أيضا) معتمد (قوله ان منعها  
الزوج الخ) وقياس ما قدمه  
في الامه ان مثل المنع ما لو لم ياذن  
ولم ينه وان المنع لا يتوقف على  
فوات استمتاع لان الحلق في حقه  
منهى عنه (قوله من جميع الرأس)  
قال حج الا الذوائب لان قطع  
بعضها يشينها (قوله فمحمول على  
الذكر) في نسخة بعد ما ذكر  
والوجه التسوية بينهم ما بين  
الذكر في ذلك أي في سن الحلق  
وتقدم في الجمعة ما يوافق هذه  
النسخة (قوله والخنثى في ذلك)  
أي في الاستثناء (قوله لم يكره  
لا تنقضاء القزح) هذا ظاهر ان كانا  
أصليين والان فيه ما يأتي (قوله  
ولو استأصله) أي ازاله جميعا  
(قوله وان أثم) أي حيث نذره  
كما هو القرض أما اذا لم يندره  
فالواجب مجرد ازالة على أي  
وجه كما يأتي

(قوله تفيد العموم) قد يتوقف  
في افادة ما ذكره العموم مع عدم  
افادة الآية فان الآية سميت  
للايجاب أيضا وان كان مجرد  
ملاحظة الفرضية موجبة  
للعوم لزم ان تكون الآية  
كذلك والا فلا يجب العموم هنا  
(قوله ثلاث شعرات) **كلا**  
أو بعضاً أخذ من قوله الآتي أو  
تقصيرا (قوله فلا يجزى شعر غيره  
الخ) قياس ما في الوضوء انه لو خلق  
له رأسان فان كانا أصليين اكنفى  
بإزالة الشعر من أحدهما وان  
علمت زيادة أحدهما لم يكف  
الاخذ منه وان اشتبهه وجب  
الاخذ من كل منهما (قوله وشمل  
ذلك المسترسل) أي فكيف وان  
طال (قوله أو تقصيرا) فسر  
في القاموس بأنه كف الشعر  
واقص بأنه الاخذ منه بالمقص  
أي المقراض فحفظه عليه  
الآتي من عطف الاخص تأكيداً  
وبهذا يعلم ان التقصير حيث  
أطلق في كلامهم لم أريد به المعنى  
الاول وهو الاخذ من الشعر  
بمقص أو غيره ٨١ حج وعبرة  
القاموس كف منه أي أخذ  
وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم  
ان التقصير الخ (قوله ان كان  
ذكر كما يحتمل الاذرى) ظاهره  
ان الآتي لا تفعل ذلك ولو قيل بان  
له ذلك أيضا كالرجل لم يكن  
بهذا (قوله لافطرة) أي الخلقة  
والمراد ما يزال لتحسين الهيئة

يشتمل عليه الاحرام ثم ناذر الخالق قد بطله كعلي الخلق أو ان اخلق فيك فيه ثلاث شعرات  
وقد بصرح بالاستحباب فيلزمه حاق الجميع ومثله ما لو قال لله على خلق راسي فيما يظهر  
لان هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تفيد العموم وبه فارق ما صر في الآية ويكنى  
في الخلق الواجب مسماه ولا يشترط الامعان في الاستئصال ويقرب الرجوع الى اعتبار  
عدم رؤية الشعر قاله الامام والوجه ان المراد رؤيته لدى النظر المعتدل عنه بدقربه من  
الرأس (والخلق) أي ازالة شعر الرأس والتقصير في حج او عورة في وقته (نسك على  
المشهور) فيثاب عليه اذ هو لذ كرافض من التقصير والتقصيل انما يقع في العبادات  
دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتي وقيل واجب والثاني هو استبطله محذور  
فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا كلبس الخيط (واقله) أي ازالة شعر  
الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه القدية  
أي الورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس وشمل ذلك  
المسترسل عنه وما لو اخذها متفرقة كما في المجموع والمفاسك وان اقتضى كلام الروضة  
خلافه حيث بناء على الاصح من عدم تكميل الدم بازالتها المحزمة اذ لا يلزم من البناء  
الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق الفضيلة والاحوط توألهما وذلك لقوله تعالى محلقين  
رؤوسكم ومقصرين وظهر الصحاح انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلقوا  
أو يتقصروا واطلاقه يقتضي الاكتفاء بمحصل اقل بمعنى اسم الجنس الجمعي المقدر  
في محلقين رؤوسكم أي شعر الرؤوسكم اذ هي لا تحاق واقل مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله صلى  
الله عليه وسلم المقتضى للتعميم لانه محمول على بيان الافضل واستدلال المصنف في المجموع  
بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح اذ المراد به اجماع الخصمين وهو لا يقتضي  
اجماع الكل خلافاً لفهم ذلك فلا يعكس عليه أن أحد وعينه فائلا بوجوبه وزعم  
الاسنوي ان الآية تقتضي التعميم لان شعر المقدور فيها مضاف وافهم كلام المصنف انه  
لا يجزى اخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الشافعي  
والاصحاب انه لا يجزى اقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس والذي يظهر انه لو كان برأسه  
شعرة او شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذلك وقد صرح به بعضهم ويكنى في الازالة  
أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو تفتاً أو حرقاً أو قصاً) أو أخذه بنورة أو نحوه ذلك لان  
المقصود الازالة وكل من هذه الاشياء طريق اليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه  
كما قاله الاسنوي بان خالق كذلك او كان قد حاق واعقر من ساعته كما مثله العمراني لاشئ  
عليه نعم (يسنخ) له (امرار الموصى عليه) ان كان ذكر كما يحتمل الاذرى قال الشافعي  
رضي الله عنه ولو اخذ من لحية او شاربه شيئاً كان احب الى لا يخلو عن اخذ الشعر  
وفي المجموع عن المتولي ان سائر ما يزال للفطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله  
عدم التقييد بما يزال فيها وصرح القاضي بأنه سبب لئلا يفتقر الى ما ذكره الشافعي قال

(قوله لتجوز اراحة) أى يتوقع زوالها عن قرب (قوله ويسن للعائق) أى مطلقا ٤٢٩ محرما أو غيره كما باني (قوله وان يكبر

بعد فراغه) افهم انه لا يكبر حال الحلق وفي الدميرى مانصه وان يكبر الى ان يفرغ منه ثم قال وفي منبر الغرام السالك عن بعض الأئمة انه قال أخطأت في حلق رأسي في خمسة أحكام علمتها حجما وذلك اني اتيت الى حجما يعني فقلت له بكم تحلق رأسي فقال اعراقى انت قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست متكرفا عن القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فقلت وادبرته ان يحلق من الجانب الايسر فقال لي ادرا ايمين فادبرته فجعل لي يحلق واناسا كت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من اين ماأمرتني به قال وأبت عطاء بن أبي رباح يقوله اه شرح الروض (قوله غير التكبير) أى وغير الرمي كما هو معلوم (قوله وان لا يشارط عليه) اى ان لا يشرط للعائق اجرة معلومة وعبرة حج كذا اطلقوه وينبغي حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والا زاد له لانه يسكت الى فراغه لان ذلك ربحا تولد منه نزاع اذ المريض الحلاق بايعه عليه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الصاد والدال اه

ابن المنذرو صرح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص اظفار أى فبسن للعائق ايضا وانما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعره لان الفرض تعلق ثم بالرأس وهذا بشعره ولو عجز عن أخذه لتجوز اراحة صبر الى قدرته ولا يسقط عنه ويسن للعائق البداءة بشعره الايمن فيستوعبه بالحلق ثم الايسر وان يستقبل المحلق القبلة وان يكبر بعد فراغه وان يدين شعره لاسيما الحسن اثملا يؤخذ للوصل وأن يستوعب الحلق أو التقصير وان يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم منه فيما ذكر غير التكبير وان يبلغ بالحلق الى العظمتين من الاصداغ وان لا يشارط عليه وان يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وان يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة واح عني بها سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللمحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين (فاد احاق أو قصر دخل مكة وطواف طواف الركن) للاتباع ورواه مسلم والسنة ان يرمي بعد ادخاله في الشمس قدر ربح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ضرورة ولهذا الطواف اسماء غير ذلك والافضل ان يكون يوم النحر ويسن ان يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمي) بعده (ان لم يكن سمي) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعي ركن كما سيأتي (ثم يعود) من مكة (الى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصلى بها الظهر للاتباع ورواه مسلم عن ابن عمر ولا يعارضه ما رواه ابضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يومئذ بمكة فجمع بينهم في المجموع بانه صلى بمكة في أول الوقت ثم رجع الى منى فصلى بها ثانيا ما مالا صحابه كما صلى بهم في بطن نخيل مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة واما ما رواه أبو داود عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أخر طواف يوم النحر الى الليل فحملوا على انه أخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا) الذي يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهى (الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب لما رواه مسلم ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلت قبل ان أرمى فقال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال انى أفضت الى البيت قبل ان أرمى فقال ارم ولا حرج وفى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعـل ولا حرج (ويدخل وقتها) ما سوى ذبح الهدى (ينصف ليلة النحر) لمن وقف قبله لما روى انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس الطواف والحلق على الرمي بجماع ان كلا من أسباب التحلل ووجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل النحر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر ويسن تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع أما اذا فعلها بعد اتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه اعادتها وما ذبح الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سيأتي (ويبقى وقت الرمي الى آخر يوم النحر) لما رواه البخارى ان رجلا

شرح المذهب (قوله فرمت قبل الفجر) اى بأمر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) اى ما قبل الفجر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم الى رميت بعدما مسيت فقال لا حرج والمساء بعد الزوال  
وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار والافلوا آخر رمي يوم  
الى ما بعده من أيام الرمي وقع اداءه وصرح الرافعي بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي  
بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى الغروب  
ووقت جواز الى آخر أيام التشريق (ولا يختص الذبح) للهدى المتقرب به (بزمان) لكنه  
يختص بالحرم بخلاف الضحايا فختص بالعيد وأيام التشريق (قلت الصحيح اختصاصه  
بوقت الاضحية وسبأ في آخر باب محررات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته  
هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد  
الرافعي بالهدى هنا المساق تقربا الى الله تعالى وليس كذلك بل مراده هنا دم الجبرانات  
والهظورات فلا يختص بزمان كوفاء سائر الديون وهو اده بقوله ولا ثم يذبح من معه هدى  
ما يوافق تقربا الى الله تعالى فيختص بوقت الاضحية وهو المذكور في آخر محررات الاحرام  
فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى بعد تناقضنا مع اعتراضه متوجه على الرافعي من  
حيث اطلاقه الهدى وهو مشترك كما مر (والخلق) بالمعنى المتقدم أو التقصير (والطواف  
والسعي) ان لم يكن فعـل بعد طواف قدوم (لا آخر لوقتها) اذا اصل عدم التوقيت في  
من عليه ذلك محرما حتى يأتي بها كافي المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر وبكره  
تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح  
في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه بشكل بقاؤه لم ليس  
اصحاب الفوات مصابة للاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه غير  
جائز لانا نقول هو غير مسة فبعد في تلك يبقائه على احرامه ما سوى محض تعذيب نفسه  
لخروج وقت الوقوف فخرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوق ما آخره باقي  
فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمنابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدّها  
بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وان  
لم يطف للوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان لبقائه محرما (واذا قلنا الخلق نسلك)  
وهو المشهور (ففعلا اثنين من الرمي) أي يوم النحر (والخلق) أو التقصير (والطواف)  
لمتبوع بالسعي ان لم يكن فعـل قبل (حاصل التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل به  
اللبس) وستر الرأس للذكر والوجه للأنثى (والخلق) ان لم يفعل وان لم يجعه نسكا (والقلم)  
والطيب بل يسن الطيب نهي عائشة طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه  
قبـل ان يحرم ولحـلـه قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه والدهن يلحق بالطيب وكذا  
الباقى يجامع الاشتراك في الاستمتاع (وكذا) يحل (الصبي وعقد النكاح) وكذا المباشرة  
فيما دون الفرج كالقبلة والملازمة (في الاظهر) لانها من المحرمات التي يوجب تعاطيها  
افسادا فاشبهت الخلق وجمع هذا في الشرح الصغير (قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح)

(قوله وهو مشترك كما مر) ليس  
فيما مر اطلاقه على دم الجبرانات  
الذي جعله الشارح مرادنا  
من الهدى ويمكن انه اراد ما مر  
في كلامه (قوله ويبقى من عليه  
ذلك محرما) أي وان طال الزمن  
(قوله لبقائه محرما) وهل له اذا  
تعذر عوده الى مكة التحلل  
كما المحصر أو لانه قصيره بترك  
الطواف مع تمكنه فيه نظر  
ولا يبعد الاول فيما سأل على ما مر  
في الحائض وان كانت معذورة  
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة  
عليه لا يمنع لقيام العذر به الآن  
كن كسر جليسه عمدا فيجوز عن  
القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء  
عليه لو شئ بعد ذلك

وكذا المباشرة فيما دون الفرج (والله أعلم) لخبر إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء  
 الا انصاء (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات)  
 اجماعا ويجب عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما  
 يخرج المحلى بالتسليمة الاولى من صلانه ويطلب منه الثانية وان كان المطلوب واجبا ونه  
 مندوبا وبسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام  
 منى أيام أكل وشرب وبهال لجواز ذلك فيها وانما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكره من  
 فانه رمى يوم النحر بان أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوما  
 اقيامه مقامه ويقارن المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم  
 بان المحصر ليس له التحلل واحدا فلو توقف تحلله على البدل اشق عليه المقام على سائر  
 محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفتوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا  
 أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماه وعقده فلامشقة عليه في الإقامة على احرامه حتى  
 يأتي بالبدل هذا في تحلل الحج أما العمرة فلا يسويها سوى تحلل واحد اذا الحج يطول زمنه  
 وتكثر أعماله فابح بعض محرمانه في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ونظير ذلك  
 الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراته محل لان انقطاع الدم  
 والاعتسالى والجنابة لما قصر زمنهما جعل لارتفاع محظوراتهما محل واحد  
 \* (فصل) في المبيت بئى الى أيام التشريق الثلاثة وهى التى عقب يوم العبد وفيما يذكر  
 معه \* (اذا عاد الى منى) بعد الطواف والسعي ان لم يكن سعى بعد قدوم (بات بها) حقا  
 (يلتقى) يومى (التشريق) والثالثة أيضا للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة مع خبر  
 خذوا عني مناسككم والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يحث  
 الا بعموم الليل وانما كُتبي بساعة في نصفه الثاني بزدقة لان السافى نص فيها بخصوصها  
 على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهى كثيرة مشقة فسوغ في التخفيف لاجلها  
 وهذه الايام هى المعدودات في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وأما المعلومات  
 فهى المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات وهى العشر  
 الاول من الحجة (ورمى كل يوم) من ايام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وثانيها  
 (الى الجمرات الثلاث) وان كان الراعى فيها والاولى منها تلى مسجد الخيف وهى الكبرى  
 والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرمى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فجمع  
 الرمي به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فاذا رمى اليوم) الاول (و) الثاني من ايام  
 التشريق (واراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثاني (جازو سقط  
 ميت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن جعل في يومين فلا اثم عليه  
 ولا تبانه معظم العبادة ويؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذ ايات اللتين الاوليين فلم  
 يثم الم يسقط عنه ميت الثالثة ولا رمى يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع

(قوله وبهال) أى جماع (قوله لما  
 ذكر) أى من قوله ليزول عنه اثر  
 الاحرام (قوله محل واحد) أى  
 وهو الاعتسالى

\* (فصل في المبيت بئى) \* (قوله  
 وفيما يذكر معه) كزيارة قبر الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وطواف  
 الوداع (قوله والواجب فيه معظم  
 الليل) هذا يتحقق بما زاد على  
 النصف ولو بلحظة ويحتمل ان  
 المراد ما يسمى معظما في العرف  
 فلا يكتفى بذلك (قوله وهذه الايام)  
 أى ايام التشريق (قوله وهى  
 الكبرى) وتقدم ان جرة العقبة  
 تسمى الكبرى فلفظ الكبرى  
 مشترك بين التلى مسجد الخيف  
 وجره العقبة

عن الروياني عن الاصحاب وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرمي كما يفهمه تقييد المصنف  
 بعد الرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال  
 المحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشي والشرط ان ينفر بعد الزوال والرمي  
 قال الاصحاب الافضل تأخير النفر الى الثالث لاسيما للامام كما في المجموع للاتباع  
 الالعي ذكر كفلاء ومحجوب بل قال الماوردي في الاحكام الساطانية ليس للامام ذلك لانه  
 منبوع فلا ينفر الا بعد كمال المناسك حكماء عنه في المجموع ويترك حصي اليوم الثالث  
 او يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها او اما ما يفعله الناس من دفنها فلا أصل له (فان لم ينفر)  
 بكسر الفاء ونهها أي يذهب (حتى غربت) أي الشمس (وجب مبيتهم اذ رمى الغد)  
 ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرحل والمناع مشقة عليه  
 كذا جزم به ابن المقرئ تبع الاصل الروضة ونقله في المجموع عن الرافعي وهو كما قال  
 لاذري وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير  
 ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من  
 منى فان له النفر قال لاذري يخرج من هذا مسئلة حسنة تتم بها البلوى وهي ان امرأ  
 الحجج في هذه الاعصار يبيتون بعظم الحجج يعني الليلة الثالثة من التشریق ثم يقرون غالباً  
 بكرة الثالث ويدعون الرمي بعد الزوال فلا يمكن التخلف عنهم خوفاً على النفس والمال  
 والانتقطاع ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم  
 بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرعاً سقط عنه الرمي لحصول  
 لرخصة له بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهان أحدهما يلزمه لانا جاعلاً عوده لذلك بمنزلة  
 من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لانا نجعله كالسنة مديم للفرار ونجعل وجوده كعدمه  
 فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت ويجب دم بترك مبيت منى لتركه المبيت الواجب كظن  
 في ترك مبيت مزدلفة وفي ترك مبيت ليله من منى مدولين من مدان من الطعام وفي ترك  
 الثلاث مع ليله مزدلفة دمان لاختلف المبيتين مكاناً وبفارق ما يأتي في ترك الرمي  
 بان تركهما يسهل ترك مكانين وزمانين وترك الرمي لا يسهل. يلزم الاترك زمانين ولو نفر مع  
 تركه مبيتين من أيام منى في الثاني أو في الاول قدم ويسقط المبيت بمزدلفة ومنى  
 والدم عن الرعاء ان خرجوا منهم ما قبل الغروب لانه عليه الصلاة والسلام رخص لرعاء  
 الابل ان يتركوا المبيت بمنى وقيس بمنى مزدلفة فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بها  
 بعد لزمهم مبيت تلك الليلة والرمي من الغد وصورة ذلك في مبيت مزدلفة ان يأتيها قبل  
 الغروب ثم يخرج منها حيث يشاء على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقاً من غير تقييد  
 خروجهم قبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس ممن هو من أهل السقاية في معناه  
 وان لم يكن عباساً وانما لم يقيد خروجهم بذلك لان علمهم بالليل بخلاف الرعاء ولاهل الرعاء  
 والسقاية تأخير الرمي يوافق ويؤدونه في تأليه قبل رميه لارمي يومين متواليين بالنسبة

(قوله ولا ينفر بها) أي لا ينبغي له  
 ذلك (قوله بكسر الفاء ونهها)  
 عبارة المختار نفرت الدابة تنفر  
 بالكسر تنساراً وتنفر بالضم  
 تنورا ونفرا للحاج من منى من  
 باب ضرب اه وبه ذهب لم يافي  
 كلام الشارح كحج الآن يقال  
 ما ذكرنا طريقة أخرى فليراجع  
 (قوله امتناع النفر) معقد حج  
 وقوة كلام الشارح تقتضي  
 ترجيحه لانه قال فيما جزم به ابن  
 المقرئ انه غلط ووسط بين المبتدأ  
 والخبر كلام لاذري وقوله عليه  
 أي اذا غربت وهو في شغل  
 الارتحال الخ (قوله يخرج من  
 هذا) أي من سقوط العود لانه مشقة  
 (قوله خوفاً على النفس الخ) أي  
 فيسقط عنهم الرمي لاضطرارهم  
 للارتحال (قوله سقط عنه الرمي)  
 أي وان بقي الزوال (قوله والثاني  
 لا يلزمه) هو المعقد (قوله ويجب  
 دم بترك مبيت منى) أي بان لم يبيت  
 أصلاً (قوله في الثاني) أي في اليوم  
 الثاني (قوله أو في الاول قدم)  
 لعله لاشتماله على ترك الرمي فلا  
 ينافي ما مر من ان في ترك الليلتين  
 مدين (قوله ولو كانت محدثة) أي  
 ولو كانت السقاية محدثة له (قوله  
 وانما لم يقيد خروجهم بذلك) أي  
 بقبول الغروب

(قوله خائف على نفس أو مال)  
ظاهره وان قل ويحتمل ان المراد  
مال له وقع فلا يؤثر الخوف على  
اقل مقول (قوله ويندب للامام)  
أى وذلك لان معظم الحاج لم يطف  
(قوله وأحد أيام التشريق) أى  
ويبقى عليه رضى يوم فان تداركه  
قبل غروب شمس الثالث من أيام  
التشريق سقط عنه الدم والالم  
يسقط (قوله ولو وضعها في  
ولفظها الى المرمى لم يجزئه) هو  
المعتمد ولو عجز عن البدوقدر على  
الرمى بقوس فيها ويقوم ويرجل  
تعيين الاول كما هو ظاهر أو قدر  
على الاخير ين فقط فهل يتخير  
أو يتعين القم لانه أقرب الى اليد  
والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن  
الرمى به عامه وهدى في الحرب ولان  
فيها زيادة تحقير للشيطان المقصود  
من الرمي تحقيره كل محتمل وامل  
الثالث أقرب ولو قدر على القوس  
بالقم والرجل فهو كحمله فيما ذكر  
هـ ج وقال سم عليه فرع  
هل يجزى الرمي باليد الزائدة فيه  
نظر اهـ (أقول) والا قرب عدم  
الاجزاء لمدته على اليد فلا  
يعدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء  
لوجود معنى اليد قوله تعيين  
الاول أى ما لم يكن له يد زائدة  
فان كانت لم يصف بالقوس  
لتشبهها بالامنية

لوقت الاختيار والافقدهم بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعد في ترك المبيت  
وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كابق أو ضياع مريض  
بترك تعهده أو موت نحو قريه في غيبته فيها يظهر لانه ذو عذر فاشبهه الرعاء وأهل السقاية  
وله ان يقرب بعد الغروب واستنبط الملقيني من هذه المسئلة انه لو بات من شرط مبيتة  
في مدرسة من خارجها الخوف على نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط من جامعيته  
شي كالا يجبر ترك المبيت للعذر بالدم قال وهو من النقائص الحسنى ولم أسبق اليه ويندب  
للإمام أو نائبه ان يخاطب بالناس بعد صلاة الظهر يوم النحر بمعنى خطبة يعلمهم فيها حكم  
الطواف والرمى والنحر والمبيت ومن يعذرفيه ثم يخاطب بهم بعد صلاة الظهر بمعنى خطبة  
ثانية ثانی أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز النفر فيه وما بعده من طواف الوداع  
وغیره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله وهاتان الخطبتان لزمان يقعهما في  
زمانا (ويدخل رضى) كل يوم من أيام (التشريق بزوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع  
ويسن كفى المجموع تقديمه على صلاة الظهر ان لم يضق الوقت والاقدم الصلاة ما لم يكن  
مسافرا فيؤخرها بنية الجمع (ويخرج) أى وقته الاختيارى (بغروبها) من كل يوم اما  
وقت الجواز فيسبق الى غروب آخر أيام التشريق كما مر (وقيل يبقى الى الفجر) كالوقوف  
بعرفة ومحمل هذا الوجه في غير اليوم الثالث اما هو فيخرج وقت رمية بغروب شمس جزما  
لخروج وقت المناسك بغروب شمس وللرمى شروط ذكرها في قوله (ويشترط رضى) الحصيات  
(السبع واحدة واحدة) سبع مرات للاتباع مع خبر خذوا عنى مناسككم ولو تنكرير  
حصاة كالودفع متدا الفقير عن كفارته ثم اشترا منه ودفعه لآخر وعلى هذا فتأدى  
الرميات كلها بحصاة واحدة فالرمى حصاتين معا ولو برى احداهما باليمين والاخرى  
باليمنى وترتبتا في الوقوع أو وقعتا معا فواحدة أو رماهما مامترتين فوقعتا معا أو  
مترتين فان ثلثا اعتبار بالرمى وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى (و) يشترط ترتيب  
الجرات) في رضى أيام التشريق بان يبدأ بالجرة التي تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة  
العقبه للاتباع كفى السعى فلا يعتد برى الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاوليين  
ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الاولى احتسابا فيرمى بها اليها ويعمد  
رمى الجرتين الاخيرتين اذا الموالا بين الرمي في الجرات غير واجبة وانما تسن فقط كما  
في الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر واحدة من ثلثه  
وهو يوم النفر الاول من أى جرة كانت أخذ بالاسوا وحصل رضى يوم النحر واحد أيام  
التشريق ويشترط كون الرمي بيده لا بقوس ورجل لعدم انطلاق اسم الرمي على ذلك  
ولا بالرمى بالمقلع كما هو ظاهر كلامهم ولو وضعها في فيه ولفظها الى المرمى لم يجزئه قاله  
الاذرى وقال الزركشى لا نقل فيه ويحتمل الاجزاء (وكون المرمى حجرا) ولو باقوتا وحجر  
حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة نعم قال الاذرى يظهر تحريم الرمي بالباقوت ونحوه



إذا كان الرمي بكسر هاو يذهب معظم ما يثبتها ولا سيما النقيس منها لما فيه من اضاءة  
 المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رأيت القاضي ابن كج حرم  
 به قال كاصلاة في المصوب وخرج الرمي بغيره كالأول وتبرأ من نورته وزرنيخ ومدروج  
 وآجر وخزف وملح وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ونحاس ورمصاص وحديد فلا يجوز  
 ويجزى بحر نورة لم يطبخ بخلاف ما يطبخ منه لانه حديد لا يسمى حرا بل نورة وقد مر أنفا  
 (وان يسمى رميا) فلا يكفي الوضع في المرمى لان الأمور به الرمي فلا بد من صدق الاسم  
 عليه وبفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع اليد بلولة على الرأس بان مبنى الحج  
 على التعبد وبان الواضع هنا لم يأت بشئ من اجزاء الرمي بخلاف ما هالكه فيهم ما ذكره  
 شترط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لا يتوهم  
 ان ذلك سيق لبيان التعدد لالا كيفية فنص عليه هنا احتياطا ويشترط أيضا قصد الجرة  
 بالرمي فلورى الى غيرها كان رمي في الهواء فوق في المرمى لم يكف وقضية كلامهم انه  
 لورى الى المرمى لم المصوب في الجرة أو الحائط التي يجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس  
 فاصابه ثم وقع في الرمي لا يجوز قال الحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجوز  
 لانه حمل فيه بقوله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماله أقرب ما قاله  
 الزركشي وهو المعتمد وان نظريه بعضهم مدعيانه يلزم على تعميل الاجزاء فيه كما ذكره  
 لورى الى غير المرمى فوق فيه ويجزى وقد صرحوا بخلافه فلا وجه عدم الاجزاء قال  
 الطبري ولم يذكر في المرمى حدا معلوما غير ان كل جرة عليهم علم فينبغي ان يرمى تحتها على  
 الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي الجرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى  
 فن أصاب مجتمعه اجزاء ومن أصاب سائله لم يجزه وما حده بعض المتأخرين من ان موضع  
 لرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الوجه واحد ورمي  
 كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (ان يرمى) الجرة  
 لا بحجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصي الخذف) وهو دون الانغلة طولاً وعرضاً في قدر  
 الباق لا فلورى باكر منه أو باصغر كره واجزاء وهيئة الخذف ان يضع الحصى على بطن  
 ايهاه ويرمي به برأس السبابة ويسن ان يرمى راجلا لارا كما لا في يوم السفر فالسنة ان  
 يرمى راجلا بغيره وان يرمى جرة العقبة من بطن الوادي وان يرمى الجرتين الاولى  
 من علوان يدن من الجرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يلبس فيه حصي الرامين (ولا يشترط  
 بهاء الحجر في المرمى) فلا يضرب حرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الرمي  
 خارجا عن الجرة) فلورى وقف في بعضها ورمى الى الجانب الآخر منها صاعدا من حصول  
 اسم الرمي ولورى بحجر فاصاب شيئا كارض أو محمل فارتد الى المرمى لا بحركة ما أصابه اجزاء  
 لحبولة في المرمى بفعله بلامعاونة بخلاف ما لو ارتد بحركة ما أصابه ويشترط اصابه المرمى  
 بقينا فلا يشك فيه لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي

(قوله وجواهر منطبعة) أى  
 بالفعول ٥٥ حج (قوله والثاني من  
 احتماله) هو قوله انه يجوز  
 (قوله فالوجه عدم الاجزاء)  
 من كلام المنظر (قوله قريب مما  
 تقدم) أى في قوله فن أصاب  
 مجتمعه اجزاء (قوله لا بحركة ما  
 أصابه اجزاء) أى ان غالب على  
 ظنه ذلك بقدره قوله فان شك  
 فينبغي ان لا يكفي

بالنية لغير الحج كان رمى الى شخص أو دابة في الجرة ~~ك~~صرف الطواف بها الى غيره  
 فينصرف الى غيره وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمي  
 العدو فاشبه به الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ اخذ من  
 ذلك انه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لانه لا يرجح زالهما قبل فوت وقت الرمي كمرض  
 أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استناب) من رمى عنه وجوبا كما يجنبه الاستنوى ولو  
 باجرة فاضله عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر حلالا كان النائب أو محرما اذا الاستنابة جائزة  
 في النسك فكذلك في ابهاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي الى اليأس كما في استنابة الحج  
 ولا فرق في الحبس بين ان يكون بحق أو لا كما في المجموع لكن شرط ابن الرفعة ان يحبس  
 بحق قال الاستنوى وهو باطل نقلا ومعنى وصورة المحبوس بحق ان يجب عليه قودا لغير  
 فانه يحبس حتى يبلغ وما أشبهها وقد حكى ذلك ابنه في النصب قال الزركشي وهو  
 الذي في الحاروي والتمتة والبيان وغيرهما وسياقي في الحصر انه اذا حبس بحق لا يساح له  
 التحلل قال الواطرحه الله تعالى لا مخالفة بينهما ما اذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه  
 ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك ثم ان استناب من قدر رمي عن نفسه أو حلالا  
 فرمى عنه وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض  
 الجرات فرمى وقع عن نفسه لان رميه يقع عنه دون المستناب كالحج لكن يخالف ما مر  
 في الطواف عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير اذا نواه ويقرب بان الطواف لما  
 كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة  
 وقياس السعي أن يكون كالرمي ويحمل الحاقه بالطواف لان الله تعالى سماه طوافا بقوله  
 ان يطوف بهما واذا استناب عنه من رمى أو حلالا من له ان ينأوله الحصى ويكبر كذلك  
 ان أمكنه والا تنأوله النائب وكبر بنفسه ولا يعزل نائبه في الرمي عنه باغمائه والمجنون  
 في جميع ذلك كما غمى عليه صرح به المتولي وغيره فيجزئه رميه عنه ولو برئ من عذره في  
 الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكن اتسب وبفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع وبجبر تركه  
 بدم بخلاف الحج فيها وبان الرمي على الفور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت والحج على  
 التراخي اما انحاء النائب فظاهر كلامهم انه يعزل به وهو القياس وكلامهم يفهم انه لو ظن  
 القدرة في اليوم الثالث وقتلنا بالاصح ان أيام الرمي كيوم واحد لانه لا يجوز له الاستنابة ولو  
 هز الاجابة على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الاعمال والا قرب  
 الاول كما أفق به الواطرحه الله تعالى وان قال بعضهم ان الاقرب الثاني ويريق دما وما  
 ذكر في هذا الفصل من شروط الرمي ومستحباته ياتي في رمي يوم النحر وأيام التشريق  
 (واذا ترك رمي يوم) أو يومين من أيام التشريق عدا أو صها أو جهلا (تداركه في باقي  
 الايام) منها (في الاظهر) بالنص في الرعام وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم اذ لو كانت  
 بقية الايام غير صالحة للرمي لم يفتقر الحال فيها بين المذور وغيره كما في الوقوف بعرفة

(قوله كصرف الطواف) أي  
 فينصرف (قوله لانه مما يتقرب به  
 وحده) على قوله لصرف الطواف  
 فهو رد على الاستنوى (قوله انه  
 كالوقوف) أي فلا يقبل الصرف  
 وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن  
 الكافي عند قول المصنف وان  
 قصده لنفسه أو لهما الخ فاقدمه  
 هو المعقد (قوله وما أشبهها) كان  
 حبس الحامل لتود حتى تضع  
 (قوله وقع عن نفسه) أي فرمى  
 عن المستناب بعد (قوله بخلاف  
 الرمي فانه الخ) هذا مخالف لما  
 قدمه في قوله وصرف الرمي بالسعي  
 الخ الا ان يقال انما تقدم في  
 الصرف لغير أعمال الحج بخلاف  
 ما هنا (قوله حتى يخرج الوقت)  
 أي الى ان يخرج الخ

والمبيت بمزدلفة والمتدارك أداء كما مر ولتدارك قبل الزوال أو قبل الإبراء كما جزم به في  
الاول في أصل الروضة والجموع والمناسك واقتضاء نص الشافعي رحمه الله وبالثاني  
ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكهم ما وان جزم ابن المقرئ تبعها  
لجمع بخلافه فيها الذبلة أيام الرمي بلياليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار  
لكن لا يجوز تنديد رمي كل يوم عن زوال شمس كما مر ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم  
المدارك بعد الزوال فلو خالف وقع عن المتروك فلورمي الى كل جرة أربع عشرة حصاة  
سبعاً عن اسمه وسبعاً عن يومه لم يجزه عن يومه ويؤخذ منه انه لا بد في النائب ان يرمي عن  
نفسه الجران الثلاث قبل منيبه وهو ظاهر وما اقتضاء هذا الكلام المنار من جواز  
رمي يومين ووقوعه أداء بالمدارك لا بشكل بقولهم ليس للمعدورين ان يدعوا أكثر من يوم  
وانهم يقضون ما فاتهم لان الكلام هنا في تارك الرمي فقط وهناك في تاركه مع المبيت عنى  
والتميز بالقضاء لا ينفي الاداء كما مر في الاشارة اليه (ولادم) مع التدارك سواء أبعثناه  
أداء أم قضاء لمحصل الانجبار بالمأني به (والا) بان لم يتداركه (فعليه دم) في رمي يوم أو  
يومين أو ثلاثة أو يوم التمرع أيام التشريق لا تحاد جنس الرمي فاشبهه حلق الرأس وقد  
ذكر الرافعي اضطراباً واختلافاً أشار له المصنف بقوله (والمذهب تكميل الدم في ثلاث  
حصيات) لوقوع الجمع عليها كالأزال ثلاث شعرات متواليه لما رواه البيهقي عن ابن  
عباس من ترك نسكاً فعليه دم وقيل انما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم  
التحرف في الحصة والحصاتين على الطريقين الاقوال في حلق الشعرة والشعرين أظهرها  
ان في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهمها والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على  
الثاني (واذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) اسفر ولو ميكاً طويلاً أو قصيراً كافي  
الجموع (طاف للوداع) طوافاً كاملاً بركعتيه لخبر البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه  
وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس خبر لا ينقرأ أحد  
حتى يكون آخر عهده بالبيت أى الطواف به فلا وداع على مرید الإقامة وان أراد السفر  
بعده كما قاله الامام ولا على مرید السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم  
ولمحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن الجموع فيمن أراد دون مسافة القصر  
فيمن خرج الى منزله أو محل يقيم فيه كما يقضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ولو  
نظر من منى ولم يطف للوداع جبر بالدم لتركه نسكاً واجباً فعلم انه لو أراد الرجوع الى بلده  
من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في  
الجموع (ولا يمسك بعده) بما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم  
واثبات زمزم والشرب من ماء الخبر مسلم السابق فان مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق  
بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه اعادته لا ان اشتغل بركعتي الطواف  
أو بسباب الخروج كشراء الزاد أو عيطة وشد الرحل أو اقيمت الصلاة فصلها معهم كما

(قوله قبل فراغ الاعمال) أى لانه  
يلزمه الاثبات لها وهذا علم من  
منه هو قول في الحديث من أعمال  
الحج (قوله ولو نفر من منى) أى بان  
أراد التوجه الى منزله (قوله نسكاً  
واجباً) أى عبادة واجبة ولا  
ينافي ما يأتي من انه ليس من  
مناسك الحج لانه لا يلزم من كونه  
ليس منها ان لا يكون نسكاً  
مستقلاً (قوله لخبر مسلم السابق)  
أى في قوله لا ينصرف أحد

في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عبادة المريض اذ لم يعرج  
 لها الا قطع الولا بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنائز فيجوز  
 ذلك هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدد بما  
 يكون اكراهاً نهى لالحكم كالمكث مختاراً فيبطل الوداع أو تقول الاكراه يسقط أثر  
 هذا اللبس فاذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الاعادة ومثله لو أغشى عليه عقب  
 الوداع أو جن لا يفعله المأثوم به والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والافلا  
 والمعتمد انه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة خالفاً لاكثر  
 المتأخرين وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يفقه الى نية أو لا وفي انه هل يلزم الاجبر فعله  
 أو لا ولا يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لابد من طواف يخصه حتى لو أثر طواف الافاضة  
 وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في اثنا تعميل (وهو واجب)  
 لجبر أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت لانه قد خفف عن المرأة الحائض (يجبر  
 تركه بدم) وجوبا كسائر الواجبات (وفي قول سنة لا يجبر) بدم كطواف القدوم وفرق  
 الاول بان طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره وفي  
 الشرح وغيره في الخلاف في الجبر وانما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا خلافا لما توهمه  
 عبارة الكتاب (فان أوجسنا مخرج) من مكة أو منى (بلاوداع) عامدا أو ناسيا أو جاهلا  
 بوجوبه (وعاد) بعد خروجه (قبل مسافة القصر) من مكة أو منى وطواف للوداع (يسقط  
 الدم) لانه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه ولا ينافي التعليق بانه في حكم  
 المقيم يسويهم السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع اذ سفره هنا لم يتم لعوده بخلافه  
 هناك اما لو عاد ليحيط فبات قبل الطواف لم يسقط الدم (أو عاد) (بعدها) وطواف  
 (فلا) يسقط (على الصحيح) لاسية قراره بالسفر الطويل ولا يجب العود على من وصل  
 مسافة القصر لانه مشقة بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود وان خرج ناسيا أو جاهلا  
 لطواف الوداع وقد علم ان بلوغها كجوازهم وقد صرح به في المجموع ومقابل الصحيح  
 يسقط كالحالة الاولى (وللعائض النذر بلا) طواف (وداع) للخبر المار وخبر عائشة ان  
 صفية حاضت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تنصرف بلاوداع نعم ان طهرت قبل  
 مفارقة بنيان مكة لمزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم  
 والنفساء كالحائض كافي المجموع ولورجعت الحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف  
 وهل يلحق المذنور بخوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض فيه احتمالا لان للطهري لان الرخص  
 لا تقاس ولا تظهر الا لحاق وان نظر فيه الاذرى ويبحث لزوم القدية قال لان منع  
 الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك اما المتحيرة فلها ان تطوف فلولا تطف للوداع  
 فلا دم عليها للاصل كما قاله الروياني والمستحاضة غير المتحيرة لا عود عليها ان نفرت في  
 حيزها فان نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ومن حاضت قبل طواف

(قوله ان عبادة المريض) ظاهره  
 وان تعذر وتقدم مثله في تعدد  
 صلاة الجنائز في الاعتكاف (قوله  
 لا يفعله المأثوم به) أي الذي لحقه  
 به انتم (قوله والاوجه لزوم الاعادة  
 في جميع ذلك) اسم الاشارة راجع  
 لقوله ولو مكث مكرها الخ (قوله  
 والمعتمد انه) أي طواف الوداع  
 (قوله ولا يدخل تحت غيره) أي  
 وفي انه لا يدخل تحت الخ (قوله  
 ولا يجب العود) يشعر بجوازه  
 وبتيقيره فلا فائدة له اعدم سقوط  
 الدم بالعود نعم تظهر فائدة على  
 مقابل الصحيح (قوله لان الرخص  
 لا تقاس) الذي في جميع الجوامع  
 ويرى عليه سم تبعاله في غير  
 موضع دخول القياس فيها (قوله  
 فلا دم عليها للاصل) أي من براءة  
 الذمة وعدم لزوم الدم

(قوله نعم لوعادت) أي شرعت في العود بلدها (قوله فتكمل بذبح شاة) أي ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن نعوذ فنعمر وتأتي به فان ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم

٤٣٨

شافعية المذهب طافت للفاضة  
بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو  
ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن  
فسكرت شخصا ثم تزين لها فساد  
طوا فيها فارادت أن تقلد أبا  
حنيفة في حجة التصير به - لا لا  
وتبين صحة التكاح وحينئذ  
فهل يصح ذلك وتتضمن صحة  
التقليد بعد العمل فافتي بالصحة  
وأنه لا محذور في ذلك وإنما سمعت  
عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت  
أحفظ عنه خلافه في العام الذي  
قبله فقال هذا هو الذي اعتقده  
من الصحة وأفتي به بعض الأفاضل  
أيضا تبعاله وهي مسألة مهمة  
كثيرة الوقوع واشباهها وعراده  
بأنه جاهل كل ما كان مخالفا  
لمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح  
على بعض المذاهب المعتمدة فإذا  
فعله على وجه فاسد عند الشافعي  
وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز  
له أن يتلذذ القائل بحجته فيما  
مضى وفيما يأتي فتترتب عليه  
أحكامه فتنبه له فإنه مهم جدا  
وينبغي أن اتم الأقدام باق حيث  
فعله عالما (قوله قبل أن تنأى) أي  
تبعد (قوله يستحب أن يخرج  
من باب الخ) معقد (قوله وأربعون  
للمصلين الخ) هذا الحديث  
يقضي أن الطواف أفضل من  
الصلاة وتقدم للشارح خلافة

الافاضة تبقى على إحرامها وإن مضى عليها أو أتم نعم لوعادت إلى بلدها وهي محرمة عمادة  
الشفعية ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتكمل بذبح شاة وتنصرف  
وتنوي التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سيأتي وبجث بعضهم أنها  
إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أبا جعد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهم  
وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد أيضا ويجزئها هذا الطواف عن  
الفرض لما في بقائها على الإحرام من المشقة وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع  
بركعتيه استعجل أن يدخل البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره وإن يكون حافيا وإن  
لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه تعظيما لله وحياه منه وإن يصلي فيه ولوركعتين  
والأفضل أن يقصده صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأن يمشي بعد دخوله الباب حتى  
يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع وإن يدعو في جوابه  
قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله يسئل لمن فرغ من طواف الوداع أن يأتي  
الملتزم فيلصق بطنه وصدره بجائط البيت ويسطد يديه على الجدار فيجهر اليمين مما يلي  
الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويدعو بما أحب أي بالمأثور وغيره ~~كن~~ المأثور  
أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبدة بك ولابن امتك حلتني على ما حضرت لي من  
خاتك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بعمتك حتى اعتنتني على قضاء مناسكك فان كنت  
رضيت عني فأردد عني رضا والا فني على الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى ويعد عنه  
مزارى هذا وإن انصرف في أن أذن لي غير مستبدل بك ولا يترك ولا رغب عنك ولا  
عن بيتك اللهم فأحسبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني العمل  
بطاعتك ما بقيتني وما زاد فحسن فيه وقد زيد واجمع لي خيري الدنيا والآخرة فك قادر على  
ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضا ونفساء استحب لها الاتيان  
بجميع ذلك يباب المسجد ثم تعضي قال الأذوي ولم أر لأصحابنا كلاما في أن المودع من  
أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب أن يخرج من باب يخسبهم  
ويسئل الاكثر من الأعمار والطواف تطوعا وأن يزور الأماكن المشهورة بالفضل  
بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وإن يكثر النظر إلى البيت إيمانا واحتسابا بالمراد إليه في  
في شعب الإيمان أن الله في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستمون  
للمطافئين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين ورحمة ذلك كما أفادها السراج  
الباقي ظاهرا إذا المطافئون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون  
والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار  
لهم عشرون ويستحب أن يكثروا من الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنات هي المائة  
ألف حسنة ونقل عن الحسن البصري رضي الله عنه أنه يستجاب الدعاء في خمسة عشر

(قوله بمائة ألف حسنة) هذا رأي والثاني أن المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعقد (قوله في خمسة عشر مودعا

(قوله حيث وجبت) أي بأن لم يكن  
 علم من قوله أولاً بأن لم يقدم جزأ  
 من بدنه الخ وأعله ذكره توطئة لما  
 بعده (قوله ولو ساء به جميع البدن)  
 أي بأن كان نحو هذا معلماً أيضاً  
 من قوله أولاً كتنفي بمخالفته  
 بعضه الخ (قوله في جواب البيت)  
 معقظاً هو أنه في جميع جواب  
 البيت وبذلك صرح حج وعبارته  
 وهو من الجهة الغربية والشمالية  
 وكذا من جهة الباب كما حررت في  
 الحاشية ففي موازاته الآية سان  
 للواقع واستقنا ما عند الركن  
 الثاني منه لأنه على التواعد يرد  
 بأن كونه كذلك لا يمنع النقص من  
 عرضه عند ارتفاع البناء وهذا  
 هو المراد بالشاذرون في الجميع  
 فهو عام في كلها حتى عند الحجر  
 الأسود وعند الثاني اهـ (قوله  
 لكن لا يظهر) أي والافهويه  
 لكنه غير ظاهر (قوله الأزمان  
 هذه) أي الحجر (قوله في موازاته)  
 يشتمل أن الشاذرون ليس في  
 جميع الجوانب وهو مخالف لقول  
 الشارح قبل ظاهر في جواب  
 البيت الظاهر في الجميع على ما مر  
 اللهم إلا أن يقال إن تقييد  
 المصنف بما ذكره من الواقع كما  
 قاله حج لا للاحتراز لكن يأتي في  
 قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ  
 ما وافق كلام المتن وبأني ما فيه  
 (قوله بجدار قصير) أي يزيد على  
 القائمة (قوله قدر الذي من  
 البيت) وقدر ستة أذرع كما يأتي  
 في كلامه (قوله لما مر) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف الخ (قوله وهو كذلك) أي خلافاً للحج

٤٠٨ الطواف في ضمن حج أو عرة (قوله هو المعتمد) خلافاً للحج (قوله ولو ساء به) هذا

البيت نحو دعاء فليحترق عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره  
 ويقام بالحجر فيما تقرر من يستقيم الركن الثاني ولو أزيل الحجر والعماد بالله وجب لماله  
 ما وجب له قاله الثاني أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الركب  
 ومن في السطح ولا بد من منارته النية حيث وجبت لما يجب بمخالفته من الحجر ثم ما اقتضاه  
 كلام المجموع من اجزاء الافتتاح بعد منارته جميع الحجر هو المعقد الموافق لكلام  
 أبي الطيب والروائي وغيرهما وإن بحث الزركشي وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه  
 قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ)  
 في طوافه (غير الحجر) كان بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه ولو ساء (فإذا انتهى إليه) أي  
 الحجر (ابتدأ منه) ولو ساء به بعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه  
 ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاءه كافي الروضة فيه ما عن العراقيين  
 وفي المجموع في النية أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمخالفة  
 الحجر في المستثنين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على  
 الحجر فلا بد في استقباله المعقود بما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر  
 المذكور (ولو مشى على الشاذرون) بفتح الذال المجمة وهو الخارج عن عرض جدار  
 البيت قدر اثني ذراعين ثم قرئ الضيق النثقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب  
 طاهر في جواب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود كأنهم تركوا رفعه عنهم  
 الاستسلام وقد حدث في هذه الأزمان عنده شاذرون (أو) أدخل جزءاً من بدنه في جزء من  
 البيت كأن (مس الجدار) السكان (في موازاته) أي الشاذرون أو أدخل جزءاً منه في  
 هواء الشاذرون أو هواء غيره من اجزاء البيت (أو دخل من إحدى قصتي الحجر) بكسر  
 الطاء واسكان الجيم المحوطة بين الركنين الشماليين بجدار قصير بينهما وبين كل من الركنين  
 فتحة أو خاف منه قدر الذي من البيت واقتمع الجدار (وخرج من) الجانب (الآخر  
 لم تصح طوافه) أي بعضهم في المسائل المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج  
 الحجر وفي الصحيحين أن عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية لمسلم  
 عن الحجر أن البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت  
 بهم النثقة قالت فما شأن بابه مرتفعاً قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا ويعتصمون  
 شأوا ولو أن قومك حديث عهد في الجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدار  
 في البيت وإن ألتصق بابه في الأرض انفعات وظاهره أن جميع الحجر من البيت قال في  
 أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح أن الذي  
 فيه من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة ولفظ المختصر محمول  
 على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجاً لما مر وعلم من منع مرور بعض البدن على  
 الشاذرون أن مرور بعض ثيابه لا يضر وهو كذلك ولو من الجدار الذي في جهة الباب

لم في كلامه (قوله لما مر) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف الخ (قوله وهو كذلك) أي خلافاً للحج

(قوله وشكره) أي بالشاء عليه (قوله وبسم الله عليه وسلم) لو قال له انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد بالسلام بين الناس التودد والمهبة والمراد ٤٤٠ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده

اه كذاهم ممن عن ج  
في بعض كتبه وعبارته في كتابه  
المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر  
المعظم فيها واما ارسال السلام  
اليه صلى الله عليه وسلم فاقصد  
منه الاستعداد منه وعود البركة  
على المسلم فتركه ليس فيه  
الاعدام ككتاب فضيلة للغير  
فلم يكن تحريمه بسبب يشترطه  
فانجه ان ذلك التبليغ سنة لا  
واجب فان قلت صرحوا بان  
تقويت الفضائل على الغير حرام  
كازالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه  
اذ فرقوا واضح بين عدم اكساب  
الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة  
الحاصلة على الغير فن تحرم  
هذا التنوير ولم يحرم ترك ذلك  
الاكتساب فانهم اه وفيما  
علله وقفه لان المأمور ليس  
شافعا بل مأمور بالتبليغ لمن  
يشفع بحيث التزم ذلك ولم يؤده  
فالتقياس وجوب التبليغ لانه  
أمانة التزم ايصالها صلى الله  
عليه وسلم (قوله الارادة على  
روحي) أي نطق فلا يرد ان  
الانبياء احياء في قبورهم (قوله  
وتقبيله) ظاهره وان قصد به  
التعظيم انكن مر في الجنائز بعد

دخوله كما مروى بليس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الرضوخ وهي ما بين القبر والمنبر  
وصلى تحية المسجد بحسب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر  
الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويضع يده على رقبته أو روعه ويقف ناظرا  
الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه  
صلى الله عليه وسلم لخبر ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روي حتى أرد عليه السلام  
وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته ناديا  
معهم صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب عتبة قدر ذراع فيسلم على أبي  
بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر  
ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا قدم من  
سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك  
يا أبا بكر السلام عليك يا أبا تمام ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم  
ويتوسل به في حق نفسه ولا يستغنى به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء  
من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة  
ويمن زيارة المتبع وقبلا وان يأتي بدرابيس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الأبار  
السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة • كذا بصة قل بتر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة واحذر  
من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق  
الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كما  
لو كان بحضوره صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان  
يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المتجهين والغرياب بما أمكنه واذا أراد  
السفر استحب ان يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعبد السلام الاول  
ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود  
الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العون والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا الى أهلنا  
سالمين غانمين ونصرف تلقاء وجهه ولا يشي القهقري ولا يجوز لاحد اداسه صاحب شئ  
من الاكرام مولد من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكبريات المعمولة من ذلك ومن  
البدع تقرب العوام بكل التماسيحاني في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه فم ان قصد بتقبيل أضرحتم التبرك لم يكره كما أتى به الوالد رحمه الله • (مصل)

فيحصل مجي ذلك هنا ويحصل الفرق بانهم حافظوا على التباع عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا  
فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التصدي من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم



• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) \* (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هذا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فبين لم يميز الفروض من السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بقرض معين فلا يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوع به النقل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصعح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد بقرض معين فلا يلتزم اه (أقول) الاقرب عدم الفرق وبؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط صحته الاسلام الخ على انه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بهم اليكن رد ذكر النسبة بانها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العرب بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرط الا ان تقاد الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لانه قاده  
نصوره بوجه اه ووجه التأييد  
ان قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام  
وقبل تعاطي الافعال كفي صريح  
في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية  
لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف  
وعليه فيكون المعتبر فيه عين  
ما يعتبر في الصلاة بلفرق غاية انه  
يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج  
لا يعتبر ذلك (قوله استقبال القبلة  
في السعي) ع هذا الحديث  
ضعفه النووي قال السبكي رحمه  
الله فالدليل خذوا عني مناسككم  
مع فعله صلى الله عليه وسلم اه  
سم على منهج (أقول) يمكن ان  
يجاب عن الحديث بوجه آخر  
وهو ان يقال انه مبين لما وقع في  
الآية الشريفة وهي قوله ان  
الصفا الخ وبيان المراد من  
الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) \* (أركان  
الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لخبرائنا الاعمال بالنيات  
(و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجماعا لخبر المجمع عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة  
بقوله تعالى ويلطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السعي) بين  
الصفا والمروة وتعتبر انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا  
فان السعي قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (اذا جهلناه نسكنا) وهو  
المشهور وان وقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كطواف وسادسها الترتيب في معظم  
هذه الأركان كما يجتهد في الروضة وان عدده في المجموع شرطان بان يقدم الاحرام على الجميع  
ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق  
أو التقصير لا يتابع مع خبر خذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها (بدم)  
بل يتوقف الحج عليها لان المساهبة لا تحصل الا بجميع أركانها واما واجباته فخمسة أيضا  
الاحرام من المقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بذي الحجة  
واجتماع محرمات الاحرام واما طواف الوداع فتدبر انه ليس من المناسك فعلى هذا  
لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة (ومما سوى الوقوف)  
من هذه السنة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في  
جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيئا من الاحرام  
من المقات واجتماع محرمات الاحرام (ويؤدى النكاح على) ثلاثة (أوجه) فقط  
ولهذا اعتبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أولا فالأفراد  
أو بالعمرة فالتجمع أو بهما معا فالتران على تفصيل وشروط بعضها استأق وعلم من هذا

٥٦ في بالاحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) فاسم على منهج قوله وسادسها الترتيب  
الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن النسي ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك النسي ولا شبهة في انه اذا حاق قبل الوقوف  
ثم وقف وأنى يتيقن الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بفعله في غير محله وتؤديه فقد حصل له الحج مع  
انتهاء الترتيب فليتأمل اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لانه لا يتقدمه على الوقوف  
لان ساقطه قبله لم يقع ركنا والاثم انما هو اترفيه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كالمواظبة على عدم شعر برأسه  
شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك كتنافها بحلق العمرة قبل عدم شعر برأسه (قوله للاحرام من  
المقات) أي كون الاحرام من المقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النكاح) أي الحج والعمرة

(قوله وشكر الله) أي بالشهادة عليه (قوله وبسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لوقاله انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد بالسلم بين الناس التودد والحببة والمراد ٤٤٠ بالسلم عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده

اه كذا بهامش عن ج في بعض كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم نصها واما ارسال السلام اليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه الاعداء ككتاب فضيلة للغير فلم يكن تحريره سبب بقتضيه فأنجبه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تقويت الفضائل على الغير حرام كازالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التنوير ولم يجرم ترك ذلك الاكتساب فافهمه اه وفيما علم به وقفه لان المأمور ليس شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن يشفع فثبت التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لانه أمانة التزم ايصاله صلى الله عليه وسلم (قوله الارادة على روي) أي فظني فلا يرد ان الانبياء احياء في قبورهم (قوله وتقبيله) ظاهره وان قصده به التعظيم لكن مر في الجنازة بعد

دخوله كما مروى بليس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بجانب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويهدهد عنه نحو أربعة اذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم لم يخبر ما من أحد يسلم على الاراد الله على روي حتى أرد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عرانة كان اذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا تمام ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ولا يستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقباوان باق بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة \* كذا بصة قل بئر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة واحذر من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومصحح باليد وتقبيله بل الادب ان يهدهد عنه كما لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان يصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقين والغريباء ما أمكنه واذا أراد السفر استحب ان يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعبد السلام الاول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسرى العود الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقي العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا الى أهلنا سالمين غانمين ونصرف تلقاء وجهه ولا يمشی القهقري ولا يجوز لاحد استصحاب شيء من الاكرام مولة من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكيزان المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل التمر الصحاني في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم ان قصد به تقبيل أضرحتم التبرك لم يكره كما أفق به الواو الدرجة الله \* (فصل)

فيتمل محي ذلك هنا ويحقل النرق بانهم حافظوا على التباع عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) \* (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل ههنا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فمن لم يميز ان يروض من السنن مائة تروفي نحو الصلاة حتى لو اعتقد بقرض معين نقلا لم يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوعي به النقل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصيح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد بقرض معين نقلا فليتمامل اه (أقول) الاقرب عدم الفرق وبؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط صحته الاسلام الخ على انه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالركنية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفقا لم يعتد بهم الكن رد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العزبانة لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرطاً لاعتقاد الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لاعتقاده تصويره بوجه اه ووجه التأييد ان قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالركنية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غاية انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك (قوله استقبال القبلة في السعي) ع هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي رحمه الله فالدليل خذواعني مناسكتكم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (أقول) يمكن ان يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو ان يقال انه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله ان الصفا الخ وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) \* (أركان الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لتطير انما الاعمال بالنيات (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجما على خبر الحج عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السعي) بين الصفا والمروة تخبرانه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يأيتها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور بان توقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان كما يجتمع في الروضة وان عده في المجموع شرطاً بان يقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير لاتباع مع خبر خذواعني مناسكتكم (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها (بدم) بل يتوقف الحج عليها لان المماهية لا تحصل الا بجمع أركانها واما واجباته فخمسة أيضا الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بلبا إلى منى واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة (وماسوى الوقوف) من هذه السنة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام (ويؤدى النساكن على) ثلاثة (أوجه) فقط ولهذا اعتبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أو لا فالأفراد أو بالعمرة فالمتعم أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها استأنى وعلم من هذا

٥٦ به في الاحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) فاسم على منهج قوله وسادسها الترتيب الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حاق قبل الوقوف ثم وقف وأنى يبقية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بفعله في غير محله وتوفيته فقد حصل له الحج مع انتهاء الترتيب فليتمامل اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لانه مقدمة على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركنا والايم انما هو لترفعه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كالمواضع وحلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك ككتفاء بحلق العمرة بل لعدم شعر برأسه (قوله الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النساكن) أي الحج والعمرة

(قوله انه لو أتى بسك) أي من حج أو عمرة (قوله أو عمرة) أي وبعد ما على الاتيان بما أحرم به (قوله ان يأتي بالحج وحده في سنة) أي ثم بالعمرة في أخرى (قوله فبأى بيانه) ٤٤٢ قد تقدم بيانه في قوله أحدها الافراد فاعل المراد به ان يأتي ما يتعلق به من

التفصيل وبيان أفضليته (قوله بأن يحرم بهما معا) أي وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو ظاهر إطلاقه - م (قوله الا كحل) احتريزه كما يأتي في قوله فتقيمه به بالمبقيات (قوله واحد منهما) أي لمصولة ما قال شيخنا الزيادي وهل هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لاحكم لهما الا نغمارها أي في الحج لم يصرح الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم الثاني اهـ ثم (قوله فقال ما شأنك) أي أي شيء شأنك فهو مبتدأ وخبر (قوله وعمرتك جميعا) أي وعليه فالعمرة التي أمر بها بالخروج فيها إلى التمتع - م كانت تطوعا (قوله انه لو أفسد) أي بان جامع (قوله انه ينبغي احرامه به فاسدا) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاؤه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أي الطواف (قوله صح احرامه) أي بالحج ويبرأ بذلك من الحج والعمرة وقد يقال قياس ما مر من ان من أحرم كاحرام زيد وتعدرت عليه معرفة ما أحرم به ان ينوي القرآن ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال انه أحرم بالحج ويمتنع ادخالها عليه كما لو شك في احرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد السكين حيث لا يبرأ من

انه لو أتى بسك على حدته لم يكن شيئا من هذه الاوجه كما يشير إليه قوله التمسك بالتقية اما اداء ذلك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحج فقط أو عمرة فقط (أحدها الافراد) الافضل ويحصل (بان يحج) أي يحرم بالحج من بيقانه ويقرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كاحرام المكي) بان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) اما غير الافضل فله صورتان احدهما ان يأتي بالحج وحده في سنة الثانية ان يعقر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي واما الافراد الذي هو افضل فسيأتي بيانه (الثاني القرآن) الا كحل ويحصل (بان يحرم بهما) معا (من الميقات) للحج وغيره الا كحل ان يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه الدم فتقيمه به بالمبقيات لكونه أكمل لا يكون الثاني لا يسمى قرانا (وبعمل عمل الحج) فقط لان عمل الحج أكثر (فيحصل ان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد بخبر من أحرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا وهذه الصورة الأصلية للقران ثم ذكر غيرها بقوله (وان أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (بحج قبل) الشروع في (الطواف كان قارنا) اجماعا فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة انها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم لم فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم اطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جميعا ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صحح و= ان قارنا كما صححه في زوائد الروضة والمجموع واحتريز بقوله قبل الطواف عما لو طاف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فانه لا يصح لاتصال احرامها بمقصوده وهو أعظم افعاله فلا ينصرف بعد ذلك الى غيرها ولانه أخذ في التمسك بالمقتضى لنقصان الاحرام فلا يليق به ادخال الاحرام المقتضى لقونه ولو اسلم لم تجز بنية الطواف في صحة الادخال وجهان أو وجههما كما يجتمع في المجموع الجواز اذ هو مقدمته لا بعضه وعلم من تقييد العمرة بالصحة أنه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج انه ينقطع احرامه به فاسدا وهو الاصح ونقل الماوردي عن الاصحاب انه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صحح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصارت كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) لانه لا يستقيده شيئا بخلاف الاول يستقيده الوقوف والرمي والمبيت ولانه يمتنع ادخال الضيق على القوي كفراس النكاح مع فراش الملك لقونه عليه جاز ادخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها

العمرة انه لا يبرأ منها من الحج بل جواز ان يكون احرامه به بعد طواف العمرة فلا يصح الا ان يقال قوى جانب البراءة بخلاف يكون الاصل عدم الطواف عن العمرة فصح احرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أي أخت أمته

بخلاف العكس والقديم الجواز وصححه الامام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في اسباب تحلله  
ويجوز الاقران بمكة ولان لم يخرج الى الحل تغليب الحج مع انه يجمع بين الحل والحرم  
بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بان يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميعات  
بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) أو من الميعات الذي أحرم بالعمرة منه  
أو من مثل مسافته أو ميعات اقرب منه وهي متممة التمتع صاحبها بمحظورات الاحرام  
بينهما أو لتمامه بسقوط العود الى الميعات للحج وعلم مما تقرر ان قوله من بلده ومن مكة  
مثال لا قيد (وأفضلها) أى أوجه أداء النسكين المتقدمة (الافراد) ان اعتمر عامه فان  
أخرها عنه كان الافراد مكررها ذاتاخيرها عنه مكرره والمراد بالعام ما بقى من الحجة الذي  
هو شهر الحج، كما بقية بلده كلام السبكي وشمل كلامه ما لو اعقر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه  
فيسمى افرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهما انه يسمى بذلك  
حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطار التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام  
الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمعنا (وبعده التمتع) وبعد التمتع الاقران لان التمتع  
يأتى بعملين كاملين غير انه لا ينشئ هاهنا ميعاتين واما القارن فانه يأتى بعمل واحد من  
ميعات واحد (وفي قول التمتع) أفضل من الافراد ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في  
أحرامه صلى الله عليه وسلم لانه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم انه صلى  
الله عليه وسلم أفرد الحج وعن أنس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه أكثر  
وبان جابر منهم أقدم صحبة واشد عناية بضبط المناسك وافعله صلى الله عليه وسلم من لدن  
خروجه من المدينة الى ان تحلل وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما يأتى وبالإجماع على  
انه لا كراهة فيه وبأن المقر لم يرجح ميعاتا ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا اندراج افعال  
العمرة تحت الحج كالقارن فهو أشق حراما وما تقيمه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت  
من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة فلتطيب قلوب أصحابه لما حزنوا  
على عدم موافقته عند أمره لهم بالاعمار اهدم الهدى والموافقة لخصمها هذا المعنى  
أهم عنده عليه السلام من فضيلة خاصة بالنسك وللمصنف في مجموعه كلام في حجة عليه  
السلام ورجح أصحابه لم يسبق اليه لفاسته ولا اعتبار بالنازعة فيه حيث قال الصواب  
الذى نعتقه انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في  
ذلك السنة للعاجلة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة الافراد وهم الاكثر اول  
الاحرام ورواة القران آخروه ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوى وهو الاتساع وقد اتفق  
بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعمر في تلك السنة عمرة مفردة  
ولو جعت حجته مفردة لكان غير معمر في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده افضل  
من القران فانتظمت الروايات في حجة في نفسه واما الصحابة رضى الله عنهم فكانوا ثلاثة  
أنقسام قسم أحرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا

(قوله والمراد بالعام) أى الذى  
يكبره تأخير العمرة عنه (قوله  
ولا اندراج أفعال العمرة) أى  
ولا اندراج الحج (قوله فى تلك السنة  
للعاجلة) أى وهى مشاركة  
أصحابه فيما أتوا به من العمرة  
المنبهة على جواز العمرة فى أشهر  
الحج مع ان الجاهلية كانوا  
لا يزاحون به الحج فى وقت امكانه  
(قوله فانتظمت) أى الروايات

بمحج وقسم بمحج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عمرة وهو معنى  
فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالحكمة بأمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة  
ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيه من  
أجر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر  
أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسخ الحج إلى العمرة لنا  
خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت في أحرامهم أيضا فنرى أنهم كانوا  
قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم  
وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم بحجة الوداع ورده المصنف بأنه غلط فاحش نابذ  
للاخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجاب عنه بنحو ما مر في تسمية الطواف شوطا  
وبحث الاسنوي تبعه البارزي أن النارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل  
من الأفراد لاشتماله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى كتيمم برجر الما آخر الوقت صلى بالتيمم  
أوله ثم بالوضوء آخره وردبانه لا يلاقي منحن فيه إذا الكلام في المناضلة بين كيفية أداء  
النسكين المستقط لطلبهم ما لا بين أداء النسكين فقط وأدائهم ما مع زيادة نسك متطوع به  
ويرد أيضا باننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القران مع  
العمرة المذكورة لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع  
ذكروها وبما تقرره يعلم أن من استناب واحد الحج وآخر للعمرة لا يحصل له كيفية الأفراد  
الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له (وعلى المتمتع دم) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى  
الحج فما استيسر من الهدى والمعنى في إيجاب الدم كونه ربحا ميقانا إذا لو كان أحرم بالحج  
أو لا من ميقانات بله اسكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحل ليحرم  
بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج ليكون يحرم بالحج من جوف مكة والواجب شاة  
بجزئة في الاضحية أو ما يقيم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة وكذا جميع الدماء  
الواجبة في الحج الأجزاء الصبيد كإتي مبسوطا (بشرط أن لا يكون من حاضري  
المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إذا سم الإشارة  
للهدى والصوم عند فتيده ولن معناه على من (وحاضروه من) مساكنهم (دون من حلتين  
من مكة) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة فتيده اتفاقا بل الحرم عند  
قوم ومكة عند آخرين وحمله على مكة أقل تجوزا من حمله على جميع الحرم (قلت الأصح من  
الحرم والله أعلم) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم والاقوله تعالى فول  
وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالخاف هذا بالاعم الأغلب أولى واقرب  
من الشيء يقال أنه حاضرة قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر رأى  
قرية منه والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقانا أي عاملا له ولن مر به فلا يشك في  
بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له التسك ثم فاته وان ربح ميقانا

(قوله بنحو ما مر) لم يتقدم له ثم  
جواب عن ذلك إلا أن يكون  
ساقط في هذه النسخة (قوله  
ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع  
ذكروها) منهم من صلى الوتر ثلاثا  
أفضل من صلى عشرا (قوله لأن  
كيفية الأفراد لم تحصل له) هذا  
ظاهرا ونوعا معا أوتقيدت  
العمرة على الحج الما لو تأخرت  
العمرة عن الحج ففي عدم حصول  
الأفراد الفاضل له نظر (قوله  
الأجزاء الصبيد) أي فإن الواجب  
فيه مثل ما قتله من الصبيد أي والا  
دم الجاع المفسد فانه بدنة (قوله  
وان) أي من قوله تعالى ذلك لمن  
وقوله ولمن مبتدأ لأنه أريد لفظه  
ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر  
الثاني والثاني وخبره خبر الأول

بقته لكنه ليس ميقا تا عاما لاهله ولان مره ولا يشكل أيضا بانهم جعلوا مادون مسافة  
 القصر كالموضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون  
 مسافة القصر من الحرم وجاوزه واحرم كالموضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي اذا  
 أحرم من سائر بقاع مكة بل ألزمه الدم وجعلوه مسبا كالاتاقى لان ما خرج عن مكة مما  
 ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولانهم عملوا بمقتضى الدليل  
 في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءته بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية  
 وهناك يلزمه دم لاساءته بجاوزته ما عين له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ  
 حتى أهل مكة من مكة على ان المسكن المذكور كاقرية بمنزلة مكة في جواز الاحرام من  
 سائر بقاعه وعدم جواز تجاوزته بلا احرام لمريد النسك فلو كان للمقتنع مسكنا بعيد  
 وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة اقامته باحدهما ثم ان استوت اقامته  
 بهما اعتبر بالاهل والمال فان كان اهله باحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الاهل ذكره  
 المحب الطبري قال والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الاباء والاخوة  
 فان استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع الى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما  
 خرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شئ اعتبر بموضع احرامه  
 ولغير مستوطن في الحرم أو فيما بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه  
 ويلزم الدم افا قبا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لان الاستيطان لا يحصل  
 بمجرد النية وعلمه في الذخائر بانه التزم بجاوزة الميقات أما العود أو الدمام في احرام سنته  
 فلا يقطع بنية الاقامة (وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلوقعت قبل  
 أشهره وأنها اول في أشهره نخرج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما ما في وقت الحج فاشبهه المفرد  
 وان يجمع من عامه فن لم يجمع من عامه الذي اعترف به لادم عليه ولو كرر المتمتع العمرة في  
 أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا فأتى الرمي صاحب التقيية الذي هو شرح التبيين  
 بالتكرار وأفتى بعض مشايخ الناصري بعدمه قال وهو الظاهر (وان لا يعود لاحرام  
 الحج الى الميقات) الذي أحرم منه للعمرة أو ميقات آخر ولو أقرب الى مكة من ميقات  
 عونه أو الى مثل مسافة ميقاتها فاذا عاد اليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم اذا المقتضى  
 للزومه من حج ميقات وقد زال بعوده له وافهم كلامه انه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع  
 ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو خرج المتمتع لاحرام  
 بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد الى الميقات ولا الى مسافته ولا الى مكة لزمه دم أيضا  
 للاساقا الحاصلة بخروجه من مكة بلا احرام مع عدم عوده ومعلوم ان هذه الشروط  
 المذكورة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انها غير معتبرة في تسميته تمتعا (ووقت وجوب  
 الدم) عليه (احرام بالحج) لانه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة الى الحج والاصح جواز ذبحه  
 اذا فرغ من العمرة ولا يماقت ذبحه بوقت كسائر ذماء الجبرانات (و) لكن (الافضل ذبحه

(قوله ذكره المحب الطبري) بقي  
 مالو كان له في كل منهما مال بلا  
 اهل أو في كل منهما اهل ولا مال له  
 او ليس له اهل ولا مال في أحدهما  
 والحكم في الجميع انه كما استويا  
 في المال والاهل وسياق ذلك في  
 قوله فان استويا في ذلك الخ (قوله  
 دون الاباء والاخوة) أي والاولاد  
 الرشداء على ما أفهمه التقيية بقوله  
 قبل تحت حجره (قوله أفتى الرمي)  
 بفتح الراء الى رمية ناحية بالين  
 اه انساب وعبارة القاموس  
 ورمية بالفتح مخلاف بالين وحسن  
 بالين اه (قوله قال) أي الناصري  
 وهو الظاهر هو المعتمد (قوله ولا  
 وقوع النسكين عن شخص واحد)  
 أي بل يجب وان كان النسكان عن  
 اثنين غير المحرم أو أحدهما المحرم  
 والاخر غيرهم وسياق في آخر  
 الفصل بيان من عليه الدم (قوله  
 للاحرام بالحج) أي فلا يستقر قبله  
 فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم  
 عليه (قوله ولا الى مسافته) نسخة



(قوله ولولا هذان) هما قوله لا اتباع وقوله ونحروا من خلاف الحج (قوله بان وجده باكثر من عن مثله) ظاهره وان قل بحيث يتغابن به وبه صرح شيخنا الزيادي لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتغابن بها (قوله او كان محتاجا اليه) ويظهر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار ٤٤٦ سنة او العمر الغالب وقت الاداء الا الوجوب اهـ مع اهـ زيادي (قوله

ما مر في التيمم) أي فان تبين وجوده فانتظاره أفضل والالتجمل أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أي والاولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤها) أي ولومسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها (قوله ويجوز ان لا يصح في هذا العام) أي يمكن (قوله اذ ارجع الى أهله) أي وان بعد وطنه كالغاربة مثلا (قوله صامها) أي السبعة وجزا الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والاصام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتبعها أيضا) الاولى ان يقول أي يندب الحج لان ما ذكر تفسيره للتشبيه المفاد بقوله وكذا السبعة ويمكن الجواب بأنه أشار الى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بان لا يفصل بين الثلاثة والسبعة الابعة السير الى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فربما بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة امكان السير الى أهله على العادة) أقول ومن ذلك اقامة الحج بمكة بعد أعمال الحج قضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة

يوم النحر) لا اتباع ونحروا من خلاف من أوجب فيه ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخيرها عن وقت الوجوب والامكان كالزكاة (فان يحز عنه) محسبان فقدته وثمنه أو شرها بان وجده باكثر من عن مثله او كان محتاجا اليه أو الى غنائه أو غلب غنائه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه يملأه أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حقا (عشرة أيام ثلاثة في الحج) لقوله تعالى في لم يجد أي الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاجرام به فيمنع تقديمها على الاحرام بخلاف الدم اذا الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يحز في موضعه ولورجا وجوده جازاه الصوم وفي استصحاب انتظاره ما مر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للعاج فطره كما مر في صوم النطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه واذا أحرمت في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر فان أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان تأخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لان تأخيرها فلا يكون هرا دامن الآتيه وبالسفر عذرا في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر واذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذا لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يصح في هذا العام ويسن للموسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة لا اتباع وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في القوات فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لانه وقت الامكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة اذ ارجع الى) وطنه (أهله في الاظهر) ان أراد الرجوع اليهم لقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم وخبر من لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله فلا يجوز صومها في الطريق لذلك فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها يكفي البحر والساني اذا فرغ من الحج لانه المراد بالرجوع فكأنه بالفرار رجوع عما كان متبلا عليه (ويندب تتابع) الايام (الثلاثة) اداء وقضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطه ويندب تتابعها أيضا لان فيه مبادرة لاداء الواجب ونحروا من خلاف من أوجب به نعم لو أحرمت بالحج من سادس الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة تضييق الوقت لا لتتابع نفسه (ولو فاته الثلاثة في الحج) بعذرا أو غيره (فلا يظهر انه يلزمه) قضاؤها ما مر (وان يفرق في قضاؤها بينها وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر والتشريق ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء

فرق به در ذلك وبقدر السير المعتاد الى أهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحاج وهي ضرورية بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدورة المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر

فلوصام عشرة ولا محصات الثلاثة ولا بعة بد بالقيمة لعدم التفريق والثاني لا يلزمه  
التفريق (وعلى القارن دم) لوجوبه على المقتنع بالنص وفعل المقتنع أكثر من فعل القارن  
فاذا لزمه الدم فالقارن أولى لخبرانه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قات  
عائشة وكن قارنات (كدم المقتنع) في أحكامه المتقدمة جنسا وسنا وبدا عند العجز لانه  
فرع عن دم المقتنع (قات) كما قاله الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون) القارن (من  
حاضر الممسح بالحرمان) ومريان حاضريه وان لا يعود قبل الوقوف للاحرام بالحج من  
المبقيات فان عاد سقط عنه الدم (والله أعلم) لان دم القارن فرع عن دم المقتنع ودم المقتنع  
غير واجب على الحاضر ففرعه كذلك وكذا الشرط ابضاح والافتش به بدم المقتنع  
كما مر يغني عنه ولو استأجر اثنان آخر احدهما للحج والاخر عمره فمقتنع عنهما وأعقر  
أجير عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستأجرين أو أحدهما  
في الأولى ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من الأذنين والاذن والاجير نصف الدم  
ان تأيسرا وان أعسرا أو أحدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير أو تمتع بالاذن عن ذكر  
لزمه دمان دم المقتنع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته المبيقات ولو وجد المقتنع الفاقد للهدى  
الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا  
يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف

### \* (باب محرمات الاحرام) \*

أي المحرمات به والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة كخبر سئل صلى الله عليه وسلم ما يلبس  
المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس  
ولا الخفاف الا أحدا لا يجعدن عليا فلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس  
من الثياب شيئا مسميه زعفران أو ورس ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وانما وقع  
الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسئول عنه اذا اصل  
الاباحة وتبينها على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وان المعتبر في الجواب ما يحصل  
المقصود وان لم يطابق السؤال صريح الحديث في النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس  
القمص والاقبيصة والسراويلات والخفاف الا أن لا يجعدن عليا وقد عدا المحرمات في  
الرواق واللباب عشرين شيئا أو جرى على ذلك البلقي في تدريسه وقال في الكفاية انها  
عشرة أي والباقي ممتد اخلا قال الاذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام  
الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمهر رسال من  
ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا ٥١ والمصنف عدها سبعة فقال  
(أحدها ستر بعض رأس الرجل) وان قل كيباض خلف اذنه فيجب كشف جميعه منه مع  
كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب اذا لا يتم الواجب الابه فهو واجب وليست الاذن من  
الرأس خلا فالمن وهم فيه ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه

(قوله لانه فرع عن دم المقتنع) أي  
مبنى على دم المقتنع (قوله لاجل  
الاساءة الخ) أي حيث لم يعد  
للأحرام بالحج من المبيقات (قوله  
لان وجده بعد شروعه الخ)  
أي واذا فعله بعد الشروع  
في الصوم فهل يسقط ببقية فاعله  
ما هو الاصل ويقع ما فعله نفلا  
مطلقا أم لا فيه نظروا لا قرب  
الاول قياسا على ما لو عجز عن  
الاعتقاد في كفارة الوفاق  
أو الظاهر ويشع في الصوم ثم قدر  
على الاعتقاد ففعله فان ماصاه  
يقع نفلا مطلقا

### \* (باب محرمات الاحرام) \*

أي المحرمات به \* (فائدة) \* يحصل  
ما في حاشية الايضاح للشارح ان  
كلام من اتلاف الحيوان المحترمة  
ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقيه  
المحرمات صغيرة اه سم على حج  
وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين  
التحليل واهله غير مراده وقوله  
في الحج قد يخرج العمرة واهله غير  
مراد أيضا

(قوله والوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير ان البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء وانما اجزاء تقصير لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه ج ٤٤٨ (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا كخيط) ظاهره وان قصد به الستر ويدل له ما ساقى

ستره هنا كما يجوز تقصيره أولا كما لا يجوز المسح عليه محل احتمال والوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفا وان لم يحيط به كقفلنسوة وطين ومرهم وحناء تخين لم يلبس الصبيحان انه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خر عن بعير ميمتا لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مائة بخلاف ما لا يعد ساترا كخيط شدة به ولم يكن عريضا كالعصابة ومحمول كقفة وضعتها على رأسه لا بقصد الستر والالزمته القدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمه ومعلوم ان نحو القفة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب القدية فيه وان لم يقصد ستره فان اتقى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يؤوله كلام الاذرى وما غطس فيه ولو كدرا وطين وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهو دج استظل به وان مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق نحو القفة بان ذلك يقصد الستر به اعرفا بخلاف هذه ونحوها ونحو دوسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يده أو يده غيره وان قصد الستر فيما يظهر وانما عد نحو الماء كدوساترا في الصلاة لان المدار ثم على ما منع ادراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وان لم يمنع ادراكه او من ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهمه بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان الساتر الرقيق الذي يحكي البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بانه يضر ولا اعتبار بما في نكت النشائي عما يقتضى ضعفه ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته القدية بخلافه في البدن لان الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن وأفهمت عبارته جواز ستر وجهه وعليه اجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته لا تخمروا رأسه ولا وجهه قال البيهقي ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة قال في الشامل هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصح خروا وجهه ولا تخمروا رأسه (الا) ستر بعض رأس الرجل أو كاه (الحاجة) من حرا وبرد او مداواة كان جرح رأسه فشده عليه خرقة فيجوز ان قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج نعم تلزمه القدية كما مر قياسا على الحلق بسبب الاذى (ولبس الخيط) كقميص وخف وقفاز وقبائه وان لم يخرج يديه من كفه وخريطة مغطاة لحية لانه في معنى الثفازين وسراويل وتبان (والنسوج) كدرع من زرد سواء كان الساتر خاصا بمحل الستر ككيس اللعبة أولا كان ستر بعضه بعض البدن على وجه جائز ويؤيده ما أخرجه على وجه تمنع كازار شقة نصفين واف على ساق نصفه بقدا وخيط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الاخر فيما يظهر وان أوهم تعبيرا كغيره ما يقولهم أو شقة نصفين ولب كل نصف على ساق وعقده خلافه (والاعتود) كجبة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكان وغيره ما للخبر السابق (في سائر) أي جميع اجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلوارتدى بالقميص أو القباء أو الخف جميعا أو اقتصر

من الفرق بين نحو القفة وغيره (قوله كقفة) ومثل القفة فيما ذكر وضع اليد على رأسه بقصد الستر اه ج (قوله والا لزمته القدية) أي بان قصد الستر وحده أو مع الحمل (قوله ومقتضاه) أي مقتضى قوله والا لزمته القدية (قوله مما ذكر) أي من كونه يعد ساترا عرفا ولا يعد وقصد بنحو القفة الستر (قوله وماء) عطف على قوله كخيط شدة (قوله الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم ييج الميم كروبرد الخ اه ج ويهض الهوامش الصحيحة عن سم مانصه سألت بعض شيوخ الحجاز عن الحرم اذ لبس عمامته للمذرف هل يجوز له نزعها الاجل مسيح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه القدية للنزع والتكرار والنزع فقط فاجاب بانه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير وتلزمه القدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد اه وجه الله وهو قريب (قوله وتبان) قال في المختار والتبان بالنضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر بستر العورة المغلظة وقد يكون للملاحين اه (قوله وان لم يلف) قال في المختار من باب رد (قوله أو القباء) بان وضع أسفله على عاتقه اه ج وقضيته انه لو جعل غشاء على عاتقه وبطائه الى خارج كان ساترا فتجب فيه القدية وهو قريب بالسراويل

(قوله ويلحق به) أي ادخال رجله (قوله ولو زار الخ) ظاهره ولو زار واحد أو زار من عدة وسواء في أنه انما يضر زره بالازرار ان  
تقاربت في عرا بخلاف المتباعدة فاعلم ما هنا محمول على ما يأتي ٤٤٩ (قوله أو عقده بئكة) التكة بكسر التاء والحجرة

بأشياء الجسيم كما هنا وبخذهما كما  
في المذهب لغتان مشهورتان  
ذكرهما صاحب الجمل والعصاح  
وآخرون وهي التي تجعل فيها  
التكة اه مجموع للنوى (قوله  
وهو فيه) أي الرداء (قوله هميان)  
اسم لكيس الدراهم (قوله جواز  
الاحتباء) معتد (قوله عند فقد  
الازار) ظاهره وان لم ينقص بفتقه  
وفي ج ان يحمل جواز ذلك ان  
نقص بفتقه والاوجب (قوله وان  
استر ظهر القدمين) ظاهره وان  
ستر العقب وعليه فلا حاجة الى  
قطع ما يسترا الاصابع من الزموزة  
او الزبول (قوله واستدامة لبسه)  
أي وان قال (قوله موصية للدم)  
أي وحرمة الاستدامة كما يأتي  
في سائر وجه المرأة (قوله ليست  
سيرة جميع الاصابع) مفهومة  
أنه اذا ستر جميع الاصابع ضرره  
مشكل على ما مر من عدم حرمة  
الزموزة مع انها سائرة لظهر  
القدم مع جميع الاصابع الآن  
يعال ما مر بما اذا لم يجد غيرها  
فاغتفر لبس الحاجة به بخلاف  
ما هنا رأيت في ج ما يصرح  
بذلك (قوله اما المدا من المعروف  
الآن) وهو ما يكون استساكه  
بسيور على الاصابع (قوله لم يلزمه  
قبوله) ظاهره وان كان في  
النسبة لاجل بوسرفيه كان

بالسراويل فلا فدية كما لو انزى بازرافقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق  
به لبس السراويل في إحدى رجله أو التي قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث  
لوقام أو قعد لم يستسكن عليه الا بجزء امر ولو زار الازار وخالطه حرم نص عليه أو عقده  
بئكة في حوزة الحاجة احكامه فلا سكتة بذكره كما قاله المتولي وله شبهة بخفيط ولو مع  
عقد الازار لحاجة ثبوته بخلاف عقد الازار بازراف في عرا ان تقاربت وعقد الرداء  
كذلك وان تباعدت وعقد طرفي ردائه بخفيط أو دونه أو خلهما بخلال كما مر فليس له شيء  
منه الشبه بالسراويل أو الخفيط من حيث استساكه بفتقه وفارق الازار الرداء فيما ذكر  
بان الازار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه يمنع اعدم احتياجه اليه غالباً بخلاف الازار  
وله شد طرف ازاره في طرف ردائه من غير عقد لكنه بكرة وله بلا حاجة تقليد لمخوسف  
وشد مخوهميان ومنطقة واف عمامة بوسطه ولا بعقد ها وليس خاتم وادخل يده في كم  
منفصل عنه وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحبوة أو غيرها وقد أبدى بعض العلماء حكمته في  
تحریم لبس الخفيط وغيره مما منع منه المحرم وهي خروج الانسان عن عادته فيكون مذكرا له  
ما خوفه من عبادة ربه فيستغل بها قال الاسنوي وخريطة اللعبة لا تدخل في كلام المصنف  
لان اللعبة لا تدخل في معنى البدن (الا اذا) كان لبسه لحاجة كمرور في مجوز مع الفدية  
أو (لم يجد غيره) أي الخفيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا تأتي الا زار  
به عند فقد الازار فان أتى حرم لبسه حينئذ وليس خف قطع أسفل كعبيه أو مكعب أي  
مدا من وهو المسمى بالزموزة أو زبول لا يسترا الكعبين وان استر ظهر القدمين لما صح  
من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات السراويل لمن لم يجد الازار والخفاف لمن  
لم يجد النعلين أي مع قطع النعلين أسفل من الكعبين بقرب من الخبر المار والاصل  
في مباشرة الجائز في الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والازار موصية  
لادم وخروج عن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر والمراد بالنعل التماسومة ومثلها  
قباب لم يستر سيرة جميع الاصابع أما المدا من المعروف الآن فيجوز لبسه لانه غير محيط  
بالقدم ولا فرق بين ان يأتي من السراويل ازاراً ولا لاطلاق الخبر وأضاعة المال بجملة  
ازار في بعض صورته ولتأتي المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف  
الخف ولو ردا لا يقطع به وجريان العادة بسمولة أمره والمساخنة فيه بخلاف  
السراويل فسقط القول باشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه اذا وجد المكعب لانه  
اضاعة مال وهو متجه ولو قدر على ان يستبدل به ازاراً مثله قيمة وجب ان لم يضر من  
تدويفه عورته والا فلا كما في المجموع ولو بيع منه ازاراً ونعل نسيتة او وهب له ولو من  
أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو غير له لزمه وبحث الاذري انه يجب حينئذ في الشرائع  
وفي قرض الثمن ما مر في التيمم وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المتطوع وان لم يحتج

٥٧ به ي أجل مدة يصن فيها الى ماله وقياس ما في التيمم خلافه ثم رأيت قوله وبحث الاذري الخ  
(قوله وفي قرض الثمن ما مر في التيمم) أي فيجب حيث كان لاجل مع زيادة تلبس بالاجل وكان موسراً وقت حلوله

اليه وهو بعد بل الاوجه عدمه الحاجة كخشيته تجس رجليه أو فهو برداً وحراً كون  
الحذاء غير لائق به ولا فرق في جميع ما تقر بين البالغ والصبي إلا أن الانم يختص بالمكاف  
وبأنه الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره (ووجه المرأة) ولو أمة  
كافي المجموع (كرأسه) أي الرجل في حرمة الستر لوجهها أو بعضه الا الحاجة فيجوز مع  
الفدية وعلى الحرمة أن تستمر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسه الا به احتياطاً للرأس اذا يمكن  
استيعاب ستره الا بستر قد يسير مما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكماله لكونه عورة  
اولى من المحافظة على كشف ذلك الفـ من الوجه وقضيته ان الامه لا تستر ذلك لان  
رأسها ليس بعورة وهو ما جزم به في الاسعاد وهو الاوجه ولا ينافيه قول المجموع ما ذكر  
في احرام المرأة ولبسها لم يشر قوافيه بين الحرمة والامه وهو المذهب لانه في مقابلة قوله  
وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجهها ان الامه كالرجل ووجهين في المعضة هل هي  
كلامه أو كالحرة اه وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بان الاعتناء بالرأس حتى من الامه  
أكثر وللمرأة أن ترحى على وجهها ثوباً متجافياً عنه بنحو خشبة وان لم يحتاج لذلك لحرور فتنة  
فان وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فان رفعت فورا فلا فدية والاغت ووجبت  
ولا يعد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريقا للدفع نظر محرم (ولها) أي للمرأة (لبس  
الخيط) وغيره في الرأس وغيره (الا القنار) فليس لها ستر الكفين ولا احدهما به (في  
الانظر) للخبر المار ولانه بالنسبة لغير الذكرا لبوس عضوا ليس بعورة فاشبهه خف الرجل  
وخريطة حليته اذ هو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له ما يزر به على الساعدين  
من البرد وتلبسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء ما يشمل المحشوش والمزور وغيرهما ويكون  
ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فارق خفها والحقت الامه بالحرمة احتياطاً وخرج به  
ستر يد المرأة بغيره ككتم وخرقه لفتح اعلمه ابشداً وغيره كما صرحوا فيجوز لها جميع ذلك وان  
لم يحتاج لخضاب ونحوه ولان علمه تحريم القنار عليها ما هي وهي غير موجودة هنا والرجل  
مثلها في مجزئان الخرقه ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الفدية  
وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه  
اذ لا نوجبها بالشك نعم لو أحرمت بغير حضرة الاجانب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن محرماً قال  
في المجموع وبسن ان لا يستتر بالخيط لجواز كونه رجلاً ولا يمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور  
الاصحاب وقال القاضى أبو الطيب لا خلاف أنا أمره بالستر ولبس الخيط كما أمره أن  
يستتر في صلاته كالمرأة وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله انه يجب عليه ان يستتر رأسه  
وان يكشف وجهه وان يستتر بدنه الا الخيط فانه يحرم عليه احتياطاً قال الأذرعى  
كالاسنوى وما قاله حسن اه ولكنه مخالف لما مر عن المجموع (الثاني) من المحرمات  
(استعمال الطيب) للمحرم ذكره كان أو غيره ولو أخشع بما يقصد منه ريحاً غالباً ولو لمع  
غيره كسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وياسمين ونرجس وآس وسوسن

(قوله لان رأسها ليس بعورة) أي  
بالنسبة للصلاة (قوله ووجبت)  
أي وتعددت بعد ذلك (قوله ولا  
يعد جواز الستر) أي بل ينبغي  
وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز  
لانه جواز بعد منع فيصـ دق  
بالواجب (قوله والرجل مثلها  
في مجزئان) أي في لفها مع الشد  
فلا يتأتى ما مر من حرمة شد نصف  
الازار بساقه (قوله اذ لا نوجبها  
بالشك) وبوخذه من التعليل انه  
لو ستر وجهه ولبس الخيط في احرام  
واحد لزمته الفدية لتحقق موجبها  
هنا أيضاً اه حج (قوله ولكنه  
مخالف لما مر عن المجموع) أي  
فالمعتمد ما في المجموع

ومشهور ونعام وغيرها مما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب بشرط الرياحين كونها رطبة  
وفي المجموع عن النص ان الكاذب بالمعجزة ولو باس طيب وله أنواع ويكون ذلك من  
نوع اذا رشح عليه ماء ظهر ريحه ومثله الفاغية وهي غر الحناء لكن ان كانت رطبة فيما يظهر  
وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن بنفسج أو وردا أو ياسمين أو آس  
أو كاذب والمراد به نحو شرج يطرح فيه ذلك أما لو طرح نحو البنفسج على نحو السهم  
أو اللوز فاخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا  
اشتماله لذلك (في) ملبوسه من (ثوبه) أو غيره كخف أو نعل للخبز المار (أو) في (بدنه) قياسا  
على ثوبه بطريق الاولى ولو باطنيا بكل أو اسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك  
الفدية اذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو شد نحو موك أو عنبر في طرف ثوبه  
أو وضعته المرأة في جيبها أو لبست حلياً محشوا به حرم كما يأتي ولا يضروا وضعه بين يديه على  
هيئة المعتادة وثمنه ولا شتم ماء الورد اذا تطيب به وان كان فيه نحو مسك انما يكون بصبه  
على بدنه أو ثوبه ولا حل العود أو كله والاصاق يياطن البدن كهبوطا هره فلو كان  
في ما كحل بقي فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لان ريح هو الغرض الاعظم من الطيب  
والطعم مقصود منه أيضا بخلاف اللون وحده ومنه ادخاله في الاحليل والا كتمال بنحو  
انما يطيب ولو خفيت رائحة الطيب انما هو غبار فان كان بحيث لو اصابه ماء فاحت حرم  
استعماله والافلا وانما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لان القصد ازالة العين وقد  
حصت والقصد من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من  
الطيب كغيره اذا ظهر له ريح والافلا ولا تطيب بها كهيئة كتفاح وسفرجل وارج ونازنج  
وغيرها لانها تقصد لاداء كل غالب ولا بنحو دواء كقرنفل وقرقا وسنبل ودارصيني وعفص  
وحب محلب ومصطكى وسائر الالبان الطيبة لان المقصود منها غالباً التداوى بها ولا بنحو  
زهر بادية كشيح وقصوم وشقائق ماذ لا يقصد منها الطيب ويؤخذ منه كون البعير ان  
طيبا لانه مستنبت ومثلها نحو العصفرو الحناء لان القصد لونها ونور نحو التفاح والارج  
والنازنج والكمثرى بجماع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الامام  
والغزالي عن النص واعتمده واطلق الجمهور ان كلامهم طيب وجل الشيخان الخلاف  
على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملي عن النص وهو ان دهن البان المنشوش وهو المغلي  
في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب والاعلاء ليس بشرط بل المدار على الطرح  
نظير ما مر في دهن البنفسج وايد القونوي بقول الامام الادهان نوعان دهن طيب مثل  
البان المنشوش بالطيب ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش قال أبو زرعة  
تعالين الملقن انما يأتي هذا الحل في دهن البان دون البان نفسه فان الخلاف فيه محقق  
ورده الجوزي بان هذا الدهن كما يكون اذا أغلى فيه الطيب طيبا كذلك البان اذا أغلى  
في الطيب الذي هو دهن كما الورد يكون طيبا ثم نظرا أخذ من كلام طائفة من المتأخرين

(قوله أو كاذب) ودهن أترج بان  
أغلى فيه وان كان الأترج غير طيب  
اذ لا تلزم اهـ حج (قوله وثمنه)  
أي بل لا بد من أخذه ببدنه  
وثمنها أو وضع أنفه عليها للشم كما  
شرطه ابن كج اهـ حج (قوله)  
ولا حل العود أو كله) قد ينافي  
هذا ما تقدم في جعل ضابط  
ما يحرم التطيب به انه كل  
ما تقصد رائحته كالسك والعود  
من قوله ولو با كل أو اسعاط  
أو احتقان الآن يقال ان كل  
العود لم يعد من التطيب به على  
ما جرت به العادة في استعماله  
لم يحرم (قوله والاصاق يياطن  
البدن) وهو داخل الجوف وهذه  
الجملة في معنى التعلييل كقوله  
وأكله (قوله ومنه) أي التطيب  
(قوله عن رائحة النجاسة) أي  
حيث عسر زوالها (قوله ومثلها)  
أي زهور البادية (قوله ان كاد  
منها) أي البان ودهنه

في كلام الشيخين المذكور بأنه حينئذ لا تعلق لهما بالطيب أصلاً فان نحو الشيرج اذا  
 أغلى فيه الورد يصير طيباً بواسطة الورد أو التي السمسمة في ماء الورد وأغلى يصير طيباً  
 فكيف ينضح القول بأنهم ما طيبان على أن الطيب في البان محسوس وقد يقال قد  
 نقلاً عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب وقد قطع الدارمي وأقره في دهن  
 الاترج أنه مثله مع كون الاترج ليس بطيب قطعاً فاولى ان يكون دهن البان كذلك  
 للخلاف في أن البان طيب فالتعقيق تأويل كلامهم بان يقال مرادهم بالطيب المغلى في  
 الطيب البان وبرز الضمير ~~لأنه~~ تسمية طيباً اذ هي محل الخلاف فحينئذ يطابق  
 ما قاله في البنفسج بان المراد بدنه ما أغلى فيه وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام  
 الجمهور لانهم اتروا حسمه به وعليه يحمل كلام الغزالي وامامه ومارد به على ابي زرعة  
 محل نظر والتحقيق ان كلامهم اغبرمات في البان وان المعتمد فيه انه طيب نعم من قال  
 انه ليس بطيب يحمل على يابس لا يظهر ربحه برش الماء عليه ويعتبر لوجوب القدية بشئ  
 مما هو كونه المحرم عامداً لما يتصر به وبالأحرام وبكونه طيباً وان جهل وجوب القدية في  
 كل أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها بخلافه الا الاسكران الحرمة الطيب حينئذ  
 بخلاف النامى وان كثر منه قياساً على الكه في الصوم ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتمالها  
 على افعال متجددة مباينة للعبادة من كل وجه فوقع الفعل مع ذلك يشعر بزيادة  
 التقصير بخلاف الاحرام فانه مجرد استدامة التجرد الذي يقع في العادة كثيراً فحينئذ  
 غير مذكرة كهيته بل قد لا يوجد تذكرة أصلاً كما لو كان غير متجرد وبخلاف الجاهل  
 بالتحريم وبكونه طيباً فلا حرمة ولا قدية لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يوجب القدية  
 على من ابس مطيباً جاهلاً لا قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زمانه الجهل بتحريم  
 الطيب والابس في قبوله وجهان ١ والاوجه عدمه ان كان مخالفاً للعلماء بحيث لا يخفى  
 عليه ذلك عادة والاقبل ولو اطخه غيره بطيب فالقدية على الملتح أي وكذا عليه ان توانى  
 في ازالته وتجب بنقل طيب احرم بعده مع بقاء عينه لان النقل بواسطة نحو عرق أو حركة  
 وتجب أيضاً بسبب من طيب كان داسه عالماً به وبلق عينه به وعبقت به العين أو عبقت به  
 من غير علم فعلم وتوانى في قلعه لان مسه وقد علم عقب ربحه فقط بان علم به ووطن كونه  
 يابساً لا يعقب به عينه وكان رطباً أو عبقت به فدفعه فوراً فلا قدية كما رجمه في المجموع  
 وغيره وعلم انه لا اثر بعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطاراً وعند  
 متجمر لانه ليس بطيباً بخلاف احتوائه على محمرة بأن يجعلها تحته لان التطيب به ليس  
 الا بذلك لكن جزم الزركشي بانه لو طارحه في ناراً امامه ولم يجعله تحته حرم ولا منافاة لانه  
 متى عبقت العين يده أو ثوبه حرم وان كان امامه ومتى عقب الريح فقط فلا وان كان تحته  
 والماء المبحر كالثوب فيما ذكره ويجب بنوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب من  
 غير حائل بينه وبين ذلك وبسبب توان في دفع ما أتى عليه من الطيب بنفض أو غيره

(قوله وبرز الضمير) انظر إلى  
 موضع أراد ببرز الضمير واهل  
 المراد وانما أبدل الضمير بالظاهر  
 في قوله مثل البان المنشوش  
 بالطيب مع أنه كان الظاهر على  
 مقتضى الجمع المذكور ان يقول  
 مثل دهن البان المنشوش به (قوله  
 لوجوب القدية بشئ مما هو)  
 أي وما يأتي (قوله ولو لطخه غيره  
 بطيب) أي بغير اختياره أخذاً مما  
 يأتي في الحلق وللمحرم مطالبة  
 المطيب بالقدية أخذاً من ذلك  
 أيضاً (قوله وعبقت به) العقب  
 مصدر عقب به الطيب أي لزم  
 وبابه طرب اه مختار



مع الاكل ولو كان الملقى ربحا اذا الاستدامة هنا كالا بمدا بخلاف الايمان وانما جاز  
الدفع بنفسه وان استلزم المماسه وطال زمن الان قصده الازالة ومن ثم جاز له نزع الثوب  
من رأسه ولم يلزمه شقه وان تعدى بلبسه كما اقتضاه اطلاقهم وظاهر تعجبهم بملزمه  
انه يجوز وان قصت بذلك قيمته ويوجه بان مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن  
كونه اضاعة مال نعم الاولى ان يأمر من يزيله حيث لا تراخي فيه أما اذا لم يمكن لخوض مائة  
وفقد من يزيله أو أجرته بان لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونه ازانة على  
أجرة المثل فلا فدية ولو توقفت ازالته على الماء ولم يجد الا ما يكتفيه للوضوء فان كفى ماؤه  
لازالته فوضأ به ثم ازاله والا قدمه واطلاق جمع كص الام تقديم ازالته محمول على الشق  
الاخير أو على ما اذا لم يتغير به الماء ولا يجب بحمل مسك في فارة لم تشق عنه أو ورد في نحو  
منديل وان شم الريح أو قصد لطيب خلافا لاذرى اذا لبع بد بذلك متطيبا فان فتحت  
لخرقة أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد وان نظرفيه الشجنان وما يحتمل الاذرى  
من أن جل الفارة المشوقة أو المفتوحة لجرد النقل لا يضر غير بعد ان لم يشدها في ثوبه  
وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيبا وقد عد لم يحتمل فقرر ان مجرد مس اليباس  
لا يضر الا ان لزقه به عينه أو حمله بنحو يده أو خرقة غير مشدودة ولم يقصده النقل بشرطه  
لما روي بحث الاسنوي ان لمن ظهرت من نحو حبض وهي محرمة ان تستعمل قليل قسط  
أو أظفار لازالة الريح الكربة لا للطيب كالمعتدة واولى لان أمر الطيب أخف لوجوب  
ازالته عند الشروع في العدة لا الاحرام لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطيب  
مطلقا وفي الجواهر انه لا يكره للمعمر شراء الطيب ومخيط وأمة اه وبما أطلقه  
في الامه أفتى البارزي ان كان الجرجاني يكرهه شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من  
للخدمة والتسرى ووجهه بانها بالقصد تنأهل لفراش (ودهن شعر الرأس) للمعمر  
(أو اللحية) ولولا امرأة وان لم يكن متطيبا كسمن وزبد وشحم وشمع ذاتيين ومعتصر من  
نحو حب كزيت وشيرج والحق بهما المذهب الطبري سائر شعور الوجه قال وهو القياس  
واعتمده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب والهدب  
وما يلي الوجه اه قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الخد اذا بقصد تنميتها ما بحال  
وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا اذا التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم علموا  
بما فيه من التزين المنافي لحال الحرم فان الحاج أشعث أغبر وعبارة الروضة وأصلها والحرر  
والنكاح والانوار وغيرهما دهن شعر الرأس أو اللحية اه فظاهرها شمول الجميع  
وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات وعبارة كثيرين ويحرم عليه ان يدهن  
رأسه أو لحيته كذا أفتى به الوالدرجيه الله تعالى وسواء أيضا الرأس واللحية المحلوقان  
وغيرهما لما فيه من تزيين الشعر وتنميتها المنافيين لخبر الحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به  
ذلك بخلاف اللبن وان كان يستخر منه السمن أما رأس الاقارع والاصابع وذقن الامرد

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله)  
مما يلزمه صرفه في الفطرة (قضية)  
انه لا يشترط كونه فاضلا عن دينه  
وقد يتوقف فيه فيشترط هنا فضله  
عن الدين وان لم يشترط في الفطرة  
(قوله على الشق الاخير) هو قوله  
والا قدمه (قوله من الطيب  
مطلقا) هو المعتمد (قوله يكرهه  
شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو  
ظاهر) معتمد وعبارة حج الاشعر  
الحد والجبهة ويوجه بما يأتي  
في كلام الشارح (قوله وما قاله  
في الاخير ظاهر) هو قوله وما يلي  
الوجه (قوله ومثله) أي مثل  
ما يلي الوجه على هذا القيل  
(قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا  
التأويل يقتضي جواز ما دون  
الثلاث وهو غير مراد على  
ما ينبهه قوله وسواء الخ

فلا لا تنهه المعنى وانما سحر تطيب الاخشام ولزمته القدية كما هو لان المعنى هنا منتهى  
 بالكلية بخلافه ثم فان المعنى فيه الترفه بالطيب وان كان المطيب أخشم على أن يطبقه  
 الشم قديسي منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض مانع في طريقها فحصل الارتفاع  
 بالشم في الجملة وان قل ولو كان بعض الرأس أصلع جازدهه هوفة طودون الباقي وخرج  
 بالرأس واللحية وما الحق بهم ما ماعدا ذلك من البدن ظاهراً وباطناً واسائر شعوره وأكله  
 من غير ان يصيب اللعبة أو الشارب أو العنفة كما هو ظاهر وجهه له في شجة بهو رأسه  
 لما سحر وفارق حرمة الاسعاط بالطيب بان القصد هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجه  
 وهذا كظهور الرائحة وهي تظهر بالمحشا وغيره والمحرم هنا يوجب القدية كما هو نظيره  
 خضب شعر الرأس واللحية بخنار رقيق ونحوه فلا يوجبها لانه ليس يطيب ولا في معناه وذكر  
 المصنف الدهن عقب الطيب لاقاربهم ما في المعنى بجامع الترفه من غير ازالة عين والافه  
 قسم مستقل لما تقرر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره والدهن يفتح الدال مصدر  
 بمعنى التدخين ونعير به باو يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد (ولا يكره  
 غسل بدنه ورأسه بمخطمى ونحوه) كدر من غير تنف شعر اذا القصد منه ازالة الوسخ  
 لا التنمية نعم الاولى تركها كتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالنوبت بخلاف ما فيه  
 زينة كالأغذ فيكره الحاجة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور وقال في شرح مسلم  
 انه مذهب الشافعي والكراهة في المرأة اشد ولا يحرم احتجام وقصد ما لم يقطع به ما شعرا  
 ولم يضطر اليه ما حينئذ وانشاد شعر مباح ونظر في امرأة وتسريح شعره برفق خشية  
 الانتفاح الموجب للدم ولادم عليه ان شك هل تنف المشط شيئا من شعره حال التسريح  
 او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حلق شعره لاجسده باظفاره لا بانامله  
 وتسريحه وتفليته (الثالث) من المحرمات (ازالة الشعر) من الرأس أو غيره بمحلق  
 أو غيره من احواق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم  
 حتى يبلغ الهدى محله وقيس بشعر الرأس شعر سائر الجسد لان ابانه مع جلده وان  
 حرمت ابانة الجلد من حيثية أخرى لانه تابع نعم تسن القدية ومثله في ذلك الظفر  
 (أو الظفر) من يده أو رجليه له أو من محرم آخر قلنا أو غيره قياسا على الحلق بجامع الترفه  
 والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد ويعضه (وتكمل القدية في) ازالة ثلاث  
 شعرات (بفتح العين جمع شعرة بسكونها ولاه) (أو) ازالة (ثلاثة أظفار) كذلك بان اتحد  
 الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر  
 بدنه ولاه أو أزال أظفاره يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لانه يعد فعلا واحدا وسواء  
 في ذلك النامى للأحرام والجاهل بالحرمات لعموم الآية كسائر الالافات وهذا بخلاف  
 النامى والجاهل في القمع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم  
 والقصد فيه وهو منتف فيها نعم لو أزالها مجنون أو مغمى عليه أو صبي غير مميز لم يلزمه

(قوله وما ألقى بهم) أي من  
 بقية شعور الوجه على ما سحر (قوله  
 وأكله) أي الدهن (قوله لان  
 أبانه مع جلده) وقياس ما ذكر  
 عدم الحال به فليراجع

(قوله وجوبهم اعيانهم ايضا) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ (قوله بغير اختياره) افهم انه ان حلقه باختياره كان الدم على المخلوق وسيأتي التصریح به في كلامه (قوله فالدم على الخالق) أي مع انهم ايضا (قوله من غير اذن الخالق لم يسقط) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة عن سم على منهج فيما لو كان الزوج موسرا واخرت الزوجة عن نفسها بغير اذنه من أنها الارجوع لها الا انها متبرعة ٤٥٥ ولانه اعلى الزوج كالحالة على الصحيح

والحيل لو ادى بغير اذن الخالق عليه لم يرجع عليه أه فان منهومه البقوط عن الزوج والحال انها أدت بغير اذن منه ولعله أن الصوم ثم علق على اخراج الفطرة فلها غرض في ذلك لرفع صومها وبأنه لما وجبت الفطرة عليها اتصالا وتحملها الزوج عنها سيما اذا قلنا ان تحمله من باب الضمان فان الفطرة على ذلك التقدير تكون متعلقة بها حتى يدفعها الزوج صح اخراجها عن نفسها الملاقة الوجوب لها ابتداء بخلاف الخالق فان ضمانه لبذل الشعر من قبيل ضمان ما تلحقه فالضمان متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر بالمخلوق فتقوى شبهه بالكفارة وهي لو أخرجهما غير من وجبت عليه بلا اذن لم يعتد به الانتفاء التنية وهي لا تصح بدونها (قوله فقد انشرد المخلوق) وظاهره ان الخالق لا يطالب بشئ فليس طريقه في الضمان (قوله ما لم يعد النفع على الأمر) بهم اذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لانه ليس ثم منفعة تعود على الجرح واما

الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي انهم ما يعقلان فعلهما ففسبا الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجاهل على قاعدة الانلاف وجوبهم اعيانهم ايضا ومثلهم في ذلك النائم ولو حلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الخالق كما لو فعل ذلك بناءً أو مجنون أو غير مميز أو مغمي عليه اذ هو المقصود لان الشعر في يد المحرم كالوديعة لا العارية وضمان الاول مختص بالمتلف والمخلوق المطالبة به وان قلنا ان المودع لا يختصم لان نسكه يتم بادائه ولو جوبه بسببه وانما يجوز للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها لان الفدية في مقابلة اقلاف جرحه فمساغله المطالبة بخلاف الفطرة ولو أخرجه المخلوق من غير اذن الخالق لم يسقط بخلاف قضاء الدين لان الفدية شبهة بالكفارة أما لو كان بامر أو مع سكوت وقدرته على الدفع فالفدية عليه لتفريطه فيها غلبه حفظه ولانه ما وان اشتركا في الحرمة في صورة الامر فقد انشرد المخلوق بالترفع ومجبل قوله المباشرة مقدمة على الامر ما لم يعد النفع على الامر الا ترى انه لو أمر الغاصب قصا بدينه شاة غصبها لم يضمن الا الغاصب أي ضمانا مستقرا والافهوطريق فيه ولو طارت نار الى شعوه فاحرقته وأطاق الدفع لزمته الفدية والافلا ولو أزال المحرم ذلك من حلال لم تجب فدية على المحرم ولو بغير اذنه اذ لا حرمة لشعره من حيث الاحرام واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو أمر حلال حلالا بمخلوق محرم بناءً أو نحوه فالفدية على الأمر ان جهل الخالق أو أكره أو كان أعجميا بعبادة وجوب طاعة أمره والافعلي الخالق ومثله ما لو أمر محرم محرما أو حلال محرما أو عكسه كانه عليه الاذرى وصريح ما تقرراهما لو كانا معذورين فالفدية على الخالق وقياسه انهم ما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق ايضا وظاهر (والاظهار ان في) ازالة (الشعرة) الواحدة والظفر الواحد أو بهض شئ من أحدهما (مدطعام وفي الشعرتين) والظفرين (مدين) اذ تبعض الدم فيه عسر والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد اقل ما وجب في الكفارات فتقوى بات الشعرة به والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرتين درهمان لان الشاة كانت تقوم في عصره صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع ولا فرق في ذلك بين ان يختار دما ولا كما افتى به الوادرجه الله تعالى خلافا لعمرائي فقد بسط الكلام على رد التقييد المذكور رجوع من المتأخرين كالباقيني وابن العماد وعسكو باطلاق الشيخين

يلجسه به الضرر (قوله والافهوط) أي القصاب طريق فيه ومحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب والافالضمان عليه (قوله من حيث الاحرام) أما من حيث التصرف في بدن الغير بغير اذنه فيحرم ويغزر (قوله وهو ظاهر) أي لانه المباشرة (قوله ولا فرق في ذلك) أي في ازالة الشعرة

(ولله عذور) في الحلق لا يذاق أو وسخ أو سراج أو جراحة أو نحو ذلك (ان يحلق ويفدى)  
 لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو ساعيا أو في سفر أو غيره من هذه الأسباب فليؤتيها من كسبه بن عجرة قال في انزات  
 هذه الآية أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادن فدنوت منه فقال ادن فدنوت  
 فقال ابوذيك هو ام راسك قال ابن عوف واظنه قال نعم قال فامرني بفدية من صيام أو  
 صدقة أو نسك نسبكت قال الاسنوي وكذا يلزمه الفدية في كل محرم ابيح للحاجة الابس  
 السراويل والخفين المقطوعين كما مر لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور  
 بهما تخفف فيهما والحصر فيما قاله كما افاده الشيخ منوع فقد استغنى صور لا فدية فيها  
 كازالت شعر عنت في باطن عين وتضرربه وقتل صبي صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر  
 من ظفروه وتأذى به فقطع المؤذى منه فقط وانما لم يفت في حلق الشعر لكثرة القمل لان  
 الاذى حصل من غير المزال بخلافه فها ومن ثم لو طال شعر حاجبه او راسه وغطى عينه  
 جازله قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات (الجماع) بالاجماع على المحرم  
 احراما مطلقا او بجماع او بعمرة او بهما ولو لم يهيم في قبل او دب ربه كتمصل او بقطوع  
 ولو من بهيمة او بقدر الحشنة من فاقدتها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه  
 ويحرم على الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد به تحليها ابشرطه الا في لقوله تعالى  
 فلا رفث ولا فسوق اي فلا ترفثوا ولا تفسقوا فانه ظنه خبر ومعناه النهي اذ لو بقي على الخبر  
 امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله صدق قطع مع ان ذلك وقع كثيرا والاصل في النهي  
 الفساد والرفث ففسره ابن عباس بالجماع وتحريم بهمة مدامة ايضا كقبلة ونظر وليس  
 ومعاذقة بشهوة ولو مع عدم انزال او مع حائل ولاد في النظر بشهوة والقبلة بجائل وان  
 انزل بخلاف ساسوى ذلك من المتدمات فان فيها الدم وان لم ينزل ان باشر عمد بشهوة  
 والاسقاء في انه لا بد في الدم فيه من الانزال وفي الانوار انها يجب في تقبيل الغلام بشهوة  
 وكانه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد الاكرام او اطلق فلا  
 فدية ولا شهوة اثم وفدى ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها اي او بدنها  
 وكذا في شانه كالواقع بعد الجماع المفسد او بين التحليلين فيما يظهر سواء اطال الزمن بين  
 المقتدمات والجماع ام قصر وذلك قياسا على حرمة العقد الا في بل أولى لانها تدعو الى  
 لوط المحرم اكثر منه اما حيث لا شهوة ولا حرمة ولا فدية اتفاقا (ونفسه بدية العمرة)  
 لمفردة قبل الفراغ منها اما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفساد (وكذا) بفسد (الحج)  
 بالجماع المذكور (قبل التحلل الاول) سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أو بعده خلافا  
 لابي حنيفة وسواء أوفاته الحج أم لا كما في الام ولو كان الجماع في النسك رقية اثم صبيام عزا  
 اذ عمد الصبي عمد والرقيق مكف وسواء كان النسك متطوعا به ام مفروضا بنذر او غيره  
 لنفسه أو غيره كالاجير أو الناسي والجنون والمغمى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب  
 عهده بالاسلام او نشئه بيادية بعيدة عن العاقل فلا ينسب بجماعهم ولو جامع بعد الفساد

(قوله لا يذاق الخ) أي لا يحتمل  
 عادة ولا ينافي هذا ما مر في نحو  
 المنكسر وشعر العين لان من شأنه  
 انه لا يصبر عليه فاكتفى فيه بآدنى  
 تأذي بخلاف هذا ومن ثم لم يجب  
 هناك فدية اهـ ج (قوله ان  
 يحلق) من باب ضرب مختار (قوله  
 وتضرربه) أي ولو أدنى ضرر اهـ  
 ج (قوله وتأذى) أي وان قل  
 التأذى اهـ ج (قوله وتحرم به  
 مقتدماته) أي ويجب فيها الدم  
 على ما يأتي (قوله وان انزل) أي  
 وان نعمة وعل الانزال بذلك (قوله  
 الجماع الواقع بعدها) مفهوما ان  
 المباشرة بعد الجماع لا يدرج فيها  
 في بدنة الجماع والظاهر انه غير  
 مراد وقل بالدر من سم على  
 الغاية التصريح به (قوله اما  
 حيث لا شهوة) أي في جميع  
 ما تقدم (قوله فلا يفسد  
 بجماعهم) أي بالجماع من الرجل  
 وبدخل الحشنة في فرج المرأة

(قوله لزومه شاة) وتذكره بتكرره  
 اهـ حج (قوله لان التزاع ليس  
 بجماع) أى حيث قصد بالتزاع  
 التزاع قياسا على ما مر في الصوم  
 (قوله بدليل انه لو أسلم كحل بنية)  
 جديدة غير الاولى (قوله بان كانت  
 محرمة بميزة مختارة) أى فلو كانت  
 مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد  
 نسكها (قوله كفى كفارة الصوم  
 فهي عنه) بقى ما لو كان حلالا وهي  
 محرمة أو كان ممن لا يجب عليه  
 الفدية لكونه بمنى ونحو عبارة حج  
 ولم يبين من تلزمة الفدية وهو الرجل  
 خاصة بكاسطته في الحاشية ان  
 كان زوجها مكلفا محرما والاعليها  
 حيث لم يكرهها كالمولود  
 أو مكنت غير مكلف اهـ وعبرة  
 من على منهج قال مر والعقد  
 انه لا شئ عليه مطلقا وان كان  
 الواطى غير محرر زوجا أو أجنبيا  
 كالصوم اهـ (قوله وتعتبر القيمة  
 الخ) معتمد (قوله وفي شرح  
 السبكي انه يعتبر بسعرمكة الخ)  
 قال حج بعد ما ذكرناه وجه منهما  
 اعتبار حالة الاداء كما يأتى في  
 المكفارات (قوله فان عجز صام  
 عن كل مديوما) وهل العبرة في قيمة  
 الطعام بوقت الاداء أو بسعرمكة  
 غالب الاحوال كما اعتبر ذلك في قيمة  
 البدنة أم وقت الوجوب فيه نظر  
 وقيل ما تقدم اعتبارا غالب  
 الاحوال (قوله قال ابن الصلاح  
 وإيجابه) أى القضاء عليه أى  
 الصبي

لزومه شاة وافهم قوله يفسد انه لا ينعقد احرامه بحجامة وهو كذلك ولو احرم حال نزعه  
 انعقد صحى على اوجه الاوجه لان التزاع ليس بجماع وكذا لذة فأنه اذا وجدت اثناء  
 المعمره والحج ولو بعد التحلل الاول تنفسه وان قصر زمنه المنافاته لله كغيره من  
 العبادات ولا يشكل هذا بما مر من انه لو ارتدى اثناء وضوئه لم يطل ماضى بدائه لانه  
 لو أسلم كحل بنية مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على اعضائه فلم يلزم  
 من بطلان بعضهم بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان  
 المنافي لها مبطالا لها من اصلها فتناسب فسادهم مطلقا وقوله قبل التحلل الاول قيد في  
 الحج خاصة كما قرر اذا المعمره ليس لها التحلل واحد كما مر (وتجب به) أى الجماع المفسد  
 الحج أو عورة ولو نفلا لبردة (بدنة) من الابل ذكرا كانت أو أنثى الفتوى جمع من الصحابة  
 رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لهم بخلاف وخرج بالفسد ما لو جامع في الحج  
 بين التحللين أو ثانيا بعد جماعه الاول قبل التحللين فتجب به شاة والوجوب في الجميع على  
 الرجل دونها وان فسد نسكها بأن كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عالمية بالتحريم كفى  
 كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطى زوجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا  
 وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة مرجوحة والمعول  
 عليه ما مر واعلم ان البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فإرادتها كما قاله  
 المصنف البعير ذكرا كان أو أنثى وشرطها سن يجزئ في الاضحية وقال كثير من أئمة  
 اللغة أو أكثرهم تطلق على البعير والبقرة والمراد هنا ما مر فان البقرة لا تجزئ الا عند  
 العجز عن البدنة فان عجز عن البقرة أيضا فسميع شاة فان لم يجد هذا قوم البدنة بالنقد  
 الغالب وتعتبر القيمة بسعرمكة في غالب الاحوال كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر  
 وعن القاضيين أبى الطيب والحسين وفي شرح السبكي انه يعتبر بسعرمكة حال الوجوب  
 ويجزئ عليه الاستوى وابن النقيب حوى استولى في الشرحين ولا في الروضة ويشترى  
 به طعاما ويصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزئ ان يدفع الواجب الى ثلاثة ان  
 قدر والمرا دبا الطعام الجزئى في الفطرة فان عجز صام عن كل مديوما (و) يجب على من أفسد  
 نسكه بوطء لبردة (المضى في فاسده) بأن يأتى بجميع معتبراته ويجتنب سائر منهياته  
 والالزمتة الفدية أيضا عموم قوله تعالى واتموا الحج والعمره لله اذ هو يشمل الفساد  
 أيضا وبه أفتى جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم بخلاف سائر العبادات  
 للخروج منها بالفساد اذ لا حرمة لها بعد نعم يجب الامساك بقيمة النهار في صوم رمضان  
 لحرمة زمانه كما مر اماما فسد بالردة فلا يجب اتمامه وان أسلم فور الانها احتبطت بالكتابة  
 ولذلك لم تجب فيها كفارة (و) يجب مع الاتمام والكفارة (القضاء) اتفاقا (وان كان نسكه  
 تطوعا) من صبي أو قن الفتوى الصحابة بذلك من غير مخالف ولان احرام الصبي صحيح  
 وتطوعه كطوع البالغ في اللزوم بالشروع قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس ايجاب

تكاليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما ائلف ولو كان ما فسد بالجماع قضاء واجب قضاء  
 بالقضى لا القضاء فلو اُحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول  
 وكفارة لكل واحد من العشر ويلزم الفساد في القضاء الاحرام ما اُحرم منه في الاداء مرج  
 ميقات وقوله من ديرة أهله وأغيرها وان كان جاوز الميقات ولو غير مرتد نسك لزمه في  
 القضاء الاحرام منه ان سلك فيه غير طريق الاداء فانه يحرم من قدر مسافة الاحرام  
 في الاداء ان لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم والا اُحرم من قدر مسافة الميقات وعلم من  
 ذلك أنه لو اُفرد الحج ثم اُحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم اُفسد لها كذا أن يحرم في قضائها  
 من أدنى الحل وأنه لا يتعين عليه - بل لو طريق الاداء - لكن يشترط أن يحرم من قدر  
 مسافة ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي اُحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم  
 عليه في الوقت الذي يجوز اُحرام فيه وفارق المكان فانه ينضبط بخلاف الزمان  
 (والاصح انه) أي قضاء القاسد (على الفور) لنول جمع من الصحابة من غير مخالف كأن  
 يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنة ان أمكنه بأن يحصره العدو وبعد  
 الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرد بعده أو يتحلل كذلك المرض بشرط التحلل به ثم  
 يشئى والوقت باق فيشغل بالقضاء فان لم يمكنه أي به من قابل ولا بشكل تسمية ما ذكر  
 قضاء وان وقع في وقته وهو العمران القضاء هنا معناه اللغو ومن ثم قال ابن يونس انه  
 اذا اُقصا - ولانه بالاحرام بالاداء تضيق وقته بخلاف ما لو اُفسد الصلابة فانه لا تضيق  
 وان قال جمع منهم القاضي بخلافه لان آخر وقته لم يتغير بالشروع فيه فلم يكن بطلانها بعد  
 الفساد موقعا لها في غير وقتها والفساد بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهاء فانه ينتهي  
 بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ولو خرجت  
 المرأة قضاء نه كمال الزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهبها أو يابا لانها غرامة  
 تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو عصب لزمه الانابة عنها من ماله وموثة الموطأة بزنا  
 أو شبهة عليهم أو ما نفقة الحضر فلا تلزم الزوج الا أن يكون معها وبين افتراقهم من حين  
 الاحرام الى أن يفرغ التخللان وافتراقهم في مكان الجماع أكد لا خلاف في وجوبه  
 ولو اُفسد مفرد نسك فقتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو اُفسد القارن نسك لزمه  
 دية واحدة لانعمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي اُفسد - دة لانه لزم بالشروع  
 فلا يسقط بالفساد ولزمه دم آخر للقران الذي اُتزمه بالفساد في القضاء ولو اُفرد لانه  
 متبرع بالافراد ولو فوات القارن الحج الفوات الوقوف فانت العمرة تبعه لانه لزمه دمان دم  
 لفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث ومقابل الاصح انه على التراخي كالاداء  
 (الخامس) من المحرمات (اصطبا لكل) صبيد (ما كول برى) من طير أو غيره كبقر  
 وحش وجراد وكذا اوزا لكن قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوزا جزاء فيه  
 لانه ليس بصبيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا متولد منه) أي من الماء كول

(قوله وجب قضاء المنقضى) أي  
 وهو الاصل في حكاية أومرة (قوله  
 ويلزمه في القضاء الخ) قيل وكان  
 الفرق بينه وبين قول القاضي لزم  
 الاجبر رعاية زمن الاداء ان هذا  
 حق آدمي ورد بان هذا مبني على  
 وقوع القضاء للميت (قوله لان  
 القضاء هنا معناه) أي المراتبه  
 معناه الخ (قوله ولو خرجت المرأة  
 لقضاء نسكها) أي الذي اُفرد  
 الزوج بوطئه (قوله لانها غرامة  
 الخ) يؤخذ من هذا جواب ما توقف  
 فيه سم فيما تقدم مما حمله انها  
 ان كانت محتارة فهي متصرة فلا  
 شيء على الزوج وان كانت مكروهة  
 لم يفسد بها وحاصل الجواب ان  
 تختار الاول ونقول هذه الغرامة  
 لما نشأت من الجماع الذي هو فعله  
 لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج  
 ما غسلاها من الجنابة حيث  
 حصلت بجماعه (قوله وافتراقهما  
 في مكان الجماع) أي المفسد للحج  
 الاول (قوله وكذا اوز) معتمد  
 وظاهره انه لا فرق فيه بين الباط  
 وغيره

(قوله لانهم من باب المواساة) أي وما هنا من باب ضمان المتلفات (قوله انزلت فيه اهلاك) يتأمل قوله انزلت فيه الخ فان المتبادر من الذي يعيش فيه انه اذا ترك في أحد ههنا على الامام استرحبا الا ان يقال المراد بكونه يعيش فيه ان العادة جارية بأنه اذا نزل الماء لا يسرع اليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر به فإلّا ينف في انه اذا ترك فيه دأغا يموت (قوله والانسي كنم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله او غير لما كول) انما أخرج غير لما كول من الاقسام الاتية مع انه لا يحلو من أحد العلم بحكمه مما مر وهو حرمة التعرض له ان تولد بين برى وحشى ما كول ٤٥٩ وغيره فكان الاولى عدم ذكره

(قوله والكلب العقور) عبارة  
يجب بل يجب على المعقر قتل المعقور  
اه ويمكن حمل كلام حج على حالة  
الصباح فيوافق ما أفتى به  
(قوله وكل مؤذ) ومنه القمل  
فيذب قتله (قوله ولا يكره تحمية  
قل عن بدن محرم) ظاهره ولو يحمل  
كثرة شعره كاهانة والصدرة والابط  
وقباس الكراهة في شعر الرأس  
والحسية الكراهة هنا الآن  
ينرى بان هذا يندراتقائه بمثل  
ذلك (قوله بل بحث بعضهم) جزم  
به حج (قوله صريح في جواز رميه  
سبا ان لم يكن في مسجد) أي  
وهو كذلك على ما اعتمد الشارح  
فيما مر في الصلاة (قوله فلا ينس  
قتله ولا يكره) أي فيكون مباحا  
(قوله فيكره قتله) فضيحة جواز  
قتل الكلب الذي لا تنفع فيه  
ولا ضرر والمعتمد عند الشارح  
حرمة قتله وبعبارة في باب التيمم  
نصها وخرج بالمحترم الحربى والمرتب  
ولزاني الحصن وتارك الصلاة  
والكلب العقور وأما غير العقور  
فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد ومثل

البرى الوحشى بأن يكون من أحد أصوله وان بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غير  
والله أعلم) كتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى وبين شاة وظبي أو بين ضبع وذئب لانه  
الاحتياط ومن ثم غلب حكم البر فيهما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما بآنى وانما لم يجب  
الزكاة في المتولد بين الزكوى وغيره لانهم من باب المواساة وخرج بما ذكر البحرى وهو  
ملا يعيش الا في البحر لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولو كان البحرى الحرم  
والكلب الغدير والبر والبعير اذا مراد به الماء فان عاش في البر أيضا فبر كطيره الذي  
يغوص فيه انزلت فيه له لك والانسي كنم وان توحش اذا لا يسمى صيدا وغير لما كول  
والمتولد من ذلك منه ما هو مؤذ طبعه فيذب قتله كالقواسق الخس فقد صح أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل والحدأة  
والعقرب والفارة والكلب العقور والحق به الاسد والثور والذئب والذب والنسر  
والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ ولا يكره تحمية قل عن بدن محرم أو ثيابه  
بل بحث بعضهم سن قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو لحية يكره التعرض له لئلا ينتف  
الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بالقيمة ندبا وقولهم لا يكره تحمية صريح في جواز رميه  
حيان لم يكن في مسجد وكالقمل الصبيان وهو يرضه ومنه ما يقع وبضر كصقر وباز فلا  
يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفسا ووجه لان وصرطان ورجة  
فيكره قتله ويحرم قتل النمل السليمانى والعسل والخطاف والضفدع والهدد والقرد أما  
غير السليمانى وهو الصغير المسبى بالبحر فيجوز قتله بغير الاسواق كإلى المهمات عن البغوى  
والخطاى وكذا بالاسواق ان تعين طريقة الدفعه وخرج ما تولد بين وحشى غير ما كول  
وانسى ما كول كتولد بين ذئب وشاة وما تولد بين غيما كول بين أحدهما وحشى  
كتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشي منها أو المشكوك في توحشه أو أكله أو كل  
أو توحش أحد أصوله نعم يذب فداؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم  
على الحلال) ولو كان ملتزما للاجتماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البراى  
أخذ ما دمتم حرموا وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام  
بحرمة الله لا يعضد شجره ولا ينزعه صيده الحديث وقيس بحكمة باقى الحرم وبالتنزيه غيره من

غير الهرة فيحرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السليمانى) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم بل قضية التقسيم  
السابق عدم حرمة قتل ما ذكر اذا غابته انه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أي المسبى بعصفور الجنة  
(قوله فيجوز قتله) بل يذب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يذب فداؤه) أي بمثله ان كان له مثل والافقية قيمة على ما يأتى  
(قوله لا يعضد شجره) أي لا يقطع قال في المختار يقال عضد النجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نضير أعانه



(قوله ويضمنها بالقيمة) هذا واضح فيما له قيمة فلو لم يكن له قيمة هل تسقط أولا الظاهر الاول وينبغي ان المراد قيمته في محل الاتلاف  
 وزمانه (قوله ومعرفة المغروم) أي فلولم تنقص الام قوم الذين مستقلا وغرم قيمته (قوله فان كان مذكرا منه) أي من النعام (قوله  
 أوطاروس لم يجب شيء) أي بدل الفرخ ٤٦٠ أما البيض فان كان من النعام فشره كما هم (قوله حتى يمتنع) أي يستقل

بنفسه (قوله فرغ على أصلين) أي فاعدتين (قوله حتى لو قتله بعد التحال) وانظر هل يصير ممتعة كذبوح الحرم أولا فيه نظر والاقرب الثاني لا تنفاه احرام الذابح وكون الصيد ليس حرميا (قوله فتكرم استدامته) أي باحرامه لكه فلا غرم بارسال غيره له أو قتله (قوله فيلزمه) ونع بدع عنه) أي وعليه فالقيام ان الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد اذا من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرم مملكه وأما الاستولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب شريكه) بأن يملكه منه (قوله له ليطلقه) أي كامله (قوله هل يضمن نصيبه) الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصه شريكه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح في شرحه والذي ينتج ترجيحه منه أخذا مما قرنته آتانا انه يضمن نصيبه لانه كان يملكه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الدفع يقتضي ذلك اذا الاصل في مباشرة ما لا يجوز القدية ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما بقي لانه كان يملكه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو لم يخرجه عن ملكه بالاحرام فلا يقال قد لا يجرد من يملكه أو يرضى بشرائه مثلا (قوله ويغرم قيمته) أي وان لم يرسله لانه سبب في خروجه عن ملكه بالاحرام

نحو الامساك والجرح بالاولى (فان أتلف) من حرم عليه مذكرك (صبيدا) بما ذكره كروان  
 يمكن مملوكا (نعمه) بما يأتي أقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منه  
 متعمدا الآية وقيس بالحرم الحلال في الحرم ولا فرق في الضمان بين الناسي للاحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرمه وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقيد المتعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعره ويضمنها بالقيمة وانما لم يجب في ورق شجر الحرم جزاء لانه لا يضر الشجر وجن الشعر يضر الحيوان في الحرم والبرد ولو حصل مع تعرضه لنحو الذين نقص في الصيد ضمه أيضا فسدنل الامام الشافعي رضى الله عنه عن حاب عن زمان الظباء وهو محرم فقال تقوم المنزلة بين وبلايين وينظر نقص ما بينهما فيصدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بجالة النقص كما فهمه الاسنوي بل هو لبيان كيفية التقويم ومعرفة المغروم ومحل ضمان البيض ما لم يكن مذرا أو مذكرا من النعام فان كان مذكرا منه ضمن قشره لان له قيمة اذا تمتنع به بخلاف المذمر من غيره ولو كرهه عن فرخ فقات وجب مثله من النعم أوطاروس لم يجب شيء ولو ففره عن بيضه أو أحض بيضه دجاجة وفد بيض الصيد ضمه حتى لو نترخ كان من ضمانه حتى يمتنع فان كان الصيد مملوكا كزمنه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للآدمي وان أخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الآدمي القيمة مطلقا وقد الغزأ ابن الوردي بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف \* فرغ على أصلين قد تفرعا  
 قابض شيء برضا مالكه \* ويضمن القيمة والمثل معا

وخرج بما مر الصيد المملوك في الحرم بأن صادته في الحلال فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو دبح بخلاف الحرم لاحرامه ويزول ملك المحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه باحرامه فيلزمه ارساله وان تحال حتى لو قتله بعد التحال ضمه ويصير بما حاد لا غرم له اذ قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرم مملكه لانه لا يراد للدوام فتكرم استدامته كاللباس بخلاف الذكاح ولومات في يده ضمه وان لم يتمكن من ارساله اذ كان يملكه ارساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد مال كبه تعذر ارساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه اطلاقه لكن ترددوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه اه وتردد الزركشي فيما لو كان ملك الصبي صبيدا هل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالفسر والاوجه أخذ ما مر انه يلزمه كفارة محظورات احرامه انه يلزمه ارساله ويغرم

ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما بقي لانه كان يملكه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو لم يخرجه عن ملكه بالاحرام فلا يقال قد لا يجرد من يملكه أو يرضى بشرائه مثلا (قوله ويغرم قيمته) أي وان لم يرسله لانه سبب في خروجه عن ملكه بالاحرام

(قوله ومن مات) أى شخص غير محرم (قوله ورثه) أى الحرم (قوله حيث توقف الخ) أى حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الاحرام حيث الخ ولعل في العبارة سقطا والاصل قبيل الاحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرساله وبين ما دخل في ملكه وهو محرم ٤٦١ (قوله وما عترض به) أى على الفرق (قوله

وعليه لو وجد الحرم بين الصيد أى المعين في العقد اما ما في الذمة فلا يتوقف رده على التحلل وليس رده فور بالان ساقى الذمة لا يملك الا بالتراضي (قوله وضعه الصيد في فراشه) أى أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد حلالا مع ان بدله يصرف للفقراء وحامل الجواب انه وجب اصالته لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه تعالى أمر برفع مملكته للفقراء ومن ثم لا يقطع باسقاطه - م كالو كبل في القبض اذا سقط الدين عن المدين وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والسكفارات وغيرها (قوله اما مباشرة أو سبب) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتى من انه لو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان وقوله عليه أى على الصيد (قوله انه لو نصه باغير الحرم الخ) يؤخذ منه أيضا انه لو صاح لدفع صائل مثل لاغيات صيد ادرى بهما البعير قد توقع

قيمته لانه المورط له في ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملك بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بالارساله كما في المجموع ويجب إرساله كالأحرام وهو في ملكه ولو باعه صح ويضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء وقرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبيل الاحرام حيث توقف على الإرسال بأنه دخل في ملكه قهر بالارث فلا يزول قهر او دخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه وما عترض به الجوحى من كون المملوك قبل الاحرام بالارث يزول ملكه عنه بالاحرام قهر ا مع انه دخل في ملكه قهر ا فكونه في الاحرام لا تأثير له ومن أن دخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه عما في ملكه وعما يملك وهو محرم يرد قنوع ماذ كبره اذا ابتداء أقوى من الدوام فكان ابتداء طرقا الاحرام على المملوك ولو بالارث مزى لا ملكه لانه أقوى منه بخلاف ما تجب ا مدحاح الاحرام بنحو الارث فان الاحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فليضعف عن ازالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله دخوله في الاحرام الخ ممنوع أيضا اذا ماس يملكه غير محقق ولا يظنون غالباً فلا أثر لهذا الرضا ان سلم وجوده و ك ما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداءه اختيارا كشرائه وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لان العقد اناسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة وان رده لما يملكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتصل بخينه فيرجع فيه كما نقله الزركشى عن الماوردى فيكون تعذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير وعليه لو وجد الحرم بين الصيد الذى باعه قبل عيبه كان له الرد بعد تحلله وشرط الضمان فيما مر مباشرة أو غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مخرج الجنون والمغمى عليه والنائم والطفل الذى لا يميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى أى اصالته وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا تظن ان يكون القدية تصرف للفقراء ثم ضمان الصيد هنا ما بمباشرة أو سبب أو وضع يذ فالاول كالقتل ونحوه والثانى هو ما أثر في التلف ولم يحصل له فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصه في الحرم أو وهو محرم وان نصه بما يملكه أو وقع الصيد به بعد موته أو بعد التحلل كما أتى به البغوى قال له عديده حال

البيهر على صيد وملكه عدم الضمان والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ان تلك مصورة بما اذا تعدى الحرم برى الحيوان بالسهم اخذ من قوله الا تى ولون تلف به في نفاذه ص بدضمنه ايضا بخلاف هذه فانه لم يتعد فيها برى السهم

نصهم أو أخذ منه إلا ذرعى أنه لو نصهم بأغير الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف به ما وان أحرم  
ولو أرسل محرم كلبا مع ما على صيده أو حل رباطه والصبي حاضر ثم أوغائب ثم ظهر فقتله  
ضمن كدال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيده  
حاضرا أو غائبا ثم ظهر وفارق مذكر عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدمي بأن الكلب  
مع لم لا صطياد فاصطيد به بإرساله كاصطياده بنفسه وإيسر مع ما لقتل إلا آدمي فلم يكن  
القتل منه وبألى المرسى بل إلى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا غير مع علم على صيده فقتله  
لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الأملاء  
وحكاية في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظروا وينبغي أن يضمنه لأنه بباه قال  
في الخادم قضية إطلاق غيرهم التسوية بين المعلم وغيره وظاهر أن مثل كلام هؤلاء إذا  
لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق أنه لو كان الكلب مع ما لقتل إلا آدمي فإرساله  
عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو أرسل كلب فزاد عدوه بأغراه محرم لم يضمنه لأن  
حكم الاسترسال لا ينقطع بالأغراء ويضمن ما تلف منه بحفره أو غيره أو هو محرم بالحرم  
أو الحرم وهو متعمد بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو هو - لال في الحرم وإن  
لم يكن متعمدا به كأن حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمن نصب شبكة  
فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير  
عدوان كما لو تلف به بهيمة أو آدمي ولو دل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانه باله  
أو نحوها ثم ولا ضمان أو يبيده والقاتل - لال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه  
ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل إحرامه فاصابه به يده أو عكس ضمن تغليب الحائتي  
لأحرام فيه ما وإنما أهدر مسلم رماه فارتد لتقصيره ولورمى صيده فقتله منه إلى صيده آخر  
ضمن ما والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن الحرم صيده أو وضع يده عليه بتلف حصل  
له وهو في يده ولو بنحو ودعة كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بضرورته مكرهه كالأهلا  
به آدمي أو بهيمة ولو كان مع الركب سائق وفائد فلا وجه اختصاص الضمان بالأول  
لأن البدله ولا يضمن ما تلف بالتلف به يده وإن فرط أخذ ما في المجموع عن الماوردي  
وأقره أنه لو حمل ما يصاد به فأنفقت بنفسه وقتل لم يضمن وإن فرط وفارق الخ لال رباط  
الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالب دفع الأذى فإذا انحل بتقصيره ففوت الغرض  
بخلاف حمله ولو رماه بسهم فاختأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أو لم يجرأ ولو كان المتلف لما  
في يد المحرم محرم ما ضمن وكان ذوا اليد طريقا على الأصح بخلاف ما لو كان حلالا فان الضامن  
هو ذوا اليد ولا رجوع له على المتلف بشئ لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على  
قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه وإنما يضمن ما تلف في يده إن كان أخذه لغير مصلحة  
الصيد لأن أخذه لمصلحة مكدوانه أو تخليصه من نحو سبع أو هرة اختطفته فمات  
في يده قال الرافعي لأنه قصد المصلحة فمات بيده يد ودعة كالأخذ المغصوب من الغاصب

(قوله وإن أحرم) هو المعتمد (قوله  
فقتله لم يضمنه) هو المعتمد (قوله  
وعزاه إلى نصه) أي الشافعي  
(قوله ولو أرسل كلبا) أي  
بنفسه (قوله إنهم ولا ضمان) على  
الدال والمعين وأما المدلول والمعان  
فإن كان محرما ضمن والأفلا قوله  
أو يبيده) أي الدال (قوله فلا وجه  
اختصاص الضمان بالأول) أي  
الراكب (قوله ولا يضمن) أي  
المحرم وقوله ما تلف أي من الصيد  
(قوله فإن فرط) أي أو أغراه قوله  
ولو أكره محرم على قتله) أي الصيد  
وقوله ضمنه أي المحرم (قوله على  
مكرهه) ظاهره وإن كان المكروه  
حلالا ويفرق بينه وبين ما قبله  
بما ذكره من أن الحلال ليس من  
أهل ضمان الصيد

(قوله ولا يأتى هذا) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد لمصلحة (قوله واختصاص) أى له وأغیره (قوله لان الصيال الحقة بالمؤذيات) وعليه فلو كان الحيوان مأكولا وصادف أن دفعه بالآلة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أولا فيه نظر والقرب الاول ثم رايتم سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة من ثم رايتم قول الشارح الآتى ومذبوح المحرم الخ وما يأتى بهامشه عن حج (قوله نعم يرجع عما غرمه على الراكب) أى لان الراكب صاله ٦٣ ٤ الجأء الى قتل المركوب فيضمن (قوله

ولا انتم يقتل جراد) أى ولو وجد طريقه اغيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة (قوله ومنه يؤخذ تنبيهه) أى جواز تنبيهه الخ (قوله) اذا ضرب بأكله مائة الخ عبارة حج في جملة ما يجوز التنبيه لاجله او كان يخص مائة بما ينقص قيمته لو لم ينقره فافهم انه لو لم تنقص قيمته لم يجوز تنبيهه واطلاق الشارح بخالفه وفي سم على منهج في أثناء كلام مانصه وهل يلحق بذلك أيضا ما لو اسقط وطئ المسجد الحرام وصار بلوث المسجد بروثه فيجوز تنبيهه عن المسجد وصونه عنه وعن روثه وان عني عنه بشرطه أولا فيه نظر اه رحمه الله أقول القرب انه كذلك ولومع العقول لانه قد لا توجد شروطه وتقدير المسجد منه صياله عليه فيمنع منه (قوله مطلقا) أى سواء أخذ أمه من الحل او الحرم كانت أمه في الحرم أم لا (قوله) ويستقر في ضمانه حتى يسكن أى فلو انفلت ولم يعرف له حاله بعد فينبغي عدم الضمان لكونه الاصل (قوله كلبا معلم) قضية انه لا يضمن بارسال غيره المعلم وهو موافق لكلام الماوردي السابق

البرده الى ما لم يختلف في يده وكان الغاصب حرييا أو رقبة قال المالک ولا ينافي هذا قوله ما ان الوديع يضمن كما مر اذ معنى هذا ان تصدده مصلحة الصيد اخرج اليد عن وضعها الاصل في هذا الباب وأصلها بيد الوديع المجتوئ، ثم انى باب الوديعه فليس معنى قول الرافعي فجعل يده يدوديعه ان يده صارت كأيده المستودعة صيدا بل كاستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ولا يضمن أيضا بان لا يملكه لما صال عليه او على غيره لاجل دفعه له عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لان الصيال الحقة بالمؤذيات ولو قتله لدفع رايته الصائل عليه ضمنه وان كان لا يمكن دفع رايته الا بقتله لان الاذى ليس منه كفى ايجاب القدية يحتاج شعرا رأسه لا يذاع القمل نعم يرجع عما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا انتم يقتل جراد عم طريقه وليطأ الاما لا بد له من وطئه لانه ملجأ الى ذلك فاشبه به دفعه صياله كالجراد ما لو باض بفرشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضة فاذا انحاه وفسد لم يضمنه ومنه يؤخذ تنبيهه اذا ضرب بأكله مائة مثلا أو ييوله ويضمن حلال فرخا حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لان حبسها اجنبية عليه ولا يضمنها لانه أخذها من الحل أو هي في الحرم ودونه ضمنه ما أمه وفسد كالجوار من الحرم الى الحل وأما هي فليكون في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد وولده كذلك اذا كان يتألف لا تقطاع منه هذه ونخرج بالحلال الحرم فيضمن مطلقا ولو نقر محرم صيدا ولو في الحل أو نقره حلال في الحرم فهلك بسبب التنبيه فهو صدمه أو أخذ سبع أو قتل حلال في الحل ضمنه ويستقر في ضمانه حتى يسكن ولو تألف به في نفاذه صيد آخر ضمنه أيضا ويضمن حلال أيضا بارشاله وهو في الحل البرص يد في الحل أيضا سهم امر في الحرم فأصابه وقتله أو بارشاله وهو في الحل أيضا كلبا معلمين الحرم عند الارسال طريقه وان لم تكن هي طريق المألوفة لانه الجأء الى الدخول بخلاف ما اذا لم يتعين لانه اختيارا ولا كذلك السهم ولو دخل صيد رعى اليه أو الى غيره وهو في الحل الحرم فقطله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيد فيه كان موجودا فيه قبل رميه الى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك لان عدم الصيد الملبأ غير الحرم عنده ربه وقتل الاذرى انه لو أرسل كلبا أو سهم ما من الحل الى صيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فقات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم ولو رعى في الحل صيدا كله أو ثوانه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليب الحرمة وانما يضمن من سمى من

وتقدم ما فيه من الخلاف والمتبادر منه عدم الضمان (قوله ضمنه) ان أصابه السهم خارج الحرم (قوله كان موجودا فيه) أى واستقر واحتزبه المورى الى صيد في الحل فدخل بعد الرمي صيدا الحرم فأصابه السهم في مروره فلا ضمان لعدم تقصير الرامى الا ان هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقطله السهم فيه ضمنه (قوله تغليب الحرمة) أى حرمة الحرم

الحرم الى الحل أو من الحل الى الحل لكن سلك في انشاء سمع به الحرم فقتل الصياد من الحل  
 لان ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فان أخرج يده منه ونصب شبكة  
 لم يضمن ما يقع به من قياسه انه لو أخرج يده من الحرم ورمى الى صيده فقتله لم يضمنه ولا أثر  
 ليكون غير قوائمه في الحرم كراسه ان أصاب ما في الحل والاضمة كما ذكره الأذرع  
 والركن في هذا في القائم فغيره العبرة بمقتضه ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما  
 جزم به بعضهم تغليباً للحرمة ويضمن الحرم ومن بالحرم الصيد بمثل من النعم لان نوعه لقوله  
 تعالى فجزا عنه ل ما قتل من النعم والمراد به ذلك تقريرا لا تحققة ما وفي الصورة لا في القيمة  
 فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والهزيل والمعيب بمثل رعيه لانه ما مثله  
 التي اقضت الالية وأيضا كما اعتبرت المماثلة الصورية عنه باختلاف الاجناس  
 فكذلك تعتبر عنه باختلاف الاسنان والسنات ولو أورد عين يسار ولا يؤثر اختلاف  
 نوع العيب ويجزئ الذرع عن الاتي وعكسه والذي كراهه في الحامل حامل ولا تدبج  
 بل تقوم بمكة محل ذبحها ويصدق بقتله طعاما أو يصوم عن كل مدية ما فان ألت جنبنا  
 ميتا وماتت فكنتل الحامل وان عاشت ضمن نقصها أو حيا وماتت ضمنها أو ماتت دونها  
 ضمن ضمن نقصها وإذا تقرران مثل الصيد من النعم يعرف أمانه أو يحكم عدلين من  
 الصحابة في بيعه وأصبح الى بيان ما نقل اليه من ذلك (ففي) اتلاف (الزمامة) بفتح  
 النون ذكرا كانت أو أنثى (بدنة) كما حكم به عمرو على وابن عباس ومعاوية فلا تجزئ  
 بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لان جزاء الصبي بذراع في المماثلة كما مر (وفي) واحد من  
 (بقرة الوحش) وفي واحد من (حماره) أي الوحش (بقرة) أي واحد من البقر (و) في  
 (الغزال غنزا) وهي أنثى الماعز التي تم لها سنة والاولى ان يقال وفي الخطي تيم اذا الغزال غنزا  
 واجب الظبية أي اصالة انكهم جروا في التعبير بذلك على وفق الأثر الآتي وولد الظبية  
 يسمى غزالا من ولادته الى ان يقوى وبطاع قرناه ثم يسمى الذكرا ظبيا والأنثى ظبية وهما  
 اللذان واجبهما الماعز على ما تقررا ما الغزال فواجبه ان كان ذكرا جدي أو جفرا على  
 ما يقتضيه جسم الصبي وان كان أنثى فعناق أو جفرة وذلك لما سأل عن عرقض في الكل  
 بذلك الا الورف فروي الشافعي عن عطاء وشجاهد انه ما حكم فيه بشاة (و) في (الارنب عناق)  
 وهي أنثى الماعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره وفي اصل الروضة  
 أنها أنثى الماعز من حين تولد حتى ترعى (و) في (اليربوع) او اليربaskan الموحدة (جفرة)  
 وهي أنثى الماعز اذا بلغت اربعة اشهر وفصلت عن امها والذي كره جفر لانه جفر جنبها أي  
 عظما فالابعد تفسير العناق والجفرة بما ذكره هذا معناه الغلة لكن يجب ان يكون المراد  
 بالجفرة هنا ما دون العناق اذا الارنب خير من اليربوع اه وقضيته ان الواجب في اليربوع  
 غير جفرة لانها تقتضي التفسير المذكور انما تكون بعد سن العناق وادعى ان ذلك مخالف  
 للمنعول والدليل قال ابو لدرج الله تعالى الجفرة محمولة على ما دون العناق اذا المعول

(قوله ولا يؤثر اختلافا) نوع  
 العيب (الاولى ان يقول اختلاف  
 محله حيث اتحد نوعه وعبارة  
 المحلى عطف على ما يجزئ والمعيب  
 بالمعيب اذا اتحد جنس العيب  
 كالغوروان كان غورا حدهما في  
 العين والاخر في اليسار وان  
 اختلف كالغور والحرب فلا (قوله  
 فكنتل الحامل) أي قطن  
 بجامل مثله لكن لا تدبج (قوله  
 انما ما حكم فيه بشاة) ضعيف  
 ويأتي قريبا ان فيه جفرة فما  
 نقل عن عطاء ومجاهد لم يذكروا  
 (قوله كما ذكره المصنف في تحريره  
 وغيره) منه المجموع

(قوله وفي الضبيع كبش) عبارة حج الضبيع للذكر والاثنى عند دمج والاثنى فقط عند الاكثرين واما الذكور فبغيره ان  
بكسر فسكون (قوله ولا يضطرار لاتعديا) قضيته ان الحرم المضطر اذا دمج صيد الاضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب  
على المضطر بدل ما كان من طعام غيره وبه صرح في البهجة وشرحها ٤٦٥ وسأني ان مذبحه لذلك لا يكون

عليه في تفسيرها ما في المجموع والتحرير وغيرهما وفي الضبيع = بش والشعوب شاة  
والضرب وام حنين جدي (وما لا نقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم  
(عدلان) لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم اي ولو ظاهرا أو بلا استبراهة في  
يظهر او كانا قاتليه خطأ ولا يضطرار لاتعديا ويعتبر كونهما فقيهيين به - هذا الباب فطين  
وما في المجموع من استحباب النكاح محمول على زيادته ومقتضى قول الماوردي وغيره ان  
ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتيهما وسحرتهما وهو كذلك  
أما قاتله عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يحكم انفسه ما الا ان تابا واصلحا وهذا صريح  
في كون ذلك كبيرة وجهه انه اقلا في حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة نقول  
القنوي الظاهر انه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة او بمنزل  
آخر قدم من حكم بالمثل في الاولى لان معهما زيادة علم بعرفة دقيق الشبه ويخبر في الثانية  
كما في اختلاف المفتين وعلم انه لو حكم صحابي وسكت الباقر عن حمل به كما في الكفاية عن  
الاصحاب لانه أولى من حكم عدلين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقرين  
(و) وجب (في المثل له) مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور وغير الحمام سواء كان أكبر  
جثة منه أم أصغر أم مثله (القيمة) عملا بالاصل في المتقومات وقد حكمت الصحابة به في  
الجراد اما ما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد به ما عاب وهو در كالفواخت واليهام  
والقمرى وكل ذي طوق سواء اتفقوا ذكورة أم أنثوية أم اختلافها شاة من ضان او معز يحكم  
الاصحاب ومستند به توقيف بلغه - هم والا فاقباس الجباب القيمة ولو اتف محرمان فارنان  
صيدا وجب عليهم اجزاء واحدا لحد المتلف وان تعددت أسباب الجزاء تعدد الجماعة  
المتلفين وكونهم فارنين وكونه في الحرم كما يفرض تغليظ الديانة وان تعددت أسبابه بخلاف  
كفارة الاذى فانها تعدد بتعدد القاتلين لانها لا تجزى ولو قتله حلال ومحرم لزم المحرم  
نصف الجزاء فقط اذ شربك الحلال يلزمه بتسطه بحسب الرأس وظاهر كلامهم ان  
التوزيع على الرأس في الجراحات والضربات ولا ينافيه ما يأتي في الجنائيات في  
الضربات لانها ثم يظهر تأثيرها فمكن التوزيع عليها بخلافه هنا اذ الصيد ليس له سطح  
بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجراح والضارب أو اتلف محرمان فارنان احد  
امتناعى نعاما وجب ما نقص من قيمته عليهم - ما بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص  
لاجزاء كاملة ولو جرح ظميا واندمل جرحه بلا ازمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة  
لا عشر قيمته فان برى ولا تنص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة اليه بالنسبة لا دى  
فيه - در الحالك فيه شاة باحتما دة مراعي في الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوجع وعاميه في

مقيمة بل يحل له واغيره (قوله الا ان  
تابا واصلحا) اي فيمكن به حالا  
ولا يتوقف ذلك على استبراهة  
(قوله ولو حكم عدلان) اي بانه  
لا مثل له وانما الواجب فيه القيمة  
(قوله كما في اختلاف المفتين)  
أي المجتهدين اما غيرهم - ما فينبغي  
ان من غاب على ظنه صدقه في  
اصابه المنقول أخذ بقوله والام  
بأخذ بقول واحد منهما للتعارض  
بلا مرجح (قوله ما عاب) بانه ردقاه  
في محتار الصحاح وقوله وهو در  
مضارعه به - مدر بالكسر (قوله  
والقمرى) هو بضم القاف كما في  
المختار (قوله شاة من الضان) أي  
فقيه شاة من الضان الخ وظاهر  
اطلاقه انه يمتد به في اجزاؤها  
في الاضحية أقول وقياس قولهم  
فيما له مثل في الصيد ان في الكبير  
كبيرة وفي الصغيرة صغيرة انه يجب  
هنا في الجماعة الكبيرة شاة مجزئة  
في الاضحية وفي الجماعة الصغيرة  
شاة صغيرة غير مجزئة في الاضحية  
(قوله لزم المحرم نصف الجزاء) أي  
ولاشئ على الحلال (قوله ليس له  
سطح بدن الخ) أي غالبا (قوله  
أحد امتناعى نعاما) وهو العدو  
والطيران (قوله وجب ما نقص  
من قيمته) وقياس ما يأتي في الظبي

(قوله فلا يحل له) ظاهره وان اضطر وعبارة حج ومذبح الحرم ومن الحرم لا يصيد لم يضطر أحد هذه الذبحة ميتة ثم قال ومفهوم لم يضطر المذكور انه لو ذبحه للاضطرار ٤٦٦ حله ولغيره (قوله ان كان حلالا) أى ومحرم ما بالاولى (قوله ولو كسر

أحدهما) أى الحرم والحلال بالحرم (قوله وهو الاربعه دون الحلال) أى فصل له تناول ما كسره الحرم من البيض وان حرم على الحرم وكذا ما قتله الحرم من الجراد ومنلهما ما حلبه الحرم من اللبن اخرج وقياس ما ذكرنا ما جزه الحرم من الشجر يحرم عليه دون الحلال وهذا وقضية التعيين بالحلال حرمه أكله على محرم آخر وقضية قول حج الحلال غير كاسره من حلال أو محرم (قوله لزمه) أى الحرم (قوله ويحرم قطع نبات الحرم) أى ما ثبت فيه وان نقل الى غيره بخلاف غيره فلا يحرم وان نقل الى الحرم كما بقى (قوله وفهم مما مر) أى فى قوله نبات الحرم (قوله بخلاف صيد دخل الحرم) أى أو اخرج منه (قوله لا يضمن غصنا فى الحرم أصلا فى الحل) أى بخلاف عكسه فهما فيضمن أغصان شجرة فى الحل أصلها فى الحرم ولا يضمن صيدا على أغصانها لانه ليس فى الحرم (قوله وان ضمن صيدا فوفاة لذلك) أى لكونه فى هوا الحرم (قوله ثبت لها حكم الاصل) وقياسه انه لو غرس فى الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها او يؤيده ما سياتى من انه لو نقل تراب الحل الى الحرم لم تثبت الحرمة باعتبار اصاله وقد يشمل ذلك قول حج اماما استثبت فى الحرم مما أصله من الحل فلا شئ فيه (قوله فى والام يحل) أى والابرج نباته لم يحل (قوله فيصل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفى نسخة فانه حقيقة اليابس

غير المثلث ارضه ولو اذن من صيد الزم جزاره كما لا فتن قتله محرم آخر فعلى القاتل جزاره من منأ وقته المزم قبل الاند مال فله به جزاره واحد أو بعد فله به جزاره من منأ ولو جرح صيدا فقاتل فوجد ميتا وشك امانت بجرحه أم بجراح لم يجب عليه غير الارش لان الاصل برأفة ذمته عما زاد ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وان تحلل ولا غيره ان كان حلالا كصيد حرمى ذبحه حلالا فيكون ميتة لان كلامهما من نوع من الذبح اعنى فيه كالجحوش فان كان المذبح مملوكا لزمه أيضا القيمة المالكه ولو كسر أحدهما يرض صيدا وقتل جرادا حرم عليه فعلى ظنا كما نقله فى البيض المصنف فى مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين وقال به صيدا بأوراقه الاصم وهو الوجه دون الحلال اذا باحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابعاده بدونه وان قال هذا ان الاشهر الحرمه ولحرم أكل صيد غير حرمى ان لم يدل أو يعين عليه فان دل أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الاكل منه وانما بالدلالة وبالاكل وانما حرمت دلالة الحلال عليه مع انه ادلالة على مباح للحلال لانها تعرض منه للصيد واذا علمه وجنابة عليه فدخلت فى عموم التعرض الذى من تحريمه بسائر أنواعه لكن لا جزاره عليه يدلالته ولا باعائه ولا بأكله مما صيده ولو لم يمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجع كما مر (ويحرم) على محرم وحلال (قطع) أو قلع (نبات الحرم) الرطب وكان بعض أصله فيه أى فى الحرم مباحا كان أو مملوكا (الذى لا يستثبت) بالبناء للمفعول أى من شأنه أن لا يستثبت الا دميون بان ثبت بنفسه كاطرافه شجرة أو غيره اقوله فى الخ بر المار ولا يضمنه شجرة أى لا يقطع ولا يحتمل خله وهو بالانصر الحشيش الرطب وقيس بمكة باقى الحرم وفهم مما مر انه لو غرس شجرة حرمية فى الحل أو عكسه لم تنقل الحرمة عنها فى الاولى ولا اليها فى الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ لشجر أصل ثابت فاعتبر منه بخلاف الصيد فاعتقه بمكانه ولا يضمن حرمة نبتات من الحرم اليه ان ثبت وكذا الى الحل لكن يجب ردها للحفاظ على حرمة والاضتها كما قاله جمع واعقده السبكي وغيره أى بما بين قيمته محترمة وغير محترمة ومن قله امن الحل استقر عليه ضمانها وفهم أيضا انه لا يضمن غصنا فى الحرم أصلا فى الحل نظر الاصله وان ضمن صيدا فوفاة لذلك قال القوراني ولو غرس فى الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الاصل ويحرم قطع شجرة أصلها فى الحل والحرم تغليب الحرمة وخرج بالرطب اليابس فلا يحرم قطعه ولا قلعها لانه ليس بآبى الحرم بل مغروس فيه بشرط موت أصله ولم يرج نباته والام يحل بخلاف قطعه فيصل مطلقا وانما بآبى نظير هذا التفصيل فى الشجر اليابس لانه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر قال فى المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة

الى الحرم لم تثبت الحرمة اعتبارا باصله وقد يشمل ذلك قول حج اماما استثبت فى الحرم مما أصله من الحل فلا شئ فيه (قوله فى والام يحل) أى والابرج نباته لم يحل (قوله فيصل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفى نسخة فانه حقيقة اليابس



(قوله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان) أي بالقيمة على ما يأتي وقضيته انما الواخلة في سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما أخلف (قوله لا يضربها) من أضرفه وبضم الباء (قوله وسواء أخلفت الشجرة أم لا) وعليه فبفرق بين الشجرة والغصن بان الغصن اللطيف من شأنه الاخلاف ولا كذلك الشجرة ٤٦٧ ثم رأيت في حج مانصه وكان

الفرق بينه أي الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجرة إذا أخذ من أصله يضمن وان أخلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم أيضا ان الشجرة يحاط له أكثر اذا لفرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالكل وان بخلاف الحشيش فيهما (قوله والبدنة في معنى البقرة) أي بل هي أفضل من البقرة (قوله وانما لم يسعوا به من البقرة) أي بان يقولوا بجزائها عنها (قوله قال الزركشي وسكت الرافعي) لعل المراد سكت عن التصريح به والافتقار للرافعي في الشرح على ما نقله الشارح عنه ان ما دون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقرينة من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة) وينبغي ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته الى حد الكبيرة فإذا كان قيمة المجزئة في الصغيرة درهما والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريرا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع وتظهر هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصل أو ابن اللبون

في اليابس وانما يقال للرطب كذا وشب ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فأخلف مثله في سنته بأن كان لطيفا كالأول فلا ضمان فيه فان لم يخاف أو أخلف لامثله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله به وجوب ضمانه لم يقطع الضمان كما لو قطع سن مثغور فنبقت ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضربها اذ خبطها حرام كما في المجموع نقل عن الاصحاح ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وان لم يخاف قال الاذري وهو الاقرب قال الشيخ لكنه يخالف لما مر انتهى والوجه حمل ما هنا على ما هناك (والاظهر تعلق الضمان به) أي بقطع نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كما مر فقوله (وبقطع أشجاره) من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام (ففي) أي يجب في قطع أو قلع (الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة عرفا (بقرة) كما رواه الشافعي عن ابن الزبير ولا يقال مثله الا بتوقف وسواء أخلفت الشجرة أم لا والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة وانما لم يسعوا بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لما راعاهم المثلبة فيه بخلافه هنا (و) في (الصغيرة) ان قاربت سبع الكبيرة (شاة) فان صغرت جدا ففيها القيمة قال الزركشي وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته الى حد الكبير وينبغي ان يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من لنبات والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه ولم يتعرض المصنف للرافعي لسن البقرة والشاة والوجه اشتراط اجزائها في الاضحية خلافا لبعضهم وان جرى الاسنوى على الفرق بين الشاة والبقرة وكلام المصنف يقتضي وجوب البقرة والشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة وكلام التنبيه يقتضي التوقف عليه ولم يصرح في الشرحين والروضة بالمسألة نعم عبر الرافعي بالتامة واهله احتريزه عن قطع الغصن (قلت و) كذا (المستنبت) بفتح الموحدة وهو ما استنبته الاميون من الشجر (كغيره) في الحرمية والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر اعموم الحديث والثاني المنع تشبيها بالزرع أي كالخطة والشجر والبقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بالاخلاف قاله في المجموع وكالزرع ما نبت بنفسه (ويحمل) من شجر الحرم (الاذخر) قلة او قطعا لاسيما ثنائه في الخبر المار قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ابيوتهم انهم بسقة ونهبا بضم القاف فرق الحشيش والقيين الحداد وظاهر اطلاق المصنف جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر به الى الدرجه الله تعالى في فتاويه بقوله

زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الاميون من الشجر) أي من الزرع (قوله وكالزرع ما نبت بنفسه) لعل المراد مما من شأنه ان يستنبته الناس كخطة حملها سبل أو هو (قوله الاذخر) بالذال المجهة اه محلي

(قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من ثمر الحرام) ٤٦٨ أي فيحرم بيعه ولا يبيح خلافا لمخ (قوله من الاغصان المضرة

في طريق الناس) مفهومه ان  
الاغصان المضرة بالشجر نفسه  
كثيرة تجريد النخل مثلا لا يجوز  
قطعه ويذهب الجواز في هذه  
الحالة لما فيه من الاصلاح (قوله  
يرد بانه الخ) لكن هذا يتوقف  
على حرمه قطع السواك من غير  
الطريق وقضية المتن خلافه (قوله  
بل وثمره) قضيت انه لا يجوز  
قطعه للدواب وقضية قوله الاتي  
من حشيش أو نحوه خلافه (قوله  
كرجله) أي وخيزه (قوله حيث  
جوزنا أخذ السواك لا يجوز  
بيعه) معتمد وهل يجوز له أخذ  
عوض في مقابلة رفع اليد عن  
الاختصاص أو لافيه نظر والاقر  
الاول (قوله فيحرم نقل تراب الحرام  
وحجره الى الحل) أي دون مائه  
(قوله فاشبهه الكلال اليابس)  
أي في مجرده عدم الضمان فلا ينافي  
الكلال اليابس لا يحرم قطعه لكن  
هل يحرم نقله الى غير الحرام كترابه  
أم لا فيه نظر والاقر القول  
(قوله اذ لم يكن للحاجة بناء الخ)  
أي فان كان لذلك كان مباحا (قوله  
ويحرم أخذ طيب الكعبة أو  
سترتها) أي يحرم على الاتحاد  
الاستقلال بأخذها وأمرها  
للامام على ما يأتي (قوله لما وافق  
عليه) أي التووى (قوله فان  
وقفت تعين صرفها) معتمد وليس  
من وقفها ما عتيد في زما تسان  
أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشتري به والا صرفها للامام

قد يقال يجوز بيعه من غير العباس الا الاذخر فيشمل من أخذه لا يتقنع بنفسه وقد قالوا ان  
الاذخر مباح ثم عقبه بقوله ويجب بانه انما يبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز  
بيع شيء من ثمر الحرام والبقيع (وكذا الشوك) يحل ثمره (كاهو سيج) جمع عوسجة  
نوع من الشوك (وغیره) من كل مؤذ كالمشتري من الاغصان المضرة في طريق الناس  
(عند الجمهور) كاصيد المؤذى وقد أجاب في الجملة عن الأصحاب ولا يعارضه  
بانه مخصص بالقياس على الفوايق الخمس وما اعترضه السبكي بانه لا يتناول رغيره فكيف  
يجوز التخصيص بانه يتناول ما في الطرافات وغيره فيخص به ما في الطرافات لانه  
لا يؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه وصحة المصنف في شرحه لم يفرق بينه  
وبين اصيد المؤذى بانهم اتفقدوا الذي يجوز لان الشجر ويجوز زرع شئ من الحرام بل  
وشجره كما نص عليه في الامم بالهائم لان الهرايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه رضی الله عنهم وما كانت تسد افواهها في الحرام (والاصح حل أخذ نباته) من  
حشيش أو نحوه (لعاف الهائم) بسكون اللام كما يجوز نصريحها به كما علم بمعامر  
(واللدواء) بالمد (والله أعلم) كحظ وسنى وتغذ كرجله وبقله للحاجة اليه ولان ذلك في  
معنى الزرع ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ومن ثم لم يجز قطعه للبيع عن يعاقبه كما في  
الجموع لانه كطعام أبيع كما فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما قال لزر كشى وغیره اما  
حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه كما علم بمعامر وظاهر كلام المصنف ان جواز  
أخذ الدواء والعاف لا يتوقف على وجوده بل حتى يجوز أخذ ما يستعمله عند  
وجوده قال الاسنوى وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد  
وان خاف فيه بعضهم ومقابل الاصح يمنع ذلك وقوامع ظاهر الخبر واقصار المصنف  
على النبات يشهد عدم التعدي لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرام وحجره الى الحل  
ويجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس به لم فاشبه الكلال اليابس ونقل تراب  
الحل وحجره الى الحرام خلاف الاول كما في الجموع وهو الاجب لانه لا يحدث له حرمه  
لم نكن ولا ينال مكروا لعدم ثبوت النهي فيه وظاهر ان محل ذلك اذ لم يكن للحاجة بناء  
ونحوه وان ذهب في الرخصة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ويجب  
رد ما أخذ منها فان اراد التبرع به الى بطيب مسجدها ثم أخذ في الرخصة عن ابن  
الصلاح الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بما وعطا لان  
عمر رضي الله عنه كان يسميها على الحاج وهو من متعينات التملك بالبيت ثم نقل عن  
جمع من الصحابة انهم جوزوا ذلك وله لبس ما ولو انصرفوا عن ذلك استحسنه في الجموع  
لكن فيه في المهمات على ان هذا مخالف لما وافق عليه الراعي آخر الوقف انما يتباع اذا  
لم يبق فيها مال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وجهه على ما اذا وقفت لا كسوة وكلام ابن  
الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة

جزءاً وأما إذا ملكها مالكها المكعبة فلقبها ما يراه من تعليةها ألبها أو بيعها وصرف  
غنم المصالحها فان وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئاً من بيع أو إعطاء  
أو نحو ذلك أتبع والأفان لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف غنمها في كسوة أخرى فان  
وقفها فبأقرب ما من الخلاف في البيع قال وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو  
أن الواقف لم يشترط شيئاً وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن شيئاً كانوا يأخذون  
كل سنة لما كانت تكسب من بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال  
العلاء لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه وحدود الحرم معروفة نظم بعضهم مسافتهم  
بالأموال في قوله

ولحرم الحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت انقائه

وسبعة أميال عراق وطائف • وجدة عشر ثم تسع جعرانه

بتقديم البين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن بين سبع بتقديم يمينه • وقد كدت فاشكر لربك إحسانه

(وصيد) حرم (المدينة) وأخذ بانه كما في المجموع (حرام) وكذا وجوذاً بالطائف لخبر  
أن حرمت المدينة أي أحدت حرمتها كما حرم إبراهيم مكة أي أظهر حرمتها إذا أصبح  
نهار حرمت من حين خلعت السموات والأرض وعرض الحرم ما بين حرماتها وهي الحجاز  
السود وطوله ما بين عيرون وروجريل صغير وراء أحد (ولا يضمن) الصيد ولا النبات  
(في الحديد) لأنه ليس محلاً للفساد بخلاف حرم مكة والقديم أنه يضمن بسلب الصائد  
والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحج التنبيه أثبت ذلك عنه صلى الله  
عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فقيل أنه كساب  
القتيل الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصحبه في المجموع أنه يترك للمسلوب ما يستتر به  
عوره والإصطح أن السلب للسالب وقيل لقراءة المدينة وقيل لبيت المال والتقصيع  
بالنور وقيل بالباب ليس بحرمة ولكن جاء النبي صلى الله عليه وسلم أم الصدقة ونعم الجزية  
ولا يملك شيء من ثباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما أتلفه من ثباته لأنه ممنوع منه  
فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ويبحث المصنف أنها  
أبقت المال ثم شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة أقسام لأن الدم إما مخير أو مرتب  
وكل منهما إما معدل أو مقدور وسأقي مجموعة آخره هذا الباب وقد بدأ بالخبر المعدل فقال  
(ويخبرني) جزاء أتلأف (الصيد المتلى بين) ثلاثة أمور (ذبح) بجمعه (مثله) بمنائه  
(و) بين (الصدقة به) بأن يقرق لجمع مع النية حتماً (على مساكين الحرم) وعلى فقرائه  
أو على كلهم جملة مذبوحاً ولا يجوز أخراجه حياً ولا أكل شيء منه (وبين أن يقوم المثل)  
بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاماً لهم) مما يجزى في الفطرة أو يخرج  
مقدارها من طعامه إذا السرا ممال (أو يصوم) في أي مكان شاء (عن كل مد) من الطعام

(قوله فيأقرب فيه ما من من الخلاف)

لم يقدمه أحكامه خلاف (قوله)

وقال العلاء لا ترد في جواز

بيعها) معتد من يأخذ وهم

بنوشية (قوله وللحرم الحديد)

وهذا يعلم أن حدود الحرم دون

المواقف إذا أقل واقبته على

مرحلتين ولا شيء من الحدود

يقرب من ذلك (قوله وجده) بضم

الجيم (قوله وصيد المدينة حرام)

وبه يحرم ما كذبوا الحرم (قوله

وعلى هذا) أي القديم (قوله قال

الشيخان ومصرفها الخ) معتد

(قوله نعم البيت المال) والفرق

بين هذا وما قبله أن نعم الجزية

تصرف لاهل النبي خاصة وأموال

بيت المال لا تختص بأهل النبي

بل يصرفها الإمام فيما يراه من

المصالح

(يوما) وذلك لقوله تعالى فجزا من اقل من النعم الاية ويستثنى من اطلاقه ذبح المثل  
 ما لو قتل صيدا من ابلابا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويصدق بقيمته  
 طعاما وعلم مما تقرّر عدم اختصاص التقويم بالدرهم <sup>الاسم</sup> أي لا جملهم اذا اشترى  
 لا يقع اهرهم ودرهم منصوب بنزع الخافض ولو بقي من الطعام اقل من مد صام عنه يوما  
 مكمل لاله منكسر وقدم مساواة الكافر لاسلم في جزاء الصيد فيختير بين شيئين فقط  
 (وغير المثل) مما لا نقل فيه من الصيد يختير في جزاء اتلافه بين امرين أحدهما ان يصدق  
 بقيمته أي بقدرها (طعاما) على مساكين الحرم وفقرائه ولا يصدق بالدرهم وثانيهما  
 ما ذكره بقوله (أو يصوم) عن كل مد يومًا ويكمل المنكسر كما مر والعبرة في قيمة غير المثل  
 بمحل الاتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل في بكة وقت ارادة  
 تقويمه لانها محل ذبحه لو أريد والمعتبر كما جزم به النوراني في العدول الى الطعام - سعة بكة  
 (ويختير في فدية الحلق) لثلاث شعرات. قوله فاكثروا في قلم اظن ان ذلك وفي التطيب  
 واللبس والادهان ومثلهما الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الاول والجماع بين  
 التحالين (بين) ثلاثة أمور (ذبح شاة) مجزئة في الفدية ويقوم مقامها بدنة أو بقرة  
 أو سبع من واحدة منهما (و) بين النصدق (ثلاثة أصع) بالمتجمع صاع وأصع أصله  
 اصوع أبدل من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمته اليها وقلت هي اذا  
 (استمة مساكين) لكل مسكين نصف صاع (و) بين (صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فمن كان  
 منكم مريضا أو به اذى من رأسه اى خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك ونظير  
 الصحيح ان الله صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جعرة أي ذك هو ام رأسك قال نعم قال  
 نسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم فراقم الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء  
 والراء ثلاثة أصع وقيس بالحلق وبالمدور غيرهما واعلم انه ليس في الكفارات ما يراى  
 المسكين فيم اعل مدسوى هذه (والاصح ان الدم في ترك المأمور) الذي لا يفوت به الحج  
 (كالاحرام من الميقات) أو بما يلزم منه الاحرام لو أحرم من غيره والرمي والمبيت بمزدلفة  
 أو بمنى لبالي التشرى وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقاله بدم التمتع لما في التمتع من ترك  
 الاحرام من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فأذا جهز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة  
 طعاما) أو أخرجه من طعامه كما مر ونصدق به على مساكين الحرم وفقرائه (فان جهز صام  
 عن كل مد) من الطعام (يوما) وهذا ما صححه الغزالي كالامام والاصح كافي الروضة انه اذا  
 جهز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع فهو مرقب مقدر (و) دم  
 (القوات) للحج بقوات الوقوف (كدم التمتع) في صفته وسائر أحكامه المتقدمة اذ دم  
 التمتع ترك الاحرام من الميقات والوقوف المترول في القوات أعظم منه (ويذبحه في حجة  
 القضاء في الاصح) حقا في سنة افوات افتوى عر بذلك كما ساقى والثاني يجوز ذبحه  
 في سنة النوات قياسا على دم الافساد ووقت الوجوب على الاول منوط بالصرم بالقضاء

(قوله بمحل الاتلاف) هو ظاهر  
 ان أنلاف حالاً فلو أمسكه مدة ثم  
 أنلفه فالظاهر انه يضمه ضمان  
 المغصوب (قوله سعة بكة) لم يبين  
 الوقت الذي يعتبر سعة فيها هل  
 هو وقت التقويم أو الوجوب أو  
 غيرهما وقد مر له في تقويم بدنة  
 الجماع اعتبار سعة مكة في غالب  
 الاحوال وعن السبكي اعتبار  
 وقت الوجوب فينبغي ان يجري  
 مثله هنا (قوله أي خاق) قدره  
 أخذ من صدر الآية ولدفع توهم  
 ان المرض بمجرد وجوب الفدية  
 وليس مرادا (قوله سوى هذه)  
 أي الكفارة التي هي دم مختير  
 وتعديل فيه يدخل فيه جميع  
 الاستمتاع الآتية (قوله فاذا  
 جهز عن الدم) ضعيف وكذا قوله  
 وان جهز صام عن كل مد يومًا (قوله  
 منوط بالصرم) أي الاحرام

(قوله لا يقدم صوم الثلاثة) أى على الاحرام (قوله وان لم يحرم ذلك) أى الفعل (قوله على ما قرره في الكفارة) أى من انه ان  
عصى بالسبب وجب القور والافلا (قوله ويختص ذبحه بالحرم) أى فلو ذبح خارج لم يعتد به ولو فرقه فيه ومحل اختصاصه بالحرم  
ما لم يحصر والا ذبح ووضع الحصر كما سبأني (قوله الى مسا كينه) عبارة العباب ويجب تفرق لحوم وجلود هذه الدماء وبداها  
من الطعام على المسا كين في الحرم قال اشرح في شرحه وقضية انه لا يجوز ٤٧١ اعطاؤهم خارجة والاوجه خلافه

كما تركه ان يؤيده تعديل الكفاية  
وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح  
هو اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه  
لاتلوي به بالدم والقرث اذ هو  
مكروه اه ويجاب بأن المراد  
بتفرقة فيه صرفه لا هـ له اه  
وخالفه من قصم على انه لا يجوز  
صرفه خارجة ولا من هو فيه بأن  
خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم  
خارجة ثم دخلوا اه سم على حج  
وقضية قول المسنف صرف لحمه  
الى مسا كينه ان المدا على  
صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن  
قول اشرح الا في قبيل الباب  
وكل هـ دة الدماء وبداها تختص  
تفرقة به بالحرم على مسا كينه  
يوافق ما نقله سم عنه وصمم عليه  
(قوله ونم سد الخلة) بالفتح الخصلة  
وهي أيضا الحاجة والفقر اه  
مختار (قوله وتجب النية عند  
التفرقة الخ) قال حج وظاهر  
كلامهم هنا ان الذبح لا يجب  
النية عنده وهو مشكل بالاضحية  
وتحوها الا ان يفرق بان القصد  
هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه  
كما مر فوجب اقتراحه بالمقصود  
دون وسيلة ثم اراقة الدم لكونها  
فداء عن النفس ولا تكون كذلك

كان دم التمتع منوط بالصوم بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة في القضاء  
ويصوم السبعة اذ ارجع منه ولو اخرج دم الفرات بين تحلله والاحرام بالحج بعد دخول  
وقت الاحرام بالقضاء اجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونبه عليه  
الاذرى (والدم الواجب) على محرم (بفعل حرام) وان لم يحرم ذلك الوقت كالحاق اهذر  
أو ترك واجب) عليه غير ركن أو غيره ما كدم الجبرانات (لا يختص) اجزأه (بزمان)  
ال ينفذ في أيام التضحية وغيرها ان الاصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن تندب  
اراقته أيام التضحية قال السبكي وغيره وينبغي وجوب المبادرة اليها اذا حرم السبب كما  
في الكفارة فيجوز ما أطلقوه على الاجزاء اما الجواز فاحاطوه على ما قرره في الكفارة  
(ويختص ذبحه) بأى مكان (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولطبر لمحوت  
هنا وأشار الى موضع الحرم منى وكل فحاج مكة منصرف ولان الذبح حق يتعلق بالهدى  
يختص بالحرم كالتصديق وانما يجوز ان يذبح خارج الحرم بشرط ان ينقل ويترك  
لحمه فيه قبل تغيره لان المقصود هو اللحم فاذا وقعت تفرقة على مسا كين الحرم حصل  
الغرض (ويجب صرف لحمه) وجلده وبقيته اجزأه من شعره وغيره فاقصره على اللحم  
انه الاصل فيما يشهد منه فهو مثال لا قيد (الى مسا كينه) أى الحرم وفقراته القاطنين  
منهم والغرباء والصرف الى الاول أولى الا ان تشدد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من  
كلامه عدم جواز كاه شيأ عنه وبه صرح الرافعي في كتاب الاضحية وانه لا فرق بين ان  
يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجماعته اهم به صرح الرافعي أيضا في الكلام على تحريم  
الصبيد ولكن الاقتصار على ثلاثة من فترته أو مسا كينه وان انحصر والان الثلاثة  
أقل الجمع لمودع الى اثنين مع قدرته على ثبات ضمن له أقل معقول كظفره من الزكاة  
واعمال يجب استيعابهم عند الاقتصار كما في الزكاة لان المقصود هنا حرمة البلد ونم سد  
الخلة وتجب النية عند التفرقة كما قاله الروياني وغيره ويتوخذ من التشبيه بالزكاة  
الاكتفاء بالقدمة عليهم واقتصره فيما مر على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب  
مثال اذ دم التمتع والقران كذلك واما دم الاحصار فسبأني ودفع الطعام لمسا كين الحرم  
لا يعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير امدام الاستقاعات  
ونحوها مما دمه دم تخيير وتقدير لكل واحد من ستة مسا كين نصف صاع من ثلاثة  
أصع كما مر ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب منه قبل التفرقة لم يجزئه نعم هو

الا ان قارنت نية القرية فتأمل اه (قوله الاكتفاء بالقدمة) أى النية (قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب) أى ولو  
كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذ من اطلاقه به صرح في شرح الروض وعبارة كما نقله سم على منهج عنه ولو سرقه  
مسا كين الحرم في شرح الروض بجما انه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا قال لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يملكونه به

(قوله جازا الثقل فيها) أى للمالك  
حيث لم يوجد وأنتم (قوله ووقته  
وقت الاضحية) أى فيصير تأخير  
ذبحه عن أيامها وعليه فلو  
عدمت الفقرة في أيام التضحية  
أو امتنعوا من الاخذ بالكفر  
اللحم ثم فهن بعد ذلك في تأخير  
عن أيام التضحية أو يجب ذبحه  
فيها أو يدخره قديدا إلى أن يوجد  
من يأخذه من الذتراف فيه نظر  
ومتضى إطلاقهم وجوب الذبح  
في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر  
وبقي ما لو كان آخره بملقه فهل  
يبعه ويحفظ عنه إذا أشرف  
على التلف أو لأنه نظر والاقرب  
الاول عذارة تضحية تخصيص ذبح  
الهدى بوقت الاضحية انه  
لو أصرم بعمره وساق هديا أو ساق  
الهدى إلى مكة بلا احرام وجوب  
تأخير ذبحه إلى وقت الاضحية  
كان ساقه في وجب مثلا وهو  
قريب ظاهر ثم رأيت قوله فظاهر  
كلام المصنف الخ وهو صريح في  
وجوب التأخير (قوله لم يتعين له  
وقت) أى في ذبحه في أى وقت  
شاء كما اقتضا قوله قبل فأتان  
لم يعين هذه الايام

مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراءه له لما والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما لم يتقيد  
لأنه لو قصر في التفرقة والافلايضن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لان الدم متعلق  
بالذمة والزكاة بعين المال ولو عدم المسا كبر في الحرم آخر الواجب المالي حتى يجب دهم  
وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لانه ليس فيها نص صريح بتخصيص  
ابلهم بخلاف هذا (وأفضل بقية) من الحرم (لذبح المعقر) غير المتنع والتارن (المروءة)  
لانها موضع تحللها (و) لذبح (الحاج) ولو قارنا أو مریدا أفرادا أو مقتعوا ولو عن دم مقتعه  
(مضى) لانها محل مقتعه والاسن في بقية فتح القاف وكسر العين على انظر الجمع المضاف  
اضمير الحرم قاله بعض الشراح (وكذا حكم ما ساقا) أى المعقر والحاج (من هدى) نذر  
أو نقل (مكانا) في الاختصاص والاضحية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت الاضحية  
على الصحيح) تمام عليها والثاني لا يختص بوقت كدماء الجبرانات وعلى الاول لو أخر الذبح  
في مضى وقت الاضحية نظر اركان واجبا ذبحه حتما قضاء أو تطوعا فأتان لم يعين غير  
هذه الايام فان عين الهدى التقرب غير من الاضحية لم يتعين له وقت اذ ليس في تعيين اليوم  
قربة نقله لاسنوى عن المنولى وغيره وأقضى به الواو الدرجه الله تعالى والهدى كما يطلق على  
ما يسوقه المحرم بطاق أيضا على ما يلزمه من دم الجبرانات وهذا الثاني غير مختص بوقت  
لاضحية كما هو ظاهر كلام المصنف اختصاص ما يوقه المعقر بوقت الاضحية وهو  
كذلك وان نازع فيه لاسنوى وعلم انه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجرى في  
الاضحية تجزى البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم  
واجب فالقرض سبعة هافله اخرجاه عنه وأكل الباقي الا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط  
كونه كالأضحية كما امر ان الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل  
لا تجزى البدنة عن شاته وحاصل لدماء ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام ترتيب  
وتقدير ودم ترتيب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل فالاول هو الذي  
المتنع و اقربان وافوات والمنوط بترك ماء ورو هو ترك الاحرام من المتنع والرمى  
والميت عزائفة معنى وطواف الوداع فهذه الدماء دماء ترتيب بمعنى انه يلزمه الذبح  
ولا يجوز العدول إلى غيره مالم يعجز عنه وتقدير بمعنى ان الشرع قد مر ما يعدل اليه تقدير  
يزيد ولا ينقص والثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى ان الشرع  
أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غير محسوب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقره ثم سبع شياه فان  
عجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فان عجز صام عن كل مد يوم ما يكمل  
لمنكسر كما مر وعلى دم الاحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فان عجز عن الطعام صام  
عن كل مد يوما والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير بمعنى انه يجوز له العدول  
إلى غيره مع القدرة عليه فيتخير اذا حاق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا بين ذبح دم  
وطعام منه مسا كين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستمناع

تخصر \* فالاول الرتب المقدرة \*  
تتبع قوت وج قرنا \* وترك رمي  
والميت بعني \* وتركه الميتات  
والمزلفة \* أولم يدع أو كسني  
أخلذه \* ناذر بصوم ان دما فقد \*  
ثلاثة فيه وسبع في البلد \* والثاني  
ترتيب وتعديل ورد \* في محصر  
ووطء حج ان فسده \* ان لم يجد  
قومه ثم اشترى \* به طعما مطهرا \*  
للقرا \* ثم لجز عدل ذاك صوما \*  
أعني به عن كل مدبوما \* والثالث  
التخير والنع \* دليل في \* صيد  
واشجار بلا تكاف \* ان شئت  
فأذبح أو فعدل مثل ما \* عدات  
في قيمة ما قدما \* وخبرن وقدون  
في الرابع \* فاذبحه أو جدب ثلاث  
أصع \* للشخص نصف أو قسم  
ثلاثا \* تجت ما اجتثته اجتثانا  
في الحلق والقلم ولبس دهن \*  
طيب وتقبيل ووطء ثني \* أو بين  
تحليل ذوى احرام \* هذى دماء  
الحج بالقيام اه رحمه الله وقول  
الغظم بجث أي تربل أثر جنايته \*  
\* (باب الاحصار والقوات) \*

وهو التطيب والدهن بفتح الدال للرأس والحية وشعر الوجه على ما مر واللبس ومقدمات  
الجماع والاستمناء والجماع غير المفسد والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر بحمله  
هذه الدماء عشر ون دما ثمانية مرتبة مقدرة وثمانية شجرة مقدرة ودمان فيهما ترتيب  
وتعديل ودمان فيهما تخيير وتعديل وقد أشار الدميري لذلك بقوله

خاتمة من الدماء الستة \* مرتبا وما يتخير به  
والصفتان لاجتماعهما \* كاعدل والتقدير حيث فهمما  
والدم بالترتيب والتقدير في \* تمنع قوت قران اقتم في  
وترك ميتات ورمي ووداع \* مع الميتين بلا عذر مشاع  
ثم مرتب بتعديل سقط \* في فسد الجماع والحصر فقط  
مخيرة مدر دهن لباس \* والحلق والقلم وطيب فيه لباس  
والوطء حيث الشاة والمقدمات \* مخيرة عدل صيد نبات

وهذه الدماء كلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في النسك الذي وجبت فيه ودم القوات  
يجزى بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له الذبح قبل  
احرامه بالحج وهذا هو المعتمد وان قال ابن المقرئ انه لا يجزى الا بعد احرامه بالقضاء وكل  
عده الدماء فبذلك لا تختص بوقت بل بالحرم على مساكين منه وأما دم الاحصار فسد يأتى  
ويستحب لقائه مكة بنسك ان يهدى لها شيئا من النعم لا اتباع ولا يجب الا بالذرفان كان  
بنا سن اشعارها في جرح صفحة سنامها اليهني أو ما يقرب من محله في البقرة فيا يظهر  
بجدية وهي مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجنب وان يقطرها  
نعان وان يكون لها قيمة ليتصدق بهما ويقبل الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها  
ولا يلزم بذلك بجها

\* (باب الاحصار والقوات) \*

هو في الاصطلاح المنع من اتمام أركان الحج أو العمرة والقوات للحج لان العمرة لا تقوت  
التي حق القارن خاصة بها انوات الحج ويدل عليه قول المصنف بعد ومن فاته الوقوف  
وموانع اتمام النسك ستة الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكره ما بقوله (من  
أحصر) عن اتمام حج أو عمرة وقران من جميع الطرق (تحال) أي جازله التحلل وسباني  
ما يحصل به سواء كان المنع بقطع طريق أم بغيره وسواء كان المانع كافرا أم مسلما وسواء  
أمكن المضي أو بطل مال أو لم يمكن اذا لا يجب احتمال الظلم في أداء النسك وسواء  
أحصل احياء الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء كان العدو قريبا أم فرقة واحدة اقوله  
فعالي فان أحصر ثم ادى وادتم التحلل فما استيسر من الهدى أي فليكم ذلك والاية  
نزلت بالحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمرا  
فحصر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لا تصابه قوموا فافتحروا ثم احلقوا وادوا الشجان

فما مر فانه يغاب عنه في البيع والشراء



وأجمع المسلمون على ذلك ولأن في مصابة الاحرام الى ان يأتوا بالاعمال مشافق وحرجا  
وقدر فعه الله تعالى عنا ولا يستفادتهم به الامن من العدو الذي بين أيديهم ولو منعوا من  
الرجوع أيضا جازا لهم التحلل في الاصح اما اذا تمكثوا بغير قتال وبذل ما كان لهم  
طريق آخر يمكن لو كره ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزمهم سلوكه سواء طال الزمان أم  
قصر وان تيقنوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق الملولك أو نحوه تحللوا بعمل  
عمرة ولا قضاء عليهم في الاظهر ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم  
كما لا تحرم الهبة لهم اما المسلمون فلا يكره بذلهم ولاولى قتال الكفار بهذا القدرة عليه  
ليجملوا بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام انفسك فان هجزوا عن قتالهم أو كان الممانعون  
مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال فحزوا عن سفك دماء المسلمين ويجوز  
هم ان أرادوا القتال ببر الدرع ونحوه من آلات الحرب ويجب عليهم القدية كما لو لبس  
لحم الخيط لدفع حرا وبرد والافضل تأخير التحلل ان اتسع الوقت لاحتمال زوال  
لاحصار وان ضاق فالاول التحجيل مخافة ان يشوتهم الحج فيلزمهم القضاء عند بعضهم  
نعم ان غلب على ظنهم ان تمكثا في مدة الحج بحيث يمكنهم ادراكه أو في العمرة الى ثلاثة  
ايام لم يجز لهم التحلل وكذا لو منعوا عن غير الاركان كالرمي والمبيت لانهم متمكنون من  
التحلل بالطواف والحلق ويقع حجهم مجزئا عن حجة الاسلام ويجب بر الرمي والمبيت بالدم  
وان منعوا من عرفته ومكة وجب عليهم ان يدخلوها ويصلوا بعمل عمرة وان منعوا  
من مكة دون عرفته رفقوا وتحللوا ولا قضاء فيهم ما في الاظهر والحصر الخاص كان حبرا  
ظاهرا وبدين وهو معسره وعاجز عن اثبات اعساره لان مشقة كل احد لا تختلف بين  
ان يتحمل غيره منه شيئا وان لا يتحمل والخاص اذا لم تطفل للافاضة ولم يكن الإقامة حتى  
تظهر وجاءت بالدها وهي محرمة وعدمت النقطة ولم يكن التوصل الى البيت التحلل  
بالنية والذبح والالحاق كالحصر كما هو التنبية عليه (وقيل لا التحلل الا في حصة الجحمة  
اختصاصها بالاحصار كما لو أخطأ الطريق أو مرضت والصحيح الجوار كما في الحصر  
العام لما مر وفارق جواز التحلل بالحبس عدمه بالمرض بأنه لا يمنع الاتمام بخلاف الحبس  
وقال المصنف ان الاثر في اللغة أحصره المرض وحصره العدو وقال الله سبحانه  
المشهور من كلام أهل اللغة ان الاحصار المنع من المتصدد سواء منعه مرض ام عدو أم  
حبس والحصر التضييق (ولا يتحلل بالمرض) اذا لم بشرطه لانه لا يمنع الاتمام ولا يزول  
بالتحلل قال الماوردي وهو اجماع الصحابة رضي الله عنهم بل يصح حتى يزول فان كان  
محرمًا بعمرة أو حج وفاته تحلل بعمل عمرة (فان شرطه) أي التحلل بالمرض مقارنا  
للاحرام (تحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) كماله ان يخرج من الصوم فيما لو نذر  
بشرط ان يخرج منه بعذر ولحقه الصحين عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أبدني

(قوله واجمع المسلمون على ذلك)  
أي على جواز التحلل بالاحصار  
(قوله جازا لهم التحلل) أي وفائده  
دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم  
ونحوهما (قوله ولا قضاء عليهم  
في الاظهر) أي لانه فوات نشأ  
عن حصر فلا يشكل عما يأتي من  
وجوب القضاء على من فاته الحج  
لان ذلك فوات لم يذنا عن حصر  
(قوله ولا يحرم كما لا تحرم الهبة)  
قد يمنع القياس بان في الهبة  
علو الواهب وشرفه لانعامه  
على الموهوب بخلاف بذل المال  
لهذا الغرض فان فيه اظهار  
الحجز عن رفع الكافر وهو ذل  
(قوله فيلزمهم القضاء) ضعيف  
(قوله والخاص اذا لم تطف)  
ايس بقيد بل متى وصلت الى محل  
يشق عليها العود منه جازاها  
التحلل وان لم تصل لبلدها (قوله  
مقارنا للاحرام) عبارة ابن عبد  
الحق فان شرطه أي انظرا اه اي  
والانظر هو المتبادر من الشرط

(قوله اللهم محلي) بفتح الحاء أى موضع احل وقوله حسبته بفتح السين أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافي من الخادم للزركشي وقال في الكفاية في قوله محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث الرافي اه زيادي وفي المختار ما يوافق كلام الوافي حيث قال وحل بالمكان من باب رد وحل لا وحلا أيضا بفتح الحاء وحل أيضا المكان الذي تحله (قوله ونقاد النفقة) بالدال المهملة (قوله يكون بالنية فقط) عبارة ابن عبد الحق ٤٧٥ تبع الشيخ الاسلام بالنية والحلق فقط اه وما قاله ظاهر (قوله كمالو

شرط التحلل به بل أولى) عبارة ابن عبد الحق تنبيه كما يجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حلالا بلا ذكر كذا لا يجوز اشتراط قلبه قال الباقي أو انقلاب بجمعه عمة بما ذكر أيضا فله في الأولى اذا وجد ان يقاب بجمعه عمة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غير نية وتجزيه في المسئلةين عن عمة الاسلام بخلاف عمة التحلل بالاحصاء مثلا لا تجزيه عن عمة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمة بل افعال عمة (قوله وقل اللهم) عطف تفصيل (قوله انقلب بجمعه عمة) ظاهره انه ينقلب حيث شرط القلب وان لم يقابله وهو مخالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ثم رأيت في نسخة ان ينقلب وعليها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق (قوله بخلاف عمة التحلل بالاحصاء) أى مثلا (قوله ولو بلا هدى) لا يخالف هذا ما مر في قوله نعم ان شرطه بلا هدى الخ لان ذلك في المرض وهذا في الحصر والفرق بينهما ما ذكره

الأوجه فقال لها جى واشترطى وقول اللهم محلي حيث حسبته وقبس بالحج العمرة والاحتياط اشتراط ذلك والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالمصلاة المنروضة وقائله أجاب عن الحديث بان المراد بالجنس الموت أو هو خاص بصناعة ومعلوم انه خلاف الظاهر وغير المرض من سائر الاعذار كضلال الطريق ونفاذ النفقة والخداع في الدد كالمرض في ذلك وقضية اطلاقهم الاكتفاء بوجود مطابق المرض وان خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بجميع التيمم والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في انعام النسك ثم ان شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه وكذا لو أطلق لعدم شرطه وظاهر خبر مضاعفة التحلل فيه ما يكون بالنية فقط وان شرطه بجمعه عمة لا بشرطه ولو قال ان مرضت فاما حلال فرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه جملوا خبر أبي داود وغيره باسناد صحيح من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وان شرط قلب بجمعه عمة بالمرض أو نحوه جاز كما لو شرط التحلل به بل أولى وأقول عمر لابي أمية سويدين غفلة حج واشترط وقل اللهم الحج اردت وله عمدت فان تبسر والافعمرة رواء البيهقي باسناد حسن وأقول عائشة لعروة هل تستنن اذ حجبت فقال ما ذا أقول قالت قل اللهم الحج اردت وله عمدت فان تبسره فهو الحج وان حبس في حابس فهو عمة رواء الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشافعيين فله في ذلك اذا وجد العذر ان ينقلب بجمعه عمة وتجزيه عن عمة الاسلام والأوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى أدنى الحل ولو يسير اذ يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء ولو شرط ان يقاب بجمعه عمة عند العذر فوجد العذر انقلب بجمعه عمة واجزأته عن عمة الاسلام بخلاف عمة التحلل بالاحصاء لا تجزي عن عمة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمة وانما هي أعمال عمة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالاحصاء (ومن تحلل) أى اراد التحلل أى الخروج من النسك بالاحصاء ولو مع شرطه ان يتعاضد اذا احصر ولو بلا هدى (ذبح) لزوما للآية والخبر السابقين وانما لم يؤثر شرطه التحلل بالاحصاء في اسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لان التحلل بالاحصاء جائز بالشرط فشرطه لاغ (شاة) مجزئة في الانحية (حيث احصر) من حل أو حرم وفرد لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بجمعه فقرأوه ولا يلزمه اذا احصر

حج حيث قال وفارق ما مر في نحو المرض بان هذا لا يتوقف على شرط فم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك اه ثم رأيت قوله وانما الخ (قوله وفرد لهما) ظاهر في امتناع نقله الى غير محل الاحصاء ولو الى الحرم وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه اذا احصر الخ خلافا وسيأتي انهم انفقوا على جواربعته يعني حيا الى الحرم ولو فقدوا انفقوا على الاحصاء فهل يؤخر الذبح الى وجودهم ولو بغير ذلك الموضع أولا فيه نظر وقال ابن عبد الحق فلو فقهه وانما قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل اليه وهو منجبه =

ولا يخالفه ما صرحوا به من أنه لو عدت المساكين في الحرم أخرهم حتى يجدهم مكن قدر على فقرا بل دلالة انما جوزهنا الذبح والتفرقة في الحل المشقة الاحصار ٤٧٦ فان وجد في محله مساكين فرق عليهم والانتقل بعد الذبح فيه الى فقرا أقرب

في الحل ان يبعثهم الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح وهو وأصحابه بالخديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدها وكذلك يذبح هذا النحر منه من دماء المظهورات قبل الاحصار وما معه من هدى التطوع وقضية اطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه اذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الاصح في أصل الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وان زعمه بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث أحصر انه لو أحصر في موضع من الحل وأراد ان يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنقل الى غير القبلة من التحول الى جهة أخرى وانفقوا على جواز اتصاله الى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره وأفهم ايضا انه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز فقه له الى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذري ان جميع الحرم كالقعة الواحدة انتهى وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح ولهذا قال المصنف (قلت انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبلغوه محله فنحره (ونية التحل) عنده لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف (وكذا الحلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور لانه ركن من اركان الحج قد رعى الاتيان به فلا يسقط ولا بد من مقارنة نية التحلل للذبح والحلق ومن تقديم الذبح على الحلق للآية (فان فقد الدم) حسا أو شرعا كان احتياجا اليه أو الى نية أو وجده غالبا (فالاظهر ان له بدلا) كغيره من الدماء الواجبة على المحرم والثاني لا بد له من دم ووده فسبق في ذمته (و) الاظهر على الاول (انه) أي بدله (طعام) لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لاشتراكهما في المالية فكان الرجوع اليه عند الفقد أولى (بقية الشاة) مراعاة للقرب ففقروا انما هي اهدم ويخرج بقيته اطعاما (فان هجز عنه صام عن كل ما يؤم) كما في الحديث يجب ان لا يناد (وله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم) بان يذبح في حاله عند زمانه فمعتظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله (واذا أحرمت العبد) وفي معناه الامة (بلاذن) وهو حرام مع هتته (فلا يذبحه تحلله) وكذلك المشقة وان جهل احرامه ثم علمه وأجاز البيع لانهم ما قد يريدان منه ما لا يباح للمعمر كالاصطياد واصلاح الطيب وقربان الامة وفي منعهما من ذلك اضرار بهما ولا خیار لانه مشترى في هذه الحالة ولكن الاولى اهما ان يأذنه في انعام نسكه وحيث جاز له تحلله جاز له بعد التحلل ويجب عليه اذا امر به وانما لم يجب بغير أمره وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه

محل اليه وجوز بعضهم انتقاله حينئذ الى الصوم وهو اسم - ل والاول أقرب الى الشرض اه (قوله ان جميع الحرم كالبقعة) معتمد (قوله أو وجده غالبا) أي بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تأفهمه على ثمن المثل (قوله بقيمة الشاة) أي او ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة اه ابن عبيد الحلق وهذا غير قول الشارح ويقوم مقام الشاة الخ لان ما تقدم في بيان ما يخرج من اللحم وهذا في بيان ما يخرج عن العجز عن اللحم وحاصله انه يخير عند العجز عن اللحم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة (قوله كما في الدم الواجب) أي ولا يجب عليه الفور بالصوم لعدم تعديبه (قوله ثم علمه وازا بالبيع) مقتضاها ثبوت الخيار له وانظر مع قوله فيما يأتي ولا خیار لانه مشترى الا ان يقال ما هنا مصة وقد بما اذا باع بشرط الخيار ولم يعلم باحرامه جال العقد ثم علمه واجاز من حيث الشرط لا من حيث ظهور العيب أو يقال وهو أولى ما يأتي مفروض فيما لو أحرمت بلاذن من السيد وما هنا فيما لو أحرمت باذن منه

وانفرد بينهم انه حيث أحرمت بلاذن قدر المشتري على تحلله فلا يلزمه صبر بعد ثبوت الخيار له بخلاف ما اذا أحرمت وام باذن فثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا باحرامه لمنعه من تحلله فيه ضرر يفياء الاحرام ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فلم يجز (قوله جاز للعبد التحلل) أي من غير اذن السيد

(قوله لان الاصل عدم ما يدعيه) أي السيد (قوله حيث طلب الاقل) بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فان العبد المحج (قوله فأحرم من أبعده منه) وينبغي ان يحمله مالم

٤٧٧

وام الولد والمدير والمكاتب والمبعض ومعاق العتق بصفة كالقن ويصدق السيد بيمينه في عدم الاذن وفي تصديقه في تقديم رجوعه على الاحرام ترددوا لوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه ويأتى فيه ما ذكرى اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة ولو اذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه انسك والسيد ما غيره في الحجاب وجهان أحدهما الحاجة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف مالم ياذن له في الاحرام ثم رجع قبل احرامه فأحرم غير عالم برجوعه ومالم ياذن له في الاحرام في وقت فأحرم قبله فان له تحمله مالم يدخل ذلك الوقت ومثله مالم ياذن له في الاحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعده منه ومالم ياذن له في الاحرام بالعمرة فأحرم بالحج لانه فوقها ومالم ياذن له في التمتع ورجع بينهما مالم ياذن له في الاحرام باذن ثم افسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا اذن اما اذا احرم باذنه فليس له تحمله وان افسد نسكه لانه عقد لازم عقد باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح ولا المشتريه ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذلك احرم بغير اذنه ثم اذن له في اتمامه او اذن له في الحج فأحرم بالعمرة أو اذن له في التمتع او في الحج او افراد فقرن اذ لو جاز له تحمله لزم ان يحمله فيما اذن له فيه ويستغنى من تحمله بمالم ياذن له فيه المبعض المهيأ اذا وسعت نوبته داء النسك فأحرم به فيها والمكاتب كآية صحبة اذا لم يحتج في تأدية نسكه الى سفر فأحرم به او احتاج ولم يحل عليه شيء من التجوم فأحرم به على ما ذكره ابن المقرئ وظاهر كلامهم انه كالقن مطلقا وعبد الحربي اذا اسلم ثم اسرم بغير اذنه ثم غنما والناذر انسك في عام معين بأذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به في وقته ولو كان الرقيق مؤجر أو موهى بمفعلة فالعمرة او اذن مالك المنفعة دون الرقبة وتحمل الرقيق يكون بالنية والخلق والمراد بتحميل سيده أنه باهر به لانه يتعاطى الاسباب بنفسه اذا غلبته ان يستخذه ويمنعه المضى ويأمره بشئ من المحظورات أو يفرجه عليه ولا يرتفع الاحرام بذلك فان امتنع ارتفع المانع بالنسبة الى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الاحرام ويؤخذ من بقائه على احرامه وقولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح سيده ولو باهر سيده لم يحل ذبه أفتى الواو الدرجه الله تعالى وان خاف في ذلك بعض أهل العصر وما لزمه من دم بفعل محظور كاللبس أو بالقوات لا يلزم سيده ولو أحرم باذنه بل لا يجوز له ان ذبح عنه اذ لا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئا وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو اذن له في الاحرام لانه لم ياذن له في موجبته فان وجب تمتع أو قران اذن له فيه لم ينع منه لانه في موجبته وان ذبح عنه السيد بدونه جاز لانه حصل اليأس عن تكفيره والتعليل بعد الموت ليس بشرط ولهذا التصديق عن ميت جاز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعد ان يتصدق عن أمه بعد موتها فان عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبار اجماله الاداء والمكاتب بكفر باذن سيده كالحول لانه يملك وعليه فيجيزه ان يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرم المبعض في نوبته وار تكب المحظور في نوبته سيده غير مراد اذا الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليه الا يصح الا باذن من وجبت عليه

بالاحرام منه أخذاً عما قبله (قوله وكذا لو أحرم) أي ليس له تحمله (قوله اذا وسعت نوبته ادام النفس) ظاهره وان احتاج الى سفر وقد يتوقف فيه بان السفر قد يتعوله منه مرض فيضر بالسيد (قوله والمكاتب الخ) وفي نسخة بدل هذا والمكاتب كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم انه) أي المكاتب كالرقيق معتد (قوله وعبد الحربي الخ) أي ويستغنى أيضا (قوله فالعمرة باذن مالك) هلا اعتبر باذن مالك الرقبة أيضا المملوك العيين مع احتمال حصول ضرره بأعمال الحج الا أن يقال لما كان الاصل السلامة وقد نقل حقه من المنفعة للمستأجر وذلك يستدعي ان يتصرف فيه المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وان احتل معه الضرر للعبد لم يلتفت الى السيد (قوله ولو باهر سيده لم يحل) أي الصيد خلافا للحج وقد يوجب به حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة الى اضاءة المال وقتل الحيوان بلا سبب (قوله بل لا يجوز له) أي العبد اذا ذبح عنه أي السيد (قوله ولو اذن له) غاية (قوله وعليه فيجيزه) أي المكاتب ان يذبح أي السيد عنه ظاهره ولو بغير اذن من المكاتب واهله

غير مراد اذا الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليه الا يصح الا باذن من وجبت عليه

(قوله اعتبر وقت ارتكاب المظهور) أي فان كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبته سيدة كافر بالصوم كما يعلم مما تقدم في قوله وما لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الاظهر) ٤٧٨ ظاهره وان أشبهها طبيب بالعصب وسبأ في ما فيه في قوله ولو قال

أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المظهور المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (وللزوج تحليلها) أي زوجته (من حج قطوع لم ياذن فيه) لئلا يقطع حقه من الاستمتاع والعمرة كاللحج (وكذا من الفرض) بلا إذن (في الاظهر) لان حقه على الفور والنسك على التراخي ويخالف الصلا والصوم أطول مدته بخلافهما وروى الله ارقطى والميهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس للمرأة أن تطاق الى الحج الا ياذن زوجها والثاني لا عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا الماء الله مساجد الله قال النووي وأجابوا عنه بأنه محمول على أنه منى فتره أو على غير المزوجات لانه لا يتعلق بهن حق على الفور أو ان المراد لا تمتنعوهن مساجد الله للصلاة وهذا ظاهر سياق الخبر والامة في ذلك كالخبر وان أذن لها السيد وللزوج منع زوجه من الابتداء بالنطوع جزئيا وبالفرض في الاظهر والرجعية وان كانت زوجة ليس له تحليلها الا أن راجعه اليه الكسبي له بسببها وحسب الباش في العدة وان خشيئ الثواتر أو أصرمت باذنه وحيث حلالها فليحلها كالرقيق بان يأمرها بالتحلل ويجب عليها ان تحلل بأمر زوجها لتحلل المحصر وتقدم يائه فان لم يأمرها لم يحجز لها التحلل فان امتنع من تحليلها مع ~~تقدمها~~ جازله وطؤها واثرا للاستمتاع بها والائتمار عليها الا عليه كافي الحائض اذا امتنع من غسل الحيض فانه يجوز له نفسهها ووطؤها مع بقاء حداثتها والائتمار عليها فان أصرمت باذنه أو أذن لها في اتمامه لم يكن له تحليلها ولو قال طبيبان عدلان ان لم تنجب الا أن عضبت صار للحج فور يا فليس له المنع ولا التحليل منه ولو تكلمت بعد تحللها من الثالث فلا منع ولا تحليل منه للتصديق ولو حجت خلية فافسدهته ثم تكلمت أو مزوجته فافسدهته ثم أصرمت بالقبول املك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم تكلمت أو في النكاح باذن الزوج أو غيره في وقت لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم تكلمت في غيره من مكي يوم عرفة اليها فأصرمت معه لم يكن له تحليلها ولو سافرت معه وأصرمت في غير مكي لم تنفوت عليه استقناعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة سبق الجماع فأصرم عنها وليها بالكونه غير عمة أو أذن لها فيه لكونه عمة لم يحجز له تحليلها ويستحب للزوج ان يحج بامرأته لا مريد في خبر الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نفسها إلا باذنه ولا يخالف هذا ما في الامة المزوجة من أنه تمتنع عليها الاحرام بغير إذن زوجها أو سيدةها لان الحج لازم للمرأة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ويحتمل خلافة فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة لزوج فجازلها الاحرام ونذبا لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب لها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه ان يحرم على الزوجة المحرم

طبيبان عدلان الخ (قوله فان لم يأمرها لم يحجز لها التحلل) ولعل الفرق بين الزوجة والفقير حيث جازله التحلل قبل أمر السيد ان الزوجة لها كانت من أهل الوجوب وهي مخاطبة بالحج في الجملة كان أمرها أكدم من الرقيق فان حجه بقدر غنامه يقع نفلا بخلاف المرأة فان حجها اذا تم وقع فرضا مطلقا وخرجت به عن عهدة الواجب بل الظاهر من حال الزوج انه يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على الاذن لها في بقاء الاحرام (قوله وانتم عليها) أي وبند بذلك بحجها قال ع وعليها الكفارة وقباس ما تقدم عن سم نقلا عن م ر انه لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في سنة معينة) أي نذرت حجا غير حجة الاسلام لانه الذي يجب به الحج وأما نذر حجة الاسلام فالواجب به تجهيل الحج لأصله ومن ثم أفرد به بالذكر (قوله لم يحجز له تحليلها) وظاهره وان أطاقت الوطء ولم يكن الزوج محرما وأراد تحليلها وقد بوجه بأنه لما كانت في زمن لا تحتمل فيه الوطء منزل اذن الشارع له في الاحرام - منزلة اذن الزوج وهو بعد اذنه لم يحجز له التحليل (قوله ويستحب للزوج ان يحج بامرأته) ولعل وجهه ان فيه

اعانة لها على اداء النسك ووصوالها عن الاستياج الى من يشوم بأمرها في غيبته وان فيه تسببا في عقبة الطريق احرامها لانه ربما يطول سفره ويحتاج للمواظبة (قوله بخلاف الامة لا يجب عليها الحج) أي فامتنع الاحرام بدون الاستئذان كما تقدم

(قوله احرامها بالنفل بغير اذن) أما  
الفرض فلا يحرم عليها الاحرام  
به ولا يغني عن هذا قوله السابق  
والزوج منع زوجته من الابتداء  
بالتطوع جزما لانه لا يلزم من  
جواز منعها من احرامها بالاحرام بلا  
اذن منه (قوله الانفر يسير)  
اطلاق النفر على من ذكر بحجاز  
ففي المختار والنفر بفتحين عدة  
رجال من ثلاثة الى عشرة (قوله  
وكالنفذ) أى حيث استقر في  
ذمته بأن نذره في سنة معينة وفوته  
فيه اجمع الامكان أو أطلق ومضى  
ما يمكنه فيه النسك والافلاشي  
عليه (قوله نعم ان غلبه على ظنه  
الخ) قياس ما مر في الزوجة من  
أنه لو قال لها طيبين عدلان الخ  
اعتبار مثلها فهاوية في ان مثل  
ذلك ما لو عرف من نفسه ان يكونه  
طيبيا وتعبير بغلب على ظنه  
شامل لذلك بل وما لو أخبر به  
طبيب واحد (قوله ومحل اذا كانا  
مسامين) في حاشية الزيادة انه  
لا فرق بين المسلم والكافر خلافا  
للاذرى (قوله كتحليل السيد  
رقيقه) أى فيما مره بفعل ما يخرج  
به من الحج وهو الذبح والحاق  
كالخصر وقضية قوله كتحليل الخ  
انه ان امتنع من ذلك أمره بفعل  
ما يحرم على المحرم وفيه وقفة  
(قوله والوجه ان الرقيق) أى  
الاب الرقيق

احرامها بالنفل بغير اذن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا تحلل لعدم وروده ولانه  
لوجوب ايمين في القرآن أو الخبر لان الفوات نشأ عن الاحصار الذي لا يصنع له فيه ولقول  
ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية  
الف وأربع مائة ولم يعمر معه في العام القابل للانفر يسيراً أكثر ما قبل انهم سببه مائة  
ولم ينقل انه احرم من يتخلف بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاماً وبين كونه خاصاً أتى بنسك  
سوى الاحرام أو لم يأت به واستثنى ابن الرفعة ما لو أفسد النسك ثم أحصر ورد بان القضاء  
هنا لا فساد لا للاحصار (فان كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه كحجة الاسلام فيما بعد  
السنة الاولى من سنى الايمان وكان الذر والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض  
ولم يتمها تبقى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الايمان  
(اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا فان  
بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج فالاولى ان يحرم ويستقر الوجوب بخصه نعم ان غلب على  
ظنه انه ان أخره عنه عجزاً لم يلزمه الاحرام فيه وله التحلل بالاحصار قبل الوقوف وبعده  
فان بقي على احرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لزمه القضاء لفوات الحج  
كما لو فاته بخطا الطريق أو العمد وتحلل بأفعال العمرة ان أمكنه التحلل بها ولزمه دم  
لفوات وان لم يمكنه ذلك تحلل به دى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للفوات فان  
أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من احصاره فاراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في  
الصلاة والصوم المانع الخامس الابوة ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضاً وتطوعاً  
واسكن منهما وان علا ولومع وجود الابوين في الاصح ذكرنا كان أو أتى منه من نسك  
المتطوع لانه أولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعقب فيه ذلك بقوله صلى الله عليه  
وسلم في براء الصديقين لربل استأذنه في الجهاد ألاك أبوان قال نعم قال استأذنتهما قال  
لا قال ففيهما فجاهد ومحمد اذا كانا مسلمين وله ما تحلله من نسك التطوع اذا أحرم  
بغير اذنها للخبر السابق وتحليلهما كتحليل السيد رقيقته ويلزمه التحلل بما هما ومحل  
في الاتفاق ولم يكن مصاحبه في السفر والوجه ان الرقيق كالخرف أن له المنع وليس  
له ما منعه من نسك الفرض لانه داه ولا اتماماً كالهوم والملاة ويفارق الجهاد بانه  
فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حظر الفوات وقضية  
كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجه كان لأبويه امتنعها من نسك التطوع وهو ظاهر لان  
رضا الزوج لا يقطع حق الاصل الآن بأسفر معها الزوج وقد علم أنه لو منعها من حجة  
الاسلام لم يلتمت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع  
الدين من السفر باستوفيه الا ان كان معسراً أو الدين مؤبلاً أو يستغيب من بقضيه من  
مال حاضر وليس له تحليله اذا لضرر عليه في احرامه (ومن فاته الوقوف) وبه وانه يفوت  
الحج (تحال) وجوباً لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فحرم عليه استدامة احرامه الى

قابل فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجزئه وقول الشارح تحال جواز امراده به الجواز بعد المنع فبصدق بالواجب (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم فان سعي لم يعده (وحلق وفيهما) أى السعي والحلق (قول) أنهم ما لا يجبان في التحال أما السعي فلانه ليس من أسباب التحال ولهذا صح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم وأما الحلق فيبقى على انه ليس بنسك وما ذكره من التحال بما ذكره أراد به التحال الثاني وأما الاول ففي المجموع انه يحصل بواحد من الطواف والحلق يعني مع السعي لانه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى ولا تجزئه عن عمرة الاسلام لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لا تحركه مكسه ولا يجب الرمي والمبيت به حتى وان بقي وقتها ولا يحتاج الى نية العمرة وان احتاج الى نية التحال (وعليه دم) لفوات (والقضاء) بعناه اللغوى وهو الاداء وهو على الفور والاصل في ذلك كاه ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في المجموع ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بعصره يدية فقال يا أباير المؤمنين أخطأنا العدة وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عرأذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة واخر واهديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا أو فداوا فن لم يجد فصيما ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ولان القوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالا فساد وقد علم مما مر انه لو نشأ القوات عن الحصر بان حصر فسلط طريقا آخر ففاته الصعوبة الطريق مثلا أو صابر الاحرام مدة تعذر الالحصر فلم يزل حتى فاته الحج لتحال بعمل عمرة ولم يقض بها لان من علق السعي بالتحال حمل المسافر لاهله يدية للخبر الوارد في ذلك ويسن للمسافر ان يرسل من يمسك يده يومه الآن يكون في قافله اشهر عند اهل البلاد فيسكنها ويكره له ان يبيت بها ويستحب ان يتلقى المسافر وأن يقال له ان كان معك حجك وغفر ذنبك رخصا فنفذك فان كان غازيا قبل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك واعزك والسنة ان يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فصلى فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسن التلبية وهي طعمام يفعل القدوم المسافر كما سيأتي بيان في الوأمة ان شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد تم شرح الربع الاول بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توقيفه يوم الاثنين المبارك التاسع عشر رجب الفرد الاصح الحرام سنة خمس وستين وتسعمائة على يد مؤلفه فقير عفو ربه وأسير وصمة ذنبه محمد بن أحمد لرمل الى الانصارى الشافعي غفر الله تعالى له ولوالديه وللمشايخه ولحمليه ولذويه ولن دعاهم بالحسنى والجميع المسلمين ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو طالع فيه ودعاهم ان كان سببا في ذلك بالموت على الاسلام ولسائر المسلمين وتوكل الى الله تعالى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته وأخصائه أن يديم انارضاء وان يعطي منامنا أفسدناه

(قوله لم يجزئه) قال حج لان احرام سنة لا يصلح لاحرام أخرى (قوله ولا يحتاج الى نية) بل القياس منه من ذلك لان ما بقى به من أعمالها لا تحصل به عمرتوان نواها (قوله وأهدوا) بقطع الهـمزة يقال أهدى له واليه (قوله وان كان غازيا قبل له الحمد لله الخ) أى وان لم يحصل ففتح على يده لا عزاز الاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده (قوله والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد) أى الى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعله ما فيه عند دخوله (قوله وتسن التلبية) أى يسن للمسافر بعد حضوره ان يفعلها (قوله وان يتحفظا) أى ويحفظنا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم تجزئ ربيع العبادات من هو امش شرح الرمل للعلامة نور الدين على الشيرازى رحمه الله تعالى



وان يبن علينا بقربه وان يخففنا بحقائق حبه وان لا يجعل أعمالنا حسرة علينا وندامة  
وان يجعلنا مع ساداتنا في أعلى فراديس الكرامة وان يعيننا على اتمام بقية  
شراح الكتاب كما أعاننا على ابتدائه فانه مجيب الدعاء لا يرد من

قصده واعده عليه ولا من عول في جميع أموره عليه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم

\* (وأقول) \*

حررته مجتهدا \* وابس يخلو عن غلط

قل لا الذي بلو مني \* من الذي ماسا قط

\* (تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيع) \*



